٣

الفـــن :

الرقـم : ٢٦١٤

العنـــوان : المكلل بفرائد معاني كتاب المفصل

اسم المؤلف : أحمد بن يحيى بن المرتضى — ٨٤٠ هـ

مصـــادره :

اولـــه :

آخـــره :

اسم الناسخ :

نوع الخط وتاريخ النسخ :

ملاحظـات :

عددالأوراق : ٤٥ ق عدد الأسطر : المقاس : × سم

المكتبة المصور عنها المخطوط ورقمه فيها : مشترى من رضوان دعبول رقم (٧) قائمة (١٢)





١

مما رثي به على الوالد العلامة محمد بن ابراهيم الحيمي عادي على لسان [illegible]

حلّ من الكمال غيب في الثرى ذنوب من الانوار شعشع وانطفى

العلم غيب في ضريحك والتقى الفضل والاحسان غيب والوفا

قد عشت في ظل المحامد راقيا ولبست ثوبا للثنا مفوفا

وبلغت بشرا واصابك بعد المدا عنه الرجال الواقفون وقفا

قد كان بيدك للضيافة ما الفا وغ ايدي لحلك للزائرين ما الفا

ابكي والبدر وكيف تسمع من غدا من دونه صم الجنادل والصفا

أن المكارم بعد هلكه قد عفت حتى ورسم العلم بعدك قد عفا

ولكم خفيا نبش بعصر كنت بها حتى هلكت في آفاق اكرم ما صفا

لو انصف الطرف الشحيح لما رقت منه الدموع وانما لو انصفا

حق على كل النفوس لزوم ملحد رنا ودمع عيونها ان يذرفا

هطلت على جدث المروة رحمة وسحائب للابنه من تسع شفا

وجزاك عنا الله خير جزائه واحلك الفردوس زلكم مزلفا

الفضائل

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

قال مولانا أمير المؤمنين الهادي إلى الحق المبين

عز الدين بن الحسن بن أمير المؤمنين رحمه الله وأعاد من بركاته

أما بعد [illegible] علينا الحالي لطفه وأسبله تشريفه من بقية القدر الأفضل دين التاج المكمل [illegible] وبعد [illegible]

في كل فن جمال الدنيا والدين [illegible] الأخوان الراشدين محمد بن إبرهيم أفاض الله عليه سجال الحسنات

والنعم [illegible] الأمير المبين

أناء الليل وأطراف النهار فأملينا جوابها على وجه الاختصار [illegible] والأسعاف [illegible]

على حال [illegible] وإن وقف فيه على مشكل صحح فلن يسلم من الخطأ والزلل إلا كلام الله عز وجل

السؤال الأول ما يقول مولانا عليه السلام في تعيين الدليل المفيد القطع بحجية الإجماع مع ورود

التشكيكات على كل واحد من أدلته المذكورة وهل يوجد غيرها أن كان فما هو وإن لم يكن فما الدليل القطعي على جواز

الأخذ بالظواهر [illegible] الجواب أن العلماء رحمهم الله قد بلغوا الغاية في تحرير الأدلة على الإجماع [illegible] وكلامهم

[illegible] التحرير [illegible] وتفرقت آراؤهم فيما هو الأولى واختلفت أنظارهم في تعيين الأقوى

[illegible] وأولاها قوله ويتبع غير سبيل المؤمنين وما ورد في [illegible] الأحاديث [illegible]

[illegible] القطع [illegible]

[illegible] الإجماع [illegible]

[illegible]

[illegible] ومن ادعى القطع [illegible] أجمعوا على حكم من الأحكام [illegible]

[illegible] بعض المحققين [illegible] إجماع أهل البيت عليهم السلام [illegible]

[illegible] وذكر بعض المحققين [illegible]

[illegible] العدد الكثير [illegible]

[illegible] من الصحابة [illegible]

[illegible] الإجماع [illegible] القول الفصل والمذهب [illegible] وهذه الطريقة [illegible]

[illegible] العلم اليقيني والقطع [illegible] من هذا الوجه

[illegible] على أنهم أجمعوا على أن القاطع

[illegible] أجمعوا على ذلك [illegible]

القاطع على المظنون [illegible]

[illegible]

[illegible] أنهم أجمعوا على وجوب الصلاة والزكاة ونحو ذلك [illegible] الإجماع

[illegible] أجمع المسلمين [illegible]

[illegible] الإجماع [illegible]

[illegible] قطعاً [illegible] أنهم أجمعوا

[illegible] الخلاف [illegible] ونحو ذلك [illegible]

[illegible]

لا يسوغ له ان يعتقد كون ما قاله المقلَّد فيها حقاً لانه لا يامن الخطا في ذلك في المسائل الظنية لمن قال
ان كل مجتهد فيها مصيب ومراد الله من المجتهد ما ادى اليه اجتهاده والله سبحانه اعلم

السؤال ٥

هل يجوز التقليد في من يجوز تقليده ام لا واذا لم يجز فهل في جملته ام في تفاصيله ولو في شخص معين الجواب ان هذه
مسئلة من مسائل اصول الفقه والمحكي عن اكثر الزيدية وجمهور المعتزلة انه يجوز التقليد في مسائله
وان حكم اصول الفقه حكم الفقه في جواز التقليد وفي خلاف ما ذكره الامام المهدي في الازهار فانه ذكر
ان مسائل اصول الفقه لا يجوز التقليد فيها وان معرفة من يقلد وكيف يقلد ونحو ذلك لا يسوغ جهله
وعلى الاول يجوز في الجملة وهو انه يسوغ تقليد المجتهد العدل التفصيل المفصل وهو ان هذا يجوز
تقليده

السؤال ٦

وبماذا يؤمر العوام الذين لا يعرفون ماهية التقليد ولا المقلد الجواب انهم يؤمرون
باتباع العالم العدل في مسائل التقليد ويعرفون بان فرضهم العمل بقوله وهم وان لم يحسنوا
التعبير عن ماهية التقليد والمقلد لو سألوا عن ذلك فهم يعرفون الاتباع والتابع والمتبوع واذا
امروا بذلك عقلوه وتصوروه وامكنهم العمل عليه

السؤال ٧

وهل يجوز التقليد في ان المجتهد
مصيب ام لا وهل يجوز التقليد في كيفية التقليد وما يتبع من انتقال وغيره ام لا فان قيل فيهما ما دليل
ظني وما الدليل على المنع او الجواز في ذلك كله الجواب ان هذه من مسائل اصول الفقه وقد قدمنا حكاية
جواز التقليد فيه عن الزيدية وغيرهم واشرنا الى ما ذكره صاحب الازهار من المنع عن ذلك ولعل
ولعل دليل المنع انها مسائل ليست عملية فيسوغ فيها التقليد لانه انما يسوغ في العمليات من حيث
ان المقصود بها دفع الضرر وكل ذلك مما يجوز العمل فيه بخبر الواحد بل يجب فيما المقصود به دفع
الضرر ولذلك اجزنا التقليد فيها واما المسائل الاصولية فليست عملية ولا مجال للتقليد فيها ولعل
دليل الجواز ان ثمرة مسائل الاصول هي العمل الا ترى ان وجوب العمل بخبر الواحد ثمرته العمل بقوله
وجواز التقليد ثمرته العمل بقول الغير فهي وان لم تكن عملية فالغرض بها راجع الى العمل وهذا هو الراجح
عندي ويوضح ان مسائل اصول الفقه اذا تاملت وجدتها ظنية والبراهين عنها منفية واذا لم يكن
للناظر فيها الا الظن فالمقلد يحصل له ذلك اذا قلد من عرف علمه وعدالته لكن الاسلم للمقلد فيها الاجتهاد
وكيف يترتب الاجتهاد على التقليد والله سبحانه اعلم

السؤال ٨

ما يقول مولانا في الخبر المروي عن النبي
صلى ان الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه الى اخره فان فيه دلالة على خلو الزمان من المجتهدين وقد نص اصحابنا
على خلافه الجواب ان هذا الخبر صريح في جواز خلو الزمان عن المجتهدين ووقوعه ولا يمكن تاويله الا على وجه
التعسف الذي لا يسمع عليه الاحتمال القاطع ولا قطع بانه لا يجوز خلو الزمان عن المجتهدين اما من جهة النقل فلانهم
احتجوا بقوله صلى لا تزال طائفة من امتي الخبر وقوله صلى اني تارك فيكم ما ان تمسكتم به الخبر وهذان
الخبران كما ترى لا تصريح فيهما بذلك وليسا متواترين واما من جهة النظر فلانهم احتجوا بان الاجتهاد فرض
فلا يجوز اطباق الامة على الاخلال به وهذا الاعتماد الا عن القطع ثم اخلاف المعصومين عن الخطا
وايضا فان دل الاجماع قد سبق حكمها اذا عرفت هذا فالخبر المذكور لا يحتاج الى تاويل بل هو الراجح ودال على
الجواز ووقوعه

السؤال ٩

وما الدليل على تحريم الانتقال بعد الالتزام وان لم يحرم فما وجه كلام الامام
علي بن محمد في تحريم التنقل في مذاهب اهل البيت عليهم السلام حاشا ولم يقصره عليهم دون غيرهم الجواب ان العلة
العزم نادية ذلك الى الهوى والعمل بهوى النفس وتتبع الرخص حسبما يعرض له من شهوة ونحوها فان
ذلك يؤدي الى الزندقة والانسلاخ من الدين قلت والاولى الاحتجاج بان الانسان فرضه العمل بما يؤديه
اليه اجتهاده لا يتعداه عنه الى غيره فاذا لم يكن مجتهدا ففرضه التقليد بحيث التزم مذهب مجتهد معين

وهو شك واما حصرا زهم بقولهم ظاهري التحرز وعن الاعتقاد الذي ليس بعلم فانه لا يخلو عن تجويز خلافه لكن
ليس المعتقد لكن الحصر وما يعاكسه ظاهري التحرز ان المعتقد تقليدا او نحوه ليس بخلاف ما اعتقده ظهور عنده بل
الظان **السؤال ١٥** او زد الامر في الاستجمار ايضا ان يكون وترا او ظاهر كلام الائمة وضعه على الثلث
فهل الزيادة بدعة وكذا النقص اولا فيقتصر على حجر واحد ان حصلت ليس الجواب قد تقدم ان المقصود
بالاستجمار ازالة النجاسة فان لم تحصل بالثلث زيد عليها وكانت الزيادة وترا وان حصلت بها فالزيادة
عليها كالزيادة على الثلاث في الوضوء وان حصلت بدونها ففي على خلاف فيه فلو حصلت باثنين زيد عليها بالثالثة
لاستحباب الايتار وصرح بعض العلماء **السؤال ١٦** اذا وجب مسح كل الراس عند البعض فاما
ان يدير اكل اصول الشعر والاحاطة متعذرة على ذوي الشعور المطولة وان اريد امرار اليد على ظاهر
الشعور ففيه ايضا نظر لانه يوهم ان مسح المسترسل يجب بحري المذهب خلافه ولا ابدا استيعاب
كل الشعر مع ذلك لتضاعفه وكذا لو مسح بظاهر كفيه هل يجزي ام لا بد من ان يكون المسح بباطنهما
الواجب مسح كل الراس فاذا فعل ما يعتد به ماسحا لكل راسه فقد خرج عن عهدة الواجب والمذكور
عم اصول الشعر وليس عليه الامرار اليد وان لم يصل الى تضاعيفه ولا يجب مسح المسترسل عن حد
الراس والمسح بظاهر الكف كالمسح بباطنهما كفعل الرسول صلعم **السؤال ١٧** ولو توضأ بعد ان
اغتسل للفرض هل يجب تجفيف الراس من ماء الغسل لئلا يمسح به وهو مستعمل الجواب ان العميم على قدر ذكر انه
يجب تجفيف الراس كما ذكر في السؤال والصحيح ان ذلك لا يجب فلم يؤثر عنه صلعم ولا عن احد من اصحابه وليس
كون الراس رطبا مبلولا يمنع من مسحه بل يعد الماسح له ماسحا فيحصل الامتثال والقائل بوجوب
التجفيف قد يدعي ماشرع من التجفيف **السؤال ١٨** قولهم في الجمع بين المضمضة والاستنشاق
بغرفة لم يحمل المراد بالغرفة عليهما بكف واحد ولم يحمل عليهما بالكفين معا فكله محتمل الا ان تسميتها
غرفة واذا كان ذلك فما الاولى منهما الجواب بل حملت على الكف الواحد لفعله صلعم فذلك هو الاولى حينئذ
اقتفاء لفعله صلعم واتباعا السنة وقد ذكر شيخنا في علم الحديث في مصنف النهمة ان اصح الروايات
عنه صلعم في المضمضة والاستنشاق انه جمع بينهما بثلث غرفات يتمضمض ويستنشق من كل واحدة منهما
بيمينه ويستنثر بشماله وقال ابن الصلاح لم يثبت في الفصل شي وزد عليه قال ابو داود ورواه عنه طلحة
بسند لم يضعفه **السؤال ١٩** قالوا في الوضوء انه لا ينقضه الملبس من معاصي الافعال فما الفرق بينهما
وعلى انه على الثقة من الطهارة وقالوا في الصلوة يفسدها الملتبس من الافعال والفرق بينهما مع كونه على يقين من صحتها ايضا
الجواب هذا السؤال ايراد على قولهم ما بعده فانهم لا يفرقون ويحملون الملتبس من الافعال غير معتبر واما
على كلام الهدوية فلعلهم نظروا الى ان الاصل تحريم الافعال في الصلوة وافسادها الا اليسير مما لم يعلم كون هذا الفعل
يشير ان الاصل تحريمه وافسادها وفي الوضوء حسن على يقين من صحته وقد دل الدليل على ان الكثير يفسد فما لم يعلم كون
هذه المعصية كثيرة فالظاهر بقاؤه والله اعلم **السؤال ٢٠** حسن غسل العضو المقطوع او نحوه
لم لم يوجبوا عليه اعادة صلوة الايام الماضية كما وجب عليه ذلك في يومه وليلته او استطلع القضاء في الجميع والا فما
الفرق اذ لم يسقط غسل المقطوع فيهما والحرج لا يسقط الواجب في مسح العبد الى البدل الجواب اذ القياس عدم

ياكريم
واعن

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وصلواته على سيدنا محمد وآله وسلم
قال مولانا امير المؤمنين المهدي لدين رب العالمين احمد بن يحيى بن المرتضى بن رسول الله
حرسه الله بحمده وبمنه اعاد الله من بركاته ورفع في الدارين درجاته الحمد لله حق حمده
وصلواته على من جاءنا بالهدى من عنده رسوله وعبده محمد نبيه وحده وعلى آله اعز عترته خيرته
واهل مودته وبعد فانا لما اردنا شرح كتاب المفصل احببنا تقديم التنبيه
على ان مصنفه هو العالم المفصل بذكر طرف من محاسن سيرته وخشن فطرته
بنقل جملة منها نقلها القاضي المطلع على احوال العظماء ممن سلف كان اعني المعروف بابن
خلكان وسميت هذه المقدمة بالنظام الجوهري والردا العبقري من سيرة جار الله
الزمخشري قال اسمه محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري وكنيته
ابو القسم ولقبه جار الله ثم قال الامام الكبير في التفسير والحديث والنحو واللغة
وعلم البيان كان امام عصره من غير مدافع تشد اليه الرحال في فنونه اخذ الادب عن ابي مضر
منصور وصنف التصانيف البديعة منها الكشاف في تفسير القرآن العزيز ولم يصنف
قبله مثله والفائق في تفسير الحديث واساس البلاغة في اللغة وربيع الابرار وفصوص
الاخبار ومتشابه اسامي الرواة والنصائح الكبار والنصائح الصغار وضالة الناشد
والرائض في علم الفرائض والمفصل في النحو وقد اعتنى بشرحه خلق كثير والانموذج في النحو
والمفرد والمؤلف في النحو ورءوس المسائل في الفقه وشرح ابيات سيبويه والمستقصى في
امثال العرب وصميم العربية وسوائر الامثال وديوان التمثيل وشقائق النعمان في حقائق
النعمان وشافي العي من كلام الشافعي والقسطاس في العروض ومعجم الحدود والمنهاج في
الاصول ومقدمة الآداب وديوان الرسائل وديوان الشعر والرسالة الناصحة
والامالي في كل فن وغير ذلك وكان شروعه في تاليف المفصل غرة شهر رمضان سنة ثلث
عشرة وخمسمائة وفرغ منه في غرة المحرم سنة خمس عشرة وخمسمائة وكان قد سافر
الى مكة حرسها الله تعالى وجاور بها زمانا فصار يقال له جار الله لذلك وكان هذا الاسم
علما عليه وسمعت من بعض المشايخ ان احدى رجليه كانت ساقطة وانه كان يمشي في جاون
خشب وكان سبب سقوطها انه اصابه ثلج كثير وبرد شديد في الطريق في بعض اسفاره
ببلاد خوارزم فسقطت منه رجله وانه كان بيده محضر فيه شهادة خلق كثير ممن اطلع
على حقيقة ذلك خوفا من ان يظن من لم يعلم صورة الحال انها قطعت لريبة والثلج
والبرد كثيرا ما يؤثر في الاطراف في تلك البلاد فتسقط خصوصا خوارزم فانها في غاية
البرد ولقد شاهدت خلقا ممن سقطت اطرافهم بهذا السبب فلا تستبعده من لم يعهده
ورايت في تاريخ بعض المتاخرين ان الزمخشري لما دخل بغداد واجتمع بالفقيه الحنفي
الدامغاني ساله عن سبب قطع رجله فقال دعاء الوالدة وذلك اني في صباي امسكت عصفورا
وربطته بخيط في رجله وافلت من يدي فادركته وقد دخل في خرق فجذبته فانقطعت رجله
في الخيط فتالمت والدتي لذلك وقالت قطع الله رجل الابعد كما قطعت رجله فلما وصلت الى
سن الطلب رحلت الى بخارى لطلب العلم فسقطت عن الدابة فانكسرت الرجل وعملت عملا
اوجب قطعها والله اعلم بالصحة وكان الزمخشري المذكور معتزلي الاعتقاد متظاهرا به

كان مع
حتى نقل عنه انه اذا قصد صاحبا له واستاذن عليه في الدخول يقول لمن ياخذ
الاذن قل له ابو القسم المعتزلي بالباب واول ما صنف كتاب الكشاف كتب استفتاح
الخطبة الحمد لله الذي خلق القرآن فيقال انه قيل له متى تركته على هذه الهيئة هجره الناس
ولم يرغبوا فيه فغيره بقوله الحمد لله الذي جعل القرآن وهذا اصطلاح الناس لا
المصنف جعل القرآن وجعل عندهم بمعنى خلق والبحث في ذلك يطول ورايت في
كثير من النسخ الحمد لله الذي انزل القرآن وهذا اصطلاح الناس لا المصنف وكان الحافظ
ابو الطاهر احمد بن محمد السلفي رحمه الله قد كتب اليه من الاسكندرية وهو مجاور يومئذ
بمكة حرسها الله تعالى يستجيزه في مسموعاته ومصنفاته فرد جوابه بما لا يشفي الغليل
فلما كان العام الثاني كتب اليه ايضا مع بعض الحجاج استجازة اخرى اقترح فيها مقصوده
ثم قال في آخرها ولا يحرج ادام الله توفيقه الى المراجعة والمسافة بعيدة وكان قد كاتبه
في السنة الماضية فلم يجب بما يشفي الغليل وله في ذلك الاجر الجزيل فكتب الزمخشري جوابه ولولا التطويل
لكتبت الاستدعا والجواب لكن نقتصر على بعض الجواب وهو ما مثلي مع اعلام العلماء الا كمثل
السهى مع مصابيح السماء والجهام الصفر من الرهام مع الغوادي الغامرة للقيعان والكام
والسكيت المخلف مع خيل السباق والبغاث مع الطير العتاق وما التلقيب بالعلامة
الا شبه الرقم بالعلامة والعلم مدينة لها بابان احدهما الدراية والثاني الرواية
وانا في كلا البابين ذو بضاعة مزجاة ظلي فيه اقلص من ظل حصاة اما الرواية فحديثة الميلاد
قريبة الاسناد لم تستند الى علماء نحارير ولا الى اعلام مشاهير واما الدراية فثمد لا يبلغ
افواها وبرض لا يبل شفاها ثم كتب بعد ولا يغرنك قول فلان في ولا قول فلان وعدد
جماعة من الشعراء والفضلاء مدحوه بمقاطيع من الشعر واوردها كلها فلما فرغ من ايرادها
كتب فان ذلك اغترار منهم بالظاهر المموه وجهل بالباطن المشوه ولعل الذي غرهم مني
ما رأوا من حسن النصح وبلغ الشفقة على المستفيدين وقطع المطامع عنهم وافاضة المبار
والصنائع عليهم وعزة النفس والربء بها عن السفاف للدنيات والاقبال على خويصتي
والاعراض عما لا يعنيني فجللت في عيونهم وغلطوا في وتسبوا الي ما انا منه في قبيل ولا
دبير وما انا فيما اقول بهاضم نفسي كما قال الحسن في ابي بكر وليتكم ولست بخيركم ان
المؤمن ليهضم نفسه وانما صدقت الفاحص عني وعن كنه روايتي ودرايتي ومن لقيت واخذت
عنه وما مبلغ علمي وقصارى فضلي واطلعته على طلع امري وافضيت اليه بخبيئة سري
والقيت اليه عجري وبجري واعلمته بنجمي وشجري واما المولد فقرية مجهولة من قرى خوارزم
تسمى زمخشر وسمعت ابي رحمه الله يقول اجتاز بها اعرابي فسال عن اسمها واسم كبيرها فقيل
له زمخشر والرداد فقال لا خير في شر ورد ولم يلمم بها ووقت الميلاد شهر الله الاصم في
عام سبع وستين واربعمائة والحمد لله وحده والمصلى على محمد وآله واصحابه هذا آخر الاجازة
وقد اطال القول فيها ولم يصرح له بمقصوده ولا اعلم هل اجازه بعد ذلك ام لا وسمع ببغداد
في الرواية من شيخ واحد فانه اجاز زينب بنت الشعري وكانت ولادة الزمخشري رحمه الله
يوم الاربعاء السابع والعشرين من رجب سنة سبع وستين واربعمائة بزمخشر وتوفي رحمة الله عليه
ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بجرجانية خوارزم بعد رجوعه من مكة ورثاه بعضهم

بابيات منها فارض مكه تذرى الدمع مقلتها حزنا الفرقه جارالله محمود ه
وزمخشر بفتح الزاى والميم وسكون الخا المعجمه وفتح الشين المعجمه وبعدها را وهي قريه
كبيره من قرى خوارزم وجرجانيه بضم الجيم الاول وفتح الثانيه وسكون الرا بينهما وبعد
الالف نون مكسوره وبعدها يا مثناه من تحتها مشدده ثم ها ساكنه وهي قصبة
خوارزم على شاطى جيحون والله اعلم وكان ممن يقول الشعر فيما قاله رحمه الله يمدح لسان
ملح فيهما سيبويه رحمه الله فقال الا صلى الاله على صلاه صدق على عمرو بن عثمان بن قنبر ه
فان كتابه لم يغن عنه ذو قلم ولا ابنا منبر ه
وهذا القدر كاف فيما اردناه من تعريف حال مصنف هذا الكتاب الذى شرحناه فضمناه شرح
احواله قبل شرح اقواله لتكون ذلك مصيبا قالما وصمناه به في الديباجه وقامعا لطاعن
ذى حاجه ولتحصل الاطمينان بما اورده والوثوق بما اعتمده فيدخل في عداد الذين يدعون
الى الخير ويهدون اليه ويعولون في الاقوال والافعال عليه وكما الفنا شرح احوال النظام
الجوهري والردا العبقري في سيره جار الله الزمخشري سميناه شرح اقواله بالمكلل بفرائد
معانى المفصل وبالله الثقه ومنه التايد ثم ذكر تمام الاسئله المذكوره في اول الكتاب

السؤال ٢٦ لو حشي فوت الصلوه التي لا تقضى اذا تيمم ايضا هل يصليها من دون وضو ولا تيمم الجواب نعم
يصليها لذلك كما هو مذهب م وقد روي خلافه عن ط و ذكر الروايه عنه وصحح انه يوافق اخاه كما هو المطابق
للقواعد مقتضى قوله صلى اذا امرتكم بامر فاتوا به ما استطعتم والله اعلم السؤال ٢٧ لو انقطع الدم
في حق المستحاضه قبل الفراغ وحصل الظن بدوام انقطاعه حتى يتوضا وتصلي لكنها لا تدرك الصلوه كامله في وقتها
هل يلزمها الخروج من الصلوه واعاده الوضو وايضا لو توضت بعد انقطاعه قبل دخول الوقت ثم دخل الوقت
وعاد الدم ما حكمها الجواب ان هذه المسئله ينبغي ان يكون الخلاف فيها كالخلاف في المتيمم اذا وجد الما في خلال الصلوه
ولكنه اذا احرج وتوضا لم تدرك الصلوه كامله والمذهب وجوب الخروج وبطلان الصلوه التي هو فيها واما المختار
فاتمام تلك الصلوه واستصحاب كلا بيان بها في وقتها لانه قد فعل الممكن في امتثال ما امر به وحكمها اذا توضات قبل دخول الوقت
ثم دخل وعاد الدم استانفت وضوها لا بعادته تصفه المستحاضه ودخول الوقت احد النواقض لوضوها السؤال ٢٨
وهل يفرق الحال بين منع الصبيان من المحظورات اجمع مع كونهم لا يستحقون عليها عقابا وبين الزامهم فعل الواجبات
اجمع وان لم يكن واجبه عليهم الجواب اما على مولط وقم فلا فرق واما م وكلام الواقي فيفرق بانه يجب منع الصبيان
عن المحظورات وفي الواجبات يستحب الامر بها فقط وقال الجماعه من اهل المذهب والمتكلمين وجه لا يجب النهي الا عن
المحظور الذى يعود الى منتسبه كالاضرار بمال الغير الحر والرقيق وشرب الخمر فلا يجب النهي عنه قلت وها هنا وجه يعود به
الامر من هو ان النهي منع ذلك لما المنتسب منه لحصول حقيقه القبح فيه ويوصف بذلك ولو من فعل البهايم فيلزم الولي
كفه عنه لئلا يقع القبح ولو لم ياثم الصبي واما الواجب فلا يتصف به فعله لانه لا يتحقق سبقته في حق غير
المكلف والله سبحانه وتعالى اعلم السؤال ٢٩ لو تعلل الولي عن ضرب الصبي للصلوه هل يسقط ولايته في ذلك
ويكون لغيره من اهل الولايه ضربه الجواب يحتمل ان يسقط ولايته في ذلك فقط ويسقل الى الامام والحاكم كما اذا
ترك مال الصغير في مضيعه فان ولايته في حفظه يسقط وينتقل الى غيره وكذا اذا اهمل حفظ
ماله ويحتمل الا يسقط لان ذلك لا يسقط عدالته ولا يسقط ولايته مطلقا وفي هذه المسئله لم يفت مصلحه
للصبي بتركه ضربه اذ لا يستحق ثوابا على الفعل ولا عقابا على الترك واما فرط الان في واجب عليه يختص به

اقل وقته

6

كتاب المكلل بفرائد معانى كتاب المفصل

نظمه في سلك نفيس الصناعه وافرغه في قالب التحسين والبراعه من اختصه الله
الحي القيوم بالتمكين من احاطته بجميع العلوم حتى وطات وطاه علاه اعلى المعالى
وازدهت ايامه به على سالف الايام والليالى وصارت على العالمين
حجه والى معدن الحق محجه تعرف بطاعته الضالون
وبمخالفه امره الظالمون خليفه الله على عباده
ونوره المستفيض في بلاده

امير المومنين وسيدهم ومصدرهم في الدين وموردهم
المهدى لدين الله المرتضى احمد بن يحيى بن المرتضى

كافاه الله عنا بافضل الصلوات واحله من التبجيل في اعلى الدرجات
وادام حياته الاسلام يدعا عباده الى اعتماده وضعه
وجعل استعمال الكتبه سنه متبعه
حتى ترقى بصالح اثاره من القدس اعلى
مراقى السابقين وسعيه له
بها لسان صدق في الاخرين

[illegible]

فيفوز بشرف التكريم وانتفاع التائبين ويبارك
عليه كما بورك على ابراهيم فهو المولى لكل احسان والمولى لكل انسان

في مدحه
ان المفضل تم بدر جماله بمكلل بفرائد البيان ه شرح له شرح الصدور بيانه لغوامض وشواهد ومعاني ه
بعباره تحكي الشموس ضياؤها وسلاسل الياقوت والمرجان ه كشف مقاصد اهل علم النحو في باسيشها الصواعد البنيان ه
وغرايب اللغه التي شهدت لهم بقبول ما اعتمدوا من البرهان ه وابان اوهاما لهم صدرت بلا فكر سوى ثابت الاركان ه
فكانما المتاملون له اذا نظروا من رياضه في بستان ه جمع المحاسن من زهور رايق فاقت زهور شقائق النعمان ه
صلى الاله على مصنفه كما اطلع على المختار من عدنان ه احيا الموات من العلوم جميعها حتى اقام قواعد الايمان ه
كافاه عنا الله بالحسنى كما كافى بها المبعوث بالقران ه

السؤال ٣٥ لو كان الخيط الحزام
مع بقاء الولاية فلا ينتقل الواجب الى غيره والله اعلم ... الصلوة ام لا الجواب صحة الصلوة
في طرف ثوب طويل لا يتحرك ... هل تصح الصلوة ... ما اذا كان الخيط لا يمكن نزعه الا
لانه على هذا التقدير لم يستتر بمغصوب لا ما خيط بمغصوب ...
سقط عنه وقد ذكرنا فيه فيصح ... الصلوة مطلقا والله سبحانه وتعالى اعلم
السؤال ٣٤ هل يفاوت ... عليه الدار والماء ... غصب ... الجواب لا فيما يقاس
على الثوب ... يخالف ... حكم ... المحرم ... والمرأة ... اللعبان ... لم يسع
علته لم نفس عليه والله سبحانه وتعالى اعلم السؤال ٣٣ لو وضع الثوب تضع معصوب ... عصبه فيه
هل يصح الصلوة فيه ام لا الجواب ... صحة الصلوة فيه وهو صحيح
فالصبغ ... لا يمنع من صحة الاستماع به وحمله السؤال
٣٩ لو صلى عاريا مع خشية الضرر من استعمال الماء ... ولو نام ويصح وضوء الجواب لا فرق
بين المتطهر على القول ... الثوب ... والصلوة ... مع عدم خشية الضرر
مع خشية الضرر ... الترك ... الفعل ... يكون افضل
... ولا نعلم قائلا ... ان يكون مكروها ... الصوم مع خشية
الضرر والله اعلم السؤال ٤٠ لو لم يتيقن وجود الماء المستيقن طهارته وانما حصل له ظن ...
... يجب عليه ... وانما لو لم يحصل له ظن ... الجواب ان ...
... ما ظاهر ... الطاهر وباطنه ... ان ... الطاهر ... وعمل بظنه
ولا يلزم وان لم يرد ولم يحصل له ظن ... والله سبحانه وتعالى اعلم السؤال ٣٥ لو ... الحرير
في ... الرجل بالعطور المعفو في حق المحرم ... الضرر والشمس هل يتحرى ام
يكون كالمغصوب اذا كان له التحري ... لم يحصل ظن ... الجواب ... بحكم الحرير والذهب
والمغصوب ... حكم المغصوب ... في حكم الاستعمال فاذا ... المتحري لم يحصل ظن و
تطبق الوقت فالحكم في حقه تركهما معا والله سبحانه وتعالى اعلم السؤال ٣٦ وهل يكون حكم ... المكلف
المتنجس بالطاهر ... ام يفرق الحال الجواب ... والمكان ... اذ لا يطهر فارق بينهما
والله اعلم السؤال ٣٧ هل يجوز ... الوالدين ... في الدار المغصوبة ام لا الجواب ... لا يجوز
لان ... مندوبه والتصرف في ملك الغير بغير اذنه محرم ولا يتوصل الى المندوب بمحظور والله سبحانه اعلم
السؤال ٣٨ هل صحة الصلوة في الدار المغصوبة وعدمها اجتهادية ام قطعية الجواب ...
اجتهادية ... فيها ... القائلين بالصحة والنافين لها ... وقد ذكر ... والامام يحيى ونقل
عن المتكلمين انها قطعية ... دليلها اما عقلي او اجماع وهو غير مستقيم ... المسألة ... بالعقل فيها ودعوى
الاجماع فيها على ... الصحة ... دعوى غير صحيحة والله اعلم السؤال ٣٩ وهل يفرق
الحال ... العاصي وغيره في صحة الصلوة ... الوقت ... المنكر ... لو تعذر عليه الخروج
بحبس او ... الجواب ... كلام ... الاطلاق وعدم الفرق ... مقتضى ... عصمه ...
من ... المنكر ولا يسقط عنه الواجب ... استغل ... عليه حتى تطبق الوقت ... حكم
غيره ... اذا تعذر عليه الخروج والله سبحانه وتعالى اعلم السؤال ٤٠ وهل حكم الطريق والمقبرة حكم
الدار المغصوبة ... الصلوة فيها الجواب ... الطريق والمقبرة ... المحرم من الدار المغصوبة
... الصلوة فيها ... السؤال ٤٠ لو غصب ... مسجدا وعمر ... الصلوة

ج

... لكونه مسجدا ام قد تغير الحال فيه الجواب ... للمسجد ... واخراجه عن ... الاولى
لا يخرجه عن كونه مسجدا ولا يبطل حكمه فله ان يصلي فيه وان كان عاصيا لغصبه له ... على ...
ومنع المسلمين عنه والله سبحانه اعلم السؤال ٤٤ هل يستوي ... الصلوة فيها او يجوز
فيهما من غير اذن ... الحاجة ... للدار حكمها ... الارض الجواب انهم قد نصوا على جواز الصلوة
في ارض ... والصلوة فيها ... ان ذلك لا ... ولا يسوغ ... الامام ...
قبل ... اذ ذلك ... من هذا ... حكم الدار حكم الارض ...
اللهم ... الامام ... عنه ... دخول ... الصلوة ...
فان ذكرنا ... الارض ... والله سبحانه وتعالى اعلم ...
... المسائل ... اهل ... وجعلنا ...
وصلى الله على محمد واله ...

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر واعن يا كريم فانت الغفور الرحيم

قال مولانا امير المؤمنين المهدي لدين رب العالمين

احمد بن يحيى بن المرتضى بن رسول الله صلى الله عليه وعلى عترته الطاهرين
نحمد ذي المنة والطول استفتح الفعل والقول واستزيد من الحول واسترشد
الى كل خير واستكفيه من كل ضير وبالصلاة على نبيه المختار واله وصحبه الاخيار
وبعد فلما كان علم الاعراب معراجا الى علوم الاسلام ودون غوامضها الابية تحير
الافهام كانت مقدمة الحبر القمقام المعروف في اقطار الارض بالعلامة من حط العلم
في عقوته مظنون اعجامه وحكمه في استنباطه ونص ختامه فلم يزل في استفتاح اقفاله
والجد في استحصاله من ورد يومه وامسه حتى استخلصه لنفسه وطاب فيه اصداره
وايراده حتى شهدت له بالفضل حساده فلم تكذب مفضله على احنائه من السلف
واعترف بسيادته من رأى اثاره من الخلف ولله القائل
ان اثارنا تدل علينا فانظروا بعدنا الى الاثار ... بحر جوار زمخشري جار الله
محمود بن عمر الزمخشري في مفصله الذي فصل به مشتبك ابوابه حتى رد شوارده الى
مراكزه ونصابه مع اختصار كما قال غير مخل وتلخيص عن حشو ممل **وفيه** غوامض يفتقر
ملتمسه الى ايضاحها ومقفلات لا يمنع ذو الهمة بدون استفتاحها **ورايت**
تقاعد الهمم عن التنافس لكثرة ما وضعه السلف عليه من الشروح لما تضمنت شرحا عظيم
بسطه حتى صعب ضبطه ولعمري ما قصر ذرعهم عن الاختصار ولا عبثوا في ما اتوه من
الاكثار لكن حشو وحشم وان اكثر حجمه في عين الناظر ففوائد نظمه كالجراد الناشر
مباحث لا يستوعبها امتداد الاعمار ولا يشبعها الكثير من الاسفار ومن ثم قال
صاحب التحبير لعمري انه باكثاره واختصاره خير من الكتاب مع سعته وانتشاره ثم تمثل
بقول الشاعر ؎ شهم الفتى اقضى حدا من سيفه والرمح يوم طعانه وضرابه ؎
ثم ذكر انه حلق عليه بعد تحصيله قراه قريبا من ثلثين عاما **قلت ولعمري**
ان العام الواحد يكفي بعيد الفطنة في نقله لكن حكيه في ذلك قول بعضهم
الم تعلم الغواص كثرة غوصه على البحر لما امنه لم ينفد الدر ؎ فهذا اعتذار
لمن بالغ من شارحيه في البسط ويوضحه انه لما احتجز من الشارحين صاحب التحبير
وابن الحاجب اخل كل منهما منه بجانب فالاول في النحو والاخر في اللغة **فرايت**
بعد استخارة الله تعالى وتوطين النفس على عدم التقصير في الحدس واستيفا ما يفتقر
اليه مضمون الكتاب من الاملا وبقبله فطرة المملي والممتلي ان اضع عليه شرحا اجمع
منها للفوائد واقرب سمتا كالملتقط الفرائد وذلك بعد معرفتي ان الله تعالى مدني
من التاييد بما يمكنني من ذلك ويوصلني الى هنالك واذا كانت العلوم الالهية ومواهبها
سماوية فغير بعيد ان يفضل الغابر الغابر لظهور المحجة ووجود الناص والزائد على
مدع بغير حجة وذاهب في غير محجة نعوذ بالله من حسد يسد باب الانصاف فيوقع الحائف
البقية ما يخاف **على** اني استخرجت من شروح هذا الكتاب عدة منها التحبير وهو

معتمدي

8

معتمدي في اللغة غالبا ومنها شرح ابن الحاجب وهو معتمدي في النقل لملك غالبا
لبراعته فيها وبنايه على المنطق ابانها على العلم المنطقي ولذلك قال بعض المتاخرين وهو
العالم النحرير يعني ابن الحاجب ولكثرة ذكري له جعلت علامة اسمه الحا اختصارا
في الخط وغير ذلك من الشروح البسيطة والمختصرة كالاقليد والمفضل وغيرها **نعم**
وكل من اهل هذه الشروح قد بلغ نفسه في تضمين كتابه ما استطاع من محاسن المسائل
والابحاث نقلا وعقلا **ولقد** انتخبت محاسنها واودعتها كتابي هذا وسميته المكلل
بفرائد الدرر معاني المفصل ولم الجهد في تهذيبه وتقريبه حتى يسهل على الشيخ نقله في
الطلب له ويجد ما هو من غرضه في عدة اوراق عنه في تسع وثلاث ولا يفقد من مضمون تلك
شيئا غالبا او ما هو في مقابله مضمونها وذلك يظهر بالخبرة والتفتيش الا ما قد تضمنته
الكافية بعضها اولا بد لقاريها من القابه وله تحضره احد فاني تركته اتكالا على ذلك وكذلك
ما كان يوتى به في مراجعة مقدمة الشيخ طاهر بن فقد اودعته الكوكب من منتوفي اللهم
الا ان يكون هناك مختصرا ويفتقر في تبيينه الى البسط فانا ابسطه هنا او مبهما يحتاج
الى البيان فانا اذكره او نحو من ذلك والمرجو من الله ان لا يخيب لي رجا فيما ارجو من النفع به
ومضاعفة الاجر على ما لقيه فهو خير مامول واكرم مسؤول وهذا ابتداء نافعة وبالله
نستعين وبالصلاة على محمد الامين واله الطيبين **قال الشيخ الله احمد**
قدم المفعول اهتماما في تركيبه في اياك نعبد وبعض قول اهل المعاني بانه للاختصاص
بانه لا دليل عليه قال واستدل لهم بنحو بل الله فاعبد وضعف لورود فاعبد الله
العربية تعم النحو واللغة لا تعم النحو وهو لا يعمها وانما جعلها متعلق حمده تنبيها
على ان معرفتها من جملة النعم لما يحصل بها من فهم معاني كلام الله ورسوله فتوخذ منها الاحكام
الشرعية التي بها السعادة الاخروية **جبلني** جبلني **العصب** للعرب نصرتهم يقال عصب
له اذا انتصر حبا وغضب به اذا انصرم مبتا **والعصبية** الخصلة المنسوبة الى العصبة وهم
قرابة الرجل الاب كالحميا **ابى لي** كرم لي **ضميم** السخالته **واستار** العزل **وتورد**
على الشيخ سؤال فيقول انت ممن يمنع العطف على عاملين مختلفين وقد ارتكبته ها هنا حيث
انت الواو في اشار هلم وما بعده مقام العامل في الفعل وهو ان ومقام العامل فيها وهو
ابى لي ولا يعطف حد لانه في حكم الموجود ولذا امتنع النصب بها **والجواب** ان
الذي يمنع العطف على عاملين مختلفين في عملها كان يعمل احدهما الرفع والاخر الجر وهذان
يعملان النصب ثم ان العاملين ها هنا كعامل واحد لان ان من تتمة الفعل اذ هو عامل
فيهما فكان حرف العطف قائم مقام الفعل **انضوى** انضم **اللفيف** من قبايل شتا
وفي هذا اشارة الى الوضع من الشعوبية الا يرى اهل وقتنا يدعون المجمعة تكونهم
كذلك **الشعوبية** بضم الشين قوم متعصبون على العرب قال ح يفضلون العجم عليهم قال
والشعوب جيل العجم لكن غلبت النسبة الى لفظ الجمع وقال القاسم بن الحسين الخوارزمي
في تخميره ما معناه انهم قوم لا يرون للعرب على العجم فضيلة ويحتجون بقوله تعالى وجعلناكم
شعوبا وقبايل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم فهم منسوبون الى لفظ شعوب من الاية
وكون النسبة الى اللفظ هي المسوغة للنسبة الى الجمع وقد استضعفه السيد ابو الهشم
وهو عندي ارجح اعني كونهم لا يدعون الفضل على العرب الا ما للتقوى واما في النسبة فما ذكره ح

اولى ان تخص احتصاص خيل العجم بذلك وقد قيل ان منهم معمر بن المثنى المعروف بابي عبيدة
من ائمة اللغة وله كتاب في مثالب العرب **ولقد** انشد بعض الشعوبية ما دخل الصاحب
بن عباد في حضرته وحضرة بديع الزمان فقال
غنينا بالطبول عن الطلول وعن عنس عذافرة ذمول فلست بتارك ايوان كسرى لتوضح او فحومل فالدخول
وضب بالفلاة ساع وذئب بها يعوي وليث وسط غيل اذا ذبحوا فذلك يوم عيد وان نحروا ففي عرس
باته ونبيه قد قدموها على ذي الاصل والشرف الاصيل اما لو لم تكن للفرس الا نجار الصاحب الملك الجليل
لكان لهم بذلك خير فخر وجيلهم بذلك خير جيل فقال
له الصاحب قدك ثم قال
للبديع اجبه فاجابه من تحته وقال اراك على شفا خطر مهول بما اودعت راسك من فضول
طلبت على مكارمنا دليلا متى احتاج النهار الى دليل الست الضاربين جزا عليكم وان الجزي اوفى بالدليل
متى فرع المنابر فارسي متى عرف الاغر من الحجول متى علقت وانت بها زعيم اكف الفرس اعراف الخيول
فخرت بملء ماضغتيك فخرا على قحطان والبيت الاصيل فخرت بان ماكولا ولبسا وذلك فخر ربات الحجول
تفاخرهم بما اسلفوا وفرع عزهم فازدد رذيل فقال
الصاحب للشعوبي كيف
ترى فقال لو سمعت ما صدقت فقال له الصاحب جائزتك جوارك ان وجدتك بعدها
في عملك ضربت عنقك **لم تجد** عليهم لم يأت عليهم بحدوى اي نفع فان قلت كيف عداه بعلى
والمسموع تعديته بعن كقوله والله فيما تجدون عنكم الا براقم اي تغنون قلت لا اسلم
انه يتعدى بعن بل هو من اجداه اذا اعطاه لكن الشاعر ضمن تجدون معنى تغنون فعداه
بعن والسجع هنا ضمنه معنى يصب عليهم او نحوه وهو معنى لطيف فيما قصد فتامله
الرشق الرمي بالنبل **والمشق** الطعن بسرعة **قوله** والى افضل السابقين والمصلين جاعلى
طريقه ابيه احمد يعني انه افضل الاولين والاخرين اخذه من اسما خيل الحلبة لان المجلي
وهو الاول سمي سابقا وتابعه سمي مصليا لانه يضع راسه على صلوى الاول وهما موضعه
وخيل الحلبة عشر جمعها قولهم مجل ومصل مسل لها ومرتاح عاطفها والحظي
ومستحفز ومومل وبعد اللطيم السكيت النص الا ان المجلي قد سمي سابقا والمصلي
تاليا والسكيت شكلا وقوله افضل صلوات المصلين يعني به دعا الداعين **المحفو**
المستدار حوله **عدنان** ابو معد وهو اب اذا الجاجم وال زجاعباره عن رؤسا
القوم الثابتين فلا ينجعون **وسرهم** نحامله وسطها وهو مشكل اشراف قريش
وهم الذين يسمون الاباطح وهم بنو عبد مناف وبنو زهرة وبنو سهم وبنو جمح وغيرهم
قريش الضواحي نحو تيم بن غالب بن فهر ومحارب والحارث بني فهر **الاسود والاحمر**
هم العرب والعجم وهو ماخوذ من قوله صلعم بعثت الى الاسود والاحمر وانما خص العرب بالاسود
لان الغالب عليهم السمرة والاغلب على العجم الحمرة ولانه الطيبين دعوا ابيه ما لم ضوان هذا ايضا
جاعلى طريقه ابيه احمد والال هم الذرية وقيل الاتباع وادعوا على اهل الشقاق حال فيه طريقه
ابيه احمد عليه السلام فقرن السجع لانه لو قال وعلى اهل الشقاق لهم والعدوان ادعو لهم بالسلام
وانما خص على الخير باللام والشر بعلى حيث قال وال له وعلى اهل الشقاق لان اللام للملك
فجعله لما يرغب اليه اولى وعلى فيها معنى القهر والغلبة لما فيها من معنى الاستعلاء فكانت
حليقه بما يكرهها **ولعل** هاهنا ذكره لتوقع المخوف **يعضون** يضعون من قدرها
من غص اي نقص ذكره ويحتمل انها على ما علمت فيه اعني من غض بصره فكانهم يعضون ابصارهم

وجوهها
عنها منارها واصله العلم يهتدى به في الطريق ثم قيل في كل ذي قدر مشهور
رفيع المنار قال ح يعني بالذين يعضون على بالحته لانهم يرون غيرها اهم منها حيث
متعلقه ترفع اي رفع منارها لاجل جعله خير رسالة من اهلها وهنا احترمن قوله ح انها
متعلقه يضعون اي يضعون منها لاجل ذلك لان من يمسك بملة الاسلام لم يتوهم منه وضع
شي لاجل ان الله رفعه **الخيرة** بفتح اليا الاسم للذي اختير وتسكينها الخير الافضل خير كتبه
افضلها واصله افعل ولذلك يقال هما وهم خير القوم وقول الشاعر
الا نعب الناعي بخير بني اسد بعمرو بن مسعود وبالسيد الصمد متاول بان اصله
هنا مشددا اليا ثم خففت **لا يعدون** خبر لعل قال ح لقد بالغ حتى ما قضحت كفرهم
ثم جعلهم بالقرون لاجله دون الشعوبية **قلت** الاعتراض مبني على وهمه الاول ولاه
معنى لايراده **منابذة** مطارحة من النبذ وهو الطرح وهو مفعول من اجله اي يقربون الاجل
منابذة الحق **سوا المنهج** وسطه **يقضي** منه العجب يقضي يعني يفعل لقضا من سبع سماوات
ولو سلم قول الاصمعي بان العرب لم تستعمل لقضا بالعجب الا مع النفي فيقولوا اما قضيت العجب
وما كدت اقضي العجب وانه لا يقول قضيت العجب الا عوامهم لكان قول الشيخ نقص عقله
لكنه لم يوافق عليه وقد استعمله الحريري مثبتا **حال** اضحى من حاله وتانيث الحال اكثر
من تذكيرها وقد يجعل جمعا للحالة كحاجة وحاج **انصافهم** الانصاف اعطا الحق وهو
ماخوذ من النصف الذي هو نصف الشي كان المنصف لزم النصف لكل اله ولهذا لحج الاصل من
قال ولكن نصفا لو سببت وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم **القرط** مجاوزة
الحد **والجور** والعدول عن المثل عن القصد **لا يقنع** لا يستتر من تقنع المراة **مسجوه**
مملوة قوله عن سيبويه والاخفش وانما خص هولا الاربعة بالذكر لان الاعراب بصري وكوفي
وسيبويه استاذ البصريين والاخفش تلميذه والكسائي استاذ الكوفيين والفرا تلميذه واسم
سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر واسم الاخفش الكبير علي بن سليمان واسم الكسائي علي بن حمزة من موالي
بني اسد وسمي كسائيا لانه احرم بالكسا وقيل انما سمي به لانه دخل على شيخه بالكوفة وهو
ملتف بكسا **الاستطهار** الاستعانه **متاقلتهم** يقال ما قلت فلانا الحديث بمعنى
حدثته وحدثني **المناطرة** اما من ذوي تنا ظره اي متقابله او من النظر وهو البحث
لان كلا منهم ناظر او من النظير وهو المثل **سطر** يكتب **الصكوك** جمع صك وهو
القرطاس المكتوب فيه لكن يقال يكتب فلان ويسطر الصكوك بمكانه فالنكتب المكتوب
وكان فانه اراد يسطر ما يسمى صكوكا بعد الكتابة كما لو قلت بالحبر يكتب الورق الحكميات
وهي لا يسمى حكمية الا بعد الكتابة والسجلات المهياه للكتابة **ملتبسون** مختلطون
واصله الاختلاط الذي يحصل به اللبس **انه** بمعنى اي وجهه وقال الخوارزمي بمعنى اي
طريقة وضعفه السيد ابو القسم وهو القوي عندي فاما قول السيد لا دليل عليه وانه لم
يذكره ابو نصر الفارابي فان عنى انهم لم يذكروا ان انا بمعنى طريقة فمسلم لكن لم يرد الخوارزمي
ذلك وان اراد انه لم ترد طريقة فغير مسلم فان اكثر كتب علما النحو واللغة مشحونه بها
عباراتهم وهي في هذا الكتاب ايضا وكثيرا ما يقال طريقة البصريين طريقة الكوفيين طريقة
الاخبار عن الذي ونحو ذلك وتقديرها هاهنا بعد اي اقرب مجازا من تقديره بوجهه لان
الوجهه تختص بالامكنة وهذه اكثر استعالا فيما يتعلق بالعلوم **كل** اي ثقل والشي

ولا يجمع **ستروا** يعني ساروا والتضعيف فيه للمبالغه لانه غير متعد في الحالين
فهو مثل زنط الشا **تضاعيف** ذلك اي في اثنا ما ذكرت من مواضع استعمالهم اياها
يحمدون فضلها هنا وصف لهم بالبله او بالتجارة الحق مع العلم به **الخَتْل** ما يحدو
لاجل الغلا في الرمي وكانه يريد انه يدفع الحجر الغريبه مع انها تستحقه لاجل انها الغاليه
ثم غلب الختل في الفضل والغلبه فيه **وتوقيرها** تعظيمها والعطف مع اتحاد المعنى جائز
اذا اختلف اللفظ ومنه قوله تعالى فما وهنوا لما اصابهم في سبيل الله وما ضعفوا وقول
الشاعر * وهندا اتى من دونها الناي والبعد * **يمضغون** المضغ اداره الماكول في الفم
وكني به عن طعنهم فيها واخذه من قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا **فما بالهم** البال
القلب في ما اتى بعده فهو حال يقدره بما الذي خطر لهم في حال كونهم غير مطلقين ولم يطلقوا
واصل قولهم ما بالك اي ما ورد ما خطر ببالك فاعلا لكنه لكثرة استعماله وضعوا البال مكان
الخاطر فكانهم قالوا ما خاطرك لكنه يفعل كذا على سبيل الاختصار والله اعلم ودوران هذه
كثير في الشتم **راسا** في مثل هذه ماخوذ من راس الجسد فلما ارادوا التعبير عن طرح الشي كله
بعبارة مختصرة في نوع تفصيل للمطروح قالوا تركته راسا او نحوه بخصوص الراس لذكر لانه اذا
طرح فالبقيه احدر وكان القياس ان يكون بدلا لكنها تضمن معنى جميعا فنصب انتصابه
وهو الحال وكذا اذا قلت ما تركته اصلا فان اصل الشي هو العمده كالراس وقسه عليه
قوله ولا يستعملوا في الاستثنا يعني ان الفقها مفتقرون الى العربيه ومن ثم قالوا لو قال
القائل علي له مايه غير درهم فانه برفع غير يلزمه مايه درهم وبنصبه يلزمه تسعه وتسعون
ولو قال ما عندي مايه الا درهمان كان مقرا بدرهمين ولو نصب اقر بثمانيه وتسعين
لانه مع الاول بدل وما نافيه ومع الثاني للاستثنا وما موصوله لان النصب على الاستثنا
مع النفي قليل **والفرق** بين المعرف والمنكر في نحو ان دخلت دارا او الدار فانت طالق
فانها تطلق مع التنكير بدخول دار ما ومع التعريف لا تطلق الا بدخول المعهوده **والفرق**
بين التعريفين في نحو علي ان اصوم يوم الجمعه فان اراد تعريف الجنس لزمه صوم كل يوم
جمعه وان اراد العهد لزمه صوم المعهود **والفرق** بين الواو والفا وثم في نحو ان دخلت
الدار وكلمت زيدا فمع الواو تطلق بوجود الجمع بين الشيين ومع الفا بالجمع بينهما مترتبين
بشرط عدم المهله ومع ثم كذلك بشرط المهله **ولام الملك** مثاله لو كان عندك مال
لشخص يزيد وادفعه فيه وكيل زيد فقلت عقيب دعواه لزيد هو لزيد بكسر اللام لزمك
الحاكم فان فتحت اللام لم يلزمك ذلك لانك مخبر بانه زيد **ومن التبعيض** نحو ان تقول من
ضربت من عبيدك فهو حر فضربهم عتقوا الا واحدا عند ابي حنيفه لانها عنده ها هنا للتبعيض
وعتق الكل عند صاحبيه لانها عندهما للبيان **والحذف** المحذوف من الجزء كحيث الا يكون
في القائم مقامه اثر كقوله تعالى انتهوا خيرا لكم فانتصاب خير بفعل في حكم الموجود
والاختصار في نحو فاصدع بما تؤمر فانها جمعت شروط الرساله ومن امثلته قوله
خذ العفو وامر بالعرف جمعت مكارم الاخلاق **والتكرار** في نحو هي عصاي اتوكا عليها
واهش بها على غنمي فهذا تكرار معنوي لان منافع العصا معلومه **والتطليق** بالمصدر
نحو انت الطلاق ان اراد به ثلثا بانت عندهم وباسم الفاعل نحو انت طالق لا تبين وان
اراد الثلث **والفرق** بين اَن وإن انك اذا قلت انت طالق ان دخلت الدار فبفتح ان تطلق

في الحال

في الحال وان لم يكن دخلت وبكسرها لا تطلق الا بدخول مستقبل وكذلك لو قال انت طالق
ان لم اطلقك لم تطلق الا عند الموت لانا نجوز حصول الطلاق الى وقته ولو قال اذا لم
اطلقك طلقت في الوقت الثاني من وقت الطلاق لان فيها معنى الوقت فكانه قال
وقت عدم التطليق ووقته من ثاني وقت الطلاق فهذا الفرق بين ان المكسوره واذا
والفرق بين متى وكلما انك لو قلت كلما دخلت الدار فانت طالق فدخلتها ثلاثا في العده
بانت لان ما في كلما مصدريه كانه قال كل دخول يوجد منك فانت طالق ولو شرط بمتى لم
تبن بالتكرار **فقه** وهلا سفهوا اي نسبوه الى السفه وله كتاب معروف
بالجامع الكبير وفي كتاب الايمان منه مسائل عده تنبي على علم العربيه من غريبها اذا قال قائل
ان دخل داري احد فانت طالق ودخل القائل فانها لا تطلق فان قال ان دخل هذه الدار
احد ودخل طلقت لتعليق الاضافه الى يا النفس قرينه تخصيص لاحد ومنها اذا قال
قائل لاحدى زوجتيه ان دخلت الدار فانت طالق ثم قال للاخرى وانت هذه فان دخلت الاولى طلقتا
معا لان الثانيه عطف عليها وان دخلت الثانيه لم تطلق واحده منهما هكذا ذكروه في
هذه المسئله وهذا انما يستقيم اذا قدرنا ان مراده لا بل هذه فانها التي تطلق بدخولك فان
الاولى اذا دخلت طلقتا معا اما طلاقها فلانه علقه بدخولها وقد وقع ولتسليمه الرجوع
واما طلاق الثانيه فلانه علقه بدخول الاولى ايضا وقد وقع واما ان اراد لا بل هذه ان
دخلت الدار فهي طالق طلقت كل واحده منهما بدخولها بنفسها **يتراطنوا** التراطن الكلام
بالعجميه * قال * اصواتهم كتراطن الفرس * **حلق** لمناظره حلق جمع حلقه بفتح
الحا وسكون اللام على غير قياس قال الاصمعي الجمع حلق بكسر الحا كبدره وبدر وقد
روي حلقه بفتح اللام وسكونها جمعه على حلق مثل كفره وكفر ونقره ونقر والحلقه
هي الجماعه المستديره **الابهه** العظمه **الشهره** بسكون الزاي التي يشتهر به
ونصبها المشتهري المحكيه على هذا النحو **هذا وان الاعراب احدى**
من نفاريق العصا ذكر بعضهم ان هذا مبتدا وخبره محذوف وتقديره هذا كما ذكرته
والجمله الثانيه حاليه وفي تقديره اما هذا حاليه ضعف والاولى ان تكون استئنافيه غير
حاليه واما تقديره هذا مبتدا فاجود من تقديره من قدره مفعولا كانه قال خذ هذا المعنى
واحدى من نفاريق العصا مثل يضرب لكثير النفع واصله ان امراه كلابيه كان لها ولد
يلعب الصبيان يشتمونه فتاخذ ارشه حتى استغنت فقالت تعنيه الخ *
اخلف بالمروه حقا والصفا * انك احدى من نفاريق العصا * وذلك ان العصا ما انكسرها
يتخذ منها ساجور وهو عود يجعل في عنق الكلب فاذا انكسر ثانيا اتخذ منه وتد فاذا انكسر
ثم اتخذ منه توادي واحدتها تودية رواه الاصمعي وقال غيره اذا انكسر الوتد فرق
صار [illegible] قطعه اشظه وهي الخله للجوالق فاذا جعل راس الشظاظ كالفلكه صار
للبختي مهارا وهو العود الذي يدخل في انفه فاذا فرق المهار كان توادي اثاره اي
ما ثره في النفع عند زيد روي رفعا ونصبا فالرفع على انه الخبر اي قدر عند زيد الحصا ووجه الرفع
المهز [illegible] بمعنى منزلة كحلقه بمعنى مخلوقه ركب عميا يعني خبطه عميا او ناقه عميا
وخبط الخبط انه لا يتوقى في مشيه شيئا **العشوى** الناقه التي لا تبصر امامها وان رفعت بصرها

لم يتحرك موضع يدها التقول الكذب قال اذا لم تجد قولا صحيحا تقولا هو هذرا
اى يطق فاسد بين ا بفتح البا مصدر فى الاصل فلا يتغير فى الوصف تثنيه ولا جمع فان وصف
منه بوزن فعيل نحو بري فجمعه على افعلا كثريم وكرما المرقاه بكسر الميم وفتحها
الدرجه النكت جمع نكته ونكته الشى جا زه محاسنه محاسن جمع لحسن على غير قياس
نوبني اى دعائي الكذب مصدر كذب على اذا عطف لانه يحفظ عليه كالكذب
الاشياع الاتباع الحفده الخدم والاعوان تكافه الا نوابه مطبقون عليه في حزب
كافه واضافتها ولم تسمع الا منصوبه على الحال منونه قال بعضهم والطن كانه اسم كافة
متكفه فيكون معنى لفيا الرجال كانه زادعه لنا ما حتاعهم ان سطو غيرهم او بلقاه
ويطيرها قاطبه وقد وقعت فى كلام الحريرى مضافه الاهل لغايه والسجل الدلو
يكون فيه قليل من الما فان لم يكن فيه ما لم يسم سجلا وهذا تصريح من الشيخ بانه لا يومر كتاب
بقراته قبل كتابه ذكره المترجم اى المعبر عنه ومنه ترجمان الملوك اى المعبر عنهم
واشتقاقه من الزجم ضنوت اى جعلته اصنافا البضاعه الاصل هو كزه بفتح
الكاف كسرها هو بالكسر المنشا وبالفتح موضع الركز قوله ولم ادخر قال السيد
ابو القسم فى تركيب الشيخ ها هنا ركه واستضعف جعل مناصحة مفعولا به لادخر وليس
عندى بضعيف فرائد الدرر كبارها وقيل الشذور الابحار الاتيان بالكلام على اقل
ممكن مع تمام المعنى والتلخيص البيان فى الشرح المهمل مشتق من مله الجمر من النار كان قلب
المكثر عليه فى الكلام يحمى كانه فى المله ويناسب قول الشيخ هذا قول امر الرزومي يصف
حديث امراه ان طال لم يملل وان هى اوجزت ود المحدث انها لم توجز المقتبسه
يقال اقتبست الرجل علما بهمزه وقبسته نارا بغير همزه واقتبست منه الجنسين
قوله تمرتى دعا وثنا اعلم ان بعض اهل وقتنا اخذ على الشيخ فى قوله وثنا لان حث
الثنا فيه ما فيه وطاهره مشكل ولنا ان نتاول للشيخ باحد وجوه الاول ان تقول
انه يعنى بالثنا الدعا لان الثنا ربما تضمن الدعا الا ترى انه لو اخذ تقول احسن
فلان الى الاوتزده ما احسن الله اليه ويوضحه انه قال تسطاب والافاضل الا
ستطيبون ما فيه حرج واثم ومنها انه اراد الثنا نفسه لان من علامه فضل
الرجل ان تقول الناس فيه خيرا كما قد ورد انها مرت جنازه فاثنى الناس عليها خيرا فقال
الرسول صلعم وجبت يعنى الجنه وانما اخذه من الثنا عليها لان عمر بن الخطاب ذكر ذلك اعني ان
الرسول اخذه من الثنا الثالث وهو الاحسن ان مطلوبه ثمرتا الدعا والثنا فثمره
الدعا الفوز بالجنه وثمره الثنا هو الدعا ومطلوبه ليس له الثمره لا نفس الثنا وهذا
وجه مخلص حسن وهذا اخر ترجمه الكتاب والحمد لله رب العالمين قال الشيخ
فصل فى معنى الكلمة والكلام قلنا قدم هذا الفصل لان ما بعده كلام فى معنى الاسم
والفعل والحرف وهذه انواع الكلمة ومعرفة النوع يتوقف على معرفة الجنس قال هي
اللفظه الخ قلنا اللفظه جنس الحد الدال له على معنى احترازا من النقيض مفردا احترازا
من المعنى المركب واختلف فى تفسيره فظاهر قول ح وغيره ان المعنى المركب المحترز عنه
فى حدود الكلمة انما هو ما تضمنته الجمل نحو قام زيد لا المفردات كقائمه ونحوها وقال بعضهم

بل المحترز عنه كلما دل فى تركيبه على معنيين منجمله او غيرها وروى عن المصنف ان
الرجل ونحوه مركب لدلالته على معنيين التعريف والذكر من اولاد ادم قلت وهذا قول
ضعيف جدا لان من حاول تحديد الكلمة فانما يلزمه فصلها من الكلام لا من افرادها اذا
اجتمعت ومدلول الكلام هو معنى واحد مركب من منسوب ومنسوب اليه وهو النسبه
نفسها وليست بمعنيين ركبا وانما هو معنى واحد حصل من نسبه منسوب منسوب اليه ومعنى
الكلمة ليس كذلك فاما ما روى عن الشيخ فليس بدافع لما ذكرناه ولعل الشيخ اراد ان الرجل مركب
من كلمتين ولم يرد انه الذى احترز عنه قوله بالوضع قال ح تحرز مما يدل بالعقل
فانا اذا سمعنا لفظ ديز من وراء جدار علمنا بالعقل انها لفظه قائمه بذات فقد دل على معنى
مفرد وقال غيره تحرز مما يدل بالطبع كقول النائم اح اح بحاء معجمه وقول الساعل اح اح بحاء
مهمله فالاول يدل على الاستغراق فى النوم والثانى على ما فى الصدر فقط وهذان القولان
متقاربان وقال فى الاقليد بل تحرز عما تغلط به العامه كقولهم مبشوم فى مشئوم وهذا منه
وهم فانه اذا اعتبر الوضع الاصلى لزمه الا يكون العلم كلمه فلم يبق الا ان يعتبر المجدد وغيره
وغلطها والا كالوضع المجدد فهذه الاحترازات واعلم انه قد اعترض هذا الحد باعتراضات
اربعه الاول على قوله اللفظه قال ح احتاجه الى التاء لانه ان زادها اقل اللفظ
فاقله حرف واحد وان اراد حروفا مخصوصه سمى لها فلم يسمها وان اراد اللفظه ما
يطلق عليه لفظ تحذف التاء اوجز وابين قلنا انجيب عن الشيخ بانه اراد ما يطلق
عليه لفظ ولا نسلم ان اقله حرف فانهم اختلفوا فى حقيقه اللفظ فقيل الخارج من الفم
واعترض بالبصق وقيل الصوت الخارج من الفم واعترض بالنحنحه فزيد عليه المتقطع حرفا
محققا او مقدرا او صحيح وهذا بعض ما ذكر ولا نسلم ان حدها ابين فان اللفظ يطلق على
الكلمة والكلام فان وجهت الاعتراض بعد ان نسلم ذلك كما وجهه الجوازي من حيث قال ان
قوله مفرد يغنى عن الهاء قلنا مسلم انه كان يغنيه وهذا السؤال واقع الا ان لنا ان نقول
اراد ان يجعل جنس الحد من قرب متناول ولفظه اقرب من لفظ ولم يستغن بذكر الهاء عن قوله
مفرد لانه لو قال اللفظه الداله على معنى اعترض عليه بلفظ فم وجوه فانه يقال له لفظه
وانما الخرج بقوله مفرد والله اعلم الاعتراض الثانى الحركات الثلث فانها لفظ
يدل على معنى مفرد من لطعليه وغيرها وروى بعضهم عن الاندلسى ان هذا الاعتراض
فادح ولا جواب عنه قلنا والجواب ما مر من منع تسميتها لفظا الاعتراض الثالث
ان قولنا الحمر والجمله كلمتان وكل واحد يدل على معنى مركب وهو قوله قام زيد
ونحوه واجاب زكى الدين بجواب غير مقنع واحسن منه ان نقول انه اسم للفظ نحو
الحروف جمعا فهى وان تعدد دت معنى مفرد فى الاصطلاح النحوى والا لزم فى العالم
الا يكون كلمه لتعدد اجزاء مدلوله الاعتراض الرابع ان قولنا قائمه كلمه ولها
معنيان الذات والتانيث ولنا ان نجيب انه ان صح ما روى عن الشيخ فى الرجل ونحوه من انه
مركب فقد خرجت فلا تكون من الكلمة ولا من الكلام وانما هى كلمتان وان لم يصح وكان الصحيح

والمقصود

ما عليه الاكثر من ان الاحتراز انما هو من الجمل والجواب ان التانيث امتزاجا حي و
ما يدل على الماهية ويدل على صحته وبطلان ما روي انه يستلزم ان لا يكون فاسم
يتغير بالكلمة لدلالته على الذات والحدث وهي كلمة ما تعارف النحاة **قوله** وهي جنس
تحته ثلثة انواع قلنا الجنس ما دخل تحته حقائق متغايرة لحقيقة كلية والدليل
على انحصارها في هذه الانواع العقل والنقل اما العقل فلان الكلمة لا تخلو اما ان
تدل على معنى في نفسه اولا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة
اولا الثاني الاسم والاول الفعل **واما النقل** فما رواه ابو الاسود الدولي حيث
قال دخلت على امير المومنين فوجدته مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكر يا امير المومنين
فقال اني سمعت ببلدكم لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية ثم اتيته بعد ايام
فالقى الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله ثلثة اسم وفعل وحرف جا
لمعنى **ووجه** الاحتجاج بقوله عليه السلم من جهة اللغة ومن جهة الشرع اما من
جهة اللغة فلانه افصح العرب بعد رسول الله صلعم واعلم الناس باصول العربية
واما من جهة الشرع فلانه معصوم عليه السلم على المذهب الصحيح **قوله** الكلام
قلنا اختلف في الكلام من جهتين في لفظه وفي حده اما لفظه فقال بعضهم انه مصدر محذوف
الزوائد واحتج بانه قد يعمل في مثل قوله ... الا هل الى ربا سبيل وساعة تكلمني فيها من
الدهر خاليا ... واشفي نفسي من تباريح ما بها فان كلام منها شفاء لما بيا ... الثاني انه قد
ياتي تاكيدا للفعل كقوله ... فان تمس ابنة السهمي منا بعيدة لا تكلمنا كلاما ما ...
والفعل لا يوكد الا بالمصدر وقال اخرون بانه اسم للمصدر لا مصدر واحتجوا
بانه لا يخلو اما ان يكون مصدرا لكلم او كالم او تكلم لا يجوز ان يكون مصدرا لا بها لان فعل
مصدره تفعيل على الباب وفاعل ياتي على مفاعلة على الباب وتفعل ياتي على تفعل على الباب ولم يات
ما هو على صيغة الكلام مصدرا لا بها لا في كثرة ولا قلة واما تعديته فليس لكونه مصدرا
وانما هو لوقوعه موقع المصدر واما اختلافهم في مدلوله فعند الاصوليين انه موضوع
على اللفظ المسموع افاد السامع ام لم يفد وعند النحويين انه موضوع على المفيد
ما لسنة (؟) ولهذا اختار الشيخ بهذا الحد ولو قال المصنف كان احسن من قوله المركب
ليدخل نحو قم واقعد **قوله** لاسنادي ذلك قلنا يرد عليه يا زيد فانه كلام مفيد من
حرف واسم وكان يا حرف النداء نايب مناب ادعو عند البصريين واما الكوفيون
فلا اشكال عليهم لقولهم بانه اسم فعل **قوله** تسمى الجملة قلنا تسمى يجمع بالياء
والتاء وهذا مطرد في كل لفظين مدلولهما واحد واحدهما موث والاخر مذكر فان التسمية (؟)
الضمير المتوسط بينهما يجوز تذكيره وتانيثه ومنه قولهم من كانت امك ومنه قوله
في مقدمته المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية ولولا ذلك لما عدل عن هذه الامثال
لما احتاج الى تعديده هنا كهذا الباب المرفوعات المرفوع هو ما اشتمل **فان قلت**
اذا ثبت ان الكلام لا يطلق الا على المفيد فماذا يقول في اللفظ والنطق والقول **قلت**
لا خلاف في صحة اطلاق الاول على المفيد وغيره مستعمل وغير مستعمل واما الثالث فلا اطلاق
له على المستعمل ثم اختلفوا فيه فعند قوم انه كالكلام واحتجوا بانه لفظ ملتبس بما وضع له

فاطلاقه

فاطلاقه على ما يحصل به الفايدة التامة اولى وعند قوم انه يختص بالمفردات
واحتجوا بقول سيبويه ويحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا فانه يشعر بحصر القول في
المفرد وقال قوم بانه موضوع لهذا وهذا من غير تخصيص **فايدة** اعلم انه لا يجوز ان
يقال الكلام الله لم يجز ان يقال لفظ الله لامر يرجع الى الاشتقاق **فايدة** اختلف العلماء
في التعبير عن الاعتقاد بالقول او الكلام حيث يقال هذا قول فلان هذا كلام فلان ايهما
اولى فمنهم من قال القول اولى لان الاعتقاد شي مفرد فينبغي ان يعبر بما يصح اطلاقه
على اللفظ المفرد ليكون اقرب مجازا وهذا مبني على ان القول ليس كالكلام ومنهم من قال الكلام
اولى لانه عبارة عن الاعتقاد المتعلق بامر يفيد فايدة تامة **قلت** ومن قال بان
الكلام والقول لفظان مترادفان فلا اولوية عنده لاحدهما **الاسم ما دل على معنى**
في نفسه قلنا قيود الحد جلية واما الضمير في نفسه ففيه ح عايد على معنى اي ما دل
على معنى مستقل في مفهوميته لا يعتبر في فهمه غيره وقال نظيره الدار في نفسها حكمها كذا اي
باعتبارها في نفسها وقال غيره بل عايد الى ما تقديره لفظ يدل على معنى بنفسه اي لا يحتاج
اللفظ في دلالته على المعنى الى ضميمة لفظ اخر واعترضه ح بوجهين احدهما ان في لم يستعمل
بمعنى الباء الثاني ما معناه انه لو سلم ذلك في الاسم فمقابله الحرف يلزم ان يكون على العكس من ذلك
فيكون يفيد بضم لفظ يدل على معنى بلفظ اخر فيكون المعنى ان الحرف لا يدل على معنى الا مع
لفظ اخر وليس الحرف كذلك بل قولك مثلا من تدل على الابتدا لكن هذا المعنى امر اضافي فلا يفهم الا
مع ما يضاف اليه فاحتيج الى ذكره وقد حققنا هذا في قسم الحرف وهذا يوهم انه لم يوضع حرف
للمعنى وانما وضع له هو وغيره وقد اجمعوا على ان الحرف هو الموضوع لذلك المعنى لا غيره فان قيل انهم
يوافقون انه وضع لمعنى لكنهم يقولون ان الحرف محتاج في دلالته على معناه الى لفظ اخر قلنا
فهل احتاج الى مجرد اللفظ ام الى معناه لا يجوز ان يكون الى مجرد اللفظ بالاجماع فلم يبق الا انه
محتاج الى معناه واذا تعلقت الحاجة بالمعنى فاما ان يكون المحتاج اليه مجرد لفظ الحرف
او معناه لا يجوز ان يكون مجرد لفظه بالاجماع فلم يبق الا ان المحتاج هو معنى الحرف فيحتمل
من ذلك انه موضوع ليدل بنفسه على معنى لكن هذا المعنى امر اضافي كالصفة وهذا معنى حسن
لا يدركه الا من ايضا **غش النظر** في فهمه **نعم** وقد اعترض هذا الحد باعتراضات منها
ما ذكره في مقدمته خ وهو مثل ذو وفوق ونحوهما فانها لم يستعمل الا مع غيرها كالحروف وهي
اسما **والجواب** ان هذه كلها غير محتاجة الى غيرها على حد حاجة الحرف الى الغير لان في
معانيها استقلالا بالمفهومية ويصح ان يكون احد جزئي الجملة الا ترى ان معنى ذو صاحب وفوق

مكان له علو على غيره وهذه اسماء تستقل بالمفهومية وانما التزم ذكر المضاف اليه لقيا
دد ملوضعها وصلة الى الوصف بالاجناس فالتزم ذكر الجنس معها واما ذو وفيما فالمشتغل
عليه وعلى هذا بقاس نحو هما ككاف التشبيه وعن وعلى ومنها نحو الماضي والمستقبل
فانهما ما دلا على الحدث والزمان معا مع كونهما اسمين واكواب ان معنى قولنا مستقبل
مستقبل فعل له استقبال فهو يدل على الحدث المعنى والاستقبال نفسه لا على الزمان
الذي يقترن به وكذلك الماضي يدل على الحدث والمضي لا على اقتران الحدث بزمن ماض قوله وله
خصائص قلنا الفرق بين الحد والخاصة ان الحد لا بد ان يعم جميع اجزاء المحدود والخاصة تكون
في البعض وعلل اختصاص هذه به اما الاسناد اليه فلان يكون مسندا او فاعلا فان اصل في صفعه
كذلك كالفعل فوضعه للحكم به واما التعريف فلتعلق الحكم على محقق واما التنوين فلانه اصل
وضعه للتنكير والافعال لم يدخلها التعريف فيحتاج اليه واما الجر فلانه وضع علما للمضاف
اليه والافعال لا تقع مضافا اليها وانما اختص الاسم بالاضافة اما اضافته فلان الاصل وضعها
للتعريف واما الاضافة اليه فلان المضاف اليه في المعنى محكوم عليه والافعال لا تقع الا محكوما
بها ومن اصناف الاسم اسم الجنس قلنا انما يقال اسم الجنس ولا يقال اسم العلم لان الجنس
بمعنى المجانس كالكل بمعنى المحال فكانك تقول اسم كصفة المجانسة لغيرها بخلاف العلم فهو في
الاصل الجبل استعير للاسم المشهور ولو قلت اسم العلم كانك تقول اسم الاسم نعم قال ح حده
مدخول فان اكثر المعارف يدخل فيه كاسم الاشارة ثم قال والاولى ما علق على شيء لا بعينه قلنا
وهذا من ح غفلة فان قوله لا بعينه معناه غير معين اما ان يريد به غير معلوم فلا يقال
لا يصح اسما لما لا يعلم او يعتقد او يظن فان اراد انه غير مقصود بغير المقصود اما المسمى
فباطل لانه لو وجب قصر الاسم عليه لا قصر على الاسم فلم يبق الا ان غير المقصود هو الاسم وهذا
معنى حد الشيخ بعينه الا ان احد الشيخ احسن لانه يعطي هذا المعنى ح ان اراد غيرها قصد
الشيخ فباطل لما مر وان قصد قصده فلفظ حده غير مفيد له بل بعيد لما احتمل الفساد
من اجله واما الزامه ان يدخل اسماء الاشارة ونحوها فهو لازم له ان لم يقصد الوجه الفاسد
وهو ان يكون معناه بغير معين ان يكون اللفظ غير مقصور عليه الشيء الذي وضعه بقوله
لا بعينه واما الشيخ فلا يلزمه اذ قصر على الشيء وعلى المشابه له وليس كذلك اسم الاشارة
فانه لكل مشار اليه مشابه وغير مشابه فتامل لك يظهر لك صحة كلام الشيخ وفساد قول ح
قوله رجل وفرس هذا غير الصفة من المعنى علم ذهبهم عنها من المعنى وذلك حال الشيء صفة
التعيين مفهوم ومصير صفة المعنى ومن اصناف الاسم العلم قوله على شيء بعينه

قال ح يخرج بهذا القيد النكرات في قوله غير متناول ما اشبهه ليخرج سائر المعارف
ولو اراد بوضع واحد كان اولى لانه يلزم خروج العلم الذي يشترك فيه مسميان او اكثر فانه
متناول ما اشبهه لكن بوضع ثان هذا تفصيل ابن الحاجب وهو يستلزم ان اعتراضه لحد
اسم الجنس قادح وقد ذكر ان هذا يقوي ذلك الاعتراض وانما قوي به لان قول الشيخ بعينه يخرج
به النكرات في زعم ح وقوله غير متناول ما اشبهه لا وجه لذكره الا ليخرج به غير سائر
المعارف كاسماء الاشارة لانها وضعت على شيء وعلى كل ما اشبهه فاذا كانت كذلك دخلت في حد
اسم الجنس كما مر قلنا وهذا غير مسلم فانا قد اجبنا عن ذلك الاعتراض بالتحقيق لا يخرج عنه
فاما هذه القيود فالاولى في تفصيلها ان يقال قوله بعينه يحترز به من النكرات التي يدخل
تحتها حقائق مختلفة كقولنا شيء وموجود ومعلوم فانها لم توضع لشيء بعينه وقوله غير
متناول لما اشبهه يخرج النكرات المختصة بجنس معين وسائر المعارف فان قلت فاذا كان
الامر على ما ذكرت فاحد القيدين كاف فانه يخرج بقوله ما علق على شيء بعينه اسماء الاجناس ايضا
مع ما ذكرت اولا ولا حاجة الى قوله غير متناول ما اشبهه ولو قال ما علق على شيء غير متناول
ما اشبهه ولم يقل بعينه لخرجت النكرات العامة واسماء الاشارة مع ما ذكرت من خروج
النكرات الخاصة قلت لا بد من ذكر القيدين معا اما الثاني فلانه لو استغنى بالاول
لدخل اسم الجنس فانه موضوع على شيء بعينه فلا بد من فصله بقيد ثان وهو ان يقال غير متناول
ما اشبهه واما الاول فلانه لو استغنى بالثاني فقال ما علق على شيء غير متناول ما اشبهه
فان اسم الاشارة يشار به الى شيء ويشار به الى مشابهه فلا يدخل وقد يشار به الى ما لا يشابه
المشار اليه الاول فيدخل اذ ليس يتناول ما اشبه المشار اليه الذي علق عليه اولا وايضا
فانه يكون المعنى ما علق على شيء لا بعينه اي غير مقصور عليه على ما تقدم وغير متناول لما اشبهه
وهذا ظاهر الفساد والله اعلم قوله ولا يخلو الى اخره الدليل على انحصاره في الثلثة
ان العلم لا يخلو اما ان يضاف اليه اب او ام او ابن او بنت اولا ان اضيف اليه فهو الكنية
والا فاما ان يدل على مدح او ذم اولا الاول اللقب والثاني الاسم فان قلت
واللقب ايضا اسم قلت من اصطلاحهم اذا وضع العام ووضع لكل قسم اسم خاص
وبقي قسم جعلوا له العام اذ يعبر له قوله وينقسم الى مفرد ومركب قلنا ظاهر
كلامه يقضي بانه ينقسم الى الاربعة وليس كذلك وانما مراده ان له قسمين احدهما الى مفرد
ومركب والاخر الى منقول ومرتجل والدليل على انحصار المركبات في ذكر ان الكلمتين المسمى
بهما لا يخلو اما ان يثبت بينهما ارتباط قبل التسمية اولا فان لم يكن بينهما ارتباط فهو

نحو بعلبك وحضرموت وان كان بابا قبل التسمية فاما ان يكون ارتباطا
حمليا او لا فان لم يكن فهو المضاف نحو عبد الله وعبد الدار وان كان فهو نحو تأبط
شرا وبرق نحره وذرى حبا وشاب قرناها ويزيد في البيت **اللغة** تأبط
شرا رجل حمل يوما تحت ابطه سيفا وخرج فسئلت عنه امه فقالت لا ادري الا انه
تأبط شرا وبرق نحره رجل كان لنحره بريق وذرى حبا كان يذرى الحب قالت
ان لها مركبا ازبا كانه جبهة ذرى حبا هـ وشاب قرناها جارية سميت بذلك
لا انها ساحرا بل القول للشاعر هـ كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر وتحلب
اى بني التي شابت ذوائبها الصر والحلب كعادة الرعاة واما يزيد في البيت فهو اسم رجل ومعنى
البيت هـ نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد اي صياح لان الفديد هو الصياح والصياح
لاجل ظلم علينا فعلى هذا قوله لهم فديد جملة في موضع المفعول الثالث لنبئت والى هذا
المعنى اشار ابن ... الا انه قال علينا لهم فديد جميعه في موضع المفعول الثاني وهذا
التقدير يفسد المعنى اذ لم يجعل علينا متعلقا بفديد والصحيح في تحقيق البيت ان اخوالي
بني يزيد مفعول اول لنبئت وعلينا لهم فديد الثاني الا ان فيه تقديما وتاخيرا فعلينا
متعلق بفديد اى لهم فديد علينا وظلما منصوب على الحال او المصدر اى لهم فديد علينا ظالما
منهم لنا فيكون بمعنى ظالمين لنا او ظلمونا ظلما ولا يصح ان يكون مفعولا من اجله لان الظلم
ان كان من بني يزيد كان المعنى لهم فديد لاجل ظلمهم ظلمونا وهذا لا يستقيم اذ الفديد الصياح
هو الظلم بنفسه لانه يكون تعليل الشيء بنفسه وان كان الظلم من فعل هذا الشاعر
واصحابه اى لبني يزيد صياح لاجل ظلمنا اياهم فهذا فاسد من حيث انه ليس فعلا لفاعل
الفعل المعلل لان المعلل هو الفديد والفديد من فعل بني يزيد وقد فرضنا الظلم فعل
غيرهم ولا يستقيم اذا قصد الشاعر ان الصياح وقع ظلما لانه على غير جرم منا ان يكون
نصبه على الحال او مصدرا واذا قصد التعليل لم يستقم والله اعلم بالصواب وانما
حكم بيزيد مركبا لانه ورد مرفوعا فعلم انه مسمى بفعل وفاعله فانه منقول من قولهم
المال يزيد لا من يزيد المال لانه لو لم يكن معه فاعله دخل في غير المنصرف ولم تجز حكايته
فان قلت ولم لا يعرب الاسم المنقول من الجملة **قلت** لانه يحكم كل اسم مركب
علم بعد التسمية بحكمه قبل التسمية ما لم يمنع مانع والجملة قبل التسمية بها
غير معربة لفقد المقتضي لاعرابها وهو اعتوار المعاني المقتضية للاعراب عليها وهي الفاعلية
واخواتها الوجه الثاني ان المسمى بالجملة عرضه تقاضون الجملة ليشبه حال المسمى بالجملة

بالوصف الذي تضمنه الجملة فاستصحب لحكاية الامثال وذكر صاحب البحيران يزيد
نقل بضمته وليس بجملة وهو قول غير حميد **قيل** والذي صح في النسخ تزيد بالتاء المعجمة باثنتين
من اعلى قال ابن فلاح وهو تزيد بن حلوان ابو قبيلة من العرب صحيحه بالياء ويرد قول من قال انه
يعني في البيت يزيد الذي ينسب اليه الثياب التزيدية بان تزيد بالتاء لم يرد الا ممنوعا من الصرف وانشد
بقول الشاعر هـ يعثرن في حد الظباة كانما كسيت برود بني تزيد الاذرع هـ **واما بعلبك**
فاصله بعل وهو اسم صنم قوم الياس وبك من بك عنقه اي قطعه ومعدي كرب من عداه
الكرب اي الفساد وكان القياس ان يكون على وزن مفعل لان القياس فيما لامه حرف علة ان يجي
اسم الزمان والمكان منه على مفعل بفتح العين الا ان هذا من تغيير الاعلام كسكون الياء منه
في حال النصب ويعطونه من النقط وهو اسم بلد يوم عليه بالنار ووبه اسم صوت فهما اسمان
قوله والمنقول على ستة انواع **اقول** الدليل على انحصار المنقول في ستة انه لا يخلو اما ان يكون
منقولا عن مفرد او لا فالثاني هو القسم السادس والاول وهو المفرد اما ان يكون اسما
او فعلا او حرفا وقد قال الناظم على حصر المفرد في ذلك فان كان اسما فاما ان يكون صوتا او لا فالصوت
الخامس وهو ببة وانما سمي بذلك لقولها في صغره ببة قالت امه هـ لانكحن ببه جارية خدبه هـ
ويقال للكل الاحمق ببه والثاني اما ان يكون صفة او لا فالاول الثالث كحاتم ماخوذ من الحتم وهو
القطع ونائلة منقول من نال نائلة او نال ينول والثاني وهو غير الصفة اما اسم عين وهو القسم
الاول واما اسم معنى وهو القسم الثاني فاياس منقول من آساه اوسا واياسا اعطاه وقد
يجوز ان يكون من ايس لانه مقلوب يأس وهو مصدر المقلوب لا يرد على فعله الذي قلب منه وان كان
فعلا فهو القسم الرابع واما الحرف فلم يذكره لانه لم يرد **اللغة** نائلة امراة زني بها إساف
في الجاهلية في الكعبة فمسخا حجرين فصارا صنمين للجاهلية ولغشب يقال لغشب الرجل
اذا مشى مشيا حاطاه وهو مصروف عند سيبويه والاكثر وممتنع عند علي بن عمرو وشبكة
مذهبه اصمت اسم بريه وفيه كسر الهمزة والميم وضمهما ومنع من صرفه للعلمية والتانيث
صابل اشلى ارسل سلوقيه اي ارسل كلابا منسوبة الى سلوق وهو بلد يقال لها سلوق
بات الكلاب وبات الرجل بها اي بالكلاب والباء للمصاحبة بوحش اصمت اي في وحش ذلك المكان
يعني بات بالكلاب مع وحش اصمت لذلك المكان وقيل وحش اصمت علم لكل مكان خال فعلى
هذا يكون مرتجلا وعلى الاول منقولا **قوله** في اصلابها اود يعني في ظهور هذه الكلاب اعوجاج
وهو دليل القوة وهذه الجملة صفة للكلاب كما ان قوله كلابا سلوقية في اصلابها اود **واطرقا**
بقعة معروفة قيل سميت بذلك لان رجلا قال لصاحبه فيها اطرق اي تخويفا وقيل البيت

بزبزها

عرفت الدار كرقم الدواة بزبزها الكاتب الحميري فقوله على اطرقا متعلق بعرفت
وقوله باليات الخيام حال صاحبه الدار والعامل فيه عرفت هذا اذا نصبت باليات
واما رواية رفعها فظاهر وقوله الا الثمام وهو شجر كالحلا يجعل على العشش التي تتخذها
العرب في الخيام استثنا منقطع كانه قال لكن الثمام والعصي لم تبل او لم اعرفها او غير ذلك
وقد رفع الثمام على ضعف اما على ان الجمعي عرض دون اعتبار الشروط المعروفة وهذا انما
يستقيم مع تقدير الخيام مرفوعة كانه قيل ما لبثت خيامها او على انه لاستثنا متصل
على اللغة التميمية ويكون بدلا من الخيام على المحل الا ان فيه ضعفا لان البدل انما يجوز
فيه مع النفي وقد قيل ان اطرقا جمع طريق على افعلة كنبي وانبيا وقد ورد فيه ضم الراء وهو
ضعيف في الوجهين لانتشار ذلك حسبه وقد اعترضه ح في ايراده اطرقا في قسمة
المفرد وهو مركب لم يعترضه في اصمت وهو وارد ايضا على الصلاح لان الظاهر كلامه
مبني على ان الفعل الذي كان فاعله مستترا فيه قبل التسمية به لا يكون الا جملة وهذا
حال اصمت منقول المص ولنا ان نجيب عن الشيخ جازاه الله اما عن جملية اصمت فنقول
ليس الامر كما ذكره ح بل راجع الى اختيار الناقل ان نقله مع فاعله لزمت جمليته
والا فهو مفرد واما عن اطرقا فيحمل على ان اصله خطاب لواحد والالف فيه مبدلة عن نون
التاكيد الخفيفة فان قلت ان ذلك يثبت في الوصل وهذا موصول قلت يقدر
انه نقله عن موصول فوقع الاصل قوله والمرتجل قلنا هو نقيض المنقول قوله فالقياسي
قلنا هو ما قاس اصول كلام العرب والشاذ ما ليس كذلك نظير غطفان نزوان وعمران سرحان
وهو الذئب وحمدان سكران وجعفر للنهر الصغير بطن فقعس وحسك برح فقعس
ابو قبيلة من بني اسد وجنسه اسم رجل وقد فقعس هعسه اي ذل فان صح لم يكن فقعس من كلا
قوله والشاذ انما شذ محبب لان كل مفعل عينه ولامه واحد يجب ادغامه وشذ موظب
وهو علم لموضع وموهب لرجل لعدم مفعل في كلام العرب مما فاؤه واو وانما ياتي على مفعل كموعد
ونحو واما مكوزة اسم رجل فانما شذت لان قياسها ان تعل كمقاله ومثابة في موصفه
وحيوة اسم رجل وانما شذ لان من اصولهم اذا اجتمعت الواو والياء وسكن الثاني قلبت الواو ياء
وادغمت في الحيط فايدة قال ابن فلاح ومن جملة المرتجل عمر وزفر وزحل لانه لم يعدل بها الا في
حال التعريف ولم يكن موضوعه لشيء من الاجناس ثم نقلت منه الى العلمية قلت يرد له
نظر ان عمر منقول عن جمع عمرة وان اتفق الوزن فصل واذا اجتمع قلنا لما تكلم على العلم
نفسه شرع في احكامه وكان العبارة يعدم تالي هذا الفصل عليه لانه كلام في العلم نفسه لكن قدمه

لانه

لانه حكم مختص بما قدمه من الاعلام فالحقه اياه ويعني باللقب هاهنا غير الصفة
فاما اللقب الصفة فهذا ممتنع فيه نحو العباس المطهر فلا يقال عمر المطهر باضافة
عمر الى المطهر ونحو ذلك واما مسجد الجامع فمتاول وانما لم يحترز منه استغنا بالامثلة
قوله اضيف ظاهر كلامه وجوب الاضافة قال ح وهو ظاهر كلام البصريين والدليل الامر
كذلك بل يجوز الاضافة ويجوز ان يجرى اللقب على ما قبله بدلا او عطف بيان وقد نص الزجاج على ذلك
وروي قيس قفة سعيد قيس ويحيى عيناه لرجل ضخم العينين وقد جاء ابو رهين ابو قيس ايضا منونا
معرى قال ح وانما لم يبين الشيخ الجواز اما لان الوجوب مذهبه واما لانه ظاهر الوجه
اعني الاتباع ودل المشكل وهو الاضافة ووجه اشكالها انهما اسمان لذات والمضاف والمضاف
اليه كغلام مدلولهما بدليل منعهم ليث اسد وجلس منع وانما صحت الاضافة هاهنا
لان اللفظ قد يطلق ويراد به المدلول وقد يطلق ويراد به اللفظ لمثله قولك اقيت زيد
فاردت بالاول المدلول وبالثاني مسمه فقيل في هذا كذلك اذا قلت زيد بطه وكانك قلت
مدلول بطة وانما كان الاتباع اولى من الاضافة الى اللقب لان اللقب اعرف منه من حيث كان
فيه تنبيه على القصة التي لقب بها والمضاف تتعرف بالمضاف اليه فشرطه ان يكون اخص قوله
واذا كان مضافا او كنية اجري اللقب على الاسم قلنا يعني كان ما يقابل الاسم ولم يجز تلك الاضافة
لانك لو اضفت ما هذه حاله الى اللقب لكنت اما ان تضيف الاسمين جميعا الى اللقب واحدهما
ممتنع اضافتهما كليهما لانه يلزم في المضاف ان يعتوره الاعراب حسب اختلاف العوامل عليه ولو
اختلف عليهما لزم ان يكون الثاني في بعض حالاته مرفوعا مجرورا وهذا لا يصح فان قلت
فهل يجوز اضافة الكنية الى العلم او لا قلت بل يمتنع لانه يكون لك تعريفان التي لما هو دونه
في التعريف فان قلت فهل يجوز ان يجرى الكنية على اللقب ام لا قلت يصح الا اذا حصل الشياع
في الاول اللغه كرز رجل لوقعه وبطه ظاهر فابده اضافه كوسعيد كرز
معنويه عند قوم ولفظيه عند قوم وهو ضعيف فصل وقد سموا الهو كما ذكر اللغه
اعوج فحل من خيل كندة مشهور تنسب اليه الاعوجية ولاحق في الخيل كثير لغلى عليه ولمعويه
ولزيد الخيل وشدقم جمل للنعمن بن المنذر وعليان بعير لبكر بن وايل وخطة وهيلة عنزان
في المثل العز الله معز اخترها هيلة وضمران كلب للنابغة وكساب كلبة للبيد فصل
قوله فان العلمية للجنس اعلم انه قد قلل لوا العلمية في هذه الاكون الا للجنس بقوله
وما اشبه ولا يولف فيحتاج اخره يعني ان العلمية لم توضع على افراد ما يحد ويولف الا
لانها لما كانت تحد وتولف احتيج الى التمييز بين افرادها لكثرة الاحسان عنها مامور مختلفة

علائق هذه التي ذكرت فانها لم يجد ولم يتوقف صحاح الى التمييز بين افرادها فهذه العلة
في كون العلمية للجنس باشرة لكن هذا العلم يرد سواه على حد العلم حيث قال فيه غير
مساول ما اشبهه وهذا لتشكل كذا اختلف النحاة في الجواب اظن ان خلاصة الجميع مبني
على ما قاله افلاطون وارسطاطاليس في الماهية المتصورة كاسامة وغيرها من
الاجناس فعند ارسطاطاليس ان تصور اسامة في الذهن مستندا الى الوجودي والزائد عليه
وعند افلاطون انه مستند الى الماهية وهي امر زائد على الوجودي والزائد فقط فتعدد
ونسبته الى الوجوديات واحدة وتركب على هذا الاخلاف خلافات بين المتكلمين واظن خلاف
النحويين في هذه الصورة مترتبا عليه فوافقوا افلاطون على قولين احدهما لسيبويه ومن
تابعه واختاره الشيخ وابن الحاجب وغيرهما وهو ان هذه اعلام للحقيقة الذهنية
التي ليست متعددة وهي الاوصاف التي يكون الخارج عليها الذي اي انه اذا امر عليك اسد
قلت هذه تلك الحقيقة ثم كذلك لو مر عليك جميع ما في الدنيا فتبين لك انها متحدة مع متعددة
وان المتعدد خارج عنها **الثاني** لبعض المتأخرين انه علم الجنس موضوع على القدر المشترك
بين الحقيقة الذهنية والخارجية فان اسامة مثلا يدل على حيوان عريض الاعالي مفترس
فالافتراس وعرض الاعالي مشترك بين الذهني والوجودي فاذا اطلق على الواحد الوجودي
فقد اطلق على ما وضع له في الوجودي وهو الافتراس وعرض الاعالي وهو القدر المشترك
واما الذين وافقوا ارسطاطاليس فعلى قولين ايضا الاول لابن بابشاذ وابي سعيد
وابن يعيش ان تعريفها كتعريف الجنس وانها علم للجنس باشرة لدخوله تحتها في نحو ثعالة يتوهم
اسامة ووضعها على اشخاص الجنس كوضع زيد على شخصه ومن ثم قال ابن يعيش بان تعريفها لفظي
وانها نكرات لشياعها ونقض هذا القول بانه يستلزم ان لا يطلق على افراد الجنس فردا فردا والمعلوم
خلافه **الثاني** لبعضهم انه موضوع على واحد وجودي في الاصل فان كان الواحد من جفاه
العرب ازاء وحشيا عجيبا او طائرا غريبا استقوله اسما من حاله يضعه عليه فاذا
رأى مثله اطلق عليه ذلك الاسم باعتبار تحققه لا بطريقة النقل فاذا اطلق على الواحد فهو
موضوع له فكانه موضوع باعتبار الشخص الخارجي عنده واذا اطلق على الجميع فلا بد ان يجعل
عنه لحصول صورة ذلك الشخص فيها والذي حمل هؤلاء الجميع على الحكم بانها معارف ان العرب
عاملوها معاملة المعارف من منع الصرف فيما فيه علتان ومنع التعريف منها ونحو ذلك
ومن ثم لم يختلفوا في اسد ونحوه والى هذا الجواب اشار الشيخ بقوله فكما انك قلت الحرف الذي
من بابه كتب وكيت **قوله** وما لا يعرف له اسم غير العلم قلنا الدليل على كون هذه اعلاما ما

انهم

انهم اجروا على الثاني منها احكام العلم من منع الصرف للعلمية وامتناع دخول اللام
ما لم يوضع علما وفيه اللام ولا مدلول له متميزا فحكم بان الاول متعرف به بل مدلول
اللفظين واحد ولكنهم نزلوها منزلة المضاف والمضاف اليه في جزء الثاني وتخصيصه بالتعريف
وكان قياسها ان يكون تركيبها تركيب حضرموت لكنها لما كان لفظ ابن او ام ونحوهما من الاسماء اللازمة للاضافة
بقوا عليها في الصورة حكم الاضافة ثم لما كان علم الجنس في المعنى كاسم الجنس استغنوا به عن
وضع اسم جنس له **اللغة** ابو براقش طائر يتلون قال كابي براقش كل يوم لونه يتحول لوام
وابن داية الغراب سمي بذلك لوقوعه على داية البعير ينقرها وهو الموضع الذي يقع عليه خشب
الرحل فيجرحه وثعالة طاهر وابن قترة حية طولها شبر او اكثر والى الهوى وبنت طبق
حية تشبه سوار الذهب تلد ستة ايام وتستقط في اليوم السابع ثعبانا وتعلى
ثعالة اهلكته وابن مقرض دابة يقتل الحمام وحمار قبان دابة قال الشاعر
يا عجبا لقد رأيت عجبا ✽ حمار قبان يسوق ارنبا ✽ الضبغان ذكر الضبع وابو صبره
بالصاد المهملة طائر اسود الرأس والذنب والجناحين وسائره احمر وام رباح بالباء
المعجمة بواحدة سفلا دابة كالسنور وام عجلان طائر يأكل العنب اسود ابيض اصل
الذنب تحت جناحاه وظهره احمر ان **فصل** وقد اجروا المعاني قلنا اعلم ان الكلام
في علمية هذا الفصل الى اخره كالكلام في اسامة في انها للجنسية لا كالعلمية في زيد وعمرو
ويعترض الشيء بان سبحان مدلوله تنزيه لا تسبيح ويوضح ذلك ان معنى التسبيح في سبحان الله كان
التسبيح اسم للتسبيح **واجيب** بان سبحان في الحقيقة علم للتنزيه لكنها قد ترد للتسبيح
بمعنى التنزيه من دون نظر الى ... جعله علما له وكانه قال علم للتنزيه وانما
حكم بعلميته لوروده غير منصرف في قوله ✽ اقول لما جاءني فخره ✽ سبحان من علقمة الفاخر ✽
وليس فيه سوى الزيادة والصفة ممتنعة فتعينت العلمية واما قول الشاعر
سبحانه ثم سبحانا نعوذ به ✽ وقبلنا سبح الجودي والجمد ✽ فمنون ضرورة عند سيبويه
واعلم ان اكثر ما يرد علم جنس واكثر ما يرد مضافا وهو في الاضافة عن علم ومنع صرف
شعوب فحكم بعلميتها لانه لا علة مع التأنيث سوى العلمية ولامتناع دخول اللام على قشعم حكم
بعلميتها وكشبان مثل سبحان والضرنة بالرحل هي التي يعقلها احد المتضاربين ليسقط صاحبه
وليست بالسيف اذ لا يفهم من كلامه ذلك ويرد مثل شعوب ومن قال منعت في الشعر وزعم على رأي
الكوفيين فخطأ لانهم يوافقون فيما لا علة فيه رأسا ان المنع لا يجوز فيه للضرورة واما الخلاف
حيث حصل علة وهنا لو لم يكن فيه العلمية لم يثبت فيه علة رأسا لان التأنيث المعنوي بشرط

كونه علة معتبرة ان تكون معه علمية والحكم موافق في ذلك وصدر البيت
اذا قاد غاو من تنوخ قصيده بها جرب [illegible] وبرة مثل زوبر واما الحكم بعلميتها لتضمنها
معنى الفجرة ولا اله تعريف فيها فوجب الحكم بعلميتها وشاهد برة وفجار قول النابغة
نحن اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار **اللغة** القشاعم الهرمة
من النسور وسميت المنية بذلك لان القشاعم ربما يقع على المقتول فكان المنية والدهر
قوله وقالوا في الاوقات دليل علمية هذه وزودها ممتنعة الصرف كبرة الى انها كلها
قد تجوز استعمالها نكرة وعلميتها كعلمية اسامة **قوله** وقالوا في الاعداد قيل ان
الشيخ قد اسقط هذا عن بعض النسخ لضعفه قيل ووجه الحكم بعلميتها اذا اثبت انه لو لم
يكن علما لكانوا قد ابتدؤا بالنكرة في المثالين وذلك لا يصح فهذا علة ستة واربعة واما
ثلثه وثمانيه فلانه يصح فيهما على هذا ان يقال ثلثه نصف ستة وثمانيه ضعف اربعة فيحتمل
فيها تلك العلة واذا اثبت علميتها وجب منع صرفها ذكره ح وصاحب الاقليد وانما كان هذا ضعيفا
لانه كان يلزم في قولهم رجل خير من امراة ان يكون رجل علما وامراة ممتنعة من الصرف لذلك
والمعلوم خلافه وانما جاز هذا لان المعنى كل رجل والعموم محصور وهذا جائز فيما افاد
العموم كما قالوا تمرة خير من جرادة وفيه نظر لانها ان سمعت ممتنعة كان وجه
علميتها وان سمعت منصرفة لم يجز مخالفة السماع **فصل** ومن الاعلام الامثلة قلنا
هذه الامثلة انما وقعت في اصطلاح النحويين [illegible] وضعوها اعلاما للموزونات ايجازا
واختصارا او توضيح كونها مغايرة واسبابا كالعنها ووصفها بالمعرفة وذلك موجود من
كلام الشيخ هاهنا قال ابن مالك وانما تكون اعلاما ما لم يقترن بكل واي او نحوهما و[illegible]
يجعل حكمها حكم موزوناتها وهي في العلمية كاسامة على قول فاذا قلت افعل حكمه كذا
هو علم للهمزة الزائدة والفاء الساكنة والعين المفتوحة واللام يعني فان كل كلمة على هذه
الوزن وعينها ولامها فافعل علم لها كعلمية اسامة **وتحصيل الكلام فيها**
انها لا تخلو اما ان توضع وزنا لفعال فقط او لا فان كان الاول حكمه حكم موزونه نحو استفعل
وزن استخرج وانما يكون كذلك لانهم التزموا الحكاية في مثله كما قالوا ضرب فعل ماض فلا حاجة
لتقدير العلمية فيه وان لم يوضع كذلك فاما ان يوضع وزنا لكلمة او لا فان فيها اشكالا ام
فعلا اولا فالاول حكمه حكم نفسه لا حكم موزونه فان حصل فيه مانع من الصرف منع وان
كان جميع موزونه منصرفا مثاله افعل اذا كان اسما نكرة منصرفا فافعل هنا لا ينصرف
للتعريف والوزن وموزوناته جميعها منصرفة نحو افكل وارنب فان لم يوضع وزنا لكلمة

وازنه

وازنه بل الموزون مغيب فاما ان تكون كناية عن موزونه يعني بذكر موزونه معه
اولا الاول حكمه حكم موزونه لا حكم نفسه خلافا للمازني ومثاله مررت برجل افعل فلا
ينصرف عند سيبويه لانه كناية عن الوصف واما المازني فقال معنى الوصفية وان لم يكن
كناية عن موزونه بل ذكر معه كقولك وزن طلحة فعلة فللنحويين فيه مذهبان احدهما
ان حكمه حكم نفسه والاخر ان حكمه حكم موزونه وتظهر فائدة الخلاف في فاعلة وزن قائمة
فالاولون يمنعونها للعلمية والتانيث جريا على اصلهم في ان علمية الاوزان كعلمية اسامة
وهذا مذهب الشيخ لانه منع وزن اصبع للعلمية ووزن الامر وموزونه منصرف والاخرون يصرفونها
عملا على ان تعريفه فرع تعريف موزونه **احتج** الاولون بانه اذا اطلق على جنس موزونه
كان حكمه حكم علم الجنس في انه اذا اطلق على الخارج الوجودي لم يتغير حكم علميته لوجود تلك الماهية
فيه **وجه الاخرين** ان اسامة ونحوه اذا اطلق على الخارج فتلك الماهية موجودة فيه فبقي
حكم العلمية كما في هذه الاوزان اذا اطلقت على الخارج فانه مختلف غير متفق الا ترى ان افعل وزن
لاخرج واكرم وليسا متفقين فاذا اطلق على الخارج لم يكن ماهية موجودة فيه فتعطي
في هذه الا الحكم موزونه لا حكم علم الجنس **لح** ويلزم هؤلاء صرف وزن طلحة لان فعلة ليس بعلم
وان كان موزونها علما غير منصرف ولانهم اذا اجروا على القياس في علميتها فلم لا يمنعونه **والجواب**
عنهم ان فعله وان لم يكن علما فليست مقصودة في نفسها وانما المقصود بيان موزونها فاجرى الوزن
مجرى موزونه في المنع من الصرف **قيل** لما قال الخليل كل افعل صفة لا ينصرف سوى افعل قال
له سيبويه كيف تصرفه وقد قلت لا ينصرف فقال الخليل كلاما معناه ان افعل هاهنا ليس
بصفة فصرفته يعني اني لم ارد الا كل ما كان على هذا الوزن وهو صفة لا ينصرف فتوهم بعض
النحويين من هذا انه لا يمنع الصرف من افعل الا اذا كان صفة اخذا من جواب الخليل وليس ذلك
مراد الخليل وانما مراده بقوله انه ليس بصفة انه لم ينصرف فاحكم بمنعه اذ لم يحكم الا بمنع الصرف
ما كان صفة وهو على هذا الوزن وليس هذا صفة وانما صرفه لوجه اخر وهو ان العلمية
قد زالت بدخول كل فلم يبق الا الوزن لا لانه غير صفة كما زعم الزاعم ولهذا لما قال سيبويه
افعل صفة لا ينصرف من دون سوى افعل العدم كل قال المازني اخطا سيبويه بل يجب
عليه ان يصرفه والا نقض جميع ما قاله قال ابو علي لم يصنع المازني شيئا يعني لا وجه لاعتراضه
لانه توهم ان افعل هاهنا منصرف لما تخيله من جواب الخليل **فصل** وقد يعلق بعض الاسماء النكرة
قلنا غرضه بهذا الفصل تبيين كيفية وضع الاعلام وانها قسمان منها ما يضعه واضع
ومنها ما يغلب ويسمى الاول وضعيا والثاني اتفاقيا والاول الكثر ولهذا اتبع الثاني بعد

واعلم ان العلم الذى هذا حاله اعنى الاصالة فيصير جزء المشابه حرف واحد عنه منطوى فيه الى التشبيه بل يصير الاول كالجيم من جعفر قال ح وقال النحويين فى نحو غلام زيد انه معنى غلام لزيد عن عسفهم لان غلام زيد معرفة بالاتفاق وغلام لزيد نكرة بالاتفاق ولا يستقيم ان يكون اللفظان بمعنى احد واحدهما معرفة والاخر نكرة والفرق بينهما ظاهر وهو انك تريد فى الاول علما معينة وفى الاخر علاما لا بعينه قال وانما قصدوا ان يبينوا ان عامل الخفض فيه راجع الى ذلك **اللغة** المتعوق هو خويلد بن نفيل كان يطعم الطعام بتهامة فهبت الريح فسفت التراب فى جفانه فشبهها فى صاعقة واسمه يزيد **فصل** وبعض الاعلام يدخله الام التعريف قلنا دخولها على ما ذكر اعنى الاسم وغير الازم ولو زاد وغير جائز لكان اولى ضابط اللازم ما علب باللام مطلقا اسمية وهو فيه وليس بصفة فى الصلة ولا مصدر وغير اللازم ما كان اصله كذلك ومنهم من منعها واثبتها فى هذه وليس يستقيم لعلمنا انهم يتسمون بحشر ومن يحلون عليه اللام من نحو وعير الحائز ما عدا هذين كزيد وعمرو **واما لزمت** فى القسم الاول اما الغالب فالما لزمت فيه مطلقا اسما كان او صفة لانها قبل العلمية مراده مقصوده للعهد فبقيت على ذلك بعد العلمية من حيث ان العلمية تستتبع العهدية فى المعنى **واما** الذى يسمى به وهى فيه فالما لزم فيما اصله صفة ولا مصدرا لتنزلها فيه منزلة الجيم من جعفر اذ لا معنى للالف واللام فيه لمعنى غير مجرد زيادة الحروف وهو تلمح الوصفية حالة الوضع فانهم انما يتسمون بنحو المظفر تفاؤلا لكنها لم يكن لمح الصفة فى العلم لازما قصده ولا كانت اللام قبل التسمية مراده وجوبا كانت فى الغالب جاز نزعها ومفهوم خطاب الشيخ ان غير اللازم ليس الا ما كان اصله صفة او مصدرا قلنا وليس كذلك فانك تقول سوا اسد وبنو الاسد وليس الخبرها وقد صرح الجوهرى **قوله** فاللام مفهوم كلام ابن ح ان الامثلة التى ذكرها الشيخ كلها مما تسمى به وفيه اللام لا من الغالب لا الصعق ان كلام الشيخ موهم بل مصرح بانها من الغالب حيث قال لانها علبت على الكواكب المخصوصة قال ح ولما فهم ان ذلك موهم قال بعد وما لم يعرف باشتقاق الى اخره فنبه على عدم غلبتها قلنا وليس الامر كما ذكره بل التحقيق ما ذكر الجوهرى من ان كلام الشيخ على ظاهره فى الحكم بغلبتها قال ما معناه ان ما علب باللام ولا بد من كونه قبل الغلبة جنسا لكن الجنسية قد يكون متحققة جلية كالنجم والصعق فانه يعرف الخ سطور واستدلال كالدبران والعيوق والسماك والثريا اما الدبران فبيان جنسيته انه فعلان وفعلان قد يكون بمعنى فاعل كعدوان بمعنى عادى فالدبران بمعنى الدابر لانه يدبر الثريا فيكون مثل الصعق شوا **واما العيوق** ففيعول بفعول بمعنى فاعل كقيوم بمعنى قائم وصيهود لليوم الشديد

الا كما سمي بأسعد لكنه جزء وكذا اذا كان علمه مصدرا او صفة فانه قد يمكن الان مناسبا لم يكن صح

النجم بمعنى شاهد فيصير بمعنى عايق لعوقه بين الدبران والثريا **واما السماك** ففعال بمعنى فاعل كرجل نقاب سبب عن غوامض العلم اى بحث عنها واسد سباق اى يسبق كل شى تصيده فالسماك بمعنى سامك اى مرتفع **واما الثريا** فتحقير لثروى وثروى مؤنث ثروان وهو الرجل المثرى اى الغنى فيكون بمعنى ثريا ذات ثروة لانها شبه النجم فى خلالها نجوم كثيرة خفية فحصل كمعنى قول الشيخ علبت على هذه الكواكب المخصوصة من معنى ما وضعت له الدبور والعوق والسموك والثروة **قوله** وما لم يعرف باشتقاق يعنى ما ليس لاشتقاقه امارة واضحة كما فى هذه الحقناه بما عرف وذلك نحو الزبرة والمشترى والمريخ فانا وان عرفنا ان هذين مشتقان اما المشترى فجلى واما المريخ فلانه كالفتيق والتحبيك لكثير الفتق والضحك فلسنا عالمين حصول معناهما فى الكوكبين فى التسمية لانا جهلنا ما عرفته عرفنا يعنى وضع هذين الاسمين عليهما فالحقناهما بذلك الحاقا جمليا فحصل معنى قوله وما لم يعرف باشتقاق لا ما ذكر ح ولسيبويه فيها وجه اخر وهو انه جعلها مغيره بها عن اصلها الذى هو فاعل وهو للتمييز عن غيرها كما قيل بنا حصين وقيل امرأة حصان للتمييز قال ومثلها فى ذلك الثلثا والاربعا فان اصلهما ثالث ورابع وهذا من باب العدل **اللغة** العلا ممدود مصدر غلبت مكسر اللام التى قبل الياء اذ علوت فمصدره غلوا من ادب الكاتب **فصل** وقد تناول العلم الى اخره هذا التأويل قليل ولهذا صرح بقلته فى اخره ووجه ضعفه انه لما دخلته اداة التعريف كان فى حكم النكرة والاعلام معارف بوضعها **وقوله** من الامة المسماة به يعنى من الجماعة وقد اشار بهذا الى علة جواز دخول الالف على ما كان مسمى به احادا متعددة لانه انما جاز ذلك لانه بوضعه على هذا وهذا اشبه وضع رجل فاجرى عليه حكمه وان خالفه فى ان وضع رجل لكل من يتصف بالرجولية ووضع العلم ليس كذلك فلما اشبهه بما ذكر جاز عليه حكمه على قلته ونحوها **اللغة** مضر وربيعة وانمار اولاد نزار بن معد بن عدنان اصبح كل واحد منهم الى ما صار اليه من مخلف ابيه ويعنى بالحمرا الذهب فى النعا الكثير من العمل والغنم لقولهم نقوان وتحانقيان وام العز امرأه ويعنى بالاشير نفسه كأنها اشترته بجمالها والبيت لبنات وهو رات الوليد بن عبادة واسمه الرماح بن ابرد وميادة امه واحنا جمع حنو وهى الواحدة من احنا السروج والقتب كاله ضلاع فى الانسان وهو البيت استعاره ويروى باعيا بالعين مهملة واحال او ابو حنديل لقيط بن زرارة وحاجب اخوه **قوله** وعن ابى العباس اذا اطلقوا هذا الاسم كتاب البصريين فهو المبرد وفى كتب الكوفيين احمد بن يحيى ثعلب وكانا متعاصرين **قوله** وهو قليل مفهوم ح انه يعنى الباب كله والجوهرى يرده الى حول اللام وذكر انه نص ابن جنى فى سر الصناعة على ان دخول اللام

على العلمية اقل من الاضافة حتى ان منهم من حكم بزيادتها وعدم افادتها لمعناها بل التعريف
بالعلمية كاللام التي في اللات والعزى والذي والتي وانما لم يستقل الاضافة لوجودها كثيرا
في الاعلام كعبد شمس ونحوه ولان كثيرا منها لا يفيد التعريف كاللفظية **فصل** وكل مثنى الى اخره
قوله فتعريفه باللام قلنا حكم بالغالب والا فقد يحصل تعريفه بالاضافة وانما اتى بالفاء في جواب
كل ليدل على ان دخول اللام مسبب عن التثنية والجمع ولا يوجد مثنى او مجموع الا وهو معرف
باللام او الاضافة ومثل ذلك قولك كل رجل ياتيني فله درهم وانما لزم دخول اللام لانه اذا ثني العلم
زالت العلمية لان وضع العلم لمدلول بعينه لا يتجاوز والعلم المثنى قد تجاوز اذ لفظ الواحد يدل فيه
على اثنين وجعل حرف التثنية امارة ذلك فلما كان كذلك التزموا اللام او الاضافة دليلا عوضا
على العلمية الذاهبة فيهما وانما كثرت اللام دون الاضافة لان العلم في الحقيقة موضوع لمعهود
في الذهن فاتي باللام ليناسب الوضع الاول فيبقى تعريفه باعتبار العهد والاضافة وان كانت
تستلزم العهد الا انه عهد شيء باعتبار تعلقه بشيء بخلاف اللام العهدية ولان المعرف بها
يتعرف بالنظر اليه في نفسه كما كان مع بقاء العلمية لا بالنظر الى خصوصية شيء وبين عمرو
فكان اقرب شبها بالعلمية قبل فقدها وقد قال ابن العلماء ابن يعيش والجوهري انك اذا ثنيت العلم وجمعته
وجب عليك تنكيره ثم انت مخير في تعريفه ان اردته اتيت باللام وان لم ترده فلا وحملها على ذلك ما
وجب من زوال العلمية بالتثنية والجمع وهو مردود بانه لم يسمع في كلام العرب علم مثنى والمجموع
من دون لام ويعنون به معينا وانما يجوز ان تقول زيدون من دون تعريف لغير معينين بعد
ان لحكم بزوال العلمية قبل الجمع على التاويل المذكور في الفصل الاول لا ان يكون جمعا لما علميته
باقية في افراده ذكره ح وهو قوي **قوله** الا نحو ابانين هذا استثناء منقطع لان هذا الجنس
ليس داخلا في قوله مثنى لان ابانين علم لجبلين احدهما اسمه ابان والاخر متالع ثم وضع عليهما
ابانين وضعا واحدا وكذلك عمايتين لجبلين وليس كل واحد منهما عماية وانما هو اسم لهما واذرعات
لموضع وهي بلدة في الشام ليس له مفرد يقال فيه اذرعة وكذلك عرفات فانه لا مفرد له يقال
له عرفة وانما هو جبل مخصوص فان **قلت** قد حكمتم بدخول العمرين والقمرين في المثنى وهما مثل
ابانين فهلا كان استثناؤه متصلا **قلت** لما جرى حكم التثنية عليهما وهو لزوم اللام علمنا انهم
قدروا ابا بكر سمي بعمر ثم ثنوا والشمس سماه بالقمر فلو جعلنا ابانين من هذا الباب لزم
دخول اللام عليه وهو ممتنع سمعا فان **قلت** عرفات مفرده مسموع وهو عرفة فلم الحقتها
بابانين **قلت** قد قال الفراء ان عرفة مولد ليس بعربي وان سلمنا انه عربي فلما كان مدلول عرفات هو
مدلول عرفة من غير زيادة وليس هذا حكم الجمع مع المفرد حكمنا بانهما اسمان موضوعان على واحد
فثبت ان هذا الاستثناء منقطع وكان لابن الحاجب ان يستثني ايضا العلم المضاف كعبد الله وابي بكر

فانه

فانه اذا ثني لا يدخله اللام وانما تركه للعلم به وانما امتنع فيه ذلك لان المثنى هو المضاف
واحكام الاضافة في العلم المركب تركيب اضافة بعد التركيب باقية ومن احكام المضاف ان لا يدخله
اللام **اللغة** عناب بالنون وقال ابن يعيش المشهورة بالبا المعجمة باسفل **قوله**
وقيس بن هرمة قال ح ووقع في النسخة بزاء مفتوحة مفتوح ما قبلها والحوانع بذال معجمة
مفتوحة ورواه صاحب التحبير بالزاي المحمدون اولاد طلحة وابي بكر وجعفر وحاطب
قيل ان زيد بن ثابت كان عند عمر فامر عمر للمحمدين بعطيتهم حللا فاتى بها وكان يكرمهم لاجل
التسمية فلما وصلوا اخذ زيد احسن الحلل اعطاها ربيبه محمد بن حاطب فتمثل
عمر بقول الشاعر ⁂ اشرك لما صرع القوم نشوة ⁂ اخرج منها سالما غير غارم ⁂
⁂ صحيحا كاني لم اكن كنت فيهم ⁂ وليس الخداع مرتضى في التنادم ⁂
ثم امره بردها وخلطها ثم اخرج واحدة واحدة باسم كل واحد والطلحة الطلحات طلحة
بن عبيد الله سمي بذلك لانه فاق في الجود جماعة مسمين بطلحة طلحة وقيل ان في اجداده
خمسة مسمين بذلك وعبيد الرقيات نكح نساء مسميات برقية رقية وقيل كان له جدات كذلك
وقيل لقوله ⁂ رقية ما رقية ما رقية ايها الرجل ⁂ وقد قيل ان الرقيات لقب له
مقتضب لا جمع رقية فدخله اللام وحينئذ لا استشهاد به في هذا الفصل اذ هو كزيد قفه
قال ح ويقوي هذا قول الشاعر ⁂ قل لابن قيس اخي الرقيات ما ⁂ احسن الصبر في المصيبات ⁂
قلت وليس ظاهره مقويا لاحتمال ان يريد باخ الرقيات صاحب الرقيات ويرد به
بمعنى صاحب كثيرا كهذا اخو نباهة ونحو ذلك **قوله** والاسامات يعني وكذلك العلم الكائن
من اجناس الاعلام كما قدمنا قال الرماني لا يثنى نحو اسامة لانه علم للجنس وهو منقوض باطلاقه
على الواحد ويورد دار ضيق **قلت** فلو علل بانه علم الماهية لكان قويا لاعتبار علميته لانها
لا تكثر بوجه من الوجوه **فصل** وفلان وفلانه قلنا دليل علمية هذه منع صرف فلانه
واذا ثبت علمية فلانة ثبتت علمية فلان لان نسبته ولانه الى المؤنث كنسبة فلان الى
المذكر والتذكير والتانيث لا تاثير لهما في ثبوت العلمية وانتفائها وفلان منصرف لان
النون اصلية واما قولهم يا فل فليس بترخيم الفلان عند سيبويه فيكون دليلا على زيادة
النون لكنه محذوف تخفيفا كحذف لام دم دليله قول الشاعر ⁂ في لجة امسك فلانا عن فل ⁂
من غير ياء وهو عند الكوفيين ترخيم غير قياسي فالاتفاق حاصل على انها اصلية وعلميتها كعلمية
اسامة بدليل صحة الكناية بهما عن كل لفظ علم وكما ان اسامة متعقل في الذهن كذلك لفظ الاعلام
لا ما يوجد منفردا في الذهن **قوله** واذا كنوا عن اعلام البهائم ادخلوا اللام قلنا انما ادخلوا
اللام فرقا بين كنايات اعلام الاناسي وكنايات اعلام البهائم ادخلوا اللام وخصوا كنايات

البهائم بذلك لان كنايات الاناسي اكثر فكانت الزيادة في الاول اولى لقلة استعماله وانما
خصوا الزيادة بان يكون بالالف لام التعريف لاغيرها لانهم لما اضطروا الى الزيادة للفرق ارادوا
عليه ما يوافق معناه في التعريف وهو في المعنى كالنكرة لما كان كذلك تهامه زيادة الالف التعريف
بعد الاضطرار الى زيادة ما اولى بذلك **قوله** واما هن انما اوردها هنا وان لم يكن على البنيه
على انه كناية وانما سمي كناية وان لم يكن به عن لفظ لانه يعدل به عن لفظ مستشنع فهذا المشوع
لتسميته كناية والاصل في الكناية لا يكون الا عن لفظ وقد يعدل به عما ليس مستشنع كراهة
التصريح كقول الشاعر يخاطب الحسن بن زيد اسه اعطاك فضلا من عطيته على هن وهن فيما مضى وهن
يعني عبد الله والحسن وابراهيم اولاد الحسن بن الحسن عليهم السلام كان الحسن بن زيد واولاد الحسن وغدوه
موعدا فوفى له الحسن بن زيد ولم يف له فمدحه واشار الى ان الله فضله على الثلثه بوفا الوعد
ونحو قولهم في الاعلام يا هناه والهاء الاخير عند البصريين بدل من الواو وعند الكوفيين هاء
السكت وضمت للوصل ولمثل هذا قال بعضهم وقد يكون كناية على الاعلام وقول الشيخ عن
الاجناس ليس يريد العموم بل المسميات فقط **ومن اصناف الاسم المعرب قلنا**
قدم الاعتذار عن تقديمه لان المشترك موضوع لكل حكم اشترك فيه الاقسام الثلثة او اثنان
منها والاعراب يشترك فيه الاسم والفعل واعتذاره الاول ضعيف لانه احرى الاعلال والاصل
للافعال وهو في الاسماء فرع فلم يذكر اعلال الاسما معها والافعال معها فالاولى هو الاعتذار
الثاني **وقوله** في سائر الابواب يقتضي انه قد خرج منها شي ويحتمل ان يكون المعرب ويحتمل
ان يكون المشترك فيه ووجه الحاجة انه لا حكم الا بتركيب ولا تركيب الا باعراب وقد اعترضه
ح بان قال فيلزمه تقديم اعراب الفعل المضارع لان الحاجة اليه ايضا داعية واجاب عن
عن الشيخ بان الكلام على اعراب الاسما يدخل تحته معرفة اعراب الفعل المضارع لانه ترفع و نصب
وهذا يدخل في اعراب الاسما كما ذكرنا **فان قلت** انه اعتذر عن تقديم المعرب وهذا كلام في الاعراب
قلت ان المشترك في الحقيقة هو الاعراب كالاعلال والاعتذار في الحقيقة عن تقديم الاعراب
وقد ذكر اعتذارات عن هذا احسنها ان الحرف لما كان مختصا من الاسما لزم ذكره معها ولزم
من ذكره ذكر اخويه لانه لا يتميز الا بذكرهما **فصل** والاسم المعرب وقد اعترض هذا الحد بان الغرض من
حد المعرب ان يعرف كونه يختلف اخره باختلاف العامل وهذا حد يلزم دوران في الاسما ما يختلف
اخره ومنها ما ليس كذلك لكن التبس عليه ايهما يسمى معربا فبين بهذا ان الذي يسمى معربا هو الذي
يختلف اخره وليس هذا هو الغرض انما الغرض ان يصح ما يختلف اخره من الاسما مما لا يختلف اخره
وهذا القادح واعترض ايضا بانه يدخل معرب الفعل وبانه قد يكون ما هو كذلك غير معرب نحو
منا ومنو ومني وبعض المبنيات كهذين واللذين واجيب عن الاول بان كلامه في الاسم

وعن الثاني

٢٠

وعن الثاني بانه لا يختلف باختلاف عامل فيه بل بعامل في غيره اذ هو حكاية وعن الثالث
بان اختلافه ليس بعامل القيام سبب البنا وكذلك منا ومنو ايضا قال ح والاولى
ان يحد بانه ذو تركيب يشبه غير مشبه لمبني الاصل وقد ذكرنا الاعتراضات على هذا الحد في
الشافية في كشف شرح الكافية ومضمون هذا الحد ان الذي وجد فيه سبب الاعراب
وانتفى عنه المانع هو المعرب **قوله** او جار مجراه هو ما كان قبل حرف علته ساكنا
كظبي ودلو وباب قاض في حال النصب فانه جار مجرى الصحيح فيه **قوله** في الاسما الستة
الى اخرها قلنا علة اعراب الاسما الستة والمثنى والمجموع بالحروف والتكثر كما فصلناه في التاج
وفصلنا فيه ايضا اختلاف العلماء في ماهية الحروف التي في الاسما الستة واحسن الاقوال
انها حروف اعراب بمعنى الواو في فوك وذو وما الزائدة للاعراب كالتا اسمين معربين على حرف
واحد **قلت** ذلك لا يمتنع الا حيث يكون على حرف واحد ولا عوض عن الحرف الثاني واما
هنا فالحروف فيه والحد بدل عن ثانيه وحرف الاعراب الا ترى ان فما معرب مع ان الميم ليست
بثانيه الحقيقي ولا يصح ان يراد بهم الحرف في البدليه والاعراب كما يراد ذكر في التثنية والجمع
الاعراب والدلالة على التثنية وكما دلت تا اخت على التانيث كونها عوضا عن لام الكلمة **قوله**
مضافة كان الاولى ان يقول الى غير يا متكلم ليدخل اخونا ذكره ذلك ح **قوله** وكلا مضافا الى
مضمر انما شرط اضافته الى المضمر لانه مفرد عند البصريين وكذلك مؤنثه **واحتجوا**
على افراده برجوع الضمير اليه مفردا في نحو قوله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها وبانه لم يوحد
له مفرد ولم يقل كل ولا كلت **وردوا** ما احتج به الكوفيون على تثنيتهما من قول الشاعر
في كلت رجليها سلامى واحده كلتاهما مقرونة بزائده بانه شاذ وان مراده
كلتا لكنه خففه وبانه يلزمهم اعرابه ما اضيف الى الظاهر بالحروف ولم يرد واذا ثبت افراده
كان اعرابه بالحروف لا وجه له فاذا اضيف الى مضمر قال ح ما كان امر التثنية من حيث انه
يدل على اثنين ومتصل بمثنى تضاف شديد فاجري مجرى المثنى اعرابه بالحروف وقال الاكثر
بل باضافته الى المضمر يشبه لدى وعلى اسمين والفهما تقلب مع غير الرفع يا كذلك الفه **قلت**
ويوخذ من هذا انه عندهم معرب بالحركة وعند ح بالحروف **فائدة** اختلف النحاة في
الف كلا فقوم انها عن واو واحتجوا بان التا بدل عنها في كلتا والتا انما تبدل عن الواو كتراث
وذوات وقال قوم انها عن يا واحتجوا بامالتها وانما يمال الثلاثي اذا كان عن يا وعن المشدود
وربما اختلف هولاء في تا كلتا فقال الجرمي هي تا التانيث ورد بان تا التانيث لا تتقدم لام الكلمة
وقيل بل الالحاق ورد بان كونها للالحاق يستلزم ثبوتها في المذكر ولشبهه قال ح وكان
الاولى ان يزيد التخيير لانه مفرد لعدم الاثر ومع ذلك هو معرب اعراب المثنى **قوله** والجمع على

خذ ها قلنا أعلى حد الشبه والجمع في سلامته ومفرده لا الذي على غير حدها وهو المكسر وكان
الاولى ان يتبعه ايضا على اولى وعلى عشرين لانه لم يوجد عشر واما الذي يتوهم كون ثلثين جمع
ثلثة وليس به لتأديته الى صحة الاطلاقة على تسعة واعلم ان الشيخ مثّل اللفظي والتقديري
في ذي الحركات ولم يمثل التقديري في ذي الحروف وهو مسلمي رفعا كما قال ح ويحتمل انه
عنده لفظي لان الواو ما فيه لكن انقلبت بالاعلال يا والتقديري عنده ليس الا ما لا يظهر
فيه اعراب ولا علامته كعصا ونحوه **فصل** والاسم المعرب قلنا ظاهر كلام الشيخ حصر المعرب
فيما ذكر وليس كذلك فان منه المعرب بالحروف ولم يذكره فارشد ذلك الى ان غرضه من الاسم
المعرب ما يكون كذلك **قوله** لشبه الفعل قلنا وجه الشبه انه اذا صار فيه علتان
فرعيتان صار فرعا من جهتين هما العلتان فيشبه الفعل المتفرع على الاسم من جهتين
احداهما انه مشتق عنه والفعل غير مشتق عنه والمشتق هو الاصل وثانيهما انه
مشتق منه والمشتق فرع على المشتق منه فامتنع منه ما امتنع من الفعل ولم يكتف بسبب واحد
لضعف الشبه معه **فان قلت** فعمل الاسم فرع على عمل الفعل فيلزم مثل ذا انضم الى الاسم العامل
علة ان يمنع **قلت** اجاب ح بجوابين احدهما عدم تسليم فرعية عمل الاسم وهو ضعيف
لان من اصولهم ان اصل التعلقات للافعال والاحسن الثاني وهو ان الفرع هو عمل
الاسم لا الاسم نفسه وهو لا يشبه الفعل الا اذا كان فرعا في نفسه كالفعل **قوله**
ويحرك بالفتح في موضع الجر **ان قلت** لم لم يقل بالنصب وهي حركة اعراب عنده **قلت**
قصد المعنى اللغوي وهو فتح الفم كانه قال يحرك بفتح الفم في حال الجر وانما عدل اليه لان النصب
قد يطلق على الكسر كما في باب مسلمات فجاء بعبارة غير موهمة قيل وقد اخذ ابو الحسن وابو العباس
من تعبير النحاة عنها بالفتحة ومن ان العامل يقتضي الكسر ولا كسر ان غير المنصرف مبني في
حال الجر **قوله** الا اذا اضيف قلنا واختلفوا في وجه ذلك فالزجاج ومتابعوه انه لما
دخله بعض خواص الاسماء ضعف الشبه فانصرف ويسمونه منصرفا والاكثر على ان الوجه
انه لم يزل من الاسم لاجل شبه الفعل الا التنوين والجر تبعا له لما كان من خواص
الاسم وهو مع اللام زائل لاجلها لا للشبه ولم يسعه الحذف زال لاجل الشبه فلما
حكم بزواله هنا لاجل اللام لم يزل الجر بزواله وهؤلاء يسمونه غير منصرف وقد يعترض
عليه بعض النحاة واجيب لكن ارادة الاختصار منعت استيفاء ذلك **قوله** ويسمى غير
المنصرف قلنا قال ابن الحاجب لانه لم يصل الى ما يصرف اليه من جر وتنوين وقال في المفصل
اما لانه لم يدخله الصريف وهو الصوت لان التنوين صوت او الصرف وهو النقل لان التنوين
كالنقل ومنه قوله فلم يقبل الله منهم صرفا ولا عدلا **قوله** الامكن اي الراسخ القدم في

فصل

فصل والاسم يمتنع من الصرف قال ح كل واحدة من التسع شرط في الاعتداد سببا وان لم
يستقل في ثبوت الحكم **قوله** متى اجتمع فيه اثنان منها قلنا اعترضه بعض النحاة بسلمة فان
فيها اثنين وهي منصرفة واجيب بانه لم يرد الاطلاق بل مع شروطها لكن اتكل على الامثلة
قوله ومتى تحتم قلنا راد بعضهم الاسم الذي اخره الف الحاق كارطى وعلقى واما الحوالي ذمي
محض في العلمية اتسع في الحكاية والتركيب في الحكاية وزن الفعل وصفا او علما بشرط ان يكون منقولا
عن الفعل فجعل منع هذه لحكايته لما كان عليه قال واما نحو افكل وابيرح فليس فعلا في الاصل
وجعل التركيب ما عدا ذلك كالعلمية مع عجمة ونحوها **قوله** والتانيث اللازم قلنا يعني
الذي لا ينفك عن الاسم بحال كتانيث العلم ونحو الاولى فان هذا لا ينفك عن الاسم **فان قلت** ان
تانيث فاطمة لا ينفك عنها ما دامت للمؤنث فاما اذا زالت زال كذلك في العلم **قلت** معنى
انتفاء لزوم التانيث في قائمة انك تقول قائمة للذات التي قام بها القيام كما تقول قائمة للذات
التي قام بها القيام ايضا فيأتي بالتانيث وتحذفه والمعنى بحاله كذا واذا سميت شخصا بقائمة
علما فلو حذفت التاء زال ذلك المدلول ولما كان التانيث ملازما للعلمية حكمنا على اسم
رجل اصله للمؤنث بالمنع مطلقا ان كان لفظيا وبشرطها وهي الثلثة ان كان معنويا
كرجل سمي بطلحة او بسعاد لم يكن استعماله في المذكر كرباب فان لك فيه المنع والصرف فان لم يكن
اصله للمؤنث حكم بصرفه كما لو سميته رجلا بزينب وحائض وطالق فانك تصرفه لما كان الرباب
في الاصل للسحاب والاحراز في الاصل صفة لمذكر بمعنى وصف بها المؤنث فقال الحاصل لو اذى فهو حائض
ادا ما ضر واما ما سمع مما اجري على المؤنث مع الالتباس في كونه اسما او صفة للمؤنث وللمذكر احتمال
لكلا الوجهين فلك فيه المنع والصرف باعتبارين المذكورين **قوله** ووزن الفعل الذي يغلب
عليه هذه العبارة للمتاخرين قال ح والاولى عبارة المتقدمين وهي ان يكون اوله زيادة كزيادته
قال لانا قد وجدنا ما هو في الافعال اكثر منه في الاسما وهو فاعل بفتح العين فهو في الافعال
كثير وليس في الاسما الا قليل كخاتم مع انه يصرف علما ووجد عكس هذا وهو افعل فهما من
فعل لان الدولة افعل في الاسما اما للتفضيل واما لغيره بخلاف الفعل فلم يجي فيه افعل الا في
ما جاء فيه فعل الا نادرا كاشكل واعبد للبعير مع انه معتبر في منع الصرف فثبت ان المعتبر
عبارة المتقدمين **قوله** او يخصه هذا الوزن مختص بالفعل ولا يكون في الاسم الا عجميا كبقم
وشلم او منقولا عنه كبذر وعثر او مصغر ودئل الدويبة فيمن قال انه منقول من دئل
اذا انتزع لان الدال لا ابتداء من انتزع فمتى سمي بهذا الوزن امتنع الصرف وليس المعتبر وزن
الفعل كله الا الصيغة التي لا اسم عليها حتى لو غير قبل التسمية به عن وزن الفعل بسكون
ادغام الى وزن الاسم انصرف ولهذا لو سميت بقيل وبيع ونحوهما صرفته **فان قلت** انصرف نحو

نهب واشد واحيش تصغير احش سمي بها قلت هذه على صفة لا اسم عليها الا انه لا اسم
اوله مافيه مفتوحة زائدة واما اشد واحيش فللادغام والتصغير جاز فيهما افعلى فاذا نقص
فان التغيير بعد التسمية كان تغيير ما هو على وزن ضرب مبنيا للمفعول بسكون وسطه
فيصير كقفل امتنع الصرف لعروض التغيير وكذلك لو سميت باخمار واحمر امتنع واما يهود
ويا شين ويا شر ويشع ونحوه فان كان الاول زائدا امتنع والا فلا ومن ثم صرف بعضهم اولق
بناء على انه من اولق فالهمزة اصلية والاكثر على منعه بناء على انه من ورق ثم زيدت الهمزة
وعلته الاخرى الوصف اما الوشمي باعطى مضموم الهمزة ماضيا او مضارعا لم ينون
رفعا وجرا عند سيبويه لان تنوين العوض لا يدخل الافعال فاما اذا سميت بما ضرب قطعت
همزته لتكون مماثلة للاسماء نحو احمد ويمنع الصرف وقد قال علي بن عمر ان كونه فعلا في الاصل
معتبر سببا في منع الصرف واستشهد بقول سحيم انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني
ورده سيبويه وتاوله بانه فعل صفة لمحذوف اي رجل جلا او ان الفعل فيه للضمير قوله
والوصفية قلنا شرط الوصف المعتبر في منع الصرف ان يكون ثابتا في اصل وضع الاسم كذلك ان
يكون غير قابل للتاء كما قال ح وقد قال سعيد الاخفش بمنع ارمل المنقطع الزاد والاكثر على صرفه اما
لان اصل وضعه اسم كاربع او لكونه قابلا للتاء كيعمل ولا يلزم من هذا صرف اسود لو يرد اسوده
للحية الانثى لانها طرأت بعد طرو الاسمية واما الوصفية فلم يرد في المؤنث الا سوداء اي
اذا اراد الوصف قوله والعدل به قال ابن يعيش الفرق بين العدل والاشتقاق ان الاشتقاق
يكون لمعنى آخر ماخوذ من الاول كضارب من الضرب فانه اشتق لمعنى الفاعل وهو خلاف
معنى الاصل والعدل المعتبر هو ان تريد لفظا ثم تعدل عنه الى لفظ آخر فيكون هو المسمع
والمراد غيره ولا يكون العدل في المعنى بل في اللفظ فلذلك كان سببا لانه فرع عن المعدول
عنه ومن ثم وجب في المعدول عنه ان يكون علما اذا كان المعدول به كذلك في نحو عمر وزحل
وقثم لانه لا يصح ان تقول عمر علما وتريد عامرا اسم الجنس وما اشبهه واعلم ان زحل معدول
به عن زاحل علما واشتقاقه من زحل اي بعد وقثم من قاثم علما ايضا وهو من قثمه اي
اعطاه نعم والعدل على ضربين حقيقي وتقديري فالحقيقي مثلث وعدد وصفة وتوكيد
وللتقديري فعل وفعال ولم يذكر الشيخ من المعدول الا عمر ومن الحقيقي الا العدد
وهو كما فصله ابن الحاجب الا انه ذكر فوائد لم يذكرها الاولى ان فعل اما ان يسمع ممتنعا او
منصرفا او يلتبس فالاولان يتبع فيهما السماع وجها واحدا ويحمل العدل حيث يمنع الصرف
وان التبس فقيل وجب صرفه مطلقا وقيل العكس لان اكثر ما ورد ممنوعا كعمر وقثم لا يصغان
ونحل وجحى وقزح اسم يحمل والمنصرف منه قليل كادد ولبد فيلحق المشكوك فيه بالاغلب

قال سيبويه ان وجد فاعل علما ولم يوجد فعل مثله غير علم امتنع والا انصرف ولان اكثر
الممتنع منها كذلك الثانية قال في المحصل لو سميت بعمر او نحوه مما سمع مبنيا ولم ترد
العدل صرفت لان العدل انما يكون بحال التسمية الثالثة اختلف في علة ثلث الاخرى
فقيل التوكيد لعدم قبوله اللام وقيل الجمع لدلالته على ما يكون جمعا قلت وهي في تلك
نظائر لا في احاد وثنى وقيل فيه عدلان لفظي وهو من ثلثة ومعنوي وهو ان معناه
معنى ثلثة مرتين الرابعة اذا سمي بنحو ثلث صرف لزوال العدل فان نكر منعه سيبويه
اعتبارا للاصل وصرفه الكوفيون والاخفش لزوال تحقق العدل بالعلمية ووافقهم سيبويه
في نحو من المعدولات اذا نكر الخامسة العدل في الصفة من باب فعل مقصور على اخر
دون سائر الباب من نحو صغر وكبر قال ح جمع الباب معدول عما فيه الالف واللام كما
جرى في اول الاكثر لكن لا يوثر الا في اخر لكون غيره لا يتصل بنحو صغر وكبر لو رد منصرفا او
يتصل لكونه علما نحو صغرا وكبرا اما من قال انه معدول عن افعل من فعول كذلك
اذ انه تسمى اخر المفرد فعول لا عدل فيه بل من فعيل ومعه والتزم حذفها لالتزامهم
بعد ذكر المفضل عليه في نحو مررت بزيد ورجل اخر فاغني عن ذكرها السادسة في
عدد الاعداد ثلث لغات فعال بضم الفاء كثلاث في ثنا مثنى ودا الى اخرها ومثلث ومثنى
بفتح الفاء مقصورا الى اخرها واحاد وثنيان بضم الفاء الى اخرها والعدل والصفة
انما يعتبران في الاولين ذكره ابن مالك قوله وان يكون جمعا قيل اخذ هذا الشيخ هذه
العبارة من كلام سيبويه واعترض على بابا فلس فان فانه ليس على وزنه واحد وليس
معتبرا علة فاجيب بانه قد وجد بلفظه لغة في تجره واوزا اسم الزر واثمد
واذرح اسمي موضعين حيث قيل تطاول ليلك بالاثمد وفي قوله وان ابا موسى
عشية اذرح واشد من قوله تعالى بلغ اشده وآنك اسم الرصاص فاجاب عن
ابلمة بشذوذ هذه اللغة والمشهور ضم الهمزة وبان التاء قد اخرجت فرانه الى حكم
المفرد فيجب مثله هاهنا وعن اثر وآنك بانهما عجميان فليسا بان يكونا افعل
اولى من فاعل وعن اثمد واذرح بانهما لو كانا علمين لمنعا لوزن الفعل والعلمية فالرواية
فيهما غير صحيحة وعن اشد بانه جمع شدة بدليل قوله بلغتها واجتمعت اشدي
وقال الاولها قال في مقدمته اعلم ان هذه العلة اضعف العلل ولهذا خير بعضهم
فيها بين المنع وعدمه وغير كثرة صرفها في الشعر والكلام المناسب وصفة هذا الجمع ان يكون
بالثه حروفه الف وبعد الالف حرفان مكسور اولهما او ثلاثة الاوسط ساكن او حرف
مشدد قوله الا ما اعتل آخره لاختلاف لفظه رفعا ونصبا والعمل الاكثر الجر بالاعلام

في ثبوت التنوين وحذف الياء وبعض العرب الحقه بالنصب في ثبوت الياء مفتوحة قال الفرزدق
فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا هـ واختاره الكسائي وابو زيد واي لا فرق
بين سيبويه وغيره في الحكم على هذا بالصرف وعدمه في غير حال النصب واصح الا ان القائل بصرفه وهو
ابو علي والمبرد ثم الاخفش في رواية عنه والخليل وسيبويه في رواية عنه بناه على ان اصل
جواري منون اذ الاصل في الاسماء الصرف فعلت الضمة والكسرة على الياء في حالي الرفع والجر
فحذفتا للاستثقال فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء وبقي التنوين فهو تنوين صرف ثم نظروا فلم
يكن بعد على البنية المعتبرة بل صار كسلام فحكم بصرفه والقائل بمنعه وهم الخليل وسيبويه
وابو علي في رواية والزجاج في غير رواية ونقل ايضا عن المبرد بنوا مذهبهم على ان الاصل
المنع الا ان النطق بالياء مع الضم ثقيل في حال الرفع فحذفت الياء وعوض منها التنوين وقال الباقون
بل عوض التنوين في هذه الصورة من الضمة وضعفا بان هذا التعليل لا يشفي في حال الجر ثم
اللغة الضعيفة والسيرافي قدر بعد القاري وقيل لا انه قال لما نظر الى الغلبة بعد الاعلال
ادخل تنوين الصرف وحق تنوين عوضا عن الاعلال وهذه اولى وقد استوفي الدليل على صحة
مذهب سيبويه في شرحه الاصغر الا انه استدل ايضا بتصغير أعلى على أُعيل بتنوين اللام
قال فتنوينه مع انعقاد الاجماع على ان افعل في التصغير ممتنع الصرف نحو احيمل وافيضل
فكذلك في جوار وللزجاج ان يقول انعقد مع بقاء الصورة وهنا لم يبق فهذا محل النزاع فصار
الحاصل فيه اطلاقين وتفصيلا المنع قبل الاعلال وبعده والعكس والمنع بعده لا قبله وهذا
راي السيرافي **قلت** وهذه الفائدة عندي غير محققة وانما الخلاف في التحقيق راجع
الى قاعدة اخرى وهي في الاعلال هل من حقه ان يكون قبل التركيب او بعده منهم من قال قبل
التركيب لانك تبدي صحيح الكلمة ثم تعتورها الحركات ومنهم من قال بل الاعلال بعد التركيب
لانه انما يحصل من ثقل الحركات ولا تحصل الا بعد التركيب فمن صرف قال اصله جواري بسكون
الياء قبل التركيب فحذفت تخفيفا لما علم انها بعد التركيب تثقل عليها الضمة فلما حذفت
اشبه سلام وكلام فانصرف ودخله بعد التركيب تنوين الصرف ومن قال بانه ممتنع الصرف
قال اصله جواري ولم يحذف الياء الا بعد التركيب لما حصل من ثقل الحركات ثم اختلفوا في كيفية
الاعلال كما في الكتاب **قوله** وخضاجر وسراويل قلنا قد استوفينا شرحها في التاج
الا ان الجوهري في سراويل قولا غريبا وهو انه جمع لسروال كمفتاح ومفاتيح رواه عنه بعضهم
ويلحقه ملك فوائد **الاولى** ان شراحيل وبراقش ومعافر كخضاجر ومالك في تحمل لفظه
لفظ الجمع تحمل عليه في المنع وفي حمار خزابي مذكر خزابية وهي الغليظ القصير وجهان احدهما
انه منزل بمنزلة ثمان مع ثمانية من العدد فصرفه لان ثماني مصروفة لما سيأتي فيقول ركبت حمارا خزابيا
خزابيا بالتنوين وثانيهما انه جمع خزابية لكن نقل كخضاجر فمنعه الصرف ويقول ركبت حمارا خزابي

الثانية اذا سميت بهذا الجمع صرفه سعيد الاخفش ويلزمه مثله في خضاجر فاما
اذا صغرتهم صرفته فيا شيئا **وحمله الامر** انه يشترط بالتصغير من هذا الباب ما عدا الثلاث
والتركيب والعجمة والزيادة التي من شرطها العلمية ووزن الفعل المضارع ولو سميت بتحاضم
صرفته في التكبير ومنعته في التصغير وعكس هذا كمساجد **الثالثة** يمان وثمان وشام ورباع
ياؤها للنسب ودخلت الالف عوضا من احدى ياءي النسب وقد سمعت ثماني العدد في النصب شذوذا
قال الشاعر يحدو ثماني مولعا بلقاحها **قوله** والتركيب قد استوفينا الكلام
عليه في التاج وسيأتي لغاته **قوله** والعجمة فلنا الى المعتبر لغة فانا تجتنب بل ما خرج عن
كلام العرب من روم ويونان وغيرهما ذكر ابن يعيش ان العجمي يعرف باحد ثلاثة امور منها خروج
وزنه عن ابنية العرب نحو اسمعيل جبريل ومنها مقاربة لفظه لفظ العجم نحو ان تسمع منهم
ابراهام اذا دعوا ابرهيم فيعلم ان ابرهيم عجمي ومنها ترك الصرف ولا علة له نحو ابليس مع عدم
تحقق عربيته ولو كان عربيا انصرف وانما يشترط علميتها في العجمة ثم في العربية لانه لو لم يكن
علما اعتورت عليه احكام كلام العرب من اللام والاضافة فيضعف امر العجمة فلا يمنع اما
اذا كان علما في الاصل فان هذه الاحكام لا تعتوره فيقوى واما ما اشترطه ح من
الزيادة فمتفق عليه واما جعله الحركة قائمة مقام الزيادة والاكثر على خلافه واحتج عليهم
باعتباره في نحو سقر قالوا التانيث اقوى من العجمة قال العدل السعد بن الضعف من العجمة
وقد اعتد به في نحو عمر وليس برباعي وكذلك ها هنا **فائدة** لو سميت ما سمي وصنو مصدر
استحق الشيء صحت وبيعقوب قصدت التجلي صرفت لان هذين عربيان وان وافق لفظهما لفظ
الاسم العجمي بل لا بد ان يقصد التسمية بالعجمي بعينه ذكره ح **قوله** والالف والنون قلنا
وجه شبههما بالفي التانيث انهما زيدتا في اخر الاسم معا ودخول التاء عليهما وهما
لا يخلوان من ان يكونا في اسم او في صفة كما فصلنا في التاج الى اخره وقد مثل الشيخ بمثال
من الصفة ومثال من العلم **فائدة** قال ابن يعيش اذا جهلت الالف والنون في اسم الامثلة
وغيرها فضى بزيادتها ولم يحكم فيه خلافا الا اذا ضم اوله وشدد وسطه قال سيبويه
والخليل بمعنى انه الصرف وعمله على ذلك وابو الحسن الاخفش بصرفه حملا على انها اصل قال لا رمان
فعال لكثرة كرمان وحماض وعناب وجمار **قوله** الا اذا اضطر الشاعر قلنا هذا استثنا
من قوله والاسم ممتنع الصرف **اعلم** ان هذه المسالة اتفاقية الا في باب افعل منك فمنع الكوفيون
صرفه في ضرورة واحتجوا بانه لم يرد وعللوا بان منع صرفه يقوى بمقارنتها
اللام والاضافة المعاقبتين التنوين **قوله** وما تمسك به الكوفيون قلنا في منع الصرف
مما فيه سببان اخذ للضرورة كالعلم او مما فيه سبب لا يشترط فيه العلمية كالعدل ونحوه

فاما ما لا يستقيم شيئا الا بشرط فلا خلاف في منع الكوفيه سبب احد الا ما لا يعتد به والذي
تمسك به الكوفيون قوله * يفوقان مرداس في مجمع * وقوله * وممن ولدوا عامر ذو الطول
وذو العرض * وقول الاخطل * ومصعب حين جد الامر اكثرها واطيبها * قوله ليس بثبت
اما الاول فنادر واما من قال ضعفه من حيث ان الروايه شيخي ضعيف لان ما الاجله قبل
شيخي من وروده في الكتب الصحاح حاصل في مرداس ذكره ح واما الثاني فيمكن حمله على القبيله
واما الثالث فقد قال الاصمعي حين سمعه انشد بالحضرمية لغة قائله فائده فاما ترك الاعراب
حال الوصل للضروره فقد قيل يجوز ونص عليه خلف الاحمر من الكوفيين واستشهد بقول امرء القيس
فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل * تسكين الباء قلت وهذا انما يجوز
على راي الكوفيين فاما البصريون فيمنعونه قطعا لانهم اذا منعوا حذف التنوين للضروره وهو لم
يوضع في المعرب الا ليظهر التمكن في الحركه فقط فاولى واحرى ان يمنعوا حذف الحركه من المتمكن والمشبه
به وهو المضارع واما الشاهد الذي اورده فيجاب عنه بمثل ما اجيب عن شاهد منع صرف
المنصرف من انه نادر قليل والنوادر لا يثبت بها اصل واما ما اورده شارح التلخيص في قول الشاعر
فمن نحن نؤمنه مما انه سكن للضروره فهو وهم لان البيت ليس بمحل للاستشهاد به وان
سلمنا فنادر قليل كشواهد منع المنصرف للضروره قوله وما احد سببيه او اسبابه قلنا
هذا يوهم صحة تاثير اكثر من علتين في منع الصرف وقد نص الاندلسي على منعه وهو جيد قوي قوله
لبقائه بلا سبب او على سبب واحد قلنا اهمل الشارحون في تفسيره ما بعلش وعرمات
او للتخيير بين اللفظي والمعنوي ان شئت قلت بقي بلا سبب من حيث ان العلميه شرط فاما
العدل فيقول بزواله في التنكير واما الوزن فقد استثناه وان شئت قلت بقي على سبب واحد وهو
ما العلميه شرط فيه سببا قال ابن يعيش ولا يستقيم ذلك الا في مثله لا نحو اذربيجان حيث الاول
الاول الثاني ذكره ح وهو ان او للتفصيل لا للتخيير وهو انه بقي بلا سبب حيث العلميه شرط
وسبب واحد حيث لا يكون شرطا فيه كالعدل ووزن الفعل قلت وهو الاقرب الى
كلام الشيخ لانه مثل الذي بقي بلا سبب بمثال وهو سعاد ومن الثاني بمثال وهو قطام فان
فيه العدل عند المحققين كما بينا الكوعي قوله الا نحو احمر فان فيه خلافا بين الاخفش وصاحب
الكتاب قلنا انه فيما لا يعتبر على الصفه بل يطرد في كل معنى كان ثابتا للاسم حال التنكير ثم زال بطرو
العلميه مع زوال الوصفيه ثم نكر هل يعود ام لا كالعدل في ثلث والصفه في احمر وسكران ونحوهما
فاما مات احمر فلا خلاف في صرفه بعد التنكير محتجا بان الوصفيه قد زالت بالتسميه فان حصلت العلميه
العلميه مع زوال
حلفتها وان انتفت الوصفيه فاعتبارها لا وجه له واحتج ايضا بموافقة سيبويه في افعل التفضيل
اذا سمي به فان سيبويه يصرفه اذا نكر بعد التسميه واما سيبويه فمنع باب احمر بعد التنكير محتجا

بعد

بانهم احترزوا عليه احكام الصفه في علميته عند دخول عليه اللام وبجمعوا له علما على فعل لا على
افاعل كما في الجامد ولم يقل احمد فلما الغوها في حال العلميه في اجراء هذه الاحكام عليه الحقها
في منع الصرف واحتج ايضا بنحو ادهم مع خروجه الى الاسميه واجاب عن افضل بانه
بعد التسميه لا يكون صفه حتى يتصل به من فلا تلمح الوصفيه مع عدم ما لا يتم الا به فلو سمينا
به مع من اجرينا عليه حكم اخر لذلك واعظم ما يرد على سيبويه باب خاتم فانه يلزمه منعه
اعتبارا للعلميه والصفه الاصليه كما اعتبر الوصفيه في منعه دخول اللام والجمع فيه والجواب
انهم ههنا كرهوا اجتماع شيئين متنافيين يؤثران في حكم واحد وهو منع الصرف والمتنافيان
هما العلميه والصفه من حيث ان العلم لمدلول بعينه لا يتجاوزه والصفه لمن قام به مدلولها
مطلقا فهذا مانع من اعتبارهما في نحو باب حاتم بخلاف لمح الصفه في العلم عند دخول اللام فلم يجتمعا
على تاثير حكم واحد قوله وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الوسط قلنا الاكثر النحاه على حتم
صرف نوح وحاله فهم الشيخ قوله فلا مقال في امتناع صرفه قيل ليس على اطلاقه لان اسما البقاع
يجوز فيها قصد التذكير فيصرفها على بابه او على مكان واذا قصد في ماه وجور لم يبق الا سببان قلنا انه
سلم صحة قصده هنا الغلبه التانيث فيها كغلبة التذكير على واسط ودابق وقد نص عليه بعضهم وبعض
الشيخ ظاهر على مثله في وجوب منع مصر قوله والتكرير قلنا اللام عهديه يشير الى قوله في اول
الفصل او نكرة واخر منهما لكن يقال لم تحكموا بتكرار الالف الممدوده دونها تصغيرا او تكسيرا او التانيث
كذلك والجواب ان الالف يلزم في النسبه واسم الجنس بخلاف التاء

القول في وجوه اعراب الاسم

اعلم ان النحاه في مدلول الاعراب خلاف قولين فالشيخ وجماعه من المحققين على ان الاعراب اسم لاختلاف
اخر الاسم المسبب عن الحركات لا الحركات واحتجوا بانه يقال الحركه اعراب في نحو المضاف والمضاف اليه
النعات وبان مجرد الحركه حاصل في المبني فكيف يكون اسما لها وعند ح وابن درستويه وغيرهما انه موضوع
على الحركات نفسها وقد استوفي ح الافتتاح له في شرح مقدمته قوله هي الرفع والنصب
والجر قلنا انما خصوا هذه الحركات بهذه الاسما اما الرفع فلان الشفتين ترتفعان به كما سمي الخفض
خفضا لانخفاض الشفه به واما تسميته جرا فلانه من السفه السفلى واشبه جر الحبل وهو
اسفله اولانه وضع علامة لمعنى جر معنى الفعل الى الاسم واما النصب فلانه نصب الفك من صفتها
الانتصاب قوله والفاعل واحد ليس الا قلنا لما كانت نسبة الفعل اليه انما تحصل على جهه
الاثبات فلم تتعدد بخلاف نسبته الى المفعول فانها نسبه تعلق والتعلق يختلف فتاره يتعلق به
على انه المفعول المطلق وتاره على انه المفعول به الى اخر المفاعيل فتعددت لذلك قوله فملحقات
قلنا اما سيبويه وابن السراج فجعلا المبتدا الاصل والفاعل ملحقا به والوجه انها ان الفاعل

مركب مع فعل بخلاف المبتدأ فعامله معنوي فهو في حكم المفرد والمركب فرع على المفرد قوله
وأما الحال فلما تركب من الملحقات بالمنصوب في نحو الحسن الوجه والظرف المستقر فيه في نحو يوم الجمعة
سرته ولعله جعله حقيقيا واعلم أن الحال ملحقة بالمفعول فيه والتمييز بالمفعول به
والمستثنى بالمفعول معه ومنهم من جعله حقيقيا لتعدي الفعل إليه بواسطة الحروف عنده
فيكون كمفعول المتعدي بالهمزة وخبر كان بالمفعول به واسم إن ومنصوب ما ولا بخبر كان قوله
بسبب عمل العامل هذا مذهب المصنف أعني أن حكم العامل ينسحب على المتبوع والتابع معا وقال غيره
تقدير التابع غير عامل المتبوع فيها أجمع محتجا بوجوب تقدير من في نحو أعجبني قيام زيد وعمرو وإلا لانتسب
قيام زيد إلى عمرو ولا يصح ذلك وقد قرر بعضهم تقديره على البدل والمعطوف بحرف وفارقا بينهما وبين
بين البقية بأنهما في حكم تكرير العامل لقوله تعالى للذين استضعفوا لمن وقوله لمن يكفر بالرحمن
لبيوتهم وقيل العامل فيها كونها تابعة وقيل عامل الصفة والموصوف واحد وحمل عليها
سائر الباب والصحيح الأول لتقوم المعنى المقتضي به وبدليل عامل الصفة شربت بجاريته
نصفها وجاءني غلام زيد وعمرو ألا ترى أنك لو قدرت القول الثاني كان التقدير شربت الجارية نصفها
وكذلك الثالث فيكون النسبة الأولى كذبا وأما حجته فباطلة فإن القيام لا ينسب إلى عمرو بعد
نسبته إلى زيد وإنما نسبه المتكلم من أول الأمر إليهما فمثل هذا يرد القول الثالث وحجته باطلة
بأن حروف الجر مثل ذلك تأكيد للمعنى لا عامله والرابع مردود بأنه يستلزم جري التوابع على
وجه واحد من الإعراب ولا مخصص والخامس فيه ترتيب وترك اسم كان لأنه عنده فاعل ومن قال بعدم
فاعليته لعدم دلالة الناقصة على الحدث يلزمه عدم فاعليتها وترك مفعول ما لم يسم فاعله
لذلك أيضا ذكر المرفوعات قوله مقدما فاعله ابتداء تحرز من نحو زيد قام قوله
وحقه الرفع أراد أن الرفع يناسبه لا الإخبار بأنه مرفوع لتقدم ذكره لذلك وإنما اختص به
إما لاتحاده وعدم تعدده فكان أولى بالأثقل والمتعدد أولى بالأخف لأنه أقوى فأعطي الأثقل
قبل الكلام بما بعده وهو المفعول ووجه ثقله أن مخرجه من مخرج الواو ومخرجها أضيق
دون مخرج الألف والياء قوله وراءه ما أسند إليه قلنا لأنه الذي يقوم به المعنى المقتضي
للإعراب قوله والأصل أن يلي الفعل قلنا لأنه أحد جزئي الجملة المفتقر إلى ذكرها
وقد وجب بعد الفعل وجب أن يليه الجزء المفتقر إليه دون غيره من الفضلات قوله
فإذا قدم عليه قلنا وقد أجاز بعض النحاة هذه الصورة واحتج بقول الشاعر
جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقول سليط بن سعد
جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار قلت سنمار رجل حسن

الصناعة

الصناعة في البناء لما فرغ من عمارة الخورنق حسده صاحبه عن أن يعمل له مثل الخورنق
فألقاه من أعلى القصر فمات فكان جزاء عمارته قتله فذهب مثلا فصل وضمير في [illegible]
قلنا ذكر هذا الفصل لالتباسه على المبتدئ قوله فينوى في ضرب فاعلا هذا إشارة إلى
أنه لا يجوز ارتفاع الفاعل بالفعل مؤخرا ولا ضمير فيه وأجازه الكوفيون فصل ومن أحكام
الفاعل قلنا ضابط هذا أن يذكر عاملان يتوجهان في المعنى إلى شيء واحد ذكر بعدهما ظاهرا
قوله تضمر في الأول سمع من ضربني وضربته قلنا أما الكسائي فمنع من ذلك لأجل الإضمار
قبل الذكر وهو مردود بأنه قد ورد الإضمار قبل الذكر في ربه ونحوها ولم يرد إلا في الفعل من
الفاعل قوله استغني عنه قلنا أما ما لا يستغنى عنه فيجب إظهاره كمفعولي باب حسبت
ومثاله حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فإن الفعلين تنازعا زيدا منطلقا وكان
القياس حذف منطلقا الأول على هذا النمط لكنه لما كان خبر المبتدأ لم يسغ حذفه ولما كان
إضماره إضمارا للمفعول قبل الذكر لم يسغ فأظهر قال ح وفيه نظر لأنه قد جاز حذف خبر المبتدأ
لقرينة واستشهد سيبويه على التنازع بقول الشاعر نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف
وبقوله فإني وقيار بها لغريب قوله وهذا الوجه هو المختار قلنا ولا خلاف في
جوازه إلا عند الفراء فإنه منع من نحو ضربني وضربت زيدا فقط أعني حيث يكون فاعل الأول
ضمير غائب ويعمل الثاني لتأديته إلى الإضمار قبل الذكر أو إلى حذف الفاعل ورد ببيت طفيل
لمخالفة القياس ووجه الاحتجاج بقوله تعالى هاؤم اقرؤوا وآتوني أفرغ أنه لو أعمل الأول لقال
اقرؤوه وأفرغه كما هو المختار قوله وقد يعمل الأول قلنا والمختار حينئذ إضمار المفعول في
الثاني لا حذفه لخروجه عن عوده إلى غير مذكور ولحصول اللبس بحذفه في نحو ولم أطلب قليل من المال
إلا أن يمنع مانع من إضماره كأن يكون مفعولا ثانيا من باب حسبت في مثل ظننت وظنني
الزيدين منطلقين فإن الفعلين تنازعا الزيدين منطلقين فكان القياس إضمار منطلقا لإعمال
الأول فيهما إلا أنه تعذر إضماره مفردا لعوده على منطلقين وتعذر إضماره مثنى لكون الثاني
له مفردا فوجب إظهاره لتعذر حذفه لما تقدم في لح وفيه نظر لما تقدم في نظيره قال
وأما إضماره مفردا فجائز اعتبارا بالمعنى كقوله تعالى إن كانت واحدة لما كان المعنى المقصود
الوارث فلا تعدية هنا قوله وقول امرئ القيس في لح أورده صاحب الإيضاح حجة
للكوفيين قال لح وليس من باب التنازع لأن علامة حصوله صحة توجيه الفعلين في المعنى إلى معمول أخذ
فيستبد به أحدهما ولا يصح هاهنا توجيه أطلب في المعنى إلى قليل لأن من حق ما بعد لو أن يحكم بنفيه
إن كان مثبتا أو إثباته إن كان منفيا فعلى هذا يثبت الطلب للقليل عطفا على جواب لو فيكون مثبتا [illegible]
لطلب القليل وغرض الشاعر نفيه وإثبات طلب الملك بدليل قوله آخرا ولكنما أسعى لمجد مؤثل وقد يطلب المجد المؤثل أمثالي

فاذا اعطل بوجيه اطلاق المعنى اليه بطل مسانعته لكفانى فيه وهذا كلام سيبويه واما صاحب الايضاح فقدر الواو حالية غير عاطفة ويكون المقدر كفانى القليل غير طالب له قال فاذا اثبت التنازع هاهنا علمنا ان اعمال الاول اجود لفصاحة الشاعر وارتكابه محذورا لعمل الاول ولو اعمل الثانى لم يرتكبه وهو حذف مفعول الطلب قلت وكلام سيبويه فى هذا البيت ليس بذاك لنا دية الى من بحداثة من لم يستغل على العرب وله قال بهما احد من النحاة احدهما الفصل بين الفاعل وفعله بجملة اجنبية وذلك انه جعل ولم اطلب موجها الى عمرو وجعل فاعل كفانى واقعا على مذهب الكوفيين فلست بالحسبة لانهم وجهوا الفعلين الى احد ولا نعرف كونه مسندا اليه احدهما على طريقة الفاعلية والاخر على طريقة المفعولية الثانى حذف مفعول طلب من غير دليل يدل عليه ولا يسمع قوله بعد ولكنما اسعى لمجد مؤثل لان من حق الدليل ان يكون فى الجملة التى حذف منها المحذوف واما قولهم ان حرف المثبت بعد لو ان يكون منفيا والمنفى مثبتا فليس بمطرد الحسن لقصد امتناع الشيء لامتناع غيره او وجوده لوجود غيره نحو لو فعلت فعلت ولو لم يفعل لم افعل فانه لم يقصد هذا المعنى لم يجب لذا التقدير الا ترى الى قوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا فانه لا يستقيم بتقدير المثبت منفيا لما لم يقصد امتناع التولى لامتناع الاسماع بل قصد الاخبار باستمرار التولى منهم سواء اسمعهم ام لم يسمع ونظيره فى النفى قوله صلى الله عليه وسلم نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فانه لا يستقيم تقدير المنفى مثبتا لما تقدم والنفى هذا البيت بطريق النفى فى الجزاء لان مقصد الشاعر الاخبار بانه لو سعى لادنى معيشة لكفاه القليل ولم يحتج الى الطلب وسعيه بل يحصل له سواء طلبه ام لم يطلب القليل امر طلبه يسير ومع هذا القصد لا يقدر المنفى مثبتا كما لم يقدر فى قوله صلى الله عليه وسلم لو لم يخف الله لم يعصه وهذا المعنى واضح كما ترى فصار تحقيق البيت لو ان سعيى قصدت به تحصيل ادنى معيشة كفانى القليل لم احتج الى الطلب لكن ليس العليل مقصدى فلم يكفنى ولم اطلبه بل طلبت الملك وهذا يستقيم كلام الكوفيين ويلحق بهذا الفصل ثلث فوايد الاولى اذا تنازع الفعلان من باب عطيت مفعولين كما قدمنا فى باب ظننت واعملت الاول قلت كسوت وكسانى زيد جبة ففى هذه الصورة انكالت الجبة التى كساك وكسوته واحدة فلا اشكال وان كانتا اثنتين فيشكل لايهام عود الضمير الى المذكور وانها التى كسيت وكسوت فى ليس كذلك فيجب ان يقدر وكسانى فيشكل بامر حذف المضاف واصار ومطلوع قولك ظننت وظننى اياه زيدا منطلقا اعظم اشكالا مع تنازع الفعلين له منطلقا لانه فى الظاهر يجب على منطلق المذكور والمذكور مسند الى زيد وفيه ضمير يعود عليه ومطلق المضمر مسند الى المتكلم وفيه ضمير يعود عليه فكيف اذا اضمر يعود الى منطلق المسند الى زيد وتوجيهه انه اضمر بعد تجريده من الضمير يعود الى المذكور مجردا عن الضمير الثانية منع الجرمى التنازع فى المتعدى الى ثلثة لعدم سماعه واجازه اخرون

لا انه حو

الثالثة

الثالثة اذا قلت لعل وعسى زيد ان يخرج صح ان تقول لعل متنازعة لعسى فى زيد ان يخرج لصحة لعل زيدا ان يخرج لكن اعمال الثانى يستلزم حذف معمول لعل على بعضهم ولو اعملت الاول لقلت لعل وعسى زيدا خارج قال ح وليس بواضح يعنى ان يتنازع عسى لعل فى زيد خارج لان من شرط التنازع صحة وقوع المتنازع معمولا لكل واحد من المتنازعين وليس يصح ان تقول عسى زيد خارج فتنازع لعل فيه فافهم ذلك قوله ومن اضمار الفاعل قلنا انما صح الاضمار ها هنا من دون تقدم ذكر لقيام القرائن على ان مراده اذا كان ما يجرى عليه من السلامة غير دقيام القرينة كاف فى ذلك والجاهم الى تقديره ها هنا ورود عن العرب منصوبا والعامل فيه محذوف ان كانت ناقصة او هى ان قدرتها ها هنا تامة اللغة صدرت طفيلهم وكنا مدماة كان متونها جرى فوقها قال ابو على المذهب من اسما الذهب ويحتمل ان مراده لون شيء مذهب اى مموه بالذهب وهو يصف الخيل وهى الغرة الشقر ومدماة شديدة الحمرة وصدرت عمرهم اذا هى لم تشتك بعودها ركبهم وتنخل التحير والتنخل شح فصل ويجىء الفاعل ورافعه مضمر قلنا حذف الرافع يقع على وجهين جايز ووجوبا كما فصلناه فى التاج وقد تضمنت كلا منهن امثلة الشيخ والاية والبيت من الجواز وما تعلق بهما من الوجوب وقيد ورد فيهما البنا للفاعل لكن اهل المعانى يرجحون البنا للمفعول التضمنه كلامين وهو واحد ولبين ذكر الفاعل يكون كنعمة غير مترقبة وموقعها ابلغ من المترقبة قوله وهو من قولهم هل زيد خرج قلنا شرع فى الواجب واعلم ان النحاة فى هذه الصورة ونحوها على قولين فالكوفيون والاخفش على منع تقدير فعل غير الموجود بل يجعلونه فاعلا مقدما ووافقهم الخوارزمى الا انه جعله بدلا من ضمير فى الفعل المتاخر واجاب عن الزامهم له ان يجب النصب فى زيدا ضربته كما يجب ضربت زيدا بان ذلك هو القياس لكن خالفناه لغرض اهم وهو تاكيد امر الاسناد بتقديم المسند اليه وذكره مرتين كما هو مفصل فى علم المعانى قالوا فيلزم ان لا يختار النصب فى نحو ازيدا ضربته فاجاب بان الاستفهام بان يلى الفعل اولى وفى نصب زيد بتقدير الفعل مقدما الا فى جعله بدلا فيلى الاستفهام لا مع رفعه وعند البصريين انه يقدر فيها واختلفوا فقال قوم وهو ما فى هل والهمزة وان ولو ونحوها من مقتضيات الفعل وذلك لانها بالفعل اولى لان الاستفهام انما يكون عن الصفات لا عن الذوات قال الجرجانى لو جاز عن الذوات كان قولنا هل زيد كلاما وحده والمعلوم خلافه وحكى سيبويه عدم التقدير مع الهمزة ولو فى نحو لو ان زيدا خرج ووجهه ان الفعل الواقع بعد الاسم الا واجبا يصح لها معنى المجازاة ولست عاملة كان فيلزم تقدير المعمول واعلم ان هذه المقتضيات للفعل فى ايلائها الاسم على نوعين منها ما هو قبيح وذلك مع هل وادوات الجزم سوى ان وسايغ فصيح وهو مع الهمزة وان والوجه فى ذلك انه كثر التصرف فيهما فقبلا ما لم تقبل اخواتهما فلم يرد ايلا هل الاسم الا قليلا قال ح ولم ينبه الشيخ على قبح هل زيد خرج وهو قبيح ولا مع اخواتها غير ان الا ضرورة كقول الشاعر شعر

صعدة نابتة في جلد اسنا الريح تميلها تميل هـ فان قلت ولم جاز حيث جاز ووجب حيث
وجب قلت حيث جاز حصلت قرينته ولم يحصل مفسّر جاز الحذف لاجلها والاثبات لعدم
المفسّر واما حيث وجب فلحصول المفسّر لانهم لا يجمعون بينه وبين مفسّره **اللغة**
عجزت الكتائب تخبط ما تطيح الطوائح الضارع الضعيف والمختبط المحتاج واصله اسم
لمن يخبط ورق الشجر لابله وعنيه الطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة يقال
طوّحته الطوائح اي ذهبت به في اهوالها لك وقد يروى ليبك يزيد مبنيا للمفعول مع نصب يزيد فلا
يكون ها هنا شاهد وصدر بيت الحماسة اذا لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة هـ
الحفيظة الغضب واللوثة بفتح اللام الشدة وبضمها الضعف واما قوله لو ذات سوار لطمتني
فهو مثل للكريم يجني عليه اللئيم واصله ان رجلا شريفا لطمته امة فقال ذلك **قوله** ومنه
المثل اصله ان رجلا كان لا تحظى عنده امرأة عنده زوجه فتزوجته امرأة واجتهدت في طلب الحظوة
عنده ثم طلقها فقالت الا حظية فلا الية اي لم تثبت لك في الان حظية وحظية هو الشاهد فلا الية
لكونه فاعلا للم تثبت واليه مرفوع خبر للمبتدا المحذوف المقدر بوانا غير الية فوضع لا موضع
غير لكن لم تات موضع غير الا مع التكرار وجازت ها هنا من دون تكرار لكونها مثلا وقيل الا
بمعنى ليس هنا والخبر محذوف ومعنى ولا الية فاني لم اجتهد في طلب الحظوة وقد يروى هنا منصوبا
فيكون من باب ان خيرا فخير وان شرا فشر لا من هذا الباب **المبتدا والخبر** حد الشيخ جول
بامور ثلثة احدها انه حد المختلفين بحد واحد مع ذكر كل واحد باسمه الخاص فكان يستقيم ان
يقول الانسان والفرس جسم متحرك على وجه التحديد ولكن ها هنا فلو قال المرفوعان بالابتدا
هما الاسمان الى اخره لصح كما صح الحيوان هو الجسم المتحرك مادا كان لامتناع اطلاق الاخص مكان
الاعم **الثاني** انه خص الخبر ايضا بالاسمية وليس كذلك وجواب اما عن الاول فبان امتناع وضع
الاخص موضع الاعم انما هو حيث يؤدي الى الخلل في الحد كما في نحو الانسان والفرس جسم متحرك فانه يدخل
فيه غيرهما من الحيوان بخلاف المبتدا والخبر فلا مجرد للاسناد غيرهما واما عن الثاني فبان ما وقع
من غير الاسم خبرا فانما هو بتاويل الاسم ثم انه موضع حكم للجمل التي تقع فيه فلا اعراب الجمل انما تحكم عليها بالاعراب
حيث تقع موقع المفرد اجماعا **الثالث** انه قد لا يكون نحو بحسبك زيد وجوابه فان الباء غير مطردة
واما عدل عن تحديد كل منهما منفردا كراهة التي تقع في الحد **قوله** يلقبت بهما يقال اكثر العوامل الملقب بالمبتدا فقط
فلم جمع بينهما وجوابه فان يقال اراد التفصيل بعد الاجمال ويريد بعضها يلقب بالاول وبعضها
بالثاني وبعضها بهما كما يقول ضرب الزيدان العمرين لم يضرب كل واحد منهما كل واحد من العمرين ومنه
قوله تعالى نحن ابناء الله واحباؤه والا من كان هودا او نصارى **قوله** لما نافى حكم الاصوات
اعترض ح بانه جعل فيما ياتي بنا الاصوات لمانع لا لفقد السبب وهو التركيب وها هنا جعله

لفقد

لفقد السبب وقال العلة اراد بالاصوات ما ينطق به غير مركب نحو الف با تا وواحد اثنان فيمكن حمل
كلام الشيخ على ظاهره ويكون مراده بكون النطق بها كالنطق بالاصوات يعني عدم تغيره وان اختلفا
في سبب البنا **قوله** وكونهما مجردين قلنا قد اختلف النحاة في العامل في المبتدا وخبره فقال قوم
بانه الابتدا وهو معنى ثم اختلفوا في ماهيته فقال قوم هو اهتمامك بالشيء وجعلك له اولا لثان
ذلك الثاني حديث عنه وقال قوم هو التجرد عن العوامل وقال اخرون هو التجرد للاسناد وهو
مذهب الشيخ والاول هو الصحيح عندنا وما ذكره الشيخ من ان التجرد للاسناد معنى بنا ولهما معا
الى الخبر وقاس على معمولي كان فانه لما تناولهما التشبيه عملت فيهما ومثلها ليست ونحوه فمردود
عليه بامرين احدهما ان التجرد امر نفي والعمل اثباتي فكيف يؤثر النفي في الاثبات فاما ما اجاب
ح وغيره من ان العامل انما هو علامة المخصوص من مؤثر بحصته بهذا الباب الثاني انا وان سلمنا انه
اثر بواسطة امر وجودي هو الاسناد فان الاسناد انما يؤثر في استحقاق الاعراب جملة لا
اعرابا مخصوصا وقال متقدمو البصريين ان هذا المعنى رافع المبتدا والمعنى والمبتدا
رافعا الخبر وبه قال ابن جني من المتاخرين الا انه رفع الخبر بالمبتدا فقط من دون المعنى وحجة
هولا ان التجرد امر نفيي فكيف يؤثر النفي في الاثبات قالوا فيضاف اليه للضرورة وهي عدم غيره
واما في الخبر فلا ضرورة تلجي الى الاقتصار عليه فجعل المبتدا جزا من العامل ورد عليهم بانا انما
نعني بالعامل انه علامة لشي لا معنى موجب على ما يذكره المتكلمون والعلامة يصح ان يكون نفيا ثم
انكم جعلتم له حظا في العمل في الخبر مع المبتدا ولا حاجة الى اشتراط الزيادة الوجودية **نعم** ولهذا
الالزام لم يجعل له ابن جني حظا في العمل مع المبتدا وقال الكوفيون بترافعا وحجتهم انه لم
يثبت لكل واحد منهما الاسناد الا باخيه وهو المعنى المقتضي فيجب ان يكون كل واحد عاملا في الاخر
وقياسا على نحو قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن ايا ما تدعوا فله فعمل اي الجزم في تدعوا
وعمل تدعوا فيه النصب **ورد** عليهم ح بان العامل كما تقدم علامة فيلزم من مذهبهم تأخر
معرفة العلامة عن المعلوم واما النحو هم فقول يلزم تقدم وجود الاثر على المؤثر وهو مستحيل ولا
ينفعهم قياسهم على ايا ما تدعوا لاختلاف جهتي العمل فيه لان الاسما عملت بتقدير ان الشرطية وهي
معمولة من جهة الاسمية **فصل** والمبتدا على نوعين قلنا انما كان المعرفة القياس لان المبتدا محكوم
عليه بالخبر ولا بد من تقدم عقليته ليقع الحكم على متحقق **قوله** ونكرة يريد مقاربة للمعرفة وهي
تقرب من المعرفة بامور منها الصفة ومثاله فيه اعم مستقيم لان فيه عموما كانه قيل كل عبد
وهو اولى من ان يكون مخصصا فلو قال رجل عالم في الدار كان احسن الا ترى ان العموم وحده مخصص
في نحو رجل خير من امراة ومنه تمرة خير من جرادة وهو كثير **ومنها** النكرة التي يليها همزة الاستفهام
وام المتصلة ووجه كونها مخصصة اقتضا ذلك لعلم السائل بثبوت الحكم لكنه يسال عن صاحبه

فصار الحكم في المعنى كالصفة له فصارت النكرة كالموصوفة **ومنها** ما ولي النفي لانه
يكون عاما فاد العام للجميع فيكون كالمعرفة **ومنها** ما كان بمعنى الفاعل نحو شر اهر ذا ناب
اذ التقدير ما اهر ذا ناب الا شر ومنه ما ذرب لاحفاوه لان التقدير ما جاء بك الا
ما ذرب لكن الاحفاوه بنا **ومنها** النكرة المسبوقة بالظرف او الجار والمجرور خبرا عنها كالتحت
راسي شرح الى اخره وكلام النحويين فيه كثير فعامة البصريين على هذا والكوفيون على انه فاعل
هنا ورده البصريون بنحو ان في الدار زيدا فيلزمهم رفع زيد واختلف البصريون في وجه تصحيح
هذه للابتداء بالنكرة فقال قوم لتعينه للخبرية وخروجه عن احتمال الوصفية وبعض بجواز نحو زيد
القائم مجهول عن زيد بالقائم مع احتماله الصفة وقال قوم لما تقدم الخبر عليه فكانا لم يحكم
عليه الا بعد وصفه والوصف مخصص ويلزم الجميع نحو قائم رجل ويمكن الجواب بان الاتساع
في الظروف بخلاف غيرها وقال ابن يعيش يخصص بان المحدث عنه في المعنى معرفة وذلك هو الياء
في راسي كانك قلت وراسي على شرح وابو علي ذرع ومع من نحو تحت راسي شرح وعلى ابي ذرع
ومثله في الدار رجل دار المحدث عنه في التحقيق هو الدار كانه قال لدار فيها رجل وليس كذلك
في دار رجل ونحو **اللغة** قوله تحت راسي شرح هو كلام قالته الزرقا لزوجها تابط شرا
لانه كان لها ولد فتعاهدها وتوعد زوجها بالقتل فتردده اليها وكان لما بلغ الحلم فقالت
لزوجها انه من شياطين العرب يعني ولدها ولقد علقت به وتحت راسي شرح وعلى ابيه ذرع في ليلة
حرب وانت اخبث الي عنه فاقتله قبل ان يقتلك **فصل** والجمهور على نوعين الى اخره زعم الكوفيون
والزجاج وعلي بن عيسى من متأخري البصريين ان كل خبر مشتق لابد فيه من ضمير وتاولوا الجامد
بالمشتق وهو تعسف والاكثر على ما ذكره الشيخ **قوله** وزيد منطلق انما لم يكن منطلق في كونه
جملة وهما سواء في تحمل الضمير لان اصل العمل للفعل لحطت رتبة الاسم في عمله بان لم يجعل مع
معموله كلاما مستقلا ومن ثم لم يعمل الا مع اعتماد وكل ذلك حط للفرع عن الاصل ذكره في التعليق
قوله والجملة قلنا هي الحقيقة على ضربين كما مر في اول الكتاب لكنه قسم الفعلية لتحمل الحالية
عن الشرط فعلية وما يسمه شرطية والظرفية والجزئية على الحال وفي تقدير المتعلق فيه
تقدره فعلا وهو الشيخ والاكثر سماها فعلية واقوى ما يحتجون به انه متعلق والتعلق
في الاصل للفعل ولجواز دخول الفاء نحو كل رجل في الدار فله درهم فلولا ان المقدر فعل لما
دخلت والحجة لهم بورود صلة وقال قوم بانه مفرد محتجين بانه خبر واصل الخبر الافراد
فائدة الاكثر على تضمن الظرف والحرف الضمير واختار ابو علي بامتناع نحو قائما زيد في الدار فلولا
انه خال من الضمير في الحرف الا لما امتنع وشبهه واستدل ايضا بقول كثير ٭
فان يك جثماني بارض سواكم فان فؤادي عندك الدهر اجمع ٭ بل رفع اجمع ولا وجه لرفعه

الا ان يكون

الا ان يكون تاكيدا للضمير متعلق عندك فيجب ان يكون الضمير موجودا في الظرف اذا لم يكن
الا مذكورا وبانه كان يجب ان يرفع زيدا بالفاعلية في نحو زيد في الدار لتوسط جزئي الجملة
فائدة ويخبر بالاحيان كالظرف المكان عن الجثث والمعاني نحو زيد عندك والقيام عندك
واما ظروف الزمان فلا يقع خبرا عن الجثث اتفاقا بخلاف المعاني فانه جائز نحو اليوم قيامك
واما قولهم الهلال الليلة فمتاول برؤية الهلال ومثله قول الشاعر ٭
اكل عام نعم تحوونه ٭ واما مثل قولهم اليوم يومك فنصب اليوم فمعناه اليوم حصول
الخير الذي ينسب اليك وجعل اليوم بمعنى الحين جاز منه قوله اتيتك يوم فلان امير ومنه
ما رواه الكوفيون من نحو اليوم عشرون يوما نصب يوم الاول فيقدر من حصول عشرين
فاما ما اجازه بعض البصريين من نحو اليوم الجمعة او السبت فقط فنصب اليوم
على تاويل الاجتماع والقطع فيما ياباه المعنى واجازته في بقية الايام ضعيف جدا **فصل**
ولابد في الجملة قلنا الذكر هو الضمير او ما يقوم مقامه كالفاء نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب
والالف واللام في نحو نعم الرجل زيد وعموم النفي في نحو قوله ٭ اما الصبر ولا صبر عن جعفر ٭
بالقول فسبيله وخبر الجملة المنفية واما لو وقعت الفاء بل تخبر عن المبتدا باجنبي **قوله** ومعناه
استقر فيها قلنا ولا يجوز ابرازه مطلقا خلافا لابن جني قال ابن يعيش ان ابتدات الكلام ذاكرا
له نحو زيد استقر في الدار جاز وان لم تذكره اولا لم يجز من بعد ان تذكره لانه قد صار اصلا
مرفوضا واما الكوفيون فلا يقدرون متعلقا وانتصاب الظرف عندهم بالمخالفة ومعناه ان
الخبر غير المبتدا والظرف مخالف **قوله** وقد يكون الراجع معلوما اعلم ان المحذوف في البر الكر والسمن
منوان ولمن عزم الامور ضمير مجرور اي منه **اللغة** الكر مكيال لاهل العراق وهو ستون قفيزا
والقفيز اثنا عشر صاعا والصاع اربعة امداد والمد رطل وثلث والمنا رطلان والرطل اثنتا عشر
اوقية والاوقية استار والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلثة اخماس درهم
فصل ويجوز تقديم الخبر قلنا انما حسن تقديم الخبر لان القائل حتى قال زيد بقي السامع مترددا بين امور
شتى من قيام او قعود ونحوه بخلاف ما اذا قدمت الخبر فانه يفهم الحكم اولا وانما يطلب من ينسب اليه
هكذا علله ح وليس ما ذكره موافقا لما قاله اهل المعاني ثم ان ما فر منه حاصل في تاخير المسند اليه
اذ التردد في تعيينه كالتردد في تعيين المسند واما الكوفيون فيمنعون من تقديم كل خبر
لم يتضمن استفهاما قالوا لان كل خبر فيه ضمير المبتدا فتاخره يؤدي الى الاضمار قبل الذكر
ويقولون في نحو قائم زيد ان زيدا فاعل قائم لا مبتدا لان الجملة لا تكون مبتدا ورد بتقدير الشيخ
وقال ليس من الناس بان التقدير انهم قوم سوء عليهم فسوء صفة خبر ان والاداة في محلهم
فاعل لسوء ورد بان اصل وضع سوء عن صفة فحمله على ما وضع له في الاصل اولى وظاهر

كلام الشيخ ان التعدد في الآية ليس مما يحتاج الى قوله تميمي انا وقطعه له عن قوله وقد التزم
قال ح والظاهر انه ما التزم فيه لانه لم يرد غيره مع كثرته قال وسره ما فهم من المبالغة
في الاستواء فجعلوا هذا التغيير تنبيها على المبالغة قوله اذا كانت منصوبة يعني ان اصلها
سلمت سلاما عليكم وويلا لك على المصدر فحذف الفعل اختصارا وبقي سلاما ثم اريد الثبوت
والاستمرار فرفع فهو مختص بنسبته الى المتكلم وقيل لكونه دعاء قوله في قولهم ان زيدا قلنا
انما وجب تقديم مثل ذلك لانه قسم من اقسام الكلام لان الكلام خبر او انشاء وهذا انشاء وكل ما كان
قسما من اقسام الكلام وجب ان يتقدم او له ما يدل عليه كحرف الشرط والاستفهام والنفي والتمني
والترجي والتشبيه والنداء لانهم قصدوا تبيين القسم المقصود بالتعبير عنه ليعلمه السامع
من اول الامر ليفرغ فهمه لما بعده ولو اخر لجوز السامع اول الكلام انه كل واحد من اقسام
الكلام فيبقى في حيرة واشتغال منتظرا ما يتعين من بعد فوجب تقديمه واما لم يكن مبتدأ لان
المبتدأ والخبر شيء واحد وليس لانية نحو ها زيدا ولا زيد هو انه بنية فوجب تقديما ان لا يكون
هو الخبر لذلك واما الخبر فمتعلقها المقدر والمقدر هو في المعنى المبتدأ فصل ويجوز حذف احدهما
قلنا الحذف للمبتدأ جائز فقط وحذف الخبر واجب وجائز كما فصله والمقدر في امثلة حذف
المبتدأ كلها اسم اشارة قوله ومن حذف الخبر خرجت فاذا السبع قلنا يعني خرجت واذا
في نحو هذا الموضع ثلاثة اقوال الاول لعلي بن سليمان والشيخ في تفسيره انها زمانية ولذلك اضمر الشيخ
الخبر لانه ظرف الزمان لا يخبر به عن الجثث فقيل وله ان يقدر مضافا فحذف وفي التقدير خبرا نحو
حضور السبع او وجوده الثاني انها ظرف مكان فيجوز الاخبار بها عن الجثث ويتعلق المحذوف
من الالفاظ العامة كموجود او ثابت او حاصل الثالث انها حرف فقيل بناؤها على الفاء الجزاء
فعلى هذا الخبر محذوف ايضا فتقدير الاول خرجت فالسبع زمان خروجي موجوده وتقدير الثاني
فالسبع مكان خروجي اي المكان الذي خرجت فيه فلا يقدر موجوده كما لا يقدر في زيد عندك
وتقدير الاخر فالسبع موجوده فقط لانها حرف وجوده كالعدم واعلم ان حذف الخبر
عند من حذفه انما يجوز اذا اردت لوجود المطلق فان اردت غيره اما رابطه او مفسرته
او نحوه لم يجز وكذلك في نحو زيد في الدار ان اردت ضاحك في الدار لم يجز حذف ضاحك قوله
يحتمل الامرين قلنا يعني حذف المبتدأ وحذف الخبر واختار ح الاول واحتج بان حذف
المبتدأ اكثر فالحمل عليه اولى ولان الآية مسوقة للمدح ولا مدح في الاخبار بان الصبر الجميل
اجمل لان المصادر المنصوبة اذا رفعت ينبغي ان يبقى على معناها الذي كانت عليه وقولك فاما في
صبرينا شبت فاصبر صبرا له فالصبر اجمل ويمكن بعض هذه الوجوه لعل لا كن هذه الاطالة قوله
لسد الجواب مسده هذا يصلح ضابطا للمحذوف من الخبر وجوبا وعن الكسائي انه فاعل اي وجد

واحتج بفتح أن بعدها فلو كان الذي بعدها مبتدأ لكسرت في دخولها استدل عليهم الفاعل
بانه مبتدأ لانه لو كان ما بعد لولا فاعلا كانت أنّ في لولا أنك قائم داخله على الفاعل ولهم ان
يقولوا انها سبقتها واقعة موقع الفاعل لا داخلة عليه قوله اقائم الزيدان قلنا ومنهم
من منع النطق بهذا والاكثر على تجويزه ولكنه عندهم ليس من باب المبتدأ المجرد وفيما تقدم وانما
سمي مبتدأ لتجرده عن العوامل مصدرا وهذه علة تسميته الكل مبتدأ وهذا في التحقيق لا يحتاج
الى خبر لانه بمعنى ايقوم الزيدان وانما جعله ما حذف خبره تسامحا تقريبا للمبتدئ في مثل هذا فوائد
فائدة لا يجوز نحو اكرم منك زيد على ان زيدا فاعل اذ لا يرفع ظاهرا ويجوز ان تجعل مبتدأ ومثله
اكرم منك الزيدان لجواز الزيدان اكرم منك هذا عند الاكثر واما من جوز مررت برجل خير منك
ابوه بخفض خير فيجيز الزيدان في هذا عنده فاعل من باب قائم الزيدان فائدة اخرى
من جوز قائم الزيدان وهو ابو الحسن جوز ان قائما الزيدان ومنع منها المانع من قائم الزيدان
ويحتمل على كلام الذين منعوا الاولى جوزوا الثانية لكونه مبتدأ ويحتمل المنع لان قائما في المعنى
خبر عن ان واسمها الزيدان قوله ونحو ضربي زيدا قائما واخواتها ضابطه ان يتقدم المبتدأ المصدر
او ما هو في معنى المصدر منسوبا الى فاعله او مفعوله ويعده حال لهما او من احدهما على معنى يستغنى
فيه بالحال عن الخبر وفي هذا الجنس للنحويين مذاهب ثلاثة الاول ان التقدير ضربي زيدا حاصل
اذا كان قائما وكذلك اخطب ما يكون الامير حاصل اذا كان قائما اي اعظم خطب الامير حاصل حذف
متعلق اذا كان لانه ظرف خبر المبتدأ فيجب حذف متعلقه اذا كان عاما كما تقدم ثم لما كان للحال
شبه بالظرف حذف لدلالته عليه فبقي ضربي زيدا قائما واخطب ما يكون الامير قائما فقائما على
هذا المذهب تتمة للخبر وقيد له المذهب الثاني للكوفيين ان التقدير ضربي زيدا قائما حاصل
فكان هاهنا تتمة للمبتدأ وقيد له المذهب الثالث للاعلم وبعض المتأخرين ان التقدير ضربي زيدا
قائما ضربت زيدا قائما فضربي عنده وان كان مصدرا قائم مقام الفعل فاستقلت الجملة به وبفاعله
كاستقلاله بها في نحو اقائم الزيدان قال ح والصحيح الاول لان معنى ضربي زيدا قائما ما ضربت
زيدا قط الا قائما وما اكثر شربي السويق ملتوتا وهذا المعنى لا يستقيم الا بالتقدير المذكور
وبيانه ان المصدر اذا اضيف عم بالنسبة الى ما اضيف اليه كاسماء الاجناس التي لا واحد لها كالرجل
والتي لها واحد فانها اذا اضيفت عمت الا ترى انك اذا قلت ماء البحر كله حكمه كذا عم جميع مياه
البحار وكذا لو قلت علم زيد حكمه كذا عم جميع علم زيد وهذا المصدر هو وقع لذلك عاما غير
مقيد لان الحال قيد للخبر عنه بالحصول فوجب كونه عاما الخ لو قدر ضرب بعض ضربه في غير حال القيام
لم يجز فضارة المعنى كل ضرب وقع مني على زيد في حال القيام وهذا المعنى لا يحصل من تقدير الكوفيين
اذ حاصل تقديرهم الاخبار عن الضرب الواقع على زيد في حال القيام بالحصول الآن تقديره عندهم

في زمان في حال قيامه حاصل فكأن عندك لزيد ضربا في أحوال مختلفة وأخبرت عن بعضها
بالحصول وعلى هذه المثابة بقية الأمثلة فالمثال الثاني بعد تقديره على رأي الكوفيين كثيرة شربي
السويق حال كونه ملتوتا حاصلة وليس المعنى على ذلك بل على الحصر وعلى هذا يبطل المذهب الثالث
وكذلك ضربت زيدا قائما لا يفيد الحصر قوله وأخطب ما يكون الأمير قائما مما تقدم وذكر بعض المتأخرين
قولا رابعا وهو أن أخطب نفسه ظرف والخبر عنه الظرف المقدر وهو إذا أو إذ من دون تقدير
متعلق له إذ تقديره مرفوعا تقديره أخطب أوقات وجود الأمير زمان كونه قائما أخطب الأمير وقت
قيامه برفع زمان ووقت ويبعد ذلك أنه لم يرد عن العرب كما لو قلت أخطب ما يكون الأمير يوم
الجمعة برفع يوم من دون تقدير متعلق له وقد جاء النصب وهو أكثر وإنما صار إلى ذلك لأن أفعل
لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه فالتجأ إلى هذا التقدير ليتم ذلك الأصل لأنه بإضافته إلى الأوقات
يصير زمانا ضرورة فيكون بعض ما أضيف إليه ذكره ح ولو صح هذا المذهب في جميع الصور لصح أعني
تقدير زمان لكن حصل الذي فيه ما يبطل التقدير لكثرة وقوعها مصرفا وإنما لم يجعل قائما خبر الكان
المقدرة لأنه لا يجوز تعريفه وخبر كان يجوز فيه التعريف ولأنه لا يكون منه حينئذ دلالة على
الخبر **فائدة** فيما يصح في مثل قول الشاعر الحرب أول ما تكون فتية تسعى بزينتها لكل جهول
أربعة أوجه رفع أول وفتية ونصبهما ورفع أول ونصب فتية والعكس وتمشيتها كلها سهلة
إلا نصبهما فوجهه أن الحرب مبتدأ وخبره تسعى وأول ظرف وفتية حال من الضمير في تكون **قوله**
وكل رجل وضيعته وقد روي وصنعته بالصاد المهملة والنون أي حرفته تقديره على
رأي الشيخ وكثير من النحويين مقرونان فحذف الخبر وجوبا لقيام الدال له عليه ومن الناس من
لم يجعل هنا ما حذف فيه الخبر ولا يقدر شيئا زائدا قال لأن الواو بمعنى مع فكما أنك لو نطقت
بمع لم تحتج إلى تقدير مقرونان كذلك هنا يكون مثل زيد في الدار وإنما لم ينصب ها هنا مفعولا
معه لأن من شرط النصب أن يصاحب معمول فعل أو معناه وزاد ح لعمرك لأفعلن أي لعمرك
قسمي وزاد غيره قولهم إيت أعلم وربك أي تجارتك وإنما قدر تجارتك ولم يقدر لتعلم لأن المعنى عليه
في أصل القصة **اللغة** صدر بيت المرقش لا يبعد الله التلبب والغارات إذ التلبب لبس
السلاح والخميس الجيش والنعم الإبل أي إذ قال الخميس هذا نعم والوعث الأرض اللينة ذات
الرمل وجلاجل بجيمين الأولى مفتوحة والأخرى مكسورة وقد روي بالحاء المهملة مع ضم أوله
وهو تصغير مخفف والنقا موضع وتقديره أنت ظبية هذا الموضع أم أم سالم **فصل**
وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين قال ح يرد على هذا الفصل أن الخبر محط الفوائد فإذا كان المخاطب
عارفا للخبر قبل الإخبار فلا فائدة فيه ولهذا قال ح في شرحه الأصغر والأحكام لا يكون إلا
نكرات أجاب ح بجواب لم يظهر لي جودته وأحسن ما يقال لا بد من فائدة منكورة للمخاطب

والاخبار

وإنما جاز العطف ... كالفعل تعالى العلي
... ليس ... كفعل ...

والإخبار له إنما هو بالمنكور عنده وهذا حاصل في جميع الأمثلة أما في الأول فلأنه كان
جاهلا لزيد فيمن رآه فأخبرته كأنه كان جاهلا له وهو أنه الذي قام به الانطلاق فالخبر به
ها هنا تعيين من قام به الانطلاق المعلوم لا الإخبار بالانطلاق إذ لا بد في المخاطب بهذا من أن
يكون عارفا لزيد قبل ذلك بعيان أو أن في الوقت شخصا يسمى زيدا ومثل هذا لو قلت المنطلق زيد
لأن المجهول ها هنا تعيين من قام به الانطلاق في الأول تعيين من اسمه زيد وأما الثاني
فقد لا يقصد بالنطق الإخبار بل القربة بالتلفظ نحو لا إله إلا الله ومتى أريد به الإخبار
فلا بد من فائدة منكورة أو في حكم المنكور فالمنكور نحو أن تخبر غير الإسلامي بذلك والتي في حكمها أن
تخبر مؤمنين متخوفين ممن كفر بذلك فكأنك تخبرهم بأن الله قادر على نصرهم بالإيمان وبتصديق محمد
صلى الله عليه أو نحو ذلك وأما نحو أنت أنت وشعر أبي النجم فلأنه محمول على ما هو في حكم المنكور من العز أو الذل
وعلى الجملة لا بد في الخبر من تجدد فائدة وأقلها الإعلام بأنك عالم بما أخبرت به كما ذكره أهل المعاني قال
ح قول أبي النجم شعري شعري مراده شعري الآن مثل شعري فيما مضى في الجودة وإنه مثل قولهم الناس الناس
يريد أنه لم يتغير حالهم **قوله** ولا يجوز تقديم الخبر هنا بل أيهما قدمت فهو المبتدأ قلبا وأجاز ابن
ابن كيسان كون الثاني المبتدأ وقال بعض المحققين ما تضمن الفائدة فهو الخبر **فصل** وقد
يجيء للمبتدأ خبران فصاعدا قلنا الأئمة الحكم والأحكام يصح تعددها **قوله** حلو حامض قلنا زعم
الأخفش أن الثاني كالصفة للأول لأنه قال الحلو فيه حموضة وأما عند الشيخ وغيره فخبران ولما
لم يلزم فيه التنافي لأن المعنى فيه طرف من ذا وطرف من ذا فإن قيل لا يصح هنا إذ إنه لا بد فيه من
ضمير وإلا فسد لأنه مشتق فإن جعل فيهما جميعا كان كل على حياله خبرا وهو فاسد لأن الشيخ إنما
ذكره لينبه على أن الخبر المتعدد قد لا يستقل أحد جزئيه خبرا وهو هذا وقد يستقل وهو ما عداه
فإن جعل الضمير في أحدهما كان تخصيصا ولا مخصص **والجواب** أنا نلتزم أنهما يتضمنانه
جميعا ولا يلزم أن يكون كل على حياله خبرا لأن المقصود الإخبار بالجمع بينهما والمعنى فيه حلاوة وفيه
حموضة وكان القياس الجمع بينهما بحرف العطف لولا أن خبر المبتدأ في نحو عالم عاقل شائع فيه حذف
الحرف فكان ها هنا أسوغ **فصل** إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط قلنا أما الأخفش فجوز دخول
الفاء في الخبر وإن لم يتضمن المبتدأ معنى الشرط فيجوز زيد فمنطلق بناء على تجويزه زيادة الفاء واحتج
عليه بقول الشاعر وقائلة خولان فانكح فتاتهم وأما سيبويه فمنع زيادتها وجعلها في
البيت عطفا للجملة على جملة التقدير هذه خولان كرام أو نحوه وإنما منع دخولها في الخبر لأن المعنى السببية
وهي لا تثبت إلا بالشرط الذي ذكره وكلام الشيخ يتضمن أن بعض أمثلته لم يصحب هذه الأشياء
معنى الشرط ولم يشترط الفعل أو الظرف ولم يعين النكرة الموصوفة باسم الفاعل ولم
يمثل بقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ومن حق الشرط أن يكون الأول سببا والثاني مسببا

ما تنزه ... كما الحسن حلو كما هنا

وليس الآية كذلك **والجواب** اما عن الاول فلان هذه الاسماء المبتدأة للعموم اما الذي فلان تعريفه للعموم لا للعهد واما كل فظاهر وهذه حكم الشرط الذي هو نحو من يكرمني اكرمه فصار قولك الذي يأتيني فله درهم في معنى من يأتيني فله درهم لعمومه واما الثاني فلان الفعل يشعر بالسببية وكذلك الظرف لانه هو متعلق به واما الثالث فقال السخاوي الاجماع على انه معتبر واخل بذكره **واما** ح فلم يقطع باعتباره ولا بمنعه وكذلك نوقف نحو المكرم لي فله اكرمه ونحو ما يكون الموصول فيه الفا ولاما واما الرابع فالآية واردة خطابا لقوم عليهم نعم جهلوا معطيها او شكوا فيه فصح ان يجعل استقرار النعم بهم مجهولة معطيها او مشكوكا فيه سببا للاخبار بانها من الله فيتعلق الشرط عليها به فعلى هذا يقال لا بد في الجملة الجزائية ان تكون متسببة عن الشرط اما مضمونها كقوله تعالى الذين ينفقون الى فلهم اجرهم فالمتسبب هاهنا مضمون فلهم اجرهم وهو ثبوت الاجر لهم واما النطق بها فقط لا المضمون نحو الآية الاولى فان استقرار النعم المجهولة معطيها سبب في النطق بانها من الله لا في حصولها من الله وهو المضمون ومثل هذه قولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس **قوله** فان دخلت ليت او لعل الى آخره فيه اسئلة لم امتنع معها الفا وما ح المخالف في ان وما الصحيح وما حكم اخواتها **والجواب** اما عن الاول فلان ليت ولعل انشاء محض والواقع بعد الفا خبر محض فلا يجمع بين قسمين متنافيين اذ يكون ما بعد الفا محتملا للصدق والكذب غير محتمل واما الثاني فحجة سيبويه ان ان حرف لا يدخل على الشرط لان له صدر الكلام فلا يعمل فيه ما قبله وان لا تلي الا معمولها ولا يجوز الغاؤها فامتنع لذلك دخولها عليه **الشرط** وايضا فنقول ان ان المشددة المكسورة لها صدر الكلام فيتنافيان ووجه الاخفش وروده في اللغة والكتاب قال تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم وقال ان الموت الذي تفرون منه فانه واما الثالث فالصحيح مذهب الاخفش لوروده كما ذكره واما ما اعتل به سيبويه فمردود بان الواضع لم يعتبره في ان ما ذكرت اذ لو اعتبره لم يرد فتعين ان تكون ملغاة لذلك وقد ورد الغاؤها في غيره وما ذكره ثانيا منقوض بانه انما يعتبر التصدر في محض الشرط لا في مشبهه لوروده وقد يرد على الآية الاخرى من حجج الاخفش ما ورد على قوله وما بكم من نعمة فمن الله وكان ما يتبع ان غير متسببة الجزاء مغتفرة اذا كان امرا ملازما للذات من دون المذكور شرطا فيكون معه اولى كما في قوله نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وكقول الاعشى ومن خاف اسباب المنايا ينلنه وان رام اسباب السما بسلم والآية كذلك ليست شرطا فيحمل على ذلك وقد اعتذر لسيبويه عن هذه الواردات اما بان الفا زائدة وضعفه ح بان الفا لا تكون زائدة عند سيبويه فكيف يحمل عليه غيرها بقوله واما بان الفا عاطفة وقدمت الخبر بقوله الذي تفرون منه وقواه ح لكنه انما يستقيم

في الآية

في الآية الاخرى واعلم ان الخلاف هكذا على ما ذكره المتأخرون وهو متفرع من حكاية الشيخ له لانه قد حكاه في غير المفصل مخللا ان في نقل هذا المذهب عن سيبويه خللا من جهتين احدهما انه امام الفن فلا يعزب عنه ما احتج به الاخفش فهو جلي في المسألة وما بينهما وهو الاقوى ان سيبويه احتج بقوله تعالى الذين ينفقون الآية فالصحيح ما رواه ذكيا الدين من ان العبدي نقل عكس هذا وكذلك نقل ابن يعيش وصحح بعضهم ان سيبويه المجيز والاخفش المانع واما حكم اخواتها فذكر صاحب المفصل انه باقي اخوات ان كليت ولعل في منع الفا **قلت** وقد اجاز بعضهم دخولها مع المفتوحة محتجا بقوله تعالى واعلموا ان ما غنمتم من شيء فان لله خمسه الآية واجاز المبرد دخولها مع لكن محتجا بقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون **خبر ان واخواتها** قلنا فيه اسئلة ما حده وما ح المختلفين وما الصحيح ولم قدم منصوبها على المرفوع **والجواب** اما الاول فقد حده حدا لفظيا واما المعنوي فهو المسند بعد دخول ان واخواتها واما الثاني فحجة البصريين ان ان واخواتها شبهت الفعل في اقتضائها الاسمين فيعمل فيهما كالفعل ونحوه واما الكوفيون فبنوا على اصلهم من ان المبتدأ عامل في الخبر لاقتضائه له قالوا واقتضاؤه له بعد دخولها حاصل فعمل فيه ورد عليهم بان الخبر ايضا باق على اقتضائه المبتدأ فلم ان يعمل فيه واحتجوا بان هذه الحروف ضعيفة عن العمل في الخبر واستشهدوا على ضعفها بقول الشاعر لا تتركني فيهم شطيرا اني اذن اهلك او اطيرا فنصب اهلك فجعلها اذن على ان يكون لها خبر لما كانت شرطية وبقوله ايضا كأن اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا وكقوله ايضا كأنهن فتيات لعس كأن في ادبارهن الشمس فالغيت بعدم الخبر ومثله ان بنه دد قوم يزيدونك بالبغض والشفا شفا برفع دد وقد تأول هذه البصريون اما الاول فعلى ان التقدير اني اذن اهلك والقول نحو وكثير واما الآخران فعلى ان فيهما ضمير الشأن واما الصحيح فهو هذا لما ذكرناه واما الثالث فلارادة الفرق بين عملها وبين عمل الفعل واما لان عملها فرع فيشتبه عمل الفعل الفرع وهو تقديم منصوبه على مرفوعه

فصل وجميع ما ذكر الى آخره اراد بالاصناف كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة والاحوال كونه مقدما ومؤخرا ومحذوفا وشرائطه انه اذا كان جملة فلا بد من ضمير واذا حذف فلا بد من قرينة حالية او مقالية واذا كان الاسم نكرة والخبر ظرفا فلا بد من تقديم الخبر واعلم انه لم يرد بقوله وجميع ما ذكر الى آخره الا ان خبر ان مشارك لخبر المبتدأ بعد ان ثبت كونه خبرا الا ان كل ما صح ان يكون خبرا للمبتدأ يصح ان يكون خبرا لان هذا ذكره ح قال ولهذا لا يلزمه نحو ان اين زيدا ولا ان من ابوك وان جاز اين زيد ومن ابوك ولو قال قائل انه لا يصح وقوع الامر خبرا للمبتدأ الا على تأويل مقول فيه واذا جاز فيه بيانا لاستماعا جاز ان يقول ان زيدا اضربه على تقدير ان زيدا مقول فيه اضربه وبعض هذا قول الشيخ ظاهر في مقتضاه وكلها صح ان يكون خبرا

لمبتدا الى آخره **فصل** وقد يحذف خبرها قلنا اتفق النحاة على جواز حذفه حيث تجتمع شروط احدها
كون الخبر ظرفا او حرفا والثاني حيث تكرار ان والثالث كون الاسم نكرة واختلفوا حيث لا يجتمع فاكتفى
البصريون في جوازه بالشرط الاول وزاد الفراء الثاني وهو التكرار ولم يعتبر تنكير الاسم قال الليث
التكرار على الاختلاف في نحو ان الذبابة وان الفارة اي بينهما بون واما الكوفيون فاعتبروا الاول
والثالث **قوله** رواجعا اختلف في نصبه فعند البصريين على الحالية اي يثبتن رواجعا وعند الفراء
انه منتصب بليت بعينها قال لان بعض العرب يجعلها بمعنى تمنيت فتنصب بها الجزئين جميعا وعند الكسائي
انه خبر لكان وهي محذوفة اي يكن رواجعا والصحيح الاول وما ذكره الفراء لا دليل عليه وقول
الكسائي باطل بان حذف الخبر اكثر من حذف كان **وقوله** ان غيرها ابلا وشاء قيل ان ابلا وشاء تمييز
وقيل بدل ولا يصح فيهما عطف البيان اذ لا يكون الا في المعارف **قوله** وقد التزم حذفه في قولهم
ليت شعري قلنا اختلف في هذه فقيل بانه لا محذوف ها هنا واختلف هؤلاء فالخوارزمي ان ليت ها هنا
بمعنى تمنيت فتقدير عنده تمنيت علمي بكذا كما تقول تمنيت الجنة ولا خبر محذوف على هذا التقدير
وعند ح انها على بابها واسمها شعري وخبرها ما ذكر بعده لانه اذا قال ليت شعري وسكت
فل ليت شعري من ابوك ونحوه قال والظاهر ان الشيخ قد رجع عن قوله بحذف الخبر هنا لذلك واما
الذين جعلوه ها هنا محذوفا فقال بعضهم ان اصله ليتني اشعر بكذا فحذف الفعل التامي شعرة بكسر
الشين وجعلته بحذف الفعل وناب عنه لتمني المصدر فبقي ليتني شعره بكذا فحذفوا النون التامي شعرة وقلوا
الضمير في ليتني الى مكان الياء شعري واما ح فقال تقديره ليت شعري من ابوك ليت علمي متعلق
بجواب هذا اللفظ والعجب منه كيف حكم بان الخبر موجود وهذا التقدير يشهد بحذفه
وله ان يجيب لكنه بتعسف لكنه يعترض هذا التقدير بان اسم الجنس اذا اضيف عم بالنسبة الى ما
اضيف اليه فيكون المعنى ليت جميع علمي متعلق بكذا وهذا لم يقصده ما طق **اللغة** ان تخلا بعيني لنا
في الدنيا ومن تخلا عنها وان ذي السفر يعني الموتى مهلا قال ابو عمرو بمعنى مهله لمن بقي بعده وقال
ابو عبيد معناه بالا يرجعون وقيل اراد بالسفر من تقدم لآخرته وقاربا لظفر والمهل
المسبوق في كتاب سيبويه ما مضوا فيكون ما بدل استعمال وروي مثلا اي اعتبار **جرلا**
التي لنفي الجنس قال خ الاولى ان يمثل المنصوب بلا بنحو لا غلام رجل افضل منك لان مثاله يستقيم
على مذهب التميميين ان تكون صفة على المحل واما العامل فيه فقال الشيخ ارتفاعه بالحي
ووقع في كلام سيبويه ما يفهم منه ان العامل فيه الابتداء لان لا وما دخلت عليه في موضع
رفع وهو ضعيف لما ذكره الشيخ ويلزمه في ان كذلك **اللغة** البيت في رواية الجرمي لابي ذويب
وقبله ۞ هل شالت هناك الله عن حسبي عند اللقاء اذا ما هبت الريح ۞
۞ ورد جاذرهم حرفا مصرمة في الانس منها وفي الاصلاب تمليح ۞

أشعر ح

بإذا اللقاح غدت ملقى اصرتها ولا كريم من الولدان مصبوح ۞ **فصل** ويحرفه الحجازيون
فلنا ويدسه الحجازيون واما بنو تميم فلا يثبتونه الا اذا كان ظرفا وسائر العرب لا يسمه
الا شاء واما بنو تميم فيحذف الظرف والحرف **وقوله** لا شيء الا ذو الفقار ولا اله الا الله قال
كثير من النحاة انما لم يكن خبرا لانه بدله اذ لا يستثنى الا بعد تمام والخبر ليس بعمدة بل محط
الفائدة **اسم ما ولا المشبهتين بليس الى اخره قوله** وامتنع لا رجل مطلقا قلنا
كانهم راعوا اصلها الاخر وهو حيث تشبه بان لانها حينئذ لنفي النكرة واعترضه الخوارزمي
بلا زيد في الدار ولا عمرو واجيب بانها ليست تلك او هي لكن عزاده لم يدخل الا على النكرة دخول
عمل وقد يدخل غير عاملة كالمثال الذي اورده الخوارزمي يدل على ان ما للنفي الحال امتناع وقوعها
في جواب الشرط وانما قل تشبيه لا بليس لضعف وجه الشبه بينهما لان ليس لنفي الحال ولا لنفي المستقبل
دون الحال ولضعف شبهها لم يجئ الا في الشعر **اللغة** البيت لسعد بن مالك والبراح الزوال ۞
ذكر المنصوبات قوله المفعول المطلق هو المصدر اعلم انه ذكر اشهر اسمائه
ثم الاشهر الاشهر الى اخره واشهرها المصدر سمي بذلك لان الفعل يصدر عنه ويسميه سيبويه
الحدث والحدثان وربما سماه الفعل **قوله** لان الفعل يصدر عنه وهذا مذهب البصريين ومذهب
الكوفيين بعكسه فكان القياس على اصلهم ان تسمى صادرا والفعل مصدرا لانه محل الصدور
واجاب عنهم ابن الانباري بان مفعلا هنا بمعنى مفعول ورد بانه لا مفعل بمعنى مفعول وان
وجد فنادر وقال بعضهم لانه حصل به الصدور ورد بان هذا تخليط لاسم المكان بالفاعل
وقيل لانه ذو صدور ورد بانه يلزم تسمية الفاعل مفعلا لانه ذو فعل واحتج البصريون
بان المشتق ما فيه اصلا في حروفه الاصول ومعناه واذا جعل الفعل اصلا لم يستقم لانهما
لم يتفقا في معنى الاصل لان الفعل حدث زماني مسند وليس كذلك الاسم فان جعلت الاسم الاصل استقام
لان ما حصل من الاقتران والاسناد امور زوائد على معنى الاسم فقد اشترك في معنى الاصل ولو كان
الفعل زائدا فان قالوا لا يعتبر الاشتراك في معنى الاصل بطل معنى الاشتقاق قال الزجاج لو كان المصدر
فرعا على الفعل اي مشتقا منه لم يكن مصدرا الا وله فعل لانه فرعه اذ لا فرع بلا اصل قال ابن السراج
لو كانت المصادر مشتقة من الفعل لم تختلف كما لم يختلف اسم الفاعل والمفعول قال الكوفيون
انه اعتل لاعتلال الفعل فيكون فرعه قلنا لا يلزم من فرعيته اعلاله فرعيته في نفسه قالوا
اكد الفعل المصدر فيكون فرعه قلنا مسلما بعدم قالوا انه عمل فيه والمعمول فرع قلنا والحرف
عامل فيه وليس باصل **قوله** وسمي مبهما قلنا المبهم ما لا تزيد دلالته على دلالة الفعل ولا يفيد سوى
التاكيد وسمي مبهما لاحتماله الكثرة والقلة والموقت ما حصل منه فائدة زائدة كالنوع والعدد
وقال في المحصل ما فيه التاء وقطال وقد ادخل تقسيم منه وهو المختص بالصفة واصله للمحدود

للمحدود

وذلك ثم استعملك قيادة غيره **فصل** وقد يقترن بالفعل **قوله** مصدر وغير مصدر

يقال مناقضة لانك قد قدمت ان هذا الباب هو المصدر وهذا الذي ليس بواق هو من

الباب وجواب هذا ان الاول ما له فعل يشتق منه لانه لفظ المصدر قد يطلق على هذا فقط وهو المقصود

حيث ذكر المصدر العامل واراد بالثاني ما ليس له فعل فلا تناقض واما قوله وهو المصدر في اول

الباب فهو عام للكل **قوله** والمصدر على نوعين قلنا في توجيهه طريقان احدهما للمبرد

والسيرافي والشيخ والاكثر ان تبتيلا بمعنى تبتلا فجيء به مكانه وثانيهما لسيبويه وهو ان

تبتيلا ونباتا لما كان مطاوعا لبتل ونبت كان قوله تبتل وانبت متضمنا لهما فعلى

الطريقة الاولى الناصب له هذا الفعل الموجود ويوقف في نحو ذلك على السماع ولا يقال كسرته

انكسارا اذ ليس بمعناه وعلى الثانية الناصب له فعل مقدر **قوله** ومنه رجع القهقرى

انما فصله لانه اسم من اسماء الفعل لا يطلق على غيره بخلاف انواع فانها للفعل ولغيره وقد قيل

انه صفة لمصدر محذوف ومثله قال ابن يعيش في انواع والصحيح الاول لانه لو كان صفة

لجرى على موصوفه ولو في بعض الصور ولما لم يكن كذلك قط كان ما ليس بصفة **قوله** ومنه ضربته

سوطا فلنا فصله لانه خالف ما تقدم من حيث وضعه للآلة المخصوصة وانما ختم بقصد تربية

هذه اجمع لانها ذكرت بيانا لما فعله فاعل وهذه ماهية المفعول المطلق **اللغة** القهقرى

هو المشي الى خلف الصمام هو وهو ان تجلل حسدك بثوب لا تترك له فرجة تخرج يدك

منها ولا بد وان يكون شيء القرفصا ان تقعد محتبيا وتنصب ساقيه وتربطهما بثوب

او نجاد سيف هي قعدة لسرقا العرب قيل غيره ذلك **فصل** والمصادر المنصوبة بافعال

مضمرة قلنا قد ذكر امثلة ما اضمر فعله وله فعل مشتق منه ومن الثالث ما ليس كذلك

وامثلته تشهد ولم يذكر المطهرة لتراد في الامثلة عليها واعترض **ح** بان القسم الثاني

اما ان يستعمل اظهار فعله فهو من الاول واما ان لا يستعمل فهو من الثالث واجاب

بان مراده بالثاني ما لا يستعمل اظهار فعله وله فعل مشتق منه وبالثالث ما ليس كذلك

وامثلته تشهد بذلك وقد اثبتنا المحصور لهذه الاشياء مرتبة في التاج **قوله** خير

مقدم روي عن شمس المشرق وجاز رفعه على تقدير مقدمك خير مقدم **اللغة**

يقرمط يردد في عدته ويجمع بعضها الى بعض ولا يفي وعرقوب رجل من العمالقة وعد

اخاه الى طلع النخل فلما سأله قال حتى يبلح ثم حتى يزهي ثم حتى يرطب ثم حتى يصير تمرا فلما

صار تمرا قطعه ليلا ولم يعطه شيئا فضرب مثلا وقال الشاعر

وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب اخاه بيثرب والصحيح في يترب

انه بالتاء المعجمة باثنتين من اعلى وبالعدها بالمثلثة من اسفل وهي بلد قريب من اليمامة

لان

لان العمالقة لم تكن بالمدينة وغضب الخيل على اللجم يقال لمن لا يعبأ بغضبه **قوله** او فرقا

الفرق الخوف والكلام للغضبان بن القبعثري اخرجه الحجاج من السجن فقال له انك لسمين

فقال الضيف للامير يسمن فقال الحجاج انت الذي قلت لاهل العراق تعدوا بالجدي قبل ان يتعشى بكم

فقال ما نفعت قائلها ولا ضرت من قلت فيه فقال الحجاج لاحملنك على الادهم يعني القيد فقال

الغضبان مثل الامير حمل على الادهم والاشقر فقال الحجاج ان مرادي الحديد فقال الغضبان لان يكون

حديدا خير من ان يكون بليدا فما ذكيه واحسن اليه ثم قال الحجاج يا غضبان فقال اوقر قاخير

من حب وقيل انه لرجل عمل للحجاج عملا فاستجاده فقال له الحجاج اوكل هذا حبا فقال له اوفرقا

حرهم حب وانما قال في هذا ومنه ولم يفصله بما قبله شبوا لانه يفارقه من حيث ان اصله محذوف

الفعل اعني من اول ما امل ولذلك قال السخاوي اراده فما حذف فعله جوازا خطا لانه مثل

والامثال لا تغير كلا وغضب الخيل فان اصله غضبت غضب الخيل بحذف الفعل وكذلك مواعيد

عرقوب اصله وعدتني مواعيد عرقوب **قوله** والنوع الثاني الى اخره انما كثر الامثلة لانه لا ضابط

له وانما هو موقوف على السماع فاكثر من الامثلة فيه واما ابن الحاجب فضبطهما كان دعاء على

بعضهم سقاك الله سقيا ورعاك رعيا قال ابن يعيش وهو قليل وقال بعض النحاة انه يلتزم حذف

الفعل في هذه حيث يجيء معها اللام كسقيا لك والصحيح خلافه وبعضهم يرفعه مع اللام

فيقول سقي لك كما فعل في سلام عليك قال امام واقوى ذات يوم وخيبة لا ولمن يلقى وشر ميسر

واعلم انه لا يجوز اضافتها فلا يقول سقيك كما قيل وبلك لانه معلوم بان يستعمل الخيبة تعذيرا

الحاجة والجدع قطع الانف او اليد او الشفة او الاذن ووقع في شرح غفر الله لمن عفا الله

وجهه بالتراب وفي النسخ الصحاح بالقاف من العقر والبؤس الفقر والسحق من سحقه الله اي ابعده

قوله ونعم ونعمة الاولى حرف جواب في التاسعة المصدر كانه قيل نعم افعله ونعم عيني نعمة

بضم النون **قوله** ولا كيدا هو من كاد اي قارب لا من الكيد اي لا مقاربة وكذا يقال لا افعل ذا وله

اهتم به هما **قوله** ورغما وهوانا اي وارغمتني ابعك رغما واهينك هوانا والرغم بفتح الراء هو

التراب **قوله** ومنه انما انت سيرا سيرا انما فصل هذا وما بعده لان له ضابطا يقاس ما لم

يسمع عليه وضوابطها كما ذكرنا في التاج ولم يكن محتاجا الى التكرار بل يكفيه انت سيرا وقيل

لان التكرار وجده مما يحذف الفعل عنده نحو زيد سيرا سيرا **قوله** والحول لا الباطل قلنا يعني

بعد ان تقول هذا عبد الله لا ان تقول لك وحده **قوله** عيرها تقول مع صفة لمصدر محذوف

كما في خير مقدم السعدي قول غيرها تقول وانما كان توكيدا لغيره لانه ابي لما كيد معنى غيره فاذا قلت

هذا زيد احتمل انه حق وانه غير حق لكن اللفظ يقتضي كونه حقا فاذا قلت حقا اكدت معنى كونه غير حق

وعلى هذا تقدير سائر الامثلة فاذا قال القائل هذا زيد احتمل ان يكون قوله مصونة مضمون قول غيره

فاذا قال غيرها تقول فقد نزع احد المحتملين وكذلك هذا عبد الله حقا ونحو هذا القول لا قولك
اي لا اقول قولك ومنع الزجاج من تقديم المصدر نحو حقا هذا عبد الله **قوله** اجدك لا تفعل معناه
امتنع من الفعل جدا اي تجد جدا في الامتناع وقد ذكر ابن الحاجب وجها اخر وهو انه انما
كان مؤكدا لغيره لانه يحتمل ان تكون جادا اي في الامتناع وغير جاد فكان المخاطب قال لا افعل كذا
وهذا يحتمل الجد وغيره فاذا قال جدا نزع احد المحتملين جا الاستفهام مطابقا له وبيت الاحوص
ظاهر وانما كان توكيدا لنفسه لانه اذا قال اي عقد اكبر حاجا بعدها فاذا اراد شيئا فكانه
اكد التاكيد فيكون مثل عرفا وانما كان عرفا توكيدا لنفسه لان لفظ الجملة معناه الاعتراف
حقا كان ام باطلا جادا ام هازلا **وقوله** صنع الله الى اخره كلها توكيد لما فهم من الجملة التي
قبلها واما الله اكبر دعوة الحق فكانهم كانوا يدعون بها ليتحازا ضاحك اي اذا سمعها اي قائلها
فاذا قيل الله اكبر فكانه قال ادعو بهذا الاسم او اصفه بهذه الصفة **قوله** ما جاءتني منه
قلنا هذا في الحقيقة سماعي لانك لو ثنيت ضربا يجب حذف فعله وانما دخل في القياس من جهة انما ورد
من العرب مثنى لزم حذف فعله علم ذلك بالاستقراء وان لم يعلم هل حذف وجوبا ام جوازا واما
حنانيك فمعناه على قول الخليل كلما كنت في رحمة منك فلتكن موصولة باخرى كما قال طرفة
ابا منذر افنيت فاستبق بعضنا حنانيك بعض الشر اهون من بعض اي فاستبق بعضنا
بان تصل رحمتك لهذا البعض برحمة اخرى وقد جا مفردا في قوله تعالى وحنانا من لدنا وقول الشاعر
فقالت حنان ما اتى بك ها هنا اذو نسب ام انت بالحي عارف واما لبيك من الب
بكذا اي اقام به فكان معناه ادوم في طاعتك دواما بعد دوام وزعم يونس انه مفرد وان
اصله لبب بتشديد الوسط وزنه فعلل لكثرته لا فعل بتشديد العين لقلته فقلبت الاخيرة
يا كراهة التضعيف ثم قلبت اليا الفا للاعلال ثم قلبت الالف يا كما في لدي والى وخالفه سيبويه
والزمه ان تلزم الالف في اضافته الى الظاهر كلدى لكنه لم تلزمه في نحو قول الشاعر
دعوت لما نابني مسورا فلبي فلبي يدي مسور فقلبها الفا بالاخير وهو مضاف الى الظاهر
واما سعديك فمعناه مساعدة عقيب اخرى واما دواليك فمعناه مداولة بعد مداولة
كما قال عبد بني الحسحاس اذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك حتى كلنا غير لابس وبذلك على معنى
التي ان عادة العرب ان تلبس كل واحد من لو حش ثوب صاحبه ثم يتداولان تمزيقه حتى
تفنيه ليس تاكيدا للمودة واما هذاذيك فمعناه اي اسرع كانه قال هذا بعد هذ كما قال
العجاج ضربا هذاذيك وطعنا وخضا نعم ولكن الفهم بالتثنية معناها ما لمعنى التكثير
قوله ومنه ما لا يتصرف قلنا يتصرف ولكنا اذا لم نون كما غلط بعضهم مغترا بالتمثيل بسبحان
فكان يلزمه منع ما بعده او فصله منه مع انه مضاف فزالت علميته ومعنى سبحان الله تنزيه الله

كانه قال

كانه قال انزهه تنزيها فحذف الفعل قال المبرد معناه براءة الله من كل سوء قال ابو عبيدة
جاءتني امراة فقالت اتكتب فقلت نعم فقالت اكتب سبحان سبحله تستغوث من دون دعي عليها اخوها
تو... ومنه سبحانه وريحانه اي استرزاقه وريحانه من الروح بفتح الرا لكن قلبت الواو يا
كما في حيوان واما معاذ الله فمعناه عياذا بالله واما عمرك الله فهو مصدر عند سيبويه
لانه بمعنى عمرتك الله كحفظتك الله وضمنتك الله وقد ورد عمرتك الله في قول الشاعر
عمرتك الله الا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذي سلم فاذا كان كذلك فعمرك مصدر منصوب واقع
موقع الفعل كسقيا والله منصوب على انه مفعول ثان لعمرك لانه بمعنى عمرتك الله وقال بعضهم
عمرك والله منصوبان بفعل مقدر بعد نزع سالت الله تعميرك واما قعدك الله فمثل عمرك
لان معناه الحفظ قال يطلق على اليمين عن الشمال القعيد اي حفيظ بمعنى قعدك الله حفظتك الله
او ضمنتك الله كما قيل في عمرك وفي قعدك وعمرك معنى السوال قال عمرك الله كيف يلتقيان
وقد ورد في قعدك قعيدك قال قعيدك ان لا تسمعيني ملامة ولا تنكئي قرح الفؤاد فييجعا
قوله والنوع الثالث قلنا هو ظاهر في الاعراب **فان قلت** اذا كانت هذه لا فعل
لها اصلا وانما وردت منصوبة فليس بان تكون مفعولا مطلقا اولى من ان تكون مفعولا بها قلت
لما افادت فائدة الفعل وفهم من النطق بها معناه كما في المطلق حكمنا عليها بالمطلقية لذلك **اللغة**
دفرا بمعنى افة ومعناه القبح وتفه تبع لانه ككتع مع جمع واما بهرا فمعنى التفاقد قال
تفاقد قومي اذ يبيعون مهجتي بجارية بهرا لهم بعدها بهرا لا من بهره الله اي لعنه ولا من بهره
اي غلبه اذن لزم ان تكون ما له فعل واما ويحك واخواته فقيل بها بمعنى واحد وهو الترحم على
الشي واصلها الدعا لكن كثرت حتى استعملت في غير دعا وقيل الويح كلمة رحمة وويس وويب تحقير
وويل كلمة وعيد وقيل زجر لمن اشرف على الهلكة وقيل بمعنى المشقة ولا خلاف بين البصريين انها
ويل وويح وويس اتصل بها الضمير وهو الكاف وخالفهم الفرا حيث قال اصل ويل وي فصلة وي زيدت
عليها لام الجر وهي مفتوحة مع المضمر ومكسورة مع المظهر وجاز فتحها في بعض اللغات لكثرة الاستعمال
فخفف وعليها روي بيت المتنخل السعدي ما ات وبل ابيك والفخر قال ولما كثر استعمالها
صارت لام الجر كالاصلية فادخل على الضمير لام اخرى فقالوا ويل لك واما ويح وويس وويب
فاصلها عنده ويل لكن لما اعطوها معنى الترحم عنده غيروا اواخرها فقلبوا اللام شينا وحا
وبا كما انهم لما استعملوا قاتله الله للتعجب في غير معناه الاصلي قلبوا اللام غينا فقالوا قاتعه
وتارة زادوا مع تغيير اللام قلب القاف كافا فقالوا كاتعه الله والصحيح ما عليه البصريون ولو صح
كلام الفرا لم يصح تنوين ويل والمعلوم انه قد نون واعلم انه لم يتصرف من هذه اسم فاعل ولا مفعول
واما قول الشاعر فما وائح ولا وائل ولا وائس ابو هند فليس بواضح انه منها فالح وانما هو محمول

فصل وقد يجري اشياء مصادر طلبا هذا هو الذي عنى آنفا بقوله وغير مصدر لكن ذكره هاهنا
باعتبار حذف ناصبه وهناك باعتبار انه غير مصدر قوله جواهر الجواهر ما تركت منها
الجثث وانما حكم بمصدريتها اما الجواهر فلانها لما تضمنت الدعاء صارت بمنزلة مدلول الفعل
في حكم بمصدريتها الا ترى ان معنى تربا وجندلا رماه الله بالترب والجندل فكانه قال رماه الله
رميا ثم حذف الفعل ثم المصدر ودل الاسم الجامد على ذلك المعنى فحكم بمصدريته وقد جاء رفعه في
قول الشاعر شعر لقد الب الواشون البا لبينهم فترب لافواه الوشاة وجندل شعر واما
فاها لفيك فالضمير فيه عائد الى الداهية بدليل قول الشاعر شعر
وداهية من دواهي المنون يحسبها الناس لا فا لها شعر وقيل للارض فلما تضمنت معنى دهبت
دهاها حكم بمصدريتها وقيل اصله جعل الله فاها لفيك ثم كثر حتى صار عبارة عن اصابتها
واما الصفات فلتضمنها معنى هناه الله ومراه حكم بمصدريتها واما عائذا بك وما بعده
فلان معناه اعوذ واتقوم واتقعد فلما تضمنت معنى الفعل من غير زيادة حكم بمصدريتها وقيل
حال لبيها اي اثبت قائما وقاعدا وكذلك قد قيل حالية هنيئا مريئا والا بانها صفة لمصدر محذوف
فصل ومن اضافة المصدر قلنا في الفصل سؤال انه لم ذكر المضمر هاهنا ولم كان الضمير في المثالين
مصدرا اما الاول فذكر الضمير هاهنا لانه تسبق الى الفهم ان الضمائر لا تنصب على المصدرية
فبين انها قد تكون كذلك واما الثاني فانما كان الضمير مصدرا لانه لو كان عائدا الى عبد الله كان
مفعولا اولا لاظن فيجب نصبه مطلقا فلما رفعه بطل رجوع الضمير الى عبد الله فتعين انه الى مصدر الفعل
كما في اعدلوا هو اقرب للتقوى واما لم يجب نصبه مطلقا مع ذلك لانه قد توسط بين مفعوليه فجاز الالغاء
قال ابن يعيش يقبح الغاء الفعل مع اعمال مصدره واقبح منه الالغاء مع التصريح بالمصدر لانه تاكيد
وفيه نظر فان قلت قوله اظن ظني يوهم ان ظني مفعول به لا مصدر كما في ذهبت كراهتي فلو قال
اظن ظنا كان احق لبسا قلت الجاه الى تقديره معرفة الا يكون الضمير واقعا موقع نكرة
فان قلت هلا كان كالضمير العائد الى النكرة في نحو لا رجل ضاحكا قلت ان
الضمير العائد الى النكرة معرفة في التحقيق واقع موقع المعرفة لانه عائد على ما قد عرفه المخاطب
من اللفظ بتقدير ضاحك ذلك الرجل فكان في المعنى معرفة ووقعا موقعها بخلاف هذا الضمير فانه
واقع موقع ما يعود اليه اذ لم يتقدم له ذكر فاذا كان نكرة كان الضمير نكرة لوقوعه موقعه
واما الضمير واجعله فانما جعل مصدرا لوجهين احدهما انه لو عاد الى الاسماع والابصار
والعقول جمع الجوارح كما تقدم في اول الدعاء وهو قوله اللهم متعنا بعقولنا واسماعنا
وابصارنا وجميع جوارحنا ابدا ما ابقيتنا واجعله الوارث منا اذ لزم ان يقول واجعلها
او واجعلهن والثاني انه كان يلزم ان يكن هن الوارثات وهو لا يعقل فيهن الا ذلك فوجب

رجوع

رجوع الضمير على مصدر الفعل ويكون المعنى واجعل الجعل الوارث منا لا ما عددنا فالوارث
مفعول اول ومنا ثان والضمير مصدر الفعل وقد جاء — من جعله عائدا الى هذه المذكورات
فانه يصح عود ضمير المفرد الى الجمع على تاويل ذلك كما في قوله تعالى في الانعام نسقيكم مما في بطونه والاشارة
الى الجمع بلفظ ذلك جائز ومورد فيه واحتمل ذلك ونظيره قول رؤبة شعر فيها خطوط من سواد وبلق
كانه في الجلد توليع البهق شعر قال ابو عبيدة قلت لرؤبة ان اردت الخطوط فقل كانها وان اردت
السواد والبهق فقل كانهما فقال فضرب بيده على كتفي وقال كان ذلك واجاب ابو علي الثاني بان المراد
اجعلها ملازمة لنا عند الموت عن ابطال اجتهاد مكانها وارثه لثبوتها بعده المفعول به هو
الذي يقع عليه فعل الفاعل قلنا المراد بالوقوع التعلق المعنوي لا الوقوع الحسي فاكثر الافعال
المتعدية عن وقوعه حسا نحو لم امر دبك وما لست دبك ونحو قوله وهو الفارق قلنا الملكات
توقف مفهومية الفعل المتعدي عليه بخلاف اللازم كان الفارق وانما سمي مفعولا به اما لوقوع الفعل
به او لانه جواب من فعلت به ذلك قوله ويكون واحدا فصاعدا يعني على حسب ما يتوقف عليه عقلية
الفعل قوله المنصوب بالمستعمل اظهاره الى اخره قلنا ضابط هذا النوع قولنا ما قامت معه
قرينة تشعر بخصوصية فعله مجردا اي من غير وقوع لفظ آخر في موضعه ولا امر يقوم مقام اللفظ
كما في اهلا وسهلا فان كثرة التلقي بهما كاللفظ بفعلهما والامثلة جلية الا ان القوم وشر الناس
قد يلبس بانه المعمول للمحذوف وهو معمول للمذكور واما قيل البخلا نحو اعله والباب وهات ناصب خبر شك
قوله ومنه قولك لمن كنت تريد عرفت قوله وما شرا وقع في كتاب سيبويه برفع شر وفي بعض النسخ
لان حذف الفعل بعد النفي قليل وروي وما شر بالشين المهملة وما جنيته موصولة عند ابن يعيش
ومصدرية عند غيره وفي نسخة المفعول في بيت ابن قيس الرقيات وانكره المبرد وقال لان نصبه حمل على
المعنى في التاويل انما يثبت بعد تمام الكلام الاول لانه لا يتناول الا ما قد تم واما بيت اوس فصدره
حتى اذا الكلاب قال لها قوله كاليوم في المثال وفي البيت منصوب على الحال لان اصله لم ار رجلا
كرجل اليوم ومطلوبا كالمطلوب اليوم فالجار والمجرور صفة للمنصوب قبله فحذف رجل ومطلوب
اللذان بعد الكاف ووقع اليوم وهو صفة على حاله كما في نهاره صائم وليله قائم اعني التجوز ثم قدمت
الصفة وهي النكرة فوجب ان تكون حالا وصار على هذه الصورة فصل قوله قال سيبويه قلنا
قيل في قولهم ضبعا وذئبا انه دعا لها اي اجمع بينهما ليتشاغلا عنها وقيل عليها اي ليأكلاها
وقيل دعا لها بالكثرة حتى يجتمع هذان فيها ولا ينقصانها والضبع بالجيم والذال المعجمة وفتح
الفاء ... يجتمع فيها ما المطر يسالون عنها ليردوها المنصوب باللازم
اضماره قلنا في علل اضمار ناصبه بكثرة الاستعمال قال ح ولا اظن انهم نطقوا به ثم حذفوه
بل علموا قبل استعماله انه يكثر فلم يستعملوه قوله منه المنادى قال ح انما لم يحدده لاشكاله

لانه لو قال هو المقصود بالخطاب لورد عليه كل مخاطب ولو قال هو المذكور بعد احد
الحروف ورد عليه المندوب واما انا فافعل كذا ايها الرجل فانه في التحقيق المطلوب
اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا قلنا ولو قيل اترك الحد به لم يبعد لان قوله
منادى مفهوم للعامة لم يعرف **قوله** كانك قلت يا ادعو زيدا قلنا اختلف الناس في العامل
في المنادى على ثلاثة اقوال الاول للبصريين انه منصوب بفعل مضمر مقدر ثم اختلفوا في محل تقديره
فقيل تقديره قبل يا وهذا قول سيبويه واتباعه وقيل بعدها لانها نائبة عنه ولعل خلافهم
يحصل في اصل النداء هل هو بيا او لا فالاولون قالوا بالاول والاخرون قالوا اصله
ادعوك وهذا بناء منه انشا فلما حذف الفعل جي بيا بدلا عنه والله اعلم القول الثاني
للكوفيين وهو ان العامل اداة النداء وهي عندهم اسماء افعال وهذا باطل لانها لو كانت اسما
افعال لوجب الاضمار فيها ولو صح الاضمار في اداة النداء لانه لو اضمر فيها فاعلوها لكان
اما ضمير متكلم ولم يوجد في اسماء الافعال **فان قلت** اف بمعنى تضجرت واتضجر **قلت** لم يعهد
او خطاب غيرك كما يفعل في اداة النداء فاذا وجدنا في بعضها ضمير متكلم ولهم ان يقولوا كما ان اف بمعنى
اتضجر يكون يا بمعنى ادعو ولا يجوز ان يكون مخاطبا لاستحالة كون المخاطب هو الداعي وهو المدعو ولا
يجوز ان يكون غائبا لانه يعود الى غير مذكور فبطل ما قالوا القول الثالث لابي علي ان العامل
اداة النداء مع كونها حرفا عنده واحتج بذلك على صحة تركيب الكلام من اسم وحرف وهو باطل
بالاجماع على انه لا بد في الكلام من مسند ومسند اليه ثم **اختلف البصريون** في
علة ضم المفرد ونصب المضاف وشبهه فقال الخليل ضم المفرد لشبهه بقبل وبعد لاقتضائه
ان يوتى بعده بكلام والله اعلم ونصب المضاف وشبهه كما نصب قبلك وبعدك وقال الاكثرون وهو
كلام الشيخ انه ضم المفرد لشبهه بالمبني لوقوعه موقع ما اشبهه الا ترى انك اذا قلت يا زيد
فكانك قلت يا انت **فان قلت** لم جعلت هذا موقعا للمضمر والمظهر دخيل عليه فيه **قلت**
لان حالة النداء حالة مخاطبة والات الخطاب انما هي المضمرات لان الظاهرة موضوعة للغيبة
فكان محلا للمضمر خاصة وقد استعمل الاصل من اراده حيث قال ٭ يا ابجر يا ابن اقرع يا انت ٭
فان قلت فلم خصوه بالضم **قلت** لان النصب يوهم اعرابه والكسر يوهم الاضافة الى يا
المتكلم واما نصب المضاف مع قيام شبه البناء فلان الاضافة بعدته من شبه المبني اذ هي من خواص
الاسماء وقد اعترض هذا بان قيل ان الاضافة والالف واللام لا يزيلان البناء بدليل قولهم
خمسة عشرك والخمسة عشر مع بقاء البناء واجيب بان شبه البناء فيهما اقوى منه في
المنادى فلم يوثر فيه واثرت في المنادى واعترض الجواب بان سبب بناء اسماء الاشارة اضعف
الاسباب ولم توثر الاضافة في نحو يا غلام هولاء في بنائه واجيب بانا نعني بضعف سبب

بنا المنادى

بناء المنادى انه لم يشبه المبني الا في صورة واحدة وهي عند مصيره منادى فقط بخلاف
اسماء الاشارة فان شبهها للمبني قائم اينما جاءت بحكمه منادى المضاف في صورة تكمله المضاف اليه
هذا كلام التقريب واختلف الكوفيون في وجه ضم المفرد ونصب المضاف فقال الفراء انما
ضم المفرد لان العرب ارادت بقولها يا زيد يا زيداه فحذفت الزيادة فاشبه قبل وبعد واما
المضاف فنصب لان المضاف اليه قائم مقام الزيادة قال ولو كان منصوبا بفعل او
اداة لصحت الحال منه وهذا تصريح منه بان الفتحة هي الفتحة التي قبل الالف لا حركة اعراب
قلنا وما اعتل به باطل لان امتناع الحال من جهة ان النداء موضوع لمجرد طلب اقبال الذات
على اية حال فلا يصح استعماله على حالة غير ما وضع له وقال الكسائي المنادى معرب مفرده ومضافه
واما حذف التنوين عن المفرد فرقا بينه وبين المرفوع بعامل قوي ولعله يقدره المدعو زيد
ونصب المضاف فرقا بينه وبين المفرد ولعله يقول في النكرة فرقا بين المقصودة وغير المقصودة
قوله او مضارعا له قلنا نعني كل عامل مع معموله واسم فيه طول ووجه الشبه ارتباط
الاسمين كالمضاف **قوله** وثلاثة وثلاثين قال ابن عصفور انما ينصب اذا كان علما وكذلك اذا سميت
بزيد وعمرو قال فان كان ثلاثة وثلاثين لمن هو عدده جرى مجرى يا زيد والحارث تقول يا ثلاثة والثلاثون
والثلاثين وانما كان كذلك من حيث ان كل واحد من الجزئين منادى وهو حقيقة غير الجزء **ويلحق**
بهذا الباب فائدتان **الاولى** يجوز تنوين المنادى للضرورة لكن مضموما عند الخليل وسيبويه والمازني
والحركة حركة بناء والتنوين ليس باخذاه قسام الحسنة ومنصوبا عند عيسى بن عمر ويونس وانشد
سيبويه ٭ سلام الله يا مطر عليها ٭ قال ولم يسمع منصوبا وعارضاه بقول عبد يغوث
بن الحارث ٭ فيا راكبا اما عرضت فبلغن نداماي من نجران ان لا تلاقيا ٭ في التحرير عرضت
اي اتيت العروض وهي مكة والمدينة وما حولها ولا حجة لهم فيه الا اذا كان مقصودا والشيخ اورده
نكرة وما يبطله عليهم قوله ابياتي اخطا الحضرمي وابنه لسوء رعيه وانما هو منون وهو
من القصيدة التي يرثي بها نفسه حين اسرته تيم اللات وطالبهم ان يفدي نفسه بالف ناقة
فابوا الا قتله وكانوا قد شدوا لسانه لئلا يهجوهم فعاهدهم الا يهجوهم بل يرثي نفسه ويعاتب
اصحابه بخلوه فقال القصيدة **الثانية** اجاز الكسائي والفراء نحو يا رجلا راكبا المعين
وجعلوه مشبها بالمضاف وفي كلام سيبويه ما يشعر بجوازه قالوا ولذلك جاز يا راكبا في البيت
قال ح وفيه نظر لانه يستلزم جواز لا رجلا راكبا ومنه قوله ٭
فيا شاعرا لا شاعر اليوم مثله جرير ولكن في كليب تواضع ٭ **قوله** لام الاستغاثة
او التعجب قلنا الست شاهد الاستغاثة وهو قوله ٭ يا لعطاف ويا لرياح ٭ وابي الحشرج الفتى النفاح ٭
وقولهم يا للماء ويا للدواهي ٭ شاهد التعجب قيل كان القائل لذلك راى ماء كثيرا او داهية معضلة

فقال ذلك واللام فيهما مكسورة وفي بعض النسخ التخيير بين الكسر والفتح بخلاف اللام في المستغاث
فائدة لبعض النحويين في اللام ها هنا تفصيل حسن وهو انها مع المستغاث به والمتعجب منه
مفتوحة كقولك يا لزيد مستغيثا به او متعجبا منه تعني يا له ما اكرمه ومكسورة مع المعطوف
عليهما مطلقا ان لم تعد معه يا ومع المستغاث له كقولك يا لزيد لعمرو وان المستغاث به والمتعجب
منه على سبيل التجوز مما لا ينادى لا مجازا مثل يا للماء ويا للدواهي فان جعلته بمنزلة المستغاث
به والمتعجب منه على سبيل التجوز فالفتح وان كان المستغاث به محذوفا فبالكسر ويكون التقدير
يا قوم للماء وللدواهي اي اغيثوني منها او تعجبوا معي وعلى الوجه الثاني تحمل نسخة الكسر وعليهما
تحمل نسخة التخيير والله اعلم قوله او مندوبا مثل يا زيداه قال ح هكذا مثله سيبويه وتبعه
الزمخشري والاولى ان يمثل بمثال لا يحتمل الندبة وهو وا زيداه لان المندوب ليس من باب المنادى
ولذلك افرد له فصلا فصل توابع المنادى قلنا انما ذكر التوابع هنا وان كان للتوابع باب مفرد
لاختصاصها بحكم ليس للتوابع في بابها وهو التبعية في البناء واحترازه ظاهر واحترز من تابع
المبهم لانه لا يجري فيه التبعية على المحل الا في قوله على لفظه قال ح هكذا مثله سيبويه
هذه من مشكلات النحو من حيث انه معرب اعرب بحركة متبوعه المبني مع استحقاقه حركة مخالفة
لها ولعمري انه كما ذكر وانما صح ذلك لان حركة البنائية مشبهة لحركة الاعراب من حيث كانت عارضة
فاشبهت حال البناء حال الاعراب فلما اشبهها صح ان يحمل على لفظها وانما لم يحكم ببناء هذه التوابع لعدم
قيام شبهة فيها كما في متبوعها فانه وقع موقع المبني فان قلت فقد يوصف الاسم لا
في نحو لا رجل طريف فهلا كان هذا مثله قلت انه هناك لما اراد نفي رجل متصف بالطريف لا نفي رجل
مطلقا ثم بوصفه صار بهذا الاعتبار كانهما شيء واحد اذ النفي لهما جميعا فان قلت وكذلك اذا قلت
يا زيد الطويل فانما تريد المتصف بالطول لا غيره فيكون مثله قلت ان كون زيد علما يفيد
بمجرده قصد من وضع عليه فانك وان لم تذكر صفته تعلم انك تريد واحدا من الزيود بعينه
بخلاف ما لو اقتصرت على لا رجل من قولك لا رجل طريف فانه يوهم نفي كل رجل ولا يفهم الخصوص الا بالصفة
فارتفعت المساواة والحمد لله فان قلت ان نحو قوله اما شاعر لا شاعر اليوم مثله لم يرد به الا
موصوف متصف بهذه الصفة بحيث لا يفهم من دونها لو قلت يا رجل فساوى لا رجل طريف وظاهر
يا زيد الطريف قلت مسلم انه كذلك لكن منع من البناء كونه اسما طويلا فلو كان مفردا لصح بناؤه
فان قلت انه هنا لم يطل الا بالصفة والصفة لو طول هذا لطولت نحو يا زيدا الطويل فيعرب
قلت ان الاسم الطويل المستحق للنصب من شرطه ان لا يتم الا بمجموع الاسمين وهذا كذلك فان شاعر لا يتم
الا بما بعده لان قصده مدح من لا شاعر مثله فلو قال يا شاعرا فسد المعنى بخلاف يا زيد الطويل قوله
ويا زيد والحارث قلنا الخلاف في اعراب الحارث كما في التابع قوله ونحو زيد وعمرو قلنا يعني المعطوف بحرف

غير الممتنع دخول يا عليه والكوفيون والمازني يجرون هذا المعطوف مجرى عطف البيان وروي
عن الاخفش والاكثر على انه كالبدل لنيابة حرف العطف عن يا وانما لم يجر في البدل لحكم شاهد لانه
في الحقيقة المقصود والاول انما ذكر للتوطئة له فكرهوا ان يجعلوا ما هو المقصود غير محكوم له
بحكم المقصود واما المعطوف فلان الواو قائمة مقام العامل فكانه مباشر له وهذا ثابت في
الواو والفاء وثم وحتى وحملت بقيتها عليها لانه من باب واحد قوله في تمثيل البدل يا زيد
زيد قلنا مثل به ابو علي ايضا واعترض صاحب ح بان هذا المثال انما يصلح للتاكيد اللفظي لا للبدل
لان البدل مقصود بالنسبة دون متبوعه وهذا لا يظهر هنا اذ حكم التوكيد اللفظي حكم البدل
اذ هو مجرد اعادة اللفظ بعينه هذا ذكره ح واوهم ان الشيخ لم يستثنه مع البدل لوضوحه
وما وجدت عن غير ابن الحاجب تصريحا بذلك الا انه يوخذ من مفهوم ابن يعيش وغيره وذلك انهم اختلفوا
في ما روي لرؤبة اني واسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا روي بالضاد معجمة
ومهملة وكل بنى مذهبه على روايته فرواه ابن يعيش برفع الثاني ونصب الثالث ونص على انه عطف
بيان وكذلك ذكره ابو عمرو بن العلاء قلت فعدولهما الى الحكم بانه عطف بيان مع انه لا بيان
فيه مع كون التاكيد فيه جليا يدل على صحة ما ذكره ح ورواه ابو عثمان المازني بنصبهما اعني الثاني
والثالث على الاغراء وقال الاصل فيه ان رؤبة اراد الدخول على نصر بن سيار فرده الحاجب واسمه
نصر ايضا فقال اني واسطار سطرن السب اي عليك نصرا نصرا وهذا على رواية الصاد المعجمة
وقال بعضهم هو بالصاد مهملة وروى لبانيا لعم لا عيرها والثالث منصوبا على المصدر به
اي انضر نضرا والصغاني رواه بالمعجمة وقال ليس لرؤبة قوله كلكم او كلهم قلنا انما مثل بالخطاب
والغيبة ليبين انك ان اعتبرت اللفظ جعلت الضمير الغائب لان النطق بالاسم الظاهر يعطي الغيبة
وان اعتبرت المعنى وهو ان المنادى مخاطب كان الضمير للمخاطب وهذا اصل مطرد في كل ما كان له
جهتان جهة لفظ وجهة معنى واعتبار المعنى اولى اذا كان الذي يعود الضمير منه الى
اللفظ في حكم الجزء من اللفظ لان المعنى هو المقصود واللفظ متوسل به اليه وذلك كما قال
الشيخ لان كلا في حكم الجزء من تميم لكونه تاكيدا له وان لم يكن في حكم الجزء بل كان مستقلا بنفسه
كما في قولنا انت الذي فعل فاعتبار اللفظ اقوى فقولك انت الذي فعل باعتبار الذي لا فعلت
باعتبار انت الا في اللغة عجز البيت فقد عرضت احناء حق فخاصم الا حنا الحوادث وورقا
احوقيس فصل والموصوف بابن وابنة قوله فان ومعاشر على اتباع حركة الاول لحركة
الثاني قلنا في هذا اربعة اسئلة ما وجه الاتباع وما شروطه وهل هو بعد اجتماعها
واجب وجائز وما حركة التابع والمتبوع والجواب اما عن الاول فلكثرة استعماله ولكونه
كالمتشكلات بمعنى كلمة واحدة فخففوا الاول بان فتحوه اتباعا لما بعده ولا يستنكر كون الاول يتبع الثاني فان

فان ذا امرئ ونون ابنم تبعتا الهمزة والميم وعلى الثاني ان شرطه كونه صفة
بين علمين او نحوهما من الكنى والالقاب واما الثالث فظاهر كلام الشيخ الوجوب لانه
قال اسعت وعليه بعض النحويين والصحيح انه جائز دليله ما انشده سيبويه لرؤبه
يا عمر بن منذر لا انتظر بضم عمر واشد له ايضا وقيل للكذاب يا حكم بن المنذر
بن الجارود سرادق المجد عليك ممدود بضم حكم واما الرابع فاختلف في حركتها
فقيل حركتها بنا لتنزله بالكثرة منزلة خمسة عشر وقيل حركتها اعراب اما الثاني
فجلي واما الاول فكانه لما غير عن الضم رجع الى اصله والصحيح التفصيل وهو ان
الاولى حركة بنا كالقيام سببه وعدل الى الفتح للتخفيف لما مر والثانية اعراب على بابها قوله
وقالوا في غير النداء قلنا في حذف التنوين ثلثة اسئلة ما وجهه وما شروطه وهل
حذفه وجوبا او جوازا اما وجهه فما مر من الكثرة واما شروطه فكونه مفردا صفة
بين علمين او كنيتين او لقبين او مختلفين وزاد سيبويه ولقبه شاكي قلنا مفردا احترازا
من المثنى والمجموع لانهما لم يكثرا تلك الكثرة وقولنا صفة تحترز من ان يكون خبرا فانه لم
يكثر ولا يجوز حذف التنوين **فان قلت** فما تصنع بقوله تعالى وقالت اليهود عزير بن الله
بحذف التنوين وليس بصفة كما ترى لانه لا يحكى بعد القول الا الجمل **قلت** الجواب للنحاة
عن هذا كثيرة والذي نختاره احدا امرين اما ان عزير اعجمي غير منصرف فحذف التنوين هنا
اذا ثبت الا الخط فاما اذا حذفت فالجواب والله الهادي انه صفة على بابه وان
الله تعالى حكاه وصفا وان اليهود كانت تقول عزير بن الله يفعل كذا فتصفه بانه ابن الله
فحكى الله الوصف وترك بقية الجملة لان الجزء الاول موضع الخطأ وعلى هذا يجري المسيح ابن الله
وقولنا بين علمين تحترز من ان لا يقع بين احدها فانه لم يكثر تلك الكثرة واما ما زاده
سيبويه فيحترز من نحو هند بنت عاصم فانه لا يجيز حذف التنوين هنا وروي عن مالك
جوازه واما الثالث فجمهور النحاة على انه يكون وجوبا لا يجوز خلافه الا في الشعر كما
انشده الشيخ حتى ان منهم من تأوله في البيت بان ابنا لم يرد به الصفة بل بدلا وهرب من هذا
الشذوذ الى شذوذ اخر وهو ان جعل ابنا بدلا وهو لا يقع الا صفة لتضمنه معناها
وردك ابو علي جواز التنوين السعة **اللغة** عجز البيت قباذات شرة مقعية
ممكورة الاعلى رداح الحجبة وهو لك علب العجلي الممكورة المطوية والاعلى البطن والحجبة
اعلى الورك واعلم ان ابنا متى جرى صفة على الشروط المذكورة في النداء او في غيره حذفت
الفه خطا **فصل** والمنادى المبهم شاذ وقلنا فيه اربعة اسئلة الاول لم نودي
هذان الاسمان وهما مبهما الذات وما حكم تابعهما ولم اختص اسم الاشارة بذي اللام

واتبعه باسم الاشارة وما وجه الاحتجاج ببيت جرير وبيت عبيد والجواب اما
الاول فانما نوديا وصلة الى نداء ما فيه ال لانه لا يصح دخول يا عليه لما سياتي واما الثاني فاعلم ان حكم
تابعهما لزوم الرفع مطلقا عند الاكثر تنبيها على انه المقصود بالندا فانه على صورة
الحركة التي تلوها ولهذا يا تنبيها على ان اي واسم الاشارة لم يكن الا ذريعة الى نداء ما بعده
معهما الشكل لطول في ما ربما الطول فحكمنا باعرابه لانها لم تبله ولكونه تابعا ومنهم من
جوز نصبه فيهما كما في غيرهما من الصفات وانشد يا ايها الجاهل ذا التنزي بالرفع والنصب
قلنا ان جعل النصب بتقدير اعني فمستقيم وان كان على التبعية فضعيف لما ذكرنا ومنهم
من جوزه في اسم الاشارة وحده والوجه له ان لان اسم الاشارة مما استقل لما ليس لاي
مجرى مجرى ما بدا الطويل وهو ضعيف لان اسم الاشارة لا يدل على الذات المراده واما
الثالث فانما التزم ما فيه اللام لان مبهما الذات فكان وصفهما بما يدل على الذات اولى
ولا يدل على الذوات الا اسما الاجناس وتعريف الاجناس انما هو باللام فالتزم لذلك واما
اي فانها اشد ابهاما من اسم الاشارة فجاز وصفها به لامكان استعماله والاستغنا
بقرينة الاشارة فاذا اردت غاية التوضيح وصفتها بالجنس واما الرابع فانما استشهد
بالبيتين لاورد بهما من توهم انه ذا اسم اشارة **فان قلت** ان عجز بيت جرير والرحل
والاقتاد والحلس بالجر يوضح ان الضامر مجرور لانه المعطوف عليه اذ لا يصح عطفه على
العنس لان هذه المعطوفات لا توصف بالضمور فيحمل على ان ذا بمعنى صاحب وجر الضامر
كما رواه الكوفيون **قلت** وبالله التوفيق لنا عنه ثلثة اجوبة الاول الاصح وهو
انه اذا رواه الثقات بالضم فلا عهدة على المستشهد به في الاخرة سلمنا قلنا ان نحمله على
العطف على العنس ووصفها بالضمور نحو كانت الناقة اذا ضمرت من طول تداب الرحيل ضمرت
الاتها اي تخلت سلمنا انه لا يصح فالتقدير والماحل الرحل ويكون من باب علفتها تبنا وماء باردا
ومتقلدا سيفا ورمحا اي سقيتها وحاملا وقد روي هذا الجواب عن سيبويه **فان قلت**
سلمت ذلك لكن الضامر على هذا كلامك مضاف وهو نعت فمن حقه وجوب النصب وهذا بعينه
يرد في بيت عبيد **قلت** ان الضامر في الحقيقة صفة للمحذوف والتقدير يا ذا الرحل الضامر العنس
لان من لازم اسم الاشارة الوصف باسم جنس معرف باللام ونوابع الرحل في هذا الموضع يرفع لانها
توابع معرف **قوله** وقالوا في غير الصفة يا هذا زيد وزيدا قلنا ان اردت البدلية فالضم
فقط وان اردت البيان فالوجهان **قوله** يا هذا ذا الجمة على البدل قلنا لا يجوز فيه البيان
لان عطف البيان انما يكون بجامد ولا يجوز كونه صفة لان اسم الاشارة ملتزم ذا اللام ولا يجوز
كونه تاكيدا لانه لا لفظي ولا معنوي **اللغة** عجز بيت ذي الرمة اشيء نحته عن يديه المقادر

وفي بعض النسخ عن يدبك وهو الافصح لما يقدم في اعشار المعنى الباخع الجاهد لنفسه
وعجوبت عبيد حجر بمني صاحب الاحلام ✽ حجر بضم الحا وسكون الجيم ابو امرء القيس قتله قوم
عبيد فتوعدهم امرء القيس وقال دكعبيد وبعدهم لا استغناسفها ولاسادتنا واجعل بها كالانعام قطام ✽
وابن ام قطام ابو امرء القيس **فصل** ولا ينادى ما فيه الف ولام قلنا فيه سؤالان لم لا ينادى وما
وما وجه جوازه في يا الله والجواب اما الاول فكراهة اجتماع آلتي تعريف وجوزه الكوفيون
مطلقا **فان قلت** فيلزمك اذا كان اللام تعريف ان تعرف النكرة غير المقصوده **قلت** انما يكون
اللام تعريفا مع القصد وليست مقصوده **فان قلت** فيلزمك ان لا يقول يا زيد لئلا يجمع
بين تعريفين **قلت** لنا عنه جوابان احدهما ما ذكره المبرد وهو انا نقدر زوال العلميه
والثاني ما ذكره بن مالك من انا انما نمنع من الجمع بين آلتي تعريف واما تضاعف التعريف فهو حسن
قلت وهذا ضعيف لانه يستلزم جواز الزيد لانه لم يجمع آلتي تعريف اما الجواب عن الثاني
فما ذكره الشيخ **فان قلت** ان قوله كما لا تفارق النجم يستلزم جواز يا النجم **قلت** لم يجعل
مجرد الملازمة كافيا في صحته دليلا بل قال مع انهما خلف عن الهمزة **فان قلت** فكيف يا ذي النجم ونحوه
قلت قال بعضهم مشكل على مذهب البصريين وذكر عن ابن برهان انه يتوصل اليه بمن فيقال يا من
هو النجم ووجه اشكاله انه لا يجوز التوصل بالمبهم اليه لان المبهم انما يوصف بما له احناس وقد صار
هنا علما ولو ولسه كان جمعا بين آلتي تعريف واما قوله يا التي تيمت قلبي البيت فتخيله بالوصل عنى
فشاذ لانه لم يكمله الوجه المصحح لذلك واستشهد عنه قول الشاعر ✽ فيا الغلامان اللذان فرا ✽
اياكما ان تكسبانا شرا ✽ لان لام التي ملازمه فاشبه يا الله وهذه غير ملازمه **فصل** واذا كرت
المنادى في غير حال الاضافه قال **ح** فيه لغتان اثبات غيره وحذفها ووقع في كلام سيبويه
حذفها والمعنى مع حذفها ظاهر واما مع اثباتها فقال **ح** مستقيم ويحمل على الوجه الثاني من التوجيهين
قلنا وفيه نظر لانه قال من بعد ففيه وجهان واذا قال في غير حال الاضافه لم يستقم فيه
الا وجه واحد **فان قلت** فهذا لازم اذا قال في حال الاضافه **قلت** لا يلزم لامكان حمله
على انه لم يرد في حال اضافة الاول ولا الثاني وانما يعني في حال اضافة اي الى تميم وله ان يجيب
بان يقول في غير حال الاضافه من اي الى تميم ويحمل على كلام سيبويه وسيأتي وجه اذا عرفت
ذلك ففي هذا الفصل سؤال واحد وهو ما توجيه الوجهين والجواب اما نصبهما
ففيه اربعه اقوال الاول لسيبويه وهو ان يكون الاول هو المضاف والثاني توكيدا لفظيا وشبهه
بقولهم لا ابا لك في ان اللام زيدت توكيدا ولولا زيادتها لقال لا اب لك وبقوله ✽
يا بؤس للحرب التي وضعت اراهط فاستراحوا ✽ فلولا انه مضاف لاثبت التنوين لانه مفرد
مثل يا حسرتا والقول الثاني المحسن بن يزيد المبرد ان كل واحد منهما مضاف لكن حذف ما يضاف اليه

احدهما استغناء بالاخر والصحيح ان المحذوف ما اضيف اليه الاول لانه الظاهر ولا مقتضى
للعدول عنه وقيل بل ما يضاف اليه الثاني وهذا دليله لان المتقدم يدل على المتاخر لا العكس
وهم منازعون في هذا فقد قيل بالثاني في نحو وان احد من المشركين استجارك سلمنا فهنا موجب
للعدول وهو لزوم الفصل بين المضاف والمضاف اليه والقول الثالث للسيرافي وهو ان تيم تيم عدي
مثل يا زيد بن عمرو من ان الاول فتح للتخفيف والقول الرابع لبعضهم وهو انه مركب مثل
حضرموت واما الوجه الثاني وهو ضم الاول فعلى انه منادى والثاني بدل او عطف بيان لا تاكيد لفظي
لانه مضاف ففيه زيادة بيان واللفظي مجرد لفظ الاول **اللغة** عمر بن حرير لا يلقينكم
في سوءة عمر ✽ يعني عمر بن لجا مقصور والسوءة الفعلة القبيحة يعني تنبهوا لئلا يوقعكم عمر صاحبكم
في هجاي لاجل تعرضه لي واضاف تيما الى عدي لان تيما في العرب كثير وقد قيل انهم شدوا الضاحبهم
وجاوا به الله فاضرب عن هجوهم وعجز الثاني ✽ تطاول الليل عليك فانزل ✽ ورواه المبرد لعبد الله
بن رواحه يعني انزل عن الناقة واحد الابل لكي تسير فقد تطاول الليل **فصل** وقالوا في المضاف
الى ياء المتكلم قلنا هذا الفصل قد تضمن الكلام في حكم المضاف الى ياء المتكلم مما عري عن التاء وما لم
يعر عنها وفيما اضيف الى المضاف اليها فلنتكلم على هذه الثلثه اما المضاف اليها العاري عن التاء فتكلم
على كميته لغاته وتوجيهاتها اما لغاته فذكر الشيخ منها خمسا وهي اثبات الياء مفتوحه وساكنه
وحذفها مع بقاء الكسره واثبات الالف وحده واثباته مع هاء السكت وترك لغتين لضعفهما وهما
الفتح والضم وقد روي الضم عن سيبويه وعليه حمل قراءة من قرا رب احكم بالحق ويا قوم انكم ظلمتم انفسكم
بالضم واما توجيهاتها اما اثباتها مع الفتح فلانه الاصل لانه ضمير على حرف واحد فبني على
حركة كتاء ضربت واما السكون فعارض للتخفيف وبقاء الكسره ليدل عليها وبعضهم يقول
لا يجوز حذفها الا بشرط ان لا يتوالى بعدها ست حركات فصاعدا مثل يا غلامي وهب عمر قريبي
لانها اذا حذفت حينئذ توالت تسع حركات ولم يوجد في كلام العرب قلنا وهذا التعليل
فيه ضعف كلي لان حذفها واثباتها سواء في توالي الحركات المذكوره ولو علل بان حذفها حينئذ
اثقل من اثباتها كان اولى لانه قد وجد في كلام العرب التسع والكثر قال **ح** نحو ان جاء غاضرب
عمر فرسه واكل عمر وشرب وانما امتنع في الشعر توالي خمس حركات لفوات الوزن واما
اثبات الالف فعوضا عن الياء بافتح منهم من جعلها مقلوبه عن الياء قال وهذا في لغه
طي كثير قال شاعرهم ✽ بما الدنيا بباقاة علينا ✽ وقالوا في الجاريه جاراة واما مجي الهاء
فلبيان الالف واما الفتح فللدلاله على الالف وهو ضعيف لانه غير اصل واما الضم فلانه بحذفها
اشبه المفرد فاعطي حكمه **واما حكم ما لم يعر عن التاء** وهو يا ابت ويا امت فحكمه
ما ذكر الشيخ من اللهم لنا انا يا ابت حذفت الياء ✽ وعوضت عنها وهذا مذهب البصريين اعني التعويض

وقال الحرانية ... بياض بعيدهم مع ... واذا حذفها ... فلا كلمة ... ومن عرض ...

واحتجوا بانها قد تقلب هاً فيقال يا ابه ولو كانت اليا مقدرة كما زعم الكوفيون وابن كيسان
لم تقلب لانها متوسطة والمتوسط لا تقلب ولجاز الجمع بينهما ولم يرد ولكم فيها فتح التا وكسرها
واسكانها الا في الوقف ومع الها فالفتح لكونها عوضاً عن مفتوح والكسر لكونها عوضاً عن مناسب
الكسرة واما الالف فلتحقيق الفتحة وروى يونس عن العرب يا أبَ ويا أمَّ بالفتح وحذف التاء

واما حكم ما اضيف الى المضاف الى اليا فهو على ضربين احدهما يا غلام غلامي
وهذا لا يجوز فيه الا اثبات اليا مفتوحة وساكنة وحذفها مع بقا الكسرة لانه لم يكثر
تلك الكثرة والثاني يا ابن امي ويا ابن عمي خاصة وحكم هذا حكم يا غلامي وزادوا الفتحة ووجهه
انه اشبه المفرد لفظا ومعنى اما اللفظ من حيث كثرة استعماله مثله والمعنى من حيث كان معناه
معنى يا اخي يا قريبي ولما كان لفظه اكثر من لفظ المفرد مع كثرة استعماله حسن ان يزيدوه
وجها من التخفيف دونه فزادوا الفتح وزعم بعضهم ان فتحه نزع بالالف اما وهو تعسف وزعم بعضهم
انه مبني لشبهه بخمسة عشر وهو ضعيف اذ لا موجب للبنا

اللغة عجز بيت ابي النجم واسمه
المفضل بن قدامة الم يكن يبيض لو لم يصلع

فصل ولا بد لك في المندوب من ان تلحق قبله يا
او وا قلنا قد تضمن هذا الفصل ثلثة اشيا آلات الندبة وكيفية الحاقة الالف واخويه
وما حكم صفة المندوب في ذلك وفوايد تتبع ذلك اما الالات فاثنتان لا سوى وهما وا
ويختص به ويا وشاركه المنادى فيها وزاد بعضهم أ واما كيفية الحاقه الالف واخويه
فاختلف فيه فقيل تتبعه هي والها وجوبا وقيل الالف فقط مع يا فقط وجوبا للفرق بين النداء
والندبة والصحيح ما عليه الاكثر من انها تلحق المندوب جوازا مطلقا وتحصيل الحاقه اياها
ان نقول فيه المندوب لا يخلو اما ان يكون اخره متحركا او ساكنا والمتحرك لا تخلو حركته اما
ان تكون اعرابية او بنائية فان كانت اعرابية لحقت الالف فقط نحو وا زيداه واعبد المطلباه الى
ان تكون الزيادة للانكار او للتذكر فانها تكون من جنس الحركة وان كانت حركته بنا كانت الزيادة من
جنس الحركة التي قبلها فقلت في حذام واحذاميه ويا امير المومنيناه وفي غلامك للمراة واغلاميه
وفي غلامي مفتوح اليا واغلامياه واما اذا كان ساكنا فاما ان يكون ذلك الساكن حرف مد اولا
ان كان حرف مد استغنيت به ان كان ذلك الحرف لا يصح تحريكه كالمسمى باضربي فانك تقول واضربيه
واضربوه لو سميت باضربوا لانه جملة لا يجوز فيها شى حكاية الا ان يكون المدة الف تثنية
فتبطلها بالالف لئلا يلتبس بالمفرد قلنا لعلة تقتضى اذا سميت بغلاما من غلاما زيد قلت واغلاميه
بفتح الميم اذ لو قلت واغلاماه التبس بالمفرد فان صح تحريكه اولا كيا قاضي لحقت الالف فقلت
يا قاضياه وفي غلامي ساكنا يا غلامياه وان لم يكن حرف مد فاما ان يصح تحريكه اولا الثاني
كرجل مسمى باضرب مع الضمير فان هذا لا يجوز الحاقه شيئا اصلا لانه يستلزم تحريكه وهو يبطل

الحكاية وان كان يصح كميم الجمع الحقته من جنس الحركة التي يصح تحريكه بها واما حكم صفة
المندوب فما ذكره الشيخ من امتناع الحاقة الالف قال الخليل لو جاز ذلك لجاز واجماني زيد
الظريفاه تريد ان الظريف للقطين جميعا غير مندوب واحتج يونس والكوفيون وابن كيسان
على اجازته بالسماع والقياس اما السماع فروى عن العرب واجمجمتي الشاميتيناه
واما القياس فان الصفة والموصوف كالشى الواحد كما ان المضاف والمضاف اليه كالشى الواحد
فاذا اجازها في المضاف اليه جازت في الصفة قلنا ان المضاف اليه اشد اتصالا الا ترى ان
المضاف لا يتم من دونه بخلاف الموصوف فهو يتم من دون الصفة واما الفوايد فثلث
الاولى لا يندب الا المعروف ولا يندب المبهم كاسم الاشارة لانه من حيث ابهامه لا يحصل
به اقامة العذر قال الخليل كما لا يقال وامن لا يعنيني امره فهو لا يندب المبهم الثانية انك
لو ندبت مسمى باسم مثنى منصوب او مجرور طلبت اليا الفا على لغة من اعرب بالحروف فتقول وازيدانيه
وكذلك فيمن نصب ونصب من اعربه بالحروف ابدل ياه واوا ومن جعل اعراب الجمع على النون فحكمه
حكم زيد ولا تغير اليا الثالثة لو سميت بثنى عشر وندبته قلت عند سيبويه واثناعشراه
بالالف لانه عنده مفرد وعند الكوفيين باليا لانه عندهم بمنزلة المضاف فصل ويجوز حذف
حرف النداء عما لا يوصف به اي قلنا احترز من اسم الجنس واسم الاشارة واعرض السخاوي هذا الحصر
بان ما لا يوصف به اي النكرة غير المقصودة والحرف معها لا يجوز واجيب بانه قد يوصف
بها حين تعرف وهو ضعيف لانها قد خرجت عن كونها نكرة ولم تعترضه الى حال التنكير فاذا
عرفت ذلك فهذا الفصل قد تضمن شيئين وهو جواز الحذف ان يكون ووجوبه ان يكون ذلك
ذلك اما جوازه ففيما عدا اسم الجنس مقصودا او غير مقصود واسم الاشارة والمستغاث
والمندوب وانما امتنع من هذه اما اسم الجنس المقصود فلان حذف الحرف فيه يؤدي الى كثرة الحذف
لان الاصل في ندايه يا ايها الرجل فان قلت بل يا رجل قلت لان اسم الجنس اذا نودي واريد شخص
بعينه احتيج الى تعريفه ليتميز من النكرة غير المقصودة واصل تعريفه باللام فكان اصل ندايه
يا ايها الرجل فاردت الاستغنا عن اللام بالقصد تحذفها وازال الموجب للاتيان باي فحذفت
فلو حذفت بعد ذلك لادى الى كثرة الحذف واما غير المقصود نحو يا رجلا فلانه ملتبس واما اسم
الاشارة فقال ح امتنع ايضا بهذا وفيه نظر اذ لا موجب للتوصل اليه باي فالاولى
تعليله باللبس وقد جوز الكوفيون الحذف فيه واستشهدوا بقوله تعلى ها انتم هولا اي
يا هولا واما المستغاث والمندوب فلان القصد فيهما رفع الصوت والجوار به والحذف ينافيه
وجاز فيما عدا ذلك من علم وغيره كمن لا يزال محسنا احسن الي ورب ارني انظر واما حذفه
وجوبا ففي قولهم اللهم ووجهه ان الميم خلف عنه فلم يصح الجمع بين العوض والمعوض منه وهذا

اما ح

رأى البصريين والفراء فذهب الى ان اصله يا الله أمّنا بخير فكثر استعماله حتى صار
أمّ كالجزء من الاسم ولهذا جاز عندهما اللهم أمّنا بخير كمذهبه في ويل لك وهو بعيد جدا وقد
جمع بينهما من قال ❊ اني اذا ما حادث ألمّا ❊ اقول يا الله يا اللهمّا ❊ وقوله ❊ وما عليك ان
تقولي كلما ❊ سبّحت او هلّلت يا اللهمّا ❊ اردد علينا شيخنا مسلّما ❊ فاننا من خيره لن نعدما ❊
واعلم ان سيبويه منع وصف اللهم لاختصاصه بالنداء وما اختص بالنداء لم يرد وصفه
وقد ضبط المختص بالنداء في الفاظ وهي يا ملكعان ويا فل ويا فله ويا مكرمان ويا ملأمان
ويا لومان وملأم والمعدول الى فُعَل في سبّ المذكر كلُكَع والى فَعالِ في سبّ المؤنث مثل يا فساق
ولم يعدّ ابن مالك هناه وعدّها ابن الحاج وجوّز قوم منهم المبرد وصف اللهم واستشهد بقوله
تعالى قل اللهم مالك الملك وقل اللهم فاطر السموات وحمله سيبويه على نداء ثان **اللغة**
اصبح ليل هذه امرأة من طيّ تزوجها امرؤ القيس وكان مبغضا الى النساء لانه ارتضع في صغره
كلبة فكان اذا عرق خرج ريح كلب فجعلت تقول اصبحت يا فتى لعله يذهب من عندها فيقول لها
فرجعت الى الخطاب لليل فقالت اصبح ليل فلما اصبح طلقها وقيل بعد ذلك اصبح ليل ولا شذوذ
حسبه يجري مثلا في الالحاح في طلب الشيء واما افتد مخنوق فهو مثل في الحث على تخليص النفس من
الشدائد واصله قيل ان رجلا كان له خصم اقوى منه فلم يقدر عليه في يقظته فتركه حتى نام
ووثب على صدره ولزم حلقه ثم قال افتد مخنوق اي افد نفسك فضم الاسفل على الاعلى يجذبه
حتى احدث فقال اذرقا واسا الاعلى فذهب مثلا واطرق كرا مثل يقال لمن يتكلم في حضرة من هو
اولى منه واصله خطاب للكروان وهو طائر صغير طويل العنق يوجد النعام وقيل تمامه ان
النعام في القرى واصله ان الصائد اذا رأى الكروان قال له ذلك يعني لا تغتر بطول عنقك فقد
صيد ~~ما هو اطول منك~~ عنقه اشد طولا وهو النعام وقد صار معنا في القرى وقيل ان الكروان
يخاف من النعام فحينئذ المثل يقال للتخويف لا تعريفا واعلم ان كلام النحويين متطابق في ان
الكروان طائر واحد وقيل وفي كلام بعض النحاة ما يشعر بان الكروان طائران واحدهما كري والله اعلم
بالصواب واما كروان بكسر الكاف وسكون الراء فقيل جمع كروان على غير قياس وقيل الكرى
وعجزت العجاج ❊ شيبي واشفاقي على بعيري ❊ وحذري ما ليس بالمحذور ❊ قيل كان يصلح
جلساءه فمرّت به جارية فالتفت ينظر اليها متعجبه فقال ذلك وعدي بجنب الخبر
ما بعده ومفعول تستنكري محذوف اي لا تستنكري ما انا فيه فعذري في الغاية به شيري
الى الخرو وقيل عذري مفعوله اي لا تستنكري حالي وهو شيري الى الخرو الا ان في هذا مخالفة
للقصة كما ترى **فصل** ومن كلامهم ما هو على طريقة النداء قلنا هذا الفصل قد تضمن ذكر
بعض الجمل المنقولة عن اصلها وهو الاختصاص فاقتضى ذلك ان نستقصيها فنقول الجمل التي نقلها

العرب عن اصلها خمس منها التعجب بصورة الامر نحو اسمع بهم وابصر ومنها ورود الامر بصورة
الخبر كقولهم غفر الله لك ومنها ورود الخبر بصورة الاستفهام نحو سواء علي أقمت ام قعدت
فالهمزة وأم اصلهما للسؤال عن التعيين ثم استعملا في الاخبار عن المساواة وانما استعير لحاضه للتسوية
لمناسبتهما اياها من حيث ان الاصل فيهما السؤال عما استوى العلم به ومن ثم قال سيبويه لو قلت
سواء علي أقمت او قعدت بأو لم يجز وقد يستعملان للتسوية وان لم يأت بلفظها نحو ما ابالي
أقمت ام قعدت ومنها ورود الاستفهام بصورة الخبر مثاله قوله ❊
لعمرك ما ادري وان كنت داريا ❊ بسبع رمين الجمر ام بثمانيا ❊ ومنها الاختصاص بصورة النداء
وهذا الذي ذكره الشيخ الفصل له واعلم اولا ان حكم اعراب كل جملة نقلت ان يبقى على الاصل
ولا يعتبر الحال الا ما يمكن اعرابه الا بما يقتضيه في نفسه ولهذا كان نحو اللهم ايها الرجل هنا واخوانه
حكمه في باب النداء ولما تعذر علينا في نحو العرب تبقيته لانه يؤدي الى تقدير يا مع اللام نصبناه
بتقدير اخص واما نحو انا ايها الرجل فلانه لو بقي على حاله لالتبس بالمنادى لكونه مخاطبا ومنهم من جعل
لها حكم نفسها ومن ثم جعل يونس ايها الرجل مبتدأ محذوف الخبر اي كانه قال واما انا فافعل وسكت
ثم قال ايها الرجل المراد وكذلك جعل بعضهم نصب معاشر في نحو بتقدير اخص الا ما كان عليه فاذا عرفت
ذلك فهذا الفصل باب الاختصاص والنصب على المدح والشتم والترحم **اما باب الاختصاص**
فتكلم على عقده وحكمه اما عقده فهو ان يقصد المتكلم بعد ضمير يخصه او يشاركه فيه تاكيده
لاختصاصه مفتخرا نحو نحن آل فلان كرما او متصاغرا نحو انا معاشر الضعفاء لكن لا طاقة بنا
على المروءة او مبينا نحو اما انا فافعل كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا ايتها العصابة **واما حكمه**
فهو انه تليه أيّا معطيها ما لها في النداء الا حرف النداء فلا يجيء ابدا وهنا اياه ولا تقدر ايضا
على الاصح وتقوم مقام اي اسم منصوب دال على مفهوم الضمير المتقدم معرّف باللام نحو نحن العرب اقرى
الناس او الاضافة نحو انا معاشر الضعفاء لكن وربما كان علما كقوله ❊ بنا تميما يكشف الضباب ❊
وقد يكون الضمير المتقدم ضمير مخاطب فيليه هذا الاختصاص ويستدل عليه بنصبه نحو بك
الله نرجو الفضل فهذا باب الاختصاص المنقول عن النداء **فان قلت** اذا كان هذا بابا واحدا
فلم فصل بعضها من بعض فقال وما يجري هذا المجرى **قلنا** اراد الفرق بين ما نقل عن الصيغة المختصة
بالنداء وهي اي وصفتها وبين ما ليس مختصا به وهو الذي فصله واما المنصوب على المدح والشتم
والترحم فهو ما فصله بقوله ومنه قولهم الحمد لله الحميد الى اخره وانما ادخله هنا وان لم يكن من
باب النداء لانه شارك بعض الاول بنصبه بفعل مقدر لا يظهر والامثلة جلية في ذلك **اللغة**
الهذلي اسمه امية بن ابي عائذ واعلم ان شعثا صفة لموصوف عطل اي نساء عطل وشعثا اي جامعة
للوصفين وقال بعضهم الصفتان لموصوفين اي ونسوة شعثا واستضعفه من حيث يكون قطعا

من عن تكوارث والنحب منه كيف اعترض هنا ولم يعترض الحمد لله الحميد **فصل** ومن
خصائص النداء الترخيم قلنا هذا الفصل قد تضمن شروط الترخيم ثم حقيقته
لغة واصطلاحا ثم احكامه اما شروطه فالاول ان يكون المرخم منادى قال الشيخ
اذا اضطر الشاعر لما جعله من خصائص النداء استثنى ما جاء في غير ضرورة واعلم ان الترخيم غير
المنادى له حكمان الاول انه لا يشترط فيه ما اشترط في ترخيم المنادى لانه لم يضطر اليه لقصد
التخفيف بل لضرورة استقامة الوزن الثاني انه لم يجمع على جواز اللغتين فيه بل منع المبرد
مجيئه الا على اللغة الضعيفة واجازهما سيبويه فيه واستشهد بقول الشاعر
الا اصبحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما ه اي امامة ورده المبرد
بان الرواية فلم يُرع المبرد وما عهدي كعهدك يا اماما فالح وهو من جملة [illegible]
واحتج سيبويه ايضا بقوله اما ابن حارث ان اشبو لمكرمة او امتدحه فان الناس قد علموا
ورده المبرد بان الرواية بكسر التاء والتنوين فليس بمرخم واحتج سيبويه ايضا بقول الشاعر
اودى ابن جلهم عباد بصرمته ان ابن جلهم امسى حية الوادي ه اي جلهمة ورده المبرد
بان جلهم اسم لامه عن عنترة ولا مرخم واما سيبويه فرواه انه اسم لابيه وان اصله جلهمة
فان صحت روايته فلا محيد للمبرد وما احتج به سيبويه وال شعر ه
يدعون عنتر والرماح كانها اشطان بير في لبان الادهم ه اي عنترة **الشرط الثاني**
ان يكون الاسم علما لان نداء الاعلام اكثر فناسب التخفيف فاما اطرق كرا و يا صاح فشاذ ان
الثالث ان يكون غير مضاف لانك لو رخمت المضاف كان الحذف وسطا ولو رخمت الثاني
حذفت في غير المنادى لانهما متغايران لفظا من حيث اختلاف اعرابهما نحو يا غلامك ونحو فلم
يتغايرا لفظا لوقوع الاعراب على الاخر واجاز الكوفيون ترخيم المضاف اليه واستشهدوا
بقول الشاعر ابا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي موته فيجيب ه **الرابع** ان لا يكون
مندوبا ولا مستغاثا لمنافاة الترخيم رفع الصوت والحاقه الالف **الخامس** ان تزيد عدته على ثلاثة
لان ترخيم الثلاثي يؤدي الى بقاء الاسم على صورة لم يوجد مثلها في المتمكنات وليس باعلال [illegible]
قوله الا ما كان اخره تا تانيث قلنا يعني فان التا تغني عن الشرطين اما العلمية
فلانها خلفها التانيث في اقتضا التخفيف واما الزياده فلان التا زائده على البنية فحذفها
لا يجحف انه لا يوجد ما ثانيه تا الا وهي لغة في التحقيق واجاز الكوفيون ترخيم الثلاثي
محرك الوسط فقالوا في كتف قدم يا كتِ ويا قدُ وليس بجيد لانه انما صار كذلك لضرب من
الاعلال **واما حقيقته في اللغه** فقيل الترخيم التلطف وقيل تضعيف قال
الاصمعي سالني الخليل ما تسم الصوت الضعيف قلت رخيم فقال لكاتبه اكتب باب الترخيم
قلت

قلنا وهذه الروايه ضعيفه لانها توهم انه لم يكن هذا الحذف يسمى ترخيما الا من وقت
الخليل ولم ينقل عمن تقدم الخليل كابن ابي اسحق وابي عمرو وغيرهما هذا الاسم ذكر ذلك اذا صح ما
روي من قول ابن عباس حين سمع قراءة ابن مسعود يا مال ليقض علينا ربك ما اشغل اهل النار
عن الترخيم واما في الاصطلاح فما ذكر الشيخ ويعني بالاعتباط انه حذف لا لاعلال بل
للتخفيف **فان قلت** لم قدم الشيخ الشروط على الحد **قلت** لما كان كلامه مسوقا في
في المنادى وما يختص به اراد ان يبين اول الامر ان الترخيم مما يختص بالنداء لئلا يتوهم انه
باب مستقل براسه فلما ذكر انه خاصة من خواصه وحكم من احكامه بين الشروط التي تكون
له مع النداء لان كلامه مسوق فيه ثم ذكر حقيقته العامة للترخيم في النداء وغيره **واما**
احكامه فله احكام الاول ان المحذوف في حكم الثابت على اللغه الفصيحه قلنا هذا
يطلقه النحويون ويوخذ منه انه لا يغير عما كان عليه وليس على اطلاقه فكان الاولى
ان يقولوا ولا يغير الا برد حرف ليس ازال الترخيم سبب حذفه او حركه بعد الف كانت في
مدغم ازال الترخيم سبب الادغام فالاول كقاضون مسمى به او مصطفون فانك تقول في ترخيمه
على هذه اللغه يا قاضي ويا مصطفى لان اصله قاضيون والثاني كرجل مسمى براد او محال
فانك تقول فيه يا رادِ بكسر الدال ويا محالَ بفتح اللام ان كان اسم مفعول من المحاله اي المضاله
ويكسرها ان كان اسم فاعل ولو لم يكن قبلها الف لم يكسر لعدم التقاء الساكنين وتقول في محمر يا محمِ
بسكون الراء واعلم ان الفراء يمنع من ترخيم ما كان قبل اخره ساكن على هذه اللغه كثمود وسعيد
وقمطر وهرقل فان رخمه عليها حذف الحرفين قال لانه لو بقي الساكن اشبه الاسم الادوات
الغير المتمكنه نحو من وعن وغيرهما واحتجوا عليه بقول الشاعر ه
تنكرت منا بعد معرفة لمي وبعد التصابي والشباب المكرم ه اي لميس ورده بان الياء فيه
للالحاق فلم تحذف واحتج على حذف الحرفين بقول الشاعر ه فقالوا تعال يا يزي بن مخرم فقلت لهم اني حليف صداء ه
اي يا يزيد بحذف الياء والدال قلنا الياء محذوفة لالتقاء الساكنين الترخيم هذه اللغه
الكثيره **واما القليله** فهي قول الشيخ او يجعل ما بقي كانه اسم برأسه فيعامل معاملة
الاسماء المستقلة هذا تحقيق كلامه قلنا وهذا ايضا ليس على اطلاقه فان الصفات التي
على فاعلة من نحو عاذلة وقائمة لا يجوز فيها على هذه اللغه الا بقاء الفتحه **ويتفرع**
على هذه اللغه مسائل **الاولى** لو رخمت سنورا وبرذونا وفرعونا ونحوها قلت يا سنو
الى اخره على حد يا كرو **الثانية** لو رخمت شاة علما قلت يا شاه بالهاء لانه لم يوجد
في المتمكنات اسم على حرفين ثانيهما الف فرددته الى الاصل وهو شاهه بدليل تصغيرها على شويهة
ثم حذفت تا التانيث فبقيت الهاء **الثالثة** لو رخمت طيلسانا علما بكسر لامه الوطا

لغة فيه فلت فاطيلس بالضم ومنع ابو عثمان من ترخيمه على هذه اللغة قال لانه لم
يوجد فيعل في ابنية العرب الا سيد وميت واما فيعل بفتحها فكثير كضيغم وبابه
قال وسالت الاخفش فاخطا فلما نبهته تنبه والصحيح جوازه اذ لا يعتبر نفس الزنة
بعد الحذف واما المعتبر جريه على القياس نحو قلب الواو المتطرفة يا الا ترى الى ترخيمهم فرزدق
وعنفوان وسندوس على فرزد وعنفو وسندي فهذه ليس من ابنيتهم ذكره جميع ذلك ح **الرابعة**
انك تقول في شقاوة وحمراوات وحولايا مسمى به يا شقا بالمد والضم ويا حمرا ويا حولا لانك حذفت
الهاء والالف والتاء والالف الممدودة فبقي واخرها حرف علة متطرف بعد الف زائدة فقلبت
همزة كما هو القياس **الخامسة** انك تقول في حبوة الشاذ يا حيو لاجل الشذوذ
وفيه نظر **السادسة** انك تقول في شية ودية يا وشي ويا ودي بكسر الشين والدال
لئلا يبقى على حرفين لان التاء حرف ليس فرددته الى اصله مبقيا للكسرة ونحوه وان كان الاصل
السكون لان شي ودي قد صار كالمستقل فلم يرد على ان وضعه والاخفش يسكن رجوعا
الى الاصل **الحكم الثاني** انه قد يحذف منه حرف وحرفان وكلمة مستقلة فاما ما يحذف
منه حرفان فما فيه الزيادتان بمعنى واحد كالالف الممدودة وياء النسب والالف والنون الزائدتان
والذي اخره حرف صحيح قبله مدة وكان الاولى ان يقول وهو اكثر من اربعة احرف ولولا
انه مثل بيا ثمو ويا ثمي لفهم ان مذهبه كمذهب الفرا فانه يعتبر ذلك فيقول يا ثم وكان
الاولى ان يقول قبله مدة زائدة ليحترز من مختار وقوله صحيح لا ثمرة له فان المعتل كذلك
تقول في مرمي يا مرم وقد مثل الشيخ هذه المذكورة الا ان تمثيله باسما انما يستقيم على مذهب
سيبويه وهو ان اسما منقول من الصفة واصله وسما من الوسامة فقلبت الواو
همزة على غير القياس كاناه واحد والالف الممدودة فيه للتانيث كالفحشا واما على مذهب
من جعله منقولا عن جمع اسم فهو من باب ما اخره حرف صحيح قبله مدة ووجه سيبويه
ان التسمية بالصفات اكثر من التسمية بالمجموع قال وحمل الملبس على الاكثر اولى قال
الاخرون لا ضرورة ملجية الى الحكم بانه مما خالف القياس في قلب الهمزة فحمله على الموافق
للقياس قال سيبويه حمله على الاكثر اولى وان خالف القياس واما قوله في حكم الزيادة
الواحدة قال ح لانهما زيدتا لمعنى واحد فيقال ذلك جلي في علامة التانيث ولم يسمع ان
في الحروف علامة للتذكير حتى يحكم بانهما صارتا علامة للتذكير وله ان يجيب بان يقول ان من
الاسما ما يشترك في صيغته المذكر والمؤنث ولا يتميز كل واحد الا بعلامة له وذلك نحو
سكران فانك قبل ان تنطق بالنون تتردد بين معنى التذكير والتانيث حتى تقف على الالف
تتبعه بالنون فان ذلك انه لم يتميز المذكر هنا الا بالنون فكانه في هذا الوزن من الصفات

غلامه

غلامه للتذكير لم اعتبرت في الاعلام لفرعيتها **قوله** حذفا اخر الاسمين بكماله قلنا
يعني في تركيب المزج من غير عدد وغيره وليس على اطلاقه فيهما فانك تحذف مع الاسم الاخر
بعض الاول في بعض المركبات وهو اثني عشر فانك تحذف مع عشر الالف لانهما منزلان
منزلة الالف والنون وكان الاولى ان يدخل ما حذف منه تا التانيث فما حذف منه
كلمة لانه كذلك وانما امتنع في تركيب الاضافة لما مر واما تركيب الجملة فلانا لنعدم من
احكام المفردات والجمل بحذفه وقد جاء ترخيمه في الشذوذ كقول
فاجزوا انا تأبط قرضا لا ابا لكم ضاعا بصاع فان الذي معيوف وفي البيت شذوذات
ثلثة احدها ترخيم غير المنادى والثاني ترخيم الجملة والثالث قوله معيوف والقياس
معيف وما عدى ذلك فهو الذي يحذف منه حرف ويلحق بهذه الجملة فايدتان **الاولى** قال
ابن مالك اذا رخمت المؤنث بحذف هايه كان الاجود الوقف بالها قال ويغني عنها في الضرورة الف
نحو يا فاطما **الثانية** اذا رخمت حمزة وعزة وقفت عليها بالها في اللغتين اما الفلانة ظاهر
واما الكثيرة فلان الترخيم ازال السبب فلبها تا قال سيبويه وكذلك لو رخمت مسلمات علما
والعلة واحدة **اللغة** شبه جماعة ارخني بالزا والدال المهملة اي اسكني في البيت
الاعتباط من الدم العبيط وهو الدم الطري ومنه مات عبطة اي من غير علة وهذا حد
لا العلة فكان معتبطا هرق مرخم هرقل وهو من ملوك العجم وبختنصر ملك ايضا وهو احد
الاربعة الذين ملكوا الارض كلها **فصل** وقد يحذف المنادى قلنا اعلم ان من حذف المعمول
حذف المنادى وهو كما ذكر الا ان قوله يا بوس لزيد فيه وجوه ثلثة الرفع والتنوين كسلام عليك
والنصب والتنوين كسقيا لك والاضافة مع اقحام اللام ويكون فيه معنى التعجب وسمعنا
في التخمير بكسر الشين سماعا وفي شرح ابن يعيش بفتحها سماعا واعلم انه لا يجوز حذف المنادى
الا حيث يكون بعد حرف النداء جملة تامة **فصل** ومن المنصوب باللازم اضماره قلنا
حذف الفعل في هذا الفصل ضربان قياسي وسماعي فالقياسي التحذير والاغرا اذا ظهرت اجزاء
الاية والسماعي ما عداهما فالاول قول الشيخ اياك والاسد الى قوله منه وتفصيله
ما ذكره الشيخ وقال ابن درستويه يجوز اظهار الفعل فيه قال الاندلسي الاولى في المقدر
ان يكون متعديا الى اثنين قلنا في العلة يعني ان يكون التقدير احذر كالاسد فان قيل يلزمه
الا يجوز العطف اجاب بان اللفظ لما كان معناه باعد نفسك وباعد الاسد جاز
العطف حملا على المعنى قلنا وهو على هذا التقدير لا يحتاج الى تاويل ما ورد من نحو اياك
المرا واما التقدير الذي ذكره الشيخ فهو لك كثير وضابط التحذير وتفصيله ما ذكره خ حيث
قال هو ضمير منفصل معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا **قلت**

[illegible]

ولم يدخل في ضبطه نحو راسك والحائط فان كان النحويون يسمونه تحذيرا فضابطه
مختل وان كانوا لا يسمونه تحذيرا وان تضمن معناه فمستقيم قوله اي نحي هذا يفسر لقوله
اياي والشر وفسره سيبويه بفعل متكلم اي باعدني عن الشر وسماه ابن مالك اياي وايانا
تحذيرا لا تحذيرا وفي كلام سيبويه **قوله** وتحذفها قلنا وقدره الزجاج اياي واياكم وجه
الزجاج ان الكلام مسوق للنهي عن حذف الارنب مطلقا فجعله تحذيرا لنفسه ومخاطبه ولم
يقدر واياكم لم يحصل ذلك من اللفظ هذا باب التحذير واما الاغراء فهو قوله شانك والحج والحج
منصوب مفعولا معه لا عطفا الا ترى الى قوله مع الحج قال ح وغير فضله لانه سماعي فان
قلت الاغراء باسماء الافعال **قلت** اذا اظهرت احد الاسماء التي هي عليك واليك لانها نزلت منزلة
الفعل المحذوف **قوله** اي بادرهم قبل الليل كان الاولى ان يقول وبادر الليل ليستقيم حرف
العطف معه **قوله** اي احضر عذرك هذا تفسير سيبويه **قوله** او عاذرك هذا تفسير
المفضل بن سلمة كانه استبعد ان يقع فعيل مصدرا واكثر ما وقع مصدرا في الاصوات
كزئير وصليل وصفير وضرير فجعل فعيلا هنا بمعنى فاعل **قوله** انته امرا قاصدا قال
ح عده من باب اللازم اضماره غلط وانما هو معمول لقاصد مقدم **قلت** ليس
بغلط بل بنى على انه لا يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه كما ذكره الشيخ ظاهرا في مقدمته
فيكون تقديره عندهم انته عن هذا واقصد امرا قاصدا اي عدلا حسنا واما الاية
فتقدير الشيخ تقدير سيبويه قال لانك عندهم تعلم انه يريد اخراجه عن امر وادخاله
في اخر وقدره الفراء انتهوا انتهاء خيرا والكسائي يكن خيرا لكم اي الانتهاء ويبطل قول سيبويه انه
قد ورد الطهارة في قولهم انته وامرا قاصدا قلنا وبهذا يحاج عن الشيخ **اللغة**
اسماء ترخيم مازن على انه سمي باسم جده وقيل ترخيم مازني وعلى هذا فيه شذوذان
احدهما ترخيم غير العلم لان اسم المازني كرام ولانه حذف النون مع ياء النسب قيل ان
[illegible] ما المازني اسر بحيرا القشيري فجا قعنب اليربوعي ليقتله فحال المازني دونه
فقال قعنب كذا واما حديث واما قوله ولا زعماتك فكان واعدا وعد بشي ثم لم يف به
فراى الواعد الموعود في حاله دون ما وعده به فقال الموعود هذا ولا زعماتك اي ولا
اتوهم زعماتك واما كليهما وتمرا فاصله ان عمرا الجعدي كان بين يديه قرص وتمر
وزبد فقال له سائل اطعمني من قرصك وزبدك فخيره بين اخذ القرص والزبد او التمر
فقال السائل كليهما وتمرا هذه رواية واشار الشيخ الى البهاء حيث قال اي اعطني وغير جعله
من كلام المسؤول اي وازيدك تمرا ~~هذه رواية~~ وقد روى سيبويه كلاهما بالرفع وعلى تقدير
الشيخ كلاهما مطلوب وعلى تقدير غيره كلاهما ما سان واما وراءك اوسع لك فقيل ان ابن الحمامة

الشاعر

الشاعر اتى الحطيئة فقال السلام عليك فقال كلمة وليس لها جواب فقال ابن الحمامة
الح فقال الحطيئة وراك اوسع لك اي ان وراك اوسع لك فقال انا ابن الحمامة الشاعر
فقال كن من اي طير شئت واما من انت زيد فمثل لمن يذكر عظيما بسوء او تشبه نفسه
به قال ح وذلك بغير زيد تحسب من تؤبد وفيه نظر اذا كان مثله وقد جاز رفعه عن بعض
العرب وجهه ابن يعيش وابن مالك بان تقديره من انت كلامك زيد او ذكرك زيد قال ابن يعيش
اي كلامك كلام زيد **قلت** وهذا التقدير الاخير يفسد المعنى بل سؤال الاول من غير تقدير
اي من انت كلامك الذي لفظت به زيد لفظا نو موضوع المثل قال السيرافي اصله ان رجلا
غير ذي شرف سمي بزيد وزيد اسم رجل غيره شريف شجاع فانكر عليه ذلك واما مرحبا وما
بعده فتفسيره كما ذكر قال ح قد كثر مرحبا واخواته حتى لو وصل مصدرا بها لم يبعد قلنا
وهو مذهب المبرد **فصل** ويقولون هو كما ذكر **قلت** جعلوا الشكر قائم مقام
الفعل **تنبيه** قال ابن يعيش ما معناه ان ما كان اضمار فعله لازما فهو متضمن
لضمير فاعل الفعل وما لم يلزم فيه فلا وقد قال الاخفش ابو الحسن انه في سقيا ورعيا
ضمير الفاعل والمفعول الذي في سقاك ورعاك وليس في ذلك كصيغة ومع لنيابة هذه
عن الفعل وضعا ومن ثم [illegible] وهذه المسئلة قياسية اعني تضمن المعمول ضمير فاعل
الفعل المحذوف لزوما **فصل** ومن المنصوب باللازم اضماره ما اضمر عامله على شريطة
التفسير قلنا اخذ هذا الفصل ما ذكرناه في التاج وكلام الشيخ قد انطوى على وجوه اعرابه
من اختيار رفع ونصب وجواز الامرين ولزوم النصب والرفع والامثلة ما ذكر الشيخ **قوله**
والرفع اجود وذلك عند عدم قرينة النصب او وجود اقوى منها كما ذكر ح **قوله** اخرهما
ان يعطف هذه الجملة على جملة فعلية قلنا وجه اختيار النصب انك مع النصب تعطف فعلا
فيحصل التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه والمقدر في قوله والظالمين اعد لهم اهان
الظالمين اعد لهم وفي فريقا حق عليهم الضلالة اضل فريقا ويحتاج الى تفسير بحكم عليهم بالضلالة
قوله ذهب التفاضل قلنا اشار الى علته بقوله ذات وجهين يعني ان الجملة بالنظر
اليها اجمع اسمية وبالنظر الى الجزء الثاني فعلية فعلى حسب قصدك في العطف ان اردت
على الكبرى رفعت وان اردت على الصغرى نصبت كل ذلك للتناسب وكان الاولى ان يمثل الشيخ بغير
هذا المثال لان العطف على الصغرى في مثاله مشكل من حيث ان الصغرى خبر متضمنة لضمير
يعود على المبتدا فيلزم في المعطوفة عليها ان تتضمن ضميرا يعود عليه لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه في لزوم ذلك والمثال المستقيم زيد قام واخاه اكرمته ولولا خشية
الاطالة تكلمنا على التاويل للشيخ واعتراضاته **فان قلت** اذا استوى الامران هنا

فهلا رجع إلى الأصل وهو الرفع **قلت** إنه وإن ترجح الرفع من هذا الوجه فالنصب قد ترجح
من جهة أخرى وهو أولوية العطف على الأقرب **قوله** عادت الحال الأولى جذعة قلنا أعني اختيار
الرفع وذلك لوجود القرينة التي هي أقوى من قرينة النصب واعلم أنه إذا انتصب هنا فالفعل المقدر
إنما يكون بعد الاسم لأن أما لا يليها إلا الفعل الناقص **قوله** قلنا فما يختار فيه النصب وإنما اختير
لأن هذه المذكورات بالفعل أولى **قوله** ومثله السوط ضرب به زيد قلنا تقديره استعمل الجلاد
السوط ضرب به زيد وأعلى الخوان اللحم أكل عليه والأبيت زيدا أنت محبوس عليه وانظر زيدا أنت
مكابر عليه وأتيا بهت زيدا سميت به **قوله** ومنه أزيدا ضربت عمرا وأخاه تقديره أهنت زيدا
وإنما فصله لأنه مخالف للأول حيث لم يسلط على ضميره ولا على ملابسه من قوله مررت وإنما جاء ملابسه
معطوفا على معمول الفعل فصح كونه من هذا الباب وإلى هذا أشار الشيخ بقوله لأن الآخر متلبس
بالأول يعني أن عمرا ملتبس بزيد وهو الأول بعطف أخاه عليه ولا يتوهم خلاف ذلك وإن سبق إلى
الفهم وكذلك لم يكن رجلا ملابسا لزيد إلا بصفته وهي تحبه **قوله** فليس إلا الرفع قلنا لأنه لو
سلط عليه لم ينصبه بل يرفعه **قلت** إن صورته صورة السوط ضرب به زيد فيلزم أن يتساويا
قلت ولا سواء فإنك لو سلطت ضرب به على السوط كان القائم مقام الفاعل غير السوط وهو
المضروب بخلاف هذا **قوله** وإن يقع عطف على قوله والباقي أن يقع والعلة واحدة وكان القياس
في هذه أن يجب النصب للزومها الفعل عند البصريين وقد ذكرنا لم لا **قوله** وبعد حرف النفي قلنا
فلو تقدم الاسم على الاستفهام والنفي والشرط لزم الرفع لئلا يعملها بعدها فيما قبلها فيبطل
تصدرها ولو كان النفي بلم أو لن كان المختار النصب لأنها تنزلت منزلة الجزء من الفعل لعملها فيه
فكما يصح تقديم معموله مع عدمهما كذلك معهما وإنما اختير النصب لأجل النفي لو تأخر **قوله** وإن
يقع في الأمر والنهي قلنا إنما اختير فيهما النصب لأنه لو رفع لوقع الإنشاء خبرا وهو لا يقع خبرا إلا
بتأويل بعيد فاحسن تقدير الفعل لذلك وتقديرها جلي **قوله** ومثله أما زيدا فاضربه
إنما فصله لأن قرينة الرفع قد دخلت وهي أما فنبه على أنها ولو دخلت على الطلب فالطلب أقوى
في استدعاء النصب ووجه قوته ما ذكرنا من حذر وقوع الإنشاء خبرا وقال بعضهم إن النصب
هنا مساو للرفع أعني بعد أما لأنها لازمة للمبتدأ والخبر فتساوت قرينة النصب وأجيب بأنها
شرطية والشرط يلزم الفعل والزم أن يستلزم النصب وأما الأولى النصب فما ذكره الشيخ
اللغة البيت لابن أبي ليلى بلال ويقال ابن أبي بردة واسم أبي بردة عامر بن أبي موسى الأشعري واسم أبي موسى
عبد الله وهو الذي خلع عليا عليه السلام عن الخلافة فيما قيل وولده عامر هو الذي قضى بمسألة خالف فيها
إجماع الأمة فلما كان يفتخر ويقول كيف لا أفتخر وأنا ابن أحد الحكمين ولقد كان له خلوة به
التصاغر لذلك لا التفاخر به فإنه شيء يا قوم دسته أبو موسى الإسلام ولكن هذه الحجة

ليست

ليست بأكثر من قوله لقاتل عمار بن ياسر رحمه الله أعطي بكل التي قتلت بها عمارا أقبلها
وقيل إن ولده هذا أعني بلالا هو أول قاض ارتشى في الحكم وكان كريما وقيل إنه لما انعزل وظهر
النعتدهم عمر بن عبد العزيز بتوليته قاضيا في العراق فاستنبطه بعض خواص عمر وأراه أنه
يشير بتوليته على أن يرشيه فقال له لك عمالة التي سنة وكانت مائة ألف وقيل ألف **قوله**
فقام بفأس بين وصليك جازر هذا دعاء عليها كأنه يريد أنه لا حاجة لي إليها بعد وصوله إليه
أو يغنيه عن الأسفار وقد اعترض ذو الرمة في ذلك فقيل الأليق أنها إذا أوصلته عرضه ومطلوبه
أن يقابلها بالحسن فلهذا قال مثلها قاله بعضهم وإذا المطي بنا بلغن محمدا فظهورهن على الرجال حرام
قوله بين وصليك الوصلان بكسر الواو الفخذ والعجز وقيل طبقتا الظهر وأما بيت جرير فهو يذم
به عمر بن لجا وأما بيت أبي الأسود الدؤلي فهو يعني بالأمير عليا عليه السلام وابن عباس رحمه الله وأما
البيت الأخير فهو للنمر بن تولب وهو يعني لا تجزعي إن أهلكت لنفيس من مالي مع بقائي فأما إن
هلكت فاجزعي **فصل** وحذف المفعول به كثير قلنا لما ذكر حذف الناصب ذكر حذف المنصوب
وقسمه إلى قسمين فالأول ظاهر وأما الثاني فإنما حذف فيه لأن الغرض بها الإخبار بمجرد
الفعل نحو فلان يأمر وينهى ولهذا جعله بعضهم قسما برأسه لأمر ما حذف مفعوله يعني أن
الواضع قد وضع يعطي لمجرد الإخبار بالفعل تارة ومتعديا تارة وأهل القول الأول جعلوا
وضعه للتعدي ثم حذف المفعول وقال بعضهم أصلح في الآية مضمن معنى بارك في ذريتي ويجرح
مضمن معنى ينزل في عراقيبها فلا حذف حينئذ واعترض هذا بأن اللفظ لا يحكم عليه بالتضمين
مع إمكان معناه الظاهر وإنما التضمين عند تعذره كقوله تعالى فاستمعوا له فإنه مضمن
معنى أنصتوا له وكقوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن أمره فإنه مضمن معنى يخرجون لأن القياس
فاستمعوه ويخالفون أمره **اللغة** قوله من ذي ضروعها يعني أن تعدو الإبل إذا لم تنزل
لبنا للضيف بالمحل وهو الجدب عقرتها لهم وأراد بذي ضروعها اللبن **المفعول فيه**
هو ظرف الزمان والمكان قلنا إنما لم يذكر حده لأن قوله المفعول فيه ينبئ عنه وهذا الفصل
متضمن لقسمين للمفعول فيه **الأول** المبهم وموقت وقد اعترض ح بأنه في قسمه
المنصوب على الظرفية وظرف المكان لا ينتصب منه إلا المبهم فكيف أدخل المختص في القسمة ولم
ينتصب منه إلا دخلت الدار عند من لم يجعله مفعولا به وذهبت الشام ولم ينتصب بعد
ذهبت إلا الشام **قوله** فالمبهم قلنا أما مبهم الزمان فهو ما ذكره إلا أنه قد قيل في الحين
أنه في الأصل لا يتعين سنة أو أربعين يوما وأما مبهم المكان فاختلف فيه فقال الشيخ وغيره
هو الجهات الست وحمل عليها عند ولدى ومع ودون ومكان وما تقدم دخلت على الأصح وكان

ان المبهم منه ما له اسم يخصه ... وقد جعلوا من المبهم ما يختص ... في الجمله

هو لا المبهم غير المحدود والموقت المحدود وينتقض بالفراسخ والبرد داله ميال ومنهم من
قال المبهم النكره والموقت المعرفه واعترض عليهم ح بانه يصح قعدت مكانك فلو كان موقتا
لم ينتصب القول الثالث لان تسميته دارا ما عسا را امرا داخل فيها وهو الخطا وبحو فرسخ
مبهم لانه غير محدّ الحد وهما غير داخل فيه **الثانيه** الى متصرف وهو الذي يستعمل اسما
وظرفا وغير متصرف وهو الذي لم يستعمل الا ظرفا اي مفعولا فيه لا مفعولا به ولا مرفوعا
واعتقد الجر في غير المتصرف ذكره في شرح الجمل لان الجر اخو النصب على الظرفيه لا فتقار كل منهما
الى متعلق وضابط غير المتصرف ما كان مبنيا من ظروف الزمان غالبه كقبل وبعد ولدن ولدى ما كان اذ
واذا وما عدا مذ ومنذ ومن المعربات ما ذكره الشيخ ولا يوجد الا سماعا وزاد في تسهيل ابن مالك
صباح مسا وبعيدات بين اي حينا بعد حين وبعيدات جمع بعيد وهو تصغير بعد والبين
البعد كانك جيته بعدا بين حينا بعد حين ولهذا قلت بعيدات اي ابعاد سواعتين هذا انه لم
تعينا وزاد ما شرطه التعيين من نحو ضحوه وصباح ونهار وليله وذات يوم او ليله وذا صباح
في لغه خثعم واعلم ان غير المتصرف ينقسم الى منصرف وغير منصرف وغير المنصرف نحو اتفاقا
من لم يحكم ببنائه وفي نسخه الصغاني منع صرف ضحى وعشا وعشيه وعتمه ومسا وضحى
ابن مالك والشيخ ظاهر بصرفها الا ان ابن مالك روى عن بعض العرب منع عشيه **قوله** ومنه
عند وسوى وسوا وسوا ادعى ان هذه لازمه للظرفيه ولا ما عند فاجماع ودخول من
عليها لا يخرجها عن الظرفيه واما سوى واخواته فهذا مذهب البصريين كسيبويه وغيره والوجه
والوجه لهم ان الممدود منها لم يسمع الا منصوبا والجر شاذ ولا فارق بينها واعلم
ان الظرفيه فيها معنويه لا حقيقيه عندهم كانك اذا قلت ما ملكت شيئا سواك فكانك
قلت مكانك والمعنويه عند العرب كالحقيقيه ولهذا يقولون انت عندي بمنزله فلان يعنون
في الموده ومن المعنويه قولهم اعطني هذا عوضا من ذاك اي مكان ذاك وخالفهم في ذلك ابن مالك
وغيره وجعلوها بمعنى غير وادعوا اجماع اهل اللغه على ان معنى قولك قاموا سواك قاموا
غيرك وربما اوردوا شواهد على ايلائها العوامل رفعا على الابتدا والفاعليه ونصبا بان
المفتوحه وغيره لكن قلنا الاجماع منازع فيه والشواهد متاول لتوافق ما ذكرناه من قياس
كلامهم وان كان خلاف الظاهر **قوله** وما يختار فيه قلنا انما اختير ما ذكره لان في خروجه
عن الظرفيه ارتكاب محذور من اقامه الصفه مقام الموصوف والاكثر ذكر الموصوف واقامه
الظرف مقام الفاعل وهو قليل ولم يذكر الشيخ الا صفه الزمان وزاد ابن مالك صفه المكان
مثاله قعدت ...ا منك **فصل** وقد يجعل المصدر حينا قلنا هذا الفصل قد تضمن ذكر ما
جعل ظرفا وليس في اصله ظرفا وهو على ضربين مصدر وغير المصدر فقد استوفى الشيخ امثلته

واعترضه

اعترضه ح في تمثيله بمقدم الحاج لان مفعلا لا يصلح مصدرا وظرفا في اصل الوضع
قال ابن مالك وهذا الباب من باب حذف المضاف واقامه المضاف اليه مقامه والتقدير
زمان قدوم الحاج الى آخر الامثله **قوله** ومنه سير عليه ترو يختص الافصل هذه
لانها قد سمعت باعيانها عن العرب واما غير المصدر فلم يذكره ولا نيابه المصدر عن ظرف
المكان ونحن نذكرهما اما الثاني فنحو قعدت قرب بك اي مكان قربك واما الاول ففي اسماء
اعيان منها قولهم لا افعل ذلك معزى الفزر اي مده تشتتها لانها تشتتت فلم تجتمع ولا اكلم
زيد القارظين اي مده مغيبهما ولا اتيك عمر الهبيره بن سعد اي مده مغيبه ومن كلام
العرب الفصيح لا افعل ذلك الشمس والقمر اي مده طلوعهما ولا اكلم فلانا الفرقدين اي
مده طلوعهما واعلم ان شرط ذلك كله ابهام بعضه كمقدم الحاج او مقدار مثل صلاه
العصر ونحوهما **فصل** وقد يذهب بالظرف قلنا هذا الفصل ذكر فيه ما يصح الاتساع بالظرف
معه من الافعال وما لا يصح ويعني بالاتساع جعله مفعولا به لا فيه وانما تبين الاتساع
مع المضمر للزومه اعادته في لانه لم يكثر استعماله كالظاهر فلم يستغن عن اللفظ بفي معه دلاله
على الظرفيه ولم يصح الاتساع بالظاهر لجواز حذفها معه اما ما يصح الاتساع بالظرف معه
من الافعال فهو اللازم نحو اليوم خرجته تشبيها بزيد ضربته والمتعدي الى واحد نحو اليوم
ضربته زيد تشبيها بعلمته قائما واما ما لا يصح معه فهو المتعدي الى ثلثه لانه لم يوجد
فعل متعدّ الى اربعه فيشبه به واما المتعدي الى اثنين ففيه مذهبان فاجاز بعضهم
اليوم اعطيته زيد درهما تشبيها بنحو زيد اعلمته عمرا قائما ومنعه بعضهم لقله المتعدي
الى ثلثه ولما يلزم من التشبيه بالكثير التشبيه بالقليل **قوله** ويضاف اليه قلنا انما
تمحض لكونه مفعولا به في المثال لان المصدر انما يضاف الى فاعله او مفعوله واسم الفاعل
الى مفعوله ولو كان باقيا على الظرفيه لم يجز جره **اللغه** البيت لرجل من بني عامر وتحره
قليل سوى الطعن النهال نوافله ... والنهال المرتويه من الدم والنوافل الغنائم يعني
لم يغنم فيه الا الطعن لا النوافل **فصل** وينتصب بعامل مضمر وعلى شريطه التفسير قلنا
هذا تقسيمان لا واحد وقد مثل كلا منهما **اللغه** اشاير اليوم مثل تضرب في الباس من الحاجه
واشاير بمعنى بقيه اي في بقيه اليوم تطلب حاجتك **قوله** حينئذ الان قلنا هو كما ذكر
فايده من جمله المفعول فيه ما جا على مفعل من اسما الزمان والمكان ولا يعمل فيها الا من
جنسها ولذلك نص سيبويه على شذوذ هو مني مقعد القابله وخالد مناط الثريا وغيره
من جز الكلب ولو قيل قعدت مقعد القابله وما اشبهها كان قياسا **المفعول معه**
هو المنصوب بعد الواو قلنا هذا الفصل قد تضمن الحد والامثله وما وجه اشتراط

بعض ... ربه ... احمد ...

الفعل او معناه اما الحد فما ذكره الشيخ الا انه انما يصلح لمن قد عرف ماهية المفعول معه
واما جاهل الاسم واما جاهل الماهية فهو في حقه دور محض واعترضه السخاوي بانه
غير جامع لانه قال بالنصب بعد الواو التي بمعنى الباء لا بمعنى مع في نحو ما زلت وزيدا حتى
فعل كذا اي بزيد وهو مضارع في جعل الواو بمعنى الباء واما وجه اشتراط الفعل
او معناه فلان الواو بمعنى مع ومع ظرف تستدعي عاملا ولا يكون الا الفعل او معناه
واما الامثلة فجلية فان قلت لم فصل الاية قلت لما كان الظاهر يقتضي فيها
بالعطف على امركم لا مفعولا معه فان قلت فلم عدل عن الظاهر قلت لوجهين
احدهما انه لو عطفه لكان المعنى اجمعوا امركم واجمعوا شركاءكم وانت لا تقول الا اجمعت امري
وجمعت شركائي الثاني ان يعقوب قراها بالرفع واذا اجتمع قراءتان لا احديهما احتمال
احدهما فوافق للقراءة الاخرى كان حملها عليه اولى جمعا بين القراءتين اللغة البيت الاول
للقشيري والبيتها حكاه للرياشي عن ابي زيد ومعناه جلي والثاني لمسكين الدارمي وعجزه
وقد غصت تهامة بالرجال وانكر ابو حاتم كون هذا اوله لان بجيلة من تهامة [illegible]
شهور وقال اوله اتوعدني وانت بذات عرق قيل وليس هذه رواية لا قوله بل تطلع
والثالث صدره اذا كانت الهيجا وانشقت العصا فصل وليس لك ان تجره حملا على المكني
قلنا اراد بالمكني المضمر المجرور وانما لم يجز ذلك لان شرطه اعادة الجار فصل واجازه الكوفيون
قوله كان الاحسان قلنا لانه قد امكن العطف وهو الاصل ومنع ح من سواه فصل واما
في قولك ما انت وعبد الله قلنا انما وجب العطف هنا لانه لم يتقدم فعل ولا [illegible] الواو للمعية
ولا هو ما يفتقر الى متعلق فيقدر الفعل اللغة البيت الاول للمتنخل السعدي وصدره
بل زيد قال اخا بني خلف ما انت وبل سك والفخر والبيت الثاني صدره وكنت هناك انت كريم قيس
هو يرثي ممدوحه والفجار بكسر الفاء وفتحها والبيت الثالث لا [illegible] المتلف
الفلاة التي لا علم فيها يبرح اي يشق على الذكر وهو البعير الضابط القوي قوله وهذا
الباب قياسي قلنا اكثر البصريين على انه قياسي لكثرة ما ورد منه وذهب الاخرون انه
سماعي في موضع غيره ولا يتعدى اليه الا بالسماع قال ابو علي والاخفش من جعله قياسا لم
يجز منه الا ما جاز ان يستعمل معطوفا من جهة المعنى ومن عده لا يقف على السماع قال الاخفش
فلا تقول ضحكت وطلوع الشمس لان المجاز لا يقدم عليه الا بدليل المفعول له قلنا قد
اورد في هذا الباب ثلاثة فصول في حده وشروطه واحكامه اما حده فاعترض بانه يدخل
فيه نحو حسنك للسمن واشترط معقولا من اجله في الاصطلاح ولو قال هو المنصوب علة للاقدام
على الفعل لخرج عن هذا واعلم ان العلة اعم من الغرض بدليل قعدت عن الحرب جبنا فان الجبن

مثله

لسر عرضا للفاعل وبهذا المثال سقط قول من قال ان الاول حسن في الثاني واما الا
فما ذكره الشيخ الا ان تمثيله بضربته تاديبا فيه اشكال وان كان كثير من النحاة قد مثل
به وهو ان تاديبا منصوب بادبت وادبت يصح كونه بمعنى ضربت وغيره كما ان ضربت يحتمل
انه بمعنى ادبت وغيره فاذا قلت ضربته احتمل اي الانواع هل التاديب وغيره فاذا
قلت تاديبا بينت النوع فكان نحو رجع القهقرى على سواء واذا كان كذلك لم يصح ان يكون التاديب
غرض الضارب لان الشيء لا يكون غرضا في نفسه وانما غرض الضارب التادب من المضروب فالتبس عليه
التاديب بالتادب فافهم هذه النكتة واما الفصل الثاني فشرايطه ما ذكر الشيخ
واعترضه بعضهم بكونه لم يشترط ان يكون نوعا للفعل وهذا يؤيد اعتراضنا للمثال وزاد بعضهم
ان يكون من افعال القلوب مثل جئتك طمعا ورجاء وخوفا وانما اشترطت الثلثة لتقوى
معنى التعليل فيحسن حذف الحرف الدال عليه اذ لا تجتمع هذه الا في التعليل فيحسن حذف اللام
لظهور معنى التعليل فاذا فقد ظهور معناه [illegible] قوله باللام قلنا لو قال
حروف التعليل لكان اخصر وارفع لوهم من يتوهم انه لا يصح فيه الا اللام وغيرها جائز نحو مما خطياتهم
اغرقوا فادخلوا نارا ونحو ضربت زيدا لانه قام اي لاجل قيامه قوله للتيمن مثال الفقد
الثلثة قوله لاكرامك مثال لفقد الثاني قوله لمخاصمتك مثال الفقد الثالث وفيه تسامح
لانه داخل في فقد الثاني ويرد على الشرط الثاني قوله تعالى اذ يغشاكم النعاس امنة منه
على قراءة من قرأ بالالف فانه مفعول من اجله وليس امنة من فعل النعاس والجواب
ان اسناد الغشيان الى النعاس مجاز وهو في التحقيق مسند الى الله تعالى والامنة فعله فكانه
قال يغشيكم كما في القراءة الاخرى واما الفصل الثالث فكما ذكره الا ان الجرمي وابن السراج
والرياشي منقول منهم منعه معرفة بناء على اصلهم من ان انتصابه انتصاب المصدر الواقع
موقع الحال في نحو قتلته صبرا ونحو ضربته تاديبا فجعلوا اضافته لفظية اللغة
الاجل مصدر يقال اجلت اجلا اي كسبت كسبا فاذا قلت فعلته اجلك فالمعنى لكسبي اياه
لك واما العجاج فيصف حمر الوحش او البقر والعاقر الكثيب من الرمل الذي لا ينبت والجمهور
المتراكم الزعل النشاط المحبور المسرور والهول مصدر من هاله اي عظم عليه امره والهبور
جمع هبرة وهي الصخور وقال ابن يعيش جمع هبر وهو المكان المطمئن من الارض لان الظبية تخافه
اذ هو محل الكمين الحال قلنا في هذا الفصل سؤالان لم قدم ذكر الشبه
على الحد وما يرد على حده والجواب اما عن الاول فانما بدأ بذكر الشبه تنبيها
على انه قد شرع في المشبهات لان الحال اولها واما ما يرد على حده وهو قوله ومجيئها الى اخره
فيرد عليه الصفة لانها تبين هيئة الفاعل والمفعول والجواب ان اصل وضع الصفة

ليدل على هيئة ذات سواء كانت فاعله ام مفعوله ام غيرهما نحو زيد القائم عنده بخلاف
الحال فانه وضعها لتدل على ما ذكر فقط ولم يجدها الا باعتبار ما وضعت له في الاصل وقد
حدث فانه اللفظ الذي يبين كيفية وقوع الفعل وهو مستقيم الا ان الشيخ جعله هيئة
للفاعل وهنا جعله للفعل والمعنى واحد واما قول الشيخ ظاهره وعن بانها حال نكرة تاتي
بعد معرفة قد تم الكلام دونها ودونها ستنتقض بنحو ضربت رجلا وتاديبا وغيرهما **قوله**
مصعدا منحدرا في بعض النسخ بواو وفي بعضها بغير واو والكل مستقيم الا ان مقصود الشيخ
لا يستقيم الا مع الواو لانه مثال للمتفرق والمتفرق يجب فيه الاتيان بالواو كما لو قلت
مررت بزيد وعمرو فان اردت الجمع قلت العاقلين وان اردت التفرق ولم يصح الجمع
قلت العاقل والجاهل وكذلك هاهنا اذا قصدت تفرقها قصدت الى جمعه معنى وتعذر لفظا
قلت لقيته مصعدا ومنحدرا او النسخة الاخرى تستقيم ان جعلت مصعدا من المفعول
من الفاعل ولم يقصد في ابتداء الكلام الا تبيين احدها كان جعلت لقيته مصعدا وتم الذي اردت
الاخبار به من اول الامر ثم بدا لك ان تبين حال الاخر بعد ان تم مقصودك فلما لم تجمع من اول
الامر لم يجب الجمع فان قوله النسخة الاولى حذف الواو وان صحيحا يوهم ان الحالين لواحد وليس
كذلك **فان قلت** ففصلها **قلت** قال في المحصل الاولى للمفعول والثانية للفاعل
وعاكسه ابن يعيش وهو عندي الصحيح لانه راعى الترتيب والامام راعى ايلاءها صاحبها فاذا
امكن لم يعدل عنه وهذا لا يقابل ما ذكرناه **اللغة** الاتيان اللحم على العجيرة وتشتطان المحزم
عطفا على ترجف فاضله وتستطاران وفي شرح الجمل ان هذه الالف منقلبة عن نون التاكيد الخفيفة
وهو غلط اذ ليس موقع لها **فصل** والعامل فيها الى اخره قلنا اعلم انه ضمن هذا الفصل كون
الحال يجي من الفاعل لفظا ومعنى ومن الفاعل معنى فقط والمفعول كذلك والا ما ذكر الفعل وشبهه
والمفعول ما ذكر وكلها متفق على انها معنوية ما عدا فعلا معينا فمنهم من جعله من اللفظي لان العامل
في التحقيق عنده استقر او مستقر واما الشيخ والاكثر فجعلوه معنويا والفرق بين القولين
ان الاولين يجعلون المحذوف في حكم المنطوق ويريدونه عند النطق بما هو متعلق به والاخرون
يجعلون المحذوف نسيا منسيا والضمير في الظرف والوجه لهم انه لما لم يبرز في هذه المواضع
قط لم يكن الا ارادة المتعلق وجه مع نيابة غيره عنه وفائدة الخلاف يظهر في جواز تقديم الحال
على هذا العامل فالاولون يجوزونه يقولون مقيما فيها زيد والاخرون يمنعونه كما في هذا زيد
قائما **فان قلت** العامل في الحال العامل في صاحبه والعامل في زيد الابتداء لا اسم الاشارة وكيف يعمل
اسم الاشارة في الحال وصاحب الحال زيد والابتداء لا يعمل النصب **قلت** صاحب الحال في التحقيق غير
زيد لان التقدير المشار اليه قائما زيد فهو من الضمير المجرور وهو معمول للمشار ولو كان حالا من زيد

لزم

لزم ان يكون عن زيد في حال القيام **قوله** فالاول يجوز فيه متقدما ومتاخرا قلنا لانه تصرف في
نفسه متصرف في معموله ولا خلاف في ذلك واما المعنوي فضعيف عن هذا التصرف فقال فيه ولا يعمل
الا متقدما ولا خلاف في ذلك ايضا وانما هو في تعيين المعنوي **قوله** وقد منع في مررت راكبا
بزيد ان يجعل راكبا حالا من المجرور قلنا هذا كلام في تقديم الحال على صاحبه وفيه الخلاف ثان وتفصيلان
الاطلاق الاول للفراء وهو منع التقديم عليه مطلقا **الثاني** انه جائز مطلقا
واما التفصيلان فالاول منهما للاخفش انه يجوز تقديمه اذا كان العامل لفظيا والصاحب
مضمرا نحو راكبا جئت وعلى المعنوي في نحو زيد في الدار قائما لانه ليتاخر زيد فان تاخر لم يجز وقد قيل
ان مذهب الفراء كمذهب الاخفش **التفصيل الثاني** للاكثر وهو انه يجوز التقديم على الصاحب اذا
كان العامل لفظيا لا معنويا ثم اختلف هؤلاء اذا كان العامل لفظيا والصاحب مجرورا فاكثرهم
يمنع التقديم هاهنا وحجتهم ان الحال تتمة لصاحبها في المعنى فكان الجار عاملا فيهما فكما لا يجوز
تقديم المجرور على جاره كذلك ما هو تتمة له مع انه لم يسمع عن العرب التقديم في حال المجرور
واجازه ابو علي وابن كيسان وابن برهان واحتجوا بان العامل متعلق الجر وهو فعل او شبهه
وقد جاز تقديم الحال عليه نفسه فالاولى على معموله وهو الصاحب قالوا ولا يحتاج الى سماع
كما في اكثر المقيسات احب ... فان الحال مطرد ما لم يؤد الى مخالفة اصل ولو قدمت الحال من غير
سماع هدم ما ذكرنا **فائدة** حكى سيبويه وابو الخطاب عمن يوثق به من العرب جواز رفع منطلق
في نحو هذا زيد منطلقا ووجهوه بانه خبر بعد خبر وغير ذلك **فصل** وقد تقع المصدر حالا
قوله ثم قاما انما حكم بمصدريته قائم لانه لو لم يكن مصدرا لم يكن الا حالا ولو كان حالا لكان من الضمير
في ثم فيكون المعنى قم في حال قيامك وهو غير مستقيم فوجب الحكم بمصدريته **قوله** قلنا انما كان مصدرا
ايضا لان مصدر ليست على حلفه لا اشتم الدهر مسلما والمعطوف عليه حسن حمله وهو لا اشتم
في المعطوف ان يكون حمله ولا يكون حمله الا اذا قدر ولا يخرج خروجا فوقع خارجا موقع
خروجا ولا يستقيم حينئذ ان يكون حالا اذ يكون التقدير ولا يخرج في حال خروجه فاسمع هذا
راي سيبويه وذكر عيسى بن عمر انه حالية تستقيم وان يقدر في حال لا اشتم الدهر غير خارج
في زور كلام وصاحب الضمير الحال في عاهدت من قوله في البيت الاول الم ترني عاهدت ربي
وانني لبين رتاج قائم ومقام على حلفة والاظهر كلام سيبويه لان قصد الفرزدق انه عاهد
الله تعالى انه لا يشتم مسلما ولا زور كلامه ولا يستقيم الا على تقدير سيبويه **قوله** قتلته صبرا
قلنا ما ذكره هو مذهب الاكثر اعني كون هذه المصادر بمعنى الحال كما مثل واستشهد بها انتصابه
وقد ردها بعضهم بحذف مضاف التقدير ذا ركض الى اخره **قوله** وليس عند سيبويه بقياس يعني ليس

لكن ان يجعل المصدر حالا مع عدم السماع وان اراد معنى الحال كهذه والوجه له ان
في ذلك مخالفة للاصل ولا يعدم علته الا السماع **قوله** في كل ما دل عليه الفعل يعني في نحو اتيته
مشيا فان الاتيان احد محتملاته المشي فكان ذا الا دلالة عليه بخلاف اتيانا ضحكا فالاتيان لا يدل
على الضحك **اللغة** قتلته صبرا الصبر الحبس اي انا رجله بالحبس اي تماشيا لا راكبا **فصل**
والاسم غير الصفة والمصدر بمنزلتهما قلنا يعني بمنزلة الصفة والمصدر في وقوعه حالا فالاح
وهذه اشارة من الشيخ الى ان المعتبر في الحال ان يدل على الهيئة لا ان من شرطها الاشتقاق
كما ذكره اكثر النحويين ولما لم يكن في كلام الشيخ ما يشعر بذلك لكنه مطلق **قوله** هذا بسرا اطيب
منه رطبا قلنا اختلف في العامل في بسرا ورطبا على الطلة قد يرى تفصيل **فاله وقال** بعضهم
وهو ان العامل فيهما اطيب وقواه الثاني لاخر وهو ان العامل فيهما كان مقدرا
التقدير هذا اذا يكون بسرا اطيب منه اذا يكون رطبا وجعل هذا مذهبا للشيخ ظاهر
احتمل من كلامه في شرح الجمل وليس عندي ما خذ واضح في ذلك واما التفصيل فهو ان العامل في
بسرا هنا وفي رطبا اطيب وحجته ان افعل لا يعمل فيما تقدمه والاجاز ان يقول زيد منك
احسن والمعلوم خلافه وان الحسن لو عمل في الحالين جميعا لزم ان يكون الشيء الواحد مقيد بحالين
متضادين في حالة واحدة وهو محال والمختار هو الاول والجواب عن هذا اما عن الاول فمن
وجهين احدهما انه امتنع تقديم منك على افضل لان منك بمنزلة المضاف اليه الا ترى ان منك
واقعه موقع الناس في زيد افضل الناس ولا يلزم من امتناع تقديم ما هو بمنزلة المضاف
اليه امتناع ما ليس كذلك الثاني انا وان سلمنا انه بمنزلة منك فان المعروف من العرب اذا
فضلوا شيئا على نفسه او غيره او شبهوه بغيره باعتبار حالين قدموا احد الحالين على العامل
ليحصل لهم المعنى المقصود وان كان العامل مما لا يصح تقديم معموله عليه فيقولون زيد قائما
احسن منه او منك قاعدا وكعمرو قاعدا وان كان الجار لا يتقدم عليه الحال لانه معنوي
والجواب عن الثاني ان افعل جهتين هما الزيادة واصل الطيب فيعمل في بسرا بالنظر الى معنى
الزيادة وفي الرطب الى اصل الطيب فكانك قلت هذا زاد طيبه في حال بسريته على طيبه في حال رطبيته
فجاز تقييده بالحالين المتضادين باعتبار هاتين الجهتين واما من قدر كان فيهما ان القول ان
يجيان في العامل اذا لان الظرف قد كان الحال **قوله** جاء البر قفيزين فالاح الاولى ان يجعل
قفيزين صاعين خبر لجا فالان الكلام لا يتم بدونهما بناء على انهما من اخوات كان فالا انك تقول كلت
البر كيل قفيزين فكان التقدير قصار قفيزين اه نحو ذلك وللقائل ان يقول معنى الصغير وهنا
بعيد الا ان يقدر صار الي على قفيزين لحصل معنى صار **قوله** وكلمته فاه الى في فالاح

هذا

هذا مما يشكل هنا بل النحويين قال لان اصله فوه الى في ويده بيدي والجمل قد تستعمل استعمال
المفردات يعني في وقوعها حالا وصفة ولا يستعمل المفرد موضع الجملة نريد وهذه الصورة
استعمال للمفرد موضع الجملة لانه نصب فاه وهو لا يتم الا بما بعده ولا مقدر يكون ناصبا له فصار
فاه الى في مثل فوه الى في سواء ال وايضا فان الهيئات عن الجمل لا يكون الا مفردة كضارب ونحوه
الا ما كثر للتفصيل وهو بابا بابا ثم قال في توجيه فاه الى في ويدا بيد انه كثر استعمالها
حتى فهم من قولك فوه الى في مشافها من دون نظر الى اجزائه فلما فهم منه معنى المفرد اعرب اعراب
المفردات منصوب نسقا بقولهم بابا بابا كما ينوب ما ذكر وان كان مضافا التنزيله بكثرة الاستعمال
منزلة الاسم المفرد ومثله يدا بيد لان تقديره متحاله ومنع بعضهم دفع بدعلي الابتداء
وان كان الفصل لانه يوهم ان الغرض المصافحة وليس كذلك وانما معناه التعجيل متقابضين كانا
ام متباعدين وجوزه بعضهم وهو الصحيح ومثله شاة من قولهم بعث الشاة شاة ودرهما الا ان
معناه مسعرا بدرهم فحذف مسعرا للدلالة شاة عليه وابدل من باء المصاحبة والاولى ان يقال
المقابلة واوا فلما ابدلت واوا وجب ان تعرب ما بعدها اعراب ما قبلها كما في كل رجل وضيعته
وامراة بعينه فكان ودرهما مفعولا معه له حال وجوز الخليل رفع شاة ودرهم على الابتداء
وتقدير مقرونان ونحوه ما تقدم **قوله** بينت له حسابه بابا بابا المعنى بينت له حسابه
مفصلا لان الغرض تكرير الشيء مرتين يستوعب تفصيل جميع حسنه فلما دل على هذه الهيئة صح
وقوعه حالا **فصل** ومن حقها ان يكون نكرة قلنا في هذا الفصل ثلاثة اسئلة لم وجب
تنكيرها ولم وجب تعريف صاحبها ولم وجب تقديمها اذا كان نكرة **والجواب** اما تنكيرها
فلانها حكم والاحكام انما يكون نكرات لان تعريف المعروف لا وجه له ولذلك قالوا ان القائم من
زيد العالم لئن باخر على الحقيقة والتقدير محكوم عليه بانه القائم واما تعريف ذي الحال
فلانه محكوم عليه فلا بد من تقدم علميته ليكون الحكم على محقق **قوله** وارسلها العراك
هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره لا نسلم ان الحال لا يكون الا نكرة وها هي في ارسلها العراك
واحاله معرفة والجواب من وجهين احدهما ما ذكره الشيخ وهو ان لفظها لفظ المعرفة
وهي معنى فائدة النكرة كما في كلمته فاه الى في الثاني ان هذه مصادر لافعال محذوفة
وهو الحال الحقيقي والتقدير تعترك العراك وهذا راي الاخفش وابي علي والمبرد والشيباني وهم
لا يوافقون الشيخ ويسوونه فيما لا فعل له نحو مررت بهم الجماء الغفير وقضهم بقضيضهم واما
وجه تقديمها اذا كان صاحبها نكرة فلانها لو تاخرت لالتبست بالصفة فاذا قدمت ارتفع
اللبس واجاز عبد القاهر تاخيرها وتقديمها احسن **اللغة** قضهم ماخوذ من قض اذا

اذا كثر والكثرة الوقوع على الشيء يقال عقاب كاسر وقصص يعني مقصوص كأنهم لازدحامهم
يقع بعضهم على بعض فيكون فيهم كاسر ومكسور فكأنه قال مررت بهم كاسرهم ومكسورهم
وقد يجعل قصهم تابعا لما قبله في الاعراب مطلقا بدلا منه واما الجماء الغفير فالجماء اسم والغفير
صفة له والجماء من جم الشيء اذا اجتمع وكثر والغفير من غفر الغيم السماء اذا غطاها ولما كان الاسم
عن المصدر اذا عرف باللام لم يقع حالا وجاءت هذه على خلاف ذلك علم انها تجري بها مجرى المصدر فكأنه قال
مررت بهم الجموم والغفر وهذان بمعنى جائين معا فرس فهو بمعنى التدريج كأنهم عفوا الارض بكثرتهم
واما البيت فمجره عفاه كل اسحم مستديم فاه سحم السحاب يعني انه ابلاه دوام وقوع المطر عليه
واعلم ان ايراد البيت شاهدا على تقدم الحال على صاحبها النكرة لا تستقيم على مذهب البصريين
لان طللا مبتدا وخبره لعزة فهو حال من الضمير في لعزة لان اللام متعلقة بمحذوف فهو حينئذ متاخر
عن صاحبه لا متقدم ثم ان طلل العامل فيه الابتداء والابتداء لا يعمل في الحال وانما تستقيم مثالا لمن
جعل طلل فاعلا وهم الكوفيون والاخفش **فصل** والحال المؤكدة ولما عقدها ما ذكره الشيخ **قوله**
عقدها من اسمين هذا على راي من لم يجز المؤكدة في الجملة الفعلية كما هو مذهب كثير من النحاة وهو
ابن مالك والاندلسي وغيرهما مستشهدين بقوله تعالى ثم وليتم مدبرين وبقوله كالتي نقضت غزلها من
بعد قوة انكاثا **فان قلت** فما يرد الشيخ هذه فانها حالية فما اراده ابن مالك **قلت** يجعلون
التولية ليست هي الادبار فقط وانما يحتمل الادبار الاقبال كقوله تعالى فاما من كذب وتولى فكأنه
قال ثم وليتم عن الكفر على عدوكم مقبلين في حال ادباركم واما انكاثا فلا يسلمون حاليته **قوله**
لا عمل لهما انما شرطه لانه لو كان لاحدهما عمل كان مشتقا فتكون من باب الحال من الافعال وهي لا تكون
مؤكدة **قوله** وهو مات لك في نفسك يعني انك لا تاتي بالحال هذه الا وقد عرف مضمونها من الجملة
المتقدمة نحو ان يعرف حين تذكر زيدا انه اخوك وان لم تصفه باخوه **قوله** الا اذا اردت
التبني والصداقة فلما يعني فلو اردت الابوة المحققة لم يجز تقييدها بالحال لانها باقية في
كل حال بخلاف التبني بمعنى البر والالفة فانها تكون في حال دون حال فصح تقييدها **ورد**
على باب الحال جملة سؤالان الاول انها ما بين هيئة الفاعل والمفعول والحال المؤكدة ليست
كذلك **الثاني** ان من خواص الحال انها حكم بالتقييد على ما قيدت بها حيث اذا زال المقيد زال المقيد
والمؤكدة ليست كذلك **والجواب** اما عن الاول فان المؤكدة في التحقيق حال من المفعول
في احققه اي اثبته واما عن الثاني فلم يحكم بانها قيد في جميع احوالها بل حيث يمكن التقييد وحيث
لا يمكن يكون التقييد بها كالتقييد بالظرف واعني انه يفيد له اول الفعل ولا يلزم استمراره كونه فيه
بحيث اذا زال القيد زال المقيد الا ترى انك اذا قلت لقيت زيدا قائما لم يزل التحقق بزوال

قيام

قيامه لانه يعني معرفته وانما اردت ان تحقق اياه كان ابتداؤه وهو على هذه الحال كما لو قلت
حققته يوم الجمعة فالتحقق لا يزول بزوال الجمعة ومثله زيد ابوك عطوفا فالتقدير احققه
اياك وهو على هذه الحال فاستدل الحكم بانه ابوه مقيد بكونه على العطوف وان جاز استمراره كما
تقول اعرفه ابوك يوم الجمعة سواء فقد حصل التقييد بالمؤكدة على هذا الوجه الذي بينا
فدخل في حد الحال المقدم ذكره واستشكل بعض النحاة دخولها فقسم الحال الى منتقلة وجعل
ذلك الحد لها ومؤكدة واثبت لها حدا قال ح وهو ظاهر كلام الشيخ والله اعلم قال ح والفرق
بينها وبين المنتقلة ان المنتقلة تبين هيئة الفاعل والمفعول في حال الفعل فقط والمؤكدة لتقرير معناها
لصاحبها مطلقا فلما اشار الى انها في المعنى كالصفة لان هذا هو معنى الصفة وهو يحتاج الى
الفرق بينها وبين الصفة والحاصل حالتها قلنا والفرق ان الوصف يقصد الحكم على صاحبها
بمعناها وفي الحالية قصدت ان ما جاء بعده كان والمحكوم عليه عليها فتفهم ذلك **قوله** انا عبد الله
آكلا كما ياكل العبيد قلنا ان كان عبد الله علما لم تصح الحال لانها لا تقرر كون اسمه عبد الله اللهم
الا ان يكون عبد الله قد عرف بالاكل كالعبيد جاز ذلك وقررت هذا المفهوم الذي حصل عند ذكر
عبد الله فاما اذا قصد الوصف وهو مراد الشيخ لنصه على تقريرها العبودية جازت منه
فصل والجملة تقع حالا قلنا لانها نكرة والجملة تقع موقع النكرة في الوصف والخبر فكذلك تكون
ها هنا **قوله** فان كانت اسمية فالواو والا الحزه(?) قلنا ظاهر كلامه انه لا تستغني بالضمير
وحده وما وجد فان امكن تاويله فذاك والا فرجيث ورد واما ح فجوزه على ضعف ولهذا
حكم بشذوذ فوه الى في ولعله اشار بقوله وما عسى ان يعثر عليه الى قول ... ه
والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم ه وقال عليه جبه وشي يات جبه فاعل من
باب الفعل والفاعل لا من باب المبتدا والخبر والوجه في وجوب الواو ان الجملة كالاجنبية فجاء
بما يدل على ارتباطها من اول الامر وهو الواو **قوله** فالمثبت بغير واو قلنا لانه اشبه المفرد
فكما لا يجوز ان تقول جاء زيد وضاحكا كذلك ويضحك **قوله** وقد جاء المنفي بالامرين قلنا اما اتيانه
بالواو فلانه بعد شبهه بالمفرد بدخول حرف النفي اما الحذف فللشبه الاول **قوله** وكذلك
في الماضي قلنا يعني في جواز الامرين فالحذف لشبهه بالمفرد من حيث لم يكن جزئين كالجملة الاسمية
والاثبات لشبهه بالجملة من حيث يكثر اللفظ **قوله** ولا بد معه من قد قلنا لتقربه من الحال فتصح
حاليته وهذا راي البصريين وجوزه مع فقدها الكوفيون والاخفش واستشهدوا بقوله تعالى او
جاءوكم حصرت صدورهم وبقول الشاعر ه وطعن كفم الزق غذا والزق ملآن ه وبقوله
واني لتعروني لذكراك نفضة كما انتفض العصفور بلله القطر ه والبصريون يقدرون قد
في هذه كلها **فصل** ويجوز اخلاؤها من الضمير قلنا يعني ما عدا المثبت المضارع **قوله**

احترآ لها مجرى الظرف قلنا لانه قد ثبت ان الحال تشبه الظرف الا ترى ان معنى قولك جا زيد
والجيش قادم كمعنى قولك جاء زيد وقت قدوم الجيش فكما لا يحتاج مع الظرف الى الضمير كذلك مع
الحال وذكر ابن يعيش ان الشيخ اراد بالظرف هنا اذ قال لان سيبويه يشبه واو الحال باذ
فكما ان ما بعد اذ لا يحتاج الى ضمير يعود الى ما قبلها كذلك ما بعد الواو **اللغة** عجوا الست
منجرد قيد الاوابد هيكل هو الوكنات الاوكار والمنجرد قصير الشعر وقيد الاوابد سريع الجري
كانه تقييد الاوابد وهي الوحوش بسرعة جريه والهيكل العظيم الخلق **فصل** ومنع انتصاب الحال
بعامل مضمر قلنا حذف عامل الحال ضربان وجوب وجواز فالوجوب مع المؤكدة كما تقدم والجواز
فيما عداه وهذا الفصل مسوق له **قوله** بدرهم فصاعدا قلنا تقالهنا في اجزا اشترى
بعضها بدرهم وبعضها باكثر ولا يستقيم جعله عطفا على محل بدرهم لايهامه انه ابتاع المشترى
جملته بدرهم فصاعدا وليس الغرض ذلك وانما الغرض بعضه بدرهم وبعضه باكثر ثم ولو سلم
ذلك فالفا توهم التعقيب وبعض الشي لا يكون باعتبار كونه بعضا عقيب بعض فلا تقول اشتريته بدرهم
فزيد **قوله** اتميميا مرة **قال ح** ذكر الشيخ هنا في باب الحال وهو عند سيبويه مصدر لا حال
واختاره ح قال لانه لو كان حالا لكان معناه اتتحول في حال كونك تميميا وليس المعنى كذلك وانما
اراد اتتقلب تقلبا متعددا فتميميا مكان تنقلا ودال على معناه فكان كثيريا وجنديا **قال ح**
ومنه قول الشاعر ** افي الولائم اولادا لواحدة ** وقوله ايضا ** افي السلم اعيارا جفاء وغلظة **
اللغة نشوي بنانه بمعنى ضم بعضها الى بعض **التمييز** ويقال له التبيين والتفسير
قلنا هذا الفصل قد تضمن حد الباب وقسمته وامثلته والعامل فيه فلنتكلم عليها **اما حده**
فما ذكره الشيخ وقوله محتملا انه فيه نظر من وجهين احدهما انه جعله نفس الرفع وليس به وانما
هو الرافع **والجواب** ان التمييز في الاصل مصدر ميز وهو تمييز والتمييز هو رفع
الابهام وسمي هذا اللفظ تمييزا لانه مشبه به والشي يسمى باسم مشبهه كتسمية العصير خمرا
ثم كما سمي تمييزا صح تسميته رفعا لانه حصل به الرفع الاعراض الثاني اما وان سلمنا ذلك فانه يدخل
فيه تفسير الالفاظ المشتركة نحو عين جارية ونحو رجع القهقري والصفة والحال فالاولى
خرج حيث قال ما رفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة وخرج بقوله ما يرفع الابهام
الاعراض الاول وبقوله المستقر تفسير الالفاظ المشتركة لانها لم توضع مبهمة كما في عشرون
بل للدلالة على بعض الاجناس وانما وقع الاشتراك بعد ذلك وبقوله عن ذات شابه الان رجع
وان احتمل القهقري او غيره فالقهقري ليس مبينا لذات الرجوع وانما هو مبين لهيئته وقد علمت
الذات من قوله رجع بخلاف عشرون وكذلك الصفة والحال **واما قسمته** فالى تمييز جملة
ومفرد فالجملة على ضربين صريحة وغير صريحة فغير الصريحة نحو احسن قولا وخلطها الشيخ

لاشتراكها

لاشتراكها في كونها تمييز نسبة **واما امثلتها** فقد استوفاها واعلم ان تمييز الجملة
ملتزم فيه كونه فاعلا في المعنى الا ترى ان تقدير طاب زيد نفسا طابت نفس زيد وتفقا
شحما تفقأ شحمه الى اخرها ومن ثم تاول قولهم امتلأ الاناء ماء بان التقدير امتلأ ماء الاناء واصله
ملأت الماء فامتلأ ثم كثر نسبة الامتلاء الى الاناء بعد حذف ما حتى صار كانه من جهته وحملوا قوله تعلى
وفجرنا الارض عيونا على ان التقدير فانفجرت عيونها فيصح اسناده الى العيون كما في قوله تعلى فانفجرت منه
اثنتا عشرة **فان قلت** كيف يستقيم في ابرحت جارا **قلت** ابرحت جارا اعجب قول الاعشى **
اقول لها حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا ** وابرح بمعنى اعجب فهل همزة اعجب للتعدية ام
للصيرورة مثل احمد الرجل اي صار ذا حمد فان كانت للتعدية كان جارا مفعولا لا تمييزا
وهو الذي اشار اليه صاحب الديوان وان كان الثاني كما اشار اليه ابو زكريا في شرح قصيدة
الشنفرى في قوله ** فان يك من جن لابرح طارقا ** بفتح حاء ابرح فانه فسره بكرم طارقا او
عظم طارقا فهذا يستقيم معه مثال الشيخ فكما يستقيم احمدت جارا او بالاحرى اعجبت جارا
وان كان بمعنى عظمت جارا كما في تفسير ابي زكريا فالظاهر فيستقيم ما اصلناه من ان تمييز الجملة
في المعنى فاعل اذ المعنى صار جارك ذا عجب او عظيما بحسب التفسيرين **واما العامل فيه**
فاما تمييز الجملة فلا كلام في ان الفعل وشبهه هو العامل واما تمييز المفرد فالمميز وانما عملت
نصبا لما ذكره الشيخ من الشبه ان طاب زيد نفسا مثل ضرب الله عمرا الى اخره والشبه في ذلك
لفظي معنوي فاللفظي جلي واما المعنوي فان قولك عشرون مبهم حيث توقف فهمه على ذكر مميزه
كما ان قولك ضارب توقف فهمه على ذكر متعلقه وهكذا سائرها **فائدة** قال في المحصل بعد شرح
امثلة هذا الفصل اعلم ان جميع الامثلة مقدرة بمن عند سيبويه وجعلها التي لبيان الجنس ذكر ان
ضابط المقدر بمن ما كان الثاني بعضه غير الاول تحرزا من نحو طبت نفسا ونحوه **اللغة** النقي هو
المخ والرطل بفتح الراء وكسرها قال ابن يعيش الفتح افصح والكسر اقيس وهو اثنا عشر اوقية
كما تقدم والراقود جرة يكال بها الخل والخمر والمنوان وتقدم تفسيرهما والقفيز اثنا عشر صاعا **قال**
ولا ينتصب المميز في مفرد الا عن تمام قلنا وكذلك تمييز الجملة لا ينتصب الا عن تمام لكن اراد غير تمام الجملة
وهو الذي ذكره **قوله** واللازم التمام نون الجمع قلنا انما لزم لتعذر حذفها اذ ليست في الحقيقة
نون جمع مع عدم كمال معنى الاضافة وهو عدم التغاير بين المضاف والمضاف اليه وذكر الضمري
في التبصرة ان قوما يجوزون عشرو درهم **فان قلت** ان التمييز في قولهم الزيدون حسنون وجوها
منتصب عن التمام بنون الجمع وهي ثابتة لا زمة لجواز حسنو وجوه **قلت** ان هذا ليس من تمييز
المفرد بل مما يضاهي الجملة والكلام في تمييز المفرد **فصل** وتمييز المفرد اكثره فيما كان مقدارا
قلنا الفرق بين المقدار والمقياس ان المقدار اشيا محققة محدودة والمقياس مقدار على سبيل

التقريب ألا ترى أن ملء الإناء مثل التمرة لبيان مكيلها عرفي لا مساحة ولا وزن **قوله**
ويقع فيما يلينا إياها قلنا اعترض على ابن زاده حسبك به ناصرا ولله دره فارسا ههنا قال ابن
هذا من تمييز النسبة ألا ترى أن المعنى لله در فروسيته فهو مثل يعجبني حسن زيد أبا المقدر حسن أبوته
قال وكذلك التقدير في حسبك بنصرته قال والأولى عندي أن يمثل هنا بخاتم حديدا وباب ساجا لأنهما
في غير حال الإضافة تمييز منصوب لمفرد غير مقدار **قلت** واعتراضه قادح ولا يقال إن فارسا
تمييز لنسبة الدر إلى الضمير فهو عن نحو مثلها زبدا لأنه لم يقع الإبهام في هذه النسبة
وإنما وقع في نسبة متعلق الحرف إلى الضمير إذ هو المنسوب له في التحقيق ألا ترى أنك تقول لله در
أبيك وتقول لله أبوك والمعنى تعالى والتحقيق أنك حين قلت لله در زيد فكأنك قلت لله زيد فحصل
الإبهام من نسبة زيد إلى الله إذ معناه التعجب والتعجب إنما يكون من بعض صفاته وهي مبهمة فاحتيج
إلى رفع الإبهام من نسبة زيد إلى الله بذكر الصفة المتعجب منها ورجحنا كونه تمييزا على حاليته
لأن القصد التعجب من فروسيته على الإطلاق لا تعجبا مقيدا بحال الفروسية يوضح ذلك أنها
قد تبرز معه من التبيينية فتقول لله دره من فارس فأصدقك به ما قصدت بقولك لله دره فارسا
والحال لا يليق بذلك كما ترى **فصل** لقد أبى سيبويه تقدم المميز على عامله قلنا هو الصحيح
وحجته أن المميز في المعنى فاعل والفاعل لا يتقدم على فعله وقد مر ما يوضح كونه فاعلا التالي أنه
مفسر ومن حق المفسر أن يتأخر عن المشكل إلا لم يكن مفسرا واحتج مخالفه بأن العامل في تمييز
الجمل الفعل وهو قوي التصرف فجوز تقديم التمييز عليه وقوى ذلك عنده بالبيت الذي أنشدوه
وصدره أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وهو مردود بأن الرواية نفسي شلتا وبأنه خلاف القياس
والاستعمال ثم إنه يمكن تأويله بأن نفسا خبر كان واسمها ضمير يعود على حبيبها أي وما
كان حبيبها نفسا يطيب بالفراق أي إنسانا طيبا ومحي العين يعني بأن كثيرا وما ذكره من
تصرف الفعل معارض بما احتج به سيبويه وإذا تعارض فجيئنا المثبت والنافي كان المثبت [البيان على] **فصل**
واعلم أن هذه المميزات عن آخرها أشياء مزالة عن أصلها قلنا يعني بقوله عن آخرها جميعها وهو كما
ذكر **قوله** والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد قلنا إنما حصل ذلك لأن الشيء
إذا أبهم أولا وفسر آخرا كان أوقع في النفس **المنصوب على الاستثناء** قلنا الأولى أن يترجم [بجنس ما هو]
المستثنى لكان أولى لأنه في تفصيل ما قد أجمله وهي المشبهات فالأولى الإتيان بها على تعددها
كما في الحال والتمييز واعلم أولا أنا قبل الشروع في كلام الشيخ نتكلم في حد الاستثناء ومعناه
والعامل فيه أما حده فمشكل لأنه متصل ومنقطع فالمتصل مخرج والمنقطع غير مخرج فلا يمكن
الجمع بينهما باعتبار المعنى بحد واحد وأما باعتبار اللفظ فيمكن بأن يقال هو المذكور بعد
إلا وأخواتها وأما معناه فمشكل أيضا لأنك إذا قلت جاء القوم إلا زيدا لم يخل إما أن يكون زيد

داخلا في القوم قبل إخراجه أو لا الثاني لا يستقيم لإجماع أهل العربية أنه مخرج وإجماع أهل
كل فن حجة في فنهم وإن كان داخلا في القوم قبل إخراجه كانت نسبة المجيء إليه كذبا واختلف
العلماء في توجيه ذلك على أقوال الأول نحو قول المعتزلة والزيدية أنه تخصيص بعد العموم كالتخصيص
بالصفة وأن المراد بالعشرة من قولك عندي عشرة إلا ثلاثة سبعة وإلا قرينة لذلك ورد
عليهم بالإجماع المتقدم ولهم أن يجيبوا بأنهم سموه مخرجا باعتبار ما اللفظ حقيقة فيه
لا بالنظر إلى أن المتكلم أدخله ثم أخرجه القول الثاني للباقلاني وهو أن السبعة وضع لها
لفظان حقيقة أحدهما سبعة والآخر عشرة إلا ثلاثة ورد بأنا نفهم عند إطلاقه من
العشرة مدلولها ومن إلا الإخراج ومن الثلاثة كونها مخرجة ولو كانت كذلك لكان كل واحد
منها بمنزلة الزاي من زيد القول الثالث لابن الحاجب وغيره وهو أن المراد بعشرة مدلولها
الذي هو حقيقة لكن لم يحكم بالنسبة إليها حتى أخرج منها فكأنك لو قلت عشرة إلا ثلاثة عندي
له فإنك أخرجت قبل الحكم بالإسناد قلنا وهذا يلزمه في العموم المخصوص ولعله يلتزمه ولم
يقع منه تصريح إلا في البلاد ونحوه **وأما العامل** فالصحيح أنه إلا بنفسها لتضمنها معنى
الفعل فإن **قلت** فيلزمك اطراد النصب **قلت** إن تضمن الفعل فهو أضعف من التصريح فإذا
حصل ما هو أقيس في عوامل العربية كالبدلية كان أولى بأن يعمل فيه ما عمل في متبوعه فأما
المفرغ فجلي أيضا ومنهم من قال هو المستثنى منه بواسطة إلا الاستثناء فإن **قلت**
فهلا كان الفعل حيث يوجد أولى على الأصل هو إلا لقوته **قلت** أجاب أبو علي عن ذلك بوجهين أحدهما أن العامل
من حقه أن يقتضي المعمول والفعل من قولك جاءني القوم إلا زيدا لم يقتض زيدا لأنه أخرج على
أصلهم قبل الحكم بالإسناد وإنما اقتضاه المستثنى منه حيث كان مخرجا منه الثاني أن
المستثنى منه هو العامل حيث لا فعل من نحو القوم إلا زيدا إخوتك فيجب أن يطرد الحكم بإعماله
واعلم أن هذا الخلاف ليس إلا في المتصل وأما المنقطع فالعامل فيه إلا بنفسها لأنها
بمعنى لكن والخبر مقدر وهذا يترجح مذهبنا والكوفيون يقدرونه باستثني **قوله** في ضبط
المنصوب ما استثني بإلا من كلام موجب تاما لم يستثن ما وقع بعد إلا التي بمعنى غير في نحو قوله تعالى
لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا فإن المستثنى بعد إلا من موجب لأن ما بعدها ليس [مستثنى]
في التحقيق إذ لو كان منه كان مخرجا الله من آلهة وليس كذلك **قوله** وبعد خلا وعدا إنما نصب
بهما لأنهما فعلان أضمر فيهما فاعلاهما كما في ليس ولا يكون وإنما حكمنا بأنهما فعلان لأنهما لما
جاء بعدهما منصوب في كل كلام مع كون لفظهما لفظ الفعل دل ذلك على أنهما كليس ولا يكون ومنصوبهما
مفعول واختلف في تقديره فقال أكثر البصريين تقديره خلا بعضهم زيدا كما هو مقرر في ليس ولا يكون
وقال عبد الله بن درستويه المقدر خلا المجيء زيدا والفعل الأول دال عليه كما في اعدلوا هو أقرب

للتقوى وذلك لان البعض عنده لا يطلق الا على النصف فصاعدا دون **قوله** ولم يورد هذه القول سيبويه ولا المبرد قلنا يعني الجر بها **قوله** والنصب ليس الا قلنا يعني انه لم يجز بهما احد والوجه ان ما اذا دخلت عليهما لم تكن الا المصدرية واما لم تكن موصولة وصح دخول الجار بعدها لانه كان يلزم ان تكون صفة لما قبلها فيقول جا القوم من خلا زيدا الا من لم يعلم وما لك يعلم ولا يرد ذلك فيجب كونها مصدرية لبطلان ما عداها **فان قلت** وكيف التقدير **قلت** جا القوم بعضهم اخلو المجي اى وقت خلوه **قال ح** وانما لزم هذه التقدير يعني بتقدير الظرفية لانه لا معنى لمصدريته يعني كونه مفعولا مطلقا هكذا ذكره وفيه نظر لان المستثنى لم يرد التوقيت بل الاخراج حسب فالاولى تقدير ظرفيتها هنا بمعنى اى مع خلو بعضهم او المجي من زيد وهذا تعليل الاطلاق الشيخ **قلت** وفي الاطلاق ما فيه لان ابا علي جوز الجر مع ما مقدرا زيادتها ووافقه الربعي وحكى عن الاخفش والكسائي الا انه قول ضعيف اذ لم يثبت زيادة ما مع تصدرها والابواب لا تثبت بالمحتملات **فائدة** اختلف الناس في الجمل المستثنى بها كليس ولا يكون هل لها محل من الاعراب اولا فقال بالاول قوم وجعلها من بعد المعرفة احوالا وبعد النكرة صفات وقال اخرون لا محل لها واحتجوا بالقياس على الا وبقوله تعالى الاعراب اشد كفرا ونفاقا ثم قال ومن الاعراب من يؤمن بالله فالجملة المعطوفة لا محل لها وهي في المعنى مستثناه من الاولى **قوله** وما قدم من المستثنى كقولك ما جاني الا اخاك احد قلنا انما وجب نصبه لانه لا وجه لرفعه الا البدلية فلما تقدم بطلت لان البدل لا يتقدم المبدل منه من حيث كان تابعا ونقل يونس والكوفيون وابن مالك عن سيبويه ان من العرب من يرفع المقدم مع النفي وشاهده قول حسان ابن ثابت ٭

لانهم يرجون منه شفاعة اذا لم يكن الا النبيون شافع ٭ واعلم انه وان جاز تقدمه على المستثنى منه فانه لا يجوز تقدمه على العامل فيه سوا كان الفعل ام غيره فلا تقول الا اخاك ما جاني احد لانه كالمفعول معه عند المحققين كما ان ذلك لا يتقدم كذلك هذا **قوله** وما كان استثناء منقطعا انما وجب النصب فيه عند اهل الحجاز لتعذر البدلية فيه اذ يكون كبدل الغلط واعلم ان المنقطع هو ما لم يخرج سوا كان من جنس الاول ام لا فلو قلت جا القوم الا زيدا ولست تريد من القوم المعهودين كان منقطعا وكذلك ما جاني القوم الا زيدا **قيل** ما اتفق في المنقطع قوله تعالى الا اتباع الظن وقوله فبشرهم بعذاب اليم الا الذين امنوا وقوله الا قوم يونس وبغير حق الا ان يقولوا ربنا الله والا ابتغا وجه ربه الاعلى والجهر بالسو من القول الا من ظلم **قوله** لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم استشهد به على المنقطع على تقدير لا عاصم لنفسه من امر الله لكن الذي رحم العبد ان شا عصمه وقد رجح بلا معصوم الا الراحم وهو يريد ما ذكرنا لان العاصم لنفسه

معصوم

معصوم قيل وفي هذه الاية يحتمل اربعة اوجه اثنان منقطعان واثنان متصلان **فاما** المنقطعان فاحدهما ما ذكرنا والثاني لا عاصم الا المرحوم والمعنى لا عاصم عن الله لكن من رحمه الله عصمه **قال ح** وهذا اقربها الى ظاهر الاية لكنه لم يقل به احد واما المتصلان فاحدهما لا عاصم الا الراحم ولا معصوم الا المرحوم على تقدير لا عاصم الا من رحمه الله **قوله** ما زاد الا ما نقص في حواشي الكشاف ما معناه ان هذا يقال في شي حيل فيه النفع فضرة والزيادة فنقص فيكون ما فيه مصدرية كانه قال ما زاد لكن نقصه حاصل وما نفع لكن ضرره حاصل **قوله** والثاني هو المستثنى من كلام غير موجب قلنا لو زاد والمستثنى منه مذكور كان احسن لئلا يرد ما ضربت الا زيدا **قوله** وكذلك لو كان منصوبا او مجرورا قلنا نعم وان اشبه لفظ البدل لفظ الاستثنا فحمله على البدل اولى **قوله** والاختيار البدل قلنا لان النصب على الاستثنا في عقلية العامل فيه اشكال لما تقدم فاذا امكن غيره كان اولى ونظيره المفعول معه في نحو ما لزيد وعمرو فان الاختيار العطف لا مكانه من حيث كان اظهر فلا تغتر بما في مالك وزيد رجع اليه **فان قلت** ان من حق البدل ان يكون مقصودا بما نسب الى المتبوع دونه والذي نسب الى المتبوع نفل منفي والقصد اثبات الحكم للمستثنى فيتبدل فيه الكلام **قلت** ورد هذا على النحاة احمد بن يحيى ثعلب والجواب اما من قال انه عطف كالكسائي والفرا فلا اشكال واما من قال بالبدلية فمن قال بتكرر العامل فيه فلا اشكال ايضا لان العامل انما هو الفعل محردا او مقدرا بعد الا مجردا واما من قال بان العامل الاول فيقدر نسبته الى البدل اعلى حد نسبته الى المبدل منه وهي نسبته مقدرا تجريده عن النفي وكانت الا قرينة لا تجرد النفي **قوله** فيمن قرا بالنصب فيستثنى من قوله فاسر باهلك قلنا انما عدل الشيخ الى النصب في ذلك لانه قد قرئ ان البدل حيث امكن اولى من الاستثنا واكثر القرا على النصب فلو كان استثنا من احد كان الاكثر من القرا على اضعف الوجهين قلنا واعترض **ح** بان القصة واحدة وبتقدير الشيخ استثناوه من فاسر يدل على انه لم يسر بها وقراة البدل يدل على انه سرى بها لانها قد دخلت في الاهل ولم يستثنها الا في الالتفات ثم قال لا ينبغي ان يكون اقل القرا على الاقوى والاكثر على الاضعف بل قال بعضهم يجوز اجماعهم على الاضعف ولنا الجواب عن الشيخ بما ذكره بعض اهل الغرب وهو ان الله تعالى امره ان يسري باهله الا امراته وهو تعالى عالم بانها تسري من دون رضاه فاستثناها ممن لم يلتفت من الناس من جنسه لانه افع فلما وتصحيح هذا التاويل انه قال انه مصيبها ما اصابهم ولم يامره بالسرى باهله الا لئلا يصيبهم ما اصاب قومه فاذا كانت امراته كذلك فلا غرض في السرى بها وقال صاحب التخمير انا الحاوي ولا يلتفت منكم احد خالية اي غير ملتفت الا امراتك فالبدل باعتبار اللفظ والنصب باعتبار المعنى قلنا وهو ضعيف من وجهين احدهما ان الجملة الانشائية لا تقع حالا والنهي من جملتها

الثاني سلمنا فان الاعسار في غير الموجب انما هو باللفظ ولا تاثير للمعنى فيه الا ترى انه يجب النصب
في نحو ما جاءني القوم الا زيدا وان كان المعنى غير موجب نحن بينا كلام صاحب التخمير على اصح ما يحتمل
والا فكلامه في التخمير لا يعطي ما ذكرنا بل يعطي انه مشى من فاسد ما مثله هنا كذا **قوله** الثالث في
ما استثني بغير قلنا انما وجب جره اما بعد الاسم فبالاضافة وهو غير وسوى وسواء واما ما
الحروف وهو حاشى فلانه حرف جر فاما النصب بها فعلى انها فعل فقال الفراء الا فاعل لها وقال
المبرد والشيخ بل لها فاعل والتقدير هو البعض في عدا وخلا وهي عند سيبويه حرف ما لم تلها
اللام وسنا في تخميره ان شاء الله تعالى **قوله** والرابع ما استثني بلا سيما قلنا اما الجر فعلى ان ما
زائدة كانك قلت لا مثل يوم وسي بمعنى مثل او ان ما نكرة بمعنى شيء مجرور بالاضافة ويوم بدل منها
واما الرفع فعلى ان ما نكرة بمعنى شيء ويوم خبر محذوف المبتدأ اي لا مثل شيء هو يوم واما النصب
فقال ابن مالك على الظرفية وما بمعنى الذي وصلته بدارة جلجل بتقديره ولا مثل الذي استقر
بدارة جلجل يوما وظاهر البيت يقتضي بخلافه لان اوله الا رب يوم صالح لك منهما ولا سيما يوما ولم
يقل الا رب حال وهو معنى كما ترى قال ابن مالك عقيب ذلك ولا يجوز نصب ما بعده اذا كان غير ظرف
الا ان يكون نكرة فينتصب على التمييز ويجعل ما عوضا من الاضافة ويكون مثل على التمرة مثلها
زبدا ولو جعل للتاويل للبيت كذلك كان اقرب قال ح لا سيما لا يسع ان يكون الا استثناء لان
الاستثناء اخراج شيء من شيء ومعنى لا سيما اثبات الحكم للمذكور بعدها بطريق الزيادة في معناه مثاله
احسن الي القوم لا سيما عمرو وما مررت بالزيادة لعمرو **قوله** والخامس ما بطه ان يكون المستثنى
غير مذكور وهو في غير الموجب العامل فيه جلي ومعنى الاباق فيه وهو قصر المعنى على ما بعدها
وهو يكون في الفاعل والمفعول والظرف والصفة **قوله** والمشبه بالمفعول هو الاول الثاني
قلنا نعني بالاول ما يجب نصبه وبالثاني ما صح بدليته ونصبه على الاستثناء ما شبه المفعول
بالوجه الثاني **فصل** وحكم غير حكم الاسم الواقع بعد الا قلنا هذا الفصل برمته زائد على نسخة
الصغاني وعلة ما ذكر انه لما وقعت غير موقع الا والا حرف لا اعراب له وغير اسم يستحق الاعراب
جعلت لها اعراب ما بعدها لو دخلت الا لوجوب جره بعدها غير للاضافة ومثل ذلك اذا
وقعت الا موقع غير جعل اعراب ما بعدها اعراب غير لو دخلت فتقول جئت لا ضاربا اي غير ضارب
والامثلة في الفصل مرتبة على حد ترتيب الاصل غير لا سيما **فصل** واما سوى وسواء قلنا هو
كما ذكر **فصل** واعلم ان الا وغير يتعارضان ما لكل منهما قلنا سبب المعارضة ان ما بعد كل
واحد منهما مغاير لما قبله واعلم ان وقوع غير موقع الا اكثر من العكس وسبب ذلك ان تصرفهم في الاسماء
اكثر من تصرفهم في الحروف **قوله** ومعناه المغايرة وخلاف المماثلة قلنا المغايرة في الذوات وخلاف
المماثلة في الصفات نحو رجع فلان بغير الوجه الذي ذهب به والاية التي استشهد بها وهي قوله تعالى غير

اولى الضرر

اولى الضرر تمثيل للمغايرة في الذوات وفيها سؤالان الاول انه غير الا تتعرف بما اضيفت اليه
فكيف جاز اجراؤه على القاعدون والمومنين صفة الثاني على النصب على الاستثناء قال الله ان من اهلك
ان البدل حيث يمكن اولى وهو ممكن هنا باعتبار القيد المذكور لانه استثناء من غير موجب والمستثنى
منه مذكور والجواب اما عن الاول فلان غيرا اذا وقعت بين ضدين فانه اضافتها للتعريف
وهو هنا في سياق الحصر لانه ليس الا مضرور وسواهم ومثله قوله تعالى غير المغضوب عليهم واما عن الثاني
فنقول انه لا يستقيم للنصب وجه غير الاستثناء وقد يرد القراءة على غير الاقوى كما ذكره ح **قوله**
وقد دخل عليه الا في الوصفية قلنا لذلك شرط ان يذكر الموصوف وان لا يكون بعدها جملة نحو ما جاءني
احد الا زيد خير منه فليست صفة وان يقع بعد جمع منكور غير محصور على اختيار ح لان الاستثناء قد
تعذر لعدم الدخول واشترط بعضهم ثلاثة شروط الاولان والثالث ان يكون الموصوف جمعا
او محصورا **قوله** في الاستشهاد على كون الا بمعنى غير لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا في الاية
قولان احدهما ان الا بمعنى غير واعرب ما بعدها بما تستحقه وهذا مذهب الاكثر الثاني ان ما بعدها
مرتفع بدلا من الهة لان ما بعد لو في المعنى منفي ونقض بان النفي المعنوي لا يغني في ذلك عن الصريح الا
ترى انك تقول امتنع القوم الا زيدا بالنصب ليس الا فلو كان للمعنوي تاثيرها هنا جاز الرفع الثاني
انه يستلزم جواز لو كان فيهما الا الله كما يجوز ما فيهما الا الله لدلالة النفي الضمني على المحذوف واما
البيت ففيه شذوذان احدهما انه وصف كلا والقياس وصف المضاف اليه كل لا المضاف الثاني
انه جعل الا بمعنى غير والمستثنى منه محصور قال ح حمله على ذلك ارادة الازدواج بالالف قلنا
ولا شذوذ عند من لم يعتبر تلك الشروط وفيه شذوذ ثالث وهو الفصل بين الصفة والموصوف
بالخبر وهو قوله مفارقة اخوه **قوله** ولا يجوز اجراؤه مجرى غير الا تبعا قلنا يعني تابعا للمذكور
والوجه له ان معنى الوصفية في الا غير محقق فجعل ذكر الموصوف امارة للوصف بها واخرج
بهذا الشرط في جري الا صفة وبشرط اخر وهو ان لا يكون بعدها جملة نحو ما جاءني احد الا
خير من زيد ومما يعتبر ان عد الجميع **قوله** وسهى سيبويه ما جمعنا قلنا وجهه ان اجمعين ونحوها
من المؤكدات لا يكون الا مؤكدة وانت لا تؤكد الا مذكورا والا عاد على ارادة التاكيد بالنقض **فائدة**
جوز بعضهم جري الا صفة في كل موضع يصح فيه الاستثناء من غير شرطه قال لانها اذا كانت بمعنى غير
فليس ما بعدها مخرجا مما قبلها واما القصد المغايرة ولا معنى لاشتراط تعذر الاستثناء
فصل وتقول ما جاءني من احد الا عبد الله قلنا اراد الشيخ ان يبين بهذا الفصل انه اذا
تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع وانما تعذر اما ما جاءني من احد ونحوه فلان من لا تزاد بعد
الاثبات وجوزه الكوفيون بناء على اصلهم من تجويز زيادتها بعده واما لا احد فيها الا زيد وما
زيد شيء الا شيء فلانهما عملتا للنفي وقد بطل بالا **فان قلت** انه لا تبقى عاملة في احد لانه مبني

فالنصب على المحل أقوى أوجه لقوله انه على اللفظ قلت لا نسلم لا محلان أقرب وابعد يا له قرب النصب
وسمى التابع له على اللفظ لمطابقة النصب لفتحة التي على المبنى والا فهو في التحقيق على المحل وعلى هذا البيان
اللذان ذكرنا على الزمخشري في قوله هو ما تابع لم يتبع متبوعه في لفظه ومحله فاذا التبت هو فان قلت
ما ابعلم عن علم نافع باعث في اثباته حتى ثبت هو قال الزمخشري للمورد لفيد شيئا اذا
اذا لم يمنع لا من عمل النصب لا تضمن حرف البنا لم يمكن ان تعمل النصب في نحو لا رجل في الدار ولا امراه
بالرفع قلت انما لم يعمل النصب هاهنا لانها انما عملت لشبهها بان من حيث كانت للنفي العام وان
للاثبات العام وانت اذا قلت لا رجل في الدار ولا امراه بالرفع جاز ان تقول بل رجلان وامرأتان
وادعى الامام يحيى بن حمزة الاجماع على ذلك فبطل عموم النفي وببطلانه بطل وجه العمل فان قلت
هذا منتقض بنحو لا حول ولا قوة الا بالله بالرفع فان عموم النفي فيه ظاهر قلت الكلام لا من نفس اللفظ
بل من قرينة اخرى فافهم ذلك فان قلت ان الوجه الذي لاجله امتنع البدل على اللفظ وهو تعذر
تقدير النفي حاصل مع الابدال على الموضع في نحو لا احد فيها الا رجل وذلك لان المصحح للابتداء بالنكرة
هو عموم النفي والبدل هاهنا نكرة وهو مبتدأ من المبتدأ فلا بد من تخصيصه بتقدير النفي معه قلت
انما يلزم في البدل ان يسع المبدل منه فيما نسب اليه ولا يجب ان تجري عليه جميع احكام متبوعه كما في
اخيه العطف فانهم قالوا رب شاة وسخلتها بدرهم ورب لا تدخل على المعرفة وهذا هاهنا مشارك
لمتبوعه في نسبة متعلق الحرف اليه ولا يلزم ان يفتقر الى مخصص كافي متبوعه بل تخصص متبوعه
كاف في تخصيصه فان قلت فهل يجوز النصب على الاستثنا حيث يتعذر البدل على اللفظ قلت ذكر
بعض الشارحين لجواز الا في ما زيد شيئا الا شيئا فانه ممنوع ولعل الوجه في ذلك ان نصب
المستثنى انما يكون بعد تمام الكلام وهاهنا لو اقتصر دونه حمله السامع على انه لما يتم كلامه
لاتيانه بما تبادر العقل الى تكذيبه وهو جعله زيدا عن شي وان لم يطق به حمله على تقديره فلما
لم يتم الكلام الا به لفظا او تقديرا لم يصح الاستثنا لان الاستثنا انما يكون بعد تمام الكلام
وجوزه الامام يحيى مرطرد او القياس لا السماع قلنا والقياس الذي ادعاه الامام ممنوع بما ذكرنا
من التوجيه وفي التعبير ما يفهم منه المنع مطلقا ولم نفهم وجهه وحكى عن السيرافي الجواز في لا احد فيها الا زيدا
بتقدير تمام ما قبل الا قال ولا يستقيم في لا اله الا الله لعدم التمام قيل وجوزه الزجاج بتقدير
لا اله للخلق الا الله قوله وتقول ليس زيد بشي الا شيئا لا يعبأ به يعني ان ليس عملت للفعلية فلا
اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العامله هي لاجله اللغه بنو لبيني في التحرير بنو لبيني
فصل واذا قدمت المستثنى على صفة المستثنى منه قوله وهو اختيار سيبويه وحجته وجهان
الاول انه عن سيبويه ما بعده فيجب النصب كما في ذلك ان ربما المستثنى من الاحدين وهو متقدم الثاني
ان البدل مجاز في غير الموجب مع ذكر المستثنى منه مقدما وقد حصل هاهنا وحجة مخالفه ان الصفه

ممتزجه بالموصوف ومن لوازمها واحد تقديمه عليها كتقديمه على الموصوف فيجب النصب حينئذ
فصل وتثنية المستثنى الى اخره قلنا اعلم ان المراد بالتثنية هاهنا التكرار وهو معناه اللغوي
واعلم ان احد المكررين من لفظ الا في هذا الفصل ليس لها كيد الاستثنا حقيقة ولا لقصد الاخراج
لكنها كان غرض المستثنى هذه الصورة ان يخرج احد المستثنيين عن الاخرين لبين منهم الاخر بلفظ عموم لم
يمكنه الا باخراجه اعني الاخر ووضح ذلك ما ذكره الشيخ وهو ما اتاني الا زيد الا عمرا فانك لما اردت
اخراج عمرو عن احدين ليس منهم زيد بلفظ عموم لم يصدق الا باخراج زيد فاخرجته ويكفي لك هذا
المعنى ان الشيخ فسر معناه بتركوني الا عمرا فلم يات بقوله الا زيدا في هذا التفسير لما لم يات بلفظ
عموم وانما اتى بضمير والضمير يعود على المعهود من الذي تريد اخراج عمرو منهم فهذا يوضح لك هذا المعنى
ومثل هذه المسائل في المعنى قول الشاعر هو وما لي الا الله غيرك ناصر هو فلما اراد الشاعر اخراج
المخاطب عن احدين ليس منهم الله تعالى بلفظ عموم اخرج الله تعالى ثم استثنى قوله ترفع ما اسند
اليه الفعل قلنا من رفع احدهما متقدما ومتاخرا المعنى بما له قوله وليس لك ان ترفعه يعني
الاخر لانك لا تقول تركوني الا عمرو قلنا اراد ان رفعه متعذر على الفاعليه وعلى البدليه اما الفاعليه
فلان الفعل قد استوفى فاعله واما على البدليه فلان الثاني مستثنى من النفي بعد الايجاب ان انتقض بالاستثنا
الاول فصار معناه الايجاب والبدل انما يكون من غير الموجب لفظا ومعنى ولهذا عدل الشيخ في التعليل
الى تقديره بالموجب ليتم تعليل امتناع الفاعليه والبدليه فان قلت فهلا علل امتناع البدليه
بان المبدل منه غير مذكور فهو اجلى قلت انه لو علل بذلك لاوهم انه لو ذكر المبدل منه جاز في البدل
رفعها لا يجوز ولو ذكر كما ذكرنا سنذكره في المسئله الثانيه فان قلت اذا كان هذا في تاويل الموجب
فلم جاز التفريغ وهو ممتنع في الموجب قلت لان التفريغ كان قبل انتقاض النفي بالاستثنا فصح التفريغ
فان قلت فيلزمك اذا قدمت المنصوب ان يمتنع الرفع فيما بعده على التفريغ لانه قد انتقض النفي
بالاستثنا قلت انه وان تاخر المرفوع فهو في نية التقديم والمنصوب في نية التاخير فلهذا
كان التفريغ في التحقيق قبل انتقاض النفي قوله وتقول ما اتاني الا عمرا الا بشرا احد قلنا هذا كلام
في شبه الاستثنا والمستثنى منه مذكور بخلاف المسئله الاولى والمعنى في شبه الاستثنا هو ما قد بيناه
سوا ذكر المستثنى منه ام لم يذكر وتفصيل هذه المسئله ان هذين المكررين لا يخلوا اما ان يتقدما على
المستثنى منه او يتاخرا او يتقدم احدهما ويتاخر الثاني فان تقدما وجب النصب احدهما لاجل التقدم
والثاني على الاستثنا وان تاخرا جاز لك رفع احدهما على البدليه جوازا مختارا وجاز النصب على غير مختار
ومتى رفعت لم يجز في الثاني الا النصب على الاستثنا لوجهين احدهما ما تقدم وهو انه يكون بدلا من نفي
قد انتقض فيكون بدلا مما هو في معنى الموجب فلم يصح الثاني ان البدل هو فرع التفريغ فكما يمتنع ان يكون
للفعل فاعلان متغايران من دون عطف كذلك لا يصح ان يبدل منه متغايران من دون عطف فكما لا يكون

ان تقول جاءني زيد عمرو من دون عطف كذلك لا يجوز ان تقول جاءني اخواك زيد عمرو ولان
البدل هو الفاعل في الحقيقة اذ هو المقصود بالنسبة واذا لم يجز مع عدم الاستثناء لم يجز مع الاستثناء
وان قدمت احدهما فالاحسن اما ان تقدم الذي كان يكون بدلا او غيره ان قدمته تعين الاخر
على البدل وجاز نصبه لان الذي كان يكون بدلا قد تقدم وان قدمت ما كان يكون المستثنى كان
المختار في الثاني البدل **فان** كان تكرار الا ان تقول فيه اذا تكررت الا فلا تخلو اما
ان يكون لمجرد التاكيد اولا واذا كررت للتوكيد فاما ان يكون المستثنى الاول مغنيا عن الثاني في
المعنى اولا ان اغنى عنه ابدلت الثاني من الاول ولو كرر ... مثال ذلك قول شعر
ما لك من شيخك الا عمله الا رسيمه والا رمله ❊ وان لم يكن مغنيا عنه وجب العطف مثاله
قول شعر ❊ وما الدهر الا ليله ونهارها والا طلوع الشمس ثم غيارها ❊ وان كررت لغير
توكيد فلا يخلو اما ان يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض اولا ان امكن نحو الا الا لوطا الا امراته
استثني كل ما قبله فكان معناها الاستثناء وان لم يمكن فهو الفصل الذي ذكره الشيخ ومعناه ما قد مثلنا
وهو اخراج ما بعد الا من الحكم مع بقاء الاحكام مما عدا الاخرى من المكررات كذلك لا يخلو اما ان يكون في
باب المفرغ اولا فان كان في باب المفرغ فالاول من الفصل والثاني لاخر منهما وقد تقدم ضبط الثانية
في التقدم والتاخير **فصل** واذا اقلت ما مررت باحد الا زيد خير منه قلنا هذه راجع الى
الاستثناء المفرغ لان التفريغ جار في الصفات كغيرها سواء كان بالجمل كما في قوله تعالى وما اهلكنا
من قرية الا لها منذرون ام بالمفرد نحو ما جاءني احد الا قائم وهذا منع من ذلك ابن مالك قال ويتاول
ما اوهم ذلك بالحال ان امكن والا فبانه وصف لبدل محذوف قلنا والوجه في ذلك ان من حق المفرغ
ان يعم الحكم ما عدا المستثنى كقولك ما جاءني الا زيد وانت اذا قلت ما جاءني رجل الا ضاحكا
اقتضى هذا نفي جميع الصفات الا الضحك وكثير من الصفات لا يمكن انتفاؤه كالتحير وقد اجيب
عن ذلك ان المراد بهذا الكلام وبنحوه انتفاء ما عدا الصفة المستثناة من اضداد لها لا سوى
وذلك حاصل وانما اجتزى على الحصر بعدم انتفاء سائر الصفات للعلم لان هذا اللفظ انما يوتى به جوابا
لمن نازع في نفي صفة هذه الصفة فجاء الحصر لتوكيد نفي ضدها **قوله** والا لغو في اللفظ قلنا
يعني ليست مخرجة لشيء من شيء في اللفظ فاما في المعنى فهي مخرجة لزيد عن احد من متصف بالخير
او صحب زيادة عليهم في الخيرية واعترض **ح** في قوله فاعله الى اخره فقال لان الفاعل زيد اخيرا
ممن مررت به هو خير الا هو وانما اثرت في اثبات الزيادة قلنا واخر كلامه يصلح جوابا لاعتراضه
لان ما اثبتها الزيادة في الحصر جعلته خيرا من مرتبة الا ترى انك لو حذفت الا نفيت عنه الزيادة
في الخير فهي اذن الفاعلة له خيرا **فصل** وقد اوقع الفعل موقع الاسم المستثنى **قوله** والمعنى ما
الطلب منك الا فعلك قلنا هذا تفسير كثير من النحاة قالوا وفيه اختصار لان احدهما وضع

الاثبات

الاثبات موضع النفي والثاني وضع الفعل موضع المصدر لان الا فعلت بمعنى الا فعلك وانما جاز
ذلك فيه لان باب القسم متسع فيه واختص لكثرته في الكلام فجاز فيه ما ليس في غيره وفسره ابن مالك
بما اقسم عليك لا تروي الا فاعلا وكلامه اقرب الى مطابقة اللفظ واعلم ان اكثر ما يقع بعد الا من الافعال
الفعل المضارع لان الا تقتضي الاسم فان بعدها المشبه به اولى فاما ها هنا بالماضي تنبيها على طلب
التعجيل في المطلوب ولهذا كان في نشدتك بالله الا فعلت اقل شذوذا منه في اقسمت عليك الا
فعلت لان اقسمت تقتضي ان يكون جوابه ليفعلن كما في باب القسم من ارادة الاستقبال قلنا والوجه
المحسن لمجيء الماضي معه ان اقسمت تضمن معنى نشدتك لما فيه من معنى الطلب فحسن معه ما حسن
مع نشدتك وهذا معنى جواب الخليل لسيبويه حين سأله عن ذلك **قوله** بالايوا والنصر الا جلستم
قلنا هذا اللفظ قاله ابن عباس حين دخل على الانصار في بيتهم فقاموا يعظمونه اي ما اطلب
الطلب منكم الا الجلوس ولا تزون الحالتين **قوله** لما امرت كاسك شوطا قلنا تمامه وعزلته
عن عملك وسببه ان كاتبا لابي موسى كتب له الى عمر من ابو موسى برفع اب فاستشنع عمر ذلك اللحن من
الكاتب فقال فيه ذلك **فصل** والمستثنى بحرف تخفيفا فالاحسن انما يكون حيث يكمل قرينة تشعر بخصوصه
وذلك في مثل صرت ريدا ليس الا فتقدم العهد يدل على ان المراد ليس المضروب غير زيد بلا وقولك قام القوم
الا دلالة يجوز لعدم القرينة واعلم ان ضم غير ليس باعراب وانما هو بناء لمضارعها ما تضاف اليه
كقبل وبعد ومحلها النصب خبرا لليس لان اعرابها اعراب ما بعدها **الخبر والاسم في باب**
كان وان **قوله** لما شبه العامل في باب كان وان بالفعل المتعدي قلنا انما شبهاه به
لان كلا منهما معناه يقتضي شيئين هو المحكوم عليه والمحكوم به من حيث انه كان موضوعه لتقرير
الفاعل على صفة وان لتاكيد نسبة الحكم الى المحكوم عليه كما ان المتعدي يقتضي فاعله ومفعوله
قوله شبه ما عمل فيه قلنا ما ها هنا بمعنى الذي ومن للمعمول اي شبه ما عمل فيه العامل في الباب
بالفاعل والمفعول في ظاهر كلام الشيخ يعني بان اسم كان من المشبهات بالفاعل ولم يعده فيما تقدم
من المشبهات وقد اراد ضبطها فلا يمكن حمل كلامه هنا على الظاهر الا بالحمل على رجوعه عن ذلك
وهذا هو مذهب كثير من النحاة اعني ان اسم كان من المشبهات والوجه لهم ان نسبة الفعل الى فاعله
يكون على جهة قيامه به نفيا كان ام اثباتا ونسبة كان الى اسمها ليس كذلك الا ترى انك اذا قلت كان زيد
قائما فالمعنى ثبت زيد على هذه الصفة والثبوت في التحقيق منسوب الى الصفة لانها التي تجدد لها الثبوت
دون زيد لكنها كان قصدك ان تخبر ان زيدا يثبت له هذه الصفة حيث يريد لانه المحدث عنه شوقا
لان الثبوت منسوب اليه فكان من قبيل المبتدا والخبر لكنها جاء عقيب الفعل وجرى بعده اشبه الفاعل والمفعول
بعد الفعل المتعدي فعمل فيهما كان عمل المتعدي لاجل الشبه اللفظي **فان قلت** فيلزمكم الا تسمية
التامة الى زيد في حال وجوده فلا تقول كان زيد **قلت** ذلك ملتزم ان اردت معنى الحصول وانما نقول

ان احوالهما ... ذلك واما جار ... الكلام ... الفعل وحذفه لا يجوز الا مع القرينة

كان الامر ونحو ذلك **نعم** يمكن حمل كلام الشيخ هاهنا على ان مراده بالتشبيه معمولا ان وخبر كان
فيستقيم قوله الاول لكن ذلك خلاف الظاهر واعلم ان اسم ان وخبر كان هاهنا هما في المعنى المبتدأ
والخبر المقدم ذكرهما ولهذا لم يجدهما الشيخ وانما نسبا الى ان وكان لمجيئهما معهما **فصل** ويضمر العامل
في خبر كان من حيث كانت احد الافعال العامة **قوله** ان خيرا فخير قلنا يجوز في هذه اربعة اوجه ذكر
الشيخ منها ثلثة فالاول اجودها لقلة المحذوف فيه واولا فالجزاء اما نصبه من المبتدأ والخبر والاخران
دونه لانه يحتاج الى الحذف الثاني لم توفر على الفاء ما يقتضيه ويوقع الاول اكثرت الحذف وهو كان مع خبره والمتعلق
واما الرابع فلم يذكره الشيخ لضعفه وهو عكس الاول ~~كان التامة ثقيل الحذف~~ واما ضعف لانه اجتمع
فيه الشايبتان كثرة الحذف ودخول الفاء فيما يقتضيه **فان قلت** فيقدر مع رفع الاول كان
التامة فيقل الحذف ولا يحصل فيه الاشاعة فيكون كنصبهما **قلت** التامة قليلة الاستعمال
وما قل استعماله فحذفه اقل لضعف ما يدل عليه ولانه يكون معها غير مرتبط بما قبله لفقد الضمير
والكلام متوسط في المعنى **اللمعة** البيت للنمر والقصة فيه ان لبيدا رأى قوما من قرابته ذات يوم مغتمين
فسالهم ما الشان فاعرضوا عنه فالح عليهم فقالوا ان لنا مهما بباب النعمان وان من خواصه الربيع
ابن زياد العبسي وهو عدو لنا فنخشى ان له سعى اربنا او معنى ذلك فقال لبيد شبر وفي مقعلم الا كفيكم تكلم
فتيسروا ولما دخل على النعمان انشد رجزا منه ان الربيع بن زياد ابرص وكانت العرب تطير بالابرص
فقال الربيع ان لبيدا لكذاب فخرج من عند النعمان وقد قيل لما قيل ان حقا وان كذبا هـ
ومن جملة ابيات لبيد مهلا ابيت اللعن لا تأكل معه هـ ان استه من برص ملمعه هـ وانه يدخل فيها اصبعه
يدخلها حتى يواري اشجعه هـ كانما يطلب شيئا ضيعه هـ ولهذا اعتزل الاكل معه قال التبريزي وهذا
البيت من ابيات هذا الكتاب في عقار به لانه موهم انه يجوز فيه الاوجه الاربعة والرفع ممتنع فيه
لانه يقدر ان كان فيه حق وان كان فيه كذب وليس المعنى على ذلك وانما المعنى ان كان الذي قيل حقا
قوله ومنه الاطعام ولو تمرا انما فصله لمخالفة الاول من حيث ان الحذف هنا مع لو والاول مع ان
قوله ولو اصبعا يعني مسافة اصبع اي ولو كان الدفع مسافة اصبع **قوله** اما انت منطلقا انطلقت
قلنا انما فصل هذا لان المحذوف فيه واجب الحصول الدال عليه كان والعوض كما يذكر في توجيهه
قلنا واختلف في توجيهه فالكوفيون يقولون اصله ان كنت منطلقا وان هاهنا حرف مكسورة
فحذف الفعل ورجع الضمير منفصلا لفقد ما يتصل به وجاؤا بما للتنبيه [illegible] على ان ثم
ثم فتحت ليكون الفتح بعدم عملها في الشرط قال [illegible] البصريون اما زيد قائم ام [illegible]
فتح الهمزة وزيادة ما ليس به ذلك ولا [illegible] البصريون اصله لان كنت بان المفتوحة
التعليلية فحذف الفعل اختصارا ورجع الضمير منفصلا وجيء بما عوضا عن الفعل ولام حرف
حذف كلام مع المكسورة التي في قولهم اما لا من قولهم افعل كذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره ومنه قول الشاعر

لو ان نوقا لك او جمالا او ثلة من غنم اما لا هـ اي ان كنت لا تجد غيرها **قوله** اما انت ذا نفر هـ
قلنا عجزه فان قومي لم تأكلهم الضبع هـ يريد السنة الجدبة وثم سؤال ان الاول ان التعليل الذي
ذكره البصريون لا يستقيم هاهنا لانه يستلزم جعل كونه ذا حراسة ذا نفر سببا في ان الضبع لم
تأكل قوم الشاعر وليس كذلك فلنا استقامة المعنى ولا وجه لدخول الفاء على كلام البصريين كما لا يجوز لان كنت
منطلقا فانطلقت والجواب والله التوفيق اما عن الاول فبمثل ما اجبنا به في قوله تعالى قل
ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم فيكون كونه ذا حراسة ذا نفر سببا في الاخبار بان قوم الشاعر
لم تأكلهم الضبع واما عن الثاني فلان التعليل لما شارك الشرط في سببية الاول ومسببية الثاني ومن
ثم اجاز دخول الفاء حيث يكون محله اسمية والمسبب هاهنا اسمية فجاز دخول الفاء ولو لم يكن اسمية
لم يجز كما لم يجز في المثال المتقدم وهو فانطلقت هذا معنى ما ذكره ح **قلت** والاقرب عندي ان اما في هذا
البيت شرطية بمعنى مهما نظيرها اما زيد فقائم فهذا يستقيم معه معنى البيت ومجيء الفاء فتقديره اما
كنت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم ~~الضبع~~ السنة الجدبة بل هم باقون فهذا اقرب الى معنى البيت ولفظه فما
ذكره سيبويه وما تبعه البصريون عليه **قوله** اما اقمت واما انت مرتحلا فالله يكلأ ما تأتي وما تذر هـ
فان قلت اما المكسورة شرطية واما المفتوحة تعليلية فاين جواب الشرط واين جواب
التعليل **قلنا** قال ح كلاما معناه ان قوله فالله يكلؤ جواب للشرط وللتعليل معا فان لاشتراكهما
في معنى السببية جاز ان يكون جوابهما واحدا اعلم [illegible] وهذا انما يستقيم عليه في جواز عطف احدهما على الاخر اذ
لو لم يكن فيه معنى السببية لم يجز عطفه على الشرط كما لا يجوز ان قام زيد فاقم والامام في المدرسة لما لم
يكن معنى الشرط ولا يستقيم علة لجعل جوابهما واحدا وذلك لان التعليل خبر محض لا يعني بالشك الاترى
انك تقول له جل اكرامك لي اكرمتك فلو سكت الشيخ الذي هو المسبب وانت اذا جعلت الجواب له وللشرط اقتضى
ان يكون الجواب مشكوكا من جهة الشرط غير مشكوك من جهة التعليل فالاولى ان يجعل هنا جوابا لاحدهما
فيكون المعنى ان اقمت فالله يكلؤ ولانك مرتحل فالله يكلؤ كما في قوله اما انت ذا نفر فان قومي **المنصوب**
بلا التي لنفي الجنس قلنا ضابط هذا الباب قوله ح هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة
مضافا او مشبها به مثل لا اعلام رجل ولا عشرين درهما لك والقيود جلية **قوله** هو كما ذكر محمولة على
ان قلنا يعني حيث قال انها نقيضتها وملازمة للاسم لزومها يعني والنقيض يحمل على النقيض وانما حمل عليه
لان كل واحد منهما في طرف فلا تثبت لاحدهما حكم الا وتثبت للاخر ولا مخصص لاحدهما الثاني انه متى ازدحم
احدهما في الذهن ازدحم الاخر فصارا كالشيء الواحد **قوله** اذا كان المنفي مضافا فانما اعرب المضاف للعلة
في اعراب المنادى المضاف **قوله** فاذا كان مفردا فهو مفتوح قلنا واختلفوا فالشيخ والاكثر البصريين
انها فتحة بناء وقال الزجاج والسيرافي والرماني والكوفيون انها فتحة اعراب لكن حذف التنوين تخفيفا
واحتج الاولون بانه متضمن معنى حرف الاستغراق فهو مبني كما في عشر **فان قلت** ومن اين علم انه تضمنه

مهما كان ذا نفر ... وجعل مكان الصبر التعب ... اي مهما كنت ذا نفر اي

اياه قلت لما فهموا من العرب ان قولهم لا رجل في الدار بالفتح اكد في نفي العموم من قولهم لا رجل
في الدار بالرفع والتنوين لا يمكن تعديه ما يكون به النفي اكد الا بامر زائد على الاصل وكان لا رجل في
في الدار النفي والحرف الذي فيه جاء لما اكد النفي هو من في نحو ما جاءني من احد وجب تقديره فان قلت
وما وجه كونهم جعلوا من سابكة تفيد الاستغراق في الموضعين قلت لما كانت لبيان الجنس ونفي الكل يحتمل
نفي الجنس اذ خلوا حرف النفي على ما وضع لسان الجنس ليحصل ذلك المعنى فلما حصل من قولهم لا رجل بالفتح
نفي الجنس بتضمن معنى من رجل فبني لتضمنه معنى الحرف فان قلت انهم يحكمون ببناء لا رجلين في الدار
عندنا ولا يمكن تقدير حرف الاستغراق هاهنا لتضمنه نفي كل فرد ونفي المثنى لا يفيده قلت بل يعده
ممكن على تقدير لا من هذا الجنس الكائن على هذا العدد فان قلت ما معنى قولهم ان لا رجل في الدار
بالفتح اكد في النفي من لا رجل في بالرفع على انها المشبهة بليس قلت دال في المحصل اجماع النحويين
على ان الاول اعم من الثاني لانه يصح ان تقول مع الرفع بل رجلان وكما يذكره سيف الحق واعلم الا انك ان ردت
العموم قال في التحبير ما معناه ان قول النحويين بان قولنا لا رجل في الدار بالرفع نفي لرجل واحد
وقولنا لا رجل في الدار بالفتح لنفي الجنس شيء تضحك منه ثم تبكي عقول النحويين الا ترى ان قولنا لا رجل
افضل منك بالرفع مدح والمدح لو كان المراد به واحدا قال وانما يجوز بل رجلان على سبيل المجاز
اذ ان النفي في لا رجل لواحد وقرينة هذا المجاز قوله بل رجلان فان قلت فيلزمه جواز ذلك
مع البناء على سبيل المجاز قلت اجاب بما معناه انك بادخال حرف الاستغراق اكدت نفي العموم فلو
خصصته عاد على غرضك بالتأكيد بالنقض فلم يصح مع البناء الا سلب الكلام وذلك واضح فان قلت
ان العموم مع البناء واضح جلي فما ان اخذه مع الرفع قلت قال من حيث المعنى لا من حيث اللفظ قال لانك
اذا قلت هل رجل في الدار فالمعنى هل بعض هذا الجنس في الدار فاذا نفيت كان المعنى ليس بعض هذا الجنس
في الدار وكل بعض بصدد وعليه النفي فيستلزم عموم الانتفاء بالنفي قوله ويقول المستفتح ولا اله
غيرك قلنا اول الدعاء سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك اغفر لي
انه لا يغفر الذنوب الا انت قوله كانه قال ولا ارى خلة هم فالح هنا وهم منه لانها هنا
من باب لا حول ولا قوة ونصب الثاني هنا كليس بتقدير فعل انما هو عطف على لفظ الاول فصح انه ليس
مثل لا رجل الا الست قوله وزعم يونس قلنا خلاف يونس انما هو في البيت الثاني اللغة عجز البيت
الاول انسع الخرق على الراقع هو والفاطمة جلته وعجز الثاني يدل على مختلة تبيت اراد بالمختلة
المنخل وقوله تبيت هو بالتاء المثناة من علي والباء الموحدة والياء الساكنة اسمه من اسفل
والتاء المثلثة اي تبث الدقيق وتميزه عن نخالته ويلحق بهذا الفصل فوائد الاولى الا
اذا دخلت على معمول لغيرها لم تعمل فيه مثل لا مرحبا بهم ولا اهلا ولا سهلا ونحو هذا الثانية
اختلف النحويون في جمع المؤنث السالم اذا دخلت عليه لا فالاكثر على انه مبني على ما ينصب وقال بعضهم

لا يبنى على الفتح واختلفوا ايضا في تنوينه فمنهم من قال يبقى لانه للمقابلة ومنهم من قال يزول
لانه وان كان للمقابلة ففيه دلالة على التمكن فصل وحقه ان يكون نكرة قلنا لان الغرض
بها نفي الجنس ولانه لو عرف لم يعرف الا بتعريف الجنس وقد حصل الغرض من دونه فلم يحتج اليه قوله
حسبك ان تعلم فيه لا قلنا كان الاولى ان تتممه سيبويه بان يقول ولا يحسن في غير لانه لا
يلزم من حسن عملها فيما عملت فيه ترك الاعمال في غيره قوله يعني بتقدير التنكير قلنا هذا جواب
عن سؤال مقدر تقديره ان يقال لا يطرد قولكم ان لا لا تدخل الا على النكرة لانها قد دخلت
على هيثم لو جل نحو ولا ابل وامية وبصرة ولا ابا حسن لعلام ايضا فاجاب بانها مقدرة
بالتنكير وهذا يحتمل امرين احدهما انه حذف قد نزعها والعلمية كما قدر المبرد في يا زيد
الثاني ان لا في التقدير داخلة على مثل ومثل مقدرة قبل هذه ومثل لا تتعرف بما يضاف اليه قوله
في لا سيما مثل لا مثل زيد اراد ترفع ابهام ان شيء معرفة لاضافتها الى زيد فبين انه بمعنى مثل فلم
تتعرف بالاضافة اللغة الزبير بفتح الزاي وابو خبيب عبد الله بن الزبير والبيت وصف له بالبخل
نكدن اي تعذرن وقولهم لا بصرة لكم اصله ولا ابا حسن اصله فصل
ويقول لا اباك قلنا اما حديد ذكر هذه الكلمة وان كان قد فهم من انشا كلامه المتقدم توصلا الى
اللغة القليلة وهي لا اباك ولا غلامي لك قوله فمثبته في الشذوذ بالملامح والمذاكير ولدن
غدوة قلنا وجه الشبه ان المعرفة هاهنا جرت في موضع ليس لها وهو موضع النكرة كما ان
الملامح والمذاكير ونصب غدوة لا موضعه مع الاسماء الغير المضافة وهو هنا مع لازم للاضافة وهو
لدن فهذا وجه الشبه قوله وقصدهم فيه الى الاضافة يعني انه عندهم مضاف حقيقة
ولذلك اثبتوا الالف وحذفوا النون وسلانه واللام في لك مقحمة لتوكيد الاضافة قوله الا تراهم
يترددوا انه مضاف ولو لا لم يثبت الالف ولا حذفت النون بدليل ان هذا الحكم لم يثبت في لا
ابا فيها واخواته لما لم يكن فيها معنى الاضافة قوله وقضاء من حق المنفي هذا عطف على قوله
توكيدا كانه قال اقحمت اللام توكيدا للاضافة وقضاء من حق المنفي ويريد بذلك انه لما تعذر
ان يعطى المنفي هاهنا حقه من التنكير في المعنى قضيناه ذلك الحق في لفظه وذلك بما يظهر باللام
من صورة الانفصال وهذا تصريح من الشيخ بانه مضاف حقيقة واللام هذه ان كانت هي المرادة
في حال الاضافة ابرزت الان كانت هي العاملة وان كانت غيرها كان الجر بالاضافة لا بها كما
صرح به بعضهم هاهنا وقد اكد الشيخ كونه مضافا بتشبيهه اياه بيا تيم تيم عدي وهذا هو
قول سيبويه اعني كونه مضافا حقيقة وضعفه ح من جهة اللفظ ومن جهة المعنى اما
من جهة اللفظ فلانه يلزم الرفع والتنكير مع المعرفة فلو كان هذا معرفة لزم ما فيه واما
من جهة المعنى فلان معنى قولك لا اباك كمعنى لا اب لك من نفي جنس الابوة ولا اب لك نكرة باتفاق

فيلزم تنكير ما هو بمعناه وقد اجاب بعضهم عن هذا الاعتراض اعني عن الاول فقال انما
لم يجب التنكير لانه مثل لا اباحسن قلنا وهذا ضعيف لان له اباحسن في احدنا وتليه مقدّر بمثل
وتقديره هاهنا مخل بالمعنى وفي التأويل الثاني المعرفة في المعنى نكرة وهذا ابطل قولهم انه مضاف
في المعنى الى اللفظ واما عن الثاني فقال ليس جعله بمعنى لا ابا لك اولى من جعله بمعنى لا اباك وقد ورد
ذلك في قول [illegible] واي كريم لا اباك تخلّد قلنا وهذا اضعف لانه صرح بقول لا اباك هاهنا البتة معرفه
والانشاد مقصود الشاعر وانما اصله لا ابا لك وحذفت اللام ضرورة وقد نص ابن مالك على ان اللام المقحمة
في هذا قد تحذف ضرورة فوضح لك ان اعتراض [illegible] قادح لا محيد عنه قال ح واذا بطل كونه مضافا فوجب
تعليل نصبه بشبهه بالمضاف لمشاركته له في اصل معناه وذلك ان معنى قولك ابوك وابٌ لك في اصل
الشبه فلما شاركه في اصل معناه اعطي حكمه ومن ثم لم يجز الغاؤها لعدم المشاركة فيه قوله
وفي هذه معرب اما على قوله فلانه مضاف واما على قول ح فلانه مشبه بالمضاف قوله امتنع الحذف
والاثبات يعني حذف النون واثبات الالف انما امتنع عند سيبويه لانه بالفصل تعذّر عنده ان يكون مضافا
واما على قول ح فلانه تعذر الشبه واجازهما يونس تبقيةً على الاصل لتجويزه الفصل هاهنا بالجار والمجرور
قوله لم يكن بد من اثبات النون قلنا اما عند سيبويه فلان اضافة الاول الى الثاني اضافة الموصوف
الى الصفة ولا يمكن اضافته الى ما بعد الثاني للفصل ولو اضفت الصفة الى ما بعدها كان اضافة
لما لم تقصد به الاثبات واما على كلام ح فلان الشبه يضعف بالفصل لو اضفت الاول ولو اضفت
الثاني لم يستقم لما مرّ فصل في صفة المفرد وجهان قلنا اما علة الوجه الاول فلتنزل
الصفة والموصوف مع النفي منزلة الكلمة الواحدة وانما تنزل منزلة الكلمة الواحدة لان معنى حرف
الاستغراق قد تضمّناه خصوصا الوصف لانه المقصود بالنفي لا الجنس بخلاف يا تميم الطوال
فان موجب البناء هاهنا وقوع الاسم موقع المبني والموصوف قد وقع موقعه لفظا ومعنى بخلاف الصفة
فانما جيء بها ايضا لما وقع موقعه واعلم ان وصف النكرة المفردة هاهنا يفضل وصف
النكرات في الفائدة وهو انه يفيد نوعا بعد العموم الا ترى انك اذا قلت لا رجل في الدار عمّ جميع
الرجال فاذا قلت لا رجل ظريف فادت الصفة نفي نوع منهم قوله والثاني ان تعربه محمولة
على لفظه قلنا انما جاز جري التابع للمبني هاهنا على اللفظ لان حركة البناء في المتبوع مشبهة
في طروّها وزوالها بحركة الاعراب كما مرّ في المنادى فان قلت انه لا وجه لقولهم انه تبعه
هاهنا على اللفظ لان لا تعمل النصب فمحل المبني النصب والمنصوب تابع له محلا قلت ذكر عندهم
مبني على ان لا قد بطل عملها في الاسم من حيث انهما في البناء مزجا حتى صارا كالكلمة الواحدة والشيء لا
يعمل في بعضه فيبطلون عملها في الاسم من حيث اللفظ هذا معنى كلامهم واما ما يختاره فهو ما
تقدم من ان للمبني هنا محلين اقرب وابعد فان قلت ومن اين لهم الامتزاج او ما معناه هل

صار

صار مع لولها واحدا لكنه يغلب عليه ما لم يعلم خلافه فلا فايدة لها النفي ورجل فائدته الجنس
وان كان بعيد ذلك فيما هو قلت لاجل هذا اخترنا ما اخترنا ولعلهم يفسّرون ذلك بان
هذه الكلمات تضمنت معنى حرف الاستغراق وحرف الاستغراق كلمة واحدة فلما تضمنت هي واسمها
معنى كلمة واحدة صارا كالكلمة الواحدة لذلك فان قلت ان المتضمن له هو الاسم لا هي
قلت لم تضمنها الا بانضمامه اليها فلم يحصل معناها الا بمجموعهما فهذا الاخير
ما تقصد به كلامهم هاهنا قوله فان فصلت بينهما اعربت قلنا لان الصفة انما بنيت لتنزلها
منزلة الجزء والفصل يبعدها عن مصيرها كالجزء لان الكلمة الواحدة لا يفصل فيما بينها وانما
امتنع بناء الصفة الثانية لانها لو بنيت لم يكن الا لتضمنها معنى الحرف وهذا يودي الى مصير اربع
كلمات كالكلمة الواحدة ولم يوجد في تراكيبهم قوله فان كررت جاز في الآخر الاعراب والبناء
قلنا اما الاعراب فعلى انه عطف بيان وهذا انما يستقيم عند من جوّز عطف البيان في النكرات
او على انه تأكيد او بدل مشبه بالنعت لمجيئه منعوتا ولا يحتاج الى تشبيهه هاهنا بالنعت
الا من جعل البدل التأكيد هنا كالذي في المنادى في اعطائه حكم المستقل واما ان صح ما روي
عن الاندلسي من ان للبدل في هذا الباب خاصة حكم عطف البيان لم يحتج الى ذلك ولعله تفرقة بينهما
بان البناء في هذا الباب انما هو لتضمنه معنى الحرف وبناء البدل هنا يودي الى مصير كلمات
كالكلمة الواحدة وهو قليل في التركيب فضعف وجوب البناء والعلة في المنادى وقوعه موقع المبني
والبدل هو المقصود فكان في المجموع هو الواقع موقعه مع عدم محذور في البناء فلزم هنالك
فصل وحكم المعطوف حكم الصفة الا في البناء قلنا انما امتنع البناء فيه لانه لو بني لكان اما
على التبعية وهو غير مستقيم لحصول الفصل بالواو ولان الواو تؤذن بالتغاير فلم يكن التابع
هنا كالصفة في مصيره مع متبوعه كالشيء الواحد واما على سبيل الاستقلال لم يستقم
ايضا لانه لم يثبت البناء الا مع التلفظ بلا الا ترى انك لو قلت رجل في الدار بنيته لا لم يستقم لعدم
التلفظ ذكره ح واما الاعراب فعلى ما تقدم قوله وان تعرّف فالحمل على المحل لا غير قلنا انما لزم ذلك لانه
لو باشر حرف النفي لم يكن الا مرفوعا فاولى اذا كان تابعا ان يكون كذلك اللغة عجز البيت الاول
اذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا وصدر الثاني هذا وجدكم الصغار بعينه فصل ويجوز رفعه
اذا كرر قلنا يعني رفع ما بعد لا مع التلفظ بها كالآية وانما جاز قال ح لانه جواب للمقدّر لقائل
افي الحج رفث او فسوق فرفع ليحصل المطابقة وان كان فيه مخالفة القياس واذا جازت المطابقة في
قوله دعني من تمرتان وليست بقرشيا فهاهنا اولى لضعف العامل فان قلت [illegible] من اين انه جواب عن
سؤال مقدّر قلت لان هذا الكلام انما يرد خطابا لمن هو مطلع للحكم سواء لفظ بالسؤال ام لم يلفظ
الا ترى انه لو قال لك قائل لا رجل في جزيرة في البحر عددت كلامه هذرا لانه يحكم عليه بلا فون فان قلت

ومثله لا رجل في الدار ولا امرأة فيها [sic] وذلك فهلا جاز رفعه للمطابقة قلت عنه جوابان احدهما انه يكفي في التصريح نفيهما سؤالا لعله السائل هاهنا السائل ان يقول لا او نعم بخلافه في المسئلة الاولى فان السائل يجوز في قولك لا انك تريد لا رجل فقط وانما ناحد العموم من جهة انه لا مخصص لنفي احدهما دون الاخر واذا اردت التصريح حيث بكلام الجزئي فلما كان هاهنا جواب يقوم مقام لا رجل في الدار في التصريح ضعف جواز المطابقة مع قيام سبب لبنا لحلاف الاول فلا شي يقوم مقامه في التصريح فكانت المطابقة فيه مهمة الثاني انا وان سلمنا ان الجواب بلا معهما على سؤال وانا في جواب المكرر راعينا مطابقة لفظين ولا يلزم من مراعاة المطابقة للفظين ان نراعي مطابقة لفظ واحد اذ مطابقة الاكثر اهم **قوله** فان جا مفصولا بينه وبين لا او معرفة وجب الرفع والتكرير قلنا اما الرفع مع الفصل فلضعفها معه واما التكرار فلمطابقة السؤال المقدر واما الرفع مع المعرفة فلانه انما بني مع النفي العام وهو لا يمكن مع التعريف واما التكرار فللمطابقة ايضا او عوضا عما فات من نفي الفعل **قوله** كلام موضوع موضع لا سيما لك قلنا هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره لا يطرد قولكم ان التكرار مع المعرفة واجب بدليل لا نولك واجاب بان هذه المعرفة متضمنة لمعنى الفعل الذي هو ينبغي فكما لا يجب تكرار الفعل كذلك ما هو بمعناه ونولك ماخوذ من النول وهو العطا وقد قال بعضهم في تفسير لا نولك ما صلاحك نولك ان تفعل كذا ولعله يريد ما يصلح ان يتناول كذا

اللغة البيت الاول شاهد عدم التكرير مع رفع النكرة وصدره ذات امرؤ مما خلقت لغيره

والبيت الثاني صدره بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت ركائبها وهو شاهد على عدم التكرير مع رفع المعرفة وحمل الجواز مع رفعهما على تقدير فعل اي لا نفع نفع وكذلك نحوها **قوله** في الشعر قلنا يعني من دون ضرورة **قوله** لا رجل في الدار ولا زيد عندنا قلنا يعني كل مسئلة على حيالها فاما مجموعها فسائغ عند الجميع **فصل** ويجوز في لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه قلنا فتحهما على ان كل جملة مستقلة ونصب الثاني على اللفظ ورفعه على المحل ورفعهما للمطابقة كما تقدم ورفع الاول وفتح الثاني على ان الاولى بمعنى ليس وفيه ضعف والثانية جملة مستقلة **قوله** او على مذهب ابي العباس قلنا لان ابا العباس اجاز الرفع من دون تكرير في السعة **قوله** وان نعكس قلنا جعله وجها سادسا وهو وهم لان عكس الخامس هو الثالث حيث قال وان ترفعه **فصل** وقد حذف المنفي قلنا انما حذف لدلالة القرينة عليه وهي انهم اذا قالوا لا عليك فالمعنى لا باس عليك فعلم ان المضمر من جنس المظهر

خبرها ولا المشبهتين بليس قلنا وجه الشبه ما تقدم **قوله** واما بنو تميم فيرفعون ما بعدهما بالابتداء قال النحويون يزعمون ان لغة بني تميم هي القياس لانهم يقولون الحروف اذا لم يكن له اختصاص بالاسم او الفعل لم يعمل وهذه لا اختصاص لها قال ولا خلاف في اعمال التي لنفي الجنس واذا صح اعمالها فان زعم زاعم ان لا الناصبة غير لا الداخلة على الفعل قيل له فما المانع من ان ما الرافع

للاسم غير ما الداخله على الفعل ويمكن ان يجاب عن هذا بان يقال ان لا الناصبة مختصة بالاسماء لانها استغراقية والاستغراق لا يكون الا في الاسماء الاجناس بخلاف الافعال فلا معنى للاستغراق فيها وله ان يقول ان الاستغراق لم يحصل الا من جهة تضمن اسمها معنى من الاستغراقية لا من جهة لا فانها لمجرد النفي فاستوى حينئذ اللغتان في مطابقة القياس **قوله** الا من ذكر في المصحف قال الشيخ هذا من الشيخ يودن بان قراءة الرفع كانت سائغة ثم لما كتبت لم ينبغ الحمل على ما يوافقه قال وكله بما غير مستقيم بعض القراء يجب لغة القاري من دون سماع انها نزلت كذلك وعدم جواز القراءة بعد كتابة المصحف بما يخالفه فان الاول ممتنع والثاني جائز **قوله** فاذا انتقض النفي بالا قلنا انما بطل عملها لانها انما عملت للنفي وقد انتقض واما مع تقديم الخبر فلضعف عملها معه وتقديم معموله كتقديمه الا ان يكون ظرفا نحو ما في الدار زيد قائما واعلم ان لا لا تستعمل بمعنى ليس الا في الشعر **فصل** ودخول الباء في الخبر **قوله** لانك اذا قلت ما زيد بمنطلق قلنا يعني ان دخولها وعدمها عند بني تميم على سواء كما ان الباء لا مدخل مع عدمها كذلك مع حضورها وفيه نظر لان لدخولها مزية وهو النفي والباء انما تاتي لتاكيد النفي من نظر الى عمل وقد نص ابن يعيش انها تدخل في التميمية **فصل** ولا التي يكسعونها بالتاء اختلف الناس هذه على ستة اقوال الاول للبصريين وهو ما ذكر الشيخ ويعني بالكسع انهم يردفونها بها الثاني للكوفيين انها التي لنفي الجنس بحصتها التاء الثالث لابي عبيدة وهو ان التاء من تحين لغة في حين وهذا بعض عندهم الرابع انها ليس بعينها قلبت الياء الفا والسين تاء الخامس انها فعل برأسه كان الشادس للاخفش انها غير المشتبهة بليس وغير التي لنفي الجنس وانها في التقدير داخلة على فعل ناصب للحين والاولى حين مناص **واحتج** البصريون بان التاء من خواص الافعال فلما لحقت لا حكموا بانها المشتبهة بليس لقوة وجه الشبه دخولها **واحتج** الكوفيون بان التي لنفي الجنس هي الاكثر في الاستعمال بخلاف المشتبهة بليس وحمل القران على الاكثر اولى وبانه يلزم الاضمار في الحروف ولو جاز ذلك لجاز زيد ما قائما **والجواب** اما الاول فلا نسلم قلة المشتبهة بليس الا اذا لم تكسع واما المكسوعة فكثيرة فصيحة واما الثاني قلنا انه يمكن الاضمار في لات لقوة شبهها بالفعل وهو ليس ولا يلزم من الاضمار فيما قوي شبهه ان يكون فيما لم يقو تلك القوة وهو ما ولنا ان نسلم الاضمار فيها وانما هو محذوف ولذا دلت القرينة عليه

المجرورات لا يكون الاسم مجرورا الا بالاضافة قلنا يريد الاضافة العامة التي مع حرف الجر ومع حذفه **قوله** وهي المقتضية قلنا الا ان الفاعلية قد استبد بالرفع والمفعولية بالنصب لما تقدم فلم يبق الا الجر **قوله** والعامل هاهنا غير المقتضي وهو حرف الجر قلنا يعني في نحو مررت بزيد **قوله** او معناه في نحو غلام زيد وهو ما بالاضافة قال الاندلسي قول الشيخ هاهنا او معناه يحتمل انه يريد ما يفيده الاضافة من الخصوصية بين المضاف والمضاف اليه وانما جعله معنى الحرف وهو معنى الاضافة لان الخصوصية التي تحصل بالاضافة انما تثبت بتقدير اللام ويحتمل ان المراد معنى

معنى الحرف الذي وضع له وهو الالصاق والربط لا معنى الاضافة وللنحاة في العامل ها هنا ثلثة
اقوال الاول ان العامل فيه معنوي وعليه يأتي الاحتمال الاول من كلام الشيخ الثاني انه الحرف المقدر
وعليه الاحتمال الثاني من كلام الشيخ وضح هذه الاحتمال للشيخ قال لان المعنى انما يعمل عند
البصريين في المبتدأ والفعل المضارع الثالث انه الاسم المضاف وصححه واحتج الاولون بان
الحرف لا يعمل مقدرًا وعمل الجامد خارج عن القياس فعين المعنى وضعفه ح بان المعنى انما يصار اليه في العمل
حيث يتعذر اللفظي وهو لم يتعذر هنا اللفظ فهو اولى بالعمل واحتج التالون بان الجر هو اثر الحرف
وقد وجدنا هنا حكمنا بانها المؤثرة لنطرد الباب ولان معنى غلام زيد غلام لزيد فاذا كان العامل
في اخرهما اللام كان العامل في الاخر واعترضه ح بان حرف الجر لا يعمل مقدرًا وبانا لا نسلم كونهما بمعنى
واحد لما تقدم **فصل** واضافة الاسم الى الاسم **قوله** او تخصيصًا يرد عليه كومررت برجل صاحب امرأة
فانها لفظية وتفيد التخصيص والجواب ان التخصيص هنا لم يحصل من الاضافة بل هو حاصل وان فصلت بالتنوين
فان قلت وكذلك اذا قلت غلام امرأة وبغلام لامرأة فالتخصيص حاصل مع الاضافة ومع عدمها **قلت**
لم يحصل مع التنوين الا للاتيان بحرف الاضافة وهو اللام اذ لو لم يات به لم يحصل التخصيص بخلاف ضارب
امرأة فان التخصيص مع الانفصال حاصل وان لم يأت باللام فظهر الفرق بينهما قال ح لو قال الشيخ في حد
المعنوية ما افاد تعريفا على تقدير كون المضاف اليه معرفة لسلم من هذه الاعتراض **قوله** في الا من الغام
يعني في المغلب نقل عن الشيخ انه يحترز من مثل ضرب اليوم فانه بتقدير في وقد قيل انه يحترز من مثل
عند زيد ولدى زيد ولتكن كذلك فان هذه في التحقيق مقدرة باللام **فصل** وقضية الاضافة المعنوية
تفي ومقتضى الاضافة وقيل بمعنى معمول كثير وتحتمل غير ذلك **قوله** ان تجرد لها المضاف من التعريف
قلنا الا تعريف النداء لانه غير موضوع لافادة التعريف بل للتنبيه وانما طلب الاقبال وانما استلزم
التعريف حيث يحصل القصد بخلاف غيره من التعاريف فلم يوضع الا لمجرد التعريف والتعريف قد حصل من
الاضافة فبقي غير صالح بخلاف النداء فان الاضافة لا تعين عما وضع له **قوله** وما تقبله المخفوظ
بالباء معجمة بواحدة سفلى اي تلقوه بالقبول وفي نسخ صحاح بالياء باثنتين سفلا ومن لعل اصله
تقبلوه اي اتخذوه قولا من القول وهو الكذب فانقلبت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت
الواو ياء وادغم **قوله** قال الفرزدق قلنا اتى به وبالذي بعده شاهدًا على ما يوافق القياس
وصدره ما زال مذ عقدت يداه ازاره وهو يمدح يزيد بن المهلب يعني ما زال مذ امكنه عقد ازاره
وادرك خمسة الاشبار وهو الشبر لان اطول ما يكون خمسة اشبار اي ساوى وقد عضا الخطا
نقل ما قاله في البيت الثاني يدني خوافق من خوافق تلتقي في ظل معتبط العجاج مثار واكثر الروايات
وصدر الثاني وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي والديار البلاقع **قوله** وتقول في
اللفظية الى اخره وانما جاز في اللفظية وانما جاز في اللفظية الاضافة مع التعريف لما تقدم من انها لا تفيد

تعريفا **قوله** واما الضارب الرجل هذا جواب عن سؤال تقديره اذا امتنعت الضارب زيد
لعدم الخفة فامتنع الضارب الرجل لذلك فاجاب بانه مشبه بالحسن الوجه وسيأتي الكلام
عليه **فصل** واذا كان المضاف اليه ضميرًا متصلا قلنا في هذه الضمائر ها هنا للنحاة اطلاقان
وتفصيل الاول للاخفش وتابعيه وهو انها منصوبة كلها والوجه له ان حذف النون والتنوين
ها هنا ليس لاجل الاضافة وانما هو لكراهة انفصال الضمير المتصل ومن جوز الاضافة ان
يحصل بها التخفيف فلما لم يحصل التخفيف لاجلها ها هنا لم يحكم بها **الاطلاق الثاني** للشيخ وغيره
ويروى عن سيبويه وهو انها مجرورة جميعا والوجه لهم اما ضاربك فلانه لما حذف التنوين
لكراهة انفصال الضمير المتصل حصلت صورة الاضافة وهو حذف التنوين والنون لاجل
اسم اتصل به الاول لاجل العلقة التي بينهما فحكم بالاضافة وان لم يكن حذف التنوين لاجلها واما
الضاربك فمحمول على ضاربك من حيث ان الاضافة جازت فيه وان لم يفد تخفيفا كجوازها في هذه
كذلك **واما التفصيل** فالاخفش وروايه المفصل عن سيبويه انها منصوبة حيث يكون المظهر
منصوبا ومجرورة حيث يكون مجرورا نحو الضاربك وضاربك **قوله** كما قالوا ضاربك والضاربك
والضاربوك في المفصل ان قوله والضاربك والضاربوك ها هنا غلط لانه تشبيه للشيء
بنفسه قلنا بل مستقيم لانه هنا يحذف النون والاول لئن يرى نون تشبيها في جواز الاضافة فيه
بما فيه النون **قوله** وما عدم واحدا منهما قال ح يعني التنوين خاصة لان النون لا تعدم
لاجل شيء غير الاضافة **قوله** شتى على نحو فتح الراء وكسرها ومعناه شتى **قوله** لانهم لما رفضوا
هذا تعليل لصحة اضافة ما فيه الالف واللام الى الضمير المتصل ومعناه انهم حذفوا التنوين
من المتصل بهذا الضمير في المنكر لا لاجل الاضافة بل كراهة ان يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل
فلما جازت الاضافة فيه لا للتخفيف جازت مع المعرف وان لم يحصل بها تخفيف للجامع بينهما وهو
اتصال الضمير بهذا فهذا معنى كلامه الى اخره **قوله** مما لا يعمل عليه قلنا يعني الجمع بين النون
والضمير وجعل سيبويه اثبات الضمير في البيت ضرورة وقال غيره ليست بضمير وانما هي هاء
السكت اثبتها في الوصل حملا على الوقف ثم حركها تشبيها بها الضمير **فصل** وكل اسم معرفة
قوله توغلت في ابهامها قيل لانك اذا قلت مررت برجل غيرك لم يحصر بالمغايرة واحدًا دون
واحد وكذلك مثلك لا يفهم هل في طول او قصر او كرم او غيرها فهذا سبب الابهام وقال جماعة
من النحاة انما لم تقبل التعريف لانها بمعنى اسم الفاعل اي مغايرة ومماثلة فكانت اضافتها لفظية
قوله الا اذا اشتهر المضاف بالمغايرة للمضاف اليه قلنا فيه تسامح لان المضاف غير المشتهر
بالمغايرة ولو قال الموصوف كان اولى ويحصل الاشتهار ان يكون وجه المغايرة والمماثلة

متحققًا معلومًا تفصيلا نحو ان تقول فلان مثل حاتم فالمراد في الكرم بلا ريب واما اذا التبس
الوجه في المغايرة فهو حسن ايضا لسعة واعترض ابن السراج على ذلك بقوله تعالى حتى يحمل ضبًّا كاعير
الذي كنا نحمل فوجه المغايرة مشهور ومع وصف به النكرة واجيب بانه يدل في الاية **اللغة**
عير السبت بيضاء قد نعتها بطلة قيل وغيره برود بالعين معجمة والزاء مهملة اي حسنة وبالعين
وبالغين مهملة والزاي **فصل** والاسماء المضافة اضافة معنوية على ضربين لازمة للاضافة وغير
لازمة **قوله** فاللازمة اي الجزء قلنا انما لزمت هذه الاضافة لانه لولاها لما تعقل الا ما الشبه
الى غيرها فيذكر معها ذلك ليعرف مدلولها على سبيل الوضوح ويرد على الشيخ سؤال ان اراد ان يقال لا
على الشيخ اما ان يريد بهذا الفصل ذكر ما يلزم الاضافة معنى فقط او لفظا ومعناه ان اراد
الاول فهذا غير اذ ان واخ ونحوها وان اراد الثاني واما ان يريد ان لفظها لا ينفك عن ذكر المضاف اليه
فالمعلوم خلافه فانه قد ورد من قبل ومن بعد فان اجيب بان المضاف اليه هنا كالمنوي ولذلك
قلنا قد ورد منونا فان اجيب بان التنوين عوض عن المضاف اليه كما في قوله تعالى فضلنا بعضهم على
بعض وانا بكل كافرون وكذلك اذا في الجهات الست اذا نونت على كلام البصريين فاما الكوفيون
فانهم يحملونها اذا نونت اسما لا تتضمن معناه الاضافة فيقولون في حلف بالرفع اي متاخر قلنا
فهلا عددت قضاء في قدم دون مسمى ونحوهما اهو لازم الاضافة **فان قلت** لم ازد الاستقصا قلنا
فالاولى انك تشير الى طرف منها وتقول ونحو كما فعلت في غير اللازمة السؤال الثاني لم نونت
بعض الامثلة وتركت بعضا منها كحيث بالظروف مفتوحة بلا تنوين على خلاف حده ونونت من الاسماء مثل
وغير وشبه واي وكل وبعض وله ان يجيب بان اللازمة للاضافة على ضربين منها ما يلزمها لفظا ومعنى
فلا يخلو لفظها من لفظ المضاف اليه الا نادرا وهي التي لم انون ومنها ما يلزم الاضافة معناه وقد يكثر
قطعه عن المضاف اليه معوضا منه اما تنوين كما بعدم او الف ولام كما قال الجاني لكل عدد بعضهم
فان قيل انه حمل مع عدم تنوين هنا وقد ورد قطعه كما في قول امرئ القيس مكر مفر مقبل مدبر معا
كجلمود صخر حطه السيل من عل قلنا ان مع هذه غير مع اللازمة للاضافة بل ضدها اعني يجب
قطعها لانها بمعنى جميعا ولذلك معنى لصاحبه **اللغة** وسط بسكون السين مثل داخل الدائرة
وبالتحريك موكزها ذكره الخوارزمي ولعله يريد ما احتوت الدائرة عليه فيكون اسما للكل وبيد بمعنى
الباء بمعنى غير ولا يضاف الا الى ان ولم ترد الا منصوبة قاب بمعنى قدر وقيس مثله وقد قط من قدد
وقططت بمعنى حسب **فصل** واي اضافته الى شيء فضا على اذا اضيف الى المعرفة قلنا انما
وجب تعدد المضاف اليه اذا كان معرفة لانها مع المعرفة سؤال عن تعيين بعضها اضيفت اليه لان المعرفة
معلومة فلا معنى للسؤال عنها وانما سال عن تعيين اجزائها **قوله** فكقولك اخزى الله الكاذب مني ومنك
هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره لا يطرد ذلك لانه يلزم تعدد ههنا فقد ورد غير متعدد فاجاب

بان المعنى على المتعدد لكن وجب التفريق ها هنا لامر معنوي وهو انه لو قال اينا لم يكن فيه تصريح
بمن يريد الدعاء عليه لان اينا يحتمل انا وانت خصوصا ويحتمل انه يريد نحن وانتم فلما اراد
التفريق وكان الاول مضمرا مجرورا اعاد مع الثاني الجار كما هو القياس وههنا التوجيه حاصل
في مني ومنك وبيني وبينك **قوله** واذا اضيف الى النكرة اضيف الى الواحد والاثنين والجماعة قلنا
لان معناها ها هنا السؤال عن عدد اضيف اليه سواء كان واحدا ام اكثر لانه لم يكن قد عرف المضاف
اليه بخلاف ما لو كان معرفة **فان قلت** لم كان المضاف اليه هنا غير المسؤول عنه الا ترى ان قولهم
اي رجال جواب لقائل عندي رجال وكان في الاولى عين الا ترى ان قولك اي الرجال جواب لقائل عندي
الرجل **قلت** اجاب بانهم لما اضطروا ها هنا الى السؤال عن تعيين من ادعاه عنده كانوا
بين ان يضيفوه الى الجنس او الى عين المدعى او اليهما لا يجوز الثالث لانه يستلزم الاضافة الى اسمين
وهي لا يصح ولا يجوز الاول لانه يلتبس بالسؤال عن المعرفة فتعين الاوسط لذلك وان كان لابد فيه من لمح
الجنسية الا ترى ان معنى اي رجال اي رجال من الرجال **قوله** الاخيث جرى ذكره ما هو
ما هو بعض منه يعني انه لا يحذف المضاف اليه الا لقرينة تشعر به والضمير الراجع على اي فان
اتيا بعض الاسمين المذكورين قبلها كانه قال اي هذين الاسمين دعوتم **اللغة** المقامة
جماعة الناس وقيل المجلس ومعنى البيت ليعا على من كان شرا لنا **فصل** وحق ما يضاف اليه كلا
قلنا اما وجوب كونه معرفة فلانها في المعنى تاكيد له ولا يوكد الا المعارف **فان قلت** فيلزم ذلك
في كل وهي يضاف الى النكرات **قلت** ان النكرة التي يضاف اليها كل في المعنى معرفة لافادته الجنس
المتعقل في الذهن **فان قلت** يضاف اليه كلا قلنا ان كلا موضوعه للتثنية والجنس ينافي
معناها **قوله** ومثنى قلنا انما وجب لكلا ان وصفه للتاكيد المثنى والبيت شاهد المثنى والثاني
دعوا ان من ذلك نظير للثاني وشاهد كون اثم اسم اشارة وهو ذلك يصح اجراؤه على المثنى ما تقدم في
قول رؤبة ارادت كان ذلك **قوله** ويجوز التفريق في الشعر قلنا شاهده قول الشاعر
كلا الساق والسيف الذي ضربت به على دهش يا بيس والله صاحبه ويروى على مهل **فان قلت**
لم كان التفريق ها هنا ضعيفا فيحصل فيه معنى التثنية **قلت** لان كلا موضوع لتاكيد
معنى النسبة ومعنى النسبة في المضاف اليه مقصود لانه المؤكد ولذلك اختير ان يجيء بلفظه مطابقا
للمعنى الذي قصد به وهو النسبة وذلك لا يحصل في الاسم الاول مع التفريق كروح **فان قلت** فان
كلا موضوعه في المعنى لتاكيد الجمع فيلزم الا يضاف الى المفرد **قلت** ان المفرد معها مفيد للجنس حقيقة
حصل به معنى الجمع ذكره ح **فصل** وافعل التفضيل يضاف الى ما هو بعض المضاف اليه قلنا اختلف النحاة
في اضافة افعل امعنوية ام لفظية فقال قدماء البصريين معنوية وقال متاخروهم لفظية كالجرجاني

ذا الاول شاهد معناه صح

والى على وابن السراج وغيرهم قال بعض شارحي هذا الكتاب والشيخ منهم قال الامام يحيى حمزه
بل من اولين لانه ادخله في اضافة الصفة الى الموصوف وفضل الكوفيون وزواده عن ابي علي فقالوا
ان اسمه وقصدا التفضيل على معروف نحو افضل الرجلين فهو معرفه لانه بعض ما اضيف اليه وان لم
تقصد ذلك فلفظيه نكره كما في افضل رجلين قوله الى ما اضيف اليه اي قلنا هذا اشارة الى انه يريد
المضاف من افعل الى المعرفه والى النكره كتقديره مع اي وان التعليل كالتعليل وذلك ان التفضيل في الاضافه
الى المعرفه متعلق ببعض ما اضيف افعل اليه والى النكره متعلق بجميع من اضيف اليه قوله والمعنى
هنا قال الشارح يعني في نحو افضل رجل لا فيما قبله لان المعنى عليه قوله اثبات الفضل يعني لرجل ورجلين
ورجال التي ذكرها على جميع الرجال اذا فضلوا على ما ذكر وفضلوا بالضاد المهمله من التفضيل والمعنى عليه
قوله وله معنيان في التحصير الضمير عائد الى قوله افعل من قوله افضل الرجال لا من قوله افضل رجال
ولعل الشيخ يريد ولا فعل مطلقا وكلام الخوارزمي مستقيم في المعنى قوله ان يوجد فيه نسختان
الجيم والدال مهمله والخاء والذال معجمتين والمعنى ان يوجد افعل مطلقا له الزياده بل يريد مطلقه
له الزياده الملك فانه مطلقا حال من افعل الملك فا مفعول مطلق لمطلقا قال المحشل يعني الشيخ
مطلقا مقطوع النظر عن المضاف اليه والذي تفرد به الموصوف هنا هو الزياده لا اصل الخصله
ثم قال ليس كذلك بل يقول الذي تفرد به الموصوف هنا هو الخصله لا الزياده فيها في الفعل
الذي لم تقصد به الزياده على من اضيف اليه قولان احدهما انه مقيد للزياده مطلقه اي على
من اضيف اليه ويجوز انه يشاركوه في الخصله راسا وان يشاركوه ولا يكون المشاركه محكوما بها كما احكم
بها في المعنى الاول هذا هو مذهب الشيخ وخ اعني انه مقيد للحكم بالزياده لا الخصله وقال
الامام يحيى بن حمزه بعكس ذلك وهو انه مفيد للخصله لا الزياده وانه لا فرق بينه وبين اسم
الفاعل في الغالب والصحيح هو الاول لهذا استعملت صيغة افعل قوله الناقص والاشج قلنا
هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك سمي بذلك لانه نقص الجند ارزاقهم والاشج عمر بن عبد العزيز
لانه كان في وجهه شجه من حافر دابته قوله يجوز لك توحيده قلنا اشار الى تعليله ان شاء الله تعالى
قوله وقد جاء على الوجهين قال الشارح الظاهر انه اراد بالوجهين المعنى الاول والثاني وهو غير
مستقيم لانه لا يمنع ان يكون الافراد والجمع في الحديث باعتبار المعنى الاول ويؤيده ان المخاطبين
قد اشتركوا في حسن الخلق كما في اعدلا بني مروان وذلك غير جيد قوله في الخبر وابغضكم الى الخ
في المحصل ان ابغضكم وما بعده محمول على المعنى الثاني لا على الاول لانه يؤدي الى اشتراكهم
في بغض الرسول اياهم وليس كذلك واما المعنى ببعضكم لكن جاء بصيغة التفضيل للمطابقه
في اللفظ قلنا وهذا يستقيم من كلام الشيخ عليه وهو انه اراد بالمعنى الاول لصدر الحديث

وبالمعنى

وبالمعنى الثاني عجز الحديث والشاهد في قوله اشاو بكم فيسقط اعتراض الشارح وانما لم يجب مطابقته
ابغض وابعد لموصوفه لسطا(؟) اول الحديث واخره قوله الثرثارون كثيرو الكلام وهو من قولهم
عين ثرثاره اي كثيرة الماء كررت فيه الثا للمبالغه والمتفيهقون المتكلم بملء فيه ماخوذ من تفيهق الاناء
اي ملاه فكانه يصب منه الكلام من شدة الامتلاء قوله الذي هو هو قلنا يعني الذي هو المفضل
قوله من جملتهم يعني من عددهم قوله نصيب هو بضم النون وفتح الصاد المهمله وهو مولى لعبد
العزيز بن مروان والقائل ذلك هو سليمن بن عبد الملك ولما كان اهل جلدته وهم السودان لا يمكنهم
الشعر كان افعل فيه بمعنى فاعل اذ انه لا شاعر فيهم قلت وفي تجويز الشيخ وخ يوسف احسن
اخوته على الوجه الثاني تهود وغفله لما ذكرناه في الشارح خلا ويحتمل نصيب اشعر اهل جلدته فيصح لانه
يعلى شعر السودان فهو داخل فيمن اضيف اليه ولا يصح احسن اخوته فصل ويضاف الشي الى
غيره بادنى ملابسه قلنا يعني انه لا يشترط في المضاف اليه الملك فيما يملك ولا خصوصيته كذلك
المعنى بالنسبه الى المضاف اليه من دون غيره ولكن يكفي ادنى ملابسه ويفيه الفصل كما ذكر الا ان
عجز البيت الاول سهيل اذا ما عن عزلها في القرائب هو سهيل عطف بيان على كوكب وضمير اذا عن عائد على
الخرقا وهي المراه الكاهله ماخوذ من الخرق وهو الجهل واصل ذلك ان النسا الشاطرات يتحرزن
في ليل الصيف ما يحتجن اليه في عمله في الشتا ولا يمر في ليل الصيف الى ان ياتي بعده طلوع سهيل في السحر
وهو اول الشتا فاذا جا الشتا لم يحتجن الا ايام الليل احمقا يضيع صيفها ولا تستعد للشتا
فاذا اطلع سهيل مسها البرد فاخذت في الاستعداد ففرقت على قراباتها القطن يستعين
بهن في الغزل لتشتغل بغيره واما البيت الثاني فمعناه اذا قال الصيف لصيقه قد لي
من شرب اللبن الاه المصيف باسمه مقسما عليه واصله لتغنين بفتح اللام واليا ونون التاكيد
الخفيفه فحذفت كما في اضرب عنك الهموم طارقها وذا ايك اللبن كانه قال لتغنيه عن
ان اقرعه او اشربه او نحوه والشاهد فيه اضافة الانا الى الصيف وليس له وانما صحت الملابسه
الصيف له اي للانا في شربه اللبن اي في شرب الصيف فهذا معنى قوله لملابسته له في شربه فهذا
احسن ما ذكر في هذا البيت فصل والذي ابوه من اضافة الشي الى نفسه الى اخره انما كان بمكان
من الاحاله لان القصد بالاضافه المعنويه التعريف او التخصيص وانت اذا اضفت الشي الى ما
هو هو لم يحصل احدهما فان كان في المضاف ابهام جاز لحصول التخصيص كما في كل الدراهم والفا
في كل الدراهم في قوله فذاك يجوز ان يكون جوابا للشرط مقدر العقد بر فاذا اضيفا هذه الحاله
فهو بمكان من الاحاله والى هذا اشار في التحمير فصل ولا يجوز اضافة الموصوف الى صفته
قلنا وهذا ظاهر ومن حيث امتناع احدهما هل يجوز من عرنا ولام لا جوزه الكوفيون لاجل هذه الواردات
ومنعه البصريون والعلة لهم انه يكون من باب اضافة الشي الى نفسه لان الصفه هي الموصوف

نقده

وتاولوا ما ورد على ما ذكر الثانيه هل اضافه هذه الواردة تفيد التعريف لا قال بعضهم لا
لتقدير الموصوف فاصلا بين المضاف والمضاف اليه ولعله يعني انها مقدره بالانفصال لان
تقديره الذي سجد فيه في الوقت الجامع والصحيح ما عليه المحققون من انها تفيد التعريف وان
لم تكن اضافه محضه **قوله** وقالوا علته سحق عمامه قلنا هذا وما بعده شواهد على ما توهم فيه
فانها اضافه الصفه الى موصوفها وخلاف الكوفيين ها هنا قائم **قوله** على الذهاب بها قلنا يعني انها
كثرت حتى استعملت من دون موصوف فانها لما اشتبهت كالشبهاء خاتم وما بعده اضيف الى
موصوفاتها بالنا كما اضيف خاتم الى حنثه سلاناوا اللام في قوله للنحص متعلقه بقالوا
ومثل هذه في غير الاضافه قول النابغه **اللغه** السحق البالي يقال سحق الثوب اذا بلي من
سحقه فانسحق وجابيه خبر اي خبر تجوب الارض اي يقطعها ومغربه بمعنى غرب من غرب
والتضعيف للتكثير والتا فيهما للمبالغه كتا علامه وراويه والعاس تحدثه النتاج
من الطير والبهايم والمومن لها الله تعالى والغيل بفتح العين ربما روي بكسرها موضع وكذلك
السند ولعلها اجمتان اي موضعان معشبان **فصل** وقد اضيف المسمى الى اسمه قلنا
نعني بقوله المسمى المدلول ونعني بالاسم اللفظ الموضوع عليه وانما اورد هذا الفصل لانه من
ما يتوهم فيه اضافه الشي الى نفسه لانك اذا قلت ذات زيد فالذات هي زيد فتاول الذات
بالمسمى حيث ورد ولا خلاف في صحه اضافه المسمى الى اسمه بهذا المعنى انما الخلاف وقع في لفظ
اسم هل هو موضوع للفظ ام للذات فمنهم من قال هو موضوع للذات وهذا مذهب الاشعري
ومن تابعه ومنهم من قال انه موضوع على اللفظ وهذا هو قول المعتزله والزيديه والنحاه
ولكل ظواهر من القران فللاول ليس الا هي الا اسما سميتموها وسبح اسم ربك وللاخرين
قوله بالاسما هولا واسمه المسيح عيسى قال ح ولا خلاف في ان الاسم قد اطلق على المسمى لكن هل على
سبيل الحقيقه ام المجاز على الخلاف **اللغه** ذات مره واخواتها مفهوم الخوارزمي انها هنا
بمعنى صاحب كلها كانه قال صاحب هذا الاسم ونحوه ثم قوله ذا صباح والصحيح خلافه
لانه في اضافه المسمى الى اسمه فتكون الذات هنا بمعنى المدلول وهو ما يصح العلم به والخبر عنه
واما ذا صباح فقد روي ان الذات بمعنى المدلول اذا اضيفت الى لفظ المذكر حذفت التا
المتنعم من تنعم ومعنى لامر ما اي لامر اي امر واما قول الكميت نوازع فهو من نزعت
الابل الى اوطانها فهو يشبه اشواقه الى ال النبي صلى الله عليه بالابل النوازع الى اوطانها ووصفها
بالظما لكثره شرعه الظمان والبب عطف على نوازع وهو جمع لب وجمعه على الباب
وانما جمع على البب وادغم فسم اللام وادغم الباقي الباقي يجوز فكان ادغام للمضطر في الشعر كانه
قال يطلع اليكم عقلي وشوقي **فصل** وقالوا في نحو قول لبيد قلنا اورد هذا الفصل لتاوله

لما كان

لما كان لا يجوز اضافه اللفظ الى المدلول لعدم الفايده ولا يجوز ان يجعل اسما بمعنى مسمى
لانه لا حاجه ومذهبه ما قاله الاسوي فلا يحتاج الى تاويله بقول معنى قول لبيد ثم مدلول
السلام عليكما فان **قلت** فهلا حمله الشيخ على جعل الاسم بمعنى مسمى مجازا ولم يجعله زايدا
قلت لما كان لا محيد عن القيد وليس الظاهر رجح جعله زايدا لانه يبقى فيه لفظ السلام
على حقيقته وهو ان المراد به المدلول لا اللفظ وفي جعل الاسم بمعنى مسمى يعبر للفظين جميعا
عن حقيقتهما فان **قلت** فعلى ما يحمل الاشعري قوله باسم الما وباسم الشيب فانه لا يمكنهم
ان يقولوا بمسمى الما والشيب لانه لا مسمى لهما بل مجرد الصوت **قلت** نعم حملهم له على ذلك فيه تعسف
وقد قال ح انهم يحملونه على ذلك ويكون المعنى يداعين بمدلول قولي ما وما لفظ الشاعر اسم لصوت
الظبيه فيستقيم بعد ان يسمى هذا اللفظ حينئذ **قوله** وحكوا هذا حي زيد قلنا جاء بهذه نظاير
لهذه التي حكم بزيادتها ليقوي مذهبه قال الخوارزمي ما معناه ان هذه الزوايد كلها
وان كانت زايده في اللفظ فلها معنى موجب للاتيان بها اما اسم الما فلانه لو قال يا الما احتمل انه
يريد الظبيه تدعو خشفها الى الوصول الى شي تشتهيه وهو الما فلما جا باسم رفع هذا الاحتمال
قال وكذلك لو قال يا الشيب اوهم جمع اشيب فوقع الايهام بهذا الزايد واما حي زيد فهو يطلق
على الرجل في حال حياته تقول هذا حي زيد قال الخوارزمي في زياده لفظ حي نوع تحقير ما اضيف اليه
كانه قيل هذا الحي ليس له سوى انه حي وشي ما فيه سوى انه حساس متحرك وروي عن شمس المشرق
محمود بن عمر الغزنوي انه قال اذا مات احد وذكر بعد موته قيل كان ذلك وحي فلان حاضر يريد
شخصه الحي **قوله** فالهن حي رياح بالبا المعجمه ما تنسب شغلا وس قلنا لا يتوهم ان فالهن حي رياح
من كلام الشيخ وانما هو من كلام الاعرابي كان المفضل لي نشد ابياتا فقال فالهن حي رياح لانه محل
الشاهد **قوله** مقام الذيب قال الخوارزمي المقام ها هنا من المعنى ما له في قوله ولمن خاف مقام
ربه اي مقام مستعد للوقت والمكان الذي يقف فيه بين يدي ربه للمناقشه والمعنى في البيت ونفيت
عنه اقامه الذيب قلنا وهو معنى حسن ها هنا لان قبل البيت ومال قد وردت لوصل اروى
عليه الطير كالورق اللجين ذعرت به القطا ونفيت عنه الى اخره وقوله كالرجل اللعين متعلق
بوردت واللعين بمعنى المطرود تريد انه بكثره الطول وعلى المولد كالرجل اللعين اي المطرود
وهذا احسن من غيره ونفيت عنه مقام الذيب اي واخفت الذيب فيه فلم يحصل حضوره فيه متراخيا
لان المقام هو موضع القيام مع تراخ فان **قلت** اذا كانت لها معان مقصوده فلا وجه للحكم بزيادتها
قلت قال الخوارزمي المعنى لكونها مقحمه انه لم يختل اصل المعنى من دونها قلنا وكلامه هذا لا يخلو من خلل ولنا
ان نقول ان حي فلان اذا قصد به الميت فهو من باب خلاق ثياب في اصله حاني فلان حي حذف فلانا ثم اضيف
حي الله يا ثاله **اللغه** قبل بيت لبيد فقوما فقولا بالذي قد علمتما ولا تخمشا وجها ولا تحلقا شعر

الى الحول ثم اسم السلام عليكما اي ترتيبا في ما علمتما من مجازي يا كسر الى الحول ثم قطلكما وقد ربيت
ذي الرمه لا بعض الطرف الا ما تحوته داع الى اخوه وهو يصف ظبيا ناعسا فكانه ينعش وله
يرفع طرفه الاتحوت امه اياه اما بمعنى انها بجهده بالدعا ويرفع طرفه واما بمعنى انه نائم لا يرفع
الطرف من كثرة النوم الا تحوت نومه دعا امه اي بعضته لان التحوت بمعنى النقص والداعي هي امه
ومنعوم ليس بصفة للداعي انما هو للدعا اي دعاوه مبعوم اي غير مفهوم قال بعض اهل اللغة
سالت اهل العراق من اقصى الى ذي لم قال ذو الرمه مبعوم والقياس باغم لانه صفة للداعي
فما اجبت حتى دللت على امراة بنواحي عمان يقال لها ام الحسين عندها علم باللغات الغاني
فقصدت اليها فوجدتها كما ذكر واهل العلم فسالتها فما اتت ليس من صفة الداعي والتقدير
داع يناديه دعاوه مبغوم هذا منتهى الحكاية قلنا وكانه اكتفى بالقرينة الدالة عليه
وهي قوله داع ان مبغوم كما يقال العركرب كان شر اله اي كان كذبه شر اله **قوله** تدليمي باسم
الشب قلنا يصف الابل لانها تشتاق الى الشرب اذا استمع بعضها صوت شرب بعض **قوله**
يا قرّ قلنا قرّ مرخم اصله قرة والاحماق ان تلد الحمقا يريد اي كنت احذر على ابيك ان
يلد الحمقا فلما ولدك احمق تعقت فيما حذرته منه **فصل** يضاف اسما الزمان والمكان
قلنا اورد هذا الفصل لان قياس الاسما ان تضاف الى المفردات لتعرّف او تخصص وذلك لا يحصل
من الجمل فبين انه يجوز الاضافة الى الجمل مع تاولها بالمفرد يفيد التعريف والتخصيص حسب **قوله**
الى الفعل قلنا استشكله بعضهم قال لانه ان اراد مجرد الفعل فهو مفرد وان اراد الجملة
فهلا صرح بذلك كما قال والى الجملة الابتدائية **فان قلت** اذا كانت في التحقيق مضافة الى مصدر
الفعل فهلا اضيفت اليه لا الى الفعل فلا يحتاج الى التاويل **قلت** ان في الفعل دلالة على
الزمان لا يحصل من الاضافة الى المصدر الا ترى انه يتميز بذلك الماضي من المستقبل في نحو يوم
اقوم ويوم قمت بذلك وما لو قلت يوم قيامي فلا تمييز ثم طرد ذلك في الجمل **قوله** ولات هنا حنت
قلنا هنا وان كان اسم اشارة الى المكان فالمقصود به هو الزمان لو جهين احدهما ان
الشاعر يريد ولت الحين حين حنت وفي ذلك مطابقة لما ضل المقرر انه لا يتنصب بالمكشوف
الا الحين الثاني ان ظروف المكان لا يضاف منها الى الجمل الا حيث لما سياتي **قوله** ومما اضيف
ظرف المكان قلنا هذا مختص بحيث لما سيجي وانما لم يجر فيما عداها قال لوجهين احدهما انهم
اتسعوا في ظرف الزمان ما لم يتسعوا في المكان يعني انه فصل بين المضاف والمضاف اليه بظرف الزمان
دون ظرف المكان ونحو ذلك والوجه في ذلك ما اشار اليه في شرح الجمل من ان ظروف المكان اسما
لاشيا ثابتة مستقرة وظرف الزمان اسم لما لا ثبات له استقرار والتصرف فالذي يستقر اخف
من التصرف والثابت المستقر فطابق المعنى باللفظ والله اعلم الثاني ان المضاف الى الجمل

مضاف في المعنى الى مضمونها وهو معنى ولا يستقيم اضافة ظرف المكان الى المعنى فلا يقال اجلس
علمك قلنا وهذا غير مستقيم لانه لم يمتنع لكون بحلف ظرف مكان بل لان العلم لا يعقل له خلف
بوجه انهم يجوزون بالاتفاق اذا اقامتك في موضع سجودك لما لم يمتنع الامر يرجع الى الاقامة والسجود
قوله القرب معناها من معنى الوقت قلنا وجه القرب ان ايه بمعنى علامة والوقت علامة
للوقت **قوله** ذو قلنا عطف ذو على ايه التقدير وما يضاف الى الفعل ايه وذو وهي في قولهم بذي تسلم
وفي تفسيره وجهان احدهما انه بمعنى صاحب وتقديره بالزمان صاحب سلامتك او بالامر صاحب
سلامتك قال ح واختار الاول كثير من الناس لما فيه من مناسبة الظروف واختار الشيخ الثاني
وثانيهما ان يكون بمعنى الذي ويبعد ان يكون مراد الشيخ لوجهين احدهما ان ذو بمعنى الذي
لا يتغير من صورة الرفع واجاب الخوارزمي بان من العرب من يجريها مجرى التي بمعنى صاحب فيغيرها
ويلحقونها العلامات وحكى انه قد ورد ذات قالت كذا الثاني هو التحقيق ان كلام الشيخ
فيما هو مضاف الى الجملة ونحن لا نجعل الموصول مضافا الى صلته فتعين انها بمعنى صاحب
اللغة عجوا الاول وبدا الذي كانت نوار اجنبه اي يتبرك ماخوذ من الجنة والشعث
عن الرا النواصي المراد به الحمر الحمر ولعله يريد انهم يقدمون الخيل بعد ان تضبع الدم سنابكها
وهو امارة الشجعان والبيت الثالث لزيد بن عمرو بن الصعق يهجو بني تميم وكانوا يلقبون بحب
الطعام وقضيتهم مع عمرو بن هند مشهورة **فصل** وكم الفصل قلنا اختلف النحاة في ذلك فالكوفيون
يجوزون الفصل بين المضاف والمضاف اليه مطلقا بالظرف قويا وبغيره على ضعف والبصريون
يمنعونه مطلقا في السعة ويجوزونه في الشعر اذا اضطر الشاعر الى ذلك قلنا ولو اعتبروا ايضا
ان يكون للظرف تعلق بالمضاف لكان اجود وذلك حاصل في البيت فان اليوم ظرف للدعا
الذي هو لله در اللياليه لان الغرض لياليها دايما وفي الحرب خال من اخوا لا يعنياه
مواخيان لا الاخوة المحضة اي مواخيان خال كونهما في الحرب من لا اخا له زاسا **قوله**
واما قول الفرزدق وقول الاعشى قلنا اوردهما البتة ولها لا يهامها جواز الفصل بغير الظرف
قال ح اذا قيل لسيبويه قد ورد الفصل بغير الظرف كما في البيت اجاب بان اجوز الفصل في هذا
ونحوه ما عدا الظرف وهو حيث يشارك الفاصل المضاف بالنسبة الى المضاف اليه وهذه
حاصل في البيتين **قوله** على حذف المضاف اليه من الاول هذا مذهب الشيخ وغيره وعند سيبويه
ان المحذوف ما يضاف اليه الثاني قال ح كانه اراد ان يجعل الدليل متقدما في المعنى اذ الدليل
يجب ان يعقل قبل المدلول فاذا قيل انه قلم اخره واذ تكلف الفصل اجاب بانه لو قدم لجاء الثاني
ليس بعده ما هو مضاف اليه ولا ما يقوم مقامه فاخر ليكون كالمعوض من المضاف اليه فهذا
الملجي الى الفصل **فان قلت** ان مذهبه في زيد وعمرو قائم خلاف هذا وهو ان المحذوف خبر الاول

فهلا اطرد علته التي هي وجوب تقديم الدليل في المعنى **قلت** قد اجيب بان معناه ان هذا اللفظ
اعني زيد وعمرو قائم قد سمع هكذا ولا ضرورة ملجئة للتاخير هاهنا لانه يجوز حذف الخبر وان لم يقم غيره
مقامه بخلاف المضاف اليه فلم يمكن حمله على نية التقديم هنا لعدم الضرورة بخلاف ما تقدم **قوله** وما وقع
في بعض النسخ الكتاب قلنا يعني كتاب سيبويه **قوله** فسيبويه بري من عهدته قلنا يعني انه من حواشي ابي
الحسن الاخفش رحمه الله تعالى وقيل انه لبعض المولدين وانما بري سيبويه من عهدته لانه فصل بغير الظرف
وبما لم يدخل تحت الضابط المتقدم في المفصل ان الشيخ رد هذا البيت عن رد قراءة ابن عامر قتل اولادهم
شركائهم بنصب اولاد استشناعا لورود ما قد ورد في المصحف قلنا واكثر البصريين يردون هذه القراءة
كورود البيت لما تقدم قال بعض المتاخرين هذه من مخالفات البصرية والصحيح مذهب الكوفيين
اللغة صدر البيت الاول لما رات ساتيدما استعبرت ه وساتيدما جبل قيل محيط بالدنيا
لا ابن العليه الثلج ومعناه   وقبله ه تذكرت ارضا بها اهلها اخوالها فيها واعمامها ه وساتيدما
وساتيدما بالذال المعجمة ويروى ساتي دم بالدال المهملة وعجز بيت ذكرنا بالدال المضمومة
وهي بيت عبيدة من قيس بن ثعلبة اذا خاف يوما نبوة فدعاهما ه النبوة ان لا يقطع السيف صدر
بيت الفرزدق ه يا من راى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد ه ويروى ارقت له بين الذراع
والجبهة وهما النجمان المعروفان وعجز بيت الاعشى ه نهد الجزاره ه وقبله ه
كذب وهناك نكذب ظنكم ان لا اجتماع ولا زيارة ه اذ لا براه للبزي ولا عطا ولا خفارة ه
الا علالة او بداهة سابح نهد الجزاره ه والعلالة الجري بعد الجري الاول والبداهة الجري
الاول ماخوذ من البديهة والسابح الذي يدحو بيديه في العدو ونهد يعني مرتفع والجزارة
في الفرس وغيرها الراس والقوائم ولم يعن ان على قوائمه لحما عظيما لانه ذم وانما يريد
ان قوائمه مرتفعة وان راسه مرتفع لطول عنقه وقوائمه والمزج بكسر الميم رمح قصير
كالمزراق وكذا المزجة وابو مزادة كنية رجل **فصل** واذا امنوا الالباس **قوله** واعربوه
ما عربه قلنا اليوم اجد بدليل الفصل الثاني وانما جاز اعطاؤها اعرابه للتعلق الذي عليه
الاكثر وعند الباقلاني انها المستوعبة وان القرية تطلق على الاهل والجدرات وهذا بناء على
اصل من نفي المجاز في القرآن وليس بجيد لان المعلوم ان الاناسي لا يسمون قرية **قوله** قضى
نحبه في التحمير النحب النذر كان كل واحد نذر ان يموت وروي عن الشيخ في توجيه هذا البيت
ان قائله يخاطب من حضر المعركة وهو يعلم ان المقتول انه هو بن فتحجر بحذفه **قوله** حذيما في التحمير
انه وقع في نسخ المفصل كما بالكاف قال والصحيح انه بما قلنا يوضحه ان صدر البيت فهل لكم فيها الي فانني
طبيب بما اعيا النطاسي حذيما ه والنطاسي بكسر النون الطبيب الماهر وحذيم رجل من اطباء العرب
وفي التحمير ان هذا ليس من باب حذف المضاف وانما هو من باب يعرف: لقد ابى ابي الا ابن وذلك كثير في كلامهم

قو

قوله فقد اعطي حقه وحريم قلنا يعني في الافراد واخويه والتذكير واخيه فشاهد
التذكير قوله يصفق بالرحيق فانه ذكر الضمير في يصفق وهو عائد الى بردى وهو مؤنث بالالف
المقصورة اسم نهر لكنه لما اراد ماء بردى صار كانه مذكر والبريص بالضاد مهملة اسم موضع
في دمشق وبردى نهر فيه وشاهد الجمع قوله تعالى وهم قائلون **فصل** وقد حذف المضاف
وترك المضاف اليه على اعرابه قلنا هذا مذهب سيبويه ومن تابعه على المنع من العطف على عاملين
مختلفين قال ح كان سيبويه لما راى هذا العطف متسعا في نحو زيد في الدار وعمرو الحجرة وطن
التعميم يمنعه مطلقا وتوجيهه ان الواو يضعف عن ان تقوم مقام عاملين مختلفين لانها
كالعامل الواحد والعامل الواحد لو صرح به لم يعمل هذا العمل فبالاولى ما ينوب عنه ومن
اجاز العطف على عاملين جعل هذا الفصل من ذلك واحتج سيبويه على ان المضاف قد حذف وبقي
المضاف اليه على اعرابه بامرين احدهما قولهم ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا اخيه لانه لا يستقيم
تقدير اخيه معطوفا على عبد الله من دون تقدير المضاف لوجهين احدهما ان المعطوف المجرور
يفصل بينه وبين المعطوف ما عطف عليه باجنبي فلا يقال غلام زيد ضارب وعمرو واخيه لو كان
معطوفا على المضاف اليه كان مثل هذا بلا فرق الثاني ان المعطوف الداخل عليه لا انما يكون
معطوفا على ما نسب اليه الفعل المنفي وهاهنا قد دخل لا على اخيه وهو اذا كان معطوفا
على عبد الله فقد عطف على ما لم ينسب له حرف النفي فيصير بمثابة ما جاءني غلام زيد ولا عمرو وانت تريد
غلام زيد وعمرو وكما ان هذا لا يجوز فكذا مثله **الثاني مما احتج به سيبويه** قولهم
ما مثل ابيك ولا اخيك يقولان ذاك ووجه احتجاجه به الامران المتقدمان وامر ثالث
وهو ان اخيك لو كان معطوفا على المضاف اليه مثل وجب افراد يقولان لانه خبر عنه كما يمتنع
ان تثني في لكن جاءني غلام زيد وعمرو جاءني فلما امتنع العطف في هاتين المسالتين على عاملين منعه
في سائر المسائل اما في القوة فيردون هذه الواردة بالشذوذ وغير ذلك مما يطول ذكره
فائدة اعلم انه اذا الزم سيبويه ان يقول على مذهبه واسال القرية بالجر اجاب بانه
انما يقتصر على اعرابه حيث يتقدم ذكر المضاف مضافا الى شيء ثم يذكر بعد ذلك الشيء محذوف المضاف الاول
في المعنى مضافا اليه كما في المثل والبيت والمثالين واما في غير ذلك فيمنعه وقد استوفيت الكلام في
العطف على عاملين في مقدمة ح **فصل** وقد حذف المضاف اليه قلنا اختلف في تنوين هذه المضافات
فالاكثر على انه فيها جميعا تنوين عوض وخالف الاخفش في تنوين اذ فانه جعلها معربة وتنوينها للتمكين
وخالف بعضهم في كل وبعض فقيل بانه فيها للتمكين وروي انه مذهب الشيخ واحتج هؤلاء
بانها قد تنصب حالا في نحو جاوني كلا كما يقال جميعا فلو كان ما تضاف في حكم المذكور كانت معرفة
لانها موكدة له والتاكيد معارف واحتج الاولون بانها ما تضاف الى العام تضاف اليه نحو مررت بكل

فاما فلولا ان التنوين عوض عنه لما جاز ذلك **فان قلت** فهل يقولون في تنوين قبل وبعد حين
ينون انه عوض **قلت** في التحبير ما يدل على انه ليس للعوض في الوجه انهم انما جوزوا حذف المضاف اليه
والتعويض عنه حيث تقدم له ذكر يشعر بخصوصيته والدلالة تجوز وكان المنون نكرة كما في قول الشاعر
وكنت قبلا الست **فان قلت** فهله بني كل وبعض حين ينوي المضاف اليه كقبل وبعد **قلت** انه
لما عوض منه التنوين صار كأنه موجود فاعرب وهذا انما يلزم من قال ان التنوين ليس بعوض **فصل**
وقد جاء المحذوف قال ح انما يكون ذلك مع وجود مضاف اليه بان للمضاف بالت للمضاف المحذوف
وذلك كقول الشاعر الامن يرى رأي برق شريق اسال البحار فانتحى للعقيق في التحبير الراي
مفرد الآراء وشريق ماخوذ من شرق بالما اذا اغتص به كان البرق يغتص بالما لكثرته البحار يفتح
البا وكسرها موضع والعقيق موضع في معدن للعقيق وفي التحبير ان العقيق معادن اربعة وعددها
وقد حصل الضابط في هذا البيت لانه وجد فيه المضاف اليه وهو الهاء من سحابه ثان للمضاف اليه وهو
سحاب بالت للمضاف وهو سقيا فلما حذف سقيا اقيمت سحابه مقامه ثم حذفت سحاب واقيمت الضمير
مقامه فوجد استتاره لانه ضمير مرفوع مفرد لغائب ومثله قول الشاعر
ادرك ابقاء العرادة ظلعها وقد جعلتني من حزيمة اصبعا الابقا بقية الجري والعرادة فرس
معروف والظلع الغمز وحزيمة بالحاء المهملة ومعناه ان الغمز ادرك بقية سير هذا
الفرس لما بيني وبين حزيمة الا مسافة اصبع فحذف مسافة وبقي اصبع ونظيره البيت
وقوله تعالى فقبضت قبضة من اثر الرسول اي من اثر حافر فرس الرسول القشوي يضم القاف منسوب
الى قشاه قرية وهو ابو علي **فصل** ومن اضاف الى يا المتكلم فحكمه الكسر قلنا لمناسبته اليا
قوله الا في لغة هذيل قلنا لما ارادوا المناسبة قلبوا الالف من جنس الكسرة **قوله** اذا
لم يكن للتثنية قلنا فرقوا بين الف التثنية وغيرها لانهم لم يعدلوا عنها الا في غير التثنية الا لمناسبة
اليا وفي قلب الف التثنية كراهة ابلغ من عدم مناسبة اليا وهو تغيير حرف جي به لمعنى لا يحصل
ذلك المعنى بغيره كما يحصل ببقائه **قوله** وقالوا جميعا يعني هذيل وغيرهم قلنا قد اشار الى
العلة في التزام قلب الالف ها هنا بقوله كما قالوا الى اخره وهي ان لدى مشبهة في بنائها بالحروف
وقد التزم القلب في الحروف المزموم فيها وانما المزموم في الحروف ولسنا نعني به الا على وانما قلبت حرفية
فرقا بينها وبين الفعلية وخصوا الحرفية لثقل الفعل فكرهوا التصرف فيه ثم حملوا ما كان اخره
الفا ما لئه من الحروف عليها اذا دخلت على المضمر في القلب **قوله** وما الاضافة مفتوحة قلنا
بعد الالف لالتقا الساكنين وجاز تقرأه بالمفتح لبشرا الى ضعفها وقد وجهت بانه اكتفي في جواز التقا
الساكنين باحد الشرطين **قوله** سين مفتوحين يعني يا مصطفى المدغمة فانها بين الف ويا المتكلم وهما
مفتوحان وعلى هذا قرئ التي بين مكسورة ومفتوح **اللغة** الستاء والالى دوب وعجره

فتحرموا ولكل حسب مقترعهم وقصته مشهورة والاعصار من جري الخيل وهو ان ساعد الفرس
من خطاه ويتوسع في عدوه اللخ بضم اللام الشيف سيفا بلحيه الما الاجل بونقه واصل القصة ان
عليا عليه السلام قال لطلحة بن عبيد الله رضي الله عنه يوم الجمل عرفتني بالحجاز وانكرتني بالعراق فما عدا مما
بدا فقال ما بعث والتح على فق **فصل** في الاسما الستة **قوله** اي بعد الواو اخر قلنا انما حذفت
في غير اي المبتدي كراهة ان تؤدي بقاؤها الى الاعلال اذ سبق الواو واليا وسبق الاول بالسكون
فيقلب الواو يا ويدغم في اختها وانما لم يتكلموا ذلك كما ارتكبوه في نحو مسلمون مضافا الى اليا
لان اعراب هذه المحذوفة على غير قياس لانها مفردة فالقياس الاعراب بالحركات فكان الرجوع اليها
حيث يؤدي الى ما ذكرنا اولى **قوله** الا في قلنا هذا الاستثنا منقطع لانه غير داخل في قوله فان اضيف
الى اليا **قوله** الظاهرة احترازا من المضمرة الغائبة على اسما الاجناس مثل هذا مال زيد وذوه
قوله والفصيح في انما كان الفصيح لانه قد زال الموجب لقلب الواو فيما ناصا فيها لانها انما قلبت في
حال القطع لئلا تؤدي بقاؤها الى قلبها الفا وحذفها لملاقاته التنوين فيبقى الاسم على حرف واحد وفي
حال الاضافة يزول الموجب لقلبها لانها تسكن وان تحركت فبعدها ساكن فترجع الى الاصل واذا رجعت
الى الاصل قلبت يا لالتقائها مع اليا وسبقها بالسكون فصارت يا التشديد **اللغة**
صدر البيت ما انشده المبرد قد اخلك ذا المجاز وقد اراك وذا المجاز بلد بمنى كان فيه سوق
للجاهلية **ذكر التوابع** **قوله** على شمل التبع قلنا ساه على مذهبه من انسحاب
عمل العامل في المتبوع على التابع **التوكيد** قال ح انما لم يعدم الشيخ حد التوكيد لانه
اراد ان يبسط الكلام في حده فافرده فصلا يحيث قال وجدوى التاكيد وانما قلنا يغلب خيه
ذلك للتحديد لان الالفاظ انما تعرف بمدلولاتها والمستفاد منها **قوله** صريح اراد بالصريح تكرير
لفظ الاول بعينه قال ح وقد يجعل التصريح بدلا اذا كان اسما عند الشيخ وعند غيره يعني ابا علي
قال وهو عندي بعيد نظرا الى ان المقصود بالمدلول يحتمل ان يكون الاول وان يكون الثاني قلنا
وهذا رجوع عن اعتراضه لهم اولا **قوله** بنفسه وعينه قال ابن يعيش لم يرد الشيخ انك تاتي بنفسه
وعينه جميعا بحرف العطف بل بواحد واحد **قوله** واجمعين قلنا روي عن الشيخ انه معدول عما
فيه لام التعريف والذي الجاه الى ذلك ان يستعمل اجمعه فيه وذلك لانه قد ثبت ان جمع المعرفة
ان لم يعرف باللام كان نكرة وهذا لم يعرف مع كونه معرفة فحكم فيه بالعدل وقال بعضهم ليس بجمع
لاجمع لما ذكرناه وانما هو صيغة تاكيد وكذلك روي عن بعضهم ان جمعا ليس بتانيث لاجمع وانما اتفقا
كسلمان وسلمى على غير الوجه له انه قد ثبت ان افعل فعلى لا يجمع بالواو والنون وانما يجمع
بها افعل فعلاء بضم الفاء وهذا قد جمع فاستدل بذلك على ان جمعا ليس بتانيث له **فصل** وحدوي
التاكيد هو كما ذكر **فصل** والتاكيد بصريح التكرير قلنا احتمال ان من هذا الفصل قولهم ضربت

كما اشار اليه في شرح الجمل فصل ويؤكد المظهر بالمظهر مثله لا بالمضمر قلنا لان التاكيد
تكملة والاول هو المقصود ولا ينبغي ان يكون التكملة اقوى من المقصود قوله ومررت بك انت قلنا
ذكر عن الشيخ انه يفرق بين مررت بك انت وبك اياك فجعل انت تاكيدا واياك بدلا وصرح بذلك
في التخمير قال لان البدل في حكم تكرير العامل فاذا كررته نصبت اياك بخلاف انت فافهم ذلك قوله
الا بعد ان يؤكد بالمضمر قلنا سياتي تعليله في الذي يليه فصل والنفس والعين مختصان بهذه
التفصلة قلنا يعني انهما فصلا بين الضمير المرفوع وصاحبيه في ان المرفوع معهما يجب تاكيده بضمير
منفصل بخلاف اخويه ووجهه ان للنفس والعين من الاستقلال ما ليس لكل واخواته وذلك لانهما
يستعملان عريا عن تاكيد فيقال طابت نفسه وفقدت عينه فكرهوا تاكيد المرفوع المتصل بهما لانه
قد نزل منزلة الجزء من الفعل اذ لا يعقل الا وهو معه فيكون تاكيدا لغير المستقل بالمستقل
فاتوا بما يكون في الصورة كانه المؤكد وهو الضمير المنفصل والمؤكد في الحقيقة هو المتصل وقال
بعضهم بل المنفصل قوله من ثلثتها قلنا يعني لا فرق في جواز التاكيد بغير النفس والعين بين
الثلثة التي هي المرفوع والمنصوب والمجرور فصل ومن اكتع تكل واجمع قلنا هو كما ذكر والعلة
جلية قوله تحرت معناه توسعت في الارض في التخمير ان الارض طوف متسع فيه فصل
ولا تقع كل واجمعون تاكيدا للنكرات قلنا وكذلك سائر التواكيد المعنوية ووجهه انهما انما
لتقرير النسبة او الشمول وذلك انما يستقيم بعد تقرر الذات في الذهن واجازه الكوفيون فيما ذكر
والشاهد الذي ذكره مجهول قائله وتمامه وانما الحجة لهم واضحة في قول الشاعر
يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا اجمعا اذا بكيت قبلتني اربعا قال الاعرابي
الى جارية تحمل صبيا وكلما بكى قبلته اربعا فسكت والبكرة اظنه يريد النخلة يريد انها
نضرت ضربا ويحتمل انه يريد البكرة من الابل كانها ضربت لبنها يوما فصل والكتعون الى اخره قلنا
قد حكي فيه اربعة اقوال ووجه اختياره للترتيب به سوى ما ادل على الشمول فالادل فاجمع
ادلها ثم اكتع لانه ماخوذ من عام كتيع اي تام والكتع التمام ثم ابتع لان التتع شدة مغرز
العنق وذلك مع اجتماع ثم ابصع لانه يقال فيه بصع العرق اذا سال وهو لا يسيل الا مع
اجتماع ويروى بالضاد معجمة من البضع وهو لا يبضع الا مجتمعا ودلالته على الاجتماع
متفاضلة كما ترى الصفة قلنا اختلف في النعت والصفة فقيل هما لفظان مترادفان
وقيل النعت بالحلية كالطويل والقصير والوصف بالفعل فعلى هذا لا يصح ان يقال ينعت القديم
ويصح ان يقال يوصف واعترض حد الشيخ بانه يدخل فيه الحال ولنا ان نجيب بانه حده بعد
ان ذكر انه من التوابع وقد خرجت الحال في حد التوابع والامثلة التي يردها حلية قوله
والذي تناوله الصفة التفرقة بين المشتركين في الاسم قلنا مثاله اذا قلت مررت برجل احتمل
العالم

العالم وغيره فاذا وصفته خصصت العموم الذي فيه ولهذا المعنى قيل للتخصيص في النكرات
اعني لما كان في النكرة عموم خصصته الصفة ذكره الخوارزمي وقيل في الاعلام انها للتوضيح
لما كانت مجردة عن العموم في اصل وضعه فلم يكن تخصيصه حسبت اذ لا عموم وقول الشيخ
للتعريف فيه غام لهما فصل وقد يجي مسوقة الى اخره هو كما ذكر وما فيه ما يحتاج الى شرح
فصل وهي في الامر العام قلنا يعني في الاغلب لان اكثر ما تاتي الصفة اخر ما ذكر وفي غيره قليل
قوله على تاويل انما تاول ما جاء صفة من الجوامد بالمشتقات لان الصفة موضوعة لتدل
على معنى في الموصوف والدلالة عليه انما يحصل بالمشتق والجوامد وان دلت عليه فليس الا لتضمنها
معنى المشتق اعلم ان الواقع من الجوامد صفة على ضربين قياسي وسماعي فالقياسية هذه
التي ذكرها الشيخ والسماعي له باب وقد اشار اليه في الفصل الثاني قوله مررت برجل اي رجل
في التخمير ان في هذا معنى التعجب كانه قال برجل كامل في الرجولية حتى خفي سببها فيستفهم عنه
فلهذا قال اي رجل قوله جدا العالم معناه جدا لا هزلا وحقا لا باطلا قوله وقد استضعفه سيبويه
قلنا انما استضعفه لان اسدا ليس موضوعا للذات باعتبار معنى وانما هو موضوع لحيوان
مخصوص فكان استعماله صفة على خلاف وضعه ووجه التجويز ان بعد زمن لمتعدد قبله
وليس بقياس فجوز سيبويه ان يقال مررت بزيد اسدا على الحال وفرق بين الحال والصفة بان
الحال جزء من الخبر والخبر بالجامد يصح فكذا الحال والوصف فانه بالمشتق لا غير وبعضهم لا يفرق فصل
ويوصف بالمصادر قلنا هذا السماعي وانما صح الوصف بها على تقديرها بمعنى اسم الفاعل والمفعول
لقصد الوصف اللغة الهبر قطع اللحم النثر الاختلاف السغرهن وقيد النار يستعار للرمي
يسرعه فيقال استعرناهم بالنبل اي احرقناهم الحسب والحساب مصدران كالعطا والاعطا مصدران
لا فعل وشرعك بمعنى حسبك في التخمير والمعنى من الجنس الذي تشرع فيه وتطلبه قال بعض اللغويين
وهو جامد لا فعل له وهدك بالهاء المهملة بمعنى يقلك وصف محاسنه الجوهري فيه لغتان
منهم من اجراه مجرى المصدر فلا يؤنثه ولا يثنيه ولا يجمعه ومنهم من يجعله فعلا فيؤنث
ويثني ويجمع الازهري الهد بفتح الهاء الرجل القوي واذا اريد ذمه بالضعف يكسر الهاء
وهمك بمعنى يكفيك الذي يهمك فالمعنى مررت برجل كافيك الهم ونحوك بمعنى مقصودك
اي الذي ينحوه ويقصده او بمعنى مماثلك والكاف في هدك وهمك يحتمل انه ضمير مضاف اليه
المصدر فصل ويوصف بالجمل قلنا انما اشترط احتمالها الصدق والكذب من جهة ان
الصفات قبل العلم بها اخبار في الحقيقة فاذا علمت سميت صفات كما ان الخبر يحتمل الصدق
والكذب فكذلك الصفة اذ هو اصلها واما قوله وجدت الناس اخبر تقله فالخبر محذوف

بالمحرم

التقدير مقوله فيهم قوله ولا يوصف الا التكرات قلنا لانك انما تصف بالحكم المستفاد منها
والاحكام لا تكون الا نكرات لما تقدم وبيان ان الوصف في الحقيقه بالحكم ان تقدير مررت
برجل قائم ابوه قائم ابوه فاحدث لصفه من الحكم كما لو قلت مررت برجل اخوه العالم فالعدد
محكوم على اخيه بالعلم فيكون الحكم نكره اللغه الوبره الشعره ولهذا قال لانه شمار وصدر
البيت حتى اذا اجن الظلام واختلطت والمذق اللبن وقد ذو لجاوبضيح وهما اللبن الممزوج بالما
والشمار الرقيق فصل وقد تنزل نعت الشي بحال ما هو من سببه قلنا نعني بحال ما له
تعلق به في التجميز السبب لعطفه من الحبل ثم سمي به كل شي يتوصل به الى غيره فعلى هذا نزل قول الشيخ
بحال ما هو سببه وانما جاز ذلك لان الحال التي المتعلقه في الحقيقه له باعتبار نسبتها لا باعتبار
افرادها الا ترى انك اذا قلت مررت برجل قائم ابوه فالقائم ابوه انما هو الرجل وما وصفته الا بذلك
لا بمجرد القيام ولهذا صح جريه صفه له فصل وكلما كانت الصفه وفق الموصوف قلنا ليس قوله
وكلما كانت الصفه الى اخره يريد به التعليل لانه ليس جريه عليه في الاعراب بسبب جريه عليه في
ذلك وانما علته ان الصفه هي الموصوف في الحقيقه فوجب ان تكون وفقه قوله الا اذا كانت فعل
ما هو من سببه قلنا انما لم تتبعه ما كان كذلك في ذلك لان التذكير والتانيث في الاسم المشتق
انما يكون باعتبار الفاعل فاذا ابرز فاعله فان كان مونثا انث على حسب ما فصل في الفعل
مع الفاعل الظاهر في التانيث والتثنيه والجمع لان الحكم بالنسبه الى الفاعل واحد فان قلت
فما تصنع بقوله عليه السلم الا انبئكم بامرين خفيف مونتهما ليس فاعلا لخفيف عظيم عند الله
اجرهما لم يلق الله بمثلهما الصمت وحسن الخلق قلت يحتمل ان مونتهما ليس فاعلا لخفيف وانما
هو مبتدا المحذوف والخبر التقدير خفيف مونتهما خفيفه فحذف ولدلاله خفيف عليه واما الاعراب
والتعريف والتنكير فاحكام ليست من احكام الافعال وانما هي من احكام الاسما فوجب ان يتبع الموصوف
فيها بخلاف الاول قوله اذا كانت صفه يستوي فيها المذكر والمونث قلنا اما فعيل وفعول
فانهما لا يستعان الموصوف في التانيث فقط وهما يستعان فيما عداه واما الاخر فلا
سعه في التذكير وسع فيما عداه الا يقعه فانها لا سعه في التذكير واخويه وانما لم
يجز تانيث فعول بمعنى فاعل فرقا بينه وبين فعول بمعنى مفعول كركوبه وحلوبه وخضوع
حذف لثا لكثرته واما فعيل فللفرق بينه وبين فعيل بمعنى فاعل كعليم وسميع قال الحريري
ولم يرد مخالف لهذا الاصل الا عدوه من قولهم عدوة الله اللغه هلباجه الاحمق والتا
فيه للمبالغه والربعه بسكون الباء من تربع القامه والنفعه المرتفع المشرف يستوي فيه
المفرد والمثنى والمجموع فصل والمضمر لا يقع موصوفا قلنا لوضوحه والقصد بالصفه

الايضاح

الايضاح واجاز الكسائي وصف الغائب وحمل عليه قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الرحيم
قوله ولا صفه قلنا لفقد معنى الوصفيه وهي الدلاله على معنى في الموصوف ولان المضمرات
وضعت للدلاله على الذوات لا على المعاني في المتبوعات ولهذه العله لم يوصف بالعلم وانما
صح وصفه لقبوله الايضاح قوله ويوصف بالثلثه قلنا لانها كلها تدل على المعنى وهي التعريف
دونه قوله وصديقك قلنا ليعمل كيف يصح وصف العلم بالمضاف والى المضمر وهو عندك بمنزله
ما يضاف اليه قوله مثل العلم فيه نظر ايضا لا علام الرجل مضاف الى معرفه فيلزم صحه وصفه
بصديقك وقد صرح بامتناعه في الفصل الثاني من حيث انه منع فيه وصف المعرف باللام بالمضاف
الى المضمر فهذا اولى قوله وبالمضاف اليه الى مثله قلنا او قد يوصف المضاف الى المعرف باللام بالمعرف
بها كقول امرئ القيس كقنو النخله المتعثكل قوله والمبهم قلنا قد تقدمت علة التزام
وصفه باسم الجنس قوله او صفه قلنا الاولى في الصفه ان تكون مما يدل على الجنس ليقوم مقام اسم
الجنس ولهذا حسن مررت بهذا العالم لدلالته العالم على الجنس المشار اليه وقبح بهذا الابيض
لعدم الدلاله على ذلك قوله ما هو مشتبه به قلنا اما هنا معنى شيء وهو انه لم يجز الوصف
باسم الجنس الا له لكنه لبعض يوصف بك به فان قال ان ايا مبهمه قلنا لم يعرف من الفصل ح
والعله في اختصاص المبهم باسم الجنس ما تقدم من ان المقصود بوصفه تبيين ذاته لا معنى فيه
والالف تا انما تبين بالاجناس الذي يدل على ان المقصود بوصفه تبيين الذات اسم منعوا الفصل
بينه وبين نعته واجازوه في غيره فيقولون مررت بزيد يوم الجمعه العاقل ويمنعون بهذا يوم
الجمعه العاقل وكذلك اجازوا مررت بالزيدين العاقل والطويل ومنعوا بهذين العاقل والطويل
ما ذاك الا لشده الامتزاج بينه وبين نعته من حيث لم يفهم الذات الا به قوله ويا ايها الرجل
قلنا نبه على ان ايا كاسم الاشاره في ذلك قوله في الفصل الثاني ان يكون اخص من الصفه قلنا
لان الموصوف هو المقصود والصفه انما ياتي بها له فصل وحق الصفه ان تصحب الموصوف قلنا
لانها حكم عليه في المعنى ولا بد من تقدم المحكوم عليه قوله وعليهما منتثر ودبان الثرد الحرز وقيل
ادخال الكلو بعضها في بعض قوله او صنع السوابغ تبع ضيق في المصوصفه لتبع الكل فعل به كما فعل في
العاديات الطير يقال رجل صنع اليدين لعظم الصنعه قوله زبا شيما زبا بالزامي زبوب اي
ارتفعت والهمزه على هذا منقلبه عن واو لان وزنه فعال ولم ينون لاضافته الى شيما كانه قال
طلاع شيما ويحتمل ان زبا صفه للجبل كشيما فعلى هذا يكون ممنوع الصرف عن صرف فلا اتما
وانما هما صفتان وهو للمتنخل الهذلي يرثي ولده واله وف الشبل المطرس السما والارض قوله
الناعه يتصف حلا هاربا وانما مثل بجمال ابي قيش لانها وحشيه مشهوره بالنفور قوله في البيت

الثاني وهو مبيّن المبهم الوجه **قوله** أي رجلًا جلا جعل جلا باقيًا على الفعلية والموصوف محذوف وعيسى بن عمر
يحتج به على أنه علم وساعده سيبويه على علميته وجعله مثل يزيد فهو حكاية وتأويل الزمخشري يقال
ابن جلا لكل مشهور **قوله** حادث بكفي كان من أرمى البشر قبله ما لك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء
شديدة الوتر حادث إلى آخره **قوله** الأجرع هو الرمل الذي لا ينبت والأبطح مجرى السيل الضاحي
الصاحب الذي له ملازمة والراكب نقيض الراجل والأورق جمل يعلو بياضه سواد والأطلس
الأغبر فهذه محذوفة الموصوفات ونحوها كما ذكر قال ابن يعيش ما معناه أن الموصوف يحذف حيث
يؤمن اللبس وأما حيث يلتبس فلا فلا تقول رأيت خضيبًا وأنت تعني كفًّا خضيبًا **البدل على**
أربعة أضرب قلنا إنما أخرجه إلى الفصل الثاني ليبيّنه على وجه الإطالة
إذ لا يذكره على وجه الحد فيطول فيه **قوله** وهو على أربعة أضرب قلنا وزاد بعضهم خامسًا
وهو بدل الكل من البعض واستشهد بقول الشاعر رحم الله أعظمًا دفنوها بسجستان
طلحة الطلحات فطلحة بدل من أعظم وتأوله الأكثر بتقدير أعظم طلحة الطلحات وروى
ابن الموفق أن بعضهم أثبت سادسًا وسماه بدل الإضراب ومعناه معنى العطف لأن الثاني
فيه غير الأول وحمل عليه قوله تعالى الأخدود النار فإنه أظهر فيه من بدل الاشتمال وذكر شيخه
أن بعضهم زاد سابعًا وهو حيث يثبت صورة الغلط لكن ذكر الأول فيه مقصود عمدًا ثم عرض له
رأي في تركه إلى الثاني والدليل على انحصاره في الأربعة أنك تقول لا يخلو إما أن يكون مدلوله
مدلول الأول أو لا الأول بدل الكل ... بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط وإنما ذكر النحويون بدل الغلط
وإن كان الغلط لا وجه لذكره لأنهم قصدوا الكلام على الثاني وليس بغلط وإنما هو بدل عن الغلط
واختلف في وجه تسمية الاشتمال بذلك فقيل لأن الأول مشتمل على الثاني وقيل العكس وضعّف
هذان بأنه يلزم على الأول امتناع أعجبني زيد سلطانه وعلى الثاني يلزم امتناع ضربت زيدًا غلامه
قلنا وهذا يحتاج إلى تفسير الاشتمال والأقرب عندي أن معناه أن الثاني مفتقر إلى الأول
افتقار الصفة إلى الموصوف والأول هو المشتمل على الثاني بهذا المعنى واختار ح أنه إنما
سمي بذلك لأن الكلام اشتمل عليه فإنك إذا قلت أعجبني زيد حسنه فالكلام مشتمل على نسبة
الإعجاب إلى الحسن قال ح ويرد عليه أن الأبدال كلها كذلك فإنك إذا قلت أعجبني زيد رأسه
فالإعجاب بالنسبة إلى الرأس مثله في النسبة إلى الحسن وأجاب بأن مثل ذلك لا يضر في الاصطلاح
فكم من مسمى باسم جعل علمًا عليه لمعنى وهو غير مختص بذلك الاسم **قوله** فتبقى لسانك قلنا هذا إشارة
إلى الفرق بين بدل الكل وبينه وهو أنك في بدل الكل قصدت إلى ذكر الأول توطئة وتمهيدًا للبدل
وهاهنا لم تذكر الأول قاصدًا له **فصل** وهو الذي يعتمد **قوله** فصل يا كسعا قال ابن يعيش

كلامًا

كلامًا معناه أن البدل مشارك للنعت والتأكيد في بيان متبوعه ورفع اللبس منه
وفضل عليهما برفع المجاز والتوسع ولعله يعني التأكيد اللفظي لأن المعنوي يرفعهما **قوله** فلو
ذهبت تهدر الأول قلنا يعني المبدل منه **قلت** وتمثيله بقول العامل زيد رأيت غلامه
رجلًا صالحًا ليس بجيد لأنه إن جعل رأيت بمعنى علمت فالظاهر أنه حال موطئة كقوله تعالى
قرآنًا عربيًا ولا يليق ذكر المهمل بمثال الظاهر في غيره فقصد تمثيله فكان الأولى
أن يمثله بقول العامل زيد ضربته أخاك **قوله** في الفصل الثاني في حكم تكرير العامل يعني أن العامل
في حكم المكرر معه لما كان هو المقصود بالنسبة لا أنه مكرر حقيقة بمذهبه خلافًا لذلك **فصل**
وليس بمشروط أن يتطابق البدل والمبدل منه تعريفًا وتنكيرًا قلنا إنما جاز ذلك لأن الثاني هو
المقصود وليس بتبع للأول فلم يجب مطابقته له كوجوبها في النعت والتأكيد لما كانا تبعين للأول
وأما التذكير والتأنيث فيجب فيهما إلا في بعض المطابقة فيهما نحو بدل الغلط **قلت** ولعلهم يعنون
حيث لا رابطة بين التابع والمتبوع نحو ضربت زيدًا الأمرأة أو نحو ذلك وأما مع الرابطة نحو أعجبني زيد
قوته أو جبته أو امرأته فلا اشتباه في جوازه **قوله** خلا أنه لا يحسن بدل النكرة من المعرفة إلا موصوفة
قلنا لأنه يجعل غير المقصود أخص من المقصود فأما نحو قولك ضربت زيدًا رجلًا له فيه موصوفة
بالكاذبة والمجرد نحو جاز أبيك الهامس زيد واعلم أن هذا الحكم لا يعتبر في بدل الغلط لأنك قد تغلط
بالمعرفة وأنت تريد النكرة ويختص بأن المبدل منه فيه في نية الطرح **فصل** ويبدل المظهر
من المضمر **قوله** دون المتكلم والمخاطب قلنا أجاز الأخفش ذلك نحو رأيتكم الكوفيين والأخفش من الضمائر كلها
مطلقًا وعلى مذهبهم جاء قول الشاعر وشوهاء تعدو بي إلى صارخ الوغى بمستلئم مثل الفنيق المرجّل
وحمل عليه الأخفش قوله تعالى ليجمعنكم إلى يوم القيامة الذين خسروا أنفسهم ومنعه البصريون من المتكلم
والمخاطب وظاهر كلام الشيخ الإطلاق وليس كذلك فإنهم يجوزون بدل الاشتمال منهما وبدل البعض
مثال الأول قول الشاعر ذريني إن أمرك لن يطاعا وما ألفيتني حلمي مضاعا ومثال الثاني
كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وقول الراجز
أوعدني بالسجن والأداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم بل قد نص الأخفش على جواز بدل الكل منهما إذا
أفاد تأكيدًا نحو عشتم الصغير والكبير وقول عبيدة بن الحارث رضي الله عنه فما برحت أقدامنا في مقامنا
ثلاثتنا حتى أزيروا المنائيا وإنما منع البصريون من بدل الكل من ضمير المتكلم والمخاطب لأنه لا أعرف منهما
فيؤدي إلى أن يكون غير المقصود أخص من المقصود **فإن قلت** فهذا يلزم في بدل البعض
والاشتمال **قلت** أجاب بعض النحاة بما معناه أن بدل البعض والاشتمال يشبهان بدل الغلط
في كون المبدل منه ليس فيه اشتغال بهما وبدل الغلط لا يعتبر فيه الأخصية فحمل عليهما لشبهه

واورد على اعتبارهم الاخصية ان يلزم منع ابدال النكرة المخصصة من المعرفة لانها دونها في الخصوص اجيب بانها بالوصف فادت فائدة لا تشعر بها المبدل منه وا سهت بدل البعض فالجواب
ان يجوز في ابدال الظاهر من ضمير المتكلم والمخاطب كبدل البعض اجاب ح بان بدل الكل في المعنى هو الاول فلو
ابدلت من الضمير لزم ان يكون الضمير موصوفا ولزم ان يكون الظاهر المعرفة هو النكرة الموصوفة
فيكون النكرة صفة للمعرفة **عطف البيان** قوله بمنزلة الكلمة المستعملة من الغريبة قلنا
يعني كان المستعملة نفسه الغريبة كما يفسر الله لوكه بالرسالة فالاولى غريبة والثانية مستعملة اهليه
كذلك عطف البيان نفسه متبوعه واعلم انه لا فرق بين الصفة وبين عطف البيان الا ما الاشتقاق ذكره
بعضهم واعلم ان في عطف البيان خلافا من جهتين احدهما هل يجري في النكرات ام لا جوزه ابن مالك واستشهد
بقوله تعالى من شجرة مباركة زيتونة فزيتونة عطف بيان على شجرة وخالفه بعضهم في المفصل ما
يوهم ذلك الا انه جعل صديد من قوله تعالى من ماء صديد عطف بيان وهذا تصريح بجوازه **الجهة**
الثانية هل يكون اخص من متبوعه ام لا ملتزم ذلك التزمه الزمخشري لقوله لقيامه بالشهرة
دونه وهو مذهب الجرجاني من حيث كان موضحا لذات الاول ولم يلتزمه ابن مالك قال لان عطف البيان
في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ولم يشترط زيادة تخصيص النعت فلم يشترط زيادة تخصيص عطف البيان
قال وقد جعل سيبويه ذا الجمة من قوله يا هذا ذا الجمة عطف بيان مع انه دون اسم الاشارة
في التعريف ولعل انهما مجالفان لمذهب سيبويه واجاز ابن مالك كونه دون متبوعه في التخصيص
فصل والذي يفصله من البدل هو كما ذكره وهذا الفرق انما يكون عند من منع من نحو الضارب زيد
واما من جوزه فلا فان قيل هلا جاز ان يكون بدلا ويتبع مجرورا فان التابع ليس له جميع احكام
المتبوع بدليل رب شاة وسخلتها ورب رجل وغلامه ولو قال رب سخلتها ورب غلامه لم يجز قلنا
قالوا البدل في حكم تكرار العامل بخلاف بقية التوابع لانه المقصود دون الاول الا ترى الى صحة تكرار العامل
في جميع امثلته والعطف لا يصح فيه ذلك في نحو يا غلام زيد وعمرو وقد رواه المبرد بشرا بالنصب
وهذا فصل الفطرة الثاني بمعنى **اللغة** قيل ان رجلا جاء الى عمر في ناقة اشتراها وادعى
ان فيها نقبا وهو داء في الخف وكان عمر قد اخبره في ذلك فرآها ما فيها شيء فذكر ذلك للرجل فقال بلا
فيها نقب فقال له عمر بالله ما فيها من نقب ولا دبر فانصرف الاعرابي منشدا البيت وبعده
ما مسها من نقب ولا دبر فاغفر له اللهم ان كان فجر **العطف بالحروف** قلنا
تسميه الكوفيون النسق وكذلك اكثر ما جرى للبصريين الفرق بينه وبين عطف البيان **فصل** قوله
فلا بأس ان يعطف قلنا ذلك مررت بك انت وزيد قوله خلا انه يشترط في مرفوعه
ان يؤكد بمنفصل قلنا لما تقدم قوله ولكن يعاد الجار قلنا انما شرط اعادة الجار لشدة اتصاله

[illegible]

بالمعطوف عليه واشبه المرفوع واعترض ذلك بانه يستلزم جواز مررت بك انت وزيد ولم
يجزه الا ابن الانباري وقيل والاولى في التعليل ان الضمير المجرور شبيه بالتنوين من حيث انه لا
يستقل مع ما اتصل به كلاما والعطف على التنوين لا يجوز فكذا ما اشبهه **اللغة** تغيبت عمر
ابن ابي ربيعة قد تغيب بالحجر وابدت عيونا حمر الملامع نجلاوهم زهرا وروى عن الشيخ وعن غيره انه جمع
زهراء وهي المرأة البيضاء اي اذا اقبلت هذه المرأة هي ونساء زهر كنعاج الملا وهي بقر الوحش
تهادى التهادي المشي بين اثنين متكئا عليهما وقيل المشي بتمايل وقيل ان تمشي مشيا رويدا
والتعسف المشي على غير طريق واذا كان في الرمل كان اشكل لمشيها **ومن اصناف الاسم**
المبني قلنا يرد ها هنا ثلاثة اسئلة **الاول** على قوله وسبب بنائه فقال الظاهر كلامه
انه لا بد للبناء من سبب ان الاعراب ليس كذلك اذ له نقل وسبب الاعراب فما الفرق **وقد اجيب**
بان الاعراب قد استحقه الاسماء فلا يخرج عنه الا لعارض فنبه على عروض ذلك في الاسم والاعراب ثبت
للاسماء من اصلها للتمييز بين معانيها والاعراب فيها حكم اصلي الا لعارض قلت نعم العلماء
بل اول ان البناء لا يحتاج الى سبب لان المعرب ما نقله اول من تكلم بالعربية من اللسان الذي كان فيه
غير معرب والمبني ما بقي على اصله غير مصلح وقد اجيب عن الجواب بامرين احدهما ان دعوى اصلاح
الواضع بعضا دون بعض تحكم لا برهان عليه والثاني ان البناء قد يحصل به غرض صحيح نحو العموم
في لا رجل وهذا المعنى معقول في لغة العرب ولا حاجة الى ان تجعل من اللسان القديم الذي لم يصلحه
الناطق بالعربية **السؤال الثاني** ان تعليلهم البناء بشبه مبني الاصل يقتضي وضع مبني الاصل
قبل وضع الذي شبه به فبنى اذ لو لم يتقدمه لما تحققت المشابهة **واجيب** بانه لا يلزم لجواز ان
الواضع تصورها في الذهن ولم يضعها في الخارج الا بعد **السؤال الثالث** لم سميتم
القسم الاول معربا وله حالتان احداهما هو فيها مبني وهو قبل التركيب والثاني هو فيها معرب وهو مع
وجود التركيب **والجواب** انا لا نسلم كونه يسمى مبنيا قبل التركيب لان البناء قد صار في الاصطلاح
لما حصل عن سبب وعدم التركيب هو فقد لسبب الاعراب لا وجود لسبب البناء **فان قلت** فليس بمعرب
ايضا قلنا مسلم لكن سميناه باسم ما يؤول اليه حالة التركيب فسقط السؤال والحمد لله قوله
مناسبة ما لا تمكن له قيل قوله مناسبة اولى من ان يقول مشابهة لتدخل فيه المضاف الى غير
متمكن قوله يوجه قريب وبعيد قلنا القريب كاسم البعيد كحذام وقطام ويا زيد قوله او
اضافته اليه قلنا يرد الى المبني جملة لا مبني الاصل فقط ولا مشبهه فقط ولو قال الى الجملة
او الى ما يضاف اليها لكان اولى لئلا يرد عليه غلام مكة قوله الا ما عسى ان يشذ قلنا لعله يعني مثل
فداء في قول الشاعر فدا لخالتي لبني خصيص وجعده يوم كشل القوم زوق فانه ورد فيه
الكسر لكونه اسم فعل والنصب على المصدرية والرفع على الخبرية قوله او قد ذكرناه يعني فيما تقدم

[illegible]

كالمنادى وانتم لا فانها لم يدخله في الصفة قوله في سبعة ابواب هو متعلق بالتشويق فافهم
ذلك اللغة قول ابي القيس يصف دابة بشدة الجري لانه منعها الشرب نغم الحمامة
والادقال جمع دقل وهو الدقم وبيت النابغة عجزه حملت الي نصح والشيب وازع ه غاتبت
نزوى من العتاب ويروى عاتبت من الغيان وكذلك روى اصح وتنبه ومعناه العتاب لنفسه
كيف لا يصحو من الجهل والسبب يزع الانسان اي يدفعه قوله والبناء على السكون قلنا انما كان
القياس لانه اخف من الحركة قوله ولعروض البناء قلنا هذه اشارة الى ما يقول في تعليل البناء
على حركة من ان القصد به الدلالة على ان له اصلا في التمكن المضمرات قلنا
انما بنيت اما لانها اشبهت الحروف في الافتقار الى الغير او لانه لم يوجد فيها مقتضى الاعراب وهو
اختلاف العامل والصيغة واحدة لان صيغها مختلفة بحسب الرفع والنصب والجر فاستغني
باختلاف الصيغ عن اعرابها وحدها ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا
او معنى او حكما فاللفظ زيد قام والمعنى اعدلوا هو اقرب للتقوى والحكم ضمير رب ونعم وبئس
قوله والمستتر ما نوي قلنا في هذه سؤال وهو ان يقال المستتر من الفاعل هل يحكم بانه موجود
او محذوف كما هو في قوله تعالى وما تشتهي الانفس وما عملت ايديهم قلت في كلام ح ما يوهم ان
ان بعضهم يقول هو محذوف وان الفعل المجرد يدل عليه كانه قد صار متضمنا له وابطل ذلك
بوجهين احدهما انه لو دل عليه بمجرده لم يكن بان يكون فعلا اولى من ان يكون اسما الثاني انه قد
وقع الاجماع على ان الجملة لا بد من ان تتركب من مسند ومسند اليه اما لفظا كقام زيد او تقديرا
كقم واذا ثبت القول بان الفعل قد تضمنه بعض بانها مركبة من لفظ واحد فلم يجز ان يكون محذوفا
غير مراد فان قلت ان الضمير هو من قبيل اللفظ وما لم يلفظ به فلم يوجد فيكون محذوفا
ضرورة قلت نعم ليس بالموجود في التحقيق وانما نعني بذلك انه منوي مراد وليس بموجود
الا انه قد وجد ما اغنى عنه وهو تقدم الذكر في نحو زيد قام و قرينتا التكلم والخطاب في نحو نضرب
وتضرب ونظيره من المفاعيل الضمير المحذوف في قوله تعالى وما عملت ايديهم وما تشتهي الانفس
فان قلت اذا كان مثلها فلم سميتها محذوفا ولم تسم ضمير الفاعل محذوفا قلت لما علم
باستقراء لغة العرب انهم يجوزون حذف المفعول وان لم يحصل ما يغني عنه في نحو يعطي
ويمنع ويصل ويقطع اجترؤوا على تسميته محذوفا وان حصل المغني وعلم ان الفاعل لا يحذف
قط الا حيث يحصل ما يغني عنه ويكون في حكم الموجود فاجترؤوا على تسميته موجودا في هذا
الموضع تنبيها على ذلك قوله في الفصل الثاني ها خلا الجر فانه لا منفصل له قال ابو البقاء لان
الجار مع المجرور لا يستقل بكلام بخلاف الناصب والمنصوب والرافع والمرفوع في بعض الاحوال
فكانا كالكلمة الواحدة فكما يمتنع الفرق بين اجزائها كذلك يمتنع فصل المجرور قوله في ضرب الضربين

بلغ

ان قلت

ان قلت كيف اجمعوا على ان للغائب خمس صيغ وهي في الصورة ست ضربه ضربت ضربا ضربتا
ضربوا ضربن قلت لم تعتد بضربتا لان صيغة الضمير فيها وفي ضربا واحدة وهو الالف والا
لدخل لنا التاء في الضمائر فان قلت فلا تعتد بضربت مع ضرب قلت صيغتاهما
المقدرتان مختلفتان وهما هو وهي فصل واياك والتي تتصل بها يا قلنا الذي ذكره هو مذهب
جمهور البصريين منهم من جعله اسما واياه مضافا واختلف في ماهية المضاف فقال الخليل انه
اسم مضمر مضاف الى مضمر ولا يعرف مضمر مضاف الى مضمر سواه واستشهد على اضافته بما ذكره
الشيخ ورد عليه بانه شاذ مخالف للقياس والاستعمال والمبرد انه اسم مبهم مضاف اضافة
كل وبعض وهذا يوهم انه يريد ابهام الذات لانه من باب اسم الاشارة وابن درستويه والزجاج
انه اسم ظاهر قال ح وهو يقرب من قول المبرد والكوفيون ان ايا دعامة للكاف ولم يبينوا
ماهية الدعامة وقيل هو والكاف اسم مضمر ولكن احدهما المضمر دون الآخر فصل
ولما كان قلنا هذه تعليل لقوله لم تسوغوا تركه الى المنفصل الا عند تعذر الوصل قوله وفي
حمد بضم الحاء قال الزجاج ان اياك فيه تاكيد التقدير بلغتك اياك وهو تعسف لان الحذف
مثل هذا ممتنع والكاف متعلق بقوله بلغ الا لان اوله اتتك عنس تقطع الاراك اليك
الى الجزء وقول اللص قلنا هو ابو الاصبع العدواني وقبله ه لقينا منهم جمعا فاوفى الجمع ما كانا
وبعده قتلنا منهم كل ابيض فتى حسانا ه وحسان بضم الحاء المهملة وتشديد الشين مبالغة في
الحسن وقرى بضم الهاء وتشديد الرامي دون تنوين موضع وجه الاستشهاد به انه كان
القياس يقتل انفسنا لا يقتلنا الا انه كما يمتنع في مثل ذلك ضميرا الفاعل والمفعول لشيء واحد
منفصل الضمير دل الموجب للاتيان بلفظ النفس اذ لم يوت بها الا لتتصل بها المتصل قوله
ويقول هو قلنا بين المواضع التي يتعذر فيها الوصل فيها حيث يكون العامل معنويا نحو هو ضرب
والكريم انت وحيث يكون العامل حرفا والضمير مرفوع نحو ان الذاهب نحن ومعمولا لعرض
كقوله ما قطر الفارس الا انا ه وقوله حاجد الله وانت وصدر البيت قد علمت سلمى وجاراتها ه
ما قطر الفارس اي القاه على قطره وهو الجانب وحيث يتقدم على عامله كاياك اكرمت وما انشده
ثعلب شاهدا على جواز الوصل مع تعذره وضرورة وما نبالي اذا ما كنت جارتنا ه ودينا هو
ساكن الدار الا اصله ديار فاعل فصل واذا تعوضوا ان قلنا كان الاولى ان يقول وليس
احدهما مرفوعا لئلا يرد عليه ضربتك قوله وسعي ذا اتصالا ان يقدم منهما المتكلم قلنا
يوخذ من هذا انه يجوز تقديم ما ليس باعرف فيقال اعطاكني واعطاهوك كما هو مذهب المبرد
والشراح من دون احسان لعدم المتكلم والمخاطب انما اختار الشيخ تقديمهما لانه يقدم
للاعرف قوله واذا انفصل الثاني لم تراع هذه الترتيب قلنا لان المنفصل في الاستقلال كالظاهر

فكما يجوز في المفعول الظاهر من تقديم الا تكون كذلك في المنفصل قوله وقد جاني الغائبين اعطاهاه
قلنا مفهومه انه يجب الانفصال في الغائبين وذلك ان اتصالهما مستثقل مدرك بالضرورة
قوله وقد جعلت نفسي قلنا الشاعر يصف حاله مع ابني اخيه وهو انهما كانا يمرانه فهلكا فقال
وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة اي بضغمة والضغمة هي العضة ومنه سمي الاسد ضيغما
لضغمهماها اي لاجل انهما قد ضغمتهما تلك الضغمة وكان القياس لضغمهما اياها ولعله ضمنه
معنى الاصابة فكانه قال لاصابتهما اياها وهذا الفتى كما يقال ثم عاش بعد عدوه يوما فقد
نال المنى وفي التحرير ان لضغمهماها بدل من قوله لضغمة والضمير فيه عائد على شيء فيها عائد
على الضغمة اي قد ضرت لكثرة ما اقاسي من الشدائد اطيب بان يضغمني شيئا ان لضغمهماها
اياي ضغمة ويقرع العظم نابها على القول صفة لضغمة ويقوي المعنى الاول قوله بعده ح بهام
وابقت لي الايام بعدك مدركا ومرة والدنيا كريه عتابها قرينين كالذئبين يقتسمانني شر صحابات الرجال صحابها
وذلك في قصيدة يرثي بها اخاه ويشكو ابنيه بنيه قوله والاختيار في خبر باب كان الانفصال فلما الا
خبرها خبر المبتدا وخبر المبتدا لا يكون الا منفصلا اللغة قوله لان كان اياه عجره لقد كان
نعو ما على العهد واله نشاه وتغير وصدر البيت الثاني لئن هذا اليوم شهر لا نرى فيه عريبا اي احد
وصدر الذي بعده عهدي بقوم كغدير الطيش بالطاء المهملة المفتوحة والشين المهملة وهو الكثيب
من الرمل **فصل** في الضمير المستكن قوله لازم وغير لازم قال ح يعني باللازم المضمر المتصل سواء
استتر ام برز قال بدليل تمثيله بما يجب ابرازه معه وهو افعل ونفعل لانك تقول افعلا ونفعله
وزيف النسخة التي فيها والضمير المستكن قلنا وهذا من ح غفلة لان الشيخ قال ومعنى اللزوم فيه
ان اسناد هذه الافعال اليه خاصة لا تسند الى مظهر ولا الى مضمر بارز وهذا تصريح بخلاف
تفسيره ولا ينفعه ما ذكر من التمثيل بافعل ونفعل لانا نقول غرض الشيخ انه لازم له الاستتار في
هذه الحالة وهو نسبته الى مفرد مخاطب قوله وتفعل للمخاطب قلنا يعني المفرد فقط وعلى كلام ح
يحترز من الغائبة فقط قلنا وانما لزم الاضمار في هذه لقيام القرينة المغنية عن التلفظ به وهي
قرينة التكلم والخطاب قوله نحو فعل ويفعل قلنا هذا غير اللازم قوله يسند اليه والى ما قلنا يعني الى
المضمر البارز والظاهر قوله ضاربا هما قلنا هكذا وقع في بعض النسخ الصحاح والاولى ضاربا لهما
هما ليكون جاريا على غير من هو له واعلم انه قد يجري على غير من هو له خبرا لمبتدا كهذا المثال
وصفة كقولك مررت برجل ضاربه انا وحالا كقولك ركبت الفرس طاردة انا وصلة
لموصول في نحو رايت زيدا والمراة الضاربها هو **فان قلت** ولم وجب ابراز الضمير اذا جرى
على غير من هو له **قلت** له تعليلان احدهما انها لما جرت على غير من هي له ولم يكن بد من ضمير منها يعود على
من هو له ضعفت عن ان تحمل الضمير مستترا الا ان الافعال فانها قويت على تضمنها معنى الحدث والزمان

وبدلالتها

ودلالتها عليهما صيغة متفرعة عن الفعل فاذا جرت على غير من هي له عظم ضعفها اذ تكون
في الظاهر جارية على الذي يليه وليس كذلك الا ابرازه واما لم يجب في الافعال لقوة دلالتها عليه وهذا
التعليل كاف لمن اقتصر عليه التعليل الثاني لاجل التجويز وهو انه في جريه على غير من هو له يودي الى اللبس
فالزم في الضمير بروزه على رايهم فاذا الزموا ان يبرزوه في نحو زيد عمرو يضربه اجابوا بان الفعل
في اكثر احواله لا يحصل معه لبس وذلك لانه انما يحصل اللبس فيه في هذه الصورة ونحوها من المتفقات
ولا يحصل في المتكلم والمخاطب نحو انا انت اضربك ونحو ذلك فحملنا الاقل منه وهو ما يحصل فيه اللبس على
الاكثر وهو حيث لا لبس اعني في عدم لزوم الضمير البارز **فاذا قيل** لهم وكذلك اسم الفاعل انما
يحصل اللبس فيه اذا اتفق الاسمان في نحو زيد عمرو ضاربه ومثناه ومجموعه فاذا اختلفا في نحو زيد
هند ضاربها وانا زيد ضاربي ارتفع اللبس وعلى الجملة فانما يحصل اللبس في اسم الفاعل فانه
يحصل في الفعل واسما ارتفع في الفعل ارتفع في اسم الفاعل فما وجه الفرق **اجابوا** بان رفع
اللبس في اسم الفاعل انما يحصل بامر ما بضمير المرفوع المفعول في نحو زيد انا ضاربه فلو كان لزيد
لقال ضاربي وضمير المفعول عرضة لزوم الحصول ولم يجتزا به لقوته بخلاف الافعال فان العرب
فيها اما صيغ التكلم والخطاب في الغيبة او ضمير الفاعل في نحو انا زيد ضربت وهذه امور لوازم
لا يجوز حذفها فلا يلزم من الاجتزاء باللازم ان يجب الاجتزاء بغير اللازم واما بناء تانيث في نحو
هند زيد ضاربته هي وتاء التانيث تطرأ وتزول والصيغة كذلك فلهذا لم يجتزوا بها كذلك ومن
لم يجتزوا بذلك كانت كلها مواضع اللبس وجب ابراز الضمير ليرتفع اللبس بامر لازم وهو
ضمير الفاعل هذا خلاصة كلامهم في هذه المسالة ونحن نرد على اخره بحرف واحد وهو
انا نقول اي لبس ارتفع ببروز الضمير ولا يجدون جوابا الا ان يقولوا بان العرب تواطات
على ان ابراز الضمير امارة لجري الصفة على غير من هي له وهذا على بعده نلزمهم ان يتفقوا معنا
صحيحا عندهم وهو تاكيد لضمير المنفصل لجري اسم الفاعل على من هو له فلا يقولون زيد عمرو
ضاربه هو والصفة لعمرو والضمير تاكيد له فان قالوا انما ابرزناه لضعف الصفة بجريها
على غير من هي له على الجملة كان رجوعا الى ما اخترناه اولا من التعليل وقد اعترضهم الخوارزمي
في هذا بشيء ما قدمناه وهو ارتفاع اللبس بالتانيث وقال ما معناه انجعلهم الضمير
البارز فاعلا غير صائب وانما هو خبر فيجعل زيد مبتدا وعمرو مبتدا ثانيا وضاربه مبتدا
ثالثا والضمير خبر عنه وهو والضمير خبر عن عمرو والجميع خبر عن زيد والكوفيون يجعلونه
تاكيدا للضمير المستتر ولا يجعلونه الفاعل بروز **فصل** قوله او مضارع قاله اعلم انه لم يرد
كالمصادر المعرفة وانما المضارع الذي قصده هو افعل من يحسب لانه يمتنع بانعام ان يقول
زيد هو علام رجل على ارادة الفصل لفقد المعرفة باللام والمضارع له **فان قلت** ولم اقتصر من المضارع

للمعرفة على افعل دون غيره قلت ما الذي عندي فليس الا من جهة السماع واما ح فرق
بينهما بان مضافا نعته افعل من للمعرفة قوية من حيث المعنى كالحتى ان معنى قولك افضل من كذا الافضل
باعتبار افضلية معهودة لانك انما تحكم بذلك بعد ان قد عرفت الخصلة التي فضل بها فلذلك قام مقامه
وكان الجمع بينهما كالجمع بين معرفين مختصين وليس كذلك غلام رجل فانه انما امتنع دخول اللام فيه
كراهة الجمع بين حرفين موضوعين للتعريف فلا باعتبار المعنى فكانت من اقرب الى المعرف باللام
من الاضافة المحضة ويؤيد ذلك ان الخليل لما الزم في نحو مررت بالرجل خير منك ان يكون قد
وصف المعرفة بالنكرة اجاب بان افعل من معرفة لما تقدم قوله ولتفيد ضربا من التاكيد
قلنا وذلك لان المبتدا يكون نكرة كالمذكور مرتين لانه لا عائد عليه فان قلت فهلا فصل به
بين النكرة المخصصة وبين خبرها فانه يلتبس بالصفة مثاله رجل عالم ضاحك وان ضاحكا يلتبس
بالصفة قلت لما كان وصفه لغرضنا وافادة الفصل ضرب من التاكيد وكان هذا التاكيد
اقرب الى المعنوي لا اللفظي والمعنوي مخصوص بالمعارف لم يجز فيه ان يدخل في النكرات
لما مر من التعليل في المؤكدات المعنوية قوله ويدخل عليه لام الابتداء قال ح في تسميته لهذه
اللام لام الابتداء تسامح وانما هي على لسان النحويين اللام الفارقة اي بين المخففة والنافية
وقد ذكر ذلك فيما سالني شاه الله تعالى عن ابن جني انه قال دخلت يوما على ابي علي
فوجدته متحجبا فقلت له في ذلك فقال كنت اظن ان هذا الاندلسي قد احكم النحو واذا انه لا يفرق
بين اللام الفارقة ولام الابتداء فصل ويقع قبل الجملة ضمير يسمى ضمير الشان
والقصة قلنا وهذه التسمية اولى من تسمية الكوفيين له مجهولا لان تسمية الشي بما هو معناه
اولى قوله ويتصل بارزا قلنا وذلك حيث يكون منصوبا وقد جاء مستترا قليلا كقوله
ان من يدخل الكنيسة يوما واما المخففة فوجب استتاره فيها لتحصل الملازمة بينه وبينها
لان المستتر لا ينفصل عما تضمنه واذا استتر فيها كانت عاملة بكل حال فيظهر بذلك
تفضيلها على المكسورة المخففة وذلك واجب لها لقوة شبهها بالفعل قوله ومستكنا قلنا
وذلك حيث يكون مرفوعا بفعل لانه ضمير مفرد غائب فيجب استتاره قوله ليس خلق الله
مثله فيه سؤال وهو ان يقال لم عرفت ان في ليس ضمير شان والجواب ان الفعل لما
لا يصح وقوعه في باب كان اسما ولا خبرا وقد وردها هنا وجب ان تحكم بان فيها ضميرا هو اسمها
فان قلت فهلا جعلته ضميرا عائدا على ما يعود عليه مثله لا ضمير شان قلت ان ذلك يستلزم
كون الماضي خبرا لها فان قلت فقد وقع خبرا وان كان ضمير شان قلت ان الجملة التي بعد ضمير
الشان هي بيان له والخبر في المعنى غيره كانك قلت ليس الامر الذي هو خلق الله مثله كائنا وعلى
هذا لم يقع الماضي اسما ولا خبرا فان قلت يلزمك ان يكون الخبر محذوفا في نحو هو الامير قادم

قلت لا مانع من التزامه لكن لما نابت الجملة عنه من كل وجه جعلناها الخبر واغنينا
القول بتقديره ومن دق نظره في الاحاد بالجملة عن ضمير الشان وجد الكلام مختلا
ان لم تقدر الخبر قوله وكان اختير منه قلنا لو قال الخبر من عمرو وكان اوضح لتقدير ضمير الشان
في كان لانه مع الضمير في منه يحتمل ان الضمير في كان عائد على ما يعود عليه قوله من بعدما
كاد تزيغ قلوب فريق منهم انما حكم عليها باستتار ضمير الشان قال ح لان قلوب لو كان فاعلا
لتزيغ لكان من باب التنازع واعمال الثاني بجمعه اضمار الفاعل في الاول فكان يجب ان يقول
كادت او كدن ولو جعله اسمها كانت على خلاف وضعها من تقدم خبرها على اسمها وفي التحبير
ان ابا علي اختار هذا ولم يقدر فيها ضميرا اما الجواز فمحتمل امرا ما الثاني وهو ان فاعلها
مستتر دل عليه ما تقدم ذكره من اصحاب الرسول صلعم كانه قال من بعد ما كاد الحزب تزيغ قلوب
فريق منهم قوله اذا كان في الكلام مونث قلنا لا يتوهم انه اشترطه ليعود عليه فليس كذلك وانما
هو للمطابقة وقد اعترضه بعض الشارحين في اعتبار هذا الشرط مجوزا تانيثه وان
لم يكن في الكلام مونث وحكى كونه عن الشيرازي والاندلسي ولا وجه لاعتراضه فان اعتباره هو
الذي عليه الجمهور وان صح ما روي عن الشيرازي والاندلسي فهو خلاف ما عليه الجمهور فلا وجه
للاعتراض به قوله اولم يكن لهم آية ان يعلمه علماء بني اسرائيل قلنا الاستشهاد بالاية انما يصح
على قراءة ابن عامر بالتاء المعجمة بالنقطتين من اعلى ورفع آية فيكون اسمها ضمير القصة وخبرها
جملة من مبتدا وخبر هو ان يعلمه علماء بني اسرائيل والخبر لهم آية ولهم متعلق بآية اي علامة
لهم فان قلت وما الجاهم الى ضمير القصة هنا قلت لو لم يقدروه كان بين امرين متعذر
وبعيد اما المتعذر فهو ان يكون آية اسما وان يعلمه خبرا لانه يكون المبتدا نكرة والخبر معرفة
واما البعيد فهو ان يكون آية اسما ولهم خبرا وتخصيص الاسم بتقدم خبره عليه وان يعلمه
بدلا من آية او خبر محذوف المبتدا وانما كان بعيدا قال ح لان مثل هذا الابدال قليل والاضمار
والتفسير على خلاف القياس واما على قراءة الجماعة بنصب آية فالاسم ان يعلمه والخبر آية
تقديره اولم يكن علم بني اسرائيل آية لهم قوله على انها تعفو الكلوم في الشرح الفاحش بنصب الكلوم
ووجهه ان في تعفو ضميرا لان تحرزه وانما نوكل بالادنى وان جل ما يمضي المعنى ان مرور
الايام بنا اي ان القصة كون مرور الايام اذا مرت عفت الكلوم الواقعة فيها اي
استهاحتى لا تنالنا بالماضي منها وانما نوكل بالادنى اي انما يولمنا المصاب قريب العهد بنا
لانا لم ننسها لقربها منا وان كان قد مضى ما هو اجل منها ونحن لا تنالنا به لقدم عهده حتى صار
منسيا فصل والضمير في ربه رجلا نكرة الى الخبرة قلنا اختلف الكوفيون والبصريون في هذه

الضمير الذي عليه البصريون انه مبهم لا يعود على مذكور وانما هو نكرة مبهم ومن ثم لم يجيزوا
مطابقته لما بعده لانه ليس بعائد اليه وعاكسهم الكوفيون فجعلوه عائدا اليه واوجبوا
مطابقته اياه فيقولون ربهما ربهم ربهن بحسب ما بعده قال ح والصحيح ما عليه البصريون
وانما حكموا بابهامه لان رب موضوعة لتقليل جنس ما دخلت عليه وذلك انما يحصل بالتنكير
والضمير لو رجع الى مذكور كان معرفة فيختل وضع رب **فان قلت** وما الفرق بين تمييزه
بالنكرة وعوده اليها حتى يجعله في احدهما معرفة وفي الاخر نكرة وهل يعود اليه الضمير
الا مفسرا له كما ان التمييز مفسر للمميز **قلت** الفرق واضح وهو ان العائد الى مذكور انما
ينطق به بعد ان تقدم في ذهنك ما يعود اليه والا لم يكن ضميرا له وكان مبهما والمضمر
المميز تومي به من دون قصد الى مظهر له ثم تميزه بعد استبهامه فآل الامر الى ان الاول
غير مبهم في اول احواله اذ لم تنطق به الا بعد ترسمك ما يعود اليه وهذا مبهم في اول احواله
فصل واذا اكتفى عن الاسم الواقع بعد لولا قلنا يعني اضمر قوله لولا انت الى اخرها قلنا انما
كان الكثير لتعذر الاتصال من حيث كان العامل معنويا وهو الابتداء قوله وعسيت قلنا امكان الاتصال
من حيث كان فعلا وفي السين وجهان الفتح بالنظر الى ان الماضي عسى والكسر بالنظر الى انه قد
ورد عسي انه يفعل قوله وقد روى الثقات قلنا هو مشير الى ما ذكره المبرد من ان هذه اللغة
اعني لولاك جاءت عن غير ثقات وعلى الجملة ان النحاة فيها احزاب الاول على ما ذكره الشيخ وهو
اكثر البصريين الثاني على انها في الموضعين في محل الرفع لكن استعير ضمير الجر له وهم الكوفيون
والاخفش الثالث على ان هذه اللغة في لولاك مقدوح فيها وعليه المبرد قال لان الذي
اشتهر في النحاة هو بيت الثقفي وقصيدته التي ليست منها فيها خطأ كثير واما الضمير في عساك
فلم يقدح فيه وحمله على انه خبر عسى واسمها مستتر فيها قال الشراح ما معناه انه لا ينبغي
للمبرد ان ينكر ما اتفق جماعة على روايته عن العرب وعدم مجيئه في القران لا يدل على امتناعه
على ان الثقفي من اعيان شعراء العرب واعترض النحاة على قوله في عسى بثلاثة وجوه احدها
انه يقال عساك ان تفعل فيؤتى بالخبر بعد الضمير والثاني انا نحكم بحط الفوائد ولو قيل عساك
لم تظهر فائدة الثالث انه لم يتقدم في الاسماء المفسرة ما يمكن عود المستتر عليه وقد
استوفيت الحجج لسيبويه والاخفش في مراجعات الكافيه **فان قلت** الكاف في لولاك يصلح
للنصب والجر فلم حكم سيبويه بانه مجرور **قلت** ذكر الخوارزمي ان اصله لولا وجودك
فحذف المضاف وفي ذلك نظر لانه لو كان عند سيبويه كذلك لم يكن لتشبيه لولا بلدن وجه
بل تبقى على بابها والجر بالمضاف فالاولى في الجواب ما ذكره ابن مالك وهو ان لولا مختصة بالاسم ولا

سبه لها

سبه لها بالفعل والنواصب للاسما انما نصب لشبهها بالفعل وانما لم يطرد عملها الجر كحروفه
لان العرب جعلت لها حالين كحاشا وعدا وخلا **اللغة** البيت الاول ليزيد بن ام الحكم الثقفي
ومعنى ان لولا انا لكنت لو وقعت في المهلكة كما يقع فيها المنهوي من قنة النيق وهو جبل مرتفع والبيت
الثاني لعمر بن ابي ربيعة وصدره اومت بعينيها من الهودج وبعده الست لهلكة اخرجتني حاجا ولولاك لم اخرج
والرجز الثالث صدره تقول بنتي قد انى اناكا يا ابتا علك او عساكا اي قد حان وقت ترحلك
الى من تلتمس منه ما لا تنفقه وعلك وعساك ان سافرت تصيب ما تحتاج اليه والرابع لعمران
بن حطان الخارجي يريد لعلي افعل ما تدعوني اليه **فصل** وتعمد بالمتكلم قلنا اما مع الفعل الماضي
فوجوبا لما ذكره وانما دال اخي الجر تنبيها على علة منع الكسرة وهو انها اخت الجر والجر للاسما
واما مع الحسبة فجوازا لما ذكره الشيخ وليت كالفعل في الوجوب لعدم الضعف وقد حذف منها
لما ذكر **اللغة** الخبيبين مثنى عبد الله بن الزبير واخوه مصعب ومجموعا عبد الله وشيعته
وكان عبد الله يكنى ابا خبيب وكان يكره ذلك وكنيته المشهورة ابو بكر وكانوا يدعونه بالبخل مع
قوله وعن بعض العرب مني وعني قلنا شاهده قوله ايها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني
اسماء الاشارة قلنا انما بنيت لاحتياجها الى قرينة الاشارة كاحتياج المضمر الى قرينة
التكلم والخطاب وتقدم الذكر قوله وذين في النصب والجر قلنا وهما مبنيان عند الاكثر وانما هو صيغ
كما صيغ للمضمر المرفوع انا وللمنصوب اياك وعن بعضهم انهما معربة وهو ظاهر السقوط على لغة من
الزمها طريقة واحدة لانه لا شبهة له الا اختلافها باختلاف العامل واما على اللغة الكثيرة
فبطل من وجوه احدها ان سبب البناء قائم فيها فلا مرجح لاعرابها الثاني انه كان يلزم ان
يقلب الفها فيما اذا ثني كما في رحى الثالث ان نونها قد تشدد ونون التثنية في المعرب لا تشدد
قوله بالوصل يعني وصلها بالياء قوله ولم يثن من لغاته الا تا قلنا لانه الظاهر قال بعضهم ويجوز
ان تكون تان تثنية تي وذيه لكن حذفت الياء لملاقاتها الساكن وهو الف التثنية والهاء كذلك لانها
بدل عن الياء **اللغة** اللوى في الاصل المنقطع من الرمل وهو هنا موضع معروف **فصل**
ويلحق حرف الخطاب باواخرها قوله تخفيف النون وتشديدها قلنا قال بعضهم انما شددت تشبيها
لها بميم اللهم لانها عوض عن المحذوف كما ان تلك عوض عن يا وقيل للفرق بين ما هو عوض عن حرف من
نفس الكلمة وهي هذه وبين ما هو عوض عن حركة وتنوين وهي نون المعرب قوله ويتصرف مع المخاطب
في احواله قلنا هذا الاصل وقد يرد على خلافه فيكون للجمع واللفظ مفرد ويتاول بصرفه الى
واحد من الجنس وهو نحو قوله تعالى كل ذلك كان **فصل** وقولهم ذلك هو ذاك زيدت فيه اللام قلنا
وقيل اللام عوض عن ها التنبيه ولذلك لم يجز الجمع بينهما قوله وعند المبرد ان ذانك مشدد تثنية

ذلك انما خصّ المشدّد بتثنية ذلك لاجل التشديد ويقول اصله ذانلك قلبت اللام نونا
لقربها منها وادغمت وانما خصّ اللام بالقلب لان النون ادل منها على التثنية قوله وتلك اصله تي
احد لغات تا الكن حذفت لملاقاتها لام البعد فصل وتدخل ها التنبيه الى آخره هو كما ذكر
فصل ومن ذلك الى آخره قلنا يريد ومن اسما الاشارة فاستعمل له صيغة المفرد على تاويل
ومن اسم الاشارة قوله وقد حكي فيه الكسر قلنا يعني المشدد واما المخفف

الموصولات قلنا انما بنيت لشبهها بالحرف من حيث افتقرت

الى تكميلها والكلام في مثناها كالكلام في مثنى اسم الاشارة وكذلك في الذين على لغة من قال الذون في الرفع
قوله واللام بمعنى الذي قلنا اختلف فيها فالرماني وابن السراج انها والالف اسم والفارسي والمازني
والاخفش انهما حرف وقال الاندلسي والمصنف اختار مذهب المازني حيث قال واحترز وابعى في فصل
شيا في قلنا وما ذكره الاندلسي معارض بما ذكره بعض النحاة من ان من جعلها حرفا جعل العائد في
الضارب يعود الى الذي بواسطة اللام كما يعود الى المصدر بواسطة الفعل يعني في نحو اغتسل لو
هو اقرب للتقوى فاخذنا من قول الشيخ في الفصل الثاني ويرجع الذكر منه اليه انه اسم عنده
والله اعلم **اللغة** البيت لعارق وانما سمي عارقا لآخر هذا البيت وصدره لئن لم تغير بعض ما
قد صنعتم ه اي ان لم تقلعوا عما كرهه منكم سنحت في انتحيا لكم **فصل** والموصول
ما لا بدّ له في تمامه اسما قيل كان الاولى ان يقول في تمامه جزءا لانه اسم من دونها وكان الشيخ
نظر الى ان الصلة كالجزء من الموصول ولا تسمي اسما مفيدة الا بها كما لا تسمي زيد اسما الا بدال زيد
وكان الاولى تقديم هذا الفصل لان فيه تبيين الماهية فترتب عليها التفاصيل وانما افتقر
الى الجملة لان وضعه لتصيير الجملة المقدرة نكرة معرفة ليصح وصف المعارف بها فهو مع الجملة
كالالف واللام مع المفرد قوله التي تقع صفات نحترز من الانشائية قوله ومن ضمير قلنا ليكون رابطا
بينهما قوله وصلتها مفرد ومحاله واسم الفاعل قلنا هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره لا نسلم
افتقاره الى الجملة ومن جملته الالف واللام وصلتهما مفرده فاجاب بان اسم الفاعل وفاعله
في معنى الجملة وانما خصّوا الالف واللام بذلك لارادة المشاكلة بينها وبين حرف التعريف فتسبكوا من الجملة
اسم فاعل ليكون فيه قوله واما العرضين كما ذكرنا بعض الفصل الذي فيه وحذف المعمول كثير او ذكر
فيه وما عملت ايديهم ونحوه **ونحن نذكر في العائد تفصيلا ضابطا** فنقول لا تخلو
اما ان يكون مرفوعا او لا ان كان مرفوعا فلا يخلو اما ان يكون فاعلا او لا ان كان فاعلا لم يجز حذفه
راسا وان كان الثاني فاما ان يطول الكلام او لا ان طال جاز حذفه نحو ما انا بالذي قائل لك شيئا
وان لم يطل نحو ما انا بالذي هو اخوك لم يجز حذفه لاختلال الفائدة وان لم يكن مرفوعا فلا يخلو اما

اما ان يكون منصوبا او مجرورا ان كان منصوبا فلا يخلو اما ان يكون منفصلا او متصلا ان
ان كان منفصلا لم يجز حذفه نحو جاء الذي ضربتك واياه وذلك لانه يحصل الغرض وهو يبطل
بحذفه وان كان متصلا جاز حذفه ان كان متصلا بفعل نحو وما عملت ايديهم فاما المتصل
بالحرف فلا نحو جاء الذي علمت انه قائم وان كان مجرورا فاما ان يجر بالاضافة او بالحرف فالاول
لا يخلو اما ان يفتقر اليه في بعض ما اضيف اليه او لا ان افتقر اليه لم يجز حذفه نحو جاء الذي غلامه
قائم لان الكلام يختل بحذفه وان لم يفتقر اليه فاما ان يحصل اللبس بحذفه او لا فالاول لا يجوز
حذفه نحو جاء الضاربه زيد والثاني يجوز كقوله تعالى فاقض ما انت قاض اي قاضيه وان كان بالحرف
فاختلف فيه فعال ح لا يجوز حذفه لانه يؤدي الى وجوه من الحذف وقال غيره يجوز واستشهد بقوله
تعالى ويختار ما كان لهم الخيرة اي فيه ولعل ح جعلها نافية والمقدر فيه المحذوف والصحيح عندنا
تفصيل ابن عصفور وهو انه ان انجر بما انجر به الموصول او موصوف الموصول جاز حذفه كقول الشاعر
نصلي للذي صلت قريش ونعبده وان جحد الكفور ه اي له والثاني كقول الشاعر ه
لغري لهن البيت بالطاهر الذي مررت به وان لم آته لي شائق اي مررت به فالعائد وهو به
بما انجر موصوف الموصول وهو قوله بالطاهر **فصل** والذي وضع وصلة الى وصف المعارف
بالجمل قوله ان يكون معلومة للمخاطب قلنا وهذا حكم صفات المعارف لان القصد بها التوضيح
وهو لا يحصل الا بالمعلوم قوله واستطالوه اباه بصلته مع كثرة الاستعمال فخففوه من وجوه
قلنا لم يرد من علة فقد علله بالاستطالة وكثرة الاستعمال وانما اراد من وجوه كثيرة من
حذف اليا وحذف الكسرة وحذف الذال قوله واحترزوا عنه بالحرف الملتبس به قلنا قوله بالحرف
الملتبس به يرشد الى ان اللام في الذي ليست اصلية لانه لا يقال للاصلي ملتبس وانما يقال له
بعض وهي مسئلة خلاف بين النحاة فقيل ان الذي بر هنه اسم تعرف به الجمل وقيل بل الاسم لذي
واللام زائدة للتعريف وهو عن المازني قوله وهو لام التعريف اعترضه ح بان التعريف ليس بمجردها
وانما له التعريف مع الذي برمته ولهذا قال والذي وصلة الى وصف المعارف بالجمل لكن قام
مقامه قلنا انه ح بنا على انهما اصليان وقد بينا ان الشيخ صرح بزيادتهما ولا يكونان حينئذ
الا حرفي تعريف الخ انا نورد على الشيخ سؤالا **وهو ان يقال** الالف واللام في الضارب ونحوه
اما ان يكونا عندك حرفا او لا فان كانا حرفا فلا وجه لعدهما من باب الموصول ولا لقولك يرجع
الضمير اليهما وان كانا اسما واصلهما الذي فكلامك يؤدي بخلافه ثم ولو سلمنا فلا وجه لعدهما
موصوله مستقلا عن الذي لانها احد لغاته كما لم يعد الذ والت فكلام الشيخ منضرب كما ترى **قلت**
وانا اذهب في الالف واللام مذهبا يستقيم معه المنضرب وهو ان الالف واللام في اسم الفاعل والمفعول

انه من جمله الموصولات لانه لام الذى وبذلك علم ان ذلك اطباق النحاه على عده مستقلا غير
داخل في اعداد لغات الذى وهو مفهوم كلام ابن مالك وصرح به ح الا انه جعله حرف تعريف
نابه عن الذى وليس بلام الذى واما اللام الداخله على المضارع فنحو قول الشاعر ✽ شعر
ما انت بالحكم الترضى حكومته ✽ فهى لام الذى وانها لغه فيه اعنى بلوغ الحذف الى هذه المبلغ
الى هذا المبلغ ولهذا دخل على الجمله كما دخل عليها الذى **فان قلت** يلزمك اذا جوازه
من غير ضروره وان يكثر استعماله كاستعمال الذى **قلت** اما جوازه من غير ضروره فاقول به وقد
نص عليه ابن مالك واستشهد بقول الشاعر ✽ يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربه صوت الحمار اليجدع ✽
قال ولا ضروره ها هنا لامكان ان يقول استعماله الست بان يقول صوت الحمار يجدع ✽ قال وقد
نبه سيبويه رحمه الله على ان وردت في الشعر من المستندرات لا يعد اضطرارا الا اذا لم يكن للشاعر
في اقامه الوزن واصلاح القافيه عنه مندوحه قال وما يدل على انهم يفعلون اختيارا لا
لا اضطرارا انهم لم يفعلوا ذلك الا مع الفعل المضارع لكونه شبيها باسم الفاعل **قلت** لان هذه
اللام بعد حذف ما بعدها اشبهت اللام المستقله صله ووصلوها بما شبه صلتها واما كثره
استعمالها كالذى فهو الزام ساقط الا ترى ان اللذ واللت لغه في الذى والتى ولم يكثر اكثره الذى
والتى وكذلك هذا **قوله** مستشهدا وخضتم كالذى خاضوا ✽ اختار الشيخ ان الذى هنا موصول
واختار غيره من النحاه انه مصدر اى في خضتم كخوضهم وذلك جائز في راى الفرا وروى عن يونس واجازه
ابن مالك واستشهد بقول عبد الله بن رواحه الانصارى ✽ فثبت الله ما اتاك من حسن في المرسلين ونصرا كالذى نصروا ✽
اى كنصرهم قيل وجعل يونس منه قوله تعالى ذلك الذى يبشر الله عباده والمصدريه لا تحتاج الى عايد ولا تقعد
في مجئ الذى مصدريه فالبلغ من ذلك مجيها موصوفه غير موصوله شاهده ما انشده الاصمعى ✽
حتى اذا كانا هما اللذين ✽ مثل الجديلين المحلجين ✽ والجديل الزمام من ادم والمحلج المفتول فتلا
شديدا فنصب مثل صفه للذين **اللغه** فلج موضع خانت اى قرب حينها **فصل** ومجال الذى
قوله الا في الفعليه قلنا لان اسم الفاعل لما تشبك منها ولا يمكن من الاسميه ولهذا يمتنع دخولها
على الفعليه التى لا يتشبك منها اسم فاعل كنعم وبئس وليس وكاد **قوله** اذا اخبرت عن زيد قال ابن السراج
انما قال النحاه عن زيد وان كان مخبرا به لا عنه لانه في هذه الصوره في المعنى مخبر عنه قال ح معنى قولهم
اخبر عن زيد ونحوه من قام زيد او ضربت زيدا اى بين المنسوب في المنسوب له اذا كان معلوما على غير جهه
كونه زيدا بانه زيد واذا كان كذلك فليس الكلام على ظاهره وانما المعنى اخبر عن منهم هو زيد في المعنى
بزيد والباء في قولهم بالذى للاستعانه اى اخبر متوسلا الى الاخبار المذكور بالذى **قوله** وطريقه الاخبار
قلنا اراد ان يبين شروط الاسم الذى يخبر عنه **قوله** وتؤخر ذلك الاسم احترازا مما لا يصح تاخيره كضمير الشان

واسما الاستفهام والشرط وانما اعتبر تاخره لانه يكون بحسب محط الفايده **قوله** واضعا
مكانه ضميرا يحترز مما لا يصح اضماره كالحال والتمييز ومجرور رب وحتى والموصوف والصفه
والمصدر العامل **قوله** عايدا على الذى يحترز مما كان مستحقا لغير الذى كالهاء في زيد ضربته الا ان يكون
مستحقا لغير الموصول من جمله اخرى قبل الاخبار كقولك ملته بعد ذكر بعض الناس زيد قاله
يصح ان يقول الذى ملته هو وبهذا استدرك الشلوبين على الجزولى حيث قال ولا يكون جملا الا
عايدا على شى واما اعتبر هذا الشرط قال ح فمعناه ان ذلك لانك في المعنى اما ذكرت الجمله مع الموصول
ها هنا منسوبه الى مبهم تثبت له او تسمه وهو الذى تعرفه بالخبر فلو لم تعوض من المرحلف
ضميرا يعود الى ما كان المرحلف عباره عنه لبقيت النسبه الى غير منسوب له او المنسوب اليه
من غير نسبه فيختل المقصود **واعلم** ان الشيخ اخل بثلاثه شروط احدها ان يكون المخبر عنه
مما يصح نفيه احترازا من غير المتصرفه من الظروف كعند ومن المصادر اللازمه للنصب كسبحان
ومعاذ الثانى ان يكون مما له فايده مفهومه احترازا من المضاف اليه في نحو جاز قتيبان وان فرده
واحد القسم الثالث ان يجوز الاستغنا عنه بمثبت يحترز من احد وعريب ودبار فان هذه لم ترد
الا في النفى فان هذه لا يخبر عنها ووجوه اعتبارها يحتمل با دنى نظر واطن هذه متفقا على
اعتبارها واختلف في خبر كان هل يجوز الاخبار عنه ام لا فمن منعه يزيد
في الشروط وان لا يكون خبرا لكان واما اسم كان فاتفقوا على جواز الاخبار عنه فتقول في الاخبار
عن زيد من كان زيد اخاك الكاين اخاك زيد وان شئت فصلت **قوله** وعن منطلق قلت الذى
زيد اخاك هو المنطلق قلنا لا يتوهم ان هذا لا يفيد اكثر من فايده زيد منطلق فهذا الوهم انما
يحصل من توهم ان الضمير عايد على زيد وان معنى اللفظ الذى اسمه زيد منطلق وليس كذلك
واما الضمير عايد على الذى والذى هو منطلق كانك قلت الذى زيد متصف به منطلق **فايده**
اذا اخبرت عن طرف متصرف وجب فيه معه الضمير المعوض منه الا اذا كان متسعا فيه واذا اخبرت
عن موصول او موصوف اخبرت معه صفته وصلته فتقول في الاخبار عن الموصول من قولك اعطى
الذى قام ثوبا الذى اعطى بوبا الذى قام ونحوه **فصل** وما امتنع فيه الاخبار **قوله** بغى المبتدا
بلا عايد وان عاد على زيد بقى الذى بلا عايد واعلم ان هذه العله لا تستقيم للشيخ لانها توهم انه
لو حصل في مثل هذه الصوره ضميران للمبتدا وللموصول كما لو يخبر عن الضمير في اخوه من قولك
زيد ضربت اخوه فتقول الذى زيد في داره اخوه هو فالاول يعود على الذى والثانى على زيد
وهى غير جايزه فلو علل ذلك بان الجمله تكون ناقصه او في حكم الناقصه لكان اولى لانا ناقصه
كالمسله الاولى والتى في حكمها هذه اذ يكون معناها الذى زيد في داره اخ لان الضمير في اخوه

عائد على الذي لا على زيد وهذه تعتبر معناه الاصلي اذا المقصود فيه اخو زيد فامتنع الاخبار
عنه **فصل** وما اذا كانت اسما قوله موصولة قال ح لا يكون صفة ولا موصوفة بل عارية
عنهما جميعا الا ترى انك تقول في تفسير اكلت ما اكلت اكلت الشيء الذي اكلته فهي عبارة عن
الشيء عن الذي قوله ونكرة قلنا وقد قيل انها في لست المهيئة لدخول رب على الجمل كما في قولك ربما
قام زيد فتكون حرفية وما ذكره الشيخ اولى لانها اذا كانت مهيئة ولم تكن بمعنى شيء كان قوله
من الامر في موضع المفعول تقديره ربما تكره النفوس شيئا من الامر فحذف الموصوف وقد ثبت
ان ابقاء الصفة مكان الموصوف اذا كانت جارا ومجرورا ضعيف قليل كما مر في قوله كانك من جمال
بني اقيش قوله فنعما هي قلنا انها لم تكن بمعنى الذي اما لفقد الصلة التامة واما لانها كانت
تكون معرفة وفاعل نعم لا يكون معرفة عن المعرف باللام وهذه مضبوطة في ثلثة مواضع
في نعم وبئس وفي فعل التعجب وفي قولهم اني مما ان افعل اي من امر **اللغة** البيت الاول
لامية ابن ابي الصلت قال ابو عمرو ما معناه كنت التماس في فرجه هل لم الفا ام بعجها حتى
اعرابي منشدا للبيت بفتح الفا فقلت ما وراك فقال مات الحجاج فكنت بسماعه اشد عجبا
قوله ومضمنة حرف الاستفهام او الجزا قلنا كان الاولى ان تجعل هذين القسمين لانهما قسمان
وتجعل النكرة الموصوفة وغير الموصوفة قسما واحدا لانها فيهما بمعنى شيء قوله وهي في وجوهها مبهمة
تقع على كل شيء قال ابو البقاء هذا خطأ لانها لا تقع على من يعقل اذا علم حاله لانك اذا علمت رجلا
عند زيد قلت من عندك ولو قال على كل شيء جهل حاله كان اقرب الى العموم على وفق ما مثل به قلنا
والخلاف في ان المبهمة تقع على كل شيء كما ذكره وانها تقع بذوات غير صفات من يعقل واختلف
في غير المبهمة فابو عبيدة وابن مالك ذهبا انها تصلح لمن يعقل ولمن لا يعقل وان كان استعمالها
فيما لا يعقل اكثر ولهم شواهد كثيرة منها فانكحوا ما طاب لكم والا ما ملكت ايمانكم والسما
وما بناها وسبح ما سخر لنا وغير ذلك والاكثر انها لما لا يعقل فقط واختلفوا في ماويل
هذه فقال ابو عمرو وحكاه في المحصل عن سيبويه انها هنا بمعنى الذي والذي يصلح للجنسين وكانه
جعل الموصولة على وجهين احدهما قسم من الموصول مستقل مانع عن الصفة والموصوف كما تقدم
الثاني ان تكون صفة بمعنى الذي ولم يتبع عن الموصوف بل يكون مقترنا القول الثاني
للفرا انها مصدرية وان معناها مضى فاحذف المقدر صاحب تسخير لكن وكذا في الايات
والله اعلم اي صاحب الطيب الثالث انها نكرة موصوفة بما بعدها اي شاطات وشيا
ملكتم الى اخرها وخرج سيحتنا ما سخر لكم بحوه بوجه وهو ان الباري تعالى لما كان لا يدرك حقيقة
وضعوا له لفظا مبهما قوله يقول الشيخ انه اللام فيه ليست كاللام في نحو قلت لزيد وانما

معناها التعليل اي لاجل شيء زائد ذكره الخوارزمي **فصل** ونصب القما القلب
والحذف قلنا اما القلب فكان الواقف اراد ان يقف على حرف يظهر النطق به ويكون مناسبا
لما قبله فكان في طلبه الى الهاء وقال بالقرض قوله وفي الجرائد قلنا ليس الا على رأي سيبويه
لانه يقول صلها ما ما كره ابدا وعند غيره يقال لا الف الا اولى كما من قوله والحذوف الاستفهامية
عند دخول حرف الجر عليها قلنا انما شرط ذلك لانها تصير بشدة الاتصال بها كالجزء فتكون
كالكلمة الواحدة فيصح الحذف لا قلة مع الجار وسا في كيفية الوقف عليها **اللغة** هلوا بالاجرام
اي جهزوا بالتلبية **فصل** ومن كما في وجهها الا في وقوعها عن موصولة ولا موصوفة قلنا
لا يتوهم ان هذين وجهان فهو عن المنسي وجه واحد قوله وهي تختص باولي العلم والعقل وقد تطلق
لغير اولي العلم واحتج بقوله تعالى فمنهم من يمشي وقوله ومن لستم له برازقين ونحو ذلك والجواب
بان الضمير الاول لما كان لمن يعقل الحق التغليب حسنت المطابقة في تثنية بمن واما من لستم له
برازقين فاستعارها لمن لا يعقل رفعا للتوهم بكون البهائم مجعولة نفسها والمراد خلاف ذلك
وهو ومعايش لمن لستم له برازقين قلنا ويجري عليه لتنزله منزلة من يعقل كقول الشاعر
بكيت الى سرب القطا اذ مررن بي ومثلها البكا احد سرب القطا هل من يعير جناحه لعلي الى من
قد احاطها والخطاب انما هو لمن يعقل خاطبها بمن ومن قبيل التغلب قول جرير وحبذا ساكن
الريان من كان ناه واما قوله للفرزدق حين قال له فان شاكل الريان الفردة والخنازير الى انما قلت من
ولم اقل ما فقد استشكل وقد وجه بان الفرزدق وطنه قال له ما معلنا فقال انما قلت من يغني
غلبت من يعقل قلنا وليس في سؤال الفرزدق ما يقتضي بهذا **فان قلت** فقد غلب ما لا يعقل في قوله
تعالى يسبح له ما في السموات وما في الارض **قلت** ليس هذا من باب التغلب وانما ما هنا عامة
وقد قدمنا ان ارادة العموم تسوغ اطلاقها على من يعقل قوله والحمل عليه هو الكثير يعني على اللفظ
قلنا ووجهه مطابقة اللفظ قال ح الا انك اذا حملت على اللفظ جاز لك ان تحمل بعده على
المعنى واذا حملت على المعنى ضعف ان تحمل بعد على اللفظ قال لان المعنى اقوى فلا يرجع اليه بعد رجوع
اضعف الى اقوى قلنا ولعله يريد وان كان اعتبار اللفظ اكثر والا كان مضادا لقول الشيخ والحمل
عليه هو الكثير وانما كان المعنى اقوى لان اللفظ وصلة اليه **اللغة** ضربت الفرزدق
تعش فان عاهدتني لا تخونني وقبله فقلت له لما تكشر ضاحكا وقائم سيفي من يدي بمكان
تعش اليب تصف ذئبا اتاه في القفر وانه اطعمه يريد فان عاهدتني بعد ان تتعشى على ان لا تخونني
نكن مثل من يا ذئب يصطحبان وبعضهم يعطيا صلة من وبا ذئب اعتراض بين الصلة والموصول وهو ضعيف
قال ابن مالك قد يجوز الفصل بين الصلة وموصولها بالنداء وهو حسن اذا كان المنادى في المعنى
نفس الصلة كقول الشاعر وانت الذي يا سعد بؤت بمشهد كريم واثواب المكارم والحمد قال

وان لم يكن هو الصلة فهو ضعيف شاذ كبيت الفرزدق **فائدة** وما بعد غير اجنبي القسم لانه
موكد للصلة كقول الرسول صلعم وانبوهم بمن والله ما علمت عليهم من سوء قط ومن الفصل
المستحسن من عرفتم ما مثل به ان مالك في ازجرته سامر وما التشكي يا فتى يشكو الزمن
ونظيره قول الشاعر ماذا ولا عتب في المقدور رمت اما يحظيك بالنجاح ام خسر وتضليل
اي ما الذي رمت اشيء يحظيك ام خسر وتضليل **فائدة** يجوز تقديم معمول الصلة عليها كقولك
جاني الذي زيدا ضرب اي ضرب زيدا فان كان الموصول الالف واللام او ان المصدرية لم يجز لشدة اتصالهما
بالصلة **فصل** واذا استفهم بها الواقف عن نكرة قلنا حاصل هذا الفصل ان الاستفهام
بمن اما ان يكون في الوصل او في الوقف ان كان في الوصل لم يلحقها علامة اصلا لان الحاق العلامة
على خلاف القياس ولا يكون الا في الوقف لقبوله وجوه التغيير وجوزه يونس اجرا للوصل مجرى الوقف
وسيا هذه الست وان كان في الوقف فلا يخلوا اما ان يستفهم بها عن معرفة او عن نكرة ان كان عن نكرة
ففيه لغتان احداهما ان يلحقه علامات الاعراب مفردا ومثنى ومجموعا ففي المفرد منا عن المنصوب
ومنو عن المرفوع ومني عن المجرور وفي التثنية منان ومنين بسكون النون الاولى وفتحها في الثاني
السوال عن المرفوع وعن اخويه منين ومنين كذلك **اللغة الثانية** لم ترد على علامات الاعراب في
الافراد والتثنية والجمع اعني منا ومنوا ومني وكان الاولى ان زادوا الدلالة على الذات والاعراب
جميعا بان زادوا في التثنية والجمع بعض ما يكون في اخرهما وترفوا تعريفه وحيث لم يمكنهم الجمع بين الدلالتين
زعموا الدلالة على الذات فلا دلالة فيها على الاعراب بل على ذات المسئول عنه وانما لم يمكن لان الاعراب
لا يثبت علامة التانيث وجعل العلامة بعدها يورث اللبس اجاز يونس الدلالة فيها على الاعراب
بان تحرك على التا حسب حركة المسئول عنه كامتي واما اهل اللغة الثانية فكانهم لم يزيدوا الدلالة
الا على الاعراب فاستغنوا بالاحرف الثلثة **واما ان كان عن معرفة ففيه لغتان**
احدهما لبني تميم وهي المنع من حكايته مطلقا ووجهه ان الاستفهام فيها غير اصلي في انما تطرق في الاعلام
لوقوع الاشتراك وهذه الزيادات انما هي لبيان المستفهم عنه فاذا كان الاستفهام فيها غير قياسي
ففرعه اولى بالامتناع **اللغة الثانية** لاهل الحجاز وهي ان فصلوا بين العلم وغيره فاجازوا
الحكاية بشروط في العلم ومنعوها في غيره والوجه لهم ان الاعلام تطرق اليها الالباس بالاشتراك
فيها فاشبهت النكرات ولم يعملوا فيها ما عملوا في النكرات للفرق بينهما وانما لم يعكسوا لان الاستفهام
عن النكرات اكثر لخصوص بالحصر حيث وقولنا منو احصر من قولك من الرجل ولانك لو حكيت النكرة
حكاية العلم لكنت اما ان تاتي بلفظها اذ في استعمال اسم الجنس بعد تقدم ذكره غير معرف باللام
وليس بجيد الا ترى انك لو قلت جاني رجل وضربت رجلا وانت تعني ذلك الاول لم يستقم واما ان لا
تاتي معه باللام لكنت حاكيا لغير اللفظ الواقع في لفظ من حكيت لفظه والشروط التي اعتبروا

ستة

ستة **الاول** ان يكون العلم بعد من لا بعد اي لانها معربة بين الحكاية فيها بنفسها **الثاني**
ان لا يكون مع من حرف عطف نحو ومن زيد لانك انما تعطف على جملة من كلام فضعف الاهتمام بالاستفهام
والحكاية انما هي لعظم الاهتمام به **الثالث** ان لا يكون العلم المستفهم عنه موصوفا الا بابن
ووجهه ان الموصوف موضح فيكون كالمعرف باللام واما الوصف بابن فالتوضيح به اقل من التوضيح
بغيره من الصفات اذ قد ياتي به لا للتوضيح **الرابع** ان لا يكون موكدا لان الموكد مقرر في
النفس فيبعد شبهه بالنكرات **الخامس** ان لا يكون مبدلا منه نحو جاني زيد اخوك لان فيه فضل
تاكيد وتبيين فيبعد شبهه ايضا **السادس** ان لا يكون معطوفا عليه الا علما معادا معه
من غير في المحصل وخالفه الشيخ طاهر ورواية عن سيبويه في اعتبار هذا الشرط والابدهان
في اعتبار اعادة من حيث اعتبر بعضهم الا يكون معطوفا على غير علم ولو اعيدت من والصحيح انه
اذا اعيدت معه من حكيته لا ما قبله اذا كان غير علم وروى المبرد في مقتضبه عن يونس انها
تجوز الحكاية في المعارف مطلقا قال السيرافي ولا ادري من اين هذه الرواية لابي العباس عن
يونس قلنا وفي شرح الهندي مثل هذه الرواية **قوله** والنون والتا ساكنتان يعني النون في المثنى
والمجموع والتا في جمع المونث ووجهه التنبيه على انها ليست بعلامات **قوله** واذا استفهم
بها عن صفة العلم قيل اذا قال الجاني زيد المنى الى اخره قلنا يعني بادخال اللام على من والحاق
يا النسب وانما جاز ذلك في الصفة لان اللبس في الاعلام انما يحصل فيها والتمييز انما يحصل
بها فحسن السوال عنها ابلغ من حسنه عن الذات ولما كان السوال عنها نبهوا على ذلك بادخال اللام
ويا النسب توسيطا من فيكون كصورة الصفة فالح وزادوا همزة الاستفهام لضعف دلالة من
مع اللام ويا النسب على الاستفهام وقال بعضهم لا يراد **فان قلت** لم خصوا النسبة من بين الصفات
بالسوال عنها **قلت** لوجهين احدهما انها ابلغ ما يحصل به التمييز الثاني ان الالف واللام لا يكفيان
في الدلالة على ان المسئول عنه الصفة اذ لا يختصان بها فجاوا بيا النسب لاختصاصها بالصفة وخرج
على اصل المبرد انك تستفهم بذلك عن صفة النسبة جوازا كانه جعل يا النسبة امارة للمسئول
عن صفته **فان قلت** ايطال المنى في السوال عن البصري ونحوه من المنسوب الى ما لا يعقل **قلت**
نعم يجوز اذا كان المنسوب من يعقل واما الخوارزمي فمنعه وعندي انه اخذه من كلام الشيخ وهذا
منه سهو **فان قلت** ايحكم له بالاعراب ام البنا **قلت** بل ذكروا ان الحكم حينئذ بالاعراب
اولى ووجهه ان دخول اللام ويا النسبة وظهور حرف الاستفهام ادفع معه شبه البنا ولهذا
تكون نون التثنية فيه مكسورة ونون الجمع مفتوحة وهل يثبت في الوصل حينئذ لم اقف فيه على نص
والقياس ان تثبت **فصل** واي كمن في وجوهها قلنا يعني التي قد عددها **قوله** وهي عند سيبويه مبنية

على الضم اذا وقعت صلتها محذوفة الصدر قلنا وعليه اكثر البصريين لانها اعربت حسبا
الى كمال صلتها فاشبهت الحروف وحالفهم كثير من النحاة في حكم بانها معربة في ذلك اي من خرجت من خندق
البصرة حتى اتيت مكة فلم اسمع احدا يقول اضرب ايهم افضل بالضم بل بالنصب ووجههم انها قد ثبت
اعرابها مع وجود جزئي الصلة مع افتقارها اليهما فكذلك مع حذف احدهما لانه لم يجد دليلا يحدث شبه
يقتضي بناها واختلف هولاء في توجيه عدم نصبها ~~بن يونس قال يونس انه متعلق فراه ما فع ايهم اشد~~
بالضم على قول ~~يونس~~ **الاول** انها استفهامية غير موصولة واختلف هولاء في توجيه عدم نصبها
بننزعن فقال يونس انه متعلق عن العمل لاجل الاستفهام كما علق باب علمت وهذا نعترض منه لانه بمعنى تمييز
او نعيين كما ان معنى قولك علمت ازيد عندك ام عمرو تعين لي احدهما عندك وقال الخليل انه يعلق بل مفعوله
محذوف التقدير الذين يقال لهم ايهم ونرفع حاكيا **فان قلت** الخليل يقول بالبنا اذا حذف صدر صلتها فما الحاجة
الى التاويل **قلت** قد اجيب بان المختار عنده الاعراب وقال الاخفش والكسائي بل مفعول لننزعن موجود
وهو من كل شيعة اي بعض كل شيعة وايهم وما بعده جملة مستفهم عنها لا تعلق لها بالاولى وهذا
هو الصحيح من التوجيهات **القول الثاني** انها موصولة معربة فاعلة لشيعة اي تشيع
ايهم وهذا للعلي بن سليمان المبرد وتحصيله من كل شيعة شايع ايهم اشد على الرحمن عتيا الى غير ذلك من الاقوال
الركيكة قوله فان كملت فالاعراب قلنا لانها وان كانت مفتقرة الى الصلة كافتقار الذي فلازمه
في جميع احوالها الخاصة الاسم وهو الاضافة فخصت بالاعراب من بين الموصولات فاذا حذف صدر
صلتها اشتد افتقارها فرجح البنا **فصل** واذا استفهم بها عن نكرة قلنا انما لم يعتبر الوقف لكن
في الزيادات لانها معربة في اصلها تقبل الحركات بخلاف من وقوله في الوصل يعني وصلا اي بكلام بعدها
عبر المسئول عنه فان اتيت به ولا حكاية لانها معربة ونكرة مخالفة ما بعدها اعرابها بخلاف من ان وقفت
عليها لم تحك الاعراب ان حكت التانيث والتثنية والجمع ولما جرت عليها الحركات في الوصل الحقتها
فيه علامة التانيث والتثنية والجمع لانها باب واحد فاجري على قياس واحد ولاجل ذلك حركت النون
والتاء فيها ولم تحرك في منون ومنات قوله وتقول في الوقف اي باسقاط التنوين قلنا يعني الحكاية عن
المفرد وسلامته في النصب الفا جريا على قياس المعربات من المفردات قوله وتسكن النون قلنا بل
لو قال والتاء في الجمع وقلبها في المفرد هاء كان اولى قوله ومحله الرفع بالابتداء قال الخوارزمي
خبر مبتدا محذوف فانك اذا قيل لك جاني رجل فقلت اي فانما تعني ذلك الرجل مستفهم عنه قلنا وليس هذا
اولى من تقدير العكس اي ذلك الرجل يعني اي الناس ذلك الرجل قوله وما في لفظه من الرفع والنصب والجر
حكايات قلنا يعني انها ليست باعراب محض مثله قام زيد ورايت زيدا ومررت بزيد لانه لو كان اعرابا
لكان العامل اما من فعل المتكلم بالحكاية وهو المسئول وذلك محال والقياس واما من لفظ الحاكي فيكون

التقدير ايهم ضربت وهذا لا يستقيم النطق به ولا يستقيم تقديره وانما لم يستقم لان اسما الاستفهام
موضوعة معوزة الالفاظ لكل ما يستفهم عنه من مفرد ومذكر وفرعيهما لانهم وضعوها للاختصار
فذهب تثنيتها ضايعة واما ايا ضربت ومنى زيدا ونحوهما فان هذا التقدير وان استقام فيه
فالحاقه بما صرح انه محكي اولى لان الباب واحد فيجعل احاديثها واحدا الثاني انه كان يلزم في قولك
منى زيد بجر زيد حكاية لمررت بزيد ان يكون الجار عاملا وهو مضمر وعمل الجار مضمرا ضعيف وحكي اليمني
عن قوم انها اعراب محض وهو باطل بما قدمنا **فان قلت** اذا لم تكن حركاتها هذه اعرابا فهل هي مبنية
قلت لا سبب للبنا فيها فنحكم به وانما هي من المعرب يقدر فيه التعذر لظهور الاعراب فيها لفظا
ووجه تعذره انه لا يمكن الجمع بين الحركة المحكية وحركة الاعراب في حالة واحدة فاعرب تقديرا واوثر
بالظهور حركة الحكاية لانها مقصودة كما تقدم قوله وحرف افراده قلنا هذه لغة من لم تقصد الا
التنبيه على الاعراب بحسب لا الدلالات لان اللغتين في اي هما اللغتان في من قوله وتقول في المعرفة
اذا قال رايت عبد الله اي عبد الله لا غير قلنا يعني انك لا تحكيه لو جهل ما له شيعنا بما يظهر
في اي من الاعراب واما لانك لو حكيت لكنت اما ان تحكي الجزين جميعا او تقعت في مخالفة الاصل واما
ان تحكي عبد الله وحده غيرت ما لا يقبل التغيير واما ان تغير ايا وحدها حكيت غير المحكي معه وجوده
وهو عبد الله ذكر هنا ح **فصل** لم يثبت سيبويه ذا بمعنى الذي الا مع ما قلنا اختلف الناس في
هذا الموضع من جهتين احدهما هل يجي من اسما الاشارة موصولا غير ذا اجوزه الكوفيون مستشهدين
على الذي فيه وهذا تحملين طليق وجوزه ابن مالك مع من ايضا ومنع ذلك كله الجمهور واختلفوا
في ما يرد به شاهد الكوفيين والشيخ ومن تابعه فحكموا عليه بالشذوذ وغيرهم من المحققين تاولوه بان تحملين
حال واسم الاشارة على اصله اي والمشار اليه محمول طليق اي مطلوق من الحبس وفي بعض حواشي الصغاني
انطليق علم للقابل وعلى هذا تؤول قوله تعالى وما تلك بيمينك اي وما المشار اليه بامساك بيمينك
تمشية قوله تعالى ها انتم اولاء تحبونهم اي انتم المشار اليه في حال احبابه اياهم او المشار اليكم محبين لهم
واذا صح احتمال هذه الواردات لهذا التقدير لم يصح للكوفيين ان يثبتوا بها اصلا لان الاصول لا
تثبت بالمحتملات واما ما استشهد به ابن مالك
قال الابن الانباري
ما معناه انه لما كان ما لفظا عاما وذا اشارة حسن ان تضم العام الى الخاص فانه لفظ خاص
فلم يركب كذا مع العام **فان قلت** فما العلة في احتياج ذا في مصيره موصولا الى ضميمة ما اليه
قلت لانه لو انفرد ضعف معنى الموصول فيه الا ترى انك لو قلت ذا ضربته او ذا عندك التبس هل ادكب به
هل الاشارة ام الموصول لما كان لفظه مشتركا بين معنيين وكذلك لو جامع غير الاستفهامية حصل
اللبس ايضا واما مع الاستفهامية بمعنى الاشارة فيضعف لان اكثر ما يجري في الجزيئات وما في حكمها

فترجح معنى الموصول حسبه قوله وذكر سيبويه في ماذا صنعت وجهين الى اخره قلنا انما كان الرفع
في الوجه الاول والنصب في الوجه الثاني اجود لما في تقديرهما من مطابقة الجواب للسؤال وذلك لان ماذا
في الوجه الاول لا يستقيم فيه الا الرفع على الابتداء لان ما في خبر الموصول لا يعمل فيما قبله لان تقديم
المعمول يؤذن بتقديم العامل والصلة لا تتقدم على الموصول كما لا يتقدم بعض الكلمة على بعض فاذا
تقرر رفعه على الابتداء حسن المجي بالجواب جملة اسمية للمطابقة وان كان مجيها فعلية جائز
واما في الوجه الثاني فماذا كلاهما بمعنى اي شي اي هو بكماله بمعنى اي شي فيصح تسلط الفعل الذي
بعده عليه فيحسن مجي الجواب جملة فعلية للمطابقة **فان قلت** اما وجدها بمعنى اي شي
فما حكم ذا **قلت** اختلف فيه فقال ابن مالك بان ذا ههنا ملغى ولا محل لهذا اللفظ سوى
انه عنده زائد لا حكم له وقال الخوارزمي هو بدل عما نوي في ما من المضاف اليه وفيه تاكيد لبيان
ان ما ليست بالنافية وكلام ابن مالك اقرب والله اعلم

اسما الافعال والاصوات

قلنا اما اسما الافعال فاختلف في علة بنايها فالذي عليه الجمهور انها وقوعها موقع المبني وهو
الفعل ولهذا قال ح احدها ما كان بمعنى الامر والماضي من الفعل وهذه العلة تضعف
بان منها ما هو واقع موقع الفعل المعرب وهو المضارع نحو اتضجر واتوجع وقال ابن مالك انما
بنيت لشبهها بالحروف من حيث هي مؤثرة غير متاثرة بها ولم يرد انها ليست معمولة وانما اراد ما
ذكره في التسهيل من انها لم تصحب العوامل يعني اللفظية وحكي ان هذا الذي عليه المحققون
قوله ضرب لتسمية الاوامر يريد انها اعلام فمنها ما هو علم للامر ومنها ما هو علم للخبر قال ابن يعيش
ومنها المرتجل كصه ومه ومنها المنقول كعليك واليك ودونك والمشتق كنزال وحذار واختلف
في علميتها ما هي فقيل انها للفظ الفعل الاصطلاحي فصه علم للفظ باسكت ونحو ذلك وقيل
انها علم لمعنى الفعل وهو الطلب وهذا الخلاف في حفظي وقد اثبت موضعه اغني قرآه ام كتاب
فسمعي النحو عنه **فان قلت** وما الدليل على علميتها ومن اي الاعلام هي **قلت** دليل علميتها
انها متى اطلقت فهم الفعل الذي وضعت بازايه كما انا اذا اطلقنا العلم سبق الى الفهم مدلوله
لا يتردد الذهن عند سماعها في مدلولها على وجه واحد غير مختلف فلزمت علمية اسم الفعل المشيرة
كالعلم في انه يفيد مدلوله بعينه لا بمحاورة وهذه ماهية العلم واما من اي الاعلام فهي
علم الجنس كاسامة الا ترى ان قولك صه يفيد طلب ترك الكلام غير من المدلولات والطلب
يحصل بصيغ مختلفة اللفظ نحو اسكت اصمت دع الكلام كما ان اسامة يفيد ماهية السبع وان
تعددت اعيانه **فان قلت** فهلا قال الشيخ وضرب لتسمية النواهي نحو مه فان معناها النهي
قلت قد فعل ذلك بعض النحاة وفعل الشيخ اجود لانها تدخل في الاوامر الا ترى انهم يفسرونها

بالكف

بالكف هذا امر **فان قلت** ان افاعل ليس من اوزان جمع فعل فكيف قال الشيخ في جمع امر ونهي
اوامر ونواهي **قلت** كانهم ارادوا الفرق بين امر الذي هو اسم للصيغة وبين امر بمعنى الشان فجروا
في جمع امر بمعنى الشان على القياس فقالوا امور كفلس وفلوس وخالفوا القياس في هذا حتى اعطوه
جمع اسم الفاعل المونث فقالوا اوامر وهو في الاصل جمع آمرة **فان قلت** فلم خصوه بالمخالفة ثم لم
خصوه بجمع اسم الفاعل دون غيره من الجموع ثم لم خصوه من جمع اسم الفاعل بالمونث **قلت** اما
المخالفة فلان امرا بمعنى الشان اكثر دورا على السنتهم من امر بمعنى الصيغة فيقولون هذا امر
عظيم وامور عظيمة وهذا امر شاغل وامر مهم الى غير ذلك مما اذا تتبعته وجدته كثير الدور
على ونحو صه معنى امر وهذا امر لفلان فانه اقل دورا من ذلك **واما** لم عدلوا الى جمع اسم
الفاعل دون غيره فلانهم ارادوا جمعا يناسب معناه والذي يناسبه انما هو جمع اسم الفاعل
الا ترى ان معنى الامر الطلب طلب الفعل داع اليه والداعي معنى الآمر في الحث على الفعل كما يحث
وصفه بانه داع ولم يكن بد من مخالفة القياس لما تقدم فجعلناه جمعا يناسبه في المعنى وهو جمع اسم الفاعل
واما لم خصصناه بالمونث فلانه جمع لما لا يعقل وهو والمونث يتطابقان في الجموع في غير هذا الموضع
تجري ههنا كذا المجرى واما لفظة امر اسم للصيغة والصيغة مونث فاعتبر ذلك قوله وهات
الشي اي اعطنيه قال الخوارزمي اصلها آتى قلبت الهمزة هاء قال وهو فعل محض لان معناه معنى الفعل
وظاهره ظاهره وهو مع ذلك يتصرف تصرف سائر الاوامر يعني انه يقال اهاتي قال فلست
ادري ما وجه الحيلة في جعله اسما قوله وهيت ورد فيها فتح الها وكسرها والتاء في هيت لك كالكاف
في تبيينها ذكره الخوارزمي والامام قوله صه قلنا وهذا ما لا يعاش عليه قال
لا يقول احد قال ابن السراج لان هذا الباب انما وضع في الاصل من مع المخاطبة قوله اي انتعش يعني
اسلم من هذه الحادثة قال حيى الله قوما لم يقولوا لعاثر ولا لابن عم ناله الدهر دعدعا
قوله وآمين عن الحسن انه اسم لله تعالى والصحيح ما ذكره الشيخ وقد يقصر قال أمين فزاد الله
ما بيننا بعدا ⊕ **فصل** واسما الافعال يريد والاسما الموضوعة على الاخبار قوله شتان ذا اهالة
شرعا مثلث الشين اسم اشارة فاعل شرعان واهالة تمييز له
ومثله وشكان ذا اخروجا في ذلك كله واصله ان اعرابيا جا الى راع ليشتري منه شاة فقال
هل عندك شاة سمينة ذات نقي فقال نعم عندي شاة طفحت شحما وامتلات دسما وودكا
فقال علي بها فاتاه بشاة يسيل رغامها وهو المخاط وهي لا تتحرك هزلا فقال له الاعرابي ما وعدتنا بمثل
هذه اين الشحم واللحم فقال الا ترى الشحم يسيل عن منخريها فقال الرجل شرعان ذا اهالة وقيل ان الراعي
احمق وقيل تعجب وقيل فيه غير هذه الرواية قوله واف بمعنى اتضجر قلنا فان دخلتها التاء

ما ذكرت مصدراً بلزوم النصب **فصل** في رويد اربعة اوجه قوله وصفة كقولك ساروا سيراً رويداً قال الخوارزمي كانه تصغير رود من قولهم فلان يمشي على رود اي على مهل قال

كانها ثمل يمشي على رود قوله ومصدر في معنى ارواد قال السيرافي هو تصغير ارواد تصغير

ارواد تصغير ترخيم بحذف الزوائد **اللغة** رويد ما الشعر اصله ان محمد وخا قال لماذخه

شعر لو طلبت الدراهم اعطيتكها رويد ما الشعر اي دعه لا حاجة اليه وعن ابي سعيد ان سائلا

سال آخر ان ينشده شعراً وكان انشاده عليه سهلا فقال المطلوب ذلك اي لو طلبت الدراهم

التي اعطاكها لا عطيتك فدع الشعر الذي هو سهل مبادرة منه الى قضاء الحاجة الخوارزمي

وما ارايه قلنا وكانه اشبه المصادر وهو يراد معه قوله وسمع بعض العرب رويد نفسه جعله

مصدراً كضرب الرقاب قلنا اسمع مبني للمفعول في المعنى سمع نقول لك حذو المقرنة وانما اشبهه

بضرب الرقاب من حيث ان كلا منهما مضاف الى مفعوله اي ارود انفسه وضرب الرقاب كما تقول

سقيا زيدا ورعيا عمراً او سقي زيد ورعي عمرو واختلف في الضمائر المتصلة به من نحو رويدك فعند سيبويه

انها حروف خطاب وقيل بل ضمير الفاعل ورد بامور منها انه قد يحذف وفاعل الفعل واسمه

لا يحذف ومنها انها للتثنية من صيغ ضمائر الرفع ومنها ان اسماء الافعال لا تبرز فاعلوها وقيل

ان محلها النصب كضرب زيد ورد بانه يقال رويدك زيداً وليس له وجه لا يحفظ مفعول واحد لا اثنان

فصل هلم مركبة قلنا اختلف فيها فقال منصور بن فلاح بانها غير مركبة ولا دليل عليه وقال

الاكثرون من البصريين والكوفيين بتركيبها وحجتهم انهم ادوها في لغة بني تميم تتصل بها الضمائر ولكن

حوامل الفعل وعلم ان المتصلة به الضمير فعل ولا فعل مفرد على وزن هلم فحكموا بالتركيب على حسب

الخلاف في التفصيل **فان قلت** فليحكموا عليها بالفعلية فقد وجدت خاصة الفعل فيها **قلت**

اما على لغة الحجازيين فلم تتصل بها الضمير فحكموا عليها بالتسمية اذ لو كانت فعلا لم يلزم طريقة

واحدة واما على لغة التميميين فقد حكم بانها عندهم فعل طائفة من النحاة كابن يعيش والاندلسي

وابن مالك وابن فلاح وغيرهم والظاهر مقهم ولا يتحتج لهم وغيرهم حكم بالاسمية ووجهه انه لما

حكم عليها بالتركيب في التركيب لم يدخل له في الافعال ونقلها على الفعلية حكم عليها بالاسمية وانما قلنا

بقي عليها حكم الاصل من اتصال الضمير **فان قلت** فاي التركيبين اصح **قلت** ما ذكره البصريون من انه

ها ولم من لم الله شعثه اي لم نفسك الينا وحذف الالف للطول وقول الكوفيين بعيد لانهم فهل

ان ارادوا من هل التي للاستفهام كما حكاه ح فمعناه بعيد في هذا المقام وان ارادوا التي للزجر

زجر لما لا يعقل فكيف يضم الى خطاب من يعقل قوله هلمن الجمهور على انه يفتح الها وسكون

اللام وضم الميم الاولى وتسكن الثانية وقال في الصواب بقاء هلم على حاله فيقال هلممن

بزيادة نون قبل النون الثانية وهي ضمير الفاعل قوله لا اهلم له بوجهان احدهما انه لما ضرفه تصريف

الفعل ما له الترتيم الحق لها الثاني انه نظر الى الاصل المركب بنا الفعل منه **فصل** ها بمعنى خذ

قلنا اللغة الاولى كعصا في جميع احوالها الثانية مع الكاف وتصرفها باعتبار المخاطب قوله وتصرف تصرفها

قلنا تقول هاء كرام للمذكر بالمد وفتح الهمزة وللمونثة بكسرها وهاؤما وهاؤم وهاؤن قوله

ومنهم من يقول هاء كرام قوله وتصرفه تصريفه يعني انك تقول للمذكر هاء بالمد وكسر الهمزة كما

تقول في الامر من الرامي ارم وللمونثة هائي كرامي من الرامي وللمثنى هائيا وللجمع هاؤا

وللمونثات هائين كرامين قوله ومنهم من يقول هأ بوزن هب فيقول للمذكر هأ باسكان الهمزة

وللمونثة هئي بالياء وللمثنى هاءا وهاؤا الجماعة الرجال وهأن لجماعة النساء كما تقول هبن

فان قلت انه قد برز فيه الضمير في هذه اللغة والتي قبلها فهلا حكمت بفعليته **قلت**

عنه جوابان احدهما التزام فعليته فيهما الثاني ان لحوق الضمير في التثنية والمونثة على

غيرها تنبيها على معناه كما ترك اعلال القود والصيد تنبيها على اصله واما اللواحق في هاؤم

وهاؤم فعلامات لا ضمائر **فصل** حيهل قوله بالتنوين قلنا وتكون للتنكير كتنوين صه ومه

قيل والالف في حيهلا بغير تنوين عوض من الحركة ولم يحي الالف عوضا عنها الا ها هنا **اللغا** نعم و

التي ذكرها سيبويه لم تختلف الحي في آخره اعني بالفتح والتنوين والالف اوله في هذه الاحوال

على طريقة واحدة وهي فتح الاول وتشديد الياء وفتحها وفتح الهاء واللغات التي زاد غيره احدها

سكون اللام فقط والثانية سكون الهاء والثالثة سكون الهاء والتنوين قوله وقد جاء معدا

بنفسه وبالباء وبعلى وبالى قلنا شاهد الباء الحديث المذكور وشاهد الاخرين قوله بحيهلا يزجون

كل مطيه قلنا هذا شاهد لغة التنوين لا على التعدي قوله وقال الاخر وهيج الحي الى آخره قلنا

هذا لا معنى لانشاده ها هنا لانه لا يستقيم شاهدا على بعض اللغات لو روده مضموما معربا

وليس من لغاته الضم ولا على تعديه لان لغاته انما تكون عند استعماله بمعناه والمقصود في البيت

حكاية اللفظ قال بعضهم فيه دلالة على تركيبه اذ لا يوجد وزنه وذلك ضعيف لانا لا نعلم تركيبه

من دون البيت وهو عدم الوزن واستعمال كل واحد من جزئيه وحده **اللغة** يعني بعمر بن

الخطاب قوله سيرها المتقاذف المتقاذف الذي يتبع بعضه بعضا كلما تم لها سير قذف بها

الى سير آخر وهو مبتدا وخبره امام المطايا والجملة صفة لمطية اي كل مطية سيرها المتقاذف

حاصل امام المطايا وقوله وهيج الحي يصف جيشا خاف اهل الدار منه فرحلوا منها ه

فصل بله على ضربين قوله ومصدر قلنا وذلك انما يقول باضافته وانما حكم بمصدريته حينئذ لانه

الظاهر من حيث تضمن معنى الفعل واضيف واصل الاسماء الاعراب وانما حكم بانه اسم فعل حيث ينفصل عن

الإضافة وذلك لعدم التنوين وهو أمارة التمكن ولا وجه لبنائه سوى أنه أفعل وزاد
فيما روى من طريق ابن الأعرابي ضرب عنها ذكر الشيخ وهو أنه قد تكون بمعنى كيف وجارة مستثنى بها أما
بمعنى حاشى أو اسم بمعنى سوى **اللغة** صدر البيت تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الأكف **قوله**
منصوب أو مجرور أي يعني لا توقع قال الخوارزمي في حاشية المفصل بله اسم فعل بمعنى دع الأكف أي قطعها
من الأبدان كأنها لم تكن عليها مخلوقة قلنا وهل يحتاج إلى بيان لأن ظاهره متباين أحسن ما يحمل عليه أنه
لما وصف السيوف بأنها تدع الجماجم ضاحية الهامات قال للمخاطب متجوزا أو دع ذكر الجماجم كذلك فدع
الأكف كأنها لم تخلق أي فاحكم بأنها تدع الأكف كما ذكر ولا مزيد الاعتقاد للشيء قد يؤتى به بصيغة الأمر
بالمعتقد في لغة العرب كثير نظيره لو تنازع متكلمان في قتل زيد وعمرو هل هو واقع أم لا وكانت
الأمارة في سلامة أحدهما أقوى يقول المنكر لقتلهما للمدعي له اقتل زيدا فما بال عمرو أي احكم
بقتل زيد ونظيره كثير **فصل** فعال بمعنى الأمر أغرب قلنا أما علة البناء في الضرب الأول فعلة
أسماء الأفعال وأما في الثلاثة الباقية فمختلف في علة بنائها فمنهم من جعلها شبهها بنزال من خمسة أوجه
معدولة ويشاركه في المسيرة وكلها على نحو ذلك وأنها على زنتها فبنيت كبنائها ومنهم من قال التضمن
كلها معنى تاء التأنيث التي في المبتدأة فإذا ألزموا باهند أجابوا بأنها في هند مرادة محذوفة كلا
في هذه والذي كشف لنا ذلك بناؤهم فعال وإعرابهم هند قال والأولى لنا في هذه من التعسف
ونقدر أسماء مؤنثة لم ينطق بها كما في حماد فإنه لم يسمع محمدة بل جمود **قوله** كنزال قال ابن يعيش
أصل نزال أن الخصمين يلتقيان فينزلان عن ظهور خيلهما ويلتقيان ثم اتسع فيه حتى قيل للكل متحاربين
متنازلين وإن كانا راكبين **قوله** حلاق للمنية وقيل هنا خارج عن مراده لأنها هنا في معنى المنية
وهي في مثاله في موضع الحال وبنيت اسم فعل **قوله** لعبة للصبيان اللعبة بفتح اللام نفس اللعب وبضمها
الآلة التي يلعب بها **قوله** وهي قياس عند سيبويه يشير إلى خلاف المبرد فإنه جعلها من الثلاثي سماعا
قال والمبرد في الرباعي وغلط سيبويه في جعله قرقار وعرعار من الرباعي وإنما هما حكاية صوت
لأن الصبيان إذا اجتمعوا رفع صوته فقال عرعار فإذا استعملوا أجابوا في المحصل قال السيرافي
والأقوى عندي قول سيبويه وذلك لأن حكاية الصوت متى حكوها وكرروها لم يخالفوا فيها الأول كما
يقول غاق غاق ولو كان عرعار كان حكاية **قلت** وهذا الذي ذكره السيرافي لا ينقض على المبرد
لأنه لا يسلم أنه مكرر وإنما هو زنة حكاية الصوت ألا ترى أنه لا يقال عر وحده ولا عار وحده
ويقال غاق وحده حاكيا صوت الغراب **اللغة** نعاء فلانا ممدود مكسور الآخر قيل كانت العرب
إذا مات منهم خطير ركب أحدهم وجعل يقول نعاء فلانا فعلى هذا لو قيل هي من التي للأخبار
لم يبعد على معنى نعت فلانا وعجز البيت الأول واختلط المعروف بالإنكار والضمير في له من قوله

فإن له عائد على الرغداء قرقرة من قرقر البعير إذا ردد صوته ونعني يبغي بقوله واختلط
المعروف بالإنكار أنه عظم الخطب حتى التبست الأرض المعروفة بالمنكرة وضد الثاني متكفي حتى عكاظ
قوله والتي هي بمعنى المصدر كفجار للفجرة قال السيرافي جعل سيبويه فجار من المصادر المعدولة
في هذا البيت يعني حملت برة واحتملت فجار قال وجرى على ذلك النحويون بعده والأشبه عندي أنه
أن يكون صفة غالبة يعني من المنقولة كالحارث والعباس قال لأنه جعلها بعض برة وبرة صفة يقال
امرأة برة ورجل بر فالتقدير فحملت البرة واحتملت الخصلة الفاجرة **فإن قلت** ومن أين علمت أنها علمية
قلت لأنها عوملت معاملة العلم في منع إضافتها وإدخال اللام عليها حكم عليها بالعلمية **فإن قلت**
ومن أين حكم بالعدل فيها وبالتأنيث وهلا حكم بأنها مصادر على وزن فعال كذهاب **قلت** أما العدل
فلأنها وردت مبنية ولا مقتضي لبنائها إلا شبهها بنزال والشبه من جهة واحدة لا يكفي فلا بد من
المشابهة فحكمنا عليها بالعدل عن المصدر وأنها أشبهت نزال من جهة العدل والزنة ولهذا قال ابن
يعيش وإذا قلت فجار فهم لفظ الفجرة لا من فجار كما تقدم في نزال
وأما التأنيث فيدل عليه إسنادهم الفعل إليها مؤنثا فقالوا نزلت بوار ونزلت بلاء ونحو ذلك
قوله ويسار تعال أي نظرني حتى يسار أي لي ميسرتي **قوله** وجماد للجمود قال ابن يعيش المعدول
به عنه هو الجمدة لا الجمود وكذا في المحصل **قلت** لأنهم يشترطون التأنيث في هذا الباب
قوله ويقولون للظباء إذا وردت الماء فلا عباب وإذا لم ترد فلا أباب قلنا هذا وصف للظباء
بقلة الشرب يعنون إذا وردت الماء لم تعبه أي لم تجرعه جرعا كبارا بل تمصه مصا فإذا لم ترد
لم تأتبه أي لم تطلبه **قوله** دعي كفاف قلنا الفعل المصدر الذي عدل عنه هو مكافة لأن الكاف فيه
معنى المفاعلة **قوله** ونزلت بوار أي البوار أي الهلاك **قوله** والمعدولة عن الصفة كقولهم في النداء يا فساق
قلنا أساء أي حكمها وهو أنها لا تستعمل إلا في النداء **قوله** يا لطاف أي رطبة الفرج ودفار منتنة الريح
وحضاف أي حاصفة من الحصف هو الضرط وخباق وخراق مثله وقيل الدرق **قوله** وفي غير
النداء نحو حلاق أي الجوع قلنا ظاهر كلام الشيخ أن هذه صفات محضة يجوز استعمالها في
غير النداء وعليه أن يجري بها صفات وأنه قد ورد منية جباذ وشمس حناذ وحرب ضرام ولا إرادة
لحذر ذلك وإنما يقولون أصابته حناذ وقامت بهم ضرام فإن قال إن موصوفاتها محذوفة قلنا
موصوفاتها معارف أم نكرات إن قلت معارف خلت لأنا لا نصف المعرفة بالنكرة وإن قلت نكرات
أجبنا بوجهين أحدهما أنا لا نسلم أن العرب إذا قالوا طلعت حناذ أو نحو ذلك قصدوا أنها طلعت شمس
حناذ وإنما يريدون الشمس المعروفة وكذلك سائرها فوضح أنهم لم يستعملوها نكرة الثاني أنا وإن سلمنا
ذلك فمن حق صفة النكرة أن يصح نعتها وجريها على المعرفة فيقولون رجل ظريف والرجل الظريف فإن ثبتنا

صحة تعريف هذه فنقول اصابته الخلاق وطلعت الجناة دان قال ان فقال مسه والمسى لانصاف ولا نعرف قلنا اي المسمات بزيدا لمعارف فليس لمنع لاجل السابل الاجل كونها معرفه ام الى حقل علامه تنكيرها التنوين وعلامه تعريفها حذفه فلانه قد حصل الاستغنا بذلك الكلام التي هي لازمه للتنكير فعليك ان تبين ان هذه من ذلك ولا سبيل اليه ام من المنع العلم اللازم للتنكير ولا دي علامه للتعريف غير اللازم فهذا غير مسلم فانهم قد عرفوا خمسه عشر ونحوها باللام والاضافه مع كون سبب البنا فيه اقوى من هذه فوضح ان البنا ليس بسبب لمنع التعريف ثم انا لو سلمنا ذلك لزم ان لا يتبين لنا حال تعريفها من حال تنكيرها مع حذف موصوفاتها **فاذا ابطل بعضها** للوصفيه مالا ولى جعلها من باب قطام وان كانت تلك اعلام اعيان وهذه اعلام معاني الاجناس وتراح وعلميته تلك كعلميته زيد وعمرو وعلميه هذه كعلميته اسامه فلا يفصل بينهما الا بذلك فيحكم بانها اعلام معدول بها عن الصفات المعرفه كما قلت قطام معدول بها عن القاطمه ونكون من الصفات الغالبه كالصعق وقد صرح بانها كذلك بعض النحويين والسيرافي غدر وباز وجعار من جملتها ولا محلص للشيخ عن هذا الراي وزدناه الا بان يثبتنا اياها حاذيه على موصوفاتها في كلام العرب وتصريحهم بوصفيتها وهما بعيدان والله اعلم

وقد اشار الجوهري الى تسميتها حيث قال في شرح هذا الفصل انما سميت بذلك لان المنيه تحلق وتجدد اي تزيل الزوج وتجدب والحرب تصرم تعني انها كالنار تضطرم الشرر وسنه الغيظ تكلح اي تكشر انيابها في وجوه اهلها وتجدع ازراقهم اي تقطعها وازام اي تازم والازم العض والشمس تحتد اي تشوي وتنشاط الكمي من قولهم استطر اذا امتد من الضرب وطمار من الطمور وهو الوثب قال ابن يعيش في قوله وقع في بنات طمار وطمار كان البنا مبتدله من ملتم الجوهري ومنه مازلت على هذا الامر ابها وزاتها **قوله** حذار حديه الحذ في الاصل المنع ومنه قيل للبواب حداد اي يا ما نعه امنعيه **قوله** وكزاز حزيز يوخذن بها ازواجهن قلنا يوخذن من الاحد بالضم وهي رقيه كالسحر وكزاز الخرزه التي تعقد عليها عقد السحر والهض هو الكسر والاما لكاتها فالنا سيليه الى جهتنا وكزنه بمعنى زدته البنا من الكر وهو يستعمل متعديا ولازما ومن اللازم كرتها فروان اقبل قرنه وقشاش من قش الرفاق اذا اخرج ما فيه من الزبد وقد حلاقشتك فتر لوط ي المعنى باداهيه احرجي منه ريح الكبر **قوله** اطلت فراطهم يعني امهالهم يعني فلما فتلت زوسا هم

الكفت في نعم الثانر بذلك **قوله** ضمي صمام اي استمري على الصمم بالصمام والمعنى كوني شديده واصلها من الحية الصما وهي التي لا تدفع الرقى سمها فكانها تصم عنها **قوله** علي الكاعر تتن هيا متزب الفرس بذيله على مجذبه **قوله** دلفت له الدلوف المشي مع مقاربه الخطا والتوده وبعني بالست اي اهرم خضمي فاضربه في موضع هذا الكي الله اعلم **قوله** والمعد وله عن عليه في الاعلام قلنا فصل هذا بنا على اصله من ان الاول من الصفات وهذه من الاعلام وفيه من الاشكال ما قدمنا حذام وقطام من الحذم وهو القطع والقطم وهو العض الثاقد وعلاب من الغلب **قوله** وبهان للنسوه قلنا تعني انحذام وقطام وعلاب وبهان كلها النسوه معروفات وبهان مشتق من بهنانه وهي اللينه الخلق **قوله** المتنبيه هي التي ادعت النبوه وذهبت الى مسيلمه وتزوجها وهما المقصودان بقوله كذابة في بني الدنيا وكذاب وقثام وجعار للضبع والقثم التلطخ بالعذره كانها بجمع جمعها وتلتطخ به الجوهري ومن ثم سميت جعار اي التلطخها بجعرها وفشاح بالحا المهمله والكم الضبع سميت بذلك لانها اذا بالت فرجت بين رجليها العظم بطنها وهو الفشح وحضاو بالضاد المهمله ماخوذ من حصف النعل كانها تحصف حافرها بكثره الجري قال ثم خصفنا بانار المطي الحوافر استحاب من السكب وهذا تشبيه للفرس لشدة الجري بالبحر **قوله** بات عزار بكحل عزار وكحل بعرانا سلطحنا دهلكنا جمعنا فقيل امات هذه اي سقطت هذه بهده وهو يضرب لكلمتنا وس **قوله** من دخل ظفار حمر اصله ان رجلا دخل على ملك ظفار وهي مدينه كانت في بلاد مدحج خضيها دزوان فقال له الملك ثب تريد اقعد مخبع الرجل بنفسه ورمى بها فسقط ميتا فاخبر الملك ان الوثب لغته اسم لما فعل فقال الملك من دخل ظفار حمر **قوله** ووبار قلنا وبار بلد ذكر الجوهري ان امم ابن لاود بن سام بن نوح نزلوا في وبار وانهم كفروا فاصابتهم نقمه وبقيت منهم بقيه للواحد منهم رجل واحده ويد واحده في شق ينفرون كما تنفر الظبا قيل وهي الان لا تسلك يزعمون ان الجن تسكنها وقيل انها الكراض الله تحالها شجرا ومكى ان رجلا وقع بها فيها على بعير كالشاه وانشد ومن يعطني تسعا وتسعين بكره هجانا وادما اهديها لوبار ثم ضرب فلمع كالبرق

فصل والبنا في المعدوله لغه اهل الحجاز قلنا يعني المعدوله عن فاعله هو الاعلام لان ما قبلها تتفق اللغتان على بنائها فاما اهل الحجاز فجروا على اصلهم لان شبه لنزال كشبه فساق وحناد واحلى بها فلا وجه للتفرقه واما بنو تميم فلا وجه لهم يفرقون به بينهما وقد اجيب عن ذلك بان الصحيح في علة البنا الفساق واخواتها ليس شبهها لنزال في العدل والزنه وانما هو لتضمنها حرف التعريف فانه يفيد فائده الفجره وفساق تفيد فائده الفا فبنيت لتضمنها معنى الحرف كما بني خمسه عشر لا فادته فائده خمسه وعشر ولا عدل فيها حينئذ لان العدل من حقه ان يكون هو المسموع والمراد غيره وانت في النطق بخمسه عشر غير مريد لخمسه وعشر بل

هذا مفيد فايدته كلا وباب غلب فانه معدول به والعدل لا يقتضي البنا ولا يحكم بان
المعدول الا من حيث دلالته على لفظة لا على معناه فمنعوها الصرف دون تلك قلنا وهذا
الجواب وان اطرد معه وجه التميميين الا ان فيه مخالفة الظاهر من وجهين احدهما ان
العدل في تلك اظهر الا ترى انه ينسبق الى فهم السامع لقوله واحتملت لجارات المراد الفجرة
بخلاف حذام وقطام فلا يذهب فهمه الى حاذمة وقاطمة الوجه الثاني ان الطله واكثر النحويين
للقول بانها بنيت على لغة بني تميم للعدل والزنة وهولا يغفلون عن هذا السوال الذي يقض عليهم
هذه العلة فلو قيل بالعكس في ذلك وهو ان اعرابهم لهذه يكشف لنا انهم لم يفهموا فيها العدل
فلم يشابه نزال في العدل والزنة فلم تبن ومنعوها الصرف للعلمية والتانيث وبناهم لتلك
يكشف لنا انهم فهموا فيها العدل فاشبهت نزال فبنيت لكان مستقيما حسنا خلا ان فيه مخالفة
لمن عرف من النحاة في باب العدل قوله فانهم يوافقون فيه الحجازيين يعني فيما اخره را نحو حضاره
في هذا سوال ان احدهما ما وجه الموافقة الثاني كيف حكموا على ان فعال في الاعيان مونث مطلقا
وحضار اسم لكوكب وسفار اسم ما ولصاف اسم لجبل وهذه مذكرة والجواب اما وجه الموافقة
فلان فيه مثلهم كان اخرهما انه لما كان من لغة بني تميم الامالة وكانت الرا المكسورة من اقوى دواعيها
ولهذا تغلب الحروف المستعلية سوى على الكسر لتطرد فيه الامالة الباي للخوارزمي وهو ان الراء في
نفسها مناسبة للكسر قال ولهذا ترى الالثغ ينطق بها يا لينا واليا تناسب الكسرة كما ناسبت
الكسرة اشبهت نزال شبها قويا اعني في زنته وكون اخره في حكم المكسور فبنيت بناه ولكن
تخفيفا واما الجواب عن التذكير اما حضار فاجاب عنه الاندلسي بان العرب قد تؤنث بعض الكواكب
فتقول الشعرى والزهرة ولا يبعد انهم جعلوا هذا الكوكب مونثا واما سفار فاجاب الشيرازي
بان العرب قد تونث بعض المياه فيقول ماه بني فلان ولا يبعد انهم ارادوا بالتانيث سفار
قلنا وذكر الجوهري انه اسم لبير واستشهد فلا اشكال حينئذ في تانيثه واما لصاف فحمله
على التانيث حكى وهو انهم قصدوا الاكمة او البقعة قوله الا القليل منهم قلنا حرى هولا على
القياس لان المحافظة على الامالة تقوى سببا للبنا فايده قال الخوارزمي فعال له وجوها
موشه الا التي بمعنى الامر فانه لا يمكن اجرا التانيث فيها ضرورة ان الامر ما له مدخل في
التانيث وفي شرح الجمل عكس ذلك واستشهد بقوله دعيت نزال وغير ذلك فايده فعال
بمعنى الامر من الثلاثي قياس ومن التي بمعنى المصدر سماع واختلف في الصفة فعند سيبويه انه
سماع وعند غيره قياس كله الا ملجاني لنبه نحو يا فساق فصل هيهات قلنا ذكر الخوارزمي
انها لم ترد الا مكررة ولم يشر الشيخ الى شي من ذلك وذكر الشيخ في تاريها ثماني لغات اركان الثلث

والتنوين

والتنوين التنكير والحرف وضع كاف الخطاب مكانها قوله وقالوا ان المفتوحة مفرده
وتاوها للتانيث قال الشيخ لم يرد الشيخ نسبة هذا القول الى نفسه لما فيه من التعسف والخف
انها لغات فيها لانه الظاهر ولا مقتضي للعدول عنه ووجههم انهم لما راوا عليها حكم المفرد
من قلبها في الوقف هاء وفتحها في الوصل وكانت الاخرى مكسورة التا لا تقلب هاء في الوقف اعطوا كلا
منهما حكم مثله فجعلوا لتلك الافراد واصلها هيهية في التحقير وزنها فيعلة وظاهر كلام الشيخ
انها من المضاعف لانه شبهها بزلزله ولو قصد التشبيه لمجرد اللفظ لقال كدحرجه دفعا للتوهم
التضعيف ووزنها خنيفلة فاعلت اليا وحذفت في الجمع على غير قياس ووزانها هيهيات لان
القياس في نظايرها في الجمع البقا فيقولون مصطفيات لانهم يغتفرون عدم الاعلال اذا كان بعده حرف
العلة الف لانه لو قلب لالتقا الفان فيستدعي الحذف والحذف يودي الى اللبس في نحو شريا ومضيا قال
الجرجاني ولا يستعمل هيهات بمعنى بعد مطلقا وانه يقال هيهات منك زيد اي بعد منك زيد قلنا العلة يعني
ما ذكره الخوارزمي من انها لا تستعمل الا مكررة والله اعلم اللغة صدر البيت الثاني
فصل المعنى في شتان تباين الشيئين قوله والذي عليه المعنى شتان زيد وعمرو وشتان
ما زيد وعمرو قلنا تريد لما كان التفرق والتباعد لا يكون الا بين اثنين كان الاولى ان يوتى بفاعل شتان
متعددا متفرقا لفظا ليتناسب المعنى واللفظ وما من قولك شتان ما زيد وعمرو زايده قوله واما
قوله لشتان ما بين اليزيدين في الندا فقد اباه الاصمعي قلنا انما اباه لان قايله ابن ربيعة وهو ممن
لا يستشهد بشعره لانه مولد ويعني باليزيدين يزيد بن حاتم المهلبي وهو الممدوح ويزيد بن اسيد السلمي
وكان ابو الدواس عقد لابن حاتم بافريقية ولابن اسيد على ديار مصر فشانا معا فكان ابن حاتم يموت
الكتيبين معا وابن اسيد لا ينفق شيا فقال ابن ربيعة ذلك مادحا لابن حاتم ذاما لابن اسيد قوله ولم
يستبعده بعض العلما عن القياس قلنا ووجهه انه قد ثبت ان معنى شتان زيد وعمرو شتان حال زيد
وعمرو فكانهم حذفوا المضاف واقاموا المضاف اليه مقامه واذا كان ذلك معناه كان الظاهر جانيا
وما لفظها عام يصلح للاثنين كما يصلح المثنى له فكان ليس هذا على جاريا على القياس ولانه اذا كان فاعل شتان
لا يعقل الا متعددا معنى في العبير بذلك سواحصل اللفظ متعددا ام غير متعدد كما جاز ان يقال الجاني
كلا الزيدين وكلا زيد وعمرو واجاب الشارح عن هذا بتسليم الاولى فقال الا نسلم ان التقدير حال زيد وحال
زيد وحال عمرو سلمنا فانهم قد اوجبوا حذف المضاف حتى يحصل التعدد ولا الاظهار زيد دفعه واما الثاني
فقال ان المعنى اذا لم يحصل الا بالمتعدد نطقا فان اقتضى المعنى اجتماع المتعددات كما في كلا لما قدمنا
فالوجه المجي بلفظ الواحد ليحصل الغرضان وان كان ~~نظرنا ان اقتضى المعنى احتماله~~ يقتضي افتراق
المتعدد في اللفظ فالوجه فعل ذلك كما في شتان واما احتجاجهم بكلام هي عليهم لا لهم فان الفصيح فيها

عدم المعرفة بالنفاق والتعريض شتان قوى بالنفاق فيحتاج الى الفرق بينهما والفرق
الآمادكره قوله اللغة البيت الاول للاعشى وقبله وقد اسلى الهم حين اعترى بجسرة دوسرة عاقره
شتان ما يومى على كورها ويوم حيان اسم رجل كان ينادم الاعشى وكان حيان اخ له جابر يعني
شتان حالي على كور الناقة فانى لم اركبها الا من اغتر الهم وحالي مع حيان الذي هو اخو جابر فانا كنا
نشرب ونتنعم والله اعلم والبيت الثانى يشير بقوله فيه الى ما يكرهه من حرب او سفر او غيره وقوله
في الظل الندم اي النادم وقد يروى في ظل الندم بالاضافة اي في ظل شجر المقل فصل اف بفتح الفا
ان في التضجر الاف وسخ الاذن والتف وسخ الاظفار قال ح اذا فتح دون نون فالظاهر انه مصدر
لجمعه التاء لم يلحقه لانا انما قدرنا اسماء الافعال اسماء لها لتظهر علة البناء فاما ما ظاهره
الاعراب فتقديره بما يكون معه معربا اولى ولذلك كرّ افة في المصادر والوجه لتقديره ما لم تلحقه
التاء اسم فعل ان معناه مع الفتح معناه في بقيته اخوانه وهو معه اسم فعل فتقديره مع غيره اسم فعل
وما لحقته التاء فكانه بعد لفظه منها ولحقه خاصه من خواص الاسم وهي هل لتاء المبدله هاء فكانت
المصدرية فيه ارجح فصل وهذه الاسماء على ثلثة اضرب قلنا ينبغي اولا ان نتكلم في الدلالة على
اسميتها وانها وضعت اعلاما ثم نتكلم في علميتها اما الدليل على الاسمية فقال ح لا يصح الاستدلال
لوقوعها فاعله في نحو هيهات نزال لانه يصح وقوع الفعل هذا الموقع لانه مطير قلت له نزال وانما
يستدل عليه بان الحرفيه والفعلية متعذرتان فيها فتعين الاسمية اما تعذر الحرفيه فواضح
واما الفعلية فمن حيث ان صيغها لا فعل عليها قلنا ومن حيث عدم اتصال الضماير بها ودخول
التنوين عليها فان قلت وفيها ايضا امارة الفعلية وهي الدلالة على الحدث والزمان وايضا
ولا يدخلها اللام ولا التاء المبدله هاء في الوقف فليست بان تكون اسما اولى من ان تكون فعلا قلت
ان فعليتها متعذره مع وجود ما قدمنا فهي لا تعارض هذه الموانع من الاسمية فانه يمكن بقاؤها على الاسمية
مع حصولها فيها اما دلالتها على الحدث والزمان فيمكن ان يقال انها دلت على ما يدل عليهما وهو الفعل
واما عدم الاضافة واللام فلكونها اعلاما واما عدم لحوق التاء فلكونها اسماء للافعال فان
قلت ان ذلك انما يصح بعد الحكم باسميتها وهو محل النزاع قلت نعم وقد ثبتت اي اسميتها بما قدمنا من تعذر
الحرفيه والفعلية وهذه اجوبة عن الشبه الملتبسة للاسمية واما الدليل على العلمية فهو ما تقدم
من امتناع اللام والاضافة اي دخول لام التعريف عليها وامتناع الاضافة فيها واما من اي الاعلام
فقد ح انها من اعلام الاجناس وان الذي يلزم التعريف بمنزلة ابي براقش والذي فيه الامران بمنزلة
اسامه معرفة ونكرة وفيه نظر فانه حكى قبل ان يذكر ذلك ان معنى صه المعرفة وهو غير المنون
الامر بالسكوت المعهود يعني اذا امر المتكلم بما تكرره اطهاره خاصه دون غيره قلت صه من غير
فامرته

فامرته بسكوت من الكلام المعهود لكن تعرّف صه من دون تنوين مرادا به السكوت لا بعض
معين السكوت بضعف الكلام واذا قلت صهٍ بالتنوين فانما هو امر بسكوت ما قلنا فاذا كان كذلك
فلو كان قولنا صه من دون تنوين مرادا به السكوت لا بعض معين له لحصل المعنى الذي ذكره ولم
يكن بينه وبين صهٍ بالتنوين فرق لان علم الجنس لا فرق بينه وبين النكرة في المعنى انما يتميزان بامور
لفظية ولم يكن بينهما ~~وبين صه~~ كمنع الصرف وغيره فالاولى اذن ان يجعل حال تعريفه لكن من المتعلق
بالكلام المعهود لانه يصير متعلقه بالمعهود معهودا وحال تنكيره للامر الغير المتعلق بمعهود
كقولك صهٍ بالتنوين فهو علم الاسكت واسكت متعلق الكلام معهود فهذا اجرى على اصولهم مما ذكره ح
الا ترى ان امس لما كان لا يتصور منه الا مقصود به التنبيه دعاءا ما بل دعاء هذا لم يرد الا معرفة
فان قلت فما تصنع بما لم يكن من الافعال متعلقا كنزال قلت نحكم له بالتعريف لان التنكير انما تطرق
الى المتعلقات من حيث كان متعلقها نكرة واما هي في نفسها فمعنى النكرة غير حاصل فيها فان قلت
انهم يحكمون بان نزال معدول به عن انزل فما جعلت العدل علة المعدول عنه لزمك كون ثلث علما
لثلثة ثلثة وقد جعلوا علته الاخرى الوصف وانما حكمت بان العدل غير علم المعدول عنه بطلت علمية
اسما الافعال قلت ان معنى العدل ان ينطق بلفظ وتريد لفظا اخر والعلمية وضع لفظ على مدلول
بعينه لا بسواه وهما مختلفان فنزال معدول به عن لفظ انزل وهو علم لمعناه كما قدمنا قوله ومنه فداءٍ لك
قلنا انه لا بد ومن اللازم للتنكير والمحاصلة لان اكثر ما يستعمل مصدرا اما منصوب او مرفوع واما
محلها من الاعراب فللنحاة في ذلك ثلثة اقوال الاول انها لا محل لها لانها واقعة موقع ما لا محل له
وهو فعل الامر والثاني ان لها محلا واختلفوا فيه فمنهم من جعله الرفع على الابتداء لانها اسماء جردت
عن العوامل اللفظية للاسناد فكانت نظير اقائم الزيدان ومنهم من جعله النصب على المصدرية
وذلك لانها اسماء ادت فائدة الفعل فكانت كسقيا ورعيا وهو اختيار ابي علي والامام يحيى رحمه
ويوضح ما ذكروه ان معنى فداء بالنصب معناه مع الكسر ومعنى دونك بعد مضافا فان معناه مقطوعا
كما ان المنصوب والمضاف مصدر كذلكما كان بمعناهما واعترض ح على ذلك بان الحكم بمصدريتها يقتضي
علة بنائها وذلك لان الفعل مقدر مع المصدر وان لم يقدره ادى الى عملها في نفسها لو وقعها موقع
الفعل قوله اللغة ويها في الاغراء يقال فيه ويها كل وبها قيل اي اسرع والبيت في التعجب واضح
فصل ومن اسماء الفعل قوله اذا قلت يا حرّ هذه يفسر لكا نك كانه قيل ارجع الى مكانك الذي
قوله وحذرته قال الحوادث زمي نشرف الى بعدك قال ابن يعيش اما حذرك وحذاريك فلا اراه من هذا
الباب بل مصادر مضافة الى ما بعدها فهي من باب سعديك الله فصل ومن الاصوات ينبغي ان
نتكلم في علة بنائها وحكمها مع التركيب اما علة بنائها فاعلم ان هذه التي عددها الشيخ نوعان منها ما هو

متفق على كونه اسم صوت وهو ما لم يحتمل معنى اسم الفعل نحو ماء حكاية بغام الظبية ومنها ما اختلف
فيه وهو ما تضمنه نحو نخ في اناخة البعير فالظاهر فيه مع من قال انه اسم فعل وانما اعتمد
سيبويه كونه اسم صوت لان البهائم لا تعقل الخطاب فحملها على انها تنال عند ارادة ذلك الفعل
منها الحيوان العادة بانها تفعله ومثله وي فيحتمل انه اسم فعل بمعنى تعجب كهيهات بمعنى بعد
ويحتمل انه صوت يقال عند التعجب وانما اختير كونه صوتا لانه يفهم ان القائل وي غير قاصد للاخبار
بانه يتعجب بل كما يقول المتالم آه ولهذا تقولها مفردا من دون خطاب فاذا ثبت ذلك فمن حكم بانها
اسم فعل فالعلة في بنائها عنده علة اسم الفعل واما على الحكم بانها اصوات فعلة بنائها فقد
الاعراب فيها وهو التركيب لان وضعها لحكاية الاصوات ينطق بها مفردة **واما حكمها**
مع التركيب فالذي عليه الاكثر انها لا تعرب لانها باقية على قصد الحكاية وجوز بعضهم اعرابها منهم الامام
قلت ويصلح لهم شاهدا لما انشده الشيخ من قوله ✽ وصار وصل الغانيات اخا له ✽ بالخاء مكسور
لا مفتوح قوله ويلمه اصله وي لامه فمن كسر اللام فعلى الاصل ومن ضمها فهي ضمة الهمزة نقلت
اليها قوله ومنه قوله تعالى ويكانه لا يفلح الكافرون قلنا اختلف النحاة في هذه فقال الخليل وسيبويه
انه وي بمعنى اتعجب واندم دخل على كان وكان ها هنا للقطع كما في قوله ✽
فاصبح بطن مكة مقشعرا ✽ كان الارض ليس بها هشام ✽ اي لان الارض [illegible] ان هشاما قد كان مات
وقال الكوفيون هو ويك دخل على ان المفتوحة وقد خالف ابو عمرو مذهب اصحابه البصريين فوقف
على الكاف وخالف الكسائي اصحابه الكوفيين فوقف على وي قال ح وهذا يدلك على انهم لم ياخذوا قراءتهم
من نحوهم بل من نقلهم حتى لو خالف النقل مذهبه لم يقرأ الا كما نقل القول الثالث رواه ابن يعيش
عن الكسائي وهو ان ويك اصله ويلك حذفت لامه تخفيفا القول الرابع لبعضهم ان ويكانه برمته
اسم واحد وهذان القولان لا يخفى ضعفهما قوله فما قال الخش معناه لم يقل شيئا بل على التالم
وكانه يخش مثل آه في الدلالة على التالم قوله ان يتمطق يريد انه يمص بهما كما يفعله في التقبيل
وهو امارة الامتناع من قضاء الحاجة وعجالست وحركت لي راسها بالنغض والنغض تحريك
الراس اما يمينا او شمالا او علوا او سفلا قال تعالى فسينغضون اليك رؤوسهم قوله وفي عدس اعجاب
قلنا والاكثر ما ترد مكررا وفيه لغتان اجودهما التنوين مع الكسر والتشديد والثانية التخفيف
والتسكين قوله زجر للخيل يعني ايما قال دحر فهو يريد دفعها حثا على السير او غيره قوله
ومنه الدده ولاده انما فسره لانه مثل واختلف في اصله فقيل ان رجلا ظفر بعدوه وفي يده فلتة
ولم يقتله فقيل ذلك وفسر بانه ازاد الا تضربه الان ولا تضربه ابدا بعد [illegible] لكان الزجر
الضرب لانه دفع لها عن [illegible] عنه او كانه اريد ان لا زجر لك عن هذا الرجل الان فلا زجر لك عنه

فيما

فيما بعد لان هذا الوقت مظنة ان يفعل فتزجر فعدم الزجر مستلزم عدم الفعل ولهذا
كان المعنى لا زجر الان ولا زجر فيما بعد او لا تفعل ولا تفعل من بعد وقيل دده هنا بمعنى صح او
بخ وعليه ما روي ان قوما جاؤا الى سطيح الكاهن وقد خبؤا له خبيئة فسالوه ما هو فقالوا
لا دده اي لا دبح ما قلت فقال ان لادده ولاده خبئة بر في احليل مهر فاصابوا في [illegible]
النحاة انه هنا اسم فاعل من الدها وهو الفطنة اي الا كن دهيا ولا اكن دهيا من بعد ابدا
قال لانه لم يقع بعد حرف الشرط اسم فعل قلنا تشابه ولا فهو اسم صوت لكنهما باب واحد فهو
مضيف فيما قصد الا ان فيه نظرا من جهة اخرى وهي انه قد ورد في مثل التسكين لها الثانية
واسم الفاعل المنقوص لا يسكن في الوصل قوله دعا من يرد في ه يعني المرادف لي والضمير عايد الى
نسوم قوله سعرت فعلت لها هج يريد هجوا امراه بفتح الحلقة يريد انها حين كشف البرقع تحققت
انها كلبة فزجرتها زجر الكلب حين برقعت فعرفت انها امراه لكنها كرتني حين تبرقعها اختبارا
وهو كلب في وجهه نقطتان وبعطنا ان البرقع اشبهها على وجهها نقطتيه والله اعلم قوله عنب
السفاد يعني الحراب هو النكاح من البهائم **فائدة** قال الخوارزمي ما معناه ان هذه الاصوات
على ستة اضرب ساكن ابدا ومفتوح ابدا ومكسور ابدا وما يعتقب عليه السكون والحركة
وما يعتقب عليه الحركتان وما يعتقب عليها الحركات الثلث اما الساكنة فهي بخ وحي وشاء
وجاه ونشو وخب وقب وح ودح وهما وبس بهم الذي لدعا الغنم وعدس وبخ
وهدع وهلا دعه ووي وقوس واما المفتوحة فحوت الذي عليه البيت
واما المعتقب عليه الحركة والسكون فنحو ده ومنه الدده ولاده بالسكون رواية ابن الاعرابي
وبالكسر والتنوين الاكثر واما المعتقب عليه الحركات فنحو اخ واما المعتقب عليه الثلث
فنحو خوب بمعنى هيد واما المكسور فنض وهيج وبخ **الظروف منها الغايات**
قلنا انما سميت غايات لما ذكره الشيخ من بعد وانما بنيت قال ح لتضمنها معنى الحرف وتضمنها
معنى المضاف اليه لانك اذا قلت تقدمت خلف فالد فائدة خلف الا نزوال له بحذفه فلما تضمن
معناه والاضافة مقدرة بحرف الجر صار كانه تضمن معنى الحرف نظيره خمسة عشر فيمتنع لما لم
يتضمن المضاف اليه حيل زيد قطعه اعرب نحو من قبل ومن بعد بالتنوين لما فقدت علة البناء
وكذلك اذا اظهر المضاف اليه لانه لم يتضمنه وانما الذي يلبس تضمن المضاف اليه عند بروزه لكلام
فيلزم بناؤه وقد اجيب بانه معه مراد لا يتضمن ولهذا قال والمضاف اليه كل اسم نسبت اليه
شيئا بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا مرادا قوله وابدا لهذا اول انما عده من الظروف وان
كان افعل تفضيل بحسب ما يضاف اليه لان اول اكثر ما يضاف الى الظروف وتمامه ذكره بعضهم

قال تعلمن اول مرة قوله وابدأ به اولا قلنا ظاهره يقتضي انه اذا اعرب صرف وقد صرح
الجزولي بتخطيه من زعم ذلك وادعى ان اول لم يرد معربا مصروفا قط الا في قولهم ما تركت
له اولا ولا آخرا جعلوه بمنزلة اسم الجنس كانهم قالوا ما تركت له قديما ولا حديثا والله اعلم
بالصواب من الكلامين قوله ونقالحيته من عل بالتنوين يعني قد اعرب على المضموم كما اعرب قبل
وبعد ونحوه مع القطع في الجمع قوله وفي معناه من عال قلنا استدرك عليه صاحب المحصل ذكر
غال ومعال وعلو بالفتح والكسر والضم بانه معنى لغتها من الغايات قلنا ولم يرد الشيخ انها
منها وانما اراد ادخال الغايات في معنى من عل كما قال لمن بعد وفي معنى حسب بجل من اسماء الافعال
مبني مضافا ومقطوعا قوله والذي هو خبر الكلام واصله ان ينطق بهن مضافات قلنا الذي
وما في حيزه مبتدا وخبره ان ينطق بهن مضافات لان الذي عطف على ليس غير وانما يعني الذي هو ذات
الكلام لان الحذف معها الآن كثير واصله النطق بهن مضافات قوله ومن عل قلنا ماله الف عين
تنوين ذكره الخوارزمي في لعلها مضمومة المحل كالغايات قوله وفي معنى حسب بجل قال الخوارزمي
ما معناه ان الشيخ ذكر ها هنا من حيث انه اشبه الغايات من حيث كونه اضافيا نوي المضاف
اليه فيه على انه وان كان كذلك لم يسم غاية لان من حق الغايات البناء على الضم وهذا امر اصطلاحي
قال وانما بني على السكون على اصل البناء لم يبن لعلامات على الحركة لان السكون يوهم الوقف
عليها وهي تقع في ذيل الكلام فلا يوقف عليها بخلاف بجل فانه لا تقع في ذيل الكلام لانه في التقدير
وان كان تقع خبرا الا ان المبتدا منوي بعده فلا تكون في ذيل الكلام واستشهد على ذلك بقوله
بجلي الان من العيش بجل اي حسبي من العيش قلنا ولو قدره مبتدا على قياس اسماء الافعال كان
اجود فان قلت لم لم تعتمد حسبي بنون الوقاية كقدني وقطني قلت لان نون الوقاية لتقرير
السكون والحركة اللازمة وحسب معرب ليس بذي سكون ولا حركة لازمة فان قلت فيلزمك
اتحاد بجل بها البناء بها على السكون كقدك قلت اجيب عن ذلك بان مخرج مخرج اللام والنون متقاربان
فكره اجتماع المثلين عند ... يقول بجلك بسكون اللام وبجلي بكسرها فصل وشبه حيث
بالغايات قال ح ان اراد ان شبهها علة البناء فغير مستقيم لان ملازمة الاضافة لا توجب بناء
سلمنا فهذه مذكور معها ما يضاف اليه بخلاف الظروف فان الشبه وان اراد التشبيه في بنائها
على الضم فمستقيم لكن الحاجة الى علة البناء بها اذ علة بنائها انها محتاجة الى الجملة لانها موضوعة
لمكان نسبة والنسبة لا تعقل الا بالجملة فهي كالذي في علة بنائه قوله حيث لي العمائم ضربا
ونطعنهم حيث الحبا بعد ضربهم ببيض المواضي قال في المحصل وجدت في بعض حواشي المفصل صدره
ونحن سقيناهم بالشام مغفلا وقد كان منا حيث لي العمائم واعلم ان كلها اضيف الى الجملة

حيث

تعرف بالاضافة اليها لانها مقدرة بالمصدر المضاف قال ابن السراج ولهذا لا يدخل عليه رب فلا يقول
رب يوم يقوم زيد **فصل** ومنها منذ قلنا انما بنيت اما التي بمعنى الاضافة لانها بمعنى اول المدة
او جميعها او لانها قد تكون حرفا بعينها لفظا ومعنى ولهذه العلة بني عن وعلى الواقعتان اسمين
قال ح واذا كانت بمعنى اول وليها المفرد المعرفة لا غير وان كانت بمعنى جميع وليها المتعدد النكرة مثل
مذ يومان وهذا معترض بما صرح به احترازا من ذلك اذا قلت ما رايته مذ السنة احتمل المعنيين وهو مفرد
معرفة قال انما يتميز احدهما بقصد المتكلم **قلت** واذا جاز مذ السنة بمعنى جميعها جاز مذ اليوم
ومذ يوم الجمعة بمعنى الجميع بالنظر الى الاجزاء قلنا وعلى هذا يجوز مذ يوم الجمعة ويوم السبت بمعنى
جميع المدة يوم الجمعة ويوم السبت لان الغرض هو المقصود بالعدد فيشترط في ذلك فان جاز مذ
السنة جازت كلها وان امتنع امتنعت والذي يمكن توجيه امتناعه به هو انها اذا كانت بمعنى جميع جواب
لكم والسائل بكم انما سال عن العدد لا عن التعيين واذا اجبته بالتعيين فكانك اجبت بما لم يستفهم عنه
والله اعلم قوله ومذ لا منها يعني ماخوذة منها اي من منذ وقول الشيخ محذوفة ضعيف ودليل اخذها
منها تصغيرها على منيذ وقالوا وهي لذلك ادخل في الاسمية قلنا لان الحذف والتغاير ليست من
احكام الحروف وانما هي من احكام الاسماء والافعال **فان قلت** ما معنى كونها ادخل **قلنا**
ان الرفع بعدها هو الكثير والجر بها خصوصا للماضي قليل جدا وعكسها منذ فان رفع الماضي بعدها
قليل وانما الكثير منها الجر في جميع الاحوال **فصل** ومنها اذ لما مضى من الدهر واذا لما يستقبل
منه قلنا انما بنيتا لان وضعهما للزمان منسوب الى نسبة فهما كحيث سواء **فان قلت**
فما تصنع بقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم **قلت** اذ ها هنا للتعليل لا للتظريف
نظيرها ان تقول جئتك اذ انت كريم ذكر هذا الوجه الخوارزمي واما الزمخشري فقال هي هنا على بابها
لكنها لما كان الاخبار ممن لا خلف في اخباره صار كانه قد وقع في الحقيقة ... لكن هذا يحتاج الى شاهد
فان قلت فما تصنع بقوله يومئذ تحدث اخبارها **قلت** قد ذكر انها الان اذ حين المضاف
اليها ظرف زمان آخر تخرج عن الظرفية بمعنى كونها مفعولا فيه ظاهر ... ما يضاف اليه
حينئذ لانها صارت كالحشو الذي لا فائدة فيه تحته الا ترى ان التقدير يوم وقت زلزلت الارض تحدث
اخبارها ولو حذفت وقت لبقي المعنى على حاله من دون زيادة ولا نقصان وربما احتمل بقاؤها
على معنى المضي ويحكم لها بذلك كما يحكم لكان الزائدة ويكون الجواب ما قدمناه عن الزمخشري ولم يصرح ابن
مالك بعدم دلالة التعليلية قوله واحتمال الابتداء والحال الى الفعلية قلنا لانها ملازمة لمعنى الشرط
قوله وقد استقبحوا اذا زيد قام قال ح لانه ان اريد الاسمية فالوجه اذا زيد قائم وان اريد الفعلية
فالوجه اذا قام زيد **فان قلت** فيلزم استقباح زيد قام من دون اذا لذلك **قلت** لا لانهم انما ارادوا

هنا اجمع بين الاسمية والدلالة على المضي فحسن ومع اذ قد حصلت الدلالة باذ **قلت** له بابواته
هنا الا تكون الجملة فعلية فقط لا للدلالة على المضي ولو اتوا بالمضارع جاز لفوضع اذ اذا لم يقصد حكايته
الحال في نحو اذ يقوم زيد **فان قلت** فليستمع اذ زيد يقوم لان الاستعمال قد حصل مرادا **قلت**
اما على مذهب الجمهور فالجملة بعد اذا ها هنا فعلية لان اذا تلزمها الفعل مفسر للفعل المحذوف
فهو نظير اذا قام زيد سوا واما على راي الاخفش الذي يجوز مجي الاسمية بعد اذا فقيل انما حسن
ذلك عنده للدلالة على الحال الخ وجه الحكاية قوله فالمعنى والليل اذا يغشى قلنا هذه نظيره قوله تعالى
والنجم اذا هوى وقد قال بعضهم فاوقفت جار الله رضي الله عنه في قوله تعالى والنجم اذا هوى ما العامل
في الظرف اعني اذا فقال العامل فيها تعلقت به الواو وهي اقسم فقلت كيف يعمل الحال في المستقبل وهذا
لان المعنى اقسم الان وليس معناه اقسم بعد هذا فرجع وقال العامل فيه مصدر محذوف تقديره
وهوي النجم اذا هوى فالفرضيته على بعض المشايخ فلم يستحسن قوله الثاني واجاز الخوارزمي
انها مجرد الظرفية مجردا عن معنى الاستقبال قلنا والالزام عليهم باق وهو انه يلزم ان يكون
القسم مقيدا بوقت الهوي كانه قال اقسم وقت الهوي فان قالوا القسم حينئذ وقع وقت الهوي ولم يمنع
الا ان يحمل الحال في المستقبل لان الغرض بقوله اقسم انشا القسم لا الاخبار بانه سيقسم وقت الهوي
فاذا جرد بلا اذ عن معنى الاستقبال قدر ان القسم وقع وقت الهوي كما لو قال المتنبي لبيع بعت الان
قلنا ذلك يقتضي حدوث الاية وقت هوي النجم وان يكون النجم المقسم به معينا لان الذي هوى ووقع
القسم وقت هويه لا بد وان ينقص ودون اثبات ذلك خرط القتاد سلمنا فان نظيرها والليل
اذا يغشى والنهار اذا تجلى فالمجيب بين غلطين اما ان يقول القسمين وقعا في وقت واحد فقد على
المستقبل بالحال لان احدهما يكون مستقبلا لا محالة واما ان يقول القسم وقع بالليل وقت غشيانه
وبالنهار وقت تجليه لزم ان يكون الاول منهما تاخر عنه جوابه حتى وقع الاخر لانا لم نجد لهما جوابين
وذلك يستلزم وقوع العبث من الله تعالى فيكون خلفا ولا يمكنه ان يقول الثاني ليس بمقسم به بناء
على قول من قال الواو فيه عاطفة لانه وان جعلها عاطفة لم يجرده عن معنى القسم اتفاقا والا بطل
معنى العطف فيها ولما راى ح ما يلزمه على القول بعمل اقسم في اذا من والليل اذا يغشى جعل العامل فيها
حالا مقدرة قال التقدير اقسم بالليل حاصلا وقت الغشيان وظن انه قد تخلص ولم يزد على ان وقع
دائرة الغلط لانه يكون التقدير اقسم بالليل في حال حصوله فيكون القسم مقيدا بغشيان الليل
وهو يستلزم ما ذكرناه من الفساد فالامر فيه كما ترى من الاشكال والاضطراب **والذي** يمكن
ان يقال فيه ان اذا في هاتين الايتين ونحوهما متعلق بوصف للمقسم به محذوف كانه قال والليل الكائن
اذا يغشى فاذا متعلقة بالواضح لا باقسم التقدير اقسم بالليل المتبين في وقت الغشيان وكذلك والنجم المتصف

وهو واقعة الان وهو المعنى

بالهوى

بالهوى والنهار الواضح بالتجلي فهذا اقرب ما يستقيم به المعنى في القسم المقيد باذا ونحوها فافهم ذلك
ونحو قوله اذا الرجال بالرجال التفت ح ارتفاع الاسم فيه بمضمر يفسره الظاهر قلنا اشار بهذا
الى ابطال ما استشهد به الاخفش على جواز اضافة اذا الى الجملة الاسمية قلنا والظاهر مع الاخفش
ويعضده تجويزهم في ما اضمر عامله على شريطة التفسير ان ترفع بعدها فهلا الزموا بعدها النصب
اذا كانت لازمة للفعل كما في ان وقد اجيب عنهم بان تجويزهم الرفع هنا على تقدير فعل رافع يفسره
الناصب المقدر اذا اضرب زيد ضربته ولعمري ان هذا الجواب ناعق بركاكة صاحبه فيلزم ان لا يجعلوا
المختار النصب لاستواء الافعال بعدها وان لا يوجبوا النصب بعد ان لذلك قوله وفي اذا معنى المجازاة قلنا
والدليل عليه اشتمالها على جملتين احدهما سبب والاخر مسبب وقد تكون لمجرد الظرفية وذلك حيث
تجرد عن معنى الاستقبال كما في الايتين المتقدمتين **واختلف في العامل في التي لمجرد**
الظرفية بل للمجازاة فالاكثر انه جوابها لا الشرط ح وغيره انه الشرط واحتج الاولون بان اذا
موضوعة لزمان معين وهو لا يتعين الا بنسبته الى ما يتعين به وهو الشرط والنسبة التي تتعين الشرط
لاجلها هي الاضافة فتكون اذا مضافة الى الشرط واذا اضيف اليه عملت فيه لان المضاف عامل
في المضاف اليه واذا عملت فيه لم يعمل فيها لانها تكون عاملة معمولة من جهة واحدة وذلك لا يصح **فان**
قلت فلم اتفق الجميع على ان العامل في متى شرطها **قلت** لانها لم توضع لزمان معين بل للمبهم فلم تحتج الى
اضافتها الى الشرط لتعينه فلم تعمل فيه **فان قلت** فقد جزمته وهو عمل فيها فهي اذا عاملة معمولة
قلت جهتا العمل مختلفتان ولا خلل فانها جزمته بتقدير ان وعمل فيها من حيث كونها ظرفا له وهذا
جائز لا يدافع فيه لان اختلاف جهتي العمل كاختلاف العامل بخلاف اذا فانها اضيفت الى الفعل من حيث كونها
ظرفا له فعمل فيه وعملها لاجل الاضافة فهي عاملة فيه من حيث كونها ظرفا له ولو عمل فيها لم يكن عمله
الا لاجل كونها ظرفا له فكانت عاملة معمولة من جهة واحدة والضعف لا يحصل بها حصلت به القوة
واحتج الاخرون بانه لا يستقيم اعمال الجواب في قوله تعالى اذا ما مت لسوف اخرج حيا فان الجواب
وهو اخرج لو عمل فيها كان التقدير لسوف اخرج وقت الموت والبعث وقت الموت وقت الاخراج قال ولا
يلزم من كونها الوقت معينا ان تضاف للتعيين لانه يحصل بذكره بعدها وان لم تضف اليه ونص الكشاف
على ان العامل في الاية ها هنا مقدر لاجل ان لام التاكيد لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وعليه ابو البقا
لكن جعله ح مستقيما ولو قدر لان المقدر من جنس مفسره فيكون التقدير اذا ما مت اخرج لسوف
اخرج وهذا يستلزم ان يكون وقت الموت وقت الخروج وليس بمستقيم فالاولى في الجواب ان يجعل المقدر
من غير جنسه فيقال التقدير اذا ما مت علمت ان سوف اخرج ومثل الاية اذا اكرمتني اليوم اكرمتك
غدا اي عزمت على اكرامك غدا قوله الا اذا كفت بما تغني عن الاضافة لانها تفصل بينها وبين ما تضاف اليه

واما حسنت المحازاه مع كونها لانه سبطل العين حينئذ بتعذر الاضافه فيحصل فيها الابهام لكن
واختلف فيها حينئذ فعند سيبويه انها حرف واحتج بان اسميتها انما ثبتت بدلالتها على الزمان الماضي واذا
دخلت عليها ما سلبتها الدلاله على المضي ولم تبق الا المحازاه واشبهت ان وعند غيره انها اسم وحجته
ان تجردها عن المضي عارض عن اصلي ولا حكم للعارض قوله وللمفاجاه قلنا والعامل فيها معنى المفاجاه كانه قيل
فاجات وقت كذا والتزموا اضماره لقوه دلالتها عليه **فان قلت** هلا عمل فيها الفعل الذي يليها
وهو خرجت وهذا الشيع **قلت** ان الفا لا تتوسط بين العامل ومعموله الا اذا اعطفته على معمول له
ولا تقول لصرت فزيدا **فان قلت** وهل يحذف الخبر مع اذا كما يحذف مع اذا **قلت** لا مانع من جهه
القياس اذ الكلمات القرائن التي سوغت حذفه مع اذا لكن استعمال اذا للمفاجاه اقل من استعمال اذا
وما قل استعماله كان الحذف معه خالف الاستعمال الضعيفا اذ لا يكثر التصرف والحذف مع كثره الاستعمال وقد
قدمنا نظير هذا في بابكان قوله وكان الاصمعي لا يستفصح الا طرحهما قيل يعني لا يجيزه وظاهر كلام الشيخ
انه يجيزه على ضعف وصح انه لا يجيزه والدليل عليه ما روي ان ابا عثمان المازني قال في مجلس كان فيه
ابن السكيت كان الاصمعي يقول بينا انا جالس اذ جا عمرو محال فقوله محال يدل على امتناعه قال
فقال ابن السكيت هكذا كلام الناس فتناظرا حتى اعترض بعض اهل المجلس فقال لابن السكيت ما معنى
بينما فالحين قال فيجوز ان تقول حين جلس زيد اذ جا عمرو فسكت ابن السكيت والى هذا اشار ابن الحاجب
في الاحتجاج للاصمعي فقال انما منعه لاستقلال المعنى من دونهما فكانهما زياده لا طايل تحتها ثم رد على
الاصمعي بان الزياده جيده في نحو ان تكرمني اني اذا اكرمك مع انه يكفي اكرمك فقط وكذلك هذه وهذا
مخ اقرب الى التعصب بان الزيادات مختلفه منها ما هو لطول الكلام وتتميمه فقط وهو في نحو في
بيت لاخوه برى وماشعر ومثلها ما هو للزياده في معنى وذلك كالصوره التي ذكرها وهذه لو كانت
زايده لم تكن من احد النوعين لان بعد برها كما يكون كما ذكروا المعترض لابن السكيت وهو حين جلس زيد
اذ جا عمرو واذ بمعنى حين فيكون التقدير حين جلس زيد حين جا عمرو وهذا الكلام يدل على ان المخبر
اراد الاخبار بان حين جلوس زيد هو حين جا عمرو وهذا بعض بان حين لما يعين زايد وانما
هو خبر عن حين الاول ومهما امكن دفع الحكم بالزياده على الاسم فهو الاولى فكان الحكم بزيادتها سعف
هذا الاصل **فان قلت** فهلا حكم الاصمعي بانهما اشتملا على المعنى الذي قدمت واستفصحه
قلت ان الحكم بذلك يودي الى خروجهما عن الظرفيه وهما من اللازمه للظرفيه ذكره لذلك الخوارزمي
وهو محتاج الى المعقول تطول **فان قلت** فصح ان كلام الاصمعي لا مدفع له فما وجه من خالفه وهو
الاكثر من النحاه ويعضدهم السماع ففي الحديث بينا رسول الله صلعم جالس اذ ضحك حتى بدت ثناياه وقال هو
بينا ترى المرء في الاحيا مغتبطا اذ صار في الترب تعفوه الاعاصير ويروى اذا هو الترب

فيكون

فيكون شاهدا مجي اذا في جوابها وقال ايضا بينما من بالاراك معا اذ اتى راكب على جمله **قلت**
يدفعون ادعاه انها يكونان زياده لا طايل تحتها بانهما يفيدان معنى المفاجاه قال الخوارزمي
ما معناه ان محصول المعنى في قولهم بينا زيد قايم اذ راى عمرا انه بين اوقات قيامه فاجاه رويه
عمرو واللفظ المتضمن لهذا المعنى لا مقال في صحته لكن غفل الاصمعي عن هذا المعنى حتى قال بعض
الناس هذا الموضع الهاه لعب الشطرنج مع هرون عن الحفظ ومفاكهته عن الضبط **فان قلت**
فما هذه الالف في بينا **قلت** روي في التخمير عن الجوهري انه قال بينا فعل من البين اشبعت الفتحه
فصارت الفا **قلت** لكنه يحتاج الى توجيه التفرقه بين المضاف الى المفرد في نحو بين زيد
وعمرو وبين المضاف الى الجمله حتى اشبعت فيختص مع الجمله ولم تشبع مع المفرد
والفرق والله اعلم انها مع المفرد معربه والاشباع انما يكون في اخر ما بنى القوافي لا غير فلما اضيفت
الى الجمله توجه لها البنا فارادوا التفرقه بين الحركتين فاشبعوا حركه البنا وخصوها بذلك
لان الاضافه الى الجمله ليست محضه في اللفظ تحصر بالفاصله بالحرف **اللغه** اللهاذم
جمع لهذمه واللهذمنان العظمان النابتان في اللحيين تحت الاذنين عن معن بن زايده ما رايت
قفي رجل قط الا رايت عقله قيل له فما رايت وجهه قال ذلك حسد كتاب اقروه قال في التخمير
وهم يضيفون اللوم الى القفي كما يضيفون الكرم الى الوجه قوله معلوم فضه الوفضه
جعبه السهام والزناد جمع زند وهو عود يقدح النار منه الرغاه منه النار في التخمير ويعني بالست
خريطه يجعل فيها الراعي زاده وفي الحديث امر رسول الله صلى الله عليه ان يجعل الصدقه والاوفاض
قوله وجواب الشرط باذا كما يجاب بالفا قلنا وتكون للمفاجاه ولهذا لم تدخل الفا عليها كانت في معنى
الفعل كانه قال فاجوا القنط ذكره الخوارزمي **فصل** ومنها لدى قال لا نعلل بنا وها باختيا
الى المضاف اليه والا لزم بنا اكثر الاسما لذلك وانما بنيت لان لد على حرفين وليس في المتمكنات ما
هو على حرفين لا ما لثه له لفظا ولا تقديرا فاشبهت الحروف ولدى هي هي فبنيت وقد تقدم ان المبني
لا يخرج الى الاعراب باحتلال لغاته كما ذكر في الموصولات واسما الاشاره قوله ومن حكمها ان جرها
على الاضافه قلنا تضاف الى المفرد وحكى الخوارزمي الاضافه الى الفعل وانشد لرويه من لد ان
وعت بغي الصلاه الى ان ولت الشمس في غلاو في نهل وربما دخلت على ان كقوله
ارانى لدن ان غاب رهطي كانما تراني منكم طالب الضيم ارنبا وقد نصب الغرب بها غدوه
بتوهم حواران ولكن جرها قال بن مالك ورفعها وعلل بانها معه مثل مذ قال ابن يعيش غدوه لا
تنصرف ولعل الشاعر نكرها ها هنا لشبهها بالتمييز لمجيها بعد التنوين وقد نكرها من قرا بالغدوه
والعشي **قلت** ولعله صرفها في البيت ضروره **فايده** لا تضاف لدن الى المضمر وهي على حرفين بل لا بد من النون

ادا اليا فائدة القطع على عدده يجوز فيه النصب والجر عند ابي الحسن اللغة ويروى الشاعر
انه شاء فرّان عدوه اما قبلها واما بعدها حتى الاذن كف يا فتى بقيه منقوص من الطل
قال الهي لانه لا يكون بكره ممتدا ثم بنينا من قبل الضا اي مسمعي لانه في بنا قضة يتقلص عن الجهة
التي كان فيها فصل ومنها الان قوله وهو الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم قلنا يدخل في هذه
القيد الماضي من الزمان الذي تكلم فيه متكلم فلو اتمه بان قال المتكلم بها كان اولى قوله وقد وقعت
في اول احوالها ما الالف واللام وهي علة بنايها قال الخوارزمي هذا شي من بقية ليل الغيوق والدبران
فانها كذلك ولم تبن وكذلك يلزم بنا الفعل المضارع لاحتياجه الى الفاعل قال ح ما معناه ان الشيخ
ان اراد الموجود من نفيها قلنا زائدتين للتعريف لانها همامنها ما ونعت في اول احوالها بهما وانما بنيت
لتضمنها لام اخرى هذه قلنا والظاهر ما ذكره الخوارزمي وعليه بعض النحويين عن الشيخ لان الشيخ قال
وهي علة بنايها قوله ويشتمل بهما المزيد فيرد عليها ابهاما قلنا لا انا ما لفظ منهم متردد بين
معان قوله والفرق بين متى واذا ان متى للوقت المبهم واذا للمعين يعني اذا للمقطوع بحصوله الخوارزمي
ولو بغالب الظن ومتى لما يجوز حصوله وعدمه من دون ترجيح لحصوله فتقول اتيك اذا طلعت
الشمس ولا تقول متى طلعت ولهذا جزمت متى ولم يجزم اذا الا في الشعر وقد يجي اذا في المبهم كثيرا
ولا يجزم لان المعينة اكثر استعمالا قوله وايان بمعنى متى اذا استفهم بها قلنا فيه ما الاستفهام
لانها لم ترد لمعنى غير الاستفهام قال الخوارزمي اصلها اي اوان فحذفت الهمزة واجري الياءين
فصار ايوان فقلبت الواو يا وادغمت والفرق بينها وبين متى ان متى كثر استعمالا والمهتها
ولهذا يفترقا بان بها ولا عكس لا يقال ايان شوال الا عن الامور العظيمة خاصة كلا في قوله
ولما في ولكن لما جيت حيث بمعنى حين قلنا انما بنيت لشبهها بالشرطيات او لافتقارها الى جملة
تبيينها كاذا قوله وامس وهو متضمنه معنى لام التعريف قلنا يعني اذا قصدت امس يومك قوله
وبنو تميم يمنعونها الصرف قلنا فلا يتضمنونها معنى اللام وانما جعلوها معدولة بها عما فيه اللام
والعلة الثانية العلمية واعلم ان في علية العلمية مع الحكم بالعدل بعدا اي بضعف ادراك
منتهاه فلا يتشاغل به قوله وقط وعوض قلنا بنيا اما لتضمنهما معنى اللام او الاضافة لان معناهما
الزمن الماضي والمستقبل او زمن المضي او الاستقبال وحتمن قط بوجه وهو ان من لغاتها قط
بالتخفيف فاشبهت كاف ذلك فان قلت التعليل الاول يستلزم بنا ابدا لانها كعوض
اجاب ح بان ابدا لم تتضمن معنى الحرف لان المتضمن لا ينون وقد يقال الابد وهذا ضعيف فانه يستلزم
اعراب امس لو نون امس فانه قال لم يدخل اللام على المبني لانه امس يومك وانما يقال الامس لغيره قلنا
عليك الدليل على امتناع اللام من المبني سلمنا لزومك في حسنه عن ان يعرف بجواز حسنه وعشرة اتفاقا

قال الاولى

قال الاولى ان يجيب بان بنا تلك في لسان العرب لا بد له من سبب فحكمنا بانهم ضمنوها معنى الحرف والعرب بنوها
لم يحكم بذلك كما في ابدا وبطل هذا العدل العدل المقدر فان قلت قال بعضهم من ابدا انه يفهم من عوض
من ان المراد الزمن المستقبل قلت لا نسلم بل معنى ابدا عموم الاوقات وانما يفهم الاستقبال من الفعل
في نحو ما افعله ابدا اللغة الرجز الاول مجهول قائله والثاني لجميع شغاله وهي في زعم العرب من
غيلان الجن والبيت للاعشى البالي بكر يمدح فيه المحلق وقبله لعمري لقد لاحت عيون كثيرة الى ضوء نار باليفاع تحرق
تشب لمقرورين يصطليانها وبات على النار الندى والمحلق رضيعي لبان ثدي ام تحالفا باسحم داج عوض لا نتفرق
المقرور الذي اصابه البرد والمقروران هما الندى والمحلق في هذا بلغ فصاحة لان المبني جنس
واخذ فكانه جعل المحلق من جنس الندى واللبان بالكسر لبن المرأة خاصة وثدي ام قال الخوارزمي
بدل المثل من المثل ولعله يعني الكل من الكل قلت والاقرب انه بدل اشتمال باسحم داج فيه
اقوال ثلثة فقيل هو ظلمة الرحم اي تحالفا فيها وقيل الدم لان العرب كانت اذا تقاسموا اخرجت
قصعة فيها دم يغمسون ايديهم فيها فيكون اكد للتقاسم وقيل الليل بمعنى حسدانه المقسم به لانه
اي يحق الليالي الذي يحرقها وقوله عوض لا نتفرق بمعنى لا نتفرق عوض اي في الزمن المستقبل فصل وكيف
جاز مجرى الظروف يعني في تقديره في معه او على وعند الكوفيين انها ظرف محصل لاجل هذا التقدير واحتج
الشيخ ظاهرا بان الاسم يبدل منها فيقول كيف زيد اقاعدا ام قائم والاسم لا يبدل من الظرف قوله وفي معناها
اني قلنا يقدر في الاية فاتوا حرثكم اني شئتم على اي حال شئتم وهذا احسن من بعضهم من اي جهة شئتم قوله الا انهم
يجازون باني دون كيف قلنا وان كانا بمعنى المجازاة بها وصحة القياس على سائر الظروف قال ابن واخواتها
واحتج البصريون بانها سوال عن الحال والسوال عن الحال لا يترتب عليه فعل في الخارج بخلاف السوال
عن المكان فانه يترتب عليه الفعل ولان كيف تنتظم جميع الاحوال كما ان اين تنتظم جميع الاماكن من البغية
ان القائل كيف تكون اكن يثبت على جميع صفاته قالت الكوفية يلزمكم مثله مع عدم الجزم اجابوا بان الكلام
في الرفع يتعرف للغا لعلمها المخاطب فوقع الاخبار عنها لانه خبر والمخبر انما يخبر عما يفهمه ولا يكون
ذلك في الشرط لان اصله لا يكون معلوما قوله وحكي قطرب عن بعض العرب انظر الى كيف يصنع يشير
بهذا الى نحو وقوف الحرف لا يدخل عليها والعلة في ذلك ان معناها السوال عن الحال وحروف الجر لا يدخل على
الحال الا ترى انك لا تقول في المنزل منها امن صحيح امن سقيم فان قلت يجوز ان في صحة امن سقم وتجويز كيف
انت اعلى خير ام شر قلت انما جاز في علي في خاصة لانهما بمعنى الحال من بين سائر حروف الجر فتناسبا
معناها فان قلت قد دخلا على كيف قلت انها قد تضمنت معناهما وافادت فائدتهما فكان دخولهما
تكرارا لا جائز لحقه قوله انظر الى كيف يصنع اطنه ضيعه امرؤ اللغة قوله انا ومن ابك الطرب
يريد على اي حالة ومن اي جهة رجع اليك الطرب ثم بين انه جاء من جهته لان حبه الصبوة فقال من حيث لا

يدر في الليل

بلغ

ضيوه ولا ترتع يعني بالذنب قوله فاصبحت انى تاتها تشجر بها الضمير عائد
على الداهيه والاشتجار الاشتباك والاضطراب يقال شجر الراكب اذا خالف بين رجليه فرفع احدهما
ووضع الاخرى وهي تركيبه شرنبغه الشقوط موكيا هاتاتها او في التجبير فادمه الرحل حزنه ومونه
شبه هذه الداهيه بالدابه الشموس يعني على اي جانبيها اتيتها اشتبكت واضطربت ولبيد في هذا
البيت يخاطب نعمه عامر بن مالك وكان قد صار جارا للبيد بالسيف المركبات وهي على ضروب
احدها انه كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبه وقد ذكر الشيخ عله بنائها في الفصل الثاني قوله
اثنا عشر قلنا انما اعرب من بينها لانه تحذف نونه اشبه المضاف فبطل كالآخر لان للمضاف حكم الانفصال
فاعرب فان قلت ان النون لم تحذف لاجل شبهه بالمضاف فكيف يحصل وجه الشبه قلت ان علة
حذفها انه لما مزج الاسمان صارت نون التثنيه وقعت بعدها اسم على وجه الاتصال فاشبه المضاف اليه
فحذفت وبحذفها قوي الشبه فاعرب فصل والذي يفصل بين الضربين ان ما تضمن ثانيه معنى حرف
بني شطراه لوجود علتي البناء فيهما اما الاول فلتنزله منزلة صدر الكلمة من عجزها واما الثاني فلانه
تضمن معنى الحرف ان قلت في هذا الكلام تدافع وذلك ان تضمن الثاني معنى الواو يقتضي ان لا يتنزلا منزلة
كلمة واحدة لان لازم العطف التغاير وتنزل الاول منزلة الصدر يقتضي ان لا يكونا كلمتين قلت
انما يلزم التدافع لو كانت جهة الكلمتين واحدة والجهة مختلفة فمن حيث تضمن معنى الواو ومن حيث المعنى في تقديره اسماء
كالكلمة من الظاهر من اللفظ الاترى الحكم على خمسة عشر جميعا من جاني خمسة عشر رجلا بانه الفاعل
فصل والاصل في العدد المنيف على العشره ان يعطف الثاني على الاول فيقال ثلثه وعشر فمزج الاسمان
قلنا انما خص بالمزج دون ما فوقه وما دونه اما ما دونه فلعدم تعدده واما ما فوقه فلانه لم يكثر كثرتها
قوله وحرف التعريف والاضافه لا تخلان بالبناء قلنا اما اللام فلا خلاف فيها واما الاضافه ففيها
خلاف الاخفش واعلم ان مذهب الاخفش هو القياس من وجهين احدهما انه قد ثبت في اسم لا انه اذا اضيف
اعرب واذا افرد بني فاذا كان الاضافه قريبه من جعل الاسما وعله بنائه وبناء هذا النوع انما هو
تضمن معنى الحرف فليس احدهما اولى بالبناء من الاخر الثاني انه قد اعرب اثنا عشر لشبه الاضافه
فهو مع محضها احق واولى وقد اجيب لسيبويه عن الحجه الاولى بانه لا ننكر ان الاضافه ترجح
جانب الاسميه فيجب الاعراب لكن منع هاهنا من الاعراب مانع وهو انا اما ان نعربهما جميعا او احدهما
الاول باطل لانه يؤدي الى تعدد الفاعل في نحو حصل لي احد عشر درهما وباطل ان اعربنا احدهما فاما
الاول فليس بالمضاف واما الثاني فيبعد الاعراب عن تضمن معنى الواو ولمصيرهما اسما واحدا معربا
على اخره فيرتفع التركيب بين الاسمين اذ صار بمثابه خمسة لا ان ثلثه او اربعه خمسه فيلزم اعرابها
فيتعدد الفاعل كما قدمنا وليس للخصم ان يقول يكون مثل بعلبك في بناء الاول واعراب الثاني حين يرفع

المتضمن للحرف

المتضمن للحرف لان كل جزء منهما حينئذ يفيد معنى مخصوصا كقولنا واحد اثنان بخلاف بعلبك
واما احتجاج الاخفش باثني عشر فاجيب عنه بان شبه الاضافه ازال علة بنائه وهو مصيره كالجزء
والاضافه لم تزل الثاني لم يخرجه عن تضمن الحرف وان كانت مرجحه للاعراب لكن لما تعذر الاعراب بقي سبب البناء
على تاثيره وهنا كان لم يثبت نونه فان قلت فيما فرق الاخفش بين اللام وبين الاضافه حيث جعل الاضافه
مؤثره دونه قلت حاصل الجواب ان الاضافه اظهر العاملين اثرا لانها كما يظهر اثرها من حيث
المعنى يظهر من حيث اللفظ من جر المضاف اليه ويسقط التنوين من المضاف فكانت اقوى العاملين على استرجاع
الاعراب قلت الا ترى انها لم تسترجع الاعراب في غير هذا الموضع بخلاف الاضافه فقد استرجعته في
ما لا ذرع قوله وان سمي رجل بخمسة عشر كان فيه الرفع والابقاء على الفتح قلنا اما الاعراب فبالنظر
الى انهما كلمتان ممتزجتان سمي بهما فكانا كمعدي كرب واما البناء فبالنظر الى انهما قبل التسميه بهما كذلك
مبنيا على حالهما كما سمي على ما بعد لو سمي به فبنا على الحمل المسمى بها فصل وكذلك ذو ذقول في حيص بيص
قلنا الشيخ في شيء فصيل عله البناء فيهما قد احمله يعني وكان الاصل العدد المنيف على العشره عطف
الثاني على الاول كذلك الاصل هنا وفيما جاء من نحو حيص بيص لان الاضافه وكان الخاص بين
الشي بعد ان يقدم نحوه ولهذا قال تموج باهلها متقدمين متاخرين وبيان طريقه في اللف والنشر ان
متقدمين للحيص ومتاخرين للبيص وانما نستفهم قوله متقدمين على قدر ما وكان القياس حيص بوض لكن
اتبع الاول الثاني كما قالوا عيين حيرا من الغيين بحره قوله وي وهله من البلاغي الوهله كال قوله وشغر بغر
بخره قلنا الشحره من الشجر والبحره من البحر وكان المعنى لقيته مشجرا ومبحرا اي في الشجر او البحر وجعلت
عباره عن عدم الشاتر بينهما لانهما جهتان متسعتان مبسوطتان يفقد فيهما الستر او عن المرئيات
فيهما هذا معناهما في اللغه والمعنى الاخباري انتحسه بالحرمنا لكن له جهة لا يستتر فيها شي
على سبيل المجاز قوله ويقولون شغر بغر بالسوى قلنا بغره بالنون يعني نحو السهر وهو اولى له
يعني اسمه بالخر مرسل قوله وهو جاري بيت بيت قال في التخمير اعلم انهم لا يجعلون هذه المركبات
اعني بيت بيت وصباح مسا بمنزله اسم واحد الا اذا ازيدت كال او الطرف والقياس الاضافه قال
ابن السراج واذا قلت ياتينا في كل صباح مسا اضفت لانه قد زال الظرف وصار اسما خالصا قلنا
يريد والله اعلم انك تضيف صباح الى مسا وتعرب لانا قد بينا ان المزج انما هو في حال الظرفيه ودر حكم
يزوالها قوله اي بيت الى بيت او بيت لبيت اي هو جاري ملاصقا قلنا بين بهذا امرين احدهما ان
الحرف المتضمن معناه هو الى او اللام والى هاهنا للانتهاء كانه قال ناحيه بيته منتهيه الى
بيتي واللام هاهنا هي المضعفه كانه قال بيتي ملاصق بيته لا امر الثاني انه في معنى الحال ولهذا قال
اي ملاصقا فكان قوله بيتي الى بيته افاد فائده ملاصقا كما افاد قوم الى في فائده مشا فهما لحاله في

حال البناء النصب على الحالية والعامل فيه ما في حاذى من معنى محاذٍ وصاحبه ضمير مقدر
يعود إلى ما يعود إليه هو وهو الفاعل في محاذي (اي محاذياً) وإنما لم يكن من البناء في حاذى لأن الحال من المضاف إليه
قليله نادرة إذا كان المضاف عاملاً قوله أي في كل صباح ومساء هذا ونحوه مقدر ظرفاً لا حالاً وجعل
ابن الكل صباح ومساء من لوازم الظرفية وهذا التفسير يدفع قول الخوارزمي من الشراح أن الصباح
الإضافة لأن معناه مع صباح من لوازم الظرفية الإضافة أتيتك في صباح كل مساء وعند البنيان
في الصباح لا المساء وعلى تفسير الشيخ هو واضح بالإتيان في الصباح والمساء فافهم أنه الجامع بينهم
فإن كان قوله لها في معنى صباح مساء فاقتا لما ذكره بعض النحويين فهو أقرب إلى المعنى المفهوم من صباح
مساء لكن علة بنائه تضييع وتفسير الشيخ مطابق لوروده مبنياً والله أعلم بأصح القولين إلا أنه يعضد
أنه قد روي عن العرب إضافة صباح إلى مساء ويوم إلى يوم قال ❊ ولولا يوم يوم ما أردنا جزاءك والقروض لها جزاء ❊
قيل والإضافة في هذا البيت متعينة واجبة لأنه بمعنى شدة يوم ولم يثبت المزج إلا حال ظرفيته كما
قدمنا ويعضد تفسير الشيخ أنه لا معنى لإضافة يوم إلى يوم إذا استعمله ظرفين جمعاً من دون تأويل
لأحدهما كما في البيت ولا يستقيم المعنى مع تركيبهما إلا بتقدير العطف فيكون كصباح ومساء قوله من
اشعر عليه صيغته هو بالضاد معجمة بمعنى يفرق قوله فتعدد بعد النجم قيل يعني الثريا
قلت ولا يبعد أن يقصد نجماً آخر لأن البرهة مقصور عليها بدليل قوله بعده نجم هاج ليلاً
أي غشيت السحاب ضوءه إلا أن يكون هذا الكلام بدلاً في الغرب فيهم أنها يقصد الثريا قوله والميم
بدل من الباء ولنا يعضده أنه قد ورد بذر ما بالباء قيل ذو شذر مذر في القاموس وكسرها قوله
أي تستخبث وتستثير قال إسماعيل بن حماد الجوهري الاستخباثة مثل الاستنباثة بمعنى الاستخراج
استخبث الشيء إذا أضاع في التراب وطلبته فإن قلت فما معنى قولهم تركوا البلاد حيث
بيث على هذا التفسير قلت معناه فرقوا جموعها وبددها كما تفرق مجموع التراب حين تطلب شيئاً
ضاع فيه فصل في خاز باز سبع لغات من التجبير الأولى بالكسرتين والثانية بالفتحتين والثالثة
بكسر الأولى وضم الثانية والرابعة بفتح الأولى وضم الثانية والخامسة بضم الأولى وكسر الثانية والأخريان
جلسان قال ح معناه أن تنا جزئي خاز باز مشكل لأنه إن كان مفرداً فبناؤه لا وجه له وإن
كان مركباً لم يمكن تقدير علة للبناء سوى واو العطف كما في خمسة عشر ولا دليل عليها من جهة كما في أخي
قلت ولهذه العلة فصله الشيخ منها حيث أجملها فقال ومنه خاز باز أي لعدم تمحض تقادير هادمه
لأنه اسم عين بمنزلة بعلبك وحضرموت وخمسة عشر إذا سمي به والذي يمكن في توجيه بنائه أن الفعال
الله لما لم يرد المسمى الحرفين علم أن أصله أصل خمسة عشر لا بعلبك وأخواته فإنه قد ورد
معرباً فعلم مخالفته لخمسة عشر في أصله لأن الأحكام إذا اختلفت في ألفاظ متساوية جاز تقدير

مقتض لها فخلف لئلا يهدم القواعد المعلومة ذكر معنى ذلك ح قلت ويقربه ما ذكر في
التجبير من أن أصله حازي باز من حزاه بحزوه إذا قهره وجهه معنى التطاول وبازي من البروان
وهو الوثوب وبزا عليه إذا تطاول ومنه سمي البازي بازياً لتطاوله على سائر الطيور ففيهما
جميعاً معنى التطاول فأوضح أن أصل هذا الاسم في هذه المسميات صفة كأنك قلت حازٍ وبازٍ أي
متطاول فالعشب لنموه والذباب لعضه الحيوان وأذاه له ففيه تطاول وصوت الذباب
لأنه صياح فيه تطاول وفي الداء لأنه يقهر الحيوان كأنه وفي السنور غير خفي لأنه يتعرض للحيوان ويصيده
فيقتله هكذا في التجبير وهذا يقوى علة البناء ثم علل اللغات فقال الكسرتان للدلالة على الياء والفتحان
تشبيهاً بخمسة عشر وأجرى مجرى الصحيح كما قالوا بأن بضم الزاي للبازي الطائر والثالثة تشبيهاً
بمعدي كرب أو هو كذلك في الحكم والرابعة تشبيهاً بحضرموت والخامسة على أن الأول مضاف والثاني مضاف
إليه كما قد جاء في حضرموت اللغة البيت يصف فيه ناقة وقبله ❊ زعيتها أكرم عود عوداً ❊
زعيتها الصِّفصِل والتعضيدا ❊ وبعده ❊ بحيث يدعو عامر مسعوداً ❊ ونمار عيان كأنه يدعوه
فرحاً بالخصب السنم المرتفع المحمود المطور وفي البيت الثاني يصف عشباً وقبله ❊
تفقأ فوقه القلع السواري ❊ القلع جمع قلعة وهي القطعة العظيمة من السحاب والسواري جمع
سارية أي تسري بالليل وهو لعمرو بن أحمر الباهلي أنشد سيبويه شاهداً على الجرباز قول الشاعر
مثل الكلاب تهر عند خرابها ورمت لهازمها من الجرباز ❊ فصل أيعل هذا بادي بدي قلنا
هذا وأيدي سبا من باب بعلبك لا من باب خمسة عشر واعلم أن أفعل صيغة أمر وهو عليه سؤال
وهو أنه إذا كان الجزء الثاني لم يطرأ عليه سوى التخفيف ولبس ما ضم الحرف وبناؤه مشكل فلو حكموا
بإعرابه كان أحسن قد قال الخوارزمي بادي بدي وأيدي سبا من باب الإضافة لا من هذا الباب
وأحسن ما يوجه للأكثر أن العرب لما رأت أيدي سبا وبادي بدي في حال النصب ساكني الياء مفيدة
فائدة المفرد وهو الابتداء والتفرق من دون نظر إلى مدلول كل جزء منهما على انفراده صار كالفعل
المسمى به مع فاعله في دلالة الجزئين على معنى واحد فبني لذلك فإن قلت كيف يكون بادي بدي حالاً
مع إضافته قلت هي إضافة لفظية مثل معلوم ضمنه وذلك لأن بادي اسم فاعل وبدي مصدر
فصار مثل ضارب ضرباً لا تضيفه قوله وفي حديث زيد قلنا هو شاهد الهمز فصل في معدي
كرب لغتان قوله والثانية الإضافة قلنا الأولى أرجح لأن من أضاف كان القياس نصب يا معدي
في حال النصب كالمنقوصات المضافات ولم يفعل فدل على ضعف شبهه بالمضاف ولأنهم منعوا الثاني
الصرف ولا علة سوى المزج وإن كانوا شبهوه بالمضاف وفي التجبير أن الجزء الثاني مؤنث يمنع وهو
ضعيف جداً وقد تقدم تفسير معدي كرب وسأن أصله الكنايات وهي كم وكذا
وكيت وذيت قلنا الكنايات فأما كم فالاستفهامية فلتضمنها معنى الحرف وأما الخبرية فلشبهها

بها في اللفظ وفي اصل المعنى وهو انها كناية عن العدد او لتضمنها معنى الانشا او لشبهها بالحروف
لكونها على حرفين اما كذا فلشبهها بها اي في معناها او لانها كاف التشبيه دخلت على ذا اسم اشارة
كناية واما كيت وذيت فلانهما كنايتان عن الجمل فكما اشبهتا قوله عن الحديث والخبر قلنا الحديث
يعم الخبر والانشا والخبر لا يدخل فيه الانشا قوله كذا اي كذا درهما قلنا نصب مميز كذا كنصب مميز
كم ونيابتي وقد يفرق بين كذا كذا وبين كذا وكذا بجعل الاول للعشرة وما دونها والثانية
للالف الفارق التمييز والذي للمتعين عليها الى العشرين والثالث لما فوق العشرين فصل ذكر على
وجهين قوله والاستفهامية تنصب مميزها مفردا كمميز احد عشر قلنا انما جعل مميزها على مميز احد عشر
واخواته في الافراد والنصب لانها وسط العدد والحمل على احد الطرفين تحكم واما الخبرية فقياس
مميزها في جره وافراده حيث يفرد على مميز مائة لشبهها بها في معنى التكثير وجمله حيث
يجمع مميزها على ثلثة واخواته وانما جاز ذلك فيها دون مائة والف لان لفظها لم يصرح بالكثرة
كما صرح بها في ما يجمع لهذا الغرض فصل وتقع في وجهيها مبتدا ومفعوله ومضافا اليها اعلم
انها عند البصريين لا تقع الا صدرا ومن ثم لم تقع فاعلة ولا على وجه يلزم منه تقديم العامل الا
اذا كانت مضافا اليها اغتفر تقديم المضاف لانه متعذر التاخير او لان الاستفهام منسحب عليه
فتصير الكلمتان للاستفهام فلم يتناوله ان تكون مبتدا او معمولة لفعل بعدها ان تسلط عليها
مفعوله او ظرفا او مصدرا نحو كم رجلا ضربت وكم يوم صمت وكم ضربة ضربت فان سلط على ضميرها
كانت مثل زيدا ضربته الا انك تقدر ناصبها بعدها لما تقدم وان لم يتسلط عليها ولا على
ضميرها كانت مبتدا نحو كم رجلا قام قوله وتقول كم منهم شاهد لك على فلان وكم غلاما لك ذاهب
قال ح ما معناه انه بين بهذا ان ما يصلح صفة للمميز يصلح خبرا لها وهو واضح قال في التحيز مية
في كم منهم شاهد خبره ومنهم في محل الرفع صفة لها وشاهد خبر قال ويجوز ان تكون هي الاستفهامية
قال وكم في كم غلاما لك ذاهب هي الاستفهامية وهي مبتدا ولك صفة للمميز وهو غلام وذاهب الخبر
فصل ومميز الاستفهامية مفرد لا غير وقولهم كم لك غلمانا المميز فيه محذوف والغلمان منصوب
على الحال قلنا غلمان حامد لك مملوكين وخادمين فصل واذا فصل بين الخبرية وبين
مميزها نصب في هذا سوالان احدهما لم جاز الفصل هاهنا بين التمييز ومميزه ولم يجز في
عشرين درهما الثاني لم لا يثبت مضافة فكيف جاز الفصل بغير الظرف والجواب
اما على الاول فالاصل في كل كلمتين لا تصيران كالكلمة الواحدة صحة الفصل وعشرين درهما
كالكلمة الواحدة دون كم رجلا ونحوه لان مميز عشرين لقصد به تبيين مدلول عشرين من
اول الامر وانما جي بعشرين لتبيين عدد هذا المدلول لا لتبيين ذاته فصارا كالكلمة الواحدة
التي تدل على العدد والذات جميعا نحو رجلان فلم يجز الفصل كما لم يجز فيها وان جا فنادر نحو ه

ثلثون

ثلثون للمهجر حولا كميلا ام وبلا ذكره فانها مبهمة لا تدل على خصوصية مميزها فلم يكونا
كرجلين فظهر الفرق واما الثاني فانها مع الفصل بطل اضافتها الا ترى الى نصب مميزها
فيه مع مميزها كلمتين منفصلتين بخلاف المضاف والمضاف اليه فان قلت فما وجه نصبه
قلت لانها في التقدير المختار مضافة الى مميزها كرجل رب دار داود فمع الفصل بطلت الاضافة
وعاد التمييز الى النصب كما في رطل زيتا قوله وقد جاء الجر قلنا اما الكوفيون فالفصل بين المضاف والمضاف
اليه واما تقديرهم اللغه على البيت الاول اذا كاد من لا قاه اختول وقد يروى
احتمل وهما بالحاء المهملة ومعنى احتول احتال وهو من الحيلة قال الجوهري قلبت ياؤه واوا
لاجل الكسرة وتشاني في البيت الثاني اطنبه اثم رجل يعني الشاعر ان ناقته تؤم هذا الرجل اي
تقصده ودونه من وهاط الارض مجدودبه الغار عبارة عن شقة الوصول اليه في التحمير مجدودبا
عارها من باب تحيته سهم ضرب وجيع فصل وتقول كم غيرك لك وكم مثله وكم خيرا منه لك قلنا
بين بذلك ان غيرا ومثلا لا يتعرفان بالاضافة ولهذا وقعا تمييزا او صفة للتمييز مضافين وكذلك
خيرا منه لان ما تقدم في المبتدا والخبر يوهم انه معرفة وليس كذلك وانما هو اقرب النكرات الى المعرفة
فصل وقد ينشد بيت الفرزدق قوله والرفع على معنى كم مرة حلبت على عماتك قلنا ان اراد بهذا التقدير
تبيين الاعراب فهو وهم لانه جعل عمات فيه فاعلا لحلبت وهو في البيت مبتدا وحلبت خبره وكم
ظرف ومتعلق بحلبت واذا اردت تبيين الاعراب في الرفع قلت كم مرة او حلبة عمة لك حلبت علي فكم مصدر
او ظرف على حسب التقدير وعمة مبتدا مخصص بلك وحلبت علي الخبر وان اراد تبيين المعنى فهو فاسد
ايضا لان التكثير مع الرفع انما هو في الحلب لا في العمات كالنبات بل هي واحدة والشيخ قال عماتك هكذا
قال ابن يعيش وهي في البيت تحتمل الخبرية والاستفهامية فالخبرية حليته المعنى في الذم والاستفهامية
على معنى انه البس على الفرزدق كمية الحلبات او الحالبات لكثرتهن فيسال عن عددهن تهكما
به واعلم ان كم مع نصب عمة وجرها لا يحتمل سوى انها مبتدا وحلبت الخبر اللغه الفدع زيغ
الكف وعظم الساعد من الخدمة وعشارا ثم جمع عشرا واصلها الناقة التي مضى عليها عشرة اشهر من حملها
ثم كثر حتى سميت الابل عشارا او قيل فصل والخبرية مضافة الى مميزها عاملة فيه
قلنا هذا ارجح من قول من قال العامل الحرف المقدر لان تقدير الجار قليل ووجه القائلين
هذا دون غيره بروزه فيه وليس هذا القول كقول من قال العامل الحرف في غلام زيد الحرف المقدر لان
هذا تقدير كم تامة منونة ومن حصره مثله لو نونت غلام وجررت زيدا باللام المقدرة
بخلاف اهل ذلك القول فانهم لا يقدرون تمام غلام بل مضاف لفظا ومعنى والعامل الحرف المقدر
ومن اصناف الاسم المثنى قلنا احده ما ذكره ويرد عليه سوالان

اخرهما اسان وانه داخل في الحد الثاني غيبان للحاسة وعبل لما فانه يدخل ومن حق المثنى ان يكون
من الجنس **والجواب** اما اسان فلنا فيه شوامسلكان احدهما ان نقول قد خرج بقوله
زيادتان فان الفا اثنان ليست زائده ونونه والا كان اسما معربا على حرفين وهو لا يوجد وذلك
لان الهمزة في اوله زائده اتفاقا لانها همزة وصل المسلك الثاني وان كانا زائدين اعني الالف والنون
فليسا لا لحقس لاخر اسم مفرد اذ لم يستعمل شرح بقوله ما لحق اخره فلما لم يكن له مفرد علمنا
انه وضع بزيادته ليدل على العدد كوضع سلمان على مدلوله واما عينان ونحوه فالمسئلة خلافيه
فالذي عليه الاكثر انه جائز ونجيبهم ما قد ورد في نحو قوله صلم الابرى ثلث كالا احد الاثنين القلم
احد اللسانين ونحوه كثير ومنعه ح الاشاذا وحجته ان التثنيه كالجمع المصحح ان علامتها دلت لتدل
على مدلول منضم الى مدلول اللفظ المثنى كما ان الجمع المصحح لا يكون الا من جنس واحد كذلك التثنيه واما
ما احتج به المخالف فانما ورد على طريق التشبيه والتجوز لا على جهة الحقيقه **قوله** لتكون الاولى علما للقسم
والاخرى واحد **ان قلت** اذا كانت علما لذلك فان علم الاعراب **قلت** هي في نفسها علم لذلك ونفسها
علم للاعراب هذا مذهب سيبويه والاخفش يقول هي في نفسها اعراب **قوله** والاخرى عوضا من الحركه والتنوين
قلنا هذا مذهب اكثر البصريين ومذهب الكوفيين انها عن التنوين فقط واحتجوا بانها تسقط للاضافه
والذي يسقط لاجل الاضافه انما هو التنوين لا الحركه واحتج البصريون بانها تثبت مع اللام فلو كانت
عن التنوين فحسب لم تثبت معه واختار التفصيل وهو انها مع اللام عوض الحركه فقط ومع الاضافه
عوض عن التنوين فقط ومع فقدهما عوض عنهما قلنا وهذا التفصيل غير جيد لان الاضافه انما تثبت بعد
ان تثبت النون لفظا او تقديرا فكيف يكون في الاسم في اول دخولها عوضا عنها فاذا اضيف وحذفت
قال هي عن التنوين بحسب المحذوف هي بعض تلك التي دخلت عوضا عنهما جميعا فهذه من الضعف على ما ترى
واما ابن مالك فقال قولا حسنا وهو انها في الرفع توهم الاضافه او الافراد لا عوض عن احدها **قوله** ومن شانه
ان لم يكن منقوضا ان سعضيغة المفرد فيه محفوظة قلنا اراد بالمنقوص هنا المقصور **قال ح**
ما معناه ان هذا خلاف الاصطلاح المعروف لان المنقوص في الاصطلاح انما هو باب قاضي قلنا والشيخ
نقله كما وجده في كتاب سيبويه وقد فسره السيرافي في شرح الكتاب بالمقصور وقد يفسر المقصور بالمنقوص
في كلام ابي علي في الشيرازيات فهذا المعنى ان المقصور من قصرته اي نقصته قال تعالى ان يقصروا من الصلاه
اي ينقصوا **قوله** ولا يسقط تا الباب الا في خصيان واليان قال الخوارزمي لاخرهما مجرى شي واحد عن
فتى وذلك انهما منه صفتان لا يمكن الانتفاع باحدهما الا مع الاخر وهذا من باب تطبيق اللفظ بالمعنى
قوله وسقط نونه بالاضافه قلنا اما على اصل الكوفيين ابن مالك فجلي واما على اصل البصريين فمشكل الوجه
لهم انها لما عوضت عن الحركه والتنوين وجب حذفها للاضافه كحذفه **اللغه** خلفتا البطان مثل بضرب

في شده الامر واصله ان حزام الفرس في اثنيه التثنير لا يلتقي حلقتاه عند شدها فاذا طال
الشيء واكرى زقت فشلس وله لا يزال يستاخي حتى يلتقي حلقتاه وبعد ذلك يتعذر شدادا الشرح على طيه
من لكل اكرام فيمتنع زكوبها فشبهوا تعاظم الشده بذلك **فصل** ولا يخلو المنقوص من ان تكون الفه
ثالثه او فوق ذلك فلنا تر بدل المنقوص ما قدمنا **قوله** ردت الى اصلها قال ح انما ترد لوجوب تحريكها
وانما وجب لوقوع الالف بعدها وانما لم تحذف لان الحذف انما يصار اليه حيث يتعذر بقيه الاسم على حروفه
الاصول وهي هنا ممكنه **فان قلت** ان القلب يستلزم في نحو عصوان الاعلال فعود الى ما فررت منه **قلت** لا
يستلزمه لان الصحيح معتفر اذا كان بعد حرف العله الف كما تقدم **قوله** فان اميلت قلبت يا قلنا
لئلا سع عنه اسباب الاماله عن كمل **قوله** والا قلبت واوا كقولك لدوان والوان قلنا في التحيير ما
معناه انه حض بالقلب الى الواو ولان عدم الاماله دليل كون اصلها الواو قلنا وهذا بعيد فان
الحروف والاسما المبنيه المتوغله في البنا لا يحكم لالفاتها باصل من واو ويا ولو حرزه بان قلبها
الى اليا يوهم صحه الاماله فيعدلوا عنها لكان اجود **قوله** وان كانت فوق الثالثه لم يقلب الا يا قلنا
اورد هذا اعتراضا على قوله لان الرباعي ثقيل بكثره حروفه فعدلوا معه الى الاخف وهو اليا **قوله**
واما مذروان وثنايان قلنا اورد هذا اعتراضا على قوله ان الرباعي يقلب الفه يا مطلقا واجاب
بان التثنيه فيه لازمه نعني لما لم يسمع مذرا مفردا وانما وقع مثنى كان الواو لم تقع طرفا وانما
هي نظير نزوان وشيروان فلم يقتض الثقل تغييرها لان التغيير انما يطرا على الباطل الا واخر **فان قلت**
هذا وجه ايراد مذروان فلم اورد ثنايان وهو باليا **قلت** هو وارد على الصل ذكره متاخرا وهو ان
الهمزه المنقلبه عن حرف اصلي يبقى همزه ويجوز القلب وثنايان ملتزم فيه القلب وعلته انه
لم يسمع ثنا بالهمز فصار كالاسم المفرد الذي باوه متوسطه كبنيان فلم يكن لقلبها همزه وجه ولكن
الشيخ اورده نظيرا لمذروان ولم يوجر مع سقاوه وعطاوه لانه مقيس عليهما ايضا كمذروان وثنايان
الكلام في شقاوه وعطاوه ان شا الله تعالى **اللغه** العشي الذي لا يبصر بالليل وهو معشوت والحبارى
طائر والمذروان من القوس للذان يقع عليهما الوتر والثنايان من الثني يقال عقلت البعير بثنايين اذا
عقلت يديه بحبل **فصل** وما اخره همزه **قوله** اصليه كقرا قلنا لانه من قرا يقرا ومنقلبه ككسا ورداء
لانه من الكسوه والرديه **قوله** وزائده في حكم الاصليه قلنا انما كانت في حكمها لانها للالحاق وسياتي تقريره
وذلك في موضعه ان شا الله تعالى **فان قلت** ما لها من احكام الاصليه حتى قال هي في حكمها **قلت** لانها لم
ترد لمعنى زائد على مدلول اللفظ كالاصليه **قوله** ومنقلبه عن الف تانيث قلنا شيا نقرره في الابدال
من المشترك ان شا الله تعالى **قوله** وهذه الاخيره تقلب واوا قلنا للفرق بينها وبين المقصور ولم يعكسوا
لان المقصور يسبق للاخف **قوله** وقد اجيز القلب فيه تسامح لان ظاهره بعض نقلبه فيها على سوا وليس كذلك

بالهوى الاصلية ضعيف جدا لانها حرف اصلي صحيح ولا وجه لقلبه كما في غيره من الحروف الصحيحة
قوله والتي لا الف قبلها فابدالها الصحيح قلنا المناسبة نظيرها الذي بالتي عليه قدمهم واما كان ابدالها لان
القلب الواجب او الجائز انما كان في المدوده لاشتمالها بين الالف التي قبلها والف التثنيه ووجب الزايده
المحض للتثنيه على انها ابدا لان الثبوت مستحق للاصلى فلما لم يعرض استثقال **اللغه** القراء المتنسك قال
بيضا تضطاد القوى وتستبي بالحسن قلب المسلم القراء والوضاء شديد الوضاءة وهي حسن الوجه
قال والمرء يلحقه بفتيان الندا خلق الكريم وليس بالوضاء والغلبا اخرى الغضبة للتي ثقلان العنق
والحزبا معروف والرشا بفتح الراء لبد الطيبة والحدا بفتح الحاء والدال المهملة الفاتن والرأس **فصل**
والمحذوف العجز يرد ولا يرد قلنا انما رد في اخ واب وجوبا لانها اسماء التزم التعويض من لاماتها
في الاضافة ففي التثنيه اولى واحق لانها بمنزلة المفرد احدهما ولم يرد في يد ودم ونحوهما لان الحذف فيهما
مستمر الوجود في جميع الحالات تضارت كالتي لاحذف فيها **اللغه** البيت الاول في مدح محلم وهو من
ملوك اليمن وتضام من الضيم وهو الظلم وتهضما من الهضم وهو الكسر وهو هنا مجاز واما البيت الثاني فاراد
به انا لو ذبحنا على حجر واحد لما امتزجت دمانا بل تمايز يصف ما بينهم من شدة العداوة **فصل** وقد
يثنى الجمع على تاويل الجماعتين قلنا انما احتاج الى التاويل لان تثنيته على غير القياس لان صيغة الجمع تغني
عنها في افادة التعدد لكن قد ياتي في بعض المعاني ما يحتاج الى تثنيته كالعيس والابل **اللغه**
مهما ما علمتم قيل من ترك الضيف فتنكبوا اي فتنحوا اعرابها وخذوا من لا اخر ضيا منكم العادة الزاهبه
ومنه عار قريش بن عمر يوم ابانين والبيت الذي انشده ابو عبيدة قبله
سعى عقالا فلم يترك لنا سبدا فكيف لو قد سعى عمرو عقالين لاصبح الحي اوبادا البيت يعني سعى عمرو
في عقال وهو صدقة عام فلم يترك لنا شيئا يقال له سبد ولا لبد وقوله لاصبح جواب لو في البيت الاول
والاوباد الهلكى يعني باخر البيت انه لو سعى في صدقة عامين لاجحف باهل المواشي حتى يهلكوا ولم يجدوا
عندهما ومنه في الهجاء اي الفرقتين جمالا تحمل اثقالهم واسلحتهم والله اعلم قوله لقاحان لقاح جمع
لقحه من الابل وضربت الى النجم تبقلت من خشن التبقل يعني انها اكلت البقل من [illegible] الاعب **فصل**
وتحمل الاسان على لفظ الجمع اذا كانا متصلين قلنا يعني بالجمله التي تضاف اليها كالرؤس والايدي ونحوهما
وانما لزم ذلك كراهة الجمع بين تثنيتين فيما تاكد اتصاله لفظا ومعنى في ذلك انه يؤدي الى ضرب من التداعي وهو
ان شدة الاتصال بالغ في تقربه من المفرد والتثنيتان بالغان في بعده منه فيتدافع واعلم
ان الافراد يقوم مقام الجمع في ذلك بقول وجههما وراسهما قال كانه وجه تركيين قد غضبا واعلم
ان الكوفيين يشترطون في المجي به على صيغة الجمع ان يكون العضو واحدا كالوجه والراس والقلب وعللوا
ذلك بانه في غيره يؤدي الى اللبس وهو ضعيف لقوله تعالى فاقطعوا ايديهما والمراد اليمينان قوله ولهم

بقولوا في المفصل اقرانيهما قلنا لان القياس في التثنيه ولا موجب للعدول عنها **اللغه** قبل الرجز
ومهمهين قذفين مرتين ظهراهما مثل ظهور الترسين وبعده جبتهما بالنعت لا بالنعتين يعني انه لم
يهتد الى طرقهما بدليل يدله بل كفاه وصف السبل فيهما مرة واحدة لا مرتين والله اعلم **ومن اصناف
الاسم المجموع** قلنا هو ما دل على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما على ما قد قرر في غير هذا
الكتاب قوله فالذي بالواو والنون لمن يعلم في صفاته واعلامه قلنا يعني في بعضها والا دخل حمزة واحمر
وليس كذلك قوله والذي بالالف والتاء للمونث في اسمائه وصفاته قلنا يعني ايضا في بعضها والا دخل حمرا
وطالو ولم يشترك كذلك قوله والباقي بغير قلنا يعني في بعض الصفات ايضا اذ بعض الصفات لا يجمع الا مصححا
كمكرم ومكرم على ما سيأتي **نعم** قد تقدمت علة اعراب المجموع بالحروف مفصلة في اول الكتاب
اللغه ثبون جمع ثبة والثبة الجماعة وقلون بكسر القاف جمع قلة بضمها وهي عود يلعب به وارضون
بفتح الراء جلي واحرون جمع حرة وهي ارض ذات حجارة سود ويجمع على حرات وحرار وحرون وحرون
واحرون بهمزة مكسورة واوزون جمع اوزة وهي والضبة الوز والوز الحجل **فصل** وقد يجعل اعراب
ما يجمع بالواو والنون في النون قال لم بات هذا على شذوذه الا في اسماء جمعت جمع التصحيح على غير قياس
كانها كانت تستحق جمع التكسير فاعطت اعرابه قلنا وقد جاء في غيرها قال ماسنحي ولا ميت هشد لما
الدالحان من بعد اللبيين وقال ولد لنا ابا حسن علينا اب بر ونحن له بنين **قوله** ويلزم
الياء قلنا نقص التبديل لان الاعراب لا يكون بشيئين وخص بالياء لخفته **اللغه** قوله دعاني من نجد
يعني انه كان من ذكر نجد بعدي فان سنينه البيت كانها كانت شيبتنا حدث وحرة قوله ومضمون
ست تخيم انه توهم من الشعر استصغار حاله وازدراه وبعده اخو خمسين مجتمع اشدي وتحدني مداورة الشؤون
رجل منجذ اي مجرب للامور كانها عضته بنواجذها والمداورة كالمعالجة ذكر الجوهري الشؤون جمع شان
فصل وللثلاثي المجرد اذا كثر عشر امثلة قلنا اعلم ان بعض هذه الاوزان فيه علتان يوجبان منع
الصرف كفعلة وافعل وفعلة لكن ذكر الاوزان بمعناه انه يدخل عليهن التنوين حعله تنوين الموازنه
قلت لعلة يعني الذي يدخل للمناسبة وذلك لان الامثلة التي بعدها وقبلها منونه فاراد
مناسبتها كما في سلاسلا واغلالا لكن في نسخ صحاح ضرب فعلان ومنع افعل وفعله وما وجدت للفرق
وجها واعلم ان الشيخ لم يقصد ان كل اسم ثلاثي مجرد يجمع على العشر كلها ولا على احدها قياسا من دون
سماع الا ترى انك لا تقول في فلس فلاس ولا في فرس فرسان وانما المتبع السماع وانما قصد انهم استقروا
لغة العرب فوجدوهم اذا جمعوا ثلاثيا مجردا لم يجمعوه الا على احد العشر هذه الذي حصل من ضبطه وللشيخ
طاهر في شرح الجمل في هذه الجموع كلام يكاد يهدي الى طريقة القياس في الكفاية نطول بنا عن ايراده هاهنا
قوله وافعال اعمها قلنا لانه جاء عليه جميع امثلة الثلاثي المجرد العشرة التي هي فعل مفتوحا الفاء كالفعل
الى فعل مضمومهما وانت تجد هذه الامثلة من فراخ الى ابال قوله بسم فعال يعني فهو دون افعال في العموم اذ لم

يات مجموعا عليه الالسنه اوران وهي زبد وبراخ وخفف جمل ونبع بوزن صرد وشبع وهي اربعة معدوده لا تجمع على افعال قط واعلم انه رتب هذه العشره وقدم الاعم فالاعم فتفقد ذلك علما وانه لك في هذا الباب لمقتبس **اللغه** رئلان جمع رال مهموزا بوزن فلس وهو فرخ النعام وصنوان جمع صنو وهو الحمل من النمر قال ابو شامه في شرح الشاطبيه لم يسلم الواحد في جمع التكسير الا في صنوان وقنوان جمع قنو وهو العذق قال امرؤ القيس وماك بقنوان من البسر احمرا وخربان بالخا المعجمه جمع خرب بوزن فرس وهو ذكر الحبارى من الطيور واضلع جمع ضلع بوزن عنب وهي احده الاضلاع وبطنان جمع بطن وذوبان جمع ذيب بمنزلة الوسيط وحملان جمع حمل بوزن فرس وهو ولد الشاه وغرده جمع غرد بوزن فلس وهو ما الغين معجمه ضرب من الشجر وقرطه جمع قرط بوزن قفل وهو معروف وجيره جمع جار ونمر جمع نمر بوزن كتف وقد جا حجلى قلنا الماخوذ ما ياتي عليه فعل بفتح الفا والعين كثيرا ذكرها جا قليلا قيل ولم يوجد من الجموع على فعلى بكسر الفا الا حجلى في جمع الحجل وظربا في جمع الظربان بكسر الرا وهو دويبه منتنه الريح **اللغه** صدر البيت فارحم اصيبيتي الذين كانهم حجلى البيت والتربه بفتح السين المعجمه والبا الموحده حوض يكون حول الشجر **فصل** وما الجمعه التا قلنا يعني من الثلاثي **اللغه** لقاح جمع لقحه كسدره وهي الناقه وبدور جمع بدره وهي عشره الاف درهم وانعم جمع نعمه وتير جمع تاره بمعنى مره ومعد جمع معده بفتح الميم وكسر الغين ونوب جمع نوبه وبرق جمع برقه وهي الارض الغليظه وتخم جمع تخمه بضم التا وفتح الخا وهي الهيضه من كثره الطعام وبدن جمع بدنه كبيضه وهي الناقه **فصل** وامثله صفاته كامثله اسمائه يعني الثلاثي المجرد وينبغي ان يكون الامثله كالامثله في العدد وعموم الاول فالاول **اللغه** اجلاف جمع جلف وهو الشيخ الخلق واجناب جمع جنب بضم الجيم والنون وايقاظ جمع يقظ بفتح اليا وضم القاف وحبالى جمع حبط بفتح الخا وكسر البا وهو التخم من الاكل واخوان جمع اخ ووعدان جمع وغد وهو الدني من الرجال ماخوذ من احد سهام الميسر وهو الذي لا نصيب له وزطله جمع زطل بكسر الزا يقال غلام زطل اي ناعم ومنه ترطيل الشعر اي تليينه عن الحسن رحمه الله انه نظر في عيد الفطر الى قوم يضحكون ويلعبون فقال ان الله جعل الصوم مضمارا لعباده ليستبقوا الى طاعته فلو كشف الغطا لشغل محسن باحسانه ومسي باساته عن تجديد ثوب او ترطيل شعر وشيخه جمع شيخ وهو المسن وورد جمع ورد بفتح الواو يقال فرس ورد كانه يكون زهرا لورد لانه يكون بين الاشقر والكميت وسخل جمع سخل بفتح السين وهو ولد الشاه وقد قيل هو بالخا مهمله ثوب ابيض قيل ثوب لا يبرم غزله قال كالسحل البيض جلا لونها ونصف بضم الفا والعين جمع نصف بفتحها وهو الذي في نصف عمره وصنعون جمع صنع بكسر الفا وسكون العين يقال رجل صنع اليدين الصناعه وفي صنع لغات هذه احدها وندسون جمع ندس بفتح الفاو ضم العين وهو الفطن واما جمع المونث ما لا الف والتا فلم يحك فيه عين بعني لم يحك في المونث المفرد الذي لحقته التا الا جمع السلامه

لا التكسير

لا التكسير ووجهه انه اوضح في تاديه معنى مفرده والكمشه المسرعه في عملها وقيل الناقه صغيره الضرع والغلجه مؤنثه علج وهو الاعجمي الكافر فان الخوارزمي كانهم عاملوه معامله اسما لانه يجمع على فعل كثيرا لقربه وتزب **فصل** والموخ الساكن الحشو قوله فان كان اسما تحركت عينه في الجمع اذا صحت بالفتح في المفتوح كجمزات قلنا انما لزم الفتح للفرق بين الاسم والصفه ولو قيد ذلك بشرط وهو ان لا يكون مضاعفا نحو سله ومله كان اجود لانه لا يحرك وسطه لئلا يفك الادغام قوله وبه وبالكسر في المكسور فاها قلنا الفتح للتخفيف والكسر للاتباع قوله وبه وبالضم في المضموم فاها قلنا العله واحده قوله وقد تسكن في الضروره في الاول يعني في مفتوح الفا لانه قد وجب فتحه لما تقدم فلم تسكن الا لضروره قوله وفي السعه في الباقين يعني مكسور الفا ومضمومها وانما اختص به دون الاول لما فيه من الثقل فاسكن اقرب الى التخفيف قوله واذا اعتلت فالاسكان قلنا فرارا من الاعلال قوله الا في لغه هذيل قلنا كانهم اجروه مجرى الصحيح في استدعا التحريك قوله وتسكن في الصفه لا غير فالا في التحريك لان الصفه اثقل من الاسم لتضمنها الموصوف فخففت بالسكون قوله وانما حركوا في جمع لجبه وربعه لانهما كانا في الاصل اسمان ووصف بهما كما قالوا امراه كلبه وليله غم هذا جواب عن سوال تقديره لا يطرد قولك وتسكن في الصفه لا غير فان لجبه وربعه تفتح عينهما في الجمع واجاب بما ذكر **اللغه** الشاه اللجبه التي قل لبنها والربعه المعتدل وفرس ربعه ومعناه انه صاحب شيخ ابن الهامات بالرواح مستريح اخر النهار وبنات زواخه رجوع رفق يعني انه يرفق بمشي منكبيه على صهوه ليلا يكسرها **فصل** وحكم الموش ما لا تا فيه كالذي فيه التا قوله وقالوا عرسات وعيرات قلنا هو عطف على قوله فالوا ارضات بين محل الفتح في ارض والحمل على الاتباع في عيرات الفتح للتخفيف في غيرات فالفتح واما هو في لغه هذيل واما على لغه الاكثر فالسكون **قلت** وفيه نظر فانهم انما منعوا من لغه هذيل للفرار من الاعلال وها هنا لا اعلال لان الاول مكسور والثاني مفتوح ولهذا ان **فان قلت** فانهم منعوا تحريك العين المعتله مطلقا كما حكاه الشيخ وعللهم بما دونه الى الاعلال في بعض الاحوال ومن اين فهم بان عرس وعير **قلت** اما عرس فتصغيره على عريسه واما عير فرجوع الضمير اليها مونثا في نحو والعير التي اقبلنا فيها **اللغه** الاهل الزوجه وعجز البيت الاول اذا ادلجوا بالليل يدعون كوثرا يريد والله اعلم ان هولا القوم لا يهتدون الى الراي سديد كما لا يهتدي الاهل مع الزوج وانما هو صاحب الراي فنزل قيسا منزله الزوج وهم منزله الاهل والكوثر من الرجال السيد الكثير الخير ويعني به قيسا والبيت للكميت رحمه الله في مدح اهل البيت والعيرات التي تحمل الميره والمغال الكرم والغدا الكثير والاعكام الاحمال يعني ان العير التي تحمل الكرم والسودد الاكبر انما تحط احمالها على ابوابهم **فصل** واستغنوا فيما اعتلت عينه من افعل قلنا استغنوا من ذلك لثقل الضمه على الواو واليا قوله وقد شذ اقوس واثوب واعين واسب قلنا علل في التحمر هذه الواو زائده بما معناه انه اراد الفرق بينهما وبين معان اخر جاءت لها اما اقوس فللفرق بين قوس الذي هو سلاح وبين قوس الذي هو اسم للذرع في لغه طي فانه يجمع على اقواس وهو ماخوذ من

قنيت الشي اقوته لغة في قنيته اقتنيه واما الثوب فللفرق بين الثوب المقصود به اللباس
والثوب المقصود به النفس وقد ورد الاثواب بمعنى النفس كثيرا وحمل عليه قول امرئ القيس *
فسلي ثيابي من ثيابك تنسل * وغيره حمل الثياب عن الثياب على سل قلبه عن حبها وغير ذلك كثير مما
استشهد به في التحبير لكن هذا اظهرهما اوردته في ذلك واما اعين فللفرق بين عين بمعنى الجاسة
وعين العموم اي شخصهم فانه يجمع على اعيان واما ابيت فللفرق بين البيت وبين عرمهما ورد على ابيات
ما بهم يسمون ذكري لدولة بابيانها قال ابو الطيب * اولئك ابيات الخليفة كلها وسائر ابيات البلاد الزوائد *
قوله وامتنعوا في الواو دون الياء من فعول كما امتنعوا في الياء دون الواو من فعال قلنا اما
امتناعهم من فعول فكراهة اجتماع الضمتين والواوين ومن ثم قال دون الياء لجوزوا عيون ومنهم
من يكسر الاول نحو عيون كراهة اجتماع ضمتين وواو فان قلت لكم منعتم من افعل كراهة
الضمة على الياء والواو وهي قد حصلت في عيون قلت الضمة على الياء بعد ضمة قبلها ومع حرف علة
يناسب الضمة بعدها اي الياء اخف من الضمة بعد سكون ما قبلها وصحة ما بعدها وذلك مدرك بالضرورة
والعمدة على مجي الواو بعدها لانه لا قد يكسر الاول وانما امتنعوا في الياء دون الواو من فعال
فلم يقولوا في نيب نياب وقالوا في ثوب ثياب لانهم لو جمعوا الياءي على ذلك كانوا جامعين بين كسرتين
اصليتين لان الياء الاصلية كالكسرة بخلاف المنقلبة عن واو فهي كالحرف الصحيح لما لم يكن الياء اصلية
فووج وسوو ومنع عرجهم جمع فوج وهو الملا من الناس وساق وهو معروف **فصل** ويقال في افعل
وفعول من المعتل اللام ادل وايد ودلي ودمي قلنا اما ادل فاصله ادلو تطرف الواو وانضم ما قبلها
فقلب الواو يا والضمة كسرة فصار كقاض واما ايد فكقاض فعول هذه ادلي وايدي ومررت بايد
وادل ورايت ادليا وايديا واما دلي فاصله دلوو بواوين واو الجمع ولام الكلمة فقلبت اللام وهي
الاخرة ياء لشبهها بالواو ~~التي قبلها بالواو~~ المتطرفة التي قبلها ضمة لان الواو كالضمة فاتفقت الواو
والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء الاخيرة واما دمي فاصله دموي فاعل
كذلك قوله والواو نحو وفتو يعني في جمع نحو وفتى يريد ان الواو المتطرفة التي قبلها واو وقد جاءت سالمة
كما في نحو كان هولا جعلوا الواو الاولى كالصحيح الساكن وقد جاء قلب الياء التي قبلها واو الى الواو كما في
فتو والقياس العكس قوله وقد يكسر الصدر قلنا كراهة الانتقال من الضم الى الكسر قوله كانه جمع قسو في العدد
قلنا لان جمع قوس على فعول قووس لكن كرهوا لما تقدم فاخروا الواو في المفرد الى موضع اللام
فصار قسوا ثم جمع جمع دلو على فعول الا انه لم يرد فيه ضم الا ولكلا في **فصل** وذو النيا
من المحذوف العجز كجمع بالواو والنون مغيرا اوله قلنا اما جمعه بالواو والنون فكانهم جعلوه
عوضا عن حذف عجزه واما تغيير اوله فللتنبيه على مخالفة القياس قوله وعمم معتبر قلنا تبقية له
على حاله كزيدون قوله وبالالف والتاء موجدا الى الاصل كسنوات وعطوات قلنا اما رد اللام لئلا يبقى

اسما

اسما معربا على حرفين وتمثيل الشيخ بسنوات وعطوات مبني على قول من جعل لامهما واوا لا من
جعله هاء واسنيهات ده سانهت الاجير وعضاه في جمع عضة بعضهم ان اصلها عضهه وعضهة
قوله وعز مدود قلنا انما لم يرد في هذه كراهة ضم اوله واخره واو والواو كالضمة في اسم ثلثي
فكانوا كانوا الي ضمتين واما هنوات فالخلاف شبه لانها باب اخذ ثبه اصلها ثبوة او ثبية واما
هنه فهنوة اتفاقا قوله وعلى فعل كأم قلنا اصل امة اموة كاكمة فسلم جمعها على أفعل
أموو كأكم في اكمة فخففت الهمزة الاصلية لاجتماعها بهمزة الجمع وفعل فيه ما فعل في ادل يقول
ام رفعا وجرا واميا نصبا **فصل** والجمع الرباعي قوله واما الخماسي فلا يكسر الا على استكراه قلنا لانه
ثقيل مفردا فاذا كسر صار اثقل قال سيبويه ان اللسان لا يزال في سهولة حتى ينتهي اليه فيرتدع
فلهذا عيّن حذف الخامس ونحو قولك العجمو الزاد وما اشبهه فنقول في فرزدق فرازد في جحمرش
جحامرش **اللغة** السلهب والعجرنع الطويل والبرثن من السباع كالاصبع منا والمخلب منها كالظفر
منا والجوشع يون بحذف بفتح الدال الضخم والجحنزم كزبرج البحر والقمطر وعاء الكتب انشد الجوهري
ليس بعلم ما حوى القمطر ما العلم الا ما حواه الصدر والسبطر الممتد يقال اسد سبطر والدهشم
السهل الخلق ويقال ارض هشمة اي سهلة والصهصلق شديد الصوت والبهصلة القصيرة **فصل**
وما كانت زيادته ثالثة مدة فلا تسمانه احد عشر مثالا قلنا اعلم ان المفرد الذي ثالثه مده زائده
ليس الا خمسة يعال لمثلث الفاء فعيل وفعول ولاستوائها الا ما ندر في سدوس من كسر اوله وهو
الطيلسان الاخضر والصحيح رواية الاصمعي وهي الفتح نعم وجمعه لا يتعدى احد عشر مثالا التي ذكرها
قوله وذلك نحو زمنه اعلم ان افعله اعم لانه جاء عليه الخمسة المذكورة واعلم انه بدأ هنا ايضا
بالاعم فالاعم وبدأ من اوزان المفرد بالاخف فالاخف ولذلك قوله ولم يجمع على افعل الا المؤنث
خاصة قلنا كانهم ارادوا التفرقة بين المذكر والمؤنث في الجمع وشبهوا المذكر فاخذ الاخف وهو فعال
ولهذا حكم بشذوذ امكن لما كان مذكرا وحمله الكوازمي على انه جمع مكانة لان المكان قد يؤنث
فقال مكانة قال لعلي اتحنا على مكانتهم قوله ولم يجي فعل في المضاعف ولا المعتل اللام قلنا يعني
بضم الفاء والعين لانه الذي تقدم في اجالها قال لانه لو جمع المضاعف عليه لكان اما ان تتلاين فيلتبس
وزن جمعه بما يفعل بضمها او بضم الفاء فقط وقد جاء ذبب في جمع ذباب واما ان يفك الادغام
فيثقل النطق بها وقد جاء سرر جمع سرير واما المعتل اللام كصبي وغد فلم يجي فيه ضمها
زاينا وانما استكرهم لما يؤدي من حصول اسم اخره حرف علة قبله ضمة وليس في ابنيتهم فان قلت
فليفعلوا فيه ما فعلوا في دلي وفتي قلت ذلك ثلاثي كثير استعماله خف التصرف به والرباعي قليل فكرهوا
تجشم الاعلال لشي قليل الاستعمال **اللغة** كتب جمع كتيب وهو المجتمع من الرمل وافال جمع افيل وهو صغار
الابل وذناب جمع ذنوب وهو الدلو الملان وصيران جمع صوار بكسر الفاء وهو ولد البقرة الوحشية

وطلمان جمع طلم وهو ذكر النعام وشمائل جمع شمال بفتح الفاء وهي الريح التي تهب من ناحية الشام وافلاء
جمع فلو بواوين بوزن عدو وهو ولد الفرس او الاتان وعنوق جمع عناق وهي الانثى من المعز ونضبان جمع نضيب وزقان
جمع زقاق وهو معروف **فصل** وللخماسية … امثلة فعائل وفعال وفعل **اللغة** رسائل جمع
رسالة بكسر الفاء ودواب جمع دابة بضم الفاء وتخفيف العين وحمائل جمع حمولة وهي المركوبة **فصل**
وللصفات تسعة امثلة قلنا يريد لصفات ما كانت زيادته مدة ثالثة قوله واما فعيل بمعنى مفعول
فبابه ان يكسر على فعلى كجرحى وقتلى قلنا لانه لما استوى في مفرده المذكر والمؤنث تشتو … في
الجمع قوله ولا يجمع جمع الصحيح قلنا لانهم لما استووا بين المذكر والمؤنث في مفرده كرهوا ان يفرقوا بينهما
في الجمع وقد تقدم علة التسوية بين المذكر والمؤنث فيه **فان قلت** ان التسوية توجب لبس المذكر
بالمؤنث **قلت** لما كان انما يرد جاريا على موصوفه اتكلوا في الفرق على الموصوف **اللغة** وُدّ وُدّاء جمع
وَدُود وصُنُع بضم الفاء والعين جمع صناع بفتح الفاء وهو حسن الصنعة وكناز جمع كناز بكسر الفاء
وهي الناقة المكتنزة اللحم وجياد جمع جواد وهو الفرس والرجل الجواد اكثر ما يجمع على اجواد وهجان
جمع هجان وهي الناقة البيضاء والهجان الحسن وثنيان بكسر الفاء جمع ثني وخصيان بضمها جمع خصي وطروف
جمع طرف **فصل** ولمؤنثها ثلاثة امثلة قلنا يعني لمؤنث الصفة فعائل فعال فعلاء قلنا خالف بعضهم
في فعلاء فقال هي جمع فعيل ككرماء وكريم ولما ورد عليه خلفاء قال قد ورد خليف وهذا جمع له قلنا
ولا سبيل له الى القطع لاحتماله الوجهين **فصل** وما كان على فاعل اسما **اللغة** الكواهل اعلى الظهر
والحواجز لراى ما يمسك الماء من شفة الوادي وجنان جمع جان وهو الواحد من الجن **فصل** والمؤنثه
نحو مؤنث الاسم **اللغة** كواثب جمع كاثبة وهي التي تلي مقدم السرج من الفرس ونافقاء وقاصعاء
وداماء سد بها الفم وسابياء … والسابياء ايضا ما يخرج مع الولد **فصل** وللصفة
ويختص بالمعتل اللام قلنا انما اختص فعلة به لانها في الصحيح يثقله لتوالي خمس حركات من دون فاصل
والمعتل يسلب الفاء والالف … تخفف منه قوله وقد شذ فوارس قلنا لان فواعل مختصة بصفة المؤنث
والذي تنوعه الفروسية لا يوصف بها المؤنث فأمن اللبس ومثل فوارس هوالك لانه جاء في بعض الامثال هالك
في الهوالك والامثال تخرج عن القياس كثيرا كقولهم اعط القوس باريها … ومثلها جاء نواكس قال
واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الابصار ه ووجهه انه لما وصفهم بالخضوع نزلهم منزلة
الاناث لانه من صفاتها وللضرورة **فائدة** اعلم انه يجوز فيما لا يعقل ما هو على فاعل ان يجمع على فواعل
مذكرا ومؤنثا قياسا مطردا لانه محمول على المؤنث في الكثرة اخواته **فصل** وللمؤنث مثالان فواعل فعل
ويستوي في ذلك ما فيه التاء وما لا تاء فيه قلنا القصد التفرقة بين المذكر والمؤنث في المعنى ولا فرق بين
وجود التاء وعدمها **اللغة** خُشّر جمع خاشر وهي كاشفة القناع عن وجهها **فصل** وللاسم ما
آخره الف ممدودة في التجميع بحذف الف الالحاق نحو جزباء وحرابي فانه لم يأت على ما ذكره **فصل** وللصفة

اربعة

اربعة امثلة قوله والصغرى انما خصه باللام من بين الامثلة لانه من باب افعل التفضيل وهو لا يخلو من
اللام او الاضافة او من وحزامى جمع حرمى هي الشاة تشتهي الفحل والمرأة الحامل تشتهي الفواكه
قوله ويقال ذفريات … قلنا نبه بهذا على انها تجمع جمع الصحيح الا فعلاء افعل والعلة في
امتناعه انهم لم يجمعوا مذكره جمع الصحيح فلم يقولوا احمرون فكرهوا ان يجعلوا للمؤنث عليه
مزية وانما لم يجمعوا مذكره فرقا بين افعل الذي هو صفة وافعل التفضيل وخصوا افعل التفضيل
بالجمع الصحيح اما لانه اقوى من حيث يدل على معنى الزيادة واما لانه اقل استعمالا فعاملوا الكثير بالخفة
فجمعوه على فُعْل مطلقا قوله واذا كانت الالف خامسة جمع بالتاء قلنا لانهم كرهوا تكسير المذكر الحاني
فالمؤنث اولى وحباريات جمع حبارى وهو … وسمانيات جمع سماني وهو طائر **فصل** ولافعل
اذا كان اسما هو كما ذكر الا انه بنى على ان اجدل اسم جنس وذلك يقتضي ان لا يصح منع صرفه وقد ورد فلو مثل
باخامد كان اجود **فصل** وللصفة ثلاثة امثلة قلنا يعني التي وزنها افعل قوله تستطرقه الى جانبي
الوصفية والاسمية قلنا البيت وارد كالاعتراض على قصر الشيخ افاعل على افعل فعلى لانه قال فيه
احاوص جمعا لاحوص الذي مؤنثه حوصاء بفتح الفاء فاجاب بانه يستطرق في احاوص الى جانب الاسمية
لهؤلاء القوم لا الوصف لهم بالحوص وهو ضيق العين يطرق في حوص الى الصفة **فصل** وقد جمع فعلان
اسما على فعالين قوله ويقول بعض العرب كسالى وغيارى يعني بضم الفاء في البحيري كان هؤلاء ارادوا الفرق
بين جمع فعلى وجمع فعلان يعني ففتحوا الفاء في جمع فعلى وضموها في جمع فعلان **اللغة** سراحين جمع سرحان
وهو الذئب وغيارى جمع غيران من الغيرة **فصل** وفيعل يكسر على افعال وفعال وافعلاء **اللغة**
ابيناء جمع بين وهو الفصيح المتهم وبيغات اي بايغات **فصل** وفعال وفعال وفعيل ومفعول
ومفعل يستغنى فيها بالتصحيح عن التكسير قلنا انما استغني بالصحيح في هذه خاصة لان تكسيرها
يؤدي الى … كثيرة توجب اللبس الا ترى انك لو جمعت خُنّسا على فعالى لالتبس بجمع لوله ولو قلت خناسس
التبس بجمع خنتيس وكذلك سائرها قوله وقد جاء عواوير كأنهم في هذه امنوا الالتباس اذ لا موازن لمفرداتها
على غير معناها والله اعلم **اللغة** خُنّان جمع حُنّان وهو صفة مبالغة في
الحسن العواوير الجبان قال … اذا عرد الفزل العواوير هم ومفاطير جمع مفطر قال في الصحيح
وفيه نظر فانه لم يعد … مفعل بكسر العين فيما يستعمل جمعه بالصحيح وهذه الشواذ التي
عددها انما سردها على حسب ما اهمله من الابنية **قلت** … لانه عد مكرما ومطفلا
بكسر العين وهما من باب مفطر والمطفل ذات الاطفال من الناس وغيرهن والمشدن الظبية ذات
الشادن وهو ولد الظبية الذي قد اشتد قواه **فصل** وكل ملحق فيه زيادة للالحاق كجدول قلنا الدليل
على زيادة الواو في كوكب جدول وهو موضع يستقر فيه الماء والياء في عثير وهو الغبار الساطع في المعارك
وغيرها انه حرف علة مع ثلاثة اصول فيها في انه يحكم بزيادة ما كان كذلك ودليل كونها للالحاق زيادة

في حشو الاسم ليست بالف لم يف بمعنى مع وجود نظير من الصحيح وكل زيادة جامعة لهذه القيود
يحكم بانها للالحاق اذ لا يحكم بان الزيادة للتكثير الا بعد التعذر الحكم بانها للالحاق لانه ادعى للزيادة
من ذلك والله اعلم **فان قلت** ان الحكم بان الواو في كوكب زائدة يستلزم كون فا الكلمة وعينها من جنس
واحد ولم يوجد الا نادرا فالاولى الحكم بالاصالة **قلت** انما النادر من ذلك حيث لا فاصل بين الفا والعين
واما مع الفاصل فليس بنادر **قوله** ولغير الالحاق وليست بمدة كاجدل الى اخره قلنا انما كانت هذه لغير
الالحاق لان زيادة الالحاق لا تكون اول الاسم بل اخره او حشوه وذلك لانها تكمله وتتمة تكيف الملحق
من وله واحترز بقوله وليست بمدة من نحو فاعل وفعول فانه يلتبس به زيادة لغير الالحاق
لكنها مدة وما كان كذلك فله جمع مخصوص وقد تقدم **قوله** على مثال جمع الرباعي قلنا انما ملحق به او
مضير مثله بزيادة فيه **قوله** ويلحق باخره التا اذا كان اعجميا او منسوبا كجواربة واشاعثة
قلنا الاعجمي جوارب وسيابجة والمنسوب اشاعثة وانما الحقت التا اما الاعجمي فليدل التا على
عجميته ووجه دلالتها ان العجم كثيرا ما يستعملون في كلامهم الاتراهم يونثون المذكر وبخاطبونه بخطاب
المونث واذا دخلت التاء على المذكر كان اوضح لعجمته واما المنسوب فلتدل على النسبة ولم يقصد
باشاعثة جمع جماعة كل واحد منهم يسمى اشعث وانما جعلوا التا بان جعلوها امارة لذلك لما بينها
وبين النسب من المناسبة الا ترى ان يا النسب قد تجي للفرق بين الواحد والجنس في نحو زوم وزوم وزنجي
وزنج كما كان ذلك من تا التانيث في تمرة وتمر وكما يكون التانيث حقيقيا ومجازيا كذلك النسبة
اللغة البرغش لونه الاسم والاجدل الصقر والتنضب شجر يتخذ منه السهام والجورب الة تلبس في
الرجل والاشاعثة منسوبون الى الاشعث اما اولادا او اتباعا وسيابجة جمع سيبج وهم قوم من السند
فان قلت ان كلام الشيخ متناقض لانه حكم على قرنفل وتنضب بانه ملحق بجعفر وجمع لانه ادخلها في فصله والامالة
والزيادة من احكام الالفاظ العربية لان طريق معرفتها الاشتقاق والاشتقاق ليس في العجميات **قلت**
لما تعربا بطايرهما من العربية حكم عليه بالزيادة كما جعلها من المزيد اولى من ادخالها في فصل الرباعي
الاصول **فصل** والرباعي اذا الحقه حرف ليس رابع قلنا يتبين بهذا ان الرباعي اذا صار خماسيا بحرف ليس
رابع لم يحذف كما عرف بعض الاثم الحاقه في تكسيره وذلك انه صورته في موضعه لا يحتمل به من الثقل كما
يحصل بغيره لكن هذه الزيادة تضر في الجمع با على كل حال لو قوعها بعد كسرة **قوله** وكذلك ما كانت فيه
من تلك زيادة غير مدة قلنا اشار بقوله ذلك الى ما كانت رابعة مدة جملة لا من الرباعي لانه لا يكون
مع تلك الزيادة رباعيا ولا من الثلاثي لذي قدم ذكره لان المتقدم ذكره هو الملحق بالرباعي ومع هذه الزيادة
لا يمكن الالحاق فافهم ان قوله من تلك لا يعود الى المذكور اولا وانما يعني من ما رابعة مدة مطلقا
قلنا وبعده بغير مدة غير مستقيم لانه يوهم انها اذا كانت مدة لم يصح جمعه على هذا المثال وليس
كذلك فانه يجمع كما في طومار وطوامير وغير ذلك وقصد بالزيادة هذه الميم من مصباح والهمزة من انعام

واللام

واللام الاخرى في كلوب وهو حديد بطول في راسه عقافة يخرج به الجمر والرصاص المذاب
والقلة في هذه انها وزنت الرباعي جمعت على مثاله **اللغة** السرداح بكسر الفا الارض
اللينة والقنواح الناقة الطويلة والدليل على ان الواو للالحاق ما تقدم في جدول والقرطاط
بالفا والبرذعة والدليل على زيادة الطا الاخرة اشتقاقه من القرط لانه يلازم البرذعة لتقرطها
والدليل كونها للالحاق كونها زيادة لا معنى لها في اخر الاسم وهو على الحاقه بقسطاس **فصل** وقع الاسم
المفرد على الجنس ثم يميز منه واحده بالتا وذلك نحو تمر وتمرة قلنا اختلف النحاة في الاسما التي تطلق
على الجمع وتميز واحدها بالتا كتمر وتمرة وشعير وشعيرة فالذي عليه الشيخ واكثر البصريين انه اسم جنس
وضع بازا الجمع ولا يطلق الا على ثلثة احزا من احده ذكره ابن فلاح في كلم وهو نظير تمر نص عليه
ايضا قال وهذا النوع من الاسما دلالته على الجمع سابقة على دلالته المفرد لانه انما يدل على المفرد
بالتا والتاطارية ووجه ذلك ان هذه المخلوقات تكون في اول وجودها مجتمعة والتفرق طار
عليها وقال الاخفش وغيره من نحاة الكوفة بانها جموع من حيث دلالتها على الجمع واحتج الاولون بامور
ثلثة احدها انه لم يغير نظم الواحد فيه الثاني وصفه بالمفرد كقوله تعالى من الشجر الاخضر وعود
الضمير اليه مفردا في نحو التمر اكلته الثالث تصغيره من دون رد الى المفرد نحو تمير ولو كان جمعا
لكان جمع كثرة اذ ليس من ابنية القلة **فان قلت** ان ابنية القلة انما يحكم بانحصارها فيما قد ذكر بعد
ابطال ان يكون هذا ونحوه منها فابطاله بغير ذلك **قلت** انما اوردناه هذا الوجه حكاية لما احتج به القائل
وهذا السوال قادح عليهم في هذا الوجه الا ان يدعوا اجماع النقلة على انحصار القلة في ذلك فيحسن
يكون وجها مخلصا **قوله** واما يكثر هذا في الاسما المخلوقة نريدانما يكثر كون الاسم المفرد للجمع ويميز واحده
في المخلوقة دون المصنوعة وانما كان فيها الكثرلانا قدمنا ان الوجه في دلالته على الجمع قبل المفرد
كون مدلوله يغلب عليه في حال حدوثه الاجتماع ثم يطرا التفرق عليه وهذا انما يحصل في المخلوقات
كالتمر والشعير ونحوهما الا انهم شبهوا المصنوعات في هذا الباب بالمخلوقات كما شبهوا المخلوقات
بالمصنوعات في قولهم سدرة وسدر بفتح الوسط وطلحة وطلح شبهوهما بكسرة وكسر
وجفنة وجفان وليس بهما من المصنوعات كما ذكر الشيخ **قوله** وعكس تمرة وتمر كماة وكم وجباة
وجب قلنا جباة بكسر الجيم وفتح البا جمع جب بفتح الفا وسكون البا ذكره في ديوان الادب **فان قلت**
لم انعكست قضية هذا الجنس من بين سائر الاجناس فكان مفرده بغير تا وجمعه بالتا **قلت** هذا
من باب تطبيق اللفظ بالمعنى وبيان ذلك ان نبات الجباة لا يظهر وانما هو خفية في الارض وقياس النباتات
ان تظهر فلما عكست هذا الكماة النباتات في خلقتها جعلوا لها عكس لفظها **اللغة** الحنظل معروف وكذلك
البطيخ نوع من الثمر معروف والكماة نوع من الشجر والجباة نوع من الكماة يضرب الى الحمرة والفقعة
مفرده فقع نوع منها ايضا يميل الى السواد في بنات اوبر صغار زها **فصل** وقد يجي الجمع مبنيا على

غير واحد به المستعمل قلنا اما ازاهط فلان مفرده المستعمل رهط ونقل لا يجمع على افاعل
فكانه جمع لازهط لكنه لم يستعمل واما احاديث فليس مفرده المستعمل حديث اما اباطيل فلان
مفرده المستعمل باطل وافاعيل ليس من جموع فاعل فكانه جمع ابطيل لكنه لم يستعمل اما احاديث
فلان مفرده المستعمل حديث وافاعيل ليس من جموع فعيل فكانه في الاصل جمع احدوثة ذكره الجوهري
ثم جعل جمعا للحديث واما اعاريض فلان مفرده المستعمل عروض وهو اسم الجزء الذي في آخر النصف
الاول من البيت وافاعيل ليس من جموع فعول فكانه جمع اعريض واما اقاطيع فمفرده المستعمل قطيع
وهو جماعة البقر والغنم وافاعيل ليس من جموع فعيل فكانه جمع اقطوع واما اهال فمفرده
المستعمل اهل وهو الزوجة وقد يجمع على اهلات واهلات واهال كجوار زادوا فيه الياء على خلاف
القياس واحد اهالي اهلاة ذكره الجوهري ايضا ومثله في ذلك ليالي جمع ليلة وكان قياسه
ليايل لم يكسر اللام الاولى كجفنة وجفان فكان ليالي جمع ليلاة وانما اخيره لانه ليس من
جموع فعال لكنه ليس من شبه الجموع فله وجه لادخاله في هذا الفصل نحمل عليه الشيخ سوى
المشهور ومثله توأم اذ ليس من شبه الجموع وقد صرح بانه ليس من شبه الجموع في الفصل الثاني
من هذا الفصل وانما هو اسم جمع لتوأم وهو الذي يولد مع اخر وقد اسقط في بعض النسخ من هذا الفصل
واما امكن فمفرده المستعمل مكان وافعل مختص بالمؤنث فكانه جمع لمكانة **فصل في جمع الجمع**
قلنا اعلم ان جمع الجمع ليس بقياس الا ما هو منتهى الجموع على ثلثة اضرب كثير وقليل وممتنع فالكثير
جمع جمع القلة والقليل جمع جمع الكثرة الا ما لا فرق الا التا والممتنع جمع صيغة منتهى الجموع
اللغة اكالب جمع اكلب واكلب جمع كلب واساورة جمع اسورة واسورة جمع سوار واناعيم
جمع انعام وانعام جمع نعم والنعم الابل وعند سيبويه ان انعاما اسم جمع لا جمع لقوله تعالى نسقيكم
مما في بطونه والصحيح انه جمع لانه من ابنية الجموع ويكون رجوع الضمير اليه متأولا بانه تريد بذلك
وقد استعير انعام لغير الابل وجبر به جمع المواشي وقال لو حامل انما فصل هذا لانه جمع جمع
الكثرة وما قبله لجمع القلة جمالات جمع جمالة وجمالة جمع جمل وهو كذا الابل الحمر وحمارة وذكرة
وذكارة قال ابن السكيت يقال للابل اذا لم يكن فيها انثى هذه جمالة بني فلان وجزرات جمع جزر
بضم الجيم والزاي وجزر جمع جزور ومعنات جمع معن بضم الميم والعين جمع معن بضمهما ومعن
جمع معين وهو الماء الجاري وعوذات جمع عوذ مكسر عائذ والعوائذ الحديثة النتاج ذكره الخوارزمي
وفيه نظر فان فعلا ليس من جموع فاعل وكان القياس ان يقال هو جمع عوذا ومصارين جمع
مصران ومصران جمع مصير وهو واحد الامعاء قال طاوي المصير كسيف الصيقل الفرد
وخشاشين بالخا المهملة والشين المعجمة جمع خشان وخشان جمع خشن بفتح الخا وهو السند اش
فصل ويقع الاسم على جمع لم يكسر عليه واحده وذلك نحو ركب في اخره قلنا اختلف النحاة في هذه
مذهب

فمذهب الشيخ ان هذه اسما جمع لا جموع وهذا معنى قول الشيخ ويقع الاسم يعني اسم الجمع
على جمع اي على جماعة لم يكسر عليه اي على الاسم واحده اي واحد الجمع وهو ايضا مذهب جمهور
البصريين وعند الاخفش والكوفيين انها جموع قالوا لانه قد يحكم على فلك وهجان ونحوهما بانها
جموع لما دلت على الجماعة مع ان لفظ الجمع فيها هو عين لفظ المفرد وهذه بهذا الحكم اولى لانها
قد دلت على الجماعة واصلت صيغتها المفرد والجمع واحتج البصريون بان صيغة الجمع اما منتهى صيغة
جمع او اكثر مجيئها جمعا وقد حصل ذلك في فلك وهجان فان فعلا وفعالا يجيئان جمعا كثيرا فاذا
دلتا على جماعة حكمنا بانهما صيغتا جمع بخلاف هذه المذكورة فانها ابنية نادرة مجيئها جمعا فلا وجه
للحكم بانها صيغ جمع ودليل كونها مفردات تصغيرهم اياها جموعا على جهة تصغيرهم اياها مفردة فلو
كانت جموعا لكانت جموع كثرة فلا يجوز ذلك فيها وفيها من السؤال والجواب ما تقدم **اللغة** ركب
جمع راكب وسفر جمع سافر يقال سفرت اسفر سفورا فانا سافر وقوم سفر وادم اسم جمع
اديم وعمد اسم جمع عمود وخلق بفتحتين اسم جمع خلقة بتسكين اللام وفتح الخا والجمع حلق بكسر
الحا كبدرة وبدر قال الجوهري الحلق الدروع واحدها حلقة وخدم اسم جمع خادم وخادم يطلق
على المذكر والمؤنث من دون تا سماعا والجامل المطيع مثل الابل مع رعاته والباقر اسم جمع البقر
مع رعاتها فلا يقال جامل وباقر الا اذا كانت مع الرعاة وسراة فعلة بضم الفا والعين جمع سري
وهو رئيس القوم وفعيل لا يجمع على فعلة وانما يرد جمعا لفاعل كفاسق وفسقة وفرهة جمع فاره
وهو الحاذق في الشيء ويقال للبراذين والبغل والحمار فاره بين الفروهة ولا يقال فرس فاره وانما يقال
رائع وضأن اسم جمع لضائن وغزا اسم جمع لغاز وغزي اسم جمع لغازي ونظيره حجيج وحاج ورجال
اسم جمع لرجل بالكسر كما **فائدة** الفرق بين اسم الجنس من مثل تمر ونحو اسم الجمع من نحو ركب ان اسم الجنس
لفظ مفرده هو لفظ جماعته وانما يميز الواحد بالتاء علامة واسم الجمع فان لفظ المفرد فيه يخالف لفظ الجمع
والفرق بينه وبين اسم الجنس الذي لا يميز واحده بالتاء كعسل وماء ان هذا النوع من اسم الجنس يطلق
على قليله وكثيره بخلاف اسم الجمع **فصل** ويقع الاسم الذي فيه علامة التانيث على الواحد والجمع بلفظ واحد
قلنا يقال هل يدخل اسم فيه علامة التانيث فماذا كان غرضكم لانه سيقع بيونه وتميزه وعدد لكن لا تريد
في هذه الاسما التي تفرد في حدها فكان من حقكم ان تقول وكذلكما لا علامة فيه نحو فلك وهجان **والجواب**
ان فلكا وهجانا من صيغ الجموع التي يكثر مجيئها جمعا فالمطلوع على المفرد لدى هو المطلوع على الجمع في التقدير فاختل
الوضع كلا وظرفا وخلفا وهي صيغ مشتركة بين المفرد والجمع بعد عدده في اغفاله فلكا وهجانا
والله اعلم **اللغة** الحلوة نبت طيب الريح وهو زهر اكتا وانما هي شجر والقصباء التامة قال المبرد
ولا يكون الفعل فعلى بضم الفا الا للنبات وقيل ان الفها للالحاق بهمنا ونهمي والطرفا نبت ايضا
والحلفا نبت في الما قال ابو زيد واحدها حلفة بفتح الفا والعين وطرفة كذلك **فان قلت** ان هذه

يدفع ما ذكره الشيخ من ان الاسم للواحد والجمع **قلت** لا ندفع فان هنا اسم للواحد
فقط اعني الذي بالتاء والذي بلا الف للواحد والجمع **فصل** ويحمل الشي على غيره في المعنى فيجمع جمعه
نحو مرضى وهلكى الى آخره قلنا مريض فعيل بمعنى فاعل ولم يجمع على فعلى الا فعيل بمعنى مفعول كقتيل
وجريح وعقير ولديغ لكونها وافقه مريض في كونه على زنته ووصفا بآفة نزلت به من جهة الغير
حمل عليه واما هلكى وموتى وجربى فحملت على مريض لمناسبة المرض بينهما من العلقه وذلك ان
الهلاك متسبب عن المرض وكذلك الموت وكذلك جربى وحمقى حمل عليها لكونه مشاركا من حيث هو آفة نزلت
من جهة الغير وهذا الذي يعطيه كلام ح واما ظاهر كلام الشيخ بل صريحه فيقضي بان الجمع محمول
على قتيل وبابه لا ان بعضها محمول على البعض فالا لجواز ولا يبطن ان كل واحد من تلك الامثله
محمول على كل واحد من هذه وهو كما ذكر وكذلك ايامى ويتامى محمولان على وجاعى وحباطى قلنا وجع
وحبط محمولان في جمعهما على باب فعلان كسكران وسكارى وعطشان وعطاشى وعزبان
وعزابا وذلك لمناسبة فعلان وفعل من الآفة في المعنى والاشتقاق من فعل واحد الا ترى انك
تقول عطش فهو عطشان وعطش وصدي فهو صديان وصد فهو صد وعرد لك ولما حمل فعل
على فعلان في الجموع حمل فعيل عليه وفيعل كعتيم وايتم على فعل لتقاربهما اذ ليس بينهما الا اليا فجمعا
جمع حباطى هذا من باب تطبيق اللفظ واما من حيث المعنى وهو الذي جعله الشيخ علة الحمل
فلان الأيمة واليتم بلا ظاهر كالوجع والحبط والحبط هو ما يتبع المكثر من الاكل من الاذى
في باطنه بسبب الاكل **فصل** والمحذوف يرد عند التكسير قلنا انما يرد لتكمل صيغة
التكسير كما يرد في التصغير لتكمل صيغة التصغير ولم يمثل الشيخ المحذوف اللام لانه الاكثر والمحذوف
العين ايضا يرد كقولك في جمع شيه اشياه **فصل** والمذكر الذي لم يكسر قلنا انما يجمع
هذا النوع لان المفرد مصدرنه الجمع وقد تعذر التكسير فتعين التصحيح وانما تعذر التكسير
في هذه لعلة استعمالها لان لكل واحد منها لفظا مرادفا له قد كثر استعماله مجموعا تصحيحا
وتكسيرا فالشراذ مرادفه البراير وهو اكثر استعمالا مجموعا صحاحا وتكسيرا الخلاق سبحل
وسبطر فاستغنوا بتصحيحه لقلته قوله ولم يقولوا جوالقات حين قالوا جواليق يعني
انهم حين جمعوه جمع التكسير استغنوا عن التصحيح **فان قلت** فلم خص هذه المفردات بالاستغنا
باحد الجمعين من بين سائر المفردات **قلت** الوجه في ذلك قلتها كما حققناه الان فافهم ذلك وقد
ورد جمعا التكسير والتصحيح حيث قالوا بوان وبونات وهو قليل

ومن اصناف الاسم المعرفه والنكره

قوله ما دل على شي بعينه قلنا ليس المقصود بالتعيين ان يكون المدلول
معينا عند المخاطب حتى لا يلتبس بغيره فان كثيرا من المعارف يعرض اللبس في مدلولاتها الاشتراك في
لفظها لكنه امر عارض وانما المقصود ان يكون وضعها على خلاف وضع النكرات من كونها موضوعه

بوان هو عمود الخبا

لشي بعينه

لشي بعينه حاله استعمالها لا تجاوزه والنكره شائعه في احاد المسمى فلم يعتقد الشيخ انه
يستلزم ان يتعين مدلولها حتى لا تلتبس بغيره كما ذكرنا قوله العلم الخاص الى آخره قلنا
يحتمل انه احترز من العلم المثنى فانه متعرف باللام لا بالعلمية مع كونه يطلق عليه لفظ العلم
فاخرجه بقوله الخاص لان التثنيه اخرجته عن الخصوص ويحتمل انه احترز من اسما الاجناس فانها
اعلام على مسمياتها لكن عموما لا خصوصا **فان قلت** ما وجه الحكم على ضمير المخاطب واسم الاشاره
بالتعريف دون اسما الاجناس كرجل وفرس وهي متساويه في شياع وضعها فان الواضع وضع انت
لكل مخاطب وكذلك اسم الاشاره لكل ما اشير اليه كوضعهم رجلا لكل ما اتصف بالرجوليه فلا فرق بين
الوضعين في الشياع **قلت** مسلم لك استواهما في الشياع في الوضع لكن شياعها ينقطع باستعمالها
في مدلولها بخلاف اسم الجنس فان شياعه لا ينقطع باستعماله وخصوص ذلك ان الاسم انما يكون نكره اذا كان
موضوعا باعتبار معنى شائع في مسمياته في حال وضعه وفي حال استعماله كما في رجل فانه موضوع باعتبار
الرجوليه وهي ثابته شائعه قبل استعماله وبعده فانك اذا قلت جاني رجل فالرجوليه ثابته في كل فرد
من احاد هذا الجنس فهي شائعه لا يدل على واحد بعينه واما اذا كان استعماله يقطع شياعه ويصير لواحد
لا يتجاوزه فهو معرفه لحصول حقيقتها فيه كما في انت واسم الاشاره فانهما موضوعان لكل من اتصف
بالخطاب والاشاره فاذا استعملا نحو انت قايم او هذا قايم اقتصر المعنى لذلك وضعا بان انه هو
المخاطب والمشار اليه على من قصدته بهما لعدم خطابك واشارتك الى الغير فصار الاسم مخصصا لمدلول
بعينه لا يتجاوزه لان معناه لم يتجاوز مدلوله فتامل ذلك تجده واضحا لا لبس فيه ان شا الله تعالى والسوال
قادح الا [illegible] به ويوخذ من هذا انه لا يلزم في المعرفه ان يضعها الواضع غير شائعه قبل استعمالها وانما
المعتبر ان يضعها بانه مدلولها لا يثبت لها شياع في حال اطلاقها عليه وحينئذ يكون قول الشيخ ما
دل على شي بعينه خيرا من قول ح ما وضع على الشي بعينه لانه يشمل انت واسم الاشاره فافهم ذلك قوله واعرفها
المضمر قلنا اما المتكلم فلبعده لا التباس فيه واما المخاطب فهو دون المتكلم لانه يتطرق اليه ما لا يتطرق
الى المتكلم من اللبس الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر بحضرتك وانما كان
دون الغائب الا عرفيه لان الغايب يفتقر الى تفسير وهو تقدم الذكر والا استبهم بخلاف المخاطب
والمتكلم واعلم ان ضمير رب وضمير الشان وضمير نعم وبئس وضمير التنازع لا يدخل في المضمرات في الاعرفيه لانها
مبهمات لا تعود على معين **فصل فان قلت** فهلا قدمت العلم على ضمير الغايب فان العلم اعرف منه
اذ لا يفتقر في فهمه الى تفسير بخلاف الغايب **قلت** قد [illegible] لك بهذه العله والوجه للشيخ ومن
تبعه في تقديمه على العلم ان الغايب لا يتطرق اليه لبس باعتبار ما يعود اليه الا ترى انك اذا قلت
زيد مررت به لم يحصل لبس في كون المقصود بالضمير المتقدم الذكر فان حصل لبس فليس في الضمير وانما هو في
الاسم الظاهر بخلاف العلم فانه يتطرق اليه اللبس من جهة الاشتراك فيه قوله ثم العلم قلنا انما

كان العلم أعرف من المبهم لأن المبهم يفتقر في دلالته على تعيين ما وضع عليه إلى لفظ آخر يفسره كقولك
ذلك الرجل بخلاف العلم **فإن قلت** وكذلك العلم قد يحتاج في دلالته على معناه إلى لفظ آخر من
وصف أو عطف بيان وذلك حيث يحصل الاشتراك **قلت** إن دخول اللبس عارض في العلم لأن وضعه
مبني على التعيين والعارض لا يعتد به بخلاف المبهم فإنه موضوع على الإبهام غير معيّن بدونه ولهذا يلتزم
تفسيرها بالأجناس فقط فهي في أصل وضعها مفتقرة إلى التفسير **قوله** والمبهم شيئان اسم الإشارة
والموصول قلنا جعل تعريف الموصول والإشارة من جهة واحدة وهي القصد والصيغة وفي درجة واحدة
وهذا مخالف لما قدمنا منه في باب الموصول من أن تعريفه باللام كما ذهب إليه بعض النحويين إنما كان المبهم أعرف
لأنه يتعرف بالقصد والصيغة ولا يحتاج إلى اللام بخلاف المعرف باللام **قوله** ثم الداخل عليه حرف التعريف
اعلم أن التعريف باللام على ثلاثة أضرب للاستغراق والجنس والعهد أما الاستغراق فهو يحصل بدخولها
على اسم عام يدخل تحته جنسان خاصان أو أكثر وذلك في نحو الناس والشجر والدواب فإنه يدخل في الناس
المذكر والمؤنث وهما جنسان خاصان وكذلك الشجر والدواب يشتملان على أجناس مما يدخل فيه
نحو قوله تعالى إن الإنسان لفي خسر لعموم الإنسان للجنسين ومنه نحو قولك الرجال في يزيد العموم لا معهودين
فإن قلت إنه لم يدخل هنا تحته إلا جنس خاص فكيف يكون مستغرقا **قلت** إن الرجال الموضوع
بإزاء جماعة جنسية متعلقة بجماعة جماعة فلما أريد به عموم الجماعات خاصة دخل تحته الآحاد
والجماعات وهما جنسان باعتبار الهيئات فأشبه الناس وأما تعريف الجنس فهو يحصل بدخول اللام
على اسم جنس خاص لا عام نحو رجل وامرأة وعنب وتمر ونحو ذلك والجنس ضربان وجودي وذهني
فالذهني ما دخل على الاسم الموضوع على ماهيته ذلك الجنس كقولهم الرجل خير من المرأة فإنهم لو قصدوا
الوجودي لنقض عليهم بكثير من النساء فإنها في الوجود خير من كثير من الرجال في الوجود لكنهم قصدوا
أن هذه الماهية لها من الأحكام ما يفضل به هذه الماهية فإن انعكس في الوجود فهو لأمر زائد
على الماهية ومثال الجنس الوجودي قولهم العسل أحلى من الدبس فإن الحلاوة لا تتعلق بالماهية
بل بالوجودي ومقصودهم أن جميع أجزاء هذا الجنس أشد حلاوة من جميع أجزاء هذا الجنس وأما تعريف العهد
فهو يحصل بدخول اللام على اسم قد عهده المخاطب والمخاطب لا يكون إلا وجوديا كقولك ما جاء الرجل
يعني رجلا تقدمت لك ولمخاطبك به علقة ينتظرون لأجلها مجيئه أو نحو من ذلك وقد يأتي للعهد
وجودي لم يتقدم له تعيين وإنما تعرفه لمطابقته ماهيته الذهنية كقولك لمخاطبك بأنه يريد
شراء شيء أو بيعه ادخل السوق ولا تعني به سوقا بعينه قال ولا وهذا في المعنى نكرة كأنك قلت
ادخل سوقا فهذا ليس بمعرف جنس لعدم عمومه ولا عهد محض لعدم تقدم عقليته لكنه إلى العهد
أقرب لعدم تعدده ومطابقته الحقيقة الذهنية والله أعلم **قوله** وأما المضاف فيعتبر أمره بما يضاف
إليه قلنا اختلف النحاة في درجة هذا التعريف فالذي عليه الأكثر ما ذكره الشيخ من أنه يعتبر أمره

بما يضاف إليه فالمضاف إلى المضمر درجته درجة المضمر وكذلك المضاف إلى سائرها ومنهم من
ذهب إلى أنه درجته ينقص عما أضيف إليه درجة فالمضاف إلى المضمر تعريفه كتعريف العلم ثم كذلك
إلى آخرها ومنهم من ذهب إلى أن درجته متأخرة عن المعارف كلها لأنه اكتسب التعريف من غيره
وهذا هو الذي اختاره في الكوكب **قوله** ومن أصناف الاسم المذكر والمؤنث
ما خلا من العلامات الثلاث قلنا يعني لفظا أو تقديرا والأدخل أدنى وعبثي في المذكر **قوله** وهذه قلنا
هذا مذهب الشيخ ومذهب ج وغيره أنها ليست للتأنيث بل صيغة موضوعة بكمالها للمؤنث وهو قوي
وبعضهم يزعم أن الهاء من هذه علامة أيضا والأكثر على خلافه واختلف النحاة في أصلية التاء التي هي
الهاء أم التاء فذهب الكوفيون إلى أن أصلها الهاء ومصيرها تاء عارض في الوصل لهم أن أصل الكلام
الوقف وهي فيه هاء وذهب البصريون إلى أن أصلها تاء ومصيرها هاء عارض واحتجوا بوجهين
أحدهما ادعوا أن الأصل الوصل لا الوقف لأنه لا يعقل كون الأصل الوقف إلا إذا حكمنا بوضع
المفردات أولا واستعمالها مركبة بعد ذلك وهذا غير مسلم على ما هو مقرر في موضعه الثاني
أن دخول التاء في الأسماء فرع على دخولها في الأفعال لأن المقصود منها الأهم الفرق بين المذكر والمؤنث
وهذا إنما يأتي في الصفات نحو قائم وقائمة لأن الاسم فيها مع عدم دخول التاء مشترك بين المذكر والمؤنث لأنه
موضوع بإزاء الذات التي قام بها القيام والصفات مشتقة من الأفعال على الأصح بخلاف أسماء الأجناس
والأعلام فلفظ الاسم فيها غير مشترك وإن زالت التاء ويوضح ذلك قولهم حائض حيث لم يقصدوا معنى
الفعل وحائضة حيث قصدوه وإذا تقرر ذلك فالداخلة على الأفعال تاء على كل حال فإذا دخلت في الاسم
لم نحكم عليها بخلاف أصلها وإن عرض لها ما أخرجها عنه **فإن قلت** إنها تدخل في الأسماء أيضا للفرق بين
المذكر والمؤنث كقولك امرؤ وامرأة وحمار وحمارة فلم تميز المؤنث إلا بالعلامة كما في قائم وقائمة
فلا وجه للحكم بأنها أتت في الصفات **قلت** إن الأسماء المشتركة بين المذكر والمؤنث من أسماء الأجناس
حتى لا تتميز مؤنثها إلا بالتاء قليلة كامرئ وامرأة وحمار وحمارة وأما الغالب في أسماء الأجناس
اختلاف لفظي المذكر والمؤنث كرجل للمذكر وامرأة للمؤنث وحصان للذكر والخيل ورمكة لمؤنثه وغير ذلك
بخلاف الصفات فكلها تستوي فيها المذكر والمؤنث وتميز المؤنث بالتاء كما في الأفعال **قوله** وإن كان
المختار طلعت فالج هذا من النحويين لا يجيز بل الأمران مستويان لا حاجة القرآن على قوله تعالى وجمع
الشمس والقمر فإذن الأمران مستويان قلنا ولهم أن يجيبوا بأن غير الحقيقي لما انضم هنا إلى المذكر في
الإسناد حسن تغليب المذكر وإن كان موخرا ولا يحسن أن تقول قام هند وزيد لقوة الحقيقي مع تقدمه
قوله فإن وقع فصل استحسن كقولهم حضر القاضي اليوم امرأة قلنا لأن المؤنث قد فرق المذكر بينه وبين
الفعل فخفت علقته به **قوله** ورده المبرد يعني ترك التاء في الفعل مع الفصل ولعله رد الست بالشذوذ
قوله استحسن قلنا استحسن للمعول **قوله** فإذا أسند إلى ضميره فالحاق العلامة قلنا أما في الحقيقي

فواضح واما في غيره فلانه استغني بدلالة مظهره على التانيث فحذفت العلامة معه ولا كذلك المضمر
عليه فلم يستغن عنها معه **فان قلت** فليستغن بالمظهر الذي يعود المضمر عليه كما استغني به
اذا كان هو المسند اليه **قلت** انه في حال الاسناد اليه لا يحتمل اسناده الى غيره لمجيئه بعده
مرفوعا ومع تقدمه على الفعل يحتمل حالة التطويل لفعل نسبته الى مذكر يتعلق به لكن لم يذكر فهذا وجه
للتنزيل ووجه لحوق التاء معه الوجه الثاني من الاصل انه اذا كان مضمرا كان اشد اتصالا فناسب ان يؤنث
الفعل له لوجهين احدهما الشبه اتصاله به فعظمت علقته به الثاني انه يكون مستترا في بعض
احواله فيحتاج الى الدلالة عليه **اللغة** البيت الاول لجرير يذم فيه الاخطل وعجزه فقلده من الاعام
وقيل على باب استها صلب وشام البيت الثاني على رواية الصغاني لعامر بن جوين الطائي وصدره
فلا مزنة ودقت ودقها البيت **فصل** والتانيث في اللفظ وتقدير قلنا انما تقدير فيما لم تظهر
فيه لانها تظهر بالتصغير وما ثبتت في الثلاثي بقدير لعلم ان الرباعي مثله وانما منع من ظهورها
مانع وهو زيادة الحرف الرابع فلذلك حكم بان التاء مقدرة في الجميع **فان قلت** فهلا بعد غيرها
من العلامات **قلت** لانه لم تظهر حيث وردت الا التاء فحمل الرباعي على ذلك **قوله** ويظهر امرها
بالاسناد غير مستقيم لانه ان اراد انه يظهر به التاء المقدرة في الاسم فالمعلوم خلافه وان
اراد انه يظهر به كون الاسم مونثا فهو يظهر بخلاف ذلك من وصفه والاخبار عنه وعود الضمير
اليه وبعض الجموع كافعل فيما ماله حرف مد ولين من الرباعي بالعدد وغير ذلك اللهم الا ان يقول
انه خص الفعل بالذكر من هذه لما تقدم من ان تاء الاسم محمولة على تاء الفعل فكان ابلغها دلالة على
التانيث فتستقيم **فصل** ودخولها على وجوه للفرق بين المذكر والمونث في الصفة كضاربة وجميلة
وهو الكثير الشائع قلنا دخول التاء ضربان قياسي وسماعي اما القياسي فهو هذا القسم الاول اعني
في الصفات سوى ما استثني منها من فعيل بمعنى مفعول وفعول ومفعال والسماعي فيما عدا ذلك
ووجهه ما قدمنا من ان الصفة موضوعة لمن قام به معناها من ذكر وانثى فيميز مونثه بعلامة
بخلاف اسماء الاجناس فليست موضوعة بازاء معان مشتركة على حد وضع الصفات فيحصل بها التمييز
لكن قد يجيء على وجه الندرة اشتراك المذكر والمونث فيها فيميز المونث بالتاء وليس بالمطرد لا معنى
ولا لفظا فلهذا حكم بان دخولها فيها لا يقاس عليه ووضح الشيخ بعلته **قوله** وللتاكيد للتانيث
قلنا لان ناقة موضوعة بازاء المونث فحسب وكذلك نعجة فلم تكتسب التانيث من التاء **قوله**
وللتاكيد معنى الجمع كحجارة وذكارة قلنا انما حصل بها تاكيد الجمع لان قولك حجار كاف في الدلالة
على الجمع والجمع مونث في الحكم لانه بمعنى جماعة فاذا ظهر تانيثه كان اوضح في كونه جمعا **قوله** وتجمع
هذه الاوجه انها دخلت للتانيث وشبه التانيث قلنا اما دخولها للتانيث ففي القسم الاول والثاني
وفي قسم ناقة ونعجة واما شبه التانيث ففي البقية ووجه الشبه اما في القسم الثالث وهو باب تمرة

وتمر فلانها موضوعة بازاء التفرقة او الوحدة وكلاهما مونثان واما الرابع وهو باب علامة
فلانها بازاء المبالغة والمبالغة مونثة واما الخامس وهو باب حجارة فلانها بازاء الجمعية والجمعية
مونثة واما السادس وهو باب مهالبة فلانه بازاء النسبة والنسبة مونثة واما السابع
وهو باب جوارية فلانها بازاء العجمة والعجمة مونثة واما الثامن وهو باب فرازنة فلانها عوض
عن الياء والياء مونثة ذكر ما هذا معناه ح وقال الخوارزمي شبه التانيث هو من حيث انها فيها
تقليل له ثم محال الى خال فاشبهت تاء التانيث في نقلها للاسم من اصله وهو التذكير **اللغة**
البرذونة بكسر الباء نوع من الخيل النسابة كثيرة العلم بالانساب والراوية كثيرة الرواية والفروقة
كثير الفروق بين الامور وذكارة جمع ذكر وخؤولة جمع خال والمهالبة اولاد المهلب بن ابي صفرة والاشاعثة
هم اشياع عبد الرحمن بن محمد بن الاشعث بن قيس بن معدي كرب وموازجة جمع موزج كالجورب وفرازنة جمع
فرزان والفرزان من الات الشطرنج وكان القياس فيه فرازين كمفتاح ومفاتيح لكن حذفت الياء فعوض
منها التاء **فصل** والكثير فيها ان تجيء منفصلة قلنا يعني بمنزلة كلمة ضمت الى اخرى **قوله** وقل ما تبنى
عليها الكلمة يعني قل مجيئها كالجزء الذي لا تتم الكلمة الا به وانما كانت في حكم الجزء في غباية وهي نوع
من الاكسية وعظاية وهي دابة اكبر من الوزغة وهي الترقوة وعلاوة وهي ما يعلى على الحمل بعد تمامه
لان الياء والواو المتطرفتين بعد الالف الزائدة من شانهما ان تقلبا همزة فلما لم تقلبا في هذين ونحوهما علم انهم
نزلوا التاء فيهما منزلة الجزء من الكلمة فكانا متوسطتين لا متطرفتين فبطل موجب القلب وسائر ما يحقق
هذا في موضعه ان شاء الله تعالى **فصل** وقولهم جمالة في جمع جمال يعني جماعة جمالة قلنا اورد هذا الفصل
ليعلم ان التاء ليست لمعنى اخر غير ما تقدم بل هي فيه للتانيث بمنزلة التاء في نحو ضاربة وان كان ظاهره
يعطي خلاف ذلك بجريه على المذكر والوجه المسوغ له ان الاسم المفرد الذي يلحقه علامة التانيث يصح
جريه وصفا للجمع لما تضمنه الجمع من معنى جماعة ولفظ الجماعة مفرد فعلى هذا لا فرق بين قولك
جماعة جمالة وجماعة ضاربة الا ان جمالة في الجمع اظهر لكثرة حذف موصوفه واستعماله صفة
للجمع وان كان اسما مفردا **قوله** وكذلك بغالة وحمارة قلنا فصله لكونه اقل استعمالا **قوله** ومن ذلك
البصرية والكوفية قلنا انما فصل هذه لانه اورد الافراد ما قبله من حيث كان اسما جامدا لم يتضمن معنى
يصح شموله كما في المشتقات وانما تطرق اليه الشمول اتصال ياء النسبة فيه ارادوا النص على شموله
لحقوا التاء بعد ان صار وصفا كالشمول لحاق النسبة وجرى مجرى جمالة **قوله** ومنه القتوبة
والركوبة قلنا وكذلك انما فصل هذه لعلته ايضا فهو اقل من النوعين الاولين والقتوبة ذات الاقتاب
من الابل والركوبة المركوبات منها واما الحلوبة للواحد والحلوب للجمع فكتمرة وتمر **اللغة** سابلة
اي ابناء سبيل المروانية منسوبة الى مروان بن الحكم الزبيرية منسوبة الى الزبير بن العوام القتوبة
والحلوبة قد ذكرناهما والركوبة الابل **فصل** وللبصريين في نحو حائض وطامث مذهبان فعند الخليل

انه جاء على معنى النسب كلابن وتامر قلنا التنبيه الى نحو هذا الجنس اكثر ما ياتي على اسم الفاعل على
وزن المبالغة كبزاز وغيره كلابن وتامر فهو بمعنى ذي بر وذي تمر في المعنى الجميع يؤول الى ذي بر
وذي تمر فجعل الخليل اسم الفاعل في حائض نحو معنى الذي يؤول اليه معنى النسب وهو ذو كذا كما ذكرنا
وانما حمله كذلك وان كان نحلا وضع اسم الفاعل لان معنى حائض وطالق الذي لا تاتيه نسبة المدلول الى
من قام به لا على معنى الحدوث كما في لابن وتامر فان معناهما رجل ذو لبن وتمر لا انه احدث تمرا واذا كان
كذلك لم يحتج الى دخول التا لان دخولها في الصفة فرع على تضمنها معنى الفعل الذي لا تاتيه نسبة
المدلول الى ما اشتق منه ومعنى الفعل يستلزم الاشعار بالحدوث وقد بطل في هذه معنى الحدوث فخرجت
عن موجب دخول التا قوله وذلك انما يكون في الصفة الثابتة قلنا وهذا يرجح قول الخليل اعني ان كونهم انما سلموه
في الثابتة دون الحادثة ارشدنا الى ان ذلك لمرجح في الثابتة وهو ما ذكره الخليل ولو صح مذهب سيبويه
لم يكن للثابتة مرجح على الحادثة قوله ومذهب الكوفيين يبطله جري الضامر على الناقة والجمل قلنا مذهب
الكوفيين ان التا انما حذفت من حائض وطامث لارتفاع اللبس بالمذكر من حيث اختص هذا الوصف بالمؤنث
دونه فلم يحتج الى التا واعترضهم البصريون بانه يلزمهم حيث حصول اللبس وجوب دخول التا للفرق والمعلوم
انها لم تدخل في الضامر والعاشق مع استوا المذكر والمؤنث فيهما ولهم ان يجيبوا بان هذا من باب عكس
العلة وعكس العلل لا يجب ومعنى العكس ان يجب انتفا الحكم بانتفا العلة ونحن لا نلتزم وجوب ذلك لجواز
ان يخلفها علة اخرى توجبه فكان الاولى ان يلزمهم وجوب حذف التا في موضع لعدم الاشتراك والدليل
طرد العلة وطردها ملتزم باتفاق وكذلك كان يلزمهم ان يحذف التا من الفعل ايضا فيقال امراة حاض
لارتفاع اللبس قال ح لهم ان يجيبوا بانا لم نجعل ذلك موجبا لحذف التا بل مجوزا ثم انا لم نعلل الا ما
ورد من نحو حائض وطامث ولم نرد التعميم قلنا وهذا جواب ركيك اما قوله لم نجعله موجبا فهو
لهما يلزمه صحة حائضة وطامثة ولم يثبت في كلام العرب وعدم ثبوته دليل امتناع صحته وقوله
انما عللنا ما ورد نقول يجب لتعليلها ورد بعلة لا ينتقض طردها وبانتقاضه يبطل كونها علة
ذلك الحكم باتفاق فان قلت ان تعليل الخليل ايضا منتقض طرده نحو جميلة الوجه وتامة القد
فانه على معنى الثبوت ولم يجب فيه حذف التا قلت لا ينتقض لان الخليل يقول انما وجب حذف التا من حائض
لانه ثابت ولو دخلت التا لاوهم الحدوث لانه امر متجدد بخلاف جمال الوجه وتمام القد ونحو
ذلك فانهما متى ثبتا لم يتجددا فدخول التا لا يوهم تجددهما ودخول التا هو الاصل في الصفات ذكره
معنى لكل الحوادث زمن اللغة الربعة بسكون البا الذي لم يمل الى الطول ولا القصر بل اعتدل بينهما
والربعة بفتح البا والفا الطويل قوله على تاويل نفس او سلعة قلنا ليس بلف ونشر هاهنا وانما
يريد نفس ربعة او سلعة لان الرق يطلق عليه سلعة وبضاعة قال تعالى واسروه بضاعة
فصل ويستوي المذكر والمؤنث في فعول ومفعال ومفعيل وفعيل بمعنى مفعول ما جرى على

على الاسم

قلنا قوله بمعنى مفعول قيد لفعيل فحسب فاما ما قبله فبمعنى اسم فاعل كلها وقوله ما جرى على الاسم صح
على الاسم قيد له ايضا يجيء في ظاهر التخمير وشرح التسهيل وح حمله قيدا للجميع وليس بصحيح
ونعني بجريه على الاسم ان يذكر بعد ذكره لا مع حذف موصوفه وانما استوى في هذه لان فيها معنى الثبوت
لما فيها من معنى المبالغة بمضمونها والمبالغة في الوصف يقتضي ثبوته للموصوف واستمراره ذكره ما
هذا معناه في التخمير وقد تقدمت علة لفعيل غير هذه فان قلت ان طويلا وكريما يوصف
على معنى الثبوت ايضا والعلامة تلحقه احسب بما تقدم من ان دخول التا معها لا يورث
لبسا بخلاف دخولها في هذه وانما قيد فعيلا بذينك القيدين لانه مع عدم حصولهما يلحق تطويل
في وجوب التا اما اذا كان بمعنى فاعل فلانهم ارادوا الفرق بينه وبين الذي بمعنى مفعول وخصوا
الذي بمعنى مفعول بشي سماعي نادر لا يقاس عليه وكان القياس احق بجريه على القياس اما وجوب جريه
على الموصوف فلانه لما حذفت التا لارادة الفرق بين فعيل بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول التبس
عند اطلاقه هل المذكر ام المؤنث فالتزموا تقدم ذكر الموصوف عوضا عن دخول التا فان قلت فكان
الاحسن من الشيخ ان يقيد فعولا ايضا بانه الذي بمعنى فاعل لان الذي بمعنى مفعول يدخله التا
كحلوبة وركوبة ونحوهما قلت دخول التا فيه قليل نادر لا يقاس عليه فلم يحتج الى الاحتراز منه فان قلت
فهلا التزموا الفرق في باب فعول كما التزموه في باب فعيل قلت لما كان مجي فعول بمعنى مفعول قليلا
جدا احتمل ان يحمل على اخيه واجري في الفرق بالقياس ولا يلزم من التزامهم الفرق فيما كثر
ان يلتزموه فيما قل وكان من ادخل التا على حلوبة ونحوها اراد الفرق وكانه ربما حمل فعيلا بمعنى
فاعل على اخيه في نحو ان رحمة الله قريب من المحسنين في احد الوجوه فان قلت فهلا اعتبر في فعول واخواته
جريها على الموصوف كما اعتبر في فعيل قلت

قوله وقد يشبه به ما هو بمعنى فاعل كقوله تعالى ان رحمة الله قريب
من المحسنين قلنا وقد قيل انه محمول على رحم ومعنا هذا التذكير لانها مصدر والمصادر مذكرة
ونظيره في قوله تعالى كلا انها تذكرة فمن شا ذكره فالها عائدة على معنى تذكرة وهو التذكير قوله وقالوا
ملحفة جديد يعني انه جديد بمعنى جادة وحذفت منه التا مع جريه على الملحفة وهذا مذهب
البصريين في جديد اعني انه بمعنى جادة ومذهب الكوفيين انه بمعنى مجدود اي مقطوع فهو على هذا جار
على القياس قلت وهذا الخلاف يتفرع على الخلاف في اشتقاق جديد فمذهب الكوفيين مبني على
انه مشتق من الجد وهو القطع ومذهب البصريين مبني على انه من تجدد الشي وهو حدوثه فائدة
ذكر ابن مالك ان التي يلحق للمبالغة لا للفرق بين المذكر والمؤنث يجوز دخولها على هذه الاوزان وزاد عليها
مفعلا كمغشم وامثلة الابنية صبورة وقتيل ومعطال نحو امراة معطار ومفعيل نحو معطير
ومنهم من قال امراة مسكينة الحاقا بهذا فصل وتانيث الجمع ليس بحقيقي قلنا اعلم ان الجموع مؤنثة
وان كانت مفرداتها مذكرة وتانيثها غير حقيقي ان كان تانيث مفرداته حقيقيا وانما كان غير حقيقي

لان الحسنى بما يأتيه ذكر في الحيوان وليس للجمع باعتبار جمعيته ذكر قوله واما ضميره فعلى
في الاسناد اليه الرجال فعلت وفعلوا قلنا اما فعلت فباعتبار الجماعة واما فعلوا فاعتبار
بتذكيره مدلوله فان قلت فهلا جاز الرجال فعلن باعتبار تانيث الجماعة قلت ان تانيث
الجمع تانيث مفرد لانه باعتبار الجماعة والجماعة مفرد والنون ضمير جمع فلم يحسن رده الى
المفرد فان قلت فما منع الايام مضين لذلك قلت ان مفردات الايام جارية مجرى المونث
لانها لا تعقل فهو مثل النسا فعلن والضمير في ذلك راجع الى الجمع لا الى المفرد فظهر الفرق
وكذلك تقول النسا فعلت باعتبار تانيث الجمع وفعلن بعدم اعتباره فجي بضمير المونث من دون
علامة تانيث وهذه امثلة ضماير الفاعلين وامثلة ضماير المفعولين الرجال ضربتها وضربتهم
والنسا ضربتها وضربتهن وكذلك الايام اقضيتها واقضيتهن ولتعلم ان اعتبار تانيث الجمع في
اسناد الفعل انما هو فيما عدا جمع المذكر السالم نحو الزيدون فانك لا تقول فيه قالت الزيدون
ولا الزيدون قالت وانما تقول قال الزيدون والزيدون قالوا والوجه في ذلك انه لما سلم فيه
المفرد وهو مذكر كره تانيثه وهو جار عن جمعه بخلاف المكسر فان المفرد فيه غير سالم فان قلت
فهلا خالفتم في جمع المونث السالم على حكم المفرد فاوجبتم التانيث فيه كما اوجبتم التذكير هنا
قلت لما حذفت منه علامة تا التانيث والمفرد مع حذفها في حكم المذكر فالمحافظة على لفظه بعد
حذفها يستدعي التذكير ولهذا اجازوا التذكير قوله وعلى ذلك بعض العرب يقول الجذاع انكسرن لادنى
العدد والجذوع انكسرت قلنا لان الجذاع جمع كثرة وانما فرقوا بين الجمعين حملا على العدد في قولهم
الخمس خلون والخمس عشر خلت ووجهه في العدد انك اذا قلت الخمس والعشر والخمس ليال خلون
فالليالي هي المعدودة بالصفة وهي جمع فحسن رجوع الضمير المفرد اليها ثم حملت الجموع على
تقدير الاعداد فان افعالا يصلح تمييزا للثلثة الى العشرة وفعولا ثم لما فوقه فكانك قلت خمسة
اجذاع انكسرن واحد عشر جذعا انكسرت لما كان فعول لما فوق العشرة وهذا استحسان حسن
وليس بضربة لازب كما قال الشيخ اللغة الست لعمر بن ربيعة قوله فلت يعني استعجل في نصب
القدور منصبة على الملة وهي الرماد اي رمى دون نصبا ثنا في تحته هذا بعض به ظاهر البيت
وعلى الذهن انه يعني انها شويت اللحم في الملة وهو مستقيم الا انه بعض ان يقول واستعجلت
نصب القدور فملت واضرب قوله ضربة لازب ان رجلا قال لاخر ابنك ضرب ابن اخي ضربة توجب
له حقا قال بما ذا ضربه قال بالصولجان قال ما ذاك بضربة لازب اي ليس بضربة توجب حقا فصل
وكذلك النخل والتمر قوله يذكر ويونث قال ح هذه قضية سماعية والتذكير اعتبارا باللفظ والتانيث
اعتبار الجماعة قوله ويونث هذا اللفظ ليس له مذكر من لفظه لا يلتبس الواحد بالجمع يعني انك
لو قلت في مذكر حمامة حمام التبس بالجمع ويستوي في هذا الحقيقي وغيره قوله فاذا اراد ذلك قلنا

لم يتقدم شيئا تعود الاشارة اليه لكن لعله حكى كلام يونس ويونس مشير الى شيء تقدمه تصلح
الاشارة اليه قوله هذه شاة ذكر وحمامة ذكر قلنا انما اشار اليها معناه التذكير بلفظ
التانيث لان شاة ونحوها موضوعة للمذكر والمونث من قبل الامر فقوي اعتبار اللفظ بخلاف
نحو طلحة علما لمذكر فانه منقول اليه ومستعمل في غير ما وضع له فصار التانيث نسيا فاعتبر
المعنى لهذا خطئ من قال ان نملة سليمان عليه السلام انثى بدليل قالت لان اسناد الفعل مثل الاشارة
وبعض الكوفيين يجوز هذه طلحة للمذكر وليس بشي فصل والابنية التي يلحقها الف التانيث المقصورة
على ضربين مختصة به ومشتركة قلنا يقال للشيخ كيف قلت والابنية التي تلحقها الف التانيث ينقسم
وجعلت احد القسمين يلحقه للالحاق وهذا تقسيم للشي على غيره فان ما لحقه الف الالحاق ليس احد قسمي
ما لحقه الف التانيث والجواب انه يريد بالابنية الاسم من دون الالف اللاحقة
فكانه قال والابنية التي تصلح ان يلحقها الف التانيث ينقسم لان كل الاسم صالحة للحوق
علامة التانيث وان لم يصلح كلها للالحاق قوله ومشتركة انما يعني بالمشترك الصيغة من دون الالف كما قدمنا ودع
في بعض النسخ بكسر الرا وهو ضعيف جدا لانه عكس قالب الاشتراك لان الاشتراك يقتضي ان يكون المشترك
بكسر الرا متعددا وبفتحها متحدا وعلى هذه النسخة ينعكس لان الصيغة واحدة والالف متعددة
قوله فمن المختصة فعلى كالحروه قلنا انما اختصت هذه الاوزان بالتانيث لانها لو كانت للالحاق
لوجب ان يوجد نظيرها في الاصول ولا نظير لها فلم يكن للالحاق فان قلت فما المانع من جعل
التانيث وبعضها للالحاق بما فيه علامة قلت الالحاق انما يكون بالاصول لانه تنزيل الحرف
الزايد منزلة الحرف الاصلي انما لم يصح الالحاق بالزايد لان الزيادة ان لم يكن لمعنى لم يكن الموازن لها
فان يكون ملحقا اولى من ان يكون ملحقا به اذ لا مخصص لاحدهما وان كانت لمعنى لزم ان يشاركه الملحق به في الدلالة
على ذلك المعنى فيبطل كونه للالحاق فان قلت فرجعا نظيرها في الاصول جعفر قلت لم يثبت جخدبا وفا
عن يونس الا الاخفش وكلامنا مبني على مذهب سيبويه واما الاخفش فربما يستدل على كون الف جحجبا للتانيث
منع الصرف قوله ومن المشتركة اعلم ان المشتركة يفتقر اولا الى دليل على الزيادة لانه لا مانع من
ثم تسطيه هل هي للتانيث ام للالحاق وتردد منع الصرف لم يعلم اشتقاقه فهو دليل الزيادة وكون الالف للتانيث
غالبا وما لم كذلك ترجح فيه الى الامور التي تعرف بها الزايد المذكورة في التصريف واحسن ما يضبط به ما
قد ثبت ان كل الف وقعت مع ثلثة اصول فانه يحكم بزيادتها عند العلم بالاشتقاق وعند فقده الحاقا
من دليل على الاصالة لكن لا يرجع الى هذه الضوابط الا بعد تقدم معرفة الاشتقاق واما سلمى ورضوى
فان اشتقاقهما يرشد الى الزيادة من سلم ورضي بان اصلها واو واما غوغا فيرشد الى الزيادة فيه
منع الصرف لانه اسم للجمع وما قبله وان امتنع الصرف فالاستدلال بالاشتقاق انسب مهما امكن ثم انه
وضعهما باب البعقعة فلا يكون منع الصرف دليل زيادة فان قلت فغوغا يحتمل وضعه باب

المنزله لانها من منازل القمر **قلت** حمله على المنزله حمل على المجاز والحمل على المجاز انما يكون بعد تعذر الحقيقه **فان قلت** فما عينا الالف للزياده دون الواو **قلت** قد ثبت ان احد الحرفين زايد والاصل في الزياده ان تكون لمعنى ولو حكمنا بزياده الواو لم تكن لمعنى سوى الالحاق فحكمنا بزياده الالف لذلك اي للتانيث واما الدعوى بمعنى الدعاء والرغوى بمعنى رغوى اي رجع على الشي والنجوى من المناجاه واللومى بمعنى اللوم والضماى والعطشى والسكرى والجرجى والاسرى فالاشتقاق يرشد فيها الى الزياده فيما منع الصرف الفه للتانيث وما صرف فللالحاق لان كل الف وقعت اخيرا وبطل كونها للتانيث ثبت كونها للالحاق واما ارطى فعلى الخلاف لان منهم من زعم ان الهمزه زايده لقولهم اديم مرطي اذا كان بالارطى حسيد اصلا لانها الثالثه فوزنه عنده افعل ومنهم قال انها اصليه وزياده الالف لقولهم مارطوط واما علقى فدليل زيادتها الحصر المتقدم من ان الالف مع ثلثه اصول زايده ودليل كونها للالحاق دخول التا **قوله** ومنها بعلى يعني من المشتركه فعلى **قوله** فالتي الفها للتانيث قلنا اما شيزى لخشب اسود فدليل الزياده وكون الالف للتانيث منع الصرف وكذلك الدفلى لشجر مر والذفرى لموضع خلف الاذن يعرق منه غرقا فمن لم يصرف عابدها الدفلى والذفرى قال ابن فلاح لانه قد ورد تنوينهما **قوله** وجمع بكالحجلى والظربا قال ابن فلاح ولا ثالث لهذين لو زنتي في الجموع وهو جمع الحجل والظربان بفتح الظاد وكسر الرا فالحجل دجاج الحبش والظربان دابه تاكل الدجاج وهو الشفث ودليل الزياده الحصر المتقدم ودليل التانيث منع الصرف وذكرى ملحق بما تقدم في الاشتقاق الزياده **قوله** والتي للالحاق معزى وذفرى فيمن صرف قلنا هذا عابد على ذفرى وحده لانه لم يرد معزى الا منصرفا ودليل الزياده ما تقدم واما كيضى للذي ياكل وحده فلو حكمنا فيه بزياده اليا كان وزنه فيعلا ولم يوجد فثبت زياده الالف والتنوين علامه الالحاق واما عزهى وهو الذي لا يحب الطرب واللهو مع النسا فدليل الزياده فيه ما تقدم من الحصر **قوله** وسيبويه لم يثبته صفه الا مع التا قلنا سيبويه لا يثبت فعلا بكسر الفا وتكون الفها للالحاق الا مع التا كعزهاه وسعلاه واورد عليه قسمه ضيزا ومشيه حيكى احيب بانهما عنده فعلى بضم الفا وانما كسروا اولهما لتسلم اليا عن القلب ولهما صاز يضيز اذا مال وحاك يحيك اذا دار اسس كما يوثر التبختر بينهما من حاك الثوب وابدال الضمه كسره اقرب من ابدال اليا واوا لان تغيير الحركه اقرب من تغيير الحرف وهذا جواب حسن الا انه لا يطرد مع ضيزا لما الهمز لامكان الصمغه والاعتدار بانه ابدل من اليا همزه على غير قياس بعيد **اللغه** الحمى معروف والزو باحلى وحزوى موضع والربا الشاه التي تربا في البيت للحلب وهي قريبه النتاج واحلى موضع ودقرى بالقاف روضه وبردى نهر في دمشق وشكى وجمزى ومرطى انواع من السير النسرغ وشغبى موضع وارنى للداهيه قال ابن خالويه ليس في كلام العرب على وزن فعلى الا شغبى وارنى وادما لموضع **فصل** والاسما التي تلحقها الف ممدوده على ضربين قلنا اختلف في الف التانيث

الممدوده

من جهتين احداهما انهما علامه التانيث فقيل انها الاولى لانها المنصفه بالمد حيث يقال الف ممدوده قيل بل هي الاخرى لان علامات التانيث من حقها التطرف من حيث كانت زايده على بنيه الكلمه الجهه الثانيه هل زيدت همزه على حالها ام زيدت الفا ثم انقلبت همزه فالاول الاخفش وحجته انه الظاهر ولا موجب للعدول والثاني لسيبويه وحجته انا راينا هم يونثون بالالف بالالف فجدها ولا يونثون بالهمزه وحدها وراينا هم يقلبونها في الجمع يا فيقولون صحاري وفي التثنيه واوا فيقولون حمراوان ولو كان اصلها همزه لبقيت كما في قرا ونحوه واعلم ان الاستدلال على الزياده في هذه ايضا وعلى تعيينها للتانيث وللالحاق كذلك فصحرا ماخوذ من الصحره والاصحار وهو الدخول في الصحرا وبيدا يدل على زيادتها جمعها على بيد كبيض والتكسير يرد الاشيا الى اصولها ودليل كونها للتانيث منع الصرف **قوله** وجمع قلنا يريد انه جمع له جمعا محضا فالقصبا مفرده قصبه والطرفا الطرفه وطرفا لانه مما سوي فيه لفظ الواحد والجمع وكذلك الحلفا الحلفه وحلفا واما الاشيا فاختلف النحاه فيها فعند سيبويه والخليل الشيخ والاكثر انها اسم جمع لشي وان الفها للتانيث واصلها عندهم شيا بهمزتين بينهما الف على وزن فعلا بسكون العين ممدودا فكرهوا اجتماع همزتين بينهما الف فنقلوا اللام وهي الهمزه الاولى الى موضع الفا فصار لفعا وافتحوا لذلك بجمعه على اشاوي كصحرا وصحارى وتصغيره على اشيا بضم الهمزه وتشديد اليا ولو كان جمعا لم يحمل اما ان يكون افعالا كما قال الكسائي او افعلا كما قال الاخفش والفرا وان اختلفا فعند الفرا في المفرد اصله فيعل كسيد وبينه جمعه على افعلا فاشبه كبينين وابينا وعند الاخفش انه فعل جمع على افعلا على خلاف القياس فهو قول الكسائي باطل بامتناعه من الصرف ولانه يجمع على اشاوي ولم يوجد في جموع افعال افاعل واما كلام الاخفش والفرا فباطل بتصغيره على اشيا ولو كان افعلا كان جمع كثره وجمع الكثره في التصغير يرد الى المفرد ثم يجمع عليها كما يذكر في التصغير ان شا الله تعالى ولانه قد جمع على فاعل وافعلا لا يكسر على افاعل فصح القول الاول **فان قلت** انهم يجعلون الجمع على خلاف القياس وكذلك منع الصرف والتصغير كما ارتكب سيبويه القلب مع كونه خلاف القياس **قلت** ما ارتكبه سيبويه اهون من حيث احدهما انه قد وجد القلب كثيرا ولم يوجد ما ارتكبوه الثاني انا وان سلمنا انه لم يوجد مخالفه القياس من جهه اهون من مخالفته من اكثر **قوله** ومصدر قلنا اعلم ان الامثله التي ذكرها تدل على زياده الالف فيها ما يظهر من اشتقاقها لكنه جلي في بعضها وغامض في بعض فلنذكر غير الجلي فشوكا للخشنه المتحركه لانها ماخوذ من الشوك ورحضا العرق المحمى من رحض عنه الدرن اي ازاله ونفسا من النفاس وسيرا البرد فيه خطوط من السير كان الخطوط التي فيه تشبه السيور وشيا وهي المشيمه التي تخرج مع الولد حين النتاج مشتق من شاب يشيب اذا ذهب بلا حافظ وعقربا لموضع لعله ماخوذ من العقرب كان هذا الموضع تكثر فيه العقارب وخنفسا الدويبه مشتق من خنفش الورم لنقصها وزمكا الذنب الطاير مشتق من زمك اذا ارتفع وما البتر اشتقاقه من هذه فدليل الزياده فيه

منع الصرف الوارد عن العرب قوله واما فعلاة وفعلاء الى اخره قلنا هذه الاوزان مختصة بكون مرتجلا
للالحاق من حيث لم ترد الا منصرفة والدليل على زيادة تمامها اما علباء فلانهم قد يقولون رجل معلوب
للمعصوب بعصب العلباء واما الحرباء فدليل الزيادة كونها مع ... فلثلاثة اصول ودليل كونها للالحاق ورود
منصرفة فامعنى الحاقها بقرطاس واما شيشاء وهو تمر الطهر فلانه لو كان فعلالا كزلزال للزم كون
الفاء والعين من جنس واحد وهو قليل في الابنية ولو كان فعلاء لاكزلزال لم يدخل في ابنية المضاعف
لان المضاعف من ذلك مختص بها ولو كان مصدرا لجاز فتح الفاء فيه كما في المصادر التي على هذا الوزن
واما حوّاء فلانه اسم لنبت يميل الى الحوة وهي لون يميل الى السواد فدل على زيادة الهمزة فان قلت
فما يومنك انه فعّال كضراب جمع ضارب وصاعقة الفعيد احرز اللام فاصله اذن حوّى ولكن
قلبت الواو وهو قياسا قلت ان فعّالا ورن يختص بالصفات كحسان ووضاء وقراء ونحوها وهذا ليس من
الصفات فان قلت فهلا كان فوعالا كطومار قلت ان فوعالا لم يرد مما عينه واو ولو ورد
لوجب ان يكون عينه مدغم في قياس فوعال وفعّال كما فرقوا بين تفعّل ويفوعل فقالوا يسوير وتسير
فادغموا في تفعّل ولم يدغموا في يفوعل وهذا يتبين في الاعلال ان ... ثبت بعد بطلان هذا ان
حوّا فعلاء وان الهمزة زائدة واما مزّاء لضرب من الشربة فانما كان فعلاء ايضا لانه لو كان فعّالا كضراب
لكان اما من المزية فيكون اصله مزّاى فاعلت الياء او من المزيد فيكون اصله مزّازا قلبت الزاي
الاخيرة ياء لاجل التضعيف ثم اعلت الياء لا يدخل في ابنية الصفات كحسان وقراء وليس بصفة ولان
قلب المضاعف انما يحسن مع اجتماع الحروف المضاعفة كما في تظنيت وها هنا قد فصل بالالف فلا وجه
للقلب ولانه قد ورد مزّاء مقصورا ممنوع الصرف فدل على اصالة الزايين وانه ليس من المزية
اذ لو كان من المزية لكان اصله مزيا فاعلت الياء فلا يكون لمنع صرفه وجه فلم يبق الا انه من المزيزة
وان ما عدا الزايين زائد واما من صرفه مقصورا فيحتمل ان يكون من المزية وان اصله مزي
لكن جعله من المزيزة اولى لانه قد ثبت انه اذا امتنع صرفه فهو من المزيزة بحسب المنصرف وهو الممتنع
بعينه فلا يفرق بينهما في الاشتقاق فيكون اصل المنصرف مززا قلبت الزاي الاخيرة ياء لاجل التضعيف
ثم اعلت فان قلت فتحكم على ان الزيادة في المنصرف للالحاق قلت لا لانه لا نظير له من الاصول
الا جخدب في راي الاخفش ورايناه راى سيبويه فاما الاخفش فلا يبعد منه ذلك والله اعلم والقوباء
نوع من الجراز ومن اصناف الاسم المصغر شرح في حده هو الاسم المزيد فيه
ياء لتدل على تقليل ولم يقل ياء ثالثة ليدخل فيه تصغير المبهمات فان الياء ثانية وعليه سوال
وهو قوله ليدل على تقليل يخرج به تصغير التعظيم كدويهية والتحبيب كقول الوالد يا بني والجواب
ان التحقير في دويهية حاصل باعتبار المدة التي تهلك فيها من اصابته وفي بني التقليل لا ينافي
الشفقة قوله واذا صغر المتمكن اذا صغر ضم صدره وفتح ثانيه والحق ياء ساكنة ثالثة قلنا قال

المتمكن

المتمكن تحترز من نحو ذيا وتيا وشبيابي الكلام فيها وانما غير صدر المصغر للفرق بينه وبين
المكبر وخص بالضم تشبيها له بالمبني للمفعول قال ركن الدين لان كل واحد منهما مغير عن اصل
معناه وغير ثانيه لان ضم الاول لا يكمل به الفرق لجواز مجيء المكبر مضموم الاول وخص بالفتح
لانه اخف من غيره ثم لما لم يكمل فارقا لجواز مجيء المكبر مضموم الاول مفتوح الثاني نحو صرد زيد ياء ثالثة
وانما اختص الياء لانها اخف من الواو ودر ... الالف لان فعالا في ابنية المصادر كثير كفراح ونباح
وسوال وقال ركن الدين خصوا الجمع بالواو ولانها اثقل من الياء والجمع اثقل من التصغير ولم يجعلوا
المزيد حرفا صحيحا لان اكثر ما يزاد حروف اللين لخفتها حيث لا يتمطق بها المتكلم وانما الزموه السكون
لان تحريكها يستلزم ولم يبطل الفا الفتح ما قبلها فيعود الى صيغة فعال وانما جعلت ثالثة حملا
على الف الجمع اعني جمع التكسير الرباعي نحو جعافر واحامد وكذلك ايضا كسر ما بعدها كما كسر ما بعد الالف
في هذا الجمع قوله ولم يتجاوز به ثلاثة امثلة فعيل فعيعل فعيعيل قلنا لان المصغر اما ثلاثي
فتصغيره فعيل او رباعي فتصغيره فعيعل او خماسي فاما بزيادة او باصول الثاني فتكسيره كالرباعي
وان كان بزيادة فاما ان يكون مدة قبل اللام او غير ذلك فالاولى يبقى جمعها اذ اللسان لا يبتدع
بها على الاخر كما يبتدع ما الصحيح والثاني تحذف زوائده حتى يصير في فعيل او فعيعل قوله فما خالفه
فلعلة قلنا يعني في صورة نقض لانك تقابل الاصلي بمثله والزائد بالزائد كما تقول مطيليق وزنه مفيعيل
لا فعيليل كان السبعة كيد الدين ولهذا كرروا العين في فعيعل حين زادوا ابيبيل وزان المصغر
ومن عادتهم تكرير اللام في ما زاد على الثلاثة فيقولون في جعفر فعلل يعني انهم ارادوا التنبيه
على ان المعتبر الصورة فقط بان جعلوا فعيعلا وزنا للتصغير نحو جعفر وزن جعيفر فعيلل وهذه
نكتة حسنة قوله وذلك ثلاثة اشياء الى اخره فيه سوال وهو ان يقال بل هي اكثر من الثلاثة فان نحو
حضرموت وخنفساء وعقربان خضيرموت وخنيفساء وعقيربان وهذه ليست باحد الامثلة المذكورة
والجواب والله الموفق ان هذه وان لم تدخل في الامثلة فقد جعلت في قوله وما في اخره الف تانيث
او الف ونون مضارعتان وتحقيق الكلام في هذه ان هذه المحقرات اما من كلمتين او ما يشبه الكلمتين
والمحقر انما هو الكلمة الاولى ... في التحقير فهي عريت او للتصغير والثانية عن التصغير تصان
والكلمتان نحو حضرموت وخمسة عشر ونحوهما والمشبه بالكلمتين الالف الممدودة والالف والنون المشبهتان
بها واذا كان المصغر انما هو الكلمة الاولى فهي داخلة في الامثلة التي للتصغير وهي خارجة قوله محقر افعال
كاجمال وما في اخره الف تانيث كحبيلى وحميرا او الف ونون مضارعتان لالفي التانيث قلنا اما افعال
فقياسه ابيعيل الا انهم تركوا ذلك لئلا يلتبس بمصغر مصدر اجمل واما الف التانيث المقصورة
فلانهم لو قلبوها ياء لخرجت عن كونها علامة للتانيث والتبست بالتي للالحاق واطرد هذا التعليل الا انه ... عيش
وجه نظر فانه يلزمه الا يعلب في التثنية والجمع والنسبة وله ان يجيب بانه الجانا الى ارتكاب

فليهاء في هذه الاشيا وان كان فيه من المحذور ما ذكرنا ضرورات لم يمكننا نقاؤها فقط اما في
التثنيه والجمع فلملاقاتها الالف واما في المنسوب فلوجوب تحريك ما قبل يا النسب وكان
الاولى ان تقيد المقصوره بان تقول عن الخامسه لان الخامسه لا تبقى على حالها كما سيأتي واما
الممدوده والالف والنون فالعله فيه ما ذكرنا ولو قال والالف والنون والمصادر عنا بالالفين [?]
ما لم يجمع على فعالين كان اجود لان ما جمع على فعالين دخل في تصغيره في باب فُعَيعيل فيقول في شيطان
شُيَيطين ونحو ذلك ما جمع على فعالين اللهم الا ان تقول انما جمع على فعالين الف لعه ونونه عن مضاف عنى [?]
لا الفي التانيث كما ذكره بعض النحويين فكلامه مستقيم **فان قلت** فهلا جعلتم عله المقصوره عله الممدوده
والتي بها الفرق **قلت** لان المقصوره لما لزمت الاسم اشبه من لزوم التاء وكانت على حرف واحد تنزلت منزله
الجزء من الكلمه فبعد ان تقول انها بمنزله كلمه بعد التمام بخلاف الممدوده فانها وان كانت لازمه
فهي على حرفين فصارت منزله بك من بعلبك وموت من حضرموت فهذا وجه الفرق قوله واما
الخماسي فتصغيره مستكره قلنا قد علل استكراهه بانه يؤدي الى الحذف وهو خلاف الاصل **فان قلت**
ماذا قصد المتكلم معنى التصغير فكيف يؤديه لا على الوجه المستكره **قلت** يقول سفير جل في تصغير او خبير
او يجود بكذا قوله وتخيويش بحذف الميم لانها من الزوائد قال ابن يعيش تخيويش بحذف الميم فهو وجهه
قوله والتصغير والتكسير من واد واحد قلنا هذا كلام جاء به ردا لكلام الاخفش وذلك انه
لو جاز ذلك لجاز سفارجل والاخفش لا يقول بذلك في التكسير فيلزمه في التصغير لانهما من باب واحد فما كسر صغر
وما استكره تكسيره استكره تصغيره وانما نتج كونهما من واد واحد في تكسير الرباعي وتصغيره وذلك لتغير
اولهما وزياده حرف اللين فيهما وكسر ما بعده فيهما **فصل** وكل اسم على حرفين فان التحقير يرده الى اصله
قلنا قد نبه الشيخ على عله الرد بقوله حتى يصير الى مثال فعيل وهو انه لو لم يرد لم يكن على اي ابنيه
التصغير ولانه كان يلزم وقوع الاعراب على اليا وهي لازمه للسكون لانها بطريق الالف في الجمع فلزمت
السكون كما هو لازمه قوله واكل واخيذ قلنا هذه الهمزه هي همزه القطع المحذوفه لا همزه
الوصل لان اصله اكل واخذ حذفت الهمزه التي هي فا الكلمه استثقالا لها مع همزه
الوصل ثم استغني بتحرك الفا عن همزه الوصل فصار كل فرجع في التصغير الهمزه الاصليه
قوله وفي مذ وسل اسمين فيه سؤال وهو ان يقال ان كان مذهبك ما صرح به السيد ركن الدين
من ان مذ ما يجوز تصغيره وان كان ظرفا عن علم فكيف فرقته بسل الذي يصغر الاعلام فكان
اللائق به ان يؤخره الى جنبه فيقول وفي سل اسما سويل وفي مذ [?] وان كان مذهبك
فيها ما نص عليه ابن فلاح من ان تصغيرها انما يجوز اذا كانت علما لا ظرفا فانها لا تصغر [?]
فكلامك مستقيم لكن ابن فلاح قد اعترض من صغرها علما على مُنَيذ قال لانه لم يسمع عن العرب
تصغيرها علما وليس لكم ان تحكموا بذلك من دون سماع قال واذا لم يسمع فالاولى حملها على

حذف

حذف اللام لا على حذف العين لان محذوف اللام اكثر من محذوف العين فيقال في تصغيرها مُذَيّ
مال اليه الناظم [?] وانما جاز تصغيرها لانها ادخل من منذ في الاسميه من حيث جعلها الجزء لان اصلها منذ
قلت وظاهر هذا من اعجب العجايب فانهم يستدلون على الحذف بتصغيرها على منيذ فكيف
يصح التعليل مع افضائه الى الدور وهو في التحقيق مستقيم وذلك لان العرب لما صغرتها على منيذ فهمنا
الحذف فيها وانما اجترى العرب على تصغيرها لانها عندهم محذوفه النون وفهم ذلك لا يتوقف على التصغير
الا ما لنظر الينا لا ما لنظر اليهم فافهم ذلك قوله وشويل اصل سل اسال اريد تخفيف الهمزه
وتخفيفها اذا كانت متحركه ساكنا ما قبلها وهو حرف صحيح هو بان تنقل الحركه الى الساكن وتحذف الهمزه
واذا فعلنا ذلك في اسال استغني عن همزه الوصل فحذفت فبقي سل واذا صغرته قلت سويل ترد الهمزه
فان خففت رددتها الضمه فكانت واوا **فصل** وما بقي منه بعد الحذف ما يكون على مثال المحقر لم يرد
الى اصله للاستغنا بما بقي في تكميل الصيغه كميت وهار وناس فاصل ميت ميّت بالتشديد من الموت
ملحقا اليا بين الواو فحذفت وبقي الزايد لانه لو كان المحذوف اليا لصار بعد التخفيف موتا لزوال الموجب
لقلبها يا واصل هار هاير وهو مقلوب اصله هاور قلبت الواو همزه كقايل ودليل القلب فيه
تصغيره على هويير بالهمزه ولو لم يكن مقلوبا لقيل في تصغيره هويري **فان قلت** فلم خالفتم في هار [?]
والاستغنا ولم تحكموا في قاض بذلك **قلت** لانكم في تصغير هار توقع الاعراب على الرا دون قويض فلا
توقعه على الضاد لان اليا مراده **فان قلت** فلم خصصت هار بذلك دون قاض **قلت**
لما كان هار مقلوبا والتصغير يرد الشيء الى اصله فرددنا اليا الى مكانها ثم حذفنا الاسم
مردودا لنا تسمعه به سه التصغير فقدرنا حذفها ثم صغرناه بوجيه ادخاله في المحذوف وكان
الاولى ان لا يدخل فيها بل يعد وحده لانه في الظاهر لم يحذف منه شي واما ناس فاصله اناس بوزن فعال
بضم الفا من الانس فخفف بحذف الهمزه واستغني في تصغيره بما بقي قوله ولو رد لقيل هوير قلنا يعني بيا
وهمزه بعدها لان اصله هاير كقايل فتقول هويير كقويل **اللغه** الهاري للترب المشرف على
السقوط **فصل** وتقول في اسم وابن سمي وبني فترد اللام التي ذهبت قلنا اما في ابن واسم فلانك لو استغنيت
بالزياده وهي الهمزه لتركت محذوفين اثباتها في الوصل وضمها فيبطل الاعتداد بها فلما رددت المحذوف قلت
سميو وبنيو ثم اعل بقلب الواو يا والادغام واما اخت وبنت وهنت فلو اعتددت بها لكنت معتدا
في ثبوت صوره فعيل بما هو في حكم الكلمه الاخرى وهي التا لان علامه التانيث كذلك **فان قلت** انكم [?]
من لام الكلمه بصيرها كالجزء فيعتد بها **قلت** ان افادتها معنى غير معنى الكلمه وهو التانيث يمنع من صيرورتها
كالجزء فلم يعتد بها لذلك ورددت اللام قوله ويذهب التا اللاحقه قال الشارح معناه ان التا في اخيه هي تا
اخت لكنها لما رددت اللام زال الموجب لثبوتها في جميع احوالها وهو كونها عوضا من اللام وبقي لها
اخر المعنيين المذكورين لها وهو التانيث فبقيت له **فصل** والبدل غير اللازم يرد الى اصله كما يرد في التكسير

قلنا نريد بها اللازم ما علة الابدال فيه فاسمه مشعل ومكثر وعن اللازم ما علة الابدال فيه تا نيه
في المكبر دون المصغر حمل ليائي ميزان فاصل ميزان واوا به من الوزن فعلت تا لانكسار
ما قبلها وهو الميم فلما صغرته ضمت الميم فزال موجب الابدال فرجعت الواو ومنه متعد
ومتيسر من الوعد واليسر واما قلبت الواو والياء فيهما تا لسكونهما مع تا الافتعال وهي تزول في
التصغير لزيادتها ومضى الاسم بها خماسيا فيعودان الى اصلهما وبضم اوله وبفتح ثانيه وقولها
موقن وموسر لانهما من اليقين واليسر تصغيرهما مييقن ومييسر لانه زال الموجب لقلبهما واوا بتحركهما
واما باب وناب فاصلهما بوب ونيب قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فلما
صغر ضم اوله فزال موجب الاعلال فرجعا الى اصلهما قوله واما البدل اللازم فلا يرد الى اصله نحو في
قائل قويئل وفي تخمة تخيمة قلنا لان علة القلب الى الهمزة باق وكذلك اعلال اسم الفاعل فرع
على اعلال الفعل ويستوي فيه حالتا التصغير والتكبير وتحقيقه انك اذا اردت ان تسمي اسم فاعل فرددت
عليه الفعل فاعلها لتفتح الالف الاصلية المنقلبة عن الواو فاصح لكثرتها التثبت الصيغة
فقلبوها همزة فاحتمل ان يكون تصغيرها هو متفرع على ثبوتها الفا وثبوتها الفا متفرع على الفعل
واما الياء في تخمة فالاصل كراهة ان يعدل ما الفرع عليه الاصل فاذا كان كذلك فالمصغر ايضا متفرع
على المكبر فلا يعدل عن حاله فحكم بقا الالف بعد يا التصغير وقلبها همزة واما تخمة وما بعدها فلان
اصله وخمة وكذلك تراث وتكلة في قلبها تا استثقال الضمة على الواو وهي باقية في التصغير
قوله لقولهم اعياد هذا تعليل لتصغير عيد على عييد من دون رده الى اصله وهو الواو لانه
من عاد يعود وانما قالوا في اعياد فرقا بين جمع عيد وعود وما كان يحتاج الى هذا التدريج تخمته ان
تقول اراد الفرق بين تصغير عيد وعود في اللغة التخمة ما يلحق المعدة من ضرر بكثرة الطعام
والتراث الميراث واوه من الود فصل والواو اذا وقعت ثالثة متطرفا الى الاخرة قوله اسيد واجود اسود الوجهين
وجدول ما كان اجود لان القياس الواو والياء اذا اجتمعتا وسبق الاول منهما بالسكون ان تقلب
الواو الى الياء وتدغم الياء في الياء القصد التخفيف قوله ومنهم من يظهر فيقول اسيود وجديول قلنا
ووجه قولي ان يا التصغير عارضة فلم يعتد بها كما لم توجب الاعلال اجتماعهما كذلك في تحوونا دوا
ناما لك وقالوا في اقوم لعروض الياء فصل وكل واو وقعت لاما صحت او اعتلت قلنا اشار بقوله
او اعتلت الى العصا فان واوها قبل التصغير معتلة والعلة فيها ما ذكر في علة اسيد وان كانت
رابعة فلا ادغام كقولك في ترقوة ترقية وعرقوة عريقية فصل واذا اجتمع مع يا التصغير
يا آن حذفت الاخيرة قلنا كراهة اجتماع اليآت فاما عطى فاصله عطيو بالعين المهملة
من عطوت فالواو الاولى منقلبة عن الالف والثانية هي اللام قلبت الواو الاخيرة ياء لانكسار
ما قبلها ثم اعل اعلال اسيد فصار عطينا سلت يا آت تحذف الاخيرة نسيا كراهة اليآت
وكذلك

وكذلك اصل ادية اديوة لانها من الواو والياء الاولى وسبق الاول بالسكون فاعل فصارت
اديوة بتشديد الياء كرهوا الواو بعد الكسرة فقلبوها مع جنسها ثم ثقل اجتماع الياآت فحذفت
الاخيرة نسيا كراهة الياآت وكذلك اصل عروة عويوة واصل مقاوية مقيوية فاعل فيهما
الواو لما تقدم ثم حذفت الياء الثالثة قوله واحوى عند ابن عمرو وقلنا هذا مذهب سيبويه وحجته
ان وزن الفعل المقدر في حكم المحقق ولذلك امتنع اسيد تصغير اسود من الصرف مع نقص صيغة
افعل واحوى مثله وبطرح جواري في منع الصرف لبعد ما بين صيغة الحوي من حيث انا الحذوف في كالمذكور
واما عيسى بن عمر فالح فكانه نظر الى ان الحذف في احي للتخفيف ومن اصولهم ان ما حذف للتخفيف كان
نسيا كاليد والدم فكانه قد صار على هذه البنية من دون نظر الى المقدر على جواز ان الحذف فيها
للاعلال والمحذوف للاعلال منوي فاعتبر المحذوف هنا كما ولم يعتبر هنا وكذلك اسيد تعتبر عن صيغة
افعل للاعلال فكما ان الواو في حكم الصحيحة كما قيل في الحذف قوله وكان ابو عمرو يقول احي قلنا يعني
بالتنوين الكسرة حال الرفع والجر والياء في النصب كجوار وهو مخص لما ثبت من كراهتهم اجتماع
الياآت للتخفيف الياء الثالثة حذف لاتباعه ويلزمه ان يقول كذلك في عطي واخواته لانه
باب واحد ولا قائل به واما من قال احيو فقياسه ان يقول كذلك في اخواته وان تحريكها مجزي جواز
ادلال الياآت حسب تكثر اجتماعها في اللغة الاداوة وعاء من ادم والاحوى الاسود الذي الى الخضرة فصل
وتا التانيث تثبت في كل ثلاثي قلنا لان المصغر في معنى الصفة والتا يلحق صفة الثلاثي يقول رايت عينا مبتعرة
كذلك لحقت تصغيره لما كان في معنى الوصف واما الرباعي فانه وان كان تصغيره في معنى الوصف فانه ايقل
من الثلاثي بكثرة حروفه فكرهوا ان تجرد ذاك ثقلا في التصغير ايثقله فان قلت فيلزم مثل تحذف
التا الموجودة في مكبرة اذا صغرته لذلك فقولك فاطمة فطيمة قلت لا يلزم لاني بالتصغير معها
لم احدث له ثقلا عما كان في مكبره اذا صغرته وليس المكروه الا حدث ثقل في التصغير لم يكن في التكبير
فيها لم يخرج عن ضيغ التصغير قوله الا في نحو قديديمة ووريئة قلنا انما ثبتت التا فيهما تقوية للدلالة
تانيثهما من بين الظروف وقيل في قياس قدام بمعنى الظروف وقدام بمعنى الملك وورا الظرف وولد
الولد قوله واما الالف فيحذف اذا كانت مقصورة رابعة فيتحذ حبيلى قلنا انما ثبتت لخفة الاسم مع ما من
حيث قلت حروفه وكانت على حرف واحد مع كونه هو آية التانيث بعلاف لا سيما ربعة الشفاه بعلاف الخامسة فانها
مع كثرة حروفه تثقل على الاسم قوله وسقطت خامسة فصاعدة قلنا للثقل قوله وحويلى ان عليش
سواه حويلي بتشديد الياء لانه لما حذف الالف الثانية بقي حولا على خمسة احرف ورابعة حرف مد
دليل ما شبه مفتاحا فكما انه سقط شيء من مفتاح بل يقلب الفه كذلك هنا يقلب الفه وتدغم في الياء
الاخيرة والوجه لما ذكر الشيخ انه حذف الف التانيث بقي حولا في حذفت الالف ثم صغر كما حذفت في
حمارى ثم صغر وانما حذفت في حبارى للتحقيق واعلم انه ان كانت الخامسة لا تحذف والحق اذا كانت مقصورة

فاما الممدوده فلا تحذف ابدا لانها حرف فارقت منزله كلمه مستقله ضمت الى كلمه بعد
تمامها فلم تحصل بها ثقل في الكلمه لخروجها عنها فان قلت فلم لم تحذف تا التانيث اذا كانت خامسه
وهي على حرف واحد كالمقصوره قلت لان الفتح الاسم كالجزء لما تقدم من ملازمتها الاسم وخفتها
في النطق بخلاف التا فانها لم تلازم ملازمتها الالف ولا خفت خفتها اذ هي دالة على معنى زايد
على مدلول الكلمه فصارت منزله كلمه اخرى فايده اذا كانت الخامسه الممدوده في مثل
جلولا فمذهب سيبويه حذف الواو فيها فيقول في تصغيرها جليلا بتخفيف اليا فان الممدوده
شبهها بالمقصوره لانها الف وقد ثبت انه يقال في حبارى حبير بحذف الالف الوسطى وبقايها
ومذهب المبرد اثبات الواو ونحوها فيقول جليلا بتشديد اليا قال لان الممدوده منزله
تا التانيث وهذه المده تثبت مع تا التانيث فيقول في ترقوه ترتقه وفي ملوله مليله
بتشديد اليا فيهما وكذلك مع ما هو بمنزلتها فاما في المثنى والمجموع الجمع فيتفقان على مذهب المبرد
فيقال في ظرنفان وظرنفون ظريفان وظريفون بالتشديد وذلك لبعد شبههما من المقصوره
لبعد كونهما كالجزء لدلالتهما على معنى زايد وعدم ملازمتهما فاما غير الجمع نحو عشرون وثلثون
فانهما يتفقان على حذف المده فيهما لقوه شبه الالف بهما بالمقصوره اذ هو اسم لهذا العدد
المخصوص لم تستعمل مفرده ثم الحق العلامه فتنزل منزله الجزء ولهذا قد يقع الاعراب على النون
وذلك يقوي شبهها بالف التانيث فيتفقان على حذف الزياده الوسطى فصل وكل زياده كانت مده
في موضع يا فعيعيل وجب تقريرها قلنا يعني بقاها مده قوله وابدالها يا قلنا لانه يتعذر النطق
بغير اليا من الف او واو في ذلك الموضع لانكسار ما قبله وقوله ان لم يكنها يحترز من نحو قنديل فانه
ما قلب فيها بل اليا حالها في التصغير قوله وان كان في الاسم بلتين زيادتان ليست احداهما ابقيت اجمعهما في
الفايده قلنا تبدلت احداهما المده المتقدم ذكرها وقوله اذهبهما في الفايده يعني اولاهما
في الدلاله على المعنى المقصود بيان ذلك ان الميم في هذه الاسما ونحوها موضوعه لبنا اسم الفاعل وهو
المقصود بالصيغه والزياده الاخرى لما بعده من معان اخر فوجب ثبات الميم لانها اقعد في الدلاله
على المقصود وحذف اخيها كما في الامثله فتتبعها ودليل زياده الحروف التي اشار الى زيادتها ما خوذ
من اشتقاق هذه الاسما قوله واما الرباعي فيحذف منه كل زايده ما خلى المده الموصوفه قلنا لانه لا
يحتمل بقا اكثر من اربعه احرف غير المده وفي الرباعي اربعه اصول فاستلزم حذف ما عدا الاصول
فيقول في مقرطس قريطس ولو بقيت الزايده لهدمت صيغه التصغير فاما المده المذكوره فهي وان
بقيت سلمت معها الصيغه فان قلت وبما يستدل على زياده هذه الزيادات وسط كونها اصول
قلت الاشتقاق اذا تتبعته في تصرفاتها ارشد الى انها مزيده وهو اقرب الى الوضوح اللغه
الكزدوسل حر ردس العظام قال كما دائن طباخ القدور الكزادسا هم المعتلم الفحل اذا هاج

المحر

للضراب والمهوم المحرك راسه لاجل النعاس والعلسوه معروف والحبنطي العظيم البطن ذكره
في التحبير عن الفرغاني المقعنسس المقدم صدره لخلو وغيره والاخرنجام الاجتماع يقال اخرنجمت
الابل اي اجتمعت فصل وجمع القله يحقر على بنايه قلنا على القياس قوله واما جمع الكثره فله مذهبان
قلنا يعني طريقان وقد ذكرهما وظاهره التخيير بينهما وانما عدل في تصغير الكثره الى احد هذين المذهبين
لان التصغير فيه معنى التقليل فكرهوا الجمع بينه وبين ما هو موضوع للتكثير فردوه الى احد المذهبين
والتزموا الجمع فيه لبقا معنى الجمع وانما جاز في التصغير جمع غلام ونحوه جمع سلامه ولم يكن جاريا في التكسير
لانه في التصغير تضمن معنى الوصف فجاز فيه ما جاز في الوصف واجاز الكوفيون تصغير جمع الكثره
الذي له نظير في الاحاد على لفظه من دون رده الى احد هذين فيقولون في تصغير رغفان رغيفان لان
نظيره عثمن قالوا ومنه اصيلان فهو تصغير اصلان واصلان جمع اصيل وهذا مردود عليهم من
وجهين احدهما ان معنى اصيلان هو معنى اصيل لا زايد عليه ولو كان جمعا لم يرادفه في المعنى وان
ضعيف لان تصغير الجمع جمع التالي لو سلمنا فيما نقله ان تصغر على فعيلين لان فعلان يجمع على
فعالين فتصغره على فعيلين واذا بطل كون اصيلان تصغير اصلان تعين كونه تصغير اصيل على غير القياس
كانيسيان وعشيشيه وذلك لانهما مترادفان في المعنى فان قلت اذا لم يكن لنا في تصغير
الجمع الا احد المذهبين فما تصنع بتصغيرها ليس له جمع قله ولا يجوز جمع مفرده جمع السلامه فترده
اليه وتجمعه عليه وذلك نحو حمر جمع احمر وحمرا فانه لا قله فيه ولا يقال في مفرده احمرون ولا حمراوات
قلت الوجه فيه والله اعلم ان يرد الى مفرده ويلحق علامه التانيث لتدل على الجمع فيقال في
تصغير جمع المذكر احيمره ترددته الى افعل والحقته التا علامه للجمع كما صيرت المفرد للجمع في قولهم رجال
سايره وضاربه وهذا امر قياسي غير موقوف على السماع وقد ورد عن سفيان الثوري انه قال الحراه
اصيفره عندي لتمييز بني سو العباس يريد تصغير صفر وعنى بالصفر هنا قيل الملكها وتقول في
تصغير جمع المونث حميرا فترددته الى حمرا وصغرته واجريته على الجمع وما لحقته الف التانيث يصح جريه
على الجمع فيا نا تقول رجال سكرى ونسا سكرى ومنه قراه من قرا وترى الناس سكرى وما هم بسكرى
ولا فرق حالتي التصغير والتكبير في ذلك فتلمح هذه النكته فانها غريبه ولقد حدثت شيخنا رحمه الله
انه سال الامام يحيى رحمه قدس الله روحه عن تصغير حمر قال فما زال يقول حمر حمير ناطقا في الجواب
وقتا مديدا وما اجاز فيها حوابا ثم ما اجابنا شيخنا فيها بشي زايد فصل وما جا على غير واحده
كانيسيان قلنا هذه جرت على انسان ورجل ومغرب وعشا وفيها زيادات ليست في المفردات وكان
انيسيان تصغير انسيان وهذا مما يحتج به الكوفيون على ان انسان من نسي وان اصله افعلان والتصغير
هذا في نراهم جار على القياس ولما كان عند البصريين من الانس وزنه فعلان جعلوا هذا خارجا عن
القياس لان فيه اليا زايده وكان رجلا اصله راجل فصغر عليه وكان مغربا اصله مغربان كمكربان

تصغير على قياسه وكان غُشيانًا تصغير عشيان وكان غُشَيشيه تصغير عشاه بالتشديد
الشين قوله ومنه قولهم اضيبيه واغيلمه قلنا انما فصل هنا لانه اقرب الى القياس مما قبله وذلك
انه يحتمل انه تصغير اضبيه جمع صبي واغلمه جمع غلام لان فعيلا وفعالا يجمع على افعله كرغيف
وارغفه وغراب واغربه وانما جعل غير قياسي لان اكثر ما ورد في صبي وغلام صبيه وغلمه ولم يرد
أُصَيبِيَه وأُغَيلِمَه ثم صغر ولم يرد في تصغير صبيه وغلمه صُبَيّه وغُلَيمه وانما ورد في تصغيره اصيبيه
وأُغَيلِمه فحكموا بانه عليهما على غير القياس **اللغه** مغيربان الشمس موضع غروبها او زمان غروبها

فصل وقد تحقر الشي لدنوه من الشي وليس مثله قلنا يعني لدنو صفته ولم يبلغ مثله وانه و اعلم
ان تصغير اصغر ظاهره مخالف لاصل التصغيرات لان التصغير تقليل المصغر وهذه في التحقيق تكثير [illegible]
انك اذا قلت هذا اصغر منك احتمل التفاوت الكثير والقليل فاذا اقللت اصيغر قربته من الاكبر فلم
يكن تقليلا للكثير بل تكثيرًا وانما دخله لتضمنه تقليل البعد الذي بينه وبين الاكبر قوله وعنه
اسيد اي لم يبلغ السواد وانما فصله لان ظاهره يقتضي بانه دني من شي اخر ولم يكن مثله اذ ليس من
باب فعل من معني مفضلا ومفضلا عليه وانما المراد لم يبلغ السواد الكامل

فصل وتصغير الفعل ليس بقياس قوله شبهوه بالشي الذي تلفظ به وانت تريد شيئا اخر يعني انه يقال
ما أُميلح زيدًا وانما يعنون ما املح زيدًا كما قيل بنو فلان تطاؤهم الطريق وانما يعنون اهل
الطريق وصيد عليه يومان وانما يعنون صيد عليه اي على الفرس صيد يومين واعلم ان
هذا التصغير ليس للتحقير انما ورد في فعل التعجب وانما هو للتحبيب وتوجيهه انه لما كان فعل
التعجب بتحببه جعل التصغير فيه ليدل على المقصود **فصل** ومن الاسماء ما جرى في الكلام مصغرا
وترك تكبيره لانه عندهم مستصغر **اللغه** جميل طاير من الدجاجيل والدجاجيل الطيور
الصغار والكعيت قال في الصحاح البلبل وروى الشيرازي عن المبرد انه يشبه البلبل وليس به
والكميت الفرس الذي لونه ينقص عن سواد الادهم ويزيد على حمرة الاشقر ذكره الخليل وجعله على
التصغير قوله وقالوا جملان في جميل قلنا يعني انهم اذا جمعوا هذا النوع ردوه الى المكبر المقدر لانه
ليس للمصغر جمع على حياله فقالوا في جميل وكعيت جملان وكعتان فدل ذلك على ان المكبر المقدر
جُمَل وكُعَت بوزن صُرَد لان فعلان مكسر الاول جمع فُعَل بضم الفا وفتح العين وقالوا كمت فدل
ذلك على ان المكبر المقدر اكمت لان فُعلا جمع افعل من الصفات **فصل** والاسماء المركبة يحقر الصدر
منها قلنا لان الكلمة الثانية بمنزله زياده بعد تمام الكلمه فاجتزوا بتصغير الاولى وصار اول
الثانيه عن التصغير وانما لم يحذفوا الثاني لانه لو حذفوا التبس تصغير المركب بتصغير المفرد وانما يقول
آخره على الفتح لشبه الثانيه بتا التانيث **فصل** وتحقير الترخيم ان يحذف كل ما يزيد في بنات
الثلثه والاربعه حتى يصير الاسم على حروفه الاصول ثم يصغر قلنا انما سمي تصغير الترحم لانه اشبه

الترحم

الترحم في الحذف المذكور وهو جواز لا وجوب وذكر ابن مالك في هذا النوع انك اذا رخمت
نحو سودا تصغير الترخيم قلت سُوَيدة فعوضت من الف التانيث هاء ليلا يلتبس بالمذكر
وحكم الالف المقصوره ايضا حكم الممدوده في ذلك لاشتراكهما في العله الا ان يقال الا فايده
في ذلك في حق المقصوره لانها حرف واحد كالتا فلم يكن في حذفها فايده بخلاف الممدوده فهي بدلها
لما تقلل من الزياده وهذا هو الاقرب عندي والله اعلم **اللغه** الحفد الخفيف من ذكر
النعام **فصل** ومن الاسماء ما لا يصغر كالضماير واين ومتى الى اخره قلنا هذه
الاسما لم يرد عن العرب تصغيرها اما الضماير فلانها لا توصف والتصغير نوع من
الوصف الا ترى ان اسم الاشاره جاز تصغيره وان كان مبنيا لما جاز وصفه واما اين ومتى
فلتوغلهما في شبه الحرف ولانهما لا يوصفان واما حيث فكذلك ايضا واما عند فلانها لا توصف
ايضا لانها موضوعه على الابهام لانها اسم للمكان الذي منك من اي ناحيه كان ووضعوا
لكل ناحيه مخصوصه اسما يسميها كيمين وشمال ونحوها فوصفها يزيل الغرض المقصود بها
وهو الابهام والتصغير نوع وصف فكره دخوله بها كسائر الصفات واما مع فلانها ايضا
ايضا لا توصف لانها موضوعه بازا المصاحبه مطلقه فلو قيدت بوصف كان على خلاف وضعها واما
غير فلانها اما ان تكون للمغايره نحو مررت برجل غيرك اي ليس اياك وهذا حكم نفي لا تدخله زياده ولا
نقصان كما ترى والتصغير حكم بالتقليل واما ان تفيد حالا في المماثله كقول العرب لقد رجع فلان
بغير الوجه الذي ذهب به ونحوه ومعنى هذا انه رجع وليس على الصفه التي كان عليها الا امر قد زال ذلك
قط وهذا حاكم الاول في النفي فلم يدخله التقليل فان قلت فيلزم على هذا الا يصح تصغير مغاير
ايضا لانه بهذا المعنى وقد نص الخوارزمي على جواز تصغيره قلت ما ذكره الخوارزمي غير صحيح من وجوه
احدها انه لم يعضده على ذلك سماع الثاني ما قدمنا من جهة المعنى الثالث ان مفاعل
اسم يلزم التعدي بنفسه وبواسطه اذ يجوز مغاير عمرا ولعمرو ومغاير زيد ولزيد وتصغير العامل
نصبا لا يصح عند البصريين ولهذا لم يصغروا المصدر العامل واسم المفعول ولا الصفه المشبهه واما
حسب فلانه بمعنى فعل الامر او النهي وكذلك سائر اسما الافعال واما من وما فلامرين احدهما
انهما على حرفين ولا ثالث لا لفظا ولا تقديرا لتتم معهما صيغه فعيل الثاني انهما مضمنان معنى
الانشا والتصغير حكم فيجتمع نقيضان في حكم لفظ واحد واما امس وغد وما بعدهما فلانها اسما
موضوعه بازا معان معينه لا تتبدل بها وان كان بعضها علما وبعضها غير علم والتصغير لا يصح
فيما هذا حاله لان التصغير وصف والوصف يقتضي الشياع لانه موضوع لمن قام به معناه مطلقا
والعلم وما اشبهه موضوع لمدلول بعينه لا يتجاوزه فالجمع بين التصغير وبينه جمع بين الضدين
وهو متعذر فاذا اردت تصغير المغاير من علم وغيره لم يصح الا بشرطين احدهما ان يكون لفظ

هذه المعرفة فقد اشترك فيه كثيرون كالاعلام المشتركة لان التصغير وصف والمقصود بالوصف
التخصيص او التوضيح في اصل وضعه ولاجل ذلك لم يضطرنا اليه الا الاشتراك الثاني ان يزيل بعض
وسوى به التنكير ثم يصغره بعد ذلك لانه مع التعيين لتشترك فيه فذهب الوصف ضايعا فاذا صغرت
به بعد التصغير معينا ادخلت عليه لام التعريف او الاضافة عوضا عن التعريف الذي اذهبته كما
تفعل في العلم المجموع واضطرت مع ذلك الى شرط ثالث وهو ان يكون مخاطبك عالما بتحقير هذا
المصغر قبل خطابك له لانه بغير التعريف صير نظير قولك جاءني رجل صغير وهذه موحشة والموحشة شرطها
ان تقتضي للمخاطب قبل الخطاب **فان قلت** هذا الشرط ينتقض بقولهم بنيّتي واخيّ الا ترى انهم
يقولون هذا بنيّتي وان كان المخاطب غير فاهم حقارته الا من قبل **قلت** هذا ونحوه تحقير تحبيب
وليس المقصود به الوصف بالحقارة فيحتاج الى طريقة الوصف فيه **فان قلت** فهو وصف بالمحبة
فيجري فيه طريقة الوصف الا ترى ان بنيّ بمعنى هذا ابني المحبوب فهو نظير ابني الصغير فليكن المخاطب عالما
قبل الخطاب بالمحبة كالصغر **قلت** ذلك ملتزم لكن المحبة تفهم من لفظ البنوة فاذا قال هذا ابني
فهم انه محبوب بناء على الغالب فاذا وصفت من بعد بالمحبة لم يأت بنكرة عند المخاطب الا ترى انه
لو جاء باسم الابن فقال هذا زيد لم يحسن لان لفظ زيد لا يدل على المحبة كما يدل لفظ الابن فظهر
لك المراد هنا الاصل الذي قررناه وبهذه الجملة يفهم ما يصح تصغيره من الاسماء المعرفة مما
لا يصح فاذا حصلتها وتقررت في عقلك عرفت الوجه الذي لاجله امتنع تصغير امس وما بعده من
الاسماء ولنتكلم على تفصيلها اما امس فلك في تعليل امتناعه جهة وجوه ثلاثة احدها انه لتضمنه
اللام اشبه الحرف فالحق بالمبنيات الثاني وهو الوجه انه موضوع على اليوم الذي قبل يومك
من غير فصل ولا مشارك له في ذلك وشرط تصغير المعرفة الشركة فيها كما قدمنا **فان قلت** وكيف لا
شركة في امس وقد قال تعالى كما قتلت نفسا بالامس لم يرد اليوم الذي يلي يوم موسى بل كان متقدما
بكثير من الزمان **قلت** ان الذي لم تقع فيه الشركة هو المجرد عن اللام فانه لم يرد امس من غير لام
الا الذي يلي يوم المتكلم به وهو الذي امتنع تصغيره فاما ما فيه اللام فتصغيره ممتنع لغير هذا
الوجه وهو ان المراد به انك قتلت نفسا في الزمن الماضي واراد الابهام فتصغيره يرفع ابهامه
لانه وصف والوصف للتوضيح فلم يجز واما غد واول من امس والبارحة فللوجه الثاني
وذلك ان غدا لليوم بعد يومك من غير فصل ولا مشارك له في ذلك واول من امس موضوع على اليوم
الذي يلي امس يومك والبارحة لليلة التي تلي ليلتك ولا مشارك لها في ذلك وشرط تصغيرها هذه
حالة وقوع الشركة فيه **فان قلت** لا اسلم انتفاء الشركة في غد مع قوله تعالى ولتنظر نفس ما قدمت
لغد ولم يرد اليوم الذي يلي يوم المخاطب **قلت** الاصل في وضعه ما ذكرت وهو هنا مستعار
ليوم القيمة والوجه المحسن لهذه الاستعارة ان الدنيا والاخرة كاليومين بالنظر الى جملتها وليس بينهما

فصل

فصل فصارت الاخرة بالنظر الى جملة الدنيا منزلة الغد من اليوم الذي قبله فاجري لفظ الغد عليها
لذلك وهو مجاز حسن لحسن الرابطة **واما ايام الاسبوع فقال سيبويه في**
كتابه ولا يصغر الثلثا والاربعا والبارحة واسما الشهور كلها نحو المحرم وصفر الى
اخرها لانها اسما اعلام قلنا وفي هذا تصريح بما اجملناه اولا من قياس المعارف في التصغير **فان قلت**
فهلا دخلها التصغير على الوجه الذي يدخل الاعلام من بعد التنكير **قلت** لو دخلها لم يخصها
الشيخ بذكر امتناع التصغير فيها لان كل الاعلام يشاركها في ذلك وانما لم يدخلها على الوجه الذي
دخل الاعلام لان دخوله الاعلام مترتب على وقوع الاشتراك فيها وهذه لا شركة فيها ولهذا قال
الخوارزمي في سياق تعليل امتناعه منها وكل اسم علم خاص لشي لا اشتراك فيه فانه لا يصح تصغيره
فبان ان العلة عدم الشركة فيها **فان قلت** لا اسلم امتناع الشركة فيها بل هي الى اسما الاجناس
اقرب الا ترى انه يقال جرى كذا يوم كذا في الجمعة الماضية وسيجري في الجمعة المستقبلة
وكذلك سائرها **قلت** لا يقدح في علميتها كما لا يقدح قولنا زيد الطويل وزيد [illegible] في علمية زيد
واما انها غير مشتركة فاقرب الى انه قادح ولهذا جوز الكوفيون تصغيرها وهو المشهور والذي
يمكن تمشيته كلام البصريين عليه ان اسما الايام والشهور ليس فيها من الاشتراك ما في الاعلام من
قبل انهم نزلوها منزلة اشيا دائرة محصورة لكل واحد منها اسم فتكررها لا يقتضي تعددها
جعلوا الايام منزلة سبعة اشخاص لكل اسم فاذا اختلف السبعة مثلا على شخص واحد قالوا هذا
زيد هذا عمرو هذا خالد هذا بكر هذا الحسن هذا احمد ويأتي بعد احمد زيد وبعد زيد
عمرو ثم كذلك فهي تتكرر والمسمى واحد وقد سلك في ايام الاسبوع هذه الطريقة في اللفظ فقيل
السبت ثم الاحد الى الجمعة ثم اعيد السبت وما بعده فكانها دارت تلك باعيانها فلم يقتض
الاشتراك واضطرهم الى تنزيلها هذه المنزلة ان الايام مع بعده لا تنحصر فيضعوا لكل يوم اسما
مخالفا لما تقدم الاخر فحصروا اسماها في هذه السبعة ونزلوها منزلة الاشخاص السبعة التي تدور
وان كانت مخالفة للاشخاص في ان الدائر الان ليس هو عين الماضي فكانها محكوم عليها بعدم الاشتراك
فامتنع التصغير فيها لانه مشروط بالشركة ومن حيث انها متعددة في التحقيق اجري على اصل
الجمعة الماضية والجمعة المستقبلة محفوظ على الكائنين كما ترى وهذا وجه جيد مخلص للبصريين
فاما الخوارزمي فجاء في تشبيهها بغير ذلك فقال اعلم ان تسمية الازمنة على صنفين صنف يقع به
التعبير لمسماه وتحصيله وصنف لا يقع فاما الصنف الاول فكاليوم والليلة والصيف والشتا
واما الصنف الثاني فنحو ايام الاسبوع لان حاصل الامر فيها يرجع الى ان يوم الاحد هو اليوم الذي
بعده يوم الاثنين ويوم الاثنين هو اليوم الذي بعده يوم الثلثا اما ان يوم الاثنين ما هو في نفسه
غير حاصل ولذلك اذا اختلط الترتيب في ايام الاسبوع لم تجد ما تعين لك انه يوم الاحد ام يوم

يوم الاثنين اما الصنف الاول فتصغيره كتصغير سائر الاسما سائغ وهذا لبيان تصغير الشيء
نوع ذم وتحقير وتقليل شيء عن حقيقته ولا محصل محال هذه لفظه بعينه وعليه من الاسوله ما
يلجيه الى ان يعود الى ما حققناه فتذكرها لا طائل تحته مع ما قدمنا قوله والاسم الذي بمنزلة
الفعل قلنا هنا يعم المصدر العامل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل
فاما ما قبل افعل التفضيل فقد نص ركن الدين على انها لا تصغر وفي كلام ابي علي ما يدل على ذلك لانه
قال واسم الفاعل اذا اعمل عمل الفعل لم يوصف كما لا يصغر فجعل هذه ضويرب زيدا بمنزلة هذا
ضارب ظريف زيدا في القبح قلت فكان ما عمل عمل الفعل يجري فيه هذا الحكم لان العلة
في تنبيه نصه هو العمل وكلها مشتركة فيه وفي عمومها في امتناع التصغير منها نظر لانه ان اريد
كل ما عمل انتقض بقويتل وبويع وكبير وضغير تصغير قائل وبائع وهذه تعمل رفعا في
فاعلها مع انها مصغرة وان اريد ما تعمل مع الرفع نصبا فكان اللائق التنبيه على ذلك لكن يقال ما
وجه الفرق بين حالتي الرفع والنصب والجواب والله الموفق انه لا فرق بين العملين فانا
لا نعمل هذه الاسما في رفع ولا نصب الا بشروط شتى لم تعتبر الا لئلا يضعف شبهها بالفعل
ولا شك ان التصغير يبعدها من شبه الفعل فلا يصح الجمع بين تصغيرها واعمالها **فصل**
والاسما المبهمة خولف بتحقيرها تحقير ما سواها قلنا لما كان التحقير بعض تصاريف الاسما
المتمكنة ناسب لذلك ان لا يلحق اسما غير متمكن ولما كان في ذا والذي وفروعهما شبه بالاسما المتمكنة
بكونها توصف ويوصف بها استبيح تصغيرها لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن فترك اولها على ما كان عليه
قبل التصغير وعوض من ضمته الفا مزيدة ولهذا قال والحقوا باواخرها الفات **فان قلت**
ان الالف تلحق الاخر في اوليا الممدود بل هي قبل الهمزة لان اصله اولا بالمد فلحقت يا التصغير
فقلبت الالف التي بعدها من جنسها ثم ادغمت يا التصغير فيها ثم الحقت الالف المعوضة قبل الهمزة
الاخيرة **قلت** هذا الذي ذكرته اختيار المبرد فان الحاق الالف قبل الهمزة فيه محافظة على
الهمزة واسحاق او سيبويه ان الالف المعوضة لحقت بعد الهمزة ثم خففت الهمزة وقلبت الالف الاخيرة
همزة ولعل الشيخ اختار مذهب ابي اسحق قوله فقالوا في ذا وتا ذيا وتيا قلنا اصلهما ذييا وتييا
فلت ثلث يا ات الاولى عين والثالثة لام والوسطى يا التصغير فاستثقل توالي ثلث يا ات فقصد
التخفيف بحذف واحدة ولم يجز حذف يا التصغير لدلالتها على معنى ولا حذف الثالثة لحاجة الالف الى فتح
ما قبلها فلو حذفت لزم فتح يا التصغير وهي لا تتحرك لشبهها بالف التكسير فتعين حذف الاولى ووقع
يا التصغير ثانية لكونها عاضلا لما تقدم من المخصص على لفه القياس تصغيرها لانه تمكن له
ليصغر ما هو متمكن هنا ذكره ابن مالك والشيخ ركن الدين وفي للقائل ان يقول ان الكوفي مختص
بالمعربات دون المبنيات فلم حكمتم بان لام ذا وتا محذوفان ولم تحكموا على من وما بذلك فالوا

لانها

لانها اشبهت المعربات بما قدمنا قلنا فقد اعطيت التصغير في مقابلة ذلك ولا وجه لان نحكم عليها
بغيره من احكام المعربات من دون سماع يعضدنا قوله وفي الذي والتي اللذيا واللتيا قلنا بفتح الذال
والتاء لانهما قبل يا التصغير وما قبلها يلزم الفتح واجتزي في مخالفة تصغير المتمكن بفتح اوله مفتوحا
قوله وفي الذين واللاتي اللذيون واللتيات قلنا حكى الشيخ ركن الدين هنا خلافا بين الاخفش وسيبويه
عن اعتهل يجري مجرى اخواته في تعويض الالف وفتح ما قبل اليا والواو لاجل الالف المحذوفة ام لا فروي
سيبويه انه لا يقدر الالف فيها وعن الاخفش انه يقدرها وكونه مجرى مصطفى فيقول اصله اللذيان
واللذيون فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبلها مفتوحا والوجه للاخفش اجراؤه مجرى
اخواته والوجه لسيبويه ان الالف لو لحقت اخر الذين لم يخل اما ان تلي النون كانت كانها لاحقة
لغير الاخر لانها شبيهة بنون الجمع وان لحقت اليا اوهمت ان الذين جمع الذي وان النون زايدة
وليس كذلك وانهما صيغتان سوا في الاصالة والزيادة **فان قلت** فكيف تقول في تصغير اللاتي واللواتي
واللائي واللاي **قلت** هذه كلها جموع للتي وقد ذكر سيبويه ان اللاتي واللواتي لا يصغران
على لفظهما استغنا بتصغير التي على اللتيا وجمع اللتيا على اللتيات وقال الاخفش بل يصغران فاما
اللاتي فتقلب الف الجمع فيه واوا وتلحق بعدها يا التصغير ثم تحذف الاخيرة لئلا يكون المصغر على
خمسة احرف وليس قبل الاخر حرف مد وليس فتقول فيه اللويتا وكذلك تقول في اللواتي لئلا يلزم
ما ذكرنا وان لم اجد نصا عليه واما اللائي بهمزة ويا فتحذف اليا لما قدمنا وتقول اللويئا
واما بيا من دون همزة ولا يحذف منه شي فيقال اللويا بيائين واما اللاين فيقال فيه ما يقال
في الذين قوله **ومن اصناف الاسم المنسوب** هو اسم الاب او البلد الملحق باخره يا
مشددة قلنا حده في الظاهر غير مستقيم لانه ان اراد حد المنسوب فلم قال للنسبة اليه وان
اراد حد المنسوب اليه فانما بوب للمنسوب قال وهو في التحقيق مستقيم وهو حد للاسم المنسوب وقوله اليه
عايد الى ما تم قبل لحوق يا النسب بيانه اذا قلت بصري فالبصرة اسم الحق باخره يا علامة للنسبة اليه
والاسم منسوبا لما صار بعد لحوق اليا اسما للمنسوب ولا تعرض بالدور حيث اعاد لفظ المحدود
في الحد لانه من باب حد الاصطلاحي باللغوي قوله وكيا النسب التانيث الى اخره قلنا هذا تنبيه على
الشبه الذي بين تا التانيث ويا النسب عني في كونهما اي ليست يدخل عليها الشي بعد حقيقته كاملة كظلمة
ويا النسب كذلك كما ذكره وقد قدمنا وجوه الشبه قوله وينقلها الاسم من معنى الى معنى وحال الى حال
قلنا يعني انتقاله من الاسمية الى الوصفية ومن الجمود الى الاشتقاق **اللغة** يؤدي بفتح اليا
والرا وهو نبت في الما ويصبغ نوع من الثياب **فصل** ومما حاذ به على القياس حذفهم التا من المؤنث قلنا
اما كان القياس لان بقاها يؤدي الى خلل في اللفظ والمعنى اما اللفظ فلانه يؤدي الى توسط تا التانيث
وتنزلها منزلة الجز وهو خلاف وضعها واما المعنى فلانه يستلزم تانيث المذكر فيقول في رجل منسوب

الى صاد به صاد ريي قوله وتوني التثنية والجمع قلنا لو قال ونا الجمع وعلامتيهما كان اجود لئلا
يوهم خروج جمع المونث السالم ونقا العلامات وانما كان العيان الحذف لان من اعرف المسمى
بالمثنى والمجموع بالحذف فانما هو حاك وقياسه ان يعطيه جميع احكامه الثابتة له قبل التسمية
ومن احكامه حذفها في النسبة اليه قبلها يحذف فابعدها لذلك واغتفروا اللبس بالنسبة الى مسمى بزيد
وعلى هذا الوجه جاءت اللغة الاولى في قنسرين قوله ومن جعل النون معتقب الاعراب قال قنسريني
قلنا لانها قد خرجت عن الاحكام التي كانت لها فصارت كزيادتي عمران ونحوه قوله وقد جا ذلك يعني في الاعراب
على النون **اللغة** عن البيت امل عليها بالبلا الملوان امل اي دام ما لبه بكسر البا وهو معروف
والسبعان موضع **فصل** وتقول في نمرة وشقرة يعني بكسر الميم والقاف نمري وشقري بفتحهما
كانهم كرهوا توالي كسرتين ويائين فيما قلت حروفه قوله قياس مثلبت اي مستعمل عن بعض العرب انه سئل
عن خير الخيل فقال اما اذا استقبلته اقبل اي اسعف واذا استدبرته اجلعب اي اسرع واذا
استعرضته استلحب اي طال واما اذا كثرت حروفه نحو تغلبي اغتفروا التوالي لحصول حرف ساكن في
الرباعي ولم يعظم توالي الكسرتين والياءين الا مع كون الحروف كلها متحركة وقد عدل الى الفتح في الرباعي ايضا
كراهة التوالي وقد صرح الشيخ بقلته حيث قال ومنهم **فصل** وحذف الياء والواو من فعيلة وفعولة
قلنا فرقا بين المذكر والمونث وخصوا المونث بالحذف لاستثقاله فقالوا الكرمي في النسبة الى كريمة وفتحوا
للتخفيف وكذا في النسبة الى كريم قوله الا ما كان مضاعفا او معتل العين نحو شديدة قلنا لان اليا
لو حذفت اجتمع المثلان فيثقل واما طويلة فلو حذفت فيه ادى الى قلب الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فيصير طالي وهو مما لا يستقل ذكره خ وفيه نظر فان **قلت** ان موجب القلب حاصل مع بقا
اليا **قلت** ربما اغتفر وعدم الاعلال اذا سكن ما بعد حرف العلة كما في غزوا ورميا **اللغة**
جهينة وعقيلة قبيلتان وشناي منسوب الى شنوة بعد ان رحل شنوة اي متقزز ومتباعد
عن الاشيا الدنسة ومنه ازد شنوة قبيلة في اليمن **فصل** وتحذف اليا المتحركة من كل مثال قبل
اخره يا ان مدغمة احداهما في الاخرى قلنا انما حذفت فما ذكر كراهة اجتماع يائين وكسرتين **فان قلت**
هلا اغتفروا توالها هنا كما اغتفروه في تغلبي والوزن واحد **قلت** لما كان رابع هذه يا والياء
كالكسرة حصل فيها من الثقل ما لم يحصل في تغلبي فالتزموا الحذف **فان قلت** فيلزم ان تحذف اليا ان
ايضا لانها اذا بقيت واخره انضمت الى الكسرة قبل يا النسب فتحصل كسرتان ويا ان **قلت** قد منع من ذلك
من قال طاي وذلك ان اصله طيئي بيا مشددة مكسورة وهمزة ويا النسب فحذف اخرى اليائين فبقي
طيئي بالتخفيف ثم ابدل اليا منوله كسره قلبها الفا وهذا هو الذي قصده سيبويه ~~وهذا هو الذي~~ نقول له
وما اظنهم قالوا طاي الا فرارا من ذلك واما من بقي اليا على حالها وهو الاكثر والافصح فلانها للنسب كسرتها
ضعيفة وان كانت مقارنة ولا يحصل بها من الثقل مع الكسرة كما يحصل من الكسرة الصريحة مع الكسرة مع ان

الحذو

الحذف في مثل ذلك يودي الى الاجحاف بالاسم قوله وتقول في مهيم مهيمي ومهيمي على التعويض قلنا
كانهم ارادوا الفرق بين النسبة الى مهيم والنسبة الى مهيميم من اهيم اي تركه يذهب في غير طريق فزادوا على
احدهما وخصوا تصغير مهوم بالزيادة لانه قد حذف منه في التصغير الاولى اذ اصله مهوم بتشديد
الواو وحذفت احدى الواوين حيث بنيا التصغير فاتفقت الواو والياء فاعلت فصار مهيما فخصوا
بالزيادة عوضا عما قد حذف منه وحذفوا من مهيميم مهيمية لانه لم يعدم منه حذف **فان قلت**
هلا استغنوا في الفرق بينهما بان يقولوا تصغير مهوم على حاله من دون زيادة ويحذفوا من مهيميم مهيم في النسبة
من هيمه **قلت** قال الجد ح لانه من نحو بقال اليا احق منه من غير تعويض وهذه منه دعوى وتبيينها
عند الذوق فاطلبه الشهادة **فصل** وتقول في نفيل ونفيلة ونفيل وفعيلة من معتل اللام
فعلي قلنا انما فعلوا ذلك لا على حذف اليا الساكنة في هذه الاشيا وقلب اليانية واوا كراهة اجتماع
يا آت ولم يفرقوا بين المذكر والمونث لشدة الاستثقال في بقائه على حاله انما كان قوله وقالوا في تحية
تحوي قلنا فعلة لمخالفته الاول من حيث ان وزنه ليس على فعيلة وانما هو على تفعلة واصلها تحيية
لانه مصدر حيا لما اشبهها في كون اخره يا مشددة اجري مجراها قوله وفي فعول فعولي كقولك في عدو
عدوي قلنا بالاتفاق لانه لم يجتمع فيه يا آت فتستثقل واما ما لحقته منه ذلك التا فاختلف فيه سيبويه
والمبرد فالمبرد ذكر انه مجري ما لا تا فيه من الصحيح كقضوبة وشكورة فكما لا يفرق هناك كذلك ههنا واما
سيبويه في هذه الحاشية فيقول في عدوة عدوي بفتح الدال وحذف احدى الواوين قال ح ولا وجه له
في القياس لان تغييره الى ما ذكر انتقال من بقايه على الاصل **فان قلت** بل له وجه في القياس وهو ارادة
الفرق بين المذكر والمونث كما فعلوه في نفيلة ونفيل **قلت** قد تقدم ان من حذوف يا التانيث لباب
فعول قليل نادر حتى قال الجرمي لم توجد الا في قولهم عدوه اي اذا كان من غيرها جاز بنا على المذكر والمونث
عاشوا ولم يفرقوا بينهما في النسبة وكذلك ما لحقه منه التا الحاقا فاما لم يلحقه التا اولى لان دخول
التا قليل عرضيا فلا يبنى عليه بل على الاكثر القياسي **اللغة** ضروي منسوب الى ضرية وقضوي الى قضى
من كلاب وشناي الى شنوه وهو مكان **فصل** والالف في الاخر قلنا هذه الالف لا تخلوا اما ان يكون ثالثه
قلبت الى الواو وان كان اصلها اليا لان حذفها يجحف ورجوعها الى الاصل يودي الى اجتماع اليآت
وان كانت رابعة فان كانت اصلية قلبت واوا كذلك محافظة على الاصلي وقد جاء حذفها استثقالا وان
كانت زائدة فالمختار حذفها لانه استثقال ويجوز بقاوها محافظة على البنية ووجه ثالث وهو
ان تجعل قبل يا النسب الفا وواوا وهل يكون الالف هي الف التانيث والواو زائده او الواو والالف التانيث
انقلبت والالف هي الزائد قال ح كل ذلك محتمل وقول الشيخ وان يفصل بين الواو والياء بالف يوهم انه
لا يجري الا في دنياوي وعلياوي وسبهلاوي وليس كذلك فانه يجري في الصحيح ايضا نحو حبلاوي فكان
الاولى ان يقول ويفصل بين اخره وبين الواو بالف ليشمل المواضع ووجه هذا الفصل ان الواو وبعد

ألف أخف منها بعد الصحيح لأن الألف هوائي قوله وليس فيما زاد ذلك إلا الحذف قلنا نعني في الخامسة
فما فوق وذلك للاستثقال قوله وجمزى في حكم حبارى قلنا يعني ألف جمزى وإن كانت رابعة فهي بمنزلة
الخامسة في الحذف لتنزل حركة الوسط منزلة الحرف والرابع اللغة حبارى طائر وجمزى ضرب من السير
وقبعثرى الجمل الضخم **فصل** في الياء المكسور ما قبلها قوله فإنها تقلب واوا كقولك عموي قلنا كراهة
اجتماع ثلث ياءات وكسرة فيما هو متحرك الحشو قوله وفي الرابعة وجهان الحذف وهو أحسنها قلنا لشدة
الثقل مع كثرة الحروف **فإن قلت** فهلا حذفت الألف الرابعة ولم تقلب في باب ملهى كما حذفت الياء الرابعة
قلت إنه في قلب الألف تغييرا واحدا وهو رجوع الألف إلى الواو فقلت واعتبر هذا التغيير وفي قلب الياء تغييران
قلبها واوا وفتح ما قبلها بعد أن كان مكسورا فصير إلى الحذف فرارا منهما قوله والقلب كقولك قاضوي وحانوي
قلنا الغرض المحافظة على الأصول وحانوي منسوب إلى حانة وهي حانوت الخمر وأصلها الحانية ولهذا قال
حانوي قوله وليس فيما وراء ذلك إلا الحذف قلنا للاستثقال الذي يدرك بالضرورة قوله وقالوا في محيي
محوي ومحيي كقولك أموي وأميي قلنا أساس أن للياء الزائدة على الرابعة التي قبلها ياء مشددة حكما
آخر وهو أنها تحذف ولكن في المشددة من بعد وجهان إما أن يحذف واحدة وتبقى الأخرى وتقلب واوا فيقال
محوي وتبقيهما جميعا فيقول محيي بتشديد الياء كما قيل أميي كذلك وكان هؤلاء رأوا أن ثقل اجتماع
الياءات أيسر من كثرة التغييرات أعني الحذف والقلب **فإن قلت** فليحذفوا ولا يقلبوا الياء فيه **قلت**
لو بقيت ياء انتقلت الكسرة عليها لأن الكسرة على المخففة المتحرك ما قبلها أثقل منها على المشددة وأموي
بفتح الهمزة كراهة ... أولا وآخرا فيما قلت خروجه لأن الواو كالضمة وأميي ... استثقالا
الواو **اللغة** كان الشاعر أراد أنه لا طريق لنا إلى شرب الخمر ولا دراهم لنا عند بائعها إلا دين له
ودينه ولا أين دنا نقد ندفعه إليه **فصل** ويقول في غزو وظبي غزوي وظبيي قلنا يعني أن الثلاثي
الساكن الحشو المعتل اللام بالواو والياء حكمه حكم الصحيح في النسبة إليه فلا تغيير فيه لأنه خفيف
والتغيير في النسبة إنما يكون لقصد تخفيف وإنما تغيير ضربا إليه في هذه فعدمه أخف ولهذا لم يختلف
فيه وإنما اختلف فيما لحقته التاء كما حكاه الشيخ فالخليل وسيبويه أجروا المؤنث مجرى المذكر
ويونس فصل بينهما فقلب الياء واوا في المؤنث وفتح ما قبلها فيقول في ظبية ظبوي ولم يغير المذكر
واحتج بوجهين أحدهما أنه ورد قروي وزنوي في قرية وبني زنية وهذا نص في محل النزاع
الثاني أنهم كرهوا اجتماع الياءات في اسم المؤنث من نحو فعيلة وفعولة فقالوا حنفي وشنئي
بالحذف والحذف يؤدي إلى الإجحاف فعدل إلى القلب والجواب أما ما ورد فهو قليل نادر
لا تثبت بمثله الأبواب وأما ما ذكره من الاستثقال فنحو هذا الاستثقال مغتفر لمجيء أكثر النسب عليه
ولا نسلم أن سبب الحذف في باب كريمة دفع الاستثقال وإنما هو الفرق بين النسبة إلى المذكر
والمؤنث مع أن فيه ضربا من التخفيف وها هنا وإن حصل الفرق فعدم التغيير أخف من وجوده

كما في المذكر

كما في المذكر سواء ثم أما وإن سلمنا كراهة اجتماع الياءات فيما بالياء في ثبات الواو وفتح ما هو
ساكن فهلا هو الذي ترتفع من حذف الياء أثقل ولهذا كان الخليل يعده في ثبات الياء دون ثبات الواو
قوله وقالوا في طي ولية طووي ولووي قلنا كلما كان على وزن فعل ساكن العين معتل العين
واللام فقياسه أن كانا واوين بقيا وإن كانا ياءين قلبت الأخيرة كراهية اجتماع أربع ياءات وكسرة
كحيوي فإن كان أحدهما واوا كطي ولي مصدر طوى ولوى فأصله طويي ولويي واجتمعت الواو والياء
وسبق الأول بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فإنك تقلب الأخيرة كراهة اجتماع أربع ياءات
وكسرة وإذا قلبت زال الموجب لقلب الأولى ياء فيعود إلى أصلها **فإن قلت** فهلا اغتفروا اجتماع
الياءات والكسرة ها هنا كما اغتفروا ذلك في طيبي ونحوه **قلت** لئلا يشتبه فإنا لو بقيناه هنا
على حاله اجتمع أربع ياءات وكسرة بخلاف باب طيبي فإنه ليس فيه إلا ثلث **فإن قلت** فهلا اغتفروا
اجتماع الأربع مع الكسرة كما اغتفروه في أميي **قلت** لأن هذا قلت فيه الحروف الصحاح لأنه يلتقي
عينه ولامه معتلان بخلاف باب أميي فإن فاؤه وعينه صحيحان **فإن قلت** فما وجه فتح حشو طي
وهلا قيل فيه طوي بالتشديد فإنه ساكن الحشو وكذلك حيوي هلا سكن حشوه على أصله **قلت**
كأنهم أرادوا الفرق بين ما غير لأجل النسبة وبين ما لم يغير وهو نحو دو وكوه وخصوا ما غير بالتحريك
لأنه تغيير أيضا والتغيير يونس قوله وفي دو وكوه دووي وكووي قلنا يعني من دون تغيير إذ لم
يقتض التغيير في طي نحو الاجتماع الياءات وليست ها هنا والقياس على أصل يونس أن يقال كووي
بالفتح كما قال في غزوة غزوي **اللغة** الدو الأرض المقفرة والكوه معروف **فصل** وتقول في
مرمي مرمي إلى آخره قلنا يريد أنك مخير فيما آخره ياء مشددة بعد ثلثة واحد الياءين زائدة بين الحذف
الآخر جميعا تشبيها بيائي كرسي ونحوه فإنك إذا نسبت إليه تحذفهما جميعا وإن شئت شبهتهما بياء غني فتفعل
بهما ما تفعل به فتقول مرموي كما تقول عموي قوله في بخاتي اسم رجل بخاتي أراد
أن يبين حكم الياء المشددة بعد ثلثة والياءان زائدتان وحكمهما الحذف وجعل ياء النسب مكانهما لأنهما
زائدتان جمعا وهو موجب للقلب والإغضاء على وجه التغيير وإنما قال اسم رجل لأن بخاتي جمع بختي وهو
البعير الضخم فإنك في النسبة إليه ترده إلى المفرد فتقول بختي **فإن قلت** ومن أين يفهم أن الياء فيه
بعد حذف تلك هي ياء النسبة **قلت** يفهم بتصرفه وعدمه فإنه قبل اسم منقول عن صيغة منتهى الجموع
كرجل مسمى بمضاريح ممنوع الصرف وبعد دخول ياء النسبة ينصرف كمعافري ومدائني هذا على أنه يجري
في مثل هذا ما لقرائن المفصلة كما في شافعي وكرسي لكن هذه القرينة تختص بمثل هذا **فإن قلت** فيا بختي
وكرسي معدود في ياء النسب أيضا **قلت** أجاب في شرح الجمل بأن ياء النسبة لم تحذف في جمعه بل هي
ثابتة في جمعه كثبوتها في مفرده فصارت كأنها من بعض الكلمة فلم تشبه تاء التأنيث **فصل**

وما في آخره ألف ممدودة قلنا الهمزة بعد الألف إما أن تكون أصلية أو زائدة للتأنيث أو
للإلحاق ومنقلبة عن حرف أصلي فإن كانت للتأنيث وجب قلبها للتخفيف مع كونها لم تشبه الأصلية
صفي وهذه العبارة أجود من قول الشيخ وإن لم تنصرف لأنه يدخل فيه كتابًا لو سميت به امرأة وليس
حكمه في القلب كحكم حمرا ونحوها وما عداها يجوز فيه الوجهان فقلب الأصلية تشبيهًا بالزائدة
وهو قليل حسنًا وقلب المنقلبة أكثر منه لأنها تعود إلى الأصل وقلب التي للإلحاق أكثر لقطع شبهها
بألف التأنيث وبقاؤها تشبيهًا لها بالأصلية لكونها في مقابلة حرف أصلي **اللغة** مغبوراء
اسم جمع للحمير وزكريا اسم نبي عليه السلام وفيه سؤال وهو أن يقال إن الاسم الأعجمي لا يوزن فبعضهم
أصليته من الزائد فيم يفهم أن همزته للتأنيث والجواب والله الهادي أنه لم يحكم بأنها للتأنيث
من حكم بعجمته فإن الاسم في الأعجمي كما ذكرت وإنما حكم بذلك من جعله مشتقًا من زكر وزكر الظبي إذا
شبع وفي شرح الجمل ما معناه أن لك أيضًا أن لا تجعلها للتأنيث فتصرف **فصل** ويقول في شقاية
وعظاية شقاي وعظاي قلنا شقاي بالهمز كراهة اجتماع الياءات **فإن قيل** فهلا أقرّوها
أقرّوها على حالها مع ياء النسب كما أقروها مع تاء التأنيث فإنهما نظيرتان بل ياء النسب أشد
اتصالًا لتغييرها معنى الاسم **قلت** إن إقرارها مع ياء النسب يؤدي إلى اجتماع الياءات بخلاف
إقرارها مع تاء التأنيث ولأنها مع النسب مكسورة ولا يلزم من تصحيحها مفتوحة تصحيحها مكسورة
فإن قلت فقلب واوًا **قلت** إذ قد وجب القلب فرجوعها إلى ما هو القياس أولى قوله وفي شقاوة
شقاوي قلنا بالتصحيح لأن ياء النسب كتاء التأنيث ولم يؤد إلى اجتماع ياءات كما في شقاي قوله
وفي راية رائي وراوي ورايي قلنا أما تصحيح الياء فلأنه مثل ظبي أعني يلتي ساكن الحشو فصحح
تصحيحه وأما قلبها همزة فكراهة اجتماع ثلث ياءات مع وقوعها بعد صورة الألف الزائدة فأشبه
سقاي ... الاستثقال فقلب كما قلب وأما قلبها واوًا فلأنه لما استثقل اجتماع ثلث ياءات
مع كون ما قبل الياء في حكم المتحرك أشبه عمي وشجي فكما يقال عموي قيل راوي **اللغة** العظاية
دويبة والراية معروفة والثاية زريبة الغنم **فصل** وما كان على حرفين فهو على ثلثة أضرب
ما يرد ساقطه وما لا يرد وما يسوغ فيه الأمران قوله فالأول نحو أبوي وأخوي قلنا قد ضبط
هذا بكل ما كان متحرك الأوسط والمحذوف غير ياء في موضع اللام ولم يعوض همزة وصل أو فاؤه وهو
معتل اللام قلنا متحرك الأوسط احترازًا من يد ونحوها وقلنا والمحذوف منه غير ياء احترازًا من دم
على مذهب المبرد فإن أصله عنده دمي بتحريك الوسط واستشهد بقوله جرى الدميان بالخبر اليقين
فلو لم يقل غير ياء لدخله في الضبط فأما على رأي سيبويه فهو يخرج بقولنا متحرك الأوسط لأن أصله
عنده السكون واحتج بجمعه على فعال حيث يقال دماء كان كظبي وظباء ودلو ودلاء وتردّ البيت

بالشذوذ

بالشذوذ **فإن قلت** إذا لم يكن مذهب المبرد هو الصحيح فلا حاجة إلى الاحتراز منه وإلا
لزم أن يحترز من دم على مذهب من هو عنده في الأصل دمو **قلت** لما كان هذا القول ظاهر
السقوط لمخالفة الظاهر ولأن ذوات الياء أكثر من ذوات الواو ولأنا لا نصير من الياء إلى الواو
إلا لموجب كما في رضي فإنا حكمنا بأنه واوي لمجيء الرضوان ولا موجب ها هنا مع ورود دميان
وقلنا في موضع اللام يحترز من الضرب الثاني نحو عدة وشبه وقلنا ولم يعوض منه همزة وصل
احترازًا من نحو اسم واست فإنه يجوز فيه الأمران قوله أو فاؤه وهو معتل اللام ليدخل نحو شية
ويخرج عدة وإنما وجب الرد فيه لأنه لو بقي محذوف الفاء كان اسمًا معربًا على حرفين لا دلالة على المحذوف
منه وهذا لم يوجد في غير حال التثنية فإنه معرب على حرفين لأجل الحذف ثم لا دلالة للثالث من تعويض
كان واسم وعدة وزنة أو آخره ياء كيد ودم وإنما لم يعوض دم على رأي المبرد لأن التعويض يؤدي
إلى التغيير بين همزة رد الياء وقلبها واوًا وأما على رأي سيبويه فلأنه ساكن الحشو في الأصل فلم يحتج
تعويضًا **فإن قلت** وما الدليل على أن أصل حشو هذه التحريك **قلت** دليله في تثنية قوله أخوان
وأبوان ولو كان أصله ساكنًا لجاءت تثنيته كذلك قوله والثاني نحو عدي وزني قلنا ضابطه
ما كان المحذوف منه غير لازم وليس بمعتل اللام وإنما لم يجز الرد لأنه يكون بعينه في غير محل
اللام وذلك ليس بمحل للتغيير فأما شية فإنها وإن كانت محذوفة الفاء فإنه عدم المؤدي
إلى اجتماع ثلث ياءات وكسرتين كسرة الشين وكسرة الياء التي تكون قبل ياء النسبة في اسم قليل
الحروف فوجب رد الفاء واختلفوا بعد ردها في كيفية النسبة فسيبويه وأصحابه يلتزمون
تحريك الوسط بالفتح قال السيد ركن الدين كراهة أن ترد الواو مع حصول موجب حذفها
وهو كونها واوًا مكسورة بعدها ساكن في اسم ثلاثي وفتح الوسط لتزول علة حذفها وقلبوا الياء
واوًا كراهة اجتماع ثلث ياءات وكسرة فيما هو متحرك الحشو فقلبت واوًا كما في عمي وشجي وأما
الأخفش فيقول وشيي وحجته أنا لو نسبنا إلى وشية قبل الحذف قلنا وشيي وقد صار وشية
فلتنسب إليه كذلك قوله وعن ناس من العرب عدوي قلنا يعني في عدة وهذا مذهب الفراء في النسبة
إلى باب عدة وكان هؤلاء أرادوا أن يردوا الواو المحذوف في ثقله الاسم وليس موضعه موضع تغيير
فردوه في موضع يقبل التغيير وإن كان غير موضعه قوله ومن لك شهي قلنا فصله لأن محذوفه
عينه وعين حرف العلة بخلاف ما قدمنا وعلة امتناع الرد فيه علة أخواته قوله والثالث نحو
غدي وغدوي قلنا ما عدا القسمين الأولين مما هو على حرفين فهو من الثالث وهذا ضابطه وإنما
جاز فيه الأمران لأن المحذوف منه لام يقبل التغيير بالرد ومن حيث أنه ساكن الحشو جاز
أن يبقى على حاله **فإن قلت** وما الدليل على أن هذه ساكنة الحشو **قلت** أما دم فقد

تقدم واما فعل فحول لسده وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع
فرد اللام وسكن الحشو واما يد فلجمعه على ايفعل كايدي وهي صيغة جمع افعُل واما حر فلانه
لا يجمع على افعال وهو مكسور الفا كجمل واجمال وخبر واخبار وعدل واعدال قوله وفي النسبة
الى ابن واسم بنوي وسموي بتحريك الميم قلنا اما وجوب حذف الهمزة فلانها جاءت في الاصل عوضا
عن المحذوف فاذا رد فلا وجه لاثبات العوض واما تحريك الحشو فالوجه فيه ان الرد تغيير لاجل
النسبة وقد ثبت كراهة واو مكسورة بعدها ياءان كما في اسم ثلاثي فاؤه مكسورة فيكون كثيرا الى ثلث
كسرات فهذا قول الاخفش اسكانها لانه يحافظ على الاصل كما تقدم في شيه والدليل على اسكان حشوه
في الاصل جمعه على ابنا واسما كما بحمل واحمال كما مر **اللغه** ضَغَوِي منسوب الى ضغة وهي
شجرة ولامها واو بدليل جمعها على ضغوات **فايده** لو سميت بما هو على حرفين ولا اصل له وجب
ان توفيه بحرف من جنس الاخير فتضاعفه ان كان صحيحا وتعتل فيما كان ثانيه حرف لين ان كان
يا فكلمة كي حي وان كان واوا فكلمة في طي وان كان الفا همزت كلموفيه فتقول في المسمى بفي فوي
وفي مسمى بلو لوّ وفي مسمى بلا لاء بالهمز ذكره ابن مالك لتكون على صيغ الاسماء المتمكنة **فان
قلت** فهلا نسب اليه على حاله جوازا كما صنعت في يد ودم **قلت** اراد الفرق بين ما له اصل وما
لا اصل له او بين المعرب والمبني **فصل** وتقول في بنت واخت بنوي واخوي عند الخليل وسيبويه قلنا
لان التاء فيهما تاء التانيث صارت عوضا من المحذوف فنزلت منزلة الحرف الاصلي فلم تقلب ها
في الوقف وشان تاء التانيث ان تحذف في النسبة فلما حذفت فات ح وجب رد المحذوف ولانهم اذا ردوا
في اخ واب وليس بعوض فالرد في المعوض الذي سلب عوضه اجدر وخالفهما يونس في بقاء التاء لانها
كالاصلية لما كانت عوضا عن اصل والاول اقيس لانه يلزم يونس ان يثبتها في التصغير لان العلة في خذ
هنالك حاصلة هنا فاذا اثبتها هنا اثبتها هنالك قوله وتقول في كلتي كلتي وكلتوي على المذهبين قلنا
اما كلتي فلان التاء ليست تاء التانيث على اصل سيبويه في كلتي بل بدل من الواو واصلها كلوى وحذفت
الفها كما حذفت الف حبلى في حبلي واما على مذهب يونس فحبلي لانه اذا بقيت تا التانيث فهذه اجدر لانها
بدل عن اصل واما كلتوي فسيبويه لا يقول به وانما وقع من الشيخ على سبيل السهو وانما يقول كلوي
بحذف التاء وجهه ان الواو لم تقلب تاء عنده الا دلالة على التانيث وعلامة التانيث المحضة
تحذف في النسبة فبطل الموجب لقلبها فرجع الى الاصل ووجب حذف الالف لانها لو بقيت قلبت واوا
فيجتمع الواوات فلما كثرت حروفه مع كون الالف زائدة للتانيث وقلب الواو وانما كان تقوية للتانيث
لان هذه الالف تنقلب في النصب ياء فيضعف دلالتها على التانيث واذا كان كذلك فلا موجب للمحافظة عليها
مع حصول الثقل وانما قال كلتوي يونس ونحو كلتي كما مر وكلتا وي لانها عنده كحبلى والالف للتانيث
نظيرهم

فان

فان قلت اذا اجاز سيبويه كلتي فهلا اجاز كلتوي بقلب الالف كما قلبها في حبلى **قلت**
انما لم يجوزه لان الف كلتا وان كانت للتانيث فقد جاءت بعد ما يشبهها فاشبهت ما زيد بدلا للتانيث
فان قلت فما قياس النسبة الى كلتا على راي من جعل التا للتانيث والالف لام الكلمة وهو الجرمي **قلت**
قال في التيسير وفي المبهم شرح ح قياسه كلتوي بالتاء والواو لان توسط التاء صيرها كالاصلية واللام
ترد الى اصله وعليه حمل الخوارزمي قول الشيخ على المذهبين قال يعني مذهب سيبويه ومذهب الجرمي
وهذا غير صحيح لانه لم يتقدم للجرمي ذكر فينبغي عليه لام العهد **فصل** وينسب الى الصيغة من المركبة قلنا
لان الثاني بمنزلة تاء التانيث التي تجيء بعد تمام الكلمة والاول العمدة فقيل بعلي كما قيل في حمزة حمزي
قوله وكذلك اثني وثنوي من اثني عشر قلنا لان اثنى كاسم وابن في حذف اللام والتعويض لانه من الثني والله اعلم
ولا ينسب اليه وهو عدد قلنا لانه يؤدي الى اللبس لان النسبة الى جعبة بالنسبة الى جعبة عشر علما **فان قلت**
وكذلك تلتبس النسبة اليه علما بالنسبة الى جعبة عددا وغيره **قلت** قد تقدم ما معناه ان اللبس
يغتفر في الاعلام ما لا يغتفر في غيرها ويتكل في دفعه على القراين لوضوحها فيها ثم ان التسمية
بخمسة عشر قليل نادر فاغتفر اللبس فيما قل دون ما كثر قوله تابط قلنا فصله لانه تركيب جملة
والعلة فيه كعلة معدي كرب وانما جاز حذف الجزء بسببه ولم يجز ترخيما لان الترخيم ليس من المعاني
المقصودة وانما هو بمنزلة الاختصار في اللفظ بخلاف النسبة **فصل** والمضاف علما ضربان قوله الجزء
ومنه الكنى المقصودة قلنا يعني ما اضيف الى ثم تناول منه على حاله وانما فصلها لانها تكون
في الصغر ولا مولود للمسمى وانما الحقت باله ... لانها انما اجريت على الاطفال تفاولا ملحوظا بها
الاصل قوله فالنسبة الى الضرب الاول ... قلنا لانه لو نسب الى الاول وهو ابو اب لكان ملتبسا
لاجل الاشتراك في هذه بخلاف المضاف اليه فانه مختلف فيقل الاشتراك فيه وهذا مذهب المبرد
قوله والى الثاني عبدي قلنا لان الثاني لم يقصد به متميز به على حاله فاشبه الجزء الثاني من بعلبك
في اللحوق بعد التمام فينسب الى الاول لقائل ان يقول لا نسلم في اول من سمي عبد القيس وامرء القيس انه
لم يقصد بالثاني متميز ... لم يقصد من المتأخرين فانما قصد التسمية لمن قد سبقت تسميته بذلك
وقد نسب الى الثاني في هذا الضرب حروف اللبس كقولهم اشهلي في النسبة الى عبد الاشهل **اللغه**
ذو الرمة ليس هو الشاعر المشهور وانما هو غيره وكان هذا يهجو بني امرء القيس قيل ان جريرا
مر به وهو ينشد هذه القصيدة فقال هل اعينك ببيت ببيتين واعانه بهذا البيت وبيتين قبله
قال ... يعد الناسبون الى تميم بيوت المجد اربعة كبارا يعدون الرباب وآل سعد وعمرا ثم حنظلة الخيارا
ويذهب بينها المرئي لغوا كما الغيت في الدية الحوارا ثم مر الفرزدق بذي الرمة فقال انشدني قصيدتك
فلما بلغ الى هذه الابيات قال له الفرزدق توقف فتوقف ثم قال اعدها فاعادها ثم استعادها مرة

اخرى فاعادها فقال الفرزدق والله والله لقد علمتها من هو اشد لحيين منك الحواز هو العضيل
العبدري منسوب الى عبد ربه وهو من الانصار وعبقسي الى عبد القيس وعبشمي الى عبد شمس قال المبرد
في هذا وقد يشتق العرب من الاسمين اسما واحدا لاجتناب اللبس وذلك لكثرة ما يقع عبد
في اسمائهم مضافا **قلت** ويؤخذ من هذا انه لم يرد الا في عبد العبس ونحوه الا امرء القيس

فصل

واذا نسب الى الجمع رد الى الواحد قلنا الجمع على ضربين ضرب له واحد يجري عليه والاعاريب كذلك
فالاول يرد الى احده والثاني ما هو في المعنى واحد فالاول كقولك اشعثي في النسبة الى الاشاعثة
والثاني كقولك كردي في النسبة الى الكراكير وخالف ابو زيد في الثاني وقال ينسب اليه على لفظه
ووجه ما عليه الاكثر ان الغرض بالنسبة الى الجمع الدلالة على ان بين المنسوب وبين هذا الجنس ملابسة
وهذا يحصل بالمفرد فيقع الجمع ضائعا **فان قلت** ان ذلك يستلزم حصول اللبس بين النسبة
الى المفرد الجنس والى جمعه فهلا روعيت التفرقة **قلت** ان النسبة الى جمعه لا يحصل الا النسبة
الى جنسه في المعنى هو المقصود واغتفر اللبس لحصول المعنى المقصود وان اللبس اللفظ المنسوب
اليه **قوله** واما الانصاري ونحوه والابناوي والاعرابي فلجريها مجرى القبائل كانماري وضبابي
قلنا لما ورد الانصاري واخواته منسوبا الى الجمع من دون رده الى المفرد احتاج
الى توجيهها وقد وجهها بانها جرت مجرى القبائل يعني بذلك ان الانصار ونحوه قد صار كالاسم الموضوع
على هذه القبيلة غير ملحوظ فيه معنى الجمع واسماء القبائل اسماء مفردة وان وضعت على الجمع الا ترى ان اكثر
الاسماء الموضوعة على القبائل هي اسماء ابيهم وامهم اعتبر ذلك في انماري وضبابي وكلابي فانها في الاصل
اسماء ابا هذه القبائل بل لا يكاد يوجد الا ما هو في الاصل كذلك واذا كانت مفردة نسبت اليها
على لفظها وان كانت بصيغة الجمع كما لو نسبت الى رجل مسمى بمساجد وكذلك ما جرى مجراها كالانصار
قوله ومنه المعافري المدايني قلنا يريد ومما هو مفرد ولفظه لفظ الجمع معافر وهو ابن مر
اخو تميم بن مر وقال الجوهري موضع باليمن ينسب اليه البرود المعافرية فيقال ثوب معافري
وعن الاصمعي قد يقال ثوب معافر من غير نسبة ومدائن موضع وانما فصلها من انمار واخواته لانها
لفظ جمع وضع على المفرد وذلك لفظ جمع وضع على جمع لكن اراد ايضاح كون حكمهما واحدا **اللغة**
الابناوي منسوب الى قبائل بني سعد بن زيد مناة لانهم يسمون الابناء فاما النسبة الى الابناء الذين
استصحبهم سيف بن ذي يزن الى اليمن وهم ابناء فارس الذين يحلون من صنعاء في وادي السرر فانما هو
بنوي لانهم لا يلحظون فيهم معنى الجمع فلم يكونوا كالانصار **فائدة** اسم الجمع كركب ورهط ينسب اليه على لفظه
لانه مفرد فاما الاخفش فيقول راكبي لانه عنده جمع **فائدة** قد ينسبون الى اليمن وشام بتا مخففة
فيقولون يمان وشام فكانهم عوضوا من احدى اليائين الفا ووجهه انهم زادوا الفا فحذفوا احدى يائي

النسبة

[illegible]

النسبة ليخف وقد جاء يماني بالتشديد ووجهه بانه منسوب الى المنسوب والله اعلم **فصل** ومن المغير له
عن القياس قولهم بدوي الى البادية قلنا اعلم ان ما قد تقدم في الفصول المتقدمة كلام فيما هو جار
على القياس من النسبة ونشرع الان في ذكر ما جاء على خلاف القياس منها وقد وجه بعض الشارحين مخالفة القياس
في هذه اجمع بما نقف عليه ان شاء الله تعالى اما بدوي فقياسه بادوي وقياسه تسكين الحشو ووجه فتحه الحمل
على نقيضه وهو حضري فانه مفتوح الحشو لانه منسوب الى الحضر بالفتح واما بصري فللفرق بين
النسبة الى البلد المسماة ببصرة والنسبة الى الحجارة المسماة بذلك وخص البلد بالفتح لكثرة النسبة
اليها واما سهلي بضم الفاء فمنسوب الى السهل نقيض الحزن والقياس فتحه وانما ضم حملا له على ما هو
كالنقيض له وهو علو فانك تقول فيه علوي واما طائي فقد تقدم ما كان قياسه واما عالوي
بالنسبة الى عالية موضع في الحجاز فقياسه عالوي وعالي لكن فرق بين النسبة اليه والى عالية العراق
موضع فقيل في هذا علوي بضم العين وفي ذلك عالوي واما دهري بالنسبة الى الدهر فقياسه فتح الدال
الفاء وانما ضم اشياء للشيخ الزمن فرقا بينه وبين المنسوب الى الدهر من الملحدة وهو القائل بقدم الدهر
فانه بالفتح واما اموي فقياسه ضم الهمزة لانه نسبة الى امية لكنه لما كثرت النسبة اليه في التنفيهم
خففوه بفتح اوله واما ثقفي فقياسه ثقيفي لان اليا انما تحذف من فعيلة لا من فعيل وانما حذفت هنا
في البحير لكثرة الاستعمال وقلة اللبس بغيره اذ لا يوجد له نظير واما بحراني في النسبة الى البحرين وهو
موضع بين عمان والبصرة ففي توجيه النسبة اليه قولان احدهما للجوهري وعنه انه قد يقال فيه بحران
يجعل النون معتقب الاعراب فالنسبة على هذا الوجه قياسية وفي هذا نظر لانه لو كان كذلك لم
يعد من المخالفة للقياس والصحيح انه لازم لليا تقول هذه البحرين وذات البحرين ودليله ما انشد
بعض الكوفيين وقلنا له البحرين ارض منيعة فقياس النسبة اليه بحريني وانما خولف لكثرة
استعماله فخففت بقلب اليا الفا او كراهة اللبس بين النسبة اليه والى البحر وقياسه على القول الاول
بحري واما صنعاني فقياسه صنعاوي وهي لغة بعض العرب وانما غير هذا التغيير للفرق بين النسبة
الى البلدة والى صنعا وصفا لخشن لصنعه ومثله بهراني في النسبة الى بهرا قبيلة من قضاعة
واما قرشي فلان قريشا اسم لدابة في البحر قال وقريش هي التي تسكن البحر بها سميت قريش قريشا
من حذف اليا للفرق بين النسبتين واما هذلي في النسبة الى هذيل فقياسه هذيلي وانما خولف لكثرة الاستعمال
للفرق بينه وبين النسبة الى فهم بحشن البحصف واما فقمي في النسبة الى فقيم كنانة فقياسه فقيمي
وانما خولف به للفرق بينه وبين النسبة الى فقيم دارم واما ملحي في النسبة الى
مليح خزاعة فقياسه مليحي وانما خولف به فرقا بينه وبين النسبة الى مليح سعد واما زباني وهو
المقيم على امر ما من غير نسبة الى زبينة فقياسه زبني لكن ارادوا الفرق بينه وبين النسبة الى

زينته بمعنى المرافعه لغيرها لان الزبن بمعنى الدفع واما عُبَدِيّ بضم العين بالنسبة الى بني عَبِيدة
فقياسه عَبِيدِيّ كحنفي واما حوله للفرق بينه وبين النسبة الى العَبْدة بمعنى الانفة واما جُذَمِيّ بضم
الجيم وفتح الذال في النسبة الى جُذَيمة اسد فقياسه جذمي بفتحهما واما حوله للفرق بينه وبين النسبة
الى جَذِيمة عبد القيس واما خراني بالنسبة الى خراسان فقياسه خراساني واما حوله للفرق بينه
وبين النسبة لان الالف والنون مقابلان لتاء التانيث وهم يحذفون في النسب الى خراسان فطرق ذلك
الى حرفها للتخفيف واما خُرَشِيّ فلانه قد جاء فيه خُرَشان بحذف الزيادتان لما مر واما خُرَفِيّ
بسكون الراء وفتحها في النسبة الى الخريف حيث يقال نتاج خرفي فقياسه خريفي لكنه نسب الى المصدر
خَرْف من خرفت الثمار اذا اجتنيته واما جَلُولِيّ بالجيم المهمله والجيم بالنسبة الى بلد وحَرُورِيّ
بالنسبة الى موضع وهو الذي نسب اليه الخوارج فقيل حروريه لتجمعهم به واجتماعهم فيه فقياسهما
ولب الالف لا حذفها لكن شبه التانيث بها طرق الى تخفيفها واما بهراني ورَوْحاني في النسبة الى
رَوْحا اسم بلد فكصنعاني لكن قصدوا الفرق بين النسبة الى الموضع والى رَوْحا اسم القصبة قرية
الفعر واما حُرْبي في النسبة الى حَرْبه موضع فقياسه حَرْبي لكنهم قصدوا ايضاح المنسوب اليه
لغرابته فرفضوا الحذف وعكسه ثقفي واما سُلَيمي وعُميري فقياسه سُلَمي وعُمَري كجهني واما
سليقي في النسبة الى السليقة فقياسه ايضا سلقي لكن فرقوا بينه وبين النسبة الى السلق وهو
المكان المستوي للبتل **اللغة** الغطارفه جمع غِطْريف وهو الرجل الشريف والنجد جمع نجيد وهو
الشجاع يقال نجد الرجل فهو نجيد واهل السليقة الذين يتكلمون بالعربية بطبعهم لا بتعلّم **فصل**
ويدرس على فعّال وفاعل فيه معنى النسب قال ح ولا يكون فعّال ولا فاعل الا من ثلثي لتعذر بنائه من
غيره وقد كثر فعّال حتى يكد يدعى القياس فيه وقل فاعل فلا يكن واما سيبويه فيمنع من القياس
فيهما جميعا اذ لا يقال في صاحب الفاكهة فكاه ونحوه قوله والفرق بينهما ان فعّالا لذي صنعة يزاولها
ويديمها عليه اسما المحترفين وفاعل لمن يلابس الشي في الجمله قلنا انما كان كذلك لان فعّالا من ابنية
المبالغة فخص بمن يزاوله بلا وفاعل فاجرى على ما ليس كذلك كتامر وطاعم وقد جا فعّال بمعنى
فاعل في قول امرء القيس وليس بذي رمح فيطعنني به وليس بذي سيف وليس بنبّال اي بذي نبال
كتامر ولا يرد عليه حمل المحققون قوله تعالى وما الله بظلام للعبيد اي بذي ظلم ووجهه ان نفي المبالغة
يستلزم نفي شي من اصل المعنى والمقصود نفي اصل المعنى ولم يستقم الا بهذا التقدير وقد جا
في معناه فَعِل ايضا قال لستُ بليلي ولكني نَهِرٌ لا ادلج الليل ولكن ابتكر قوله وقال
الخليل انما قالوا عيشة راضية اي ذات رضى ورجل طاعم وكاس على ذا قلنا اما راضية فلانه لا معنى للنسبة
الرضى لها على معنى انها الفاعله له فحكم بما ذكر واما طاعم وكاس فلانه لو كان على معنى اسم الفاعل

لم يكن فيه ذم وانما اكثر الطعام والكسي لانه بخيل لا يتبذى بشي فتوفر ما في يده حتى كثر طعامه وكسائه
وعلى لسان العامة في وصف الرجل الغني لا يوقف لا محتوه نظرا فهذا المعنى **اللغة** ... الحطيئه
يهجو ابيه

ومن اصناف الاسماء اسماء العدد قال ح

ما معناه انا العدد ان كان عبارة عن مقدار احاد الاجناس كان الواحد والاثنان ليسا بعدد
وانما يذكران في العدد للاحتياج اليهما فيما بعد العشرات وهما صنف من العدد قلنا يعني ان العدد
ان كان اسما للفظ الذي يجاب به قول القائل كم احاد هذا المجموع كان الواحد والاثنان عددا
لانه يجاب بهما ذلك لان السائل بذلك انما يريد ما له احاد لا ما له جزء او جزان ولهذا كانا
عددا فيما بعد العشرات قال وان كان عبارة عن مقدار ما الشي عليه من وحده وغيرها فلا
في العدد **قلت** والاولى عندي انها عبارة عن المقدار وانهما مما يجاب به كم الا ترى انه اذا
قيل كم ضارب لك حسن ان يقول واحد او اثنان كما يحسن الجواب بثلثه فصاعدا وقد ينوب
التمييز عنهما كما سنذكر قوله وهذه الاسماء اصولها اثنتا عشرة كلمة وهي الواحد الى العشرة وما عداها
من الاسماء فمتشعب منها قلنا والمتشعب اما تثنية كمئتين وجمع قياسي كالالاف او عرفياني كعشرين
او عطف لفظا لفظا كاحد وعشرين وحكما كخمسة عشر قوله وغاياتها تتشعب باسماء المعدودات
قلنا يريد بغاياتها اكثرها بحترز من الواحد والاثنين وانما تتشعب لما ذكر من الدلالة على الاجناس والمقادير
لان الفاظ العدد يدل على المقدار فقط والمميزات يدل على الجنس فكان في الجمع بينهما توفية بالغرضين
قوله ماخلا الواحد والاثنين قال ح هذا الاستثناء مستقيم لانه قد اخرج الواحد والاثنين بقوله
وغاياتها ولم يحترز الا منهما فيجب ان يحمل على الانقطاع قوله فانك لا تقول فيهما واحد رجال ولا اثنا دراهم
قلنا فعل ممرها جعلا لا وجه له لان وجهه في اخواتها المطابقه ولا مطابقه هنا **اللغة**
الرجز حكاية على امراة كرهت بعلها وقبله يقول يا ربّاه يا رب هل ان كنت من هنا منجي اجلى هي استفهام
اما بتطليق اما بارحلي كان خصيبه من التدلدل هي ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل هل هي الا
لكن كسرت الذاه حرف الروي وحذف المستفهم عنه اي هل استخلص اي بالخلاص ما بتطليق صريح
اوكناية وهو ان يقول لها اخلي والطرف الجراب **فصل** وقد سلك سبيل ما بين التذكير والتانيث في الواحد
والاثنين فقيل واحد وواحده واثنتان وحول عنه في الثلثة الى العشرة قلنا لان معنى ثلثة جماعة فانثوا
الجماعة في المذكر لانه السابق مجاوز الى المؤنث بعد ان سبق المذكر وذكروه للفرق بينهما وكراهة
الجمع بين علامتي تانيث في ثلاث نسوه وحمل الباقي عليه ولما لم يوجد شي من هذه في واحد واثنان جريا
على القياس **فصل** والمميز على ضربين مفرد ومميز المائة والالف قلنا اما افراده فلما في لفظ مائه والف
من دلالة التكثير وحصول دلالة الجنس بالمفرد واما الجر فلامكان الاضافة مع كثرة الاستعمال فاوجب

٥

التخفيف بها لان الاضافة هي اسبق من التنوين بدليل ثبوتها للاسم قبل التركيب لتبني على سكون فهذا
معنى قولهم الاضافة هي الاصل حيث يتيسر **قوله** والمجموع مميز الثلثة الى العشرة قلنا اما الجمع فللمطابقة بثلثة لان
مدلوله مدلول الجمع والثلثة هو المميز وانما جازت اضافة ثلثة اليه وان كان في صورة اضافة
الشي الى نفسه لان لفظ الثلثة مبهم لا يدل على جنس المميز بدلا عليه فكان كشعيد كرز وكنحو كل الدراهم
ونحو كل الدراهم واما الجر فكما يه والف **قوله** والمنصوب مميز احد عشر الى تسعة وتسعين ولا يكون
الا مفردا قلنا اما النصب فلتعذر الاضافة لانه يحصل بها مصير ثلث كلمات كالكلمة الواحدة
وذلك لان العدد هو المعدود فيصير في المعنى المضاف والمضاف اليه شيا واحدا بخلاف ما لو اضيف
الى غير التمييز نحو احد عشر زيد فانهما متغايران فلا يلزم فيه ذلك ومع هذا الثقل لو اضيف التبس
المعنى نحو احد عشر رجلا وهو وان لزم هذا في نحو ثلثة رجال لكن لا يلزم من تعذر الاضافة حصول
اللبس والمزج المخالف للقياس بعد برها لاحدهما وهذا احسن ما علل به ح في شرحيه واذا تعذرت
الاضافة تعين النصب لشبهه بالمفعول حيث جا بعد تمام الكلام **واما** افراده فلانه لو ميز بجمع
طلبا للمطابقة كما في دون العشرة لوجب ان يكون من جموع الكثرة وجمع الكثرة مستثقل يرد
الى الواحد حتى يعني ذكر الواحد عنه كما فعلوا في التصغير فقالوا في جمال جميلة ثم ها هنا المقصود
الدلالة على الجنس لا غير بحيث يمكن المطابقة من دون ثقل ولا محيد عنها كما في ثلثة اجمال ونحوه فان
مميزها من جموع القلة وجموع القلة كالمفرد في الخفة فلم يحصل من مراعاة المطابقة ثقل فروعيت
بخلاف مراعاتها في احد عشر فانها تؤدي الى الثقل الموصوف فروعي المقصود وهو الدلالة على الجنس
فان قلت فهلا راعيتم المطابقة بما يخف فتميزوه بجمع القلة **قلت** انه لا مطابقة لو اتينا به
لانه لما دون العشرة واذا فقدت المطابقة ولم يحصل بجمع القلة اكثر من الدلالة على الجنس كالمفرد
اولى لانه اصل الجمع واخف من الجمع **فصل** وما شذ من ذلك قولهم ثلثمائة الى تسعمائة قلنا وجه
هذه المخالفة ان في لفظ مائة وفيما الغرض المطابقة لما فيه من معنى الجمع والافراد فكان اولى
من جمع القلة واخف اجروا به كما اجروا ابطن عن بطون في البيت **قوله** وقالوا ثلثة اثوابا يعني خالفوا
القياس بنصب مميز ثلثة كما خالفوا القياس في افراده قال في التحرير ويجوز ثلثة اثواب عطف بيان
قال عبد القاهر له بقولهم ثلثة اثواب الذي لغة شاذة **قوله** وقوله عزّ من قائل ثلثمائة سنين على البدل
قلنا اورده لان ظاهرها يعني بانها مما خالف القياس من جمع مميز مائة ونصبه فقال هي محمولة
على البدل يعني من ثلثمائة لا من مائة لان المعنى عليه وقال في الكشاف انه عطف بيان لثلثمائة واما منصوبة
الجواز في وقال لان التمييز وعطف البيان كلاهما للتفسير فاذا تعذر احدهما اقيم الاخر مقامه
قلت وهو كما ذكره الا انه ينقض قولهم ان عطف البيان لا يكون الا في المعارف لا في النكرات

وهذه

١٢١

وهذه القراءة قراءة غير حمزة والكسائي واما هما فقرأا بلا اضافة ومثلها في ذلك اثنى عشر اسباطا
ووجه قول ابي اسحق انه لو انتصب على التمييز لكانوا قد لبثوا تسعمائة انه قد فهم من لغة العرب
ان مميز مائة واحد من اجزائها فاذا قلت مائة رجل فالرجل احد المائة واذا كان كذلك وقلت
مائة سنين فالسنين واحد من اجزاء المائة وهو بلسنة لان الجمع يحمل على اقل محتملاته فيلزم في مائة سنين
ان يكون ثلثمائة سنة وفي ثلثمائة سنين ان يكون تسعمائة وهذا بعينه في اثنى عشر اسباطا لو انتصب على
التمييز قلنا وهذا توجيه لهذا التاويل حسن الا انه يرد على الجزء في قراءة حمزة والكسائي وتضعف
اجابته **اللغة** قوله كلوا في نصف بطنكم فقد روي تعيشوا وتعففوا بفتح الغين كاذا اكلتم في جميعها
اعدمتم فحملكم العدم على التلصص وهو نقيض العفة وقوله زمن خميص شتعاره مثل نهاره صائم
وقوله ثلثمائة ثلث مين هم يعني ابلا زهن بها زاد اه ووفي بها الرد للملوك وحلت الغاير
عن وجوه الاهاتم وهم اولاد الاهتم وهو لقب سمي بن سنان لانها هتمت ثنيته **قوله** في الثاني لفقد
السماع في اشتغ واشتاع قلنا وقد سمع اشتاع في قوله بد بن نغليه لمك يعرفاه كحل الشيعها كي الفقاهم
بجعل اشتاعها نحو الفقام قوله وقد يستعار جمع الكثرة لموضع جمع القلة كقوله تعالى ثلثة قروء
قلنا والذي حسن مجي قروء موضع اقرا انه اكثر وردا واخف لفظا فان في اقرا همزتين دونه **اللغة**
شنع الفعل لما كان من طبقاته في مقبضه **قوله** في الثاني في اثني عشر وحكم آخر شطريه حكم نون التثنيه
قلنا يعني في البنا وفي كونه مكانها لانهم لما حذفوها لغير الاضافة جعلوا عشر كالعوض منها ولذلك
لم يجز اضافة اثني عشر كما جازت في اخواته لان اضافته يحصل بها الجمع بين الاضافة وبين ما هو كالعوض
عن نون التثنيه فرفضت **فصل** وتقول في تانيث المركبات احدى عشرة الى آخره قلنا انما ثبت علامة التانيث
في احدى وسائر عشرة لان حكمها في التذكير والتانيث حكم نفسها مفردتين وقفا على موضوعيهما الغالبة كغيرها
من الاسماء المعربة **قوله** وثلث عشرة قلنا اما ثلث فجرى على قياسه قبل التركيب واما عشرة فخولف به
ذلك القياس لانها دالة على عدم لحوقه العلامة وهو اللبس وها هنا قد ارتفع بتخليته الاول من العلامة
فان قلت وما وجه تخليتها **قلت** جريا على قياسه قبل التركيب **قوله** ثبت علامة التانيث في احد
الشطرين لتنزلهما منزلة اسم واحد قلنا مفهوم كلام الشيخ ان التاء في عشر من ثلث عشرة ونحوه انما
لحقت لتانيث الجزء وانما لحقت اخرهما لانهما قد صارا كالكلمة الواحدة وفيه نظر من جهتي احدهما
ان علامة التانيث في ثلثة ونحوها قبل التركيب حذفت لتاء التانيث كما ان العامة في الموت ان تحذف
الثاني ان كلامه يوهم امتناع لحوق علامة التانيث في الجزئين لانهما في حكم الكلمة الواحدة والكلمة
لا يدخلها اكثر من علامة واحدة وهذا ينتقض عليه باحدى عشرة واثنتي عشرة فان العلامة في كل من الجزئين
وكذلك نحو احدى عشرة ونحوها فان التصحيح في وجه لحوق التاء ما ذكره ح من ان زوال التاء في ثلث ونحو

قبل التركيب لما كان لوقوع اللبس بالمذكر الذي قد سبق للعلامة والا فالقياس لحوقها للمؤنث
فلما ركب الاسمان وجعلا كالاول منهما من دون علامة للمؤنث كما في ثلث عشرة او بعلامة كما في احدى
علم ان الجزء الثاني مؤنث لانه يكون هو والاول من جنس واحد فارتفع اللبس من الجزء الثاني وان
جرى على القياس من لحوق التا لحصول الدلالة على المؤنث في الجزء الاول فلما ارتفع اللبس جرى على
القياس من لحوق العلامة ولم يحصل لنا فهم المؤنث بلحوقها بالجزء الاول والله اعلم قوله
وشين العشرة يسكنها اهل الحجاز ويكسرها بنو تميم قلنا انما عدل الفريقان من الفتح لما يحصل في توالي
فتحات من الثقل لكن بني تميم انتقلوا من اخف الى اثقل فضعفت لغتهم قال في التخمير وقراءة الاعمش
اثنتا عشرة بفتح الشين غلط قوله واكثر العرب على فتح اليا من ثماني عشرة ومنهم من يسكنها قلنا اما
الفتح فهو القياس لان اواخر نظيره من المركبات مفتوحة كخمسة عشر وخمس عشرة ونحوهما والفتحة
تخف على اليا واما السكون فوجهه ان اخره من بين اخواته حرف علة والحركة على المعتل اثقل
منها على الصحيح فسكن ونظيره معدي كرب فان يا معدي كرب ساكنة في النصب بخلاف لام بعلبك
فصل وما لحق اخره الواو والنون نحو العشرين الى التسعين يستوي فيه المذكر والمؤنث وذلك على
سبيل التغليب قلنا اراد ان التغليب وقع في اصل الوضع وذلك ان الواضع اراد وضع صيغة عدد
واحدة يعم المذكر والمؤنث فجعل الصيغة للمذكر وادرج المؤنث معه فيها تغليبا للمذكر فان قلت
لم لم يشتقوا من لفظ الاثنين صيغة جمع كما اشتقوا من سائر اسما العدد ولم كسروا اول عشرين وهو
من العشرة قلت اجاب الخوارزمي بان بناهم منه صيغة جمع يؤدي الى ان يجتمع عليه اعرابان يعني
اعراب المثنى واعراب الجمع ولما لم يبق من الاحاد التي يشتق منها الجمع ما يشتق منه للعشرين لفظ
الا لفظ العشرة اشتقوا من لفظها عوضا من لفظ الاثنين قلت ثم استغنوا بما يشتق من سائر
الاعداد من الجموع عما يشتق من العشر لانها كالجزء في الاشتقاق عنها ولا بد من بيان الدليل على ذلك واما
الكسر في عشرين فقال الخوارزمي لان الاصل ان يشتقوا من لفظ اثنين واول الاثنين مكسور فكسروا اول
عشرين ليدل لهم الكسر على الاصل اللغة قيل الست دعتني اخاها ام عمرو ولم اكن اخاها ولم ارضع لها
بلبان هم كانت دعته اخا بعد ان كان بعلها والله اعلم ومحل الشاهد قوله اخوان فهو تثنية اخ وهما
اخ واخت فجعل الاخت اخا تغليبا ثم ثنى فصل والعدد موضوع على الوقف قلنا يعني اذا لم يكن تركيب
لم يعرب وقوله موضوع على الوقف يرشد الى انه لا يحكم عليه بالبنا اذ لو حكم عليه بذلك لقال مبني على السكون
اذ هو المتعارف في اصطلاحهم قوله تقول واحد اثنان ان قلت لم خص في النطق باثنين صيغة الرفع
دون صيغة الجر والنصب قلت اراد العدول الى الاخف فان الالف اخف من اليا ولهذا التزم
التثنية الالف فجعل الاعراب على النون والجمع اليا ايضا وكذلك اذا اثنين بها وجعل الاعراب على النون

فان قلت

فان قلت اذا بلغت العشرين في العدد فلا تقل العشرون قلت نعم الا ان يسوغه السماع والا
فالقياس ما ذكرته قوله وكذلك اسما حروف التهجي قلنا لو تدانها سطق بها في التهجي من دون اعراب وتلحق
بهن فايدة فان احدهما ان حروف التهجي ما اخره الف مع عدم الاعراب مقصورة ومع الاعراب ممدودة
والوجه فيه انه لم يوجد اسم متمكن على حرفين بل لا بد من مبتدا للكلمة وحشو يعتمد به اللسان ومقتف
لما يطرأ عليها من تغيرات الاعراب واذا كان كذلك واعربتها وبنيتها من جنس اخرها سمع القياس فتهمز
الثانية جريا على القياس المطرد هنا اذا حكمنا بان الاصل القصر فاما اذا حكمنا بان الاصل المد ثلث قصرنا
في التعدد تخفيفا فالمد في الاعراب رجوع الى الاصل ووجه الرجوع ما ذكرنا الثانية ان قولنا واحد
في العدد وان كان على وزن اسم الفاعل فهو اسم لا وصف ولذلك جا مؤنثه فعلى وهو احدى وفعلى وزن
لا يكون عليه شي من الصفات ابتلى على الضح ذكره ابو علي ما هذا معناه فصل والهمزة في احد واحدى
منقلبة عن واو واحد قلنا الا ان الاشبعا والارشد الى ذلك وانما لم يقولوا وحدى بالفتح لان فعلى
بفتح الفا وزن مشترك بين الاسما والصفات فاذا ارادوا جعله على وزن مختص بالاسما تقوية لكونه
اسما لا وصفا قوله ولا يستعمل احد واحدى في الاعداد الا في النيف قلنا الا انهم لما ارادوا المزج
في النيف لئلا يثقل عليهم حروف الواحد والواحدة فيثقل مزجها مع الاسم الثاني فردوهما الى الاصل وهو
وحد وجعل الالف في احدى عوضا عن التا لانها اخف لخفايها وقلبوا الواو همزة لتكون حرفا جلدا
لا يحتمل الابتدا به فايدة اعلم ان احدا من قولك ما في الدار احد ونحوه ليس بهذا الذي للعدد
فان ذلك لا يرد الا مع النفي وفي النجم ما يوهم انه ايضا من احد واظن في شرح الكمل العكس وان همزته
اصلية ويرد على قولنا ان احد العدد لا يستعمل الا مع النيف واحد العموم لا يستعمل الا مع النفي
قول الشاعر وقد ظهرت فلا تخفى على احد الا على احد لا يعرف القمرا فاحد الثاني ان كان
من العدد فاين الاضافة وان كان الثاني فاين النفي واجاب ابن السراج بما معناه انه بمنزلة الواقع
في النفي لانه حكاية للنفي فلولا تقدم احد المنفي لم يجز مجيء هذا مع الاثبات والتقدم وحده لا يجري
الا مع قصد حكاية الثاني فصل وتقول في تعريف الاعداد ثلثة الاثواب وعشر الغلمة قلنا لا يخلو
الاعداد اما ان يكون مضافة او غير مضافة فالاول تعريفه تعريف المضاف اليه تقول ثلثة الاثواب
وماية الدرهم والثاني لا يخلو اما ان يكون ذا عطف او لا فالاول يجب فيه تعريف المعطوف والمعطوف
عليه تقول الثلثة والعشرون بلا خلاف لان كل واحد منهما اسم مستقل ولا يلزم من تعريف احدهما
ان يكون الاخر معرفة فوجب تعريفهما عند قصد التعريف وان لم يكن ذا عطف كان التعريف للاول فتقول
الاحد عشر الى التسعة عشر لان هذه قد مزجت وصير الاسمان اسما واحدا فعرفا بعرفها واخذا حكم الاول
الكلمة الاولى كما في المفرد ومضيهما كالاسم الواحد جازت اضافتها قوله وروى الكسائي الخمسة

قلنا وقد مضى الكلام عليه في المحرزات وقد روي الاحد عشر الدرهم والاحد عشر درهما ولكن الوجه
هاهنا للفتح وان كان شاعرا فصيحا اما الثلثة الاثواب فكان الثلثة هي الذات المراده بالتعريف فصح
تعريفها وجاز اضافتها الى المعرفه لافاده غرض اخر وهي نسبة الذات المعدوده ولا تتعرف فجاز الجمع
بين اضافتها وبين تعريفها اذ لا يجتمع تعريفان ولهذا قال في البحر انها اذا اضيفت فالاضافه فيها
لفظيه وهذا التعليل فيه نظر واما الاحد العشر الدرهم فلان اصله معطوف ومعطوف عليه
فحمل على الاحد والعشرون في تعريف الاسمين واما تعريف الدرهم فلانه المقصود تنبيها لذلك فكان
احق بالتعريف **فصل** ويقول الاول والثاني والثالث قلنا هذا الفصل مسوق لتبيين الاسما الموضوعه
للواحد من المعدودات باعتبار العدد المشتق منه ذلك الاسم فقولك الثالث اسم للواحد باعتبار
الثلثه اما لكونه احدها او مصيرها ثلثه او مذكورا اما الثاني كذلك الى العشره وانما قال في هذا المعنى
الاول والاولى ولم يقل الواحد والواحده لان الواحد والواحده من اسما العدد وليسا للمعدود
باعتبار ما ذكرنا فلا يعدان فايده بالثالث ثلثه ونحوه قوله والحادي عشر بفتح اليا وسكونها
قلنا لما ذكرناه في ثماني عشره قوله والحاديه عشره قال ح وفي المفصل حادي عشره يعني بغيرها وليس بجيد
لخروجه عن الاستعمال والقياس اما الاستعمال فالمنقول تانيثهما واما القياس فلان الاسم الاول
جار على القياس في تانيث المونث وتذكير المذكر فيقال فيه بالثالث عشر في المذكر وبالثالثه عشره في المونث
واما الثاني فحكمه ان يبقى على حالته التي هو عليها في العدد المركب وحالته فيه التانيث بالتا فالقياس
ابقاوها الالتزام قالوا في المذكر ثالث عشر كما قالوا ثلثه عشر فصح ان الصواب الحاديه عشره الى
التاسعه عشره قوله والحادي كحالب الواحد قلنا لانه من الوحده ولا بد من تقدير القلب والا لم يستقم
اشتقاقه منه لان المشتق من الشي يجب ان يكون حروفه حروف المشتق منه على الترتيب فثبت ان
اصله حادو وقلبت الواو يا لاجل الكسره وكانهم ارادوا الفرق بين ما يكون اسم عدد وصفه
فبقوا اسم العدد على حاله وغيروا ما جعلوه صفه للتنبيه على تقدم الصفه وذلك ظاهر
في حادي احد عشر فانه نظير ثالث ثلثه **فصل** واذا اضيف اسم الفاعل المشتق من العدد الى آخره
قوله فهو الاول بمعنى احد من الحاقه المضاف هو الثاني قلنا يعني الذي باعتبار الحال لا التصيير
ولما كان بمعنى الواحد منها حسن اضافته الى فوقه من العدد مرتبه هذا المعنى بقوله في تفصيل
عشره اجملتها ثالثها ورابعها وانما يعني ثالث العشره ورابعها فاضيف الى عدد اكثر منه ولا يجوز الى
ما هو دونه ولا يقول ثالث اثنين لانه ليس احد الاثنين قوله وهو من قولهم ربعتهم وخمستهم
قلنا يعني المعنى الثاني ومعنى ربعتهم صيرتهم اربعه ونقل عن بعضهم انه يقال كانوا تسعه
وعشرين فثلثتهم اي صيرتهم تمام ثلثين وكانوا تسعه وثلثين فربعتهم اي صيرتهم تمام اربعين قوله

صرح ابن الحاجب [illegible] اضافته [illegible] ما فوقه [illegible] نجم الدين ما ذكره [illegible] رحمه الله [illegible]

فاذا

فاذا جاوزت العشره لم يكن الا الوجه الاول قلنا لان ثبوت المعنى فرع على ثبوت الفعل الذي هو ربعتهم
ونحوه ولا فعل فيما جاوز العشره يكون اصلا اذ لا يستقيم احد عشرتهم فلم تستقم مجاوزته العشره بخلاف
المعنى الاول فانه ليس فرعا على الفعل والمعنى فيما جاوز العشره جاز فيه تقول حادي احد عشر بحذف
شطر الاول استغنا بشطر الثاني والمحذوف شطره معرب لفقد علة البنا والثاني باق على البنا
لبقا شبهه قوله ومنهم من يقول حادي عشر احد عشر يعني بذكر الاول والثاني الوجه له التوفقه بين حادي
احد عشر يعني اولها ومعنى احدها وكذلك ثالث ثلثها **فايده** وقد جا وجه ثالث وهو حذف الثاني
من الاول والاول من الثاني فقيل هو حادي عشر ولم يقل فيه الا البنا لقيام الاخر من الثاني مقام
الاخر من الاول **ومن اصناف الاسم المقصور والممدود** قوله ما
في آخره الف يرد عليه متى واذا فلو قال هو الاسم المعرب الذي اخره الف كان اجود قال ح نسمي
الممدود ممدودا لان الالف قبل الهمزه تمد لاجل الهمزه ولا تحذف كما قال ونسمي المقصور مقصورا
لان الفه لا همز بعدها فتمد ولانها قد تحذف للالتقا الساكنين وتاكيد فقصر الاسم قال
كلاما معناه ان هذا الذي ذكره في علة تسميته مقصورا اقرب الى معنى التسميه من قول من قال
نسمي المقصور مقصورا لقصره عن الاعراب وهو حبسه عنه فقال لان مقصورا نقيض ممدود فلا ولي
تعليله بنقيض علته قوله فالقياسي طريق معرفته ان ينظر الى نظيره من الصحيح فان انفتح ما قبل
اخره فهو مقصور قال ح يريد بالقياسي ما كان قصره لاجل حمله على نظيره من الصحيح لا ما يختلف حاله في القصر
والمد ولذلك لم يورد في القياسي فعلى كحبلى وفعلى كجمزى وفعلى كربى وفعيلى كخليلى وفعالى كسكارى
وان كانت هذه الاوزان لم ترد الا مقصوره ولم يعدها في القياسي لانها غير محموله على نظايرها وانما اتفق
ان العرب لم تنطق بها الا مقصوره **فان قلت** فما علمت اطراد هذا القياس بتتبع ام
بل به تعليل **قلت** لنا ان ندعي الوجهين كليهما اما التتبع فلنا ان ندعي انا تتبعنا لغة العرب
فما وجدناهم مدوا ما كان قبل آخر نظيره من الصحيح فتحه ونظير ذلك ما قلنا في المصادر الواجب
حذف فعلها القياسيه فان معنى القياس فيها انا تتبعنا اللغه فوجدنا العرب يحذفون الفعل
عند حصول القيود المذكوره واما ما له تعليل فلانك اذا نظرت الى باب من الصيغ قياسه
ان يكون قبل آخره فتحه واردت بنا تلك الصيغه من المعتل لامه فانك تاتي في آخرها بحرف علة
قبله فتحه فيقلب الفا فيصير آخر الاسم الفا وهو معنى المقصور ومتى كان الباب من الصحيح
قبل آخره الف فانك اذا بنيت من معتل اللام مثله كان آخره واوا او يا بعد الف زايده فيجب
الهمز فيكون آخر الاسم الف بعدها همزه وهذا هو معنى الممدود وهذه نكته حسنه في ضبط
هذا الموضع **فصل** واسما المفاعيل الى آخره قلنا ما ذكر مبني على النكته التي ذكرناها فان قلت

وما يريدون بالمناظرة هل يريدون من جهة المعنى أم من جهة اللفظ **قلت**
يريدون من جهة اللفظ فمتى كان المقصور مصدرا اعتبرت من الصحيح مصدر الفعل
الذي يوازن الفعل المعتل في الحروف والحركات وما تصرف منه من اسم فاعل او مفعول
فان تساويا في ذلك فمصدر المعتل حسب نظير مصدر الصحيح فيبنى من المعتل مثله وهذا
الضابط مطرد في القياسية وانت تجده في امثلة الشيخ ولا يشذ من ذلك الا النادر الا ترى
ان الشيخ جعل نظير معطى مكرم لما كان فعلاهما وما تصرف منهما متساويه **فان قلت** ان معاني
هذه متغايرة فما يومنك انهم اعتبروها **قلت** يكفيك في منع ذلك انهم جعلوا نظير الصدى
الفرق ولا ملازمة بينهما في المعنى واذا عرفت ذلك فلا وجه لجعل الشيخ نظير ملهى مدخل ونظير
مغزى مخرج لان احدهما يصلح نظيرا لهما جميعا ونظير هذا مما اورده كثير ولا ادري ما وجهه
اللهم الا ان يكون لاحظ المعنى حيث يمكن استقامة ذلك فيه بعد وعدم اطراد **قوله** ونحو العشا الى اخره
انما كان الحول نظير العشا لانك تقول فيه حول فهو احول كما تقول عشي بصره فهو اعشى وكان الصدى
وهو العطش نظير الفرق لانك تقول فيه صدي فهو صد كما تقول فرق فهو فرق كخاف وكان الطوى
وهو الجوع نظير العطش لانك تقول فيه طوي فهو طيان كما تقول عطش فهو عطشان **قوله** والغرا
شاذ قلنا هنا وارد على نحو صدى لانه من غري فهو غر وهو ممدود فاجاب بالشذوذ وفاقا
لما رواه سيبويه والفرا واما الاصمعي فجرى على القياس فالح والمسموع المد ولا بعد في مجي بعض
الالفاظ خارجا عن القياس وعلل الجوازمي المد انه حمل على ما هو بمعناه لان فعل بكسر العين يفعل
بفتحها يكثر في مصدره فعال اذا كان لمعنى الزوال كالفنا والمراح والنفاد ومن غري بالشي هو
في قدر الا في تركه ومفارقة اختياره **قوله** ومن ذلك جمع فعلة وفعلة كغرفة وجزية فلما نظائر هي
ظلمة وسدرة وجمعها ظلم وسدر فاذا بنيت نظيرها من معتل اللام كان مقصورا **فصل** والاعطا
والرما والاشترا والاحبنطا وما شاكل ذلك من المصادر ممدودات قلنا لان هذه مصادر
الرباعي والخماسي مصدر الرباعي ان يكسر اوله وتزيد قبل اخره الفا فاذا كان معتل اللام كان
حرف العلة متطرفا بعد الف زائده فيهمز **قوله** وكذلك الغوا والثغا قلنا يريد انهما من الاصوات وذلك
لان نظير غوى يغوي نبح ينبح بكسر العين لا بضمها فهو غلط ومصدر نبح نباحا فاذا مثله
من المعتل اللام كان ممدودا لما ذكرنا واعلم ان الشيخ ان كان داب جار عادته في اللف والنشر فهو
هاهنا واهم وذلك انه جعل الضياح نظير الدعا وفعلاهما متباينان فان الدعا بفتح عين
ماضيه وبضم عين مضارعه والضياح بفتح عين ماضيه وبكسر عين مضارعه فهو كما ترى
اللهم الا ان لا يريد اللف والنشر وانما اراد تبيين المصادر الصحاح من الاصوات وان اكثرها

قبل اخره الف

قبل اخره الف فجعلها ممدودة جمعه وجدها من المعتل على ما يطابقه فلا وهم **قوله** وقال الخليل مدوا
البكا على ذا قلنا لما اراد البكا فلما لا يخلو من الصوت اجروه مجرى الاصوات في المد **قوله** والذين قصروه
جعلوه كالحزن قال الجوازمي يعني ان من قصره لم يجعله صوتا وانما هو معنى كالحزن قال في
حاشية المفصل البكا ممدود اذا كان بصوت والبكا بغير مد ما كان بغير صوت **قوله** والعلاج
كالصوت قالح يعني الاشيا المصوغة الفا الموضوعة لمزاولة الاشيا لان قياسها ان يكون
قبل اخرها الف كالاصوات فاذا بني نظيرها من المعتلات جا ممدودا **قوله** ومن ذلك ما جمع
على افعلة كقبا واقبية وطليا ولما كان افعلة يجمع عليه من الصحيح ما كان قبل اخره مدة
اما الف كحمار واحمرة او يا كرغيف وارغفة حكمنا على ما جمع عليه من المعتل بالمد لانه
يكون اذا جعلناه نظير المفرد الصحيح اخره واوا او يا بعد الف زائده **قوله** وقوله افعلة
حكمنا له بالمد في ليلة من جمادى ذات اندية في الشذوذ كما نجده هنا جواب عن سوال مقدر
تقديره لا نسلم ان ما جمع على افعلة حكمنا له بالمد وقد جا المقصور مجموعا عليه في قولهم اندية
في جمع ندى وندى مقصور فاجاب بان جمع ندى على اندية شاذ نظيره من الصحيح انجده في جمع
نجد وقد وجه الجوازمي مخالفتهما القياس بان قال حملوا ندى على نقيضه وهو جفاف فكسروه
على افعلة قال كما قالوا لعدوة الله خلافا لها على صديقة الله واما انجده فجمع نجاد ونجاد جمع
اللغة الاحبنطا امتلا البطن من الماكول والثغا صوت الابل والنزا الارتفاع يقال نزا الذكر
على الانثى نزا ويقال انه داء في الشاء والقماص ضرب من السير كالجمزى يقال قمصت الدابة
اذا رفعت يديها ورجليها من غير ترتيب ونجا الست لا نبصر الكلب من ظلمتها الطنبا قيل تسمى
الشهر جمادى لجمود الماء فيه والطنب للخيمة معروف **فصل** واما الشاعر فالح هو ما ليس
له باعتبار معناه صيغة مخصوصة قبل اخرها مفتوح فيكون مقصورا او الف فيكون ممدودا
قلنا وهذا يوهم انه تعتبر النظير في المعنى فان قصده فوهم **اللغة** الرجا مقصور الجانب والابا
بالفتح القصب وبالكسر من باب يابا **ومن اصناف الاسما الاسما المتصلة بالافعال**
قال معنى اتصالها بها ان معناها لا ينفك من معنى الافعال فالمصدر اسم الفعل واسم الفاعل اسم
من قام به الى اخرها على ما سياتي ان شا الله تعالى **قوله** وهي ثمانية اسما قلنا جعل اسما الزمان والمكان
قسمين وكان الاولى ان يجعلها قسما واحدا كما في ظرف الزمان والمكان فانهم جعلوها بابا واحدا
وتوهم ان اسما في هذا المكان جمع اسم فاعترض الشيخ بانه ان جعلهما قسما واحدا بطل قوله ثمانية
وكانت سبعة وان قصد التعدد لزم ان يعدى الثمانية وليس كذلك وانما اسما مثنى مضاف وهو
في النسخ الصحاح كذلك اعني مكسورة الهمزة **قوله** المصدر ابنيته في الثلاثي المجرد كثيرة مختلفة قلنا
ليس يحتاج الى قوله مختلفة مع قوله كثيرة اذ لو كانت متماثلة كانت بنا واحدا **قوله** الى اثنين وثلاثين

جمع تقاسيم

بنا قلنا ورادح بنغانه وكذا هيه قال السيد ركن الدين وزاد ابن القطاع على ما ذكره خ
احد وستين بنا شغل من شغله يشغله ونشده من نشدت الضاله انشدها وكذبه من
كذب الما ثا بالضم يكذبه ودعوى من دعا يدعو قال تعلى دعواهم فيها سبحانك اللهم وبشرى من بشرته
اي اخبرته بما يسره واكثر ما تستعمل الفعل مضاعفا ولينا من لوى يلوي اذا مطل ونزوان من
نزا الفحل ينزو وخنق بالخا معجمه والنون مكسوره من خنق يخنق وهو معروف وقد يروى
بالحا مهمله والنون من حنق اي غضب ويروى بالحا مهمله والبا المعجمه بواحده سفلا من حبق
اي ضرط وصغر من صغر الرجل بكسر العين يصغر واما صغر بضمها فمصدره صغر بضم الفا وسكون
العين وجراف من جرفت الناقه تجرف اذا اشتهت الفحل ووجيف من وجف البعير يجف اذا اسار ضربا
من السير وصهوبه من صهب بضم العين الشعر يصهب اذا احمر حمره صافيه وبغايه من بغا الشي
اذا طلبه وهذه الاوزان كلها سماعيه ليس الغرض بتعدادها انك تاخذ للثلثي منها ما شيت فان
ذلك لا يصح فليس لك ان تقول ضرب ضربانا كخفقان وانما الغرض يعرفك ان اكثر ما ورد للعرب في الثلثي
هذه الابنيه وهي مقتصره على ما وردت من الافعال فليس لك ان تقيس فعلا على فعل في سه مصدره
الدائح ذكر في بعضها طريقه تقرب من القياس حيث قال ما معناه ان الغالب في فعل اللازم مجي

الغالب فيه

مصدره على فعول كخرج خروجا والمتعدي منه مجي مصدره على فعل بفتح الفا وسكون العين نحو
ضرب ضربا وقتل قتلا والغالب فيما كان منه للصناعه ونحوها مجي مصدره على فعاله نحو كتب كتابه
وخاط خياطه ومثله سفر سفاره وتجر تجاره وقالوا عبر الروبا عباره لانهم اجروها مجرى
الصنايع وقالوا بطل بطاله وان لم يكن صناعه ولا نحوها حملا للشي على ضده والغالب فيما كان منه
للافعال التي فيها اضطراب نحو خفق ونزا ان ياتي على فعلان بفتح الفا والعين مطابقه للمعنى باللفظ
والغالب فيما جا منه للاصوات نحو صرخ ونبح وصاح ان يجي مصدره على فعال نحو صراخ ونباح وصياح
وبكا فيمن مده واما من قصره فجعله على انه مخرج الدمع وحكى عن الفرا انه قال اذا سمعت فعل
بفتح العين لم تسمع مصدره فاجعله على فعل للحجاز يعني بفتح الفا وسكون العين وعلى فعول
لاهل نجد قال رح ونحو هدى وقرى مختص بالمنقوص يعني ما جا من المصادر على فعل وفعل نحو هدى
وقرى فانما ياتي مصدر الفعل المفتوح الفا والعين المعتل اللام قال ونحو طلب مختص بفعل يفعل
بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع نحو طلب يطلب طلبا قال الجلب الجرح والغلب يعني فانهما
ما عين مصادرهما مكسوره يقال جلب الجرح يجلب جلبا من الجلبه وهي جلده تعلو الجرح عند البرء
فاما جلب يجلب بضم عين المضارع بمعنى الكسب لا بهذا المعنى فهو على القياس قال والغالب في فعل
اللازم ان يجي مصدره على فعل بفتح الفا والعين نحو فرح يفرح وادن ادنا وان كان متعديا ففعل
فعل بفتح الفا وسكون العين نحو جهل جهلا وان كان للالوان والعيوب فالغالب فيه فعله كسمر

ثمره

وصف صفرة

ثمره وحمر حمره وادم ادمه قال الغالب في فعل يعني بفتح الفا وضم العين ان يجي مصدره على
فعاله نحو كرم كرامه وشفه شفاهه قال ويأتي كثيرا على فعل بكسر الفا وفتح العين بفتحهما
نحو عظم عظما وكرم كرما وشرف شرفا **فصل** ويجري في اكثر الثلثي المزيد فيه والرباعي على سنن واحد
قلنا ضابط هذه السنن انك اذا اردت بنا مصدر ما زاد على الثلثه فان كان في اوله همزه كسرت
ثالثه والحقت قبل اخره الفا كانطلق انطلاقا واقتدر اقتدارا ونحوهما وان لم يكن في اوله همزه فان كان رباعيا كسرت
اوله والحقت الالف قبل الاخر نحو دحرج دحراجا وان كان اكثر نحو تدحرج كسرت اوله وثانيه
والحقت الالف نحو تدحراج وكلما تعدى على الثلثه اذا اردت بنا مصدر له سلكت هذا المسلك
قياسا مطردا او قد جا في هذه القياس بكثره حتى يغلب استعماله فان استعمال فعلله في مصدر
فعلل اكثر من استعمال فعلال وتفاعل في مصدر تفاعل اكثر من تفيعال وتفيعال هو القياس وتفعيل
في مصدر فعل اكثر من فعال وفعال القياس واذا جا مع غرض في ذلك فضل الفعال الى غيره من ملاحظه
خفه او غيرها قوله وعنا بين من الغرب فعال قال رح كان يهولا نحو ما المصدر من فعل مجي شار الملد
فيه حيث اتوا بحروف الفعل وزياده الالف قبل الاخر قوله ومن قال كلام قال قيتالا يعني ومن
حافظ في مصدر ما زاد على الثلثه على القياس الذي ذكرته فقال في كلام في مصدر تكلم قال في مصدر
قاتل قيتالا لمراعاة كسره اوله وزياده الف قبل الاخر ولما كسر اوله قلبت الالف التي تليه
يا من جنس الكسره قوله وقد قالوا مارية مرا وقاتلته قتالا قلنا يعني بتشديد العين وكان
اصله ميرا وميناله لكن قلبوا اليا من جنس ما بعدها وادغموا كما فعلوا ذلك في تعد واتسر قوله
في تفعل تفعله وتفعال فمن قال كلام قلنا يعني فمن حافظ على ذلك القياس قوله وقالوا في
المضاعف قلقال وزلزال بالكسر والفتح قلنا الكسر على القياس والفتح مختص بالمضاعف لثقله
بالتضعيف فان قلت هلا جعلتم الكسر القياس في المصدر واثرتم الفتح لخفته قلت كانهم
ارادوا مخالفه اول المصدر لاول الفعل ليعلم من اول النطق بالمصدر انه لم يشرع بالفعل
وحيث تعذر المخالفه بالاول والثاني جا الفوا بالثالث وكسروه كما في انطلاق واما كسر الثاني
مع الاول في تفعال فليس لا لثقل بقا الفتح لا لرفع اللبس **اللغه** حب علاقه اي وصله
من الشخص وحب تملق اي ليس عن قلب صادق المحبه وانما هو على اللسان لحسب ويروى فيه
اضافه الحب الى العلاقه والتملق ويروى القطع قوله شرهمته ما شيت من شرها قال وهو في
الكوا زمن طلبته في ديوان ذوبه فلم اجده ثم طلبته في ديوان العجاج فما ذاقيه والشر قد يترك وهو في
يدني بغدة زنشه الغلاق في قد رغا من رغب حوا في هم شرهمته ما شيت من شرها في القانع
جمع قنزع وهو ان يذهب من الشعر مواضع ويبقى مواضع والقنازع الساقات ويقال شرهف الصبي
اذا احسن غذاه **فصل** وقد يرد المصدر على وزن اسمي الفاعل والمفعول كقولك قمت قايما الى الحره

قلنا انما جاء على وزن اسمي الفاعل والمفعول اللذين من الثلاثي فهو محفوظ شاذ لا يقاس
عليه فاما المزيد فيه والرباعي فجاء منه اسما المفعول في موضع المصدر مثل المصبح والممسى
وغيرهما وانما حكم بمصدريتهما اعني اسمي الفاعل والمفعول حيث تعذر حملهما على معناهما فافهم
وتتبعه في امثلة الشرح انا قمت قائما وكفى بالنأي من اسماء كما في ع فلانه لو حكم لهما بمعناهما
كانا منتصبين على الحالية فيكون المعنى قمت في حال قيامي وكفى بالنأي من هذا المحبوب في حال كونه
كافيا وهذا المعنى لا يقصده فصح حملها على المصدرية اي قمت قياما وكفى النأي كفاية واما
قوله ولا خارجا من فيّ زور كلامي فقد تقدم الكلام عليه وكان القياس نصب كافي لكن اسكنه
ضرورة لان عجزه وليس لحبتها ان طال شافي وكذا بقية القافية قال في الصحاح حمل النصب
على الجر كما في بيت الشقطي وما تركت بنات الدل غاطلة من الطباء ولا عار من البقر والقياس
ولا غازيا قوله ومنه الفاضلة فيه سؤالان الاول ان يقال ما وجه الحكم عليها بالمصدرية
ومخالفة الظاهر الثاني ان يقال لم فصلها والجواب اما الفاضلة بالضاد مهملة بمعنى
الفضل في قولهم هذه الفاضلة ولان المصدرية فيها اوضح لانها قول وما في معناه وقد قال العلى
لقول فضل فوصفه بالمصدر واما العافية في نحو رزقك الله العافية ولانها بمعنى المعافاه
ولا معنى لكونها اسم فاعل واما الكاذبة فحكم بمصدريتها في نحو قوله تعالى ليس لوقعتها كاذبة لانه
لا معنى لاسم الفاعل ها هنا وانما المعنى ليس في الاخبار بوقعتها كذب في اما الدالة في قولهم
ظهرت الدالة له ولا معنى المصدر فيها اوضح من معنى اسم الفاعل فهذا ما ورد من اسم الفاعل واما
لم فصله عما قبله فتنبيها على ان هذه الالفاظ المذكورة قد استعملتها العرب وانه لم يأت من لدنه
على وجه التمثيل ولم يتبين لها استعمال في العرب واما الميسور والمعسور فحكم بمصدريتهما في نحو
دعه الى ميسوره والى معسوره لان معنى اسم المفعول في هذا المكان ضعيف لا يتحصل وانما المعنى
دعه على اي يساره واعساره واما المرفوع والموضوع فهما ضربان من الجري بمعنى الرفع والوضع
والرفع فوق الوضع والدليل على كونهما اسمين لذلك قول الشاعر فضفاقه بسرعة السير
مرفوعها زفل موضوعها كمر صوت لجيب وسطه زجل يريد رفعها ووضعها ومن ثم حكم
بمصدريتهما واما المعقول فحكم بمصدريته في نحو لفلان معقول زاكي اي عقل ولا معنى لاسم المفعول
فيه واما المحلود بمعنى الجلادة والتصبر في قولهم هل لك ما المحلود ونحوه ولا معنى لكونه اسم
مفعول واما المفتون فحكم بمصدريته في نحو قوله تعالى بايكم المفتون اي الفتنة وهذا انما يلزم فيمن لم يجعل
الباء زائدة بل للظرفية فاما من جعلها زائدة فعلى بابه قوله ومنه المكروهة والمصدوقة والماوية
قلنا الماوية بتخفيف الياء بمعنى الرحمة من اوى له اي رحمه وفيه سؤالان ايضا لم فصلها ولم حكم بمصدريتها
اما لم فصلها فتنبيها على تقدم استعمالها في العرب وانه لم يأت بها تمثيلا فقط واما لم حكم بمصدريتها

فلان

فلان معنى اسم المفعول فيها مفقود الا ترى انك اذا قلت ظهرت المكروهة في وجه فلان
فالمصدرية فيه واضحة دون اسم المفعول وكذلك لو قلت ما اتاك فلان بالمصدوقة وكذلك لو
قلت اويت لفلان من لمه او من ضعف ماوية اي رحمة رحمة قوله ولم يثبت سيبويه الوارد
على وزن مفعول قال في النجم معناه انه يعني الميسور الى المفتون ومفهوم هذا ان سيبويه لا
يخالف في المكروهة واخواتها وانا اظن الخلاف في الجميع وعلى الجواز من عهده النقل ووجه سيبويه
انه مهما امكن بقاء اللفظة على المعنى الذي وضعت له في الاصل لم يعدل عنه الى غيره وهذه يمكن
بقاؤها على الاصل فاما الميسور والمعسور فجعلهما صفتين والمعنى دعه الى الزمان الميسور اي
الذي يوسر فيه وكذلك المعسور واما المرفوع والموضوع فكذلك قال اذا مال القائل بهذا
مرفوع وموضوع يعني السير فمعناه هذا ما ارفعه وما اضعفه وكذلك في البيت والموضوع
حسن السير والله اعلم كانه قال هذا ما ارفعه من السير وما اضعفه ولا احسن منه واما
المحلود فلعله يقدره انه الخشم المحلود او نحو ذلك واما المفتون فيجعل الباء فيه زائدة واما
المكروهة والمصدوقة والماوية فيقول يقدر وقعوا في المكروهة اصابتهم المكروهة يريد الحادثة
المكروهة او نحو ذلك والله اعلم قوله والمصبح والممسى ولنا شرع في ذكر القياسي من ذلك وقد ذكر
الشواهد التي يفهم بها كون هذه القياسية مصادر وهي واضحة الاول الشاعر
الحمد لله ممسانا ومصبحنا فان الظاهر فيه حذف ما استشهد به وهو انشد رمان ولا ملحى
لحمله على المصدرية اللغة البيت الاول ومضى الكلام فيه وعجز الثاني وليس لحبتها ان طال شافي
وصدر الرابع وقد ذقتمونا مرة بعد مرة وصدر الخامس تزادى على دمن الحياض فان تعف البيت
وهو لعلقمة بن عبدة وقبله واوردها ماء كان جمامه من الاجن حناء معا وصبيب
تزادي الست يصف الخيل والصبيب ماء ورق السمسم وهو يكون فيه حمرة يعلوها سواد قوله
تزادي الحنة يريد انها يزدي بعضها بعضا من الازدحام على دمن الحياض وهو السرجين الذي
يكون حولها من الماء والتراب فان تعف اي فان كرهت هذا الماء المتغير وعافته فليس لها عندنا
تندية وهي الرعي بين العلل والنهل وانما تندية ها رحلتها فركوبها يقال ندات الابل تندو اذا رعت
بين العلل والنهل ومفهوم الشاعر انه يريد رحلة واحدة وان معنى تزادي تعتري والشر حس
والله اعلم واما الرجز السادس فهو لرؤبة وقبله يا رب ان اخطات او نسيت فانت لا تنسى ولا تموت
ان الموقى مثل ما وقيت وبعده اتقذني من خوف ما خشيت ربي ولولا دفعه تويت وانما حكم
بمصدرية الموقى ها هنا لانه اخبر عنه بالمصدر وانت لا تخبر بالمصدر عن اسم المفعول لان الشاعر
ذكر نعمة انعم الله بها عليه وتلك النعمة وقاية شر وقاه الله اياها فكانه قال ان الوقاية التي
تعبد وقاية عظيمة مثل وقايتي وعجز السابع وانجو اذا غم الجبان من الكرب وانما حكم فيه بالمصدرية

مُقاتَلاً قال في التحرير ما معناه ان الشاعر مدح نفسه بانه يقاتل مهما وجد للقتال نفعا وينجو
حين لا ارى قتالا اي حين لا يستصوبه لعدم جدواه وذلك في الحالة التي يطمع فيها على غلب قرنه اياه
ولو كان اسم مفعول لم يكن فيه كل المدح لان الجبان يقاتل حين لا يرى من يقاتله مدافعة عن نفسه
ولا يمكنه النجاة بها ويوضح ذلك انه قصد هذا المعنى قوله في آخر البيت وانجو اذا غم الجبان وقد يروى
وانجو اذا لم ينج الا المكيس ثم تحصل من هذا ان معنى لا ارى مقاتلا والله اعلم سوما فيه متحامل
يقال هذا على ان لا ارى قتالا ومعنى لا ارى قتالا لا استصوبه كما يقال لا ارى لك ان تفعل اي لا
استصوبه لك والله اعلم قوله وما فيه متحامل يقال هذا في الامر الذي اشتد على صاحبه وصدر
التامي وهو يصف قوسا وشبه صلصلة لجامه بصوت الصنج والصنج صنجان
عجمي وعربي فالعجمي ذو الاوتار والذي تعرفه العرب هذا التان يضربان مع الطبول ومصلصل هنا
مكان صليل وصليل مصدر كحز يز وزاي فصل والتفعال الى آخره قلنا في كلام السيد ركن
الدين ما يرشد الى انه مقتبس من كل فعل للتكثير دون المبالغة فيه قال الخوارزمي وهو ابدا لم
بات الا مفتوح الاول الا التبيان والتلقاء فصل والفعيلي هو كما ذكره قال بعضهم سالت صاحب
الكشاف وقلت الفعيلي اهو على القياس ام مقصور على السماع فقال هو كثير الاستعمال فعسى ان
يكون قياسا فصل وبنا المرة من المجرد على فعلة قلنا نعني بفتح الفا مطلقا وعندي ان هذه
مادة تعلل اعني جعلهم فعلة للمرة قوله وقد جا على المصدر المستعمل في قولهم اتيته اتيانة ولقيته
لقاءة فصل وبنا المرة من المجرد على فعلة قلت لما كان اكثرها يستعمل في هذين المرة
نفسها فيقال اتيته مرة ولقيته مرة وكان المجي بالمصدر لذلك قليلا كان هو بغير ما قل استعماله
خلاف قمت قومة وقعدت قعدة فعللها استعمل معها مرة ولقاءة بكسر اللام كبرآة قوله وهو
ما عداه على المصدر المستعمل كالاعطاءة والانطلاقة قلنا لان بنا مرته على فعلة يؤدي الى كثرة
الحذوف منه فكره ذلك قوله واما ما في آخره تا فلا يتجاوز به المستعمل بعينه نحو قاتلته مقاتلة
قلنا تمثيله بالرباعي هنا فرط عن سهو لانه قد قدم انه لا يتجاوز به المستعمل سوا كان بالتا
ام لم يكن فكان من شانه التمثل بغلبه وشرفه او نحوها فان قلت فبما تميز المرة حينئذ
قلت تميزه بقرينة خارجية كالوصف ولهذا قال الشيخ في التمثيل مقاتلة واحدة قال الخوارزمي
وهو نظر حاجه يعني انك تميز ما ذكره بالوصف فيقول حاجة ذكر تمييز المرة هنا بالوصف فصل
ويقول في الخرد من الفعل هو حسن الطعمة قلنا يعني يكسر الفا الا انهم ارادوا التفرقة بين
ما اريد به المرة وما اريد به النوع وخصوا المرة بالفتح لانها اكثر استعمالا واعلم ان الكسر انما يكون
فيما يبنى المرة منه على فعلة واما ما لا يتجاوز به المستعمل فيها كما هو كذلك هنا وانما يميز
بالقرينة فصل وقالوا فيما اعلت عينه من افعل الى آخره قلنا لا يرد انهم بنوا المصدر منه

على

على افعاله وتفعيله فاصل اجازه احوازه فاعلوا الواو وحملا على اعلالها في الفعل وهو اصل مستمر في
مصادر الافعال المعتلة غالبا فان قلت ان فعلها اجار ووزنه افعل فقبل حرف العلة ساكن فلا
وجه لاعلاله قلت سكونه عارض فان اصله اجور فاعل وادخلت الهمزة فسكن لاجلها فلم يعتد
بالسكون نظرة ومثله اقام ثم لما اعلت الواو في اجارة التقت الالف المنقلبة والف افعالة فحذفت احداهما
واختلفوا ايهما فعند الخليل وسيبويه ان المحذوفة الف افعالة لكونها المزيدة وعند الشيخ ومن قال بقوله
ان المحذوفة العين ووجهه ان الالف هي التي تثبت بها بنية المصدر فاذا حذفت عاد على الغرض بحذفها
بالنقض فهذا اصل اجازة واما تعزيه فاصله عند الشيخ تعزي بتشديد اليا فكرهوا اجتماع اليائين
فحذفوا احداهما والاولى في تعسط وافع انضاً ثم لما حذفت الالف في اليا التزموا التعويض عنها كما في خلو
اليا فالحاصل والوجه ان يقال ان تعزية تفعلة لا تفعيل لان ما مصدره فعل تفعيل او تفعلة
فحمل على ذلك لانه تفعيل ثم حذفت اليا لانه تعسف قلنا والصحيح انه تفعيل لانا قد قدمنا
ان مصدر الرباعي ياتي على سنن واحد فمهما امكن تقليل الابنية فهو عمل عليه ولو خولف الظاهر ولهذا
حملنا قتالا بالتشديد بنا نحو قتالا بالتخفيف على ان اصلهما واحد وهو قيتال لينمضي على ذلك قوله
ويجوز ترك التعويض في افعل دون فعل قلنا يعني مصدريهما والوجه في ذلك اما على كلام الشيخ تعزية
فلان المحذوف في اجارة اوجب حذفه الاعلال فلم يعتنوا في التعويض عنه كما في المحذوف في تعزية فليس
لاعلال موجب فكانت كمن طلمه بغير موجب فاهتموا بتعويضها اكثر ولهذا جاز في اجارة ما لم يجز فيها
واما على كلام الشيخ ح ولان التا في تفعلة من جملة بنية المصدر كتا تفعيل وليست بعوض كما في اجارة
فلم يكن لحذفها موضع واعلم ان الحذوف فيها انما يجوز حيث تكون مضافة كاقام الصلاة ليكون المضاف
اليه عوضا عنها قوله ونقول اريته اراء قلنا هذا اشد من اقام الصلاة لانه لم يكن ثم ما يقوم
مقام التا كالمضاف اليه في اقام الصلاة واعلم اريته ليس معتل العين وانما هو معتل اللام
واصله ارأيته فعينه همزة والشيخ انما اوجب دخول التا في مصادر افعل المعتل العين نحو اقاله
واطاله وهو القياس لان الصحيح العين لا يجب دخول التا فيه نحو اكرمته واعززته ادما واعزا
وارآ نظيرهما لان عينه همزة فكيف بعده الشيخ من باب افعاله التي حذف التا فيها على غير القياس
عذر يعذر به الجواب ان نقول بانه اي ارى يرى جارية مجرى حرف العلة لما جرى عليها من التغيير وذلك
ان اصل أرى أرأى خففت الهمزة بان نقلت حركتها الى الرا وحذفت على ذلك جرى المصدر واصله
اراآ فيورث افعال الخففت الهمزة كذلك فهو نظرا قاله سوا في اعلال العين والحذف فيلتزم
ما التزم في اقاله من التعويض وخلافه قليل وهذا مستقيم لكن كان الله يقول ان يشير الى ذلك لانه
في بعض المواضع في اول الفصل ولقائل ان يقول قد دخلت قوله فيما اعلت عينه لان التخفيف
والحذف ضرب من الاعلال والله اعلم بالصواب قوله وقد جا التفعيل في الشعر قيل انما هو في الفعال

بعض حر يؤدي الى حر

الفعيل في المعتل اللام من فعّل لانه في المواضع احتاج بلث ياآت احداهن مكسورة وذلك في حيّا تحيّة فلو جُعل على تفعيل لزم ذلك فحذفت احدى الياآت على الكلام وحركت الحا وادغمت اليا في اليا فصار تحيّ ثم عوضت اليا من المحذوف فصار تحيّه ثم اجري الباب كله هذا المجرى لانه واحد **اللغة** الشاعر يصف جارته بنوع من بيوت قتبه رفعها ووضعها للبلو بعجوز وهي الشهلة تنزي ضبيا صغيرا اي تحركه **فصل** ويعمل المصدر اعمال الفعل قلنا لانه مقدر بان والفعل فصار كالمضمن معناه ولذلك اذا كان مفعولا مطلقا كان العمل للفعل ان كان مما يجوز اظهاره ماذا كان لانه لم يتضمن معناه واما اذا كان بدلا من اللفظ به كسقيا ورعيا فاختلفوا فقيل هو العامل بنفسه وقيل بل الفعل واعلم ان المصدر هاهنا نظير الظرف في قولك زيد في الدار ابوه لاشتراكهما في وجوب استتار الفعل فمن رفع ابوه بالظرف بنفسه وهم الاكثر جعل العامل في زيد من سقيا زيدا هو المصدر بنفسه ومن رفع الاب بالفعل المقدر نصب زيدا بالفعل هنا وشرط اهل هذه القول وهم الاقلون ان حذف الفعل لم يمنع من عمله في الظرف بنفسه وفي المصدر فلم لا يقال يعمل في ابوه وفي زيد **قوله** مفردا او مضافا **قوله** ويجوز ترك الفاعل قلنا لانه لم يلزم مع الفعل الا لكونه معه احد جزئي الجملة فحذفه يخل بالجملة واما مع اسم الفاعل فلانه لا يعمل لا معتمدا فان اعتمد على من هو له وجب رجوع الضمير منه اليه وان اعتمد على حرف نفي او استفهام فهو معه احد جزئي الجملة فكان كالفاعل مع الفعل وهو مع المصدر ليس كذلك فلم يلزم ذكره معه **قوله** من بعد غلبهم سيغلبون قلنا الظاهر انه شاهد لك باضافته الى المفعول لانه عائد على الروم وهم المغلوبون **اللغة** النكاية الجرح وصدر البيت الثاني لقد علمت اولى المغيرة انني كررت الست جشمع اسم رجل ذكره الخوارزمي وروى سيبويه لحقت فلم انكل بسقط الاستسلاط دنه حسيد والمغيرة اسم رجل فاعل من اغار اي لقد علم اول من اغار اني كررت **فصل** وبيت الكتاب قد كنت داينت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا هو قلنا اعلم ان الشي اذا حمل على خلاف الظاهر فهو على وجهين احدهما ان يكون الحمل بعيد كقول الشاعر وكانهم سغون في تلك الدثري ان ناشروا العيوق والدبران فجر الدبران عطفا على محل العيوق لو انتبكان والفعل مصدرا ومن هذا مسئلة الاستشاد عن الخليل وسيبويه ويونس انه يجوز ما اتاني غير زيد وعمرو برفع عمرو عطفا على محل زيد وهو الرفع لو قلت الا زيد والا عمرو كما يجوز ان تقول ما اتاني غير زيد والا عمرو وثانيهما ان يكون قريبا نحو ضروب رؤس الرجال وسوق الابل وانما كان قريبا دون ذلك لان المضاف هاهنا مقتض للمضاف اليه اقتضا الفعل للمفعول وليس نصبه الا لعدم الاضافة فكان المحل قريبا جدا وما تقدم فليس ان ناشروا يقتضي الدبران اقتضا المضاف للمضاف اليه وهو بخلافه وانما يقتضيه كذلك نعدّا ان نعتبر عن هذه الحال ومن

الوتر

ومن الغريب هذا السان في هذا الفصل لما ذكرنا ونظير قوله هذا والليانا قول الشاعر شعر

يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحون على سمعان من جار هم فيمن انشد الصالحين بالرفع ذكره الخوارزمي وفي كلام ح ما يرشد الى ان ضرب زيد وعمرا اضعف من ضارب زيد وعمرا قال لان المضاف اليه المصدر مجرور لفظا وتقديرا **قلت** والوجه في كلام الشيخ ان اضافة المصدر اضافة معنوية فهي كاضافة غلام الى زيد بخلاف اسم الفاعل فان اضافته لفظية نية الانفصال واذا كان في نيته الانفصال فهو في نية الانفصال كذلك وهو وجه جيد قال وانما جاز نظرا الى انه كان يجب ان يكون منصوبا وهذا الكلام يلحقه بالاتحاد لانه غير ما وجه به **اللغة** الليان المطل والضمير في بها عائد على الابل يريد ان حسانا ماموس فداينته ابلى مخافة الافلاس غيره لو داينته وصدر البيت لبيد حتى تهجر في الرواح وهاجه طلب المعقب حقه المظلوم

البيت تهجر اي سار في الهاجرة وفي طلب وجهان احدهما الرفع فيكون فاعل هاجه قال الخوارزمي وحسينئذ يكون حقه مفعولا فاعله مستتر فيه وفيه تعسف بل الوجه في نصبه على المصدرية ومعناه التشبيه كما ذكر الشيخ الا انه حينئذ يحتاج الى فاعل لهاجه فان كان قد تقدم في القصيدة ما يصلح فاعلا والا فذلك من الشيخ فهو على ول البيت

فصل ويعمل ماضيا كان او مستقبلا قلنا لان عمله لاجل تقديره بان والفعل يصح ماضيا ومستقبلا حسب المعنى بخلاف اسم الفاعل فانما نعمله لاجل الشبه بالمضارع فيختل الشبه بكونه بمعنى الماضي **فصل** ولا يتقدم عليه معموله فلا تقول زيدا ضربك خير له قلنا لانه مقدر بان والفعل وان لا يتقدم ما في خبرها عليها لانها كالجزء منه فكما لا يتقدم بعض اجزا الكلمة على بعض كذلك هي وانما كانت كالبعض لانها مع ما في معنى كلمة واحدة وهي المصدر والى هذه العلة اشار الشيخ بقوله كما لا يقال زيدا ان تضربه خير له **فان قلت** فقد جوزوا سقيا زيدا وضربا عمرا ان تقدم معموله عليه فيقولوا زيدا سقيا وعمرا ضربا **قلت** اما من قال ان العامل في نحو هذا للفعل فلا كلام واما من جعل المصدر فلانه هاهنا غير مقدر بان والفعل وانما هو مقدر بالامر فقط كانه قيل اسق زيدا واضرب عمرا وهذا واضح كما ترى **اسم الفاعل** هو ما يجري على يفعل من فعله قلنا هذا الحد مدخول بامرين احدهما انه ان اراد بالجري الوقوع موقعه في المعنى خرج اسم الفاعل بمعنى الماضي وليس واقعا موقع يفعل في معناه بل موقع فعل وان اراد به عدد الحروف والسكنات دخل فيه اسما الزمان والمكان الثاني ان قوله من فعله انما احترز به من فاعل الجاري على غير فعله وذلك اما نحو قاعد فانه جار على يجلس وليس بفعله وهذا لا وجه لاخراجه فانه اسم فاعل او نحو جامل فانه جار على يفعل وليس بفعل له لانه ليس بمشتق وانما هو اسم لجماعة الابل فهو يوجه اخراجه لكنه خرج بقوله الجاري على يفعل لانه يريد

لانه يريد بالجاري عليه في لفظه ومعناه ويلزمه خروج الماضي قال الخوارزمي الجاري
في السنة النحاة على ثلثة معان اخرها الصفة سواء كان معها الموصوف ام لم يذكر كقولهم
المبهم لا تزاد او ايل الاسماء الى الجارية نحو مكرم ومدحرج الثاني كون الصفة مرتبة على
الموصوف نحو قولهم فعيل بمعنى مفعول لا يستوي فيه المذكر والمؤنث الا اذا كان جاريا ولا يعنون
به الصفة هاهنا الا ان فعيلا بمعنى مفعول له يكون الا صفة الثالث كون الصفة موازنة للفعل
المضارع لفظا ومعنى الا ترى ان ضاربا في الوزن بمنزلة يضرب قال وهو المراد هاهنا قلنا
قد مثلها الجميع فالاولى ما ذكره وهو قوله ما اشتق من فعل لمن قام به على معنى الحدوث
فقوله على معنى الحدوث يخرج به الصفة المشبهة قوله ويعمل عمل الفعل في التقديم والتاخير والاظهار
والاضمار قلنا قد مثلها الجميع وجعل مثال الاضمار هو ضارب زيد وعمرا لانه قال اي وضارب
عمرا فيل نعرضه انه يعمل مضمرا كما يعمل الفعل مضمرا في كثير من المواضع نحو زيدا ضربته لكن في مثاله سؤال
وهو ان نصب المعطوف عليه هاهنا على محل المعطوف عليه فحسبه يكون العامل فيه هو العامل
في المعطوف عليه وهو الاول فلا وجه لتقدير ترك عامله غيره سيما ومن مذهبك ان العامل في التابع
هو العامل في المتبوع وقد اجاب الخوارزمي بجواب فيه تعسف وهو ان قال لا يجوز العطف على
محل زيد الا اذا قدر المضاف منونا وضارب عمر منون بالاضافة الى زيد منون بالاضافة
الى عمرو قال الخوارزمي وحاصل معنى كلام الشيخ ثم اورد على نفسه انه يلزمه مثل ذلك في قول
الشاعر مخافة الافلاس والليانا وقد نص الشيخ على انه هناك معطوف على المحل واجاب بان عمل
اسم الفاعل لاجل شبه الفعل والشبه يزول بالاضافة فيبطل العمل يعني فلا يكون للمضاف اليه
اسم الفاعل محل نصب لبطلان عمل اسم الفاعل لبطلان الشبه واذا لم يكن محله النصب لم
يجز ان يكون المنصوب معطوفا على محله قال بخلاف عمل المصدر فانه عمل لانه قولنا
يعني بتضمنه معنى الفعل لا بالشبه فهذا ما وجه به الخوارزمي في جواب هذا السؤال والذي
يقوى عندي ان السؤال واقع على الشيخ لان المفهوم من النحاة في مثل ذلك انه معطوف على المحل
وما ذكره من بطلان الشبه بالاضافة فلانها لفظية في نية الانفصال وانما حذف التنوين للتخفيف
الا ترى انه قد حذفت نون الجمع مع بقاء النصب في قول الشاعر الفارجو باب الامير المبهم
ونون الجمع هي اخت التنوين اما الاضافة المخلة بالشبه هي المعنوية لانها المختصة بالاسماء
قوله واجروا اسم الفاعل اذا اريد به المبالغة في الامر مجراه اذا كان على بناء فاعل قلنا
كانهم جعلوا ما فيه من الزيادة في المعنى قائما مقام الصيغة التي يحصل بها الشبه وقد جاء لكل
وجه عمل عليه اسم الفاعل من هذه الامثلة مثالا اعني من تقديم وتاخير واظهار واضمار وجعل
مثال الاضمار على خد ومثاله هنالك ومنه من توهم ما تقدم اللغة الفالج يقال مصموم به

دخا

دخا معجمة وتخفيف حشوه وهو تتمة مدح نفسه واخا الحرب منتصب على المدح لتاشا البيها
جلالها وهي امه الحرب من درع ولبس بولاج الخوالف يعني لست اذا اقامت الحرب اخ بين الخوالف
وهي الاعمدة التي تعمد بها البيوت اعقلا اي لست تمنعها هاربا مضطلعة رحلاى لا الاعقل
من الابل الذي في رجله ازدحام حتى يصطك بعضها بعض والخوالف التي ارادها الله تعالى
حيث قال رضوا بان يكونوا مع الخوالف البواك سمان الابل واما بيت ابي طالب بن عبد المطلب
فهو من قصيدة له يرثي فيها ابا امية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم وقبله
ترى الجزر ما يبرح الدهر عندها مجعجعة ادم سمان وباقر اذا اكلت يوما اتى الغد مثلها
زواهق زهم او مخاض بهازر ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر
مجعجعة اسم فاعل جعجع البعير اذا برك واستناخ والزواهق السمان يقال زهق العظم زهوقا
اذا كثر مخه والبهازر العظيمة الاجسام وكذلك الزهم والمخاض الحوامل وصدر البيت الثالث
بكيت اخا اللاواء يحمد يومه اللاواء الشدة والحمد يريد ان هذا المؤبن الممدوح يعطي
في الشدة ويحمد يومه قال الخوارزمي كل يوم له فعل محمود هذا تفسير الخوارزمي قلت ومعنى
البيت لا يلائم على هذا المعنى وتحقيقه عندي ان يحمد يومه حال من اخا اللاواء وتقديره بكيت
الرجل الذي هو اخو شدة في حال ما يحمد يومه من شر فيه وهذا غاية المدح اعني كونه محمودا في
حال الشدة لانه اذا احمد في الشدة فاحرى في الرخاء ان يحمد فتدبر هذا فانه معنى حسن لطيف
وقوله كريم الى اخره صفة مقطوعة فصل وما يثنى ويجمع من الاوجه مصححا ومكسرا يعمل عمل المفرد
قلنا لم يخرجه ذلك عن الوجه الذي عمل لاجله فان قلت بل التكسير يخرجه عن شبه الفعل اللفظي
كما اخرجه التصغير لهذا بطل عمله مصغرا قلت انما عمل مع التكسير ولم يعمل مع التصغير
لانه لما تكسر مدلوله في الجمع قام تكثره مقام الصيغة بخلاف التصغير ونظير ذلك ما ذكرنا في صيغ
المبالغة فان تكثر مدلولها قام مقام الصيغة اللغة قطان منون وهو جمع قاطن وهو
المقيم وحواج بيت الله ينصب بيت دعوا قد منون لانه محكي من قول الخنساء وقيل البيت لابي كبير
ممن حملن به وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل الحبك الخيط الذي تشد به المراة
نطاقها يريد ان امه حملت به غير متهيئة للنكاح كانها تكرهه ومن معتقد العرب ان
المراة اذا اكرهت على الجماع فحملت واتت بولد كان الولد كيسا في الغاية والمهبل من كثر لحمه
حتى ركب بعضه بعضا والعجاج يصف الحمام والورق جمع ورقا وهي المطوقة سوداء الى الخضرة
والحمى المراد به الحمام لكن حذف الميم وكسر الالف وفيه وجهان احدهما انه حذف الالف فبقي
المثلان فقلبت الاخرى ياء كما في تظنيت واصله تظننت فقلت الثالثة ياء كراهة اجتماع المتماثلات
الثاني انه حذف الاخر للتخفيف كما حذف الحرف الاخير في قول الشاعر درس المنا بمتالع فابان

الى المنازل قال ابن جنى وبعلبك هذا كثير قال الخوارزمي وحول كسرة الحرف الموقوف عليه الى الساكن قبله كما في مررت ببكر وضارب ناو في هذا نظر من وجهين احدهما ان الميم محذوفة غير موقوف عليها وهذا الحكم مختص بما يكون الحرف فيه باقيا موقوفا عليه سلمنا صحته مع حذفه فهو مشروط بان يكون المنقول اليه حرفا صحيحا اجماعا سلمنا انه يجئ الى المعتل فاله لو تحرك كما الكلمة بنقل الحركة اليها فالاولى في تتمة التوجيه ان يقال انه امال الالف اما ضرورة على غير قياس او ان اصله الخاتم فاستدعت الياء الامالة وصححتها **فان قلت** هلا قيل بان الميم حذفت ترخيما ورخيم غير المنادى جائز ضرورة **قلت** لعمري انه كان توجيها حسنا لكن في كلام ابن جنى ما يرشد الى ان من حق المرخم في غير النداء ان يكون مما يصح ندائه وهذا لا يصح لان فيه لام التعريف ذكر ما هذا معناه ابن جنى واما البيت الثاني فهو يمدح فيه قوما يريد ان هؤلاء قد ساهموا في الحبال المحموده وزادوا على ذلك انهم مع قوتهم يغفرون ذنبهم ولا يتجاوزون عليهم وهذا غاية الانصاف ونحو بالقاف والحاء المعجمة من الافحاز وقبله ح

أُنْبِد غابات اذا ما فوغوا عن انكاس لا عوج دثر ح الانكاس جمع نِكْس وهو اللئيم والدثر جمع دثور كالغفر جمع غفور والدثور المتوقل في سابه من الكسل قال ما يها المدثر واما بيت الكميت فهو يمدح فيه والشم جمع اشم والشمم ارتفاع في قصبة الانف مع استواء اعلاه والعرب تتمدح بذلك والخور جمع خوار وهو الناقص والغرام القصار وهو بفتح القاف والزاى والواحد والجمع والذكر والانثى فيه سواء لانه في الاصل مصدر ذكره الخوارزمي **فصل** ويشترط في اعمال اسم الفاعل ان يكون في معنى الحال او الاستقبال اعلم انه لا طريق الى هذا الاشتراط الا الاستقراء من لغة العرب واما تعليله فهو انه اذا كان كذلك كان مشبها للفعل لفظا ومعنى واذا كان للماضي لم يوافق المضارع في المعنى ولا الماضي في اللفظ فيضعف فيجب اضافته حسب ويكون اضافة معنوية قال ابن السراج فاذا قلت هذا ضارب زيد تريد معنى المضي فهو بمعنى غلام زيد يعني كانك قلت الغلام ذو ضرب زيد **قوله** الا اذا اردت حكاية الحال الماضية قلنا لانه حينئذ في معنى الحال **قوله** او دخلت عليه الالف واللام قلنا انما حسن اعماله معهما وان كان للمضي لان الالف واللام اذا دخلا كانا موصولين والموصول انما يوصل بالجمل فقوى فيه تقدير الفعل فحسن العمل هنا معنى كلام ح والاطلاق الشيخ قلنا وظاهر تعليلك ح يعني بانه لا يدخل على اسم الفاعل والمفعول لام الا وهي موصولة ولا يكون للتعريف لان الشيخ قال الا اذا دخلت عليه الالف واللام واطلق فهي لا تقويه الا اذا كانت موصولة لا للعهد و ح قال لان اللام اذا دخلت كانت موصولة وهذا يقضي بانها لا تكون للعهد وهذا ادا الاستقراء فهو جيد لانه ما من لام تدخل على اسم الفاعل للعهد الا ويصلح كونها موصولة لا يعرف العهد والموصول باب احد فاذا حكم بان اللام الداخلة عليه انما يكون موصولة استقراء الا ان فيه نظرا من جهة ان جوازها ان بعض المواضع تعين فيه اللام للعهد لا موصولة وذلك حيث يكون الصلة مضمونها معلوم للمخاطب متى هي صفة له

من قبل

من قبل الخطاب كون ان يقول جائني زيد الفاسق لمن يعلم ان اسمه زيد وانه فاسق فلم ما ت بصلة الا للعهد لا للوصف الحقيقي الثانية اماذا وان سلمنا ان كل موضع صلح للعهد صلح للصلة فلا يلزم من الصلة فيه لشئ القطع بوقوع ذلك للشئ وليس القطع بوقوع احدا الصالحين اولى من القطع بوقوع الاخر فكان الاولى ان يفعل مثل ما فعل الشيخ ظاهر في مقدمته وشرحيه عليها وعلى الجمل من التقييد فانه قال في المقدمة فان كانت للعهد لم يعمل شيئا ومثله في الشرحين **فان قلت** فمن لم يعمله اذا كان للماضي هل يبطلونه لكن لزمه ان يمنع من نحو مررت برجل ضارب زيد امس لانه لا بد ضارب من ضمير يعود على الموصوف وهو فاعل ولا عامل فيه سوى ضارب او نعيده فاو نحو **قلت** هذا سؤال جيد والاقرب انهم انما يمنعون عمل اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي في المفعول لا في الفاعل الا ترى انهم قد يرفعون زيد معطى غلامه درهما امس بزيد معطى غلامه اعطاه درهما فقد نزل الفعل المنصوب فقط وقد يرفع رفعه للفاعل **فصل** ويشترط اعتماده على مبتدا او موصوف او ذي حال او حرف استفهام او حرف نفي قلنا انما نعلم وجوب اشتراط هذا بالاستقراء ووجه وجوبه ح قال ما معناه ان اصل وصفه صفة وهي تقتضي موصوفا يذكر بعده مبتدا او موصوف او ذي حال فلزم اعماله وهو على حاله وصفه قلنا ولانه مع الاعتماد يقوى شبهه بالفعل من حيث ان فيه دلالة على الذات وعلى الحدث فاذا قدم ما يدل على الذات عرف كان العرض ذكر ما نيابة انما هو الدلالة على الحكم فقط كما يذكر الفعل بعد الاسم لذلك وانما قام حرفا النفي والاستفهام مقام الموصوف حيث يدخلان عليه لانهما مقتضيان للفعل فيجري بعدهما مجراه في انه لا يحتاج الى ذكر الاسم قبله ولهذا يجري مجراه حينئذ في عدم تثنيته وجمعه معهما ويجوز الفراء اعماله من دون اعتماد مرة وبانه لم يسمع والى صحته اشار الشيخ بقوله فان قلت بازع اذنه مع ان يعد لان الفراء قال قد اتفقنا على جواز بازع اذنه من غير اعتماد وقائم الزيدان مثله نحوه فاجابه الشيخ بانك ان زعمت اعماله في هذه الصورة فانك انه لم يسمع قائم اخواك ولا يصح حمله على الاعمال في اذنه وكان يلزمك ان تبين كيفية توجيهه بعد ان تبين انه ليس مرفوعا ببازع مع انه الظاهر وتوجيهه على مذهب الشيخ ان اذنه مبتدا متاخر التقدير اذنه بازع **فان قلت** فمن شرط الاعتماد هل يمنع من قول القائل مررت بضارب زيد **قلت** بل يجيزه لانهم لا يوجبون ان يكون الموصوف مذكورا لفظا بل يكفي تقديره **فان قلت** فالصفة المشبهة اضعف من اسم الفاعل فهلا شرطوا فيها الاعتماد ولم يكتفوا باسم الفاعل يذكر هذا الشرط فيه **قلت** قال ح ما معناه ان اشتراطه في الصفة جلي من حيث انها انما تاتي في اثر الموصوف لفظا او تقديرا فلم يحتاجوا الى ذكره **قلت** وهذا لا يكفي عذرا لان اسم الفاعل في الاحتياج الى الموصوف لا ينقص عنها ولانه قد يستغني عن الموصوف بحرف النفي وحرف الاستفهام في نحو ما حسن علاماك وما حسن ابواك ولا وجه لاشتراطه في الصفة دونه **اسم المفعول**

قلنا الكلام في حده كالكلام في حد اسم الفاعل سواء **قوله** لأن أصله مُفعَّل هذا تعليل لقوله نحو قوله مضروب
فإنه جعله جاريا على يُفعَل وليس كذلك في الظاهر فقال من حيث إن أصله مُفعَل وإنما غيّر
إلى مفعول لأنه لو بقي على مُفعَل لم يعلم أهو من أفعل أو من يُفعِل فجيء بواو مفعول ليتبين وكان
بالزيادة أولى لقلة حروفه في التقدير بخلاف الرباعي فإنه أكثر منه ولما زادوا الواو فتحوا الميم
تخفيفا **الصفة المشبهة** **قلنا** حدها ما ذكره ح وهو ما اشتق من فعل لازم قام
به على معنى الثبوت يخرج اسم الفاعل والمفعول وقول الشيخ هي التي ليست من الصفات الجارية يلزم عليه
دخول أفعل التفضيل وخروج الصيغ الجارية على فعلها مثلها **قوله** ليست من الصفات الجارية قلنا
أراد بالجارية المعنى الثالث من المعاني التي قدمناها أي ليست مما يوافق الفعل في لفظه ومعناه
وهذا أيضا يلزمه دخول أفعل التفضيل **قوله** وهي لذلك تعمل عمل فعلها اعلم أن هذه العبارة
جرى عليها الشيخ ح وغيرهما من النحاة وليست وافية بالمقصود إذ الجوامد تشبهها في ذلك ولم تعمل
عملها لكنها مشبهة باسم الفاعل والمفعول من جهة اللفظ ومن جهة المعنى فعملت عمله أما اللفظ
فما ذكره من التذكير والتأنيث والتثنية والجمع وأما المعنى فتضمنها معنى الفعل كتضمنه وإن اقتضت
الثبوت واقتضى الحدوث **فإن قيل** فهلا جعلت الوجه في عملها شبهها بالفعل بتضمنها معناه
قلت إن شبهه إلى من جهة واحدة لا يقتضي أن يعطى حكمه ألا ترى أن اسم الفاعل إذا صُغّر
بطل عمله ومعنى الفعل باق فيه لكنه بطل الشبه اللفظي بالتصغير فبطل العمل **فإن قلت** فهلا تصغر
الصفة المشبهة العاملة لأنه لا يزول الشبه بتصغيرها **قلت** بل يزول لأن اسمي الفاعل والمفعول
العاملين لا يصغران كما تقدم **فإن قلت** إن المصدر لم يشبه الفعل إلا من جهة المعنى وعمل عمله وأنت
قلت لا يعطى الشيء حكم الشيء إلا إذا أشبهه بأكثر من وجه **قلت** إن عمل المصدر ليس لأجل شبهه بل لتضمنه
معنى الفعل ألا ترى أنه يقدر بأن والفعل ومتى برز الفعل كان العمل له دونه بخلاف اسم الفاعل فليس
مقدرا بالفعل ويعمل مع بروز الفعل والوجه الفارق بينهما أن اسم الفاعل موضوع للذات التي
قام بها الفعل والمصدر موضوع للحدث نفسه وما دل على الحدث أقرب إلى الفعل مما دل على الذات
فصل وهي تدل على معنى ثابت فإن قصد الحدوث قيل حاسن الآن أو غدا ولما يعني إذا قلت مررت
برجل حسن فمعناه إثبات الحسن له من دون التعرض لدلالة له على حدوثه بخلاف قولك حاسن فإنه يدل
على الحدوث كما يدل حَسُن **قوله** وتضاف إلى فاعلها كقولك كريم الحسب وحسن الوجه **قلنا** لما أشبهت
باسم الفاعل في العمل واسم الفاعل يضاف إلى معموله المفعول ولم يكن لها مفعول أضيفت إلى فاعلها
واعلم أنها لا تضاف إليه إلا بعد عملين أحدهما أن يحول منها ضمير غائبا على جملة الموصوف ثم تنصب
المضاف إليه لمحه بعد جملة تامة فأشبه المفعول المحصل بالعمل الأول ليخلص من إضافة الشيء
إلى نفسه ويكون من باب إضافة العام إلى الخاص وبالعمل الثاني شبهه بالمفعول في باب اسم الفاعل

فيعطى

فيعطى حكمه وهو الإضافة إليه وأسماء الفاعل والمفعول أعني اسم الفاعل اللازم واسم المفعول
المتعدي إلى واحد يجريان مجرى الصفة في صحة الإضافة إلى الفاعل والمفعول أعني على اسم الفاعل
اللازم واسم المفعول على هذا الوجه كقولك هذا كريم الأب ومعمور الدار ولا يجوز هذا قائم
الأب ونحوه لأن الأب لا يتصف بقيام أبيه وقد صار الضمير عائدا إليه ويعود إليه يكون هو
المسند إليه القيام ويكون … بكونه مجاز الإسناد إليه فقس على هذا غيره **فصل** ومسئلة
حسن وجهه سبعة أوجه **قلنا** فيها بالتركيب العقلي ثمانية عشر وجها لأن الصفة على وجهين
معرفة باللام ومجردة ومعمولها في كلا الوجهين مضاف وباللام ومجرد عنهما فهذه ستة
والمعمول في كل واحد منهما مرفوع ومنصوب ومجرور فضرب ثلثة في ستة تصير ثمانية عشر وقد
تكرر تفصيلها في غير هذا الكتاب وإنما اقتصر الشيخ على سبعة لأن الثمانية عشر على أربعة أضرب ممتنع
وضعيف ومتوسط وقوي فالممتنع اثنان وهما الحسن وجهه والحسن وجه بالإضافة وإنما امتنع
لأن فيهما عكس طلب الإضافة وهو تعريف الأول بالثاني أو باللام وبتجريد الثاني وفي الأول علم التعريف
لأنها لفظية والتخفيف لا يحذف تنوين كضارب زيد ولا بحذف ضمير كما في الحسن الوجه لأن الضمير في هذه الصفة
بارز غير مقدر ويلزم الفراء إجازتها لأنه مثل الضارب زيد عنده سواء وتبقى ست عشرة مسئلة
أربع منها ضعيفة وهي حيث يرفع الوجه بها ولا ضمير فيها ولا فيه لأن الموصوف يبقى بلا عائد
وتفصيلها حسنُ الوجه وحسنٌ وجهٌ والحسنُ الوجهُ والحسنُ وجهٌ بالرفع في الجميع وتبقى منها
اثنتا عشرة قوية ومتوسطة خمس مع تعريف الصفة باللام وأصلها تسع لكن خرج منها أربع اثنتان
عن الجائز لأنهما من باب المعرف باللام واثنتان الضعيفتان وتسع مع تجريدها عن اللام واستغنى
الشيخ بالمجردة عن المعرفة لأنها هي بأعيانها فاستغنى بحسنٍ وجهُه وحسنُ الوجهِ عن الحسن
الوجه وبحسنٍ وجهًا عن الحسن وجهًا وبحسنٍ الوجهَ بنصب الوجه عن الحسن الوجهَ وبحسنٍ
وجهَه بنصب الوجه عن الحسن وجهَه بالنصب **فإن قلت** فيما تعرف الضعيف والتوسط والقوة
قلت أما الضعيف فبأن تخلو الصفة ومعمولها من ضمير يعود على الموصوف بأن زوّد لكون الأربع
التي قدمنا وذلك لأنه لا بد من رابطة بين الصفة وموصوفها وإنما جوزت على ضعف إذا حيث تعرف الوجه
الوجه باللام قال الكوفيون لأن اللام فيه قائمة مقام العائد لرجوعها على الموصوف وهذا ضعيف
لأنه يستلزم جواز مررت بالذي قام الغلام مكان غلامه وليس بجائز وقيل لا بد من ضمير واختلف
فيه فقيل هو مستتر في حسن عائد على الموصوف والوجه والوجه بدل منه بدل بعض وعلى هذا الأدخ
فيها … **فإن قلت** فبدل البعض أيضا يحتاج إلى ضمير يعود منه إلى المبدل منه وليس موجود
قلت ربما احتالوا بأن حذف العائد من البدل إذا دلت القرينة عليه جائز ومجيئه بعد الضمير
كاف في الدلالة على أنه بعض متقدم الذكر وذكر العبدي أن البدل في هذه المسئلة لا يحتاج إلى عائد لأنه
يحتوي عائدا على الموصوف والضمير الأول كان رابطة محذوفة وهو ضعيف لأن البدل بنفسه

يحتاج الى ربط بالمبدل منه وقال اكثر المعربين الوجه فاعل والضمير محذوف مقدر
والتقدير الحسن منه الوجه وحذف العائد المجرور كثير مثله قوله تعالى واخشوا يوما لا تجزي
والتقدير لا تجزي فيه وقوله فان الجحيم هي المأوى اي له وهذان القولان اعني الاخيرين
جاريان في حسن وجه والحسن وجه برفع الوجه ~~فان قلت اذا كان العائد ثابتا فما~~
~~وجه الضعف في هذه المسائل قلت~~ ان البدل اذا كان نكرة من معرفة وجب النعت ولا نعت
هنا قلت بعد منه بعدهما وكان صفة فان قلت اذا كان العائد ثابتا فما وجه الضعف
في هذه المسائل قلت اما مع البدلية فلا ضعف بالنظر الى الصفة لا الى البدل لوجود
العائد منطوقا به واما اذا لم يحكم بالبدلية فالعائد محذوف ومتعلقه محذوف والحذف خلاف
الاصل واذا كثر فاضعف فان قلت فهلا حكم الاكثر بالبدلية فذهب الضعف قلت هو خلاف
الظاهر مع ما فيه من ارتكاب الحذف في المعرب في عائد البدل فان المحذوف والمقدر فيهما على
سواء في كثرة المحذوف وقلته فان قلت فقد ورد هذا الحذف وهذا التقدير في افصح الكلام وهو
القران اعني فيما ورد من الايات قلت لنا عنه جواب بان احدهما نوع في الايات من القرائن الدالة
على المحذوف حتى يصير كالموجود ما ليس في هذه الصورة لكن تفصيلها يطول شرحه الثاني انا وان سلمنا
انه لا فرق بينها وبين هذه الصورة فانا نجوز ورود القران على الوجه الاضعف كما نص عليه
فيما تقدم ولا يخرج عن كونه فصيحا اذ الحكم للقليل مع الكثير واما المتوسط فهو ما تضمن
ضميرين عائدين على الموصوف نحو مررت برجل حسنٍ وجهَهُ بنصب الوجه ففي حسن ضمير هو وفي الوجه
ضمير كما ترى والحاجة انما دعت الى احدهما فجيء بالثاني ضائع واما القوي فهو ما جاء بالغرض
من دون زيادة ولا نقصان وهو ما تضمن ضميرا واحدا ويلحق بهذا الفصل فائدتان
احداهما اعلم ان المسائل السبع التي ذكرها متفق على جوازها ما خلا حسن وجهه باضافة حسن الى
وجهه فانما جوزها سيبويه وخالفه في ذلك الزجاج وغيره قال الزجاج وقد خالف سيبويه في هذه
المسئلة جميع الناس واحتج هؤلاء على منعها بان فيها اضافة الشيء الى نفسه من غير فائدة قال ابن
بابشاذ لان الحسن هو الوجه والوجه مضاف الى ضميره فكانه اضيف الى نفسه واحتج سيبويه
بالقياس والسماع اما القياس فلانه قد جاز حسن الوجه وحسن وجه والحسن في التحقيق هو
الوجه كما ذكروا ولا مخلص لهم في نحو هذا الا ان يجعلوهما من باب اضافة العام الى الخاص نحو كل الدراهم
فكما يجوز طويل الباع يجوز حسن الوجه وهذا مبني على ان في حسن ضميرا عائدا على جملة الموصوف وهما
بنيا على انه لا ضمير فيه واما السماع فقول الشماخ ام اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا
مصطلاهما يتصعد منه لم يبق عليها الا الحجران اللذان كانا ينصب عليهما القدر وهما اللذان قد
عارا بالصفا نريد انهما منصوبتان الى جانب صفاة كميتا الاعالي اي اعلاهما احمر الى سواد وهي الكمتة

وذكر من لهب

١٣٢

وذكر من لهب النار وكميتا الاعالي مثل حسنى الوجه جونتا مصطلاهما اي اسود المصطلى وهو
اسافلهما التي تلي النار وهذا نظير مررت برجلين حسني وجهيهما وهو محل النزاع فهذا نص في محله وربما
اجابوا عن هذا النص بان الضمير في مصطلاهما عائد على الاعالي كانه قال كميت الاعالي جونتا مصطلاها
الاعالي فهو نظير مررت برجل حسن الغلام جميل ثوبه اي ثوب الغلام وهذا فيه عدول عن الظاهر
لان الظاهر عوده على الجارتين وان كان ما ذكروه جائزا ولا يقال بل يمتنع لان الاعالي
جمع وهو مثنى لان الاعالي انما هي للجارتين فلما ثناهما الا اعليان فاشبه الروانف في قول الشاعر
متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا

المسالة الثانية

اعلم انه لم يثبت
قسم المتوسط اعني الذي ليس بضعيف ولا قوي القبيح وانما هو في كلام المتقدمين بلفظه فقط ممتنع
وقبيح وقوي واذخلوا المتوسط في القبيح وظاهر كلام الشيخ مثل قولهم وذلك انه ذكر ما فيه
ضميران من المسائل السبعة ورفضها لا ضمير فيه فلو كانا سواء لم يفرق احدهما من الاخر ونقل ابن يعيش
وعبد القاهر عن سيبويه انها قبيحة وانما استشهد على انها غير ممتنعة لا انها حسنة ووجهه
في ذلك لمن انزل ذلك منزلته معناه ان النصب والجر في باب الصفة متفرعان على الرفع لان المنصوب
والمجرور فيهما فاعل في التحقيق والرفع الصحيح انما هو في مسائل حسن وجهه والحسن وجهه
ولا ضمير في الصفة في هاتين الصورتين واذا كان النصب والجر متفرعين عليهما وجب علينا حين نريد
النصب في هذه الصورة بعينها ان ننقل الضمير من الوجه الى الصفة ليكون فاعلا لها ونخرجه
عن الوصف بالنسب ويكون الاتيان بالوجه بعد ذلك تبيينا لسراية الحسن الى الجملة من حيث جعلت
فيصير حسن وجهه بعد هذا النقل حسنا وجها وبعد النصب يجوز الحسن وجهه والجر ووجهه من باب
اضافة الشيء الى نفسه فاذا اتيت بالضمير في الوجه بعد النصب كان هذا الضمير اما ان
يكون هو الضمير الاول بقيته على حاله من غير نقل ادى الى بقاء الصفة من غير فاعل وان كنت قد نقلته
وزدت هذا الضمير بعد النقل كانت هذه الزيادة عبثا اذ لا يحتاج اليها فتكون المسئلة قبيحة
زديه اعني التي تضمن ضميرين هذا نحو ما حكاه ابن يعيش وعبد القاهر عن سيبويه وكلام النحاة المتقدمين
مطابق لذلك اعني الحكم بالقبح وان النصب والجر انما يكونان بعد النقل واما من حكم بالحسن كابن مجري
وج فالوجه لهم انهم لما ارادوا النصب لم يقدروا النقل وانما جاؤا بضمير عائد على الموصوف ليكون فاعلا
للصفة فيصح نصب ما بعدها واضافتها اليه ولم يكن اتيانهم بهذا الضمير عبثا لاجل الحاجة اليه لكن
حصل به الاستغناء عن الضمير في الوجه ولا يلزم من عدم ازالته مثل القبح الذي يلزم من عدم فعله
في الصفة لكن كلام المتقدمين اجود واحسن ملائمة للاصول لاتفاقهم على ان النصب والجر متفرعان
عن الرفع وان صورتهما هي عين صورة الرفع وذلك انما يبقى الصورة من غير زيادة ولا نقصان وهذا انما يتم
مع الحكم بالنقل لا بزيادة ضمير اخر والله اعلم فثبت ان الصحيح قبح ما فيه ضميران ويلحق بذلك **فائدة**

اي وانشطا ازارهم

وهي ان حكم ما اضيف الى المعرف باللام او اضيف الى المضاف الى المعرف بها ما تناهى حكم المعرف
باللام في الحسن والقبح وكذلك حكم ما اضيف الى ما تناهى حكم المضاف بنفسه والمجرد عنهما بنفسه
فحكم قولنا مررت برجل حسنٍ وجهُ الغلام حكم حسنٍ الوجه وحكم حسنٍ وجهٍ علامه حكم حسن
وجهه ما تناهى وحكم حسنٍ وجهُ علامٍ حكم حسنٍ وجهٍ **اللغة** البيت الاول الهيف الطول
مع دقة الخصر والعجز ثقيله العجيزه والمجطوطه المتداخله جدلت اي مفضوضة الخصر كالجديل
وهو الحبل المفتول والشنب دقة اطراف الاسنان والبيت الثاني للنابغه يمدح النعمان بن المنذر
وقبله ❊ فان يهلك ابو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام ❊ ونأخذ بعده البيت
قابوس ولده والذناب طرف الشيء اجب الظهر مثل العيش بعده بالجمل المهزول فانه يذهب
سنامه من النحول والبيت الثالث صدره لاحطل الرجع ولا قرون ❊ لاحق بطن البيت والقرا
الظهر وبيت الشماخ قد تقدم تفسيره وقبله ❊ امن دمنتين عرّج الركب فيهما بحقل الرخامى قد عفا طللاهما ❊
الدمن اثار الديار عرج اي اقام اقامة خفيفه وحقل الرخامى موضع وعفا اي بلي والبيت اكامش صدره
انعتها اني من نعاتها كوم الذرى البيت كوم الذرى جمع كوماء وهي عظيمه السنام وادقه صراتها
اي عزيزه اللبن يروى سراتها ومعناه والابيات كلها من ابيات الكتاب الا هذا البيت
والله اعلم **افعل التفضيل قلنا** قال الشارح حده ما اشتق من فعل لموصوف بالزياده
على غيره **فان قلت** فاسم الفاعل في قولنا زيد فاضل على عمرو مشتق لموصوف بالزياده
على غيره **قلت** لم يوخذ الزياده من لفظ فاضل بل من قرينه اخرى وهي على لاشتعاره بها الا ترى
انك لو حذفتها لم يوخذ منه الا اتصافه بالفضل فحسب **قوله** وقياسه ان يصاغ من فعل ثلاثي غير مزيد
فيه قلنا لان بناه منه هدم وليس بنا لانه لا يستقيم منه افعل الا بحذف وان لم يحذف خرج
عن صيغه افعل **قوله** مما ليس بلون ولا عيب من الثلاثي فاما الرباعي فانه لا يبنى منه مطلقا
واختلف النحاه في تعليل امتناع بنايه من اللون والعيب فقال قوم لان افعالهما في الاصل
زايده على الثلاثه فاذا اورد عليهم حمر وسود وشهب ونحوها قالوا اصلها احمرّ واحمارّ وكذلك
سايرها لان اكثر ما يبنى افعال الالوان على افعلّ وافعالّ قالوا ولذلك صحت الواو في سود لانها
في موضع تكون فيه صحيحه في الاصل لسكون ما قبلها فيه وهذا ضعيف لانه خلاف الظاهر
في الافعال الثلاثيه **وقال** قوم لان الالوان والعيوب بمنزله الخلق الثابته فجرت لذلك مجرى
الاعضاء الثابته على حاله واحده واسم التفضيل انما يبنى مما يقبل الزياده والنقصان وهذا ضعيف
لانه يلزمهم ان لا يصح فيهما مع التوصل باشد ونحوه لان العله حاصله فيه **القول الثالث** لابن الحاج
وابن فلاح ان وجه امتناعه كون منها افعل لغير تفضيل نحو احمر واسود واعور واعرج ونحوها
فلو بني منها ايضا لالتبس في حال تعريفه باللام والاضافه في نحو الاحمر والاحمرهم فلما امتنع لذلك

امتنع

امتنع افعل لانهما باب واحد قال الشارح ما معناه انه يدلك على صحه هذه العله انهم بنوا
افعل من الجهل لما لم يكن منه افعل لغير التفضيل ولم يبنوا من اللقنا وهو احد يبا بين الانف مع
كونه ليس بلون ولا عيب لما كان منه افعل لغير التفضيل واعلم ان ظاهر كلام الشيخ
عموم كل عيب في امتناع بنا افعل منه وكذلك في كل لون وقد خالف في الاول كثير من النحاه البصريين
والكوفيين فانهم اجازوا بناه من العيوب الباطنه كالجهل والحمق والجبن ونحوها قالوا لانها
امور ليست ثابته ثبوت الظاهره بل تتزايد وتتناقص كالفعل بخلاف الظاهره وعلى ذلك
حمل قوله تعالى ومن كان في هذه اعمى فهو في الاخره اعمى واضل اي اشد عمى قالوا لان المراد بها
عمى القلب لا البصر لانه من الظاهره وخالفهم في الثاني الكوفيون فقط فانهم اجازوا بنا
افعل من السواد والبياض فقط قالوا لانهما اصول الالوان واستشهدوا بقول الشاعر ❊
اذا الرجال شتوا واشتد اكلهم فانت ابيضهم سربال طباخ ❊ وغير ذلك من الشواهد التي
تحملها البصريون على الشذوذ **قوله** ومما شذ من ذلك هو اعطاهم للدينار والدرهم قلنا اختلف
النحاه في بنا افعل من الرباعي مما هو على افعل فمنع ويفصل القول لاكثر انه لا يجوز مطلقا
لما تقدم وحملوا ما ورد على الشذوذ واما ابن السراج فردها الى الثلاثي كلها الثاني
للمبرد وهو انه يجوز فيما زاد على الثلاثه من الثلاثي المزيد قلت حروفه ام كثرت كاستفعل وانفعل
وافعل لا من الرباعي **القول** الثالث يروى عن سيبويه وهو انه يجوز بناوه من الرباعي الذي اوله
همزه قياسا مطردا نحو اعطى واولى وافلس واحتج بهذه الواردة وبانه يسوغ حذف الهمزه
منه لقيام همزه افعل مقامها فيصير الى الثلاثي بخلاف غيره من الرباعي فان الهمزه لا تقوم مقام
المحذوف واحتج المبرد بالقياس على هذه الواردة ولانهما مشتركه في انها ثلاثيه مزيده فيقول له
في اسبح ما احوجه وفي انطلق ما اطلقه كما قيل ما اختصره ما اخصره **اللغة** ابن المدلوق
رجل من عبد شمس كان معروفا بالفاقه وهبنقه رجل من بني قيس بن ثعلبه من جمله حمقه انه ربط
في عنقه خيطا يعرف نفسه به فنام فحل الخيط رجل اخر وحزمه في عنقه فانتبه وذهب
يطلب نفسه فوجد الرجل فقال له انك انت انا وانا انت فليذهب كل الى بيت الاخر **فصل**
وقد جا افعل ولا فعل له قالوا احنك الشاتين قيل بما احنك غير حسن لانه من الحنك
وهو ما على الاسنان وقد ثبت ان الخلق لا يبنى منها افعل والذي سوغه انه عباره
عن الزياده في الاكل لان الاكل يحرك حنكه فمعنى احنك الشاتين اسدهما اكلا **قوله**
وفي امثالهم ابل من حنيف الحناتم قلنا ظاهر كلام الشيخ ان آبل ما له فعل له وعن الجوهري ان
له فعلا تقال ابل الرجل بالكسر اباله اذا حذق مصلحه الابل وحنيف الحناتم رجل من
بني تيم اللات كان خبيرا بمصلحه الابل قالوا وهو كلام حنيف الدال على ابالته **قوله**

من فاض الشوق ونزع الحزن وشتا الضمان فقد اصاب المرعى يعني من رعى في القيظ
وهو الصيف في الشرف وهو بلاد بني عامر ونزع الحزن اي رعاه في الربيع والحزن من بلاد نجد
وشتا الضمان اي رعاه في الشتاء والضمان من بلاد بني تميم **فصل** والقياس ان يفضل على
الفاعل دون المفعول يعني ان يقال زيد فاضل وعمرو افضل منه لا ان يقول زيد مفضول وعمرو
افضل اي اكثر في فضل غيره عليه والوجه في ذلك انهم لو فضلوا على المفعول مع الفاعل لالتبس
التفضيل على احدهما بالتفضيل على الآخر فلما التبس خص باحدهما وكان الفاعل احق لامرين احدهما
انه اكثر لزوما للفعل من المفعول اذ لا يوجد فعل بلا فاعل الثاني انه لو جعل للمفعول لبقيت الافعال
اللازمة غير متمكنة من بناء افعل لعدم المفعول واذا جعل للفاعل عم الافعال قوله وقد شذ
نحو قولهم اشغل من ذات النحيين قلنا لانه لم يرد من الشغل فعل ثلاثي لازم مبني للفاعل بل للمفعول
فيقال شغل بكذا مبنيا للمفعول لا للفاعل فكان اشغل مبنيا للمفعول وقد حمل على انه من شغلت
بها ذاته فيعسف بعد عن المعنى قوله واذهى من الديك وجه شذوذه ان فعله لم يرد الا مبنيا للمفعول
فيقال زهيت علينا يا رجل اي تكبرت لان الزهو نوع كبر وقد روى ابن دريد انه يقال زهى الرجل زهو
مبنيا للفاعل فلا شذوذ حينئذ وخص الديك بالزهو لانه يعجب بنفسه لحسن منظره وعلى هذا قس
اعذر والوم واشهر ونحوها في وجه الشذوذ اعني في ان افعالها لم ترد الا مبنية للمفعول قوله
وقال سيبويه وهم شانه اعني قال الجاربردي معناه انه حكى كلام سيبويه من جملة الشواهد الشاذة
لا انه يريد معناه وذلك انه يقال عنيت بكذا مبنيا للمفعول لا للفاعل في كلامه ح ما يشعر بان
غرض الشيخ حكاية تعليل سيبويه لاختصاص الفاعل بافعل دون المفعول لا انه مستشهد به للفظ
فقط ومعنى سيبويه بالعناية ما قدمنا من ان كل فعل لا يخلو من فاعل وهذا يدل على انهم به اعنى من المفعول
ذكره ح **اللغة** اشغل من ذات النحيين اصل المثل ان امراة وردت سوق عكاظ بنحيين فيهما سمن
تريد بيعه فرآها رجل فاعجبه حسنها فاحتال عليها بان يبايعها في السمن فقال ارينيه ففتحت احد
النحيين فلما رآه قال امسكيه على فمه بيدك حتى انظر الى الثاني ففتح الثاني ثم قال امسكيه بيدك الاخرى
فامسكته فاشتغلت بامساكهما فخلا بها واتاها فلما فرغ قالت خذلا هناك **فصل** ويعتوره
حالتان متضادتان لزوم التنكير عند مصاحبة من ولزوم التعريف عند مفارقتها قلنا هذا تصريح
من الشيخ بان اضافة افعل التفضيل معنوية تفيد التعريف لانه عند مفارقته من يعتوره اللام
والاضافة وقد صرح به في ما تقدم حيث قال بل الواجب تعريف ذلك باللام او بالاضافة واعلم
ان في قوله ولزوم التعريف عند مفارقتها وهما لانه عند مفارقتها قد يضاف الى نكرة تقول
مررت بافضل امراة والاضافة ههنا لا تفيد تعريفا بل التخصيص ذكرنا هذا معناه ح والغلط
في ما ذكره الشيخ اما لزومه التنكير مع من فلانه لو عرف لكان اما باللام او بالاضافة

وكلاهما

وكلاهما باطل اما الاضافة فمتعذرة مع من لزوم الجر واما اللام فلانها لو دخلت مع من
لكانت للعهد فيكون المخاطب قد عرف الزيادة في الفضل قبل الخطاب فلا يحتمل لها لا معرفة الذي
زاد عليه فيكون تبيينك للمفضل عليه من بعد ضائعا لا فائدة تحته لانه قد عرف في فتح الجمع
بين شيئين يغني احدهما عن الآخر قوله ولا زيد افضل قلنا انما امتنع لما فيه من الابهام اذ لا تتبين الزيادة
الا لمعرفة المزيد عليه وهو لا يحصل الا بما قدمنا قوله وكذلك مونثه قلنا ظاهره انه يعتوره
هاتان الحالتان وفيه نظر لان من لا تدخل مع المونث ولا المثنى بل الذي يصحبه مفرد مذكر لا غير
دائما وانما يعني انه يعتوره حالتان هما اللام والاضافة وقد اوضحه بقوله بل الواجب تعريف ذلك
باللام او الاضافة والوجه فيه ما تقدم من انه مع فقد احدهما لا يتبين فيه الزيادة **فصل**
وما دام مصحوبا بمن استوى فيه الذكر والانثى والاثنان والجمع قلنا والوجه في ذلك انه مع من يتضمن
معنى الفعل والمصدر فاذا قلت الزيدان افضل من عمرو فالمعنى يزيد فضلهما على فضل عمرو وهما لا يثنيان
ولا يجمعان ولا يؤنثان فكذلك ما تضمنهما قوله واذا عرف باللام انث وثني وجمع قلنا وجوبا لا
جوازا والوجه فيه ان تعريفه باللام اخرجه عن شبه الفعل فجرى على طبق موصوفه قوله
واذا اضيف ساغ فيه الامران قلنا يعني المطابقة والافراد اما المطابقة فلان الاضافة
مشبهة باللام فاجرى مجراه واما الافراد فلانه مضاف الى المفضل عليه فاشبهت من مع
ما بعدها الا ترى ان قولك زيد افضل الناس مثل قولك زيد افضل من الناس فلما كانت الاضافة
لا تخرجه عن معنى من الذي كان بها مفردا بقي مفردا مع الاضافة لانها مشابهة من مع مجرورها
اللغة الجيد العنق والسالفة صفحته والقذال مقدم العنق من ناحية القفا وكان
القياس في احسنهما تثنية الضمير لكن التقدير يعني الخلق فاعاد الضمير على المعنى **فصل** وما حذف
منه من وهي مقدرة قوله تعالى يعلم السر واخفى قلنا يسوغ حذفها لدلالة القرينة عليها قوله واول من افعل
الذي لا فعل له هذا الذي عليه البصريون ومخالفهم وجهان احدهما مجيء مونثه على فعلى وذلك
مخصوص بافعل الذي يستعمل للتفضيل وكذا جمعه على فعل الثاني انه قد تصاحبه من في نحو اول
من امس وقال الكوفيون هو فوعل من وال اي نجا لان الوألة النجاة فاصله ووأل نقلت
الهمزة الى اوله فصار اوولا وهذا ضعيف لانه كان يلزم ان يكون مونثه اولة نحو قولة ولم
يرد وكذلك **فصل** ولاخر شان ليس لاخواته وهو انه التزم معه حذف من في حال التنكير قلنا لانه
كثر استعماله في كلامهم حتى صار لا يحتاج الشيء من غير تفضيل فاستعملوه استعمال الاشياء التي لا تفضيل
فيها فحذفوا منه من وهو حال واصل وضعه وهذا ايضا هو الذي جوز استعمال اخرى اول كذلك
اعني لا لمعنى تفضيل فقالوا الاول الثاني والثالث فوضعوا اول مكانا كالذي لان فيه معنى تفضيل
تجري مجراهما في صحة استعماله بغير من والدليل على كونه من باب التفضيل في الاصل ورود مونثه

على أفعل كما جرى **قوله** ولم يستوفيه ما استوى في اخواته قلنا لان اخواته من باب التفضيل
اذا جرت منكرة لم تطابق من هي له وليس كذلك بل يطابق من هو له في حال تنكيره كما قدمناه والكلام
فيه ما تقدم من استعماله من غير تفضيل جرى مجرى الصفات في وجوب المطابقة ولذلك حكم النحويون
على اخر بالعدل لعدم اداة اللام فمنعوها الصرف كما تقدم تحقيقه واعلم انه يلزم ايضا في اخر انه
ان تحكم عليها بمنع الصرف للعدل والصفة وما ارى احدا نبه على ذلك وهذه نكتة غريبة عجيبة فافهم ذلك
والتنوين فيها ليس بتنوين صرف بل للمقابلة والكسرة باقية لان نصبه محمول على جره فجيء بالنصب والجر
بلفظ لان الكسرة فيه بمنزلة الفتحة **فصل** وقد استعملت الدنيا بغير الف ولام **قوله** لانها غلبت
فاختلطت بالاسما يعني ان دنيا وقد صارت اسما علما لهذه الدار المخصوصة بعد ان كانت صفة
لكل ما اتصف بالدنو وكذلك غلبت جلى على الامر العظيم من ما كان جليلا **قوله** وقد خطئ ابن هانى
في قوله كان صغرى وكبرى من فواقعها حصبا در على ارض من الذهب قلنا وجه تخطئته انه استعمل
انه استعمل فعلى التفضيل وهو صغرى وكبرى مجردا عن اللام والاضافة فاما من المذكورين بعد
فليست للتفضيل وانما هي لبيان الحقيقة وقد اجيب عن تغليطه بوجهين احدهما انه لم يرد المفاضلة
وانما قصد صغيرة وكبيرة فاستعملها استعمال الصفات ونظيره في ذلك قول الشاعر
فيحتم يا آل زيد نفرا الام قوم اصغرا واكبرا اي صغيرا وكبيرا الثاني انه استعملها استعمال الاسماء
لكثرة ذكرها من دون الموصوف كما استعملت دنيا كذلك **اللغة** ضربت العجاج يوم ترى النفوس ما اعدت
وعجز الثاني يوما تراه كرام الناس فادعينا وعجز الثالث ولا يجزون من غلظ بلين **فصل**
وقول الاعشى قوله اي من بينهم يعني من نحو ذلك لسان الحسن لا التفضيلية والحصا ها هنا العدد ومجره
واما العزة للكاثر يعني ولست بالاكثر منهم عددا واذا كان حصا وكل اكثر منك عددا
ولا تدع العزة عليهم **فصل** ولا يعمل افعل الفعل قلنا الا في على عمومه لانه يرفع الظاهر حيث يكون لشي
وهو في المعنى لسبب مفضل على نفسه باعتبارين الاول باعتبار غيره مع كونه منفيا وذلك كقولهم ما
رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فانه رفع الكحل وانما لم يجعله الفاعل مبتدا او خبره
احسن لان ذلك مؤد الى الفصل بين احسن وبين معموله وهو منه باجنبي وهو الكحل ومعنى كونه اجنبيا
انه معمول لغيره وهو الابتدا لحكمنا على الكحل بكونه فاعلا لاحسن وقد قال بعضهم بانه لم يعمل
في الكحل وانما الكحل مبتدا في نية التقديم قال ابن فلاح وليس بشي قلنا لانه وان جاز تأخير المبتدا
لم يجز على وجه لا يكون فاصلا بين العامل ومعموله مع كونه اجنبيا ولا يعضد بسماع ولا قياس وفي
هذا المعنى تلك عبارات احدها هذه المذكورة الثانية ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه
الكحل من عين زيد وفي هذا من المجاز ما ليس في الاول وتقديره اذا اردت التحقيق على صورة العبارة
الاولى وما اخرج منها فتجوزا الثالثة ان تقدم ذكر العين فتقول ما رأيت كعين زيد احسن فيها

الكحل

الكحل فان قلت هلا كان الكحل في هذه الصورة مبتدا فالحكم بكونه مبتدا لا يؤدي
الى الفصل بين افعل وبين معموله كما في الصورتين المتقدمتين اذ لا معمول لموجود قلت لانه واحد
معمول احسن فهو في حكم الموجود الا ترى ان المعنى لا يستقيم من دون ارادته وتحقيقه ما رأيت
كعين زيد احسن فيها الكحل منه في غيرها واذا كان في حكم الموجود اعطيناه حكمه من امتناع الفصل
بينه وبين متعلقه **فان قلت** فما وجه اشتراط هذه القيود في عمله في الظاهر وما وجه عمله
بعد حصولها اما على قول من علل بطلان عمله ببطلان شبهه باسم الفاعل فلا وجه له يفرق
بين حاله هذه وغيرها من الحالات **نعم** لما الغرض في هذا الموضع وقد كان علل بطلان عمله بما
علله به الاكثر من بطلان الشبه ووجد له وجه بطلان العمل في غير هذا الموضع حاصلا ها هنا
رجع عن ذلك التعليل واستلزم رجوعه عنه ان يرجع عما علل به اعمال الصفة المشبهة فقال
خرج من ذلك التعليل ان يقال انما عمل ما تقدم بمعنى الصفة المشبهة عمل الفعل لان له فعلا بمعناه
واما هنا فليس له فعل بمعناه في الزيادة فلم يعمل لذلك وانما عمل عند حصول هذه الشرائط لكونه فيها
بمعنى حسن لان المعنى ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد هذا آخر لفظه وتحقيق ما
ذكره انك اذا قلت مررت برجل حسن وجهه فهو بمعنى حسن وجهه فعمل حسن الذي هو الصفة
عمل حسن الذي هو فعل لما كان بمعناه وانت اذا قلت زيد احسن من عمرو ولم يكن احسن بمعنى حسن لان
احسن يقتضي الزيادة وحسن انما يقتضي مجرد ثبوت الحسن **فان قلت** ان قولنا زيد افضل من عمرو بمعنى
زيد فضل على عمرو فقد افاد افضل ما افاده فضل **قلت** اما انه يأخذ الزيادة من فضل بمجرده بل
مما صحبه من القرينة وهي على الاستعلاء فيه الا ترى انك لو قلت زيد فضل لم تأخذ من هذا الا
مجرد ثبوت الفضل لا الزيادة فيه على الغير **فان قلت** ولم اختصت هذه الصورة بافادة
فائدة الفعل من دون زيادة **قلت** لان العرب اذا مدحت احدا بنفي الزيد عليه في الفضل فانما
يريد نفي المماثل له لا نفي الزيادة اذ لا يحصل بنفي الزيادة من المدح ما يحصل بالمثلية فيقولون ما رأيت خيرا
من زيد ويريدون ما رأيت مساويا له في الفضل وهذا معلوم بالاستقراء ولم يثبت ذلك الا مع النفي وكذلك
اذا قالوا ما رأيت رجلا افضل من عمرو فانما يعنون نفي المماثل لا نفي الافضل واذا لم يقصدوا
نفي الافضل تعين انهم قصدوا نفي من هو مثله في الفضل عمرو ولغيره فيكون المعنى حينئذ ما رأيت رجلا
فضل مثل فضل عمرو فيجدا افعل واقعا موقع فعل ومفيدا فائدته ولا يتم ذلك الا مع النفي كما ترى
فان قلت فهلا اقتصرتم من تلك القيود على النفي فانه كاف في تصيير افعل بمعنى الفعل كما ترى
في نحو ما رأيت رجلا افضل من عمرو **قلت** انه لا يستقيم الا بان يصح فاعله لا افعل مع خروجه عن معنى
الزيادة الا مع بقية القيود وهي ان يكون جاريا على شي ومعناه متعلق بشي مفضل على نفسه
الى آخره **فان قلت** بل يتفق في نحو قولك ما رأيت رجلا اكرم من ابيه كابوه فانه يريد نفي مماثل

اب المخاطب لا نفي الريبة كما اصلته وانما يعني مارات رجلا كريم ابوه مثل كريم ابيك **قلت** مسلّم
انه هنا يفيد فايده العقل فقط لكن في الحكم بان ابوه في هذه الصوره فاعل تحكما وخروجا
عن الظاهر لان الظاهر فيه انه خبر او مبتدا ولا حاجه الى المخالفه الظاهر بخلاف الصوره الماضيه
فان في الحكم بانه مبتدا هناك اوجه فصلا من ان يفعل ومن عمّوله باحسن فافهم ذلك وقد تحققت لك
في هذه الصوره ما لم يحققه غيري في علمي مع شده الطلب في الكتب المبسوطه **فايده** اعلم
انه ورد على العباره الاولى قوله عليه السلم ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجه
وعلى الثانيه قوله ايضا عليه السلم ما من احد احب اليه المدح من الله وفي حديث اخر احب اليه
العذر من الله وعلى الثالثه ما انشده سيبويه لسحيم بن وثيل
مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تئيه واخوف الا ما وقى الله ساريا
لانه نعني ما رايت كوادي السباع اقل به ركب وتئيه يحتمل وجهين احدهما انه مصدر بمعنى اتوه
لان الاتيان قد يكون تئيه اي بتوقف وتحبس وقد يكون بغير ذلك فهو نظير القهقرى الثاني انه مصدر
في موضع الحال اي متلبثين واما الاستثنا فما بعده نكره واقعه موقع ركب وقاه الله صفته وعايده
محذوف وساريا حال والمعنى ان الركب وادي السباع موصوف بالقله والخوف الا ركبا وقاه الله في حال
كونه ساريا فانه ليس بقليل **اللغه** القونس اعلى بيضه الحديد وهو ايضا مقعد العذار من الفرس
اسما الزمان والمكان حقيقتها ما اشتق من فعل اسما لما فعل فيه الفعل من زمان
او مكان وهو كما ذكر اعني كونه من كل فعل الثي كانت عين مضارعه مفتوحه او مضمومه على
مفعَل بفتح العين اما الذي من مفتوح العين فطلبا للمضارعه واما الذي من مضمومها فلان الفتح
اخف من المطابقه واما الذي من مكسورها فكالمفتوح في قصد المطابقه واما مفعِل الفا
فلان الكسر لعينه اخف من الفتح واما المعتل اللام من المكسور فلان المطابقه مع ثقيله
يؤدي الى الاعلال فقبيح **قوله** الواحد عن اشا الى اخره قلنا علل الخوارزمي هذه الكارحه عن القياس بعله
طردها فيها وهو ان العرب ارادت في بعض هذه الكلمات التعديل وفي بعضها المحانسه اما التعديل
ففي المنبت وذلك ان حروف هذه الكلمه كلها علويه فالتا من طرف اللسان واصول الثنايا والميم
والبا من بين الشفتين والنون غنه في الخيشوم قال فهذه غلويه فلو فتحت عينه انضم علوي الى علوي
فعدلوا الكلمه بكسر حشوها وكذلك المسجد فالسين كالتا والميم كالميم والجيم كالنون فكسرت الجيم
للتعديل كذلك واما المحانسه ففي المرفق وذلك لان الفا شفويه والقاف من اقصى اللسان فبينهما منافاه
بعيده فكسرت الفا تقريبا للمسافه لان الكسر من اليا واليا من وسط اللسان وكذلك حكم المشرق والمنبت
والمحزر والمغرب واما المسقط والمسكن فمن باب التعديل لان القاف والطا علويتان وكذلك الكاف والنون
وهذا

وهذا انما هو تنبيه **اللغه** المنسك موضع النسك وهي انواع العباده المضيف زمان الصيف
ومضرب الناقه وقت ان يطرقها الفحل والماتي زمان الاتيان او مكانه والمثوى موضع الثوى
وهو الاقامه **فصل** وقد يدخل على بعضها تا التانيث قلنا دخول لها سماعي قياسي وهذه
التي دخلت عليها منها ما هو جار على القياس كالمزله فانها مفعله بكسر العين لان فعلها المضارع
كذلك وكذلك المقبره بالفتح لان مضارعها مضموم العين لا مكسورها كما يزعم اهل الزمان واما
المخالف للقياس فالمظنه لان مضارعها مضموم العين فهو مكسورها **قوله** واما ما جا على مفعله
بضم العين فاسما غير مذهوب بها مذهب الفعل قلنا يعني ليست جاريه عليها ولا يشمها مشتقه
منه الاشتقاق الاصطلاحي وانما هي اسما موضوعه لهذه الامكنه فالح نظيرها واد ونه
فانها وان كانت من الغرار فليست جاريه على الفعل **اللغه** المشرقه موضع ياخذ فيه بالشمس والمشربه
بالشين المعجمه ما بين الشره والعانه **فصل** وما بني من الثلاثي المزيد فيه والرباعي فعلى لفظ اسم المفعول
قلنا قاسوه في ذلك على المصدر والوجه فيه ان اسما الزمان والمكان في المعنى مفعول فكان استعمال
لفظ المفعول فيهما اقيس **اللغه** البيت الاول صدره وما هي الا في ازار وعلقه مغار ابن همام على حي خثعم
نصف والعِلقه الخرقه شبه بها لخفته ما عليها تخفه ابن همام يوم اغار على خثعم وهي قبيله
وهذا البيت انشده سيبويه شاهد على اسم الزمان واعترض بوجهين احدهما ان على متعلقه بمغار
واسم الزمان والمكان لا يعملان الثاني ان الغرض تشبيه خفه ما عليها بابن همام عند اغارته فكان
المعنى وما هي الا متخففه كتخفف ابن همام يوم اغارته فليس باسم زمان ولا مكان واجيب عن الاول
بان على متعلقه بفعل دل عليه مغار كانه قال اغار على حي خثعم واما عن الثاني فلا يبعد ان يكون اراد
وما هي الا متخففه في زمان مثل زمن اغاره ابن همام فوضع موضع زمن اغاره وهو معنى اسم الزمان
ولعمري ان في الجواب كليهما تعسفا وان الاولى حمل مغار على المصدريه ولا حاجه الى تعليله بشيء
وبيت الصحاح من رجزه الذي يقول فيه اطربا وانت قنسري وما يرى عن عهده الكرسي
مخرنجم المجامل والنوى فعول جمع نوي كفلس وفلوس والنوي تراب يجعل حول الخبا لئلا يدخله ما المطر
يعني ان الدهر يغير الاشيا حتى يرى موضع الكرسي موضعا لاجتماع الابل والنوي والله اعلم **فصل** واذا
كثر الشي في المكان قيل فيه مفعله يقال ارض مسبعه قلنا بنوا من اسم ما كثر فيه مفعله كمسبعه
واستعملوه مكان كثره السباع لانه يكون اخصر وادل على الكثره من حيث يجعل تلك الارض مكانا لتلك الاشيا
فكانها معدنها واختاروا اسما بوازن اسم المكان لمناسبته اياه في المعنى واختاروا مفتوح الحشو
لخفته **قوله** ولم يجيئوا بنظير هذه فيما جاوز بلاثه احرف قلنا قد غلله مان في بنائها منه ثقلا وقد
روي ابو الحسن مثعلبه ومعقربه ومعفرزه قال وهو نادر **اللغه** مسبعه كثره السباع ومحياه
كثيره الحيا وهو المطر ومفعاه كثيره الافاعي ومبطخه كثيره البطيخ **فصل** ولا يعمل شي منها قلنا لانها

الخلق بالكسر نون عشش صنعة
وهوا دلون بحمل النصفي

اسماً للاحتشام وانما يقتضي الفعل الحدث كالمصدر قوله والمجرى في قول النابغة كان مجر الرامسات
ذيولها مصدر بمعنى الجر قلنا هذا جواب سؤال مقدر كانه قيل بل يحتمل ان يقال ان النابغة يأتي
مجرّاً فيه اسم مكان لا مصدر لا شبهة تقضيم وهو الرق الابيض يكتب فيه شبه موضع جر
الريح ذيولها بالرق المهمو بالكتابة لانها تؤثر خطوطاً في الارض لتربه ولا وجه لجعله مصدراً
واذا لم يكن مصدراً بمعنى اسم مكان وقد عمل كما ترى والجواب انه قد ثبت واستقر من حيث
المعنى ان اسمي الزمان والمكان لا يعملان فجاحا لهذه القاعدة وجب تاويله وقد ذكر الشيخ التاويل
وقد قيل ان تقديره كان مجر جر الرامسات ذيولها فيبقى مجر اسم مكان ويكون نصب ذيولها
بالمحذوف وفي هذا ضعف من حيث ان المصدر لا يعمل محذوفا فالاول اجود **اسم الاله**
قال ح هو ما اشتق من فعل اسماً لما يشتغل به فيه قلنا والحاقة التاء سماعي مثله في اسماء الزمان
والمكان **اللغة** المكسحة المكنسة قوله جعلت اسماً لهذه الاوعية قلنا تريد كانها لم تُنس
اشتقاقا فاضاعيا كما في جاذوره والله اعلم ونظر المضمومة في الشذوذ المفتوحة في نحو منارة
ومنقل ومنقبة ذكره ابن مالك **ومن اصناف الاسم الثلاثي** المجرد منه عشرة
ابنية قلنا وكان القياس ان يكون اثني عشر لان حركات الفاء ثلث وللعين مع كل واحدة فتح وضم
وكسر وسكون صارت اثني عشر لكن طرح الاسماء المضموم الى الكسر والعكس لثقله وقلته كحبك بكسر الحاء
قراءة شاذة ودئل لبالبه في البحر **فان قلت** وما علم الشيخ والنحاة انحصار الاصول في هذه الاوزان
ثلاثيها ورباعيها وخماسيها **قلت** بالاستقراء وذلك انهم تتبعوا كلام العرب من قصي الى ادنى
فلم يجدوا لها في الاصول الا ما خرج عن حدة فاما رواية الاخفش جحدب بفتح الدال فالاقرع ... سوع
انها لغة في جخدب بضمها الا انه بنا براسه **فان قلت** فلم جعل لغة الضم بالاصالة دون
لغة الفتح وهما غريبتان **قلت** لان لغة الضم ورد عليها الفاظ كثيرة في كلامهم كبرثن وجخدب
وغيرهما كثير ولغة الفتح فلم يرد الا قليلة حتى الجخدب وجندب فلم يدخلا **فان قلت**
لا اسلم انحصاره في ذلك فان هُدَبِداً وعُلَبِطاً بضم الاول وفتح الثاني وكسر الثالث اوّل
لوقع في الفعل والثاني **قلت** ذكر سيبويه انهما لم يوضعا كذلك بل على وزن فعالل
بدليل انهما قد وردا كذلك اي عُلابِط وهُدابد وكل واحدة من اللفعين يحتمل انها اصل والاول
الا ثبت بالمحمدات **قوله** وللمزيد فيه ابنية كثيرة قلنا في كلام الشيخ ما يشعر بان اوزان المزيد غير محصورة
اذ لو كانت محصورة لم يخف عليه هل قد احاط بها فما ذكر ام لا وكلامه مصرح بانه لم يشعر انه كان
ولعل الامثلة التي انا ذاكرها تحيط بها او باكثرها وفي كلام النحاة ما يدل على انها قد حصرت وذلك من وجهين
احدهما انهم يأتون الى الوزن الذي فيه زيادة فيقولون هذا ليس من ابنية ... كما قالوا
في اشتكا لعلى اصالة الهمزة في امّعة بانها لو كانت زائدة لكان وزنها افعلة وليس افعلة

وع الجخدب

من ابنيتهم وهذا يدل على انهم قد ضبطوا الابنية ويطابق ذلك اكثر من بعض **نعم** قد ذكر
في بعض كتب اللغة ان ابنية كلام العرب مضبوطة في مائتين ونيف واربعين وزناً والذي اجتمع لي بعد
تتبع واستقراء انهم حصروها في اكثر من ذلك وانا انبهك على ضبطها واسهل لك ما اخذها بعون
الله وتأييده **اعلم ان جملتها ثلثمائة وثلثة وثلثون** تعشرة منها اصول
الثلاثي وخمسة اصول الرباعي واربعة اصول الخماسي هذه تسعة عشر بقي منها ثلثمائة واربعة عشر
مبنياً ذكرها الشيخ في ابنية الثلاثي المزيد لكنه ذكر منها ... كما ستبينه ان شاء الله تعالى وبقي
عليه من الابنية ثلثة وستون ستذكرها كل شيء مع فضله ان شاء الله تعالى **فهذه جملة ابنية
كلام العرب ما شذ منها شيء والله اعلم فما خالفها فليس من ابنيتهم**
فاما هو عجمي او عربي قد تغيرت لغته واذا عرفت ذلك فينبغي ان نذكر مقدمة نبين فيها ما يعرف به
الحرف الزائد ويتميز من الاصلي وينبغي ان نبين قبل ذلك ما ضبطت به حروف الزيادة **اعلم ان**
حروف الزيادة قد حصرها الشيخ في سألتمونيها اعلى النحاة ... وذكر ان سائل تلميذه
عن ضبطها فانشده هذا البيت هويت السمان فشيبنني وما كنت قدما هويت السمانا فقال
اني سالتك عن ضبط حروف الزيادة فقال قد ذكرتها مرتين يعني هويت السمان **قلت** وهذا الضبط
معترض من وجهين احدهما ان مراده ضبط الزوائد ومن حق الضبط الا يدخل معه غيره وهنا دخل
معه غيره وهو حشو البيت الثاني ان من حق الضبط ان يظهر فيه كل الحروف المضبوطة على الشان
لان القصد ايضاحها وهذا اخفى شيئا منها وهو اللام فلم ينطق به بل ادغمه فالاولى في ضبطها ما قاله
بعض الادباء في ... اتى ومن تسهيل ومن ... فانه ذكرها مرتين ولم يدخل غيرها ولا اخفى
شيئاً منها وسهيل رجل مغزو في سهيل الثاني موضع وقد ضبطها ابن مالك وذكرها اربع مرات
في بيت واحد فقال هنا وتسليم تلا انس يومه هنا وتسليم هنا وتسليم وهذا غاية الاقتدار
واما ما يعرف به الزائد فخمسة امور اولها الاشتقاق المحقق
وهو اشتراك لفظين مختلفي المعنى في المعنى الاصلي والحروف الاصول وان شئت قلت رد كلمة الى كلمة لنوع
من الاشتراك بينهما في اللفظ والمعنى وهذا رسم للحكم بالاشتقاق لا لنفس الاشتقاق فاذا كان في المشتق
حرف ليس في المشتق منه حكم بزيادته كالالف من ضارب فان رجعت الكلمة الى اشتقاقين واضح كما في نحو اولق
فانه ... يحتمل انه من ولق ومن الق كنت مخيراً فيهما بالرجوع بها الى ايهما فان كان احدهما
اوضح من الاخر كما في اول صرت الى الارجح وتركت من هذه مسائل حاجة كثيرة بين الكوفيين والبصريين
قد استوفاها ح في مقدمته التصريفية **وثانيها عدم النظير** ومعناه ان تنظر في
الحروف فاذا احكمت باصالته لم يوجد للكلمة التي هو فيها نظير في ابنيتهم كالتاء من تنضب فانه لو حكم
باصالتها كان على وزن فعلل بفتح الفاء وليس في ابنيتهم **فان قلت** وما الحكم بالزيادة ايضاً يخرج

عن ابنيتهم لان تفعل ليس منها **قلت** اورد هذا السؤال على تنضب وعلى كثير من الابنية
التي تخرج عن الابنية مع الحكم باصالة الحروف وزيادته واجاب عنه بما معناه ان الكلمة اذا
خرجت عن الابنية مع الحكم باصالة الحروف وزيادته كان الحكم عليه بالزيادة اولى لان الابنية الاصول
قليلة محصورة والتي فيها زيادة بالعكس فاذا تردد الاسم بين ان يكون من القليل ام من الكثير
كان جعله من الكثير اولى وفي هذا الجواب نظر من وجهين احدهما انه يوهم ان الابنية المزيدة
غير محصورة وقد بينا انها محصورة ثم انها لو لم تكن محصورة لم يكن الحكم بان تفعل خارج عنها وجه
لانها غير محصورة الثاني انه يودي الى الدور لانا لا نعلم انها قد انحصرت حتى نعلم انه ما بقي في
كلام العرب زائد على ذلك ولا نعلم انه زائد حتى يبطل كون تفعل منها ولا مخلص من هذا السؤال
الا بان يجاب بما اجاب به الشيخ ركن الدين وهو انا لا نسلم ان تفعل ليس من ابنيتهم بل منها المحمول
ترتب وتتفل وغيرهما لكن الحق لا يلتفت به الى هذا الوهم بل يحمل حرفه على انه اذا وجد في ابنيتهم بناء
فرد ليس له نظير في الاصول ولا في الزوائد بمعنى انا اذا حكمنا عليه باصالة الحرف لم يجد سواه من
الاسماء على وزنه وكذلك لو حكمنا بالزيادة نحو خنفس مثلا بفتح الخاء فانا حكمنا عليها بالاصالة
كانت فعللا ولم يوجد سواها على فعلل وان حكمنا بالزيادة كانت فنعلا وليس في المزيدة غيرها
على وزن فنعل ولا فيه اذا كان كذلك فلم ادخله في حصر الابنية من ائمة اللغة في حصر المزيدات
دون الاصول اجيب بما ذكره هو وان ابنية الاصول قليلة فحصل اسكن الى انضباطها
في ما ذكرنا والمزيدة كثيرة فالحقها بالكثير لاحتماله التكثير فهذا جواب عن ضبط الابنية
فاما ان لم تكن ضبطت فليس لنا بل ان يدعي في شي منها الخروج عنها والا للمجيب ان يسلم ذلك ويتكلف
وجه الحكم وقد لحقت لكما في هذه النكتة ما لم يلخصه غيري وطولت فيها الكلام لانها موضع
اشكال **والثالثها خروج الكلمة** عن ابنيتهم في زنة لها اخرى لو حكم باصالة الحرف نحو
تتفل بضم التاء فانا لو حكم باصالتها مع الضم لم يخرج عن ابنيتهم بل يكون نظير برثن لكنه يخرج في لغته
الاخرى وهي فتح التاء فحكمنا في تلك بالزيادة لانها هي المفتوحة بعينها والشي الواحد لا يكون اصليا
زائدا ونظير تتفل في ذلك كثير **نعم** فالحق بعد ان ذكر هذين الوجهين ما معناه فان خرجت الكلمة
عن الابنية مع الحكم بالزيادة والاصالة حكم بالزيادة لما تقدم كنون نرجس وخنطاو وحكم بزيادة
الحرف لما تقدم الا ان تشذ الزيادة كميم مرزنجوش ونون نونها فانا نحكم باصالة الميم ولو خرجت
في كلي الوجهين عن الابنية وذلك لانه لم تثبت زيادة الميم اولا خامسة وحكم بزيادة النون
لبعد كونها اصلية قلنا انما تم على التوجيه الذي قدمنا او على ان اهل اللغة قد ضبطوا
الابنية المستعملة وتركوا اشياء شذت عنهم فاذا عرضت لنا كلمة على وزن شاذ لم يدخلوه في
ابنيتهم المعدودة اصولها ومزيداتها واحتمل حرف فيها الزيادة والاصالة حكمنا بالزيادة اذ

له مع الاكثر والله اعلم وهذا قريب **ورابعها غلبة الزيادة** ومعنى ذلك ان الكلمة
اذا لم يخرج عن الاصول في الوجهين جميعا ولم يوجد لنا اشتقاق يهدي الى اصالة الحرف المحتمل
للزيادة او الى زيادته حكمنا بزيادته ان كان الاغلب على ذلك الحرف الزيادة في مثل محله الذي هو
فيه وجملة ما حكم فيه بالزيادة لاجل الغلبة اربعة مواضع الاول تضعيف اللام وتضعيف
الفاء والعين والعين واللام في نحو قردد ولا اضطلبه ومرمريس لرجل داهية وغضبضب للشديد
فانه حكم بزيادة دال قردد لان اللام كثيرا ما تضاعف للالحاق وبزيادة الميم والراء في مرمريس والضاد
والباء في غضبضب لكثرة تكرير الفاء والعين والعين واللام الثاني الميم والهمزة اذا وقعتا
اولا وبعدهما ثلثة اصول فان الاغلب الزيادة في ذلك فاذا اعرض ما هما فيه كذلك ولم يوجد اشتقاق
الى اصالتهما حكم بالزيادة حرفا على الاغلب اذ لم يكن بعد الميم اكثر من ثلثة كما مر الثالث اليا
والواو والالف اذا وقعت مع ثلثة اصول فانه يحكم بزيادتها لغلبة زيادتها اذا كانت كذلك
الا ان اليا اذا وقعت اولا وبعدها اربعة احرف فصاعدا فيما ليس جاريا على الفعل فانه
يحكم باصالتها نحو يستعور لحرف من الشجر فانه يحكم باصالتها لقلة زيادتها في ذلك ونظيره كعضرفوط
فاما اذا كان بعدها اربعة وهي جارية على الفعل حكم بالزيادة نحو يدحرج وكذلك الواو
اذا وقعت اولا فهي بالاصالة احق لقلة زيادتها اولا كواو ورنتل للشر **الرابع** وقوع
النون بعد الالف احرا كسكران او ثالثة ساكنة كشرنبث للجافي الغليظ الرقبة وفي اول
موازن المصادر كنو نفعل والمطاوع كنو انفعل فهذه مواضع تغلب على النون الزيادة فيها
فيرد ما التبس لها والى هاهنا انتهى الكلام في هذه المقدمة ففهما ذكرنا فيها كفاية **فصل**
والزيادة اما ان تكون من جنس حروف الكلمة الى آخره قلنا الزيادة اذا كانت مكررة فقد
تكون للالحاق كمهدد وقردد ولغيره كعلم وكرم وغير المكررة كذلك كما ذكر الشيخ واعلم
ان المكررة للالحاق وغيره يعتبر عنها بلفظ ما تقدمها ان عينا فعينا وان لاما فلاما وغير
المكررة لا يعبر عنها الا بلفظها تقول في قردد فعلل وفي زرقم فعلم **فان قلت** وما تمير
التي للالحاق من غيرها **قلت** لما كان الواضع حكيما عرفنا انه لا يزيد على اصول الكلمة حرفا
الا لغرض اما معنى كالف المؤنث واسم الفاعل والتعدية كالهمزة والتضعيف فان تعذر احد
هذين ووجدنا المزيد نظيرا في الاصول علمنا ان الزيادة للالحاق بذلك الوزن ليتوسع مجال
من يريد رعاية موازنة الالفاظ في شعر او نثر فاني بلفظ موازنا للفظ اخر رعاية للفاصلة
فهذا هو المقصود بالالحاق وان لم يكن له نظير في الاصول فقد يزاد لتكثير اللفظ تنبيها على كثرة
مدلوله كالف قبعثرى وضبغطرى فلا بد للزيادة من فائدة احد هذه الامور لحكمة الواضع
فافهم ذلك **اللغة** قعدد اقرب القبيلة نسبا الى الجد الاعلى وهو ايضا الضعيف القاعد

اي ماسعدي بذكر الرباعي

عن المحارم مهدد علم امراه والافعل الارتعاد والجوهر معروف والجدول الحوض والدليل على الزياده
جلي في هذه **لغه** الفصل لسائي خفيفد وخفيدد ذكر النعام وقنب شي يتخذ منه حبال والخيتعور
الضخم والمرمريس الملس والمرمريت الارض لا نبات فيها وصمحمح بمعنى شديد وبرهرهه رطبه
والدليل على زياده هذه الحروف تجردها مما قدمته في المقدمه في القسم الرابع **فصل** والزياده تكون
واحده واثنين وثلثا واربعا هو جلي **فصل** فالزياده الواحده في نحو اجدل واثمد قلنا دليل
زياده ذوات الهمزه ما تقدم من الضبط اعني كون الهمزه لا تقع اولا بعدها ثلثه اصول الا مزيده
وتنضب اسم شجر يتخذ منه القسي وقد تقدم وجه الحكم على التا بالزياده ~~على اليا بالزياده~~
واما ابرزا وهو كثير المال فيه فيمكن الاستدلال على زياده تايه بالاشتقاق من الدرز ولانها لو كانت
اصليه مع الهمزه الحكم باصاله الهمزه لكان وزنه فعللا وليس من ابنيتهم وهذا انما يستقيم
لسيبويه فاما الاخفش فيستدل بالاشتقاق كما قدمنا واما تتفل لولد الثعلب بضم التا
فلما تقدم واما تحلي لما تحلى من الاديم اي يقشر فزياده التا فيه لانه من حلات اي نقيته
بعد السلخ واما يرمع لحجاره بيض فلما تقدم من ان اليا قبل ثلثه اصول في الاول مزيده واما هبلع
لشديد الاكل فالها زائده عند الاخفش لانه الشديد البلع من بلع يبلع وغيره يقول الها اصليه
اذ لم يعهد زيادتها في اول الكلمه ولا يبعد في ان يكونوا بنوا كلمه لشديد الاكل من الها والبا واللام
فهذا الذي ذكره الشيخ من الامثله الثلثيه التي فيها زياده واحده قبل الفا ونقي عليه من هذا الفصل
يعفر **فان قلت** ونقي ايضا ترجس ووزنه تفعل **قلت** ذكر بعض النحاه انه عجمي فلا يلزم
ذكره حينئذ ولو سلمنا انه عربي فان هذا الباب من ابنيه الافعال وانما ذكر ابنيه الاسما والله اعلم
فصل وما بين الفا والعين قلنا اما ذوات الالف واليا والواو فيكفي في الاستدلال على
زيادتها هنا ما تقدم في المقدمه واما شامل فلانه من شملت الريح واما قنبر لطائر
فلو حكم باصاله نونه كان كجحدب بفتح الدال وليس من ابنيته عند سيبويه واما الاخفش فيستدل
على زيادتها بان من لغاته قبر بتشديد البا وليست النون مدغمه في البا لان ذلك يصح كما يجي
ان شا الله في الادغام واما جندب بكسر الجيم لضرب من الجراد فزياده النون فيه لم تشد اليه
كون من لغاته جندب واذا ثبت زيادتها مع ضم الجيم ثبت مع كسرها لانه هو فالحق كلاما معناه
ان هذا التعليل مع ضمها انما يستقيم لسيبويه واما الاخفش فلا اعرف له وجها ولعله
يقول باصالتها ويكون كجحدب **قلت** ولعل الاخفش يعلل بعله سيبويه بعينها
لانها علته في قنبر والله اعلم واما عنسل للناقه السريعه فلانه من عسل اذا اسرع ومنه
عسلان الذيب **اللغه** الكاهل معروف وكذلك حاتم وشامل اسم الريح التي تهب من ناحيه
الشام وضيغم للاسد والعوسج شجر ذو شوك والذي نقي على الشيخ من هذا الفصل خنفف

دخنفس

الاديم ع

لله وخنفس للقصير وذملص من دمالص للبراق واجزم من اجز عجمي معرب **فصل** وما
بين العين واللام قلنا الكلام في زيادته كالذي قبله فاما شمال فلانه من شملت الريح
واما غرنيد فلانه من لغته عرد واما سلم وقنب فلانه مضاعف العين فلا اشكال في
زيادته لان الاصل في كل مضاعف في الزائد على الثلثه الزياده الا لدليل يدل على الاصاله
اللغه العثير الغبار وغليب وادي غرنيد هو الشديد والجروع ما لان من الشجر وسنديس
ضرب من الطيالسه وقنب قد تقدم والذي نقي من هذا الفصل لمض خمص ونتع لغه في نبع
فصل وما بعد اللام في علقي ومعزى وبهمي قلنا اعلم ان هذه تغني عن ذكرها سلمى ومعزى
وحبلى فقد كرره وقد تاول له انه اراد ان ياتي من هذه الامثله بما الفه للتانيث والالحاق
فالثلثه الاول الالف فيها للالحاق والاخر للتانيث **قلت** والحكم بان الف بهمي للالحاق غير
جيد على مذهب الشيخ لوجوه ثلثه احدها انه جعل فعلى بضم الفا من الابنيه المختصه بالتانيث الثاني
انه يرى راي سيبويه في ان جحدبا بفتح الدال ليس احد الابنيه ولا نظير لبهمي لو حكم بالحاقه
الا جحدب الثالث انه وجد في النسخ الصحاح من نسخ المفصل غير منونه واحالته منونه فاما
ابو زيد فقد روي فيه بهماه وهذا يرشد الى زيادته للالحاق بجحدب على لغه الفتح وما كان من
هذه الابنيه وما قبلها وما بعدها استغني في دليل زيادته بالحصر المقدم فافهم ذلك وما ليس
كذلك فيجي بذكره بعون الله تعالى **اللغه** دفرى موضع والوعش المتغش ولذلك حكم بزياده
نونه وفرنس اسم لخف البعير فكانه من الفرس فيحكم بزياده النون والبلعن من يبلغ بعض الناس حديث بعض
وشرنب لشجر وعندد بمعنى لبد يقال ما لي عن هذا الامر عندد اي بد ورمدد للرماد ووجه
الزياده جلي ومعدد لقبيله وموضع رجل الراكب من الفرس ووجه زياده الدال الثانيه فيه ان
كان للقبيله قولهم تمعدد في خشونه العيش فظهر ان الميم اصليه لانها لا تزاد في اول الفعل غالبا
واذا ثبتت اصالتها لزم زياده الدال لكونها تكرير اللام وان كان للثاني فلانه يقال معد اذا
عبا فظهر بكونه تكرير اللام وجبذب اي ضخم وحبن لغه في الحبن وهو رقه القلب وفلنجيت الفضه
ووجه الزياده في هذه جلي وهو تكرير اللام **فصل** والزيادتان المفترقتان بينهما الفا في ادابر
الى الحره اذ ابر الذي يقطع رحمه واجادل موضع والنبح عود يتبخر به والنبد اي شديد الخصومه
ووجه الزياده ما تقدم في الضبط في الهمزه والالف واما النبح فلانه قد جا فيه يلنجوج فاقتضى
زياده الهمزه واما النون فلانه يودي الى ما ليس في ابنيتهم وهو افعلل واما البندد فلانه
من رجل الد اي شديد الخصومه قال في التحبير وكذا الزياد بين الالحاق بسفرجل **فصل** وبينها
العين نحو عاقول قلنا عاقول ما اعوج من نهر او واد وساباط مدينه كسرى وقيل سقيف بين
حائطين بينهما طريق وطومار الورق المكتوب فيه ووجه الزياده فيه جلي وحيتام الخاتم ودياس

شجر الحجاج وتوراب التراب قيصوم شجر فيه ضعره له زهر طيبه **فصل** ومنها اللام قلنا
القصيرى اسفل الاضلاع وقرنبي بفتح القاف لدويبه وقد تقدم وزياده الالف جليه واما
النون فلانه لم يوجد فعللى والجلندى ملك عمان قاله فى المفصل باللام والاولى انه
نون لانه علم وهو بضم اللام والجيم والداعى عنه قصيرى والكلام فيه كالكلام فى قرنبى وبلنصى
جمع بلصوص وهو طائر قاله وهو مثل قرنبى وانما لم نستغن عنه بقرنبى قال لان الف قرنبى
للالحاق بسفرجل والف بلنصى للتانيث **قلت** ـــــــ وكلامه مبنى على فتح اوله وجدته فى
نسخ مصححه مكسورة الاول مفتوح الثانى وعلل ابن يعيش زياده نونه بانه لا فعللى مفرده وحبارى
وخفيدد قد تقدم لطائر جلى وجه الزياده فيهما وجرنبه بالكاف المهمله والجيم والزا والنون
والبا جاعه بقر الوحش بياده الها جليه واما النون فلانه يؤدى اصالتها الى ما ليس فى ابنيتهم
وهو فعلله بتشديد اللام وبقى على الشيخ من هذا الفصل سهمى للباطل وعلود للشديد
وحبونن اسم وادى **فصل** ومنها الفا والعين **اللغه** اغضار ترح شديده تثير الغضير
وهو الغبار يرتفع كانه عمود وقيل لا يكون اعصارا حتى تكون فيه نار واخريط شجر يخرط
الاحشا واسلوب طريق قال انوفهم ملقحر فى اسلوب كانه من السلب ذكره فى التحبير وهذ
يوجد دليل الزياده فيها من الاشتقاق المذكور وادرون بكسر الهمزه الدرن ومغرود ضرب من
الكماه جمعه مغارند وقد قيل انه فعلول لانه اكثر من مفعول لمجى مغرد فى قولهم خرجنا نتمعرد
فهو تفعل لقلته تمفعل وليس بجيد بل الصحيح الاول لقولهم عرد وعرده لجبا وجباه وقيل
كتمره وتمر وتمثال مايفعل لينتمثل به ماخوذ من المثل ويربوع دابه ووجه زياده اليا انه
ليس فى اسمهم فعلول الا صعفوق فالحقناه بالاكثر ولانهم قالوا ارض مربعه اى ذات يرابيع وتعضيد ضرب
من الشجر وجه زيادته ما تقدم فى الحكم اولانه ماخوذ من العضد وهو القطع وتنبيت اسم شجر ماخوذ
من النبت واشبره ابرد زبد بكسر النا وهو اساع وتذنوب البسر ووجه زيادة النا وجلى واما
النا فلكثره تفعول وقله فعلول وتنوط اسم لطائر يعلق سعفه فى اغصان الشجر وكانه
من ناط قاله فى المفصل تنوط بغى على مثال المبنى للمفعول بضم التا والنون وكسر الواو
قال وهو ضعيف لانه لم يسمع به اسما لشى ولان فيه تكرارا لان تنبشر يغنى عنه والصواب
ان يكون تفعل بفتح التا والنون وضم الواو على مثال المصدر وتبشر طائر وهو من البشاره فهذا
وجه الزياده وهو بضم التا والبا وتشديد الشين بالكسر وتهبط بكسر الاول ارض ماخوذ من الهبوط
وقع فى المفصل مصروفا والصواب منعه للعلميه والوزن ودليل علميته اسميه وقوعه فى امثله
الشراحى باللام ولا يضره كسر اوله لو وقعه فى الفعل فى بعض الافعال واصله تهبط مبنى للمفعول
وقد نص ابن فلاح على منع صرفه اذا سمى به مع كسر اوله وبقى عليه من هذا الفصل اسروع بكسر الهمزه لدوبيه

ونوبور

وتوبور لجدريه يوسم بها الابل **فصل** ومنها العين واللام قلنا خيزلى وخيززى لمشيه
فيها تبختر وفيه تكرار من غير فائده فالاولى ان يقال فى الاول خوزلى لانها لغه فى خيزلى ولاشبت
التكرار ولا سقط فوعلى ووجه الزياده فيهما جلى وحطائط القصير ووجه زياده الواو جلى واما
النون فلئلا يودى الى ما ليس فى اسمهم اذ لم يوجد فعلال وبقى عليه كوالل لا مثبل القصير **فصل**
ومنها الفا والعين واللام قلنا وجه الزياده فيها جلى والاجفلى الدعوه العامه وقد يقال الجفلى
والاترج فاكهه معروفه والارزبه لغلط قال انها مرز كنا ارزبانه كانه جبهه ذى حنا
وبقى عليه من هذا الفصل تهيّره للباطل وتحلبه بالمبالغه فى تحلبه اذا حلبت قبل ان يضربها
الفحل **فصل** والمحمعان قبل الفا فى نحو مسطيع الى آخره قلنا زياده الميم جليه فيه وفى اخواته
واما التا فلانه من اطاع زادوا السين على غير قياس بدليل فتح همزته ثم حذفوها فقالوا للفاعل
مسطيع وللمفعول مسطاع وهى كالعدم فى حال تصريف الفعل الا تراهم يقولون يُسطيع بضم اليا
فى المضارع وهذا يوضح انه مضارع اطاع ولو اعتبرت الزياده فتحت لان حرف المضارعه فى
غير الرباعى يجب فتحه واما مهراق فزياده الميم فيه جليه واما الها فلانه من اراق زادوا بعد
الهمزه ها كما زادوا بعدها سينا على غير قياس ثم صرفوا كذلك هذا اذا كان مهراق كما ابها
واما مفتوحها فهو من هراق بها مبدله من الهمزه لانهم انما حذفوها حيث لم يبدلوا ها فلا وجه
لحذفها وانما لم تحكموا فى الساكنه بانها المنقلبه لانها جاءت ساكنه ولو كانت المبدله وجب تحريكها
اذ لا وجه لحذف الحركه واما انقحل وانقحر للشيخ المسن فوجه الزياده فيهما ان انقحل من قحل وانقحر
من قحر اى يبس وكان احدهما بمعنى الاخر الا انه لم يوجد على هذا الوزن سواهما لجمعهما وبقى
عليه من هذا الفصل مطلق بفتح اللام ومسطاع ومهرق بسكون الها ومهرق ومهراق بفتحها
تركها لانها الفاظ تجرى على الفعل قياسا **فصل** وبين الفا والعين نحو احر قلنا وجه الزياده
فى افعل واخواته جلى **اللغه** دواشر جمع دوشر وهو الشديد وضبيهم الذى يرفع راسه
ووجه زياده اليا بين ما تقدم وبقى عليه من هذا الفصل دمالص بمعنى دلامص **فصل** وبين
العين واللام فى نحو كلا قلنا الكله المرتى للشفر واعلم انه لا يكون اللام الاخره والالف
التى قبلها الهمزه زائدتين الا اذا كان من كلاه بالهمز اى حفظه فاما اذا كان من كل لانه موضع
تكل فيه الرياح فهو من الفصل الثانى واما خطباء وختفاء والحيان وجلواخ للواسع من الاوديه
وحزبا للحمره الذهب وغضواد للامر الشديد يقال وقعوا فى غضواد اى فى امر شديد
وهبيخ للاحمق قال لا تعدلينى بامرئ هبيخ وكذيون لدقاق التراب بطيخ معروف وتبيط
لضرب من الحلوى وقيام كقيوم للدائم وصوام جمع صائم فوجه الزياده فيها واضح مما تقدم واما عقنقل

اعنى فى حرف مضارع ارادا نها هو وهو كالرحم لكرم وانا حذفت فى باب
تكرم لان اثباتها يؤدى الى اجتماع همزتين فى المتكلم منه فحذفوها فى المتكلم
سائر اخواته وهذه مرضارعت هاء ... اما

اى مجس الشفر

للمنعقد من الرمل فوجه زيادة القاف ان الاصل في التكرار الزيادة واما النون فلانه قد سقطت في جمعه فقيل عقاقل ولو كانت اصلية لحذف كما هو الصحيح من المذهب واما غثوثل للمسترخي فجلي واما عجول لصاحب العجلة وشبوح من اسما الله ولم يرد على فعول بضم الفا الا هو وقدوس وقد جا فتحهما فيهما واما مرنق لشجر العصفر وحطائط للقصير ودلامص للبراق فزيادتها ايضا جلية ونص عليه زرارق جمع زرق وقرناس للاسد لانه من القرس وعصود للسفر البعيد وسوم لنبت
فصل وبعد اللام في نحو صهيا الى الاخرة صهيا المراة تضاهي الرجال في انها لا تحيض ودليل الزيادة فيها انها لا تنصرف واما قوبا للخراز فدليل زيادتها منع صرفها ايضا ولو كانت فوعالا لانصرف وكذلك كرخصا لعرق في الجموم واما سيرا لثوب فيه خطوط فكانه كالسيور وهذا هو دليل الزيادة واما شعبان لنبت وكروان لطائر وعثمان وسرحان للذئب وظربان لدويبة منتنة الريح والشيعان لموضع والسلطان للملك والحجة فدليل الزيادة فيها ان منحت الالف والنون ادا وقعتا اخرا بعد ثلاثة اصول حكم بزيادتهما مطلقا واما عرضنا فهو الاعتراض في السير والالتواء فيه كما يفعله الثعلب ونحوه واما دفقى للسريعة من الابل لانها تتدفق في مشيها فهو من الدفق واما هبرية بالكسر للحزازة في الراس وما يتعلق باصول الشعر فهي كالنخالة ووجه الزيادة جلي واما شنبته اسم لبعض الرمان فوجه الزيادة فيه اما التا فباتت تحلي واما النون فلقولهم مستنبه من الدهن بحذفها فدل على زيادتها وقرنوه نبت وغنصوه النبت للقليل المفرق في الارض والقليل من شعر الراس واما جبروت فهو الكبر ودليل الزيادة فيه هو ان الواو والتا اطردت زيادتهما في مثل ذلك فكانه قد استقرى فوجد اشتقاق اكثرها يرشد الى ذلك فحمل ما لم يظهر فيه الاشتقاق على ما ظهر وقسطاط لبيت من الشعر يحذو البدو ودليل الزيادة فيه هو التضعيف في الطا وكون الالف مع ثلاثة اصول والجلباب مثله في ذلك وهو الملحفة وخليبيت كذلك لصمغ شجر الانجذان وصمحمح للشديد ودليل الزيادة فيه تكرار العين واللام وكذلك ذرحرح لدويبة لها سم اذا اكلت في الطعام ونص عليه باللصوص اسم طائر وكردين وزغبوت **فصل** والثلث المفرقة في نحو اهجيرى الى اخره قلنا اهجيرى للعادة ودليل زيادة الهمزة واليا والالف وقوعها مع ثلاثة اصول على ما تقدم واما محارق جمع مخراق للسيف فوجه الزيادات فيه انه من الخرق لانه اله للخرق وقد تستعمل للرجل الماضي الذي لم يقع في امر الا خرقه مستعار من الاول ويقال للمنديل اذا الف ليضرب به قال عمرو بن كلثوم كان سيوفنا منا ومنهم مخاريق بايدي اللاعبينا وهو هنا ماخوذ من الخرقة واما تماثيل فلانه من المثل واما يرابيع فجلي ونص عليه من هذا الفصل اباطيل **فصل** والمجمعة قبل الفا في نحو مستفعل **فصل** وبين العين واللام في سلاليم الى اخره

سلاليم

سلاليم جمع سلم ووجه الزيادة واضح وقراويح كذلك اسم للارض البارزة للشمس ونص عليه من بيش
فصل وبعد اللام في صليان الى الاخرة قلنا صليان نبت الواحدة صليانة فوزنه فعليان ووجه زيادته ما تقدم واما عنفوان لاول الشباب والنبات وعرفان للكثير المعرفة وتيار قان لاول الشي فوجه الزيادات الثلث فيها كلها جلي لما تقدم واما كبريا ومرحيا اسم للزجر في الرمي فلانهما من الكبر والمرح وهو الطرب ونص عليه حليلاب لطلب المحب وعمدان للطويل واجريا بمعنى الهجر وتلهنية للعيش الهني لانه من قولهم عيش ابله **فصل** وقد اجتمعت ثنتان وانفردت واحدة قلنا افعوان ذكر الافاعي ووجه الزيادات اما الالف والنون فواضح واما الهمزة فلانها وقعت قبل ثلاثة اصول والدليل على اصالة الواو وانها الف افعى وقد مر دعر مستمر ولا وجه له الا الزنة وتوهم الوصفية **فان قلت** فما يومنك انه فعلى فامتنع الصرف للعلامة التانيث **قلت** لا اكثر فيه الصرف ولو كان مونثا لم ينصرف لانها لفظة واحدة لمعنى واحد ولا يجوز اختلاف زنتها الا حلا والتغيير فيها **فان قلت** فما يومنك انها فعلى والفها للالحاق بجعفر عند من صرف وللتانيث عند من لم يصرف كما علمتم في ذفرى على اللغتين **قلت** لا يستوي لانا لا نحكم على الحرف المحتمل للاصالة والزيادة بالزيادة لغير الالحاق بانه للالحاق الا مع تعذر الوجه وها هنا لا مانع من اصالتها ولا وجه للحكم بكونها للالحاق والله الموفق واما اضحيان ليوم لا غيم فيه فوجه زيادته الثلث انه من الضحى واصل يائه واو ولكن قلبت من جنس الحركة واما اروناني ليوم شديد الحر يقال يوم اروناني وليلة ارونانية اي شديدة الحر فوجه زيادة الهمزة والالف والنون الاخيرة انه من الرون واصل الرون بمعنى الغلبة منه قوله تعالى بل ران على قلوبهم اي غلب واما اربعا نصر البا جمع لربيع ولانها كلها ليست بمفردة وقد بعج باو وقيل هو اليوم المعروف كان بعا لكسرها ووجه زيادته حسد انه من الربع لانه اليوم الرابع وقاصعا بيت اليربوع ووجه زيادته فيه جلية وقساطيط جمع قسطاط وقد مر وسراحين جمع سرحان ووجه الزيادة ما مر في الضبط من ان الالف والنون اذا وقعتا اخرا علت عليهما الزيادة واما الالف فلما تقدم وثلثا لليوم المعروف واضح اعني انه من الثلث وسلامان لموضع ولرجل وقراسية للضخم الشديد من الابل ووجه الزيادات فيهما جلي وخنفسا وقلنسوة معروفان ووجه زيادة النون انه علم علمها ثانية وثالثة الزيادة ولانه لا يوجد فعلوة بتشديد اللام وتعلة وتيحان للذي يقع فيما لا يعنيه ووجه زيادته وهي اليا الاخيرة المدغم فيها والالف والنون ما تقدم في الضبط وعمدان للطويل زيادة الميم اليا سه المدغم فيها والالف والنون ما تقدم ~~في الضبط~~ والميم لاجل التضعيف وهما الماموق **فان قلت** ومن اين ان الثاني من المضاعف هو الزائد **قلت** هذه مسئلة خلاف بين النحاة فعند الخليل ان الزائد هو الاول وعند سيبويه وعمر انه الثاني وهو مذهب الشيخ ايضا الا ترى في قساطيط جعله مما

فيه ثلث واحده منفرده على سيبويه ولو كان الزائد عنده الاول لم تكن الالف منفرده والشيخ
للقولين ما هنا موضعها وملكعان علم رجل لئيم وهو ماخوذ من لكع لانه بمعناه ونص على الشيخ
من هذا الفصل خيزران وحسمان لنبت ويوصف به الطويل وعجنسا المشيه وخوثبان موضع
وهوبالثا موضع وهوبالثا والتاحيفا وقد يراد لموضع ومغيوزا للخمير وللغيزا البعض حجره
اليربوع وبهيتا للباطل ومكوري للكبير الانف هجيرا ومسجلان للضبع الشغير ودمامين جمع
ديماس وبرده كا جمع براكا ودغاره لشوة الحلق وخضارى لطير احضر وحوصلا وخوصلة وخنفقيق
للداهيه لانه من خفق وحندقوقا للطويل المضطرب وقيل بمعنى مجنون واما الفصل الثاني
فنص عليه منه ترنموت لحسن الصوت لانه من الترنم وتقدمية لاول تقدم الخيل ومن [illegible]
الاسم الرباعي المجرد منه خمسة ابنية قلنا هذا على مذهب سيبويه وزاد الاخفش
جخدب بضم الجيم وفتح الدال وادعى سيبويه انه لغة في جخدب بضم الدال فاستغنى عنه ببرثن ولم
يجعله اصلا برأسه لان الاصل انا لا نثني وهم يعتمدون على تقليل الموضوعات بناء على حكمة الوضع
وانه اذا استغنى ببناء عن بناء لم يضع الاخر لئلا يدخل في العبث فان قلت اذا كانا جميعا العكس
ولا خصوصية لاحدهما بان يجعل اصلا دون الاخرى فلم خص فعلل بفتح اللام بالطرح دون
فعلل بضمها قلت لو جعل احدهما ان فعللا بضمها في لغة العرب كثير الدور والاستعمال بخلاف
مفتوح اللام فانه قليل نادر فحكم باصالة ما كثر وروده في الشنتم دون ما قل الثاني ان الحكم بفرعية
المفتوح محافظة على حكمة الوضع دون المضموم وذلك انا اذا جعلنا الاصل الضم كان في الخروجه
الى الفتح غرض صحيح وهو قصد التخفيف بالفتح بخلاف العكس فانه كان يكون انتقالا من اخف الى اثقل
هذا ذكره بعضهم الا ان الاعتماد على ما ذكرناه اولا اجود لان لقائل ان يقول ان ازدواج الضمة
مثلها اسهل من ازدوافها بالفتحة وذلك يفهم خنثا فان قلت لا اسلم انضباط الرباعي في الخمسة
المذكورة مع وجود هدبد بضم الاول وفتح الثاني وكسر الثالث اسما لوجع يصيب العين وعلى وزنه علبط
بهما رباعيان كل حروفهما اصول قلت ذكر سيبويه انهما مخففان من هدابد وعلابط
بضم الاول وكسر الرابعة فيهما يعني حذف الالف وبقيا على حالهما وهذا بناء على ما ذكرناه من المحافظة
على التقليل مهما امكن ولانهما محتملان لذلك والاولى بالاثبات بالمحتملات وصحح ما ذكر انهما قد
وردا على هذا الوزن اعني هدابد وعلابط فلا يبعد انهما خففا كما ذكر واذا لم يبعد ذلك لم يثبت
احتماله بابا اخر اللغة قطحل قيل زمن لما يخلق وقيل زمن كانت الحجارة فيه رطبه قال
الصحاح وقد اتاه زمن الفطحل والصخر مبتل كطين الوحل وقيل الزمن الذي قبل خلق العالم
قوله في الفصل الثالث قنعم قلنا هو الضخم وقيل الفاتح نوعه ووجه زيادة نونه نون كنتال للقصير

وكنهبل

وكنهبل الشجر ان النون تغلب عليها الزيادة ثانيه وثالثه فيهما لم يقم دليل على اصالتها حكم بالزيادة
فصل وبعد العين في نوع من اللغه غذافر جمل عظيم سبندى وسميدع السيد وقدوكس هو
الشديد وحبارج طائر ووجه الزيادة جلي وخرنبل القصير ونونه زائده لما مر في الح ولو
قيل باصالتها لم يبعد وقد يقال لو كانت نونه اصليه كان حاليا مثال ليس في ابنيتهم وعلكد غليظ
الرقبه وهمقع ثمر التنضب وشمخز بالزاي المتكبر وهو في كتب اللغة بالزاي والله اعلم بالصواب
وهو المتعظم ووجه الزيادة فيه جلي وهو التشغيب ونص عليه من هذا الفصل حسفل المجر وهرش وهو
قوله فانه عند سيبويه مضاعف واما عند الاخفش فاصله هنمرش فادغمت النون في الميم فلا يكون من
هذا الفصل وكوشح هو الكبير فصل وبعد اللام الاولى اللغه دنبوز البربر وعوسي طائر فاذا
وصف به الرجال حاذ كثر العين قرد ومرصفه دون اليمامه وهو ايضا اسم الحيه وقربوس
مقدم السرج وكنهوره السحاب الغليظ وصلصال الطين يخلط بالرمل فيصلصل اذا جف فاذا
طبخ بالنار فهو الفخار والبرداخ الارض لو سعه والناقه الغلنطه العظيمه ايضا وشفلح
واسع المنخرين من الرجال العظم الشفتين وصفرق هو الشكماج ونص عليه قرناس لما يشخص من الجبل
وزمرد نوع من الجوهر فصل وبعد اللام الاخيره اللغه خرنكل القرادة وجحجبى قبيله من الانصار
وانما لم يحكم على الجيم الثانيه بالزياده لانه يقال في جمعه جحاجب وفي تصغيره جحيجب لو كانت الالف غلبه والجيم
زائده لقيل جحاجى وجحيجى وهربذى مشيه فيها اعوجاج وهندبا بقله وسبطرى مشيه فيها تبختر
وسبهلل هو الفارغ وفي كلام لعمر بن الخطاب اني لاكره ان ارى احدكم سبهللا وقرشب هو المسن
وطرطب هو الثدي الطويل والمراه طرطبه اللام الثانيه في جميع هذه الامثله مزيده لكثرتها
ونص عليه هندبا بكسر الدال لغه في هندبا فصل والزيادتان المفترقتان في نحو حبوكرى اللغه
حبوكرى الداهيه وخيتعور المضمحل كالسراب ووجه زيادتهما جلي ومنجنون هو العجله التي يستقى
عليها واعلم ان الشيخ ذكره في هذا الفصل وليس موضعه لانك ان قدرت الميم اصليه وهو الصحيح
فنونه الاولى والواو والنون الاخيرتان زوائد اما النون الاولى فلعلته زيادتها
بعد الفاء وعدم الدليل على اصالتها واما الواو فظاهر واما النون الاخيره فلانها تكرير اللام
لان وزنه فنعلول واذا كان كذلك فهو من الثلاثي المزيد فيه زيادتان مجتمعتان وواحده منفرده
وان قدر الميم زائده فغير مستقيم ايضا لان النون معها اما زائده او اصليه فيكون مفعوله
او مفعلولا وكلاهما ليس من ابنيتهم كله في فنعلول فانه كثير كخندقوق لو سلمنا وجودهما في
الابنيه فهو من الثلاثي ايضا ذي الزوائد الثلاث بينتان مجتمعتان وواحده منفرده قال ابن يعيش
وقد روي فيه قول اخر وهو انه رباعي فتكون النون الاولى اصليه ويجمع على مناجين وهو
المسموع وزيادتاه مع ذلك لين مفترقتين فله يكون من الفصل ايضا فظهر لك ان ادخال

الشيخ له في هذا الفصل لم يستقم فان ح والذي ارتاه انه في موضع منجنون لانه عند سيبويه
فنعليل ففيه زيادتان مفترقتان وهو رباعي وحكم بزيادة النون لقولهم مجانيق وحكم بان الميم
اصلية لئلا يجمع بين زيادتين في اول الاسم ما ليس بجار على الفعل ولئلا يؤدي الى ما ليس في ابنيتهم
وهو منفعيل واما كنابيل فهو اسم ارض علم ووقع في الشيخ منصرفا والاولى منعه ذكره خ
وزيادة الالف والياء فيه جلية واما جحنبار للضخم فوجه زيادة النون ما تقدم من غلبة زيادتها
ثالثة وزيادة الالف جلية وتمثيله غرانيق جمع غرنيق وهو كثير كقولهم دنانير وكراديس **فصل**
والمجتمعتان في كوقد وبل قلنا هو للعظيم الراس فان في التحير وجه الزيادة فيه قولهم في معناه
كندل واما قمحدوة لمنحدر القفا وشلخفية مرة واتب البحر وعنكبوت فوجه زيادتها جلية لما
تقدم واما عرطليل للضخم وطرماح للطويل فوجه زيادتهما ذهما الياء واللام والميم الثانية
والالف اما الالف والياء فلما مر واما الميم واللام فلاجل التضعيف واما عقربان للعقرب وهندبا
لنبت وشغشعان للطويل وعقربان لذكر العقارب وخندمان للجماعة واسم قبيلة فزيادتها
ايضا لما تقدم وتمثيله عرقصا في عرنقصان **فصل** والثلث الى اخره **اللغة** العبوثران
نبت طيب الريح وعرنقصان دابة ووجه زيادة النون الاولى في عرنقصان ما تقدم وعقربان
مضاعف لبا دوابه كثيرة القوائم **ومن اصناف الاسم الخماسي** الجحمرش العجوز المسنة
والقذعمل القصير الخسيس والجردحل الشديد الضخم من الابل **قوله** خندريس هي الخمر وجعله
الشيخ فعلليل وهو وزن لم يثبت ولذلك حكم المجنون انه فنعليل وهذا مثله لكن الشيخ علط
قول من قال بان النون لا تزاد ثانية في الخماسي يستقيم حسن تمثيله وكون النون اصلية وخزعبيل
هو الكلام الباطل وعضرفوط هو ذكر العظا وانما لم يجعل منجنون كعضرفوط في ان النون اصلية
لان النون فيه مكررة والظاهر في المكرر الزيادة **قوله** ومنه يستعور لبلد في الحجاز قلنا انما
فصله لانه يعني عن عضرفوط وانما ذكره لئلا يتوهم زيادة الياء وقد تقدم وجه دلالتها اصالتها
قوله وقرطبوس هو عطف على عضرفوط لا على يستعور لانه وزن آخر من اوزان الخماسي المزيد وهو
الداهية وقبعثرى الجمل الضخم وهو منصرف لان الالف للتكثير لا للتانيث وليست للالحاق لانه لا
نظير له في الاصول هذا ما اتينا عليه من شرح القسم الاول والحمد لله رب العالمين ○ ○ ○

القسم الثاني في الافعال

قلنا كان الاولى من الشيخ من باب حسن العبارة
ان ياتي باما التفصيلية لانها موضوعة لتفصيل ما تقدم اجماله او يحذف قوله القسم ويقول
الفعل كذا الى اخره لانه قال في اول الكتاب فانشات هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل في صنعة
الاعراب مقسوما اربعة اقسام القسم الاول في الاسماء القسم الثاني في الافعال القسم الثالث
الحروف القسم الرابع في المشترك فما يحسن بعد ذلك الا ان يقول اما القسم الاول واما القسم الثاني
الى آخرها

عند كلاهما مستقيما ولذلك اذا قال الضرب الاول هو كذا وكذا ثم كذا وكذا صح

الى اخرها او يقول الاسم كذا وكذا واذا فرغ قال الفعل كذا وكذا ثم كذا وكذا وما هو في ذلك الا
بمثابة من يقول الناس ثلاثة اضرب الضرب الاول رفيع والضرب الثاني وضيع والضرب الثالث
بينهما فاذا اخذ في تفصيلها فقال اما الضرب الاول فهو كذا وكذا ثم كذا وكذا واما لو قال الضرب الاول
وضيع وقد قدم ما ذكرنا عند تكن بين اعتنا حائرا خارجا عن حد الفصاحة والفائدة فتفهم ذلك **قوله**
ما دل على اقتران حدث بزمان قلنا يرد عليه سؤالان احدهما اعترضه به خ وهو في جعله مدلول
الفعل الاقتران وهو يدل عليهما جميعا على سواء وليس احدهما اخص من الاخر فان لا يكفيه تعلق
الاقتران به فان الاختصاص على المضاف وليس اختصاصا على المضاف اليه ولطاهر هذا الاعتراض القبيح
لانه جعله قادحا ولم يجب عنه واختار حده في مقدمته وهو قوله ما دل على معنى في نفسه
مقترنا باحد الازمنة الثلاثة **قلنا** وليس بقادح والاختصار عن فطانة واني ——— والله الموفق
الا لا نسلم ان الفعل في ابتداء وضعه موضوع لهما على سواء وانما هو موضوع للدلالة على وقوع الحدث
مقترنا بالزمان المعين يوضح ذلك ان الاحداث مستفادة من المصادر فبعد وضعها لا يحتاج
الى وضع لفظ آخر لمجرد الدلالة على الحدث لانه تحصيل للحاصل والواضع حكيم لكنهم احتاجوا الى
التعبير عن وقوع ذلك الحدث وتعيين ما يقترن به وقوعه من الازمان اشتقوا من لفظها
ما يدل على ذلك والشي لا يشتق من الشي ليدل على معناه الحاصل بل لغرض اخر **فان قلت** بل يشتق
الشي من الشي ليدل على معنى الاصل وزيادة **قلت** لا يصح ان يجعل معنى الاصل جزءا من الغرض بالاشتقاق
لانه حاصل من دونه وذلك بعلم عقله وقد حصل لك من هذا ان مدلول الفعل وقوع ما استفيد
من المصدر والزمان الذي وقع فيه فاما ما اختاره خ فاراد الهرب مما توهمه خطا وهو في
نفس الامر صحيح حتى وقع هو في الخطا فجعل دلالة الفعل الحدث وادخل الزمان ضمنا له وليس
الامر كذلك كما قدمنا فاعد النظر في هذه النكتة فانها لا تدرك الا بامعان النظر في
مهمه **السؤال الثاني** ان يقال قد وجدنا من الافعال ما لا يدل على اقتران الحدث
بالزمان وهو قولنا خلق الله الزمان فان خلق الزمان لم يكن مقترنا بزمان قبل علم لفظ
خلق والجواب ——— والله الهادي ان الزمان الذي وضع الفعل للدلالة على اقتران الحدث
به ليس المرجع به الى الوقت الذي وقع فيه الفعل والوقت هو ما يقضى فيه حدوث حادث هكذا
ذكره المتكلمون فالفعل على ذلك موضوع للدلالة على وقت الحدث بالنظر الى المخاطب والمتكلم فاذا
قال القائل قام زيد فانما يعني وقع منه القيام قبل حالك هذا الذي انت عليه ولا يصح ان يقال
قبل وبعد الا ذات فيه لان الوقت بالمعنى الذي فسرنا يستدعي القبلية والبعدية لانهما
من صفات الموجودات وليس الوقت بالتفسير المذكور شيئا محصلا فاذا تقرر ذلك ظهر لك اقتران
خلق الزمان بزمان على هذا التفسير وانه كما لو تقول وقع خلق الزمان قبل الحال الذي انت عليه الا قبل

اسم للوقت الذي لم يوجد فيه ما اضيف اليه ولا يستقبل وجوده فيه وذلك هو الماضي **ومما يوضح**
انهم لم يصوغوا الفعل بإزاء الازمنة المحصلة بل باعتبار الذي ذكرنا انهم يقولون طلعت الشمس
وغربت واقبل زيد وذهب وهذه كلها ليست مقترنة بزمان محصل وانما هي تدل على حدوث مدلولاتها
وانقضائها في وقت وهو ما يصح فيه حدوث الحادث فحصل من هذا ان الازمنة التي تدل عليها الافعال
ليست الازمنة المحصلة **ويتفرع من هذه النكتة فرعان احدهما انه لا يجوز**
ان تقول اذا طلعت الشمس غدا فأتني ولا اذا اصبح الفلق غدا فأتني وذلك لان طلوع الشمس
وصدوع الفلق هما بعض الغد والشيء لا يتظرف لبعضه ولا يصح ذلك فيه واستحال له ذلك
واضحه مع التامل وانما يصح ان تقول اذا طلعت الشمس من غد فأتني لانك اتيت بمن المبينة المبعضة
فان قلت هذا مبني على ان الغد اسم لزمان محصل وهو دورة من الفلك وانا لا اسلم ذلك وقد قال
تعالى ولتنظر نفس ما قدمت لغد ولم يعن الزمان المحصل **قلت** الصفة في غد ما ذكرته فاما هو في
الاية الكريمة فهو مجاز من احسن المجازات واوقعها في طبق المفصل وذلك انه تعالى حثنا على الاستعداد
لوقت المناقشة واراد تقريبه ليكون ادعى الى الاستعداد فوضع عليه العبارة الموضوعة على
اقرب الازمنة المحصلة الى يومنا الحاضر يؤيد ذلك ما حكاه تعالى حكاية عن حاضري الحشر من استقرابهم
له حيث يقولون ان لبثتم الا يوما فاذا زعموا ان لبثهم قبل ذلك انما كان يوما او ميتنزلا منزلة اليوم
كان اليوم الذي هم فيه غد ذلك اليوم لا محالة **الثاني** ما قدمنا من انه نزل الاخرة بالنظر الى الدنيا
منزلة الغد من اليوم اذ لا فاصل بين الزمانين قوله ومن خواصه صحة دخول قد وحرفي الاستقبال
قلنا وجه اختصاصه بهذه الاشيا ان لكل منها معنى لا يتم الا في الفعل اما قد فلان معناها
التحقيق او التعليل او تقريب الماضي من الحال وكل هذه كما ترى انما تصح في الافعال واما حرفا الاستقبال
فلانهما للمهلة في الزمان واما الجوازم فلانها للنفي والنفي انما يصلح للاحداث واما لحوق المتصل البارز
من الضماير فلانها انما الحق ليدل على فاعل الحدث المحكوم عليه به وذلك لا يتاتى في الاسما واما تا التانيث
الساكنة فلانها انما الحقت لتدل على تانيث الفاعل والفاعل مختص بالفعل وسيأتي تعليل سكونها
في الافعال وقلبها في الاسما ها **قوله ومن اصناف الفعل الماضي** وهو الدال على اقتران
حدث بزمان قبل زمانك قلنا يرد عليه لم اضرب ونحوه فانه كذلك ولا يسمى ماضيا والجواب انه
لم يدل بوضعه على الماضي انما نقلته اليه لم الا ترى انه لو جرد عنها تجرد عن معنى المضي قوله وهو
مبني على الفتح الا ان يعرض له ما يوجب سكونه او ضمه قلنا اما بناؤه على الجملة فاختلف النحاة
تعليله فالاكثر على انه لا يعلل وذلك ان اصل الالفاظ البنا والاعراب عارض وانت لا تقول في الباقي
على الاصل لم لم يعتبر عن اصله واما ابن فلاح وابن يعيش فعللاه بانه لم يحتمل المعاني الموجبة
للاعراب ولم يكن له عليه وجه والمحققون خلافهم يؤول الى الوفاق وذلك انه يوافقهم على ان

البقا

ان البقا على الاصل لا يعلل لكن قد اخرج بعض الالفاظ الى الاعراب وترك بعضها وهذا يحتمل
السؤال فيقال لم خص هذا البعض بالاخراج دون هذا فيحتاج الى التعليل وهم يوافقونه على هذا
الاصل فمن علل فانما علل الخصوصية ومن ترك نظر الى انه باق على الاصل والتعليل اجود مع
تسليم اصالة البناء في الالفاظ كلها وعروض الاعراب فاما من لا يسلم ذلك وهو الذي يجعل
الاعراب صحة اختلاف الاخر ويسمي حروف التهجي والاسما المعددة تعديدا نحو زيد بكر حالة الوقف
الاعراب دخالا التعديد معربة فلا وجه للتعليل عنده فتامله شافيا **واما بناؤه على
حركة** ففضل له على فعل الامر وانما فضل عليه لانه اشبه الفعل المضارع بوقوعه موقعه
خبرا وحالا وصفة بخلاف فعل الامر فانه لا يقع هذه المواقع الا على سبيل الندرة قال ابن الحاجب ما معناه ان
لك ان تقول اشبه الاسم بذلك فبني على حركة واعترضه ابن فلاح بما معناه ان شبه الاسم يقتضي الاعراب
فالاولى حمله على الفعل **قلت** وهذا الاعتراض ضعيف لان الشبه قد يقوى وقد يضعف ولا يؤثر
الضعيف مثل ما يؤثر القوي والماضي وان اشبه الاسم بذلك فهو شبه ضعيف لا يقتضي اعرابه بخلاف
المضارع فان شبهه قوي فاقتضى الاعراب واما اختصاصه بالفتح فلانه اخف الحركات وهذا اجود من
تعليله بانه لو بني على الكسر او الضم لافضى الى الثقل في المعتلات ولانه في الضم يؤدي الى اللبس بما حذف
منه الضمير كما في قول الشاعر فلو ان الاطبا كان حولي وكان مع الاطباء الشفاه وانما كان
تعليلنا اجود لانه يطرد في الصحيح والمعتل كله وما ذكر هؤلاء فانهم جعلوا الصحيح ملحقا بالمعتل
فقط واما ما ذكروه من حذار اللبس فهو اضعف فانهم قد يغتفرون اللبس مع عدم القراين قليلا مع
واما مع وجود القراين فاكثر من ان يحصى والقرينة في هذا البيت تكون حلية رافعة للبس وهو تقدم
ذكر الجمع واسناد الفعل اليهم فلا تحتاج الى الاحتراز من اللبس مع ذلك قوله الا السكون عند الاعلال
فلما في نحو غزى ورمى قوله ولحوق بعض الضماير قلنا يعني ضمير الرفع المتحرك نحو ضربت وضربنا وضربتما وضربن
وانما وجب سكونه هاهنا لانهم كرهوا توالي اربع حركات لوازم فحركة الفاء لازمة لانه لا يبتدأ
بساكن وحركة العين لان سكونها يؤدي الى التباس الابنية وحركة الضمير لانه اسم على حرف واحد
فاحتاج الى التقوية بالحركة فتعين الاسكان لانه محل التغييرات ولا يحصل بتغييره من الخلل ما يحصل
بتغيير غيره قوله والضم مع واو الضمير قلنا نحو ضربوا ولو قال عن الحركة لما اخره الكان اجود
ليدخل نحو غزوا ورموا واعلم ان قيوده هذه توهم ان ما لحقه الف التثنية منه تفتحه هي
الحركة التي تختص بها الماضي وليس كذلك ولا يصح ان يسمى في حال لحوقها مبنيا على الفتح لان الفتحة هي التي
تستدعيها الالف كما انا لا نسمي غلام في حال الجر مجرورا لفظا لان الكسرة هي التي استدعتها اليا الحركة
الاعراب وهذه تشبهها لاجل شبه المعرب **ومن اصناف الفعل المضارع** وهو ما
يعتقب في صدره الهمزة والنون والتا واليا قلنا انما سمي مضارعا للمضارعة الاسم بها ووجه المضارعة

من حيث انه وقع عامًا وخاصًا كما وقع الاسم كذلك فالعام اذا تجرد عما يخصصه للاستقبال
او للحال والخاص حيث يدخل عليه ما يخصصه لاحد الزمانين واعلم انا نعني بالعموم هنا الاشتراك
بين الحال والاستقبال وسياتي تحقيق ذلك ان شاء الله تعالى قوله وذلك قولك للمخاطب والغايبة تفعل وانا
لو قال او الغايبتين كان اجود قوله وله اذا كان معه غيره واحدًا او جماعة نفعل ولو قال او كان واحدًا
مطاعًا كان اجود قوله ويشترك فيه الحاضر والمستقبل قال ح هذا مذهب الجمهور وقيل انه حقيقة
في الحال مجاز في المستقبل وقيل العكس والصحيح الاول لانه متى اطلق تردد الفهم بين الزمانين وهذا هو
امارة الاشتراك قوله واللام في قولك ان زيدًا ليقوم مخلصة للحال كالسين وسوف للاستقبال قلنا هذا
مذهب الكوفيين اجازه الشيخ ها هنا وسياتي في الجزم ما يدل على ان مذهبه مذهب البصريين وسياتي
الاحتجاج للقولين في موضعه ان شاء الله تعالى قوله وبدخولهما عليه قد ضارع الاسم يعني بدخول السين وسوف
قلنا وذلك لانه يتخصص بهما بعد الشياع فيشبه ما يتعرف بعد التنكير واعلم ان شياعه ليس كشياع
الاسم لان شياعه حصل من قبل الاشتراك وشياع الاسم النكرة حصل من حيث كونه متواطيا اي موضوعا
لواحد من مدلولاته الذي هو في المعنى حقيقة واحدة لا اختلاف فيها واذا خصص المشترك فانما يبين
ما قصد به المتكلم واذا خصص اسم الجنس دل على خلاف ما كان دالا عليه قبل التعريف وهو الواحد
المعين فظهر الفرق بينهما ذكر ما هذا معناه ح فان قلت اذا كان الشبه الحاصل فيه من جهة
الاشتراك والقرينة المخصصة له فالزمكم الماضي فانه كذلك ولم تعربوه وهو قولك نطق فانه
مشترك بين نطق الفكر ونطق الغيب ونطق الاسطار فاذا قلت الى الهلال خلقته لنطق الغيب فصار
كالمضارع في الشياع والتخصيص سواء قلت هذا لازم للنحاة حيث جعلوا الشبه الموجب
لاعرابه حصول الشياع والتخصيص فيه فاشبه بذلك النكرة والمعرفة ولا جواب لهم عنه الا ان
يقولوا ان الوجه الذي اشبه المضارع به الاسم حصول الاشتراك فيه وهذا الوجه مبني على اصلين
احدهما ان الاشتراك مختص بالاسم الثاني انه لم يقع في الفعل مشتركا الا المضارع اما الاصل الاول
وهو ان الاشتراك مختص بالاسم فقد نص عليه بعض محققي النحويين والدليل على صحته ان اللفظ المشترك
هو ما وضع في اصله لحقيقتين مختلفتين من حيث الاختلاف كقرء للطهر والحيض وشفق للحمرة
والبياض وهذا امر لا يحتمله الفعل لانه موضوع للدلالة على الوقوع والاقتران وهو امر لا يصح فيه
التعدد والاختلاف كما ترى بخلاف الاسم فانه موضوع بازاء الذوات وهي محتملة للتعدد والاختلاف
كما لا يخفى ثبت الاصل الاول واما الاصل الثاني وهو انه لم يقع في الفعل مشتركا الا المضارع
فالدليل عليه ان الفعل ليس الا ماضيًا او مضارعًا فالماضي موضوع للدلالة على الوقوع والاقتران
المتقدم ولا يفيد سوى ذلك فبقي المضارع للاشتراك وحصول الاشتراك فيه انه موضوع للدلالة
على وقوعين واقترانين مختلفين لاختلاف زمانيهما ويدل على ذلك ما قدمنا من انه لا يتميز للسامع

احدهما

احدهما الا بقرينة فان قلت ان الزام النحاة وقوع الاشتراك في الماضي من نحو نطق وشبهه باق
قلت ليس ذلك اشتراكا في الفعل انما هو اشتراك في الاسم الذي اشتق منه الفعل وهو النطق وان
اردت ان تصور الاشتراك في الفعل تصورته في الاسم وانما يحصل الشبه بدخول الاشتراك فيما وضع له
وهو الوقوع والاقتران فاما فيما لم يوضع له وهو الدلالة على الحدث فلا لان الذي وضع لذلك هو الاسم
فظهر لك صحة هذه الطريقة وتاملها شافيا قوله فاعرب يعني ان اعراب الفعل انما حصل لاجل الشبه
والا فالقياس الا يعرب لان مقتضي الاعراب هو المعاني المتقدمة وليست مما تعتور الفعل فيكون له
بالاصالة ومذهب الكوفيين ان الفعل يستحقه كاستحقاق الاسم وانه فيه باعتبار معان مختلفة
في نحو يضرب ولم يضرب ولن يضرب فالمعاني مختلفة كما ترى ووضع الاعراب للدلالة عليها وربما ادعوا
انه قد يدل على المعاني المختلفة والصيغة واحدة كما في الاسم في نحو ما احسن زيد وذلك في قولهم
لا تاكل السمك وتشرب اللبن فالرفع معنى غير الجزم والنصب كما سياتي ان شاء الله تعالى
وشبهتهم قوية وربما وافقهم بعض البصريين والجواب ان المعاني المختصة بالفعل هي
النفي والاثبات والاستفهام ونحوها وهي لا تستفاد من حركاته ضرورة بل انما تعتريه من
الحروف الدالة على المعاني ونحوها واما دلالة هذه الحركات في قولهم لا تاكل السمك وتشرب
اللبن فانما هو لاختلاف ما يقدر بعد اللفظ لا للدلالة على المعاني كما حققناه قوله فاعرب بالرفع والنصب
والجزم مكان الجر قلنا انما لم يدخله الجر لانه وضع علما للمضاف اليه والافعال لا تضاف البتة
فان قلت وكذلك الرفع وضع علما للفاعلية والنصب للمفعولية وهما لا يدخلان الافعال قلت
ذلك مسلم الا انه لما استحق الاعراب بالشبه حسن ما يصح دخول عامله عليه وعامل الرفع والنصب
يصح دخوله الفعل اما الرفع فمن جملة عوامله التجرد للاسناد وهو حاصل في الفعل واما النصب
فمن جملة عوامله في الاسم ان المفتوحة وهي مما يدخل على الفعل لفظا وعوامل الجر فلم يدخل شيء منها
على الفعل لاستحالة معانيها فيه فلم يدخله وعوض منه الجزم فصل وهو اذا كان فاعله
ضميرا اثنين او جماعة لحقته معه نون مكسورة بعد الالف مفتوحة مع اختيها قلنا الضمير
في معه عائد الى الضمير من قوله ضمير اثنين ووجه لحوقها انه تعذر اعراب الفعل الذي لحقته
هذه الضماير بالحركات وبالحروف غير النون اما الحركات فلانها تعذر جعلها قبل الضماير
لان الضماير تستدعي حركة قبلها من جنسها وتستلزمها واجتماع الحركتين على الحرف الواحد متعذر
وتعذر جعلها على الضماير لانها غير مستحقة للاعراب ولانها حروف علة فبعضها متحرك والحركة
تثقل على ما كان كذلك او تتعذر واما الحروف غير النون فلان الذي جرى اعرابا من الحروف انما
هي حروف العلة وهي متعذرة لما قلنا في الضماير واما انه لو بقي بلا اعراب والضماير تقي
الفعل خلوا عن الفاعل او تجمع بثقل النطق بها او تتعذر وقد ثبت استحقاق الفعل للاعراب

فوجب ان يؤتى بحرف مناسب لها فجي بالنون لمناسبتها اياها لما فيهما من الغنة واما وجه كسرها وفتحها
فتشبيها بنوني التثنية والجمع في الاسماء **فان قلت** اذا كانت النون اعرابا فهلا اتصلت بالفعل فلم
يفصل بينهما الضمير فان من حق الاعراب ان يقع على آخر الكلمة المعربة لانه حال لها **قلت** لو تقدمت
النون قبل الحرف بطل الوجه الذي لاجله تعذرت حركة الاعراب واذا امكن الاعراب بالحركة بطل
وجه الاتيان بالنون واذا بطل فاما ان يبقيها كان عبثا واما ان يحذفها حصل التعذر فاخرنا
النون لقبولها للتاخير من حيث كونها حرفا مستقلا والفاعل كالجزء من الفعل **قوله** وجعل في حال
النصب كغير المتحرك قلنا بغير المتحرك المجزوم وانما عدل الى هذه العبارة ولم يقل كالمجزوم لينبه على
ان حذف النون للجازم مشبه بحذف الحركة لاجله لان الجازم يحذف حركة الرفع والنون مثلها في كونها
اعرابا فحذفها من المرفوع ولما خففت للجزم لم يبق للنصب شي يخصه فحمل على الجزم لانه اخو الجر فكان في
قوله كغير المتحرك تنبيه على تشبيه الحرف بالحركة في الثبوت والحذف وعلى تعذر علامة النصب حتى حمل على
الجزم **فائدة اختلف النحاة** في ضمير الاثنين وجماعتي الرجال والنسا للغائب فروي عن
الزجاج انها حروف وليست باسما وانما جي بها للدلالة على من هي له كما جي بتا التانيث للدلالة على
تانيث الفاعل وحكم بان الفاعل معها مضمر لان الفعل لا يخلو من فاعل وجي بها لتدل على التثنية والجمع
كما جي بالتا لتدل على التانيث وذكر اكثر النحويين انها ضماير اذا تقدمها ما تعود اليه وحجتهم
انها لو كانت حروفا لم يختلف حالها مع ذكر الفاعل فلا تحذف في نحو قام الزيدان او الزيدون كما لم تحذف
التا في نحو قامت المراة فلما وجب حذفها مع ذكر الفاعل ولم يجب حذف التا علمنا انها ليست كالتا بل
هي ضماير فاعلة الفعل **فصل** واذا اتصلت به نون الجمع المونث رجع مبنيا فلم تعمل فيه العوامل
لفظا قلنا انما رجع مبنيا لانه تعذر اعرابه بالحركات كما تعذر اعراب ما قبله وتعذر بالحروف ايضا اما
بالواو فلئلا يلتبس بالمذكر واما بالنون فلانها اذا اجتمعت هي والضمير لم يخل اما ان يدغم احداها
في الاخرى اذ كان لا يلتبس بنون التاكيد او لا يدغم واجتماع المثلين من غير ادغام مستثقل في كلام العرب
ولا يلجي اليه الا ضرورة وهذا التعليل اجود من قول ح بانه رجع الى البنا لانه زال شبهه بضاربون
لانه مبني على ان يضربون انما اعرب بالحرف لشبهه بضاربون وهي علة ضعيفة والاجود ما قدمنا
وهو ايضا اجود من تعليل سيبويه لبنايه بان يضربن اشبه ضربن فبني قال وقد اعرب الفعل لشبهه
بالاسم فبناوه لشبهه باخيه اولى قلنا يوجب عليه ان يبني يفعلان لشبهه بفعلا فاما ما احتج
به ح عنه من ان يفعلان لم يشبه فعلا لان يفعلان اعرب فضعيف جدا لان لحوق الضمير له كان قبل
الاعراب فوضح لك ان الحق ما اخترناه اولا **نعم** ظاهر كلام الشيخ في اول الفصل التدافع حيث قال
رجع مبنيا وهذا يوذن بان الفعل رجع الى اصله في البنا ومع ذلك لا يكون معربا تقديرا اذ لا وجه
لتكلف التقدير مع كونه رجع الى اصله ثم قال فلم تعمل فيه العوامل لفظا وهذا يوذن بانه معرب تقديرا

ولكن

وليس الامر كذلك بل كلام الشيخ مستقيم ولم يرد بقوله لفظا انه من باب المعرب تقديرا بل من باب
المبني الواقع موقع المعرب فاستحق اعرابا محلا فوزانه وزان اسم الاشارة اذا اعتورته العوامل لا وزان
غلامي ولا فرق بين المضارع الذي رجع مبنيا وبين الماضي في انه لا يستحق الاعراب محلا الا حيث يستحقه
الماضي فلا توهم من كلام الشيخ خلاف ذلك **فان قلت** ان مقتضي الاعراب فيه اذا لحقته النون باق ولحوق
الضمير لا يوجب بناء كما لم يوجب في غيره فهو نظير غلام والنون نظير يا النفس فيحكم عليه بحكمه وهو انه معرب
تقديرا **قلت** ولا سوا فان الاسم يستحق الاعراب بالاصالة والشي لا يخرج عن اصله الا بسبب قوي
واذا تعذر ان يوصل الى المستحق للشي استحقاقا قويا الى ما يستحقه جهدا توجه ان يوصل اليه تقديرا
بخلاف الفعل فاصله البنا وهو دخيل على الاسم في الاعراب فاذا تعذر فيه فهو باق على اصله والشي
يرجع الى اصله بادنى شبهة وتعلة فوضح لك صحة ما حققناه والله الموفق **قوله** ويبني ايضا مع النون
المؤكدة كقولك لا تضربن قلنا والوجه فيه ما قدمنا في نون جماعة النسا من تعذر الحركات والواو

ذكر وجوه اعراب المضارع اعلم ان وجوها هاهنا بمعنى انواع

لانه قال هي الرفع والنصب والجزم **قوله** وليست هذه علامات على معان هنا اشارة الى مذهب
الكوفيين وقد تقدم الكلام فيه **قوله** بل هو فيه من الاسم بمنزلة الالف والنون من الالف في منع الصرف
قلنا الضمير الاول للفعل والثاني للاعراب والتقدير بل الفعل في الاعراب من الاسم بمنزلة الالف والنون
في منعهما الصرف من الالف في الجواز ذمي هنا على حسب مذهبهم في ان اعراب المضارع فرع على اعراب
الاسم قلنا الجواز ذمي على مذهب الكوفيين في اصالة اعراب الفعل **قوله** وما ارتفع به الفعل وانتصب
وانجزم غير ما استوجب به الاعراب قلنا هذه اشارة الى بطلان ما توهمه ثعلب من مذهب سيبويه
من ان العامل في الفعل هو شبه الفعل بالاسم وليس كما زعمه فانه ليس كالاسم في ان عامل الاعراب
فيه هو ما يقوم به المعنى المقتضي للاعراب الا ترى ان الرافع لزيد من قولك قام زيد هو الفعل والفعل
هو الذي يقوم به فاعلية زيد والفاعلية هي المقتضية للرفع وعلى هذا بقية ساير المعربات
من الاسما برفع او نصب او جر اعني ان العامل هو الذي يقوم به المعنى المقتضي للاعراب من فاعلية او
مفعولية او اضافة قال ح في الشرح الاصغر ما معناه ان هذه القاعدة مستمرة في الاسم
وان وقع اختلاف في العامل في بعض الصور فليس لجهله فاني ان العامل هل هو ما ذكرنا او غيره
فان ما ذكرنا مجمع عليه وانما الخلاف في تعيين ما به تقوم المعنى المقتضي فافهم ذلك فاما الفعل فليس
كذلك بل العامل فيه غير ما يقوم به مقتضى اعرابه الا ترى ان المقتضي لاعرابه شبه الاسم والعامل
فيه لن واخواتها وليست هي التي يقوم بها الشبه وانما الذي يقوم به الشبه هو حروف المضارعة
لانها التي دخله الاشتراك بدخولها وكذلك الرفع والجزم فافهم هذه النكتة الملخصة **قوله** وهذا بيان

ذلك قلنا هذه اشارة الى قوله عن ما استوجب به الاعراب علامة للمعنى الى اخره وقوله ذلك
اشارة الى قوله وليست هذه باعلام على معان الى اخره يعني ان كون العامل هاهنا غير المقتضي للاعراب
بيان ان الاعراب في الفعل ليس بازاء معان اوجب دخوله اذ لو كان بازاء معان لوجب ان يكون
العامل فيه ما يقوم به تلك المعاني كما في الاسماء وانما وجب ذلك في الاسماء لان الاعراب علامة للمعنى
فلا يحسن المجيء به الا بعد تقوم ذلك المعنى واذا تقوم شيء لم يحسن ان يجعل المؤثر فيه غير ما قوم لنا مقتضيه
فتفهم هذه فانه قاعدة حسنة **قوله المرفوع** هو في الارتفاع بعامل معنوي نظير المبتدأ وخبره
قلنا اختلف الناس في العامل هاهنا على ثلاثة اقوال الاول انه حرف المضارعة ووجهه انه الذي
اشبه به الاسم والشبه هو المقتضي للاعراب القول الثاني انه معنوي واختلف هولاء في تعيينه
فالذي عليه عامة البصريين انه وقوعه موقع الاسم كما ذكر الشيخ في قوله وذلك المعنى هو وقوعه بحيث
يصح وقوع الاسم كقولك زيد يضرب رفعته لان ما بعد المبتدأ من مظان صحة وقوع الاسماء يعني
ان من حق الخبر ان يكون اسما في الاصل لان اصله الافراد عند البصريين فلما وقع الفعل موقعه
رفع ومظان جمع مظنة والمظنة موضع الظن ولما فرغ الشيخ من هذه استلزم سؤالا يحتاج
الى جواب وهو ان يقال سلمنا انه في زيد يضرب واقع موقع الاسم فصحيح بكونه عن اوقع موقعه وهو
في قولنا يضرب زيد فان هذا لم يقع موقع الاسم ولهذا لم يحكموا عليه بانه معرب المحل كما حكموا
في الواقع خبرا فاجاب بما معناه انا انما نعني بالمعنى وقوع الفعل بحيث يصح وقوع الاسم او في الموضع
الذي يختص بالاسم وهذا واقع بحيث يصح وقوع الاسم لان من ابتدأ كلاما مستقلا الى النطق عن الصمت
لم يلزمه ان يكون كلمة تفوه بها اسما او فعلا بل يبتدئ كلامه موضع خيرة في اي قبيل شاء يعني
انه له ان يختار الاسم وله ان يختار الفعل فاذا اختار الفعل فقد وقع في الموضع الذي يصح وقوع الاسم
فيه هذا محصول كلام البصريين ثم لما فرغ من ذلك استلزم سؤالا آخر وهو ان يقال انا نرى الفعل
وقع بحيث لا يصح وقوع الاسم وذلك في نحو كاد زيد يقوم واخواتها من افعال المقاربة فانه ملتزم في
خبرها ان يكون فعلا ولا يصح اسما ومع ذلك فهو مرفوع فاجاب بالفصل الثاني وهما ادى قولهم
كاد زيد يقوم الى اخره وقوله فيه عدل عن الاسم الى الفعل لغرض قلنا ذلك الغرض ان هذه الافعال
لما كانت لمقاربة حصول الشيء والاخذ فيه جعل ذلك الشيء بلفظ الفعل توفية لمعناها كما ان عسى
لما كان معناها الرجاء والمرجو مستقبل لزم مع خبرها وهو المرجو لفظ أن توفية للاستقبال
وسيأتي هذه في موضعه ان شاء الله تعالى **وربما ورد** عليهم سؤال فقيل اذا وقع موقع الاسم
فهلا اعرب بما يستحقه الاسم فيكون منصوبا في نحو كان زيد يضحك لانه واقع موقع المنصوب فاجابوا
بان المؤثر في الرفع امر متحد موجود في هذه الصورة ونحوها وهو وقوعه موقع الاسم وهاهو قائم

هاهنا واذا كان

هاهنا واذا كان متحدا لم يختلف لان اختلاف الاعراب فرع على اختلاف العامل فافهم ذلك **والذي**
عليه ابن مالك والكوفيين ان ذلك المعنى هو التجرد عن العوامل اللفظية من ناصب وجازم وتركه
اقرب وعليه اعتمد فاما ما اختاره عامة البصريين فالذي احوجهم اليه مع ما فيه من
التعسف الفرار من ان يجعلوا المؤثر امرا نفيا لان النفي لا يؤثر له وهذا امر وان لزم في المؤثر
الحقيقية فانه لا يلزم في غير الحقيقية لان الذي يحكم بانه عامل من الالفاظ ليس بمؤثر حقيقة سواء كان
امرا اثباتيا ام نفيا وانما هو علامة لنوع من الاعراب مخصوص والعلامة يصح كونها نفيا وكونها
اثباتيا الا انه مهما امكن جعله اثباتيا الا على وجه غير مطرد كان اجود لانه شبيه بالمؤثر ولذلك جعلناه
في المبتدأ امرا اثباتيا بخلاف ما ذكروه هاهنا فانه مع تعسفه غير مطرد الا ترى انه مرفوع في نحو
هلا يقوم والتجرد صحيح انه الحق ما اخترناه وهو واقع بحيث لا يصح وقوع الاسم لان هذه الحروف
مختصة بالفعل ولا يجدون ملجأ عن هذا القدح فصح ان الحق ما اخترناه واعتمده هذان الشيخان ابن مالك
وح **فان قلت** فلم خصوا العامل المعنوي بعمل الرفع دون اللفظي وهو ان ولن واخواتها **قلت**
لما كان عمل المعنى في الاسماء الرفع كما تقدم في المبتدأ لم يزوا عنه العزيمة في الفعل رعاية لحقه
في تبقيه مقتضاه واما ما اختاره الكسائي من اعمال حروف المضارعة فباطل من حيث انها قد صارت
كالجزء من الفعل وجزء الشيء لا يؤثر فيه ولانه يلزمه ان يستلزم الفعل الرفع مهما دخلت عليه لوجودها
وليس كذلك **المنصوب** ـــــ **انتصابه بأن واخواتها كقولك**
ارجو ان يغفر الله لي ولن ابرح الارض وجئت كي تعطيني واذا اكرمك قلنا اختلف النحاة في هذه
الاربعة فالذي عليه الشيخ انها اخوة ومختلفة ليس بعضها فرع بعض مستوية الاقدام في نصب الفعل
بنفسها وعلى ذلك عامة البصريين والذي عليه الخليل ومن تابعه ان الاصل فيها أن وان البقية في عملها
متفرعة عنها فاما لن فاصلها لا أن خففت حتى صارت لن واما اذن فاصلها اذ أن خففت
ايضا واما كي فالحقها بما يعمل بتقدير أن ولا ناصب عندهم الا أن ظاهرة او مقدرة وفي
كي خلاف آخر وهو انها عند الاكثر انما تنصب بنفسها اذا دخلت عليها اللام فاما اذا لم تدخل
عليها فان دخلت على ما في نحو كيمه فحرف جر وان لم تدخل ودخلت على الفعل احتمل ان تكون الجارة
فتنصب بتقدير أن وان تكون المصدرية فتنصب بنفسها واما الشيخ وابن الحاجب ومن تابعهما فقطعوا
بانها المصدرية ولم يحكما بالاحتمال وان وافقوهم على انها في كيمه حرف جر والمختار لدينا هو القول
الاول وهو انها ناصبة بنفسها وان كي مصدرية مع ما وغيرها والدليل على ان هذا هو الصحيح ان
ما ذكروه في لن واذن من التركيب غير صحيح لانهم لو صح هذا التقدير موضعها لم يفد فائدتها
في اكثر المواضع واما كي فانما حمل الاكثر على ما ذكروه من التفصيل انها اذا لم تدخل عليها اللام وقد

ان جارة في نحو كيمه واذا كانت جارة لم يصح دخولها على الفعل الا بتقدير ان فاما اذا دخلت عليها
اللام تعينت مصدريته لان حرف الجر لا يدخل على حرف الجر الا في الضرورة كقول الشاعر ۞
فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا شفاء ۞ وقد نطق التنزيل بدخوله عليها فدل على مصدريتها
وما ذكروه من مجيئها جارة لا يتضمن دليلا لهم لانها لم تثبت جارة الا في كيمه على احتمال ظاهر وهو
انه يحتمل انها الناصبة داخلة على فعل مقدر بعدها ومه منصوبة بالفعل المقدر وذلك انه اذا
قال القايل اقوم كي تقوم فسمعه المخاطب والتبس عليه ما بعد كي قال كيمه اي كي تفعل ماذا وهو
مذهب الكوفيين في كيمه ولا يرد هذا بان تقدير الفعل قبل ما يخرجها عن التصدير وحروف الاستفهام
لازمة للتصدير لانا نقول انما جاء به على سبيل الحكاية بتقديره قولك كي اخرني ما بعده فما باقية
على التصدير كما ترى واذا عرفت ذلك فاعلم ان الشيخ لم يستوف الكلام على هذه الاربعة وهي تفتقر الى
الكلام في موضعين احدهما في وجه عملها والثاني في احكام تتبع كل واحد منها **اما الموضع الاول**
وجه عملها اما ان فلانها اشبهت ان الخفيفة من الثقيلة من جهة اللفظ والمعنى
اما اللفظ فواضح واما المعنى فلانها مصدرية مثلها فعملت عملها والثاني وانما اختص عملها بالفعل
لانها من خواصه من حيث ان وضعها لنقله من الحال الى الاستقبال ومن الفعلية المحضة الى تصييره
بمنزلة المصدر وذلك معلوم من وضعها اعني وضعها للاستقبال كما علم من وضع السين وسوف
الا انها قد تجرد عن ذلك حيث تدخل على الماضي فيفيد المصدرية فقط فلم تعد مع السين وسوف
في الحروف واما الثلاثة الاخر فلشبهها بان من حيث انها نقلت الفعل نقلين كما في ان فانها نقلته
من الحال الى الاستقبال ولا يحتاج ذلك الى الدليل لانه علم من وضعها كما علم من السين وسوف
ونقلته ايضا من صريح الفعلية الى المصدرية فاما لن فنقلته من الحال الى الاستقبال
ومن الاثبات الى النفي واما اذن فنقلته ايضا من الحال الى الاستقبال والى تقديره جوابا وجزا
بعد ان لم يكن كذلك واما كي فنقلته ايضا من الحال الى الاستقبال والى كونه علة بعد ان لم يكن
كذلك وحملوا على لن واذن لشبهها من حيث انها مصدرية ذكره ابن مالك **واما الموضع الثاني**
وهي في احكام كل واحد منها اما ان فلها احكام الاول انها مشتركة اللفظ فتحتاج
الى التمييز من شبهها وذلك انها تقع مخففة من الثقيلة ومفسرة وزايدة ومصدرية ولكل واحد
من الثلاثة المتقدمة ضابط نذكره ان شاء الله تعالى فيعلم ان ما عداها هي المصدرية اما المخففة
فلا تقع الا بعد العلم او ما هو في حكمه من ظن او حسبان نحو علمت ان لا يقوم وحسبوا
ان لا تكون فتنة وانما لم يصح وقوع المصدرية بعد ذلك اما العلم فلان متعلقه متحقق فحسن
ارادفه بما يؤيد تحققه وانما يؤيد المؤكدة دون المصدرية وغيرها واما الظن والحسبان

فالوجهان

فالوجهان بالنظر الى غلبة العلم او الظن فيه واما المفسرة فتمتاز بانها لا تقع الا بعد
جملة فيها معنى القول لا القول الصريح وذلك نحو وناديناه ان يا ابراهيم واوحى ربك الى النحل ان اتخذي
ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم واياكم ان اتقوا الله ولقد ارسلنا نوحا الى قومه
ان انذر قومك وانطلق الملأ منهم ان امشوا لان القول مقدر بعد الانطلاق ومنه امرتك ان قم
ونحو ذلك مما قد دخل في العقود واما الزايدة فهي ما لا يصلح غيرها مكانها من اخواتها ذكر هذا القيد
ابن مالك نحو فلما ان جاء البشير فانها لا تصح المصدرية ولا المخففة ولا المفسرة وذلك واضح واذا انحصرت
هذه الاقسام فما عداها مصدرية **الحكم الثاني** ان فيها لغتين الاولى [illegible] انها في لغة [illegible] قد
يرفع ما بعدها تشبيها بما المصدرية قال شاعرهم ۞ اذا كان امر الناس عند عجوزهم فلا بد ان يلقون كل ثبور ۞
وقال اخر ۞ ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تخبرا احدا ۞ **قلت** وهذا عندي
من الضرورات التي لا يقاس عليها في سعة الكلام لانه لو لم يات بالنون انكسر البيت وقد قدمنا انه
لا يحسن الاستشهاد على صحة شيء في سعة الكلام ببيت لو لم يثبت ذلك الشيء انكسر لجواز ان يكون في البيت
ضرورة فالاجود الاستشهاد على هذه اللغة بقراءة مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم
وبقول الشاعر ۞ اذا مت فادفني الى جنب كرمة تروي عظامي في الممات عروقها ۞
۞ ولا تدفنني في الفلاة فانني اخاف اذا ما مت الا اذوقها ۞
برفع اذوقها **الثانية** حكاها بعض الكوفيين وهو جواز الجزم بها واستشهد بقول الشاعر
اذا ما غدونا قال ولدان قومنا تعالوا الى ان ياتنا الصيد نحطب ۞ **الحكم الثالث** ان الواقعة
بعد العلم غير الصحيح لا ينصب بها وذلك كما تقول لمن استشارك هل يقوم او يقعد ما ارى الا ان
يقعد وما علمت الا ان يقوم قال سيبويه لانه كلام خرج مخرج الاشارة وقد تنصب بعد العلم الخالص
دليله كقراءة من قرا افلا يرون ان لا يرجع اليهم بالنصب وقول الشاعر ۞ نرضى عن الله ان الناس قد علموا
ان لا يدانينا من خلقه بشر ۞ **الحكم الرابع** ان ما المصدرية قد تنصب حملا على ان وعلى ذلك روي قوله صلعم
كما تكونوا يولى عليكم وهو بعيد **الحكم الخامس** انه لا يجوز اعمالها محذوفة عند البصريين كما لا يجوز ان
يعمل المصدر محذوفا وكما لا يجوز ان تعمل ما اشبهها مع الحذف فهذه اولى وجوزه الكوفيون وعليه
قول المتنبي ولكونها مع الفعل بمنزلة الموصول لم يجز ان يتقدم معمولها عليها
فلا تقول اريد زيدا ان اضرب كما لا يجوز جاني زيدا الذي ضرب بمعنى الذي ضرب زيدا وكما لا يجوز الفصل
بين حروف الكلمة الواحدة لا يجوز الفصل بينها وبين الفعل ومعموله **فان قلت** اذا كانت
مع الفعل في حكم المصدر فهلا اقتصر على المصدر دونها لانه اخصر **قلت** لمجيئها فائدتان لا يحصلان
بالمصدر احداهما تعين الزمان الثانية تمييز الفاعل من المفعول لكون المصدر فانه في اضافته
الى الاسم يلتبس هل الى الفاعل ام الى المفعول حيث يحذف احدهما واما لن فلها حكم واحد وهو انها

لما سد النفي كقوله تعالى لن تراني وخالف في ذلك اكثر نحاة البصرة واما اذن فلها حالة تعمل
فيها وحالة يلغى فيها وحالة يجوز فيها الامران اما الحالة التي تعمل فيها فلها ست شرائط الاولى ان تكون
مصدرة لان المصدرة حطته القوة الثانية ان تكون الفعل مستقبلا لانها لا تعمل في الحال لان نفاه
على الحالية يبطل شبهها بان ولذلك تقول لمن يحدثك اذن اظنك صادقا بالرفع الثالثة ان تكون
جوابا وجزاء لانها موصوفة بهما الرابعة ان لا يقع بعدها اسم كقوله قوم اذا استشهدوا فزعهم ورعي
واضلهم اذن اصلي لانها من عوامل الافعال لا من عوامل الاسما الخامسة ان لا يكون ما بعدها
معتمدا على ما قبلها ليحرج بذلك عن ان تكون حشوا فلو اعتمد على مبتدا كقولك زيد اذن يقوم او على
جواب شرط كقولك ان تاتني اذن آتك او على جواب قسم كقولك والله اذن لا افعل وليس كرمي اذن لا اكرمك
ومنه قول كثير لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها وجب الغاوها فاللام
في لئن موطية القسم فلزم ان يكون لا اقيلها جوابا له لانه السابق فوجب الغاوها لمصيرها حشوا **فان قلت**
هلا جاز اعمال المتوسطة كما جاز اعمال ظننت متوسطا **قلت** ان تعلق عوامل الاسما معنوي
للدلالة على معان تقتضيها العوامل بخلاف عوامل الافعال فان تعلقها بها لفظي لعدم دلالتها على معان
تقتضيها العوامل كما مر تحقيقه فلضعف التعلق اللفظي اذن بطل العمل باعتماد ما بعدها على ما
قبلها ولقوة التعلق المعنوي في باب ظننت لم يبطل عملها بالكلية فاما قول الشاعر
لا تتركني فيهم شطيرا اني اذن اهلك او اطيرا فيتأول بان خبر ان محذوف والتقدير اني لا اطيق ذلك او اهلك
او اطيرا والحمل على الشذوذ اجود الشريطة السادسة ان لا يفصل بينها وبين معمولها بغير القسم
والدعا او النداء كقولك لمن قال ازورك اذن يعند ذلك اكرمك لان الفاصل عند ذلك يضعفها فيبطل
العمل فاما الفصل بالقسم كقولك اذن والله اخرج اليك وبالدعاء نحو اذن احسن الله جزاك اجازيك
وبالنداء كقولك اذن يا فلان اكافيك فانه لا يبطل عملها لان هذه الاعتراضات تشدد الكلام وتوكده
فلا يعتد بالفصل بها الا ترى ان القسم فصل به بين المضاف والمضاف اليه كقول بعض العرب هذا
غلام والله زيد باضافة الغلام الى زيد ولم يعتد باعتراض القسم حكاه الكسائي وحكى ايضا عن
العرب اشتريته بوالله الف درهم وسمع ابو عبيدة من يقول ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها
واذا اعتبرت ذلك هذه الاشيا المعترضة بمعمولاتها فاعتبارها في اذن اولى لعدم امتزاجها
فهذه جملة شرائط عملها فاذا اجتمعت وجب اعمالها وزعم عيسى بن عمر انه سمع من العرب من يلغيها
متصدرة وذكر ابن مالك انه حكى سيبويه عن بعضهم الغاها مع استيفا الشروط وليس ببعيد لانه
قد حكى الغا حسبت متصدرة مع انها اقوى منها واما الحالة التي يلغى فيها فحيث تختل هذه الشروط كلها
واما الحالة التي يجوز الامران فيها فان تتقدم عليها واو العطف او فاوه ومثاله قول القائل انا ازورك
واذن احسن اليك والالغا هو القوى وهو الشائع في التنزيل قال تعالى ام لهم نصيب من الملك

فاذن

فاذن لا يؤتون الناس نقيرا قال ابن فلاح وما علمت احدا قراه بالنصب واما قوله واذن
لا يلبثون خلفك الا قليلا فالجمهور على الرفع في قراة ابن مسعود فاذن لا يلبثوا بالنصب وهي قراة ابي
ووجه الرفع ان العطف على الجملة الصغرى التي هي خبر المبتدا فلما ركبتها في الخبر صار ما بعدها
معتمدا على المبتدا فاشبهت الحشو ووجه النصب حيث يلاتي ان يقدر العطف على الجملة الكبرى فتكون
جملة مستقلة كالواقعة اول الكلام لعطفها على اوله وقد يجوز فيما بعدها اذا كانت مع العطف
الحكم ايضا مع الرفع والنصب وذلك نحو ان يأتيك واذن اكرمك فالرفع على تقدير حينئذ يعتمد
ما بعدها عليه التقدير وانا اذن اكرمك والنصب على انها جملة مستقلة معطوفة على الجملة الراسية
فلم تقع حشوا والجزم على الغائها وعطف ما بعدها على جواب الشرط واما كي فلها احكام اربعة
الاول قد يلحقها ما مع دخولها على الفعل فيجوز الغاوها لاجل الفصل واظهار ان معها لضعفها
عن كونها مصدرية بالفاصل فالاول كقول الشاعر اذا انت لم تنفع فضر فانما يرجى الفتى كيما يضر وينفع
والثاني كقول الشاعر فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا وقد تاول
الاول ابو الفتح بان جعل ما اسما موصولة ويضر وينفع صلتها وكي بمعنى لام الجر بعد تقديره للذي يضر
وينفع والعائد محذوف اي فيه وان لم يذكر العائد وتاول الثاني ابن مالك انها ايضا بمعنى اللام ولم يذكر
ما حكم ما والاصوب انها تكون زائدة الحكم الثاني انها قد تبرز معها ان مع تمحضها للمصدرية
بدخول اللام عليها كقول الشاعر اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع وفيه
توجيهان احدهما ان تكون كي فيه مصدرية دخلت على مصدرية كما دخل حرف الجر على حرف كما قدمنا
وهذا على اصلنا من انها مصدرية مطلقا واما على اصل الاكثر فالاحسن لهم ان يقدروها حرفا
دخل عليه حرف جر ليكون مطابقا لما قدروه الحكم الثالث انه متى وليها اسم او فعل ماض او
مضارع مرفوع علم انها كيف حذفت فاوها نص عليه ابن مالك ومن ذلك قول الشاعر
كي تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجا تضطرم اي كيف تجنحون الحكم الرابع ان
كما قد يكف بها وتنصب حكاه ابو علي وانشد وطرفك اما جيتنا فاصرفنه كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر
واما غير ابي علي فيحمله على انها فيه مصدرية وقد قدمنا انها تحمل على ان لكن المعنى الى ما ذكر ابو علي
اقرب ومن هذا قوله له تطلموا الناس كما لا تظلموا واما قول العرب انتظرني كما اتيك من دون
نصب وقول الشاعر لا تشتم الناس كما لا تشتم بالرفع وقول الاخر
قلت لشيبان ادن من لقائه كما تغدي القوم من شوائه فعلى ثلثة اوجه احدها التحليل
وهو ان ما كفت الكاف فدخلت على الفعل كربما الثاني ان ما مصدرية فتكون مصدرا بمعنى
الوقت كخفوق النجم الثالث انها تفيد التشبيه **فصل** وتنتصب بان مضمرة بعد خمسة احرف
حتى واللام واو بمعنى الى وواو الجمع والفا في جواب الاشيا الستة الى اخر الفصل قلنا اللام

ذلك اختلاف واختلفت حكايته خلافهم فحكى الشيخ ما ذكره من نصب هذه كلها بتقدير أن
عن البصريين وحكى عن الكوفيين أنها ناصبة بنفسها وحكى غيره عن الفراء عن الكوفيين أن النصب
عندهم بعد الفاء والواو على المخالفة وعن الجرمي من البصريين أنهما ناصبتان بأنفسهما واحتج البصريون
لقولهم أما حتى واللام فلأنهما حرفا جر ومعناهما هاهنا حيث جرّا فلم يجز أن تعملا نصبا
مع بقائهما على المعنى الذي جرّا لأجله وإذا بقيا على عمل الجر وجب أن يقدر ناصب للفعل عنهما
وأن يقدر بما دخلا عليه اسما لاختصاصهما به وذلك إنما يحصل بتقدير حرف مصدري وما ثم
حرف مصدري يحصل به الوفاء بالغرض إلا أن لأنا لا نجد حرفا مصدريا سوى كي وإلا ما وأنّ
مشددة ومخففة وكي على الخلاف فأما ما فليست مما ينصب ظاهرة فتنصب مقدرة وأما
أنّ المشددة فهي من خواص الأسماء أيضا وأما كي فواضح على من لم يقل بمصدريتها وأما من قال
بذلك فلأن تقديرها يفسد المعنى مع حتى حيث تقول أسير حتى تغيب الشمس ونحوه وأما مع اللام
فلأن أن قد ظهرت معها فلم يحسن العدول في الإضمار عما قد ظهر فتعينت أن **فإن قلت**
إذا كان هذان الحرفان داخلين في التحقيق على الاسم لا على الفعل فهلا شاركتهما سائر حروف الجر
في ذلك كما شاركتهما في الدخول على أن ظاهرة مجرورات حلق بأن تكون مني فاذن على أن تكون مني
لا نعرض من أن تكون مني كما جاز لأن تكون مني الاهما الفرق **قلت** الوجه في اختصاصهما
بذلك من بينها انتظامهما معنى كي وكي حرف مصدري ينتصب الفعل بنفسه فأعطيا قسطا من حظها بأن
جعلا في الصورة مثلها في ولايته الفعل من دون واسطة وأما لام الجحود فحملت على لام كي لأنها على لفظها
وهي كل لام أتت لتأكيد النفي بعد كان نحو وما كان الله ليعذبهم ونص بعض النحويين على أنها متعلقة بمحذوف
لو وقع خبرا لكان وهذا التعليل ضعيف لأنها جاءت زائدة لتأكيد النفي نظيرتها الباء في ما زيد بقائم وقد
ذكر النحويون أن مثل ذلك لا يحتاج إلى متعلق لزيادته **نعم** وأقول لا بد من تقدير الفعل لتلك العلة
بل لأن اللام مع الفعل بمنزلة المصدر لاستلزامه أن المصدرية والمصدر لا يحمل خبرا لكان إذ
يصير التقدير وما كان الله تعذيبهم ولا خفاء في بطلان هذه الجملة فوجب أن يقدر فعل بعد اللام
لا قبله لئلا يخرج عن كونه موكدا للنفي فيكون التقدير وما كان الله ليريد تعذيبهم فحذف لما دام الموجود
مقامه وأما الفاء والواو فقالوا لأنهما حرفا عطف مشتركان بين الاسم والفعل فعلم أنهما لم
يعملا في الفعل بأنفسهما إذ لا اختصاص لهما به والحروف لا تعمل إلا باختصاص فعلم أن الناصب للفعل
بعدهما إنما هو أن لتعذر تقدير غيرها من النواصب بنفسها لما تحتمل من المعنى بذلك أما لن فلأن
المعنى يأباها لأنه على الإثبات وأما كي فلا تقرن معها لا تكون مقدرتها أخرى وذلك لأنه يؤدي
إلى عطف العلة على المعلل وذلك يعود على إزادة التعليل بالعطف حيث تكون حروف العطف فاصلة
بينهما وأما إذن فتقديرها محتمل مع الفاء حيث المعنى إلا أنها تكون حشوا كما تقدم فيبطل

عملها

عملها وذلك أن الكلام في معنى الشرط والجزاء مع الفاء وهي إذا توسطت بينهما صارت حشوا كما
قدمنا وأما مع الواو فيتعذر لأن المعنى معها على الجمعية فإذا قلت قم وأقوم فالمعنى ليجتمع القيامان
لا أن الغرض أن قيامي مسبب عن قيامك وإذن تفيد السببية فيختل المعنى فتعينت أن هاهنا **فإن قلت**
فما وجه اشتراطهم مجيء الفاء والواو بعد الأشياء الستة **قلت** لأنها التي تلجئ معها إلى تقدير أن بعد
الفاء والواو وذلك لأنهما لا يستقيمان عاطفين عليها من دون تقدير أن لأن ما قبلها إنشاء محض وما
بعدهما خبر محض ولا يصح عطف معنى الخبر على معنى الإنشاء لأنهما متباينان من حيث أن الخبر حكم وليس الإنشاء
كذلك وإذا تعذر ذلك وجب أن يحملها على وجه يصح به عطف بعضها على بعض فيقدر الأول مصدرا والثاني
كذلك فيكون تقدير قم فأقوم ليكن منك قيام فقيام مني والثاني لا يصح تقديره مصدرا إلا بحرف مصدري
فقدرت أن لتعذر سائر المصدريات لما تقدم **فإن قلت** فالأول قد قدر مصدرا من دون حرف
مصدري فهلا قدر الثاني مثله فيكون التقدير ليكن منك قيام فليكن قيام مني **قلت** أن الفعل الأول
لم يقدر مصدرا إلا بتقدير أن أيضا لأن تصيير الفعل مصدرا إلا بحرف مصدري وتقديره ليكن أن تقوم
فأن أقوم لكن تسوهل في العبارة وإذا التزم ذلك في الأول فالثاني أحرى فإذا عرفت ذلك فاعلم
على أن الملجئ إلى تقدير أن بعد الفاء إنما هو مجيئها بعد الأشياء الستة فقط إذ لو أتت بعد خبر لم يحتج إلى
ذلك وكان من باب عطف الجملة الفعلية المحضة على مثلها **فإن قلت** وما الجاء إلى الحكم عليها
بأنها العاطفة فيحتاجوا إلى هذا التكلف وهلا جعلتموها حرفا مختصا بالفعل لهذا المعنى ناصبا
بنفسه **قلت** إنهم لما قدروا هذا التقدير لأنهم فهموا من قولهم قم فأقوم أنه قصد فيه الترتيب
والتعقيب فحكموا بأنها العاطفة فاحتاجوا إلى هذا التكلف وقدروا العطف على وجه يصح **فإن قلت**
وما الجاهم إلى هذه التقادير وهلا منعوا دخول الفاء وأغناهم عن ذلك أن يقولوا قم أقم أو ليكن منك
قيام فقيام مني فيسلموا من هذه التعسفات **قلت** أحوجهم إلى ذلك أنهم قصدوا طلب الفعلين
معا على وجه الاختصار وليس في قولك قم أقم طلب للفعلين معا من مخاطبك ومن نفسك وإنما تضمن طلب
الأول فقط ألا ترى أن تقديره قم إن تقم أقم فالطلب إنما هو للأول كما ترى بخلاف قولك قم فأقوم فمعناه
ليكن قيام منك فقيام مني فالطلب متعلق بهما جميعا ولا شك أن قم فأقوم أخصر من ليكن قيام منك فقيام مني
فلم يستغنوا عنها بالصورتين للترجيح كونه وهذا مما يدلك على مقاصدهم للمحاسن **فإن قلت** فالجحد ليس
بطلب بل خبر محض فما أحوج معه إلى هذه التقادير **قلت** ذكر النحويون أنه شبه بالنهي لاشتراكهما
في عدمية الفعل ولهذا كان قليلا من سماع أنه قد ورد النصب بها مع الإثبات أجري في قول الشاعر
سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحا وهذا أولى لأجل الشبه **فإن قلت** فما وجه
اشتراط السببية مع ذلك فإنه نص على اشتراطها **قلت** لأن الأول لو لم يكن سببا للثاني لم يكن
لطلب مقارنته للثاني وتعقبه بعده وجه بل يكون الجمع بينهما في الطلب عبثا وذلك يظهر مع التأمل

بوجب النسبيه لذلك هذا الكلام مختص بالفا واما الواو في الاسيله عليها كالفا في الجواب واحد
الا ان المقصود بها الجمعيه فلتقدير الاجوبه بحسبها واما افعله تقدير ان معها انها بمعنى الى كما
ذهب اليه بعضهم فهي حرف جر تحكمها حكم حتى واللام او بمعنى الا كما ذهب اليه سيبويه والاستثنا
ايضا مختصه بالاسم فوجب تقدير عامل في الفعل غيرها قال ابن فلاح وهي على ضربين احدهما ان
تكون عاطفه للفظ على لفظ فيكون لاحد الشيئين على قاعدتها في العطف وهذه ليست ناصبه ومثالها
قوله تعالى تقاتلونهم او يسلمون فيمن لم ينصب والثاني ان يكون ما قبلها كالعام في الزمن او الفعل
بعدها كالمخرج من عمومه لكونه مطلوبا للمتكلم كقولك لالزمنك او تعطيني حقي ولاضربنه او
يستقيم وهذا يصح فيه التقدير ان اعني الا والى ومثله قول الشاعر ☙ شعر
فقلت له لا تبك عينك انما ☙ نحاول ملكا او نموت فنعذرا ☙ فانه يصح فيه التقدير ان وقد تعين
للمعنى الثاني كقوله ☙ اقيم على قبر بكا الشيث بارض ☙ طوال الليالي او يجيب صداكا ☙ فلا يصح تقديره
بمعنى الا ان فصل ولقولك ما تاتينا فتحدثنا معنيان احدهما ما تاتينا فكيف تحدثنا والاخر ما تاتينا
ابدا الا لم تحدثنا قلنا هذا كما ذكر الا ان الاول جار على قياس اخواته في ان الاول سبب والثاني مسبب
فكانه قال لم يكن سبب لحدث فيكون والثاني على خلافه لانه لم يسق الا مغاقبه الحدث للمجي فاما انه نفى
المجي راسا كما في الاول فلا وهذا مشكل لانا بينا ان السببيه شرط في النصب والسببيه في الظاهر
ها هنا منتفيه وقد تاوله ابن فلاح بان النفي متوجه الى هيئة اجتماع السبب والمسبب وهي
معاقبه السبب للمسبب واذا توجه النفي الى معاقبه السبب للمسبب سقى المسبب لا نتفا صفته
وهي معاقبته لسببه وثبت السبب لم يثبت المسبب وهذا التاويل ضعيف لان محصوله انه جعل النفي
متوجها الى المعاقبه وهذا يوهم جواز حصول الحدث غير معاقب لكن ذلك الا ترى ان الشيخ قال لا حدث
ومعنى اللفظ ايضا يابا ه قلت والوجه عندي في هذه الصوره وامثالها ان النفي متوجه
الى جعل الاتيان سببا للحدث ولها نظاير كثيره يظهر فيها هذا الذي ذكرت منها ان تقول ما
تغضبنا فتعيذنا وما تعصي فتزهب وما تسرق فتخاف وما تنهى فتزدجر فانه لم يقصد في هذه
الصور مجرد نفي المعاقبه كما لا يخفى وانما اراد في ما جمعنا ما تغضبنا فتحمل الاعصاب سالله
وكذلك سايرها فتحصل فيه السببيه من هذا الوجه كما ترى وهذا نوافق تفسير سيبويه الذي حكاه
الشيخ في قوله ابهمكا تيان لكثر ولا حدث قال ح ما معناه ان هذا التفسير ليس يطرد في جميع صور
هذه المسله الا ترى انه قد ورد في الحديث عن رسول الله صلعم لا يموت لاحدكم ثلثه من الولد فتمسه النار
الا تحله القسم فان هذا لا يمكن حمله على المعنى الاول الذي قال فيه فكيف تحدثنا فتعين المعنى الثاني
وهو لا يستقيم ان فسر بما ذكره سيبويه اذ يصير المعنى موت ثلثه من الولد واقع كثيرا لكن لم يعقبه
مس النار ولكن ذلك بل المقصود ان المس لا يقع مع موت ثلثه مطلقا وهذا عندي على راي من شرط
السنه

السنه بمنزله والحق بالمجاز فاسترخام لكن المسترطح وقد قال ولو قلت في ما باسا فتحدثنا هذا
المفسر استفهام وهذا ينقض عليه الاشتراط فافهم ذلك فصل ويمتنع اظهار ان مع هذه الاحرف
الا اللام اذا كانت لام كي فان الاظهار معها جايز قلنا في هذا الفصل ثلثه اسيله لم جاز في هذه
الاحرف المخصوصه ان يضمر معها ان دون ساير اخواتها من حروف العطف والجر ولم وجب الاضمار فيما
في غير لام كي ثم لم جاز في لام كي الاظهار ثم لم وجب في اللام مع لا ابرازها ثم هل النصب بان المضمره ام بهذه
قد نابت عنها في العمل والجواب اما عن الاول فالحروف التي قدرت معها ان لا يخرج عن نوعين
حروف جر او حروف عطف فمن حروف الجر حتى واللام وقد قدمنا الوجه فيهما ومن حروف العطف
الواو والفا واو وانما اختصت هذه من بينها بذلك ولم يسمع ذلك في ساير ها اما الفا والواو فلانهما لم
يثبت لهما ذلك في الاغلب الا بعد الاشيا الثمانيه وبقيه الحروف لا يصح ان ترد بعد تلك الاشيا عاطفه
على غيرها مع ابراز ان فضلا عن اضمارها وذلك لانه لا يحصل بها من الغرض كما يحصل بها وذلك يظهر
ان اتقنت ما قدمته لك في الفا والواو من الاسيله والاجوبه وانا اشير الى طرف منه نعم قد قدمنا
ان الغرض معنى الفا في نحو قم فاقوم التنبيه على طلب الفعل باخصر لفظ وانت لو قلت قم بل اقوم لم يكن التعلق
تقدير ان في الفعلين وجه اما الاول فلانه مغلوط به لانك اضربت عنه وذلك يكشف عن كونك لم تكن
حين نرد بالمطلوب مريدا للعطف عليه بما هو في تاويل المصدر واذا لم ترد ذلك حين تبتدي به لم
يصح من بعد ويبطل ان يقدر ها مع الاول يبطل تقديرها مع الثاني لان تقديرها معه فرع على ذلك
ثم لو سلمنا صحه ذلك فاحضر منه ان يقال قم بل اقم وعلى هذا فقس ساير ها وتدبر هذه القاعده فانها
مبنيه على اصل اكيد واما او فلانها اما بمعنى الى او بمعنى الا وكل واحد مختص بالاسم كما قدمنا تحقيقه
فاذا اتى بعدها فعل وجب تقدير ما يصيرمعه في معنى الاسم وغيرها من حروف العطف ليس مختصا
بالاسم فلا يحتاج الى هذا التقدير واما الجواب عن وجوب الحذف فيما عدا لام كي اما الواو والفا فقال
خ ما معناه انهما كثرتا في الاستعمال مع ظهور تقديران فلم يكن لابرازها وجه وقال الخوارزمي ما معناه
ان ان لو برزت ظهر في اللفظ عطف صريح الاسم على صريح الفعل وهو مستنكر واما حتى ولام الجحود فطرد
خ علته فيهما ولم يعللهما الخوارزمي ولعله يقول بانهما حملتا على اخواتهما التي اضمر معها ان لانها
بان واحد واما لم جاز مع لام كي فقال ح فرقا بينها وبين لام الجحود وخصت هذه بالظهور معها
لانها التي وجب معها كما سياتي وقال الخوارزمي لانها حرف جر مختص بالاسم فاختير الاظهار ان تقويه
للاسميه وهذا ينتقض عليه بحتى ولام الجحود والصحيح قول ح واما لم وجب ابرازها مع لا في اللام
فكراهه دخول حرف على حرف وانما جاز دخوله على ان وما المصدريتين نحو افعل لما فعلت اي لاجل
فعلك ولان فعلت لانها مع الفعل بمنزله الاسم بخلاف حرف النفي فايده لام الجحود لا تاتي الا بعد
كان ماضيه اللفظ لا مضارعته لا مع ساير اخواتها فلا يقول ما يكون زيد ليقوم ولا ما اصبح ليقوم

قال بعض النحويين توجيه ذلك ما معناه ان العرض تأكيد النفي ماضيا ومستقبلا ومفصحا ومبينا
وعلى اى وجه وذلك يحصل الامكان المناسبة اللفظ **قلت** وهذا واضح لمن يحمل غير تضيعه بابتد
الفكر واما الحواب عن اى كاتن فهو ان العمل لان المقيد لتصريحهم بانها مقدرة معها اذ لو كانت
ناسبة عنها لم يكن لتقديرها وجه **فصل** وليس يحتم ان ينتصب الفعل في هذه المواضع بل للعدول به الى
غير ذلك من معنى وجهه في الاعراب مساغ قلنا يعني بالمواضع ما بعد هذه الاحرف الخمسة الا اللام
فانه لا يأتي بعدها الا المنصوب ولذا لم يذكرها في التمثيل **قوله** من معنى وجهه فيه نسختان احداهما
اضافة معنى الى وجهه ومعناه بل للعدول بالفعل الى غير المعنى الذي له في النصب مساغ وذلك الغير
معنى وجهه من الاعراب غير وجهه النصب وهو معنى وجهه الرفع الثانية تنوين معنى وعطف وجهه
عليه مفتوحة الواو ومكسورة الجيم ومعناه ان للعدول الى معنى غير ذلك المعنى ووجهه من الاعراب
غير تلك الجهة مساغ والمعنيان متقاربان **قوله** ولهذا قد يتعين في حتى حالتان هو في احداهما مستقبل او في حكم
المستقبل فينتصب قلنا شرط النواصب كلها ان يكون الفعل مستقبلا والا لم ينتصب اما المصدرات
بان فلا يحتاج لها الى تعليل لان تقديرها ان يعني واما النواصب بنفسها فلانها كلها موضوعة بانزا
معان لا تعقل الا في المستقبل فاذا استعملت مع غيره استعملت على خلاف وضعها فيبطل عملها او لم يكن
ذلك الا مع اذن فانك تقول لمن يحدثك اذن اظنك صادقا تعني في الحال **قوله** او في حكم المستقبل قلنا
هو ما كان محكيا كقولك كنت سرت حتى ادخلها حاكيا له مستقبلا كذا الدخول وفسره الشيخ حيث قال او
كان منقضيا الا انه في حكم المستقبل من حيث انه في وقت وجود المشير المفعول من اجله كان مترقبا
الضمير في انه عائد على الدخول واما المفعول صفة الشيء يعني الذي فعل لاجل الدخول واورد عليه
اعتراضا معناه ان كلامه يوهم ان من حق الدخول في هذه الصورة اعني كنت سرت حتى ادخلها ان يكون
الدخول منقضيا قال وليس كذلك فانه يصح ان لا يكون منقضيا وذلك بان يكون السير من اجل الدخول ثم
بدا له فترك المشير فله في الحال عوض لك ان تقول كنت سرت حتى ادخلها اى كنت فعلت السير لاجل
الدخول وهذا يصح وان لم يتم الدخول **قلت وانا اظن ان الشيخ لحظ الكناية حيث جعل**
حتى بمعنى الى لا بمعنى كي واذا لحظها فلا بد من الانقضاء كما ذكره لانك اذا قلت كنت سرت حتى ادخل البلد جاعلا
لحتى بمعنى الى ان كنت مخبرا عن وقوع الفعل وغايته والغاية لا بد وان ينتهي اليها الفعل متصلا وقد
نص على ذلك الرماني فكما لا يصح ان تقول كنت سرت الى ان ادخلها ولم تدخلها كذلك ها هنا لكن كان يحسن
من الشيخ ان ينبه على انه لا يلزم الانقضاء في المحكي اذا كانت بمعنى كي بل يصح مع عدمه كما الحصه ح ومنه
مرض حتى لا يرجونه يعني من الحال المحقق وانما وجب كونه حالا لانه لو قدر مستقبلا فسد المعنى لان القصد
الاخبار بعظمة المرض وهو لا يحصل الا اذا بلغ الرجاء حال الاخبار لا اذا كان الانتفاء مستقبلا
وكذلك سرت الامل حتى يجي البعير يجر بطنه لان القصد تعظيم الشرب الذي اوجبه جر البطن كما اوجب

عظم المرض بانتفاء الرجاء واما فضله لانه قد استعمل في العرب فكانه قال ومنه قول العرب كذا وكذا
قوله او انتفاء الا انك تحكي الحال قلنا لا بد في هذا من النفي **قوله** وقرى قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول
الرسول منصوبا ومرفوعا قلنا اما النصب فكانه لا يستقبل قول الرسول عليه السلام حال الزلزال واما
الرفع فاخبار بوقوع القول لكن على وجه حكاية حال وقوعه فانت مخبر عن زلزالهم ووقوع قول الرسول عنه
وهذه حاله في حكاية الحال ايما حالة في هذا الباب **فان قلت** اذا كان القصد في الآية الاخبار
بعظم الزلزال فكيف جاز فيه النصب وهلا كان مثل مرض حتى لا يرجونه فيما ذكرت فيه **قلت** ان الاخبار
بعظم الزلزلة حاصل في كلا الوجهين اما مع الرفع فجلي لان تقديره وزلزلوا حتى قال الرسول لكن حكى الحال
واما مع النصب حتى ترقبوا قول الرسول متى نصر الله لان المترقب مظنون الحصول والرسول لا يقول ذلك
الا عن امر عظيم لان فيه استبطاء النصر وظنهم انه سيقوله في استعظام الزلزلة كما لو قاله فظهر الفرق
بين الآية والكلمة ومرض حتى لا يرجونه **فان قلت** ان هذا يؤدي الى تدافع المعنيين في قصة واحدة لانه مع
الرفع اخبر عن زلزالهم لغايته قول الرسول ومع النصب يكون مخبرا عن زلزالهم لغاية الترقب **قلت** لا تدافع
لانه وضع القول مكان الترقب فكانه حتى ترقبوا قول الرسول فقال وهذا يشهد بان غاية الزلزال القول
وهذا مبني على انه لا بد في حكاية المستقبل في مثل هذه الصورة من ان يكون منقضيا وفي كلام ح وابن الحاج
ما يوهم انه لا يشترط وليس كذلك وبيانه انك اذا قلت كنت سرت امس حتى ادخل البلد بالنصب فقد
اخبرت عن وقوع الفعل وعن غايته الا انك حكيت حاله الاستقبال فاذا لم تكن غايته الدخول كان
كذبا الا انك لو قلت وانت في حال السير سرت حتى ادخلها حاكيا بمعنى الى ان لا بمعنى كي كان كذبا لانك
اخبرت بوقوع الفعل وغايته وانما يصح ان تقول اسير حتى ادخلها لانك لم تحكم بوقوع الفعل وانما معناه
الاخبار عن تلك عازم على فعل غايته الدخول وهذا المعنى لا يستقيم في الحكاية فهو واضح لمن جال
في ميدانه جواد الفكر **قوله** وتقول كان سيري حتى ادخلها بالنصب ليس الا قلنا لان كان ناقصة وافتقرت
الى خبر ولا خبر في اللفظ الا حتى ادخلها فوجب ان يكون بمعنى الى ان او بمعنى كي لتتم الفائدة اذ لو كانت
حرف ابتداء كان معنى الكلام كان سيري انا الآن داخلها وهذا لا يستقيم كما ترى لان الابتدائية لا ترتبط
ما بعدها بما قبلها ولهذا ارتبطت السببية بين ما بعدها وما قبلها والا لم يصح دخولها بين اللفظين
ولان الرافعة عاطفة ومع ذلك لا تستقيم جرا **قوله** فان زدت امس وعلقته بكان او قلت سيرا
متعبا واردت كان التامة جاز فيه الوجهان قلنا اما الاول فلحصول الخبر غيرها واما
الثالث فلان التامة تستغني عن الخبر وقول الشيخ وعلقته بكان فيه تسامح لانه لا يتعلق
بها بل بمحذوف انما اراد بتعلقه بها كونه خبرا لها **فان قلت** اذا كانت الابتدائية لا ترتبط
بين الجملتين لزم ان لا يصح الرفع ها هنا ايضا اذ يصير التقدير كان سيري امس انا الآن داخلها وكذلك
سايرتها ولا رابط لما بعدها بما قبلها كما ترى **قلت** ان الابتدائية هي العاطفة في التحقيق واذا رفعت

في هذه المواضع حتى عاطفة وقد تمت الجملة قبلها فيكون التقدير كان شيء واقفا امش
وادخلها والعطف يصح ولولم تتم تات بحتى كان عطفا على الجملة قبل تمامها ومن ثم صح الرفع
في هذه الاشيا ولم يصح من جهة المعنى دونها وهذا معنى كلام الخوارزمي قوله ويقول اشربت حتى يدخلها بالنصب
واتيهم شيا حتى يدخلها بالنصب والرفع قلنا انما لم يجز الرفع في الاول لان من حق الرافعة ان
يكون ما قبلها سببا لما بعدها انما جات لانه لما كان ما بعدها جملة مستقلة احتاجوا
الى رابطة بينها وبين ما قبلها فالتزموا السببية لذلك الغرض حملا على الناصبة فلا يلتزم فيها
ذلك لانها حيث لا تفيد النسبة تكون جارة بمعنى الى وما دخلت عليه تعلق بالعامل المعمول واذا
كان ذلك ملزوما لم يصح الرفع في نحو اشربت حتى يدخلها لانه يكون الشرب مشكوكا فيه والمسبب مقطوعا
به وهذا متناقض وذلك لان التقدير اشربت حتى انت الان داخلها وكيف تتميم هذا مع عدم القطع
على الشرب نعم يستقيم الرفع في هذه الصورة على وجه اخر وهو ان يكون استفهاما عن هيئة
المشي اي ركوبا ام مشيا على القدم ويكون معنى اسرت امشيت في سيرك حتى انت داخلها وذلك لانك
قد قطعت على السير وانما سالت عن هيئته وهذا هو الوجه في جواز الرفع في ايهم سار حتى يدخلها
اعني القطع على السير ولم يحصل الشك الذي تعين فاعله **اللغة** يجيء التعبير بجر بطنه لثقلها
باجماع المتاخرين **فصل** ويقرى قوله تعالى تقاتلونهم او يسلمون بالنصب على اضمار ان والرفع على الاشتراك
بين يسلمون وبين تقاتلونهم او على الابتدا كانه قيل او هم يسلمون فالنصب على الشواذ ومعنى بالاشتراك
ان يكون او عاطفة للفعل على الفعل من دون تقدير كانه قال يحصل احد الامرين اما الحكم او الاسلام مبهما اي يحتمل
احد الامرين قوله على الابتدا اصطلح الشارحون في تفسيره فقال اما يعني على انه كلام مستانف لا
انه يعني انه بعد المبتدا في هذا الوجه بل لا تقدير لانه لا يعطف الاسمية على الفعلية قال واما
تمثيله بقوله او هم يسلمون فاما هو ايضاح لقطع الجملة عما قبلها لا انه مقدر الفعلية واما الخوارزمي
فمفهومه انه لا بد في هذا الوجه من تقدير جملة اسمية لا قال في هذه الاية واذا رفعت فعلى ان او العاطفة
ثم هذه الجملة المعطوفة اما ان يكون ظاهرها فعلية او اسمية ويكون المبتدا محذوفا فان قدر
او هم يسلمون فكلام جار انها في ذلك الوجه الاول لمعطوفة على الصغرى انه بمنزلة
عطف المفرد على المفرد وعلى الوجه الثاني معطوفة على الجملة الكبرى مثل ولها اعني ستدعون وما بعده
فكانه قال ستدعون او هم يسلمون ولا يدعون وهو في كلام الخوارزمي ففي الوجهين معطوفة على
الجملة الصغرى وهي تقاتلونهم لانه اورد على نفسه كيف يصح عطف الاسمية على الفعلية واجاب
بان جملة اسمية محضة المعنى الفعلية قال فصار المعنى اوله تقاتلونهم لانهم يسلمون **قلت**
وعلى هذه الاية الكريمة سوالان السوال الاول هو ان يقال ان معنى او في النصب والرفع متباينان وذلك
ان معنى او في النصب الى ان فالتقدير تقاتلونهم الى ان يسلموا وهذا يدل على انه وقع القتال والمعنى في

الرفع

على وقوع احد الشيئين القتال او الاسلام دونه وهذا يقتضي القطع بوقوعه والاية واردة على
معنى واحد فكيف يكون التوفيق بينهما بان يحمل على معنى الا دون الى وقد نص ابن مالك على انها قد تقع بمعنى
الا دون الى كقولك لاقتلنه او يسلم فلا يستقيم هاهنا الا معنى الا وقد ذكر ابن فلاح انه يجوز كونها
بمعنى الى لينتهي شيء لما دبت الى هذا الاشكال وفي كشف المشكل انها بمعنى الا السوال الثاني يرد
على الرفع بالمعنى الثاني وهو الاستيناف وهو ان يقال لا استيناف لا يخلو اما ان يكون بجملة فعلية
كما ذكره او اسمية كما ذكره الخوارزمي وعلى كلا الوجهين يقال هل الجملة معطوفة على الجملة الكبرى
وهي ستدعون لزم ان يكون الاخبار في الاية بانه واقع اما الدعا او الاسلام وهذا ينافي معنى التشريك
لانه حينئذ قد قطع على الدعا ونفى التردد بين القتال والاسلام فقط لان التقدير ستدعون الى قوم يحصل
منكم قتال لهم او يحصل منهم اسلام وان قيل تقاتلونهم وهذا واضح وان كان معطوفا على الجملة الصغرى وهي
تقاتلونهم لم يصح لانه يلزم ان يكون صفة كمعطوفة ويصير صفة فيقتضي معنى الاستيناف وبذلك
على ذلك انا قد قدمنا ان ابن يعيش وغيره اعترض الشيخ في ما اجرى عامله على شريطة التفسير حيث
مثل استوا الرفع والنصب بقوله زيد قام وعمرا اكرمته بالنظر الى العطف على الجملة الصغرى او الكبرى
فقالوا ان العطف على الصغرى متعذر من حيث انه يكون معطوفا على قام وقام خبر عن زيد والخبر به
بالمعطوف عن زيد غير ممكن لعدم ما يعود منه اليه وزيفوا ذلك التمثيل ولو صح العطف على معنى
الاستيناف لم يكن للاعتراض وجه لانه يكون عطفه على الصغرى مستقيما نعم مفهوم كلام الطاهر
في شرح الجمل وكلام ابن مالك في ذلك الموضع ان المثال مستقيم وانه مستانف ليس مرادا التشريك في
الخبرية وهو على هذا يستقيم هاهنا ان يكون معطوفا على تقاتلونهم ويكون مستانفا وحاصل
الخلاف بين ابن يعيش ومن تبعه من الشيخ ومن وافقهم عائد الى انه هل يصح ان ياتي بعد خبر المبتدا او صفة
الموصوف ونحوها معطوف يريد عطفه عليها ولا تشاركها في الخبرية والوصفية ام لا يصح والى ابن يعيش
تبعه وهم يجوزونه وعسى الله عز وجل يجعل ادراك حقيقة الصحيح لذلك كليله الا من نور الله عين بصيرته
قلت واما اختار ما ذهب اليه ابن يعيش واصحابه والحجة لنا على الخصوم ان نقول انتم لا
تخالفوننا في ان معنى الواو واخواتها الجمع بين الشيئين في الحكم واذا صح ذلك فمتى قلنا زيد قام
ويقعد عمرو وقصدنا العطف على قام فقط فهل اشترك هو ويقعد في جميع الاحكام لزم ان يكون
خبرا مثله وذلك لا يصح لعدم العائد اما اشتركا في مجرد كون مضمونهما حصل فهذا يؤول الى ان حرف
العطف جمع بين مضمون هذه الجملة ومضمون هذه الجملة في الحكم بالوقوع وانما يؤول اليه لان
الحكم بالوقوع انما يكون بانتسابها مسند ومسند اليه واذا كان كذلك لم يحصل مضمون الجملة الاولى
الا بعد ذكر المفسر للضمير والا لم يستقم الحكم على مضمونها بالوقوع فحتى لم يشاركه غيره له واذا
لم يستقم المضمون الا به لزم ان تكون الثانية معطوفة على الجملة بكمالها ولم يصح عطفها على احد

الجرس كما قد حققته فصح ما ذهبنا اليه والحمد لله **فان قلت** وكذلك اذا قلت زيد قام
وقعد عاطفا على قام وحده فانه لا يتم العطف الا بعد تمام مضمون قام الاول وهو لا يتم الا بذكر زيد
فيلزم الا يتجه العطف على الخبر وحده **قلت** اما حكمنا بانه معطوف على الخبر لانه مشارك له في كونه خبرا
عن زيد فصار بمنزلة المفرد كما في الاول ومسندا الى ما اسند اليه الاول ولم يقصد به مجرد تشريكه
للاول في الحكم بوقوع مضمونه فقط اذ لا يلزم ما ذكرت **فائدة** اعلم انه حكي في كشف المشكل في رفع
قوله تعالى او يسلمون هذين الوجهين الا على وجه الابحر كما فعل الشيخ بل حكى التشريك لكثير من النحويين والاستيناف
للكسائي وغيره والتدافع الذي اوردناه انما يرد على التحقيق كما علمت الا ان كلا من الفريقين قائل بوجه فلئن
يرد على كل على انفراده اذ نظر المعنى على قوله واخذ له مطردا الا انه يلزم القائل بالاستيناف مدافعة قراءة
النصب كما قدمنا تحقيقه **قوله** ويقول هو فاتلي او افتدي به منه وان شئت ابتدأته على او انا افتدي
منه قلنا لا يستقيم في رفعه التشريك كما يستقيم في الآية فالحق لانه عطف باعتبار تشريك في الاعراب
وليس هاهنا قبل او افتدي ما يصلح ان يكون افتدي مشتركا معه في الاعراب لان قبله اسم ولا مشاركة
بين الاسماء والافعال في العوامل فلم يبق الا التقدير الثاني وهو الاستيناف فالاولى تمثيله بانا ايضا
ليتضح فاما الآية المتقدمة والبيت الذي انشده بعد هذا المثال فيستقيم في الرفع فيهما الوجهان
لان قبل الفعل المعطوف فيهما فعل مضارع مرفوع فجاز التشريك معه **فان قلت** لا وجه لما
ذكره فان الفعل قد شارك الاسم في العامل نصوا عليه في قوله تعالى ولئن يروا الى الطير فوقهم صافات
ويقبضن فعطفه على صافات وهما حالان العامل فيهما جميعا يروا **قلت** لم يرد انه لا يشارك
الاسم مشاركة الفعل الثاني لا لفظا ولا تقديرا وانما اراد انه لا يشارك الاسم في اعرابه لفظا والمقصود
بالتشريك في الآية مشاركة الفعل الثاني للاول في رفعه جميعا بحرف العطف وكذلك في بيت الشعر حيث
قال نحاول ملكا او نموت فنعذرا فيشترك نموت ونحاول في الرفع بالتجرد مستقيم بواسطة حرف العطف وليس
كون الرفع للفعل يثبت ولو لم يحصل حرف العطف بالذي ينقض رفعه بالعطف والا لزم في عطف جر المبني
على مثله ونحو ذلك فاذا تقررت هذه القاعدة وضح لك انه لا يستقيم في المثال التشريك كما ذكره في
اللمعة كان تحير ابو امرئ القيس قد تولى بني اسد فعسفهم فثاروا عليه فقتلوه فخرج امرئ القيس
المقيم يستمده وقبل البيت بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه وايقن انا لاحقان بقيصرا وصاحبه
هنا فيما زعموا هو عمرو بن قميئة وعنى بالدرب الدرب المضيق من مضائق الروم **فصل** ويجوز
في قوله تعالى ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وانتم ان يكون تكتموا منصوبا ومجزوما قلنا
النصب على ان الواو في قوله تعالى للناصبة والجزم على العطف اعني عطف الفعل على الفعل وتشريكهما
في الجازم فالحق ولا يستقيم ان يقال هو عطف جملة على جملة مشركة ولا منقطعة عنها اما التشريك
فغير مستقيم لان الرافع للفاعل الاول غير الرافع للفاعل الثاني فكيف يستقيم التشريك والعامل متعدد

مختلف

بلغ

مختلف ولا يستقيم ان يكون منقطعة لانه لا وجه للجزم حينئذ فلم يبق الا العطف المذكور بعينه
قلت وهو محتاج الى الكشف وكشفه ان مثال العطف نوعان عطف يقتضي التشريك في الحكم وهذا
لا يحصل الا بعطف مفرد على مفرد والعامل فيهما واحد نحو قام زيد وعمرو فتشرك بين زيد وعمرو في الحكم
عليهما بالقيام والمنسوب اليهما فعل واحد وهذا هو الذي اراد ح بقوله فكيف يستقيم التشريك والعامل متعدد
مختلف فمفهومه ان التشريك لا يصح مع اختلاف العامل وذلك لا يستقيم في الآية والنوع الثاني عطف
لا يوجب التشريك في الحكم وانما يقتضي الجمع بين الحكمين في الوقوع والاتفاق نحو قام وقعد او لم يقم ويقعد وهذا
مستقيم في الآية الكريمة لا الاول ولا يصح العطف هنا على وجه الاستيناف لان ذلك يمنع الجزم وهو الذي
اراد ح بقوله ولا يستقيم ان يكون منقطعة لانه لا وجه للجزم حينئذ فهذا هو الذي اراده والله اعلم
ثم انه استشهد على الجزم بما لا يحتمل سواه من قول الشاعر شعر
ولا تشتم المولى وتبلغ اذاته ه وانما لم يحتمل النصب على الجمعية لان النهي عن الجمع بين الشتم وتبليغ الاذى
ليس مقصود الشاعر وانما مقصوده لا تشتمه ولا تبلغه اذى من اذاه **نعم** لا مانع من النهي عن الجمع
الا انه ليس فيه من كمال الحث على المروءة والحلم ما في المعنى الاول لانه بالنهي عن الجمع يكون مضربا عن فعل كل
من الفعلين على انفراده غير ناه عنهما بل يفهم منه اباحتهما وان كان اضعف المفهومات بخلاف النهي عن الجميع
كل واحد على انفراده فقد تضمن النهي عنهما مجتمعين ومفترقين فحسن واما كونه لا يحتمل الرفع فواضح
لانه اما على الحالية فيلزم منه ما لزم من النصب واما على الاستيناف فاشنع لفظا ومعنى **فان قلت**
اذا كان هذا هو معنى الآية في حال الجزم لزم التدافع فيهما وذلك انه في النصب انما نهي عن الجمع بين لبس الحق
بالباطل وكتم الحق وفي الجزم نهي عن كل منهما على انفراده مع كون الخطاب بالآية الكريمة لقوم معينين في مقام
واحد فكيف يكون نهيا عن الجمع بعين ما هو نهي به عن المفرد **قلت** كلا انما يلزم ما ذكرت لو حكمنا
على ان الآية جامعة للمعنيين ولم نحكم بذلك وانما حكمنا على انها تحتمل كل واحد منهما على انفراده **قوله**
وتقول زرني وازورك بالنصب تعني لتجتمع الزيارتان قلنا الواو فيه الجامعة فالحق وقع في المفصل
بنصب لعين من لتجتمع الزيارتان وهو غلط لان معناه التفسير لزرني وازورك وذلك لا يستقيم مع النصب
لانه يكون معناه التعليل وهو نقيض التفسير ح كقول ربيعة بن جشم فقلت ادعي وادعو ان اندى البيت قلنا
جاء به مثالا للنصب الذي لا يجوز معه الجزم والرفع لانه طالب فيه ان يكون الصوت نديا مرتفعا وانما
يحصل باجتماع صوتي الداعيين وذلك يستلزم كون الواو جامعة فسقط ما سواها **قوله** وبالرفع
تعني زيارتك علي على كل حال فلتكن منك زيارة كقولهم دعني ولا اعود قلنا في المثال لا في البيت اعلم
ان فهم هذا المعنى من هذا اللفظ يحتاج الى نظر وتامل لانه ليس بظاهر منه ونحن نبين من اين تطرق
اليه الاشكال اعلم ان ~~فهم هذا المعنى من هذا اللفظ~~ تفسير الشيخ عبر عنها بقوله من جهتين احدهما
انه لم يبق كل لفظ مكانه ووقع تفسيره عليه الا ترى انه قال تعني ان زيارتك علي على كل حال وهذا التفسير

لقوله واذوزك ثم قال فليكن منك زيارة وهو تفسير لقوله زرني فجعل المعطوف معطوفا عليه والمعطوف عليه معطوفا وكان الترتيب مع وجود الفا ان تقول ليكن منك زيارة فزيارتك علي على كل حال لا يحمد الثاني اما اتى في التفسير بالفا التي تتضمن معنى السببية فقال فزيارتك علي وهذا يوهم ان كون زيارته عليه على كل حال سببا في طلب زيارته نظيره ان تقول انا محسن اليك فاحسن الي فانه لا ريب في كون الاحسان الاول سببا في طلب الثاني وهذا بعيد عن معنى المسالة الذي تصدى لتفسيره واذا تقرر لك ما ان دخله الاشكال في تفسيره المطابق انه تقول معناه ليكن منك زيارة فزيارتك علي على كل حال وهذا مطابق لقوله زرني واذوزك في الترتيب وعدم السببية **فان قلت** انه لا يفهم من قولك ازورك ما يفهم من قولك زيارتك علي على كل حال وذلك ان هذا يقتضي الدوام ومجرد الفعل لا يقتضي ذلك الا ترى انك لو قلت قم واقوم لم يستقم ان يكون معنى واقوم تكرار القيام بل يكفي مرة **قلت** لم يقصد الشيخ بقوله على كل حال معنى الدوام وانما اراد ايضاح كون زيارته ليست مسببة عن زيارة صاحبه ولا واقفة عليها فتحقيق قوله على كل حال وان لم تقع منك زيارة فانا عازم على زيارتك وهذا لا يقتضي الدوام بل اقرب الى اقتضا الوحدة ~~وان لم تقع~~ فهو نظير قولك قم واقوم بالرفع سوا لان معناه قم وانا عازم على القيام على كل حال اي سوا قمت ام لم تقم لا انه يريد التكرار كما زعمت واعلم ان عطف قوله واذوزك عطفا استينا ولا عطف تشريك وقع لم يقصد الانشا وبعدت الجامعة فيلزم النصب **فيجا للرفع بنظر** زعم انه اوضح فقال كقولهم دعني ولا اعود وليس بواضح الا من جهة انه يتعذر فيه النصب والجزم اما النصب فيفسد المعنى لانه يصير المعنى ليجتمع تركك لي وتركي لما تنهاني عنه ولبس في ذلك اشعار بترك المنهي عنه في المستقبل ومقصود المؤدب الترك في الحال والمآل ولا يطابق هذا الكلام مقامه واما الجزم فلانه ان جزم عطفا كان فاسدا لان الاول مبني والثاني معرب وان جزم بلا على انها للنهي ولم يكن جملة نهيية معطوفة على جملة امرية فكانه قال دعني ثم شرع في جملة اخرى بالنهي لنفسه عن العود كان فاسدا ايضا من جهة المعنى لانه لا فائدة تحته طائلة وذلك ان مقتضى الاخبار طلب ان يدعوه الى ترك التاديب والاخبار بانه لا يعود الى ترك التاديب من نهيه لنفسه من دون اشعار بانه بسبب التاديب واذا بطل تعين الرفع على الاستيناف **فان قلت** ان رفعه على الاستيناف يؤول الى معنى الجزم لانه يكون بمعنى ليكن منك تركي وانا اترك ما اديتني لاجله على كل حال اي سوا تركتني ام لا وهذا هو معنى الجزم بعينه لانه نهي بعينه من دون نظر الى التاديب **قلت** هو وان آل اليه من جهة انه يشعر بعدم العود وهو غرض المؤدب فانه لا يؤول اليه ولا يغني عنه من جهة اخرى وذلك ان في الاخبار اشعارا بان عدم العود نشا عنه عزم المؤدب على التاديب ولكن قد عزم على انه لا يعود وان لم يقع التاديب وعلى الجملة فان هذا المعنى ماخوذ من هذه العبارة حسنا الا ترى انك تاتي الى الطفل في زمان التوديب على ما استقبحته منه فيقول لك ما معناه اعف عني هذه

دُمَا

ومابقيت اعود لهذه الفعلة فانا نقطع على انه لم يجعل عدم العود موقوفا على ترك التاديب وانه لا يعني فان اديتني عدت لذلك ويوضح لك ان التشبيه في هذين المثالين غير مقصود به اعني شبيه الشرط والجزا وان كانت تمازج بال السامع عند النطق بهما ان معنى الجزا في الامر والنهي انما يستقيم بشرط تقدير ان الشرطية معه صرح بذلك ابن مالك تصريحا وهو مفهوم كلام النحاة وانت لو ذهبت تقديرها في هذين المثالين لم يستقم اجراسه لانه يكون لفظه المقدر زرني ان تزرني وازورك وكذلك دعني ان تدعني ولا اعود وهذا لا تتم كلاما كما ترى وقد لخصت لك هذه المسالة حتى تجردت عن اللبس والاشكال الذي لم يكد يندفع الا بما فعلت من التطويل قوله وان اردت الامر ادخلت عليه اللام فقلت ولازورك لانه لا محل لان تقول زرني وازورك لان الاول موقوف قلنا يعني ان الاول مبني كما هو راي البصريين وحرف العطف لا يشرك في البنا **فان قلت** فاجعله معطوفا على المحل كما في قولك جاءني هذا وزيد فان زيدا معطوف على محل هذا **قلت** قد اورد هذا ~~خ~~ وطول في الجواب ولا معنى لايراده ها هنا لانه لا يتوهم متوهم ان محل زرني الجزم على معنى انه لو لم يعرض كونه امرا كان مجزوما فان هذا لا يخطر توهمه على بال فيحتاج الى ايراده والجواب عنه والذي ذكره في الجواب عنه ما معناه انه انما يحكم باعراب المحل على ما ثبت له الاعراب في الاصل ومنعه مانع عارض كما في الاسما واما فعل الامر فلا اعراب له البتة لا اصلا ولا فرعا فلا يستقيم تقدير الاعراب فيه **قلت** وهذا الجواب يوهم انه لو قدر فيه الاعراب لم يكن الا الجزم لان ظاهر كلامه ان السؤال مستقيم وانه لم يمنع من تقدير الجزم الا كون الفعل مبنيا وليس كذلك فانا لو قدرنا للفعل اعرابا لم يكن الا الرفع لانه حسبئذ مجرد عن مقتضى النصب والجزم وهذه حال تستحق الرفع فيها **فان قلت** فهل تحكم بالاعراب محلا على الافعال المعربة التي عرض لها البنا مثل لم يضربن ولن يخرجن كما تحكم به في الاسما **قلت** في ذلك خلاف للنحاة فقيل لا يحكم به لانه في بنائه رجع الى الاصل وهو البنا فلا حاجة الى تقدير عارض فيه بعد ان قد زال المانع وقيل بل يحكم به لان الشي الذي اعرب من اجله قائم وهو شبهه بالاسم واعلم ان اصل الكوفيين اعني كون فعل الامر للمخاطب معربا مجزوما يقتضيهم ان يجوزوا زرني وازورك بالعطف اللهم الا ان يقولوا ان الجازم للاول هو اللام المحذوفة وحذفها يضعفها عن ان تتعدى تاثيرها الى المعطوف الا ان هذا الجواب يقتضيهم ان يحكموا بان العامل في التابع هو العامل في المتبوع قوله وذكر سيبويه في قول كعب الغنوي وما انا للشي الذي ليس نافعي ويغضب منه صاحبي بقوول ~~م~~ الرفع والنصب قلنا اما الرفع فبالعطف على جملة الصلة اعني ليس وما في حيزها ويكون الموصول موصولا بجملتين جملة منفية وجملة مثبتة ولا بعد في ذلك كعكسه الا ترى انه لو قال وما انا للشي الذي يغضب منه صاحبي ليس بنافعي بقوول توضح العطف استقام واداضح هذا ولا بعد في عكسه واما النصب فظاهر كلام الشيخ انه بالواو الجامعة لانه في سياق الكلام عليها ومفهوم الخوارزمي انها العاطفة لانه قال فيه النصب باضمار ان وعادته في كتابه تسمية الجامعة واو الصرف

ايضا جاءت واذا جاءت الى العاطفة قال ما صار الا ان وامام فنذكر ان ظاهر كلام الشيخ انها الجامعة كما
ذكرنا واعترضه وقال لا يستقيم هنا الجامعة وتلخيص نظره دقيقا وهو ان الواو الجامعة لا تنصب الا بعد
احد الاشيا الستة المتقدم ذكرها وليس منها في هذا الا النفي الا انه لا يمكن ان تجعل جامعة بين ما بعدها
وبين المنفي لان ذلك يفسد المعنى على ما نبينه وجملة الامر ان في البيت موضع نفي احدهما ما وما نفته
ولا يستقيم ان يجمع بينه وبين المنفي بها وهو قوله يقوول لانه متعلق بالشي لعود الضمير منه اليه وعلى الجملة
فامتناعه واضح وانما الذي يحتمل ان يجمع بينه وبين المنفي بليس وهو في التحقيق مفسد للمعنى لانه يصير معناه وما
انا للشي الذي لا ينفعني ولا بغض صاحبي يقوول فيفهم منه حينئذ ان ما جمع بين نفعه وبغض صاحبه
فهو يقوله وليس ذلك مقصده وانما يعني الذي يجمع بين عدم النفع وحصول بغض الصاحب **فان قلت**
انه يستقيم الجمع بينه وبين المنفي بليس لكن على غير هذا التقدير الذي ذكرت وهو ان تقول في تقديره وما انا
انا للشي الذي يجمع بين عدم نفعي وحصول بغض صاحبي يقوول وهذا مستقيم كما ترى **قلت** ان
هذا الذي صورت انما هو جمع بين ما بعدها وبين مجموع المنفي والنافي لا بينه وبين المنفي فقط والمعطوف
على المنفي والنافي ليس معطوفا على منفي بل على مثبت في التحقيق لانه اثبات نفي فافهم ذلك الا ترى
انك لو قلت لا اصلي واضحك لم تستقم النصب الا على معنى لا اجمع بين الصلاة والضحك فانظر كيف
قدرت النفي منفصلا عن المجموع بالواو وجعلت جامعا بين ما بعد الواو وبين المنفي مجردا عن النفي فلو قدرت
الجمع بينه وبين مجموع النافي والمنفي لم تستقم معنى الضحك في حال الصلاة فقط لانه يكون محصول التقدير
عدم الصلاة والضحك وليس الضحك معطوفا على الصلاة بل على عدمها وعدم اثبات لا نفي مع انه لو كان
كذلك كان الكلام ناقصا غير تام كما ترى فظهر لك من هذا انه لو قدر كما ذكرت استقام المعنى ولم
يكن مصاحبا للمنفي فيحصل النصب بالواو ولما بطل مصاحبته للمنفي بما قررنا تعين ان تكون الجامعة
واحتاج كونها العاطفة الناصبة بتقدير ان بشرط كون المعطوف عليه اسما وقال في تقديره
وما انا للشي الذي ليس نافعي ولبغض صاحبي يقوول ثم قال الا ان العطف ليس بمقول ولا بد من
تقدير مضاف تقديره ولسبب بغض صاحبي يقوول **فعم** لما او زد ح ذلك الاعتراض الحسن الدقيق
على كونها الجامعة ثم فر الى هذا التاويل او وقعت في التعجب من ذلك قريبا من ساعة زمنية
وهو انه وصل في السوال وتحقيقه الى ما لا يصل اليه الا المدققون الحذاق في هذا الفن ثم فر
منه الى شي لا يخفى خطاه على مثله في هذا الفن بعض خطه ضعيفة وذلك ان في جعلها عاطفة
خطأ من جهتين واحتمل خطاما انه متعلق بعضب لان فيه ضميرا عائدا على الشي متعلق به تعلق
الحكم بالمحكوم عليه وتقديره يقتضي انقطاعه عنه لانه على قود كلامه يكون تقديره وما
انا للشي الذي لا ينفع وللشي المبغض لصاحبي يقوول فلم يتعلقه بالشي الاول كما ترى مع كون الضمير
عائد عليه الجهة الثانية ان العاطفة لا يصح ان تعطف الفعل على الاسم الا اذا كان مصدرا

والنا فليس ومانفتة

(٥)



محضا نحو ان تقول قيامك وتصيح حزمي قعودك وتبكي واما على الجامد فلا يصح باجماع النحويين
وفي جعلها عاطفة على قوله للشي والشي جامد كما ترى ولا يسع كونه معتبرا انه على المصدر
ومفسرا به لان الاعتماد انما هو على المفسر فلا يصح ان تقول الشي الذي هو يضحك ويقوم عاطفا على
الشي انما يصح عطفا على يضحك فهذان وجهان واضحان في بطلان ما ذكره **فان قلت** فاذا ابطل
كونها الجامعة بما ذكرته ح وبطل كونها العاطفة بما ذكرته فماذا يكون النصب حينئذ **قلت** احتاج
كونها الجامعة ولا يضر كونها بعد مثبت في التحقيق كما ذكر ح ولا يعد في فقد احد الامور الستة وسقى
ناصبه كما قد ورد ذلك في الفاء في قوله والحق بالحجاز فاستريحا وورد في الواو الجامعة ايضا في قوله
للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف **فان قلت** ان النحاة ينشدون هذا البيت
شاهدا على النصب بالعاطفة لا الجامعة **قلت** نعم انشده بعض النحويين فيما ذكرت وهو عندي
غلط محض فان الشاعر انما قصد الجمع لا العطف وتحقيق ذلك ان هذا البيت من جملة ابيات انشدتها امراة
بدوية نكحها معاوية ابن ابي سفيان وظن انها تغتبط بما تراه عنده من رخاء في الملوك في البيوت
واللباس والمعاش فسمعها ذات يوم من حيث لا تراه وهي تنشد هذه الابيات ومن جملتها
وبيت تخفق الارواح فيه احب الي من قصر منيف واشعث من بني عمي نحيف احب الي من علج عليف
فوثب عليها وقال كلاما معناه ما كفاك الا ان جعلتني علجا عليفا فاعطاها ما اعطى ثم سرحها واول
الابيات هذا البيت المستشهد به وهو قوله للبس عباءة وتقر عيني البيت وحمل الواو فيه على
انها عاطفة يفسد المقصد به لانها انما قصدت لان البس دون لباسي هذا مع قرار عيني احب الي
من لبس الشفوف وهي ثياب من الحرير رقيقة فلا يستقيم هذا المقصد الا بتقدير الواو بمعنى مع وتقدير
الخبر خبرا عن المعطوف عليه فقط دون المعطوف لان المعطوف في التحقيق اذا كان بمعنى مع يكون طرفا
له لا مشاركا له في الاسناد اليه ولو كان معطوفا وجب ان يشارك الاول في الاسناد لانه تابع معطوف
مع متبوعه واذا شاركه في الاسناد وجب ان يقدر خبرا عن كل واحد من المبتدا فيكون تقديره للبس
عباءة احب من لبس الشفوف وهذا يعلم خلافه منها ضرورة ولا يجب هذا دون هذا من غير ذهاب النكاح
عن دائرة العقلا فظهر لك وتوضح انه لا يصح في البيت تقدير العاطفة وانها الجامعة بلا مرا واذا كانت
الجامعة فقد نصب من دون احد الاشيا الستة **قلت** واما اذا ذهب الى ان الجامعة اذا كانت جامعة
بين الفعل وبين مصدر محض فلها جاز النصب بها من دون اعتبار لتقدم احد الاشيا الستة واشترع
ذلك فما نشا مطردا الا مقصورا على السماع واصح لذلك بان اشتراط تلك الامور الستة انما كان لتحقق
تقدير الاول بان والفعل حتى يستقيم ارادفه بان المقدرة والفعل قد قدمنا في تقرير هذا الاصل ما
فيه كفاية واذا كان ذلك هو الغرض في اشتراطها وحصل البلوغ منهاج بادية ذلك الغرض فلا حاجة الى اشتراطها
والمصدر فلا شك انه اظهر في تقديره بان والفعل من الاشيا الستة كلها لان الاشيا الستة لم توضع لهم

الدالى بعد بر المصدر والمصدر يا بعض ان والفعل الا ترى انهم قالوا في بعد برقم واقوم ليكون مكث
دام وصام منها دام ان المصدر اغنى الشى الذى توصل به الى بعد بره ويوضح ما ذهبت اليه ان العاطفه
استغنى فيها بتقدم المصدر عن تلك الاشيا واما لم تعن تلك الاسما عن المصدر كما اغنت في الجامعه لانها
لمحض العطف الا شيا السته انما هى انشا او في حكمه وما بعدها خبر محض فلم يصح عطف الخبر المحض على
الانشا اولا ازدواج بينهما واما اعنى المصدر عن الاشيا السته فى العاطفه فهو بان يغنى عنها فى الجامعه
احرى واولى **قلت** واما ادعى اجماع النحويين المتقدمين على ذهابهم الى ما ذهبت اليه من ان المفهوم
لا الصريح فظهر لكصحه هذا المذهب فيعلن بها له شرط النصب ما للوا والجامعه ان يأتى بعد الاشيا
السته او المصدر **فان قلت** ان دخل الواو والجامعه في البيت الذى انشده الشيخ اعنى ما انا للسى الذى ليس
ما نفع الى اخره لا يتلمح به الا متداح والبيت وارد على سبيل الامتداح وذلك انه لو فخر بتركه لقول السى الذى يجمع بين عدم
النفع وبين عض صاحبه فاللئيم والكريم في ذلك سوا واما الافتخار بان يترك ما لا يسعه وان شاد ما يعضب صاحبه
ولو نفعه وهذا لا يستقيم الا بتقدير ها عاطفه كما اختاره **قلت** انما يلزم ما ذكرت لو كان
المراد بالبيت العموم من دون تعيين كما هو ظاهره لكنه وارد على سبب خاص وذلك ان الشاعر عوتب على كلام
نقل الى صاحبه عنه فاجابه بانكاره وقرن كونه لم يصدر منه بانه قول لا ينفعه مع كونه مغضبا الصاحبه
فكيف اتهم بقوله والتهمه انما تقع لو قدر لى فيه نفع وهذا فيه غايه اللطافه والبلاغه واصابه طرق المفصل
فيما قصد من انكاره قوله فلم يلزم ما ذكرت فظهر من هذا الكلام المستطيل انه لا اعتراض على الشيخ كما زعم
وان انشاده فى الجامعه هو الوجه المستقيم دون العاطفه وقال عز وجل لنبين لكم ونقر فى الارحام
ما نشا اى ونحن نقر قلنا جا بهذه الايه مثالا لمجى رفع الفعل المعطوف على المنصوب وتعذر النصب فيه
والجامع بينها وبين البيت الذى انشده قبلها ان الظاهر فيما بعد الواو فيه النصب لانها الجامعه وقد جا
فيه خلاف الظاهر وهو الرفع وهذه الايه كذلك لان ظاهرها عطف الفعل على الفعل وعطفه عليه يقتضى
انه مثله فى الاعراب وكونه غرضا والمخصوصيه خلاف هذا الظاهر وهو ان العطف انما هو على الجمله من
اولها وهو خلقناكم من قوله تعالى انا خلقناكم الى اخرها فكانه قال يا ايها الناس انا خلقناكم وانا نقر فى
الارحام ما نشا فلهذا قال الشيخ ونحن مكان وانا وانما لم يستقم فيه النصب لانه يقتضى كونه غرضا لما
اقتضاه قوله تعالى انا خلقناكم كما فى المعطوف عليه وليس ما ذكر من قوله انا خلقناكم الى اخره سببا فى
الاقرار فى الارحام وذلك واضح فتعين الرفع على ما ذكرنا **اللغه** غير الشيخ يروى بيت كعب لطفيل
والصحيح انه لكعب لان قصيده طفيل التى فى ديوانه على هذا الروى لم يذكر فيها هذا البيت **فصل** ونحو
ما تاتينا فتحدثنا الرفع والنصب قلنا شرع فى ذكر طرف من احكام الفا التى فى جواب الاشيا السته
فاما النصب فى قوله فتحدثنا فعلى ما قد تقدم واما الرفع فعلى ما ذكرها هنا اما على ان الفا لمجرد العطف وانها
مشركه بين الاول والثانى فى النفى كانه قال ما تاتينا فما تحدثنا والفا هاهنا للتعقيب لفظ الجمله الاخرى
للفظ

بلفظ الاولى لا لتعقيب مضمون هذه نظيرها فى قوله تعالى فنعم اجر العاملين ولبئس مثوى المتكبرين
ونظيره قوله تعالى ولا يوذن لهم فيعتذرون قلنا يعنى نظير الرفع على العطف التشريك فى النفى ويكون المعنى
نفى الاذن والاعتذار كانه قال ولا يوذن لهم فلا يعتذرون قال ح وهو الظاهر من الاية اعنى نفى الاعتذار
مع نفى الاذن وعلل ح لك بوجهين احدهما انه قد قال تعالى في اية اخرى لا تعتذروا اليوم وهذا يوذن بترك
الاعتذار **قلت** وهذا ضعيف لو ادعى ان الظاهر يقتضى انهم اعتذروا لكان امرا لا راول
الايه واخرها يوذن انهم احدوا في الاعتذار واترادوه فيهام سخنه كما فى قوله تعالى لا تختصموا لدى وبود لك
كثير والثانى ان الظاهر من الايه انه لم يوذن لهم فى الاعتذار وهذا يقتضى ايضا انهم لم يعتذروا
لانهم لو اعتذروا لكان مخالفه وهذا اقرب **قوله** وعلى الاول كانك قلت ما تاتينا فكيف تجهل امرنا قلنا يعنى
بالاول الاستيناف وعدم التشريك فى النفى بل الجمله الاخرى مثبته والاولى منفيه وهذا المعنى خلاف المعنى
الاول وقوله فانت تجهل امرنا احتلف الشارحون فى وجه ايراده فقال ح كلاما معناه انه لم يات به تفسيرا
لقوله ما تاتينا فتحدثنا لانه مخالف له فى المعنى وانما جا به مثالا لما لا يستقيم فيه الا الاستيناف لنفسه
والاثبات وتعريفا لصحه مجى الاثبات الخبر بعد الفا الاتيه بعد النفى فانه لا يشك من قيل له ما تاتينا
فانت تجهل امرنا ان ما بعد الفا مثبت لا منفى له وقوله فتحدثنا فانه محتمل واما الخوارزمى فصرح بانه تفسير لما
قبله وذلك لانه قال فى تفسيره معناه لعدم اتيانك تجهل امرنا فانت تحدثنا لذلك بما لا يحدث به العارف
باحوالنا هذا لفظه بعينه وادعى انه قال له الشيخ يعنى المحرره وهذا تصريح بانه تفسير قلنا وكل
من القولين قوى من وجه ضعيف من وجه اما قول ح فقوى من حيث ان السامع لقول القائل ما تاتينا فتحدثنا
لا يفهم منه معنى ما تاتينا فانت تجهل امرنا لا من حقيقته ولا من مجازه فدعوى ذلك لا بينه عليها واذا كان الامر
كذلك لم يصلح تفسيرا له لان التفسير من حقه ان يفهم من اللفظ المفسر فيجى قول ح انه مخالف كما قدمنا
واما ضعفه فلان ظاهر كلام الشيخ يعطى انه تفسير للاول وذلك لانه قال كانك قلت ما تاتينا فانت تجهل
وهذا الكلام لا يستقيم الا اذا كان تفسيرا له لانه جعل القائل ما تاتينا فتحدثنا كانه قال ما تاتينا
فانت تجهل امرنا وهو اذا لم يكن تفسيرا لم يستقم ان يقال كانه قال ولو قال الشيخ كما لو قلت ما تاتينا
فانت تجهل امرنا جاز ان يكون غير تفسير وان يقصد به مجرد تمثيل الاثبات كما ذكره ح واما قول الخوارزمى
فقوى لما ذكرنا من ان ظاهر كلام الشيخ يعطى انه تفسير مع انه ان صح ان تفسيره الذى ذكره ماخوذ عن
الشيخ فاوضح واما ضعفه فلما قدمنا من انه لا يفيده اللفظ لا بحقيقته ولا بمجازه والاولى حمل
كلام الشيخ لجلالته على انه قصد ما ذكره ح لان فى التفسير بذلك من الضعف ما لا يخفى على ضعفا النباهه
فضلا عن الشيخ وكرر النظر هل يفهم من قوله فتحدثنا المجرده معنى فانت لا تجهل امرنا فانك لا تفهم ذلك
اصلا فلو اتم قوله بان قال حدثنا لا يليق بنا استقام وفهم منه ذلك فاما مع حذف ذلك وخلوه عن
القرائن فلا شك فى فساد التفسير به والله اعلم **فان قلت** فما يكون معنى اللفظ اذا لم يكن معناه

ما ذكره الخوارزمي **قلت** كان المخاطبة احد في حديث قوم في امر من الامور ثم عاد على نفسه باللائمة في اطالة الحديث معهم فقالوا اما ما شئنا فحدثنا اي لسنا نسأم شيئا وقد حصل الان الاتفاق فحدثنا في هذا المراد لو كنت ما سئمنا لم نغتنم الحديث فعدم الاتيان سبب الحديث وهذا هو المعنى الذي يعطيه اللفظ بظاهره والله احكم قوله ومثله قول العنبري

عيرانا لم ما تسعفين فترتجي ونكثر التأميل لان … قال ح هذا ايضا لا يحتمل الا الرفع لانه لو جزم او نصب لزم ان يدخل مع الاول في النفي ولييأس المعنى على ذلك وانما قصد الشاعر ان الاتي لما لم يأت تسعفين رجونا خلاف ما اتيته وذلك اذا قصدا انك لم تأتنا تسعفين فيما بشرتنا به فكيف نرتجي ونكثر التأميل وانما نرجو الشيء ونكثر تأميله من قد اتى تسعفين من حصوله فيكون معناه معنى ما تأتينا فتحدثنا بالنصب حسن فيه فكيف تحدثنا لان معناه لم تسعفين حصوله فكيف نرتجي ونكثر التأميل وهذا واضح الاحتمال كما ترى وانما يتهم بان يفهم ما الذي لم يأت بالشيء فيه هل هو خير ام شر ان كان خيرا فالمراد هو هذا المعنى بلا امرا وان كان شرا فالمعنى ما ذكره الشيخ بلا امرا والله اعلم وقوله الم تسأل الربع القواء فينطق الى اخره قال سيبويه لم يجعل الاول سببا للاخر ولكنه جعله ينطق على كل حال كانه قال هو مما ينطق كما تقول ائتني فاحدثك اي فانا ممن يحدثك على كل حال انكر ذلك بقوله فلسنا نرد على كلام سيبويه

سؤال وهو ان يقال كيف جعله مما ينطق على كل حال ثم انكر ذلك بقوله

وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق … وهل هذا الا مدافعة ظاهرة **والجواب** ان الشاعر لا يخلو اما ان يكون باعثا على سؤال الربع باخباره انه مما ينطق فجيب انه لما نفى السؤال كما هو الظاهر من تفسير الشارحين او لا يكون باعثا بل مقررا للسؤال وقد كان وقع ان كان الاول فهو مستفض من وجهين احدهما ان فيه مخالفة لظاهر قوله الم لان همزة الاستفهام اذا دخلت على لم افادت التقرير كما في قوله تعالى الم نشرح لك صدرك الم نأتكم رسلكم بالبينات الم اقل لك انك لن تستطيع صبرا وذلك اكثر من ان يحصى لشائع انا وان سلمنا انه هنا ليس للتقرير بل سؤال على النفي كما لو قلت الست لم تضرب زيدا ونحو فاني ذلك سائل على النفي غير مقرر وان قوله فهو ينطق على سبيل التسليم على ترك السؤال كانه قال كيف لم تسأله وهو مما ينطق حاجتك الى سؤاله الا ان في قوله بعد ذلك

وهل تخبرنك مدافعة لهذا المعنى **فان قلت** انه ابتداء كلام لشأنه الحال ثم نفى لسان المقال **قلت** هذا وان رفع المدافعة الا انه لخروج الكلام عن البلاغة بل عن الفصاحة وذلك يظهر لمن لم يخل عن علم المعاني بتة وانا اوضح لك الوجه في ذلك على وجه لا ينقض اعلم ان قوله فهو ينطق اخبار بما قد زهل السامع الى تكذيبه وانكاره وكل جملة هذا شأنها فعلى من زدها على هذا الوجه ان يقررها في ذهن مخاطبه ويؤكدها له بانواع التواكيد والاعتماد بالنقض على عرضه ملاحنه وهذه نكتة لا يخفى عليها اهل علم المعاني واذا عرفت ذلك فكيف يقول الشاعر فهو ينطق منكرا

لا يجاز المخاطب به انما كذا ن تأتي لجملة ظاهرها الدفع مع كون الاولى لما تقرر في الذهن هذا خلف كما ترى لا يستمع كونه لم يأت بقرينه تميز بين المنفي والمثبت وهذا معنى غير التطويل وان كان الثاني وهو انه قصد بقوله الم ظاهرها وهو التقرير وسؤاله للربع قد كان وقع فهذا هو الصحيح وعليه اعتمد **فان قلت** اذا كان السؤال للربع قد وقع لم يصح الاخبار انه مما ينطق من بعد لانه لم يسأله الا وهو معتقد انه مما ينطق ولا فائدة في الاخبار حينئذ فيلزمك ما لزم اهل الوجه الاول من خروجه عن البلاغة والفصاحة **قلت** كلا فانه لم يقصد بقوله فهو مما ينطق اجازة بذلك وانما هو من تتمة الجملة المقررة كما اقرره ان شاء الله تعالى **اعلم** ان الذي ذهب لي في تفسير هذا البيت ان قائله سأل الربع ثم عاد على نفسه باللائمة كيف سأل الربع ينطق فقال معاتبا لنفسه الم تسأل الربع القواء وقوله فهو ينطق تقرير للفعل يعني الذي حملك على سؤاله انك زعمت انه مما ينطق كانه قال ليت سل الربع فهو مما ينطق فيسأله فلم ينطق فقال في العتاب ما معناه الم تسأل الربع بعد ان قلت سله فهو مما ينطق وهذا ابلغ في الجهل من سؤاله مع قطع النظر عن كونه ناطقا او غير ناطق لانه على ذلك انما سأله بعد ان قطع النظر على انه ناطق فكان ابلغ في الجهل كما ترى فهذا هو الموجب لان بسط قوله فهو مما ينطق بين التقرير والانكار لكن حذف قوله بعد ان قلت سله اسعفا بتقرير السؤال لانه اذا كان قد سأل لم يشك انه لم يسأل الا بعد ان دعته نفسه الى ذلك فلهذا استغنى عنه وجاء بتتمة الجملة المقررة للعتب وهو قوله فهو مما ينطق **ثم لما قرر انه قد سأل** وانه سأل بعدا لكونه ناطقا وعيرنا انه انكر ذلك فقال هل تخبرنك اليوم بيداء سملق يعني فكيف سألها واعتقد انها ناطقة ولا بعد في حذف شطر الجملة المتعلقة بالجملة المقررة لحصول الدلالة على خصوصيته مع بقاء الشطر الاخر الا ترى انه لو قال الم تقل لنفسك سل الربع فهو مما ينطق كان كلاما تاما مستقيما وهذا الكلام محاله في قوله الم تسأل الربع القواء فينطق الا انه قرر انه قد سأل واستغنى بتقريره وقوعه عن تقرير ان نفسه طلبته ونظير ذلك في كلام العرب كثير الا ترى الى ما رواه الفراء عن العرب من قولهم ربطت الفرس لا تنفلت واوثقت العبد لا يفر بحزم بتقلت ويفر قال الفراء انما جزم لان تأويله ان لم اربطه فرجموا على التأويل وانشد لبعض بني عقيل

وحتى رأينا احسن الفعل بيننا … مساكنة لا يفرق الفارق
لو كنا دحينا حاولنا وبيننا … او حبنا ما سئلا لا تعرف الفرس
وانشد ايضا البعض … يجزم يفرق ونعرف

ورفعهما على الوجه ان تسألني لا تفرق وان حبنا سئلا لا تعرف الفرس واذا جاز وانما نقص معنى الشرط والجزاء ان تعطي جملة من الجزم مع حذف شطريه جميعا فاقرب منه ان يحذف بعض الجملة المتعلقة بالجملة المقررة لحصول ما يدل على خصوصيتها ونفي ادل شطرها عليه فضح ما دهينا اليه في شرح هذا البيت والحمد لله وحتى في ذلك عن مخالفة لما حكى الشيخ عن سيبويه وقد اطلقنا فيه الشرح

لضعوبة الفرق بين العسير من سر صعفا الاول وقوة الثاني وبعد هذا البيت قوله

لمختلف الأزواج بين شُوَيقةٍ واحدبَ كادت بعد عهدك تخلق   وهذه كلها صفات

للبيدا اعني قوله لمختلف الازواج وقوله كادت بعد عهدك تخلق وهذا تقرير للانكار اي كيف

يسال ما هو على هذه الصفة **قوله** وتقول ذلوناته فتحدثه والرفع جيد قلنا اما النصب

فواضح لانها بعد ما هو في معنى التمني واما الرفع فعلى التشريك بينه وبين تاتيه وكذلك قوله تعالى

ودوا لو تدهن فيدهنون في وجهي الرفع والنصب الا ان المصحف قراءة شاذة واما بيت ابن احمر الذي

انشده شاهدا على الرفع وهو قوله   يعالج عاقرا اعيت عليه   ليلقحها فينتجها حوارا

والمقصود به رجل مذموم بقلة العقل وان حاله كحال معالج العاقر للنتاج الا ان هذا المعنى انما

يستقيم لو نصب عطفا على قوله ليلقحها فكانه قال ليلقحها فلينتجها اعني يعالج اللقاح والنتاج واما

الرفع فهو لا يخلو اما ان يكون عطفا على يعالج كانه قال يعالج فينتج او مستانفا كانه قال فهو ينتج وعلى

الوجهين يكون الشاعر مثبتا للانتاج فيبطل المدح المقصود لانه يعالج العاقر فينتجها ولم يورده النحو

الا شاهدا على الرفع فكيف يستقيم ذلك قال ح ما معناه انه لا بد من ان يعد اثباته للانتاج تجوزا

وتهكما به كما يقال للجاهل انك لا تغفل الناس تهكما وعلى هذا المعنى حمل بعضهم قوله تعالى انك لانت

الحليم الرشيد وذق انك انت العزيز الكريم **نعم** قال بعضهم التهكم ان يقصد المتكلم بلفظه

ضد ما هو موضوع له بالاصالة **اللغة** القوا المقفر والسملق القاع الصفصف وجمعها

سمالق والحوار ولد الناقة **فصل** وتقول ارايت ان اتيتني ثم تحدثني وتحدث بالرفع قلنا انما

ساق هذه الفصول لمقصود من بيان وجوه الرفع بعد حتى واو والجمع والجواب الذي ذكر لذلك

استدعى ذكر الواو والفا العاطفتين ولما اراد ذكرها استدعى تقديم ذكر ثم لانها مثلهما في ذلك

فالنصب في قوله ثم تحدثني واضح واما الرفع فعلى الاستئناف وقطعه عما قبله ويكون المراد به

انما هو الاثبات وكان المخاطب بهذه الجملة طلب ان يحدث المتكلم فقال له اريد منك ان تاتيني ثم

تحدثني تحدثك هذا بعد الاتيان ولم ترد الا الوعد له بالحديث اي انه مراده مع الاتيان **قوله**

وخير الحليل في قول عروة العذري   وما هو الا ان اراها فجاءة   فابهت حتى ما اكاد اجيب

بين النصب والرفع قلنا هذا شاهد الفا العاطفة والنصب اوضح اعني بالعطف على ان اراها فان

قلت فهلا جعلتها للسببية لان بهتة مسبب عن مفاجاة رؤيتها فالمعنى مع ذلك جيد وقد اتت

بعد النفي **قلت** لان بعد النفي بل بعد المثبت اذ لم يكمل شرط السببية فعلم انها العاطفة

وانه اراد وما الذي حصل عليه شيء الا مفاجاة رؤيتها فيتعقبها البهت وهذا معنى حسن واما الرفع

فعلى الاستئناف وهو يحتاج الى محمل يعدل عن الظاهر فيضعف فصاحة البيت وذلك انه يكون

بعد نزه وما الذي حصل لي منها الا امران احدهما رؤيتها مفاجاة لا تمكنا والثاني كوني صرت

بهت ولي بها ممن يبهت حتى لا يكاد يجيب وليس البهت فيه مسببا عن الرؤية فكانه قال وما هو الا رؤيتي

لها فكوني ابهت بسبب حبها وهذا وان استقام الا انه ضعيف من جهتين احدهما ان الظاهر انه يقصد انه خبر

ان البهت حصل عن المفاجاة وهذا يقتضي خلافه الثاني ان الكلام يكون عن مستانف لانه عطف على ما على

ملده ولذلك تحقق ما به علم المعاني ولا حاجة الى تطويل الكلام به هاهنا **قوله** ومما جا منقطعا

قول ابي اللحام التغلبي   على الحكم الماتي يوما اذا قضى   قضيته ان لا يجور ويقصد

اي عليه عدم

الجور وهو يقصد كما تقول عليه ان لا يجور ويسعى له كذا قلنا ولا يجوز فيه غير القطع لانه لو كان عطفا

على يجور صار كان منفيا وليس فيه ضد مقصود الشاعر قال الجازمي وبطرة ان يقول الحب

ان لا يجور ويقصد بمعنى الصواب **قوله** قال سيبويه والجور الرفع في جميع هذه الحروف التي تشركي على هذا المثال

قلنا اعني سيبويه ان هذا قياس غير مقصور على السماع وقال لفظ هذا المثال الحمد لله من نحو قوله

والحق بالحجاز فاستريحا   وقوله   وتاوي اليها المسجد فيعصما

فان هذه غير

ما ثبته بل مقصور على السماع وقد قال الشراح الوجه فيهما الرفع **اللغة** البيت مثله

ان تركو بصرا على وجه لا تطيقه ولا تحوله ومنه قوله

لم يبق الا نفس خافت   ومقلة انسانها باهت

ثم استعمل للحيرة بسببها لذلك والحكم الماتي

هو ابو اللحام نفسه والتغلبي هو التغلبي بالغين معجمة من بني تغلب قبيله

واصبح امير الناس يمشي عالما   بما سيقضي فيها وما يتعهد

حديثا بارك اسكن ولا ازي داحل ام ساحي اثبل ذد   على الحكم الماتي

البيت **ويلحق بها**

قد منا ثلث فوايد الاولى اعلم ان الفا الناصبة اذا اسقطت عن بعض

بطل النصب بعدها نحو ان تقول ما اقوم فاتكلم الا ما حق فلا يجوز الا الرفع وعليه جا قول الشاعر

وما قام منا قائم في حضوره   فينطق الا بالتي هي اعرف

الثانية الرفع في بيت الفرزدق

الكسائي يجوز النصب بعد اسما الافعال في نحو صه فاكرمك ونزال ونعد حسبك لحو حسبك فينام الناس

الثالثة اوام بعضهم عن مقام الشي قصب لفا بعدها مثاله عمرو ام الزيد ان فكرهما

قال ابن السراج وليس ذلك بجائز عندي بعد ان حكي عن بعض العرب النصب قال ابن مالك وهو عندي

جائز **قلت** والصحيح عندي قول ابن مالك في مثل هذه الصورة وقول ابن السراج في جواز عمر واتم

واكرمك لان جملة هذه الصورة تدل على الاثبات خلافا للصورة الاولى والله اعلم

بالصواب **المجزوم تعمل فيه حروف واسما** فالحروف لم ولما ولام الامر ولا في النهي وان للمجازاة واما الاسما فهي من وما

ومهما واي واين وانى واينما ومتى واذ ما وحيثما مع اذا وكيفما وفي انهما ادما خلاف سيبويه يقول لحرفيتها

في الشرط كما تقدم وحجته انها لو كانت ظرفا كان معناها المضي والشرط للاستقبال فكيف يكون ظرفا

واحدا بالنسبة الى فعل المضي والاستقبال دفعةً وهي الاسماء وغاية اسما وظروفا اما الاسماء
فهي من وما واي وامّا الظروف فسائرها وهي لا تخلو اما ان يكون منصوبه نحو من يضرب اضرب وان
يكن اكن ومرفوعه نحو من يخرج اخرج معه لكن ذلك لا يستقيم الا في الاسماء دون الحروف وحيث يرتفع وليس
الا على الابتداء واختلفوا في خبر المبتدا وفي العامل في الظرف اما خبر المبتدا فعلى ثلثة اقوال الاول
انه الجملة الشرطية وهذا قول ح الثاني انه الجزائية الثالث انه لا خبر له والاصح الاول لان جعله
الجزاء باطل بدخول الفاء عليه نحو من يكرمني فانا اكرمه والفاء لا تدخل على خبر المبتدا وبانه يؤدي الى جعل
الجملتين جملة واحدة كما في قوله زيد قام ابوه ونحن نقطع بانهما جملتان ربط بينهما الشرط مع ساعد
الجملتين الثاني انها انما ابرزت جملا لمعنى وليست صلة لها فوجب ان يكون المباشر هو الخبر واحتج
اهل القول الثاني بان المتكلم قاصد الى الاخبار بانه مكرم من يكرمه وقد بين ان الخبر محط الفائدة
ولم يتم الا بالجزاء فوجب ان يكون هو الخبر واحتج الاخرون بان الجزاء قد بطل كونه خبرا بما مر والشرط
لا يستقيم وحده ايضا لانه لا خبر له وذلك غير غريب كما في اسماء الزمان **قلت** وانا اذهب الى ان الخبر
مجموعهما والقول الاول باطل لان الخبر من حقه ان يكون محط الفائدة والشرط ليس كذلك كما ترى واما
كونه الجزاء وحده فباطل بدخول الفاء كما تقدم **فان قلت** قد دخلت على خبر المبتدا في نحو الذي
يأتيني فله درهم **قلت** انما دخلت هناك لشبهها للخبر بما ليس بخبر وهو الشرط لما تضمن المبتدا من السببية
فان قلت وما وجه كون الفاء لا تصح دخولها في الخبر **قلت** لانها انما تدخل للربط بين المتباينين
ولا تباين بين المبتدا وخبره ودخولها يؤذن بالتباين ولا يصح دخولها الا على سبيل الشبه جوازا لا
وجوبا وهي مع الشرط حيث تدخل واجبة لا جائزة وذلك حيث دخولها على التباين وايضا يدل على بطلان الخبرية
فبطل القول الثاني ايضا واما القول الثالث فلم تخرج قائله الى القول بعدم الوجدان فاذا فرضنا
الوجدان بطل قوله ويقرره انك اذا قلت من يكرمني اكرمه تضمن معنى العموم فكانك قلت كل
رجل ان يكرمني اكرمه ولا مراء في ان مجموع الشرط والجزاء خبر عن المبتدا فكذلك فيما تضمن معناه واما
ما ذكره ابن الحاجب من انهما جملتان ليستا في حكم الجملة الواحدة فواضح البطلان لاجماع النحويين على ان
جملتي الشرط والجزاء من الجمل في حكم الجملة الواحدة لعدم تمام احداهما من دون الاخرى فصح ما ذهبنا
اليه والحمد لله واما الخلاف في العامل في الظرف فقد قيل انه الجزاء وقيل الشرط واختاره ح
واحتج بجواز اي رجل تضرب فاني اكرمه والجواب ها هنا يصح اعماله في اي لان الفاء لا تعمل ما بعدها فيما
قبلها وهذا هو الصحيح فان قيل يلزم ان يكون عامله معموله من جهة واحدة قلنا ليس من جهة
واحدة بل من جهتين كما قدمنا في الظروف **فصل** والجزم بان مضمرة اذا وقع جوابا للامر والنهي
او استفهام او تمن او عرض قلنا وقد ذكر الشيخ الامثلة ثم قال وجواز اضمارها لدلالة هذه
لا شاغلها قلنا وانما جاز اضمارها بعد هذه لانها تضمنت معنى الطلب والتي لا تطلب الا الغرض وقد تضمنت

سبب لسببية اذا ذكر المسبب علم انها هي السبب وهذا معنى الشرط والجزاء فهذا محض قول الخليل الا هذه
الاوائل كلها في معنى ان الا ترى ان النهي لما لم يتضمن طلبا لم يصح فيه الجزم فلم تعد مع الاشياء الستة
كما عد معها في النواصب فان قلت قد تقدم ان الستة مشترطة مع الفاء الناصبة فلم قام النفي مقام
الطلب هناك ولم يقم مقامه ها هنا **قلت** النسبة هنا لكلمتين مقصودة في نصبها وانما
اشترطت فرارا من العطف لانه يحصل بها عطف الخبر المحض على الانشاء المحض ولم يشترط الاشياء
الستة هنا لكن لتحصيل النسبة بل لتبيين المضمر وتعليله والنفي وقع عطف لما فيه علية لانه لا يلزم منها ان يكون
العاطفة بشرط ذلك لان النسبة انما جاءت فيهما معنى العاطفة ولم يشترط الا الذي ياتي بالمجرد
عطف الانشاء على الخبر لما بينهما من المنافاة فاذا تضمنت التسبيب كان رافعا للمنافاة فصح معه العطف
واذا تقرر ان الاشياء الستة لم تشترط هناك لاجل التسبيب بل لتعين المضمر فلا مانع في حمل النفي على
النهي لامكان تقدير المضمر به واما ها هنا فلم تشترط الا لتحصيل النسبة ولم تحصل النسبة
الا بما تضمنته من معنى الطلب وليس في النفي اثر من معنى الطلب فلم يقم مقام ما تضمن معناه والحمد لله على
الاشكال والحمد لله **فان قلت** فهل هي جازمة بنفسها ام بان مقدرة واذا قدر فهل يقدر
بعدها ام قبلها **قلت** مذهب ابن مالك انها جازمة بنفسها لتضمنها معنى ان قال وهو مذهب الخليل
وسيبويه ولعله اخذ مما حكاه الشيخ عن الخليل في اخر الفصل واحتج بانه قد ثبت لها لانها
مع من وما وانما تضمنتها المعنى لا اغنى عن تقديرها والجمهور على انها مقدرة هي والشرط بعد الطلب
وان تعد نحو قم اقم ان تقم اقم وهو الصحيح لانها لو تضمنت معنى ان لاستلزمت الجواب بما جاء كما في
ان لا يقال انها انما تضمنتها حيث يكون لها جواب لان الجواب بما بعدها بعد التضمن لمعنى ان فيلزم
الدور وسلمنا لزوم حيث يستدعي الجواب ان لا يصح دخول الفاء في جوابها ولا يقال قم فاقوم بالنصب
لتضمنها معنى ان لانا نقول ان قم فاقوم بالنصب في صحة ذلك فيها دور ان دليل على انها وان
استدعت الجواب لم تستلزم معنى ان وانما اتت محررة ان قدرت ان جزمت ولم تدخل الفاء
وان لم تقدرها ادخلت الفاء ونصبت فثبت صحة ما يقوله الجمهور فاما ما ذكره في من وما
فهما متضمنان لمعنى ان انما جاءتا شرطيتين ولم يلزم عليهما ما لزم في هذه الستة فلم يكن ثم
موجب لتقدير ان معها بل استغني بتضمنهما معناها **فصل** وما فيه معنى الامر والنهي
منزلتهما في ذلك تقول اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه وحسبك ينم الناس فلما ساق
المثال الاول منبها على ان الخبر قد يتضمن الطلب فيعطى حكمه وذلك كما ذكر ودعم الجواز
انه شرط محض وان ان مقدرة قبل اتقى تقديره ان اتقى الله امرؤ وهو قريب وساق المثال
الثاني منبها على ان اسماء الافعال المتضمنة لمعنى الطلب تقوم مقام فعل الطلب **فان قيل**
ان الظاهر في حسبك انه مصدر مضاف ولهذا يتصرف بالرفع والنصب والجر قال تعالى يا ايها النبي

حسبك الله وان حسبك الله ويحسبك زيد **قلت** لحسب حالتان احداهما يتضمن فيها
معنى الصفة وذلك في هذه الشواهد ونحوها فان حسبك فيها بمعنى محسبك اي كافيك فهو مصدر
احسب حذفت زوائده وجرى صفة على طريق المبالغة كرجل صوم وعدل ورضى والحالة الثانية
يتضمن فيها معنى الفعل فيكون مبنيا الا ترى انه يقال اخذ عشرة من الدراهم حسب مبنيا على الضم اي
واكتف بها ولهذا عده الشيخ مع اسماء الافعال وانما جعلناه هنا من باب اسماء الافعال لانه يتضمن
معنى الفعل مع كونه مصدرا ومن حق كل مصدر يتضمن معنى الفعل او ناب عنه ان لا يخرج عن النصب كما
هو مقرر في مواضعه ثم لو سلم انه مصدر مرفوع فلا وجه لرفعه في هذا المثال الا كونه مبتدأ وكونه
مبتدأ باطل لعدم الخبر وما يدل عليه فتعين كونه اسم فعل لتضمنه معناه وان الضمة فيه ضمة
بناء والكاف حرف خطاب كما في اسماء الافعال وافهم ذلك **نعم** وانا اظن ان الشيخ جعله مثالا
لما يتضمن معنى النهي لانه اجمله في اول الكلام فمن حقه ان يسوق كل منهما مثاله ومعنى النهي فيه معقول
لانه بمعنى اكتف فكانه قال لا تزد في فعلك هذا فاني وكل بينهم الناس وكان المخاطب في فعل يوجب
بغضه الناس عنده والله اعلم **فائدة** اعلم ان الجزم قد يتضمن معنى السبب والمسبب وان لم يكن
في معنى طلب فيجزم الفعل بعده كما قدمنا فيما حكاه عن الفراء عن العرب من قولهم ربطت الفرس لا ينفلت
والبيتين الواردين على ذلك وصحة القياس فيه عن بعيد مع قوة الامارة على التسبب **فصل** وحق
المضمر ان يكون من جنس المظهر فلا يجوز ان يقول لا تدن من الاسد يأكلك بالجزم لان النفي لا يدل
على الاثبات قلنا نعني ان الذي يدل على المحذوف هو هذا الموجود والنهي في معنى النفي والنفي لا يدل
على الاثبات وانما يستقيم ذلك حيث يتفق الموجود والمحذوف فيهما واما نحو قم اقم ولا تكفر تدخل الجنة
لان المقدر ان لا تكفر وخالف الكسائي وحده النحاة في تجويز الصورة الممتنعة اعني لا تدن من الاسد
يأكلك بناء على المعنى والقرينة المفهمة وينصرها ذهاب له رواية من روى قوله صلعم من اكل من
هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا يؤذنا بريح الثوم يجزم يؤذي والاشهر يؤذينا بثبوت الياء
قوله ولذلك امتنع الاضمار في النفي قلنا نعني لاجل ان النفي لا يدل على الاثبات وهذه العلة ضعيفة جدا
لانها تقتضي بفهومها جواز ائتنا تحسن الينا امرنا لانه قدرنا لعلته الوجه المانع بكونهما اثباتين
كما ترى وهذه الصورة واشباهها ممتنعة فالاولى في التعليل ما قدمنا ذكره **فصل** وان
لم يقصد الجزاء وقعت كان الرفع على احد ثلاثة اوجه قلنا الصفة والحال والاستئناف واما القطع
في قوله لا تذهب به تغلب عليه وفي قم يدعوك وفي ارسلها تزاولها فيرد عليه سؤال وهو ان يقال
ان القطع لا يستقيم الا بتقدير فانك تغلب عليه على كل حال سواء ذهبت به ام لم تذهب وكذلك في
الاخريين وهذا المعنى لا يوجد من ظاهر اللفظ بل المعلوم ان المراد انك تغلب عليه اذا ذهبت
به والجواب اما لا نسلم ان هذا من لازم القطع بل القطع على وجهين احدهما سقط فيه عن

معنى

معنى الاول بالكلية والاخر ان لا يكون منقطعا عنه في المعنى وهو منقطع من حيث الاعراب
وموجبه وتحقيق ذلك في الفصل التالي لهذا والتحقيق في تغلب واخواته انها جمل قصد فيها
الاخبار بوقوع مضمونها من دون نظر الى ارتباط شرطية فيها اما قوله تغلب عليه فمعناه
لا تذهب به وصل مستقل ثم اخبر بانه يغلب عليه بعد الذهاب به **فان قلت** ان هذا المعنى
هو معنى الشرط والجزاء الا ان محصوله ان ذهبت به غلبت عليه **قلت** كلا فبينهما فرقان من جهتين
احداهما انه لو جزم لزم تقدير ان وتقديرها يفسد المعنى اذ يصير معناه ان لا تذهب به تغلب
عليه وهذا لا يستقيم الجهة الثانية ان الشرط والجزاء كلاهما في حكم الجملة الواحدة ولا يتم احدهما
كلاما من دون الاخرى فكانه قال لا تذهب به واقتصر ثم قال انك تغلب عليه بعد الذهاب به
فالسببية فيهما قائمة من حيث المعنى كما في الشرط والجزاء والانقطاع حاصل بما ذكرنا فافهم ذلك وقد
نص الخوارزمي على هذا المعنى اعني على ان معنى السببية فيه قائم لانه قال في تفسيره كانه قال لم لا اذهب
به فقيل لانك تغلب عليه وهذا واضح في بقاء السببية واما قم يدعوك فتقديره فهو يدعوك وكذلك
ارسله معي يزاولها **فان قلت** فلم تعين رفعهما على القطع **قلت** لانه لما بطل الجزم فيها لاخلاله بالمعنى
المقصود فيها وبطلت الحالية ايضا حيث يصير التقدير معها لا تذهب به مغلوبا عليه وهذا يتضمن
النهي عن الذهاب والغلبة عليه وليس ذلك هو المقصود باللفظ وكذلك يكون معنى قم يدعوك قم في حال
كونه داعيا لك وفي ارسله يزاولها ارسله مزاولا ولكن لها وهذا يعكس المعنى الذي بينا انها موضوعة
له وكذلك لا موصوف يحتمل ان هذه صفات له فتعين القطع اذ لا سواه **قوله** وما يحتمل الامرين الحال
والقطع قولهم ذره يقول ذاك ومره يحفرها وقول الاخطل كروا الى حرتيكم تعمرونهما وقوله
عز وعلى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى قلنا هذا كما ذكر الا ان الحال في ذره
يقول ذاك اظهر اذ المعنى ذره على هذه الحال والقطع في مره يحفرها لان المعنى لا يقوى في تقديره
مره حافرا لها قال **ح** ما معناه انه لا يستقيم الا على تأويل التقدير يعني ان الحال يكون فيه مقدرة
بالمستقبل **نعم** واقول لا يجوز الحال كما زعم الشيخ رح لان المانع ما يمكن تقدير الحال ان يكون معناه مره
مريدا لحفرها او مقدرا لحفرها وما هذا هو المقصود باللفظ لان هذا يقتضي انه في حال الحفر وان
المأمور به غير الحفر والمقصود باللفظ طلب الامر بالحفر بتقديره مره بالحفر فهو يعد امرا لك بحفرها
وهذا وانما صدر من الشيخ رح على سبيل الغفلة وكونه في ظاهر الحال نظير قول الاخطل وهو كروا
الى حرتيكم تعمرونهما وليس مثله لان الحال في بيت الاخطل لا يخرج عن طلب العمارة لان المعنى معه
كروا الى حرتيكم عازمين على عمارتهما فهو طالب للكر والعزم وانما استقام هنا ولم يستقم هناك لان
صاحب الحال وقع على فعل الامر هنا واحد وهو الكار والعازم وليس كذلك في مره يحفرها فان
فاعل الامر غير فاعل الحفر ولا يحصل طلب ما تضمنه فعل الامر طلب ما تضمنه يحفرها لو جعل

خالٍ وهذا واضح جلي منكشف مع التأمل واما قوله تعالى لا تخاف دركا ولا تخشى فالكلام الظاهر
فيه من القطع بل لو قيل لا يستقيم فيه الا الحال لجودة المعنى لم يبعد لانه يكون المعنى مع الحال
فاضرب لهم طريقا في البحر غير خائف للدرك فيكون تركا للخوف مطلوبا منه وهو حسن اذ تلك
مظنته اشد الخوف لانهم يرون دركا او غرقا فكانه قال اضرب ولا تخف وهذا ابلغ في التامين
ويقربوا البال من معنى القطع لان تقديره اضرب لهم طريقا فانت لا تخاف دركا بعد ضرب الطريق
فهذا امان مقيد بالضرب كما ترى وذلك امان مطلق اعني حيث قال اضرب غير خائف فان قلت
وهلا جعلت الامان مطلقا غير مقيد فقلت بعد ان اضرب فانت غير خائف فيتسنى وبان حينئذ
قلت لا بد مع القطع من التقييد لان الجمل المتتالية لا بد فيها من رابطة معنوية كالتشبيه
والدليل ونحوهما او لفظية كحروف الوصل وهي الات العطف كما هو مقرر مشروح في باب الفصل والوصل
من علم المعاني وهذه لو لم تقدر التشبيه فيها مع عدم الة الوصل بطلت البلاغة فافهم ذلك فان قلت
اذا جاز القطع مع حصول التشبيه في جواب الامر من نحو قم اقوم ولا يذهب به تغلب عليه ليلك
تقوم اقوم فهلا جاز في جواب الشرط في نحو ان تقم اقوم قلت ولا استوا بينهما فان ان الشرطية عند اطلاقها
تستدعي الفعلين بوضعها بحيث انها لا تتم بها هي وشرطها كلام ولهذا عددها مما تخرج بها الجملة عن كونها
كلاما والقطع انما يحسن حيث يستقل كل من الجملتين كلاما فتامله كذا والمعنى رحمه الله والجزمان
موصفان وتمامه كما تكلم الى وطاتها البقرة فصل ويقول ان تاتني تسالني اعطك قلنا انما
ساق هذا الفصل تنبيها على انه قد يرتفع الفعل التالي للفعل المجزوم ورفعه على وجهين احدهما الحالية
وهذا حيث لا يتوسط حرف العطف نحو ان تاتني تسالني اعطك وتحصيل الكلام في ذلك ان الفعل التالي
لفعل الشرط لا يخلو اما ان يكون بمعناه اولا ان كان في معناه صح الجزم على البدل والرفع على الحالية
ولا يجوز القطع لانه يكون جملة مستقلة متوسطة بين جزئي جملة وهذا لا يصح وان لم يكن في معناه
تعين الرفع على الحالية لا غير الوجه الثاني القطع وهو حيث يتوسط حرف العطف نحو ان تاتني اتك
ولخبرتك فالرفع ولك مع القطع وجهان احدهما ان تجعل الحدث مشاركا للاتيان في المنسية كما لو
جزمت لكنك جعلت المعطوف جملة مستقلة لا مجرد فعل معطوف على فعل الجزاء نظيره في كونه مقطوعا
منسيا قولك ان تاتني اكرمك وانا احسن اليك والثاني ان تقطعه عن التسبيب وانما اتيت به مخبرا
بوقوعه فقط على معنى التعقيب لا انه مسبب يعني فكانك قلت ان تاتني اتك واخبرك اني احدثك
بعد الاتيان فلم يات بهذا الا مخبرا لا انه جزاء الاتيان بخلاف الوجه الاول فانه فيه جزاء محض
هذا معنى كلامه قلنا وهذان الوجهان ليسا كما ذكر في الاطراد وقد قدمنا حكاية الخلاف
في جواز ذلك بين ابن عصفور وغيره وهو خلاف مستنبط كما تقدم ليس منصوصا لكنه يلزم القائل
بتسويغ ذلك على تسهيل الاطراد ان يجوز قولك لقائل لم تقم زيد ويضحك برفع يضحك مع استطاعة

مع الاول في المعنى وما الطف مثل ذلك كان من الغريب ولا قال به احد من النحاة وهذه الصورة ١٦٦
نظير قولهم ان تاتني اتك واخبرك فانه معطوف على الجزاء ومستقيم معه في المعنى الذي تضمنته ان
فلا فرق بينهما كما ترى فكيف يصح في احدهما دون الاخرى فاتضح وظهر ان القطع ما فيه الا الوجه
الثاني وان الاول لا يستقيم فان قلت ان القطع على المعنى الثاني يقتضي انقطاع الجملة الثانية
عن الاولى بالكلية وانها لا تترتب عليها وهذا لا يستقيم في كثير من المواضع منها قوله تعالى من يضلل
الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون فان القطع على المعنى الثاني يقتضي انه يذرهم في طغيانهم
على كل حال سواء اضلهم ام لا لانها جملة اثباتية غير معلقة بغيرها في الظاهر وهذا المعنى لا يستقيم
في الاية لفظا ولا عقلا لانه ان لم يضلهم لم يذرهم في طغيانهم يعمهون قلت انا لم ندع ان من لازم
الانقطاع القطع عن الاولى بالكلية بل كونه لا ينتظمها جميع ما انتظم الجملة الاولى في معناه وعمله
واما هذه الاية وما اشبهها فالقطع فيها جلي مستقيم على ما قصدناه وذلك انه لما قال تعالى من
يضلل الله فلا هادي له اقتضى نفي الهادي سوى الله تعالى ونفي ان تكون هدايته بعد اضلاله محتملة
فاراد سبحانه ان ينفي هذا الاحتمال فكانه قال ونحن نذرهم في طغيانهم اي نتركهم ولا نمنعهم كما تقول من
اهنته لا يكرمه غيري واما انا لا اعود له بالاكرام فكما ان هاتين جملتان مستقلتان منقطعتان مع كون
الثانية مترتبة على الاولى من حيث المعنى كذلك في الاية فتبين لك استقامة القطع للثانية من الاولى
وان كان معناها مترتبا على معناها وهذا هو الذي اردناه بالقطع فافهم ذلك قوله وكذلك الواو وثم
قلنا يعني في الرفع والجزم والجزم عطفا على موضع فلا هادي لان العطف على الموضع كالعطف على اللفظ
في الصحة ومتى قصدوا الرفع فعلى الوجهين في رايه وعلى الثاني منهما في راينا فصل وسأل سيبويه
الخليل فقال هو كما ذكر الا ان جزمنا بوقوع البيت لبزع الفصاحة كجزم واكفف واكن من الصالحين
لان واكن عطف على موضع ما قبله كما في قوله فلا هادي له ويذرهم كله وسابق فانه معطوف على مدرك
ولك ان تقول محله الجر بل نصبه هو الاصل لانه خبر ليس وانما يقدر فيه الجر سقد بالمعدوم موجودا
فالجر فلا ياتي الا في ضرورة الشعر قلت وهو منه سهو لانه جاء الجر في هذا البيت الذي
كلامه فيه لان البيت يستقيم مع النصب فلا ضرورة الى الجر فان قلت اذا كان ضعيفا فكيف اورده
نظيرا للاية قلت اورده ليبين انه قد جاء ما هو ابعد من الاية وهو البيت على النحو الذي ذكره فاما
الاية فهي جارية على القياس فان قلت اني لا اسلم ان محل اصدق في الاية الجزم لان الجزم انما يصح بتقدير ان
وتقدير ان هاهنا متعذر من حيث ان لولا فيها داخلة على الماضي وقد نص النحويون على ان حروف التحضيض
اذا دخلت على الماضي افادت التوبيخ على ترك الفعل الذي مضى زمانه فحينئذ يكون تقدير الاية هلا اخرتني
فيما مضى فاصدق ويكون كما لو قلت ان امهلتني امس اصدق امس وهذا خلف كما ترى قلت السؤال جيد
والجواب والله الموفق ان النحاة انما نصوا على ان وضع حروف التحضيض مع الماضي للتوبيخ حيث يكون

ماضيًا لفظا ومعنى فاما اذا كان لفظه لفظ الماضي ومعناه الاستقبال فلا نسلم على ذلك هذا
ها هنا لفظه لفظ الماضي ومعناه الاستقبال لانه بعد البعث حين راى ما هاله من العقاب طلب التاخير
ليفعل ما ينجيه منه والاتيان بصيغة الماضي في باب الطلب مما يعتبره البلغاء اعلى درجة البلاغة
لانه يصور له في صورة الحاصل تفرسا وتفاؤلا على ما هو مقرر في علم المعاني ويحتمل ان معنى الاية
يستقيم فيه تقدير الشرط وانما لانه تخصيص لا توبيخ **اللغة** معنى قوله دعني فاذهب جانبا
يوما واكفك جانبا ه — واما قوله لست مدرك ما مضى فظاهره الضعف
لان الادراك بمعنى اللحوق انما يلحق ما كان في سمت الوجه والظاهر في الماضي من الزمان انه مضى
خلف واكثر الاستعمال على ذلك قال تعالى له ما بين ايدينا بمعنى المستقبل وما خلفنا بمعنى الماضي والامر في
البيت على العكس وهو في التحقيق مستقيم كانه نزل الزمان منزلة الاشياء التي تمر على الانسان من ورائه
فقال بدا لي اني لست مدرك ما مضى اي الذي قد مر علي وفاتني فلست له حقا له كالا يدرك الهارب الحفيف
ولا سابق شيا اذا كان جائيا يعني ولست بفائت ما هو آت خلفي من ورائي كالطالب الحثيث بل يدركني **فصل**
وتقول والله ان اتيتني لا افعل بالرفع واما والله ان تاتني لاتيتك بالجزم لان الاول للقسم والثاني للشرط
قلنا بين انه اذا اجتمع قسم وشرط فكل منهما يقتضي جوابا وبين انه اذا تقدم القسم كان الجواب له فيرفع
ومن ثم قال لا افعل بالرفع وان توسط القسم بتقديم غيره عليه كان للشرط ومن ثم قال لاتيتك بالجزم
الدال ان القسم حيث تقدم يعين له الجواب لانه لما تقدم علم انه المقصود عند المتكلم فجعل الجواب له
بلا ريب وتقدم الشرط او غيره على القسم فانا نقول انما يتعين الجواب له اذا جعل القسم معترضا فان كان
مقصودا في نفسه فالجواب له **فان قلت** يلزم مثل ذلك حيث تقدم القسم والا فما الفرق
قلت ان القسم في اقتضاء الجواب اقوى من الشرط من حيث ان الشرط يكون جملة يمكن استقلالها في حال
وهو حيث يحذف له الشرط والقسم لا يستقل في حال ولو برز بفعله فانه لا يفيد شيئا الا بجوابه فاذا
تصدر قوي استدعاؤه للجواب فتعين له وفي جعله له وفاء بالغرض جواب القسم ودلالته على جواب
الشرط بخلاف ما لو تقدم الشرط فاستدعاؤه الجواب اضعف من استدعاء القسم فجاز جعل الجواب
للقسم لقوة استدعائه اياه وجاز جعله للشرط لتصدره **ومن اصناف الفعل مثال**
الامر قلنا اعلم انهم لا يسمون بهذا الاسم اعني مثال الامر وصيغة الامر الا الامر للمخاطب الفاعل
بغير اللام ولا يطلقونه على ما يدخل عليه اللام وهو الامر للمتكلم والغائب والمخاطب عن الفاعل هذا اصطلاح
النحويين والمتكلمين فالح وسره ان هذه الصيغة لا يكون ظاهرها الا للامر وغيرها يستعمل للامر وغيره
وانما خصوا المخاطب بهذه الصيغة لانهم لو جعلوها للجميع التبس بعضها ببعض فجعلوها للبعض
وخصوا المخاطب بها لانه اكثر استعمالا من الامر للمتكلم والغائب فجعلوا له اخف الصيغ **نعم** وكان
ينبغي من الشيخ ان يبين ان حكم اخره حكم المجزوم كما فعل في **قوله** والاصل في يكرم يؤكرم كيد حرج

وعلى هذا خرج اكرم قلنا لما قال ان كل مضارع بعد حرف المضارعة فيه ساكن يجتلب للتوصل الى
الامر بهمزة الوصل استشعر ان يستدرك عليه في يكرم فان بعد حرف المضارعة فيه ساكن وهمزة
الامر فيه قطعية فاوضح ان الذي بعد حرف المضارعة فيه متحرك في التحقيق لان اصله يؤكرم
لكن حذفت همزته لعارض وهو انها لو بقيت اتفق همزتان في المضارع للمتكلم فيقال اأكرم فحذفت
وحمل التاء والياء على الهمزة في الحذف فحذف منهما لانها باب واحد **فصل** واما ما ليس للفاعل فانه يؤمر
ما لحرف داخلا على المضارع دخول لا ولم قلنا مر تعليل ذلك **فان قلت** فلم اشترك المخاطب الفاعل
وغير الفاعل في الخطاب فهلا اشتركا في الصيغة **قلت** ان الامر للمخاطب غير الفاعل هو في التحقيق
للغائب قال الامام عبد القاهر في تفسير لتعن بحاجتي ليعنك امر حاجتي **فصل** وقد جاء
قليلا ان يؤمر الفاعل المخاطب بالحرف قلنا وذلك على ضربين ردي وحسن فالردي حيث يكون المامور
مخاطبا فقط والحسن حيث يكون مخاطبا وغائبا كقول الرسول صلعم لتاخذوا بمعنى مصافكم فغلب حرف
الخطاب لاهل الخطاب ودخلت اللام لاهل الغيبة لمجموع الامر يستفاد منه العموم **قوله** ومنه قراءة
النبي صلعم فبذلك فلتفرحوا قلنا هو من الحسن لان الرسول خاطب بها الحاضر والغائب **سؤال** كيف
اضاف هذه القراءة الى النبي خصوصا والقراءة كلها عنه صلعم **والجواب** انهم سمعوا منه عليه السلم
ان القراءة بالتاء تختص به بخلاف الياء فانه ولغيره **فصل** وهو مبني على الوقف قلنا هذا لا يكفيه عن تبيين ان
حكم اخره حكم المجزوم فكان تبيينه اولى **قوله** وهو خلف قلنا لان اعراب الفعل انما هو بسبب حرف المضارعة
وقد زال فيزول الاعراب فان زعموا انه مقدر لم يستقم من حيث ان حرف المضارعة من صيغة الكلمة
كالميم في اسم الفاعل فكما لا يستقيم تقديرها وكذلك هو احتج الكوفيون بانه ضد النهي والنهي مجزوم
والاشياء تجري على نقائضها كما تجري على نظائرها قلنا بينهما فرق فان النهي سبب اعرابه باق وهو حرف
المضارعة بخلاف الامر ولا وجه للقياس مع الفرق **ومن اصناف الفعل المتعدي وغير المتعدي**
قلنا المتعدي ما تتوقف فهميته على متعلق كضرب فانه لا يمكنك فهم معنى ضرب مع قطع النظر عن المضروب
وغير المتعدي بخلافه كقعد وكان الاجود ان يزاد على هذا قيد اخر فيقال على متعلق غير الفاعل لان كل
فعل فهميته تتوقف على الفاعل اذ هو الزم من المفعول فان الجواز فيه وهو ضربان وضعي كقعد
وجعلي كضرب المبني للمفعول **فائدة** ذهب بعضهم الى ان الفعل يتوقف فهميته على الزمان والمكان
فالح وليس بشيء فانا نعقل الفعل وان قطعنا النظر عنهما وان كان لا يوجد الا في زمان ومكان
وفي هذا اشارة الى ان دلالته عليهما دلالة التزام لا دلالة تضمن ولا مطابقة وهذا الاطلاق مبني
على مذهبه من ان اصل وضع الفعل للحدث وقد قدمنا الكلام عليه فاما على ما اوضحناه من ان
صيغة الفعل موضوعة للدلالة على وقوع الحدث في زمان فلا يمكن فهميته الفعل مع قطع النظر عن
الاقتران فان اراد في الزمان المخصوص من نحو اليوم والساعة لا باعتبار المضي والاستقبال فمستقيم

فائدة الفعل في دلالته على المفاعيل ثلاثة اضرب منها ما يدل عليه دلالة مطابقة ومنها
ما يدل عليه دلالة تضمن ومنها ما يدل عليه دلالة التزام والذي يدل عليه دلالة اللفظ بالمطابقة
هو جميع اجزاء مدلوله كدلالة لفظ انسان على حيوان ناطق والذي يدل عليه بالتضمن هو جزء مدلوله
كدلالة انسان على حيوان وحده او ناطق وحده والذي يدل بالالتزام هو ما دل على امر خارج عما هو
موضوع له لكن لا بد له منه كما يدل السقف على الحيطان فاذا عرفت ذلك فالفعل يدل على المفعول
المطلق دلالة تضمن ان جعلناه موضوعا على وقوع الحدث والزمان وان جعلناه للدلالة على الازمان
فقط كان دلالته على الحدث دلالة التزام كما في المفعول به وله وفيه **فصل** والتعدية بثلاثة اسباب
وهي الهمزة وتثقيل الحشو وحرف الجر قلنا نعني ان ثم زوائد تصير بها الفعل متوقفة فهميته على
متعلق لا انه لا يكون متعديا الا بذلك **نعم** ليس بمجرد هذه الزوائد هو سبب التعدية فانها قد تحصل
ولا تحصل التعدية نحو الحصد الزرع والموت الشاة وتحرب بالقدوم وهذه لوازم كما ترى فلا بد
من ان يتجدد له معها معنى يقتضي التعدي واعلم ان الذي يتجدد له بها فيصير متعديا انما هو التصيير
فان لم يتجدد له هذا المعنى فلا تعدية كما ذكرناه وهو قوي الا ترى انك اذا قلت في ذهب زيد اذهبت
زيدا صار متعديا بالهمزة بعد ان لم يكن لانها افادت التصيير مع بقاء المعنى الاول في اصله والتصيير
لا تعقل الا متعلقا هو مصير فيهما وجد معنى التصيير اقتضى ذلك وبقي الفعل على ما كان عليه قبل ذلك
فلذلك اذا دخل حرف التصيير على المتعدي صار به متعديا الى واحد والمتعدي الى واحد يصير متعديا الى
اثنين والمتعدي الى اثنين متعديا الى ثلاثة قوله وعصيت عليه الصيغة قلنا هذا لا يستقيم مثالا
للتعدي ما ذكر لفقد معنى التصيير فيه واما المثال الحسن في ذلك قوله خرجت به لانه تصير في معنى
صيرته خارجا **فائدة** اعلم انه يصح ان يقال في كل جار ومجرور ان الفعل متعد اليه لا باعتبار
هذا التعدي الذي نحن فيه كما نقول انه يتعدى الى الظرف وغيره ولسنا نعني هذا التعدي فكان ذكره على التعدي
في هذا المكان غير مستقيم **فصل** والافعال التي تتعدى الى ثلاثة على ثلاثة اضرب قوله وقد اجاز الاخفش الحقت
الى اخره قلنا محل النزاع في كون التعدية بالهمزة قياسا او سماعا فالاخفش يجعله قياسا
كما ذكره الخوارزمي وفي الصحاح خرج عليه ما يدل على انه لا يجعله قياسا الا في باب المتعدي الى اثنين
وذلك انه قال في الصحاح ما معناه ان التعدي بالحاق الهمزة ليس بقياس في المتعدي الى واحد
فكيف في المتعدي الى اثنين قال وغايته ما مع القياس على اعلمت وارت وليس بالقياس الجيد
فان القياس في الغريب انما يثبت بعد علم القاعدة بالاستقراء فما ذكره هنا يعطي انه يوافق في
عدم القياس في المتعدي الى واحد والله اعلم قوله وضرب متعد الى مفعول واحد قد
اجري مجرى اعلمت لموافقته له في معناه في تعديته قلنا قال الشيخ في شرحه الاصغر ذكر
النحويون هذه الافعال في باب المتعدي الى ثلاثة وهي في الحقيقة متعدية الى واحد ولكنها لما

استلزمت

استلزمت معنى الاعلام اجريت مجراه لان الاخبار المستقيم انما يكون عن علم او ظن
والمحققون ان انبأ متعلق بنبأ لا بنبأ لان الفعل نفس النبإ ولا يتعلق بنفسه الا ترى انك
اذا قلت انباته نبأ او اخبرته خبرا او حدثته حديثا كان منصوبا على المصدرية فاذا ذكرت
خصوصيته ذلك النبإ والخبر فقلت عمرا منطلقا لم يخرج عن كونه مصدرا كما اذا قلت قعدت القرفصاء
فكان مصدرا مثله في قعدت قعودا كذلك في باب اعلمت فانهما من متعلقاته لا من هذه الجهة
قلنا والسر في ذلك ان الاعلام يتعلق بمصير وحدث وهو مركب من جزئين والجميع من متعلقاته
وليس شيء منهما نوعا له فهو من متعلق العلم لا نفس العلم ولا نوعا **فان قلت** كيف صح ان يقع
ما ليس بفعل في المعنى مصدرا وهو المفعول الثاني والثالث **قلت** انا لم نجعله مصدرا باعتبار
كونه زيدا وقائما بل باعتبار كونه حديثا مخصوصا بالوجه الذي صح الاخبار به عن الحدث
فهذا هو الذي صح وقوعه مصدرا ويطرد لك قلت زيد منطلق فالحديث لو اتفق بعد القول بهذا
الاعتبار كالمفعول الثاني والثالث في انبأت واخبرت **فان قلت** اذا كان عندكم بمثابة ما يقع
بعد القول والقول يختار فيما بعده الحكاية وليس ما نحن فيه كذلك فهذا يدل على المخالفة **قلت**
ان القول اكثر ما يؤتى به للحكاية ما تقدم ذكره فجاءت الحكاية فيه على حسب القصد به بخلاف انبأت
واخبرت فانما يؤتى به لا لاجل افادة معنى جملة فلم يلزم بعدهما الحكاية **قوله** وقد اجري مجرى
اعلمت الى اخره يريد في الصورة لما كان المفعول الثاني والثالث بالنظر الى مفردهما لا يتحقق معنى
المصدرية فيهما في الظاهر فاجري مجرى مفعول اعلمت والتسمية لموافقتهما له في الصورة
وفي التقدير في وجه بعيد حيث تقديرهما بمعنى الاعلام **فان قلت** وما الحاكم الى الحكم بمخالفة باب
انبأ لباب علم مع ان العرب قد سوت بينهما في اللفظ والمعنى اما اللفظ فظاهر لانك تقول انبأت
زيدا عمرا قائما كما تقول اعلمت زيدا عمرا قائما واما في المعنى فلانهم لا يفرقون بين هاتين الصيغتين
في الافادة بل يضعون كل واحدة منهما مكان الاخرى فهلا جعلتما التعلق واحدا في البابين **قلت**
الحامل على ما بعناه انا الملجي الى ذلك ان الاعلام هو تصيير كغيرك عالما ومتعلق العلم ليس علما
وانما هو معلوم متعلق للعلم كتعلق الضرب بالمضروب في الحدث هو نسبة شيء الى شيء في نفسه
وليس الحديث متعلقا والنسبة متعلقا بل النسبة هي نفس الحدث بلا فيما ذكرناه من المعلوم
فانه متعلق للعلم فدل ذلك على ان الحديث مع حديث والخبر مع اخبرت ليس متعلق للفعل بل هو
هو وان المعلومات مع علمت ليست بالعلم وانما هي متعلق العلم فهذا هو الملجي الى الفرق بين
البابين وهذا منتهى ما لخص به النحاة في هذا الموضع ما اخللنا بشيء منه فيما علمنا **قلت** وما ذكره
من ان الثاني والثالث في انبأت ونحوه في موضع مصدره لا وجه له لان مصدر انبأت انما هو انباء
لا نبأ فالنبأ ليس هو الانباء بل هو المنبأ به فهما كالثاني والثالث من باب اعلمت سواء وكذلك خبرته

مصدره خبارا لا خبرة فالخبر هو المخبر به لا نفس الاخبار فلا فرق بين انبأت واخبرت
واعلمت في ذلك والذي ذكره حق لا يمكن حمله الا على السهو فانا نعلم ضرورة ان انبأ ليس مصدره انباء
على ما علم من لغة العرب ونعلم ان انبأ واعلم لفظان مترادفان على معنى واحد فلا وجه للفرق
بينهما في التعلق **مسئلة** اعلم ان ما ذكره النحويون من الفرق بين باب اعلمت وباب علمت اخبرت
واضح جلي في خبرت وحدثت ونحوهما لانها تفيد فائدة كلمت فكما لا توقف فهميته كلمت الا على مفعول
واحد كذلك هذه ما خلا انبأت من بينها فانه متضمن معنى اعلمت لان الاعلام بالنظر الى الصدور منا
هو الانباء بعينه اذ لا يتصور منا اعلام الا بالاخبار ولا نزاع في لغة العرب ومجازي كلامها بين
انبأت واعلمت في توقفهما على المتعلقات بل حاجتهما اليها واحد بخلاف حدثت ونحوه فانهم قد يطلقونه
ويريدون به معنى كلمت فيقولون حدثت زيدا فالمعنى الخبر عما حدثت به كلاف انبأت زيدا فانهم
يتطرقون المتعلق كما يتطرقونه في اعلمت فان قلت فلم خص حدثت واخواته بالحمل على اعلمت
في نصب الجملة المفسرة له دون كلمت وهما سواء في المعنى كما ذكرت **قلت** لحدثت واخواته من الشبه
باعلمت ما ليس لكلمت وذلك ان الاغلب في حدثت واخواته ان تقع عبارات عن الاخبار التامة
ولا تعتبر بها عن الانشاءات فاشبه ما هو عبارة عن المفعول الثاني والثالث من باب اعلمت لانهما انما
يكونان خبرا تاما كذلك كلمت فانه مثل قلت في وروده الانشا بعده ثم انه مختلف فيه اعني كلمت هل
هو عبارة عن الجملة التامة ام لا كما تقدم تحقيقه بخلاف باب خبرت فانه من الخبر والاخبار ان الخبر
انما هو الجمل التامة ومن ثم شبهت بباب اعلمت دون كلمت **قوله** وضرب متعد الى مفعولين والى
الظرف المتسع فيه كقولك اعطيت عبد الله ثوبا اليوم قلنا ليس المتعدي الى اثنين مستثنى لا يدرك
دون المتعدي الى واحد فكيف ذكره معه دونه والجواب انه في المتعدي الى واحد جلي لا تردد
فيه ولا خلاف بخلاف المتعدي الى اثنين فليس في الجلاء كذلك ولهذا خالف فيه من خالف فتوصل بذلك الى
حكاية الاختلاف واختياره **فان قلت** فلم لم يصح في المتعدي الى ثلثة كالمتعدي الى اثنين **قلت**
لان جعل الظرف متسعا فيه انما هو على التشبيه بالمفعول به الى ثلثة حيث يتعدى الى المتسع
فيه **قوله** ومن النحويين من ابى الاتساع في الظرف في الافعال ذات المفعولين **قلنا** وجهه ان الاتساع
انما هو على وجه التشبيه كما ذكرنا وذلك انما يصح فيما كثر دون ما قل والمتعدي الى ثنين لم يكثر
كثرة المتعدي الى واحد **فصل** والمتعدي وغير المتعدي سيان في نصب ما عدا المفعول به من
المفاعيل الاربعة قلنا يعني المصدر والمفعول له والمفعول معه والمفعول فيه **قوله**
وما نصب بالفعل من الملحقات بهن قلنا يعني الحال والتمييز والاستثنا وانما استوت الافعال
متعديها ولازمها في التعدي الى هذه المفاعيل والملحقات بهن لان نسبة المتعدي وغيره
اليها على سواء وكما تنتصب بالمتعدي تنتصب بغيره وذلك ان المحوج بها الى التعليل المصاحبة

لفاعل

ومن اصناف الفعل

لفاعل الفعل ونحو ذلك ولا فرق بين في ذلك بين المتعدي واللازم
المبني للمفعول هو ما استغنى عن فاعله فاقيم المفعول مقامه قلنا قد اعترض الشيخ بان مفعول
ما لم يسم فاعله عنده فاعل فكيف يقول ما استغنى عن فاعله واجيب بانه وان قال بانه فاعل
لم يرد انه الذي يقوم به الفعل وانما الفاعل عنده ضربان فاعل قام به الفعل وفاعل استند اليه
وهو هذا ولا يخرجه كونه مفعولا به في المعنى عن كونه فاعلا بهذا المعنى لان الجهة التي صار بها فاعلا
غير الجهة التي صار بها مفعولا ولا حرج عليه حينئذ فان قلت ولا وجه لحكاية الخلاف وهناك
حينئذ فالاتفاق حاصل قلت هو خلاف لفظي اعني هل يطلق لفظ الفاعل على مفعول ما لم يسم
فاعله ام لا يطلق على الخلاف المتقدم فهذا محل الخلاف لا ان احدا يدعي انه فاعل لفظا ومعنى فذلك لا يقوله
عاقل **قوله** ومعدول عن صيغة فعل الى فعل قلنا يعني عن الصيغة التي تسند على جهة قيامها بالفاعل
الى الصيغة التي لا تسند الا على تلك الجهة ولم يرد عن هذه الصيغة نفسها الى هذه نفسها فذلك الامر
يشهد الظاهر بخلافه فمن جملة المبني للفاعل استخرج وانطلق وكذلك عن هاتين الصيغ المبني للمفعول
لكن جعل كل واحد من الصيغتين علما لمعناها فجعل صيغة فعل علما للمبني للفاعل على اختلاف صيغه
وصيغة فعل علما للمبني للمفعول على اختلاف صيغه فانهم **نعم** في الافعال الثلثة ما هو فعل
منصرف لا يصح بناؤه للمفعول ومنه فعل بضم العين الذي بازاء الطباع **قوله** ويسمى فعل ما لم يسم فاعله
قلنا في هذه التسمية تسامح لان ما موصولة فكانه قال فعل الذي لم يسم فاعله والذي لم يسم فاعله
لا يخلو اما ان يكون هو الفعل او المفعول وكلاهما غير مستقيم اما الفعل فواضح لانه يكون بمنزلة من قال
فعل الفعل وهذا ظاهر الفساد واما المفعول فلانه يكون تقديره فعل المفعول الذي لم يسم فاعله
وفي هذا مخالفة القياس من وجهين احدهما ان لفظ الفعل لا يضاف الى المفعول في اصطلاح النحويين
وانما يضاف الى الفاعل فيقال فعل الفاعل لا فعل المفعول الثاني ان الضمير في فاعله حينئذ يعود
الى المفعول فيكون لفظ فاعل مضافا اليه وكانك قلت فاعل المفعول وهذا مخالف لاستعمال النحاة
فانهم انما يقولون فاعل الفعل ولا يضيفونه الى المفعول واضافته اليه خطأ محض ولكن خطأ ان الفاعل
الصناعي في نحو ضرب زيد عمرا ليس فاعلا للمفعول الصناعي والا كان عمرو فعلا لزيد فهذا هو علة امتناع
النحويين من اضافته اليه فاما اضافته الى الفعل فمندفع عنها هذا اللبس فاذا عرفت خطأ هذه
العبارة فالاجود ان يقال ويسمى فعلا لم يسم فاعله بحذف ما فهي الى حصل الاشكال بدخولها **قوله**
والمفاعيل سواء في صحة بنائه لها الا المفعول الثاني في باب علمت والثالث في باب اعلمت والمفعول له
والمفعول معه قلنا كان الاولى ان يقول والحال والتمييز والاستثنا فانها كذلك وانما امتنع فيهن
اما في باب علمت وثالث باب اعلمت فاختلف الشارحون في تعليله فالجوازمي انهما بمنزلة المفعول
عن الصريح لانك اذا قلت علمت زيدا فانما هو بمنزلة علمته على صفة فلم يصح اقامته مع وجود الاول

وهما مثلا زمان لا يجوز الاقتصار على احدهما فيتعذر اقامته اذ لا يوجد الا ووجد ما
هو اولى منه هذا محصول كلامه واما الحاق فعللهما بما معناه انهما مسندان الى ما قبلهما
اعني المفعول الاول في الباب فلو ذهبت تقيمهما مقام الفاعل كانا في الصورة مسندا
اليهما فيكونان في الصورة على حالتين متضادتين وهما كونهما مسندين ومسندا اليهما فكرهوا
حصولهما على هذه الصورة مع حصول ما يغني عنهما وهو المفعول الذي قبلهما وان كان لا مانع
منه لكن من حيث المعنى ولهذا جوزه ابن مالك ولم يمنع منه واما المفعول له فلانه جواب
لسائل سأل عن علة الفعل فلو ذهبت تقيمه مقام الفاعل لذهب هذا المعنى وتحقيق
ذلك انه لا يخلو اما ان تجعله علة لوقوع الفعل على المفعول او لوقوع الفعل على سبيل الجملة
كما في الله ذم ان كان الاول لم يجز حذف المفعول لان العلة تبقى بلا معلول وهذا واضح وان
كان الثاني فمثاله ان تقول خرج زيد اكراما لعمرو ثم تبني خرج للمفعول وتحذف زيد فتقول
خرج وكل فعل لازم تبنيه فانما يكمل معناه بتقدير فعل مبني للمفعول ثم ياتي بمصدر ذلك
الفعل اللازم فتجعله فاعلا له والا لم يستقم فتقول في تقدير خرج وسير وقيم فعل الخروج
وفعل السير وفعل القيام فيستقيم فلو ذهبت في صورتنا تقدير فعل لكنت اما ان
تجعل فاعله مصدر خرج او المفعول من اجله ان جعلته مصدر خرج بقي لكونه منصوبا
واستغني عنه وبقي الكلام مستقيما معللا وان لم تقدره وجعلت الاكرام هو الفاعل
كان المعنى فعل اكرام لزيد وهذا يخرجه عن التعليل ويخرجه الى معنى الاخبار بوقوع اكرام
لزيد وليس هذا من معنى التعليل بسبيل فثبت انه لا يمكن اقامته مقام الفاعل لخروجه عن
العلية فامتنعت واما المفعول معه فلانك لو اقمته مقام الفاعل لكنت اما ان تقيمه
مع بقاء الواو او حذفها ان اقمته مع بقائها اقتضى المصاحبة لغير مصاحب وذلك ظاهر
الفساد وان حذفتها خرج عن معنى المصاحبة فامتنع واما الحال والتمييز والاستثناء
فواضح **فصل** والمفعول به المتعدى اليه بغير حرف من الفضلة على سائر ما بني له انه متى ظفر به
في الكلام فيمتنع ان تسند الى غيره قلنا هذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون اقامة غيره مع وجوده
وان كان لو لم نعتد ذلك دون اقامته واحتج البصريون بانه اذا حذف الفاعل كان الاحق ان يقوم مقامه
ما هو اقرب الى الفعل والمفعول هو الاقرب من حيث ان الفعل يتوقف مفهومه عليه كما
ان الفاعل من معقوليته **فان قلت** فالمفعول المطلق اقرب منه الى الفعل من حيث انه بمعناه
قلت انه لما كان في المعنى نفس الفعل والمسند اليه من حقه ان يكون غير المسند كان المفعول
به ارجح **فان قلت** فيلزمك ان تمنع من نحو ضرب ضرب شديد لذلك والمعلوم انه جائز **قلت**
كانه لما وصف صار كالمغاير اذ معنى ضرب لين لا مجرد الضرب من دون نظر الى صفة له لجازت

اقامته

اقامته عند عدم ما هو اولى منه **فان قلت** اذا كان وجه قرب المفعول به كون الفعل
يتوقف فهمه عليه مع مغايرته لمعنى الفعل فالمفعول المتعدى اليه بالحرف من نحو ذهب به
وشكرت لزيد لا نحو قعدت على السطح لكون الباب يتوقف فهمه الفعل عليه فهلا كان
في مرتبة المفعول به الصريح **قلت** ذكر ح انه لما تعدى اليه بالحرف دون الصريح اجري
مجرى ما تعدى اليه بحرف من نحو قعدت على السطح لكون الباب كله واحدا وان كان احق
ادعى وجه الالتزام **قوله** تقول استخف بزيد استخفافا شديدا يوم الجمعة امام الامير اشنب
الى الجار مع المجرور قلنا هذا ما يقتضيه راي اكثر النحاة اعني ان معمول الفعل هو مجموع الجار
والمجرور لا مجرد المجرور وقال صدر الافاضل هذا سهو منهم الا ترى ان الباء في قولك خرجت
بزيد بمنزلة تثقيل الحشو والهمزة في خرّجت واخرجت فكما انهما ليسا جزءا من المفعول الذي
صير الفعل متعديا اليه كذلك حرف الجر تحصل ان الحرف جزء من الفعل لا من المفعول كما في
الهمزة وتثقيل الحشو قلنا ولا وجه لما ذكره لان حرف الجر مختص بالاسم ابلغ من اختصاصه
بالفعل حتى غيره واضافته الى ما هو احض به اولى بخلاف الهمزة وتثقيل الحشو **فصل**
ولك في المفعولين المتغايرين ان تسند الى ايهما شئت تقول اعطي زيد درهما قلنا هذا الاطلاق
يوهم انه مطرد وليس بمطرد لانه لا يحصل اللبس بهذه الصورة واما لو قلت اعطيت العبد
اكارا به لم يجز ابهم منهما الا الفاعل في المعنى ذكره ح قال واذا اقمته مقام الفاعل جاز لك
من بعد تقديم المرفوع وتاخيره على المنصوب لارتفاع اللبس مع الرفع والنصب ولا يجوز ايهام
غير الفاعل في المعنى مقام الفاعل لانه يلتبس الاخذ من الماخوذ بخلاف زيد والدرهم فلا لبس
فجاز اقامة ايهما شئت **قوله** لا نعقاط قلنا ومثله المفعول الاول في باب اعلمت له به العالم
ومن اصناف الفعل افعال القلوب وهي سبعة ظننت وحسبت
الى اخره قلنا هذه الافعال كلها مشتركة في انها موضوعة لتبيين ما الجملة المذكورة بعدها
عنه من علم او ظن او نحو ذلك لان الاخبار قد يكون عن علم وقد يكون عن ظن فاذا اراد التعرض لتعريف
ما الخبر عنه اتى بالفعل الدال على ذلك وادخله على الجملة **قوله** اذا كن بمعنى معرفة الشيء على صفة
فيه تسامح لان منها ما لا يفيد المعرفة بل الظن وليس المعرفة في الاصطلاح انما يطلق على ما يتعلق
باحد مفعولي العلم وهو المتعلق بالمفرد واطلاقه على العلم بالاعتبار الاخر غير شديد **فان قلت**
بم اذا تعلقه من قوله اذا كن **قلت** ههنا ظرف جرى حالا من بعض سبعة فيجب
ان يتعلق بمحذوف ويقدره كائنة او ثابتة بمعنى معرفة الشيء ولا يمكن تقدير مجرد الظرفية
اذ لا يستقيم معه امر يتعلقه به ثم ان المعنى على الحالية **قوله** ينصبن الجزئين على المفعولية وهما
على شرائطهما واحوالهما في اصلهما قلنا نعني بالشرائط والاحوال ما قدمنا في باب المبتدأ والخبر

اللغة ذا الحفاظ الرجل الشجاع فصل يستعمل أُرِيتُ استعمال ظننت قال الخ أرِيتَ من المتعديات
بالهمزة واصله رأيت بمعنى علمت ولما كثرت في كلامهم واكثر الجزم انما هو عن ظن جرت مجرى الظن هي
وما تصرف منها ويرد على الشيخ سؤال وهو ان يقال ما تريد بانه جرى مجرى الظن اي التعدي
ام في المعنى ان اردت في التعدي فغير مستقيم لانه عدول عن الظاهر لغير موجب وذلك لانه يقال
اصله رأيت ورأيت متعد الى اثنين ثم ادخلت الهمزة عليه فعدي الى ثلاثة ثم بني للمفعول فصار
متعديا الى اثنين كما في أُعلمت وأُخبرت فيلزمك في أُعلمت وأُخبرت ان تقول اجريا مجرى الظن لذلك
وان اردت في المعنى فمعنى ان اصل أُريت رأيت مرادف لعلمت وأُريت متصرف من رأيت واستعمل
حيث لا قطع كاستعمال ظننت فنحن نترك استعمال علمت حيث لا قطع فان المعلوم ان العرب كانت
تقول علمت ان فلانا فعل كيت وكيت وجرى له كيت وكيت ولم نعلم بذلك الامر طريق الظن وهو خبر
الواحد وهذا موجود كثير في كلامهم لا ينكر واذا كان كذلك فلا وجه لاختصاص أُريت بذلك والجواب
والله الموفق انه اراد ان أُريت اجري مجرى ظننت في التعدي وذلك انه لما كان ظاهره يقضي بانه من
باب أعلمت والفرق بينهما واضح المبني للمفعول وليس كذلك في التحقيق اراد التنبيه على انه خالف ظاهره
وبيانه ان اصل أعلمت علمت والفرق بينهما واضح وذلك ان علمت يقضي بانه حصل له العلم لا من قبل غيره
وأعلمت يقضي بعكس ذلك وكذلك أريت الذي بمعنى علمت وأُريت الذي أعلمت فالفرق بينهما كذلك فاما
هذا الذي قصد الشيخ فليس منه لانه لم يقصد به انه اراه غيره فالهمزة فيه ليست للتعدية
لعدم اقتضائها للتصيير وانما هو صيغة مبنية للفاعل في التحقيق بمعنى ظننت الا ترى انك
اذا قلت لعمرك متى ترى بشرا ذاهبا فليست تعني متى يريك غيرك ان بشرا ذاهب وانما تعني متى
تظن وظهر الفرق بين أعلمت وأريت قوله وتقول في الاستفهام متى تقول زيدا منطلقا
وتقول عمرا ذاهبا قلنا اعلم ان تعمل القول فيه لغتان الاولى لبني سليم وهو اجراؤه مجرى
الظن مطلقا الثانية لاكثر العرب وهو اجراؤه مجراه في حال وحكاية ما بعده في حال وتخصيص
الكلام فيه انه لا يخلو اما ان يقع بعده جملة او مفرد ان وقع بعده جملة فله حالتان
حالة تعمل فيها عمل الظن وذلك حيث يكون مضارعا فعلا للمخاطب تاليا لاستفهام باسم او
حرف متصلا به او مفصولا بظرف او شبهه او احد المفعولين فهذه قيود اجرائه مجرى
الظن على هذه اللغة فمتى فقد شيء من هذه القيود رجع الى الحكاية وهذه هي الحالة الثانية
وقد مثل الشيخ الاستفهام بالاسم بقوله متى تقول زيدا منطلقا والاستفهام بالحرف بقوله
أتقول زيدا منطلقا والفصل بالظرف بقوله أكل يوم تقول عمرا منطلقا وباحد المفعولين بقول
الشاعر أجهالا تقول بني لؤي وانما عمل عمل الظن بهذه القيود لان وضع القول للتحكي بعده
لفظ قد تقدم ذكره ومع هذه القيود لا لفظ متقدم فتعذرت الحكاية ووقع موقع الظن

تعمل

تعمل عمله وان وقع بعده مفرد فاما ان يؤدي معنى الجملة او لا ان ادى معناها وجب النصب
نحو قلت كلاما او قلت حقا او نحو ذلك وان لم يؤد معناها فان اريد به حكاية مقترنا معه شيء يكون
به جملة وذلك نحو ان يقول قائل من قام فيقول آخر زيد فيقول لك آخر ما قلت فيقول زيد بالرفع
تريد مع زيد وتقدر معه آخر جزئي جملة اما خبرا ويكون مبتدا واما فعلا ويكون فاعلا ومثل
هذا لا يجري فيه القول مجرى الظن بحال والله اعلم فائدة اختلف البصريون والكوفيون فيما
تضمن معنى القول من نحو لفظت ونطقت هل يحكى ما بعده كما يحكى ما بعد القول من دون تقدير
او لا فجوزه الكوفيون لتضمنه معنى القول ومنعه البصريون الا مع تقدير القول والوجه
لهم ان لفظت ونحوه اصل وضعه متعد الى واحد تقول لفظت الحصاة ونحو ذلك ثم استعمل
بمعنى القول مجازا شبيها ثم كثر حتى صار حقيقة عرفية في القول والقول وضع لحكاية ما بعده
من جملة ولا يقاس عليه ما لم يوضع له الا شاذا فيه من كلام العرب ولا شاهد فائدة
ما تصرف من القول جرى مجراه في الحكاية لما بعده تقول انا قائل زيد قائم ونحوه اضافة قائل
الى الكلام المحكي تبقى الجملة على حالها من دون جر فائدة قد يحذف الكلام المحكي بعد القول
لظهوره اللغة البيت الاول للكميت وهو يخاطب بذلك اهل اليمن وبنو لؤي بن غالب بن فهر
بن مالك بن النضر هم قريش يقول انطق قريشا تعقل عمن هجا شعرا أنزار لانهم اذا هجوا شعراء
مضر والقبائل التي منها هؤلاء الشعراء فقد تعرضوا لسب قريش فائدة قال الخ قول النحويين
ان القول بمعنى الظن تسامح لان القائل يقول ما تقول في مسألة كذا وليس المراد الظن
وانما المراد ما تعتقد ولم يطلقوا انه بمعنى الظن الا حيث يناسب الظن في نحو متى تقول الدار تجمعنا ه
فصل ولها ما خلا حسبت وخلت وزعمت معان أخر لا تتجاوز عليها مفعولا واحدا وذلك
قولك ظننته من الظنة وهي التهمة والتهمة الى الحيرة قلبا انما تتجاوز واحدا في هذه المعاني لان التعدي
امر معنوي ومعناها على ذلك لا تتعدى واحدا قوله وكذلك رأيت التي بمعنى عرفته او بصرته
ومنه قوله تعالى وارنا مناسكنا بمعنى عرفناها قال الخ لم ترد رأيت بمعنى عرفت بل معنى
العلم وجعل ارنا مناسكنا بمعنى بصرنا قلنا وهذا منه غلط ومغالطة اما الغلط
فلان التبصير مصدر بصر ومعنى بصرته كذا صيرته يبصره واقعا عليه فلا تسمى مبصرا
لزيد عمرا الاعمى هدت بصره حتى وقع عليه ومهما لم يقع عليه لم يسم مبصرا له قط اذا
تم ذلك فقوله تعالى ارنا مناسكنا لا يخلو اما ان يريد جمع منسك الذي هو مصدر نسك فهذا
لا يتهيأ فيه التبصير لانه معنى لا يتصل به الشعاع او يريد جمع منسك الذي هو مكان النسك
فهذا يتهيأ فيه التبصير لكن حمله على التبصير يؤدي الى ان من لم يكن منهم قد حج فلما يره الله مناسكه
وان الاراءة انما حدثت عند حصوله وصولها لانا قد ذكرنا ان التبصير تصيير الشعاع واقعا

على المرئي ويوضح ذلك انك اذا قلت عرفت زيداً عمراً وبصرت زيداً عمراً لم يكن الفرق بينهما الا

انك في التعريف تصدق بما ذكرت له علامات تعرفه بها ولو في غيبته والتبصير لا يصدق

الا بان هديته بالاشارات والعلامات حال تقلب حدقته في جهته التماساً لرؤيته حتى

وقع بصره عليه ولو فعلت تلك الاشارات والعلامات في غير حال تقلب الحدقة في جهته

لم تسم مبصراً قط ولم يصدر من الباري تعالى الى اكثر من التعريف بمواضع الشك في غير حال تقلب

الحدقة في جهتها اذ لم ينقل ان احداً من امة محمد ولا من الامم الخالية بقي في اي القبلتين

قائماً متحيراً منتظراً من الله ان يريه مواضع شكه منهما هذا اذا سلمنا ان المراد بالمناسك

مواضع النسك لا الشك بعينه وحمله على النسك بعينه اولى لوجوه هي التفسير التي واذا

تقرر ذلك صدق عليه معنى التعريف لا معنى التبصير كما ترى وظهر الغلط في تفسيره بالتبصير

واما المغالطة فلانه لم يحمله على العدول عن الظاهر حتى وقع في الغلط الا ليتقرر له اصله

في اثبات الرؤية للباري تعالى بقوله ترون ربكم لانه اذا نفي ورود الرؤية بمعنى المعرفة

تعين معنى الخبر لرؤية البصر ونحن قد نقضنا ما بني عليه وانه لا يحتمل لقوله ارنا هنا سكنا سوى

المعرفة فظهرت مغالطته والحمد لله قوله واتقول ان زيداً منطلق اي تفوه بذلك قلنا اعلم

فانه ان القول اذا وردت بعده ان اجري مجرى الظن وجب فتحها كما في الظن والا وجب كسرها

حكاية ونقل النظر في هذه المسألة هل هي فيها مفتوحة ام مكسورة صرح الجواز من بانها مفتوحة

لانه قال وهذا وجه اخر لفتح ان بعد القول وهذا هو الذي يقتضيه سياق كلام الشيخ وذلك

انه قد عد القول مع المتعدية الى شيء في بعض احواله ثم ذكر ان المتعدية الى شيء قد يكون

لها معنى لا يقتضي الا مفعولاً واحداً وذكر القول من جملتها في هذه الصورة فلو كانت ان معه

مكسورة حكم بالحكاية ولم يجز جعله بمعنى الظن وكسر ان بعده وتعلقه على العمل كما تعلق

الظن لكن هو هنا في معزل عن التعليق واذا عرفت ذلك فقد قال ح بعد قوله اي تفوه بذلك ما

معناه ان ظاهر كلام الشيخ يقضي بان المعنى في الكسر غير المعنى في الفتح وليس كذلك بل المعنى واحد

في الموضعين قال وكذلك المعنى مع نصب الجزئين بعده ورفعهما واحد وهو السؤال المقام به من

القول المختص بالنسبة قلنا وكلام ح ظاهر السقوط في الوجه الثاني فان الفرق واضح وذلك

انك مع النصب سائله هل تظن هذه النسبة او تعتقدها وان لم تتلفظ بجزئيها ومع الرفع

سائله هل تلفظ بجزئيها ام لا من دون نظر الى ظن او اعتقاد ومثل ح لا يغفل عن ذلك

لكني اظنه بناه على مذهبه من اثبات القول النفسي فان كلامه مع ذلك مستقيم واما الوجه

الاول فهو حيث قال اي تفوه بذلك فالظاهر فيه ما ذكره ح من عدم الفرق بين الفتح والكسر

وذلك ان معنى قولك اتقول ان زيداً منطلق بكسر ان اتلفظ بهذا اللفظ فاذا كان مع الفتح معناه

اتفوه به ضعف الفرق بينهما جداً ولا حرج على ح اذ زلت قدمه فيه فانه مزلقة واذا

اردنا ايضاح الفرق بينهما فالتفوه ليس كالقول في صحة الحكاية به ما تقدره وانما هو كلفظت ونطقت

في انه لا يحكى بهما بعدهما وانما هما عبارة وتقول قد نطقت باني كريم لمن قال انت جواد وتفوهت

باني سقيم لمن قال انت غير صحيح واذا ضمن القول معنى التفوه جرى مجراه في ذلك فيكون معنى

اتقول ان زيداً منطلق بمعنى اتفوه بهذا المعنى سواء قال انطلق زيد او زيد منطلق ونحو

متعدياً الى واحد فقط كما ضمنت وحذفت معنى ضربت واقتصر على واحد واما مع كسر ان وعدم تضمينه

معنى التفوه فلا يجوز ان يقال اتقول ان زيداً منطلق الا لمن يجيء بهذه الصيغة بعينها وظهر

لك الفرق اعلم ان الشيخ لما فرغ من تعدادها وتمييز ما يتعدى منها في بعض معانيه الى واحد

مما ليس كذلك شرع في احكام لها ولنا على الشيخ مآخذ متعلقة بما قد تقدم الى الان فلنذكرها قبل

الاحكام المأخذ الاول ان يقال مقصدك بايراد افعال القلوب انما هو تبيين

الافعال الداخلة على المبتدا والخبر فتنصبهما وما يتعلق بذلك من الاحكام وانك قد اخللت بكثير

منها ستذكره وكان الاولى بك ان تجعل الباب لها فتقول ومن اصناف الفعل الافعال الداخلة

على المبتدا والخبر فتنصبهما مفعولين ثم تستوفيها وتتكلم على كل واحد منها كما فعله نحويو النحاة

من بعد ذلك فان قال اردت الكلام على القلبيات وحدها قلنا فهلا ذكرت ما واخاها في الدخول

على المبتدا والخبر فتنصبهما ولم تخل بها فقد جعلت كتابك جامعاً للاصول الغريبة وجملة الامر ان

الافعال الداخلة على المبتدا والخبر فتنصبهما عقيبهما ما افاد في الخبر ظناً او يقيناً او تحويلاً حقيقة

او حكماً فذكر الشيخ ما يفيد الظن واليقين واخل بالقسم الثالث وهو ما يفيد التحويل وجملته

خمسة انواع الاول صير ومرادفاتها وهي اصار ورد وجعل وترك ووهب تقول وهبت

الثوب قميصاً اي صيرته كذلك النوع الثاني اتخذ وتخذ تقول اتخذت زيداً صديقاً وتخذته

صديقاً النوع الثالث اكان في النوع الرابع رات في النوم لانها لا تدخل في رؤية البصر ولا رؤية

القلب النوع الخامس ضرب في المثل قال تعالى ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقال هو متعد الى

واحد وهو مثل وما بعده بيان له لانه لا يخلو في كون المتعدي متعدياً الى اثنين نصبه لواحد

متضمن لهما والا لزم ذلك في علمت معلوماً وظننت مظنوناً يوضح ذلك انه يصح ان يعدم المفعولين

ويؤخر مثلاً فيقول ضرب الله عبداً مملوكاً مثلاً وانما استلزم ذكر مثل ولم يستلزم

في غيره من نحو ظننت مظنوناً وعلمت معلوماً لانه لو حذف فقيل ضرب الله عبداً مملوكاً

التبس بالضرب الحقيقي فالتزم معه ذكر المثل رفعاً لهذا اللبس فهذه جملة ما اخل به الشيخ

من اخوات هذه الافعال ولا عذر يعذر به وقد ذكرها نحاة من النحاة وجعلوها هي وافعال

القلوب باباً واحداً المأخذ الثاني على قوله وهي تتبعه يعال للشيخ لا تخلو اما ان تريد ضبطها

[illegible]

فاغيا نها فهي اكثر من سبعة اذ تزيد الاشارة الى كل طرف فهذه التفت بمثال من افعال اليقين ومثال
من افعال الظن ولا تعتد به وجملتها احد عشر للظن سبعة وهي ظن وحسب وخال وحجا وعد
وزعم وهب وللتيقن اربعة وهي علم ورأى ووجد والفى **الماخذ الثالث** ان يقال هذه
عددت زعمت مما له معنى آخر تتعدى به الى مفعول واحد وهو زعمت بمعنى كفلت فان اجاب بانه
قصد تبيين تعدي هذه الى مفعولين واخذ مع بقائها افعال قلوب وزعمت بمعنى كفلت ليس بفعل
قلب قلنا فهلا تركت رأيت بمعنى ابصرت فليس فعلا قلبيا فالاولى ان يجيب بان البصر لما كان
طريقا الى العلم عده وهو جواب ركيك جدا واذ قد اتينا على الماخذ فلننتقل الى الاحكام

فصل ومن خصائصها ان الاقتصار على احد المفعولين الى قوله وليس كذلك ان تقول حسبت زيدا
ولا تذكر منطلقا وتسكت لفقد ما عقدت عليه حديثك قلنا يعني ان الاقتصار على احد المفعولين في
الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر ممتنع كما اذا اعطيت وهذه مسئلة خلاف بين النحويين فالذي عليه
الجمهور منهم ان حذف احدهما في هذا الباب خاصة ممتنع وان كان قد جاز حذف احد جزئي المبتدأ
والخبر اذا تجرد اعني هذه الافعال لقيام القرينة الدالة على المحذوف وقال ابن مالك رح وابن منصور
بن فلاح لا يمتنع حذفه مع هذه الافعال ايضا للقرينة الدالة على المحذوف احتج الجمهور بان
هذه الافعال معناها مرتبط بالجزئين معا اما الثاني فلانه محلها واما الاول فلانه محل الثاني
لانك اذا قلت ظننت زيدا منطلقا فالظن لا يقع على زيد لانه معلوم ولا على مجرد الانطلاق اذ لا
فائدة على اطلاقه وانما متعلق بزيد [illegible] المبتدأ والخبر المجردان فليس لهما هذا الارتباط والى هذه الحجة
اشار الشيخ بقوله لفقد ما عقدت عليه حديثك يعني انك اذا لم تستكمل الجزئين بطل ما
عقدت عليه الحديث من علم او ظن لانه مرتبط بهما والله اعلم بجواز فيهما واحتج الآخرون
بالقياس والسماع اما القياس فلانا وان سلمنا هذا الارتباط فهما كالمحذوف مع قيام القرينة
الدالة عليه في حكم الموجود ولا يحتاج لذلك الارتباط واما السماع فقوله تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم فان الاول محذوف على قراءة الياء التقدير ولا يحسبن
الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله البخل هو خيرا لهم واما على قراءة التاء فهما موجودان لكن
حذف بعض الاول والتقدير ولا تحسبن بخل الذين يبخلون واما حذف في الوجهين لدلالة يبخلون
عليه وعلى مثل ذلك جاء قول الشاعر شعر ومن ظن ان سيلاقي الحروب وان لا يصاب فقد ظن عجزا
فقد قيل ان المفعول الاول محذوف والتقدير فقد ظن بقاءه عجزا **اقول** وانا ارى في هذا انه
ضمن ظن معنى توهم فعداه الى واحد اي فقد توهم عجزا كما قد ذكره بعض النحويين في قول الشاعر
فلم اعرف الاطلال الا اذا خالها انه ضمن خال معنى توهم **قوله** واما المفعول الثاني فلك عليك ان
تسكت عنه في الباب الى [illegible] الله تعالى وظننتم ظن السوء ومثالهم من يسمع يخل قلنا وهذه ايضا

مسئلة

مسئلة خلاف بين النحويين فمنعها الجرمي وجوزها الجمهور احتج الجرمي بان كل عاقل لا يخلو عن علم
او ظن فلا فائدة في الاخبار بمجردهما وبان هذه الافعال قد تجاب بما يجاب به القسم في نحو قوله تعالى وظنوا
ما لهم من محيص فكما لا يسكت على مجرد القسم دون المقسم عليه كذلك لا يسكت على هذه دون مفعوليها
واحتج الاكثرون بالسماع والقياس فالسماع ما ذكره الشيخ ومنه قوله تعالى ان هم الا يظنون وان
نظن الا ظنا واين شركائي الذين كنتم تزعمون وقول الشاعر شعر ترى حبهم عارا عليك وتحسب
اي وتحسبه عارا واما القياس فعلى غيرها من الافعال فان الفائدة تحصل بالفعل مع الفاعل واما ذكر
المفعول للبيان فاما ما ذكره من عدم الفائدة فغير مسلم لانه نفيه بالعلم المطلق وبالظن عدمه
واما القياس على القسم فضعيف لان القسم لم يستقل بنفسه لكونه حرفا واسما وهذه تستقل
كلاما وهذه تستقل دون مفعوليها لحصول المسند والمسند اليه نعم الله اعلم قول الجرمي في هذه
المسئلة وان كان ظاهره السقوط فنظره فيه دقيق وكلامه فيه قوي وذلك ان قصد المخبر بخبره افادة
السامع حكما مجهولا عنده ولا شك ان الظن والحسبان والبصر والسمع ونحوها يقطع بانه لا يخلو احد
منها الا من عرضت له آفة فان كل احد قد وقع منه ظن لشيء من الاشياء وحسبان كذلك وسمع كذلك
وبصر كذلك فاذا اخبر احد بانه قد وقع له احد هذه الاشياء مجردا نحو ان تقول ظننت على معنى قد وقع
مني ظن في بعض احوالي او بصر او سمع كان هذا الاخبار لا فائدة تحته ولا طائل وتنزل منزلة من يقول
السماء فوقنا والارض تحتنا واعلم ان النحويين يخالفونه في هذه القاعدة وانما يدعون جواز الحذف
حيث المفعولان مرادان وعليهما دال لانه تضمنهما في حكم الموجودين ولا اظن الجرمي يخالف حيث يكونان
مفهومين للمخاطب في حكم المنطوق بهما عنده لان احتجاجه يشهد بذلك ومثله لا يغفل عن مثل
الشواهد التي استشهدوا بها فقد عاد الخلاف الى الوفاق والحمد لله فان قلت اذا كان جواز حذف
المفعولين معا مشروطا بالقرائن الدالة عليهما فهلا جوزوا حذف احدهما استغناء بالقرينة
الدالة عليه والا فما الفرق قلت الفرق ما تقدم حيث حكينا خلاف ابن مالك رح وابن فلاح
وحكينا حجة الاكثر في الفرق [illegible] المبتدأ والخبر قبل دخول هذه الافعال عليهما قوله واما قول
العرب ظننت ذاك فذاك اشارة الى الظن كانهم قالوا ظننت فاقتصروا قلنا هذا سؤال ايراد
على من منع من حذف احد المفعولين مع بقاء الآخر وان كان الاجماع على انه ليس باحدهما عند من جوزه
وعند من منعه لكنه يستقر منهم الى تأويل واختلف في تأويله فقال سيبويه بما ذكره الشيخ من انه
اشارة الى المصدر فلم يحذف احد المفعولين بل كليهما وقال الفراء هو اشارة الى المفعولين جميعا
فاذا قال قائل ظننت زيدا قائما وقلت ظننت ذاك فذاك اشارة الى المفعولين كليهما وطرد جواز ذلك قياسا
على جواز اثباته ذاك [illegible] وقلت له ذاك وكقوله تعالى عوان بين ذلك وهو اشارة الى شيئين وقد
رد عليه النحويون بان معناه انا وان جوزنا الاشارة به الى متعدد من مثنى ومجموع فانهما في حكم المفرد

فاما الاشارة به الى الجملة فلا يصح واما اثباته على انبا به ذاك وقلت له ذاك فردوه بان معمولي
انبات واخواته ليس من مقتضيات الانبا والقول بل هما نفس الانبا والقول بخلاف ظن واخواته
فانها تعلق بالذات على صفة وذكر الذات معها يستلزم ذكر الصفة والا كان الكلام محتملا والصحيح
عندي ما ذكره الفرا فاما دعواهم انه لا يشار به الى الجمل فباطل فان ذلك اكثر من ان يحصى قال تعالى
ذلك ومن يعظم شعائر الله ذلكم وان الله موهن كيد الكافرين الى غير ذلك واما قولهم ان هذه
الاشيا تتعلق بالشي على صفة وان ذكر الشي معها من دون صفة تصير الكلام محتملا فمسلم لكن
لا نسلم في قولهم ظننت ذاك انه ذكر للشي من دون صفته بل ذكر لما تضمنهما من ان المقصود
بذكر المفعولين هو لتبيينهما متعلقي الظن والعلم ومتعلقهما هو حصول الذات على صفة فما افاد
هذه الفائدة اغنى عنهما والله اعلم قوله وتقول ظننت به اذا جعلته موضع ظنك كما تقول
ظننت في الدار فان جعلت البا مزيدة بمنزلتها في القهيده لم يجز السكوت عليه قلنا يعني
اذا تقرر انه لا يجوز الاقتصار على احد المفعولين لم يجز ان تجعل المجرور مفعولا به في هذه الصورة
بل يكون ظرفا والمفعولان محذوفان معا وكذلك لو ابرزتهما معا جاز تقول ظننت بزيد وجهه
حسنا هذا توضيح كلامه وذهب بعض النحويين الى انه احد المفعولين واحتج بانه يقال ظننت
به خيرا فتراه احد المفعولين قلنا وهو ضعيف لعدم القرينة الدالة على المحذوف واما ظننت
به خيرا فمحمول على مصدر محذوف تقديره ظننت به ظنا خيرا والمفعولان في هذه الصورة محذوفان
معا **تنبيه** اعلم ان قول الشيخ فان قدرت البا زائدة فيه تسامح لانه يوهم ان زيادة البا
في مثل ذلك جائز قياسا لكن منع منه هاهنا مانع وليس كذلك بل يقتصر على السماع **فائدة**
جوز الكوفيون نحو ظن زيدا قائما ابوه فزيد فاعل وقائما مفعول وابوه فاعله ومنعه البصريون اذ ليس
في الكلام مفعول مفعول واحد **فصل** ومنها اذا تقدمت اعملت قلنا وجوبا عند الجمهور وجوز
بعضهم الغاها واحتج بالسماع والقياس اما السماع فقول الشاعر
ارجو وآمل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل وقول الاخر
اني وجدت ملاك الشيمة الادب واما القياس فلان الوجه الذي لاجله جاز الالغا مع
التوسط قائم مع التقدم وذلك ان متعلقها له اعراب مستقل قبل دخولها فجعل بعد دخولها
على اصله ودخلت لمجرد افادة معناها وهذا حاصل تقدمت ام تاخرت قال ح ولا بعد في
هذا القول واحتج بما ذكرنا من القياس لكن قد صرح بان الاولى الاعمال واحتج الجمهور بوجهين
احدهما ان تقدمها يؤذن بقوة العناية بها والغاها يؤذن باطراحها فتنافيا الثاني ان العامل
اذا تقدم وقع في اعلى مراتبه فيقوى بذلك بدليل امتناع ضربت لزيد وجواز لزيد ضربت ولهذا
كان عملها متاخرة اضعف من عملها متوسطة وقد ذكر الشيخ النحرير عبد الله بن درستويه

انها

انها وان الغيت عنها مع التاخر في نحو زيد قائم ظننت فهي عاملة في غيرهما في النية اي ظننت
ذلك لكن حذف اعتمادا على فهم المخاطب وهو قوي جيد لانك ان قدرت علمت متعلقة بالمتقدمين
وانهما في نية التاخير كان الوجه الاعمال لان علمت ليس باضعف من ضربت فكما لا يجوز الغاؤه
اذا تقدم معموله في نحو زيدا ضربت بل يسلط على زيد فينصبه او يرفع زيد ويقدر لضربت ضمير يعمل
فيه فكذلك باب علمت وان قدر غيره تعلقهما وانهما صدر الى قول الامر عمرو معقود بن على العلم
لكن زيد بعد تمام الجملة بان انها غير علم ولا بد من رابطة بين الفعل وبينهما يدل على انها
عنه والا تنافر الكلام وذلك الرابط هو المفعول المنوي وهو ذاك او وهو اسم الاشارة او نحوه مما
تتضمنهما فظهر لك توجه قوله فلا ينظر الى زعم من زعم انه ساقط فان زعم زاعم ان علمت
متعلق بالمتقدمين وان الكلام من اوله معقود على العلم لكن ضعف بالتاخر عنهما ولهما اصل
من الاعراب يعودان اليه اذا ضعف فبطلها عنه وذلك الاصل هو الرفع بالابتدا فجاز رجوعهما
اليه عند الضعف بخلاف معمول ضربت فلا اصل له يرجع اليه اجبناه بان نسأله هل هما في نية
التاخير عن علمت لانهما معقودان عليه ام هما في مرتبتهما فان اجاب بالاول قلنا فقد ثبت في
غير هذا الموضع ان كل متقدم هو في نية التاخير عن علمت فانه يعطى حكم التاخير بلا مرا في عود
الضمير والعمل ونحوهما فلم تخرج في هذا الموضع عن هذا الحكم المطرد مهما امكنت الاستقامة
عليه وهي ممكنة بما ذكرنا فلا وجه للخروج وان اجاب بالثاني كان نقضا لما ادعاه من
التعلق لان الشي اذا عقد على امر كان ذلك الامر متقدما رتبة والاعتماد على عقده عليه
فالابطال فصح ما ذهبنا اليه من احتياج قول ابن درستويه واحمد به **قوله** ويلغى المصدر
الغا الفعل فيقال متى زيد ظنك ذاهب قال ح لان الفعل مراد بجواز اعماله والغاؤه اذا اجمع
شبه وانما اريد لان المصدر منصوب **قوله** وليس في ذلك شاهد لانه مثال فلما تعني ان الالغا
لا يثبت في باب اعطيت وباب ضربت ونحوه والوجه في ذلك ان معمولاتها غير مرتبط بعضها
ببعض فلم يصح ان تعود مبتدا وخبرا كما تعود مفعولا هذه الى ذلك فكما يمتنع درهم اعطيت زيد امتنع زيد
درهم اعطيت وهذا مستقيم ايضا على قول الشيخ عبد الله بن درستويه وان قال بانها
اذا تلغى فتامل ذلك **اللغة** البيت للعين البصري يهجو عمرو بن لجا التيمي والاراجيز جمع ارجوزة
تريد انك توعدني بالاراجيز تهجوني فيها ففي اراجيزك اظن انه يلغى ام لا الاقرب انها لا تلغى يظهر
لومك وخورك والخور النقص **فائدة** اذا توسط اعلمت وبابه هل يلغى ام لا الاقرب انها
لا تلغى لما سنذكره عن الخوارزمي فاذا بني للمفعول وتوسط فقد نص الخوارزمي على ان القياس انه
لا يلغى فيقول عمرا أعلم زيد قائما قال لانها صارت بالنقل الذي حصل فيها بمنزلة الفعل المتعدي
في الحقيقة الا ترى اذا قلت اعلمت عمرا زيدا قائما خير الناس فقد اوصلت الى زيد علما كما انك

لان العمرو [illegible] وان كان الكلام من اوله معقود على العلم

يعني ان تقول زيد درهما اعطيت على تقدير اعطيته ذلك

البيت للعين المنقري [illegible]

اذا قلت اعطيت زيدًا درهمًا وقد اوصلت الى زيد درهمًا فصار مخالفًا لباب ظننت واخواتها
ثم قال فاعرفه تجده شفيته اليك كما شيوا لي **فائدة** قال الاخفش اذا الغيت متقدمة
جاز دخول لام الابتداء عليها وان كان لا يجوز دخوله على الماضي لانه يكون كانه دخل على المبتدا والخبر
بخلاف ما اذا اعملت فما جاز ان زيدًا لظننت اخوه قائم ولم يجز لظننت اخاه قائمًا فافهم ذلك
فصل ومنها انها تعلق وذلك عند حروف الابتداء والاستفهام والنفي قلنا الفرق بين التعليق والالغاء
ان الالغاء عبارة عن قطعها عن العمل مع جواز الاعمال لبقائها على اصلها والتعليق عبارة
عن قطعها عن العمل لمانع منع منه وانما علقتها هذه الاشياء عن العمل لانها كلها لها صدر الكلام
فلو اعملت ما قبلها فيما بعدها خرجت عن التصدير فاما في التقدير فلا كلام ان محل الجملة النصب
لبقائها متعلقًا للظن والعلم ولا يخرجها ذلك عن التصدير لبقائها في صدر جملة مستقلة تسمى
كلامًا نظير ذلك زيد هل ضربته او ما ضربته **فان قلت** فهلا عُدّ ان المكسورة من جملة المعلقات
لان لها صدر الكلام **قلت** لما امكن تاثير العمل فيها بالفتح لم تعلقه بخلاف غيرها فلم يمكن
تعلقها **فان قلت** وما معنى قول القائل علمت ازيد عندك ام عمرو **قلت** معناه علمت ما يجاب به
هذا اللفظ لانه سؤال عن تعيين ما قد وقع ولا جرم صلح متعلقًا للعلم وكذلك اتفقوا على
جواز هذه الصور واختلفوا في علمت هل زيد منطلق فجوزه قوم نظرًا الى ان هذه جملة بعد
الاستفهام كالتي بعد الهمزة ومنعه قوم نظرًا الى ان جواب هذا السؤال لا يصلح متعلقًا للعلم
لانه غير مقطوع به ولذلك يجاب بنعم او لا فلم يكن متعلقًا للعلم لانه لم يتعين احد الطرفين ومثله
لو قلت علمت ازيد قائم فاما اذا قلت علمت زيدًا ابو من هو فالاجود اعمال علمت في زيد لانه لم يحل بينه
وبينه حائل ومنهم من يرفعه عملًا على ان الاستفهام يعم الجملة وهو معلق اما اذا قلت
علمت اي الرجال عندك او اي الرجال زيد فترفع بكل حال لان الاستفهام لا يعمل ما قبله فيه **قوله**
ولا يكون التعليق في غيرها قلنا ليس على اطلاقه فان عرفت وعلمت الذي بمعنى عرفت تعلق بان تقول
عرفت من زيد وكذلك ما اشبهه من افعال القلوب وانما يمتنع فيما عدا افعال القلوب
والسر في ذلك ان مفعولاتها يمكن استقلالها من دونها فصح التعليق بخلاف غيرها كما تقدم **اللغة**
قال الخوارزمي التعليق مشتق من قولهم امرأة معلقة لا ذات بعل ولا مطلقة
مثاله رجل عقد بامراة في عقدين والتبس الاول من العقدين فانه يفرق بين الزوج وبينهما
اذ لو لم يفرق بقيت الاولى معلقة لا ذات بعل ولا مطلقة وهذه مع التعليق ليست ذات عمل
في الظاهر وليست ملغاة لتقدير عملها **فصل** ومنها انه يجمع فيها بين ضميري الفاعل والمفعول
مفعول علمتني منطلقًا ووجدتك فعلت كذا ورآه عظيمًا واجرت العرب عدمت وفقدت مجراها
في العمل ولا يجوز ذلك في غيرها فلا تقول شتمتني ولا ضربتك ولكن شتمت نفسي وضربت نفسك فلما انما

جاز

جاز ذلك فيها ولم يجز في غيرها لانه في غيرها يقل ان يكون فاعلها هو مفعولها فلو جمعوا بين
الضميرين لصلح حيث يكونان واحدًا تسبق الفهم الى المغايرة بينهما جريًا على الاغلب فاتوا بلفظ
النفس نفيًا لذلك الوهم فقالوا شتمت نفسي ونحوه بخلاف افعال القلوب فان تعلقها بفاعلها اكثر
الا ترى ان الانسان اعلم باحوال نفسه من غيره فجاز فيها ذلك وانما حملوا عليها عدمت وفقدت لانها
ضد وجدت ووجدت منها وحمل الضد على ضده كثير شاهد الجمع بينهما في التكلم قول الشاعر
شهدت وفاتوني وكنت حسبتني فقيرًا الى ان يشهدوا وتغيبي ومنه قول الراوي لقد رايتنا
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وشاهده في الغيبة قوله تعالى ان رآه استغنى وقوله فلا تحسبنهم بمفازة
فيمن قرأ بالياء المثناة من اسفل وضم الباء اي فلا يحسبن انفسهم في مفازة واما في الخطاب فقيس
اللغة جران العود سمي بذلك لقوله خذا حذرًا يا جارتي فانني رايت جران العود قد كاد يصلح
ويعني بجران العود في هذا البيت جلد عنق البعير الذي يقع على الارض اذا انيخ وكانه قد كان
اتخذ لهما قطيعًا اي سوطًا يضربهما به من جلد طري والقاه في الشمس ليجف فرآه قد اخذ يجف
فانذرهما والضرتان الزوجتان وكانه ضاق بهما ذرعًا فقال ما قال **فائدة** اعلم ان الشيخ
لما خص افعال القلوب من الافعال الداخلة على المبتدا والخبر بالذكر ذكر ما يختص بها من الاحكام
دون غيرها فالالغاء المتقدم ذكره والتعليق والجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد امور
تختص بها دون ما ذكرنا مما يدخل على المبتدا والخبر الا ان التعليل في الغائها متوسطة ومتقدمة
يوخذ منه جواز الغاء غيرها من الداخلة على المبتدا والخبر لان زبدته ان المعمول ليس اصلًا يعود
اليه مع ضعف المتاخر وهذا يحصل في ضرب واخواته والمحفوظ في كلامهم انها لا تجري مجراها بل متى
سلطت على مفعوليها وجب اعمالها متقدمة ومتاخرة والوجه في ذلك ان اسباب التقوية
من تضعيف او همزة حاصلة فيها فلم تحتمل الغاؤها مع قيام السبب لانه يعود على وجه ادخاله
بالنقض والابطال بخلاف افعال القلوب فهي وان كانت متعدية في نفسها فلم يتجدد عليها دخول امر
يقتضي تعديتها فيعود الغاؤها مع وجوده على دخوله بالنقض فجاز ان تدخل المجرد فافاده معناه
وفي كلام الخوارزمي في مسئلة اعلمت اذا توسطت ما يصرح بانه قد نقل هذا الذي ذكرناه عن النحاة
وايضًا فانه نص على ان اي الاستفهامية لا يجوز ان يلي غير افعال القلوب من الافعال الداخلة على المبتدا
والخبر قال لان غيرها لا يلغى فيؤدي الى اعمال ما قبل الاستفهام فيه فيخرج عن الصدر وانما جاز
ان تلي افعال القلوب لانها قد تلغى وهذا تصريح بما ذكرنا فافهم هذه النكتة **فائدة** كل الافعال
الداخلة على المبتدا والخبر تنصب [illegible] وخبره **فائدة** جعل هشام سمع وابصر وعرف من المتعدية
الى اثنين **فائدة** زعم الكوفيون ان انتصاب الثاني على الحالية واوجبوا الغاءها حيث يكون الثاني
فعلًا مقدمًا نحو علمت قام زيد **فائدة** قال ابن [illegible] توسط الملغى بين الفعل ومرفوعه نحو قام

علمت زيدٌ وبين معمولي انّ نحو انّ زيداً علمت قائم وبين النافي والمنفي نحو ما علمت قام زيد وبين سوف ومصحوبها
نحو سوف علمت يقوم زيدٌ **ومن اصناف الفعل الافعال الناقصة قوله**
يدخلن دخول افعال القلوب على المبتدا والخبر يعني انهن في دخولهن مفتقرات الى الجزئين كما في افعال القلوب
وان اختلف معناهما فمعنى افعال القلوب تبيين ما الجملة عنه في الاخبار من علم او ظن ومعنى
هذه تبيين ما الفاعل عليه من الصفات فيما مضى او في غيره حسب معانيها ووجه ارتفاع الاسم
بعدها وانتصاب الخبر قد تقدم **قوله** ويسمّى المرفوع اسماً والمنصوب خبراً قلنا يعني اسم ما اضيف
اليه منها نحو اسم كان واسم اصبح وكونهما الا اسماً مطلقاً وكذلك الخبر وانما خصوها بتسمية فاعلها
ومفعولها المشبه بالاسم والخبر وهم لا يقولون في فاعل ضرب ومفعوله اسم وخبر لانهم ارادوا الفرق
بين معمولي الناقصة ومعمولي ما عداها في التسمية وسلبوها تسمية معموليها فاعلا ومفعولا
لنقصانها ولان مفعولها ليس في المفعولية محققاً كمفعول ضرب فبعدوه في التسمية عن ايهام المفعولية
ثم اتبعوا به الفاعل في جعله اسماً **قوله** وتنقصانهن من حيث ان نحو ضرب وقتل كلام متى اخذ مرفوعه
وحده ما لم يأخذ المنصوب مع المرفوع لم يكن كلاماً قلنا من حيث ان وضعها لتقرير الفاعل على صفة
فيهما لم يذكر الصفة لم يثبت ما وضعت له **فان قلت** يلزمك في افعال القلوب ان تكون ناقصة
لانك اذا اقتصرت على احد المفعولين لم يتم ما وضعت له كما تقدم **قلت** ان تلك متى اقتصرت بها على الفاعل
كان كلاماً تاماً فيه مسند ومسند اليه ما لم ينضم اليه ما يخرجه عن الكلامية فنسبه فهمت وعدت
ما ذاك الا انها دالة على الحدث وهذه لا دلالة لها على الحدث راساً الا ترى انك اذا قلت كنت فان
اردت معنى التامة اي حصلت او ثبتُ دلت على الحدث فكان كلاماً وان اردت كنت قائما او نحوه لم
يكن فيها دلالة على الحدث واما الدال على الحدث هو قائم ودخلت لمجرد تعيين وقته ولهذا نص الخوارزمي
عن النحويين ان معنى كان زيد قائما زيد قائم فيما مضى فلم يزيدوها شيئا على دلالة الزمان فلم تستقل مع
مرفوعها كلاما لفقد المسند وعلى هذا تقيس اخوات كان وظهر الفرق بين باب كان وباب علمت ونحوه نعم
باب علمت حيث تقتصر على الفاعل ولا تريد المفعولين لا تسمى كلاماً الا من جهة فقد مسند ومسند اليه فهما
حاصلان بل من جهة عدم الفائدة كما قدمنا وتنزله منزلة السماء فوقنا والارض تحتنا وقد نص ابن مالك
على ان مثل ذلك لا يكون كلاماً عند النحويين لكنها لما تم فيها مع مرفوعها الجزءان اللذان لا يتم الكلام الا بهما
لم تسم ناقصة وان كانت مع مجرد الفاعل لا تسمى كلاماً لان عدم الافادة امر عارض فلا يعتد به
في ذلك والا لزم في قام زيد ونحوه الا يسمى كلاماً لانه ربما عرض ما يخرجه عن كونه كلاماً من شرط
او تسمية او نحوهما بخلاف باب كان فنقصانها من حيث انه لا يحصل الكلام مع فاعلها فافهم هذه
النكتة الحسنة الدقيقة **فصل** ولم يذكر سيبويه الا كان وصار وما دام وليس قال وما
كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر قلنا انما خص هذه بالذكر اما كان وصار فلكثرتهما واما

ما دام وليس فلانهما لم يوجدا الا كذلك وفي شرح **ح** عكس هذا فانه غلط لكني اظنه من سقم
النسخة التي رأيتها واستغني عن البواقي بالضابط الذي ذكره **قوله** ومما يجوز ان يلحق بها
آض وغدا وراح قلنا قال ابن مالك الاصح انه لا يلحق بها غدا وراح **قلت** الاقرب انهما
ان وردا بمعنى صار فهما منها نحو كرم زيد حتى غدا اميرا وان جاءا بمعنى الغدوة والروحة فليسا منها
واحتج الشيخ بانها في الحد وجعلها تستعمل لتقرير الفاعل على صفة فوجب عند ذلك ان تكون منها
قوله ومما يجوز ان يلحق بها الى اخره قلنا هذا الكلام يقتضي ان الافعال الناقصة منحصرة في هذه
الافعال التي عددها الشيخ وذلك لان قوله ومما يجوز ان يلحق بها يقتضي انه قد بذل جهده في استقصائها
ولم يجد ما يجوز انه منها سوى ما ذكره فاقتضى انحصارها عنده وهو مقتضى كلام ح في مقدمته لانه
بالغ في ايجازها واختصارها بكل ممكن ولما ذكر الافعال الناقصة قال في حدها ما وضع لتقرير
الفاعل على صفة ثم عدد هذه الانواع كلها ثم قال وقد جاء ما جاءت حاجتك وهذا يقتضي انها محصورة
فيها اذ لو كانت قياسية لم يذكر الامثلة واخل بمطابقة الاختصار الذي قصده والاعتماد على عرضه
بالنقض وقد نص النحويون على انها عند سيبويه قياسية وعند سائر النحاة سماعية اي محصورة
في صيغ مخصوصة لا تتعداها ومثلها في ذلك افعال المقاربة **قوله** وقد جاءت بمعنى صار
في قول العرب ما جاءت حاجتك قلنا فيه سؤالان احدهما هل هذا استفهام ام نفي الثاني هل
يقتصر على ما ورد ام لا يقاس عليه والجواب اما عن الاول فهو استفهام ذكره الخوارزمي
وفي جاءت ضمير ما وحاجتك نصب على الخبر وهذا كلام تخاطب به من ينتظر في امر مطابقة الغرض ونحوه
الا يطابق فاذا حصل او ان الانكشاف قيل ما جاءت حاجتك اي موافقة لغرضك ام لا واما عن
الثاني فقال ح فيه نظر ثم رجح انه يجوز القياس عليه واحتج بقولهم جاء البر قفيزين وكان البر
كان ملتبساً لقدره فكيل فقال كايله جاء قفيزين اي صار قدره قفيزين قال ح ومن قال ان قفيزين
حال فغير مستقيم لانهم لم يقصدوا الاخبار عن البر بالمجيء بنفسه ثم تقييد مجيئه وانما ارادوا
تقريره على هذا القدر **قوله** ونظيره قعد في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة
قال ح الظاهر ان قعد بمعنى صار ليس الا في هذا اللفظ بحسب اذ لا يقال قعد كاتبا
بمعنى صار قال واما ما كان على هذه الصورة نحو قعد زيد كانه امير فيجوز ويكون مخصوصا
بمثل ذلك **قلت** وهذا منه مجرد استبعاد على ان بعضهم جعلها في قوله تعالى فتقعد
ملوما بمعنى تصير **فصل** وحال الاسم والخبر مثلهما في باب الابتداء والخبر من كون المعرفة اسما والنكرة
خبراً لحد الكلام قلنا هو كما ذكر الا ان محل الشاهد في الظبي كان امك ام حمار ان ظبيا مغول
لكان مقدرة بعد الهمزة لان الاستفهام بالفعل اولى وحينئذ كان الاول المفسر متحقق ان يكون من
جنس المقدرة وقد قال بعضهم ان محل الشاهد هو الضمير في كان الموجودة لانه عائد الى ظبي وهو نكرة

فكان ضميره نكرة وهو ضعيف من وجهين احدهما انه مبني على ان الضمير العائد على النكرة
نكرة وليس بمسلم له فان النكرة قد تكون معهودة كما في قوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى
فرعون الرسول فاللام للعهد في اللفظ فقط واذا صح تعريفه باللام بعد تقدم ذكره لزم كون ضميره
معرفة الثاني انا وان سلمنا انه نكرة فلم يختلف النحويون المعتد بهم في جواز كونه اسما لكان
لاتفاقهم على جواز نحو ضرب بني زيد رجل وكان راكبا وانما اختلافهم في كونه نكرة او معرفة فصح ان يحمل
الشاهد الظبي وان كان مقدره معه **فان قلت** ان همزة الاستفهام المعادل لها ام المتصلة
من حقها ان يليها ما ولي ام من اسم او فعل وانت في تقدير كلامك قد خالفت هذا الاصل فان ام
لم يليها الا حمار **قلت** لنا في الجواب وجهان احدهما ان كان بعد الهمزة غير منطوق بها وقد تعادل
في الصورة وهذا وجه مسوغ لذلك الثاني ان كان ليست مقصودة بالذكر هنا وانما المقصود
ذكر الظبي فلم تعتد بها فاذا ذلك ولما ورد هذا السؤال على ح اسقل فاحتاج الى ان يكون
اصله اظبيا كان امك بنصب ظبي وقصد الى القلب المذكور اعني جعل النكرة اسما والمعرفة خبرا
مع بقاء كل في موضعه فان قيل يلزم من هذا تقديم اسم كان عليها وذلك لا يجوز وانما يجوز تقديم
الخبر اجاب بانه لم يقصد جعله اسما حقيقيا بل في الصورة فسوغ ذلك بقاءه مقدما
فان قيل اذا كان الاسم في الحقيقة هو امك والخبر ظبي لولا غرض القلب لزم ان تلحق كان علامة
التانيث لاسناده الى مؤنث حقيقي وهو امك اجاب بان قلب الصورة سوغ مطابقة تذكيرا
وتانيثا والاسم في الصورة هو ظبي **قلبية** اعلم ان ح استدرك على الشيخ في كونه لم يذكر من الاحكام
التي يشترك فيها المبتدا والخبر واسم كان وخبرها الا التعريف والتنكير مع كونها تشترك في جميع الاحكام
الا ما منعت منه كان فيهما ثلاثة في كون المبتدا معرفة او نكرة مخصصة وكون الخبر مفردا
وجملة والشروط التي مضت **وجملة الامر ان كل مبتدا فانه يجوز دخول كان**
واخواتها عليه الا حيث يكون خبرها جملة طلبية ولم يلزم الابتداء والتصدير او الحذف او عدم
التصرف او يلي ليتما او لولا او اذا المفاجاة او بعد طلبا او تعجبا او مثله فهذا عقد ضابط
لا يخرج عنه شيء فقط مما يمتنع دخول كان واخواتها عليه وما خرج عنه فانه جائز **وامثلته**
زيد اكرم اباه مر انت لزيد احوك انا الحمد لله بحسبك زيد ليتما هذا الحمام لنا لولا علي لهلك
عمر اذا الله عبد القفا واللهازم العفو مطلبي عجب لتلك قضية انذرتهم لان دخول كان مع
هذه المذكورة ينقضها اريد بها **اللغة** صدر البيت الاول تفرق قبل التفرق ياضباعا هـ
واصله ضباعة وهي امرأة قال الخوارزمي معناه قفي حتى نودعك قبل ان نفترق والظاهر
لا يعطي هذا المعنى والله اعلم **سؤال** يقال ان موقفا في لست متخصص بوصفه بقوله منك والنكرة
المخصصة يصح الابتداء بها فما وجه جعله من القلب المحتج عليه امن اللبس **والجواب** والله الموفق

ان النكرة المخصصة انما يصح الابتداء بها حيث الخبر نكرة مساوية لها او دونها فاما اذا اتى بعدها
ما هو معرفة لفظا ومعنى فهو الاحق بان يجعل المبتدا دونها بلا شك في صدر البيت الثاني هـ
كان سبيئة من بيت راس هـ ويروى خبيئة وسلافة يقال سبأت الخمر سبأ ومسبأ اذا اشتريتها
وبيت راس قرية في الشام كان تباع فيها الخمر **نعم** زعم الخوارزمي ان هذا ايضا متخصص بانه موصوف
في المعنى كانه قيل عسل اي عسل وماء اي ماء كما في شر اهر ذا ناب في زاي الشماكي وصدر الثالث
فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك هـ وبعده هـ لقد بدلت اهله بعد اهل ولا عجب بذاك ولا شعار هـ واراد
بالبيت الاول **فصل** وكان على اربعة اوجه قلنا الاربعة كما ذكر الا ان الزائدة لها احكام احدها
انها لا تزاد الا بشرطين احدهما ان تكون بلفظ الماضي على الاصح لانها في المضي تشبه الحرف والاشتراك
في البناء والزيادة بابها الحروف الثاني ان تكون حشوا لا صدرا لانها اذا تصدرت دل على قوة العناية
بها وهذا ينافي زيادتها الحكم الثاني انها لا فاعل لها عند ابي علي قال لانه تصير بفاعلها جملة فتكثر الزيادة
وعند السيرافي ان لها فاعلا وهو مصدرها لان الفعل لا يخلو عن الفاعل الثالث ان فائدة زيادتها
الدلالة على الزمن والتاكيد وجردت عن العمل لان فيه ابطاله ذكره ابن فلاح وفيه نظر الرابع
ان مواقع زيادتها خمسة بين الفعل والفاعل كقوله هـ وليت شعري هل البنا ازورها ولنعم كان شبيبة المحتال هـ
وقولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم وبين المبتدا والخبر نحو زيد
ومعمولي ان كالمجرد ان نحو زيد كان اخوك والمعمولان لان ما مثل به الشيخ اولا من نحو ان من افضلهم
كان زيدا وقد خالف المبرد في هذا وجعل زيدا اسم ان وخبرها كان واسم كان ضمير عائد على زيد
وخبر كان من افضلهم ورد عليه بانه يؤدي الى تقدم خبر كان على اسمها في غير الظرف وقد تقرر
امتناعه وبين الصفة والموصوف كقوله هـ جياد بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب هـ ومنه
في زعم سيبويه قول الشاعر هـ فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام هـ بجعل كرام صفة
لجيران قال فالحكم بزيادتها لكون وصف الجيران بالكرم مطلقا غير مقيد والصحيح ما ذكره المبرد
من ان كان فيه ناقصة على بابها وخبرها لنا لان زيادتها مع وجود اسمها وخبرها ضعيف قال وهي
تدل على انقطاع الجوار لا الكرم وبين المعطوف والمعطوف عليه كقوله هـ في لجة غمرت اباك بحورها
في الجاهلية كان والاسلام هـ ولم يغفل الشيخ من المواقع الا هذا **قوله** والتي فيها ضمير الشان
قلنا هذه ليست قسما براسها كاخواتها وانما هي الناقصة لكنه التزم في خبرها ان يكون جملة
او ما هو كناية عن الجملة قال ابن فلاح اذا قلت كان من الامر كيت وكيت فهي المتضمنة لضمير
الشان لان كيت وكيت كناية عن الجمل فاما لو قلت كان من الامر كذا وكذا لم تكن المتضمنة لضمير
الشان لان هذين كناية عن المفردات وفيما ذكره نظر فان البصريين كافة يوجبون كون الجملة
المفسرة لضمير الشان منطوقا بجزئيها جميعا ولم يخالف الا الكوفيون الا ان له ان يقول لم ينعقد

اجماع البصريين الا على انه لا يجوز ذكر احد جزي الجملة المفسرة دون الاخر واما اذا حصل لفظ يتوب
عن الجزئين جميعا فانهم يجوزونه ويويد هذا انه لا يجوز الاخبار عن لفظ هذه الكنايه فيقول قال فلان الشان
كيت وكيت ولم ينقل ان احدا منع هذا وليس ضمير الشان بابلغ حالا من ظاهر يستفهم حسد **قوله**
وقيل في قوله ﴿ بنيها قفرا والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها ﴾ ان كان فيه بمعنى صار قلنا الا لم
يكن الناقصة لانها يودي الى فساد المعنى اذ يصير التقدير كانت بيوضها فراخا فكان البيض كانت فراخا
قبل كونها بيوضا وهذا واضح فتامله فلهذا حكم بانها بمعنى صار ليستقيم وكان الشيخ استضعف مجيها
بمعنى صار فلم يوف الاربعة من الاوجه حقه ولا وجه لاستضعافه وقد جاءت في كتاب الله في مواضع
قال تعالى فيكون طايرا باذن الله وقال من كان في المهد صبيا في اصح الوجهين وقال فكان من المغرقين
اللغة جياد جمع جواد وهو وارد خلاف القياس لانه اراد به هنا الرجال بدليل انه قال الكسائي
البيت وهذه صفة الرجال والجواد لا يجمع على جياد الا اذا كان صفة للخيل فاما صفة الرجال فاما في
على اجواد اراد للفرق نص عليه الشيخ ذكي الدين **نعم** قال بعض اللغويين هذا البيت لم يوجد الا
من طريق واحد الفرا لا عن غيره من النحويين واللغويين وهو في روايته على كان المطعمة الصلاب وزيف
روايه المشومه الغراب المشومه الموسومه على خواطرها علامه والعرب ما السن احدا يرويه يرذونا
ولا هجينا والمطعمه مشبوبه الظهر والصلاب شديدة القوايم واما الكمله فهم من بني عبس كما ذكر
الشيخ كانوا يوصفون بالكمال في عقولهم واحوالهم وانما سموا الكمله لانها اجتمعت فيهم خصال الكمال
ويوثر ان عايشه رضي الله عنها قالت كلاما معناه انها ودت ان لها سبعه اولاد من رسول الله صلى الله عليه وسلم على صفه
اولاد فاطمه بنت الخرشب فثكلتهم ولم يكن قالت غليا على هذا معنى كلامها واستغفر الله من الزياده
والنقصان واما البيت الثاني فالتيه من القفر الموضع الذي يلتبس فيه الطرق والقطا معروف
والحزن ما غلظ من الارض وهو يضف **ويلحق بهذا فوايد الاولى**
ذكر ابن فلاح من جملة الوجوه التي لاجلها سميت هذه الافعال ناقصة انه لم يستعمل لها مصدر لانه اسم
الحدث ولا دلالة لها على الحدث قال فاما قولهم اعجبني كون زيد قايما فانه مصدر التامه لانه اسم الحدث
وقايما حال **قلت** والله اعلم وانا اذهب الى ان هذا مصدر الناقصه وان النحويين انما نفوا كون لها مفعول
مطلق لانه انما يورد تاكيدا لدلاله الفعل على الحدث ولا دلاله لها على الحدث فاما المصدر العامل عملها
فلا وجه لنفيه وانا لا نرد على مثلها الا على الظاهر عليه الدليل مع ان عندي دلالة قويه في بطلان
كون قايما في مثل هذه الصورة حالا وانه لا يرد على مثلها الا مخالفا للقياس وذلك انه لا خلاف في جواز
نحو اعجبني كون زيد الامير ولا امتناع للحاليه هنا ثم ان تقدير الحاليه في ذلك يغيد خلل المعنى فتامله
تجده كذلك **الثانيه** اعلم ان كان موضوعه لتدل على ثبوت مضمون الجملة التي تدخل عليها كان
متقدم على حالة الخطاب او قاتم ان ذلك الثبوت يحتمل البقاء الى وقت الخطاب في الاستمرار بعد ويحتمل

انه قد انقطع وكان لا تدل بوضعها على احد الجنسين فقط وان كان كلام بعض النحويين يوهم انها تفيد الانقطاع
تارة والدوام اخرى وفي كلام بعضهم ما يوهم انها تدل على الانقطاع بحقيقتها وعلى الدوام بمجازها فالحق
ما ذكرته لك من انها لا تفيد واحدا منهما بل تحتاج الى قرينة اخرى معنوية او لفظية فاللفظية واضح
واما المعنوية اما في الانقطاع فنحو ان تقول كان زيد يضحك والمخاطب يفهم انه في الحال عابس او قد مات
او نحو ذلك واما في الدوام فنحو قول الشاعر ﴿ بشر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهابا ﴾
ولم يرد شخصا معينا فالعقل يبادر الى انه لم يرد ان ذهابهن كان له ذهابا فيما مضى دون هذا الوقت
والذي بعده بل يفهم استمرارها كذلك فهذه قرينة واضحة وعلى هذا جاء قوله تعالى وكان الله عزيزا
حكيما وغفورا رحيما وما اشبه ذلك وقد نص بعض محققي النحاة على قريب من هذا التلخيص الذي ذكرت
فصل وصار للانتقال **قوله** وصار زيد الى عمرو قلنا هي في هذا الوجه تامة مستغنية عن
الخبر **فصل** واضحى وامسى واصبح قلنا هي كما ذكر **اللغة** الليلة الشهباء شديدة البرد
والجليد ندى يسقط على الارض يقال منه جليدت الارض فهي مجلودة وكذلك السقيط والضريب يعني انهم كثير
الاطعام في وقت عدم الطعام والمرعى واما ابيات عدي بن زيد فقبله ابيات فيها حكمة وموعظة حسنة
ينبغي ذكرها وهي قوله ﴿
وتامل رب الخورنق اذ اشرف يوما وللهدى تفكير
سره ماله وكثرة ما يملك والبحر معرضا والسدير
فارعوى قلبه فقال وما غبطة حي الى الممات يصير
واخو الحضر اذ بناه واذ دجلة تجبى اليه والخابور
شاده مرمرا وجلله كلسا فللطير في ذراه وكور
لم يهبه ريب المنون فباد الملك عنه فبابه مهجور
اين كسرى كسرى الملوك انوشروان ام اين قبله سابور
وبنو الاصفر الكرام ملوك الروم لم يبق منهم مذكور
ايها الشامت المعير بالدهر اانت المبرا الموفور
ام لديك العهد الوثيق من الايام ام انت جاهل مغرور
من رايت المنون خلدن ام من ذا عليه من ان يضام خفير
ثم بعد الفلاح والملك والامة وارتهم هناك القبور
ثم اضحوا كانهم ورق جف فالوت به الصبا والدبور ﴾
الخورنق اسم قصر كان في العراق وهو فارسي معرب بناه النعمان الاكبر الذي يقال له الاعور وهو الذي
لبس المسوح فساح في الارض ذكره الجوهري ذكروا انه اشرف من الخورنق في زمن الربيع فنظر نحو المشرق فرآى
بضرة حسنة اعني نبوع اقاصي حيلة ونعمه فقال لمن هذا فقالوا هو لك ايها الملك ثم نظر نحو المغرب
الى بياض نهار جارية وجنات زاكية فقال لمن هذا فقالوا هو لك ايها الملك فقال فهل علمتم اوتي احد
مثل هذا فقام رجل من الرابضة والرابضة بقية من اهل العلم قال الجوهري لا تخلو الارض منهم فقال له
الرابضي ايها الملك انما اعجبك ان لا يبقى ولا يزول ولا يدوم قال فكيف المخرج قال العمل بطاعة الله والتخلي
من الدنيا قال فاذا افعلت ذلك فيه قال ملك دايم لا يزول ومقام ليس بعده شخوص وحبور لا يموت قال فاذا كان
وقت السحر فاقرع علي بابي فاتاه الرجل للوقت فاذا هو قد صب على نفسه امساحا وساح معه حتى لحقا راس
جبل وجعلا يعبدان الله عز وجل حتى ماتا رحمهما الله تعالى **اللهم** انا نتوسل اليك بكل وسيلة جليلة

ان يرحض عن قلوبنا صدا دواعي الغفلة ثم نطهرها بعبرات ذكر الرحلة عن دار نتوهم امتداد المهلة
الذي ضارت متقبلة للاوزار متاهلة للاصار متواثبة في لجج الماثم متعامية عن خطط الغنايم ثم تلبسها
شعار الخايفين وتتوجها اخبات العارفين فيلحق فيتكلنا بشانو الاوليا ويصير حبيتنا في صفوف انصار الاتقيا
انه كان بنا للطيف الخبير ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم تم ما قدر به السند بعض المختصر

قصر في الجزيرة وصاحبه عدي بن نصر بن الساطرون والجانوز موضع قال

فصل وانى ايا شجر الخابور ما لك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف ٥ والاية يا لكسر النغمة
والى في او ايلها الحرف في معنى واحد وهو اسم الزمان الفعل الذي لفاعله في زمانه قلنا يعني في زمان ما
زال واخواته ولو قال مدخل فيه كان اكمل **قوله** ذلك لدخول النفي فيها على النفي جرت مجرى كان في كونها
للايجاب ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا مقيما وخطى ذو الرمة في قوله خراجيج ما تنفك الا مناخة
على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا ٥ قلنا هذا واضح وانما امتنع ما زال زيد الا مقيما لانه استثنا مفرغ والتفرغ
انما يجوز في النفي لفظا ومعنى وهذا الجاب في المعنى فلا وجه لصحة التفريغ فيه ولهذا خطى ذو الرمة
وقد تؤول بان مناخة ليس بخبر وانما هو حال والتقدير ما تنفك على الخسف وهو ضعيف من وجهين
احدهما انه وان كان حالا فهو ايضا مفرغ والمفرغ فيما نحن فيه في الاثبات الثاني ان المفرغ من شانه ان يقدر
المستثنى منه متقدما على المستثنى والمستثنى منه على هذا التاويل موخرا وباقي الفصل واضح **اللغة**
خراجيج جمع خرجوج وهي الناقة المضمرة وتمامه على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا قال الخوارزمي يريد
انها لا تنفك من اوطانها الى لا تنفصل عنها الا ولها بعد الانفصال حالتان اما الاناخة على الخسف
في المراحل او التنزه في البلد القفر وعجزه بيت امراه سالم بن قحفان لها ما مشى يوما على خفه جمل ٥
وقحفان بضم القاف وسكون الحا المهمله الضمير في لها عايد على الابل اي لا تزال تعد لها خيلا الا من مات لتشداد
الرجل وعجزه بيت امرء القيس ولو قطعوا راسي لديك واوصالي ٥ الاوصال جمع وصل بكسر الواو وهو
العضو وقوله في البيت الاخر حتى تكونه يريد حتى تكون لها لكه وبعك والمرء قد يرجو الحيوة مومل والموت
دونه ٥ عن الزمخشري ان ابا بكر رضي الله عنه كان كثيرا ما يمثل بهذين البيتين وقوله تعالى حتى تكون
حرضا الحرض الذي اذابه الحزن او العشق وهو في امر محرض وقد حرض بالكسر واحرضه الحب اي افسده
قال ابو عمرو **فصل** وما دام توقيت للفعل في قولك اجلس ما دمت جالسا قلنا ان اراد بالفعل دام
او الخبر لم يستقم والوجه واضح وان اراد بالفعل الذي يتعلق به ثم يستقيم لكن لم يصرح به فلا ولى فول
لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها **قوله** كانك قلت اجلس مدة دوام جلوسك قلنا اراد بهذا ان ما
مصدرية **ما قوله** ولذلك كان مفتقرا الى ان يشفع بكلام لانه ظرف لا بد له مما يقع فيه قلنا يعني
ولاجل كونها للتوقيت كانت ظرفا فلا يتم احد جزئي جملة الا مع المتعلق **فصل** وليس معناه نفي مضمون الجملة
في الحال تقول ليس زيد قايما الان ولا تقول ليس زيد قايما غدا قلنا اختلف الناس في ليس من جهتين احدهما

هل للنفي مطلقا او لنفي الحال قال الاول بعضهم ولم يستبعد ح واحتج بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا
عنهم فانه نفي صرف العذاب في يوم القيمة وهو مستقبل ورد بانه اراد حكاية الحال كانه قال ليس مصروفا في تلك
الحال وقال الثاني الشيخ وهو راي الاكثر واحتجوا بان العرب لم تستعملها الا كذلك في خطابها وشعرها
ونثرها الا ترى الى قول ابن الزبعرى لست من شيحي ان لم اسهم من بني احمد ما كان فعل ٥ وقول غيره
لست من قيس ولا قيس مني ٥ وانما احتمل الحال كما ترى ومما احتجوا به تحتمل حكاية الحال ومع الاحتمال لا حجة فيه
للمخالف **قوله** واصله ليس كصيد البعير قال الخوارزمي لانه لو كان بفتحها لم يحتاجوا فيه الى التخفيف
اذ الفتح خفيف الا ترى انك تقول في مجد مجد وفي غضد عضد ولا تقول في جمل جمل قلنا وسيأتي في باب
المشترك مزيد تقرير لذلك **اللغة** صيد البعير اصابه الصيد وهو دا في عنقه

فصل وهذه الافعال في تقدم خبرها على ضربين فالاول وايلها ما يتقدم خبرها على اسمها لا عليها وما عداها يتقدم خبرها
على اسمها وعليها وقد خولف في ليس فجعل من الضرب الاول والاول هو الصحيح قلنا اما تقدم الخبر على
الاسم فجائز فيها جميعا لانها افعال تصرفت في نفسها فتصرفت في معمولها ولا اعلم اخلاقا فيه الا حكي ابن معطي
في ما دام وما نقله ابن درستويه عن بعضهم في ليس اما ابن معطي فاحتج له بانها الزمت طريقة واحدة وهي مضي لفظها
تجري مجرى المثل فلم تعتبر بالتقديم والتاخير كالامثال لانها لا تستعمل مصدرا محضا فنقصت عنه بامتناع
ذلك فيها واحتج النحويون بالسماع والقياس اما السماع فقول الشاعر واحسنها ما دام للزينة عامر
وما دام فوق الارض حاف وناعل ٥ واما القياس فعلى ليس فانها غير متصرفة وذلك جائز فيها بل هي احق
من ليس لانها سلبت التصرف بعرض لها بالتركيب مع ما بخلاف ليس فانها غير متصرفة في جميع احوالها واما ما
نقله ابن درستويه عن بعضهم فقد قيل انه راى من يقول الحرف فيها فاجراها مجرى ما في الامتناع والصحيح
الجواز وعليه قراءة من قرا ليس البر ان تولوا وجوهكم بنصب البر **ولما تقدمه** عليها فهي فيه على
ضربين ضرب لا يجوز فيه اتفاقا وضرب فيه خلاف اما الاتفاقي فما دام ووجه وجه الامتناع فيها انها
بمنزلة المصدر والمصدر لا يتقدم معموله عليه لانه كالجز منه واما المختلف فيه فما عداها اما كان
كان واخواتها ما لم تدخل عليه ما النافيه ولا تضمن النفي فاطبق اجماع البصريين على جواز التقديم فيها لانها
افعال متصرفة وخالفهم الكوفيون وقالوا لا يجوز تقديمه عليها قالوا لانه يودي الى الاضمار قبل الذكر يعنون
ان في الخبر ضمير يعود على الاسم والاسم في متاخر فيعود الضمير على غير مذكور هذا على انه مذهبهم
ان انتصابه لا على الحال وهذا الباب على الحالية فتقديمه عليه عندهم من باب تقديم الحال على صاحبها
واما ما دخلت عليه ما وان كانتا يجوز التقديم فيها والنحويون يمنعونه واحتج ابن كيسان بالسماع والقياس
اما السماع فقول الشاعر لها مقلتنا ادما طل خميلة من الوحش ما تنفك ترعى عرارها ٥
واما القياس فلان هذا النفي معناه الاثبات لانه نفي داخل على نفي فصار ايجابا والتقديم جائز في الايجاب
فكذلك ما هو بمعناه واحتج النحويون بان النفي له صدر الكلام والتقديم عليه يخرجه عن ذلك فلم يجز كلمة الا

قال ح ولذلك لم نعرف مثل ذلك واقعا في كلامهم واما قول ابن كيسان انها في معنى الايجاب فيشكل لكن المفظ خصه من اهله وحرمًا عن قال ح ولهذا لو قال قائل ما ابى زيد الا كذا كان معناه اثبات الاكل ولو قيل اكلا الا ما الى زيد لم يجز ما هو الا لان حكم النفي ثابت وانما انتقوا به دخل على فعل معناه النفي فصار المعنى بالاخر الاثبات ولولا ان معنى النفي حاصل لم يرجع النفي الذي دخل عليه اثباتا وكيف يرد معنى النفي وما عبارة تحصل المعنى مثبتا فيصح ان الوجه ما عليه الاكثر قلت وهذا التعليل يؤذن بان حروف النفي في ذلك على سواء اعني ما ولا وان ولم ولن ولكن ليس كذلك فان جماعة من النحويين فصلوا فقالوا ان كان النفي بغير ما جاز التقديم بلا خلاف بين النحاة اجمعين وان كان بما فهو محل النزاع وفرقوا بينهما بان ما في اقوى وهذا يقع بها الجملة الاسمية والفعلية ولا يلزم من منع التقديم على القوي منع التقديم على الضعيف انتهى هذا على سبيل الجملة واما على التفصيل اما لن ولم فانهما مختصان بالفعل فهما كالجزء منه فكما يجوز تقديم منصوب الفعل عليه يجوز تقديمه لجوز تقديمه على ما هو كالجزء منه ولانهما ينقصان عن ما باستحالة تلقي القسم بهما واما لا فانها وان شاركتهما في تلقي القسم بها ودخولها على الفعلية والاسمية فان ما تعمل في المعرفة والنكرة ولا لا تعمل الا في النكرات واما ان فلم يذكروا وجه ضعفها تفصيلا ولعله كونها اقل استعمالا ومما قل استعماله قل التصرف فيه ومما دخل عليه والشاهد على تقديم الخبر مع لا قوله شعر ~~~ ورج الفتى للخير ما ان رأيته ~~~ على الشر خيرا لا يزال يزيد ه اي لا يزال يزيد خيرا **واما ما تضمن النفي** معناه فهو ليس واختلف النحاة في تقديم خبرها عليها فمنعه الكوفيون في اصح الروايتين عنهم فان ابا البقاء روى انهم يجوزونه وصحح عنهم ما ذكرناه ووافقهم على المنع المبرد والسيرافي وعبد القاهر وابن الانباري وذهب قدماء البصريين الى الجواز واختاره ابو علي في الايضاح وهو اختيار الشيخ لانه قال والاول هو الصحيح يعني انها من الضرب الذي يجوز تقديم خبره عليه واشار بقوله والاول الى ما حكاه وهو قوله وما غيرها الى ليس قد دخلت فيه فلما جاء بالقول الثاني لخلافه قال والاول ولم يرو الخوارزمي ان ذلك مذهب سيبويه واحتج المانعون بانها لم تتصرف في نفسها فلا تتصرف في معمولها كافعل التعجب ولانها تضعف بذلك كالحرف فلا يقدم منصوبها عليها كما لا يقدم منصوب ما عليها قالوا فاما تقدم خبرها على اسمها فلانها اقوى من ما واضعف من كان فاعطيت رتبة بين الرتبتين واحتج المجوزون بوجهين احدهما قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فانه قدم يوم وهو معمول لمصروف ومصروف هو الخبر وتقديم معمول العامل يؤذن بتقديم العامل قالوا ان يوم معمول الفعل بعده مفسر بليس المقدر بلا اذ يتهم يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم واجيب بان الحذف خلاف الاصل ولا يصار اليه الا بدليل الثاني انه قد جاء ازيدا لست مثله بنصب زيد من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومن حق المفسر في ذلك الباب ان يصح تسلطه على ما تسلط عليه المقدر واذا صح تسليط ليس على زيد فهو عين التقديم ويكون التقدير الست زيدا لست مثله واما قياس الاولين على فعل التعجب وعلى ما فالفرق قائم بانه قد جاز في ليس تقديم المنصوب على المرفوع دونهما والقياس مع قيام الفرق لا يستقيم **فايدة**

زيد قائما

قد تزاد الباء في خبر ليس ويراد بها تاكيد النفي فكان قولك ليس زيد قائما جواب وقولك ليس زيد بقائم جواب ان زيدا لقائم وانما اختصت بالزيادة لوجهين احدهما انها للالصاق وهو لصوقه الشيء بدل على تاكيد العلقة بينهما وكانها لتاكيد العلقة بين المبتدا وبين النفي الثاني ان الالصاق في معنى المقاربة فاذا قلت ما زيد بقائم فكانك قلت ما قام زيد ولا قارب القيام وهذه الباء لا تتعلق بشيء لانها غير معدية لفعل حتى يوصل معناه الى الاسم ومما يدل على زيادتها تقدم معمول مجرورها عليها ما لتعلق ليسوا بها كافرين ولو لم تكن زائدة لم يجز لانهم قد ذكروا ان تقديم معمول المجرور يؤذن بتقديم المجرور على الكاف للاتصال الذي بينهما **فائدة** يجوز دخول الا على خبر ليس فتوجبه نحو ليس زيد الا قائما ولا يجوز ذلك اذا دخلت عليها همزة الاستفهام لان دخولها عليها تفيده التقرير والتقرير اثبات فيحصل الغرض وهو الاثبات ولا يكون لدخول الا وجه **فان قلت** هلا جاز اجتماعهما كما جاز اجتماع ان واللام في جملة واحدة وهما لمعنى واحد وهو التاكيد **قلت** ليسا في التحقيق لمعنى واحد بل ان للتاكيد واللام للزيادة فيه وزيادة الشيء غيره هكذا ذكره ابن فلاح وفيه نظر فان في دخول الا افادة الحصر وليس ذلك بمستفاد من التقرير بدخول الهمزة فكيف يدعي ان معناهما واحد من غير زيادة وله ان يجيب بان التقرير يفيد تاكيد ثبوت الخبر كما تفيده الا وليس هي الا لنفي الحال فاذا ثبت خبرها بالتقرير فانما تثبت في الحال فقط وثبوته في الحال يقضي بانتفاء ضده ~~قد ثبت~~ قطعا وهي التي تقصد بالنفي لا غيرها من الحالات كما قدمناه في باب الاستثناء واذا افاد التقرير انتفاء الضد فقد صار مفيدا لما تفيده النفي والاستثناء ولا مزية لاحدهما على الاخر فيذهب احدهما صابغا وهذا الجواب حسن مخلص فتامله شافيا **فصل** وفصل سيبويه في تقديم الظرف وتاخيره بين اللغو والمستقر فاستحسن تقديمه اذا كان مستقرا نحو ما كان فيها احد خير منك وتاخيره اذا كان لغوا نحو قولك ما كان احد خيرا منك فيها قلنا اراد باللغو ما ليس بخبر وانما ياتي لتمام الاسم او الخبر واراد بالمستقر عكسه اعني ما كان مفتقرا اليها اما اسما او خبرا وسماه مستقرا بمعنى ان الفاعل والتعلقه ما يستقر به محذوف والمقدر مستقر فيه لكن حذفه للعلم به وانما استحسن سيبويه تاخير الاول اي اذا كان لغوا بانه فضلة غير معول عليه وتقديم الاخر لانه هم حالا في ذلك وخالفه المبرد في ذلك وقال الافضل التاخير اللغو على تقديمه واحتج بقوله تعالى ولم يكن له كفوا احد وقد اشار الشيخ الى ذلك وقال اللطف قال ح كلاما معناه ان ارادة الكلام ها هنا غير سديد لان الاية تصلح اعتراضا على استحسان سيبويه فانه قدم الفضلة وان كان اعتراضا لازما فهو لا يندفع بقوله اهل الجفا لانها الا في قراءة السبعة وان كان غيرها لزم فيصرح ما حكوا به عنه المقنع والجواب انه لو اخر لتغيرت الفاصلة وهل لو وقف على اخر الاية بدال والمحافظة عليها ابلغ اهتماما من تاخر الفضلة **فان قلت** مسلم هذا فلم قدمت الفضلة على متعلقها وكان ينبغي في المحافظة قراءة اهل الجفا **قلت** لما وجب تقديمه على

الاسم كره ان يقع فاصلا بين المسند والمسند اليه فقدم عليهما ويلحق بهذا فوائد **الاولى** ان هذه الافعال لا تعمل في الفضلات عند المحققين كالظرفين والحال والمفعول له لان الفعل انما يعمل فيها لدلالته على الحدث الذي يقتضيها وهذه لا تدل على الحدث فلم تعمل فيها وعلى هذا القول يكون للناس من قوله تعالى اكان للناس عجبا ان اوحينا نعتا للنكرة تقدم عليها لامتناع تعلقه باوحينا لان المصدر لا يتقدم عليه معموله هكذا نص عليه ابن فلاح وقيل انها تعمل في هذه الاشيا لدلالتها على الزمن المقتضي لها مع الحدث فاذا كان الحدث في احد المقتضيين فعلى هذه يكون للناس متعلقا بكان واما المفعول معه فتعمل فيه قولا واحدا لان الظاهر قد يكون في الزمن ذكره ابن فلاح **الثانية** قال ابن مالك الخبر ليس يكون جملة استفهاميا لكن يحصه ذي يجوز الاقتصار عليه وان اخرجها بوا وان كان جملة موجبة بالامثال له ليس زيدا الا وبكون كريما قال وربما شاركها في ذلك ما وكان المنفية قال وربما اشبهت الجملة المخبر بها في هذه الباب الحالية فقارنتها الواو مطلقا نحو كان زيد واخوه قائم وليطلب لذلك سواهد في كلام العرب

الثالثة ذهب بعض النحويين الى ان هذه الافعال حروف وكذلك ذهب ابو علي الى ان ليس حرف وهذان المذهبان ساقطان لظهور الامارات الفعلية فيهما من اتصال الضمير وتا التانيث الساكنة وغير ذلك

ومن اصناف الفعل افعال المقاربة قلنا

اعلم ان افعال المقاربة على ثلاثة اضرب ضرب للرجا وهي عسى وحرى واخلولق وضرب للمقاربة وهي كاد وكرب بالفتح والكسر واوشك والم واولى وهلهل وضرب للشروع فيه وهي كرب واخذ وجعل وطفق بالكسر وطبق وطفق بالفتح وعلق وانشا وهب لا خلاف في ذلك واذا كانت كذلك فكان اللائق بالشيخ ان يستوفيها كما استوفيناها فان اراد الاختصار فحقه ان يذكر من كل ضرب مثالا ولم يفعل كذلك وانما سميت بما تضمن المقاربة دون ما تضمن الرجا والشروع لان المقاربة اعمها ولهذا قال بعض النحاة عسى تدل على المقاربة على سبيل الرجا وكاد واخواتها تدل على المقاربة على سبيل الحصول وكرب واخواتها تدل على المقاربة على سبيل الاخذ فيه وهذا الاحلوا من تعسف **قوله** منها عسى اعلم ان الشيخ في ترتيبه وتقديمه لعسى ثم كاد ثم جعل اراد بذلك مطابقة اللفظ بالمعنى بان الانسان يرجوا الشي اولا ثم يقارب الحصول ثم ياخذ فيه **قوله** ولها مذهبان قلنا يعني مسلكان كما ذكر **قوله** ان يكون بمعنى قارب قلنا يعني في اقتضا مرفوع ومنصوب لا انه معناها تحقيقا لانها قد خرجت عنه بالانشا **قوله** الا ان منصوبها مشروط فيه ان يكون ان مع الفعل مساويا للمصدر قلنا عدلوا به عن الاسمية المحضة وان كانت اصله من حيث ان وضعها لتفيد رجا الحدث المستقبل فاريدوا مطابقة الوضع بالتزام الفعل لدلالته على ما هو المقصود في الرجا وهو المستقبل وانى بان تقويه لما تفيده الرجا من الاستقبال في متعلقه فلذلك عدلوا عن الاسم الى الفعل **قوله** والثاني ان يكون بمنزلة قرب فلا يكون لها الا مرفوع الا انه مرفوعها ان مع الفعل في تاويل المصدر قلنا انما التزم ان يكون المرفوع كذلك لانها انما تعلق بالاحداث لا بالذوات

فاذا كان اسمها مصدرا بها كمل متعلقها والتزموا ان والفعل لما مر **فان قلت** هذه كانت في الموضعين بمعنى قارب ويكون التقدير هنا قارب الخروج زيد **قلت** كان يودي الى الخلو عن اوجرح من فاعل اللهم الا ان يضمن جرح ضميرا يعود على زيد فانه يتعين حينئذ وذلك تظهر في التثنية والجمع نحو عسى ان يخرجا الزيدان **فايدة** زعم ابن السراج ان عسى حرف لانها بمعنى لعل وهي حرف ولانها لا يوصل بها ان المصدرية كاخواتها ولانها لا تتصرف والجمهور على فعليتها فاما كون الفعل بمعنى الحرف فلذلك لا يوجب له الحرفية والا لزم في كثير من الافعال ان تكون حروفا كتمنيت وترجيت واما كونها لا يوصل بها ان المصدرية فلان من حق ان ان تسبك هي وفعلها مصدرا حتى وانشا كالمصدر فرع على ثبوت الفعل وعسى غير متصرفة واما كونها غير متصرفة فلعارض وهو انشا الترجي والانشا ينافي التصرف لانها لو تصرفت دلت على الخبر في المضي والحال والاستقبال وهذا ينافي معنى الانشا اذ ان يستحيل ان تكون للماضي وهو مستقبل ثم ان التصرف من شانه احتماله الصدق والكذب والانشا ينافي ذلك **فايدة** خبر عسى لا يجوز ان يتقدم عليها عند الجميع وانما جاز ذلك في ليس دونها مع كونها غير متصرفين لان عسى اكثر جمودا من ليس حيث اتصرفت في خبرها على نوع واحد بخلاف ليس **فايدة** قد يقوم الشي في خبرها مقام ان قال الشاعر عسى طيئ من طيئ بعد هذه ستطفئ غلات الكلى والجوانح ولم يطرد ذلك امتناع تقديرها بالمصدر وقياس خبر عسى ان يتعدى به لما تقدم **فصل** ومنها كاد ولها اسم وخبرها الا انه مشروط فيه ان يكون فعلا مضارعا متاولا باسم الفاعل قلنا انما اشترط ذلك من ان تنبيها على ان المقصود بالقرب ودلالة على معنى الحال على وجه ما كد القرب واما كونه متاولا بالاسم فلانه في معنى المفعول **اللغة** البيت الاول للضحى وهو فابت الى فهم وما كدت ابا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر ما له وقد دخل التحتاني عنيد ليستار عنه واحاط به الاعدا من اعلى والمعين سبيله الذي تخلص منه فلما احس بهم اخذ العسل واساله الى اسفل الجبل ثم ضرب باحتيه على شاملته وانسحب فيها حتى وقع على الارض سالما فقال هذه القصيدة يصف حاله ذلك اليوم وقد قيل في تفسيره انه اراد فرجعت الى جهم وهم قبيلته **قلت** وعندي ان الاحسن انه تعالى اراد بالفهم قوة الفطانة التي تخلص بها بعد ان احيط به بزيلها علمت انه قد اخيط بي رجعت الى فهمي وفطانتي وما كدت اؤوب اليه لصعوبة المقام وتلاحم الشر الذي يذهل به الفطين عن فطنته **فان قلت** ان نفي على التصحيح نفي للمقاربة وهذا يودي الى انه لم يعد الى فهمه لانه نفى المقاربة **قلت** انه لما قدم قوله فابت الى فهم دل على ان مراده فابت بعد ان لم اكاد الاياب نظيرما قالوا في قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون والضمير في مثلها عائد على المنية اي وكم مثل هذه المنية التي احاطت قد فارقتها وهي قد صارت تصفر اسفا كما على وثقة بالنصرة والظفر والله اعلم **واما** عسى الغوير ابوسا فقائله الزبا بما جرى مثلا واطلق تشبيه ان تصير الاحدع حين خدع بها

كما هو مشهور في كتب القصص واللغة وكان قد اتخذت غارًا تذهب منه الى البحر غدوة للمخاوف
وكان قصير قد اطلع عليه فكمن فيه فلما احست بالوقعة قصدت الغار فوجدت في نفسها منه
وحشة فقالت عسى الغوير ابؤسا وابؤس جمع باس وجاز الاخبار عن الغوير على سبيل المبالغة
كما تقول رجل صوم وعدل وقد قيل فيه تاويلات غير هذه لكنها ضعيفة فعدلنا الى هذه لقوته و عسى
هاهنا ليست للترجي للاشفاق **فصل** وقد شبه عسى بكاد من قال عسى الكرب الذي
الى آخره قلنا انما شبهت هذه بهذه وهذه بهذه لمشاركتهما في اصل المقاربة **اللغة** السنة الاولى
لهدبة بن الخشرم قاله وقد هرب من زمنه لئن السلطان طلبه من اجل قتله لابن عمه وقبله
وارقني الكتاب ابي نمير فقلبي من نذره كئيب فقلت له هداك الله مهلا وخير القول ذو اللب المصيب
عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب فيامن خائف ويفك عان ويأتي اهله الرجل الغريب
الغريب بالغين المهملة والجيم يقال اما نجحت بكلامه انها اسعفت به وتناولت دواء فما نجحت به وصدرت
الثاني ورشم غنم من بعد ما قد انحاء والمصح الذبول الكلي **فصل** وللعرب في عسى بلغته مذاهب
احدها قلنا ذكره من جملتها الوجهين المتقدمين والاخر ان قصد الى استعمالها بالنسبة الى المضمر
والظاهر جميعا فهي لغة عسيت الى آخره وعساي الى آخره فهذان وجهان والاخر ان عسى
زيد ان يفعل وعسى ان يفعل زيد وان قصد الى استعمالها بالنسبة الى المضمر فقط فهو وجهان
عسيت الى آخره وعساي الى آخره وسقط الاول لان اصحهما هو الذي وقع هنا المضمر موقعه
والثاني لا يصح اضماره لانه ان مع الفعل وذلك لا يحتمل الاضمار **نعم** الظاهر ان الشيخ قصد تبيين
استعمالها مع المضمر خاصة باعتبار الوجهين المتقدمين قبل هذا الفصل وذكرها على الاول
مرفوعا ومنصوبا وجعله في وجهين عسيت وعساك وجعل الثاني وجها واحدا مضمرا باعتبار
فاعل الفعل الواقع بعدها قلنا الاول ذلك ليس من احكام عسى بل من قياس ضمائر الاسماء فلا وجه
لذكره مع عسى **فصل** وقوله كاد يفعل قلنا اتى ان كاد لم يرد فيها الا وجه واحد وهو الذي ذكر
فصل الفصل من معنى عسى كاد قلنا هو كما ذكر **فصل** وقوله عز وعلى اذا اخرج يده
لم يكد يراها على نفي مقاربة الرؤية وهو ابلغ من نفي نفس الرؤية قلنا انه على الحكاية في كاد اذا دخل
عليها النفي اكثر وارشد فان في تفصيل **الاطلاق الاول** للشيخ وحمد والاكثر انها
كالافعال **والاطلاق الثاني** لبعضهم وهو انها للاثبات في النفي وللنفي في الاثبات حكاه
وتمسكوا في الاثبات بانك اذا قلت كاد زيد يخرج فالخروج غير حاصل وفي النفي بمثل قوله وما كادوا
يفعلون وقد فعلوا حكى ذلك وهكذا **واحتجوا** بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وبتخطية ذي
الرمة في قوله لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح فانه روي عن عنبسة انه قال قدم ذو
الرمة الكوفة فوقف ينشد الناس بالكناسة قصيدته الحائية التي منها هذا البيت قلت قال لم

لم يكد

يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح نادى ابن شبرمة فقال اراه قد برح فشنق ناقته وجعل
يتاخر بها ويتفكر ثم قال اذا غير النأي المحبين لم اجد رسيس الهوى من حب مية يبرح وهذه
التخطية تدل على انها مع النفي للاثبات **واما التفصيل** فهو انها في الماضي للاثبات وفي المستقبل
كالافعال اما كونها في الماضي للاثبات فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد فعلوا واما كونها في المستقبل
كالافعال فلقوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها فالمعنى فيه في مقاربة الرؤية ولو قيل باثبات الرؤية
لفسد المعنى لانه في سياق تعظيم الظلمة وثبوت الرؤية ينافيه واما تخطية ذي الرمة فيجيبون عنها
بانها لا وجه لها ولهذا قال عنبسة في آخر القصة فلما انصرفت حدثت ابي بما كان فقال اخطأ ابن شبرمة
حين انكر على ذي الرمة واخطأ ذو الرمة حين غير شعره لقول ابن شبرمة انما هو كقوله تعالى ظلمات بعضها
فوق بعض اذا اخرج يده لم يكد يراها وانما هو لم يرها ولم يكد **ح** وما ذكروه في الماضي غير
مستقيم لما نعلم من قياس لغتهم ان المثبت اذا دخل عليه النفي انتفى فاذا قلت قرب خروج زيد كان معناه
اثبات قرب الخروج واذا قلت ما قرب كان معناه نفي قرب الخروج هذا معلوم من لغتهم فيجب رد قوله تعالى
وما كادوا يفعلون اليه فيكون المعنى وما قاربوا الفعل قبل ان يفعلوا لما دل عليه سياق الآية من تعنتهم
واستفسارهم فيما لا يحتاج فيه الى التفسير فان ذلك لا يوجد وقوع الذبح من قوله وما كادوا يفعلون وانما
يوجد من قوله فذبحوها هذا هو الوجه الذي يجب حمل الآية عليه وما كان مثلها جريا على القاعدة المتقدمة
قال واما التخطئة المنقولة في بيت ذي الرمة فلم ترد عن ثبت له بوجه صحيح ولو قدر ورودها بوجه
صحيح فهو عمن يرى هذا المذهب الفاسد والرد عليهم كالرد على من يراه الا انه يحكي كلام **ح** واعلم انه لا خلاف
في انها في اصل الوضع كالافعال في الاثبات والنفي وانها في نفسها لم توضع للدلالة على الحصول ولا خلاف ايضا
في انها من بين اخواتها مختصة بانها قد تنفي ويقع خبرها مثبتا ولا يقع بعدها خلاف اخواتها وان ذلك كثير في
الاستعمال وانما النزاع في العرف اللغوي هل قد نقل المقرون بالنفي عما عليه اخواتها من افادة نفي الخبر الى
افادة اثباته بحيث انها اذا وردت منفية مجردة عن القرائن المرجحة لاثبات الخبر ونفيه استفدنا
الاثبات ام لم ينقلها وتستفيد من المطلقة النفي كما في سائر اخواتها فافترقوا في هذا على الاطلاقين
والتفصيل كما قدمنا **قلت والمختار عندنا والله الموفق الاطلاق الثاني**
وهو انها مع النفي للاثبات مطلقا ما لم تقم قرينة على استعمالها على الاصل اللغوي ولكن هذا المذهب
مبني على تمهيد واصلين **اما التمهيد** فاعلم ان الحقيقة اللغوية ربما نقلها العرف الى غير ما كانت له
في اصل الوضع فاذا كثر استعمالها في ما نقلت اليه حتى انها متى اطلقت كان المنقول اليه هو السابق
الى الفهم سميت حقيقة عرفية ولا نزاع في هذه القاعدة **واما الاصلان** فاحدهما ان كاد
المصاحبة للنفي قد حصلت فيها امارات النقل العرفي والثاني انها لم ترد من بعد النقل دالة على
معناها الوضعي الا مصاحبة لقرينة تدل على انه قصد بها ذلك والعرف **اما الاصل الاول**

وهو انها قد جعلت فيها امارات النقل فالذي دل عليه ايهامه اطلقت محكوية بالنفي نحو ان يقال
ما كاد زيد يتكلم وجردت عن القرائن سبق الفهم الى ثبوت الخبر لا الى نفيه ولا ينصرف الى نفيه الا بقرينة
جلية واضحة ولو ادعى ذلك انه معلوم من اللغة ضرورة لم يبعد الا انا نقرره بامور منها انه
المستعمل المتداول في لسان اهل الزمان واستعمالها في العربية للنفي نادر بل معدوم فان زعم زاعم ان
لسان اهل الزمان قد اختل وتغير والقوانين غير محفوظة قلنا ان تغيره لم يكن الا في عوارض الكلم
العربية من اعراب واعلال لعلمهم بها دون المحفوظ ونصبوه وغير ذلك واما في الاعلال ففي قولهم
في انا ذاهب انا داب افعل اودب وغير ذلك من الاعلالات فاما الالفاظ التي نقلتها القرون
قرن عن قرن من غير تغيير فانها لم تختلف في لسان اهل الزمان في وضعها على ما كانت دالة عليه في اصل
اللسان العربي وعرفه بل باقية عليه لم تحول الا انهم ربما قصروها على احد المقيس كما يستعملون
الفرس للمونث وهو في الاصل للمونث والمذكر وكذلك خاصة ونحوها واكثر الالفاظ على ما كانت عليه
فانظر الى كان وصار والجمل والبعير والناقة وسائر الالفاظ العربية فانهم يستعملونها على ما
كانت عليه ولا يخالفون الا فيما ذكرنا فاهتدينا باستعمالهم لكاد المنفية في الاثبات على انها كانت
في عرف اللغة الصحيحة كذلك ولم نحتج في ذلك الى نقل ائمة اللغة بل استغنينا بهذا النقل كما في اكثر
الالفاظ فانا لا نتكل في مدلول الجلالة والرحمن واسماء الحيوانات والجمادات المتداولة ومعاني
اكثر الحروف كهل وبل ولم ونحوها على نقلهم بل نعلمه بهذا النقل التواتري ونستغني به هذا ان
سلمنا انه لا طريق لنا الى نقلها في لغة العرب الا هذا اللسان وانه لدليل كاف في ذلك ولا نحتاج الى
توقيفه لكنا نستظهر عليه فنقول للخصم لا نزاع بيننا وبينك ان لسان اهل زمن عمرو بن كلثوم
عربي وان عمرا في نفسه عربي واذا كان كذلك فقد حصل لنا ان كاد كانت في لسان زمانهم منقوله
من وجهين احدهما ان ابن شبرمة حين سمع لم يكد رسيس الهوى لم يتمالك ان قال اراه قد برح
وما ذاك الا انه تبادر فهمه الى ما كاد عليه في العرف ولو كان استعمالها كاستعمال
الافعال اكثر سائغا ذائعا لم يتبادر الى ذلك الثاني ان ذا الرمة على خلوص عربيته لم يمكنه
في ذلك المقام سوى التسليم للخطا حيث استعملها في غير ما قد صارت حقيقة فيه من دون
قرينة منبهة على ذلك ولو امكنه التخلص عن التسليم باي وجه لم يدعه سيما في المكان الذي
هو مطلع فيه لعلو المرتبة في الفصاحة فاما قولهم اصابت بديهته واخطات رويته فقد
قال الصدر الافاضل فيه انه لا يلتفت اليه فان ذا الرمة اجل من ان ينبه على خطا فتنبه له
يعني فيتركه بل يبحث عنه ويدفعه فاما قول ابي عنبسة اخطا ابن شبرمة واخطا ذو الرمة
حيث غير شعره لقول ابن شبرمة الى اخره فليس فيه دلالة على ان كاد المنفية لم ينقلها العرف
الى الاثبات بل فيه الدلالة الواضحة على انها قد نقلت وذلك لانه قال انما هذا كقوله تعالى ظلمات

بعضها

بعضها فوق بعض اذا اخرج يده لم يكد يراها فسبيلك ان لذي الرمة مخلصا يستنبط
بدقيق النظر وجاء بهذا النظر فلو كان الفهم يتبادر الى انها كالافعال لم يحتج الى طلب النظر
بل يقول كيف جعل النفي اثباتا وهل هذا الا منافية للعقل ودل ما ذكرناه على ان ابا عنبسة
مسلم ان الفهم يتبادر الى الاثبات لكن ادعى انها قد ترد في النفي وجاء لذلك بشاهد واذا صح الاتفاق
على ان الفهم يسبق الى ما ذكرنا ثبت لنا ما ذهبنا اليه من انها مع النفي حقيقة في الاثبات واما

الاصل الثاني وهو انها لم ترد من بعد النقل دالة على معناها الوضعي الا مصاحبة لقرينة
تدل على انه قصد بها خلاف العرف فهو امر متفق عليه في الحقائق العرفية فاذا تقرر لنا ان
العرف قد نقلها لم يصح ورودها في غير ما نقلها اليه الا مع قرينة كما ذكرنا ولم توجد ذلك الا
في الاية الكريمة وهي قوله تعالى لم يكد يراها وفي بيت ذي الرمة على احتمال ظاهر اما في الاية فان
جماعة من المفسرين ذهبوا الى انه يراها بعد الظلمة الموصوفة بناء على العرف في كاد واكثر المفسرين
على انه لا يراها ولم يحتجوا الا لظهور القرائن الدالة على ذلك وهي قوله تعالى في بحر لجي ظلمات بعضها
فوق بعض فلا يستقيم ان يكون في شيء في تعظيم الظلمة ثم يقول اذا اخرج يده رآها فان في هذا
من الفساد ما لا يخفى ودل على استعمال كاد في الاية في معناها اللغوي ولو ادعى مدع ان هذا التصريح
للتسليم بانها قد نقلت في العرف لم يكن بعيدا اذ لو كانت المنفية حقيقة في النفي لم يحتاجوا الى قرينة
فيطلبوها واما في البيت فكاد فيه واضح بان ابن شبرمة وذي الرمة لانه رجع عنه فكانها
كانت مستعملة في المعنى العرفي وبتر ابن عنبسة فانه جعلها فيه مثلها في الاية وكانه يدعي
ان في البيت قرينة كما في الاية وتلك القرينة كونه في تعظيم ملازمة حب مية لقلبه وانه لا
يتغير بالمغير من هجر وغيره وهذا يؤذن بان كاد فيه مستعملة في معناها الوضعي وكل هذه
الامور ما اخرج اليها الا كون كاد مع النفي قد صارت للاثبات فافهم ذلك فاما ما ذكره خ
متكلم عليه شيئا فشيئا قوله ان المعلوم من لغتهم ان المثبت اذا دخل عليه النفي انتفى واذا قلت
قرب خروج زيد كان معناه اثبات قرب الخروج واذا قلت ما قرب كان معناه نفي قرب الخروج
هذا معلوم من لغتهم فيقال له هل علم من لغتهم في بعض الافعال كقرب وبعد ونحوها ام في جميعها
ففيه وقع النزاع فاما قوله فيحمل قوله تعالى وما كادوا يفعلون اليه فيقال له ان اردت انما
يحمل لو علم ان كاد المنفية اذا تجردت عن القرائن الموجبة لاثباتها تجرها تبادر الفهم الى نفيه
فاما والمعلوم انه يتبادر الفهم الى الاثبات لما قدمنا فردها اليه عدول عن الحقيقة العرفية
في المحقق فلا يجوز وكذلك قوله ان الذبح ماخوذ من قوله فذبحوها فانه يبنى على انها لو جردت عن
القرينة يسبق الفهم الى النفي وليس كذلك لما قدمنا فاما قوله ان التخطئة لذي الرمة عن صحة
النقل فذلك غير مسلم واما قوله انهم ممن يذهب هذا المذهب فان الظاهر انهم لم يتعرضوا بالنظر الى

هذا المعنى يحتاج الاصح

مذهب بل بالنظر الى سبق الفهم اليه وسبق الفهم الى اللفظ حقيقة فيه كما قدمناه ولهذا لم يخطّهم ابو عنبسه الا من حيث وجود القرينة وبهذا يوضح لك صحة ما ذهبنا اليه في هذه المسئلة وهذا القدر كاف وان امكن تعريض باكثر **اللغة** الوشيش حديث النفس والفصلان الاخيران حليان الا ان يوشك مكشوع الشي لانهما مضارع رباعي مبني للفاعل وانما جاز بفتحها على البنا للمفعول **فايده** هل تقوم اسما الفاعلين من هذه الافعال مقامها كما في اخواتها الناقصه وهل يستعملون لها مصادر ام لا وهل يتصل بها ضماير الفاعل الغايبين اجمع وهل يتصرف في الحال والاستقبال كلها ام لا **والجواب** والله الموفق اما لم نقف في ذلك على كلام لاحد من النحويين لكن لا فرق انه لم يرد في كاد وكرب اسما فاعل او مفعول ولا في عسى واما اخواتها اما جعل وطفق فلا فرق بينها كذلك اي لم يستعمل لها اسم فاعل او مفعول ولا مصدر الا في كاد وجدها فيما ورد كما حكاه الشيخ في باب المفعول المطلق من قول العرب لا افعل ذلك ولا كيدا ولا هما اي ولا اكاد كيدا واما اخذ واوشك فلا يبعد استعمال اسمي فاعل ومفعول ومصدر منهما نحو هو اخذ في فعل وموشك ان يفعل وهذا الفعل ما خوذ فيه والمصدر نحو اعجبني اخذ في كذا وشوك كذا اي قربه واما اتصال ضماير الغايبين بها فصحيح نحو كادوا واخذوا ونحو ذلك واما تصرفها في الاستقبال فبعيد لنا فانه موضوعها **ومن اصناف الفعل فعلا المدح والذم وهما نعم وبيس** وضعا للمدح العام والذم العام ولسايل هذا سوال ان احدهما لم خص هذان الفعلان بهذه التسميه وكثير من الافعال يدل على المدح والذم كشرف وقبح ولوم وثانيهما ما يعنون بالمدح العام والذم العام هل باعتبار الخصال ام الزمان ام الاشخاص ولا رابع يحتمل سوى هذه **والجواب** اما عن الاول **فلانهما** لما وضعا لانشا المدح والذم غلب عليهما واما عن الثاني فاختلف فيه فعند ابن الحاجب العموم فيه راجع الى الخصال لانه قال معنى قول النحويين المدح العام والذم العام ان نعم يقتضي لمن اختص بمدحه في كل خصله لا في خصله معينه وكذلك الذم على العكس وقال الخوارزمي وابن بابشاذ واظنه قول ابن يعيش بانه راجع الى الاشخاص وذلك لان فاعلهما جنس معرف بتعريف الجنس المقتضي لشمول ذلك الجنس فكان عمومه من هذه الجهه **قوله** وفيهما اربع لغات **قال** لعل الشيخ اراد بهذه اللغات قبل النقل الى الانشا فاما بعده فلا لانه لم يسمع نعم زيد بكسر العين او فتحه نحو حبذا فانه من حبُ الشي بفتح الحا وضمها ولم يسمع الضم بعد النقل واجاب عن هذا زيد نعم ما هي بكسر العين وفتحها بان سكون الميم الاولى عارض اوجب تحريك العين قلنا وهذا منه مجرد استبعاد وكيف يصح ما ذكره مع اطلاقهم جواز ذلك في الثلاثي الذي عينه حرف حلق وكيف يدعي ان الشيخ قصد ما ذكره مع استشهاده عليه بقوله نعم الساعون في الامر المبر وهل هذا الا مجرد ذهول **اللغة** ضبر البعث ما افلت قدم ركبهاه والامر المبر هو الامر الغالب العظيم من امر فلان على اصحابه اذا علمهم وغلابهم ذكر ضبر الافاضل **قلت** لعله يريد اذا غلبهم وعلا فيهم بافعال البر وهو الاحسان بدليل قوله نعم الساعون **فصل** وفاعلهما اما مظهر معرف باللام او مضاف الى المعرف

به واما مضمر مميز بنكرة منصوبة قال الخ اختار ابن هذه الافعال بان فاعلها لا يكون الا اخص ما ذكره لانهم قصدوا ابهام الممدوح اولا وتفسيره اخرا ليكون اوقع في النفس من حصول اخرا مما جبل الله النفوس عليه من استشرافها لما قصد ابهامه الثانيه انه يكون مذكورا مرتين مبهما ومفصلا **فان قلت** ومن اين حصل له الابهام مع كونه معرفه **قلت** لا خلاف في كونه مبهما وان اختلفوا في وجه الابهام في المعرف باللام فقال الخ لان اللام فيه للتعريف العهد الذهني الذي لا تعين في الوجود نظيره التعريف في نحو ادخل السوق لسوق غير معين قال وهذا التعريف باللام نحو التعريف الذي ذكرناه في باب اسامه ثعالب واذا كان كذلك ثبت فيه الابهام باعتبار الوجود بالوجه الذي حكم لاجله بتعريفه غير الوجه الذي حكم لاجله بابهامه ووزانه في الابهام والتعريف قولك فتل فلان اسامه فاسامه ها هنا وان كان معرفه باعتبار الذهن فهو نكره باعتبار الوجود هذه نوع ح وقال الشيخ لما هو وصدر الا فاضل وفيما اخسب ابن يعيش ان جهة الابهام فيه كون تعريفه تعريف جنس مع كون المقصود منه واحدا من الجنس في التحقيق فحصل الابهام من هذه الجهه واحتج على كونه تعريف الجنس بان المخصوص بالمدح مبتدا في الاصل ونعم الرجل خبره والجمله اذا وقعت خبرا فلا بد من ضمير يعود على المبتدا او ما يقوم مقامه ولا يقوم مقامه سوى تعريف الجنس لشموله ذكره وقد رد عليهم الخ وادعى انه وهم محض قال لانك اذا قلت نعم الرجل لم ترد جمع الرجال وهذا مقطوع به في قصد المتكلم قال ولذلك وجب ان يكون المفسر له مطابقا ووجب اذا قصد التثنيه ان يثنى ولو كان على ما زعموا ان يطابق بجميع الجنس وان لا يثنى ولا يجمع لان اسما الاجناس اذا قصد بها الجنس لم تدخلها التثنيه والجمع واجاب عن حجتهم بامرين معارضه وتحقيق اما المعارضه فبانه يقال نعم رجلا زيد باتفاق وزيد يحتمل ان يكون مبتدا ولا ضمير يعود اليه ولا يصح ان يقال ان الضمير يعود عليه لانه يجب فيه الا يعود على متقدم اذ لو كان كذلك لزم امران احدهما ان يجوز تفسيره بالمثنى والمجموع فيقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون وهذا لا يصح الثاني انه يزول بذلك الابهام المقصود في غرض الباب قال فان زعموا ان الضمير كان كذلك لما نقل الى معنى الانشا جعل الضمير مبهما ثم يفسر ولا يبعد ان يقال فيما نحن فيه كذلك واما التحقيق في الجواب ان يكون الاصل كذلك ثم غير وانما الكلام في مدلوله في حال استعماله لانشا قال والمحقق في جواب شبهتهم امران احدهما ان الاصل ان يكون نعم الرجل الزيد المذكور مضمرا عايدا عليه فاستعمل تاره مضمرا وتاره مظهرا وحصل الابهام بما حوا المفسر عنه والاخر انهم لما قصدوا الى المقصود في الذهن كان كالشي الذي له شمول في المعنى وكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح ان يعلم الاسم باعتبار المعقول في الذهن مقام الضمير لانه مندرج تحته ما تقدر من افراده في المعنى ثم قال فان قصد قولهم اسم جنس هذا المعنى فهو مستقيم وان قصدوا الحقيقه للحمله على التفصيل فهو مردود

لما تقدم **فاعلم** ان كلامهم في هذه المسئلة بعيد الغور متشتت الاقوال مرتج الابواب محكم الاقفال
وقول الشيخ ظاهر وان كان مضطربا في نقليه من الاشكال بما ذكره وأما قول ح فانه اضطرب فيه اضطراب
الارشية وتدرج فيه اربع درج الدرجة الاولى بعد فيها عن ذلك كالقول اشد البعد وهو حيث
جعله للعهد الذهني كقولك ادخل السوق ولم يفصل القول فيه الدرجة الثانية استقل فيها عن هذه
المقالة الى مقالة اخرى وصرح بانها للعهد الوجودي وانه باق عليه وتحصل الابهام بتاخير
مفسره عنه فقط لا بكونه صادرا عن تعريف جنس وحقيقة ذهنية وذلك حيث قال في التحقيق في جواب
شبهتهم وجوابه الاول فانه عكس ما ذكرناه الدرجة الثالثة رجع فيها في التحقيق الى مقالتهم
ولم يصرح بانه قد رجع اليها وذلك في الامر الثاني من جواب الشبهة فانه جعل اسم الجنس فيه متناولا
للحقيقة وصرح بان الوجوديات داخلة تحته ولهذا قام مقام الضمير فكان التعريف فيه كالتعريف في
نحو قولهم الرجل خير من المراة فان الرجل عام للرجال من حيث ان المقصود هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة
والحقيقة يندرج تحتها جميع افراد الجنس وان ثبت عمومه فلا فرق بينهم الا انهم عبروا بالجنس وعبر
بالحقيقة ولم يقدح عليهم الا من حيث ان الجنس يستلزم العموم والعموم غير مقصود للمتكلم قطعا
كما تقدم الدرجة الرابعة رجع فيها اليهم وصرح بانه قد رجع وذلك حيث قال فان قصدوا باسم
الجنس هذا المعنى فهو مستقيم يعني كونه للحقيقة الذهنية التي يدخل تحتها الافراد ثم قال وان
قصدوا باسم الجنس نحو صيغة الجمع الحمله على التفصيل فهو مردود لما تقدم وهذا امر لم يقل به
احد لانه يريد ان قصدوا ان الرجل في لفظ المتكلم متناول لجميع افراد الرجال الموجودات بوضعه
عليها لا من حيث دخولها تحت الحقيقة الكلية فهو غير مستقيم وهذا واضح ولم يقل به احد من النحويين
ولا اللغويين ولا الاصوليين اعني كون الرجل المصاحب لتعريف الجنس متناولا للوجوديات بوضعه
بل بانه قصد فيه الجنس من حيث حقيقته يدخل تحته افراده وانما الموضوع لتناول
الافراد الوجودية لا من حيث الجنسية هو المصحوب بصيغة العموم نحو الرجال او ما اشبه الجمع
نحو النسا واوضح انهم وان جعلوه متناولا للجنس باسره من حيث تضمنه الجنسية لا من
حيث الوضع فقول ح وان قصدوا نحو صيغة الجمع الحمله على التفصيل فهو مردود انما هو تورية
ومغالطة عن التصريح بالرجوع اليهم لانه لا يجهل ان الموضوعات للحمل على تفصيل افرادها انما
هي الجموع عند النحويين كافة وان من له ادنى مسكة لا يقول بذلك فضلا عن محققيهم وكيف
وذلك هو الفارق بين وضع اسم الجنس والجمع اعني كون اسم الجنس بازا الجنس من دون نظر الى الافراد
وان دلت استلزاما والجمع بازا الجملة على تفصيل افرادها فالافراد مقصودة غير مستلزمة
وهذا القدر كاف في تبيين اضطراب الكلام في هذه المسئلة وان ح طلب التخلص عن هذا القول الثاني
ثم رجع اليهم رجوعا معنويا وصريحا كما قد بيناه **فان قلت** انه وان قال بان التعريف فيه

تعريف

تعريف العهد الذهني فان ما هنا خالف ما عنده متعين من حيث انه للحقيقة مبهم من حيث انه لم
يتعين في الوجود ولم يسند اليه فعل المدح والذم من الجهة التي تعين منها لان ذلك يبطل الابهام
المقصود في الباب وانما يسند اليه من الجهة التي حصل فيه الابهام منها وهي كونه غير معين فهو
نكرة في التحقيق كما في ادخل السوق فانه فيه لم يقصد الحقيقة والا كان امرا بدخول كل الاسواق وان
جاء بصورة الاشارة الى الحقيقة الذهنية واذا كان نكرة لم يدخل تحته الحقائق كلها واذا لم يدخل
لم يكن هذا رجوعا اليهم ولا لزمه ما لزمهم **قلت** هذا مستقيم لكنه قد صرح بانها داخلة تحته فانه
حين الزموه ان يكون المبتدا بلا عائد ولا ما يقوم مقامه اجاب بجوابين احدهما خرج فيه عما
قد ذهب اليه من كون التعريف للعهد الذهني جعله للعهد الوجودي الحقيقي لكن زيد الابهام فاخر المفسر
لذلك والثاني جاء فيه البقاء على انها للعهد الذهني مع حصول ما يقوم مقام العائد فلم يمكنه الا
ان جعله للحقيقة لتدخل الافراد فيكون كتعريف الجنس في الاغناء عن الضمير فهذا تصريح منه بان
المراد الحقيقة فرجع اليهم من حيث لا يشعر كما قدمنا ولم يستفد من هذا تعنتك عنه الا ان لزمته
الزاما اخر وهو بطلان الابهام المقصود في هذا الباب لانه قد نص على انه متعين من حيث قصد الحقيقة
ثم صرح بما ذكرنا ان الحقيقة مقصودة فانتج هاتان المقدمتان ارتفاع الابهام كما ترى وهذا الشي
وارد عليه وعلى خصومه اذا قالوا بتناوله للافراد جميعا وقد صرح بوروده عليهم اولا **نعم والذي**
تحصل من تحقيق الكلام في هذه المسئلة ان الاصل في ورود هذا اللفظ
ان يكون لمن قد تقدمت فيه عهدية وجودية فيقول القائل للمخاطب نعم الرجل لرجل معهود كما يقال
جاء الرجل واللام فيه عهدية محضة وكانه قال نعم زيد وذلك اخبار محض غير انشاء استوى فيه
حاله وحال سائر الافعال في الفاعلين ثم انهم ارادوا نقله الى انشاء المدح على وجه يكون اوقع
ما يكون في النفس فقصدوا الى ابهام الفاعل لما قدمنا وابهام الشي لو اخذ لم يحتمل نقله من التعريف
الى التنكير ليبقى الكلام صادقا الا بجعله كونه شيئا واحدا الى كونه اشيا فان ذلك انما قصد به
المعنى الاول فهو كذب لان الاشيا غير الشي وان دخل تحتها لكن لم يقصد الا شي واحد وان قصد الاشيا
مجموعها فقد صار من المعنى الاول ابعد ما يكون ولم يكن منه في سبيل وظهر لك ان من حقهم اذا
ارادوا ابهام ما يسند اليه فعل المدح والذم ثم يفسرونه ان يجعلوه اولا نكرة مطابقة في
التثنية والجمع والتذكير والتانيث ثم ياتون به معرفة فاصل نعم الرجل زيد نعم رجل زيد واصل
نعم الرجلان نعم رجلان لكن لو ذكر نكرة محضة كما ذكرنا كان فيه صرف المخاطب عن انتظار التفسير
بعد الابهام من حيث انه يتوهم قبل ذكر التفسير انه حكم على نكرة محضة غير متعرفة للمتكلم والمخاطب
كما في سائر المسندات الى النكرات من نحو قام رجل وقعد فان المخاطب في هذه الصورة لا يستشرف التفسير
بل يعرض عنه ذهنه حملا على نكرة على المتكلم لان الغالب في الحاكم على النكرة بحكم ابهامها منكرة عليه

ولا يفهم انه مبهم على المخاطب الا بقرينة اخرى كما هو مقرر في موضعه من علم المعاني واذا لم يستشرفه
ولم ينتظره بطل الغرض المقصود بالابهام لان الشي انما يقع في النفس اذا اتى بعد طول التطلع له فلما
كان في ارادة نكرة بطلان الغرض بالابهام ~~لان الشي انما يقع~~ مع كون الابهام مقصودا افهما انه اريد
ارادته على صورة يفهم المخاطب من اول الامر ان المتكلم قاصد للابهام عليه فيستشرفه ويتطلع له
لما فهم فيه قصد التلبيس على طبع النفوس ولن يحصل على هذه الصورة الا بوروده في صورة المعرفة فيعلم
المخاطب ان هذا المسند اليه معروف للمتكلم وله والا لم يرد كذلك فيتطلع لفهمه فحينئذ جعلوه
على صورة التعريف فاصدر به التنكير بالنظر الى المخاطب لهذا خصوا الالف واللام من بين التعريفات
لان تعريف العلمية والاشارة لا ينميزان عن نفس الكلمة اذ ليس له اله مخصوصة معدا بحيث يجتمع
فيهما صورة التعريف مع ارادة التنكير بخلاف الالف واللام فانهما اله منفصلة فامكن تصويرهما في
الكلمة مع ارادة التنكير بها فقد حصل لك من هذه الجملة ان الرجل من قولك نعم الرجل معرفة في الصورة
نكرة في التحقيق وان الالف واللام لم يدخلا لافادة ما وضعا له وهو التعريف وانما الغرض
مجرد الصورة وانما قلنا بانهما لم يفيدا ما وضعا له لانهما انما وضعا ليتعين بهما مدلول ما
دخلا عليه عند المخاطب فاما المتكلم فانه لا يحتاج اليها في التعريف لنفسه وذلك واضح ولهذا حلا
في هذا الباب لهذا الغرض لان دخولهما له بناقض المقصود وهو الابهام عليه وانما دخلا لصورة
التعريف بحسب لما قدمنا وهذا ابلغ ما يمكن في التلخيص والتنبيس واعلم ان ظاهر هذا التلخيص
يقضي بانه عن كلام الشيوخ بمعزل فلنشتغل الان في ايضاح كونه مقصدهم بالكلية في هذه المسئلة
وانه الذي اليه صاروا وعليه عولوا

اما الذين ذهبوا الى انها للتعريف الجنس

فانه انما حكم بذلك ليعم فيكون معنيا عن العائد الى المبتدا فاعلم ان تعريف الجنس عندهم يرد على وجهين
احدهما يتناول فيه جميع افراده الا ما خصه الدليل وذلك نحو قولهم الرجل خير من المراة والعسل
احلى من الدبس وما اشبه ذلك وثانيهما يتناول منه واحدا من افراده لقرينة تدل على ذلك
وذلك كقولك لمن ذكر انه يفتقر الى شرا حاجة ادخل السوق وانت لا تريد سوقا معينا
ولا جميع الاسواق وانما يعني سوقا من الاسواق وعليه حملوا قوله تعالى واية لهم الليل نسلخ
منه النهار وقول الشاعر ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني وهو في
البيت ادخل من الاية فانه لم يرد كل اهل اللامة ولا واحدا معينا وانما اراد ليبهما ويجعلون
هذا معرفة في تاويل النكرة نصوا على ذلك مع كونه عندهم مما سمي تعريف جنس لكن ارباب الساميات
تما قالوه ... مما ارتان ... فيما عرض من نحو ذلك ولم يتبدوا الزيادة الحقيقية لكي تقصدوا
بلوغ الغاية في الايضاح وان ما دخلت عليه في هذه الصورة ليس معرفة وجودية فادعيت
استعمال تعريف الجنس وانه في لسانهم على هذين المجريين فانما جعلوا التعريف في فاعل نعم وبيس من باب

تعريف الجنس المستعمل في المجرى الثاني الذي الاسم معه متناول لفرد من افراده كما في ادخل
السوق لا لجميع افراده لانا نعلم ضرورة من قصد المتكلم انه لم يعن الحقيقة التي تتناول الافراد ضرورة
حسا واذا قد اطلقوا انه للجنس في لسانهم بين مقيس ويعز احدهما بعين الاخر فان قلت
وكيف يتم ذلك وقد نصوا على انه عام ولذلك قام مقام العائد وعمومه انما يصح باعتبار المجرى
الاول قلت نعم نصوا على انه لعمومه قام مقام العائد لكن الضرورة تدفع العموم الحقيقي فوجب
تاويل كلامهم وحمله على ما لا تدفعه الضرورة وذلك بان يقال لا شك ان الاتي للتعريف والروابط بين
الجمل من العائد وغيره انما يستعمل لاجل المخاطب فلا شك في ان المخاطب بنعم الرجل زيد لا يفتقر في فهم
الربط بين زيد وبين الجملة الى اكثر من صورة اللام وان لم يقصد المتكلم بها العموم لما بينا
من انها في الصورة كالعائدة الى ما قبله وتقدم فيه عهد ولهذا يبقى مستشرفا له فاذا
جا لفظ زيد بعد ذلك التطلع الذي اوجبه دخول اللام لم يتردد في انه هو المحكوم عليه بالجملة
وان انكشف له من بعد ان اللام داخلة على ما لم يتقدم فيه عهد وانها ليست كما هي في جا الرجل
وقضيت الحاجة مما قد تقدم فيه عهد واما قولهم لعمومه فانما يعنون ان المخاطب حين سمع
لفظ الرجل بقي مترددا في هذا التعريف بين ان يصرفه الى الجنس العام او الى فرد لانه لم يتقدم
عهد فاذا جا لفظ زيد ارتفع ذلك التردد لفهم المخاطب انه هو المقصود بلفظ الرجل وانه
داخل تحته فهو في كلا الوجهين لما تردد فيهما داخل تحته بعمومه وان انكشف انه احدهما
واذا حصل المقصود بالربط من اللام لما ذكرنا كان الاستغنا بها احترازا عن العبث بخلاف
ما لو لم يات بها وجا الرجل نكرة فان المخاطب كما قدمنا يقطع بتمام الجملة كسائر الاسنادات
الى النكرات فاذا جا زيد احتيج الى تبيين انه المحكوم عليه بها هذا تحقيق كلام الشيوخ من النحويين
المتقدمين والمتاخرين فاما فانه قد لمح هذا التلخيص ونص في اول كلامه بانه نظير التعريف
في ادخل السوق فلما اراد تمشيه الاستغنا باللام عن العائد تردد واضطرب فتارة
رجع عما قال وتارة ارتكب العموم المدفوع بالضرورة وتخيل له نقل بالعموم في قصد المتكلم
اصلا وانما كان بالنظر الى تردد المخاطب كما قررناه ولا يلزم من تردد المخاطب بين عمومه وعدمه
ان يقصد المتكلم العموم لانه قد حصل له الغرض الذي قصده وهو ايهام المخاطب الكلم والارتباط
وقد اتينا على غرضنا من رد كلام الشيوخ الى مركزه والحمد لله رب العالمين لانه بقي علينا

سؤالان **الاول** ان يقال قد اوضحت ان فاعل نعم المعرف باللام في المعنى نكرة وان
دخول اللام كان لوجه معقول وهو طلب الاستشراف فما وجه دخولها في نحو ادخل السوق
وبابه مع كونه في المعنى نكرة وهل يفرق بينه وبين ادخل سوقا **والجواب والله الهادي**
ان لدخول اللام في هذا الباب ثمرة اخرى غير التعريف لا تحصل مع التنكير وهي رفع توهم ان يكون

المراد شوقاً مخصوصاً لكن لم ننبه عليه وهذا يتضح لك في البيت اعني قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
فانه لو قال ولقد امر على لئيم يسبني احتمل انه يريد لئيما واحدا معهودا فاله لم ننبه عليه وذلك
احتمال الظاهر واذا رفع هذا الاحتمال المجاز بقي تعريف الحقيقة وهو تعريف الجنس فكأنه قال
ولقد امر على هذا الجنس وكذلك في ادخل السوق سوقا سوقا فان قلت ان ذلك يستلزم العموم الذي
فررت منه قلت نعم لو خلا عن القرينة عن ان القرينة المعنوية تشهد بانه لم يرد انه مر على كل
لئيم ولا انه امره بدخول كل سوق كما تشهد في نحو اكلت الطعام وشربت الماء انه لم يستغرق
الكل بل لوجود ليس على وجه الارض وهذا واضح واما دخولها في نعم وبابه فليس لهذا الغرض الذي
اعني قصد تبيين الماهية وانما هو لما قدمنا لحقيقة وهو لزاده تصوير التعريف فقط لان هذا
الغرض الموجب لم يحصل هنا ولا عليه منه غبار فقط **السؤال الثاني** ان يقال اذا كان
العموم الحاصل من تعريف الجنس بالمعنى الذي ذكرت هو الذي اغنى عن العائد فماذا تصنع في
نحو نعم رجلا زيد ولا عموم ظاهر **والجواب** انه قد ذكر في شرح اللمحة عن الشيخ نجم الدين
ان النحاة لم يجعلوا الاحتمال في رفع المخصوص بالمدح اعني كونه مبتدأ او خبرا الا حيث يكون الفاعل
اسم جنس معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها واما حيث يكون ضميرا فلا خلاف بينهم انه خبر
ولا يصح كونه مبتدأ فان نقل هذا الاجماع فهو جيد وكان ابن الحاجب واهما حيث عارض القائلين
بانه للجنس بنعم رجلا زيد جاعلا له مبتدأ وان لم يصح فتمشيته ممكنة لكن يشكل على هذا النقل
حتى يفهم خلافه لئلا يذهب الكلام ضائعا **فان قلت** وما الذي اوجب على النحاة العدول عن
الظاهر في وضع اللام وهلا جعلوها العهدية المحضة وتكون راجعة الى المخصوص لكن اخر لارادة
الابهام **قلت** هذا سؤال ساقط فان لام العهد المحضة انما ياتي بها المتكلم بشرط ان يفهم
المخاطب من المشار اليه بها من اول الامر وذلك في نحو ان تقول قضيت الحاجة او جاء الرجل
بعد ان قد مضى بينكما من العلقة باعتبار المعهود بما يتبادر ذهنه فهم المخاطب الى انه
المقصود من غير تردد واما اللام التي ترد في باب نعم فانه يؤتى بها على غير ذلك الوجه اعني
من دون تقدم عهد يوجب صرف اللفظ الى المقصود فنعلم انها ليست تلك العهدية وهذا
واضح **نعم** وعند بلوغك الى هذه الغاية تعلم ان هذه المسألة في كتب النحاة دفينة المقصود
وانا قد اثرناها ونفضنا عنها غبار الاشكالات وتجلت مقاصدهم فيها حتى صارت اضوا
من الصبح الغلس واسهل عليك من حديث النفس فالحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي
لولا ان هدانا الله والكلام في المضاف الى المعرف باللام كالكلام في المعرف نفسه وكذلك الضمير
حكمه حكم المعرف والتزم تمييزه بالنكرة تبيينا للمقصود به ولانه لو لم يميز وقيل نعم زيد
التبس بالفاعل **فائدة** اتفق النحاة على انه لا يجوز ان يجعل فاعل نعم موصولا معسا نحو نعم

٥

الذي ضربت او الذي هاجر الا ان الصلة عينته للمخاطب من اول وهلة واما ما فالمعنى
الجنس كقوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به ونص ابو العباس المبرد على جوازه قال ابن
السراج والذي قاله ابو العباس قياس الا اني وجدت جميع ما يدخل عليه نعم وبئس وترفعه
وفيه الالف واللام فله نكرة تنصبه نعم اذا فقد المرفوع والذي ليست له نكرة البتة وحكى
ح عن بعضهم في من وما الموصولتين انه يصح مجيئهما فاعلين لنعم وحمل عليه قوله تعالى بئسما اشتروا
به انفسهم اي بئس الذي اشتروا قلنا وهذا اقرب من الاول لان من وما اشد ابهاما من الذي
ولهذا لا يجريان على موصوف البتة بخلاف الذي ولهذا قال ح ولا بعد فيه واما الاكثر فانهم يمنعون
ذلك لما قدمنا من ان الفاعل من حقه ان يكون نكرة في التحقيق وتعريف الموصول من باب تعريف الاشارة
فكما لا يصح باسم الاشارة كذلك هذا ويحملون الآية على ان في بئس ضميرا وما نكرة مفسرة موصوفة
باشتروا وان يكفروا هو المخصوص على القولين ومثل هذه الآية قوله تعالى نعما يعظكم به الا ان المخصوص
فيها محذوف وكانه قال نعما يعظكم به ذلك اي الامر باداء الامانات **فصل** وقد يجمع بين الفاعل
الظاهر وبين المميز تاكيدا قلنا انما كان تاكيدا لان الظاهر قد اغنى عنه قال ح ونظره في
ذكر المميز تاكيدا قوله تعالى ذرعها سبعون ذراعا لان ذرعها يغني عن ذكر ذراع والى هذا اشار
ابن السراج ومنهم من منع ان يكون زادا في البيت تاكيدا وجعله مفعولا لتزود بنية التقديم
وفرق بينه وبين الآية بان ذراعا تفيد ما لا تفيده ذرعها لان ذراعا وقع تمييزا لما ليست
فيه دلالة على ذراع وهو سبعون بخلاف زادا فانه اذا جعل تمييزا كان تمييزا للزاد فيكون كما
تقول عندي قمح قمحا وهذا لا يستقيم فكان حمله على البدلية اولى **فصل** وقوله تعالى فنعما هي
مسند الى الفاعل المضمر ومميزه ما وهي نكرة لا موصولة ولا موصوفة والتقدير فنعم شيئا هي
قلنا ولم يرد في الآية ما يشكل لها والا فهي مدرجة في عموم ما قدم **فان قلت** ان المقصود في وضع
التمييز هو رفع الابهام المستقر وما في هذه الآية ونحوها لم ترفع ابهاما كما رفعه لفظ رجل
من نعم رجلا لانه بين فيه جنس الممدوح وما لا تبين الجنس فكيف تحكم بانها تمييز **قلت** اعلم
ان النحويين لاجل هذا السؤال افترقوا في نعم التي دخلت عليها ما وما بعده اسم مفرد على قولين
احدهما ما ذكره الشيخ انما تكون بمعنى شيء وهو مذهب سيبويه والزجاج والسؤال قريب الى
القدح عليهم ولعلهم يغتفرون بان المقصود في مثل ذلك هو رفع الابهام عن الذي بعدها من ارتفاع
بالفاعلية ام بغيرها من كونه مبتدأ او خبرا فلما حصل به هذا الغرض سميناه تمييزا وحكمنا
بانتصابه به وان كان بخلاف التمييز **فان قلت** فهلا ارتكبوا جواز كون شيء وما في معناه تمييزا
كما يجوز تمييز العدد به فيقال عندي عشرون شيئا **قلت** لان هذه الصورة التي قست عليها لا تجوز
لما قدمنا فكيف تبني جائزا على غير جائز **القول الثاني** حكاه بعضهم عن جلة من النحويين وقال اعلم

بلغ

انهم قالوا الحكم نعم اذا وصلت بما ان تبطل عملها تقول نعم ما انت ونعما زيد ونعم ما صنعت كانها
ثبتت مع ما التدخل على ما لم تكن يصح دخولها عليه كما ثبت ذلك في ربت وانما ونحوها **قلت** ولم يرد بذا
انه قد يبطل رفعها للفاعل وانما يعنون انه يبطل عملها وان نحو ما جاء الفاعل المخصوص الذي هو احد
الثلثه وصارت ما مهيئة لها للدخول على زيد ونحوه فيكون فاعلها لان الاتفاق على انه لا بد في الكلام
من مسند ومسند اليه ولا مسند الا نعم ولا مسند اليه الا الضمير في نعما هي وزيد في نعما زيد وانت
في نعما انت فاما ما فقد جعلوها حرفا مهيئا وكافا فكانه قال نعم زيد ونعم انت واما اذا كان بعد
ما فعل نحو نعم ما صنعت ونعما يعظكم به ففيها القولان المتقدمان واما اهل هذا القول في نعما هي
جعلوا ما موصوله وهي فاعل نعم ولا مخصوص محذوف عندهم بل قد صارت تامة ونص الفرا على
ان قوله تعالى ان يكفروا بدل من الضمير في قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم بناء على هذا الاصل اعني
انها تتم مع الفعل كلاما من دون مخصوص قالوا بخلاف نعم الرجل ونحوه فعليها ذكر **فائدة** هل يقال
على الاية اعني قوله تعالى فنعما هي فيقول نعما زيد قلنا اما على المذهب الثاني فنعم وقد نصوا عليه واستشهد
بقول العرب بئسما تزويج بغير مهر واما على مذهب سيبويه فمشكل لانها جاءت بخلاف القياس كما قدمنا
قلت واما الظن انه لا يقاس عليها في مذهبه الا ما اتى على صورتها اعني تقدم ذكر الممدوح
وكون المخصوص ضميرا عائدا عليه لان في ذلك من قوة القران ما يغني عن تمييز الضمير بغير ما من الاسما
الاجناس فيقول ان فعلت كذا فنعما هو ونحو ذلك والله اعلم بالصواب **فصل** في ارتفاع
المخصوص بالمدح مذهبان الى اخره قلنا اراد بالمذهبين مسلكين لا قولين وهذا دابه في كتابه
وفي هذا الفصل سؤالان **احدهما** هل المذهبان مطردان سوا كان فاعل نعم ظاهرا ام مضمرا
والجواب ان ظاهر كلام الشيخ يقضي بالاطراد الا انه لم يمثل الا بما الفاعل فيه ظاهر وقد
تتبعنا حكاية نجم الدين في اول الباب **السؤال الثاني** ان يقال هل يترجح احد المذهبين ام تستويان
والجواب انهم اختلفوا في ذلك فظاهر كلام الشيخ والخوارزمي وغيرهما ان الوجهين على سوا
وقال ابن مالك بل الاول ارجح اعني كونه مبتدا لان في الثاني استلزام الحذف للمبتدا والخبر وقال الاجل
فالح بل الثاني ارجح لوجهين لفظي ومعنوي اما اللفظي فلان الجزاء اذا كان فعلا للمبتدا وجب تقديمه
الثاني انه يكون بلا عائد عليه محقوقا لانا ان سلم وقوع اسم الجنس موقع الضمير فذلك شاذ قليل الشاذ
الى ما احتج به الاكثر من ان اسم الجنس الذي دخل تحته المبتدا يغني عن العائد واستشهدوا على ذلك
بقوله ۝ فاما القتال لا قتال لديكم واما الصدور لا صدور لجعفر ۝ فان القتال والصدور
مبتدان وخبرهما الجملتان بعدهما واعني قوله لا قتال وقوله لا صدور وعن العائد لانه نفي عام فدخل المبتدا
تحته واما المعنوي فلان قصد الابهام يناسب ان يوخر التفسير تحقيقا وتقديرا وفي جعله مبتدا
بطلان التقدير قال فاما كون فيه حذف المبتدا فهو لا يقابل بعض ما ذكرنا في ذلك فان حذفه شايع

كثير **قوله** فالاول لعلي كلامه والثاني على كلامين قلنا يعني انه اذا كان مبتدا ما قبله خبره فهذه جملة
واحده واذا كان خبرا كان الكلام جملتين الاولى فعل وفاعل والاخرى مبتدا وخبر **فان قلت**
هلا جعلوا زيدا من نعم الرجل زيد وفي نعم رجلا زيد مرتفعا على البدلية من الرجل والضمير او على انه عطف
بيان فيسلم اهل القول الاول من هذه الاعتراضات واهل الثاني من الحذوف ولم يحتاجوا الى هذه التعسفات
قلت اما البدل فلانه فيه فضل توكيد وتمكين في النفس وهذا انما يصح فيما قد فهم واستقر الحكم
عليه وهذا ليس كذلك واما عطف البيان فمن قال هو مختص بالمعارف اعني تبيين الكنى بالاسما والاسما
بالكنى ولا يصح في غير الاعلام فلا كلام ايضا عليه واما من جوزه في غيرها فالمانع ما قدمنا من ان
المعروف في المعنى نكرة وعطف البيان لا مدخل له في النكرات وسواء في ذلك المعرف باللام والمضمر لانهم
ارادوا ايراد النكرة بصورة المعرفة للغرض الذي قدمنا تحقيقه **فصل** وقد يحذف المخصوص
هو واضح **فصل** ويونث الفعل ويثنى الاسمان ويجمعان قلنا اراد بالاسمين المذكر والمونث في نعم
الرجل زيد ونعمت المراة هند وانما سا وهذا الفصل لغرضين احدهما ان ينبه على انه يجوز في هذه
الافعال الحاق التاء كما يجوز في غيرها وتمتاز بجواز حذف التاء وان كان المونث حقيقيا وذلك حيث
قال وان شئت قلت نعم المراة وعلة جواز ذلك انها لما سلبت التصرف جرت مجرى الحروف والحروف لا تلحقه
العلامه فترك الحاقها الثاني ان ينبه على ان فاعل نعم وبئس وان كان اسم جنس فلم يقصد به
الجنس العام المتناول للافراد لان ذلك لا يصح تثنيته ولا جمعه وهذا يصح تثنيته وجمعه وذلك
حيث قال ويثنى الاسمان ويجمعان **قوله** وقالوا هذه الدار نعمت البلد قلنا يعني انه الفعل
وفاعله مذكر وهو البلد قال تعالى والبلد الطيب وانما فعلوا ذلك لما كان في بعض الامر مونثا لان
المعني بها هو الدار والدار مونث فانث الفعل لذلك ومثله من كانت امك بنصب امك فانه
لما فسر من بامك انث الضمير ولفظه مذكر وجاء بالبيت شاهدا **اللغة** اراد بالجرة
الناقة الكريمة يقال للناقة حرة اي كريمة عيطل طويلة العنق نبجا عظيمة السنام محفرة
اي عظيمة الجفرة ودعائم الزور عظام الجفرة ودعائم منصوب بمحفرة على التشبيه بالمفعول به
مثل حسن الوجه بالتنوين ونصب الوجه اي عظيمة عظام الجفرة نعمت زورق البلد هذا محل
الشاهد لانه انث نعمت مع نسبتها الى زورق وهو مذكر والزورق له يعني بها على التشبيه
الناقة به والوجه فيها اضافته الى المونث وهو البلد **فصل** ومن حق المخصوص ان يجانس الفاعل قلنا
لانه في المعنى تفسير واذا كان تفسيرا له وجب مطابقته له وهذا يوضح صحة قولنا في الفاعل انه
لم يرد به الجنس العام ثم لما كان قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا كالناقض لهذا الاصل
من حيث ان الفاعل هو مثل في التمثيل والمخصوص بالذم هو القوم وليس المثل هو القوم
اورده واجاب عنه وكذلك قوله تعالى بئس مثل القوم فانه يحتمل الوجهين اللذين ذكرهما

فالاولى ان التقدير بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا والاخران يكون الذين كذبوا صفة للقوم ويكون
المخصوص محذوفا اي بئس مثل القوم المكذبين هو وهو ضمير المثل المتقدم قبل بئس وهو قوله تعالى مثل الذين حملوا
التوراة كما تقول زيد بئس الرجل اي بئس الرجل هو وهذان لنا وليس يكون المخصوص مطابقا قلنا وهذا كما
ذكر في بئس واما ساء فان الخوارزمي قال فيها كلاما معناه ان القوم في الاية هو الفاعل وان المخصوص هو
الذين كذبوا وان مثل تمييز نسبة تقديره ساء القوم هم الذين كفروا مثلا اي ساء مثلا ونظيره قوله تعالى
وحسن اولئك رفيقا ومثل هذا التمييز وان جاز في ساء فهو لا يجوز في بئس لانه نظير طاب زيد نفسا ومثل
هذا انما يصح في المتصرف الذي نسبته الى فاعله نسبة خالصة مفيدة فيجوز ان تقول ساء زيد مثلا وساء
الرجل زيد مثلا ولا يجوز بئس الرجل زيد مثلا فافهم هذه النكتة واعلم انها مبنية على قاعدة يسمها
الا ان اعلم ان النحاة قد نصوا على انه يصح ان يبنى من الفعل الثلاثي المتصرف صيغة نعم فائدة نعم على وزن
فَعُل بضم العين وهو اكثر في فَعُل وزن فَعِل ويقول لضرُب الرجل مثل نعم الرجل ونصوا على انه لا يلزم في فاعله
ما يلزم في فاعل نعم من كونه معرفا باللام ونحوه ومن ذلك قوله تعالى وحسن اولئك رفيقا قال على بن عيسى
الرماني في كل فعل متصرف فانه يجوز ان ينقل الى فَعُل في باب المدح فيعامل معاملته يعني في اضمار فاعله
ضمير اسمها وتمييزه بالنكرة لا ما الزام كون فاعله الظاهر يكون كفاعلها ثم قال ومن ذلك قوله تعالى كبرت
كلمة تخرج من افواههم فاما المعتل اللام مثل قضى ودعا فمن النحويين من يتركه على حاله من دون نقل واما
الكسائي فينقله الى فَعُل ويقول قضوُ الرجل اذا اجاد قضاه وقد يشدد علم الرجل وسمع الرجل وجهل
الرجل اذا حاذق به هذه الاسماء فبابه من غير نقل واما المضاعف فانه يترك على حاله ويستعمل
من غير نقل واما فَعل بضم العين فقد يراد فيه النقل وان لم يظهر قال الخوارزمي لم يختص هذا النوع المتصرف
بان فاعله لا يلزم فيه ذلك الا لكونه متصرفا من دون نعم وان معناه معناها وقد بينا ان ساء فاعل متصرف
من دون بئس فيكون كذلك اعني لا يلزم في فاعله ما يلزم في فاعلها والمح فقد نص على ان ساء مثل بئس والله
اعلم بالصواب **فائدة** اعلم انه قد ورد في باب نعم صور احدها نعم زيد رجلا ومن نعم قوم نعموا قوما
وهذا على التشبيه بالمتصرفة مثل حسن اولئك رفيقا الثانية نعم به فتى وبهم فتيانا وهذا على
تسهيل التشبيه باكرم به رجلا ونعم عبد الله خالد بن الوليد وبئس عبد الله انا ان كان كذا وهذا ايضا
تشبيها بالمتصرفة كما تقول حسن فلان ابن فلان او قبح فلان ابن فلان او قبح فلان ان يفعل كذا **فائدة** لا يجوز
تقديم المخصوص بالمدح واما نحو قولهم علمت زيدا نعم الرجل وزيد نعم الرجل وان زيدا نعم الرجل فمحمول
على حذف المخصوص لما دل عليه المذكور او لانه قال علمت زيدا نعم الرجل هو وانما لم نحكم بانه هذا لان
نعم هنا لا يطابق ما تقدمه في تثنية ولا جمع فلا تقول نعما ولا نعموا فدل على انه ليس المخصوص اذ لو كان المخصوص
هو المخصوص وجبت المطابقة واما ابن مالك فجوز تقديمه وجعل المتقدم في مثل هذه الصورة هو المخصوص
وهو مبني على اصله من ان المخصوص مبتدا كما قدمنا فهو وان تقدم او تأخر فهو في نية التقديم ولا يلزم المطابقة

مع التقديم والتأخير **فائدة** يجوز ان تقول نعم الرجل علمت زيدا فزيد هو المفعول الاول ونعم وفاعلها هو
الثاني **فصل** وحبذا مما يناسب هذا الباب قلنا يقال للشيخ اذا كانت من هذا الباب فهلا بوبت الباب
للثلاثة فقلت افعال المدح والذم ولم يقل فعلا المدح والذم وقد فعل ذلك الشارح وقد اعتذر له بانه افردها
لانها اختصت بامور لفظية منها ان فاعلها لا يكون الا لفظ ذا بخلاف نعم وبئس وانما خصوا ذا بها لما فيه من الابهام
وخصوه من بين اخواته لان لفظه مفرد مذكر والافراد والتذكير سابقان على ما مر في غير المنصرف وعدلوا
عن ضم الحاء وان كان جائزا في الاصل على قول وواجبا على قول لسيبويه على افضلية النقل ومنها ما ذكره ابن ميرها
ليس بواجب التذكير بل يجوز حبذا زيد وحبذا رجلا زيد وانما اختصت بذلك لان في لفظ فاعلها ما يشعر
به بخلاف نعم الى غير ذلك **قوله** ولانه كان لا ينفصل المخصوص عن الفاعل في نعم وينفصل في حبذا قلنا
هذا وجه اخر في وجوب ذكر التمييز في نعم وجواز حذفه في حبذا يعني انه لو يحذف في نعم لالتبس الفاعل بالمخصوص
في نعم بخلاف حبذا لان فاعلها ذا وهو لا يفارقها ويعني انه يلتبس في بعض المواضع لا في جميعها وبيان مواضع الالتباس
انك لو قلت نعم السلطان وانت تريد نعم رجلا السلطان لم يعرف ان هذا السلطان فاعل او مخصوص والفاعل
محذوف ومضمر في المتصرح وهو قولك نعم رجلا السلطان مما يتعين به الفاعل من المخصوص فهذا وشبهه
مواضع اللبس بخلاف حبذا لانه يعلم ان فاعله ذا فاذا ذكر بعد الاسم المخصوص يعني لذلك ولم يلتبس بالفاعل
ابدا والله اعلم **فائدة** هل يجوز وصف فاعل افعال المدح والذم وتاكيده والابدال منه والعطف عليه
ام لا والجواب انهم قد نصوا على انه في غير المتصرفة لا يؤكد قال ابن مالك وقد يوصف والقياس لا يجري
عليه ما سوى عطف النسق لانها ابين مقتضي توكيدا وتوضيحا ووصفه بخلاف ذلك لانه وضع مبهما لما تقدم
ومن اصناف الفعل فعلا التعجب نحو قولك ما اكرم زيدا واكرم بزيد قال الشارح هو ما
وضع لانشاء التعجب واراد بالتعجب في الحد التعجب اللغوي والا لزم الدور واما الشيخ فلم يحد لكنه على الحصار
في الصيغتين ولم يعن النحويون بافعال التعجب الا هاتين الصيغتين الا فقولك يعجبني ونحو فعل التعجب بالمعنى
اللغوي ولا اعلم خلافا في كون افعل به فعلا لا اسما واما افعل فقد ذهب الكوفيون غير الكسائي الى كونه
اسما واليه ذهب الخوارزمي قال هو افعل التفضيل واصل ما احسن زيدا زيد احسن مبتدا وخبر
فاخر المبتدا وجيء بما للابهام ونصب المبتدا المتاخر قال نظرا الى كون العامل في الحكاية وهو قول ساقط
ولا يعول على التطويل فيه **قوله** ولانه يشان الا مما يبنى منه افعل التفضيل ويتوصل الى التعجب مما لا يجوز
بناؤهما منه بمثل ما يتوصل الى التفضيل قلنا قد تقدمت علة ذلك **قوله** الا ما شذ من نحو ما اعطاه
وما اولاه للمعروف ومن نحو ما اشهاه وما امقته قلنا اما شذوذ الاولين فلانهما من الرباعي واما الاخيرين
فقال الشارح لانهما بنيا للمفعول وقياس هذا الباب ان يبنى للفاعل والقياس ان يكونا المسمى والمافق للمشتهى
والممقوت فمتى اردت البناء للمشتهي والماقت جاز وهذا بني على انه يجوز يقال شهيت كما يقال مقت وقد
تروى ذلك قال الشارح لكن المسموع انما هو اشتهيت وعليه وعهد ما نقل **فان قلت** فلم تقدم الشيخ ذكر كونه

لايبنى الا للفاعل حتى تشي ما اعقه وما اشبهه قلت لما اشار الى انه كاسم التفضيل
تضمن كونه لايبنى الا مما بنى منه ولما بنى له جاز الاستثنا قوله وذكر سيبويه انهم لا يقولون
ما اقيله استغناء عنه بما اكثر قايلته كما استغنوا بتركت عن وذرت قلنا يعني سيبويه انه لما
كثر هذا المعنى والتعبير عنه بما اكثر قايلته لا بما اقيله دل على ان ما اقيله مستثنى عندهم وانه
لا يستعمل عندهم وهذه طريقة سيبويه في استثنا ما اقيله وما جا مثله ومعنى ما اكثر قايلته
ما اكثر نومه في نصف النهار لان القيل نوم نصف النهار وكان الكوازي جعل معناه ان القيل يستعمل
لشرب نصف النهار ونومه فلم يستعمل ما اقيله من النوم ويستعمل من الشرب فايده سيبويه
يجعل بناءه من الرباعي الذي اوله همزة قياسا كما مر والاخفش ذكرهم يبنيه من كل رباعي في احد قوليه
فصل ومعنى ما اكرم زيدا شي جعله كريما قلنا يريد ان ذلك اصل معناه قبل النقل فاما وقد صار
لانشا التعجب فلا قال لان القايل ما احسن زيدا لا يعني ان شيا حسنه بل مجرد التعجب فان قلت
وكيف جاز الابتدا بالنكرة قلت هي مخصصة لانها في كلام هي في معنى معناه فاعل كثير من قولهم
شر اهر ذا ناب بتشبيهه له بقول القايل امر اقعده عن الخروج وبشره بانه يريد
ان يقعده لم يكن الا امر وكذا الكلام في الا انه يذكر بقية المذاهب في هذا الفصل ها هنا ولا يعرف
ما فيه معنى لفضله قوله الا ان هذا النقل من كل فعل خلاه ما استثني منه مختص بباب التعجب
قلنا هذا استثنا من قوله ومعنى ما اكرم زيدا شي جعله كريما يعني ان نقل الخبر الى الانشا
على هذه الصيغة انما يدخل من الانشاات باب التعجب قوله واما اكرم بزيد فاصله اكرم
زيد كاغد البعير اذا صار ذا غدة الى اخره قلنا هذا توجيه ابي علي الفارسي قوله وفي
هذا ضرب من التعسف قلنا يعني تاويل ابي علي وذلك انه مخالف للقياس من وجوه منها استعمال
الهمزة لصيرورة الشي ذا كذا ما صورته صورة الامر وانما جاء في نحو اغد البعير ومنها
انتقال من صيغة الخبر الى صيغة الامر ومنها زيادة البا مع الفاعل ثم ان الشيخ احتاز
ما ذكر من كونه امرا لكل احد بان يجعل زيدا كريما والبا مزيدة مثلها في وله تلقوا بايديكم للتاكيد
وهو ما كيد المفعولية والاختصاص يعني وانما كان هذا اسهل ما خذا من الاول لان فيه
بقا صيغة الامر على ظاهرها وزيادة البا مع المفعول وهو كثير شايع ثم نقل الى معنى التعجب
كما نقل على التقدير الاول فلم يلزم فيه ذلك التعسف لكن على هذا القول يكون الفعل متحملا
لضمير هو الفاعل وعلى الاول فاعله هو المجرور فلا ضمير فان قلت ان في هذا ايضا تعسفا
وهو جعله الضمير مع الواحد المذكر والمونث ومع المثنى والمجموع على صيغة الافراد والقياس
خلافه قلت مثل ذلك ليس بمستبعد في اصول العربية الا ترى الى جري الضمير هذا المجرى في
باب نعم وبيس فعلت نعم رجلا ونعم رجالا فكذلك ها هنا وقد اجاب بانه جرى مجرى المثل فلم يغير
قلنا

عن لفظ الوحدة فان قلت لم كانت الامثال لا تغير بحال قلت قالوا لانه تشبيه الواقع
بحال من ضرب به المثل فلم يحسن تغييره ليكمل التشبيه قوله او بان نصيره ذا كرم والبا للتعدية
ان قلت وما الحاجة حينيذ الى البا في التعدية والهمزة الا ترى ان صير لا يحتاج الى البا وقد
جعله بمعناه فلا يحتاج حينيذ اليها قلت هذا سوال جيد والجواب والله الموفق انهم في قولهم
الهمزة ها هنا للصيرورة لم يريدوا ان الفعل معها بمعنى صير بل بمعنى صار كما لو تقول للبعير اغد على
وجه الامر فمعناه صر ذا غدة واذا تقرر انه بمعنى صر كانت البا للتعدية اذ يصير المعنى صر بزيد
الى الكرم اي صفه به كما تقول اذهب بزيد وهذا يستقيم به كون البا للتعدية فصل واختلفوا
في ما قلنا قد قدم مذهب سيبويه وهو ارجح من القولين الاخيرين اما قول الاخفش فلتاديته
الى احتياج الكلام الى المحذوف الذي قدره وهو الخبر ونحن نقطع بانه مستقل لا من دون نظر الى محذوف
واما من قال انها استفهامية فلانه نقل من انشا الى انشا والمعهود هو النقل من الاخبار
الى الانشا فايده قال الكوازي يقدره عند الاخفش الذي اكرم زيدا موجود فصل ولا يتصرف في
الجملة التعجبية بتقديم ولا تاخير ولا فصل الى اخره قلنا قال النحويون كل كلام صار علما للمعنى
فقياسه الا يتصرف فيه حتى لا يختل الفهم ولهذا قال الشيخ لانها تجري مجرى ما يدل على انشا التعجب فلزمت
طريقة واحدة كلزوم نعم وبيس طريقة واحدة لذلك واما ما اختاره الجرمي من نحو ما احسن
بالرجل ان يصدق فلاتساع في الظروف فجاز فيها ما امتنع من غيرها فصل وبقي لها ما كان احسن
زيدا قلنا اختلف النحاة في الفصل بكان نحو ما كان احسن زيدا وطايفة ويكون كان زايدة لمجرد الدلالة على
المضي وهل يقاس عليها يكون منعه هولا وقصروه على الماضي اجازه ابن كيسان ووافقه
ابن مالك ومنع الاقلون من النحاة كان في مثل ذلك ماضية ومستقبلة قوله وقد حكي ما اصبح
ابردها وما امسى ادفاها قلنا نبه على ان هذا وان ورد فهو سماعي لا يقاس عليه بخلاف
زيادة كان فقياسي فان قلت اذا جاز في كان للدلالة على الزمن المخصوص فهلا جاز في هذين لذلك
ويستمر على ما قد ورد قلت قال ابن السراج لا ما الفاظه ان امسى واصبح ازمنة موقتة وكان
ليست موقتة ولو جاز هذا في اصبح وامسى لجاز في اصبح ما اردا البرد والله اعلم ان اصبح وامسى
كالطرف والمحنة وقد منعنا الفصل بهما فكذلك اصبح وامسى بخلاف كان فليست موقتة وعلى الجملة
فقد علمنا ان كل كلام صار علما للمعنى فانه في السنتهم جار مجرى المثل لا يغير ولا يجوز فيه من التغييرات
الا ما دامت عليه امارة واضحة ورواية ما اصبح ابردها ان صحت فلم تكن كثرة توجب
القياس كما في كان والله اعلم يعني النظر في كونهم احتجوا كان بالكثرة في مثل ذلك ووجهه ان
كان اخف قوله والضمير للغداة قلنا يعني في ابردها فاما ما ادفاها فضميره للعشية
لكن استغنى عن تبيينه بذكر الاول فايده قال الشيخ ويجوز الا نقول ما احسن ما كان زيدا

وما كان احسن ما كان زيد والاولى اجود قال الفقها لتكرارها فيها **فائدة** لا يصح تركيب فعل التعجب بالمصدر
ذكره ابن مالك فقال ولا تتعجب الا من معرفة او نكرة مختصة فان قلت اذا علم جاز حذفه وان كان في احد خاليه
فاعلا يعني في اكرم بزيد على مذهبه وعلل ذلك بانه بملازمة الجر اشبه الفضلة قال وربما حذف البا
وبعدها أن وصلتها يعني نحو اكرم ان يستحمد الله اي بان يستحمد الله **ومن اصناف الفعل الثلاثي المجرد**
منه ثلاثة فعَل وفعِل وفعُل قال **ح** وهي منحصرة في هذه الثلاثة قال لان اول الفعل في وضعه
لا يكون اوله الا مفتوحا ووسطه الا متحركا فان جا كسر اوله او سكون حشوه فهو امر عرض له فلا يعتد به والقسمة
منحصرة حينئذ في الثلاثة ولا يمكن سواها وانما حكم بذلك مع ورود الكسر في الاول كنعم وسكون الحشو لان ذلك
لم يرد الا مما عينه حرف حلق فما سواه وفتح الفا وتحريك الحشو جا مطردا فجعلناه الاصل والمقيد الفرع
لعدم اطراده **قوله** واما فعَل يفعَل فليس باصل قلنا يعني بفتح العين في الماضي والمضارع وكانهم قصدوا
المخالفة بين عين الماضي والمضارع في الحركة لاختلافهما في المعنى ولذلك كان مضارع فعِل بكسر العين على يفعَل
بالفتح ولم يات على يفعِل بكسرها ايضا الا في الفاظ محصورة من الصحيح خمسة وهي حسب يحسب ونعم ينعم
ويئس ييئس ويبس ييبس وبئس يبئس ومن المعتل تسعة عشر وهي ومق يمق ... ونق ينق ووري
الزند يري وولي يلي وورث يرث وورع يرع وورم يرم اي قام ووجد يجد ووغر صدره يغر ووطي يطي ووسع
يسع وانما عد هذين الاخيرين وان كانا مفتوحين في الحال لان اصلهما كسر العين لا على الا القا وكذا اصل يطرد
في مضارع ان معتل الفا اعني لزوم الكسر في المضارع لكن عرض لهما ما اوجب الفتح وهو كون لامهما حرف حلق
وزاد المبرد وهم يهم وزاد صاغاني نحب ينحب والمشهور يحد بالفتح وزاد سيبويه أن يئن وتاه يتيه
وطاح يطيح واصل ماضيهما عنده فعِل بكسر العين وزاد ... حسي ... وغم يغم **قوله** ومنهم لم يجي
الا مشروطا ان يكون لامه او عينه احد حروف الحلق قلنا يعني من اجل ان عين المضارع من حقها مخالفة
عين الماضي لم يجي فعَل يفعَل بفتح العين فيهما الا مشروطا بما ذكره وانما اشترط ذلك لمناسبة حرف الحلق للفتح
فهو فتحه الماضي فيه لتناسب الحرف اعني العين او اللام وان كان يعقب الحركة الا ان الكل فان هذا لاستفال من الاعلى
الى المستفل يستفل الى علو لان حرف الحلق علوي ولهذا لم يعتد والحرف الحلق اذا كان فان لاستفال من العلو
الى السفل جعف **قوله** واما فضل يفضل ومت يموت فمن تداخل اللغتين قلنا هذا جواب عن سؤال
مقدر وهو ان يقال قد ذكرت ان مضارع فعِل مكسور العين على يفعَل بفتحها وها هو قد جا على يفعُل
بضمها فاجاب بانه من التداخل ومعنى التداخل ان يرد من الفعل الماضي بناءان كضم عينه وكسرها ولكل بنا
مضارع يخالف مضارع الاخر فياتي العربي باحد البنائين مع مضارع اخيه فيظن انه جار عليه وليس
كذلك وهذا ظاهر في فضل يفضل فان في الماضي ضم عينه وكسرها ومضارع المكسور مفتوح العين
ومضارع المضموم مضمومها فجا مضارع المضموم للمكسور ومثله كدت تكاد بضم كاف الماضي واعلم
ان فضل الذي جا فيه البناءان هو الذي من الفضيلة لا من فضلته اي غلبته فانه لم يات في ماضيه

الا الفتح **فان قلت** هلا جعل ركن يركن من التداخل فانه قد ورد فيه ركن بالكسر **قلت** لم يعتد
بهذه الرواية وعنده لم يات الا مفتوح الحشو **فان قلت** فهلا ان اغوا في فعُل المضموم الحشو ما ان اغوا
في اجوبة من اختلاف الماضي والمضارع **قلت** اجاب اح بانهم كرهوا مشاركته للمتعدي في الماضي والمضارع
مخصوص بالضمة فيهما وفيه نظر لان الضم قد يجي في مضارع المتعدي من نحو قتل يقتل والاجود ان يقال
ارادوا الفرق بين ما هو لازم لا يتعدى بحال وبين ما يختلف حاله فجعلوا عين اللازم لازمة لطريقة
واحدة في ماضيه ومضارعه مطابقة اللفظ بالمعنى وجعل ما اختلف حاله مختلفا كاسر مطابقة
اللفظ بالمعنى ايضا وهذا اجود مما جا به النحويون في هذا الموضع من العلل **اللغة** ركن يركن اذا
مال الى الشي واعتمد يقال ركن الى الجدار اذا استند واطمان اليه ذكر معناه في الكشاف **فائدة** قال
احمد بن يحيى ثعلب اذا اشكل عليك فعَل فلم تدر من اي باب هو يعني من باب ضرب يضرب ام من باب قتل يقتل
ام باب علم يعلم او غيرها فاحمله على فعَل يفعُل يعني بفتح عين الماضي وضمها في المضارع قال فانه
اصل الابواب كلها قال ابن جني اما المتعدي فيجي على يفعِل بكسر عين المضارع كضرب يضرب فلسنا نعني
غالبا والا انتقض بقتل يقتل قال واللازم على يفعُل يعني بضمها غالبا **قوله** والمزيد فيه خمسة وعشرون
بنا اتمر في اثنا التقسيم بعون الله تعالى قلنا يعني المزيد فيه من الثلاثي واما من الرباعي فسياتي ان شا الله تعالى
فصل واسم المزيد فيه على ثلاثة اضرب موازن للرباعي على سبيل الالحاق وموازن له على غير سبيل
الالحاق وغير موازن له قلنا قد اقتضى هذا الفصل ان نذكر مقدمة تشتمل على ماهية الالحاق وما يعرف
به الحرف الملحق واحكام الالحاق **اما ماهية** الالحاق فقد ذكر النحويون فيه حدودا احسن
ما رايت منها قول ابن مالك في الحرف الملحق هو ما قصد به جعل ثلاثي او رباعي موازنا لما فوقه ومساويا
له مطلقا في تجرده من غير ما يختص به الالحاق وفي تضمن زيادته ان كان مزيدا فيه وفي حكمه ووزن
مصدره الشائع ان كان فعلا **قوله** ما قصد به جعل ثلاثي او رباعي لان الالحاق لا يصح الا فيهما ولا يصح
في الخماسي لانه الحاق الناقص بالتام ولا اتم من الخماسي مما حروفه اصول فيلحقه به **وقوله** موازنا لما
فوقه يعني في عدد الحروف والحركات والسكنات لان الوزن ما تعبر عن الزائد بلفظه بخلاف
الاصلي فتقول وزن دحرج فعلل ووزن نحو فل فوعل وانما قال لما فوقه لما بينا من ان الالحاق الحق بالشي
ان تزيد على الاقل حتى يلحق الاكثر فاما ما جعل الاكثر كالاقل فليس بالحاق وانما هو نقص ولهذا لم يرد لقصد
الالحاق بالاقل بل اما الاعلال او غيره وذلك لان طبع النفس الشريفة هو الترقي الى الاعلا منزلة لا الهبوط
الى الاسفل ولهذا حكم النحويون بما نقص عن وزن ما هو دونه ان العرب لم تقصد به الالحاق به
لما في ذلك من شبه الهبوط وانما يجوز له بوجه حسن مسوغ ولهذا لما سال بعض النحاة بعض التلامذة
كيف يبني مثل عنكبوت من سفرجل قال سفرجوت فاستعظم الخطا وجعل يضحك ويقول سفرجوت ما ذاك
الا انه هدم سفرجل ليبني منه مثل عنكبوت ومثل ذلك في البنا لا يجوز **قوله** ومساويا له مطلقا

في تجرده من غيرها مما يحصل به الالحاق يعني ان الملحق بالشيء لا يكون ملحقا به حتى يتجرد عما يجرد منه
ذلك الشيء من الزوائد لانه ما يكمل الالحاق بدونه قال في شافيته ومثاله ذلك ان يبنى من مقعنسس
مثل سميدع فيجرد مقعنسسا مما ليس في سميدع وهو الميم والنون فتثبت فيه بازاء اليا وتقعنفر بقاء
السين الاخرى وان كانت زائده اذ لا يكمل الالحاق بدونها فيقول قعنسس بوزن سميدع سوا
سوا واعتقد ثبوت السين في الفرع وهو قعنسس مع انتفائها في الاصل وهو سميدع لكون
الالحاق لا يكمل بدونها ولا يقال هذه هدم لما قررت فانك حذفت الاكثر لا الاقل فنقصت من مقعنسس
حتى ساوى سميدعا لانا نقول انه ها هنا امرين بنا والحاق فالبنا نحو ان تركب كلمة من كلمة
اخرى بمعنى المحافظة على الاصول ما بنيت منها ولا حرج في حذف الزوائد لم يخل بالاصول وها هنا
قد بنيت من مقعنسس مثل اصول سميدع وكله اصول ما عدا اليا فكانك قلت قعنسس ثم اردت
الحاقه بسميدع فردت اليا ولم تخل باصول مقعنسس بل هي كاملة لانها هي القاف والعين والنون والسين
فقط من قعنس **قوله** في تضمن بانه ان كان مزيدا فيه يعني ان الملحق اذا كان ملحقا بما
هو مزيد فيحقه ان يوتى فيه بمثل تلك الزياده التي في اصله فان كانت نونا فنونا وان كانت همزه
فهمزه وان كان تا فتا الا ترى ان زياده تدحرج لما كانت تا وجب فيما الحق به ان تجعل اوله تا
الى غير ذلك **قوله** في حكمه ومصدره الشايع ان كان فعلا يعني بالحكم المطاوعة ونحوها من معاني
الفعل واما المصدر فنحو ان يقول حوقل حوقلة كما يقول دحرج دحرجه وهذا الحكم مختص بالافعال
لانها ذوات المصادر دون الاسما ولهذا قال ان كان فعلا يعني من جملة الاغراض بالزياده في الفعل
للالحاق ان يتحد هو والملحق به في المصدر كما يتحدان في الوزن فاتحاد المصدر من ماده الالحاق
بين الفعلين اذ قد ثبتت الزياده في الحروف وانما قال الشايع لانه ربما كان للملحق به مصدران احدهما
شايع والاخر غير شايع كدحرجه ودحراج والقصد المساواه في الشايع دون غيره **واما ما يعرف**
به كون الزياده للالحاق فاعلم اولا ان الالحاق هل هو امر سماعي قال ابن مالك
والالحاق في غير تدرب وامتحان الاستماع فليس لنا ان نخترع الالحاق في سعه الكلام نثره ونظمه
فان واضع العربيه قد فرغ منه في الفاظها وانما نفعله على وجه التدرب في التراكيب والامتحان
الفطن والقرايح وقد يوضح لكيفيته ذلك بانا في تصريفيته قال في اوله وهذه مسايل
التمرين فاذا عرفت ذلك وطريقنا الى الحكم بانها ملحقه ان ننظر في الحروف بعد ان قد ثبتت زيادته
هل جا لمعنى او لا ان جا لمعنى فليس للالحاق وان لم يات لمعنى فاسل لا بعيدا ولا قريبا فاما ان لا يكون
له نظير هو ازن في الاصول او لا ان لم يكن له نظير كالف قبعثرى لم يحكم بانه للالحاق لانه لا اصل يلحق به
وان كان له نظير حكم بانه ملحق به حيث يجتمع هذه القيود المذكوره والاولا وربما كان لما عداه
لمعنى كميم مدحرج ونحوه وللتكثير كالف قبعثرى وللتكميل صيغه كيا طويل وتضيير فانها للتكميل
صيغة الصفة

صيغه الصفه وتمييزها على المصدر وقلما يخرج ما قبل حرف الالحاق عن احد هذه الاغراض
بل الواقع في اختصاره فيها لم يبعد وتوده ما شرد عنها اليها **واما احكام الالحاق فخمسه**
الاول انه يصح بكل حرف من حروف الزياده وغيرها الا الالف لكن اذا كان من غيرها فانما ياتي
على سبيل التضعيف فيما يصح تضعيفه تحصل من هذا امران احدهما ان الالف لا ترد للالحاق والحق
حيث تكون منقلبه قال ابن مالك واما الالف فانها لما لم يكن لها حظ في الاصاله لم يقابل اصلا ثم
قال وقد غلط الزمخشري في جعله الف تفاعل مزيده للالحاق قال والف تفاعل هي الف فاعل لان
نسبه تفاعل من فاعل كنسبه تفعلل من فعلل لان ذا التا من قبيل مطاوع المجرد من التا فاما
الف سلقى فذكر ابن مالك ايضا ان اصله سلقي تحركت حرف العله وانفتح ما قبله فقلبت الفا والدليل
على ان اصلها ذلك رجوعها الى اليا عند اتصال الضمير فقال سلقيت ولو كانت غير بدل لقيل سلقات
لان هذا موضع سكون والالف امكن في السكون من غيرها ثم قال وقد جرت عاده النحويين ان ينسبوا
الالحاق الى الف حبنطى وشبهه قال وانما يريدون انها بدل حرف الالحاق فنسبوا الالحاق اليها كما
نسبوا التانيث الى همزه حمرا وشبهه وانما الهمزه بدل حرف التانيث قال هذا مذهب المحققين من
البصريين والله اعلم **الثاني** انه لا يصح الالحاق بالتضعيف لا ما ضعفت العرب مثله ولا يلحق بتضعيف همزه
لانها لم تضاعف الهمزه الا في نحو سال وهو قليل ولا يلحق بتضعيف متصلين لاهمال العرب والبعض
النحاه فان قصد التدرب فلا مانع وعلى التكمله فالنحاه في هذا التدرب في بنا الكلمه من اخرى
واكثرهم ان له فرع على سبيل القياس على الملحق قس وتفصيل **الاطلاق والاول** لبعضهم انه
لا يجوز مطلقا في ابنيه العربيه والعجميه **والثاني** للاخفش وهو انه يجوز مطلقا ولو كان الحاقا بالاسما
العجميه او بنا منقوض بشرط احتنا بما اجتنبت العرب من تاليف او هيئه والتفصيل للاكثر
وهو انه يجوز الحاقا بالاسما العربيه دون العجميه والبحث مستوفاه في شرح الجمل وذكرها هنا
يقتضي التطويل **الحكم الثالث** ان الالف المبدله لا تجي في الحشو للالحاق على المذهب الصحيح الا ان يكون
بعدها تا تانيث كسعلات فان الف الالحاق ذكر هذا الحصر ابن مالك وهو موافق لاصول النحاه كلهم
سوى ما غلط به الزمخشري كما بينا واما الهمزه فلا تزاد اوله قال ابن مالك الا مع مساعد كنون
الندد وادرون فالهمزه والنون في الندد للالحاق بسفرجل والهمزه والواو في ادرون وهو
دابه والاصل للالحاق جردحل فال ولم تزد الهمزه للالحاق في الصدر الا مصاحبه لواو كواو
ادرون او نون كنون الندد لا مع غير ذلك واما مع غير تصدير فقد يلحق في الاسما والافعال كالحطائط والجرائض **الحكم**
الرابع انه يجوز ان يزاد للالحاق حرفان متضاعفان كما في درون والندد **الحكم الخامس** ان ما الحق
بضعفه وجب فكه الادغام فيه كما في قردد وجلبب لان ادغامه يخل بمماثلته للاصل الذي ان يكون اول
الضعفين ساكنا فانه يجب الادغام لضعفه الفك نحو جذب فانه ملحق بقمطر بتضعيف بايه قال ابن مالك

واعتُفِرت هذه المخالفة لما في الفكّ من الصعوبة والثقل هذا لفظه **قلتُ** ثم انا بعد فراغ
هذه المقدمة نعلمك انه لم ينتظمها غير كتابنا هذا بل كله من النحويين في باب الالحاق متشتت
الاطراف منتشر الاعطاف حتى لا يكاد يدرك له حقيقة لانهم انما يذكرونه بحسب ما يعنّ ويسنح بعض
الالفاظ وقد جمعنا هذه الفوائد من مواضع متشتتة حتى انفتح لك بها باب خيبرة وجاءتك
بغرّته خيرة والله الهادي والمثبت ومنه الحول والطول ولنعد الى ما نحن بصدده من شرح كلام
الشيخ **قوله** ملحق بدحرج قلنا انما حكم بزيادة هذه الحروف التي ذكر للالحاق لانها قد عرفت زيادتها
بالاشتقاق ولم يتجدد بها معنى فلا بد ان نحكم بان القصد بها الالحاق **قوله** ومصدر الالحاق
اتحاد المصدر بين قلنا قد تقدم مثاله ولما كان الشيخ في باب الافعال والملحق منها وعن الملحق جاء
بالمادة للالحاق يختص بها والطريق التي قدمناها اعم لانها تدل على الملحق اسما كان **قوله**
والباقي يحتاج الخروج الى الجزء الفصل قلنا الدليل على ان زيادات هذه الافعال ليست للالحاق انها
كلما وضعت الكلمة معها على معان مخصوصة وانت تجد ذلك مع التتبع **فان قلت** وكيف جعل
استخرج عن موازن للرباعي المجرد منه والمزيد وهو يوزن احرنجم **قلت** انهم لا يعنون بالموازنة
مجرد اتفاق اللفظين في عدد الحروف والحركات والسكنات بل لا بد مع ذلك من وقوع الفا والعين
واللام في الفروع مواقعها في الاصل وكذلك من حق الزيادات في المتوازنين ان تكون مواقعها واحدا
واستخرج مخالف لاحرنجم في الاصول والزيادة اما الاصول فلان خاءه وهي الفا وقعت موقع النون
من احرنجم ولم تقع الفا في الفرع موقعها في الاصل واما الزيادة فلان في احرنجم نونا بعد العين وليس
في استخرج نون زائدة فضلا عن ان تكون في موقعها **لا يقال** فيلزم ان لا تكون احرنجم عن موازن دحرج
لان القافية لم تقع موقعها في دحرج لانها بعد همزة وليست كذلك في دحرج لانا نقول نعم جعله
موازنا لدحرج فيه تسامح بالنظر الى الاصطلاح واما من جهة اللغة فهو موازن له في عدد حروفه
ومواقع حركاته وسكناته **اللغة** شملل من شمل يقال شملل الرجل اذا اسرع من قولهم
ناقة شملة وشمليل وشملال اي خفيفة سريعة حوقل بالحاء المهملة من حقلة وهي ما
بقي من تفالة التمر لان قولهم حوقل الرجل معناه كبر وضعف فصار كانه لم يبق منه الا تفالة العمر قال
يا قوم قد حوقلت او دنوت وبعد حيقال الرجال الموت هـ وبيطر من بطر اي شق في جلد او غيره ومنه
سمي البيطار لانه كثيرا ما يشق وجهور من جهر اي اعلن وقلنس وقلسى كلاهما من القلنسوة يقال تقلنس
اذا لبسها وجلبب اي لبس الجلباب قال الخوارزمي ويحتمل ان يكون من الجلبة وهي جلدة تعلو الجرح
للبرء او من الجلب وهو سحاب لا ماء فيه وتجورب بمعنى لبس الجورب وهو آلة معروفة تلبس في الرجل
ودليل زيادة الواو فيه كونها لم تكن مع ثلاثة اصول الا كذلك غالبا وترهوك اي ماج في مشيه قال
الخوارزمي وكأنه معرّب ودليل زيادة الواو فيه ما مرّ وتفعال من عفل وتمسكن وتكلم واضحة الاشتقاق

لكن يرد عليه في بعض الافعال ما قدمنا في كلام ابن مالك وقد ذكر السيد ركن الدين اعتراض ابن مالك بعينه
في تغافل واعترضه السيد ركن الدين ايضا في تكلم وقال انه مطاوع وفعّل فكيف يكون ملحقا ولنا
البحث عن الشيخ بان نقول ان تكلم ليس من باب المطاوعة بسبيل لان المطاوعة انما تكون في
نحو كسّرته فتكسّر وبعده المطاوع لا يغني عن المطاوع واما تكلم فانه مترادف لكلم ذلك ان نقول كلم
زيد وتكلم بمعنى واحد بمعنى انه صدر منه كلام وقيل ان المطاوعة ان يكون معناه كلمت عمرا فتكلم
عمرو وهذا وان صح فانه يوفي به لا على قصد المطاوعة اصلا نعم ولنا في الموضع على الجملة
سؤال وهو ان يقال قد ظاهرت النصوص منكم على ان الحرف الزائد لا نحكم بانه للالحاق الا
اذا لم يكن للفعل معه معنى زائد على معناه لو جرد عنه واما اذا افاد معه معنى يجدد
للفعل معه معنى نحكم بانه للالحاق وانتم في هذه الاوزان الملحقة بتدحرج اما ان تقولوا ان الحرف
الذي حصل به الالحاق فهو التاء او الواو في تجورب ونحوها في اخواته ان قلتم التاء فنحن اذا تتبعنا هذه الاوزان
كلها وجدناه مع التاء المعنى لم تكن تفيده مع عدمها فان تجلبب وتجورب مثلا يفيدان ان الفاعل لبس
الجلباب والجورب ولم يفيد سوى ذلك ولو قلت جلبب وجورب كان الظاهر فيهما انه جلبب غيره
وجوربه وكذلك اذا تتبعت البقية وجدت لها مع التاء معنى ليس لها مع فقدها وان قلتم بل الواو ونحوها
في تجورب واخواته قلنا فانها زيدت قبل دخول التاء للالحاق بدحرج فكيف تحكمون بانها للالحاق بتدحرج
واخواته **والجواب** والله الموفق ان التاء على مقتضى كلامهم ليست حرف الالحاق وانما هي الواو واخواتها
الزوائد واصله ملحق بدحرج فلما دخلت التاء على دحرج وعلى الملحق لافادة معناها لم يخرج بذلك عن
كونه ملحقا به ولم يمكن ان يقال هو ملحق بدحرج مع اختلاف الوزن فلما لم يخرج عن كون زيادته للالحاق
وتعذر الحاقه بالمجرد حصل مع التاء ملحقا بموازنه وهو تدحرج وان لم تجدد الزيادة فيه لهذا الغرض
ولنرجع الى الكلام **اللغة** احرنجم الابل اذا اجتمعت اقعنسس الرجل اذا تقدم صدره وقد تقدم تفسيره
اسلنقى اذا استلقى واشهاب الفرس اذا علته الشهبة وهي لون معروف واغدودن الليل اذا
اظلم واعلوط بعيره اعلوطا اذا تعلق بعنقه وعلاه **فصل** لما كان فعَل يجيء على معان لا تنضبط
كثرة وسعة قلنا يعني فتح العين وانما كان كذلك لانه خف على لسانهم فتصرفوا فيه في معان كثيرة ولهذا
لم يتعرض النحويون لحصرها وتعرضوا لها في فعِل بكسر العين وضمها لانه لثقله لم ينتشر في المعاني انتشارها
هنا فامكن ضبط معانيه **قوله** وباب المغالبة مختص بفعَل يفعُل منه قلنا لما كان له صيغة مخصوصة
تعرض لضبطها وانما اختص بهذه الصيغة لان الغلبة مما يشرف به الغالب فاشبه افعال الطبائع
كشرُف وكرُم **قوله** الا ما كان معتل الفا كوعدت او معتل العين او اللام من باب بعت ورميت
فانك تقول فيه افعِله بالكسر قلنا لانهم لو ضموا ادّى الى ما ليس في ابنيتهم مثله الا ترى انهم لم يقولوا
في باب وعد يوعُد بضم العين ولا في باب باع يبوع ولا في رمى يرمو بل اتوا بذلك مكسورا او مفتوحا في باب

وعد خاصة لاجل حرف الحلق كوضع يضع وانما لم يثبتوا افعُل بالضم من باب عد شتفالاً وامامى
ما باب باع وزنجي فانه يودي الى ابدال الالف ياء قبل من الاخف مع الاستغنا بالبنا الاخر **قوله** وعن الكسائى انه
اسمع ما فيه احد حروف الحلق فانه يقال فيه افعَله بالفتح قلنا لو قال عسا او لاما كان اكشف لان الكسائى
لم يعن الا ذلك **نعم** وكلام الكسائى منقوض بما نقله ابو زيد وما بما فيه حرف الحلق على ما ثبت كلامهم لم يلزم
الفتح دون الضم بل يجيء معه الضم وانما الممتنع الكسر **قوله** وليس في كل ما يكون هذا قلنا يعني ان صيغ
المغالبة التي ذكرها لا تثبت في جميع ما غلب فيه وقد تمثل ما يمتنع فيه **فصل** تفعّل **فصل**
وتفعّل قلنا هما واضحان جليان **اللغة** تقضبا اي تقطع لان الانقضاب الانقطاع وتربد
انه لم يتفرع على فعّل يكون مطاوعا له تتهوك مثل تتهوك وكانه من تهكك الريح الارض اي ازالت عبارها
واما تقيش فمعناه تشبه بقيس عيلان او تمسك منهم بسبب حلف او جوار او عزة او علاق بالعين
مهملة وتنزر تشبه بنزار او دخل فيهم نفسه وعن بعض الادبا انه لم يجد وجها في تخصيص تفعل بالتقدم
على تفعّل وغيره في هذا الباب **قوله** وبمعنى استفعل كتكبر وتعظم قلنا استفعل للسؤال تقول
استخرجه اي طلب خروجه وهذه قد جات لمعنى السؤال اعني تكبر واخواته وكانه طلب ان يكون كبيرا
وتعجل وتيقن وتقضاه وتبينه اي طلب العجلة واليقين واقتضى الشيء وتبينه **قوله** وللتعمل بعد العمل
في مهلة كقولك تجرعه وتحساه وتعرفه قلنا معناه شربه جرعة جرعة وتعرفه اي اخذ ما عليه
من اللحم شيئا بعد شيء وتفوقه فواقا بعد فواق والفواق هو ما يحصل في الضرع بين الحلبتين اظنه فليتحقق
من موضعه فالح ومنه تفهم وتبصر وتسمع كانه حصل له فهمه شيئا بعد شيء **قوله** وبمعنى اتخاذ
الشيء نحو تديرت المكان اي اتخذته دارا قلنا هكذا في النسخ وفي النسخة التي شرح عليها ح واما الخوارزمي
فجعل مكان تديرت المكان تبوات الدار ثم قال كان المثبت في المتن تديرت المكان مكان تبوات الدار وروي
ان الغزالي قال قلت لصاحب الكشاف تديرت تفيعلت وليس بتفعلت الا انه لم يصح الواو فيه فقال
هو كما يقال قلت فلما اثبته في باب تفعلت فقال ان الشيخ الامام عبد القاهر اورده في باب تفعلت
قلت في اي كتاب اورده فقال البشر في ذكري الساعة مكانه قلت هل اضرب عليه بالقلم فقال نعم قلت
اي شيء اكتب مكانه فقال الامام سيدك اكتب مكانه شيئا يوافقه نحو تبوات الدار اي اتخذتها مباءة وتاثلت
المال جعلته لنفسي اثلة اي اصلا **قوله** ومنه تبناه قلنا اي اتخذه ابنا وانما يفصله لان اتخاذه ابنا
لا يفضي في الحقيقة موجودا فيه ذلك المعنى الحسي وهو البنوة فكانه قصد الى الامور الحسية والمعنوية
قوله وبمعنى التجنب كقولك تحوب وتاثم قلنا التضعيف في هذا المعنى كهو للسلب في نحو اعجمت الكتاب
اي ازلت عجمته كذلك هاهنا تحوب اي ازال الحوب عن نفسه والتهجد وهو النوم والحرج وهو الاثم ايضا
فصل وتفاعل لما يكون من اثنين فصاعدا نحو تضاربا وتضاربوا قلنا اعلم ان تفاعل فرع فاعل وهو
الذي لاثنين فصاعدا ومعناه نسبة الفعل الى فاعله متعلقا بمن شاركه فيه على ذلك النحو من ثم اقتضى

التعدي وان كان من لازم الا ترى انك تقول جالست زيدا وهو من جلس وقد جعله بعضهم من اسباب
التعدية ولم يعد الاكثر منهم اما انه ليس بمعنى التصيير وقد قدمنا ان من جملة الات التعدية ان يفيد
معنى التصيير او انه قد بنى المتعدي عليه ولا تريد مفعولا الى مفعوله نحو ضاربته كما ذكره الشيخ وانما
كان كذلك لان الذي كان مفعولا صار فاعلا ونقصانا لاحد المفعولين مقيس على هذا **قوله** وتجيء ليريك انه
انه على حال ليس فيها نحو تغافلت وتعاميت قلنا ضابط الشيخ ظاهر فيما ينسب الى النفس وهذا مثل
تغافلت وتعاميت واما ما لم ينسب الى النفس نحو تجاهل زيد فان هذا الضابط لا يعمه لانه لم
يورد ها هنا لفظ المتكلم ليريك الفاعل انه على حال ليس فيها وانما اراك ذلك المتكلم لا الفاعل وكان الاجود
ان يجيء بعبارة تعم فيقول ويجيء للاخبار عن فاعله بانه على حال وليس عليها في الحقيقة وكذلك تجاهلت
قوله وبمنزلة فعل كقولك توانيت في الامر قلنا لان معناه ان ذلك حصل من فاعله كقولك قام وقعد
ولا يلزم ان يكون للصيغة التي بمعنى فعلت وهي على غير صيغة فعلت **اللغة** الزجر نبل الجعل
عليهم وقيل لعمرو بن العاص في يوم صفين وقيل للنجاشي الحارثي وبعده ثم كثرت العين من غير عوره
الفيتني الوى بعيد المستمره ذا صوله في المضلات الكبره **قوله** ثم كثرت العين هو نفسه للتجارة
وليس بامر غريب والالوى الذي يلتوي على خصمه وبعيد المستمر اي امره في الخصومة الى مقام لا يبرح به
عن المضلات الدواهي الواجب مفصلة **فصل** وافعل للتعدية في الاكثر نحو اجلسته
وامكنته الى اخره قلنا اما اجلسته فواضح لان اصله جلس واما امكنته فيحتاج الى بيان لانه لم يقل
مكن في فعله اللازم الذي عديته الهمزة قال الخوارزمي كانه تعديه مكن الا ترى انه يقال فلان مكين
عند فلان وهذا انما يريد به في التقدير لا في الوجود والله اعلم **قوله** وللتعريض للشيء وان يجعل بسبب
منه قلنا نعني بالشيء المعنى الذي اشتق منه الاسم لا الفعل فان ابعته بمعنى عرضته لان يبيع **قوله** ومنه
اقبرته واشفيته قلنا انما فصل هذا لان الاول تعريض لفعل منسوب الى المعرض بخلاف
هذا فليس فعلا بسبب اليه وانما المرجع به الى انه جعله ذا قبر فاراد انه قد يكون في فعل للمعرض وغيره
ومعنى اشفيته واشفيه جعلت له قبرا وشفاء وشفيا **قوله** ومنه الام واراب الى اخره قلنا
الام اتى بما يلام عليه واراب بما يريب واصرم النخل اي صار في وقت الصرام وهو الجذاذ والخزب بالنون
والحاء مهملة اي صار ذا خزاز وهو السعال وانما فصل هذا اما الام والام واراب فلانهما مما ياتي به الفاعل
بخلاف نحو اجرب واخال ونحوهما وكان القياس ان يفصل اصرم واحصد عن الام واراب لانهما ليسا كذلك
وعما تقدم ايضا لانهما بمعنى قارب وقت الصرام والحصاد لا بمعنى المتقدم وهو حصول الشيء كذا ذكر **قوله**
ومنه ابشر وافطر قلنا انما فصله عما قبله لانه مطاوع فابشر وافطر مطاوع فعل يقال بسد بد الغين
يقال بشرته فابشر وفطرته فافطر واقشع مطاوع قشع بالتخفيف يقال قشع الريح السحاب فانقشع
وانقشع مستهم جمعهم واكب مطاوع كب يقال كببته فاكب في انكب كما في اقشع **قوله** وبمعنى فعلت

نحو قتلته البيع واملته وشغلته واشغلته قلنا قلت بورن بعت مال الى ازدهي وحه دليل
دليل على ان الف اقاله منزلينا فكان اصله قيلت نعتج الفا فاعل اعلال بعت **اللغة** كلام
عمرو بن معدي كرب اصله انه جا الى مجاشع السلمي فقال له مجاشع خاحتك فقال اصله مثلي
واعطاه فرسا من بنات الغبرا ودرعا خضنة وسيفا ما تر وضرة فيها كيلا وكذا دينارا فقال
عمرو بالله دركم يا بني سليم قاتلناكم فما اجبناكم اي فما وجدناكم اهل جبن وسالناكم فما ابخلناكم
وهاجيناكم فما افحمناكم سالنا محمد ودمن المفاعلة **قلت** والشاهد عندي انما هو في
الاوليين فاما افحمناكم فالظاهر ان الهمزة فيه للتعدية اي فما صيرناكم فاحمين ويقول افحمت
زيدا اذا باطرته حتى انقطع **فان قلت** فهلا كان الاولان كذلك فيكون المعنى فما صيرناكم جبنا
ولا بخلا **قلت** الجبن والبخل غريزتان من فعل الله لا من فعل العبيد ولا تقول قاتلت زيدا فاحبيته
لان هذا يودي انه كان شجاعا فاحبيته فصار جبانا وهذا غير صحيح فانه ان كان جبانا فلست
المجبر له وان كان شجاعا فلم تجبنه وانما غلبته والشجاع قد يغلب وله اشجع منه شيد وقد يغلب
وكذلك البخل فانه ان كان بخيلا في نفسه لامر فلست المبخل له وان كان جوادا لم يبخل وانما عدم فلم
يعط فهذا تحقيق الجواب والله الموفق واتضح انه المعنى الذي ذكره الشيخ وهو وجود الشي على
الصفة **فائدة** قد يجي افعل للسلب الفعل عن الفاعل وذلك نحو اقسط الرجل فمعناه ازال القسط
عن نفسه وهو الجور ولذلك كان معنى اقسط عدل ومعنى قسط جار **فصل** وفعل يواخي افعل
في التعدية نحو فرحته وغرمته قلنا يقال الغرم الرجل الشي غرامة اذا الزمه وغرمته
حملته على الغرامة هكذا في التخمير **قوله** ومنه خطاته وفسقته الى الحمزة قلنا انما فصل هذا
لانه فيها لم تصيره في الحقيقة فاعلا للفعل المشتق فعل منه بل جعله منسوبا اليه لكن الفعل الذي
ان معنى خطاته قلت له اخطات او نسبته الى الخطا وكذلك فسقته وليس المعنى صيرته فاسقا
بمعنى بفعل الفسوق كما في فرحته وغرمته وكذلك معنى زنيته قلت له يا زاني ومعنى جدعته
وعقرته قلت له جدعا لك وعقرا فصلهما لذلك **قوله** وفي السلب نعني يواخي افعل في
السلب وكذلك يواخيه بمعنى فعل نحو زلته وازلته قال الكوفي زلت الشي من مكانه ازيله
زيلا لغة في ازلته هكذا ذكره **قوله** ومجيئه للتكثير هو الغالب وعليه نحو قطعت الثياب
وغلقت الابواب **ان قلت** فهلا قدم ذكر الغالب كما فعل في اخواته **قلت** اراد ان يواخي
او لا بينه وبين افعل بما ذكر ثم يذكر ما يخصه **قوله** ولا يقال للواحد قلنا يعني لا يجي بصيغة
التكثير حيث يتحد الفعل والفاعل والمفعول نحو موتت الشاة والوجه واضح واما اذا تكثر
جميعا او احدها جاز وقد ذكر لكل واحد مثالا فقطعت لتكثير الفعل وغلقت للمفعول وبركت
للفاعل لان الفاعل هو النعم **فصل** وفاعل لان يكون من غيرك اليك ما كان منك اليه فالحق كان

الاولى ان يقول ان يكون ما كان منك الى غيرك ما كان منه اليك لانه نسب الفعل في المثال
الى النفس فقال ضاربته وقاتلته ولا وجه مع ذلك للتعرض لذكر المفعول اولا **قوله** وبمعنى
ويجي بمعنى فعلت كقولك سافرت قلنا يعني المجرد نسبة فعل الى فاعل الا ان لسافرت فعلا لاتي
من لفظه كما في سعلته واسعلته هكذا ذكره ح واما الخوارزمي فادعى انه يقال سفرت واسفر
شفورا فانا سافرت والظاهر مع ح وعلى هذا البينة **قوله** وبمعنى فعلت نحو عافاك
الله قلنا هذا ليس بمعنى افعلت بل بمعنى فعل وانما غيره شيا في الكلام الاول على التنبيه الى النفس
واما طارقت النعل فهو يستقيم كونه بمعنى افعلت والنعل المطرقة هي التي تطرق بعضها على
بعض وطارق بين نعلين اذا خصف احداهما فوق الاخرى في نعل مطارقة اي مخصوفة وانما
خص فعل بتشبيه فاعل به في مجيئه للتعدية دون فعل وان كانا سواء لان مجيء افعل للتعدية
اكثر فالحق وكان تمثيله بباعدته ها هنا اولى لتنصيص امرا التعدية فيه لانه من بعد فلما قلت
باعدته تعدى بخلاف عافى فيما لس له فعل لازم مثل بعد فتعدي المجي فاعلت فكان التمثيل بباعدت
اوضح لكن لما جاء عافى ملتبسا اذ لم يرد له فعل لازم بين انه بمعنى صيرك الله ذا عافية وكذلك
طارقت النعل اي بمعنى صيرتها ذات طراق واشكاله كاشكال عافاك **فصل** وانفعل لا يكون الا
مطاوع فعلت **قوله** ولا يقع الحث يكون علاج وتاثير ولهذا كان قولهم انعدم خطا فالحق
يعني انهم حصروه بالمعاني المدركة بالحس لا المعلومة من دون حس كانهم لما حصروه بالمطاوعة
التزموا ان يكون جليه ولهذا لا يقال علمته فانعلم ولا كرهته فانكره **فصل** وافتعل يشارك
انفعل في المطاوعة قلنا وقد يكون لغير المطاوعة بخلاف انفعل فلم يرد الا للمطاوعة **قوله**
وبمعنى الاتخاذ قلنا معنى الاتخاذ جعل الفاعل ما اشتق منه الفعل له كقولك توسدت التراب
اي جعلته وسادة **قوله** ومنه اكتال قلنا انما فصله لان فيه معنى المطاوعة تقول كلت
له فاكتال بخلاف ما تقدمه ومعنى الاتخاذ فيه ايكاد ادلت اكتال المشتري فالمعنى اخذ الشي مكيلا
وفصله لهذا كفصله لا اشتروا واقطروا واقتسغ ستوى سوى **قوله** وبمعنى فعل قلنا لم يرد
فتح العين وانما اراد بمعنى الثلاثي المجرد وذلك كثير في استعمال النحاة الا ترى انهم يقولون فعل واما
ما حكاه عن سيبويه في كسب واكتسب فمعناه ان لك ان تضع مكان كسبت اصبت لانك تقول كسبت لما
لم يكن منك فيه اعتمال كما تقول فيه اصبت بخلاف اكتسبت فانه لما دفع فيه تصرف واضطراب وعلى
هذا المعنى قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وفي الاية تنبيه على لطف الله تعالى بخلقه حيث
اثبت لهم الثواب على الفعل على اي وجه ولم يثبت عليهم عقابا الا على ما صدر على وجه المبالغة والاعتمال
فيه **فصل** واستفعل لطلب الفعل الى الحمزة قلنا هو كما ذكره لكن الخوارزمي مستشهد على كون الاستفعال
لطلب العجلة انشد ابن الفضل من اخرهيته بالمذكرة وهو على زاتي المنبوع وزاير زاد وماثرا اه

كانه مفتش بابراهم من باب الدار مستعجلاً مامرته لو دخل الدار اهم **قوله** ومنه استخرجته
قلنا انما فصله لانه قد يرد بمعنى اخرجته للطلب ذكره وبعنى انك قد تقول لما اخرج لك
من غير حيلة وعلاج استخرجته وتحمله انما هو اخرجته وقد ذكر الجواد ان الفرق بين اخرج
واستخرج هو ما ذكرنا من العلاج وغيره **قوله** وللتحول قلنا يعني ولنسبة الفعل الى فاعله
لا سان صفه الامر المتحول منه بعد ان لم يكن كذلك كقولهم استتيست الشاه اي صارت صفاتها
كصفات التيس وكذلك استنوق الجمل واستنسر البغاث اي صار كالنسر **اللغه** البغاث طائر
حقير واصل المثل لقال المرء عظم وهو له مستحق التعظيم والقرن بكسر القاف كفو كى الشجاعه
واما بالفتح فهو المساوي في الحلقه ومنه قرن الثور لمساواته اخيه والفصل الثاني واضح

ومن اصناف **الفعل الرباعي** المجرد منه بنا واحد فعلل هو كما ذكره الان دحرج
فصل والمزيد فيه بنا ان افعنلل نحو احرنجم بالحا المعجمه بمعنى ذل ويرهم الدم اذا فتح عينيه
وافعلل نحو اقشعر قال ذكر له بنائين وترك الثالث وهو اشهر منهما وهو تفعلل
كتدحرج وهذا وهم واعلم انهم في التعبير عن وزن اقشعر واطمأن مختلفون فمنهم من يقول
افعلل بخفيف اللام الاولى وتشديد الثانيه وهذا هو راي الشيخ وهو المرسوم في كتابه وهؤلاء
نظروا فيما صار اليه فجاوا بوزنه مطابقا له ولم ينظروا الى اصله ومنهم من قال هو
افعلل بسكون الفا وفتح العين وتشديد اللام الاولى وتخفيف الثانيه وهؤلاء نظروا الى اصله
قبل الادغام وهو اقشعرر وله نزاع في ان هذا هو وزن الاصل ثم ذلك هو وزن الفرع لكن
اختلفوا انما الاولى في التعبير عنه في اول الباب حيث يقال وللمزيد فيه بنا ان اي الوزنين
يوتى به اوزان الاصل ام وزن الفرع والشيخ اختار وزن الفرع لانه الذي نطق به وغيره
قالوا الاولى وزن الاصل لان وزن الفرع انما يستقيم حيث يجي الادغام وهو في الصحيح فاما
في المعتل فلا ادغام فيه لا نجح بل يعلوه بطابقه الوزن ولنا انه يجب ان الوزن يطابقه وان اعل
الا ترى انك لو بنيت مثل اقشعر من الحوه والارعوا قلت احووى وارعوى ووزنهما افعلل فاذا
وجد الرباعي المعتل وبنيته على مثل اقشعر كان وزنه افعلل مدغما كما ذكر الشيخ وهو الواضح
الا ان لا تاتي بصورة تخالف فيها هذه الوزن كان كلامهم مستقيما **قوله** وكلها اي المزيد
فيه غير متعدي وهما اي الرباعي نظير انفعل وافعلّ في الثلثي قلنا نعني انهم لما خصوا من الثلثي ما
زادوا فيه الفا ونونا بالمعاني الغير المتعلقة ~~بعول بالازمه~~ خصوا ما زاد وهما فيه من الرباعي بذلك

القسم الثالث في **الحروف** الحرف ما دل على معنى في غيره ومن ثم لم ينفك عن اسم او فعل
يصحبه قلنا اعلم ان للنحاة في حدود الاسم والفعل والحرف اضطرابا كثيرا واختلاف مقالة
فقال سيبويه الحرف ما جا لمعنى في غيره وليس باسم ولا فعل وقال ابو نصر الفارابي في تحديد الحرف

الاداه

الاداه لفظ يدل على معنى مفرد لا يمكن ان يفهم بنفسه وحده دون ان يقترن باسم او كلمه
وقال محمد بن يزيد المبرد الحرف ما كان وصلا لفعل الى اسم وتابعا للتحدث به معرفة او
كان عاملا وقال ابو عبد الله الطوال الاداه ما جاءت لمعنى ليس باسم ولا فعل وقال الحمص
ما افاد معنى لم يكن في الكلام نحو قولك زيد منطلق ثم تقول ان زيد منطلق فيكون في الكلام معنى الاستفهام
وقال ابو الحسن بن كيسان الحرف ما حدث له معنى غير معنى الفعل والحال ولا بد الحرف من المعنى لان
الاسم جا لمعنى وقال ابو اسحق الزجاجي الحرف ما لم يكن صفه للانه وكان صفه لما تحته قال الا
ترى انك تقول مررت برجل ضاحك فضاحك صفه للانه وتقول مررت برجل في الدار
فقولك في الدار صفه لما تحته لا للانه **وهذه الحدود كما ترى ظاهره القصور**
عن الصفات التي يكون عليها الكلم من جمع ومنع ولولا وجودها في مصنفات تم ما ضبطه رواتها
عن هؤلا الفحول الذين حققوا هذا العلم وحازوا قصبات السبق فيه والوجه لهم انهم
اوردوها رسوما كاشفه على سبيل التقريب **لهم** والذي اختاره حذاق المتاخرين
كالشيخ وغيرهما هو ما في الكتاب وهو قوله ما دل على معنى في غيره وفي الضمير هنا من الاضطراب
ما تقدم في الاسم هل هو عائد الى ما ام الى معنى وهل في بمعنى اللام ام ظرفيه على بابها والمحقق
عندهم انها على بابها وان الضمير عائد على معنى لا على ما وانا بمشيئة الله اسوق لك تلخيص المراد
بذلك وتحقيق ما صوابه ثم ابين خطا من زعم ان الضمير عائد الى ما وان في بمعنى اللام ما تلخيص
المراد فاعلم اولا ان الحرف موضوع لمعنى لا يصح فيه ان يكون مسندا ولا مسندا اليه وذلك لانه
موضوع بازا صفه لا تستقل بالمفهوميه فتسند او تسند اليها الا ترى انك اذا قلت جا زيد
من البصره فجاهو المسند وزيد هو المسند اليه وقوله من البصره بيان لصفه المسند وهو ابتداؤه
فان قلت وكذلك لفظ الابتدا والانتها يدلان على صفه المسند التي يدل عليها من والى فيلزم
ان يكونا حرفين **قلت** مسلم انهما يدلان عليه لكن لفظ الابتدا موضوع على الابتدا بالنظر الى
الابتدا في نفسه وليس دلالته على الابتدا متوقفه على اضافه الابتدا الى غيره فحقيقه ان
لفظ من موضوعة لتدل على الابتدا الذي هو صفه لغيره في حال ذكر موصوفه ونسبته اليه و
الابتدا موضوع للدلاله على معناه سوا ذكر موصوفه الذي هو المجي ونسب اليه ام لم يذكر ولا
نسب اليه الا ترى انك تقول الابتدا احسن من الانتها ولا تقول من احسن من الى عن قصد الهنا
المعنى اعني الاخبار بان الابتدا احسن من الانتها ما ذاك الا ان من والى لم يوضعا لهذا المعنى
الا مضافا الى موصوفه ومنسوبا اليه فمتى لم يكن المعنى كذلك لم يفيداه واذن لم يفيدا غيره لانهما
لم يوضعا الا له فيكون في هذه الصورة اعني قولك من احسن من الى مسندا الا الى معنى وهذا واضح
مستبين كما ترى وهذا كمثل وضع الحروف الداله على المعاني كلها اعني انها موضوعه بازا المعنى

الفضل لسان الاعلام الشيخ لابي الفدا في الانباء

مضافاً الى غيره لا مطلقاً الا ترى ان هل والهمزة وضعتا للاستفهام مصاحباً للمستفهم
عنه وكذلك حروف النداء وضع للدلالة على النداء مصاحباً لذكر المنادى كيا وايا واي وادعوانهما
وضعتا للدلالة على النداء على مطلقاً اعني وان لم يذكر المنادى ولهذا يصح ان تقول انادي وتسكت
ولا تقول يا وتسكت واذا استقريت الحروف المعنوية وجدت معناها اضافياً ابداً غير مستقل
بالمفهومية واذا عرفت ذلك فقولهم ما دل على معنى في غيره لم يريدوا انه يدل على معنى حاصل في غيره فانه
ينتقض عليهم باكثر الاسماء كالضرب والقتل وسائرها فقد دل الضرب ونحوه على معنى حاصل في غيرها
فان معنى الضرب حاصل في زيد وكذلك القتل وسائرها فقد دل الضرب ونحوه على معنى حاصل في غيره وانما
قلنا ذلك لانهم اذا فسروا الحرف بانه يدل على معنى حاصل في غيره فلا مقصد لهم سوى ان معناه حاصل
في معنى لفظ آخر نحو جئت من زيد فمن يدل على الابتداء الحاصل في معنى جئت وهو المجيء واذا وجه
يمكنهم سوى هذا وهذا وان استقام في الحروف ان الاسم يشاركه في ذلك كما في الضرب وبابه
فان معنى الضرب حاصل في معنى لفظ آخر وهو زيد كما ذكرتم في الحروف سواء بسواء فبطل ان يكون
مقصدهم حاصل في غيره وان كان في اول الكتاب قدره كذلك لكنه سهو محض كسهوه في اول المقدمة
حيث قال في حصر انواع الكلمة لانها اما ان تدل على معنى في نفسها ما عاد الضمير الى الكلمة وقد
صرح في شرحه الكبير انه عائد على معنى واذا ابطل كونها هاهنا المحض للظرفية فلا يخلو اما ان يكون
بمعنى البا كما توهمه بعضهم اولا ان كانت بمعنى البا والتقدير ما دل على معنى بغيره لا بنفسه فهو
منتقض من وجوه احدها ان في لم ترد بمعنى البا للاستعانة راساً واما قول الشاعر
ويركب يوم الروع منا فوارس ... بصيرون في طعن الكلى والاباهر فليست في فيه للاستعانة وانما
هي للمصاحبة على بابها لان معناه متبصرون في الطعن وانت تقول فلان متبصر في كذا فهي في هذا ونحوه
للظرفية المجازية كنظرت في المسئلة الثاني انا وان سلمنا انها بمعنى البا لزم من ذلك خروج
كثير من الاسماء الموصولات واذا الشرطية واي ونحوها اما الموصول فلانه لا يدل على معناه
الا بصلته الا ترى انه لا يصح ان تقول جاني الذي كما لا يصح ان تقول جئت من وكذلك لا يصح ان تقول
اتيك اذا ولا رايت اياً فهذه كلها لا تدل على معانيها التي وضعت لها الا مع لفظ آخر كما ترى فاذا
جعل قولهم ما دل على معنى في غيره كقولك ما دل على معنى بغيره بمعنى انه الذي يحتاج في افادة معناه
الى لفظ آخر لزم دخول هذه الاشياء في حد الحرف وهي اسماء باتفاق وقد اورد ابو الحسن الاشعري
ما هذا معناه انه يلزم على رجل من النحاة فسر له هذا الحد بان في فيه بمعنى البا فانقطع الثالث
ما ذكره الفخر الرازي فانه قال ما معناه انه يلزم من قال ان الحرف يدل على معنى بغيره الا يكون الحرف
موضوعاً لمعنى اصلاً وهو احد انواع الكلمة والكلمة لفظ وضع لمعنى باتفاق النحاة وانما يلزم
ذلك لانه اذا لم يدل على معنى بنفسه بل بغيره فلم يوضع على حياله لمعنى بل الدال عليه هو والمنضم اليه

فمجموعهما

فمجموعهما هو الدال على معناه فخرج الحرف عن ان يكون احد اجزاء الكلمة التي وضع كل نوع منها للدلالة
على معنى بهذا بمجموعها اعترض الرابع ما ذكره صدر الافاضل حيث قال فان سالت من الناس
من فسرها ما ذكرت في حد الحرف في صدر الباب بانه الذي لا يفيد معنى الا اذا اقترن به الاسماء والافعال
احتج لو كان الامر كذلك لما فهم للحروف وحدها معنى بل عقيب ذلك حتى يلحقها الاسماء والافعال
وبين بطلان ذلك هذه اللفظة بعينها فمكان يلزم اذا قلت من الا يفهم ان هذه هو الذي يفيد الابتداء
الا اذا اقترن به فعل نحو جئت من واسم نحو مجيئي من بل يلزم الا يفيد ذلك حتى تقول من البصرة ومن المعلوم
انك اذا قلت من فهم ان هذه اللفظة هي الموضوعة للابتداء كما تعلم انك اذا قلت رجل ان هذه اللفظة
هي الموضوعة على هذا الشخص نعم لهم ان يجيبوا عما اورده الرازي والخوارزمي ويقلبوا السؤال وانما
اللازم لهم الوجهان الاولان اللذان اوردناهما فاذا عرفت بطلان ان تكون في بمعنى البا
فان قلت اذا ابطلت كونها ظرفية وبمعنى البا لزم ان لا يكون لها معنى اذ لا ثالث قلت لم نبطل
الظرفية بالكلية وانما ابطلنا ان يكون التقدير حاصل في غيره ونحن نثبت فيه ظرفية مجازية
لا الظرفية المحضة واذا اردنا تحقيق معرفتها في هذا الحد فاعلم اولاً انهم قد يقولون الشيء في نفسه
حكمه كذا ولا يريدون الظرفية المحضة وانما يعنون الشيء بالنظر اليه في نفسه من دون نظر الى
غيره حكمه كذا واذا عرفت ذلك فهو الذي قصدوه في حد الاسم والفعل حيث قالوا ما دل على معنى في نفسه
لانه وضع ليدل على امر اضافي وعلى اضافته اضافة دالة واحدة كما قدمنا الا ترى ان من في قولك جئت
من البصرة افادت نفس الابتداء واضافته فهي وضعت لمجموع الامرين على خلاف الاسماء الموضوعة على
الامور الاضافية كالابتداء والنسبة ونحوهما فانها وان وضعت لامور اضافية فلم يكن مع ذلك موضوعة
للدلالة على نفس المضافة ولهذا صح الحكم عليها وبها كما قدمنا بخلاف الحروف ووضح ان الاسم لما
كان يدل على معنى بالنظر الى ذلك المعنى في نفسه قالت النحاة في حده ما دل على معنى في نفسه مؤيدين لهذا
المعنى ولما كان الحرف يدل على المعنى لا بالنظر الى ذلك المعنى في نفسه بل بالنظر الى كونه مضافاً الى غيره
وهو الامر الذي هو صفة له جاؤا له بعبارة مقابلة لما هو بعكسه وهو الاسم والفعل فقالوا
ما دل على معنى في غيره اي ما دل على معنى لا بالنظر الى ذلك المعنى في نفسه بل بالنظر الى غيره فهذا حاصل
كلامهم في هذه الحدود وقد طولنا في ايضاحه واسهبنا غاية الاسهاب لما هو الا لغموض غوره
وقصارى الظن اوضح ما يكون فاحمد به ثم انا لا نستغني عما اوردناه بل بذكر ما ذكره في
وصدر الافاضل في شرحيهما الغرض احدهما ان تعلم ان الذي اوردناه هو لا يحيط مرادهم بعينه
الثاني ان الافهام تختلف بحسب ما تعرض لها من الالفاظ فمن انتهى الى خير كلامنا وبقي في نفسه
بقية لعله يستنبطها من الكلامين ولان المبتدئ اذا انكر ما وقع في المفصل وتقرر في الشرح في شرح
المفصل معنى قولهم في غيره ان المعنى الذي دل عليه الحرف متعلق بمتعلق لا بد من ذكره من حيث الوضع

خلاف الفعل والاسم لانهما يدلان على المعنى من غير ان يتوقف معناهما على متعلق من حيث الوضع
وهذا تصريح بما ذكرناه انفا من ان الحرف موضوع لمدلول هو في المعنى صفة لغيره ولا يدل عليه الا
حال جريه على موصوفه وذكره اما لفظا كما قدمنا او تقديرا كما في حروف الجواب وهي نعم وبلى واخواتهما
فانك تقتصر على نعم وبلى لكنك مقدر للجملة بعدهما ضرورة اي نعم كان كذا او بلى كان كذا لان مدلولهما
كان كذا لان مدلولهما هو التصديق منسوبا الى الجملة المصدقة فهما يعدلان صفة للجملة وهي
المصدق في حال نسبة هذه الصفة الى الموصوف وهو الجملة بخلاف قولك صدقت فانه موضوع ليفيد
التصديق مطلقا فهو يفيد معناه وان لم يذكر الجملة المصدقة ولا تقدير بعده لان معناه قلت
صدقا بخلاف نعم وليس معناها قلت صدقا وانما قلت صدقا مقدرا بعدها الا ترى انك اذا قلت
نعم قلت صدقا لم يكن تكرارا بخلاف ما لو قلت صدقت قلت صدقا فانه تكرار محض فظهر لك ان
نعم موضوعة للتصديق مضافا الى الجملة وصدقت موضوع للتصديق بنفسه فهما مترادفان
وربما مثل بمثال يوهم خلاف هذا المقصد وليس كذلك فانه قاصد لهذا بعينه ومصرح به قال
صدر الافاضل الحرف ما دل على معنى في غيره ثم قال والمعنى بذلك انه دل على معنى لا يتصور الا في
معنيين اخرين وهما المنسوب والمنسوب اليه اي في ضمن تصورهما وهذا لان الحروف نسب
وروابط الا ان جهة النسبة مما تتفاوت في كل حرف واذا عرفت انها نسب وروابط فالنسبة
لا تتصور معناها الا بتصور معنيين اخرين هما المنسوب والمنسوب اليه ثم قال فان سالت
هذا الحد ينتقض بلفظ النسبة والالصاق فانه يدل على معنى لا يتصور الا بتصور معنيين
اخرين هما المنسوب والمنسوب اليه والملصق والملصق به وباذا فانه يدل على المحاذاة وهي
لا تتصور الا بتصور معنيين اخرين وهما الشرط والجزاء وسوى ذلك ليس بحرف اجبت
اما النسبة والالصاق فالفرق بين الحرف وبينهما ان المعنيين اللذين يقف تصور معنى
الحرف على تصورهما يمتنع تجرد الحرف اذا اريد دلالته على معناه في التركيب عن كل واحد منهما
بخلاف النسبة والالصاق فانهما يدلان على معنييهما وان لم يقترن بهما ذانك المعنيان اللذان
لا تتصور النسبة الا بهما مثال ذلك ان تقول تعجبت النسبة او وجد الالصاق فقد فهم معناهما
من دون اقتران ذينك المعنيين بهما هذا تلخيص ما اجاب به وان لم يكن لفظه بعينه نعم
وهذا السؤال والجواب بما عن السؤال والجواب اللذين اوردناهما في صدر الكلام فانا ذكرنا
ان من تدل على الابتداء وفرقنا بين دلالتها عليه ودلالة لفظ الابتداء الا ان الجواب هناك اكشف
لكنا زدنا ان نعرفك مطابقة تفسيرنا لتفسير النحاة وان اختلفت العبارة واما اذا
فاجاب عنها بما معناه ان الحرف موضوع لمجرد المعنى الذي يقف تصوره على تصور المعنيين ولا
يدل على غيره واذا فهي وان دلت على المحاذاة فهي مع الدلالة عليها يصحبها الدلالة على ما لا يقف تصوره

على

لا تتصور معنيين على حد الحرف وهو الظرفية الا ترى انك اذا قلت اتيك اذا احمر البسر فالمعنى
اتيك وقت احمرار البسر فلما لم تجرد اذا لمعنى المحاذاة كما تجردت له ان حكم عليها بالاسمية
ثم قال ومما ينبهك على الفرق بينهما قول اصحابنا فيمن قال لامراته انت طالق ان لم اطلقك
فانها لا تطلق حتى يموت الزوج لان كلمة ان للشرط وقد جعل شرط الطلاق عدم التطليق ولا
يتحقق عدم التطليق الا بالياس عن الحياة وذلك بان ينتهي الى اخر جزء من اجزاء حياته
ولو قال انت طالق اذا لم اطلقك قال فانها تطلق حين يسكت عند ابي يوسف ومحمد لان اذا
للوقت واما مذهب ابي حنيفة من كونها لا تطلق في الحال فليس الا لان اذا عنده لمحض الشرط
فالحاصل عند ابي حنيفة يكون حرفا بمنزلة ان هذا تلخيص جوابه ثم قال فان سالت عن الناس نقيض
ما ذكرت من حد الحرف في صدر الباب بانه الذي لا يفيد معنى الا اذا اقترن به الاسماء والافعال
ثم اجاب بما قدمناه انفا وهذا غاية ما امكن في تلخيص كلامهم واعلم انه قد صار مقصدهم وصحته من
الجلاء في ابلغ ما يكون **من جملة ما يدلك على لين الخواطر** في هذا الموضع ودقة مسلكه
ان ابا الحسن الاشعري قال في بعض كلامه وهو يفتخر بعلم الجدل ويعيب صناعة النحو انه شاهد نحويا
وهو يقرا عليه كتابا وله الكلام ثلاثة اقسام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى قال ابو الحسن فقلت له اليس
الاسم والفعل جاءا لمعنى كالحرف فما اختصاصك الحرف دونهما قال النحوي اعني بذلك جاء لمعنى في غيره لانه لا
معنى له الا باسم او فعل مضمر ارايت لو قلنا ذلك لدل على شخص ما غير محدود ولو قلنا ضرب لدل على ضرب
في زمان ماض الا انه غير منسوب الى موضوع ولو قلنا من لم يدل على شيء حتى يقترن به موضوع فدل هذا على
ان قوله جاء لمعنى انما يعني في غيره لا في نفسه وان كان ليس في الكتاب كذلك قال ابو الحسن فقلت له ان الخارج
المستغرق طرفيهما وصرفهما عما يدل عليه لا بد في ذلك من حجة تخصص احدهما دون الاخر والظاهر من هذا
الكلام جاء لمعنى وليس في الكتاب فما الدليل على تاويلك دون تاويل من قال انما جاء لمعنى واراد الاسماء الثلثة
وعبر بالواحد عن الجمع وهذا شايع في كلام العرب قال الله سبحانه هم العدو فاحذرهم فعبر عن الجماعة بالعدو
والعدو اسم مفرد لا مجموع قال ابو الحسن ثم قلت له لسنا نجد في الاسماء ما لا يدل على معنى في نفسه
كوجوده في الحروف فالواجب عليك ان تلحقه بالحروف دون الاسماء فقال لي ان ذلك لا يوجد في الاسماء البتة
بوجه من الوجوه فان كنت تدعي ذلك فهاته قال ابو الحسن فقلت اي عندك اسم ام حرف فقال بل اسم
فقلت ارايت اذا قلنا اي الشر ذلك فقولك من لا تدل على شيء الا ما قرانها موضوع قال فقال اي يدخله
الاعراب ومن كلمة لا يدخلها اعراب فلما دخل اي الاعراب كانت اسما قال فقلت له ان الشيء ليس باسم
وهذا اغمض منه ونحن لم نسالك عن العلة التي من اجلها قيل ان الاعراب للاسماء ولا نسلم انما الحال انه يصح
صحته بمقدمات هو يملها موضح لمراده قال ثم قلت له ارايت ان كان التنوين هو المانع له من ان يكون حرفا
فالواجب ان يكون الفعل حرفا اذ لا تنوين فيه فقال الفعل يتصرف والحرف لا يتصرف قال فقلت

له ان كان المانع التصرف هو المانع للفعل عن الحرف فالواجب ان يكون ليس حرفا وكذلك نعم وبئس وكذلك
الاسما ينبغي ان يكون حروفا لانها لا تتصرف قال فعيت الاثبات وانقطع قال الشيخ النحوي ابو محمد عبد الله
بن السيد البطليوسي هذا الذي قاله الاشعري لا يحتج به للطعن على صناعة النحويين في علم
المتقدم والمتاخر والقوي والضعيف ولو ناظر في ذلك رجلا له بصر بصناعة النحو لكان الاشعري
هو المنقطع دونه ثم قال والاشعرية تعرض في كل صناعة بما يمكن من حق وباطل وقد روي ان الباقلاني
تكلم في شي من النحو فرد عليه النحويون فقال له بعضهم ليست هذه بصناعتك فاتركها لاهلها
فحملته الانفة على ان تعاطى شرح كتاب سيبويه فاشتغل بشرحه اخذ وكان اشا حرفا الى عصرنا هذا
والله اعلم انتهى كلام عبد الله بن السيد ثم انه لم يعترض الجواب على الاشعري ضمنا للادراك عن ايسره
بما لا فائدة تحته لان الجواب ظاهر لمن له ادنى بصر كما ذكر نعم ومعظم ما فيها ايراد ابا فقط وهو
انما قدح على خصمه من حيث انه لم يفهم معنى قولهم في غيره وقد اوضحناه بما مر من الكلام وهو ان من وايا
من حيث تضمنهما معنى الحرف لابستاه لكنهما مع ذلك يدلان على ذات مبهمة يحكم باسميهما الا ترى
ان معنى قولهم اي رجل عندك ازيد ام عمرو ام خالد حتى تستقصي فتضمنت معنى حرف واسم فاذا التبسه
هناك لم يخترك هذا السوال لحظة واحب ثم بعد في الاشكال قوله انا لظاهر من جا المعنى انه عائد الى
الجمع واستشهد بقوله تعالى هم العدو وهذا سهو واضح السقوط والشاهد من المستشهد به عليه على فرض
وكيف يجمع بينهما وذلك انه في الاية قدم قرينة صرفت المفرد الى الجمع وهي قوله هم الا ترى انه لو قال هو
العدو لم يصرف الى الجمع ابدا بخلاف قوله جا المعنى فالظاهر فيه الافراد ولا قرينة تصرفه عن ظاهره فوجب
حمله على الافراد ورده الى الاخر لانه اقرب المذكورين وهذا واضح واما بقية الاسيلة فانها تفرعت من
الاجوبة الركيكة لمن حصه هذا اكنه من ضعفا تعرفه ولا حاجة الى الجواب عنها فقد حصل
لك من جملة ما اوردناه ان الحرف يدل بنفسه على معنى في غيره اي على معنى اضافي في حال اضافته على وجه
الاطلاق والاسم والفعل يدلان بنفسهما على معنى في نفسه اي لا نظر الى ذلك المعنى في نفسه سوا كان
اضافيا ام غير اضافي ولا يشترط في دلالتهما على الاضافي ان يكون في حال اضافته بخلاف الحرف فقد
اشتركت الانواع الثلثة في انها موضوعة دالة بنفسها غير محتاجة في نفسها الى لفظ اخر والا
لزم فيما كان محتاجا الا ان يكون بمجرده موضوعا والمعلوم خلافه واما معانيها فاختلفت لمعنى
الاسم والفعل مستقل بالمفهومية فلم يحتاجا في افهامهما معناهما الى لفظ يصحبهما بخلاف معنى
الحرف فانه اضافي والحرف موضوع للدلالة عليه حال اضافته الى ما هو كالصفة له فاستلزم حينئذ
يقينا الحرف ان يذكر اللفظ الذي يدل عليه اذ لا طريق الى افادة المعاني بتصورها المخاطب الا
الالفاظ فالموجب لاستصحاب اللفظ هو امتناع تصور المعنى الا به لا ان وضع لفظ الحرف في وضعه
يحتاج في الدلالة على معناه الى لفظ اخر فيكون دلالته على معناه بغيره لا بنفسه وليس كذلك بل هو واخوه

سوا انها بل بنفسها لم تفهم هذه النكتة **واما من قال من النحويين هو ما دل**
على معنى في غيره ولم يكن احد جزئي الجملة كسيبويه والشيخ طاهر وابن السيد
وغيرهم فلم يقصد بقوله في غيره ما اراده هولاء المتقدمون من المعنى الذي لخصناه وانما اراد بل
احد له من اللدر قدمنا بطلانهما اما حاصل في غيره فلما لمح انه يرد عليهم ما قدمناه
من اسما المعاني حيث ابطلنا ان يراد هنا المعنى احترز فقال اول ولم يكن احد جزئي الجملة لان
تلك يصح فيها ان تكون جزءا من الجملة بخلاف الحرف واما انهم جعلوا في بمعنى اللبا فلما ورد عليهم
الموصول ونحوه مما تقدم في ابطال ان يراد هنا المعنى احترز ولم يدر ان تلك لا يصح فيها ايضا ان تكون
جزءا من الجملة وهم وان خلصوا عما اوردناه الا ان مقابل الحرف وهو الاسم والفعل يلزم
ان تكون معناه فيها حاصل في نفسه ونعود الضمير اما الى المعنى واما الى ما وايهما كان ففيه
من التجوز الغريب البعيد الذي يحتاج الى التعسف ما لا يعزب عن ذي نظر هنا اذا قصدوا المعنى
الاول وان قصدوا الثاني وجعلوا في بمعنى اللبا فهو يتسع الا انهم وان خلصوا عن ورود الموصولات
ونحوها فانه يلزمهم ان يكون الحرف بمجرده غير موضوع على معنى وانما الموضوع لذلك هو ولفظ اخر
فان قالوا انا وان قلنا انه دل بغيره فلم نرد الا انه يشترط في دلالته على معناه الافرادي
ان يصحبه لفظ اخر قلنا لا يسعكم ان تكتفوا بهذا الا ان تجعلوا الاحتياج حصل من جهة
معناه كما قدمنا واذا التزمتم ذلك لزمكم ان المحتاج هو المعنى فالحرف حينئذ وضع ليدل بنفسه
على معناه لكن معناه لا يتصور الا بذكر معنى اخر وذكر ذلك لان الحرف في نفسه محتاج في دلالته الى اللفظ
فافهم ذلك وما حملهم على ذلك الا دقة المعنى الذي قصده هولاء اعني الشيوخ **نعم** ولم يحملهم على
المجي بهذا الحد على دقة رمزه ومعناه الا ان ماهية الحرف لا تتميز عن ماهية اخويه الا به من دون
زيادة ولا نقصان الا ترى الى ما ورد على من حاول ان يسلك طريقا اوضح من هذا الطريق الذي
سلكوه بجعل في بمعنى اللبا او عدل الى حد اخر فانه لم يتخلص قط عن دخول شي من الاسما في ماهيته
واما من قال الحروف ما لا يسند ولا يسند اليه فهو وان اخرج الاسم والفعل فليس بمميز له
لماهية الحرف لان الالفاظ انما تتميز ماهياتها باعتبار ما وضعت له في الاصل قال ح
وقد اورد على قول النحويين الحرف لا يخبر عنه ولا به انه قد اخبر عنه بقولكم لا يخبر عنه قال وجوابه
ان المحكوم بكونه خبرا عنه انما هو الفاظ الحروف باعتبار معانيها المستعملة هي فيها فاما قولنا
حرف فليس من ذلك **فان قلت** انه يقال من حرف جر فقد اخبر عن الحروف ولولا انه خبر عن الحرف
لم يصدق قولنا حرف جر **قلت** انه لم يخبر عنه باعتبار لفظه ومعناه المستعمل هو فيه وانما
اخبر عنه باعتبار لفظه وهو بهذا المعنى اسم الا ترى انك تقول من مبتدا وحرف جر هو الخبر
ولا يقع مبتدا الا اسم **فان قلت** كيف يصح ان يكون اسما وقت اخبر عنه بانه حرف **قلت** انه

وان اخبر عنه بذلك فلم يرد انه حرف في هذه الحال وانما اراد حيث استعمل في معناه الا ترى انك
تقول هذه الكلمة حرف ولا يشكل ذلك وتعقل ان قولك هذه اسم وما ذاك الا لما ذكرنا **قوله** ومنهم
لم ينفك من اسم او فعل يعني لكونه موضوعا لمعنى في غيره على المعنى الذي ذكره وجب ان يذكر مع الحرف غيره
ووجب ان يكون اسما او فعلا لا حرفا لانه لا يؤدي الى التسلسل **قوله** الا في مواضع مخصوصة حذف فيها
الفعل فاجرى هنا التي يتبدد له انه يوهم صحة استعمال الحرف في بعض المواضع من غير متعلق والتصحيح
ان المتعلق المراد في حكم الموجود الا ترى انك تقول لا بد لكل فاعل من رافع ولا يصح ان تقول الا في
مواضع قلنا ولا وجه لهذا الاعتراض فان الاستثناء ليس من قوله لم ينفك وانما هو من قوله يصحبه
وانما اراد بقوله يصحبه ان يذكر معه لفظا فاوجب عليه ان يستثني الاماكن المحتملة فان قوله حذف
فيها الفعل يوهم ان الحذف انما يكون في الفعل فقط دون الاسم لانه وقع بعد قوله من اسم او فعل
وهو في محل التعليل وليس كذلك فان الاسم قد يحذف كالفعل وذلك في نحو ان تقول نعم جوابا لقائل
اربد وابيه فالمحذوف بعد نعم واليه **فان قلت** ان ظاهر كلامه يقتضي بانه انما يحتاج الى احدهما
ولا يحتاج الى كليهما وليس كذلك فانك اذا قلت جئت من البصرة لم يكن مفيدا لمعناها الا بمجموع متعلقها
ومجرورها فلو قلت من البصرة فقط او جئت من فقط لم يستقم لها معنى ثم انا ان سلمنا ان الاحتياج الى احدهما
لكن فيه لم يتبين احدهما ايهما المحتاج اليه هل الذي قبلها ام الذي دخلت عليه ام احدهما لا
بعينه **قلت** بل يحتاج الى احدهما في حال كان والحرف بها واكثر الحروف ولكن يحتاج الى مجموعهما
لحروف الجر لا عن ان معناها ايضا لمعنى لفظ الى معنى لفظ اخر فاستقر في ذلك انها على ما وضعت
له الى كليهما بنى على ما عليه الاكثر الحروف وهو الاحتياج الى احدهما **ومن اصناف الحرف**
حروف الاضافة قوله سميت بذلك لان وضعها على ان تضيف معاني الافعال الى الاسماء
قلنا يعني انها سميت باعتبار معناها كما سميت حروف الاستفهام وحروف النفي باعتبار فائدتها
ولهذه العلة سميت حروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء او لان الجر عملها كما يقال
حروف الجزم **قوله** وهي فوضى في ذلك يعني انها مستوية في الافضاء وان كانت جهة افضائها
مختلفة يقال قوم فوضى اي متساوون لا رئيس لهم قال الافوه الاودي

لا يصلح القوم فوضى لا سراة لهم ولا سراة اذا جهالهم سادوا

ويعني باختلاف وجوه الافضاء
ان من في قولك جئت من البصرة افضت بابتداء المجيء من البصرة وعلى في قولك قعدت على السطح افضت
بالقعود الى السطح والباء في قولك اقسمت بالله افضت بالقسم الى الاسم بهذه وجوه مختلفة كما
ترى **قوله** وهي على ثلاثة اضرب ضرب لازم للحرفية الى قوله فالاول تسعة احرف من والى وحتى
الى اخرها **ان قلت** لم لم يعد من فيما يكون حرفا وفعلا وانت تقول من بمعنى اكذب
منها ان يمين اي كذب وكذلك على قد تكون فعلا ولم يذكر ذلك وكذلك الى قد تكون اسما بمعنى النعمة

ولم يذكر ذلك **قلت** انه لم يرد بذكره ذلك الا تبيين ما هو من الحروف مشترك
بين معنى الحرفية ومعنى الاسمية او الفعلية واللفظة لا يحكم عليها بالاشتراك الا اذا
كان حالها ووزنها في الدلالة على كل واحد من المعنيين واحدا فاما لو اختلف الوزنان والاصلان
لفظا او تقديرا لم يكن مشتركا بل لكل واحد من المعنيين لفظ على حياله وعرض لذا اللفظ ويكون
من باب المتباين كرجل وفرس لا المشترك كالقرء والجون واذا عرفت هذه القاعدة فلفظ
من الذي هو امر من مان صار الى موازنة من الحرفية باعلال لانه من مان يمين ووزنه في التحقيق
افعل كما في بع وقف ونحوهما ولفظ من الحرفية باق على صيغته الاولى من غير تغيير ولا
اعلال فكيف يحكم بانها قد تكون حرفا وفعلا والذي صار فعلا هو غيرها لا هي فلو قال ان من الحرفية
قد يكون حرفا وفعلا كان خطا وكذبا وكذلك على الفعلية فانها لم تصر على لفظ الحرفية الا
بعد الاعلال لان الفها عن واو من حيث انها من العلو فلفظ الفعلية في التحقيق علو والحرفية
على فهما لفظان مختلفان وان تشابهتا في الصورة بعد اعلال الفعلية فكيف يصح الحكم
بالاشتراك مع اختلاف اللفظين والمعنيين **فان قلت** فقد ذكر انها قد تكون اسما والالف
في الاسماء اذا لم تكن زائدة وجب ان تكون منقلبة عن حرف اصلي فما ذكرت في
الفعلية هو بعينه موجود في الاسمية فهلا تركها او ذكرهما جميعا **قلت** انها
اذا كانت اسما فهي مبنية غير متمكنة والفات الاسماء المبنية لا يقدر لها اصول ابدا
بل هي كالفات الحروف وانما يجب ما ذكرت في الاسماء المتمكنة وانما حكمنا بانها مبنية لشبهها
بالحرف لفظا ومعنى **فان قلت** فقد ذكر ان خلا تكون حرفا وفعلا مع ان مضارع
خلا يخلو فالفه منقلبة عن واو فما ذكرت في علا هو بعينه لازم في خلا **قلت** ان خلا
واخواتها التي ذكرها في الفعلية ليست خلا التي تقول فيها خلوت انما هي خلا الواقعة
في الاستثناء وهي وان كانت فعلا فهي غير متصرفة والفات الافعال التي لا تتصرف لا يلتجئ الى
تغييرها كالفات غير المتمكنة من الاسماء اعني لا يحكم بانها منقلبة عن شيء فلفظ خلا كالف
عسى الا ترى انها لا يستعمل لها مضارع يتمشى به هذا وجه ذكره في الفعلية دون
على فهذه معنى ما ذكره في الشرح واما الى فالجواب عنها كالجواب عن هذه وهو ان
الفها منقلبة عن ياء فهي مخالفة للحرفية كمخالفة على الفعلية لعلى الحرفية وذلك لانها
معربة بتقدير كعصا بدليل انها يدخلها التنوين وهذه نكتة حسنة **فصل فمن**
معناها ابتداء الغاية الى اخره قلنا معانيها كما ذكر الا ان الابتدائية تعرف بانها
التي تصلح معها الى والتبعيضية بانها التي يصلح مكانها بعض والمبينة بانها التي يصلح مكانها

الذي او نحوه وقيل المبعضة هي التي يكون ما قبلها لفظا او معنى بعضا لما بعدها والمبينة
العكس وفايدة الخلاف يظهر في نحو احدث درهما من الدراهم فعلى التفسير الثاني هي المبعضة
وعلى الاول يصح ان يكون المبينة واما الزايدة فتعرف بانها التي لا كلام مع سقوطها على اصل
معناه وهي ترجع الى المبينة كما ذكر لانك اذا قلت ما جاءني من رجل فان من ها هنا فيها
معنى البيانية لانك اردت من ولا الامر ان تبين جنس المسند اليه ويصلح مكانها الذي ولهذا
كان النفي معها اعم لانها اذا دخلت دلت على انك نافي لجنس ما دخلت عليه بخلاف
ما لو قلت ما جاءني رجل فانه يصح ان يكون نافيا للمجي واحد فاما الاثنان والجمع فلا **قوله**
ولا تزاد عند سيبويه في الكلام الا في النفي قلنا هذه العبارة فيها تسامح لانها مع ما ان سيبويه
يمنع هل جاءك من احد ولنمنعه فلو قال في غير الموجب كان اجود وانما لم تزد الا في غير الموجب
لان من حق المزيد ان يحصل بزيادته فايدة لا يحصل من دونه والا كان دخوله عبثا والواضع
حكيم ودخولها في الموجب لا يفيد اكثر مما يحصل بزيادته فايدة لا يحصل من دونه
والا كان دخوله مع حذفها كلا فزيادتها مع النفي لانها تفيد عموم النفي للجنس
لا نص النفي ذلك **قوله** والاخفش يجوز الزيادة في الواجب ويستشهد بقوله
تعالى يغفر لكم من ذنوبكم قلنا وجه الاستشهاد بالآية ان الله تعالى يقول في
آية اخرى يغفر الذنوب جميعا فلو كانت في هذه للتبعيض لتناقضتا وقد رد عليه
بان هذه التي فيها من نزلت في قوم نوح والاخرى في هذه الامة قال ولا بعد
في ان يغفر لاولئك البعض ولغيرهم الكل قال ولو سلم ان الآيتين جميعا لاحد
الامتين لجاز ان يكون قوله يغفر الذنوب جميعا لبعضهم ويغفر لكم من ذنوبكم للبعض
الاخر فيصح ان يحمل على البعض ويزول وهم التناقض قلنا وهذا الجواب انما يستقيم على
اصل المجبرة لانهم يجوزون العفو من غير توبة فيجوز ان يعفو عن البعض واما العدلية
غير المجبرة فمنعوا اسقاط العقاب الا بالتوبة او الموازنة وذلك يوجب ان لا يسقط
عن البعض دون البعض بل يستوي المكلفون في ذلك فالوجه في الجواب على اصلهم ان يجعلوها
لبيان الجنس ولا بعد في كونها داخلة على الجمع كما قدمنا في نحو احدث درهما من الدراهم
وانما لم يستقم قول الاخفش قال لان من استقرى كلام العرب ادنى استقراء علم انتفا
صحة جاءني من رجل وضرب من رجل وشبهه **فان قلت** فقد ورد قولهم قد كان من
مطر ومعناه قد كان مطر **قلت** للنحاة فيه تاويلان احدهما انه ورد على وجه
الحكاية كانه قال قائل هل كان من مطر فاجيب بقد كان من مطر مطابقة للسؤال

الثاني

الثاني وهو الاجود انها على معنى التبعيض كقولك اخذت من الدراهم كانك قلت
قد كان شي من مطر حذف الموصوف واقام الصفة مقامه كقوله ومن ثمرات النخيل
والاعناب تتخذون منه سكرا **فان قلت** اذا كانت الزايدة هي في التحقيق البيانية
كما قدمتم والبيانية تثبت في الاثبات اتفاقا فلزم في هذه ان تثبت فيه والا فما
الفرق **قلت** الفرق بينهما ان البيانية تاتي لبيان جنس عام قد تقدم ذكره عليها
ولهذا قدرناها صفة بمعنى الذي وذلك واضح في نحو قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان
فانها جاءت لتبيين الجنس العام وهو الرجس ولا تاتي البيانية المحضة ابدا الا كذلك
فاما الزايدة فمن حقها ان لا تتلو جنسا تفسره وانما تكون هي التي تلي المسند في نحو
ما جاءني من احد وما رايت من احد الا ترى انك اذا قلت ما رايت احدا من الرجال خرجت
عن كونها زايدة وصارت بيانية واما اذا قلت ما رايت رجلا من الرجال تعينت
للتبعيض لانها ليست مفسرة لجنس عام باخص منه الا على راي من جعلها في نحو احدث
درهما من الدراهم للبيان فانها هنا عنده للبيان لكن قوله ليس بالقوي الاساس
فان قلت هذا فرق بينهما لكن ليس بجواب عما سالت لاني قلت اذا كانت راجعة
الى البيانية فهلا جاءت في الاثبات كالبيانية وهذا ليس جوابا له **قلت** بل هو الجواب
في التحقيق وذلك لانك اذا عرفت ان البيانية المحضة من حقها ان يصحبها موصوفها
في اللفظ اثباتا والبيانية التي تسمى زايدة من حقها الا يصحبها (اي موصوفها) في اللفظ اثباتا بل
تحذف اقتضى ذلك ان لا يصح مجي الزايدة الا في موضع يصح معه حذف موصوفها وحذف
الموصوف انما يصح حيث يكون ثم قرينة تدل عليه ولا قرينة تدل على خصوصية المحذوف
في الاثبات بخلاف النفي فانه قرينة تدل على خصوصية النكرة المحذوفة في سياقه الا ترى
ان الاستثناء المفرغ لم يصح الا فيه كما قدمنا وقد قدمنا من مجموع ذلك ما يكفي وانما
كان في النفي دالا على النكرة المحذوفة في سياقه دون الاثبات لان عموم النفي يصدق
وعموم الاثبات قل ما يصدق وحسبما تقدم وذلك يظهر مع الاستقراء الا ترى انه
لا عموم صادق في الاثبات الا قوله تعالى وهو بكل شي عليم ولا يجد سوى ذلك الا مخصصا
بخلاف عموم النفي في نحو لا اله الا الله وامثاله كثيرة فانها عامة غير مخصصة فهو عموم
صادق في اكثر الاحوال **فان قلت** فلم سميت زايدة مع كونها لبيان الجنس **قلت** لما
لم يحصل بها معنى زايد على تاكيد النفي اشبهت الفاظ التواكيد ولا خلاف في ان الفاظ
التواكيد زيادات تستغني عنها في كمال معنى الكلام فهذه كذلك فافهمه اعلم ان

البصريين اختلفوا فيها من ثلث جهات الاولى هل يكون لابتدا الغاية في الزمان والمكان ام في المكان فقط الباني عليه عامة البصريين والاول عليه الكوفيون وابن مالك وما هنا موضع البحث الثانية هل يكون للابتدا ولا غاية لها او لا الباني عليه الاكثر والاول عليه خ واستشهد بنحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وزيد افضل من عمرو فانه جعلها في هاتين الصورتين للابتدا ولا غاية الثالثة هل هذه معاني فيها ولا تتعداها بل ترجع اليها اينما وردت ولا تخرج عن احدها ام يجوز ان يتعداها الى معنى لا يرجع الى احد مثل الخلاف بين البصريين وقد استوفينا ذلك في كلية التاج وقال المبرد كلها ترجع الى الابتدا

فصل والى معارضة لمن وهو كما ذكر **فصل** وحتى في معناها قلنا تعني في معنى الى في الانتها **قوله** الا انها تفارقها في ان مجرورها يجب ان يكون اخر جزء من الشي وما يلاقي اخر جزء منه قلنا قد مثل ذلك كله وعلله وجعل مثال الملاقي حتى الصباح لان الصباح يلي اخر جزء الليلة ومعنى تعليله ان الفعل المتعدي بحتى الغرض فيه ان ينقضي ما تعلق به وهو مفعوله شيئا فشيئا كالسمكة فانها تقضت شيئا فشيئا فاما اذا كانت عاطفة لزم ان يكون معطوفها اخر جزء او ما يلي اخر جزء بقولك حتى راسها بالنصب ولا تقول حتى الصباح لان الصباح ليس جزءا من الليل وسياتي تعليل ذلك **قوله** ولا تقول حتى نصفها او ثلثها قلنا لما ذكرنا من انه وضع حتى لتدل على تقضي مفعول ما تعلقت به شيئا فشيئا الى اخر اجزايه **قوله** ومن حقها ان يدخل ما بعدها فيما قبلها ففي مسلة السمكة والبارحة قد اكلت الراس ونمت الصباح قال الصدر الفاضل في هذا نظر لانه في مسلة البارحة لم ينم الصباح الا ترى ان ما بعد حتى بمنزلة التفصيل لما قبلها فاذا لم يدخل في الاجمال لم يدخل في التفصيل قلنا وفي كلام الرماني انه يجوز في الحارة ان لا يدخل ما بعدها فيما قبلها وجوز في مسلة السمكة كون الراس لم يوكل بل انتهى الاكل عنده **قوله** ولا تدخل على مضمر قلنا لانهم لو قالوا حتاه اثبتوا الفا مع المضمر فيما عرفت الفا مثاله معه الى الياء نحو عليه واليه ولديه وذلك حكم كل الف اخر حرف او اسم غير متمكن يتصل بها مضمر ولو قلبوا الف حتى لكان تغيرا عاطلا والقياس لان ذلك التغير عاطل فالقياس فاستغنوا بالى في الدخول على المضمر **قوله** وتكون عاطفة ومبتدا ما بعدها قلنا يريد تبيين صلاحيته ما بعدها للجمل المستقلة لكونه لا يجي الا مبتدا **قوله** ويجوز في مسلة السمكة الوجوه الثلثة قلنا النصب والجر واضحان واما الرفع فعلى تقدير حتى راسها ماكول وخص مسلة السمكة بجواز الثلثة الوجوه لما ذكرناه انفا من ان البارحة لا يجوز فيها العطف وقد منع بعض النحويين من الرفع في مسلة السمكة لانه لا

جبر

جرها هي وليس بجيد لحصول الرد له على خصوصيته **اللغة** صدر البيت ... بهم حتى تكل غزاتهم وحتى الجياد ما يقدن بارسان اي مددت بهم ويروى سريت بهم عن الشيخ رحمه الله انه عبر عن الكلال بقوله ما يقدن بارسان **فايده** من حق مجرور حتى ان يكون محدودا او في حكمه **فصل** في معناها الظرفيه **قوله** وقولهم في قول الله عز وجل ولاصلبنكم في جذوع النخل انها بمعنى على محمول على الظاهر والحقيقة انها على اصلها لتمكن المصلوب في الجذع قلنا انما حملوا انها بمعنى على لما في الموضع من معنى الاستعلاء واعلم ان في لها حالتان احداهما تصلح مكان على وذلك اذا كانت فيما فيه معنى الاستعلاء نحو قعدت على السطح ولك ان تقول في السطح حسب ما قصدت من معنى الاستعلاء والظرفية ومنه قوله تعالى اذا كنتم في الفلك وقال ان ومن معك على الفلك الحالة الثانية لا يجوز ان تستعمل على مكانها وذلك في كل مكان فيه معنى الاحتوا نحو قعدت في البيت ولا يجوز على البيت ثم ظهر لك من هذه ان الاية مما يحتمل الامرين وان مخالفة لم يات بشطط **فصل** والبا معناها الالصاق الى اخره قال في التحبير الالصاق لا يخلو عن المعاني كلها قلنا الا الزايدة **قوله** ويكون مزيدة في المنصوب قلنا وليس ذلك بقياس وانما قياس زيادة البا في نحو ما زيد بقايم **قوله** بايكم المفتون اعلم ان البا فيه لا تكون زايدة الا اذا كان المفتون اسم مفعول وقد قدم الشيخ انه مصدر كما هو راي الكوفيين ولعله اختار هنا خلاف ما قدم **قوله** وفي المرفوع كقوله تعالى وكفى بالله شهيدا وهو قليل فيما عدا مرفوع كفى وقد زيدت مع منصوبه كثيرا كقوله فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا **فايده** زاد ح في مقدمته المقابلة نحو بعت هذا بهذا والتعدية نحو ذهبت به والظرفية نحو قعدت بالمسجد ومراد ابن مالك انها قد تكون بمعنى عن وعلى ومن التبعيضية وامثلتها اما التي بمعنى عن فقوله تعالى سال سايل بعذاب واقع اي عن عذاب والتي بمعنى على والتي بمعنى من قوله تعالى يشرب بها المقربون اي منها **اللغة** صدر البيت الاول تلك الحراير لا ربات احمرة ... الجواز في وصف بذا تهن وبيتها حتى هي وقوله لا يقران بالسور اي ليس بذوات دين يقران القران واما البيت الثاني فمالك اسم ام امري القيس ويقال بيقر الرجل اذا خرج من ارض الى ارض ومات **فصل** واللام للاختصاص يريد انها للابدان ان بين الاول والثاني مناسبة باعتبار ما دل عليه المتعلق من ملك او غيره **اللغة** يقال ترد فكم اي لحق بكم **فصل** ورب للتقليل ومن خصايصها ان لا تدخل الا على نكرة ظاهرة او مقدرة قال ح انما لم يدخل الا على النكرة لان وضعها للتقليل نوع من حيث فوجب كون ما دخلت عليه نكرة اذ لو عرف لوقع التعريف مانعا كما لو عرفت رجلا

من كل رجل وانت تريد تعريف الجنس فانه لا فائدة تحته **قوله** والظاهرة يلزمها
ان تكون موصوفة بمفرد او جملة قلنا لتحصل الافادة بالنوع لان الصفة تخصصه من
الجنس وهذا مذهب ابن السراج وابي علي اختاره الشيخ اعني التزام الوصف فاما جل النحويين
كابن الكوفيين فانهم لا يلتزمونه والاول اجود لما ذكرنا **قوله** والمضمرة حقها ان تفسر
بمنصوب كقولك ربه رجلا قلنا اعلم اولا ان هذا الضمير عند البصريين مجهول يرمى به من دون
قصد عوده الى الظاهر ثم يميز لابهامه كالضمير في نعم رجلا زيد ومن ثم لم يكن عندهم الا مفردا
مذكرا غير مطابق لمميزه في تثنية ولا جمع ولا تأنيث وخالفهم الكوفيون في جميع ذلك فقالوا
هو عائد الى مذكور كان قائلا قال هل من رجل كريم فقيل ربه رجلا وكذلك يطابق به مميزه
قال الخ وكلا القولين مشكل اما البصريون فيلزمهم جواز رب رجل وتسكت عليه كما جاز ربه
رجلا وتسكت عليه لانه لا فرق بينهما واما الكوفيون فيلزمهم جواز الاقتصار على ربه فقط
كما يجوز في الضمائر العائدة الى الظاهر وكذلك يلزمهم جواز رب الرجل مطابقا لان الاولى لان
المضمر اعرف من الظاهر وقد جعلوه معرفة من حيث جعلوا له ما يعود عليه فهلا
جوزوا دخول رب على الظاهر المعرفة قال الخ والاولى ما قاله البصريون ويجاب عن الاشكال
بانهم وان حكموا بانه نكرة يرمى به من غير قصد فانهم يلتزمون ان يتقدم ما يرشد الى المفسر
لا فيكون في حكم الملزوم تفسيره الا ترى انك لو قلت جاءني زيد فقيل نعم رجلا كان كلاما مستقلا
وان حكم بان الضمير في نعم غير مقصود به قصد زيد بل هو مبهم من غير قصد الى مذكور وكذلك
اذا قلت ربه رجلا كان الضمير فيه كالضمير في نعم في تقدم الذكر وتقديره ان يقول قائل
هل من رجل كريم فيقال ربه رجلا فالمراد هاهنا برجل رجل كريم وارشد اليه ما تقدم ذكره
ولا يلزم من ارشاده الى مثل ذلك ان يكون الضمير له اذ لو كان له لم يكن لتمييزه بالنكرة
من بعد وجه هذا ملخص ما اجاب به الخ الا انه يمكن ان يعترض فيقال انه قد قال ابن السراج
النحويون مجمعون او كالمجمعين على ان رب جواب فانما تقول رب رجل عالم لمن قال لك ما رايت
رجلا عالما او قدرت انه يقوله فيقول رب رجل عالم اي رجل عالم قد رايت واذا كان
هذا ملتزما عند النحويين سواء كانت داخلة على مظهر ام على مضمر بقي الاشكال عليهم فيقال
يلزمكم حسن السكوت على رب رجل لانه قد تقدم ما يؤذن بخصوصيته ويلزمكم ان تجوزوه
ولا تحتاج الى التمييز **قوله** ومنها ان الفعل الذي تسلطه على الاسم يجب تأخيره عنها
قلنا يعني ومن خصائصها ان الفعل الذي تعلق به وتسلطه على مجرورها يجب ان يعدى
متأخرا لان الافعال متعلقها يقتضي قبلها دائما احتيجت رب بذلك لانها للتقليل
والتقليل اخو النفي والنفي له صدر الكلام فحمل عليه اخوه واقوى من هذا ان يقال لانها موضوعة
لانشا

لانشا التقليل وكلما وضع للانشا فموضعه صدر الكلام لانه يدل على قسم منه
فلذلك لزمت صدر الكلام ولزم تأخر الفعل **قوله** وانه يجيء محذوفا قلنا يعني ان متعلقها
لازم للحذف وانما وجب حذفه لان المقصود به معلوم فلم يحتج اليه وهذه قاعدة مستمرة
في كلما كان وضعه مثل ذلك فقال المعنى معلوم فانه يجب حذفه في نحو اذ بدا في الدار وقيل
حذف لانها لا تقع الا جوابا فكان متعلقها مستغنى عنه بالقرينة التي في السؤال الملفوظ
به والمقدر كما استغني عن متعلق الباء في بسم الله بقرائن الحال والظن ان الشيخ اشار الى
هذا الوجه بقوله كما حذف مع التاء في تالله **قوله** ففرقته ومن بعض صفاتها ان يقع
واشترى قلنا اورد البيت لانه يوهم انه ذكر فعلها فيه وهو فرقت فاوضح الشيخ انه
صفة لانه لو جعل متعلقها لم يكن مجرورها الظاهر موصوفا ووصفه ملتزم فجعله
صفة والمتعلق محذوف وقال الخوارزمي وربما ذكر فعلها توكيدا او زيادة في البيان
تقول رب رجل عالم اتيت **قلت** اذا وجدت مجرورها الظاهر قد وصف وجاء
بعده فعل يصلح متعلقا لها وهو فعلها هكذا يطردوا بما لم يحتمل على انه صفة بعد الصفة
لانه قد حصل الغرض بالصفة الاولى فجعله متعلقها اولى لانه يقوي وجه دخوله
من توكيد او بيان **قوله** ومنها ان فعلها يجب ان يكون ماضيا قلنا لانها للتقليل وانت لا
تحكم به الا على ما قد ثبت ولا يرد على ذلك قولهم رب رجل يسافر غدا فان يسافر ليس
متعلقا لرب بل صفة لمجرورها وصفته اذا كانت فعلا لم تلتزم فيها المضي وتقديره
رب رجل يسافر عرفت او نحو من ذلك وكذلك قوله تعالى ربما يود الذين كفروا الفعل ليس
متعلقها **قوله** ولا يجوز ... الخ قلنا يعني اذا الكف وجب دخولها على الجمل الا ان يجعله
صفة جاز ذلك **قوله** وتلحقها ما فتدخل حينئذ على الاسم والفعل قلنا يعني اذا الكف وجب
دخولها على الجمل الاسمية او الفعلية ولا يجوز دخولها على المفرد لانه لا تدخله الا وتعمل
فيه وقد ضعفت عن ان تتعدى في العمل الى ما بعدما **فان قلت** وما المراد ولم
بهذا الكف وهلا منعوا دخول ما فلا تكف بها جاءت **قلت** لانهم لما قصدوا الى التقليل
النسب المفهومة من الجمل اتوا بصورة الجملة معها لما تضمنته وكفوا رب بما لذلك
ثم ادخلوها على الجملة لافادة التقليل **فائدة** اعلم ان ربما في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا
وفي قول الشاعر ربما الجامل المؤبل ليست لتحقيق التقليل بل لتحقيق وقوع ذلك الشيء خاصة
كانهم نقلوها الى ذلك كنقلهم قد من التقليل الى التحقيق كما في قوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه
اللغة الرفد القدح الكبير والاسرى جمع اسير والاقيال كبار القوم قال الخوارزمي
القيل هو الملك من ملوك حمير واصله قيل بالتشديد بدليل مثل ميت وهو الذي له قول

والمعنى رب وفد مهراق صممته الى سرى هكذا فسره الخوارزمي والمعنى انه جمع في
ذلك اليوم بين الرفد المهراق واسر الاقيال واما بيت ابى دؤاد بلزاد ما بجامل لماعه
الجمال والمؤبل من ابل الرجال اي تتخذ للابل وتكون للنتاج والنماء ولا تكون للاعتمال والعناجيج
جمع عنجوج من الخيل وهي الجيدة من الخيل يريد انهم ذوو ابل كثيرة وخيل متوالدة **فصل**
وواو القسم مبدلة عن الباء الالصاقية في اقسمت بالله ابدلت عنها عند حذف الفعل
قلنا يعني ان شرط ابدالها حذف الفعل ولذلك قيل هي عوض من الفعل بخلاف التاء فان
الفعل محذوف معها من غير عوض ومن اجل كونها الواو بدلا من الباء وعوضا من الفعل احتج
من اجاز العطف على عاملين مختلفين بان الواو في والنهار اذا تجلى قامت مقام عاملين
وهما فعل القسم المقدر متعلقا للواو والباء في قوله والليل اذا يغشى ومقام الواو بنفسها
لانها حرف جر وانما حكم بذلك بناء على ان واو والنهار حرف عطف لا حرف قسم اجاب من
منعه عن ذلك بان الواو في قوله والليل واو قسم وواو القسم جعلت بدلا من الفعل وهي
حرف جر فصارت عاملة للعملين جميعا واجرت مجرى عامل واحد فالواو العاطفة
عليها عاطفة شيئين على عامل واحد والعطف على العامل الواحد جائز بالاتفاق في نحو ضرب
زيد عمرا وبكر خالدا ونحوه وهو جواب جيد حسن لو لم ينقض بمثل والقمر اذا اتسق
فان الواو فيه عاطفة على قوله فلا اقسم بالشفق قد قامت الواو مقام اقسم ومقام
الباء وليس احدهما بدلا من الاخر بل هما موجودان عاملان جميعا ومثله الواو التي في
قوله والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس **فان قلت** اذا كانت الباء والواو والتاء
واردة في كلام العرب مقسما بها على سواء فمن اين للنحاة ان احدها بدل والاخر مبدل
منه وهل هذا الا تحكم **قلت** لا شك ان الالفاظ عبارات عن المعاني ومتفرعات
منها فهم يحملون الالفاظ على وجوه تطابق المعاني واذا عرفت ذلك فلا كلام في ان القسم
انما جاء معناه اقسم وهو متفرع عليه ولما كان اقسم متعلقا بمقسم به احتاج الى ما يوصل
معناه اليه ومعناه الالصاق لان معناه الصق قسمي بكذا وتتبعنا فلم نجد حرفا موضوعا
للالصاق كمعنى الباء فلهذا جاءت معه نقول اقسم بالله ولما كان القسم معناه اقسم
كيفما دار وباي لفظ استعمل علمنا ان اقسم لا يكمل معناه الا بالباء وقطعنا بانها اصل
احرفها في الباب وانها الام فحكمنا ان الواو مبدلة منها لان الواو اصلها في العطف ولا
حظ لها ايضا لمعنى نقل الى القسم لان هذه مخصص بحروف الجر ولهذا لم يجز اقسم والله
بل جعلت عوضا من الفعل وانما صحت هذه العوضية دلالة الجواز من لانه لما كثر العطف
على موضع باء القسم بالواو غلب الواو على القسم يعني انه كثر نحو قولهم بالله ورسوله وبيته المحرم

لا تفعلن فلما كثر استعمالها مثل المعطوف عليه فقيل ورسول الله او نحوا من ذلك
ثم صارت بنفسها قسما ومما يدلك على هذا انك لو قلت اقسم والله لم يستقم لانه يكون
عطفا على غير معطوف عليه **فان قلت** فما وجه هذا التدريج اعني كون الواو فرع الباء
ثم التاء فرع الواو وهلا جعلت الواو والتاء جميعا بدلا عن الباء او جعلت التاء عن الباء
والواو وعن التاء **قلت** انما حكموا بذلك لامرين احدهما ان الواو اقرب الى الباء
في لفظها ومعناها اما اللفظ فلان مخرجهما من الشفتين كالباء واما المعنى
فلان معناها هاهنا اي الواو في غير هذا الموضع هو الجمع بين الشيئين والجمع والالصاق يتقاربان
وليس احد هذين الامرين حاصلا للتاء فحكمنا ان الواو هي الدرجة التي تلي الباء ولما
كانت التاء لم ترد في موضع قط بدلا عن الباء ووردت في كثير من المواضع بدلا من الواو
اعتبروه في تراث فانه من الورث وفي تجاه فانه من الوجه ولا نزاع في ان اصلهما وراث
ووجاه جعلناها في باب القسم بدلا عما قد ورد ابدالها عنه في غيره وهو الواو وبخلاف
الباء وعلة البدلية من الواو انها لما كثرت وانتشر التصرف بها حتى زادت على الباء ودابهم
فيما كثر جريه على لسانهم عليه ان يتصرفوا على وجوه يستحسنونها من تخفيف وغيره والواو
لما كانت خفية المخرج لا يكاد يظهر النطق بها في حال ذلاقة الكلام وسرعته استحسنوا
جعلها على صورة لا تخفى فيها اينما جاءت واختاروا ما يقاربها فجاءوا بالحرف المهموس
فقل خفاؤه ولم يلحق بالمجهور **قوله** فالباء لاصالتها تدخل على المظهر والمضمر قلنا
وجه اصالتها ما قدمنا فالمراد وجه اصالتها انها قد ثبتت جارة في غير القسم بخلاف التاء
والواو وهو راجع الى ما قلنا او وجه بعضه التاء ما قدمنا من انها متفرعة عن الواو
واراد الشيخ ان الباء لما كانت بوضعها تفيد القسم جاز دخولها على ما كثر القسم به كالظاهر
وعلى ما قل لانها يفهم منها القسم ولما كانت الواو لا تدل على القسم بوضعها لم تدخل الا
على ما كثر القسم به وهو الظاهر لانها لو دخلت على ما يقل الاقسام به وهي في معناها الوضعي
لا تفيد القسم حصل اللبس بين الاقسام وغيره فخصت بما كثر دون ما قل لذلك ولما كانت
التاء ابعد في الدلالة على القسم من الواو لان الواو تقارب معنى القسم بما قدمنا خصوها
بالاظهر مما ظهر القسم به وهو اسم الله تعالى لان الغالب هو القسم بالاسماء الظاهرة دون
المضمرة والغالب من الظاهرة هو الاقسام باسم الله تعالى وهذا ملخص ما اراده النحويون
في هذا الموضع والله اعلم **قوله** وقولهم مُ الله قيل ان اصله من قولهم من ربي قلنا
الخلاف فيه على ثلثة اقوال كما ذكره الا ان من قال اصله من يحتاج الى تعليل وجوب حذف النون
مع اسم الله دون ربي وعلته ان اثباتها مع اسم الله فيه من الثقل ما لا يخفى حسنه

كان يجب تحريك نونها لالتقا الساكنين وانما جاز ضمها لانها مع ذي تجوز ضمتها قال رح وانما
جاز مع ذي تنبيهًا على انها القسمية وتمييزًا على لبيتنه ولم يعدلوه الى الفتح لئلا تلتبس
بالاستفهامية وهذا التعليل مخالف لتعليل الشيخ لانه جعل الضم في من ذي رجوعا الى الاصل
لان اصله ايمن حذفت الهمزة والياء واما من قال اصله ايمن فانما جوز الكسر اعني في م الله
لانه اخف من الضم واما من جعلها بدلا من الواو فيلزمه ان يعدها من حروف القسم فقول
واو القسم وميمه **فصل** على للاستعلاء وعن للمجاوزة فهما كما ذكره الا انهما متى كانا
اسمين وجب بناؤهما لشبههما بالحرف في اللفظ والمعنى وانما لم تبن الى بمعنى النعمة
لانها لم تشبه الحرفية في المعنى ولا في اللفظ ايضا لما قدمنا ومما يوضح بناء على قلب الفها
مع المضمر ياء كلديه ولو كان معربا لم تقلب كعصا **اللغة** قوله ع غدت من الموصوف
به قطاة يعني انها عدت من على بيض لها صحيحه تصل من العطش يقال تجات الفرس
تصل عطشا اذا سمعت لجوفها صليلا اي صوتا وعن قيض اي وغدت عن قيض والقيض
هو قشر البيض بزيزا وهو المفازه المجهل الذي يجهل سبله والله اعلم **فايده** لا تكون
عن وعلى اسمين الا مجرورين ولا يجرهما قط الا من ذكره ذلك في بعض شروح هذا الكتاب وهو
حكم سماعي لا قياسي **فصل** والكاف للتشبيه كقولك الذي كزيد اخوك قلنا جاء بهذا المثال
لتمحض الكاف فيه للحرفية لانه وقع صلة للذي ولو قدر اسما كان موصولا بمفرد ثم جاء
بالمثال الاخر وهو عن كالبرد لتمحض الاسمية **قوله** ولا يدخل على الضمير قلنا هذا
مذهب سيبويه لانه يودي الى اجتماع الامثال حيث يكون الضمير كافا فتقول ككك وخشونه
ذلك والحقه وزفضوه في بقية المضمرات لانها باب واحد مع الاستغنا بمثل ففهوم كلام
صدر الافاضل انه يجوز دخوله على المنفصل تقول ما انا كانت وحكي عن المبرد انه يجوز دخوله
على المضمر مطلقا **اللغة** صدر البيت الاول خنص جوازمن بنات عمي والمنهم بالنون الشديد
المنهم المذاب يقال همت السحم فانهم حكاه الخوارزمي وكذلك البرد واما الرجز فهو للعجاج
يصف حمار وحش وقبله نحى الذبابات شمال كثبا وبعده ذات اليمين غير ما
ان ينكبا هو الذبابات موضع معين وام اوعال هضبه والكثب هو القرب يعني نحى
من مكانه والذبابات عن شماله كثبا اي قريبا وام اوعال مثلها في القرب او اقرب لكنها
في ناحيه ذات اليمين ولهذا قال ذات اليمين يعني ام اوعال ويعني بقوله غير ما ان ينكبا
يعني انه نحى بين هذين الموضعين اللذين هما عن يمينه وشماله متوسطا لم ينكب اي
يبعد يعني لم يكن بعيدا عنهما وام اوعال مبتدا وخبره كها يعني ام اوعال منه مثل الذبابات
او اقرب قال الخوارزمي ومحفوظي ام اوعال بالنصب قلنا ولا وجه له وهو ايضا احتاد

لكن نصب اقرب مع ذي غ ام مشكل واقرب ما يوجه به ان يقدر له ناصب محذوف كانه
قال او يكون اقرب **فصل** مذ ومنذ لابتدا الغاية في الزمان قال رح لا خلاف ان مذ
ومنذ مخصوصان بابتدا الغاية في الزمان دون المكان واما الخلاف في من وقد تقدم
قال واذا كانت حرفا كان معناه الابتدا في الماضي والظرفيه في الحاضر مثال الماضي
قولك ما رايته مذ يوم الجمعة يعني ان ابتدا انتفا الرويه وقبله كان في ذلك اليوم ومثال
الحاضر قولك ما رايته مذ شهرنا يعني انتفا الرويه كان في الشهر جميعه وقد تقدم ذكر
كونهما اسمين **فصل** وحاشى قلنا استعملت في الاستثنا لتنزيه المستثنى عما نسب الى
المستثنى منه ومن ثم حسن ضربت القوم حاشى زيد وقبح صلى الناس حاشى زيد **قوله** بالنصب
قلنا يعني على الاستثنا ويكون فعلا كما ذكر المبرد **قوله** حاش لله قلنا لا شك انه ها هنا
اسم لكنه على مقتضى كلام الشيخ مصدر لانه فسره به واختار ح ان يكون اسم فعل قال كانه
بمعنى برى الله من السوء ودخول اللام على فاعله كدخوله على فاعل هيهات في نحو هيهات هيهات
لما توعدون **فصل** وكي في قولهم كيمه قلنا كان القياس ادخالها في حروف الجر لانها منها وقد
ذكرها هناك اعني حروف الجر على وجه الحصر وانما فصلها لقلة استعمالها اذ لم ترد الا في كيمه
ولوقوع الخلاف فيها وان الكوفيين يجعلونها من نواصب الفعل بمعنى الى نبيه دينا ولون كيمه
بكي يفعل ماذا وشيد كر الشيخ هذا التاويل في فصل سيأتي واختياره هناك يدل على انه فضله
لذلك **فصل** ورب من حروف الجر قلنا حروفها ثماني وثماني ما لها ثاني مع انه مشدده ومخففه
والسماعي مما عدا ها هنا كحوا سعفرت الله ذنبا وامرتك الخير ولا خلاف في وجوب النصب في مثل ذلك
عند حذف الحرف لانه مفعول واختلف في ان وان فالذي عليه الاكثر انهما كذلك وعند الخليل انهما
في موضع خفض وهذا منه بنا على ان الحرف معهما مراد مثله الله لا فعلن بالخفض وبقي النظر في
الاولويه والاولى الحمل على الحذف لانه الاكثر والاضمار قليل ولذلك قال الشيخ وتضمر قليلا **اللغة**
البيت الاول للفرزدق وعجزه وجودا اذا هب الرياح الزعازع هو ومعناه انه اجواد في المحل
والثاني لعمرو بن معدي كرب في لغزه يخاطب **فصل** وتضمر اضمار رب قال رح لم يعن الشيخ اضمار
رب بعد الواو وبل فقط مثل قول الشاعر بل بلد ملء الفجاج قتمه هو جر بلد وذلك منه رد لكلام
الشيخ حيث ذهب الى انها احتارت من الواو وان رب هي الجاره من دون اضمار رب لنيابتها عنها كنيابة واو
القسم واستدل على انه مذهب الشيخ بعده واو رب من حروف الجر فلو كانت رب هي العامله لم تكن
منها **قوله** لاه ابوك اي لله ابوك حذفت الحرفية لكثرة الاستعمال حتى جرى مجرى المثل ولذلك ابقوا حرف
الجر لام التعريف وكلاهما شاذ **ومن اصناف الحروف الحروف المشبهة بالفعل**
قلنا قد تقدم وجه شبهها للمرفوعات ويحسن منك ان تتبعها في التاج **قوله** وتلحقها

ما انما كفتها لانها لا تدخل على الفعل فلما اتصلت بها وصارت كالجزء منها اخرجتها عن الشبه
الذى هو بناء الحد الاخر على الفتح واتصال الضماير بها كالفعل فلما بطل عملها صح وقوع
الجملة الفعلية بعدها اذ لم تقتضِ الاسمية الا لاجل الشبه وقد بطل **قوله** الزمنية
فالح هذا في اجازته من طريق قياس لم تسمع اعمالها الا في ليت الذى هو اه ليتما فلو جعل
موضع اكثر ادلى كان احسن ونعلك لكن بان لعلما وكانما يشبهها ليت في قوة معنى الابتدا
بخلاف انما ولكنما **قوله** نقلتها الى حكم المفرد قلنا لان وضعها وضع الموصولات في الافتقار
فلذلك حكم بان الجملة معها في حكم اجزاء الواحد **قوله** كما لا تجده يزيد كما لا تجد بناء من ان تضم
الى لفظ الانطلاق تضميمه نحو ان تقول الانطلاق خشن **قوله** التزم تقدم الخبر قلنا قد
مر تعليل ذلك **اللغة** البيت الاول يروى لابن دجاجة من عبد القيس والثاني

فصل والذى تميز من موقعيهما قلنا هو كما ذكر وقد استوفيناه في التاج وبعض
خ في شرح مقدمة قول ابى على الزجاج في ضبط المميز بينهما فتركناه ووجه ذلك ما مر
من ان وضع ان لتغيير معنى الجملة مع بقائها مستقلة فلا يخشى دخولها الا حيث يحكى
استقلال الجملة وذلك فيما ذكره بخلاف ان فهى بالعكس **قوله** وما بعد لولا قلنا هذا يصلح
اعتراضا على منع وقوع المفتوحة موقع الجملة لان هذا موضع للمبتدا والخبر وهما جملة وقد
اجاب بقوله لان المفرد ملتزم فيه يعني انه وان كان كذلك الا انه موضع ملتزم فيه حذف
الخبر وانما يذكر فيه المبتدا فقط فهى واقعة موقعه فقط الا ترى انه يمتنع وقوع المكسورة
فيه لانها تقع موقع الجملة فيكون الخبر مذكورا وليس بصحيح **قوله** وما بعد لو قلنا وهى
مثل لولا في الاعراض لانها للشرط وهو لا يكون الا جملة الا انها فعلية وقد اجاب عنه
وتحقيق جوابه ان ان بعد لو لم تقع موقع الجملة برمتها وانما وقعت موقع فاعل الفعل
ومن ثم قدره بلو وقع انك انطلقت ومن ثم وجب الفتح وامتنع الكسر ولامتناع الكسر
وجه اخر وهو انه يستلزم جملة اسمية وهى لا تصح بعد حرف الشرط وانما يجوز لو زيد قام
على تقدير فعل قبل الاسم وهذا تحقيق كلامه الا ان قوله في التمثيل لو انك منطلق وهم لان
لو اذا وقع بعدها ان التزم كون خبرها فعلا لما سياتى ان شاء الله تعالى فلو قال لو انك انطلقت
كان اولى **قوله** وكذلك ظننت قلنا وكذلك وقوع ان موقع مفعولى ظننت واخواتها يصلح
اعتراضا كما تقدم لان مفعوليها من باب المبتدا والخبر فليسد مسدهما يعلم وقوعها
موقع الجمل وقد اجاب الشيخ بما معناه ان الخبر حين تدخل محذوف وحيث قال ظننت ذهابك
حاصلا وهذا خلاف ما عليه الاكثر اعني كونه محذوفا لكنها استصعب السوال اذ تركت الاضعف
ولعمرى انه يسقط السوال حينئذ اذ تصير كلوا فيما ذكرنا الا انه يلزمه امور منها وجوب

كسر ان اذ لم يرد حذف الخبر ومنها جواز ذكر هذا المحذوف لان المفعول الثاني اقل احواله
ان لم يجب ذكره ان لا يجب حذفه فالاولى ان يجاب عن الاكثر القائلين بانه لا محذوف بان لا نسلم
ان هذا الموضع موضع جملة بل هو موضع مفرد بدليل نصب الجزئين والجمل المستقلة لا تعمل
فيها الافعال والمفعول فضلة فكيف يكون جملة يوضح ان ان في هذا الموضع في موضع مفرد
لا جملة **فان قلت** ان الكلام كان قبل دخولها محتاجا الى المفعول الثاني ولم يحتج
اليه بعد دخولها فدل على انها سدت مسد جملة **قلت** لم يحتج اليه قبل الا لان الظن
يجب تعلقه بالشى على صفة فاستدعى الثاني لمجرد هذا الغرض فلما دخلت ان وهى مقتضية لاسم
وخبر حصل المقصود فلم يحتج اليه فسدت مسد المفعولين هذا منتهى ما ذكره ح في هذا وهو موضع
يحتمل الاطالة احتجاجا للشيخ وعليه وللاكثر وعليهم لكن منع منها الاختصار **فصل** ومن
المواضع ما يحتمل المفرد والجملة **قوله** فان قدرت الخبر محذوفا كسرت قلنا هذا قول الفارسي
وتحقيقه انهم قد تركوا اول مبتدا واني احمد الله متعلقا لاول كانه قال اول ما اقول انى
احمد الله ثابت او موجود قال ح وهذا باطل غير مستقيم لم يصدر عن فطانة لانه اذا جعل
انى احمد الله متعلقا لاقول كان عين المقول وكذلك كلما يحكى بعد القول الا ترى الى قولك اعجبنى
قول زيد ان عمرا منطلق فالذى اعجب هو نفس القول واذا وجب ان يكون القول هو المعنى متعلقه
كان تقديره اول انى احمد الله واول من افعل التفضيل ومن حقه ان يضاف الى شى هو بعضه
فيكون المعنى اول هذا اللفظ ثابت واوله باعتبار الحروف الهمزة وباعتبار الكلمات انى
وليس غرض المتكلم بذلك الاخبار بان الهمزة ولا الكلمات ثابت فهذا معنى اعتراضه وجعل
القائل بحذف الخبر مخطئا واختار انه لا محذوف وانما الخبر هو انى احمد الله كانه قال اول اقوالى هذا
القول وهو قريب من قول عضد الدولة الذى ذكره طاهر في شرح الجمل **قوله** ليوقع على
اذا ما يقتضيه يعني ان اذا التى للمفاجاة يلزم بعدها المبتدا والخبر واذا اكثر كانت داخلة
على جملة كاملة وهى اسم ان وخبرها بخلاف اذا فتحت فان المفتوحة مع جملتها في حكم المفرد
فلا يكون ما دخلت عليه اذا الا مبتدا فقط والخبر محذوف كما اوضحه في المثال وعلى التقديرين راجع
اليها قصد وان اردت ان ان داخلة على جملة مستقلة كسرت وان اردت انها وقعت موقع ذلك
اللفظ فتحت **اللغة** البيت لسهم بن عالب يذم **فصل**
وتكسر بعد حتى قلنا ونحو مع التى تكسر بعدها الفتح على انها موضع المبتدا والخبر محذوف وعند من يجوز
حذفه مثال ذلك عرفت ربك حتى ان اكله باليل القدر حتى كون اكله باليل معروف ولك
ان تكسر ان اردت انها داخلة على الجملة المستقلة ولا يصح بعد اجارة الا المفرد ولا يثبت بعدها
الا المفتوحة **فصل** ولكون المكسورة للابتدا لم تجامع لامه الا اياها يعني انه لا منافاة بين ان

والّلام لافادتهما تقرير مضمون الجملة جاز الجمع بينهما بخلاف اخواتها لمنافاتها في اللام
لانّ اللام للتحقيق وتوكيده وهي على العكس ومن ثم امتنع لعلّ زيدًا لَمنطلق فان قلت هو وان
غاير ليت ولعلّ فما يغايرنّه لكنّ لِمَ لا احتمله الشيخ قلت المغايرة من حيث انّ وضع
لكنّ للمخالفة بين ما بعدها وما قبلها ومن ثم لم تات الّا وسطًا بين متغايرين واللام لقطع
ما بعدها من الكلام عمّا قبله فلو اجتمعا كان جمعًا بين ما يقتضي الاتصال وما يقتضي الانفصال
فيكون متصلا منفصلا فلما تقررت المنافاة وجب تاويل ما اقتضى ظاهره الجمع بينهما
وتحقيق التاويل ان اصله ولكنْ انّني فنقلت حركة الهمزة الى نون لكن ثم حذفت الهمزة على
مقتضى هاتين النقل فبقي ولكننّي باربع نونات ثم فحذفت الاولى من نوني لكنّ تخفيفا وفتحت
نون لكن فبقي ولكنني قوله لكنّا انا هذا تقرير الاية بالاتفاق اعني بتخفيف نون لكن وانفصال
الضمير فنقلت حركة الهمزة الى نون لكنْ ثم حذفت وادغم النونان فبقي لكنّا ومن ثم وقف ابن عامر
على الالف في الوصل قال الخ وهو مبتدا والله اعلم بدل منه وربي خبر عن هو والجملة خبر انا والضمير
العائد عليه ضمير ربي وهذا فرار من جعله هو ضمير شان فيخبر به عن انا وذلك هجين قوله
ولهذا الضمير فيه للام والضمير في جامعتها لانّ واعلم اولا ان اصل اللام الدخول على صدر
الجملة لانها موكدة لمضمونها وانما زحلقت الى الخبر مع انّ كراهة ابتداء حرفي تاكيد متحدين
معنًى ففصلوا بينهما لفظا واذا فصل بينها وبين الاسم دخلت على الاسم وهو ما في القياس
وان له فصل دخلت على الخبر لما مرّ وعلى ما يتعلق به بشرط تقدمه لانّ التقديم حق له ولم يحصل
من تقديمه الخبر شيء وبيانه فوجب فائدة ومنهم من جعل له مدخلا غير ذلك وهو
الضمير الذي يقع فصلا في نحو انّ زيدا لهو الظريف وانهم لهم المنصورون وليس ما ذكر زائدا بل
على ما ذكر الشيخ لانه ان كان من يجعله مبتدا فلا كلام وان جعله فصلا فقط فهو داخل على ما
يتعلق بالخبر لان دخوله ليفصل بكونه نعتا او خبرا قوله في الثاني فاذا جئت باللام
كسرت وعلقت قلنا اما الفتح والتعليق فقد مر تعليلهما واما الكسر فهو واجب على تاويل
الشيخ وتاويل الجماعة حسب ما مرّ اما على تاويله فلتعذر تقدير معمول اخر لبطلان كون
اللام مع المفرد واما على تاويلهم فلانه لما دخل اللام علم انه لا عمل للعامل فيما دخلت فيه
فصارت جملة على حيالها واذا دخلت انّ على الجمل المستقلة وهي على استقلالها وجب الكسر
ومن ثم امتنع اللام مع المفتوحة لتناقض معناهما قوله ومن جرّه الحجاج قال الخ كلاما
معناه التاويل للحجاج بانه حذف اللام سهوا لا عمدا كما فتح انّ قال والحكم عليه باسقاط
اللام عمدا تكفير من غير ثبت وذلك يفعله مسلم فصل ولانّ محل المكسورة قلنا
قدم تعليل جواز العطف على محل اسمها قبل ذكره ليقع في النفس وهو كثير في عبارة حذاق

المصنفين

المصنفين ووجه كون محلها الرفع ما مرّ من انّ الجملة معها حافظ الاستقلال وانها
لم تغير معناها واستشهد بالبيت وهو جليّ بالخ ولو قيل بزيادة انّ لكان حسنا
لانه مشبّهة بقولهم ليس زيد بقائم ولا قاعدا قوله وفيه وجه اخر ضعيف يعني
في البيت ووجه ضعفه انه عطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد وهذا التاويل
انما يستقيم حيث يكون الخبر عاملا رفع كما في البيت واما اذا كان جامدا لم يصح وذكر الشيخ
فيه وجها اخر مستقيما وهو ان يكون هذا المعطوف مبتدا محذوف الخبر كانه قال
والمكرمات وسادة اطهار فيهم قوله ولكن شائع ان قلنا شايعتها لعدم تغييرها
لمعنى الجملة كانّ ولا تغيير للمخالفة الا انّ في دخول اللام اذ شايعتها في العطف لانه ليس
متعلقا بما بعدها حتى يحصل المخالفة بينهما بذلك كما حصلت في اللام وانما العطف على
ما بعدها وهو لم يتغير بدخولها لا حكمه ولا معناه كما بعد انّ معها قوله دون اخواتها
قلنا لمخالفتها لها بتغيير معنى الجملة قوله واباه غيره قلنا لانه اثبات لما يحتمل
والادلة لا تثبت بالمحتملات فان علام الغيوب يحتمل كونه خبرا بعد خبر او خبر مبتدا
محذوف او بدلا من الضمير في يقذف او فاعلا ليقذف واستغني عن العائد لظاهر موافق
للاول في المعنى ونظيره قوله تعالى انا لا نضيع اجر من احسن عملا قوله ولا يصح الحمل على
المحل بعد مضي الجملة اكان فيه مستتر في التاج اعني من الكوفيين جوّزوه مطلقا والكسائي
والمبرد جوّزاه حيث يكون الاسم مبنيا ووافقا البصريين فيما عداه وقد استوفى
الشيخ الجمع لحجة البصريين انه لو عطف قبل مضي الخبر فقيل ان زيدا وعمرو ذاهبان
ادى الى ان يكون الخبر معمولا لعاملين مختلفين وهما انّ والابتداء لان اسم انّ يفتقر الى خبر
وهو العامل في الجميع والمبتدا معمول الابتداء يفتقر الى الخبر والابتداء عامل في الجميع
وقد صار خبرهما خبرا لمعمول الابتداء فيشتركه هو وهو في العمل فيه فيكون فيه رفعان
لانّ وللابتداء وذلك ممتنع باجماع النحاة فان قلت فلم منعوا نحو انّ زيدا وعمرو
ذاهبان وجوّزوه اذا لم يثنّ ذاهب قلت لانهم لم يمنعوا العطف قبل مضي الخبر
الا لما يلزم من اشتراك المبتداين في الخبر وليس يلزم اشتراك اذا كان الخبر مفردا لصحة
ان يجعله للمعطوف وخبر اسم انّ محذوف لدلالة هذا ولك ان تجعله لانّ كذلك بخلاف
ما اذا كان مثنى فلا يستقيم خبرا لاحدهما بل لهما فيلزم المشاركة فامتنع قوله
يغلطون قلنا غلطهم النحويون على خلاف القياس واستعمال الفصحاء وقد بين وجه الغلط
وشبهه بقوله ولا سابق شيئا وهو في المخفوض عكسه لانّ هؤلاء قدروا الثابت محذوفا

والقايل ولا شابق شيا قدر المحذوف ثابتا **قوله** فعلى نية التقديم والتاخير يعني ان
قوله من آمن بالله خبر عن الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابون مقدر قبل
بعد مضي الخبر وخبر محذوف لدلالة الموجود عليه ويحتمل ان الموجود خبر عن الصابون وخبر
الذين امنوا محذوف مقدر قبل الصابون ويستقيم ان يكون مراد الشيخ ويعني بالتقديم
تقدير الخبر محذوفا وبالتاخير تقدير تاخير الصابون ويترجح هذا بوجوه منها انه ليس
في هذا سوى الحذف وفي ذلك الوجه فيه الحذف وتغيير الموضع الثاني ان قول الشيخ كانه ابتدا
والصابون بعد ما مضى الخبر يقتضي ذلك ولا يكون مبتدا بعد مضي الخبر الا والخبر مراد الثالث
ان مذهب سيبويه في قولك زيد وعمرو قايم ان الخبر للثاني كما تقدم **قوله** وانشد
والا فاعلموا انا وانتم الى اخره يعني ان سيبويه انشد هذا نظيرا للاية فانه في الظاهر
عطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر لانه جا بضمير الرفع وهو وانتم وتاويله ما ذكره في الاية **فايدة**
اعلم انه يستفاد من هذا البيت ان المفتوحة اذا وقعت في الموضع الذي يصلح للجملة
جاز العطف على محل اسمها بالرفع كما في المكسورة ولا يجوز ان لم يكن الموضع صالحا للجملة اجماعا
نحو اعجبني ان زيدا قايم وعمرو فهذا ممتنع اتفاقا ان اريد العطف **فايدة** قد ذكر في تفسير
البيت ان الخبر انما اخر لان تقديمه يوهم افضلية المعطوف عليه في مضمونه وليس بغرض
للشاعر بل غرضه مساوات المعطوف والمعطوف عليه فيه فاخر ونظيره لو قيل ان زيدا
مشنو وعمرو فان لزيد افضلية في الشنا على عمرو **اللغة** البيت الاول قد تقدم والثاني
لحاطب **فصل** ولا يجوز ادخال الفعل الا ان قلنا قد تقدم عليه ذكر ذلك **فايدة**
ليس قول النحويين لا تصدر الجملة بان المفتوحة على ظاهره وانما يعنون لا تدخل في الموضع
الذي يصح فيه لا دخال ان المكسورة فانها قد وقعت في صدر بعد لولا وبعد اذا المفاجاة
نحو ذلك قيل اذا انه عبد القفا واللهازم وهذا يبطل قول من علل امتناع تصدرها
بعدها فان التعليل المستقيم ان تصدرها يوهم انها التي بمعنى لعل او انه الذي يدور
الكلام عليه نفيا واثباتا ولا ينقض ما بعد لولا واذا لانهما لا يصلحان للعل **فصل**
ويخففان فيبطل عملهما قال ح ان اراد انه يبطل عملها فيما لفظ به بعدهما الا فيما بعده
فغير مستقيم لامرين احدهما ان المفتوحة لم يكن لها عمل لفظا في الاسم الملفوظ به في
نحو علمت ان زيد قايم من حيث ان التقدير انه زيد قايم كما صرح به اخرا فكيف يقال
الغيت عن العمل فيه ولم يتقدم لها فيه عمل الثاني انه قال وبعض العرب يعملها وليس اعمال
المفتوحة مخففة كاعمال المكسورة كذلك اذ لم يات الا شاذا كما في ولو انك في يوم الرخا بخلاف المكسورة

قال وان اراد

قال وان اراد فيما بعد بعدهما فغير مستقيم لانه لا يقدر بعد المكسورة فلئلا
ولانه يلزمه ان يعتبرها عن عاملة في ضمير الشان المقدر بعدها وذلك غير صحيح فلو عبر
بنحو عبارة ح لكان اجود **قوله** ويقع بعدهما الاسم والفعل قلنا لاجل الغا عملهما
في الظاهر بعدهما **قوله** من الافعال الداخلة على المبتدا والخبر قلنا لان اصل وضعها
داخلة على المبتدا والخبر فاعتبروا ان يكون فعلها كذلك ليوفر عليها ما تقتضيه من
الجملة الاسمية **قوله** وجوز الكوفيون خلافه قلنا وشبهتهم ما ذكر اخرا وهي مخالفة
للقياس والاستعمال اما القياس فلما ذكرنا واما الاستعمال فلانه لم يوجد في القران
ولا في صحيح كلام وان صح نقلها تاولناها بان الابتدا في ان ضميرا وانهم اجروا
الجملة الفعلية مجرى الاسمية كما اجروا انما قام زيد مجرى انما زيد قايم وكما اجروا
علمت ما قام زيد مجرى ما زيد قايم هذا ان ذكره ح وفيهما تعسف خصوصا في البيت
قلت وعندي ما هو اقرب في البيت وهو ان يكون ان فيه هي المخففة بل انه
يحدون الى نفاهم سبيلا لانه قال في اخره وجبت عليك عقوبة المتعمد واذا جعلنا
ان المخففة كان الكلام غير مستقيم اذ يصير بمنزلة انك قتلت مسلما وجبت عليك
عقوبة المتعمد وهذا كلام جلي فهجنته فوجب تقديرها الشرطية وان اللام كان
داخلا على ان فاخرت ضرورة ليستقيم البيت وكان التقدير بالله ربك لان قتلت مسلما
الى اخره ولا سيما فان غرض الشاعر القطع للشرط لانا وان سلمنا ان غرضه القطع
فهو يستقيم ولو جا بالشرط فانه يوتى بالشرط في المقطوع به تهكما بالمخاطب كما
في قوله تعالى افنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما مسرفين فهذا وجه جلي في ابطال
انها المخففة **والعجب** من المشايخ كيف غفلوا عن هذا ولا نسلم انهم غير غافلين
لانهم لو لم يغفلوا لذكروه لجلايه في ابطال تمسك الخصم به واما ما رووه من قولهم
ان يزينك فنفسك وان يشينك فهيه حيد **قوله** ويلزم المكسورة اللام قلنا ليزيد
شوا اعملت ام لم تعمل لئلا تلتبس بالنافية مع الجملتين معا **قوله** والمفتوحة يعوض
يعني انها تعوض مع الفعل لكنه استغنى عن ذكره بان هذه حواشه على حرف النصب وكان
الاولى التبيين انما لزم التعويض لانها اقوى شبها بالفعل من المكسورة **قوله** والتقدير
انه زيد منطلق قلنا هذا اشارة الى ما يوجبه النحويون من تقدير ضمير الشان مع ان
المفتوحة المخففة وتحقيقه حيث قال وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر
وانما اوجبوا تقديره فيها لا في المكسورة لامرين احدهما انهم وجدوها تدخل على الذي ليس
من افعال المبتدا والخبر فلو لم يقدروه خرجت عن وضعها الاول المكسورة فعلها ما يدخل

على المبتدأ وخبره وهذا يشبه مذهب ابن درستويه لانهم وجدوا المكسورة
عاملة مخففة في فصيح الكلام وفي القرآن ولم يأت المفتوحة عاملة لفظا الا في
الضرورة وهي بالعمل بعد التخفيف اولى لقوة عملها قبله بدليل جواز العطف على محل اسم
المكسورة لا هي فما ذاك الا لشدة توغلها في العمل **فان قلت** ومن اين علم النحاة ان العرب
يقصد هذا الضمير الذي لم يبرزوه في كلامهم **قلت** دلهم على ذلك نحو قول الشاعر
ان هالك كل من يحفى وينتعل هو ولولا ان الضمير مقدر لم يجز ان يرفع هالك كلا لانه غير
معتمد على شي قبله ولا يجوز كل مبتدأ متاخرا لان هذا ليس من باب ما يصح فيه تقديم الخبر
على الاسم وهو ان يكون الخبر ظرفا او حرفا فيجعل منه **اللغة** البيت الاول
وقد يؤتى حطبا بالمذكور القصة والبيت الثاني لحاطب
واما بيت الاعشى
فصل في الفعل الذي يدخل على
المفتوحة مشددة او مخففة **قوله** يجب ان يشاكلها في التحقيق قلنا لان غير المشاكل كالمضاد
لها الا ترى انك لو قلت اتمنى ان يكون كذا لكان الفعل دالا على توقع المتمنى وان في موضوعها
الدلالة على القطع بالحصول فيكون ما بعدها في حكم المتوقع الحاصل فامتنع ما عدا افعال
المحققة كالطمع وغيره من الدخول عليها لذلك **قوله** فلتدخل على ان الناصبة قلنا لان وضعها
لنفي التحقيق وتوقع ما بعدها **قوله** فما فيه وجهان يعني مما يصح اطلاقه تارة بمعنى افعال
التحقيق وتارة بمعنى الطمع والخوف فيأتي معه على حسب ما يريد به فان اردت الاول فهي المخففة
وان اردت الثاني فالمصدرية **فايدة** اعلم ان مواضع المصدرية كثيرا ما يلتبس بمواضع المخففة
فيصعب تمييز هذه بمواضعها وهذه بمواضعها وانا اسوق لك فيها حصرا يميز بينهما
وهو ان نقول لفظ ان لا يخلو اما ان يتقدمه فعل مسلط عليه او لا ان تقدمه فعل
كذلك فلا يخلو اما ان يكون فعل تحقيق او ظن محض لا تحقيق معه او غيرهما فالاول
يتعين للمشددة ومخففها والثاني يتعين للناصبة والثالث يجوز فيه الامران سواء
كان مما يحتمل معنى التحقيق والطمع كالظن او لا كاعجبني وان لم يتقدمها فعل مسلط
عليها فلا يخلو اما ان يصدر بها الجملة او لا فالاولى للناصبة نحو وان تصوموا والثانية
يجوز فيها الامران نحو حسبت ان يقوم وانك تقوم فهذا ضابط يغنيك لك المواضع الحق
انه قد يلي افعالا مخصوصة ما ليس مخففة ولا مصدرية بل مفسرة وهي اوحى وارسل
ونادى وامر **فصل** ويخرج ان المكسورة الى معنى اجل قلنا هذا مذهب اكثر النحاة
وانكر ذلك بعضهم وحمل البيت على انها العاملة لكن حذف خبرها كانه قال انه حق قالها
عند الاسم وعند مخالفه هنا الشك والغرض ان البيت محتمل لكنه مجوح بما قدر د

في كلام

في كلام ابن الزبير فانها فيه لا يحتمل الا انها بمعنى نعم ولولا ذلك لم نقل انها في البيت بمعنى
نعم وقد رجح ان الاولى حملها فيه خاصة على انها العاملة قال لانها اكثر من التي بمعنى نعم
قال وحذف الخبر اكثر ايضا **قوله** ويخرج المفتوحة الى معنى لعل انما جعلناها هنا بمعنى لعل
لان وضع المؤكدة للتحقيق ولا تحقيق هنا واما في قوله تعلى وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون
فلانها لو لم تكن بمعنى لعل وكانت مفعوله ليشعركم لغير معنى الايه وصار عذرا لمن سيقت
ردا عليه وهم الذين قالوا لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها فرد عليهم الله فقال وما يشعركم بانها
اذا جاءت بل هم لا يؤمنون وهذا لا يستقيم اذا كانت مفعوله اذ يكون المعنى وما يشعركم
بعدم ايمانهم اذا جاءت فيكون عذرا لهم في قولهم لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها فاذا كانت بمعنى
لعل استقام المعنى فهذا تحقيق توجيه كونها بمعنى لعل في الآية **قلت** والذي عندي
ان في قول النحاة انها بمعنى لعل تسامحا وانما هي لعل بعينها وانما فيها لغات من جملتها حذف
اللام الاولى وقلب الاخرى نونا فيقال عن وفتحا قلب العين همزة كما قال الشاعر
أبا بنين صاحك زهوق هاي عباب كيا شياتي وهذه من باب قلب العين همزة لكن مع
حذف اللام فهي اذن لعل بعينها وقد قرأها بعضهم في الآية على اصلها وحكم بزيادة لا
اللغة البيت لرجل يقال له شاد وقبله بكر العواذل في الصباح يلمنني والومهنه
وقصة ابن الزبير
فصل لكن هي للاستدراك **قوله** في الثالث كما يبطل عمل ان
وان قلنا لم يشبهها بهما الا في بطلان العمل لا يدخل في الشبه جواز اعمالها مخففة لانها لا تعمل
لشبهها مخففة بالعاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها فلم تعمل مخففة زاسا ان وان فليس
لهما ما يربان عليه في منع العمل **كان** هي للتشبيه **قوله** ذكت الكاف قلنا الذي حمله
على هذا ما رأى من صورة الكاف في ان زيدا كالاسد واستقامة تقديمها لتدل من اول الامر
على التشبيه لكنه باطل من حيث ان التركيب خلاف الاصل فلا يصار اليه الا لدليل قوي ثم لو
سلمنا ان ما ذكره وجه صحيح لكن التركيب هنا يستلزم انها وما دخلت عليه جار ومجرور
والكلام لا يستقيم من جار ومجرور ونحن نقطع بان قولنا كان زيدا الاسد كلام مستقل ولا يفيده
كون التقدير ان زيدا كالاسد فان ان لما وليها حرف الجر وجب فتحها فصار الكلام من جار ومجرور
فصل وتخفف فيبطل عملها قلنا لضعف الشبه بالفعل **قوله** ومنهم من يعملها قلنا هو دليل
على عدم التركيب لانه لو ثبت كان حكمها حكم ان وان لا تعمل الا في ضمير الشأن المقدر كما تقدم
قوله ثلثة اوجه قلنا الرفع على الالغاء والنصب على والجر على ما ذكر **اللغة** البيت الاول
واضح والثاني وصدره ووقع في كتاب سيبويه برفع
رشا على انه مفرد قيل والصواب انه مثنى والخلف للمنصف فعيرا والثالث لارقم بن علباء وقيل لعلباء بن ارقم
وقيل اليشكري

قال ابن هطال البيت لعبد الله بن قيس الرقيات

ويجزه ويوم توافينا بوجه مقسم بصفاء مرآة وناظر السلم سحر معروف ليت
للتمني وهو كما ذكر الا ان من قال بحذف المفعول الثاني في حسبت ان زيدا قائم قال بحذف الخبر
هنا الا انه يرد سؤال وهو ان يقال قد منعتم ان يلي ان المشددة والمخففة نحو اطمع
واتمنى وليت في معنى تمنى فكيف جاز ان يليها قلت والفرق وضعف فلا بد من تجويزهما
او منعهما والله اعلم لعل قوله ترج للعباد هذا متضمن جوابا عن سؤال مقدر
تقديره ان الحكم بان لعل للتوقع باطل لوروده في كلام الله تعالى وهو لا يتوقع جل وعز اذ
التوقع فلا يتم الا لجهل عاقبة المتوقع وهو تعالى عالم بجميع المعلومات فاجاب الشيخ بما
معناه انه حمل لنا على ان نتوقع لا انه المتوقع وان حال الناشئ هنا حال من يكون التوقع له ويطرح
في الرد الى المخاطب قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون فان الشك مردود الى رائيهم بمعنى
ان حاله عند رؤيتهم الشك في كونهم زائدين على مائة الف او مثله فهي كالحجارة او اشد قسوة
وقد استوفينا الكلام في لعل او في الوارد في كلام الله تعالى في الكوكب قوله من قرى فاطلع بالنصب
ان قلت ومن اين فهم انه لحنه قلت من حيث انه نصب بالفاء وشرط النصب بها ان
يتقدمها احد الامور الانشائية وليس ها هنا منها شيء فحمل الترجي على التمني لقربه منه
فان قلت فهلا جعل الترجي احد تلك الامور فان التنبيه تستفهم معه قلت معنى الانشا
فيها لا يلائم التشبيه مع التامل فصل وقد اجاز الاخفش لعل ان زيدا قائم فالحق كلام الاخفش
غير مستقيم لعلته اذ ليس معه الا مجرد القياس على ليت واللغة لا تثبت بالقياس وان سلمنا
جوازه لزم ان يجوز لكن ان زيدا قائم ولا قائل به وقد جاء قول الشاعر ٭
لعلك يوما ان تلم ملمة عليك من اللاتي يدعنك اجدعا ٭ وهو مخالف للقياس والاستعمال
فان قلت ولم امتنع دخولها على كان ولكن ولعل ولم يمتنع في ليت قلت قد قدمنا ان القياس
في ليت المنع من ذلك ومن اصناف الحرف حروف العطف قوله
العطف على ضربين تحقيق ذلك انها ان عطف بها المفرد على مثله يجيء في التشريك واذا عطف بها
الجمل فان كانت مما يصلح معمولة للعامل في المعطوف عليه كان حكمها حكم المفرد في التشريك
كقولك اصبح زيد اميرا وبكر مأمورا وشبهه وان كانت عري ذلك فلا يخلو اما ان يكون
فعليه تقدم قبلها من المعمول ما يصح عطفها عليه باعتبار عامله او لا فان كانت كذلك
عطف على الجملة باعتبار العامل دون معموله من فاعل او مفعول نحو قولهم في ذلك ان زيدا
ان يكرم زيد عمرا ويضرب بكر خالدا فعطفت يضرب خالدا على يكرم خالدا اعني من
دون اعتبار معموليهما فانهما باقيان على ما كانا عليه قبل العطف لتعذر عطف فاعل الثاني
ومفعوله على فاعل الاول ومفعوله لاستقلال كل واحد من الفعلين بالعامل في معموليه بخلاف

الفعلين

الفعلين فان التشريك فيهما حاصل مراد فيصح فيهما ما تقدر في معموليهما وان كانت الجملة المعطوفة
ليست كذلك كقولك قام زيد وخرج عمرو فحكمهما في التشريك حكم المفرد الا ترى ان المعنى حصل قيام
زيد وخروج عمرو فاسح هذا اولى من قول الامام يعني الجويني ان مجيء حروف العطف في الجمل انما
هو لتحسين الكلام لا لمعنى زائد وانما كان اولى لانا نقطع بتمييز قام زيد وعمرو من قام زيد
ثم قام عمرو في المعنى فلو صح كلامه لم يحصل هذه الفائدة ولزمه ان يمنع مجيء ثم لاغناء
الواو عنها لكن الاشكال في الواو ومن حيث انها تفيد حصول الامرين على المعطوف والمعطوف
عليه وذلك حاصل من دونها وليس لمخرج لها عما ذكرنا انفا قوله وسبيل الفعلين في اسنادهما
الى زيد بعضه قوله زيد يقوم ويقعد قلنا وهذا ليس بالجيد لان الجامع بين الفعلين في النسبة
الى زيد نسبة الاول ظاهرة والثاني الى مضمره لا حرف العطف الا ترى انك اذا قلت ان بكرا مني
زيد يكرم اخي فقد نسبت الفعلين الى زيد وليس ثم حرف عطف فان قلت فاين التشريك
ان لم يصح ما ذكره قلت لك ان تجعله في مشاركة الثاني للاول في عامله وان كان معنويا
وهو الابتداء فيكون بمثابة لن يقوم زيد ويخرج الثاني ان يكون الغرض عطف الجملة على الجملة
من غير قصد الى تشريك في المفردات فيكون بمثابة قولك قام زيد وخرج عمرو فصل فالواو
قلنا قد فصلناها في التاج تفصيلا رائقا قوله جاءني زيد اليوم وعمرو امس
هذا ابطال لقول من قال الاول قبل الثاني وابطال لعكسه والمثالان اللذان بعده جلي
فساد الترتيب فيهما والتعبير عن فساده فيهما يصعب لجلائه قوله وقولوا حطة
الاية ان قلت ان الخصم يقول ان الواو التي احتججتم بها في الاية حالية لا عاطفة
فبطل احتجاجكم بها قلت انها اذا جعلت على جملة انشائية والانشاء لا يقع حالا قوله
لم يجعل للرجل منزلة قلنا يعني لم يجعل له منزلة باعتبار نسبة المرور اليه والا فلا شك
ذو اريب ان تقدم زيد على الحمار لشرفه ومنزلته وذلك جار في كلامهم كثيرا اعني تقديم الاشرف
فالاشرف فصل والفا قوله بغير مهلة قلنا لم يرد انه يعقبه على سبيل المطابقة
ورب شيئين الثاني عقب الاول في العادة وان كان بينهما ايام كثيرة كقوله تعالى ثم خلقنا
النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة الاية قوله فالمرور ههنا مروران قلنا لما
اقتضت ثم المهلة وجب الحكم بانقطاع المرور بالرجل عن المرور بالمراة فيكون المرور بهما مرورا
بائنا ثم اورد الاستاذ اعتراضا على هذا الاصل واجاب وهو كما ذكر قوله في الثاني جزءا من
المعطوف عليه قلنا من حيث ان المراد بها بيان تقضي ما قبلها شيئا فشيئا الى ان يبلغ اليه
فلذلك وجب جزئيته وهي في العطف نحو لها على الجارة ومن ثم نقصت عنها بالتزام جزئيته

ما بعدها الا اذا اريد بها الاضراب على الفرع **وأو وإمّا وأم** قوله وأم لا تقع الا في الاستفهام
قلنا لان وضعها له وانما وقعت المنقطعة في الخبر لانها مقدرة بجملتين مخبر بالاولى اولا ثم لما
ورد الشك بعد ذلك جيء بالجملة الاستفهامية ولذلك تقول في جواب ام شاء بل هي شاء فتوضح
انه خبر مبتدأ محذوف **قوله** يعني في الاستفهام المثال يعني المنقطعة وانما قال في الاول
ام عندك عمرو ليظهر انها المنقطعة لان المتصلة لا يليها غيرها ولي المنقطعة الهمزة ولا يقع
الا المفرد كما في المنقطعة فانها لا تكون الا في الجملة لكن قد يحذف احد جزئيها للقرينة الدالة
عليه في نحو ام شاء ولا يجوز من دونها **فائدة** قد لا يتميز المتصلة من المنقطعة في بعض المواضع
الا بالقصد وذلك اذا كان الشك في جملتين لم يشتركا في احد الجزئين وذلك نحو اقام زيد ام قعد
عمرو فانه في هذه يجب كون الجملتين بتوقفه اجزائهما كل واحدة منهما في الموضع الشائع للمفرد
وهذه حال المنقطعة اعني جواز استيفاء الجملة بعدها مع جواز كونها المتصلة **فصل** والفصل
بين أو وأم هو كما ذكر الا انه قد يحصل الاشكال فيهما وذلك حيث استعملوا ام والهمزة في معنى
التسوية من غير استفهام كقولك سواء علي أجئت ام بعدت وحيث استعملوا الجملتين والثانية
معطوفة بأو في معنى الحال كقولك انا اضرب زيدا قام او قعد فمثل هذه يلتبس فيه مواضع
أم بمواضع أو **فائدة** اورد سيبويه قوله شعر ما ابالي أنبّ بالحزن تيس أم جفاني بظهر غيب لئيم
على انه مختص بأم واورد قوله شعر ولست ابالي بعد موت مطرف حتوف المنايا اكثرت ام اقلت
على انه من مواضع او والفرق بينهما ان قوله انبّ بالحزن تيس وقع مفعولا لابالي فوجب ان
يكون من مواضع ام اذ لا معنى للحالية وانما المراد هاهنا المبالاة به وايضا ليس ضمير في
انبّ فيكون لصاحب الحال فيكون حالا عنه وقوله اكثرت ام اقلت فقد استوفى ابالي مفعوله
فلم يبق الا الحال وفي كل واحد من الفعلين ضمير صاحبه وهو الحتوف وكانه قال ما ابالي الحتوف
قليلة او كثيرة عليه فالبيت الاول ولا يمكن هنا التقدير به ولكن يقدر به ما ابالي انبّ في
الحزن تيس بل ما ابالي اجفاني الى اخره فهي حينئذ المنقطعة ومثل البيت الثاني قوله
اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده اطال فاملا او تناهى فاقصرا فهذه من المواضع التي
يلتبس فيها مواقع ام بمواقع او فاعلم وكثيرا ما يقع فيها المتاخرون في كلامهم واشعارهم
فلا يفرقون بينهما الطبه بل نرى انهم يغلطون لشدة الالتباس وشرط استعمال ام في هذه
المواضع ان يتبعها الهمزة وشرط استعمال او ان لا يتبعها على نحو ما تقدم في الامثلة ذكره
خ وفيه نظر **فصل** ويقال في او واما قلنا اما ماذا ويقال تنبيها على انه عرض طرد اذ
قد يكون المتكلم غير شاك فيكون مبهما في نحو جاءني زيد او عمرو **قوله** والاباحة قلنا

قد تقدم ان وضعها لاثبات الحكم لاحد الامرين فحسب ولا يفهم الاباحة الا بقرينة
يفهم منها ان الجمع غير محجور عنه كما في نحو جالس الحسن او ابن سيرين وتعلم الفقه او النحو فان
لم يحصل قرينة لم يكن الا للتخيير **فان قلت** فهل الاباحة قد اخرجتها عن اثبات الحكم لاحد
الامرين **قلت** لا الا ترى ان المجالس للحسن فقط ومتعلم النحو فقط يكون ممتثلا وانما فهم
ان الجمع غير محجور له من قرينة اخرى **فائدة** قد استشكل او في قوله تعالى ولا تطع منهم
آثما او كفورا من حيث ان وضعها لاثبات الحكم لاحد الامرين وهاهنا لاثبات الحكم لهما
فلم يستقم فيها التخيير ولا الاباحة حتى جعلها بعضهم بمعنى الواو وليس يلجئ الى جعلها بمعنى الواو
واما ثبوت الحكم لهما فليس لاجل او وانما هو من اجل ورود النهي الا ترى ان اصله قبل النهي تطيع
آثما او كفورا اي واحدا منهم فلما دخل النهي صار معناه لا تطع واحدا منهما وهذا المعنى شامل
لهما فهذا معنى دقيق ذكره خ في ان التعميم في الاية ليس من اجل او **فصل** وس او واما من
الفصل **قوله** لدخول العاطف عليها هاتان حجتان لابي علي وهما قويتان لان هاتين حالتان
ليستا لشيء من حروف العطف ورده خ بان قال لا نسلم كون الواو معها للعطف بل العاطف مجموع
واما ولا بعد في ان يكون صورة الحرف تارة مستقلة حرفا وتارة بعض حرف ثم ولو سلم
انها للعطف فلا بعد في دخولها على اما للجمع بينه وبين اما المتقدمة ويكون بمعنى اما الجمع
بين ما بعدها وما قبلها وصح هذا واوضحه بقولهم جاءني اما زيد او عمرو فاذ وقعوا او موقع
اما فلولا انها حرف عطف لم يقع حرف العطف موقعها من كل وجه والواو عاطفة باتفاق
وتحقيقه انهم استغنوا عن الواو مع او حيث زال الموجب للاتيان بها لان الغرض بالواو
في واما عطفها على اختها فلما زالت لم يحتج الى الواو واما اما المتقدمة فليست حرف عطف
وانما هي موضوعة للشك المحض من غير عطف المناسبة لها جميعا ويمكن الرد على لولا الاطالة
فصل ولكن وبل ولكن هو كما ذكر في احتياجها على مخالفة المعطوف للمعطوف عليه ثم يفترق
بعد ذلك فان تفارق اختيها في اثبات الحكم للاول فقط وبل تفارق لكن في ان لكن لا تستدرك
بعد النفي خاصة اذا عطف بها مفرد لانه لا يكون الا مثبتا لان النفي لا يدخل المفرد فيجب فيما
تقدمه ان يكون منفيا ليستقيم الاثبات ولو قلت جاءني زيد لكن عمرو لم يجز ذلك فاما اذا
عطف بها جملة فانها تكون كبل اعني في صحة مجيئها بعد الاثبات الا ان العطف بها فيه اخباران
بما قبلها وهو نفي وما بعدها وهو ايجاب ومع بل فيه اخبار واحد وهو بما بعدها ولذلك
لا يكون العطف بها في القرآن ولا في كلام فصيح لانها انما تاتي بعد غلط **ومن اصناف الحروف**
حروف النفي **قوله** بما النفي الحال دليل ذلك ان المفهوم من قولك ما زيد منطلقا

بخلاف ما اذا اثبت فان الحكم لاحدهما
حينئذ لكل منهما لكن على ان احدهما

او مطلق نفي الاستقبال في زمن الاخبار فان قلت بل هي لمجرد النفي قلت
لو كانت كذلك لجاز ان تكرمني ما اكرمتك وازيد ما يقوم كما جاز ذلك في لا ولما امتنع ذلك
لم يكن لامتناعه وجه الا ان حرف الشرط يؤذن بالاستقبال وهي يؤذن بالحال فكرهوا
ان يكون زمن الجواب حالا مستقبلا كما منعوا ان تكرمني قد اكرمتك نعم ولا يبعد في استعمالها
للماضي والمستقبل عند قيام القرائن على ذلك كقوله تعالى حكاية عن الكفار وما نحن بمنشرين
وفي الماضي ما جاءنا من بشير ولا نذير وهذه للماضي المحقق قوله فانه نفيه ما فعل قلنا
يعني انه في ما فعل لم تخرج ما عن نفي الحال لانها جواب لما دخل عليه قد وقد تقرب الماضي
من الحال فصل لا قوله وعن عام في قولك لا رجل في الدار ولا امراة غير مستقيم
لا داخله في عند اصحاب العموم في ان العموم مستفاد منه في مثل هذه لانها نكرة في سياق النفي
كما في لا رجل في الدار ولا عمرو وان كان هذه اظهر عموما لقوة ظهوره والظاهر ان التصنيف
وقع وعن عام في نحو لا زيد في الدار ولا عمرو وحمل ما اعترض به من العام قوله والنفي الامر
غير مستقيم ايضا في ظاهره لانه ان اراد الذي هو ضد النهي فصيغة النهي عن موضوعه
لنفيه الا ترى انك اذا قلت لا تزن فليس المقصود نفي الامر بالزنى اي لو كان كذلك لم يكن الزاني
عاصيا لانه فعلا لم ينه عنه وان اراد بالامر واحد الامور فغير مستقيم لا ما تقدم
من نحو رجل نفي الامر من الامور والظاهر انه اراد الاول لكن اراد ان لا تخرج لا عن معنى النفي
والكلام في الدعا كالكلام فيه اللغة البيت   ندم الحارث بن جبلة وقبله *
لا هم ان الحارث بن جبلة * زنى على ابيه ثم قتله * وركب الشادخة المحجله * وكان في جاراته
لا عهد له واي امر سيء لا فعله * فصل لم ولما هو كما ذكر الا ان من قال انها تقلب
لفظ المضارع الى الماضي لم يخالف الا في العبارة وان كانت عبارته غير جيدة قوله نفي قد
فعل قلنا لانه لاستمرار النفي الى الحال وانما حكم بانها مركبة لانها افادت معنى لم مع
زيادة معنى ما فصل لن هي كما ذكر من اعطائها تاكيد فائدة لا الا ان القائل ان يقول
لا طريق الى ذلك الا الاستقراء ولم يحصل في الاستقراء فان من لا افعل ولن افعل بطل
دعوى تاكيد النفي والجواب —— انه علم من حال العرب انها انما تورد لن حيث ثم قرينة
تقتضي قصدها تاكيد النفي بخلاف لا فلمجرد النفي وقول الخليل بالجملة ما مر وقول الفراء ببطلانه
مخالفة القياس قلب الالف نونا وما مر على الخليل من تقديم المعمول لان لا كلا في ذلك
قوله في الثاني واجازه المبرد قلنا وليس مع المبرد الا مجرد القياس واللغة لا تثبت
بالقياس الا ترى انهم لا يثنون البيت والبحر فاذ ورد وان كان مستقرا كالقاذورة فان قلت

فيلزم على هذا الا يرفع من الفاعل الا ما سمع رفعه وليس كذلك قلت الفاعل
غير المسموع رفعه في السماع بطريق عام عن العرب وهو علم النقلة من استقرائهم
بان كل من نسب اليه الفعل فهو مرفوع فدخل كل فاعل ومثاله قول الشارع كل مسكر
حرام فتحريمنا المزر لا بطريقة القياس وانما حرمناه بالعموم فان زعم المبرد
انها كالفاعل لم يستقم لانه لا يلزم من العلم باعمالهم ما العلم باعمالهم ان قلت
وهذا ايضا ضعيف لان هذا ينقض بعليل اعمال ما لشبهها بليس لان ان مثلها
في ذلك فالاولى ان يقال لان اعمال ما عند من اعملها على خلاف القياس وما خالف
القياس لم يصح القياس عليه قلت وهذا ايضا ضعيف لان السماع قد ورد
باعمالها في قراءة ابن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم وقول الشاعر
ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين * ومن اصناف الحرف حروف التنبيه
قلنا كلها تدخل على الجمل تنبيها للسامع من الغفلة فيصغي الى الجملة ولما يفت
منها شيء واختصت ها من بينها بالدخول على المفرد وهو اسم الاشارة والضمائر كما مثله
لحقتها الا ان حرفيها هو ابيات اللغة النابغة يصف قصيدته بعد فراغها والبيت الثاني
يعنيه   وفي نسجه الصغاني كثير الامر لها من هذه لها ومعناه
والبيت الثالث   وعجزه وديل منا باعادات واحالم وسجال   والرابع الطنه
لدى صحن الهاء وهو فيحرص قال التمار قال في شان قاتل ابيه وزني السيف خدبيه ونصل الرمح شعبتاه
وكانوا يجعلون الارماح كذلك وحروف النداء جليه ومن اصناف الحرف حروف
التصديق قلنا سميت حروف تصديق لانها يصدق بها المجاب خلا بلى فانها عكس ذلك وقد
تجي للتصديق في المعنى كقولك بلى لمن قال الم احسن اليك فانه مثبت لك احسانا في المعنى
وصدقته ببلى قوله وبلى ايجاب لما بعد النفي قلنا لو قال لفظا او تقديرا كان احسن
ليدخل نحو قوله تعالى بلى قد جاءتك اياتي بعد قوله لو ان الله هداني ولا نفي صريح ها هنا لكن
لما كان التقدير ولكن ما هداني حسن مجي بلى ردا لذلك لان مجي الايات ابلغ هداية قوله
في اجل ولا تستعمل في جواب الاستفهام هذه اشارة الى من جوزها في جوابه قوله في جير
وتكسر الراء قال ح وهو الاكثر ومجيه مع الفتح اقل قوله بمعنى حقا قلنا وهي اذن اسم
وانما بنيت لملاحظته جير الذي هو حرف لفظا ومعنى او لانها اسم فعل بمعنى حق ولا يضر
تفسيرها بالمصدر فكثيرا ما تفسر اسماء الافعال بالمصادر ولهذا قد يقال هيهات له
بمعنى بعدا له فان قلت ولم يفرق بين الحرف والاسم منها قلت حيث ترد تصديقا فحرف

فهي حرف وحيث لا تسبقها جملة نحو جير لا فعلن فهي اسم بمعنى حقا قوله واي
لا تستعمل الا مع القسم قلنا لا نعلم ذلك الا بالاستقراء ولم يسمع ايضا مع اللفظ
بالفعل فلم يقل اي اقسم بالله بل الوارد اي والله واي بالله واي لعمري فصل
وفي اي الله ثلثة اوجه قلنا الفتح لالتقاء الساكنين على خلاف القياس لان القياس
في الساكنين اذا كان احدهما حرف مد وليس ان يحذف الاول لكنهم كرهوا هنا التحاق لفظ
الله وحده مكسورا همزته فلا يعرف معناه والسكون واغتفروا الجمع بين ساكنين فيه
لئلا يؤدي الى هذه الالتباس وشبهوه بحاق وضال لما كان الياء حسب ذا نشبيها
للمنفصل بالمتصل واكثر وهو القياس اللغة البيت الاول قد تقدم والبيت الثاني
يصف وقد روي فيه فيح ان ومعنى اجل وجير مع فتحها اجود والدغا زجمع دغور
وهو الحوض المثلم واما اي ها الله ذا بمعناه اي والله صدق داجعلت ها عوضا من
الواو واما القوم الذين سالهم عمرو القصة قوله
في حروف الا ستثناء بعض اللغات راجع الى الخلة وغلب لان جعلها حرفين انما هو
في بعض اللغات وكون حاشا حرفا هو اللغة المعروفه فلا ينبغي ان تشترك بينها لانه
يوهم التسويه وليس كذلك ومن اصناف الحروف حرفا الخطاب ان قلت
ما الفرق ما بين كاف الخطاب هاهنا وبينه في نحو ضربتك قلت الكاف في ضربتك اسم
موضوع لمن تخاطبه ومن ثم وقع مفعولا بخلاف هنا فانه وضع علامة مع استقلال الكلام
واستغنايه عنها باعتبار المسند والمسند اليه لا الخطاب الا ان هذه الحروف انقسمت
فمنها ما يتبين به الخطاب جملة كقولك ارايتكم ومنها ما يتبين به الخطاب بالمفرد وذلك
على ضربين ضرب يتبين صاحب الاسم لابهامه نحو اياك وانت وقسم يتبين عن صاحب الاسم
الملحقة لاستغنائه عن بيانها كقولك ذاك وذلك وشبهه قال وامااحرفها في
اسما الاشاره فمتفق عليه واما في اياك فمختلف فيه قلنا وليس كما ذكر من الاتفاق بل
مختلف فيه ايضا فان قلت وما دليل كون الكاف والميم حرفي خطاب في نحو ارايتكم قلت
لانهما لو كانا مفعولا للزم جواز ارايتموكم لان الخطاب لجماعه فيجب كما في علمتموهم فاسمي
فلما امتنع على خلاف ذلك علم انهما حرفان فان قلت فهذا ايضا يلزمك مع قولك بحرفيتهما فيقول
ارايتموكم لانه خطاب جماعه قلت انه لما كانت الكاف والميم لمجرد الخطاب استغني عن الميم
والواو اما الميم فلانه لم يؤت بها الا للدلالة على الجماعه وقد حصلت الدلالة من دونها
واما الواو فلانها تبع للميم فحذفت بحذفها قوله على مذهب ابي الحسن قلنا يعني انه يجعلها

حرفين

حرفين ومن اصناف الحروف حروف الصلة انما سميت حروف الصلة لانها تزاد
للتوكيد ومن ثم سماها حروف الزياده وهي كما ذكر وينبغي ان تتبعها في التاج الا انه
ملحق بها سؤال وهو ان يقال تفتقر الى تبيين ما يزاد سماعا وقياسا وما الوجه
بزيادة بها احتج ويزيادة من والباء في الاستفهام والجواب
ونقيه الفضول حليه كما ذكر الا ان قوله في الفصل الخامس لتاكيده وعمومه يعني لتاكيد
النفي وعمومه لكن عموم النفي على جهتين احدهما عموم جنس المنفي وذلك نحو ما جاني من احد وثانيهما
ان يراد بزياده من غير هذا العموم في نحو هل جاك من رجل فلم يستفهم عن مجي جميع الرجال بل
عن واحد غير معين اللغة زيد بن بعي ما ازينك يصف
ومعنى مواقع النجوم وصدر رجز العجاج هم بانكه حتى ترى الصبح جشر
وهو يصف والخور الهلاك حرفا التفسير قلنا اي اعم من ان لوقوعها
بعد كل فعل فان قوله في الثاني الا بعد فعل في معنى القول قلنا لان
فان قلت فهل ياتي بعد نفس القول
قلت فيه خلاف فمنهم من جوزه وحمل عليه قوله تعالى ان اعبدوا الله مع انها بعد القول
ومنهم من منع ذلك وتاول الاية اللغة البيت تغزل في
ومن اصناف الحروف الحرفان المصدريتان قلنا زاد ان المفتوحة
المشدده والغالب ان الشيخ تركها لتكرر ذكرها في ما مضى فيها ذا ذكر حتمها بوجوب كون
صلتها جملة اسمية واما ما للفعلية بقول اعجبني ان زيدا قائم وان يقوم زيد وما
قام زيد وتقدير مصدريتها باعتبار الفعل الذي في خبرها فان لم يكن فعله قدر بالكون
كقولك اعجبني ان زيدا اخوك اي كونه اخوك هذا في المشدده المفتوحة واما ما وان المخففة
فان لم يكن لفعلها مصدر قدر بمعناه كقوله تعالى وان عسى ان يكون اي ودنو وقوع قرب اجلهم
وشرط ما المصدرية الا يعود اليها ضمير فان عاد اليها كانت موصولة او موصوفة
ويفهم ذلك في نحو اعجبني ما صنعت فان قدرت ضميرا في صنعت عايدا على ما فهي اسم بمعنى اعجبني
مصنوعك وهو الذي صنعت فيه لا الحركات نفسها وان لم تقدر ضميرا كانت حرفا وكان
المعنى انه اعجبك نفس الحركات لا ما تعلقت به كما في الاول فقد تردد كهذا مثال ما يحتمل
الامرين في ما من المتقدمة واما من الكل رفعه مثال له نحو اعجبني ما ستار بعد ان تقدم
ما يصلح ان يكون سارا فلك ان تقدرها هاهنا موصولة ومصدرية وقد لا يحتمل الا المصدرية

كما في قوله تعالى بما رحبت ويُسَرّ المرء ما ذهب الليالي **فصل** وبعض العرب يرفع
الفعل بعد ان تشبيها بما هو كما ذكر على شذوذه واشذ منه النصب بما تشبيها بان
وعليه حمل قوله عم كما تكونوا يولى عليكم فجاء تكونوا محذوف النون والوجه اثباتها **اللغه**
البيت الاول والثاني وقبله يا صاحبيّ فدت نفسي نفوسكما وحيثما كنتما
لاقيتما رشدا ان تحملا حاجة لي خف محملها وتصنعا نعمة عندي بها ويدا
ان تقرآن البيت **ومن اصناف الحرف حروف التحضيض** قلنا هذه الحروف
معناها الحض على الفعل ان وليها مضارع واللوم على تركه ان وليها ماض والفرق بينهما
واضح ولاجل اختصاص هذه المعاني بالفعل لم يجز ان يليها الاسم من دون تقدير فعل
وجاز مع تقديره كما ذكر الا ان الاسم اذا وقع بعدها مرفوعا جاز تقدير فعله متعديا
ولازما نحو هلا خيرا على تقدير هلا فعلت وهلا كان او تفعل ويكون **فصل** ولولا ولوما
معنى آخر يعني مخالفا للتحضيض **قوله** داخلتان على اسم مبتدا هذا مذهب البصريين
وعند الكوفيين انما بعدها فاعل **اللغه** البيت لجرير وصدره ... بني ... ويعني
حرف التقريب قد قلنا وقد يسمى حرف توكيد وحرف تحقيق وتوقع
وكل ذلك باعتبار معناه واما معنى التقريب فيه فلانك اذا قلت قد قام زيد كان دالا
على ان قيامه قريب من اخبارك به بخلاف قولك قام زيد فانه لا يفيد ذلك فعلم ان الذي افاده
هو قد ومن ثم اشترط في الماضي اذا وقع حالا ان يكون مع قد كما تقدم واما كونها للتوكيد
فلما ذكره سيبويه لانه جعلها في جواب مؤكد لان هل عنده بمعنى قد وجواب المؤكد يكون
توكيدا واما كونها للتوقع فلما ذكره الخليل من ان ذلك انما يقال لمن يتوقعه **قوله** وقد يكون
للتقليل اذا دخل على المضارع قلنا وللتحقيق ايضا كقوله قد يعلم الله وهو كثير كما في ربما
يود الذين كفروا وقد جعلها بعضهم للتقليل ايضا كما تقدم في رب **فصل** ويجوز الفصل
بينه وبين الفعل بالقسم قلنا لما كثر استعمال القسم اتسعوا فيه ففصلوا به بين جزئي
الجملة وهما ابلغ اتصالا من قد وفعلها فقالوا قام والله زيد واعلم ان القسم اذا
عرض في مثل ذلك لم يكن له جواب لفظي بل يكون ما عرض فيه هو جوابه في المعنى **قوله**
كونه حذف الفعل قلنا اجروها مجرى ما هي جوابه وهي لما ومن شرط حذفه حصول
القرينة الدالة عليه والا لم يجز **ومن اصناف الحرف حروف الاستقبال**
قلنا هي التي تخلص المضارع للاستقبال الذي هو احد مدلوليه ومنها ان الشرطية
بخلافه ذكره وكان الاولى ان يجعل حروف الشرط منها لكن استغنى بذكرها فيما سيأتي حيث

قال

قال الوالد ان معنى الشرطية تخلصه للاستقبال وان كان ماضيا **قوله** وقال الخليل
قلنا مراد الخليل بذلك تبيين ان سيفعل للاجابة في القسم الاثبات كالايجاب بلن في النفي وعكسهما
ليفعلن ولا يفعل **قوله** وفي سوف زيادة تنفيس فالحكمة لما زادوا على السين غيرها جعلوها
ادل من السين **قوله** لم يكن الا مستقبلا قلنا هذه مختصة بالمضارع واما اذا دخلت على الماضي
والمضارع مستقبلا بقي على معناه اعني المضي ولا يجوز اعجبني ان قام زيد غدا وان الشرطية
فانها تصير الماضي والمضارع مستقبلا والفرق بينهما ان المكسورة وضعت للشرط وهو في كل احواله
مستقبل فصوبت على نقل الماضي اذا دخلت عليه الى ما يلائم ما وضعت له بخلاف ان المصدرية
فلم توضع لما يستلزم الاستقبال بل ليسبك معها الفعل مصدرا فلم يوجب قلب الماضي وان
محضت الحال للاستقبال **قوله** جاء بالسين قلنا توفيرا لما تقتضيه عسى على ما من شأنه **فان قلت**
فلم لا يكون مجيء السين مع عسى هنا شائعا لافادته الغرض الذي من اجله جيء بان **قلت**
انما خصوا ان اما لكثرة استعمالها او لان معناها المصدر فيناسب من حيث تقديرها
فارب زيد الخروج ذكر معناه في **فصل** وهي مع فعلها قلنا اراد بذلك تبيين انها في معنى
المصدر كما ان ان المفتوحة المشددة مع جزئيها في حكم المصدر **اللغه** البيت الذي هو عسى
طيئ وقصته ويت ذي لمه يصف فيه
ومن اصناف الحرف حرفا الاستفهام قوله والهمزة اعم قلنا اما لانها
الاصل في الاستفهام وهل محمولة عليها كما يقوله سيبويه واما لانها اخف منها في اللفظ فتصرفوا
فيها لسهولتها **قوله** ازيد عندك ام عمرو يعني انها تعادل ام المتصلة ولا تعادلها هل
واما المنقطعة فيقع معهما جميعا بحسب قصده في ام من الاتصال والانقطاع في نحو ازيد عندك
ام عمرو **قوله** وازيدا ضربت يعني انه يقع منصوبا بتقدير ناصب ومرفوعا بتقدير رافع
يفسره ما بعده نحو ازيدا ضربت وازيد قام ولا يدخل هل الا على ضعف كما مر من قول الشيخ
هل زيد خرج وهذا مما يقوي قول سيبويه من انها بمعنى قد لانك لا تقول قد زيد خرج **قوله**
واتضرب زيدا وهو اخوك يعني ان الهمزة تقع للانكار بخلاف هل **فان قلت** بل قد جاءت
للانكار في قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان **قلت** ليست للانكار ها هنا بل
هي للتقرير اقرب **قوله** وتقول لمن قال مررت بزيد ابزيد يعني ان الفعل قد يحذف
مع الهمزة دون هل ثم تبين انها قد تقع بعدها ذكر من حروف العطف وهذه كلها خصائص
للهمزة **فصل** وعند سيبويه ان هل بمعنى قد قلنا الذي حمله على ذلك ورود الهمزة داخلة
عليها كما في البيت **اللغه** البيت **فصل** وتحذف الهمزة قلنا انما تحذف للضرورة

لا في سعة الكلام لانه جاز حذفها جاز تاخيرها ولم يجز تاخيرها فلم يجز حذفها وقد تقدم تعليل كون الاستفهام له صدر الكلام **ومن اصناف الحرف حرفا الشرط**

قوله فجعلا بان الاول شرطا والثاني جزاء قلنا ولم يؤثر هذا التاثير من الحروف الا اما واذما عند سيبويه **فان قلت** كيف تحقق الشرطية في لو مع كونها للمضي ومعنى الشرط ارتباط الاول بالثاني على طريق الشبهة **قلت** لما افادت امتناع الشيء لامتناع غيره تحققت فيها الشبهة لانه يكون امتناع هذا مسببا لامتناع هذا **نعم** قد يطلق النحويون القول بان معناها امتناع الشيء لامتناع غيره والظاهر انهم يعنون بالشيء الثاني وبالغير الاول لانهم يقولون معنى لولا امتناع الشيء لوجود غيره والممتنع في لولا الثاني بالاتفاق واعترضهم ابن الحاجب في ذلك بان قال ان انتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز حصوله بسبب غير هذا المنتفي بل انتفاء المسبب هو الدال على انتفاء السبب واوضح ذلك بقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا قال انما سيقت الآية للدلالة على انتفاء تعدد الآلهة بانتفاء الفساد فيدل امتناع الفساد على امتناع التعدد واذا ثبت ان معناه على ان الاول منتف فاستلزم نفي الثاني ثبت ان معناها انتفاء الاول لانتفاء الثاني لا ما قصده النحاة **قلت** وكل منهم مصيب فيما قصده فالنحويون مصيبون حيث قصدوا ان الاول هو المؤثر في الثاني وذلك واضح فانك اذا قلت لو فعلت فعلت فالمؤثر في انتفاء الثاني هو انتفاء الاول وهذا امر واضح وابن الحاجب مصيب حيث قصد ان انتفاء الثاني هو الدال على امتناع الاول فانك اذا قلت لو فعلت فعلت فالدال على انتفاء فعل مخاطبك هو انتفاء فعلك لو سيقت للدلالة كما في الآية فآل الكلام الى ان لفظ لو ان جيء به للاستدلال فانتفاء الثاني هو دليل نفي الاول وان سيق للتاثير فالعكس **فائدة** قد لا تفيد هذا المعنى بل ثبوت الثاني مطلقا وذلك كقوله صلى الله عليه وسلم نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى ما نفدت كلمات الله فالغرض الاخبار بامتناع المعصية من صهيب وامتناع النفاد لكلمات الله مطلقا لا معناها المذكور اذ يؤدي الى ان يكون خاف الله فعصاه ولكن لم يكن شجر الارض اقلاما فنفدت الكلمات وفساد ذلك واضح **فان قلت** فاين معنى الشرط فيها حينئذ ولم جيء بها **قلت** ذكر انه انما جيء بها لمجرد الربط بين الجملتين فقط ووجهه انك اذا قلت لصاحبك انك ولو لم تؤذني فانا اؤدبك لم تقصد التشبيه من اول الامر وانما اردت التنبيه على ان موجبك له حاصل على كل حال ولم يرتبط ذلك الا بلو ونظيره الجزاء في قولك لمن جاءك واكرمته انك ولو لم تجئني اكرمتك **قوله** وزعم الفراء قلنا الحجة نحو اطلبوا العلم ولو في الصين **فصل** ولا يعلو الفعلان **قوله** فجاز فيه الجزم والرفع قلنا اما الجزم فواضح

واما الرفع فلانها لما بطل عملها لفظا فيما يليها جعلت غير عاملة في الابعد ويؤكد ذلك نحو قولهم والله ان اتيتني لا اكرمتك ومنعهم من نحو والله ان تكرمني لا اكرمك وتحسينهم ان زيدا ضربته ضربته وتضعيفهم ان زيدا تضربه اضربه ما هو الا لما ذكرناه من كراهة اعمالها بعد الالغاء **فان قلت** فلم جازت هذه المسألة وامتنع والله ان تكرمني لا اكرمك **قلت** لان الماضي اذا وليها قويت على صرفه الى الاستقبال واذا بعد عنها ضعفت عن ذلك واما كون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا فقليل ويجب في الاول الجزم ولقلته منع منه الشيخ ظاهرا ووجه قلته ان الجزاء في المعنى بعد الشرط واذا جاء الشرط الذي هو اسبق في المعنى بصيغة المستقبل فالجزاء بذلك اجدر ويلحق بهذا فوائد **الاولى** ان العامل في الشرط والجزاء هو الحرف او ما تضمنه كاسما الشرطية وقيل عمل الحرف في الشرط وعملا جميعا في الجزاء او الحرف الاول لان الاداة الشرط هي التي تقتضيهما جميعا فوجب عملها فيهما جميعا لان الذي اوجب عمله في الاول اوجبه في الثاني ثم ما ذكرناه يقتضي عمل حرف في فعل وما ذكره الخصم يقتضي عمل فعل ولم يثبت عمل الفعل في الفعل لا مستقلا ولا مع غيره في غير هذا الموضع فقط فيثبت فيه ثم ليس الشرط باولى بالعمل في الجزاء من الجزاء بالعمل فيه ولا نسلم ان المقدم اولى لان تقدمه ليس لامر يتعلق بالعمل بل لان للشرط صدر الكلام ومن ثم امتنع تاخره ما لم يحصل مانع من تقدمه ولهذا وجب تقدم من في قولك من ضربت مع ان الفعل عامل فيه وكذلك هذا لا يقتضي تقدمه عمله في ما بعده **الثانية** ان اسماء الشروط الواقعة قبل الشرط المتقدمة نحو من يكرمني اكرمه مبتدأ مختلف في خبرها فقيل الجملة الشرطية وقيل الجزائية وقيل الخبر لها فالح والصحيح الاول وكون الخبر الجزاء باطل بدخول الفاء عليه في نحو من يكرمني فانا اكرمه والفاء لا تدخل على خبر المبتدأ **فان قلت** فاجعل دخولها في الخبر هنا كدخولها فيه في نحو الذي يأتيني فله درهم **قلت** انما جاز دخولها هناك تشبيها للخبر بما ليس بخبر وهو الشرط فلو ذهبت تدخلها هنا تشبيها بدخولها في خبر الذي ادى الى الدور والثاني انه يؤدي الى جعل الجملتين جملة واحدة كما في قولك زيد قام ابوه ونحن نقطع بانهما جملتان ربط بينهما الشرط مع تباعد الجملتين لما ثبت ان اسم الشرط اسم باشر جملة لمعنى ليست صلة له فوجب ان يكون ما بعده الخبر وشبهة الخصم ما التمحه من كون المتكلم قاصدا الى الاخبار بانه يكرم من اكرمه وقد ثبت ان الخبر محط الفائدة وليس يستقيم لما مر ولان في الشرط ضميرا يعود على الاسم المبهم بخلاف الجزاء لجعلها فيه ضميره حينئذ اولى من غيره واما من قال لا خبر له فهو خارج عن القياس والاستعمال **وشبهته** ما رأى من نحو اقائم الزيدان فان المبتدأ لا خبر له لكن ذلك ليس بوزان لمسألتنا لان حذف الخبر في اقائم الزيدان صحيح لكون اسم الفاعل بمعنى الفعل كانه قيل ايقوم الزيدان بخلاف قولك من يكرمني فاني حاكم عليه بالاكرام فلا بد ان يكون

متعلقا له ومبتدا هو خبره **قلت** والصحيح في المسئلة ما اخترناه في باب المجزوم
الثالثة والصحيح في المسئلة ما اخترناه ان المبرد يجعل رفع الجزا اذا كان الشرط
ماضيا شاذا كالفقه مع كون الشرط مضارعا في نحو انك ان يصرع اخوك تصرع وتدبر القافيه
تقديره فانت تصرع وهو بنا على مذهبه وهو وغيره في من يفعل الحسنات الله يشكرها
اغنى حذف الفا واعلم ان قول الشيخ ففيه الجزم والرفع اما الجزم فواضح واما الرفع ففيه خلاف
بين المبرد وسيبويه اعني في قوله يقول لا غايب [illegible] انك ان يصرع اخوك تصرع فالمبرد يقول
ان الفا فيه محذوفه وسيبويه يقول هو على التقديم كانه قال اكرمك ان اكرمتني
اللغه زهير يمدح وحرم بكسر الرا وفتحها بمعنى الحرام يقال الحرم ما في الحرم
حرما بفتح الرا **فصل** وان كان الجزا ذكر في هذا مواقع الفا وقد حصرها في مقدمته حيث
واذا كان الجزا ماضيا بغير قد لفظا او معنى لم تجز الفا ولو قال متصرفا كان اولى لانها تجب مع
غير المتصرف كقوله تعالى وان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وانما لم تجز الفا في الماضي
المذكور لانها حينيذ تلتبس بالعاطفه فينتظر الجواب ووجبت مع غير المتصرف لعدم الربط بينه وبين
الشرط والا كان اجنبيا ثم قال وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان وتعليل
ذلك مستوفى في شرحها ثم قال والا فالفا يعني وما عدا هذين وجبت الفا معه وهذه التي عددها
الشيخ ما عداهما وانما وجبت اما مع الامر والنهي وما اشبههما من الانشاءات فلان الجزا فيه
خبرية معلقه بالشرط واذا كان جمله انشائيه كانت في الظاهر غير صالحه فجي بالفا للايذان
بانها مؤوله بما يصح ان يكون جزا وتاويلها ان معنى قولك ان يكرمني فاكرم عمرا اي ان يكرمني فهو سبب
لطلبي اكرام عمرو فكان الفا مؤذنه بالقصد الى هذا التاويل واما الماضي الصحيح فنحو زيدا لدى معه
قد لفظا او تقديرا وانما وجبت معه لانه من حيث الجزا للاستقبال وقد تحقق وقوعه فيما
مضى فجي بالفا ايذانا بتاويله بما يثبته للاستقبال وهو ان التقدير ان تكرمني اليوم فبسبب
اكرامي لك امس واما مع المبتدا والخبر فلان الجزا اصله الفعليه فجي بالفا ايذانا بالتاويل
وهو ان الجزا ما اشتملت عليه من المشتق وان لم يشتمل على مشتق نحو ان اكرمتني فانت اخي فالتاويل
فهو سبب اخباري بانك اخي **قوله** وتقام اذا مقام الفا قلنا يعني حيث الجواب مبتدا وخبر
لانها فجائيه والفجائيه لازمه للجمله الاسميه فنحو ان تكرمني اذا زيد يكرمك فيمتنع
ان تكرمني اذا انا اكرم زيدا وانما خصت الفجائيه بالاسميه فرقا بينها وبين الشرطيه ولم تدخل
على المفرد لانه وضعها للمفاجاه امر محكوم عليه بامر ومن ثم ايضا اختصت بالجمل الخبريه لا
الانشائيه **فايده** من جمله ما تجب الفا معه ما تمحض للاستقبال بحرف تنفيس وتمحض للنفي
له او نفيا كما ومع الافعال الغير المتصرفه ووجه وجوبها مع هذه اما مع المتمحض للاستقبال

بالتنفيس

بالتنفيس والنفي فلانهم كرهوا ان يجمعوا بين حرفي الاستقبال كما كرهوه في الشرط فلم يقولوا
ان سوف يقم اذ هم قد اتوا بالفا القاطعه لان عن دلالة الاستقبال فيما بعدها ليصح الاتيان
بما يدل عليه بعدها فوجب دخولها في نحو ان تكرمني فسوف اكرمك وفلن اكرمك واما وجوبها
مع ما هو لنفي الحال فلما فيها حرف الاستقبال واذا كرهوا الجمع بين حرفين متفقين فاولى كراهه
الجمع بين متنافيين واما مع الافعال الغير المتصرفه فلوجوه احدها انها اشبهت الحروف بعدم التصرف
فاجريت مجراها في وجوب الفا الثاني ان الماضي من الافعال انما يقع في الشرط عوضا من المستقبل وهذه
لا مستقبل لها يصح وقوعها جزا **فايده** ان قلت لم اوجبوا الفا مع لن ولم يوجبوها مع لا مع
كونهما للنفي المستقبل **قلت** ان لا اذا دخلها حرف الاستقبال لخرجت عن دلالة الاستقبال الذي
انك تقول ان زيد لا يقوم ولو كانت للاستقبال لم يستقم كما مر **فان قلت** فيلزم مثله ان الامرين
مع ما كما في لا **قلت** انما يلزم لو صارت لا لنفي الحال فاما ولم تصر لنفي الحال لكن لم تدل على الاستقبال
لحصوله بغيرها فلا يلزم ذلك **فان قلت** هم يعللون امتناع الفا مع الماضي بغير قد انه صالح
للجواب من دونها فيلزمهم ان يمنعوها مع المضارع المثبت لصلاحه من دونها **قلت** مسلم
ان ذلك قياسه ولذلك كان الاكثر على ذلك ولكنها لما امكن تقدير المبتدا محذوفا صح دخول الفا على هذا
التاويل **فان قلت** فلم لم تقدره ذلك في الماضي **قلت** انه اذا قدر المبتدا صار الماضي خبرا عنه
فيقدر المضي المحقق لانقطاعه عن الشرط اذ يصير نحو زيد قام فيحتمل معنى الجزا اذ يصيرها ماضيا من جهة
مستقبلا من جهة **فان قلت** فيلزمك ان تمنع ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لذلك **قلت**
انه انما صح هنا لان الماضي الصريح لان المضي هنا كالمقصود في نفسه ولم يقصد سواه والجزا ثابت على التاويل
المتقدم واما هنا فلم يقصد من حيث المعنى الا الاستقبال والفعل غير صالح له لا بنفسه ولا بالشرط
فثبت انه لا يلزم من جواز دخول الفا في المضارع جوازها في الماضي **فايده** اذا ثبت امتناعها في الماضي
امتنعت من نحو ان تكرمني لم اكرمك لانه كالماضي سوا **فصل** ولا تستعمل ان الا في المعاني المحتمله فهو
كذلك الا ان نظيرها الا سيما متى في بعضها لذا فانها تستعمل في المقطوع به وكثيرا ما تستعمل في المشكوك
بخلاف متى وان فانهما لا تستعملان في غير المشكوك فلا تقول متى مات فلان كان كذا بل متى دخلت الدار فانت
طالق ونحوه وتجي مع زياده ما قلنا والاحسن حينئذ ان يكون فعلها مستقبلا موكدا بالنون كقوله تعالى
فاما نذهبن بك كما قال الشيخ وكثرت في مثل اما تفعلن **اللغه** البيت وعجزه اضاعه شيرى في
البلاد وافرغه ومعناه **فصل** في الشرط قوله لا سيما قلنا العله ان الامر
والانشائيه لها صدر الكلام فلم يجز هذا الحكم فيها كلها الا في الامر والنهي فانهم جوزوا تقديم معمولها
عليهما فقالوا زيدا اضرب وزيدا لا تضرب كانهما لكثرتهما جعلوا لهما ما لم يجعلوا لغيرهما وايضا لان
الامر بغير اللام مجرد عن الحرف الدال على الانشا فجاز فيه وحمل النهي عليه لانه اخوه **فان قلت** فقد جاز

ذلك مع وجود الا له في نحو زيدًا ليضرب عمرو قلنا هنا دليل بادر ثم هو محمول على زيد اضرب لانه
مثله في المعنى واما حكم الجملة لقلته **قوله** ليس ما تقدم فيه جزا مقدما هنا جواب عن سوال
مقدر تقديره لا يطرد قولكم ان شيئا مما في حيزه لا يتقدم عليه مع وروده ما ذكر فاجاب بانه ليس
جوابا له فيكون مما في حيزه وهذا هو مذهب بعضهم وبعضهم حكم بانه الجزا واحتج بانه لو لم يكن
هو الجزا وكان اخبارا مستقلا لوجب اذا قيل انت طالق ان دخلت الدار ان تطلق وان لم تدخل
وهو لا يطلق بالاجماع ثبت انه متعلق بالشرط اذ لا معنى للجزا الا انه متعلق بالشرط قلنا وهذا
حينئذ بحث المعنى لكن الاحكام اللفظية التي تجري عليها متعقبة مما يشهد بانه غير الجزا وتلك الاحكام
،،،، منها انه لو كان الجزا لكان دخول الفا عليه واجبا لانه اذا تاخر وجب دخولها مع انه
قد تقدم ما يشعر بانه الجزا وهو الشرط وبالاولى يصح عدم تقدم ما يدل على ذلك ومنها كان يجب جزمه
اذا كان مما يقبله فوجوب الرفع دليل انه ليس الجزا ومنها انه يلزمه تجويز زيدًا ان يضربني اضرب
لانه لا مانع منه الا وجوب تصدر الشرط فاذا جاز تقدم عامله عليه جاز تقدمه وهو لا معمول
به ومنها انه يجوز زيد اضرب ان يقم ولا يجوز ان يقم عمرو زيدًا اضرب فلو كان المتقدم هو الجزا
جاز في هذه ما جاز فيه ومنها انه لا يجوز اضرب غلامه ان تضرب زيدًا فلو كان هو الجزا لجاز اذ
التقدير ان تضرب زيدًا واضرب غلامه فهو في النية موخر فهذه كلها يدل على انه ليس بالجزا
وما ذكروه من المعنى لا ينافي تقدير الجواب لانا نزعم انه متعلق بالشرط وليس بجواب له اما انه
متعلق فلانه يصح ان يشرع المتكلم بانت طالق قاطعا للنظر عن الشرط ثم يخطر له قبل ان
يتممه ان يعلقه بشرط فعلقه ولا يصح ان يجعله بعد التعليق جوابا مع شروعه فيه غير
مريد تعليقه كما لا يجوز ان تقول زيد ما لتصنع غير ناظر الى ما يصلح بعده فان نظرت اليه جاز نحو
زيدًا ضربت يوضح ذلك ان الشرط والجزا في حكم الجملة الواحدة فالجزا كاحد جزئي الجملة فلا يصح جعله
جزا بعد ان شرع فيه غير جزا لانه يصير بمثابة لفظ مفرد جعل جزا من الجملة بعد ان لم يكن
جزا لها ومثله لكم ممتنع الا ترى انك لو قلت قام فاضل للاخبار عن زيد وقلت قام زيد لم يجز
ان يجعله بعد ذلك غير ممتنع خبرًا ولا خبرا عن غير زيد **فان قلت** بل اذا بدا لي جعله خبرا عن
عمرو ولا يفهم المخاطب الا الاخبار عن عمرو فهلا جاز في هذه مثله **قلت** ان مخاطبك
لو فهم منك انك حكمت به على عمرو بعد ان لم تحكم عليه غلطك لكنه لما لم يسمع ما تخاله
المخبر عن عمرو وظهر الفرق بينهما **فايده** اتفق المختلفون في هذا على امتناع زيدًا ان تضرب اضرب
لان القايل بانه المتقدم هو الجزا لا يجيز تقدم شي مما في حيز جملة الشرط **قوله** كثير في القران
والشعر منه قوله تعالى ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية وقوله تعالى لو ان لي بكم قوة
فصل ولا بد من ان يليهما الفعل قلنا يعني ان ولو قلنا لان معناهما الشرط وذلك لا يعقل

الا بالفعل

الا بالفعل فالتزموه لفظا او تقديرا **قوله** لو انتم تملكون قال ح ولو قيل ان هذا الضمير
تاكيد للضمير المحذوف مع يملكون المحذوف ولم يكن بعيدا **قوله** وجب في ان الى اخره لو قال ان
يكون خبرها فعلا اذا امكن لانه اذا لم يمكن الا الاسم جاز باتفاق كقوله تعالى ولو ان ما في
الارض من شجرة اقلام فالخبر اقلام ومثله نحو لو ان زيدا اخوك وليس امتناع الاسم هنا كامتناعه
في نحو لو زيد ذاهب لان امتناع ذلك لا مر كما تقدم وامتناع هذا امر استحساني لفظي هو كونه
يكون في الصورة كالعوض من المحذوف كما في نحو ان امرؤ هلك وهو هلك وقد استوفيناه
في الشرح **قوله** ولو قلت لو ان زيدا حاضري لاكرمته لم يجز قلنا لانه لا فعل يفسر المقدر
فان قلت فلم لا يفسره اسم الفاعل قلت لان الاسم لا يدل على الفعل **فايده** وقد
جاء خبر ان الواقعة بعد لو اسما في قول زهير وا انها لو انها صدقت موعودها ولو ان
النصح مقبول **فصل** وقد يجي لو في معنى التمني قال ح وهذه ايضا تلزم الفعل لانها كالشرط
في اقتضاء الفعل ولا يجوز ان يقال لو زيد يكون مبتدا على تاويل جعله فاعلا لفعل مقدر وانما مثل
في التمني بلو تاتيني لينفي وهم من توهم انها في قوله تعالى ودوا لو تدهن مصدرية كانه قال ودوا ادهانكم
وقد يعدم ذلك **فان قلت** ولم تلزم الفعل ولم تلزمه ليت **قلت** لان فيها مع التمني معنى
المجازاة بدليل دخول الفا في جوابها في قوله تعالى لو ان لي كرة فاكون الا به **فصل** واما فيها
معنى الشرط قلنا هي في التاج مفصلة احسن التفصيل فخذها منه **فصل** واذن جواب وجزا
قلنا لم يعن انها جواب متكلم على التحقيق بل قد تكون جوابا له كما ذكر الشيخ وقد تكون جوابا لتقديره
كقولك ان تاتني اذن اكرمك واشباهه لانه في تقدير جواب متكلم سال ماذا يرتبط بالاتيان
فاجابه بارتباط الاكرام به واما معنى الجزا فصحيح كما ادعاه الزجاج ثم ذكر ان لها ثلثة
احوال حالة تعمل فيها مطلقا وذلك حيث تجتمع القيود التي ذكر وحالة تلغى فيها مطلقا وذلك
حيث تفقد القيود او بعضها وحالة يجوز فيها الامران وذلك حيث تجتمع ويكون معها الواو
او الفا لا لتشريك مفرد وانما عملت مع تلك القيود للوجه الذي عملت له جملة احوالها النواصب
وانما الغيت مع غير المستقبل فبنا على احوالها واما مع اعتمادها بما بعدها على ما قبلها فلانه
لما كانت الجملة قبلها مستقلة ولم يدخل الا لمعنى في الحرف لفظها من دون تغيير معنى
الجملة ولا لفظها جي بها وبقيت الجملة على حالها ولذلك شبهت بظننت اذا توسطت او تاخرت
فلا يصح قولك زيد اذن اكرمه وان الجملة لم تبن على معناها الاول فتغيرت اعرابها والاعتماد
يكون باحد الثلثة التي ذكر واما حال الامرين مع الواو والفا فلاخذها من كل طرف شبها
قوله وفي قوله ان تاتني اتك واذن اكرمك ثلثة اوجه قلنا الجزم عطف على الجزا مع الغا
اذن والرفع والنصب على ما مر بعد الواو والفا ومن اصناف الحروف **حرف التعليل**

قلنا وقع في بعض النسخ حرف التعديل بالدال والظاهر ان التعليل ومعنى التعديل ايضا مستقيم فيها لان تعديل التي اجراؤها على ما سمع واذا كان كي سؤالا عن العلة وفي العلة تقويه الحكم فهي سؤال عن تعديل الحكم وهو اجراؤه على ما سمع **قوله** واختلف في اعرابها قلنا كلام البصريين مبني على انها حرف جر وكلام الكوفيين على انها من نواصب الفعل والفعل محذوف وهي مفعول له **قوله** وما ارى هذا القول بعيدا عن الصواب قال الشارح تقريبه من الصواب يقف على ثبوت امرين ولم يثبتا احدهما تقدير فعل مقدم يكون الاستفهام مفعولا له لانهم يقدرونه بكي يفعل ما ذا ولم يثبت مثل ذلك في لغة العرب **قلت** وهذا مردود على الشارح فانه يجوز كون الاستفهام مفعولا لفعل بعده واكثر ما يحمل به ما يحمل بالتاخير ثم ان من عبارات النحويين في مثل هذا الموضع لو جاز الحذف وجاز التاخير وقد تقدم طرف منه فبطل الاعتراض بهذا الوجه الوجه الثاني مما احتج به ان تثبت ماضيه خذ وفعله ولم يثبت وهذا الاعتراض ضعيف ايضا لانه اذا ثبت ان كي للتعليل والتعليل كالاستفهام في اقتضاء الفعل فله جزم صدر الفعل حيث يلي الاسم كما في الاستفهام والشرط فبطل اعتراضاه وصح قول الشيخ واما جملة ما يرد به البصريون على الكوفيين ان ما اذا كانت استفهامية غير متصلة بكي لم يجز حذف الفها ولا الابدال منها وهو مع كي مبدله فوجب كونها جارة والجواب ~~انا لا نسلم انه لم يجز حذف الفها ولا الابدال منها وهي مع كي~~ ثبت القلب الا مع الجر بل قد يثبت من دونه ومنه حديث ابي ذؤيب الذي هو قدمت الحديث والفصل الثاني قد تقدم معناه مفصلا **ومن اصناف الحروف حرف الردع** هو كلا ذكر الا ان شرطه ان يتقدم ما يرد بها في غرض المتكلم سواء كان من قول غير المتكلم بها او من قوله لكن على سبيل الحكاية او الانكار فمثال الاول قولك لمن قال انا اهين العالم كلا ومثال الثاني قوله تعالى قال اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا ومثال الثالث قوله تعالى كلا بعد قوله يقول الانسان يومئذ اين المفر وقد يكون بمعنى حقا وعليه يحمل اكثر المواضع في القران **ومن اصناف الحروف اللامات قوله** لام التعريف قلنا تهذيبها ان الاول هي تستعمل على وجهين احدهما ان يراد به الاستغراق لا تعريفها كان منكرا باعتبار حقيقة وهو على وجهين احدهما ان يراد بها كلية ذلك المعنى فيلزم منه شمول جنسه كقولك الرجل خير من المراة والثالث ان يراد بها الحقيقة باعتبار قيامها بواحد كقولك ادخل السوق غير مريد سوقا بعينه ولا جنسها بل تثبت ~~عهدية~~ بمعنى اللام الحقيقة المعروفة ماهية السوق في الذهن ولهذا المعنى قال النحويون ان مثل ذلك اعني تعريف السوق قد يجري مجرى النكرة وحملوا عليه قول الشاعر ع

ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني ع فجعل يسبني صفة للئيم لكونه لم يقصد لئيما بعينه فجرى مجرى النكرة لما كان باعتبار الوجود مثله وفي المعنى معرفة محضة كما مر

[illegible]

وتوجيهه ان تعريفه كتعريف اسامة **قوله** وهذه اللام قلنا الخلاف كما ذكر وحجة سيبويه ان الهمزة همزة وصل توجب الحكم بان الحرف هو اللام فبنا على ما تلحقه همزة الوصل في نحو اسم واضرب واحتج الخليل بانها نظيرة حروف المعاني وحروف المعاني لا يثبت منها على حرف واحد واذا لزم ان تكون قطعية اجاب بانها كذلك لكنها كثرت فخففت ونقضه سيبويه بانها لو كانت قطعية لم تؤثر الكثرة في خفضها كما لم تؤثر في همزة ام ولكان تحقيقها لو جاز على الوجه الموجود من تخفيف الهمزة لدلالة الطرح ولما جاز ذلك علم انها غير اصلية **اللغة** التي لم ترد تصف وصدره دار الخليلي وديعاتبني ع

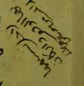
ولام جواب القسم قال الشارح هي اللام المفتوحة التي تدخل على الجملة المثبتة اسمية او فعلية لتدل على ان ما بعدها هو المقسم عليه **قوله** والاكثر ان يدخل عليه مع قد قلنا لانه فعل مؤكد في المعنى فوجب ان يدخل عليه ما يخصه اذا اكد ولذلك وجبت نون التاكيد ايضا مع المضارع ويوضحه انهم ياتون مع الجملة الاسمية بما يخصه اذا اكدت كقوله والله ان زيدا لمنطلق فاتوا بان ويكون معها اللام في الاكثر ولو امكن تقديم اللام عليها كان القياس لكن تعذر من حيث لزوم ان لصدر الكلام واللام وان كانت كذلك فان اوفى منها لفظا ومعنى عملها فحسنت لتقدم وانما لم تليها لئلا يفصل اعني لام جواب القسم كراهة الجمع بين حرفين لمعنى واحد **والموطئة** قال الشارح هي اللام التي تدخل على الشرط بعد تقدم القسم لفظا او تقديرا لتؤذن بان الجواب له لا للشرط فهذا معنى توطئتها ولئن ثبت وما يليها جواب القسم وانما الجواب ما بعد الشرط مثاله ما ذكر ولو وضعت مكان اللام الفاء او قلت فاني اكرمك او نحو ذلك مما يجاب الشرط به لم يجز وقد تقدم تعليل ذلك **فائدة** وقد جعل الجواب للشرط في كلام المتاخرين والشعراء والمصنفين كثيرا وكله خطا لا يوجد في القران مع كثرة ذلك فيه ولا في كلام فصيح **ولام** جواب لو هو كما ذكر الا ان حذف الجواب لا يجوز الا لقرينة **اللغة** البيت ومعناه يعجزه باجرامه من قلة النيوق فهو يهوي ع

ولام الامر هي المطلوب بها الفعل **قوله** وهي مكسورة قلنا لانها في اختصاصها بالفعل المجزوم كلام الجر في اختصاصها بالمجرور فكما ان تلك يجب كسرها مع الظاهر كذلك يجب كسر هذه لانه لا مضمر من الافعال **قوله** ويجوز تسكينها قلنا لو اراد ثم كان احسن وانما تسكن مع هذه الثلاثة لانها لما اتصلت بها معنى وخطا وهي على حرف واحد صارت كالجزء منها فشبه قولك فليضرب بقولك كتف ثم حملت الواو وثم عليها لانها باب واحد وان نقصت الواو بضعف الاتصال من حيث انها لا تكتب معها متصلة وثم نقصت عن الجميع بانها كلمة مستقلة تحمل الواو عليها لا الواو والفاء **قوله** وقد جاء حذفها قلنا نظيره في الشذوذ حذف حرف الجر مع بقاء الجر **فائدة** الافصح مع حذف اللام رفع الفعل وان كان المقصود به الطلب فانه يصح ان تقول تضرب زيدا برفع تضرب وان كان قصدك طلب الضرب واذا صح طلب الفعل بصيغة الماضي نحو غفر الله له فمع المضارع احرى لفظا ومعنى ومنه

قوله تعالى يؤمنون بالله ورسوله على انه للطلب بدليل قوله بعد ذلك يغفر لكم مجزوما فلولا
انه طلب لم يجزم الجزاء اذ لا وجه سواه وما ذكره من غيره غير مستقيم اللغة الستحسانى
نصح بما صلى ... الهلاك ولام الابتداء قال هي اللام التي تدخل على المبتدأ لتوكيد ن
بانه المحكوم عليه قوله ليحكم بينهم في تمثيل دخولها على الفعل المضارع غير مستقيم لانها
لام التاكيد اخرت لاجل ان فان زعم زاعم انه يأتي بذلك انها قد تلي الفعل فليذكر كل ما
يصح دخولها عليه من حرف وغيره نحو ان زيدا لفي الدار ولطعامك آكل فكان الاجود التمثيل
بقوله قسم على قراءة ابن كثير قوله ولا يجيزه الكوفيون قلنا ذلك بناء على قولهم بان اللام
تخلص المضارع للحال ولا يجوز حينئذ جمعها لسوف اذ يؤدي الى التناقض والبصريون لا
يعتبرون ذلك فيجوزونه وفي قوله عندنا تسامح لانه فيما من احتاز مذهب الكوفيين فما يحتج
به البصريون لسوف اخرج حيا ولعل الكوفيين يأولونه ويقولون التقدير لانا سوف اخرج
واللام الفارقة قلنا يعني بين ان النافية والمخففة وذلك انها لو سقطت في الاية
يفهم النفي ومثلها ان زيد لقائم في فهم النفي لولا اللام وقد زعم بعضهم انها مع اللام النافية ايضا
وان اللام بمعنى الا بمعنى ان زيد لقائم ما زيد الا قائم ولم يخالف النحاة الا في التقدير وفي افادتها
معنى الحصر وعلى الوجهين حملت الاية التي اوردها ومن اصناف الحروف تاء التانيث
قلنا دخولها لتدل على ان من اسند اليه الفعل مؤنث فاعله او مفعوله نحو ضربت وضربت هند
الا ان الشيخ جرى على اصله من ان اسم ما لم يسم فاعله فاعل قوله وحقها السكون قلنا
لان اصل البناء عليه وانما تحركت في لحوقها الاسم لشدة اتصالها به حتى صارت كالجزء منه لهمزة
نحو او هو معرب فتحمل الاعراب عليها بخلاف الفعل الماضي فهو مبني فلا وجه لتحريكها قوله ولتحريكها
في رمتا قلنا لان الالف التي هي لام الكلمة حذفت لملاقاتها الساكن وهو التاء ولا يلزم من تحرك التاء
ان ترد الالف والموجب لحذفها وهو عدم التقاء ساكنين لان حركة التاء عارضة واصلها
السكون والحركة العارضة في مثل ذلك لا يعتد بها بدليل وجوب حذف الواو في نحو لم يكن الذين كفروا
فلم يعتد بتحريك النون لعروضها واما من قال رماتا فلما رأى من شدة اتصال هذه الضمائر
بما لحقته نزل حركة التاء معه منزلة الاصلية لانه كالاصلي فهلا زعمه له الا ترى انك تقول
في امر المفرد من معتل العين قل بحذف العين للساكنين وتقول في المثنى قولا لكون الضمير
كالجزء من الكلمة لم يعتد بالحركة التي قبله وقيل للمثنى قولا بالحذف ايضا فهذا توجيه هذه
اللغة ويوضح ذلك ان صاحبها لا يقول للمفرد رمات المراة مع التحريك لما فقدت هذه العلة
فائدة ولحوق التاء في الاسماء المشتقة يكون فيما سماه الا في مفردات التمر والشجر
وفي غير المشتقة سماعا فاحفظ ذلك ومن اصناف الحروف التنوين خذ ما ذكرناه

وهو على اضرب كما ذكر الشيخ فالذي للتمكن هو ما الحق معربا لم يشبه الفعل لما لاجله يمنع الصرف
وتنوين التنكير ما دل على ان ما لحقه نكرة كصه ومه وليس التنوين في نحو رجل تنوين تنكير وان كان
نكرة والا وجب عند مصيره علما ان يزول كما في صه ومه ذكره ح وهو غاية الضعف لانه يلتزم
المخالف ذلك ويقول نصير تنوينه بعد لمجرد التمكن ولم يرد في الالزام انه سقى بعد العلم
غير منون فكان الاولى ان يعلل بانه لا يحتاج الى تنوين التنكير في ذلك لحصول التنكير من دونه مع انه
اسم معرب فوجب كون تنوينه للتمكن فان قلت ان زواله عند دخول اللام دليل كونه
للتنكير فلو كان للتمكن لم يزل الا ترى ان تنوين التمكن يجامع العلم قلت ان زواله
مع اللام ليس للتنكير ولو دخلت اللام زال اتفاقا واما تنوين العوض فهو ما الحق مضافا عند
حذف المضاف اليه ومعنى قولهم ولات اوان ليست الساعة اوان ما فعلت والنائب مناب حرف
الاطلاق فهو تنوين الترنم وهو ما جعل مكان حرف المد واللين في القوافي المطلقة والغالي كل تنوين
لحق قافية مقيدة لترنم وهو قليل واهمل الشيخ تنوين المقابلة لانه ليس من مذهبه والاولى
ان يذكر مستقلة كفعل جار الله لانه لا يدخل في التمكن والا لزم الا تنون مسلمات علما وهو منون
على الصحيح اذ لم يذهب الى حذفه فيه ذو تحقيق واما كونه لا يدخل مع اخواته البقية فجلي وبقيته
الفضول جلية الا ان حذفه تشبيه له بحرف المد كما يشبه به في غير موضع قوله ولا ذاكر الله
الا قليلا في ذاكر الجر والنصب فالجر بالعطف على مستعتب وجعل لا زائدة كما في ولا الضالين والنصب
على ان لا بمعنى غير واعطي ما بعدها اعرابها لما تعذر عليها وهو من تمثلها في ولكحاني رجل لا عالم
ولا جاهل ومنه قوله تعالى لا بارد ولا كريم اللغة جزء من خاطب ونونه يصف
والبيت الثالث يصف ومن اصناف الحروف النون
المؤكدة قال خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الالف تختص بالفعل المستقبل
الى الجزء ما ذكر وقوله مع غير الالف لان المشددة مع الالف مكسورة تشبيها بنون التثنية لمجيئها بعد
الالف قوله تقول اضربن قلنا واصله اضربون حذفت الواو لملاقاتها الساكن وهي النون
المدغمة او الخفيفة ومثله اضربن بالكسر واما اضربن بالفتح للباء للمذكر فلملاقاتها الساكن
ولم يكسر لئلا تلتبس بالمؤنثة واما اضربنا فتجيء بالالف للفصل بين النونات قوله اضربان
واضربنان قلنا لانك لو قلته كنت اما جامعا بين ساكنين وليس من كلام الفصحاء او تحرك النون
اخرجتها عن وضعها وان حذفت الالف التبس المثنى بالمفرد وجمعت بين النونات في المؤنث فلم يجز
الاتيان بها وجاز الاتيان بالمشددة لاغتفارهم اجتماع الساكنين حيث يكون اولهما اللين مشددة
قلت انما منعوه لعدم الحاجة حرف مد وليس وثانيهما مدغما كدابة وشابة فان قلت
فيلزم ان تقول اضربون للجماعة حيث يكون النون مشددة قلت انما منعوه لعدم الحاجة اليه

لذا له الضمه على الجمع والواو ثقيله **فصل** ولا يؤكد بها الا الفعل المستقبل قلنا اما اشتراط
الاستقبال فلانها موضوعه لتاكيد الطلبيات وشبهها ومن لازم الطلب الاستقبال اذ
لا يطلب ماضيا وانما خصوها بالطلب لانك في الاغلب انما تطلب ما تريده فاستحق لذلك ان يؤكد
بخلاف الخبر والطلب هو ما ذكر عنك ان القسم ليس بلازم الطلب اذ قد تقسم على ما تعلمه ولست
بطالب له كوالله ليعاقبن الكافر واما لزومه وانه لم يكن طلبا فحملا على مواضع الطلب اذ بابه
واحد واما لانه فعل استعمل على ما يقتضي توكيده من المعنى فاجري مجرى الطلب وهذا معنى
تعليل الشيخ لدخولها في نحو اما تذهبن وان ما لما اشبهت لام القسم حسن توكيد الفعل معها
تشبيها بالجمله القسميه **قوله** تشبيها للجزا بالنهي قلنا هذا التعليل غير واضح وان كان
المعلل ثابتا فالاولى ان يقال تشبيها بما فيه الذي معه مالا نهما باب واحد **قوله** وكثرما
تقولن ذاك ان قلت وبما اشبه هذا النهي **قلت** لما كان تكثير الحمل على خلاف التعليل
والعلل كالنهي لتضمنه نفي الكثره **اللغه** عمرو بن هند يصف خاله تعني
قوله في الثالث وله تحرك كحركه السوس قلنا كانهم ارادوا ان يجعلوا لما تدخل على الاسم مزيه **قوله**
اي لا تهينن قلنا ولولا ذلك لقال لا تهن بحذف الياء **اللغه** الست تخاطب تخاطب
وقبله كم بجود مقرف نال الغنى وغني بخله قد وضعه **ومن اصناف الحروف هاء السكت**
قال الشيخ هاء السكت هي هاء ساكنه تلحق في الوقف لبيان الحركه او حرف المد ووزانها في التوصل الى بقاء الحركه
في الوقف وزان همزه الوصل في التوصل بها الى الابتداء بالساكن واذا وصلت حذفتها كما تحذف الف الوصل
في الوصل لفقدان ما جي بها لاجله **قوله** متحرك قلنا هذا الاطلاق غير جيد فان نحو قتل وضرب ويا زيد
كذلك ولا يجوز الوقف عليها بالهاء فالاولى ان تقول وكل حركه ليست باعرابيه ولا مشبهه بالحركه الاعرابيه **قوله** في الثاني
وتحريكها لحن قلنا لان البناء على السكون هو الاصل ولا موجب للعدول عنه ومن ثم حكم بخروج ما في اصلاح
ابن السكيت عن القياس والاستعمال الا انه حكم بانه لحن يناقض قوله في الكشاف في قوله تعالى ويتقه بسكون
القاف وكسر الهاء انها هاء السكت كسرت لالتقاء الساكنين لانه لا لحن في القراءات السبع والا فعلى
انه في الايه تبع قول ابي علي من دون رويه وتامل لان ابا علي قد خطي في ذلك وصح ان الهاء هاء الضمير
لا هاء السكت وتسكينها الضمير جائز كما في قوله تعالى يؤده اليك فتسكين لها **قوله** انه اجرى
الوصل مجرى الوقف يعني انها ثابته في الوصل الا **اللغه** الرجز الاول والثاني



وعجز الاول اذا اتى قرينه بما شاه وعجز الثاني اذا اتى قرينه بالسانيه **ومن اصناف الحروف
شين الوقف** قلنا الوقف على هذه الحروف لغه ضعيفه وقد اختلف فيها على ضعفها فقال قوم انما
الشين تقع بدلا من الكاف فعلى هذا لا يذكر معها ولا بعد الشين حرفا براسه بل يذكر في باب الابدال وقوم
على ما ذكر الشيخ **قوله** في اخر القصه قال قوم قلنا اعرض الشيخ في ذلك وما هو باطل من حيث المعنى

والنقل قال اما المعنى فلانه يخاطب امير المومنين لدى لغته افصح الناس فكيف يليق بمن يمت
الله ويخاطبه ان يكذب ويثني عليه الادب واما النقل فاتفاق الرواه على انه قال قومك في
بغضها قومك يا امير المومنين **قلت** وانظر الى العجائب من هذه الرجل وهذه الغلو في
الظلمه الفسقه حيث حكم على معاويه بامره المومنين بخرق الاجماع مع علمه وتمييزه هذا
ما ذاك الا انه تبع علمه منشاه فنعوذ بالله من علم لا يخرج من ظلمات مضى عليها الاسلاف
ولنرجع عن مهاوي الباطل بكشاف ومعاني اللغات التي ذكر اما الكشكشه والكسكسه فظاهر
والفراتيه لغه اهل الفرات الذي هو نهر الكوفه ويروى لخلخانيه العراق والخلخانيه العجمه
في المنطق والغمغمه ان لا يبين الكلام واصله اصوات الثيران عند الذعر واصوات الابطال
عند القتال والطمطمانيه ان يكون الكلام مشتبها بكلام العجم يقال رجل طمطم اي في لسانه عجمه
لا يفصح **ومن اصناف الحروف حرف الانكار** قلنا اعلم ان هذا الحرف مما وقع في غير الكلام
الفصيح ذكره الشيخ وهو اما مده مجرده او مده قبلها نون مكسوره نونها لالتقاء الساكنين لسكون المده
والظاهر انهم لم يزيدوا الا فيما اخره ساكن محافظه على صورته لئلا يحرك ان كان صحيحا
او يحذف ان كان مده **فان قلت** فقد جاءت بعد المتحرك وهو النون في انا انيه لان الالف ساقطه
في الوصل **قلت** لما كان يلزم الالف في الوقف ولا يجوز حذفه صار في حكم ما اخره الف مطلقا
ان هذه الزياده انما تزاد في الوقف ولولم تزد لقيل انا اه بالفصل لغا انا وحرف الانكار يحذف
احدهما للساكنين فجاز مجيئ ان لما ذكرناه **فصل** وله معنيان قلنا هو كما ذكر الا ان الاخفش زاد
بتفسيره انك تهزا به منكرا لقوله لوضوح كذبه او لسؤاله لوضوح ثبوته **فالك** وهذه
الزياده ليست كزياده الندبه في التلازم كونها الفا ما لم يحصل لبس وانما هو تابع لما سبقه من الحركات
كما ذكر في الفصل الثاني واما قوله في الندبه واغلامكاه للمذكر واغلامكيه للمونث فلم تقلب الا لخوف
اللبس والا فالاصل الالف وانما يصار الى الكسره في ما اخره ساكن لالتقاء الساكنين **قوله** في الثاني
فتجعلها في منتهى الكلام هذه ما فارقت به زياده الندبه وانما لحقت اخر الجمله لانكارها فلحقت اخرا جزائها
بخلاف الف الندبه فلم يلحق الا المتفجع عليه ولم يلحق غير المتفجع عليه **قوله** في الثالث ويترك هذه الزياده
في حال الدرج قلنا لشبهها بهاء السكت من حيث ان سبب مجيئها الحرص على بيان الحركه وهي تحذف في الدرج فكذلك
هذه بخلاف زياده الندبه فانها تثبت في الدرج لان الغرض بها رفع الصوت ولما يزل وتشبيه الشيخ لها
بزياده من تشبيه لفظي لا معنوي والله اعلم **ومن اصناف الحروف حرف التذكر**
هي زياده على نحو زياده الانكار وان كانت لا يكون الا مده مجرده عن ان وهي في الشذوذ ابعد من تلك
وهي تلحق اخر كل كلمه موقوف عليها ليتذكر بها الكلام ولما ينقطع ومن ثم عاكست زياده الانكار في
انها لا تزاد الا في ما هو بعض الكلام في قصد المتكلم بخلاف تلك فان دخلت في اخر كلام باعتبار تمامه

فلانه في قصد المتكلم لما بينه باعتبار آخر كقولك هذه شيفني اذا قصدت الاخبار بان المشار
اليه موصوف بصفة لكن ذهل عن لفظها او معناها مع علمه بقصده في الاخبار الى وصفه بها

بسم الله الرحمن الرحيم القسم الرابع المشترك

قلنا وقع في بعض النسخ بكسر الرا وهو خطأ لان المشترك بكسرها هو ما شارك غيره في امر
وليس كذلك الباب وانما هو مشترك فيه وقد صرح به في الامالة بان بعضهم وانما جا الوهم لمن
كسرها من حيث انه حذف فيه فلو قال المشترك فيه لما وهم قلنا وانما حذفه للكثرة او لانه
جعله لقبا **الامالة** **قوله** ان تنحو بالالف نحو الكسرة وقد قيل بالالف نحو اليا وقيل بالفتحة
والالف نحو الكسرة واليا قال الخ وكلها خرم حد الشيخ لانه ان اراد بالكسرة التي قبل الالف و
التي عليها فكلاهما مشكل غير مستقيم لان الالف لا تقبل الكسرة لا قبلها ولا عليها وهذا اعتراض
غير واقع لانه لا يعني احد ما ذكره وانما يعني ان تنحو بالالف نحو الكسرة في الصوت فهو يعني كسرة ما
وانما يحسن الاعتراض عليه بان الامالة قد تكون ولا الف نحو رحمة والكبر ومن المحاذر فيجب
ان يحاذر منها ان تنحو بالفتحة نحو الكسرة وهو احتياز في مقدمته ووجه اختياره انه يعم
جميع وجوه الامالة لانه يدخل تحته امالة الالف ولا يدخل مع الالف الفتحة لما بينا وقد علل الشيخ
وجودها بقوله ليتجانس الصوت **قوله** وسبب ذلك يعني سبب الامالة قلنا وذكر القوى
من الاسباب وترك الضعيف والقليل الاستعمال وان كان قويا فالضعيف الامالة لاجل الامالة
في نحو عمرانا والقليل القوي الامالة للمشاكلة كامالة ضحاها للمشاكلة جلاها على ما سنذكره
ان شا الله تعالى **قوله** ان تقع بقرب الالف كسرة او يا يعني بالقرب ما سيذكره في الفصل الثاني
ثم ذكر الامثلة فالاول لما بين الكسرة والالف حرف واحد والثاني لما بينهما حرفان والثالث
لما الكسرة فيه بعد الالف والرابع لما قربه يا ليس بينها وبين الالف فصل والخامس لما بينهما حرف
والسادس للمنقلب عن يا مكسورة والسابع عن واو مكسورة والثامن عن يا مفتوحة والتاسع
لما تريا اذا اتصل به ضمير المتكلم والعاشر اذا بني للمفعول والاخر ان في البسة **اللغة**
شملال الناقة سريعة السير شيبان شجر شوك شيبان علم لرجل **قوله** في الثاني او
شمله يعني ان لم تكن متحركة **قوله** ان الهاء خفية يعني فاذا كانت خفية صار كانه ليس
بين الكسرة والالف الا حرف واحد فلم تعتد بها **فلذلك** امالة درهمان اضعف الجميع
لان الهاء تسمح خفاؤها اذا وليت الالف فاذا لم تليه ضعف الخفا فيقوى الفصل ويوضح
خفاها مع الالف وعدم الاعتداد بها انه يمال في الامر من ردّ يردّ ردّا بالضم والفتح
والكسر في الدال فان قال ردها لم يجز الا الفتح كما لم يجز في نحو ردّ الا هو ومن ذلك دل على ان الهاء
مع الالف لا يعتد بها **فصل** وقد اجروا الالف المنفصلة قلنا اراد ان يوضح ان سبب الامالة يؤثر

في الالف ان كانت منفصلة كالف التنوين وما ضاهاها وان السبب يؤثر وان كان عارضا
ككسرة بابه وماله لاجل حرف الجر فانها اثرت مع كونها عارضة غير لازمة فانها تزول في الرفع
والنصب كلا وكسرة عالم فانها لازمة فكانت اقوى ولهذا في الرا في نحو حمار كما ياتي فانها تزول
في الرفع والنصب ~~لكن كسرة عالم فانها لازمة~~ ان شا الله تعالى **فصل** والالف قلنا انما ساق
هذا الفصل ليبين ان الالف التي في الاسما الثالثة المنقلبة عن واو لا يؤثر فيها اسباب الامالة
وان حصلت ومن ثم لم يمل نحو رضي مع قرب الكسرة من الالف والسبب في ذلك ان انقلاب الالف عن الواو
سبب للتفخيم اعني تفخيم الضاد فلم يؤثر فيه السبب الغير المناسب للتفخيم وهي الكسرة مع انها
خارجة عنه اعني عن الالف فاما لو كان سبب الامالة غير خارج عنه نحو ان تكون في نفسها
قد تنقلب يا اثرت في امالتها لشدة القرب لانه فيها ثم لاجل ذلك اميل علا لانه قد يمال ان دعي
لما لم يسم فاعله ولم يمل رضا لان السبب الكسرة وهي خارجة عن الالف بخلاف دعا فان
السبب انقلاب الالف يا في بعض المواضع ولاجل ذلك اميل الغلا مع كون الالف ثالثة منقلبة عن واو
اعني لمثل علة امالة دعا بل هو اظهر لانه غلا جمع غليا وانما صح امالة الرابعة لانقلابها
يا في التثنية **فصل** والمتوسطة قلنا شرع يبين حال الالف في الامالة اذا كانت عينا **قوله**
ان كانت في فعل يقال فيه فعلت قلنا اوضح بهذا ان الالف اذا كانت عينا في الافعال لم تمل
الا اذا كانت تنقل بنيته الى المتكلم الى فعلت بكسر العين ولا يمال لغيرها قلنا وهذا من الشيخ
بنا على مذهبه من ان المعتل العين سوا كانت يا او واوا ينقل بهذا الاتصال الى هذه الصيغة
~~بهذا الذي ذكره الشيخ~~ كخطاب وخاف واما من قال بان اصلها فعل الياي كباع لا ينقل بهذا
الاتصال الى هذه الصيغة فهذا الذي ذكره الشيخ لا يكفيه ضابطا لانه لا ينقل اليها عنده
الا ما اصله فعل الواو فاذا قال ان كانت في فعل يقال فيه فعلت اميلت خرج باب باع
على اصله فيحتاج في الضبط الى ان نقول ان كان عن يا او يقال فيه فعلت امثل وكذلك وقع
في هذا الفصل في بعض النسخ واذا عرفت ذلك فالذي حصل بهذا الفصل انه لا يمال من الافعال
ما عينه الف عن واو لم ينقل فيه فعلت ومن الاسما ذوات الواو عينا مطلقا مثاله في الافعال
جال وخال وقال فانك لا تقول فيه جلت وخلت وقلت بكسر الاول بل بضمه واما في الاسما مثاله
باب **فان قلت** فهلا اعتبرتم في امالة باب خاف انقلاب العين في البنا للمفعول حيث يقال
خيل وجيل وقيل كما اعتبر في امالة دعا **قلت** الفرق بينهما من وجوه ثلاثة الاول ان الف
دعا انقلبت بالكسرة قبلها لازمة لا بد منها لان المبني للمفعول من الثلاثي لا بد من كسر اخره
بخلاف الكسرة التي قبل اليا في باب جال فان اصلها ضمة لان اصله جول كقول فلم يقو سببا
للامالة كذلك الثاني ان باب دعي ظهر اثرها بالتحريك وهذه ساكنة وهي كالميتة الثالث ان

كسرة وعلى انه لا تزول وهذه قد تزول بالاشمام فهذه الوجوه قوت يا على تثبيت الامالة دعا
ولم تقو يا حمل تثبيت الامالة حالة فان قلت ما الفرق بين فعل في الاسماء وفعل في الافعال كناب
اسمًا وفعلًا من الثيابة حتى اعتبر في الفعل مجي فعلت وان كان اصله بالواو وفي الاسم ظهور بان
اصل الالف الياء قلت لان فعلت يقضي بانها منقلبة عن مكسورة وفعل لا يكون في الاسما
فصل وقد اما لوا ملنا بين بهذا الفصل سببا اخر للامالة ضعيفا ولم يعتبره الا البعض
ووجه ضعفه ان الامالة ليست كسرة محققة ولا با محققة والمعتبر بالامالة انما هو
ما ثبتها فلما لم يحققها مثل لم يصلحا سببا اللغة مغزانا موضع الغزو فصل ويمنع
الامالة سبعة احرف قلنا انما منعتها هذه السبعة لان اللسان يستعلي بها الى الحنك الاعلى
وينخفض بالامالة فكره الجمع بين الاستعلاء والانخفاض قوله الا في باب رمى يعني في المعتل عينا
اولامًا فانها لا تمنع الامالة وان حصلت فيه والفرق بينه وبين غيره ان سبب الامالة فيه
قوي اذ يكون فيه اما انقلاب الالف الممالة يا في بعض الصور او كسرة عليها حيث يكون
عينا بخلاف غيره فان السبب انما يكون فيه قبل الالف او بعدها فظهر الفرق بينهما ثم اخذ
في تمثيلها قبل الالف وبعدها قوله لم يمنع عند الاكثر قلنا والفرق بينها اذا كانت قبلها
وبينها اذا كانت بعدها انها اذا كانت قبلها انحدارا بعد الاستعلاء واذا كانت بعدها فهي استعلاء
بعد انخفاض والانخفاض بعد الاستعلاء اسهل من عكسه ولذلك اعتبرت بعدها وان بعدت ولم
يعتبر قبلها اذا بعدت اللغة عاطل الذي هو مثال للظاء المعجمة بعد الالف المذكورة بعد
طا لم هو المانع من العقد ذكره في الفرق بين الضاد والظا وهو ملتبس حتى وقع في بعض النسخ
بالطا المهملة وفي بعضها بالضاد المعجمة وكله غلط والناقف الذي يقتلع شيئا الاصقا والناشف
المرفع والمعارض الالفاظ التي ينطق بها ولا يراد بها ظاهرها والمناشيط الامور الداعية والطامي
جمع طامية وهي الغطشا والاخباث طاهر والقفاف جمع قفة والمقلات المراة التي يموت اولادها
قوله في الثاني فيضبطوا للقاف فلما بغى لم يميلوا فالح وهذا انما يكون على لغة من امال الالف
المنفصلة اجراها مجرى المتصلة فيجري المانع المنفصل مجرى المتصل وليس باللغة الفصيحة وانما
الفصيحة في الف حتى لا امالة فيها سواء وقع بعدها حرف استعلاء ام لم يقع وانما يؤثر منفصلة فيما
كانت امالته ضعيفة كالف بها فان امالتها ضعيفة لان الالف منفصلة وكامالة مال الملق
ومال قاسم فانها ضعيفة اذ سببها الكسرة العارضة فصل والراء غير المكسورة الى اخره
قلنا بين بهذا الفصل ان للراء في الامالة حكما ليس لغيرها لما فيها من التكرير فاذا وليت الالف
وهي غير مكسورة صارت كانها بفتحتين او ضمتين فلم يقو سبب الامالة فيها بخلاف غيرها من الحروف
ومن ثم لم يمل راشد وحمار قوله والمكسورة امرها بالضد فلذلك لا تضر كسرتين

لانهما اجتمعتا

اجتمعتا في الح ولا تكون المكسورة الا بعد الالف قلنا والا مثله شهد بصحته
اذ لو جاءت قبلها مثله الشيخ جريا على اسلوبه قوله وتغلب غير المكسورة يعني المكسورة
تغلب غير المكسورة كما غلبت المستعلية لانها اذا انفتحت صارت كالمستعلية لما ذكرنا من
التكرير ولذا غلبت المكسورة المستعلية والمفتوحة احرى بالغلب لانها مشبهة بالمستعلية
قوله فاذا تباعدت لم تؤثر عند اكثرهم قلنا نظروا الى انها دون حروف الاستعلاء لانها
مجراة مجراها لا منها فلا يلزم من تاثير حروف الاستعلاء مع التعدد ان تؤثر الراء مع الحائل هنا
يضعف تمثيل الشيخ بقوله لانه جابه مثالا لمنع غلبة المكسورة غيرها ولا راء غير مكسورة
في قوله الا الاذى وليست مؤثرة لبعدها فعلتها المكسورة بل لانها يعتد بها في المنع ولعله
اعتبر فيه اللغة الضعيفة فان قلت ان القاف والكاف من مخرج واحد فكيف اختلف حكمهما
في الامالة فمنعتها القاف لا الكاف قلت لان القاف شديدة واستعلاء وهاكا من الحروف
الكاف قوله وقد تخم يعني ان هذا عكس فلم يمل كافر لان ~~الراء~~ واما ل قادر وهذا الغالب
يعتبروا الراء في اثبات الامالة ومنعها مع البعد فلم يمل كافر لان الراء فيه في الكلمة
غير مكسورة فمنعت وان بعدت واما ل قادر وان كان معه حرف الاستعلاء وهو القاف
لمجيها فيه مكسورة وان بعدت فصل وقد شذ عن القياس الى اخره اما الحجاج والناس
فشذوذهما لاجل امالتهما غير مجرورين فلا سبب فيهما للامالة فكيف يمالان بلا سبب فكانا من الشاذ
واما مال وباب ففي الح وجه شذوذهما انهما من الثلاثي الذي من بنات الواو وما كان كذلك
من الاسماء لم يمل واما فالح الشيخ فهو مشكل معه انهما كالحجاج والناس لانه مثلها ~~ذوفعا وانما كان~~
~~ما لهن بنات الواو لجمعه على اموال~~ وفي بعض النسخ عد غاب مع مال وباب وليس بجيد
على تقليل الح لانه من بنات اليا فلا وجه لشذوذه وانما كان مال من بنات الواو لجمعه على اموال
قوله وقالوا العشا الى الحرة وجه شذوذ هذه ان الفاتها عن واو وقد تقدم ان الثلاثي
من الاسماء الذي الفه عن واو لا يمال وان حصل سبب الامالة قوله فلاجل الراء يعني لولا
قوي السبب وهو الراء المكسورة لم تمل لانه من ذوات الواو بدليل قوله تعالى فلا يربو عند الله
اللغة قوارير معروف والمكابح الميم مقصورة مجثم الثعلب والكبا ما يكنس من زبل البقر
قوله في الثاني كما قالوا هذا ماش في الوقف يعني انهم اما لوا في الوقف مع سكون شينه لما
كان السكون عارضا لاجل الوقف لم يعتدوا به واعتدوا بالكسرة الثابتة وصلا لان اصله
ماشي كقاضي فاعل اعلاله وحذفت الحركة والتنوين في الوقف لكن امالة ماش قوي من امالة
جاد لان سكونه وان كان عارضا في التقدير فقد صار لازما في اللفظ بخلاف كسرة
ماش فانها غير لازمة لانه قد يعدل عن الوقف الى احد الامور الخمسة التي هي النقل والاشمام

الى آخره والفصل الثالث جلي **قوله** وقد اما لوا الفتحة قلنا لان الفتحة بعض الالف
ما عطيت حكمه **فصل** والحروف لا تمال قلنا لانه لا اصل لها ولا سبب لها ما له واما اذا
سمي بها امليت والا لفظ ما كانت غلبه لا اصل لها وانما لم تمل من غير المتمكنة الا المنفصل
لان غير المنفصل اشبه بالحروف والمنفصل اشبه بالمعرب فان **قلت** وما الفرق بين
ما وبين متى واني وهي كلها استفهامية وكيف جاز في بعضها ما لم يجز في البعض **قلت** الفرق ما
ذكرناه من الشبه **قوله** واماله عشي جيده قلنا لانه قد يصير يا في عشيت **ومن اصناف
المشترك الوقف قوله** وهو ان تروم التحريك قلنا كان الاولى ان يقول تهيئة
العضو بالحركة مع صوت يسمع واما قوله ان تروم التحريك فضعيف من حيث يمكنه ان يروم
ولا يريم **قوله** وله في الخط علامات قلنا هي ما ذكر وصورها جليه الا ان الشين تكتب الحا
الثلث الشين وصورته صورة التشديد لا شين الكتابة **قوله** والاشمام مختص بالمرفوع
قلنا لانه مع اخويه يودي الى تشويه الفم **قوله** والمنون يبدل من تنوينه الف قلنا خص النصب
بذلك لخفته معه **قوله** والتضعيف مختص الى آخره قلنا انما امتنع كون المضاعف همزة وحرف
علة لاستثقال تضعيف ذلك **واما** وجوب تحريك ما قبله فكراهة الجمع بين ثلث سواكن الموقوف
عليه والمدغم والذي قبله وذلك مطرح واما نحو دواب والذي سوغه كون حرف المد قائم مقام
الحركة في زمعه ما جاز مع اكره **فصل** وبعض العرب **قوله** على الساكن قبله قلنا بين ان من
شرط هذا النقل ان يكون المنقول اليه ساكنا لتعذر اجتماع حركتين عليه ولو قال لم يكن
هذا الساكن ولا الموقوف عليه حرف لين ولم يود النقل الى مثال ليس في ابنيتهم كالانتقال من ضم
الى كسر والعكس في غير المهموز كان اجود لان النقل ممتنع فيما هذه حاله فمثال الاول
يوم ومثال الثاني دلو والثالث قفل بضم القاف وكسر الفا والرابع حبر بضم البا وقلنا
وكلتا في غير المهموز احترازا مما جا منه على هذين الوزنين فانه مغتفر عند كثير من اهل هذه اللغة
مثاله عجبت من البطي وهذا الردو وانما اغتفروه وان ادى الى ما ليس في الابنية ولم يغتفروه
في غيره لان في سكون الهمزة بعد الساكن من الثقل ما ليس في غيرها وانت تجد ذلك حسا اذا نطقت
بالخب مسكنا للبا ولا تجده في بكر ومثله بط بضم الاول وقفل بالاول مستثقل الا الثاني فجاز
فيه من النقل الذي هو اخف من السكون ما لم يجز في قفل لذلك **قوله** دون الفتحة انما امتنع
نقلها لانها ان صحبت التنوين وجب بقاوها لوجوب قلبه الفا وان لم يصحبه فلا بد معها ما ينوب
منا به وهو اللام فاجري مجرى التنوين في امتناع النقل معه وان كان غير منصرف اجري مجرى
المنصرف **قوله** في غير الهمزة لو زاد غير المنونة كان اجود لان المنون يمتنع معه النقل مطلقا
وانما جاز نقل فتحة الهمزة غير المنونة دون غيرها من الحروف لما قدمنا من ان ثقلها ساكنة بعد

ثاني

من الثقل ما ليس لغيرها فجاز النقل لانه اخف الا ترى ان خبا اخف من خبء **قوله** مفر
الى الاتباع قلنا كراهة ان يودي النقل الى مثال ليس في ابنيتهم **فصل** وقد يبدلون من
الهمزة حرف لين قلنا هذه لغة اخرى وهي ابدال كل همزة آخره من جنس حركتها والذي
قبلها لا يخلو من ان يكون محركا او ساكنا فالمحرك سبق على حاله والساكن يعطيها تستحقه
الهمزة من الحركات وتقلب حرف لين من جنسه ومن كره مثالا ليس في ابنيتهم فر الى الاتباع
مع القلب وقد فصل الشيخ امثله ذلك كله **قوله** واهل الحجاز الى آخره اراد بذلك تبيين
ان هذه اللغة التي تقدمت لغة في الوقف لا في تخفيف الهمزة من حيث كونها همزة لانها لو كانت
من باب التخفيف لزم الكل طريقة واحدة كما لزمها في لغة الحجاز لما سلكوا طريقة التخفيف
وكفى لغتهم انهم انما يقفون بالاسكان فاذا وقفوا على الكلا حصل همزة ساكنة مفتوح ما
قبلها فتقلب الفا كهمزة راس وظهر الفرق بين اللغة الاولى ولغة الحجازيين وان وافقتها
في حال النصب من لغة الحجاز حذف همزة خبء في الوقف ان لم يكن منصوبا منونا **قوله** يقولون
في الكمء الكمو وعلته كعلة الكلا اعني ان الهمزة اذا اسكنت دبرها حركة ما قبلها فقلبت من
جنسها ثم شبه الكمو بجونه واهني بذيب كما شبه الكلا براس **اللغة** الخط معروف والخب
المخبو والاهني جمع هنا وهو داء الجرب الابل والجونة انا معروف **فصل** واذا اعتل الآخر
قوله فهو كالصحيح يعني في الاسكان والروم والاشمام وابدال التنوين الفا في النصب الا
في نقل الحركة ولا يقال هذا ظبو كما يقول بكر وانما لم يجز فيه لظهوره **قوله** ان كان يا
قلنا لما كان المعتل الآخر من المتمكن المتحرك قبل آخره لا يكون حرف علته الا يا او الفا لم يذكر
الا اياهما وترك الواو اذ ليس في المتمكنة ما آخره واو قبلها حركة الا في الشذوذ لانها ان
كانت فتحة انقلبت الفا وان كانت كسرة قلبت يا كالغضا وليس في غير اولى ادل واجرو اما
ما جا شاذا فحكمه في الوقف كحكمه في الوصل ومن ثم لم يذكره **قوله** فالاكثر ان يوقف على ما
قبله لان التنوين حذفه عارض فكانه موجود فتبقى اليا محذوفة كما في الوصل **قوله** وقوم
يعيدونها قلنا نظروا الى انها انما حذفت في الوصل لملاقاتها التنوين لفظا وقد زال في الوقف
فذهب المانع فرجعت فقيل قاضي **قوله** والامر بالعكس قلنا يعني ان الاكثر اثباتها لانها
ثابتة في الوصل ولم يحصل في الوقف ما يوجب حذفها ومن حذفها فلان الوقف محل تخفيف واعلم
انه في ذكر هذه اللغات عمم المرفوع والمنصوب والمجرور وصرح بالمنصوب بتمثيله برايت
جواري وجعل حكم الجمع والجبل في جواز الحذف وهو خلاف ما ذكره غيره من النحاة اذ لم يجعلوا المنصوب
كاخويه في ذلك بل يثبت نصبا وان الذين يقولون هذا القاض لا يقولون رايت القاض لقوة اليا
بعد الفتحة عليها **قوله** ويقال يا مري لا غير يعني بان ثبات اليا لا غير اذ لا حذف فيه بهذا الشرط

حوا ان الحذف الا تودى الى الاجحاف ببنية الكلمة ولذلك جاز باقاض وامتنع يامرى وجرى
مجرى رآه بريه لانه يحذف اليا لا سقى الا الفا لان الميم رابعه مع انه حذف كخفيف لاحذف اعلال
من حيث انه لا سوس يلاقيها فيحذف ولا وجه لحذفها سوى التخفيف فلو كان حذف اعلال لجاز
كما جاز هنا مع ما كان للاعلال الذى يضطر اليه **قوله** وان كان الفا هو كما ذكر الا ان
لكل من اهل هذه اللغات وجها اما الذين من قيس وفزاره فوجههم انهم لما قصدوا الى قلب
الالف لخفائها عدلوا الى اليا لانها اخف من الواو واظهر من الالف ووجه قلبها واوا مثله
لان الالف خفية والواو امكن منها ومن اليا ووجه قلبها همزة كذلك ولان الالف والهمزة من مخرج
واحد وكل ذلك ضعيف **قوله** ومنهم من يسوى قلنا يعنى يقلب ضلا وقفا **قوله** وهو
يضربها قلنا يقال الفيضربها والفعضا هل يحى فيها لغات حبلى ام مقصورة على حبلى وكلام الشيخ
فى ذلك مجمل **نعم** هى مقصورة على الف التانيث واما الهمزة فلا **قوله** والفعضا الى اخره
قلنا تركه ما لهذا هب فيها مذهب المبرد وهو انها الاصلية فى الاحوال الثلث لان المازنى
يقول بانها المبدلة من التنوين فى كل الاحوال ولكل من المختلفين حجة **فحجة** المبرد انها تمال وتكتب
باليا وتقع فى اخر القافية كل هذه تقع فيها فى الاحوال الثلث فدلت على انها لتها لا اختصاصها
بالاصلى وحجة المازنى انه انما لم يبدل من التنوين الف فى الرفع والجر لعدم الفتحة قبله والفتحة
ثابتة فى عصا فى الاحوال الثلث توجب كون الالف مبدلة منه فيها كلها وحجة سيبويه
القياس على الصحيح فانه انما يبدل فيه من التنوين الف فى النصب لا الرفع والجر يوجب حملها
اشكل حاله فى ذلك عليه وهو الصحيح وما احتج به المبرد من الامالة وغيرها انما يستقيم لو اتفق
عليه واما ومن لم يقل بامالتها لا يجيزها فيه وانما يجيزها من وافقه فلا حجة له بها حينئذ
واما ما ذكره المازنى فباطل لان الضمة والكسرة فى عصا وان لم تذكرا فهما مقدرتان فلا
يلزم من قلبه الفا لاجل فتحه لا يقدر معها ضمة ولا كسرة ان تقلب الفتحة وهما مقدرتان معها
فثبت ان الصحيح مذهب سيبويه وان لم يعتد الجميع اذ من العرب المميلين من يميل رحى فى الاحوال
الثلث ومنهم من يميله رفعا وجرا لا نصبا فالاولى حجة للمبرد والثانية لسيبويه واكثر
القرا فى غزا من قوله تعالى او كانوا غزا على مذهب المبرد وقد جا على مذهب سيبويه وجا على مذهب
المازنى فظهر لك ان الكل ثابت فى لغة العرب لم يبق الا النظر فى الاقوى وقد اوضحناه
فصل والوقف على المرفوع والمنصوب من الفعل قلنا حصل من تخصيصه الفعل هنا انما تقدم
مخصص بالاسم **قوله** لا ساكت او اخره قلنا لانه لا تنوين توجد فيها **فان قلت** فما الفرق
بين يغزو ويرمى وبين القاضى على اللغة القليلة اعنى لم حذفت اليا من القاضى فى الوقف ولا تنوين
ولم يحذف فى الفعل **قلت** لو حذفتا من الفعل من دون جازم التبس المنصوب بالمجزوم بخلاف

باب قاضى كرهذاح وفيه عاية الضعف لان اللبس انما يتمثل فى باب قاض عند حذف اليا فى المجرور
والمرفوع فان قال الفرق بينهما يحصل بالعامل **قلت** وكذلك يحصل فى الفعل والاولى ان يعلل بان
التصرف فى الاسما اكثر لوقوعها مسنده ومسندا اليها بخلاف الفعل **قوله** بالحاق الها قلنا وهذه
اقل من حذفها لان الحاق الها للسكت اصل مطرد فى كلما حركته اخره بنائية ما خلا الفعل الماضى
وشبهه فانها لا تلحقه لان حركته مشبهة بحركة الاعراب لشبهه بالمضارع ولذلك بنى على حركة
ونعنى بمشبهه ما كانت حركته بنائية من الاسما مشبهة بحركة الاعراب نحو يا زيد ولا رجل فانها
لا تلحقها وشبهها كثرة فى الاسما كقبل وبعد فاللبس ما ذكرت لحسن العباس وقد قيل ان امتناعها
من الماضى لالتباسها بها الضمير من غير حاجة اليها واعتقد المصادر لكونها عوضا من المحذوف وليس بعيد
عن الصواب **فان قلت** فهى تلتبس بالضمير عند لحوقها ان التى بمعنى نعم **قلت** انما تلتبس
لو كانت ان هذه هى الداخلة على الضماير واما مع هذه فلا لبس فيه انها لا تدخل حيث تلتبس بالضمير
الا فى يجوزه ووقته واعتقدتها لامتناع كلمة على حرف واحد فى الوقف **فصل** وكل واو ويا لا تحذف
يعنى لا يحذف فى الوقف كيغزو ويرمى وانما جاز حذفها فى الفواصل وهى رؤس الاى والقوافى وهى اواخر
الشعر اما لقصد التناسب للرؤس ان كان بعضها محذوفا او لقصد التخفيف فيها لتعددها وبمثل الشيخ
بالمتعال والتناد منبه على بطلان لغة من حذف اليا من القاضى فى الوقف الا لم يكن من الحروف للفواصل
بل منها **اللغة** زهير يمدح هرم بن سنان وصدر بيته ولانت تفرى ما خلقت وبعض القوم يخلق ثم لا يفرى قال
خلقت الاديم هل يحسنه مطهره ام لا يعنى قدرت ويعنى ان الممدوح يقدر ويفرى اى له شكل صحة
يقدر بها بجودة حدسه والبيت الثانى لا يرمثل يغنى به بنى **فصل** وتا التانيث تقلب ها
هذه اللغة الفصيحة ووجهها ارادة الفرق بينها لاحقة الاسمية ولاحقة الافعال الساكنة
الحركة الفارقة بالوقف وانما قلبت ها دون غيرها من الحروف لانها اشبه شى بالالف والالف اولى
من غيرها المحضها للتانيث وانما لم تقلب الفا نفسها لانه يلتبس المبدلة من اليا بالتى هى المحضة للتانيث
ابدالا **قوله** استاصل الله عرقاتهم العرقاة الاصل عند من عربه اعراب المفرد على وزن سعلاه
ومن اعربه اعراب الجمع فهو عنده جمع عرق وقيل جمع عرقة ونقول انما ينضبط من حيث سماعا
لحقه العجمة على اللسان **اللغة** قبل هذا الرجز قوله ما بال عينى عن كراها قد جفت مشبلة تسقى لما عرفت
دار السلمى بعد حول قد عفت والحجفة الترس من الجلود والدرقة **فصل** وقد يجرى الوصل مجرى
الوقف واستشهد عليه بحركة باب القصب واستشهاده به مبنى على ان القوافى المطلقة وان وقف
عليها فهى فى حكم المتصلة واذا حرك فى الوقف فانما يحرك على نية الوصل وهو قول لبعضهم واما من قال
ان تحريكها انما كان لانه قد زيد عليها حرف مد يوقف عليه وهو الذى يسمى اطلاقا فخرف روى فتحريكها
عنده لاجل الحرف لا على نية الوصل والبيت على كلا التقديرين شاذ فعند الاول لانه جا ما لتضعيف فيما

خكمه فحكم الوصل اجرا له مجرى الوقف واما عند الاخرين فلمجمعه بين الحركه والتشديد وثبوت
احدهما مشروط بعدم الاخر **قوله** بقول بلثه اربعه او زد هنا استشهادا على اجرا الوصل
مجرى الوقف في غير الضروره وبيانه ان التا التانيث انما تقلب ها في الوقف ها بلثه اربعه قلت في الوصل
ولا وجه لها الا اجرا الوصل مجرى الوقف كذلك ارا د لكنا لان الف انا لا تثبت الا وقفا وقد تثبت
وصلا فلمسا له لما ذكر وقد اعترض صاحب في ذلك وادعى ان نحو القصبا لا يستدل الضروره وفرق بينه
وبين هذين اما سه وبين بلثه اربعه فمن وجهين احدهما انها كثرت في اللسان موصوله غايه
الكثره لحصوها من الحمسه فالم يثبتوه لما لم يكثر كثرتها الثاني ان الالفاظ التي بعدد
بها مبنيه على السكون لفقد سبب الاعراب وحكم التا مع السكون ان تقلب ها فعملت لاجل اجرا
الوصل مجرى الوقف وان استوى فيها حكم الوصل والوقف في المبنيات بحكم ومن اما بينه وبين
لكنا فبانه جايزه في الوصل اسا الالف اذا كان كذلك فليس من باب اجرا الوصل مجرى الوقف الثاني
انه لما حذفت همزه انا واعطيت النون التي قبلها حركتها قصد تقويه النون بالالف كراهه ان تلبس
بلكن المشدده ولنا ان نجيب عن الشيخ اما ما فرق به بينه وبين بلثه اربعه من الكثره فلا نسلمه
لانهما قد اتفقا في الحكم وهو ثبوتها هو مختص بالوقف في الوصل فله وجه للفرق بينهما في التعليل ثم
ان من داب النحاه اذا وجد حكم في الشعر له نظير في سعه الكلام لم يحملوه في الشعر على الضروره مع ثبوته
في سعه الكلام واما ما ذكر من بنايه فانما هو بنا على مذهبه من بنا ما لا تركيب فيه والشيخ
منازع له في ذلك ثم ولو سلمنا ما قاله لزمه ان يحمل الخمسه عشر لاجل البنا ولا فرق بينها وبين
بلثه اربعه في الوصل اذ الحكم بنايها مثا من وجه قط فبطل اعتراضه وصح قول الشيخ واما بين
القصبا ولكنا اما ما ذكره من الجواز في لكنا فهو قول الشيخ بعينه لكنها وجه جوازه ولا يجد محيدا
عما ذكره الشيخ واما ما ذكره من تقويه لا لف فهو هرب من بعيد الى ابعد منه ثم ولو سلمنا لزم
الا يجوز حذفها اثباتا وصلا ووقفا والمعلوم انه في الوصل قليل وكذلك يلزمه اذا جعله للفرق
بين لكن ولكن انا الا يحذف رايثا فظهر لك صحه كلام الشيخ الا انه له ولغ ما لطعن عليه ونعوذ
بالله من حسد يسد باب الانصاف **فصل** ويقول في الوقف على غير المتمكنه انا بالالف فلنا بوقد
الفا للفرق بينه وبين ان في الوقف لانه ولو حرك نون الضمير بلا الف حذفت وقفا فلبس بان
وحصت هي الهاء من بين الحروف لما تقدم **قوله** وهوه بتحريك الواو وقلنا وهذه جاريه على القياس
لان كل متحرك بحركه بنائيه يجوز الحاقه الهاء في الوقف **قوله** اذا قيمر يعني هاولا ولم يرد انه اذا لم
لم يلحقه الهاء يعني انه اذا قصر وقف عليه بالالف فان الحقت الها **قوله** ثم حرك في الوصل قلنا
هذا ليس على الطلاقه لايهامه ان الوقف بالياء مع حركه خاصه وليس كذلك فانه قد يحذفها في الوقف
من حركها في الوصل ومنه قراه ابي عمرو وقالون وحفص على الاختلاف في قوله تعالى فما آتاني الله خيرا

آتاكم

آتاكم بالياء المفتوحه في الوصل وبحذفها في الوقف عن قراه الثلثه على قول فان سلم ان الصحيح
انهم لم يحذفوها وقفا فالاجماع على ان ورشا حذفها فيه وحركها في الوصل فيكون قراته على هذا الاطلاق
غير صحيحه **قوله** فيمن سكن في الوصل قلنا هذا الاطلاق ايضا اصدق من الاول لان الافصح الوقف
بالياء لياء عند من ذكره فانه في يا غلامي الفصيح عندهم من غلام وقفا وكذلك جميع ما في القران من عبادي
وغيره الا في مواضع يسيره حذفت خطا في المصحف فلفظ بها بعضهم بالحذف اعتبارا بالخط **قوله** وفي
قراه ابي عمرو قلنا الاستشهاد بهذه الايه وبيت الاعشى على الطلاقه المتقدم وليس مستقيم لوجهين
احدهما ان اكرمن رأس ايه وانكرن قافيه وللراس والقافيه شان في الحذف ليس لغيرهما فكيف يستشهد
بهما في التعميم الثاني ان المشهور من قراه ابي عمرو حذف الياء وصلا ووقفا وعند ذلك لا يستقيم
شاهد اصلا لان غرضه تمثيل ثبوت الياء ساكنه وصلا وحذفها وقفا وكذلك البيت حذف
الياء فيه واجب وصلا والا تغير الوزن فبطل الاستشهاد به كالايه **قوله** وضربكم الى الجزء
قلنا لا خلاف في ان الوقف على مثل هذه الضماير بالاسكان عند المحققين اذا لم يلحقوا وعند غيرهم
وقد يجا الاشمام والروم فيها على لغه من ضم الميم كالها في ضربه الا ان ضم الميم ليس بالكثير
وكذلك الها اذا تحرك ما قبلها كضربه ونحوه فان سكن فضمها قوي صحيح كضربته المراه **قوله**
فيمن الحق وصلا يعني ميم الجمع والهاء جميعا **قوله** او حرك يعني الها وحدها لان تحريك الميم ضعيف
ولان من حركها يقف بالروم والاشمام وانما خص المحرك والملحق بالذكر دون من سكن لان من سكن وصلا
لم يشكل قوله سكن وقفا **قوله** بالاسكان والها قلنا اما الاسكان فلانه لما حذف مع حرف
الجر الفها لتنزلها معها منزله الحرف الواحد صارت الالف نسيا فوقف عليها بالاسكان كما يوقف
على المتحرك واما الحاق الها فعلى اصل حركه البنا كما تقدم **قوله** ومجيء مه ومثله في مجيء م جئت
قلنا لو قال في قولهم مجيء م جئت كان اكشف للمراد لان عبارته توهم ان مجيء اليس من الشاهد وانما
هو بمعنى ورود م جئت وليس كذلك وانما عرضه في قولهم مجيء م جئت واصل ذلك مجيء اي شيء
ومثل اي شيء انت فاله ول استفهام عن صفه المجيء والثاني ظاهر وذكره بعدهما الفعل على ما
الاستفهاميه اذ لها صدر الكلام حال ما من واما وجب الحاق الها لان ما مع ما اضيف اليها
ليست كهي مع حروف الجر في شده الاتصال لاستقلال المضاف في الدلاله على معناه الافرادي بخلاف
الحروف فاذا ثبت انها ليست مع المضاف كالحرف وجب لها كما وجبت في نحو رَه وقه وعه ونوضح
الفرق بينهما في الاتصال ان الف حتى ونحوها تكتب معها في الخط كحتام والام وعلام ولا تكتب ما اذا
لم تتصل بهما ذاك الا انها جعلت معها كالالف المتوسطه فكما انها لا تقلب ياء كذلك هذه وهي
مع مجيء ومثل تكتب منفصله نقول مجيء م جئت ومثل م انت ودل على عدم شده الاتصال **فائده**
لاجل هذه التفرقه جوز بعضهم العطف على المضمر المجرور بالاضافه لا بحرف الجر من دون اعاده

[illegible]

الحاضر وجعل قوله او اشد ذكرا عطفا على الكاف والميم في كذكركم والتقدير كذكركم او ذكر
قوم اشد ذكرا **قوله اللغة** الاعشى يصف قيس بن معدي كرب الكسري **فصل** والنون الخفيفة
قوله تبدل الفا عند الوقف قلنا يعني اذا كان قبلها فتحة تشبيها بالتنوين لانها مثله
في كونها نونا ساكنة في الاخر بعد حركة **قوله** باعادة واو الجمع يعني انها اذا كان قبلها
ساكن حذفت كما في التنوين اذا لم يسبقه فتحة بل حذفها اولى لانها ليست لازمة في الوصل
بخلاف التنوين واذا حذفت رد ما كان ثابتا من احكامها ولذلك قيل في هل تضربن هل
تضربون وما شاكله **فان قلت** فلم لم تنزل حكم التنوين والا حيث بقيت الياء محذوفة فيه
في الا في قولك هل قاض وحذفها حكمه عند تنوينه **قلت** لما كان لازما جعل للزومه
مزية على ما ليس بلازم **اللغة** صدر بيت الاعشى وذا النصب المنصوب لا تنسكنه **ومن**
اصناف المشترك القسم الى اخره هو كما ذكره الا ان الجملة المقسم عليها ان
كانت خبرية فهو القسم لغير استعطاف وان كانت انشائية فهي التي للاستعطاف نحو بالله
اخبرني وهل كان كذا **قوله** ومن شان الجملتين الى اخره قلنا انما كانتا كالجملة الواحدة
لانهما كالشرط والجزاء في ان الاولى لم يقصد على حيالها وانما جيء بها لغرض الثانية فلا بد منهما معا
فلما اشتبهتا صارتا كالجملة الواحدة كالشرط والجزاء **قوله** ويجوز حذف الثانية فلما يجوز
حذف الاولى ايضا فيهما الا ان الثانية حين يحتاج الى الاستقلال بنفسها الا ان القسم لما لم
يكن له عمل في المقسم عليه جاز حذف الاولى من غير شريطة بخلاف الشرط فان له في الجزاء عملا الا
اذا كان مضارعا او معه الفاء او اذا الدالة على الجزاء فيشترط عند حذف الشرط الا يكون
له في الجزاء عمل ازالة ذلك ومثال حذف جملة القسم قولك ان زيدا قائم تريد والله ان زيدا
قائم فحذف الاولى جائز وان لم يثبت قرينة مشعرة بها بخلاف الثانية فلا بد من قرينة
تشعر بها كالجواب لوجه المبتدا ونظائر ذلك **اللغة** لعمرك اي اقسم ببقائك لعمر الله اي اقسم
ببقاء الله يمين الله اي الحلف بالله ايمن الله كذلك امانة الله اي قسمي عهد الله كذلك **قوله**
في التاء وهمزته في الدرج يعني همزة ايمن قلنا يوجد من كلامه انه على مذهب الفراء في ان ايمن
جمع يمين فهمزته قطعية لانه لو كان على مذهب سيبويه من ان ايمن كلمة اشتقت من اليمن
ساكنة الاول فاجتلبت الهمزة توصلا الى النطق به كما في ابن واسم لم يحتمل حذفها في الدرج
تخفيفا فهو كذلك همزة الوصل **قوله** واشار بالفتحة على الضمة في العربي وانما صلته العرب ثم
العين تخفيف بالفتح **فصل** وتلقي القسم ثلاثة اشيا قلنا تنبيها على ان ما ذكر بعدها
هو الذي يتلقى به القسم تاكيدا له وهذا مختص بالقسم لغير الاستعطاف واما قسم الاستعطاف
فيتلقى به الجمل الطلبية وما حمل عليها نحو الا فعلت ومختصة ايضا ما حوته القسم الذي ليس

لمعترض الذي يذكر قبله ما يدل على الجواب ولم يذكر بعده فاما ما كان كذلك لم يخرجه
هذه فاذا قلت زيد والله قائم او زيد قائم والله لم يكن في شيء من ذلك فان ذكر بعده ما يصح
ان يكون جوابا له والعبرة جاز الامران فتقول زيد والله ان اباه قائم وزيد والله ابوه
قائم **قوله** وتحذف النفي قلنا حذفه جائز مع الجملة الفعلية ولا يعرفه مع الاسمية
وانما جاز في الفعلية دون الاسمية لانه قد حذف معها في غير القسم كقوله تعالى يبين الله لكم
ان تضلوا فاجري في القسم مجراه في غيره بخلاف الاسم **اللغة** البيت لابي ذؤيب وتمامه هـ
جون السراة رباع سنه غرد هـ يعني انه جديد الاسنان **فصل** وقد اذا تقوا موقع البا
الى اخره **قوله** بعد حذف الفعل قلنا هذا تنبيه على ان الاربعة انما تقع مع حذف
الفعل لانها عندهم عوض منه فكرهوا الجمع بين العوض والمعوض منه كعادتهم **قوله**
وتاء الاختصاص هذا تعليل لوضع الاربعة موضع البا فراموا بالواو والاختصاص بالظاهر
وبالتاء الاختصاص باسم الله وبمن الاختصاص بربي وباللام الاختصاص بالتعجب ولا تقول لله
لا يقوم زيد اذ لم يكن ثم وجه للتعجب وليست اللام مقصورة على ما مثل به بل لك ان تقول
لله لقد عجز السلطان ونحوه وهل يختص باسم الله الاقرب انها مختصة به اذ لم يسمع الا
به **قوله** وتضم ميمه قلنا قدمنا تعليله **قوله** حاكيا عن سيبويه كما لا يدخل الفتحة في
لدن الا مع غدوة قلنا في كلام سيبويه تسامح من جهتين احداهما وهما انه قال في لدن والفتحة
ليست فيه بل فيما يضاف اليه وهو غدوة والثانية انه سماها فتحة والفتحة انما تطلق
على حركة البنا وفي غدوة حركة اعراب **قوله** ولا يدخل الا على ربي قلنا البا لا تلتبس مع
غيره بالكاف وانما خصوا التاء باسم الله دون غيره وزادوا الا مع الكعبة لان دلالة
التاء على القسم اضعف **قوله** واذا حذفت نونها يعني نون من **قوله** فهي كالتاء يعني في
الاختصاص باسم الله لضعف دلالتها على القسم حسب **قوله** من يزعم انها من ايمن قلنا
يعني المضمومة الميم المحذوفة النون ووجهه انها ادخلت على اسم الله كايمن ولو كانت
من مضمومة الميم او مكسورتها لم يدخل عليه كهو قلنا وفي الناس من جعل المضمومة الميم
من ايمن والمكسورة من من وان دخلت على اسم الله فالا ان كثرهم ايمن لا وجه له ودخول من
على اسم الله لا مانع له الا من جهة السماع على انه قد سمع الاخفش من الله والقياس
الجواز وظاهر كلام الشيخ انها مضمومة ومكسورة من من لا من ايمن وان دخلت على اسم
الله ووجهه انه يجعل كسرها دليلا على انها من من لا من ايمن لما تقدم ثم يحمل المضمومة عليها
لانه قد ثبت الضم مع نونها وقد ثبت الحذف في اختها فلتكن منها بخلاف ايمن فلم يثبت حذف همزتها

الهذلي

لا فيها ولا في شبهها من همزات القطع فثبت أن المكسورة والمضمومة من يمين لا من يمن اللغة
وقد تروى بيت عبد مناة لمالك بن خالد الخزاعي ولأبي ذؤيب وللفضل بن عباس اللهبي وهو يصف وعلا
والحيد عقود في ترتيبه وهو بكسر الحاء واحدتها حيدة بالكسر والضيان شجر والآس الهدس ويعني
أنه لا يبقى هنا مع بعده عن مواضع الأخطار بالوقوف في رؤوس الجبال وبعده هم
بأمن أن سباع الأرض هالكة والأدم والعفر والآرام والناس هم **فصل** والباء أصلها التي
قوله بالدخول على المضمر قلنا لما كانت أصلا دخلت على كل مقسم به كذلك فتدعو لوضعهم إياها
مختصة كما تقدم **قوله** وبظهور الفعل معها قلنا لأنها لم توضع عوضا عنه كغيرها إلا بالله
على معناها **قوله** وبالحلف على الرجل على سبيل الاستعطاف قلنا هذه الباء أدخلها النحويون
في حروف القسم وظاهره أنها متعلقة بفعل في معنى أقسم على سبيل الاستعطاف فالحق لو
قيل إنها متعلقة بفعل بمعنى استعطفك كان جيدا ولو قيل إنها متعلقة بفعل الطلب الذي
بعدها أو بما دل على فعل الطلب لم يبعد عن الصواب وكان ~~ولو قيل إنها متعلقة بفعل الطلب~~
~~الذي بعدها أن الباء متعلقة~~ الباء فيه للاستعانة كما تقول بالله جئت كان جيدا ويقويه
جواز أخبرني بالله وبالله أخبرني كما تقول جئت بعون الله وبعون الله جئت كأنك قلت
أطلب منك الخبر مستعينا بالله في إخبارك لي ومن ثم وجب أنه يجاب بالطلب لا بما يجاب غيرها
من الأقسام **قوله** ويحذف الباء قلنا لا يكون حذفها إلا مع حذف الفعل فلا تقول حلفت الله
ولا أقسمت الله لأن المقسم به أجنبي من الفعل **قوله** فينتصب المقسم به قلنا لأن موضعها
متعلق للفعل فإذا حذف الجار بقي متعلقه طالبا على المعاد له فينصب مثل شكرت له وشكرته
قوله وقد جاء رفع اليمين والأمانة ووجهه ما ذكره ونظيره لعمرك لأفعلن لكن النصب هنا
أكثر لأن القسم بالجملة الفعلية هو الكثير الشائع ولذلك لم يرد في السعة الله قسمي ولم يجئ
الجملة الاسمية قسما إلا في نحو لعمرك لأفعلن وهو قليل **قوله** ويضمر كما يضمر اللام قلنا
يعني أنها تكون في بنية الوجود فيجر بها مضمرة كما أن اللام كذلك ولا جار له سوى اللام المضمرة اللغة
بيت زهير مه طاهذا المعنى والثاني واضح أيضا وبعده وهل قبلت بعد النوم فاها وعجز بيت ذي
الرمة هم ومنقلبه لي في الظباء السوانح هم يعني أن وده عارض غير مستقر بل كالظباء إذا سنحت
أي عرضت والأبيغ لامرئ القيس وعجزه ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي هم وإنما سر جلي **فصل**
ويحذف الواو ويعوض إلى آخره **إن قلت** ومن يعلم أن المحذوف هاهنا الواو من بين أخواتها **قلت**
لأن الباء لا يحذف كما تقدم وشأنها محضة ويلزم الجمع مع هذه المعوضات كما لزم مع الواو والتاء
لكونها عوضا من الباء والفاء في فالله ذا عاطفة نحو أقاتم لأنها لا تأتي إلا بعد كلام **قوله**

وفي لاها الله ذا لغتان قلنا أما حذف الألف من ها فلأنها لقيت ساكنا وأما إثباتها فلا تخلو
إما أن يثبت معها الهمزة المصاحبة للام التعريف أولا إن ثبتت معها فلهمزة اسم الله شأن ليس
لغيرها من همزات الوصل وهو أنها تقطع في بعض المواضع وإذا قطعت لم يلتق ساكنان فلا وجه لحذفها
وإن لم تثبت معها صار كشابة ودابة فيغتفر التقاء الساكنين فيه لتنزل ها التنبيه منزلة
الجزء من اسم الله سبب **قوله** ولذلك لا يقاس عليه يعني أن حذف الذي منه إلا من لم يكثر غيره كثرته
ومن ثم لم يقس عليه وقد احتج للأخفش لا للخليل ومحبته أن بعد ذا قسمي بعد ما لا بعيد
الدما فإذا فاد القسم فيكون عبثا وقد احتج أن قوله ما لنا وهو أن ذا هو المقسم عليه لا على
حد ما ذكره الخليل بل على تقدير أن يكون ذا أولا بفعل ذا واحتج بأن هذا اللفظ إنما يساق
حيث يكون المقسم عليه منفيا أعلم ذلك باستقراء كلامهم فلو جعلت ذا على القولين قال لأن
الخليل يجعل المقسم عليه محذوفا وذا خبر والأصل ولأن الإشارة إلى المقسم عليه لم يجئ مثله في كلامهم
كلا وحدو بعضه **قلت** والعجب منه لقد ولع بالطعن على النحاة حتى كثر ما يأتيه مهزته
وبنا شبهة وكيف قال إن المقسم عليه عند الخليل محذوف وقد نص على أن ذا هو المقسم عليه
وقال الأخفش على خلاف الأصل وفي تقديره من الحذف أكثر مما في تقديرهما وما لم يجئ هذا اللفظ إلا في النفي
وجه الأخفش يشهد بحجته في الإثبات وأما قوله بأن أول الكلام مبني على النفي وآخره كلام منقطع
معناه الإثبات فعدول عن الظاهر لغير موجب ثم إن قول الخليل لا أمر ذا يحتمل النفي والإثبات
لأن التقدير لا أمر ما ذكرته من نفي وإثبات وليس بنا في تقدير الأخفش فلا معنى لاعتراضه
فصل والواو الأولى إلى آخره قلنا هذا الذي ذكره مذهب سيبويه والخليل ومنهم من قال بأنها
القسمية واحتج الأولون بأن التي بعدها لا تخلو إما أن يكون مشاركا للأول أولا إن كان
مشاركا وجب حرف العطف وإن كان غير مشارك بل قسم مستقل وجب أن يكون لكل منهما جواب مستقل
نفسه ويكون بعدد لكل جملة بعد جملة فلا يحسن إلا مع مجيء الواو ومن حيث إن الواو ليست للقسم
فتعينت للعطف لنا أن الفاء وثم يصلحان مكانها وهما للعطف لذلك واحتج الآخرون بأنها لو
كانت للعطف كان عطفا على عاملين مختلفين وهو ممتنع بيان ذلك أن الليل مخفوض بالواو
وإذا منصوب بالفعل المقدر وهو أقسم فالواو في والنهار قائمة مقامهما فهو مثل إن في الدار زيدا
والحجرة عمرا سواء وهو ممتنع فهذا ممتنع وهذا إنما يرد على من منع أن في الدار زيدا والحجرة عمرا وهم
سيبويه وأساغه كالزمخشري وغيره وقد أجاب عنه في الكشاف بما قدمنا ذكره حيث
قلنا وهو جيد لولا وروده في القرآن في نحو فلا أقسم بالخنس إلى والصبح إذا تنفس وأما من جوزه فالسؤال
عنه مندفع من أصله فثبت أنها واو العطف **ومن أصناف المشترك تخفيف الهمزة**

قوله الا اذا انفردت مما شيء يعني انها اذا وقعت ابتداء الكلام تعذر تسهيلها اذ لو سهلت لجعلت
بين بين لعدم موجب الحذف والبدل ولو جعلت بين بين لقربت من الساكن فكره الابتداء بما هو كالساكن
قوله في تفسير بين بين بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها قلنا هو الكثير في بين بين وقد جاء في بعض
الهمزات ان تجعل بين الهمزة والحرف الذي منه حركة ما قبلها مثل يستهزئون وشبهه فجاءت الهمزة
الاولى بين الياء لاجل كسرة الزاي وبين الهمزة والثانية بين الواو لاجل ضمة الشين وبين الهمزة
وبذلك قرأ بعضهم لحمزة في الوقف لان من مذهبه تخفيف الهمزة في الوقف والمشهورة عندنا قراءة ولغة
ما ذكره الشيخ والابدال والحذف وجليتان **قوله** فان كانت ساكنة فبدل منها الى آخره قلنا
انما قلبت حرفا من جنس حركة ما قبلها اذا كانت كذلك لانه لما قصد الى تسهيلها والحذف مخل
والتسهيل متعذر وجب الابدال ولا حركة لها فيبدل الى حرف فاعتبر حركة ما بعدها الهمزات فاعتبر
حركة ما قبلها وقد مثل الشيخ ذلك متصلا ومنفصلا تنبيها على ان الحكم واحد واعلم ان الشيخ فصل
حالها اذا تحرك ما قبلها ولم يفصلها اذا سكن ما قبلها وقد تسكن ما قبل الساكنة في الوقف فكان
الاولى ان يذكره فيقول وان سكن ما قبلها فان كان حرفا صحيحا حركت بحركتها ووقف عليه بالسكون
او الروم حسب ما تقدم في الوقف وان كان واوا او ياء مدتين زائدتين او شبه المدة كياء التصغير قلبت
الهمزة حرفا من جنسه وادغمت فيه ووقف عليه على مقتضى الوقف كخطيئة ومقروءة وهني ومريء وان كان
واوا او ياء غير ذلك فحكمه حكم الصحيح وان كان الفا فان قدرنا الوقف بالسكون وجب قلبها الفا
ولك حينئذ ان تجمع بين الالفين وان تحذف احدهما وان تقف بالروم فتجعل المقلوبة بين بين وهذا
منتهى القسم الذي لم يذكره الشيخ **فان قلت** ان همزة الخبء وهني ونحوه داخلة في حكم المتحركة
الساكن ما قبلها **قلت** سلمنا ذلك فانه لا يدخل في ذلك همزة يشاء لانها اذا قلبت الفا وهو الكثير
لم يكن في حكم المتحركة التي قبلها الف لان تلك يجوز ان تجعل بين بين وهذه المختار فيها ان تقلب الفا ثم
يتفرع عنه القلب او الحذف فتبين ان الوجه تقسيمها الى ما ذكرنا **قوله** قلبت اليه وادغم فيها
قلنا ووجهه وان كان فيه تسهيلها مثل ذلك الحذف والابدال انهم لو حذفوا او ابدلوا لحركوا ما لا
اصل له في الحركة فوجب بقاؤه ساكنا فلم يبق الا الابدال والتسهيل لما فيه من شبه التقاء الساكنين
فبقي الابدال ولم يجز ان يبدل بالعبارة حركتها لما يودي اليه من التعذر او الاستثقال فابدلت باعتبار
الحرف الذي قبلها فصار خطية ومقروة **قوله** وقد التزم ذلك في نبي وبرية قلنا هذا عند من قال
باشتقاق النبي من النبأ والبرية من برأ الله الخلق واما من قال بانهما من النبوة وهو الارتفاع والبرا
وهو التراب فلا مدخل لهما في الهمز وفي قول الشيخ وقد التزم ايهام ان الهمزة ممتنع وليس كذلك
فان قراءة المدينة بالهمز فيهما واهل الشام في برية فقط وقد تشنع على الشيخ في ذلك قلنا

ان يحب على الشيخ بان مراده ان بعض من قال ان اصلها الهمز يستلزم ذلك ويوضحه انه
اتى بعد الى التعليل لكن توهم ان انها للتحقيق ليطعن على الشيخ **قوله** وان كان الفا قلنا كان القياس
ان يذكر الياء والواو والاصليتين والمزيدتين لمعنى قبلها لكن اخرهما مع الصحيح لان حكمهما حكمه **قوله**
جعلت بين بين قلنا وجهه ان نقل حركتها لا يمكن وابدالها على نحو ما تقدم لا يستقيم اذ يبطل حركتها
وقد فرضت متحركة وتعذر الادغام من حيث ان الالف لا يدغم ولا يدغم فيها فوجب جعلها بين بين واغتفر
اجتماع الساكنين وشبهه هاهنا لما في الالف من طول المد بخلاف الواو والياء فقبولها المد اقل من قبوله
فلا يلزم من تسامح للالف تسامحها مع الالف وقد مثل ذلك على اختلافه **قوله** القيت عليه
حركتها وحذفت قلنا وجهه تعذر ابدالها اذ ليس قبلها حركة ترجع بها اليها ولانه يودي الى استثقال
كاستثقال الحركة عليها او الى اجتماع ساكنين وجعلها بين بين يودي الى اجتماع ساكن وشبيه بالساكن
فوجب ما ذكره وانما لم يحذفوا بلا نقل الحركة لما فيه من اخلال بحذف حرف بحركته من غير حاجة الى ذلك
وانما لم ينقلوا الحركة ويسوها ساكنة لانه لا يحصل بذلك تخفيف لان الهمزة ساكنة مستثقلة **فان قلت** فلينقلوا الحركة ويسكنوها ثم يبدلوها بالحركة التي صارت قبلها كما جوزه الكوفيون
مطلقا والبصريون فيما سمع نحو المراة والكماة **قلت** في ذلك كثرة تغيير مع استثقال فكان الحذف
والنقل اقرب فالتزم عندنا كما ذكره الشيخ وجوز الكوفيون ما ذكرته مطردا تجويزا لا ايجابا **قوله**
وقد التزم ذلك في باب يرى وارى قلنا هذا ملتزم اتفاقا لا كما ذكره انفا لانك لا تجد اصله مهموزا
مطلقا وتجد هذه الفروع غير مهموزة مطلقا فتجد ما ذكره من الالتزام ولم يلتزم ذلك في ماورائه
نحو ناى ينأى وكذلك ادى ايلس فيه جوازا لا وجوبا والفرق بينهما ان باب ارى اكثر والكثرة
تناسب التخفيف بخلاف وقد كثر منهما مثله فليس مثله في الكثرة فبقي على الجواز **قوله** واما ان تقع
متحركة متحركا ما قبلها هذا اخر اقسام الهمزة ولم يتغير فيجعل بين بين قلنا لانه قياس التخفيف
ولا موجب للعدول عنه كما في موجل ومية ومستهزئون **قوله** فتقلب ياء او واوا محضة قلنا
لتعذر التسهيل فيها لتحرك ما قبلها وتعذر جعلها بين بين لانها تصير كالالف والالف لا يكون قبلها الا
فتحة فكذلك ما اشبهها فلم يبق الا ابدالها وتعذر ابدالها باعتبار حركتها لان الالف لا يقبل حركة
ولا يكون قبلها ضمة فابدلت باعتبار حركة ما قبلها فجعلت بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء
قوله فيقول يستهزئون قلنا وكذلك الاخفش يقلب المكسورة المضموم ما قبلها ياء ويقول
سُيِل وشبهته انه لو جعلها بين بين فيهما لادى في مستهزئون الى شبه واو ساكنة وقبلها
كسرة وفي سُيل الى شبه الياء وقبلها ضمة وهذه مستنكرة كما تستنكر شبه الالف وقبلها
غير فتحة وكلامه باطل لامرين احدهما ان غير الفتحة قبل الالف متعذر وعن الضمة والكسرة قبل

الواو والياء مستثقل ولا يلزم من امتناع المغيّر امتناع شبه المستثقل الثاني اما الموت لمنا
التشويه فيما اتى للتغير فانهم في ذلك مع الالف فرقوا من ثقيل الى خفيف والاخفش فرّ من شبه
الثقيل الى ثقيل محقق قلت ان الوجه مذهب سيبويه وهو جعلها بين الهمزة والحرف الذي منه حركة ما
قبلها فيجعل في مستهزؤون بين الهمزة والياء وفي سُئل بين الهمزة والواو **قوله** وقد ابدلت منها
حروف لين قلنا هذا راجع الى السماع المحض كما صرّح به بعد وقاسه على ابدال التاء من الواو في اتلج
واصله اوتج **قوله** مستهزئين بالفهو واجي قلنا اصله واجئ بالهمز لانه من وجأ ومنه
قوله صلعم من وجا نفسه بحديدة الخ فقلبت الهمزة ياء وقد اعترض سيبويه والشيخ في ايراد هذا
البيت شاهدًا فيما خرج عن القياس من ابدال الهمزة حرف لين وليس بالخارج عنه في هذا البيت قال
لانها موقوف عليها فتسكن لاجل الوقف فاذا سكنت دبّرها حركة ما قبلها فيجب في التسهيل ان تقلب يا
فلا محمل لايرادها فيما خرج عن القياس وهو اعتراض واقع وقد اعتذر لهم بعض الناس بأن القافية
مطلقة بالياء وياء الاطلاق لا تكون مبدلة عن الهمزة لان المبدلة عن الهمزة في حكم الهمزة بدليل
قولهم رويا من دون ادغام الواو في الياء مع شبهه لاول بالسكون لكن الواو في حكم الهمزة لما كانت
بدلا منها فيجب ان جعله للهمزة يا الاطلاق ضرورة ولا جرم اوردها في الخارج عن القياس **قلت**
ولعمري ان هذا الاعتذار تعسفوا لي بعد لان الاعتراض عليهم في جعلهم قلب الهمزة عن قياس
وهذا لا يدفعه لان جعل اليا المبدلة من الهمزة امر منقطع عما طعن عليهم هذا على انا لا نسلم ان الالفات
والواوات والياءات المنقلبات لا تكون اطلاقا اذ لا فرق في حرف الروي بين كونه عن همزة او عن غيرها
كما في حرف الردف والف التاسيس **اللغة** امتن تصغيرا ومن جمع فاث والحُبُ اسم لما خبي وجَيَل
بالجيم اسم للضبع واصله جيأل بيا وهمزة فخففت الهمزة بحذفها ونقل حركتها الى اليا وحوبه
بالحاء المهملة اسم موضع وهمزتها للالحاق وكذلك همزة جيأل واصلها حوأبة بواو وهمزة فخفف
كما في جيل ومنجم مبره وهي اخذ الطعام وجون جلي والمنساة العصا وصدر بيت الفرزدق
رميت بمنساة البغال عشية * ولقد علمت اذا فزارة امرت * ان سوف يطمع في الامارة اشجع *
وهو ندم فزارة وعجزت حسناه * لعنت هذيل ما قالت ولم تصب * ويروى نَعِلت بالنون والعين
معجمة ويروى ضلّت * والقصة انهم سألوا الرسول صلعم ان يبيح لهم الزنا وصدر بيت ولده *
وكنت اذا ما وتد بماع والعهن المحمر الكف يذكر ويؤنث والجمع اكهاد وَوَجَأَه بكناية اي ضربه
فصل وتحذف الهمزة قلنا هذا من باب تخفيف الهمزة لكنه على غير قياس لان قياسها ان تقلب
حرف لين واجبا اذا ابتدئ بها كما سيأتي في مثلها وجائزا اذا اتصلت بشيء واما حذفها على غير قياس
تخفيف الهمزة لا من غير ضجيجها وهو كثرة الاستعمال فناسب ان تحذفها للتخفيف اذ لو اجروها على

القياس

القياس لقالوا اؤكل او خذ بعد ابدالها واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فصار له ثقل الحاصل
مع الجري على القياس فحذفوها فزال الموجب للاتيان بهمزة الوصل اذ لم يؤت بها الا توصلا الى النطق
بالساكن وهو الهمزة وقد زالت وما بعدها متحرك فلا وجه لبقائها فقيل خذ وكل **قوله** وقال
الله تعالى وامر اهلك يعني ان ذلك انما يجري هذا فقط على القياس دون اخويه لانه لم يكثر كثرة خذ
وكل فيلزم التخفيف بالحذف ولا قلة اثر عدوه وباشره فيلزم جريه على القياس مثله فلما
توسط فيهما جاز الامران **فصل** واذا خففت همزة الاحمر على طريقتها قلنا يعني على طريق
تخفيف الهمزة وطريقها ان تنقل حركة الهمزة الى اللام فلما تحركت اللام نظر بعضهم الى الحركة
المخففة فاستغنى عن همزة اللام ولهذا قال الشيخ وهو القياس ونظر بعضهم الى ان الحركة عارضة
فلا بقاها واما قال الشيخ بان الحذف هو القياس لانه لو لم يعتد بهذه الحركة لم يعتد في قل وسل فيقال
اقُل واسْل وبيان ان الضمة والكسرة في قل وسل عارضتان ان اصل قل اقول واصل سل اسأل
فنقلت حركة العين الى الفاء وحذفت العين لالتقاء الساكنين فلما لم يقل ذلك دل على انه يعتد بالعارضة
في مثل ذلك وكذلك لو لم يعتد بالعارض لقيل في سل إسْل لان اصله اسأل لان الهمزة الاولى
توصلا الى النطق بالساكن فلما نقلت اليه حركة الهمزة الوسطى وحذفت استغنى عن همزة الوصل
فلو لم يعتد بالعارض لم يستغن عنها هذا توجيه جعل الشيخ له القياس فاما قوله وقال كلاهما
معناه ان الشيخ جعل الحذف القياس وليس بالقياس ولا ما عليه الفصحاء المحققون للهمزة ولا
ما عليه القراءة الصحيحة فمن خفف الهمزة واستدل على انه حذف القياس بان قياس كلام
العرب الا يعتد بالعارض بدليل امتناع رد الواو في لم يكن الذين كفروا والواو في قل انظروا وكما
تقدم تفصيله وامثال ذلك كثيرة واجاب عما احتجوا به بوجهين احدهما ان فعل الامر فرع
على المضارع فما وقع في المضارع ثبت في الامر منه والقاف في مضارع قل متحركة فلم تحتج الى الهمزة
كما لم يحتج الماضي الامر من يدحرج بل وما نحن فيه الثاني ان الحركة في الامر موجبها كلمة واحدة
فصارت كالاصلية وليست الحركة في اللام كذلك لانها كلمة مستقلة فلا يلزم من اعتبار ما صار
لازما لا سيما في الكلمة كذلك اعتبار ما ليس بلازم ومن ثم كثر قولهم الاحمر ولم يقل احد اقل ولا اسل
قلنا **والصحيح** ما ذكره الشيخ وما ذكره من تشكيك يجيب عنه اما قوله خلاف القياس فدعوى
مجردة وما ذكره من عدم الاعتداد بحركة لم يكن معارضا لما احتج به الشيخ وبطلان حجة الشيخ
بما ذكر الخ وما اجاب به عن حجة الشيخ فليس فيه ما يبطل الاحتجاج بها الا بعد صحة مذهبه فيرد
ما خالفه اليه بالنا دليل ولما صح بدليل واضح وما يلزم من منافاة حركة اللام في العروض على حركة
نون لم يكن الذين كفروا. لانه جعل العروض لا اعتداد

به والمعلوم جوازه فبطل كلامه وصح كلام الشيخ واما ما قال من ان الفصحاء والقراء الفصحاء
غلطوا فيه فدعوى ايضا مجردة ثم لو سلم ذلك لم يبطل قول الشيخ بان الحذف قياس وان في القران
وفصيح الكلام كثيرا ما يستعمل شاذا على قياس ابواب لغوية كالرفع في قوله تعالى [illegible]
وغيره لكثرته ذكر الشيخ ان القياس الحذف لما فيه من منع من اصح وان كانت القراءة الفصيحة
واللغة الفصيحة على خلافه فبطل ما شنع به من اصله واعلم ان هذين الطريقين انما يكونان
عند الاعتداد قوله ومثل الجزء اذا الاولى قلنا شرع في احكام تنبني على الاعتداد بالحركة
وعدم الاعتداد بها وحاصلها ان كل موضع جعلت فيه معتدا بها فالواجب ان يكون حكمها حكم
كلمة متحركة اولها لا حذف وقبلها حرف علة ولا يحرك ساكن فيقول على هذه اللغة في الجزء ومن الجزء وحذفوا
لحمر وزيد لحمر بسكون التنوين وكل موضع لم تجعل معتدا بها قدرت الا لف في حكمها حكم كلمة اولها ساكن
فيحذف قبلها حرف العلة ويحرك الساكن قبلها والى مثله ما قدمنا لك من حذف المعتل وحركة الساكن حسب
ما حصلناه وانما شبهه عادا الولى في قراءة ابي عمرو بالجزء لانه حذف الهمزة ولم يحرك التنوين لالتقاء الساكنين
قوله او من ان هذه لغة اخرى لم يعتد بالحركة وهو انه حذف نون من لالتقاء الساكنين وهما النون
واللام اذ لم يعتد بحركتها وانما حذفها تشبيها لها بحروف العلة لما تقدم وما حذف فيها ملكذب وهذا
مثله اذا لم يعتد بالحركة فيحذفها **فصل** واذا التقت همزتان في كلمة واحدة الى الهمزة قلنا
لما شرع في تبيين الكلام في تخفيف الهمزة اذا انضمت الى الهمزة علم ان ما تقدم كلام عليها منفردة
وانما وجب اذا كانتا في كلمة ان تقلب الثانية الى حرف لين كراهة اجتماع همزتين فاذا كانوا قد
سهلوا امثالها مفردة فبان تسهل هاهنا اولى ومن ثم كان واجبا لا جائزا وقلبها حرف لين على
حسب حركتها ان امكن كما في ايمة وانما لم يفعلوا ذلك في مثل ادم لتعذره اذ لا يمكن ان تحرك الالف
ولا يكون قبلها الا فتحة وجب ان تدبرها حركة ما قبلها فان قلت فلم تدبرها حركة ما قبلها
في نحو اوادم قلت لوجوب القلب لفا قد حركتها وهم محافظون عليها فوجب حمله على
ما هو منه وهو اوادم فقلبوها واوا فان قلت فقد قلبوها ياء في جاء احال برمقه وهي مضمومة
وقياسها على هذا ان تقلب واوا قلت لك ان تقول انها قلبت في جاء احال برمقه واوا ثم قلبت ياء لاجل
الكسرة ليجري على القياس المطرد قوله ومنه جائي وخطايا قلنا لان اصله جائي باتفاق
لكن منهم من قال وقعت اليا بعد الف فاعل فوجب قلبها همزة فاجتمع همزتان في كلمة فسهلت الثانية
كما تقدم ثم اعل اعلال قاض وهو جاء مجراه ومنهم من يقول لست بازاء المقلوبة عن همزة بل هي
الاصلية لكن اخروها موضع اللام ثم اعلوها اذ لو بقوها وجب قلبها همزة فيجتمع همزتان ففروا
الى نقلها واعلوها فوزنه عنده فلا وهو اكليل وتابعوه وعند الاقلين فاع واما خطايا فجمع

خطيه واصله خطائي بياء وهمزة ثم ياء وهي الاولى مكسورة لان خطية كصحيفة فجمعها بوزن صحائف
فوجب قلب اليا همزة لوقوعها بعد الف ثم فعل فيه ما فعل في جاء وفيه ذلك القولان تحكماهما
هناك فان قلت فلم قلبت بعد ذلك خطايا قلت من اصول العرب في كل جمع بعد الفه
همزة عارضة في الجمع ويا ان تقلبوا الهمزة ياء والياء الفا فقالوا فيه خطايا كما فعلوا في زكايا
كما سيأتي مفصلا ان شا الله تعالى قوله قال ابو زيد ابو السمح يعني قال ابو زيد ان ابا السمح
وابن عمه همزا الثانية وجمعوا بين همزتين فقالوا خطائي بهمزتين وذكر قراءة الكوفيين ليدل على ضعفها
لعادته في اكثر المواضع قوله جاز تخفيفهما ووقع في بعض النسخ بقافين ولعله تصحيف لان التحقيق
ضعيف عنده فلا وجه لتقديمه ولعل الشيخ تسامح بالتقدم قوله وتخفيف احداهما [illegible]
لانه ان صح ان مراده بالاول التحقيق اعني بقافين فقوله تخفيف احداهما توهم ان تخفيفهما ممتنع وليس كذلك
وان صح انه تصحيف فلا وجه لحصر تخفيف احداهما بما جعله بين بين والاولى ان يبين كيفية التخفيف فيهما
وفي احداهما فيقول ان اريد تخفيفهما جميعا فلك وجهان احدهما ان تخفف الاولى على ما يقتضيه
قياس تخفيفهما [illegible] على ما ذكره الثاني ان يخففا على حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحدة منهما
لو انفردت في هذه جلها وان اريد تخفيف احداهما لم يخل اما ان يكونا متفقين في الحركة او لا فان كانا
متفقين فالاولى في اخر كلمة جاز ان تحذف احداهما وتسهل الاخرى على القياس المتقدم وجاز ان تبدل
الثانية الفا بعد المفتوح ويا بعد المكسور وواوا بعد المضموم وان لم يتفقا في الحركة خففت
ايهما شئت حسب ما يقتضيه قياس التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت قوله والخليل يختار
تخفيف الثانية قلنا [illegible] ما بعد الاولى لان فيه دلالة عليها قوله ومن العرب من
يفصل بينهما بالف قلنا ولم يجي هذا الا في كلام الذي مثل انت وانا في مثل جاء احدهم فلم يسمع ولا يعرف
مثل ذلك فيه قوله وهي قراءة ابن عامر قال الشيخ كلاما معناه ان نسبة هذه القراءة الى ابن عامر
ضعيف لان المشهور عنه خلافه اعني قراءة تحقيق الهمزة وقال وان كان الشيخ ناسبا اليه التخفيف لا
التحقيق فليست النسبة الى ابن عامر دون ابي عمرو ونافع مغنيا اما ابو عمرو فلا خلاف في انها قراءته واما
نافع فهي احدى قراءتيه بلا خلاف واما ابن عامر فلم يسمع الا انها احدى قراءتيه فنسبة القراءة الى من
اجمع على انها قراءته او احدى قراءتيه اولى من نسبتها الى من اختلف في كونها احدى قراءتيه هذا معنى كلام
ه ولا وجه لتخصيص ابي عمرو اللغة بنت ذي الرمة قد تقدم والبالي [illegible] ابي عمرو يذم
واكرر والقصيدة وتعني ا **فصل** وفي اقترانها ثلاثة اوجه قوله
وان يجعلا معا بين بين هذه منه وهم لان الاولى ساكنة والساكنة لا تجعل بين بين لان معنى بين بين
ان يجعل بين الهمزة وبين حرف حركتها والهمزتان فيها ثلاثة اوجه تخفيفهما وهو على وجهين احدهما

ان يسهل حركة الثانية الى الاولى ثم تجعل الاولى بين بين بعد تحريكها الثاني ان يقلب الاولى
الفا ثم تسهل الثانية بين بين لوجه الثاني من الثلثة ان يسهل الاولى ويقلبها الفا ويحقق
الثانية والثالث يحقق الاولى ويسهل الاخرى بين بين فهذه وجوه ثلثة انقسم احدها
الى اثنين فصارت اربعة ذكر الشيخ منها وجهين واسقط وجهين وذكر وجها لا يعقل
البتة وهو الثالث هذا اخر الهمزات باعتبار المصنف والحمد لله رب العالمين **ومن اصناف**
المشترك التقاء الساكنين قوله يشترك فيه الاضرب الثلثة قلنا يعني اذا
التقيا في كلمتين واما في كلمة فلا يتفقان في شيء من الحروف حروف المعاني ويتفقان في الاسم كهاض
وفي الفعل كهاز وذلك لكثرة تصرفهم فيهما دون الحروف المذكورة فاما في كلمتين فيتفقان في الثلثة
وتركب كل واحد مع اخويه فتصير تسعة اسم مع اسم مثل كم استخراجك ومع فعل كم استخرجت
ومع حرف كم المال وفعل مع اسم كاشرح استخراجك ومع فعل كاشرح اشرح ومع حرف
كاشرح المال وحرف مع اسم كمن استخراجك ومع فعل نحو قد استخرج ومع حرف نحو من المال **قوله**
ومتى التقيا في الدرج يحترز من الوقف فانه يغتفر فيه التقاؤهما وان كان على غير حدهما امثال ذلك زيد
وعمرو وقفا ووجه جوازه انك تقطع الصوت عند الثاني ولا تحتاج الى حركة اذ الموجب للتحريك انك
لو وصلته لم يمكن وصله الا بما لتصويت بما قبله فيتعذر وتعسر تلفظه ساكنا مع استمرار الصوت
لعسر اسفال اللسان ساكنا على مخرج الحرف مرتين اعني حيث يستقل ساكنا من الاول مرة ومرة هي
من الساكن الثاني **قوله** وحدهما ان يكون الاول حرف لين قال ح معنى قول الشيخ وحدهما اي
الصفة التي يغتفر ان يكونا عليها عند اتفاقهما واما اغتفر اجتماعهما عنده لذلك لان في حروف المد
واللين من المد ما يتوصل به الى النطق بالساكن بعده مع استمرار الصوت وما في الحرف
المشدد من سهولة النطق بعمل اللسان فيه عملا واحدا ولا يكفي في جواز التقائهما احد هذين وان
كان اجتماعهما في نحو ثوم موصول بغيره معه ممكنا لان اجتماعهما من دون مجموعهما ثقيل الا ترى الى
رفضهم اجتماعهما في نحو ثوم موصولا بغيره وان كان الاول حرف لين وكذلك ايضا وجب حركة الشين من
يشتد وان كان ما بعده مدغما واصل الشين السكون لانه من شدد الا انهم جعلوا حروف المد
واللين وحده مسوغا لاجتماعهما في باب واحد وهو كل موضع دخلت فيه همزة الاستفهام على
همزة الوصل المفتوحة فانهم يبدلون الهمزة الفا وذلك نحو آلرجل عندك وايمن الله يمينك
لما يؤدي اليه الحذف من لبس الخبر بالاستخبار وهذا امر ثالث يغتفر فيه اجتماع الساكنين
ويلحق به امرا رابعا وهو حروف التهجي كالف لام ميم والا[ ]لفاظ التي ينطق بها من غير تركيب
بل بعددها كزيد بكر خالد على راي من قال انها مبنية لفقد سبب الاعراب فقد اختاره الشيخ

بعض

في بعض المواضع فان القائل اذا قال ~~اذا قال~~ ذلك يغتفر اجتماع الساكنين فيها مع وقد حدهما وكان
القياس ان يجعل هذه مسوغا لاجتماعهما واما من قال بان سكونها للوقف في الاصل وهو
اختيار الشيخ في بعض المواضع ايضا فهو يدخل حيث اجريت على الوقف **قوله** ثمود الثوب قلنا
اصله ثمود مبني لما لم يسم فاعله كتضورب **قوله** لم تحمل اولهما من ان يكون مده الى اخره
قلنا هذا جواب متى من قوله متى التقيا في الدرج ويعني بالمده حرف اللين الذي قبله حركة من جنسه
قوله وان كان مده حذف قلنا يعني سواء التقيا في كلمة او كلمتين وقد مثل من كل بمثال وانما حذف
ولم يحرك لما في تحريكه من الثقل **قوله** الا ما شذ يعني عن القياس لا الاستعمال فانه كثير وقد تقدم
والحاء وحلقتا البطان به تشامخ لشذوذهما في الاستعمال ولكان تعلله بان الحذف يؤدي الى اللبس
بالمفرد **قوله** فتحريكه يعني فتحريك الاول لما قدمناه واعلم ان تحريك الاول هو الاصل الا انهما اذا كانا
من كلمتين فالاول اخر كلمة فهو اقبل للتغيير وان كانا من كلمة واحدة لم يكن سكون الثاني الا
لعرض بعد ان كان متحركا فسكونه العرض الذي لا اصله سكون الثاني اولى بالتحريك وقد ذكر الشيخ مثال
الحنس **قوله** لم ابله اعلم ان تحقيق التقاء الساكنين فيه يفتقر وعاية ما يقال ان اصله
لم ابالي فحذفت الياء للجزم وكثر في السنتهم حتى صار كان اللام هو الاخر فسكنت لفظا وحذف
الالف لالتقاء الساكنين للفظ ثم ادخلوا هاء السكت معتبرين للحركة التقديرية لان الهاء يلحق الحرف
متحركا فاجتمع ساكنان لفظا اللام والهاء فكسرت اللام ولم ترد الالف لان كسر اللام
لفظية عارضة فصارت اللام ساكنة تقديرا من وجه ومتحركة بحركة عارضة من وجه
فلاجل السكون حذفت الالف ولاجل الحركة جيء بالهاء وفيه من التعسف ما لا يخفى **قوله** والم الله
اعلم ان الشيخ جعل حركة الميم في الم الله في بعض حركة الهمزة نقلت اليها وجعلها بعضهم
ها هنا لالتقاء الساكنين والاول مبني على ان حروف التهجي سكونها للوقف لا للبناء كما هو مذهب بعضهم
لانها لو لم يكن عنده للوقف لقال بان التحريك لالتقاء الساكنين ولم يعسف النقل واحتج صاحب هذا
المذهب بانها لو كانت لالتقاء الساكنين لوجب كسرها كما هو القياس الثاني الاستبعاد بناء نحو ذلك
مع سكون ما قبل اخره يؤدي الى اجتماع ساكنين فلاجل ذلك جعل سكونها سكون وقف واجرى الوصل
مجرى الوقف واجرى الوقف مجرى الوصل فاعطاه احكامه وهو نقل حركة الهمزة الى الميم كما
في ثلثة اربعة فانه اعطى الهاء حركة الهمزة بعد ان اجرى الوصل مجرى الوقف حتى بقاء التاء هاء
في الوصل فهذه محنة وكم من مذهب الذي فيه تعسفا وخولف ما اجمع عليه القراء على الوجه
الضعيف لان اجراء الوصل مجرى الوقف ليس في اللغة بالقوي فثبت ان الاولى ما ذكر ها هنا من ان
سكونها بناء حيث قال لتحريكها لالتقاء الساكنين وقد صرح بانه بناء في موضع اخر من هذا
الكتاب وما يدل على ذلك ان بعض العرب يكسرها ولا يستحسن القول ببنائها **فان قلت**

فكيف بنوها على السكون ومن اصولهم البناء على حركة فيما قبله ساكنان اذا بني على السكون
وذلك اكثر من ان يحصى كامس والان **قلت** لانها موضوعة على ان ينطق بها مركبة لتحصيل الفائدة
التركيبية وهذا هو المقصود في وضع الكلام مطلقا وتمامه في شرح ابن الحاجب فليطلب فيه
فان قلت فما وجه بنائه على الفتح فيمن حرك والقياس الكسر لاجل الساكنين **قلت**
استثقلوا اجتماع الكسرتين والياء وترققوا اسم الله بعد سقوط الفتحة تفخيمه في الابتداء مع ان السكون
عارض على ما قدمنا وانما شرطنا ان يكون من حروف التهجي لئلا يرد مثل قولك من ابنك الذي فان المختار
الكسر وانما شرطنا ان يكون السكون عارضا لفقد سبب الاعراب وهو التركيب لئلا يرد مثل
منيب الله **قوله** وتحريك الثاني قلنا قد قدمنا ما يرشد الى تعليله وتحقيقه ان اصله انطلق
بكسر اللام فاشبه طلق كتفا في تحريك وسطه وتسكين تاء كتف جائز فجاز تسكين لام طلق
لاجل الشبه فلما سكن التقى ساكنان فحرك الثاني اذ لو حرك الاول وقعوا فيما فروا منه واما لم
يلده فاصله لم يلده بكسر اللام ايضا فصار مثل كتف فيفعل فيه ما فعل في انطلق مثل ينطلق
يتقه فيفعل فيه ما فعل فيه وذلك مبني على قول الشيخ بان هاء ها السكت لانها ساكنة فاذا سكنت
القاف تشبيها بكتف كسرت لها الهاء لانا قد بينا فيما تقدم انه ضعيف وان الهاء هاء الضمير فيكون اصله
يتقيه حذفت الياء للجزم فاشبه كتفا فسكنت القاف والهاء على ما كانت عليه من الكسر ولا يكون لايراده
في التقاء الساكنين وجه على هذا **قوله** ورد ولم يرد في لغة تميم يعني ان بني تميم ادغموا وحركوا
الثاني لان الاول اريد ادغامه فسكن فالتقى ساكنان فحرك الثاني لانه لو حرك الاول لوقع فيما فر منه
واما اهل الحجاز فانهم لا يقولون الا اردد بفك الادغام ويمنعون من لغة بني تميم ووجههم ان
شرط الادغام ان يكون الثاني متحركا والا ادى الادغام الى التقاء الساكنين والثاني في اردد ولم
يردد في لغتهم ساكن فلا يجوز الادغام فيهما ووجه ذلك انه وجب فك الادغام في رددت
ورددن لما سكن الثاني الا في لغة من لا يؤبه له ولا يعتد بلغته وهذا مثله فيجب فك
الادغام فيه وقد اجيب عن ذلك بان سكون رددت سكون لا يقبل حركة وسكون لم يردد
ويرد يقبل الحركة ولا يلزم من امتناع الادغام هناك امتناعه هنا وقد جاء القران على
لغة كل من الفريقين قال تعالى من يرتدد على قراءة الاكثر ومن يرتد في قراءة ابن عامر ونافع فكلاهما
مستعملان الا ان الادغام في الامر اقل منه في المضارع المجزوم الا ترى انه لم يدغم احد
من القراء اصمم لك جناحك وجاء الادغام في من يرتد ووجه ذلك ان سكون الامر سكون بناء
وسكون يرتد سكون اعراب والاعراب عارض والعارض لا يعتد به كما بيناه في كثير من المواضع
اللغة البيت عجبت لمولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان وهو
يعني بالمولود عيسى عليه السلام وذو الولد ادم عليه السلام **فصل** والاصل فيما حرك فيهما ان يحرك بالكسر

قلنا

قلنا لما بين الكسر والسكون من المؤاخاة حيث اختص كل واحد منهما بقسم من المعربات فالكسر
بالاسماء والسكون بالافعال المجزومة فلهذه المؤاخاة جعل الكسر عوضا عنه عند
الحاجة الى الحركة **قوله** وما حرك بغيره فلامر يعني انه لا يعدل عنه الا لعارض يقتضي
عدوله وجوبا او جوازا والجواز قد يكون على الشذوذ وقد يكون على الاصل اولى وقد يكون العدول
اليه اولى وفي امثلة الشيخ من كل نوع من هذه وضابط الجائز على الشذوذ ان يكون ما بعد الساكن
الثاني ضمة اصلية لفظا او تقديرا في نفس الكلمة التي الساكنان فيها فاحترزنا بقولنا اصلية
عن العارضة كضمة امشوا فان اصله امشيوا وقلنا لفظا او تقديرا ليدخل باب قالت اخرج
وقالت اغزي ويرتفع توهم ان الشرط حصول الضمة لفظا فقط وقلنا في نفس الكلمة التي
الساكنان فيها احترازا من مثل ان الحكم ففيه ضمة اصلية بعد الساكن لكنها من كلمة اخرى
لان حرف التعريف كلمة مستقلة والضمة من كلمة اخرى فلما كانت منفصلة كانت غير لازمة
فلم يعتد بها بخلاف قالت اخرج فمن كسر فعلى الاصل في التقاء الساكنين ومن ضم فكراهة الانتقال من كسر الى
ضم **فان قلت** فهلا لزم الضم لهذه الاستثقال كما لزم في اخرج لاجله **قلت** ان الهمزة
مع الضمة هنا كلمة واحدة فعظم الثقل بخلاف ذلك ولانه لما كان الثقل بالضمة غير لازم
لا وصلا ولا قطعا اما القطع فظاهر واما الوصل فلانه قد يوصل بغير ساكن لم يلزم
العدول عن الكسر واما المختار فيه العدول عن الاصل فكل واو ضمير قبلها فتحة نحو
اخشوا القوم وانما اختير لانه لما قصد الى تحريكه حرك بحركة ما قبله قبل الاعلال لانها مناسبة
حركات اولى من اجنبية مجتلبة او للفرق بينها وبين لو كما قال واما ما يختار فيه العدول الى
الاصل فواو لو لانها للتسكين والضمير فيما ذكرناه فبقي الكسر فيها على الاصل واما الذي
يجب فيه العدول عن الاصل فنحو رده اذا اتصل به ضمير غائب او غائبة فلزموا في الغائبة
الفتح لخفاء الهاء فكان الحرف الذي قبلها قد ولي الالف فقوي امر الفتح فالتزم والتزموا في الغائب
الضم لذلك فنحو رده الا انه ليس في القوة كالالف لان الالف لا يكون قبلها الا الفتح وليس الواو
مثلها في استلزام ضم ما قبلها ولذلك كسر بنو عقيل ولم يثبت الفتح الا فيما اورده ثعلب فانه
جوز الثلاثة في رده قال رح ما معناه انه ظن ان حاله مع الضمير كحاله مع عدمه وهو وهم
قوله ولزموا فيه الكسر الى اخره قلنا لانه لو فك الادغام لزم الكسر والادغام فرع
عليه فلزم فيه واما مجيء الفتح فلان الكلمة الاولى منفصلة فيطلق بها على ما تقتضيه بمجاورة
الساكن الثاني فعاملت حالها في الفتح قال رح ما معناه ان الضم ايضا ليس بعيد بهذه العلة **قوله**
وليس في هلم الا الفتح قلنا اراده في باب التقاء الساكنين عند على راي القائلين بانه اسم فعل

مفرد مبني على الفتح كرُوَيد وانما يصلح ارادته فيه ممن قال انه مركب من هل وأمّ او من ها ولُمّ على
الخلاف المتقدم وانما لزم الفتح عندهم لان التركيب يناسب التخفيف وشبهه بخمسة عشر **فائدة**
ومما التزم فيه الكسر قولهم مذ اليوم وانما التزم لانه اصلها اذ هي منذ فقياسها الكسر لالتقا
الساكنين فكان بقاؤها على الاصل اولى **اللغة** البيت الاول الجَهْم ... فجحره
ولا كعبا بلغت ولا كلابا والثاني الحَرَم يعني **فصل** لقد حذف العرب من التقا
الساكنين الى اخره قلنا يعني من ذلك الهمزة ففتحها في الامثلة التي ذكر ولم يفعل ذلك فيما منع منه
مانع فلم يغيّروا الواو والياء في نحو مصطفَو ... وثمود الثوب لتعذر الهمزة فيهما وروى المبرد عن ابي عثمن
عن ابي زيد انه قال سمعت ابن عمرو بن عبيد يقرأ ولا جأنّ فظننته قد لحن حتى سمعت العرب تقول
شأبّة ودأبّة بالهمز والفتح **فصل** وكسروا الراء ... نون من قلنا هذا الفصل من احكام الفصل الذي قبل
ما قبله حيث قال والاصل فيما حرك منهما ولا وجه لتاخيره وانما احسن العدول عن الاصل وهو الكسر
مع المعرف باللام اداة تجنبا الى الفتح لكثرته ووقوعها معه مع كسر الميم الله ثم تخفيفا للكثرة ونقوه فيما
عداه على الاصل **قوله** فمكسورة في الموضعين قلنا لانها لم يكثر كثرة مِن واما ورود الضم فهو
قليل ووجهه انهم شبهوها بواو اخشوا لانفتاح ما قبلها كما شبهوها بالياء في اخشينّ لانفتاح ما قبلها
حيث قالوا ملغنبر كما قالوا خذ الغنبر **ومن اصناف المشترك حكم اوائل الكلم**
قلنا وقد روى علم اوائل الكلم الا ان هذا اولى لان المشترك كلام في الاحكام المشتركة بين الاضرب الثلثة
او اثنان منها وليس لك ان تقول العلم كذلك لانه يشترك فيه الثلثة مطلقا وقد قيل ان من المشترك
ما هو بين اثنين فقط ثم ولو سُلِّم لزمه في جميع ابواب المشترك ان يقول كذلك وليس المقصود ذلك بل
ما الاشتراك فيه حقيقة **قوله** وهو في الامر العام يعني واوائل الكلم في الاغلب متحركة وذلك لان
كل كلمة تقدر منفصلة فيجب ان يوضع متحركة الاول لئلا يتعذر النطق بها او يثقل فثبت ان
الاصل الحركة **قوله** اسماء غير مصادر قلنا وهذه سماعية لانها الفاظ محفوظة **قوله**
التي بعد الفاتها اذا ابتدئ اربعة احرف وهذه قياسية فيرد على هذا الضابط قولهم اهراق
واسطاع فانها كما ذكر وليس اول مصادرها ساكنا ويجاب بان ذلك شاذ فلم يعتد به الثاني
ان اصله اراق واطاع فحينئذ ليس بعد الفه اربعة **قوله** فيما كان على هذا الحد قلنا كان
الاولى ان يزيد ماضيا او امرا ليخرج نحو انطلق واستخرج مضارعا فانه على ذلك وليس اوله ساكنا
قوله من الثلثي غير المزيد فيه قلنا لا يرد على ذلك نحو قِه وخَف فان اصله ساكن ويمكن الاحتراز منه
بان يقال الامر المعتل مضارعه من المعتل الفاء والعين الا انه يرد على هذا الامر من يرى فانه ليس
معتل الفاء والعين وهو مثل خَفْ ولا يتعين الاحتراز منه بالنص عليه بان يقال ما لم يعتل مضارعه

فاءً

فاءً او عينًا ولم يكن من يرى وانما قلنا بالنص عليه لانه لا اخ له يشاركه فيقصد الى عبارة عامة
وانما ذلك مختص بالامر من يرى خاصة الا ترى ان نظيره شأى ونأى ولم يفعل فيهما هذا الفعل بل
جريا مجرى باب يسعى فقيل في الامر منهما إشأ وإنأ كما يقال اسْعَ **قوله** وفي لام التعريف قلنا
هذا على راي سيبويه من ان اداة التعريف اللام فقط واما على قول الخليل ان اداة التعريف ال فليس في الحروف
ما اوله ساكن لان الهمزة متحركة بالفتح وانما اشتهر فيها التخفيف للكثرة **قلت** وفي جعل الشيخ
لها من قبيل الادوات على راي سيبويه نظر لانه لا اول لها اذ هي حرف واحد فلا معنى لعده مما اوله
ساكن بل مما جعل ساكنا كهمزة الوصل على راي **قوله** يلفظ بها كما هي يعني ساكنة وقوله في حال
الدرج متعلق بيلفظ لا بساكنا وهو حال مجرد في بيان انه ينطق بها ساكنة مطلقا ان ما قبلها
اما متحرك فلا اشكال او ساكن حرك او حذف فينطق بها على حالها ساكنة **فصل** وتسمى قلنا
وانما سميت بذلك للتوصل بها الى النطق بالساكن لا لانها تحذف في الوصل لانها حينئذ مفقودة
فكيف يضاف شيء الى معدوم فقدانها عنده **قوله** ان تكون مكسورة قلنا اما على راي من قال انها
اجتلبت ساكنة فعلى اصل التقاء الساكنين واما من قال انها اجتلبت متحركة فخصها بالكسر تشبيها
لها مع ما بعدها بالساكنين المكسور اولها **قوله** في نحو اقتل واغز قلنا في ذلك موضعين احدهما
ما وقع بعد ساكنه ضمة اصلية لفظا نحو اقتل او تقديرا نحو اغزي لانه من بنات الواو وقلنا
اصلية احترازا من نحو ضمة ابنوا فانها عارضة لانه من بنات الياء ومن ثم وجب كسر الهمزة
معها واصل اغزي اغزوي فالكسرة فيه من قبيل الاعلال لا من اصل البنية ومن ثم وجب الضم لا غير
واما من كسرها في نحو قال اخرج فقد مر تعليله **فصل** واثبات شيء من هذه الهمزات في
الدرج خروج من كلامهم ولحن فاحش قلنا اما كونه لحنا فلانه اتى بها في الدرج لما ذكرناه
من الحاجة اليها فاذا استغني عنها وجيء بها خرجنا عن كلامهم فيكون لحنا وانما عظمه بقوله فاحش
لان العرب لم يستعمله احد منهم في عرض ورده **قوله** في الثاني ولحن بالمثل الى اخره يعني ان الاصل
التحريك والسكون عارض تخفيفا تشبيها بباب عضد وكبد وهو كل كلمة ثلاثية مفتوحة الفاء
والعين مضمومة او مكسورة فانهم يخففونها بالتسكين كما في نحو عَضْد وضَرْد وابلغ التحريك
حق فيها احق من التسكين فلم يستعملوه **ومن اصناف المشترك زيادة**
الحروف **قوله** يشترك فيها الاسم والفعل قلنا وقد قدمنا علل الزيادة فيهما
ولا زيادة في الحروف فذكرها وضابط حروف الزيادة ما ذكره ومعنى كونها حروف الزيادة ان الذي
يزاد لغير التضعيف والالحاق لا يكون الا منها لانها تقع ابدا زائدة **فصل** فالهمزة يحكم بزيادتها
اذا وقعت اولا الى اخره قلنا انما حكم بذلك لان الاغلب في كل همزة وردت كذلك الزيادة فيدل عليه

الاشتقاق كاحمر واحمد ونحوهما **قوله** كإمّعة وإمّرة اما امّعة فانما حكم باصالة الهمزة فيها لامرين احدهما انه صفة لمن يقول انا معك اي يتبع غيره ومنه قول الشافعي رحمه الله ولست بامّعة في الرجال اسائل هذا وذا ما الخبر فكانه ركب انا مع مع وبني منهما فعّللة وهمزة انا اصلية باتفاق الوجه الثاني انها لو كانت زائدة لكان وزنها افعلة وذلكما دري في ابنيتهم بخلاف فعّللة كحرد له ونحوها فكثير واما إمّرة وهو الذي يقول لمن يرى ايك وهو من امر والهمزة فيه اصلية بوجه اصالتها وجه اصالة امّعة **قوله** ونحو من الامور يحيى اما نحكم بالزيادة الا ان يعرض ما يقتضي جوازها وجوان الاصالة كالق وهو اسم للمجنون يقال ألِق الرجل اذا جُنّ ويقال ولق ايضا فان كان من ألق فالهمزة اصلية وان كان من ولق فهي زائدة **قوله** كإثب الاتب هو النقيبة او ثوب او برد شق في وسطه فتلبسه المراة من غير كم **قوله** وازار واصطبل واصطخر قلنا اما الازار فلانه من الازر واما الاصطبل وهو ما يؤوي الفرس واصطخر وهو بلد معروف فلانهما عجميان والعجمي لا يحكم في شيء من حروفه بزيادة **قوله** في نحو شمأل وشأمل وجرائض ضهيأة الشمأل الرياح الشامية والشأمل مقتنم الضرع اي ادله وهو الذي تسميه الاطباء الكابوس والجرائض طائر والضهيأ المراة لا تحيض وجه اصالتها فيها انه لا دليل على الزيادة فيها **فصل** والالف لا تزاد اولا الى اخره **قوله** لا تقع الا زائدة وقلنا طوبوا لذلك الاستقراء ويهدي اليه الاشتقاق في نحوه **قوله** الا في نحو معزى قلنا دليل زيادتها ورود معز بحذفها ولم يكن للتانيث لورودها منصرفة **قوله** كنحو الف كتاب قلنا يعني ان الالف المنطرفة في قبعثرى اسما جيء بها لتكثير الحروف فقط لا بانها علم للعاقبة اي لانه لا نظير لها في الاصول فيحمل للالحاق والزيادة التي يقصد بها التكثير كثيرة كنحو الف كتاب مصدر كتب فلا فائدة للالف الا التكثير وقد تقدم ان الغرض بالتكثير توسيع مجال الشعر واستقامة الوزن واصل النثر في رعاية الفواصل **اللغة** شيء داخ الطويل وخلبلاب هو النبات الذي يسميه العامة البلاب

فصل والياء **قوله** فهي زائدة ايضا وقعت قلنا وطريقه الاستقراء كما مر **قوله** الا في نحو ياجج ومريم ومدين الى اخره اما ياجج فلانه لو حكم بزيادة الياء لكانت العين واللام من جنس واحد وهو قليل واما مريم فلو حكم بزيادة الياء لزم كون الفاء واللام من جنس واحد وهو قليل كما سيأتي واما مدين فذكر السيد ركن الدين انا لو حكمنا بزيادة الياء لكان وزنه فعيلا وليس في ابنيتهم فحكم بالاصالة ليكون مفعلا **قلت** وفيه نظر لانا لا نعرف ان فعيلا ليس في ابنيتهم حتى يبطل كون ياء مدين زائدة وذلك ذو ر فالاولى ان يقال ان فعيلا قليل فاكونها الاكثر وهو مفعل اولى لانه لا بد ان يكون من الدين او الدين والياء فيهما اصلية واما ضيضبية وتوقيت فلو كانت الياء

الياء زائدة لبقيت الفاء والعين من جنس وهو قليل **قوله** فهي اصل كيستعور قلنا العدم ورودها زائدة في مثل ذلك **اللغة** ياجج موضع وكذا مدين وضيضبية ذروة الجبل وتوقيت اي حكت صوت الدجاجة تقول قاق ويستعور الداهية وتلحقيه دابة في البحر **فصل** والواو كالالف الى اخره **قوله** لا تزاد اولا قلنا وطريقه الاستقراء كما قدمنا **قوله** ونحو رنتل الحنتفل يعني ان الواو فيه اصلية كجيم جحنفل **قوله** ولا تكون الا زائدة قلنا ودليله الاشتقاق بعد الاستقراء **قوله** الا ما اعرض في عزويت يعني انه حصل ما يمنع الحكم بزيادة الواو وهو عدم فعويل الحكم بانه فعليل لوجوده **اللغة** ورنتل بلدة وجحنفل الغليظ الشفة وعويج سجهعرد وجحو مبالغة في جحر ودهور اي قطع مدة من الدهر والترقوة العظمان اللذان في اعلى الصدر وعنفوان الشيء اوله وعزويت بلد **فصل** والميم اذا وقعت اولا الى اخره قلنا طريق زيادتها الاستقراء كما قدمنا **قوله** الا اذا اعرضها في معدّ الى اخره قلنا الموجب لاصالتها في معدّ توقي مجيء العين واللام من جنس واحد وفي معزى توقي كون الالف اصلية وقد ورد معز وفي ماج ومهدد توقي كون العين واللام من جنس واحد وفي ... منجنيق لعدم منفعول في ابنيتهم وفي مغالول كعضرفوط وفي منجنيق عدم منفعيل وفي فنعليل كخندريس **قوله** الا في نحو دلامص قلنا انما حكم بزيادتها هنا لدلالة الاشتقاق على ذلك لان دلامصا من دلص كما قدمنا وقمارص من قرص وهرماس من هرس كما مر واما زرقم فلانه من الزرقة **قوله** فهي اصل كمرزجوش فانما حكم باصالة الميم لانه قل زيادة الميم ولا حامسه **قوله** ولا تزاد في الفعل قلنا وطريقه الاستقراء مع الاشتقاق **قوله** بتمعدد يعني ان ميم معدّ القياس فيها الاصالة لئلا يكون العين واللام من جنس واحد ولانه قد ورد عن العرب تمعدد اذا انتسب الى معدّ والميم لا تزاد في الفعل فاقتضى اصالتها **قوله** لا اعتداد به قلنا هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره كيف تزعم انها لا تزاد في الفعل والمعلوم انها في تمسكن وتمدرع وتمندل زائدة فاجاب بان هذه لم يرد غيرها فهي نادرة والنادر لا حكم له **اللغة** ماج موضع ومهدد امراة ومنجنون وصف لمن اصابه الجن ودلامص ... وقمارص اللبن الشديد الحموضة وهرماس من اسماء الاسد وزرقم اسم للضباع ومرزجوش اسم لشجر طيب الرائحة تسميه اهل جهتنا بردقوش **فصل** والنون اذا وقعت اخرا قلنا الى زيادتها وطريقه الاستقراء مع دلالة الاشتقاق في الاغلب **قوله** الا اذا قام دليل على اصالتها قلنا دليل اصالتها في نحو ان انه من قنن الشجرة اي عضنها وفي حسان انه من الحسن وفي فتان انه من فتن اذا امشي مشية مخصوصة **قوله** وكذلك الواقعة في اول المضارع والمطاوع قلنا دليل زيادتها فيهما الاشتقاق **قوله** والثالثة الساكنة قلنا ودليل

زيادتها في هذا الاستقراء كما مر **قوله الا** نحو عنسل الى آخره قلنا اما عنسل فلانه من
عسلان الذيب وهو اضطرابه في مشيته واما عفرنى وهو الاسد فلانه من العفر وهو
التراب لانه لما كان مصححه ومتمرغه نسب اليه ودليل كون العفر التراب قول ابن دريد
هم الاولى ان فاخروا قال الملا بني امرئ فاخرهم عفر البرى ۞ واما بلهنية فدليل زيادة
النون فيها قولهم عيش ابله للذي فيه رغد واما خنفقيق فلانها من خفقه ما لريح اذا
اللغة فبناء ان يقال شعر فينان اذا كان اثيثا متراكما وجاز فيها ان يكون ودبنة تقدم ذكرها
في اول الشرح وشرنبث لجاف غليظ وغضنفر الاسد وعزبد الشديد وعنسل الرجل اذا
مشى مشية الذيب وخنفقيق للداهية وتوصف العجوز المسنة **فصل** والتاء اطردت
زيادتها الى آخره قلنا الطريق الى ذلك الاستقراء والاشتقاق **قوله الا** في نحو ترتب انما حكم
بزيادة التاء الاولى لانه وصف للتراب فهو من رتب واما تولج للوتد فهو من ولج واما سنبتة
فلقولهم سنبة اي برهة من الزمان **فصل** والهاء زيدت زيادة مطردة الى آخره هو كما ذكره
وانما حكم بزيادتها في هراق فلجي اراق وفي هركوله لانه من الركل لانها لسمنها تركل في مشيها
اي تمايل وفي هجرع للطويل لانه من الجرع وهو المكان الطويل قال الشاعر ۞
حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي ۞ فانت بمرأى من سعاد ومسمع ۞ واما هلقامه
لشديد الاكل فلانه من اللقم **فصل** والسين اطردت زيادتها هو كما ذكره **فصل** واللام
جاءت مزيدة الى آخره هو كما ذكره ايضا **اللغة** الضليل كثير الضلال وعبدل وزيدل صفة
لرجل كان اصله عبد الله وزيد الخيل لحذف المضاف اليه وبقي ... دلالة عليه وفحجل متباعد
ما بين الرجلين وهيقل الظليم يحتمل ان الابدال لها وانه هفعل ويحتمل انه الياء وانه فيعل
ومن اصناف المشترك ابدال الحروف الابدال هو قلب الحرف الى مقاربه
في المخرج او في الثقل فالمخرج نحو هراق واراق والثقل نحو اجوه ووجوه وضابط حروفه ما
ذكره الشيخ الا انه لا وجه لايراده السين لانها ليست من حروف الابدال فان قال قد ورد
اسمع قلنا نادر كما ورد اذكر واظلم ولم تعد الذال والظاء من حروفه فالاولى ما ذكره
خ وهو انه يجمعها انصت يوم جد طاه زل **فصل** فالهمزة ابدلت الى آخره فالواجب
ابدالها من الف التانيث قلنا انما وجب كراهة اجتماع الفين فابدلت الثانية ليتميز بها الممدود
على المقصور واما في نحو كساء فهي اصلية لانها من الكسوة ورداء من الردية فلانها تحركت وانفتح
ما قبلها واما جزء عن حضين وهو الالف لانه هو ابى في حب قلبها الفا جريا على القياس ثم كرهوا
اجتماع الفين فابدلوها واما في علباء فلشبهها بالاصلية اذ كانت للالحاق فاعطيت حكمها

واما في قائل وبائع فلما مر في كساء من كونه حرف علة تحرك وانفتح ما قبله واما اجوء عن
حضين فاعلوه ثم ابدلوه همزة لتستقيم صيغة اسم الفاعل واما في نحو اواصل واواق فلانها
من وصل ووقي فكرهوا اتفاق واوين في اول الكلمة لو قالوا وواصل فقلبوا الاولى همزة
حتما في جمع واصلة وواقية فاما المذكر فهو لا يجمع على هذا الوزن وانما اشترط اللزوم احترازا
من نحو ووري فانه من وارى فلما اريد بناؤه للمفعول ضم ما قبل الالف فقلب من جنس الضمة
فصار ووري لكن قلبه لا لعارض فلم يعتد به وقد استدرك عليه بانه يلزم مثله في اويصل
قلت وهو غير لازم لما استدرك فالاولى ان نقول في الضابط شفعت باخرى متحركة
فيخرج ووري ونحوه واما اويصل تصغير واصل فقلب الالف وان كان عارضا ولا يوجب اعتبار
اجتماع الواوين لظهور الثقل باختلاف حركتيهما اوجب القلب **قوله** واكا اذ قلنا انما جاز
في ما ذكره لان الهمزة المضمومة اخف من الواو والتفاوت يسير فجاز الوجهان وكذلك
في ادؤر وغؤور ونؤور جمع نور وهو دخان الشحم يعالج به الوشم ليخضر **قوله** وعن المضمومة
نحو اشاح قلنا والوجه ما مر من ان الهمزة اخف من الواو المكسورة والتفاوت يسير **قوله**
واسماء قلنا هذا بناء على احد القولين ان اسماء منقول عن الصفة فاصله وسماء لا على الجمع **قوله**
واحد اصله وحد فقلبت الواو همزة **قوله** واحد احد في الحديث يعني انه ورد في الحديث
ان شعار المسلمين كان في بعض مغازيه في بعض القتال احد احد اي وحد امر للمقتول بان
يوحد الله وعلة الابدال ما ذكرنا **قوله** قياسا قلنا وجهه ما ذكر اي من كثرته في لسان
العرب **قوله** ومن الياء في قولهم قطع الله اديه وفي اسنانه الل اي يديه ويلل واليلل
قصر الاسنان العليا وقيل انعطافها الى داخل الفم **قوله** الشئمة يعني همزة الياء في
الشيمة وهي الطبيعة **قوله** وابدلها من الهاء في ماء وامواه قلنا اصل ماء ماه لقولهم امواه
قوله وفي ال فعلت اراد هل فعلت وال فعلت اراد هل فعلت **قوله** اباب بحر اصله عباب
بحر **اللغة** الدكادك من الرمل ما التبد بالارض لم يرتفع وبرق جمع برقة وهو المكان
الذي فيه الحجارة والقالعة قيل اراد مرتفعة الامواه الكثيرتها والاظهر عندي ان المراد
ما قصه الامواه كقول الشاعر ۞ بقية منقوص من الطل قالص ۞ اي ناقص والماتحة الذاهبة
زاد الضحا طرف من الزمان يعني ان فيها وقت ارتفاع الشمس يكون ذاهبا لاجل ارتفاعها
على ادوها اعباب البحر لجنه وضحكه اضطكاكه وزهوقه زيادته **فصل** والالف ابدلت
من اختيها هو كما ذكره **قوله** ولم يمنع مانع من الابدال قلنا المانع في زميا انه لو اعل التبس
بالمفرد وعلى الجملة فاذا كان بعد حرف العلة حرف علة آخر ساكن كره اجتماع الاعلالين

قوله الا ما شذ من نحو القود والصيد قلنا العلم تركوا الاعلال هاهنا ليدلا بلبس خال
تنكبره بالفعل حيث يعال قاد وصاد **قوله** طاى في حارى قلنا اصله طيئ فقلبت اليا
الفا على غير قياس فكذلك حارى اصله حيرى في النسبة الى الحيرة وهي قطر معروف وباجل اصله
يوجل ابدلت الواو الفا على غير قياس **قوله** لادنم في يحا ادم قلنا انما لزم كراهة اجتماع همزتين
وانما جاز في راس للتخفيف **قوله** المنصوب المنون انما ابدلت النون الفا لقربها من حروف العلة واشبه
حرف علة انفتح ما قبله فقلبت الفا واما نون التاكيد واذن فلشبهها به في ذلك **قوله** وفعلتها
إذن إشارة الى الاستشهاد بقوله تعالى حاكيا عن موسى عليه السلم فعلتها اذن وانا من الضالين **فصل**
واليا ابدلت من اختيها الى اخره قلنا وجه ابدالها في معيتيح ومفاتيح كسرة ما قبلها وابدالها من الواو
في ميقات وما بعده كذلك وصبية اصله صبوة لانه من الصبو وثيرة جمع ثور اصله ثورة فقلبت
من جنس الحركة التي قبلها وعليان اصله عليوان لانه من العلو واليا كالكسرة ولانها اتفقت الواو
واليا وسبق الاول بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت في اختها كما هو القياس لتصريف **قوله**
وديجل وهو غير مطرد قلنا لانه لاموجب لقلب الواو يا هنا لاستوايهما في الخفة **قوله** وفي قولهم
املت وقصيت قلنا اصل امليت امللت بدليل قوله تعالى فليملل الذي عليه الحق واصل قصيت
قصصت لانه من قص يقص ولا وجه للقلب الا التخفيف لان اليا اخف من التضعيف **قوله** لا وربيك
قلنا يعني بتخفيف اليا اصله وربك قلبت اليا الاخيرة يا تخفيفا **قوله** وتسريت اصله تسررت
لانه من السر وهو مضاعف وتظنيت اصله تظننت **قوله** ولم يتسن قلنا اصله يتسنن من السن
قلبت النون الاولى يا وتقضي البازي قلنا اصله تقضض لانه من تقضض بدليل قول جرير
هما دليا في من ثمانين قامة كما انقض باز اقتم الريش كاسره **قوله** واما يفعل الضفادي
فيا تمي قلنا اصله يأتمم قلبت الميم الاخيرة يا **قوله** والتصدية وهي جعلها من صد يصد في
قوله تعالى وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء وتصدية واذا كان من صد يصد فاصلها تصددة قلبت
الدال الاخيرة يا **قوله** وتلعيب وتلعيت اصله تلععت من اللعاعة وهو بالعين من الاسنان
من اللحم يقال تلعيت اذا ازلت اللعاعة قلبت العين الاخيرة يا **قوله** دهديت اصله دهدهت
من الدهدهة قلبت الها الاخيرة يا **قوله** وتضيضيت اصله تضضضت قلبت الضاد الاخيرة
يا ومعناه كثرت قول ضه **قوله** ومكاكي في جمع مكوك قلنا اصله مكاكيك بدليل مكوك
قوله ودياج قلنا اصله دباج لانه جمع دبجوج **قوله** وديوان قلنا اصله دوان بدليل دواوين
لانه من دون اي دونه في الديوان قلبت الواو الاولى يا **قوله** وديباج اصله دباج من
دبج الثوب اذا كمده **قوله** وقيراط قلنا اصله قراط بدليل جمعه على قراريط **قوله** وشيراز

ودماش

ودماش في الصحاح قلنا اصلهما شراز ودماس عند من جمعهما على شراريز ودماميس
قوله واتصلت بمثل صوا الفرقد قلنا اصله اوصلت واصل اتصلت اوتصلت لانه من الوصل
قلبت الواو تا ثم قلبت التا يا وعلة القلب في هذه كلها انه اخف من التضعيف **قوله** وما شذ
ذلك في قولهم اناسي وظرابي قلنا اصل اناسي اناسين لانه جمع انسان وحذفت في جمعه الف مفرده كما حذفت
في مفاتح جمع مفتاح في قوله تعالى وعنده مفاتح الغيب وظرابي جمع ظربان فعلهم ما فعل في
اناسي والظربان دابة مر ذكرها **قوله** والضفادي جمع نقانق ازاد الضفادع وابدلت
العين يا **قوله** من الثعالي اراد من الثعالب **قوله** ارانيها اراد ارانبها **قوله** وابوك سادي
اراد سادس **قوله** وهذا الثالي اراد الثالث **قلت** وهذه الابدالات لا وجه لها الا
مراعات التناسب في الروي **اللغة** صدر قوله واتصلت قام بها تنشد كل منشد وقوله
في البالي كانه خوارق الخوازق الدوائر خوالية وجمه جمع اجمة على غير قياس والنقانق
جمع نقنقة وهي اصوات الضفادع ونحوها **قوله** لها اشارير الاشارير جمع اشرورة وهو ما ينظم
فيه لحم الشوا والوخز بمو الشي القليل **فصل** الواو ابدلت من اختيها اما قلت واوا في صوادب حملا على
التصغير لانهما باب واحد في تكسير الاسم وموجبه في التصغير ما قبله من الضم ومثله اوادم واوايدم
واما رحوي فقلبت الالف فيه واوا لانه لو رد الى اصله اجتمعت يا ات فيثقل وما عصا فرجوعا
الى الاصل واما الوان تثنية الى ما لحقا بالاكثر وههنا الواو من الثلاثي الذي اخره الف ولان اليا
كالكسرة فيجتمع كسرتان فيما قلت خزوفه **قوله** ومن اليا في موقن قلنا لان اصله ميقن من اليقين
فقلبت اليا واوا وكذلك طوبى لانه من الطيب **قوله** وفي ضويرب تصغير ضيراب قلنا الوجه
ضم ما قبلها **قوله** وفي بقوى قلنا اصله بقيى لانه من بقي وسياتي تعليله **قوله** وبوطر من بيطر
قلنا وجه الابدال فيه قصد المناسبة **قوله** وهذا امر ممضو عليه قلنا اصله ممضوي
عليه لانه من المضي لو بقي كذلك وجب قلب الواو يا وادغامها فتتغير صيغة مفعول فقلبوا اليا
واوا لتظهر فيه صيغة مفعول **قوله** وهو نهو عن المنكر قلنا اصله نهوي لانه من النهي فبنوا
منه مثل ضروب فقلبوا اليا واوا لتظهر صيغة المبالغة اذ لو جروا على القياس لقالوا نهي
فيلتبس بفعيل **قوله** وفي جباوه قلنا اصله جبايه لانها من جبيت بالجيم وضعف السيد ركن
الدين الحكم بانه باي توجيه لم تظهر لي صحته ولا علة للابدال فيه الا الشذوذ **قوله** ومن الهمزة
في نحو جونه هو كما ذكر **فصل** والميم ابدلت من الواو والى اخره **قوله** فمن الواو في فم وحده
قلنا وجه ابدالها في فم ارادة وقوع الاعراب على حرف جلد لا هوائي **قوله** ومن اللام الى اخره
قلنا وجه الابدال المحافظة على بروزه وعدم تغييره بخلاف اللام فانها قد تغير في نحو الرجل والشاكر
والسالم ونحو ذلك فصيرتها ميما محافظة **قوله** ومن النون في عمبر وشمبا قلنا وجه الابدال

ان النون في هذا الموضع تخففها العرب ولا تحذفها فاذا وجه تبيين المحافظة على بقائها بقلبها
حرفا مخرجه مقاربا لها لكراهة اظهارها وابهام حذفها قوله وكفك المخضب البنام قلنا
اراد البنان ولا وجه للابدال هنا الا رعاية القافية قوله وطامه الله على الخير قلنا
اصله طانه الله اي جعل طينته طينة خير قوله ومن الباء في بنات مخر قلنا اراد في بنات
بخر قوله وما زلت راتما قلنا اراد راتبا قوله وارانه من كثم قلنا اراد من كثب اي قرب
والسبب كما ذكر ووجه الابدال في ذلك كله تقارب اتحاد مخرج الباء والميم احفظ اللغة الشمباء
رقيقة اطراف الاسنان والتمتام الذي يتعثر بالتاء وبنات بخر بالخاء معجمة ومهملة سحائب بيض
يجتمع قبل الصيف فالخاء المعجمة لانها من بخار يصعد من الارض والمهملة لانها من دخان
يصعد من البحر اذا ضربته الشمس قوله فما درت شاتها اي استعجلت مشربها والنغب
جمع نغبة وهي الجرعة من الماء واراد بقوله مخني جيدها انها شربت من مكان مرتفع يتقاعس
الحني للجيد فصل والنون ابدلت من الواو الى اخره قلنا وجه الابدال في هذه قد مر في باب
النسب وفي المعل كراهة كون اول الكلمة واخرها مجتمعا احد فصل والتاء ابدلت من الواو
الى اخره قوله في نحو اتعد قلنا اصله اوتعد لانه من وعد قلبت الواو تاء وادغمت في تاء الا
الافتعال فرارا من ثقل الواو وبعدها الكسرة قوله واتلجه اصله اولجه لانه من ولج ولا وجه
للابدال فيه الا الشذوذ قوله وتجاه اصله وجاه لانه من الوجه ووجه الابدال ثقل
الضمة على الواو وتيقور صفة للرجل الوقور اصله ويقور لانه من الوقار ووجه الابدال
كراهة اجتماع الواو والياء في فيعول لعلة اجتماع حروف العلة في كلمة واخره وتكلان
اصله وكلان لانه من وكل امره اي فوضه الى غيره وتكاة اصلها وكاة لانه من الوكي وهو
المعتمد عليه وتخمة اصلها وخمة لانها من الوخم وهو الامتلاء من الطعام على وجه تنفسد
به المعدة وتهمة اصلها وهمة لانها من الوهم وتقية اصلها وقية لانها من وقي وكذا تقوى
اصلها وقوى وتكلة صفة للذي لا يستقل برايه اصلها وكلة لانه من وكل امره الى غيره اي
فوضه وتترى اصلها وترى لانها من التواتر وتواتر بوزن تفاعل فتترى بوزن فعلى وتوراة
اصلها وورراة لانها اسم لما يوارى به الشيء فهي من المواراة وتولج وهو الوتد اصله وولج لانه
من ولج لبيته ووجه الابدال فيه وفي توراة كراهة اجتماع واوين في اول الكلمة وتراث اصله
وراث لانه من الورث فابدل كراهة واو مضمومة اذ تكون كاجتماع واوين وتلاد وهو
المكتسب من المال اصله ولاد لانه فرع المال المدخر فكانه ولد عنه قوله وفي اخت
وبنت وهنت قلنا اصلها اخوة وبنوة وهنوة حذفت الواو وجعلت التاء بدلا عنها ومن ثم تقلب
في الوقف هاء وكلتا اصلها كلوى بدليل كون مذكره كلا جعلوا قلب الواو تاء علامة للتانيث اذ لو

الحقوه تا بطلت دلالته على التثنية قوله ومن الباء في نحو اتسر قلنا اصله ايتسر لانه من اليسر
بني منه افتعل ووجه الابدال التخفيف قوله ولاما في نحو اسنتوا قلنا واو جعلها بدلا من الياء
نظر بل القياس ان يجعل اصله اسنتوا لانه من السنة واصلها سنوة بدليل جمعها على سنوات وثنتان
اصله ثنيان لانه من الثني وكيت وذيت اصله كية وذية حذفت احدى اليائين وجعلت التاء بدلا عنها
قلت وفي دعوى ذلك نظر لانهما من المبنيات والمبنيات تصنع وضعت كما هي قليلا
ما ينصرف فيها كما رسمه ولم يرد في كيت وذيت كية وذية فلا طريق يرشد الى ان اصلهما كذلك قوله
ومن السين في نحو طست قلنا اصله طس بدليل جمعه على طسوس وست اصلها سدس قلبت
الدال تاء والسين كذلك وادغمت التاء في التاء قوله شر الزات النات قلنا اصله الناس في بدلت تا التقارب
مخرجيهما مع رعاية القافية وكذلك اكيات اصله اكياس قوله ومن الصاد في لصت قلنا اصله
لص لصاص بدليل جمعه على لصوص قوله كاللصوت قلنا اصله كاللصوص المرد جمع مارد
وهو الذي له ينحى عن فعل القبيح قوله ومن الباء في الثعالت قلنا اصله الثعالب كما ذكر واخذتها
ذعلبه وهي اطراف اخلاق الثياب فصل والهاء ابدلت من الهمزة الى اخره قوله هرقت قلنا
اصله ارقت قوله وهرحت الدابة قلنا اصله ارحت من الراحة اي اراحتها من السير او الحمل وهنرت
الثوب اصله انرته اي ادخلته النورة ليذهب درنه وهردت الشيء اصله اردت الشيء ذكره اللحياني
من ائمة اللغة وهياك قلنا اصله اياك ولهنك اصله لانك وهما والله اصله اما والله وهن
فعلت فعلت اصله ان فعلت فعلت ووجه الابدال في هذه طلب الخفة لان الهاء هوائية لا يفتقر
الى اعتماد والسبب كما ذكر قوله ومن الالف في قوله ان لم تروها فمه قلنا اصله فما اراد السكون
على الظهر من الالف قوله وفي انه اصله انا وحيهله اصله حيهلا وياهناه اصله ياهناو واو
متطرفة قبلها الف وجب قلبها همزة ثم ابدل من الهمزة هاء دل على ذلك جمعه على هنوات
قوله ومن الياء في هذه امة الله قلنا ابدا ان الهاء في هذه بدل من الياء في هذي في حال الوصل
ولهذا مثل بالوصل ووجه الابدال ثقل الكسرة على الياء لو بقيت وكثرته قوله ومن التاء
هو كما ذكر فصل واللام ابدلت من النون الى اخره قوله اصيلالا قلنا اصله اصيلانا لانه
تصغير اصلان وهو اخر النهار واصلان جمع اصيل كرغيف ورغفان قوله فالطجع قلنا
اصله اضطجع اللغة غيره السبب الاول عسر حوا با وما في الربع من اخذه وقيل الباقي لما رأى الا
والارطا شجر فصل ابدلت من التاء قوله اصطبر قلنا اصله اصتبر تاء الافتعال قلبت
طاء ليقرب مخرجها من الصاد فيخف وفحصط قلنا اصله فحصت بالتاء فقلبت طاء لما مر فصل
والدال ابدلت من التاء في ازدجر وازدان وفزد وادكر قلنا وجه الابدال ان الدال في هذه
اخف منها لتاء اللغة صدر البيت فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع اصوله واجتز شيحا

الشيح اطراف الاغصان وهو ايضا شجر معروف وودلج اصله تولج وهو الوتد **فصل**
والجيم ابدلت من اليا المشدده في الوقف **قوله** نقيمج قلنا اصله فقيمي منسوب الى بني
فقيم وقوله مرج اصله مري منسوب الى مره **قوله** وابو علج قلنا اصله علي وانما
حكم بانه اجرى الوصل مجرى الوقف انكان اخر البيت لان بعده حرف الردف **اللغة**
كتل جمع كتل وهي القفه التي يحمل فيها التمر والبرنج اراد البرني وهو نوع من التمر مخصوص
قوله بالود امثله بالوتد والصيصاله يقطف بها التمر الشول الابل التي يمتثل اذنابها الى
احد الكانيس وغبش الصيف غيمه وغبشه والاجل اصله الايل جمع ايل وهو الوعل والشاحج النضوج
النحيف والنهات وسيغ الشذق ينزي اي يوقع ويضع الوفره الشعر اذا طال حتى يتعرى الاذن
ونقف **قوله** امسجت اصله امسيت اي دخلت في المسي وامسجا لانه ماخوذ من المسي واصله
مساي بدليل قولهم امسيت اعلت اليا ثم همزت واذا بنيت منه افعل قلت في المفرد امسى
بحركت اليا وانفتح ما قبلها فعلت الفا واما في التثنيه الى المثنى فتبقى على حالها من دون اعلال
وهو ضمير التثنيه واما في امسجت فبقاؤها على خلاف القياس اذا القياس حذفها كغزت
ورمت **فصل** والسين اذا وقعت قبل عين او خا الى اخره **قوله** كقولك صالع قلنا اصله
سالع بالسين وهو المسيح لما اكمل **قوله** واصبغ عليكم نعمه قلنا اصله اسبغ بالسين يقال
اسبغ الله نعمه اي اوسعها وزوق سابغ **قوله** وصخر قلنا اصله سخر بالسين من التسخير
وهو التذليل وصلخ قلنا اصله سلخ الشاه اذا ذهب اديمها ومس صقر واضح ويصاقون
اصله يساقون وصيقت اصله سيقت النعم وصبقت اصله سبقت القوم وصويق اصله
سويق تصغير سوق والصملق اصله سملق وهو الصعيد المستوى وصاطع اصله
ساطع بالسين من سطع النور اذا ظهر ومصيطر اصله مسيطر بالسين من سطر الكاغد
اي كتب فيه **قوله** واذا وقعت قبل الدال ساكنه ابدلت زايا قلنا لتقاربهما في المخرج كالصاد
والسين **قوله** يزدر قلنا اصله يسدر يقال سدر الظبي اذا لزم بيته ويسدل ثوبه اذا
وضع وسطه على راسه وارسل طرفيه على جنبيه باشراله **فصل** والصاد الساكنه هو
كما ذكر الا ان قوله في البيت مزدرا اراد مصدرا ومعنى البيت اترك هذا الهوى قبل ان يبغضك
من تهواه وقبل تبغضه انت فان ترك صاحب الهوى متين القوى في المحبه خير من ان تصرمه
على وجه **قوله** وان تحرك هو كما ذكر **ومن اصناف المشترك الاعلال**
قوله حروفه الالف والواو واليا قلنا انما اختصت بالاعلال وهو رد بعضها الى بعض لانها كلها
هوائيه فرد بعضها الى بعض لاشتباه يستدعي **قوله** تقع في الاضرب الثلثه قلنا يعني الاسم والفعل
والحرف **قوله** كقولك مال قلنا اصله مول بدليل جمعه على اموال وناب اصله نيب بدليل جمعه

على

على انياب ومال وناب مثال لوقوع الالف في الاسما وشوط وبيض مثال لوقوع الواو
واليا في الافعال ولا مثال لوقوع الالف في الحروف ولو وكي مثال لوقوع الواو واليا فيه **قوله**
لا امثلا قلنا وطريق ذلك الاستقرا فان كل الف في اسم او فعل لا بد وان ينقلب في
بعض تصرفاته الى الواو او اليا بخلاف الحرف كما ذكر **فصل** والواو واليا عن المزيد الى اخره **قوله**
ولم يتقدم اليا الا في يوم قلنا والوجه في ذلك ان الانتقال من الواو الى اليا انتقال من ثقيل الى خفيف
يحسن بخلاف العكس فهو من خفيف الى ثقيل فقل وجوده **قوله** واما الواو في الحيوان وكواو جباوه
قلنا هذا جواب عن سوال مقدر تقديره كيف تقول ان اليا لم تتقدم على الواو الا في يوم وقد
تقدمت في حيوان وحيوه فاجاب بان الواو في الحقيقه ليست واوا من الاصل بل اصله حييان
ولم يتقدم فيه يا على واو وكرهوا اجتماع يائين فقلبوا الثانيه واوا كما قلبت في جباوه وان كان القلب
في جباوه على غير قياس **قوله** وفي بديت اي بدنت يديه **قوله** ولم تقع الواو وكذلك قلنا يعني
انها لم تقع فا وعينا ولا فا ولاما ولاما وقد رد عليه لفظ الواو واجاب بالتسليم انها على مذهب
الاخفش كبيت اي فاؤها وعينها ولامها واوات كما ان فا يبيت وعينه ولامه يا ات فالف
واو منقلبه عن واو وذهب غيره الى ان الفه عن يا فهي كيديت في ان فاها ولامها واوان دون
عينها لكن ليس في العربيه ما هو كذلك سوى ها ولذلك كتبوا الواو باليا الحاقا له بالاكثر عند اللبس
القول في الواو واليا فائين **قوله** في نحو وعد قلنا انما ثبت في ذلك كيفيتها **قوله**
وسقوطها فيما عينه مكسوره الى اخره قلنا انما سقطت لان الواو كالضمه والاستثقال من ضم
الى كسر ثقيل في غير ما بني للمفعول **قوله** في يعد ويموت قلنا اصله يوعد ويومق لانه من وعد وومق
وومق **قوله** في نحو المقه والعده قلنا اصله وعده وومقه والكسره غير موافقه للواو
فاسقطت الواو **قوله** مثلها الا في السقوط قلنا انما لم تسقط لانها مناسبه للكسره في
الواو **قوله** وهو قليل قلنا لانه موجب له **قوله** وقلبها في نحو اتسر قلنا متى يوجهه **فصل**
والذي جاز في قولهم وجع يوجع الى اخره هو كما ذكر الا ان اصل التجازي اصله التجازي بضم الزاي لانه
مضارع تفاعل وهو يا تي على تفاعل بضم العين فلما اطرد الكسر لكونها تطرف يا قبلها ضمه فقلبوا الضمه
كسره لا لكسر في الاغاريضه كما ذكر واما التجارب فالكسره فيه اصليه لانها جمع تجربه **فصل** ومن
العرب من يقلب الواو واليا الى اخره هو كما ذكر ووجه هذه اللغه انهم راوا القلب اخف من التضعيف
قوله وليست الكسره ملغه من يقول ييجل قلنا الانهم لا يطردون كسر حروف المضارعه في غير التا
فصل واذا بني افتعل من اكل وامر هو كما ذكر **القول في الواو واليا عينين**
قوله في قال وخاف هذا مثال المكسوره العين ومفتوحها من الاجوف فاصل خاف خوف بكسر

الواو لان مضارعه يفعَل بفتح العين فهو كعلِم يعلَم اما قال فهو فعَل بفتح العين يفعُل بضمها كخرج
يخرج واصل باع بيَع بفتح العين لان مضارعه يفعِل بكسر العين قوله وهاب هو مثال المكسور العين
من بنات اليا اصله هيِب فهذه امثلة انقلابها في الافعال واما امثلتها في الاسما فهي باب وناب وقد
مر بيان اصلهما قوله ورجل مال وهاع ولاع قلنا اصل مال مَول اي كثير المال واصل هاع هيِع
من الهيع اي ذو هيع اي ذو شوق واصل لاع لوِع من اللوعة اي ذو لوعة بكذا وانما وجب الاعلال حيث
تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله مراعاة للاخف حيث امكن لان خفة الالف بعد الفتحة مدركة
بالضرورة قوله ونحو ما كان من هذه الافعال الى آخره يعني في نحو يهاب ويخاف فان اعلاله
ليس لاجل سبب الاعلال لان ما قبل حرف العلة فيها ساكن لان اصل يخاف يخوَف لكن سكون ما
قبل حرف العلة عارض فلم يعتد به فبقي موجب الاعلال قوله واسما الفاعلين نحو قائل وبائع
فاصلهما قاول وبايع تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله والالف حاجز غير حصين فقلبت الواو واليا
الفا ولما التقى الفان همزت الثانية وبني منه قائل وبائع وكذلك ما اشبههما قوله
ومفعولهما يعني نحو مخوف ومقول فاصلهما مخووف ومقوول نقلت الضمة على الواو فنقلت
الى القاف والتقى الساكنان فحذفت الاولى فكان الاعلال بالحذف قوله وما كان
منها على مَفعَل ومَفعَلة الى آخره يعني ان هذه الاشيا تعل لان سكون ما قبل حرف العلة
عارض فلم يعتد به كما قدمنا واما مسير ومعيشة فاصلهما مسيِر ومعيِشة نقلت
الكسرة فيهما الى الساكن قبلها وكذلك مشورة اصلها مشوُرة بضم الواو ونقلت الضمة
الى الساكن قبلها كل ذلك ملاحظة للتخفيف قوله اعلت هذه الاشيا قلنا يعني اقام واستقام
وما تصرف منها لا قاول وبايع وتدحرج بعلة الاعلال فيها وان لم يقم السبب قوله والحذف
في قلت وقلن الى آخره قلنا هو كما ذكره الا ان قوله وما كان من هذا النحو في المزيد فيه يعني نحو
استقلن واستبغن ونحوهما قوله ما التقى فيه ساكنان قلنا ذلك في نحو قم وقل وقلن الى قوله
ولم يبغ قوله او طلب كخف قلنا وذلك في ميت وسيد وكينونة وقيلولة فاصلها ميوِت
وسيوِد اجتمعت الواو واليا وسبق الاول بالسكون فاعل بان قلبت الواو يا وادغمت في اختها
ثم حذفت احدى اليائين تخفيفا واما كينونة وقيلولة فوزنهما فيعلولة ثم ثقلتهما من قال وكان
لوجود الالف قوله او اضطر اعلال قلنا وذلك في الاقامة والاستقامة فاصلها اقوامة
واستقوامة اعلت حملا على الماضي ثم حذفت احدى الالفين لالتقاء الساكنين قوله والالف
فيما وراء ذلك هو كما ذكره قوله لكن الذي اعترض في صورتا انه لو اعل التبس بضارا وكذلك حيد
أوله زاده مطابقة اللفظ للمعنى لان الصورى والحيد بمعنى الميل وذلك نوع من الاضطراب الصورى المايل
واسم لما يقرب المدينة والحيدان المايل ايضا يقال حمار حيدى اي يميل عن ظله لفراهته واما الجولان

داراد

دارا دوا مطابقة اللفظ للمعنى ايضا والحيكان كذلك والقود بالواو والحيلان المانع من الاعلال
فيها ان ما قبلها لم ينفتح فحيث تعلها الفا ولا تطرد فلا تقلبان يا فصل وابنية الفعل في الواو
هو كما ذكره الا ان قوله ولم يجئ في الواو يفعِل بالكسر ولا في اليا يفعُل بالضم فالوجه فيه الاستثقال
اللغة يقال طوح اذا ابعد في المذهب وتوه اذا ذهب الى غير غاية فصل وقد حولوا عند
اتصال ضمير الفاعل الى آخره هو كما ذكره ووجهه طلب التخفيف قوله ولم يحولوا عن الضمير
يعني فيما لم يتصل به ضمير الفاعل المستتر منزلة البارز المتصل واكثر العرب على خلافه فان قلت
فقل وبع مثل قلت وبعت لان الضمير فيه مستتر قلت هو وان كان كذلك فليس من باب التحويل
لان اصله اقوُل وابيِع نقلت الضمة على الواو والكسرة على اليا فنقلتا الى الساكن قبلهما وهو الفا
والتقى ساكنان العين واللام فحذفت العين وزال الموجب للاتيان بهمزة الوصل وهو سكون الفا
فاستغني عنها فصل ويقولون فيما لم يسم فاعله الى آخره قلنا اما قيل وبيع فاصله قُوِل وبُيِع
نقلت الكسرة على الواو واليا فنقلت الى ما قبلهما وقلبت الواو لمجانستها واما الاشمام فوجهه
الحرص على بيان اصلها واما قول وبوع فمبني على حذف الكسرة وقلب اليا من جنس حركة ما قبلها
قوله وكذلك اختير وانقيد قلنا اصله اختُيِر وانقُوِد بكسر الحشو ففعل فيه ما فعل في قيل
وبيع من الاعلال والاشمام وقلب اليا واوا لما مر في لغات قيل وبيع قوله وفي فُعِلت من ذلك
يعني فيما بني للمفعول واتصل به الضمير القائم مقام الفاعل فيما معتل العين كعاد المريض واختار
كذلك يقول عُدت يا مريض واخترت يا رجل واصلها عُوِدت واختُيِرت بضم الفا وكسر الحشو
ثقلت الكسرة بعد الضمة فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت العين وصار فيه ثلث لغات كسر الفا بنا
على نقل كسر الحشو اليها وضمها على الاصل وحذف كسرة الحشو والاشمام للدلالة على الاصل قوله
وليس فيما قبل يا أُقيم الا الكسر الصريح قلنا لم يفعل فيه ما فعل في اختير وانقيد لان حركة الحشو
عارضة لان ما قبل اليا فيه ساكن فكفى في تخفيفه نقل الكسرة اليه فصل وقالوا عوِر الى آخره
هو كما ذكره الا ان قوله في معنى ما يجب فيه تصحيحها قلنا يعني ان عور في تزاوجوا معنى اعوار والواو
في افعال يجب تصحيحها لسكون ما قبلها وكذلك ازدوجوا في معنى تزاوجوا والواو في تفاعلوا يجب
تصحيحها للدلالة على المفاعلة فصل وما لحقته الزيادة من ذلك من نحو عور فهو في حكمه قلنا
لما لم يعلوا الاصل وسبب الاعلال قائم فيه فالفرع اولى وقد زال السبب قوله والبس مسكنه
الى آخره هو كما ذكره وعلل قوله وقالوا في التعجب ما أقوله قلنا تركوا الاعلال لمحافظة على
صيغة افعل قوله وقد شذ عن القياس الى آخره قلنا وجه شذوذه ان القياس فيه المخالفة
باصله في الاعلال كما في نظيره فصل واعلال اسم الفاعل من نحو قال وباع الى آخره قلنا قدمنا

الشوك

تعليله **قوله** وربما حذفت يعني الهمزة كقولك شاك واصله شائك ومنهم من يقلب
فيقول شاكي قلنا وقياسه شائك لانه يقال شاك السلاح اذا كمل فاسم الفاعل منه
شائك **قوله** وفي جاء قولان قلنا حجة القول الاول ان ماضيه جاء الهمزة فيه متأخرة
فاسم الفاعل منه جائي بهمزة ثم يا وهمزة متأخرة فلما قيل جائي قدمت الهمزة على
اليا فهو مقلوب وحجة القول الثاني ان الاصل جائي بهمزتين لقلب الالف همزة كالف قائم
وخففوا الهمزة الثانية بان قلبوها يا **قوله** وقالوا في غوير غاور قلنا الحقوا الاصل
بالفرع في ترك الاعلال **فصل** واعلال اسم المفعول منهما ان يسكن عينه هو كما ذكر لكن وجه
قول سيبويه المحافظة على الحرف الاصلي لاغنائه عن الزائد ووجه قول الاخفش ان الحرف الزائد
لمعنى لا وجه لحذفه لاسقاط الغرض بالاتيان به **قوله** وقالوا مشيب قلنا القياس مشوب
لانه من بنات الواو ويجوز ولكن الحقوه بفعله المبني للمفعول وهو شيب واما مهوب وقياسه
مهيب لان اصله مهيوب من الهيبة فهو كمبيع لكنهما وردتا فيه هوب الرجل بمعنى عظمت هيبته
صار كانه من بنات الواو وقيل مهوب كمقول ومخوف **قوله** وقد شذ نحو مخيوط قلنا
لانها خالفت القياس في الاستعمال **اللغة** مزيوت اي عليه الزيت ومطيوب اي عليها الطيب
وصدر البيت حتى تذكر بيضات وهيجه يوما رذاذ اذا المطر الخفيف والدجن التحم
المغيوم كثير الغيم **فصل** وراى صاحب الكتاب الى اخره هو كما ذكر الا ان وجه الاخفش
في قصر القلب المحافظة على دلالة الجمع على المفرد ومع الواو ولا دلالة له **قوله** يجوز ان يكون
مفعُلة ومفعِلة قلنا لجواز مجي مصدر الثلاثي كذلك **قوله** لقيل معوشة قلنا لانه قياس
مثله من بنات الواو كمقولة **قوله** فاذا بني من البيع قلنا هذه تفريع على هذه الكلمة فاذا
بني من البيع مثل تُرتُب قيل على اصل سيبويه تُبيِع بضم الاول وكسر الثاني وسكون اليا كما انك
لما بنيت مفعُلة بكسر العين من عاش قلت معيشة واصله معيُشة بكسر اليا نقلت الكسرة
الى الساكن قبلها كذلك تُبيع وعند الاخفش تُبوع كمضوفة من الضيف فهي عنده قياسية وعند
سيبويه ان مضوفة على خلاف القياس كالقود والقصوى والمحصول ان سيبويه يرى تبقية
اليا فيما هو من بنات اليا سوى ابنيت مفعُلة بضم العين ام مفعِلة بكسرها لكن يوجب كسر
ما قبلها لثقل الضمة قبلها ومن ثم قال معيشة يجوز ان يكون مفعُلة بضم العين وان يكون مفعِلة
بكسرها والاخفش خالفه فيوجب اذا ابنيت مفعُلة من بنات اليا ان تقلب اليا من جنس حركتها
كمضوفة فتعين عنده ان معيشة مفعِلة بكسر العين اذ لو كانت مفعُلة لقيل معوشة ونحو
ان مضوفة جارية على القياس عنده لا عند سيبويه وهي مخالفة للقياس كالقود والصيد

عجالست

عجالبت اشمتوا حتى نصف الساق مئزري **فصل** والاسما الثلاثية الى اخره **قوله**
ما كان على مثال الفعل قلنا في هذه اشارة الى ان اصل الاعلال للافعال دون الاسما فانما يعل
منها ما ماثل الافعال كما ذكره **قوله** وما ليس على مثاله ففيه التصحيح كالتومة لكثير النوم
واللومة لكثير اللوم والغينة لكثير الغين وانما وجب تصحيح ما ليس على مثال الافعال
منها لمناسبة المعاني التي وضعت لها اذ لو اعلوها التبس بعضها ببعض **قوله** وانما اعلوا
فيما قلنا هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره كيف زعمت ان ما ليس على مثال الفعل لا يعل
وقد اعلوا فيما بان قلبوا واوه يا وليس على مثال الفعل فاجاب بانه من المصادر والمصادر
تعل تبعا لاعلال افعالها لتصرفها عنها **قلت** وفي جعله اياه مصدرا نظر لان
فيعلا ليس من ابنية المصادر وانما هو من باب الصفة المشبهة كسيد وميت لكن الصفات كالمصادر
في انها تعل تبعا لاعلال افعالها كالمصادر والتعليل بذلك اولى **قوله** وقولهم حال حولا قلنا
وهذا ايضا جواب عن سؤال مقدر تقديره كيف زعمت ان المصادر يجب اعلالها باعلال افعالها
ولم يعلوا حولا وهو مصدر فاجاب بانه خولف فيه القياس كالقود والصيد **قوله**
وقولهم ~~حال حولا~~ ونُعُل ان كان من الواو وسكنت عينه هو كما ذكر الا ان اصل نُوُر بضمتين
كقُرُد جمع قراد وغُرُب جمع غراب كرهوا الضمة على الواو فسكنوها وسُوُر في البيت جمع
سوار وصدره [illegible] **قوله** وان كان من ذوات اليا فهو كالصحيح يعني انه لا يسكن
عينه كما سكنت الواو ووجهه ان الضمة على اليا اخف منها على الواو فاجروه مجرى الصحيح
فصل واما الاسما المزيد فيها فانما تعل منها ما وافق الفعل قلنا هو كما ذكره ووجهه ما
قدمنا من ان الاصل الاعلال للفعل لانه الذي يتصرف فيه على وجوه مختلفة فاقتضت
الاعلال بخلاف الاسم فليس بمتصرف **قوله** وقد شذ نحو مكوزة يعني انها خالفت القياس في
انها لم تعل مع حصول سببه **قوله** والفكاهة مقودة الى الاذى يعني بالفكاهة
المزاح وهذه من كلام العرب قد سلب معناه مثلا اياك اياك المزاح فانه يجرئ عليك الطفل
قوله وقولهم مقول قلنا يعني انه ليس من باب ما خالف القياس بل مما وافقه لانه من مقوال
قوله واما بمثال لا يكون فيه قلنا يعني انه اذا فارق الفعل بوزن لا يوافقه في بعض اوزانه
في كلمة حكم ما وافقه في وزنه وفارقه بزيادة ليست فيه فانه يجب اعلاله كبناء كمثال تحلئ
بكسر التاء واللام وسكون الحا فاذا ابنيت من باع مثله قلت تبيع فاعللته بسكون اليا ونقل
حركتها الى ما قبلها لما ذكره **قوله** وما كان منها مماثلا للفعل يعني من الثلاثي المجرد والمزيد فيه
وهو كما ذكره **قوله** على التصحيح قلنا ووجهه ما ذكره من ارادة الفرق بينها فارقا لفعل

الاعلال في الواو يعني انهم اعلّوا الواو في جمع سوط ونحوه لان الواو في مفرده تشبه صح

بما ذكرناه وبين ما لم نقارنه فصل وقد اعلّوا نحو ديام هو كما ذكر قوله ونحو سياط وثياب ورياض
لشبه المعلّة لسكونها كما ذكر قوله وقالوا تيرة لاعلال الواحد والكسرة قلنا يعني ان تير
جمع تارة وديم جمع ديمة وهي السحابة الدائمة المطر اعلّ جمعهما بردّ الف تارة الى الياء وواو ديمة
الى الياء لاجل اعلال واحده وكسرة ما قبل حرف علتهما في الجمع قوله وقالوا ثيرة يعني بسكون العين
لسكونها في احده كما ذكر وقلبت ياء للكسرة والقياس ثِوَرة بتحريك حشوه كما في تيرة وديم لكونهما ساكن
حشو المفرد هنا بقوة على سكونه وقلبوا الواو من حسن حركة ما قبلها وهو قليل والكثير فتح
العين كعِوَدة وكِوَزة ولو سكن حشو المفرد قوله وقالوا طوال لتحرك الواو في الواحد
قلنا يعني انهم لم يعلّوا الواو فيه كما لم يعلوها في مفرده وهو طويل لسكون ما بعدها قوله
ليس بالاعرف يعني ليس ماله شهرة وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره كيف زعمت ان طويلا يجمع
على طوال والوارد في جمعه طيال كما قال الشاعر وان اعزّاء الرجال طيالها فاجاب بان جمعه
كذلك ليس له شهرة وانما الاشهر جمعه بالواو قوله ولذلك صحّحوا بين اعلالين هذا جواب عن سؤال
مقدر تقديره كيف زعمت ان طويلا انما جمع على طوال لتحرك الواو في المفرد بحيث لو سكنت في مفرده
لم تصح في جمعه وقد جاء زوّاج جمع زوج مع سكونها في مفرده فاجاب بانهم تجاوزوا ذلك لئلا
يجمعوا بين اعلالين كما ذكر قوله ونواء ليس بنظيره قلنا هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره
ليس ما ذكرت في رواء مطرد لانه ينتقض بنواء فاجاب بان نواء ليس بنظير له لان الواو في واحده
صحيح كلانها في رواء فصل ويمتنع الاسم من الاعلال قلنا انما امتنع الاعلال فيما ذكر لانه لا
سبب يقتضيه اما اذا سكن ما قبل حرف العلة فواضح واما اذا سكن ما بعده كطويل فلحقه ورعاية
لصيغة الصفة لئلا يلتبس بغيرها فاما الاقامة والاستقامة ونحوهما فاعلالها ليس لحصول
شبهه فيها بل تبعا لاعلال افعالها لتفرّعها عنها قوله اللغة حُوّل كثير الاحتيال في الامور ومنه
قول عمرو بن العاص في مرضه الذي مات منه وقد قال لابنيه حوّلاني فحوّلته ثم قال قلّباني فقلّبته
فقال اما والله لقد حوّلت وقلّبت رجلا حُوّلا قُلّبا الا في هذا الموضع وعوّار صفة للرجل
الجبان وجمعه عواوير ومشوار هو جري الخيل في سمت مستقيم باستيفاء ما يمكنه من
الجري والتقوال الكذب والشووق جمع شائق وغوور جمع غائر واهوناء جمع هيّن اي
سهل وهو واوي لانه من الهون فبقي على حاله اذ لا موجب لاعلاله ومشيوخاء جمع شيخ
وقياسه مشيخاء مثل مبيع وهيّام جمع هائم وقياسه هوّام لاجل ضم ما قبل الياء وحيارى
جمع حائر وهو كهيّام قوله ومعايش فيها ان الياء ان تقلب الفا لانفتاح ما قبلها والالف حاجز غير
حصين فقلبت الفا وتهمز وتكسر لكن تركوا الاعلال فيه تنبيها على اصالتها خلافا في رسائل وصحائف

فاعلت

فأعلت لزيادتها فيها وقد جاء همز معائش قليلا وابينا جمع بتي قياسه نقل الكسرة الى ما
قبل الياء لكن ترك ذلك خوف اللبس بالامر من أبان فصل واذا اكتنفت الف الجمع الى اخره
قوله قلبت الثانية همزة قلنا وجه القلب ان الياء تحركت وانفتح ما قبلها والالف حاجز غير حصين
فقلبت الفا فاتفق الفان فهمزت الثانية وكسرت اذا لصيغة الجمع قوله دون نحو علة من
البيع بوايع هذا مثال لما اكتنفت الف الجمع فيه واو وياء وذلك ان تبني من البيع فوعلة نحو قوله
ثم تجمعه لا يقال وكذلك اوائل لان اصله اواول لكلاف بوايع قوله وقولهم ضياون شاذ قلنا
لانه صحح الواو فيه مع حصول موجبه قوله فلا قلب قلنا لان تركه حينئذ اخف على المتكلم قوله
وعكسه يعني عكس قولهم عواوير لانه اثبت الياء وهي فيه الحذف اذ لم يزدها الا اشباعا للحركة
كما ذكر قوله ومن ذلك اعلال صُيّم وقُيّم للقرب من الطرف يعني ان من الشاذ اعلال صُيّم وقُيّم
وكان قياسه صُوّم وقُوّم بهمزة بعد الواو لانهما جمع صائم وقائم فردت الهمزة الى اصلها
فقيل صوّم وقوّم بواوين فقربت الواو من الطرف فاشبهت واوا متطرفة قبلها ضمة فقلبت
ياء فاجتمعت الواو والياء وسبق الاول بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت وهذا مراد الشيخ بقوله
للقرب من الطرف قوله مع تصحيح قُوّام وصُوّام يعني انهم لم يقلبوا الواو فيه كما فعلوا في صُيّم
وقُيّم ووجهه انه لا موجب للاعلال لعدم قربها من الطرف قوله وقولهم فلان من صُيّابة قومه
الى اخره قلنا وجه شذوذه انه لا وجه لقلب الواو ياء لان القياس صُوّابة ونوّام اللغة الغُوّر
جمع غائر وهو واقع في الغيل الغيل اشبال الاسد والنمر والصُيّابة اي من خيار القوم لانه
من الصيّب واما الابيات فقبل الاول غرك ان تقاربت اباعري وان رأيت الدهر ذا الدوائر هدم (؟)
حنى عظامي واراك ثاغري وقبل الثاني خففت بالطواد جبال وسمّر في اشب الغيطان ملتف (؟) اكصر (؟)
وصدر الثالث الا طرقت ليلى بنيه منذر فصل ونحو سيّد الى اخره هو كما ذكر الا ان قوله
لئلا تختلط بفيعل وتفعيل يعني لو اعل سوّد وسوير التبس فيصار احدهما بمضارع الاخر
فصل وتقول في جمع مقامة الى اخره هو كما ذكر الا ان في قوله لا اصل لهن في الحركة تنبيها على علة
التصحيح في مقاوم واخواتها وهو ارادة التنبيه على ان الالف والواو والياء اصلهن محركات كما تقدم
فان قلت لم اعلوا مقامة بقلب الواو الفا ولم يعلوه في معونة ومعيشة قلت لما تحركت الواو
في مقامة بالفتح وهي فرع قام واقام الحقوها به في الاعلال الجزئي عليه بخلاف معونة ومعيشة
بعينها مضمومة ومكسورة فاعلوها بنقل حركتهما الى الساكن قبلهما فصل وفُعلى من الياء هو
كما ذكره ارادوا الفرق بين الاسم والصفة في باب فُعلى مضموم الفاء وخصوا الاسم بالقلب لعلته فجعلوا
الاخف للاكثر وهو عدم القلب القول في الواو والياء لامين قلنا انما وجب قلبه الفا

حيث تحرك وانفتح ما قبله لان الالف اخف من اختيها **قوله** في نحو اغزيت قلنا انما قلبوا الواو
في باب افعلت يا كراهة لثقل الواو فيما كثرت حروفه بخلاف الثلاثي واما الغازي فلتناسب حركة
ما قبلها **قوله** وكالتقوى قلنا اصله تقيا لانه من وقيت بنيت منه فعلى فقياسه وقيى كرهوا
جعل الفاء واللام حرفي علة فيما قلت حروفه فقلبوا الفاء تاء وانما قلبوا الياء واوا فيه وفي شروى
وجباوة اما جباوة فشاذ واما تقوى وشروى فلما اشيا الى **قوله** او اسما ثانيا هو عطف
على قوله قلبا ووجهه ثقل الحركة عليها **قوله** وحذفها قلنا وجهه ما قدمنا في الجزم واما
في يد ودم فاعتباطا واما سلامتهما فعلى الاصل **فصل** وحرفان في تحملا حركات الاعراب
مجرى الحروف الصحاح قلنا ووجه خفتهما بسكون ما قبلهما **قوله** لم يتحملا الا النصب قلنا
لخفته بخلاف الضم والكسر **قوله** وقد جاء الاسكان قلنا وجهه انه اخف **قوله** وقد
شذ التحريك قلنا ولا وجه له الا الضرورة لاستقامة البيت **اللغة** صدر البيت الاول
فما سودتني عامر عن وراثة ٭ وعجز الثالث بين الطوى فصادفت فوادى بها ٭ وصدر الرابع
قد كاد يذهب بالدنيا ولذتها ٭ العوص لضان التي لونها الى حمرة الشحاح اللاتي يزد حمن
في الشرب وشرعن فيه كثيح الماء **فصل** ولا يقع في المحرور الا الياء يعني انه لا يقع في المعرب المجرور
ما آخره واو قبلها متحرك واما الياء فيصح كقاض وحكم الياء في الجر حكمها في الرفع واما بيت جرير وابن الرقيات
وغيرهما فشاذ الحاجة اليه الضرورة **قوله** ويسقطان في الجزم سقوط الحركة وقد بينا قلنا
وقد مر وجه حذفهما في الجزم ووجهه سقوطهما وثبوتهما **قوله** واما الالف فتثبت ساكنة
مطلقا قلنا لتعذر تحريكها وقد تقدم وجه حذفها في الجزم ووجه اثباتها وجه اختيها **اللغة**
صدر البيت الاخير اذا العجوز غضبت فطلق ٭ **فصل** ولا تقع في الاسما المتمكنة ان تتطرف
الواو والى آخره هو كما ذكر ووجه الرفض هو اعاه الخفة **قوله** ونظيره ذلك الاعلال في نحو الكسا يعني
نظير قلب المتطرفة يا قلب الواو المتطرفة في كسا الفا ونظير ترك الاعلال في قلنسوة لعدم تطرفها
تركه في النهاية ونحوها **قوله** وسأل سيبويه الخليل الى آخره تحقيق السوال ان الوجه الذي
لاجله ترك الاعلال في نحو النهاية وهو عدم تطرف اليا حاصل في صلاءة وعظاءة فلم اعلوا وقلبوا
الالف همزة فكيف جاء بالخليل انهم جاوا بالواحد حاليا عن التا فتطرفت اليا فاعلت ثم ادخلوا
التا واما من قال في المفرد صلاية وعباية فانه لم يجي بالواحد على الصلا والعبا بل على
صلاية وعباية **قوله** كما انه اذا قيل خصيان فلم يثن على الواحد المستعمل يعني ان من
حذف تا التانيث في المثنى فهي تثنية خصي لا خصية فلم يات بالتثنية لما فيه التا بل لما قدر
فيه حذفها وكذلك الصلا والعبا ليس باسم جمع لصلاية وعباية بل هو اسم جمع لما قدر فيه

حذف

حذف التا فكانهم وضعوا الجمع اولا ثم جاوا بالمفرد عليه **فصل** وقالوا عتي وجثي الى آخره
هو كما ذكر وانما استمر في الجمع دون المفرد لئلا يجتمع فيه ثقلان الجمعية والواو المتطرفة التي
قبلها ما هو كالضمة بخلاف المفرد **قوله** وقالوا ارض مسنية قلنا اصله مسنوة اي ذات
سنو ففعلوا فيه ما فعلوا في مغزي **قوله** والوجه في هذا النحو الواو وقلنا يعني الافصح **قوله**
والوجه في الجمع اليا قلنا لما ذكرناه انفا **فصل** والمقلوب بعد الالف الى آخره قلنا انما شرط
ذلك ليناسب الاعلال التخفيف لان ذلك فيما زاد حروفه على الثلاثة بخلاف نحو واو وزاي ونحوهما
فترك الاعلال اخف من ارتكابه **فصل** والواو المكسور ما قبلها مقلوبة لا محالة قلنا التناسب
الكسرة وبقية الفصل كما ذكر الا ان محنية اسم لحفرة يجتمع فيها الماء ومنه قول الشاعر
في صفة الخمر يشج بما محنية شقته على حيمانه رضفا فتسلا ٭ واما دنيا بكسر الدال فهو من
الدنو **فصل** وما كان على فعلى من اليا قلبت ياؤه واوا في الاسما قلنا ارادوا الفرق بين الاسم
والصفة في بنات اليا دون بنات الواو وخصوا الاسم بالقلب لقلته وتركوه في الصفات لكثرتها
فناسب التخفيف ولم يفرقوا في بنات الواو لاستوائهما فلا مرجح للقلب في احدهما **فصل** وفعلى يقلب واوها
يا قلنا يعني فعلى بضم الفا وسكون العين **قوله** في الاسم دون الصفة قلنا والوجه ما
تقدم في الفصل الاول **قوله** فالاسم نحو الدنيا والقصيا والعليا قلنا ارادوا حيث هي اسما
لا عيان **قلت** وقد جا العلت في الصفة كقوله اذ انتم بالعدوة الدنيا واما قوله
وهم بالعدوة القصوى فجار على القياس **قوله** والصفة اذا بنيت فعلى من غزوت **قلت**
يعني للتفضيل وهو يفتح من كل فعل معتل اللام بالواو **قوله** ولا يفرق في فعلى من اليا نحو الفتيا
والقضيا قلنا انما لم يفرق هنا لاستوائهما فلا مرجح فبقي على الاصل **قوله** واما فعلى قلنا يعني
بكسر الفا وسكون العين انما شيئت على الاصل لانها قليلة الاستعمال فكرهوا تغييرها عن اصلها
فصل وقعت بعد الف الجمع الذي بعده حرفان همزة عارضة الى آخره قلنا انما قلبوا اليا الفا
تخفيفا واصله مطايي بهمزة الثانية اصلية والاولى زائدة لان اصلها ياء لا اصلية الكبري فقلبت
بعد الف الجمع همزة فاجتمع همزتان فخففت الثانية بتصييرها يا ثم قلبت الفا **قوله** وكذلك شوايا
قلنا هو كما ذكر ان صح جعله جمع شاوية وحاوية واما ان كان جمع شوية كما هو الظاهر الان فهو
كمطايا في الاعلال **قوله** واما نحو اداوة وعلاوة قلنا هو كما ذكر وعلل **قوله** واذا لم تكن الهمزة
عارضة في الجمع الى قوله لم تقلب قلنا انما لم تقلب لانها اصلية فلم يغيروها كما لم يغيروا يا معايش
فصل وكل واو وقعت رابعة فصاعدا الى آخره قلنا هو كما ذكر ووجه القلب انه لما كثرت حروفه
خففوه بقلب الواو يا **قوله** ومضارع غزي الى آخره قلنا ارادوا مناسبة مضارعه لماضيه فبقوا

القلب فيه **فصل** وقد اجروا حيي وعيي مجرى بقي وفني فلم يعلوه قلنا كانهم ارادوا دفع
توهم الاسمية فيه بترك الادغام اذ لو ادغم التبس بالاسم واكثرهم يعتقد هذا الالباس فيدغم
ومنه ست عيّد **قوله** وكذلك احيي واستحيي وحوي قلنا يعني انه جاز فيه ما جاز في حي وعي من
الادغام والفك فيقال في احيي احي وفي استحيي استحي وفي حوي من خايا تحايي حوي بتشديد
اليا وكذلك جاز في كلما حركته لازمة من هذا النوع كما ذكر **قوله** ولم يدغموا فيما لم تلزم حركته
قلنا انما لم يدغموا لان الحركة التي ليست لازمة ضعيفة والادغام انما يصح في متحرك فالتزموا فك
الادغام هنا **قوله** وقالوا في جمع حي وعي احيية واعيا قلنا اراد انهم ادغموا تارة وفكوا اخرى
على القياس الذي تقدم **قوله** وقوي مثل حيي في ترك الاعلال قلنا هو كما ذكر وقوله لقلب الكسرة
الواو الثانية يا اراد ان الكسرة التي على الواو لاجلها قلبت الواو الثانية يا اذ اصله قوو بكسر
العين فقلبت الواو الثانية يا للتجانس فلم تدغم **فصل** ومضاعف الواو مختص بفعلت قلنا يعني
بكسر العين دون فتحها وضمها والعلة ما ذكر وهو انهم يكرهون اجتماع الواوين وحقيقته ان ماضي
مضاعف الواو لا ياتي الا على فعلت بكسر العين كقويت وطويت اذ لو بنوه على فعلت لقالوا قووت
وطووت اذ لا موجب للقلب حينئذ فيقعوا في المكروه وكذلك لو بنوا منه فعلت بضم العين
وهذا بخلاف مضاعف اليا فيصح فيه بنا فعلت بفتح العين وان كان الافصح كسرها **قوله**
وفي بنا نحو شقيت تنقلب الواو يا يعني انك اذا بنيت فعلت بكسر العين من معتل العين بالواو
لزمك قلبها يا للتناسب الكسرة **قوله** ونحو القوم والصوم الى اخره هذا جواب عن سوال مقدر
تقديره كيف زعمت انهم يكرهون اجتماع الواوين وهم اولا جمعوا بينهما في القوم والصوم ونحوهما
فاجاب بانهم انما كرهوا اجتماع واوين بحيث يظهر فيهما فك الادغام وهذه محتملات للادغام
والمدغم غير مستكره **فصل** وقالوا في افعال من نحوه احواوا هو كما ذكر وتحقيقه انهم لو لم
يقلبوا الثانية الفا لقالوا في مضارعه يحواوو فيدغموا الواو في الواو فيودي الى ثبوت
الواو المتطرفة في المضارع مضمومة ولا سبيل الى سكونها كيدعو ويغزو لانك لا تدغم الا
في متحرك ففروا من ذلك بان قلبوها في الماضي الفا ليكون مضارعه على نحو ارعوى **قوله**
وتقول في مصدره احويوا واحوياء يعني انه يجوز لك فيه الاعلال وتركه لاستوايهما في الكلمة
قوله ومن قال اشهباب قال احوواء يعني من حذف اليا المتوسطة في اشهيباب حذفها
في احويواء فقال احوواء **قوله** ومن ادغم اقتتالا وقال قتالا قال حوا يعني ان من كره اجتماع
المثلين في اقتتال من دون ادغام بحذف الهمزة ونقل كسرتها الى القاف وادغم فعل مثل ذلك
في احوواء فحذف الهمزة ونقل حركتها الى الحا وادغم الواو في الواو فقال حوا لاتحاد الوجه

فيهما **ومن اصناف المشترك الادغام** اصل الادغام في اللغة
الاخفا يقال ادغمت الكلام اذا لم افصح بمعناه واستعير لادخال الحرف في حرف بالنطق لان المدغم
كالمخفي وقد ذكر علته في قوله ثقل التقا المتجانسين الى اخره **قوله** فيجب الادغام قلنا للتعذر
خلافه **قوله** ويمتنع الادغام قلنا للتعذر بتحرك الاول **قوله** فالادغام واجب قلنا لما في خلافه
من الثقل المدرك بالحس مع امكان التخفيف بالادغام وعدم المانع **قوله** وليس اخرهما للالحاق
قلنا احترز من نحو قردد وجلبب فانه لا يدغم لانه ينقض الغرض بالزيادة وهو موافقة نظيره في الوزن
قوله وما هو فيه جائز قلنا انما جاز الفك والادغام هنا لاستوايهما في الخفة وعدم المانع من كل
واحد ولا يستقيم المثال بابعث تلك الا اذا كان الفعل مضارعا والتا للتانيث ضميرا **قوله**
او يكونا في حكم الانفصال قلنا انما كان التاان في حكم التايين المنفصلتين لان تا الافتعال قد تاتي
ولا تا بعدها في نحو اكتسب واتسر فاشبهت التايين في ابعث تلك فان تا تلك كثيرا ما تاتي ولا تا
قبلها في نحو ضربتك والزم تلك فلما اشبهتا المنفصلتين جاز فيهما ما جاز في المنفصلتين من الادغام
والترك فيقول اقتتل بنقل حركة التا الاولى الى القاف **قوله** وما هو ممتنع فيه قلنا هو
على الامور الثلثة التي ذكرها وقد ذكر علة كل واحد **فصل** ومخارجها ستة عشر مخرجا هو كما ذكر **فصل**
ويتنوع عدد الحروف الى ثلثة واربعين قلنا هو كما ذكر الا ان مثال الكاف التي كالجيم قولك كر بكر مشربا
للكاف صوت الجيم ومثال الجيم التي كالشين قولك يا حاج مشربا للجيم صوت الشين المعجمة ومثال
الضاد الضعيفة بقربها من مخرج الذال نحو ولا الضالين مشربا للضاد صوت الذال ومثال الصاد
التي كالشين قولك ولا الضالين مشربا للصاد صوت الشين مهملة ومثال الطا التي كالتا قولك
طالب مشربا للطا صوت التا المثناة من علو ومثال الظا التي كالثا المثلثة قولك ظالم مشربا
للظا صوت الثا المثلثة والبا الموحدة التي كالفا مثالها بليد مشربا للبا صوت الفا **فصل**
وينقسم الى المجهورة الى اخره هو كما ذكر **قوله** والجهر اشباع الاعتماد قلنا وذلك يظهر في
لشم الله والاعتماد على مخرج اليا اقوى منه على مخرج الشين وكذلك سايرها **قوله** والشدة
ان ينحصر صوت الحرف في مخرجه قلنا وذلك موجود في نحو دش فان اللسان ينحصر في صوت الدال بخلاف الشين
قوله كوقفك على العين قلنا وذلك يظهر في قولك يع فانك تجد العين كالتي تنسل الى مخرج الحا
قوله على ذلق اللسان وهو طرفه **قلت** … نطق لان الميم والتا والفا لا مدخل
للسان فيها وبقيته الفصل واضح **فصل** واذا تم ادغام الحرف في مقاربه الى اخره هو كما ذكر
فصل ولا يخلو المتقاربان الى اخره هو كما ذكر الا ان قوله وان التقيا في كلمتين بعد متحرك او
مدة فالادغام جائز قلنا مثاله قادوم فقبل الميم الاولى متحرك ومثال الذي قبله مدة قولك

فصل

قناديل القمر **فصل** وليس مطلقا الى آخره قلنا هو كما ذكره لا يحتاج الى اكثر مما شرحه
والهمزة تدغم في مثلها الى آخره هو كما ذكره الا ان وجه اتفاق الهمزتين في سأال ونحوه انك اذا ابنيت
فعالا من لفظ سأل ... حشوه فيا شاما مطردا **قوله** وليس فيهما ادغام يعني بل الواجب تخفيف الاولى والماضي
خلافه من التثقيل **فصل** والالف لا تدغم البتة هو كما ذكره **فصل** والهاء تدغم في الحا هو كما ذكره
فصل والعين تدغم في مثلها هو كما ذكر **فصل** والحا تدغم في مثلها جلي ايضا وكذا الفصول الاربعة
التي بعده **قوله** في الحامس كقولك اطلبي ياسرا قلنا انما لم تدغم لان الكسرة التي قبل اليا بمنزلة
ثالثة فلو ادغم ها كان كالجامع بين ثلث يا آت **قوله** نحو طي قلنا اصله طوي مفهوم كلام
الشيخ ان الواو وبنفسها مدغمة في اليا وذلك يستقيم اذا اردت طوى طوى اي جاع وانه
فعل ماض فيستقيم ~~في اليا وذلك لا يستقيم الا اذا اردت~~ ادغام الواو في اليا فيقال طي
كانما الحي في حي **فصل** والصاد لا تدغم الا في مثلها **قوله** فما بريت من عيب رواية ابي عبيد
قلنا يعني انها رواية لم تستكمل شروط صحتها في سندها وبقية الفصل كما ذكره **فصل**
واللام ان كانت المعرفة الى آخره قلنا هو كما ذكره الا ان قوله لا يبغي يعني باق ومنه قولهم هذا
لا يليق اي لا يحسن ملازمته **فصل** والرا لا تدغم الا في مثلها هو كما ذكره **فصل** والنون
تدغم في حروف يرملون قلنا قد ذكر امثلة ذلك على ترتيب حروف يرملون **قوله** بغنة وبغير
غنة قلنا الغنة التنفس ببعض الصوت من الانف **قوله** مع هذه الحروف قلنا يعني حروف يرملون
قوله ومنفعل قلنا هو اسم لما ينفعل او يقاس به النعل **قوله** مع حروف الفم قلنا اراد بها
ما عدا حروف الحلق **فصل** والطا الى آخره قلنا مثال ادغام الطا في الدال احبط دارك
والعكس مثل قد طبخ ومثال ادغام التا في الدال بنت دارا والعكس قد تربت مثال الادغام
الطا في التا المثلثة احفظ ثوبك والعكس فرث ظالم **قوله** وهذه لا تدغم في تلك يعني الصاد
والزاي والسين لا تدغم في الستة المتقدمة **فصل** والفا لا تدغم الا في مثلها هو كما ذكره **فصل**
والبا تدغم في مثلها هو كما ذكر **فصل** والميم **قوله** وتدغم فيها النون قلنا مثاله من ماء وعن ما
قوله والبا قلنا مثاله يعذب من يشا **فصل** وافتعل هو كما ذكره الا ان قوله فيدغم
ليس الا وجهه ان في ترك الادغام ثقلا محسوسا **قوله** ولا يجوز اطرب قلنا وجهه الباس
ما افتعل من طرب **قوله** كالطجع يعني بابدال الضاد لاما **قوله** ولا يجوز اطير قلنا الابل
قوله تنحي على الشوك جرازا مقضبا قلنا يصف ناقة بانها عظيمة الاكل
للشجر الشائك وشبه انيابها بالجراز وهو السيف وقوله مقضبا بكسر الميم اراد مقطعا جعله
كالة القطع والهرم شجر تذربه اي تاخذ ذروته اي اعلاه اذ درا اصله اذ ترا **قوله** متزد

اراد

240

اراد ضا وتربك وان شئت قلبت التا ثا والعكس لاستوائهما في الخفة والثقل **قوله**
ومنه اثاره اي نقم بالثار اصله اثتار قلبت التا ثا والعكس كما ذكره **قوله** ففالوا احبط
اصله خبطت بطا وتا هي الضمير فشبهوها بتا الافتعال فقلبوها طا **قوله** لان فاها
في نية السكون قلنا لانه منقلب عن اشتدبن واستطيب واستطول فالفا في التحقيق ساكنة
فصل وادغموا تا تفعل الى آخره هو كما ذكره الا ان اصل اطير واتطير واسكنوا التا
وادغموها في الطا وجاوا بهمزة الوصل لتمكن النطق بالساكن **قوله** ولم تدغموا في نحو تذكرون
كرهوا اجتماع تا بين تحذف احداهما ولم يدغموا كما فعلوا في افتتل لانه يجمعوا بين حذف التا وادغام
التا الثانية فقالوا تذكرون **فصل** ومن الادغام الشاذ **قوله** وقال بعضهم عتد قلنا يعني
بضم العا والعين كنمر **فصل** وقد عدلوا في بعض هذا في المثلين قلنا هو كما ذكره الا ان قوله
استخذ هو ما كان المعجمة بمعنى اتخذ **قوله** لسيبويه فيه مذهبان قلنا اراد طريقتين كما
كما ذكره **قوله** ومنه اي ومن الذي فيه طريقان **قوله** ستيع والطريقان كما ذكره **قوله**
وقالوا بلعنبر وبلحارث الى آخره هو كما ذكره **قوله** يتسع فيتسع هو بتخفيف التا استعملوه
وقد علله والاكثر تشديدها واتى به تعليلا لحذف النون في بلعنبر ونحوه يعني انه لا تستغرب
هذا الحذف مع تعذر الادغام كما لا تستغرب في يتسع مع امكان الادغام **اللغة** البيت نصف
فيه قتلى بني بكر وهزيمتهم ورجوع الخيل الى شطر بني تميم اي ناحيتهم ❊ ❊

تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب عند العصر في يوم الاثنين في الايام
المعدودات من شهر ذي الحجة سنة اثنين وسبعين وثمانماية هجرية على صاحبها واله افضل الصلوات

نسخه لنفسه الفقير الى عفو ربه المستجير به من ذنبه المتضرع اليه في كل ساعة
ان يوفقه لما يرضيه من الطاعة محمد بن ابراهيم محمد ... سلم عفا الله عنه ورزقه العلم
والعمل به انه على ذلك قدير وبالاجابة جدير وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي ... وعلى آله الطيبين الطاهرين
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ❊ وفي الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان اسم الله الاعظم في هاتين الايتين والهكم اله واحد لا اله الا هو الرحمن الرحيم والم الله لا اله الا هو
الحي القيوم وبعض الصالحين يزيد الله لا اله الا هو الحي القيوم وعنت الوجوه للحي القيوم
وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى العصر يوم الجمعة ثم استقبل القبلة وقال يا الله يا رحمن الى ان
تغيب الشمس لم يسال الله شيئا الا اعطاه خير وروي عن النبي صلعم انه قال ان لكم في كل جمعة حجة
وعمرة فالحجة التهجير الى الجمعة والعمرة انتظار العصر بعد الجمعة ... عن انس بن مالك قال قال
يوم الجمعة اللهم اغنني بحلالك عن حرامك وبفضلك عمن سواك سبعين مرة لم تمر به جمعتان حتى يغنيه الله

فيقال لما ادغم ... تذكرون في ... قلنا اصله ... عن الادوات

... من ... على ... الصنعة ...

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم معرفة القبور التي في المسجد المقدس مشهد الهادي الى الحق عليه السلام يحيى بن الحسين بن القاسم
بمدينة صعده مما نقل عن الفقيه جار الدين علي بن [illegible] ان اولها قبر الهادي الى الحق عليه السلام وهو
الذي في سمت المحراب ويماني قبره قبر ولده المرتضى ويماني قبر المرتضى قبر الحسين بن القاسم عم الهادي عليه السلام
هولاء الذين في القبة وغربي قبر الهادي عليه السلام قبر ولده الامام الناصر احمد بن الهادي وغربي قبر الناصر
ولده المنصور بن الناصر وغربي المنصور قبر ولده يوسف الداعي ويماني قبر الداعي قبر الامير المؤيد بالله تاج الدين
احمد بن [illegible] وما يلي قبر تاج الدين من اليمن قبر المنتفق بالله الحسن بن المنصور بن الناصر بن الهادي والذي
شرقي قبر الهادي هو قبر المختار بن الناصر وهو القاسم بن الناصر بن الهادي وشرقي قبر المختار قبر اسمعيل المرتضى
بن الهادي الى الحق وشرقي قبر اسمعيل قبر الحسن بن المختار بن الناصر بن الهادي صلوات الله عليهم اجمعين ونفع
ببركاتهم [illegible] دع المكارم لا تنهض لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي

[illegible] روي عن النبي صلعم وآله قال يا علي ان اولياء الله لم ينالوا منزلة رحمة الله بكثرة الصلاة
والصوم انما نالوها بسخاء النفوس والاستهانة بالدنيا [illegible] لم ينل الايمان بكثرة الصلاة ولا
بكثرة الصيام ولا بكثرة الصدقة انما الايمان بسخاء النفوس وسلامة في الصدور [illegible] رحمة للعالمين

بسم الله الرحمن الرحيم [illegible] وصلواته على سيدنا محمد وآله [illegible] ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
قال يحيى بن اكثم امرني المامون باحضار جماعة من اصحاب الحديث والكلام فجمعت له من الصنفين
اربعين رجلا ثم مضيت فامرتهم بالكينونة في مجلس الحاجب لاعلمه مكانهم ففعلوا واعلمته فامرني بادخالهم
ففعلت فدخلوا فسلموا فحدثهم ساعة ثم انسهم وقال اني اريد ان اجعلكم بيني وبين الله تعالى يومي هذا
فمن كان حاقنا او حاقبا فليقم الى قضاء حاجته وانبسطوا وسلوا اخفافكم وضعوا ارديتكم ففعلوا
ما امرتهم قال المامون اعلموا اني انما استحضرتكم لاحتج بكم على الله تعالى فاتقوا الله ولا يمنعكم جلالي
ومكاني من قول الحق حيث كان ورد الباطل على من اتى به واشفقوا على انفسكم من النار وتقربوا الى الله
برضوانه وايثار طاعته فما احد تقرب الى المخلوق بمعصية الخالق الا سلط الله عليه [illegible] وناظروني
بجميع عقولكم اعلموا اني رجل ازعم ان علي بن ابي طالب خير الناس بعد رسول الله صلعم واولاهم بمكانه فان كنت مصيبا
فصوبوني وان كنت مخطيا فخطوني وردوا علي وهلموا ان شيتم سالتكم وان شيتم سالتموني فقال
الذين يقولون بالحديث بل نسالك فقال هاتوا وقلدوا كلامكم رجلا منكم فاذا تكلم فكان عند احد منكم زيادة
فليزد وان اتى بخلل فسددوه قال قايل منهم انا نزعم ان خير الناس بعد النبي صلى الله عليه ابو بكر وعمر
من قبل ان الرواية عن رسول الله صلعم انه قال اقتدوا بالذين بعدي ابو بكر وعمر فلما امر نبي الرحمة بالاقتدا بهما
علمنا انه لا يامر ان يقتدى الا بخير الناس قال المامون الروايات كثيرة ولا بد ان تكون كلها حقا او كلها
باطلا او احدها حقا وبعضها باطلا فلو كان كلها حقا كانت كاذبة من قبل انه ينقض بعضها بعضا

ولو

ولو كانت باطلة كان في بطلانها بطلان الدين ودروس الشريعة فلما بطل الوجهان ثبت الثالث بالاضطرار
وهو ان بعضها حق وبعضها باطل فاذا كان كذلك فلا بد من دليل على ما يحق فيه ليعتقد وينفى خلافه فاذا
كان دليل الخبر في نفسه كان اولى ما اعتقد واخذ به وروايتكم هذه من الاخبار التي ادلتها باطلة في نفسها
وذلك ان احكم الحكماء واولى الخلق بالصدق وابعد الناس من الامر بالمحال وحمل الناس على الاختلاف وذلك ان هذين
الرجلين لا يخلوان اما ان يكونا متفقين من كل جهة او مختلفين من كل وجه فان كانا متفقين من كل جهة كانا
واحدا في العدد والصفة والجسم وهذا معدوم ان يكونا اثنين لا يختلف احد من كل وجه وان كانا مختلفين فكيف
يجوز الاقتداء بهما وهذا تكليف ما لا يطاق لانك اذا اقتديت بواحد خالفت الاخر والدليل على اختلافهما ان
ابا بكر سبى اهل الردة وردهم عمر احرارا واشار عمر على ابي بكر ان يعزل خالد بن الوليد ويقتله بمالك
بن نويرة فابى عليه ابو بكر واستخلف ابو بكر ولم يفعل ذلك عمر ولهذا نظاير كثيرة كرهنا تطويل الكلام قال اخر
من اصحاب الحديث فان النبي صلعم وآله قال لو كنت متخذا خليلا لاتخذت ابا بكر خليلا قال المامون
هذا مستحيل من قبل ان روايتكم ان النبي صلى الله عليه وسلم آخى بين اصحابه واخر عليا فقال له ما اخرتك الا لنفسي فاي الروايتين
ثبتت بطلت الاخرى قال اخر ان عليا قال على المنبر خير هذه الامة بعد نبيها ابو بكر وعمر قال
المامون هذا مستحيل من قبل ان رسول الله صلعم لو علم انهما افضل ما ولى عليهما مرة عمرو بن العاص
ومرة اسامة بن زيد ومما يكذب هذا الحديث قول علي عليه السلام قبض النبي صلعم وانا اولى بمجلسه مني بقميصي
ولكني اشفقت ان يرجع الناس بعدي كفارا وقوله انى يكونان خيرا مني وقد عبدت الله قبلهما وعبدته
بعدهما قال اخر ان ابا بكر اغلق بابه وقال هل من مستقيل فاقيله فقال علي عليه السلام قدمك
رسول الله صلعم فمن ذا يوخرك قال المامون هذا باطل من قبل ان عليا عليه السلام قعد في منزله في خلافة
ابي بكر حتى ماتت فاطمة واوصت ان تدفن ليلا لئلا يشهدا جنازتها ووجه اخر وهو انه ان كان النبي صلعم
استخلفه فكيف جاز له ان يستقيل او يقول لا [illegible] وعمر رضيت لكم احد هذين الرجلين قال اخر
فان عمرو بن العاص قال يا رسول الله من احب الناس اليك قال عايشة فقال من الرجال قال ابوها
قال [illegible] فان [illegible] بالهام من الله وقد [illegible] على النبي صلعم واله لان النبي صلعم [illegible] بل اتاه جبريل عليه السلام
عن الله داعيا و[illegible] فان قلتم [illegible] من قبل نفسه ام بامر الله فان قلتم من قبل نفسه [illegible]
[illegible] وما وصف الله نبيه عليه السلام واما انا من المتكلفين وقوله وما ينطق عن الهوى وان كان من قبل الله فقد
امر الله تعالى نبيه [illegible] الناس وانا [illegible] عليهم [illegible] به [illegible] ايده الله اياه ثم قال اخبروني عن
[illegible] هل يجوز ان يامر الله [illegible] بمكة [illegible] لصبابة [illegible] وضيقة عن
الفصول هل [illegible] النبي صلعم دعا احب [illegible] اهله [illegible] اشوقهم لعلي عليه السلام فان قلتم لم يدع
من الصبيان احب [illegible] وهذه فضيلة ايضا على جميع الناس ثم [illegible] بعد [illegible] الى الله والاسلام

[illegible]

افضل قال لو ان الجهاد في سبيل الله فقال فهل تجدون لاحد من الاثر في الجهاد ما لعلي حتى وقف النبي عليه السلام
هذا يوم بدر قتل من المشركين نيف وستين قتل منهم علي نيفا وعشرين واربعين سائر الناس قال فاين
ابو بكر مع النبي صلعم في عريشه يدبر قال المامون لقد جئت بها عجيبة ان كان يدبر دون النبي صلعم او يشركه
او لحاجة من النبي صلعم الى ابي بكر اي الثلثة احب اليك ان تقول اعوذ بالله ان تجعل دون النبي عليه السلام او يشركه او
ما بالنبي اليه من النبي عليه السلام قال فما الفضيلة في العريش فان كانت فضيلة ابي بكر بتخلفه عن الحرب فاوجدوني
ان كان من يتخلف فاضلا على المجاهد والله سبحانه يقول لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير اولي الضرر
والمجاهدون الاية قال المامون لاسحق هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا
مذكورا فقرا عليه حتى بلغ ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما واسيرا الى قوله تعالى كان سعيكم
مشكورا قال فيمن نزلت هذه السورة فقال في علي فقال هل بلغك ان عليا حين اطعم المسكين واليتيم
والاسير قال انما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا على ما وصف الله عز وجل في كتابه فقال
لا فقال ان الله تعالى عرف سريرته على نيته فاظهر ذلك في كتابه ليعرف خلقه امره قال هل علمت ان الله تعالى
وصف شيئا مما وصف الجنة كما في هذه السورة قوارير من فضة قال لا قال فهذه فضيلة اخرى فكيف تكون القوارير
من فضة قال لا ادري قال يريد كانها من صفائها يرى من داخلها كما يرى من خارجها هذا مثل قوله لحاديه عليه السلام يا انجشه
السوق بالقوارير اي نساء كانهن القوارير رقة وقوله عليه السلام ركبت فرس طلحة فوجدته بحرا اي كانه بحر من
كثرة جريه وعدوه ويأتيه الموت من كل مكان وما هو بميت كانه يأسه ولو اتاه من كل مكان لواحد لمات
قال الست ممن يشهد ان العشرة في الجنة فقال بلى قال ارايت لو ان رجلا قال ما ادري اصحيح هذا الحديث
ام لا اكان عندك كافرا قال لا قال ارايت لو قال في هذه السورة مثل قوله في الحديث اكان عندك كافرا قال بلى قال
ارى تشكون يا اسحق اخبرني عن حديث الطير اصحيح عندك فقال نعم فقال بان الله من عنادك لا يخلو هذا من ان يكون
كما دعا رسول الله صلعم او لا يكون دعوته مردودة او عرف الفاضل من خلقه وكان المفضول احب الى الله او تزعم ان الله
لم يعرف الفاضل من المفضول فاي الثلثة احب اليك ان تقول فاطرق اسحق ساعة ثم قال يا امير المؤمنين ان
الله سبحانه يقول في كتابه ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا فنسبه الله الى صحبة
نبيه قال المامون سبحان الله ما اقل علمك باللغة والكتاب ما قد يكون الكافر صاحبا للمؤمن
واي فضيلة في هذا اما سمعت قول الله تعالى اذ يقول لصاحبه وهو يحاوره اكفرت بالذي خلقك من تراب فقد جعله
صاحبا قال الهذلي   ولقد غدوت وصاحبي وحشية   تحت الرداء بصيرة بالمشرق
وقال الازدي   ولقد غدوت الوحش فيه وصاحبي   محض القوائم ذو مراح هيكل
فصير فرسه صاحبه واما قول الله تعالى ان الله معنا فان الله مع البر والفاجر اما سمعت قوله تعالى في كتابه ما يكون
من نجوى ثلثة الا هو رابعهم واما قوله لا تحزن فاخبرني عن حزن ابي بكر كان طاعة او معصية فان زعمت انه
طاعة فقد جعلت ان النبي صلعم والاه ينهى عن الطاعة وهذا خلاف صفة الحكيم وان زعمت انه نهاه عن المعصية
فاي فضيلة للعاصي واخبرني عن قوله تعالى فانزل الله سكينته عليه فعلى من نزلت السكينة فقال على النبي عليه السلام

قال

قال المامون واخبرني عن قوله تعالى ويوم حنين اذ اعجبتكم كثرتكم الى قوله وعلى المؤمنين اتعلم من المؤمنين
المؤمنين الذين اراد الله في هذا الموضع فقال لا قال ان الناس انهزموا يوم حنين فلم يبق مع النبي صلعم
الا سبعة اناس علي يضرب بسيفه والعباس اخذ بلجام بغلته والخمسة محدقون برسول الله صلعم خوفا ان يناله
سلاح الكفار حتى اعطاه الله سبحانه الظفر وانما عنا بالمؤمنين في هذا الموضع عليا صلوات الله عليه ثم من حضر
معه من السبعة فمن كان افضل من كان مع النبي عليه السلام ونزلت السكينة على النبي عليه السلام ولم يره اهلا لنزول
السكينة عليه وافضل ممن كان في الغار ام من نام على فراشه ووقاه بنفسه حتى تم النبي صلعم ما اراد من الهجرة
ان الله تعالى امر نبيه ان يامر عليا بالنوم على فراشه صلى الله عليه ووقاه بنفسه فامره بذلك فقال علي انا
يا رسول الله فقال سمعا وطاعة ثم اتى مضجعه وتسجى بثوبه واحدق المشركون حوله لا يشكون انه النبي عليه السلام
وقد اجمعوا ان يضربه من كل بطن من قريش ضربة لئلا يطلب الهاشميون بطنا بدمه وعلي عليه السلام يسمع
ما القوم فيه من التدبير في تلف نفسه فلم يدعه ذلك الى الجزع كما جزع ابو بكر في الغار وهو مع النبي صلعم وعلي
وحده لم يزل صابرا محتسبا وبعث الله تعالى ملائكته عليهم السلام يمنعهم منه فلما اصبح قام فنظر القوم
فقالوا اين محمد فقال وما علمي به قالوا انت غدرتنا ثم لحق بالنبي صلعم فلم يزل علي افضل ما بدا منه حتى قبضه الله
وهو محمود مفقود يا اسحق اما تروي حديث الولاية فقال نعم فقال اروه فرواه فقال اما ترى انه اوجب لعلي
ما لم يوجب لهما فقال اسحق ان الناس يقولون هذا بسبب زيد بن حارثة قال واين قال النبي صلعم هذا القول قال
بغدير خم بعد منصرفه من حجة الوداع قال فمتى قتل زيد بن حارثة قال بموتة قال فاي كان قتل
زيد بن حارثة قال قبل غدير خم ثم قال ما تقول اخبرني لو رايت ابنا لك اتت عليه خمس عشرة سنة يقول مولاي
مولى ابن عمي الست تكره ذلك فقال بلى قال افتنزه ابنك عما لا تنزه النبي صلعم ويحكم جعلتم فقهاءكم اربابكم ان الله سبحانه
يقول اتخذوا احبارهم ورهبانهم اربابا من دون الله والله ما صاموا لهم ولا صلوا لهم ولكنهم امروا
فاطيعوا اتروي انت مني بمنزلة هارون من موسى قال نعم قال هاته فرواه فقال هذا القول غث قال قال
اما تعلم ان هرون اخو موسى لابيه وامه قال نعم قال فعلي كذلك قال لا قال هرون نبي وليس علي كذلك قال فهي
اكذلك المنزلة الثالثة الا الخلافة وهذا   انما قال المنافقون استثقالة فاراد ان يطيب
نفس علي كما حكى الله عن موسى عليه السلام حيث يقول اخلفني في قومي واصلح ولا تتبع سبيل المفسدين فقال ان موسى
خلف هرون عليه السلام في قومه وهو حي ثم مضى الى ربه وان النبي عليه السلام خلف عليا حين خرج في غزاته فقال اخبرني
عن موسى حين خلف هارون اكان معه حين مضى الى ربه احد من اصحابه او ليس استخلفه على جميعهم قال بلى قال فاخبرني
عن النبي صلعم حين خرج في غزاته هل خلف الا الضعفاء والنساء والصبيان فانى يكون هذا مثل هذا فما معنى الاستخلاف
بل هو تاويل كتاب الله عز وجل في قوله واشركه في امري كي نسبحك كثيرا ونذكرك كثيرا وانت يا علي مني بمنزلة
هرون من موسى وزيري واخي يشد الله بك ازري واشركك في امري كي نسبحه ونذكره ثم اقبل على اصحاب الكلام
فقال اسالكم او تسالوني قالوا بل نسالك قال فسلوا فقال قائل منهم اليست امامة علي من قبل الله

نقله عن الرسول عن نقله وسنة كالفرض من مثل صلاة الظهر اربع ركعات وفيما دون خمسة دراهم والحج
الى مكة قال بلى قال فما بالهم لم يختلفوا في جميع الفرائض واختلفوا في خلافة علي عليه السلم وحدها قال لان
قيل ان نقلة الفرض عام على الناس جميعا ولا يجوز لاحد ان يجهل ذلك دون غيره وان هذه وحدها خاص
جاز لكل احد ان يدعيها فقال انا صاحب هذه الفريضة قال اخر انما انكرت ان يكون النبي صلعم امرهم
باختيار رجل يقوم مقامه رأفة لهم ورحمة بهم ان يستخلف هو بنفسه فيعصى خليفته فينزل بهم العذاب
فقال المامون انكرت ذلك من قبل ان الله سبحانه ارأف بخلقه من النبي عليه السلم وقد بعث نبيه اليهم وهو
يعلم ان فيهم من يبعثه اليه مطيعا وعاصيا فلم يمنعه ذلك من بعثه النبي عليه السلم وخلة اخرى لو امرهم باختيار
رجل منهم كان لا يخلو اما ان يأمر كلهم او بعضهم فان كان امر الكل فمن كان المختار ولو امر بعضا دون بعض
كان لا بد من ان يكون على هؤلاء القوم علامة به يتميزون بها دون غيرهم فان قلت الفقهاء قلت
لا بد من تحقيق الفقيه وسمته قال اخر فقد قال النبي صلعم ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن
وما رأوه قبيحا فهو عند الله قبيح قال ولا بد من ان يريد بذلك كل المؤمنين او بعضهم فان اراد الكل فهذا
لا يكون الكل لا يمكن اجتماعهم وان كان البعض فقد روى كل في صاحبه حسنا مثل رواية الشيعة في علي ورواية
الحشوية في غيره فمتى يثبت ما تريدون من الامامة قال اخر فيجوز ان تزعم انهم اجتمعوا على ضلالة
وعملوا ما كنظا قال وكيف عملوا ما اخطأوا وهم لا يعلمون فرضا ولا سنة وانت تزعم ان الامامة لا فرض
من الله ولا سنة من الرسول فكيف يكون فيما ليس فرضا ولا سنة خطأ قال اخر انك تدعي لعلي الامامة
فسند على ما تدعي فقال المامون ما انا ادعي ولكني مقر بحق ولايته على والمدعي من يزعم ان اليه الولاية والعدل
وان اليه الاختيار والبينة لا تخلو ما ان تكون من شركائه فهم خصماء او تكون من غيره والغير معدوم فكيف
يمكن ان يأتي ببينة قال اخر فما كان الواجب بعد مضي النبي صلعم وعلى اهل بيته وسلم ما فعله علي فيما يجب عليه
ان يعلم الناس انه امام فقال ان الامامة لا تكون بفعل منه في نفسه ولا بفعل من الناس من اختيار
وتفضيل او غير ذلك انما تكون بفعل من الله تعالى فيه كما قال لابرهيم عليه السلم اني جاعلك للناس اماما وقال لداود
انا جعلناك خليفة في الارض وللملائكة عليهم السلم في آدم اني جاعل في الارض خليفة والامام انما يكون اماما
من قبل الله تعالى باختياره اياه في بدو الصنعة والشرف في النسب والطهارة في المنشأ والعصمة
في المستقبل ولو كانت بفعل منه في نفسه كان من فعل ذلك الفعل مستحقا للامامة واذا عمل خلافها اعتزل فيكون
خليفة من قبل افعاله قال اخر فلم اوجبت الامامة لعلي بعد الرسول قال لخروجه من الطفولة الى الايمان
كخروج النبي صلعم من الطفولة التي كانت في ابائه فلم يشرك بالله ان الشرك ظلم ولا يكون الظالم اماما ومن عبد وثنا
شركه بالله جاء وامانه ليس باجماع ومن اشركه فقد اختلف اصحابه تعالى محل العبادة والحكم فيه الشهادة عليه
الا ما اجمعت عليه الامة حتى يجيء اجماع اخر مثله ولان من حكم عليه مرة فلا يجوز ان يكون حاكما فيكون الحاكم محكوما
عليه ولا يكون حينئذ فرق بين حاكم ومحكوم عليه قال اخر فلم لم يقاتل علي ابا بكر وعمر كما قاتل معاوية قال

المطون

قال المامون لا محالة لان عليا لم اقبض عليه ولم يحمل على الحق الا يكون غالبا انما علته الآيات واما يحتاج ان يطرح
امر على من قبل الله او امر من غيره فان صح انه من قبل الله فالشك فيه كفر لقول الله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى
يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما وافعال الفاعل تبع لاصله فان كان قيامه
عن الله فافعاله عنه فعلى الناس الرضى والتسليم وقد ترك رسول الله صلى الله عليه وعلى اهل بيته وسلم القتال يوم الحديبية يوم
صده المشركون هديه عن البيت فلما وجد الاعوان وقوي حارب كما قال تعالى في الاول فاصفح الصفح الجميل ثم قال اقتلوا
المشركين حيث وجدتموهم قال قوم زعمنا ان امامة علي عليه السلم ولانه مفترض الطاعة فلم لم يجز الا التبليغ والدعاء للناس
وكان علي ان يترك ما امر به او يدعو الناس قال المامون من قبل انا لم نزعم ان عليا عليه السلم امر بالتبليغ فيكون
رسولا ولكنه وضع علما بين الله وبين خلقه فمن تبعه كان مطيعا ومن خالفه كان عاصيا فان وجد اعوانا
يقوى بهم جاهد وان لم يجد اعوانا فاللوم عليهم لا عليه لانهم امروا بطاعته على كل حال ولم يؤمر هو بمجاهدتهم الا
بقوة وهو بمنزلة البيت على الناس الحج اليه اذا حجوا ادوا ما عليهم واذا لم يفعلوا كان اللوم عليهم لا على البيت قال اخر
اذا لو جرت انه لا بد من امام مفروض الطاعة بالاضطرار فكيف يجب بالاضطرار انه علي دون غيره فقال
المامون من قبل ان الله تعالى لا يفرض مجهولا ولا يكون المفروض ممتنعا اذ المجهول ممتنع فلا بد من دلالة
الرسول على الفرض ليقطع العذر بين الله وبين عباده ارأيت لو فرض الله تعالى على الناس صوم شهر ومضى
ولم يعلم الناس اي شهر هو ولم يوسم لكان على الناس استخراج ذلك بعقولهم حتى يصيبوا ما اراد الله فيكون الناس
حينئذ مستغنين عن الرسول المبين لهم ما اراد الله وعن الامام الناقل خبر الرسول اليهم قال اخر
ومن اين اوجبت ان عليا كان بالغا حين دعاه النبي صلعم فان الناس يزعمون انه كان صبيا حين دعا ولم يكن
جاز عليه الحكم ولا بلغ مبالغ الرجال قال المامون من قبل انه لا يعرى في ذلك الوقت من ان يكون ممن ارسل
اليه النبي صلعم ليدعوه فان كان كذلك فهو محتمل للتكليف قوي على اداء الفرائض وان كان ممن لم يرسل اليه فقد لزم
الرسول صلعم قول الله تعالى ولو تقول علينا بعض الاقاويل لاخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين وكان النبي صلعم مع ذلك
قد كلف عباد الله ما لا يطيقون عن الله وهذا من المحال الذي يمتنع كونه ولا يأمر به حكيم ولا يدل عليه رسول
تعالى الله عن الامر بالمحال والرسول لا يأمر بخلاف ما لا يمكن كونه ولا يجوز في حكم الحكيم فسكت القوم عند ذلك جميعا
قال المامون سألتموني عن تفضيل علي افأسألكم قالوا نعم قال المامون قد روت الامة جميعا عن النبي صلعم
انه قال من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار قالوا نعم قال ورووا عنه انه من عصى بمعصية صغرت
ام كبرت واحدة ثم اتخذها دينا او مضى مصرا عليها فهو مخلد بين اطباق الجحيم قالوا نعم قال فاخبروني عن رجل تختاره
العامة فتنصبه اماما خليفة هل يجوز ان يقال له خليفة رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم وهو لم يستخلفه رسول الله صلعم
وان قلتم لا وجب ان ابا بكر لم يكن خليفة رسول الله صلعم وانكم تعصون ان تكونوا سميتموه خليفة رسول الله صلعم
النار واخبروني في اي قوليكم انكم صدقتم في قولكم الى قولكم لم يستخلف ام في قولكم يا خليفة

رسول الله وان كنتم صدقتم في القولين فهذا ما لا يمكن كونه اذ كان متناقضا وان كنتم صدقتم في احدهما دون الآخر
بطل احدهما فاتقوا الله وانظروا لانفسكم ودعوا التقليد واجتنبوا الشبهات فوالله ما يقبل الله من عبد
الا ما يعقل به ولا يدخل الا فيما يعلم انه حق والريب شك وادمان الشك كفر بالله وصاحبه في النار
واخبروني هل يجوز ان يبتاع احدكم عبدا فاذا ابتاعه كان مولاه وكان المشتري عبده قالوا لا قال فكيف جاز ان
يكون من اجتمعتم عليه فاستخلفتموه صار خليفة عليكم فهو خليفة رسول الله صلعم اذا سخطتم فلم تخلعوه كما فعلتم بعثمان
قال فقال المسلمون لمن العباد والبلاد قالوا لله قال فالله عز وجل اولى ان يوكل على عباده وبلاده من ان يوكل
غيره لان اجماع الامة ان من احدث في ملك غيره حدثا فليس له ان يحدث فان فعل فانه غارم ثم قال المامون
اخبروني عن النبي صلعم هل استخلف ام لا [illegible] لا لم يستخلف [illegible] المامون وتركه ذلك هدى
او ضلالة [illegible] هدى [illegible] المامون فعلى الناس ان يتبعوا الهدى ويتركوا الضلالة
فعلوا ذلك [illegible] فلم استخلف الناس بعده وقد تركه هو وترك فعله ضلال ومحال ان يكون خلاف الهدى
هدى وان كان ترك الاستخلاف هدى فلم استخلف ابو بكر ولم يفعله النبي صلعم وجعلها عمر شورى بين ستة
خلافا على صاحبيه لان احدهما استخلف والثاني لم يستخلف وعمر لم يترك الاستخلاف ولم يستخلف [illegible]
معنى [illegible] المعسر [illegible] واخبروني اي ذلك ترونه صوابا فان رايتم فعل النبي صلعم صوابا فقد خطأتم ابا بكر
وعمر وكذلك بقية الاقاويل واخبروني ايهما افضل ما فعل النبي صلعم من ترك الاستخلاف او
ما صنعت طائفة من الاستخلاف وهل يجوز ان يكون تركه من الرسول هدى وفعله من غيره هدى
فيكون هذا ضد هذا فاين الضلال حينئذ واخبروني هل ولي احد بعد النبي صلعم باختيار [illegible]
اكثر الامة [illegible] للجور والذي لا يدفع واخبروني عن قول الله تعالى قل لمن ما في السموات والارض
قل لله صدق ام كذب قالوا صدق قال فليس سوى الله اذا كان [illegible] ما لك قالوا نعم قال [illegible]
من حكم ذلك ان يكون لك واحدا [illegible] فلا بد من [illegible] وفي هذا بطلان ما اوجبتم من اختياركم خليفة
توجبون طاعته اذا اخترتموه وتسمونه خليفة رسول الله صلعم وانتم استخلفتموه وهو معزول [illegible]
اذا غضبتم عليه وعمل بخلاف محبتكم وهو معزول [illegible] اتقوا الله [illegible]
وقال ذلك [illegible] الله [illegible] على رسوله صلعم وقد كذبتم عليه [illegible]
[illegible] مقبلين من [illegible] العقله ورفع يديه وقال اللهم
اني قد ارشدت ما وجب علي [illegible] اللهم اني لم ادعهم في ريب ولا شك اللهم اني [illegible]
[illegible] على جميع خلقك بعد نبيك كما امرنا رسول الله صلعم قال ثم [illegible] لم يجتمع بعد ذلك الى ان
[illegible] المامون [illegible] صفة لصيد الطير [illegible]
ثم يجعل فيه شي من [illegible] العسل ثم ينقع فيه حب البر يوما وليلة ثم يطرح للطير فتاكله فيسكر فلا تقدر
على النهوض واذا شرب الشيرج والدبس زال عنها السكر والله اعلم بصحة ذلك ثم دعاء قوم يونس حين تاب
يا حي حين لا حي ويا حي محيي الموتى ويا حي لا اله الا انت اللهم ان ذنوبنا قد عظمت وجلت وانت اعظم منها واجل
افعل بنا ما انت اهله ولا تفعل بنا ما نحن اهله ثم ذلك [illegible] من يحج البلد [illegible]
الى [illegible] عباس وكان يقول ما [illegible] كلام رسول الله صلعم كانتفاعي بهذا الكلام بسم الله الرحمن الرحيم اما بعد فان
فان المرء يسره درك ما لم يكن ليفوته ويسوؤه فوت ما لم يكن ليدركه فليكن سرورك بما نلت من اخرتك وليكن اسفك على ما
فاتك منها وما نلت من دنياك فلا تكثر به فرحا وما فاتك منها فلا تأس عليه جزعا وليكن همك لما بعد الموت والسلام

لطيفه
تقول تعالين يا هند مخاطبا للمونثة المفردة وتقول تعاليين يا نسا مخاطبا للمونثات فلا فرق في
اللفظ في المفردة المونثة وصيغة جمع المونث واما في المعنى فان النون مع المفردة المونثة نون اعراب
ولهذا تحذف مع الناصب والجازم والنون مع المونثات ضمير لا تحذف لان المضارع مع نون المونث مبني على الاصح

فائدة
قال المطرزي [illegible] الشيخ [illegible] [illegible] [illegible] الله تعالى [illegible] في البدعة [illegible]

لله در القائل

إنما الدنيا دواهي والدواهي

لم تنه عنها المناهي والمناهي

لا تكف عنها الملاهي والملاهي

